لقربه بخرجهما ثم قلب الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ماقبلها كما في آمن وقيل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وعلى الروايتين نظم الشاطبي حيث قال * وابداله من همزة هاء اصلها وقد قال بعض الناس من واو ابدلا * ومضاف الى الضمير الراجع الى النبي (واصحابه) بالجر عطف على آله وهو جمع صحب جمع صاحب كركب وراكب ويجمع على صحاب وصحبان كجياع وشبان ثم قيل الصحابي من صحب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وخدمه اوخدمته واختلف في تفسيره وهم عدد وفاته عليه الصلاة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عند عليه السلام لقوله عليه السلام اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم كذا في حاشية الفصول (المتأدبين) صفة الآل والاصحاب على سبيل البدل او من باب الحذف والتفسير للابهام الناشئ منه تقديره وعلى آله المتأدبين واصحابه المتأدبين حذف الوصف الاول احتصارا او ذهابا الى الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير الادب من ادب اذا برع وكرم وهو نوعان ادب النفس وادب الدرس اما ادب النفس فلان الآل والاصحاب كانوا متأدبين بآداب نبيه عليه الصلاة والسلام وآداب نبيه التخلق بخلق القرآن وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قال الله تعالى انك لعلى خلق عظيم وهو خلق القرآن الكريم واما ادب الدرس فلان النبي عليه السلام كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قال عليه السلام في اثناء وعظه الا هل بلغت قالوا بلى قال فليبلغ الشاهد الغائب والاصحاب كانوا يبلغون الكتاب والاحكام كما بلغ النبي عليه السلام اليهم (بآدابه) جمع ادب يعني احذوا البراعة والكرم منه عليه السلام فعلموا الكتاب والاحكام لمن بعدهم كما علم النبي عليه السلام لهم وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو قسم من الادب (وبعد) الواو استئنافية وبعد ظرف من الظروف المكانية استعير ههنا للزمان لكونه مضافا اليه بعد مبني على الضم لما تقرر في موضعه تقديره وبعد رمن الفراغ من الحمد لوليه والصلاة على نبيه وآله والعامل فيها اما المقدرة لان مادخل بعد ميلية امادخل عليه الفاء في قوله فهذه اولانها مقدرة في نظم الكلام بطريق نعويض الواو عنها بعد حذف اما على انه لامنع من الاجتماع حيث يقال واما بعد لوجود معنى الفعل في اما النيابة عنه ورائحة الفعل كافية في عمل الظرف لكونه معمولا ضعيفا حيث يعمل فيه كل عامل (فهذه) اشارة الى المسائل التي كتبها على هذا الكتاب بناء على أخير الديباجة عن تدوينه فكون الاشارة حينئذ حسية اواشارة الى مافي الذهن بناء على تقديمها عليه فكون الاشارة حينئذ ذهنية وفي محشي عصام اي هذه

الامور الحاضرة فى العقل استحضر المعانى التى سيذكرها فى كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسم الاشارة ربما يستعمل فى الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة فى مرأى المخاطب اما لكمال اتقان هذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما اشارة الى فطانة الطالب بحيث بلغ مبلغا حتى صارت المعانى عنده كالمبصرات واستحق ان يشار به الى المعقول بالاشارة الحسية وفى ذلك مبالغة فى حث الطالب على تحصيل المعانى الى هنا كلامه قوله فهذه مبتدأ (فوائد) خبره جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة وهى ما استفيد من علم او جاه او مال يقال افاد يفيد اذا ثبت فمعنى فوائد ثوابت يعنى امور ثابتة بعيدة عن البطلان والخلل (وافية) من وفى الشئ اذا تم بنى مثل رمى يرمى وفيا على وزن فعل فمعنى وافية كثيرة تامة لانقصان فيها واللام فى (لحل) متعلق بقوله وافية على تضمين معنى التعلق وللتضمين طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا منه وعلى هذا معناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحل والثانى ان يكون الاصل زائدا والمضمن قائما مقامه فحينئذ يكون المعنى فهذه امور متعلقة لحل والطريق الاول اليق بالمقام لانه على الطريق الثانى يفوت معنى الوافية قوله لحل مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره لحل هذه الفوائد الحل بالفتح يقال حل العقدة اذا فتحها وبابه رد والمراد ههنا الايضاح والبيان اى لايضاح (مشكلات الكافية) وبيانها مشكلات جمع مشكلة من اشكل اذا اشتبه الكافية اسم كتاب لابن الحاجب (للعلامة) صفة الكافية فى تقدير الكائنة له من حيث التأليف او حال منها وهى مضاف اليه للمشكلات وهى مفعول به للمصدر ليكون مبينا للمفعول بالواسطة يعنى يجوز الحال من المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لانه يجوز ان تقول لحل الكافية حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا فمن اراد تحقيق المرام فليطالع العصام (المشتهر) بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه جاء لازما ومتعديا كما يقال لفلان فضيلة اشتهرها الناس صفة للعلامة على ان التاء فيها للمبالغة كتاء نسابة اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفصيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء فى المدح (فى المشارق) متعلق بالمشتهر وبيان لمحل الاشتهار (والمغارب) عطف عليه وانما جمعهما اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فلاعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم لان لكل يوم وليلة مشرقا ومغربا وفيه مبالغة فى اشتهاره وانما ثنى فى قوله

تعالى رب المشرقين ورب المغربين باعتبار مشرق الصيف ومشرق الشتاء
لانهما اثنان فى كل سنة وكذلك المغرب والافراد فى بعض المواضع باعتبار
الجنس يعنى جنس المشرق وجنس المغرب (الشيخ) عطف بيان لقوله
المشهور من شاخ يشيخ شيخا ومشيخة وشيخوخة من ظهر فيه سنه اى علامته
اومن خمسين اومن احدى وخمسين الى آخر عمره اوالى ثمانين هنا على حقيقة
وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت زحل اى وصفته
بالشيخ وان لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا باوصاف الشيوخ
(ابن الحاجب) لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا لسلطان زمانه
(تغمده) من التفعل يقال غمد السيف من باب ضرب ونصر جعله فى غمده
فهو مغمود وتغمده الله برحمته غمده بها كذا فى الصحاح ففيه استعارة تبعية
لتشبيه الشيخ بالسيف فى حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية
ايضا للتشبيه المذكور فى التفسير وتخييلية وهى اثبات مايلزم المشبه به من التغمد
للمشبه (الله بغفرانه) متعلق بقوله تغمد اى ستره الله بمغفرته ورحمته كما يستر
الشئ النفيس بالثوب الفاخر (واسكنه) اى اسكن الله الشيخ يوم القيامة
(بحبوحه) بالباء الموحدة من تحت وبعده حاء مهملة وبعده باء ايضا وبعده
واو وحاء كذلك على وزن فعلولة الشئ لوسط لا افراط ولا تفريط منصوب
على الظرفية (جنانه) بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والمراد ههنا
الاول وهى فى الاصل الحديقة التى هى ذات الشجر والنخل سميت بها لاشتمالها
على الاشجار والنخيل يعنى اسكنه الله وسط جنانه (نظمتها) النظم الجمع يقال
نظمت اللؤلؤ اى جمعته فى السلك اى جمعت الفوائد الوفية (فى سلك) متعلق
بالنظم والسلك الخيط (التقرير) يعنى قراردادن والمراد به ههنا اما هذا المعنى
اوالمعنى العرفى وهو التلفظ بالفاظ حسب يقتضيه العقل والمقام وعلى التقديرين
تكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اى جمعت الفوائد التى هى
المعانى يعنى الفاظها فى التقرير والتلفظ الذى هو كالخرز فى السلك ووجه التشبيه
كون كل منهما حافظا للاشياء وحسن الاجتماع والالتئام وقيل التقرير جعل
الشئ فى قراره اوالحمل على الاقرار والحمل على الثانى ابلغ فى مدح الكتاب (وسمط)
عطف على السلك وهو ايضا بكسر السين المهملة الخيط مادام فيه الخرز
(التحرير) وهو التقويم والاضافة فيه من قبيل لجين الماء اى جمعتها فى التقرير
الذى هو كالسلك الذى فيه الخرز والتحرير الذى هو كالسمط الذى فيه اللؤلؤ
وفيه تدرج وترق من الادنى الى الاعلى (للولد) متعلق بنظمتها الولد المولود
(العزيز) قيل بمعنى المفعول العزة عند اهل المعرفة الذكاء والفضل فوصفه به

فى قوة وصفه بالذكاء والفضل فكانه قال الصبى الموصوف بالذكاء والفضل (ضياء الدين) هذا اللقب عطف بيان او بدل منه والثانى هو الاولى (يوسف) اسمه عطف بيان (حفظه) اى يوسف (الله عن) اشياء (موجبات) بكسر الجيم جمع موجبة يعنى عن اشياء تكون سببا لحصول (التلهف والتأسف) كلاهما بمعنى واحد هو الغصة والكربة الا ان فى الثانى مبالغة فى الحزن لان الاسف اشد الحزن كذا فى الصحاح يعنى حفظ الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون حزينا فى الدنيا والآخرة (وسميتها) اى سميت الفوائد التى نظمتها عطف على نظمتها والتسمية تتعدى الى المفعولين بنفسها نحو سميت ابنى زيدا وتتعدى الى الثانى بالباء نحو سميت ابنى بزيد وههنا من القسم الثانى (بالفوائد الضيائية) وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان المقصود الضيائية وانما اتى بالفوائد لتكون موصوفة لها ولكون اللقب اشهر من العلم فى اكثر الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب المعنى فيشعر بان هذا المؤلف يضئ القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب فالتفاؤل تنسب اليها وقيل المقصود الاصلى فى التركيب الاضافى ان كان فى الجزء الثانى فالنسبة اليه والا فالنسبة الى الاولى والمقصود الاصلى ههنا الجزء الاول لان المصنف كانه وصفه بالضياء كما وصفه بالعزة كما فى قولك عبد مناف يقال فيه عبدى لامنافى وفى ابن الزبير زبيرى وفى امرئ القيس قيسى قوله (لانه) علة للجملة التى هى قوله نظمتها اى لان الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سببا (لهذا الجمع والتأليف) عطف تفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وغيره وفسره به وانما ورد الجمع ههنا مع احتماله التفسير واخراج الفقرتين عن المساواة ليكون الكلام من قبيل الابهام والتفسير وهو اولى وان كان فيه تطويل الفقرة الثانية على الاولى فلا يصح قول من قال فالاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة تدبر (كالعلة الغائية) وهى ما تقدم فى التصور وتأخر فى الوجود وههنا فى الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف وهو فى الواقع مقدم فى التصور ومؤخر فى الوجود واما فى نفس يوسف فهى مقدمة فيها فلم يصح ان تكون علة غائية فلذا قال كالعلة الغائية على طريق التشبيه لا على طريق التحقيق ويجوز ان تكون علة غائية على طريق التحقيق لكن يحذف المضاف فى جانب الاسم اى لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتأليف العلة الغائية على ان تكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى ﴿ليس كمثله شئ﴾ فلم يصح قول من قال ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى فى النسبة لما عرفت واعلم ان العلل اربع عندهم العلة الفاعلية وهى ههنا مؤلف هذا الكتاب

والعلة المادية وهي ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيرها
والعلة الصورية وهي ههنا جرم هذا الكتاب على اى وجه كان والعلة
الغائية وهي تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به (نفعه) اى يوسف
اى لينفعه (الله) لان الماضي اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر واورد
بالماضي للتفاؤل ولاظهار الحرص وابراز غير الواقع منزلة الواقع وللاحتراز
عن صورة الامر (بها) اى بالضياء فيتناسب ان المقصود ههنا الوصف
(وسائر) معطوف على مفعول نفع وهو الضمير البارز المتصل به من سأر يسأر
من باب فتح يفتح ومصدره سؤر وصفته سائر والسؤر بقية ما اكل اوشرب
ومعناه الباقي ويجيء ايضا بمعنى الجميع والسائر ههنا بالمعنى الثاني يكون للمعطوف
نفع وهو يوسف لانه يكرر الدعاء في حقه اولا بالضمير العائد له وثانيا بالعطف
يعني يكون من باب عطف العام على الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه
ومضاف الى (المبتدئين) جمع مبتدئ وهو من ابتدأ في كل شيء يقال له في ابتدائه
مبتدئ فيكون من الفاظ العموم ولذا قال الشارح رحمه الله (من اصحاب
التحصيل) احتراز عن كونه من اصحاب الحرف والصنائع لان هذا اللفظ يعني
لفظ اصحاب التحصيل لايطلق في عرفهم الا على من يطلب العلم واشتغل به
(وما توفيقي) مصدر مضاف الى ي يقوم مقام الفاعل والتوفيق جعل الاسباب
موافقة للمسببات فالمعنى وما كوني موافقا يعني فماكون اسبابي موافقة لمسبباتي
بشيء من الاشياء (الا با) معونة (الله تعالى) اياي وتوفيقه فالاستثناء مفرغ
وقيل هو استعداد الاقدام على الشيء فحينئذ يكون المصدر مبنيا للفاعل فالمعنى
وما كوني اوما اكون مستعدا على الاقدام بشيء من الاشياء الا بتقوية الله تعالى
وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لما يحبه ويرضاه فالمعنى وماتكون افعالي
موافقة لما يحبه ويرضاه الا بالله وقيل هو موافقة تدبير العبد لتقدير الحق فالمعنى
ومايكون تدبيري موافقا لتقدير الحق الا الى آخره كما قيل العبد يدبر والله يقدر
وقيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية ومن اراد
تحقيق معنى التوفيق في الاثابة والاستفادة فليطالع قواعد الاعراب التي للشيخ
زاده (وهو حسبي) والواو للحال والجملة حال اى حسبي وكافي في جميع مهماتي
ومراداتي (ونعم) الواو للعطف (الوكيل) فاعله اما معطوف على حسبي
عطف جملة على مفرد فالمخصوص الضمير المرفوع المقدم مثل زيد نعم الرجل
كذا في المطول او على حسبي عطف جملة على جملة والمخصوص محذوف
تقديره وهو نعم الوكيل الله مثل قوله تعالى نعم العبد اى نعم العبد ايوب عليه
السلام وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار وبينهما كمال

الانقطاع فلزم التأويل والتوجيه ليصح العطف اما على الاول فيقال اللفظ
ان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح
عطفه واما فى الثانى فيقال وان كان انشاء فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف
عليه من حيث المعنى فيصح عطفه (اعلم) جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان المصنف لم يكتب فى اول هذا الكتاب لفظ الحمد لله والصلاة على نبيه وخالف
السلف فيهما لانهم كتبوهما فاجاب عنه منبها فقال اعلم (ان الشيخ لم يصدر)
من التصدير (رسالته هذه) صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسيأتى تفصيله
(بحمد الله) متعلق بقوله لم يصدر (بان جعله) متعلق به ايضا اى جعل
المصنف الحمد لله (جزأ) مفعوله الثانى (منها) الجار والمجرور صفة الجزء
والضمير البارز راجع الى الرسالة اى بان جعل المصنف الحمد لله جزأ من الرسالة
كتبا لان الجزئية لا تكون الا بالكتاب لا قولا ولا قلبا لانه ليس من شان المصنف
ان لا يصدرها بالحمد القولى ولا بالحمد القلبى فعدم التصدير بالحمد الفعلى
او القولى او القلبى حين الشروع فى شئ من الاشياء ليس من شان العاقل فضلا
عن المصنف الفاضل (هضما) مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار
التذلل والتواضع مع انه من المكملين منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر
وسيأتى له زيادة تفصيل اللام فى قوله (لنفسه) متعلق به ولك ان تقول انه
لما صدر رسالته بالبسملة فقد صدرها ايضا بالحمدلة لان الحمد اظهار الصفات
الكمالية الا انه لم يذكر لفظه هضما لنفسه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد ان يوقعه
فى الاعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ايضا ترك
الصلاة على النبى عليه السلام الباء فى قوله (بتخييل) متعلق بقوله هضما وهو
القاء الشئ فى الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعنى بالقاء المصنف هذا المعنى
اى نقصان كتابه فى نفسه وهو (ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس) من الافعال
الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره قوله (ككتب السلف) والجملة
خبر ان وهى مع اسمها وخبرها مفعول للتخييل اى ليس هذا الكتاب من حيث انه
كتابى ومؤلفى مثل مؤلفات السلف وهو بوزن الخلف بفتحتين السابق الصالح
من حيث صغر جرمه وعدم اشتماله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد
(حتى يصدر به) تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم (على سننها) بفتحتين الطريق
اى على طريقها من البسملة والحمدلة والتصلية وغيرها (ولا يلزم) هذا جواب
دخل مقدر وهو عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على
الوجه المذكور وهو يستلزم الاقطعية فقال لدفعه ولا يلزم (من ذلك) اى من
عدم التصدير بالحمد (عدم الابتداء) فاعل لقوله ولا يلزم (به) اى بالحمد (مطلقا)

لا قولا ولا قلبا ولا كتبا ولا فعلا (حتى يكون كله) هذا (تركه) اي ترك الحمد
كتبا وفعلا (قطع) ويدخل تحت قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ
فيه بالحمد لله فهو اقطع وفي رواية فهو اجذم (الجواب انه) اي المصنف
(حمد الله) قولا وفعلا (من غير ان يجعله جزأ من كتابه) بان يقول الحمد لله وغيره
مما يدل على تعظيم الله تعالى بقلبه ولسانه ولكن لم يجعله جزأ من كتابه هضما للنفس
وهذا اولى والبس (وبدأ) الواو للاستيناف يعني جواب عن سؤال مقدر تقديره
كان وظيفة من اشتغل اولا في النحو ان يشتغل بتعريف الاعراب والبناء وما
يبتني عليهما الا ان المصنف بدأ في هذا الكتاب ما هو خلاف وظيفته من تعريف
الكلمة والكلام فاجاب عنه بقوله وبدأ (بتعريف الكلمة والكلام) يعني كان
من دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من علم النحو الكلمة
والكلام لكونهما موضوعي العلم يعني ان الكلمة ذات موصوفة بالاعراب والبناء
حيث يقال هذه الكلمة معربة ومبنية وخاصيتهما كان الذات مقدم على
الصفة كذلك فيهما فما لم يعرف الموصوف لم يعرف الصفة (لانه) اي المصنف
(يبحث في هذا الكتاب) اي الكتاب المسمى بالكافية (عن احوالهما) في الكلمة
والكلام يعني الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك واذا كان الامر
كذلك (فما لم يعرفا) مبني للمفعول اي الكلمة والكلام من تعريف ان اريد
بالمعرفة المعرفة بالحد او من المعرفة ان اريد بها المعرفة بالذات واذا ما كان معرفة
الاحوال متوقفة على معرفة الذوات فان ثبت ثبت والا فلا ولذا قدم معرفة
الذوات (كيف يبحث عن احوالهما) يعني على اي حال وعلى اي وصف يريد
البحث عن احوال الذات ما دام الذات لم يعرف (وقدم الكلمة على الكلام) مع ان
المقصود الاهم يتوقف عند المصنف على التركيب الذي هو الكلام لان المصنف
اخذ في تعريف المعرب التركيب حيث قال المعرب المركب فالانسب تقديم
الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام (لكون افرادها) اي افراد الكلمة
(جزأ من افراد الكلام) من جملة افراد الكلام مثلا قولك زيد قائم ومن افراد الكلمة
مثلا قولك زيد او قائم ولا شك ان زيدا او قائما جزء من زيد قائم فيكون افرادها جزأ
من افراد الكلام تأمل (ومفهومها جزأ من مفهومه) اي الكلام هذا من باب
عطف شيئين على معمولي عامل واحد وهو الكون فان مفهوم قولك زيد قائم
شخص معين وذات متصفة بالقيام ومفهوم زيد هو شخص معين ومفهوم
قائم ذات متصفة بالقيام ولا شك ان قولك شخص معين او ذات متصفة بالقيام
جزء من قولك شخص معين وذات معين بالقيام والجزء مقدم على الكل طبعا
فقدم الاول على الثاني وضعا ليناسب الوضع الطبع تأمل فقال (الكلمة) (قيل

هي والكلام مشتقان) الاشتقاق رد الكلمة الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى
والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق في المشتق منه فاشتقاق ضرب
من الضرب والاشتقاق ثلاثة اضرب بين في موضعه فلا يلزم علينا ان نبينه واما
هذا الاشتقاق فبعيد لبعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة
حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك كذا في الرضى (من الكلم)
الكائن (بتسكين) مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكلام) من باب ضرب
يقال كلم يكلم كلما بزيادة التاء في الاول والالف في الثاني وتحريك العين فيهما (وهو
الجرح) بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم للاثر الذي يحصل
في المجروح بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفي الحديث زملوهم بكلومهم
ودمائهم واللام في قوله (لتأثير) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (معانيهما)
اي الكلمة والكلام متعلق بالاشتقاق وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه
(في النفوس) يعني نفوس السامعين فرحا وانبساطا ان كانا طيبين وغما وانقباضا
ان لم يكونا كذلك (كالجرح) بالفتح بمعنى كتأثيره في نفوس المجروحين غما وانقباضا
وفرحا وانبساطا تأمل واستدل على ان الكلم بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر
وقال (وقد عبر بعض الشعراء) جمع شاعر كالجهلاء جمع جاهل قائله على ابن ابي
طالب رضي الله عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به لان الله تعالى ذم الشعراء
في كلامه المعجز القديم بقوله والشعراء يتبعهم الغاوون واذا كان الشاعر متبوع
الغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على علي رضي الله تعالى عنه
هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقه عليه نشأ
من عدم البلوغ (عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (تأثيرهما) اي الكلمة والكلام
(في النفوس) اي نفوس السامعين (بالجرح) بالفتح حيث (قال جراحات) جمع
جراحة والمراد بها ههنا ما لا يكون سببا ومؤديا الى الموت ولا يتعلق به بقرينة
الالتيام لان ما كان سببا له وتعلق به الموت لا يلتئم (السنان لها الالتيام) جمع سن
بكسر السين المهملة وبعدها نون مشددة وهو الرمح القصير وانما سمي سنا
لقصره كالسن والمراد بها ههنا ما يكون آلة الجرح سواء كان حديدا او غيره ولذا
عرف بلام الجنس (ولا يلتام ما) موصولة او موصوفة صلتها او صفتها قوله
(جرح) بحذف العائد المفعول اي جرحه مثل قوله تعالى * اهذا الذي بعث *
اي بعثه الله (اللسان) مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللغة ان اريد به معنى
مجازي بعلاقة المصدرية والا فهو الجارحة يعني العضو المخصوص والمراد
ههنا المصراع الثاني حيث قال ولا يلتام ما جرح اللسان مقام ما قلته او مقام ما
كلمه ولما قيد قوله من الكلم بتسكين اللام تولد منه ان يقال اما اذا كان بتحريكه

فهنا يكون حاله فقال ليله بالواو الاستينافية (والكلم بكسر اللام) المجرد عن التاء (جنس لاجمع) بدليل تصغيره على كليم لان المفرد يصغر لا الجمع وقال الرضى وليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعا لذى التاء بل هو جنس وحقه ان يقع على القليل والكثير كالماء ولكن الكلم لم يستعمل فى عرف العرب الاعلى مافوق الاثنين انتهى قوله (كتمر وتمرة) تنظير يعنى كان تمرا جنس لاجمع وتمرة بالتاء واحدة كذلك الكلم جنس لاجمع ومع التاء واحد قوله (بدليل) متعلق بالفعل المقدر تقديره عرفت ذلك اى كون الكلم بالكسر جنسا لاجمعا بدليل (قوله تعالى اليه) اى الى جناب قدسه ومحل عرضه (يصعد) آنافا آنا (الكلم الطيب) اى العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر ولو كان جمعا لما جاز توصيفه به لان كل جمع سوى جمع المذكر السالم مؤنث على ما سيأتى والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لاجمع لان الصفة انما اسندت الى ضمير الجمع فالتأنيث او ضمير الجماعة واجب وبوقوعه تمييز الاحد عشر وان تمييزه مفرد منصوب لما سيأتى تفصيله (وقيل هو جمع) قائله صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث قالوا الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة بلاقرينة ومادونها بالقرينة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة وما دونها بلاقرينة ومافوقها مع القرينة (حيث لايقع) على شئ من الاشياء (الا على الثلاثة) ومافوقها كالجمع حيث لايقع الاعليه ومافوقه (فصاعدا) الفاء للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع على الثلاثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلاثة الى ان ينتهى ولما قال هؤلاء بجمعية الكلم واعترض عليهم بالاية المذكورة اجاب الشارح عن طرفهم بقوله (والكلم الطيب مأول ببعض الكلم) يعنى مأول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والطيب صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان فى الظاهر صفة له والتصغير والتمييز ممنوع لانهامرهين لايدل على اصل معتين (واللام فيها) اى فى الكلمة (للجنس) واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستغراق ولام العهد الخارجى ولام العهد الذهنى اما الاول فمايدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المرأة يعنى هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار واما الثانى فمايدل على استغراق الافراد بحيث لايشذ فرد منها نحو ان الانسان لفى خسر واما الثالث فمايدل على المعهود فى الخارج نحو جاءنى رجل واكرمته واكرمت الرجل واما الرابع فمايدل على المعهود فى الذهن نحو قول المولى لعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لاعهد فى الخارج وههنا اللام من القسم الاول يعنى مايدل على الماهية لاغير لان الحد انما يذكر

لبيان ماهية الشيء (والتاء للوحدة) فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة قوله (ولا منافاة بينهما) اى بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة جواب سؤال مقدر وهوان الجنس يقع على الكثير والوحدة منافية له فكيف يجتمعان فى كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافاة بينهما وحاصل الجواب ان الوحدة ثلاثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية كالانسان والوحدة الفردية اوالشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة ههنا الوحدة الجنسية لاالنوعية ولاالشخصية ولاالفردية حتى يكون بينهما منافاة (لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس) المراد بالاتصاف الوصف سواء كان وصفا لغويا كما يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس اووصفا نحويا نحو الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذلو كان بينهما منافاة لما اتصف احدهما بالآخر (ويمكن) اشار بايراد الامكان الى ضعفه لان كون اللام الداخلة فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة الصواب لان التعريف يكون للجنس (حملها) اى اللام (على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة) واما حملها على العهد الذهنى فيوجب جهالة المحدود الاان يعتبر التعيين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها على الاستغراق فلا يمكن اصلا (لفظ) (اللفظ) فى الاصل مصدر فعله كضرب (فى اللغة الرمى) لانه (يقال) فى اللغة (اكلت التمرة ولفظت النواة) مكان رميت النواة ولذا فسره الشارح بقوله (اى رميتها) اى النواة وانما صرح بقوله اى رميتها دفعا لما يتوهم ان المقصود الرمى من الفم فقط مع ان الرمى بغير الفم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث قال لفظت الرحى الدقيق لان الاكل فى قوله اكلت لما كان مخصوصا بالفم توهم ان الرمى المترتب عليه ايضا مخصوص به ولم يكن اللفظ بمعنى الرمى مطلقا فلا يكون هذا القول شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا ولدفعه فسره بقوله اى رميتها مطلقا وفى الاصطلاح صوت يعتمد على المخرج من حرف فصاعدا (ثم) اى بعد كون اللفظ فى اللغة بمعنى الرمى والاستدلال عليه بما يقال (نقل فى عرف النحاة) اى فى اصطلاحهم (ابتداء) منصوب على الظرفية اى قبل جعله بمعنى المفعول كما فى المعطوف يعنى حين كونه باقيا على المصدرية الى ما يتلفظ به الانسان يقال الى ما يتلفظ به الانسان لفظ (او بعد) معطوف على قوله ابتداء (جعله) اى جعل اللفظ (بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق) وفى الرضى ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد ههنا كالقول بمعنى المقول كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه انتهى وانما اعتبر هذا الاول ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام

الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء لانه حينئذ يكون
من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر جنس فعلى الاول المعنى الكلمة لفظة
اى لفظة الانسان فالمناسبة لادنى ملابسة وعلى الثانى المعنى الكلمة ملفوظة
اى ملفوظة الانسان فيكون خاصا لان المشتق وصف يستدعى موصوفا قوله
(الى) نتعلق بقوله ثم نقل (ما) موصولة (يتلفظ به) الضمير راجع اليها
(الانسان) فاعل يعنى نقل الى ما يتلفظ به الانسان ملفوظ (حقيقة) اى
يتلفظه من حيث الحقيقة فيكون تميزا ومنصوبا على المصدرية اى تلفظا
حقيقيا والخبرية اى حقيقة كان (اوحكما) معطوف على حقيقة وهذا
التوجيه اولى تأمل (مهملا) منصوب على انه خبر مقدم لكان اى كان
ما يتلفظ به الانسان مهملا (اوموضوعا) المشهور فى كلام النحاة مهملا كان
اومستعملا وانما عدل عنه لان المهمل مالم يوضع وهومقابل الموضوع لا المستعمل
وكان المراد بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل مالم يمكن استعماله وبعدهنا
ماذكره الشارح رحمه الله هوالاولى لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل
(مفردا) كان ما يتلفظ به الانسان (اومركبا) مثال (اللفظ الحقيقى)
حال كونه موضوعا مفردا فى الاسم (كزيد) الفعل كـ(ضرب) ولم يذكر
الحرف والمركب اكتفاء ذكرهما كمن وعن ولن ومثل زيد قائم وخمسة عشر
وغير ذلك من المركب الاسنادى وغيره (و) مثال اللفظ (الحكمى كالمنوى)
وهوما كان مستكنا فى الفعل والصفة سواء كان جائزا كما (فى نحو زيد ضرب)
وزيد ضارب (او) وجوبا نحو (اضرب) امرا اومتكلما وحده وتضرب
مخاطبا قوله (اذ ليس) تعليل لعدم كون المنوى لفظا حقيقيا (من مقولة
الحرف) يعنى ان اللفظ الحقيقى مقول بالحرف اى ملفوظ به فيكون اسما
وفعلا وحرفا بحسب التركيب والمنوى ليس مقولا بالحرف يعنى غير ملفوظ به
فلا يكون لفظا حقيقيا (والصوت) من غير ان يكون له وهذا اولى بان لا يكون
لفظا حقيقيا (اصلا) اى قطعا يعنى قطع علم كونه من مقولة احدهما
قطعا (ولم يوضع له) اى للمنوى (لفظ) معطوف على التعليل حتى يكون احكام
اللفظ مجراة على ذلك اللفظ الموضوع له لا على المنوى قوله وانما عبروا جواب
دخل مقدر تقديره قولك ولم يوضع له لفظ غير مسلم لان لفظ هو موضوع
للمنوى فى قولك زيد ضرب ولفظ انت للمنوى فى قولك اضرب فاجاب عنه
بقوله (وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له) يعنى استعاروا الضمير المرفوع
المنفصل للمنوى مجازا من (نحو هو) للمنوى فى زيد ضرب وانت للمنوى
فى اضرب (واجروا احكام اللفظ عليه) اى على ذلك المنوى من كونه مسندا اليه

ومؤكدا

ومؤكدا ومعطوفا عليه الى غيرذلك (فكان) ذلك المنوى (لفظا حكما) لاجراء الاحكام اللفظ عليه (لاحقيقة والمحذوف) من الفعل والمبتدأ والخبر وغيرذلك عاملا اوغيره جوازا اووجوبا سماعا اوقياسا (لفظ حقيقة) يعنى داخل تحت اللفظ الحقيقى لان اللفظ كذلك لايمنع اللفظية فيكون لفظا حقيقيا (لانه) اى لان المحذوف كذلك (وقديتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان) يعنى عند اظهار المحذوف وعند التعليم سواء كان محذوفا جوازا اووجوبا كما يقال فى نحو الهلال اى هذا الهلال وفى نحو سقيا اى سقاك الله سقيا وفى وان احد من المشركين استجارك اى وان استجارك احد الآية الى غيرذلك (وكلمات الله) اعلم ان كلام الله قسمان كلام نفسى قائم بذاته تعالى وكلام لفظى دال عليه اما الاول فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولاحرف ولاتركيب ولاترتيب ولاكلمات ولاالفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلايكون داخلا فى اللفظ لانه مخلوق واما الثانى فهو مكتوب فى مصاحفنا باشكال الكتابة وصور الحروف محفوظ فى قلوبنا بالفاظه المخيلة مقرو بالسنتنا بحروفه الملفوظة المسموعة مسموع بآذاننا غير حال فيها اى فى المصاحف والقلوب والالسنة والآذان بل هو معنى قديم قائم بذات تعالى يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم المخيل ويكتب بنقوش واشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولايلزم منه كون حقيقة النار صوتا وحرفا فمن اراد تحقيق الحقايق فليطالع الشرح الذى على العقائد وما قاله الشارح رحمه الله من القسم الثانى فتأمل (داخلة فيه) اى فى اللفظ (اذهى) اى الكلمات اللفظية المكتوبة فى المصاحف (مما يتلفظ به الانسان) لانها مكتوبة فى مصاحفنا مقروة بالسنتنا محفوظة فى قلوبنا فتكون ملفوظة (وعلى هذا القياس) مجرور صفة هذا اى على قياس كلمات الله تعالى (كلمات الملائكة) لان الملائكة مخلوقة وكلماتهم ذات اصوات وحروف وتركيب كالانسان فتكون داخلة فى اللفظ كالقائله (والجن) وهى كالملائكة كقول من صاح على حرب ابن امية فمات من صيحته * وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر * فتكون كلمات الجن ايضا داخلة فى اللفظ والحاصل ان الانسان والملائكة والجن متساوية فى الحدوث والاحتياج الى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم فى الدخول فى اللفظ متساوية (والدوال الاربع وهى) مبتدأ والمجموع من حيث المجموع خبره بناء على ان الربط قبل الحكم (الخطوط) جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض زيد وارض عمرو مثلا (والعقد) جمع عقدة وهى الحبل الذى يعقد فى الاصبع ليكون تذكرة لبعض الاشياء (والنصب) بضم النون وفتح الصاد

جمع نصبة بسكون الصاد وضم النون ما وضع لمعرفة الطريق اما في الماء
اوغيره (والاشارات) جمع اشارة وهي اما بالعين او باليد اوغيرهما للانتباه
وضده وغيرهما (غير داخلة في اللفظ) لانها ليست مما يتلفظ به الانسان اصلا
وغيره ومالم يتلفظ به حقيقة اوحكما لايكون داخلا في اللفظ (فلاحاجة الى قيد
يخرجها) اى الدوال الاربع لان مالم يكن داخلا في شئ لايحتاج الى الاخراج
لان الاخراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل ضرب النقارة عند ركوب السلطان
ليدل على ركوبه قوله (وانما قال لفظ) جواب عن سؤال مقدر وهو ان
المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث شرط وههنا الخبر مذكر مع
كون المبتدأ مؤنثا فاجاب عنه بقوله وانما قال لفظ (ولم يقل لفظة) بالتاء الدالة
على الوحدة (لانه) اى المصنف (لم يقصد الوحدة) حتى لو قصدها وادخل
التاء لم يصح لانه يخرج حينئذ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعبدالله علما
لانه ليس بلفظة واحدة على ما يجئ بل قصد الجنس (والمطابقة) المذكورة
(غير لازمة) بل غير جائزة لان المصدر لايحمل الضمير حتى يطابق المبتدأ
اذا كان خبرا وان اريد به معنى الصفة (لعدم الاشتقاق) في قوله لفظ لانه
مصدر (مع كون اللفظ اخصر) من اللفظة ومايستتبعه اخصر مما يستتبعه
اللفظة وليكون المفرد محتملا لاحتمالين بل للاحتمالات الثلاثة في الاعراب والمعنى
ايضا فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان يجعله مجرورا صفة للمعنى
ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حالا اعلم ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة
بشروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة
في التذكير والتأنيث وقد انتفت الشروط الثلاثة باسرها (وضع)
مبني للمفعول نائبه ما استتر فيه فالجملة في محل الرفع لانه صفة اللفظ (الوضع
تخصيص شئ بشئ) فالمصدر ههنا مضاف الى المفعول والباء داخلة على
المقصور عليه لان المراد بالشئ الاول اللفظ في الالفاظ وبالثاني المعنى يعني
تعيين اللفظ بازاء المعنى وانما عبر بالشئ ليعم غير اللفظ (بحيث) اى في مكان (متى
اطلق) مبني للمفعول الشئ الاول فهم منه اى من اطلاق الشئ الاول الشئ الثاني
كما في الالفاظ بغير قرينة (اواحس) مبني للمفعول المراد باحس ابصر ليحسن
مقابلته مع اطلق لان الحواس الظاهرة خمسة حس بصر وحس شم وحس
سمع وحس ذوق وحس لمس (الشئ الاول فهم منه) اى من احساس الشئ
الاول (الشئ الثاني) بغير قرينة كما في المحسوسات في الدوال الاربع قوله اطلق
اواحس تنازعا في قوله الشئ الاول واعمل الثاني عند البصرية والاول عند
الكوفية وسيأتي تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظي ثلاثة انواع وضع جنسي

كالحيوان فانه وضع لقولك جسم نام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعى كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق ووضع شخصى كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص اوالشخص معين (قيل) يعنى اعترض على تعريف الوضع فانه غير جامع لانه (يخرج عنه) اى عن تعريفه (وضع الحرف) فلا يكون جامعا (حيث لايفهم معناه) اى معنى الحرف (متى اطلق) اى متى تلفظ لانه لايفهم مثلا الابتداء اذا اطلق من والانتهاء اذا اطلق الى وغيرذلك (بل) يفهم معنى الحرف (اذا اطلق) مصاحبا (مع ضم ضميمة) مثل ان يضم اليه المتعلق والمتعلق نحو سرت الى البصرة فانه لايفهم الابتداء من لفظة من وحدها بل اذا ضمت الى السير والبصرة (واجيب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) من قوله (متى اطلق) ان يقال متى اطلق الشئ (اطلاقا صحيحا) لان الشئ اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا شئ ذكر مطلقا فكماله ان يكون صحيحا يفهم منه الشئ الثانى (واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولايبعد ان يقال) فى جواب هذا الاعتراض (ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها) اى يستعمل تلك الالفاظ (اهل اللسان) اى الذين وصفوا بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد (فى محاوراتهم) اى فى مخاطباتهم العرفية (وبيان مقاصدهم) يعنى بيان ما فى ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال (فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد) على اصل التعريف فى تصحيحه ليكون جامعا حتى لايخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشى مجيبا لقوله ولايبعد ويمكن ان يجاب عنه اى عن قول الشارح رحمه الله ولايبعد بان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به الى هنا كلامه والصواب ان يقال المراد يفهم المعنى عند الاطلاق الموضوع اواحساسه اعم من الفهم اجمالا وتفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى فى نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة (لمعنى) مقصود به واللام متعلق بقوله وضع (المعنى) اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد يعنى المعنى ما يصح به القصد (ما يقصد) مبنى للمفعول (بشئ) متعلق بيقصد (فهو) اى المعنى لغة (اما مفعل) من عنى يعنى مثل رمى يرمى (اسم مكان) واسم زمان يكون (بمعنى القصد) بالكسر يعنى مكان اوزمان قصد فيه شئ ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكره لان المكان يستلزم الزمان و بالعكس ثم نقل الى المقصود (اومصدر ميمى بمعنى المفعول) يعنى لفظه مصدر ميمى الا انه نقل منه

وحمل على المفعول (او محذف معنى اسم مفعول كرمى) يعنى انه ربما اسم مفعول من عير فعل كذلك معنى اسم مفعول من عير فعل اصله معيوى كرموى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لاجرم اعلت لواو ياء ثم ادغم الياء فى الياء ثم كسر ما قبل الياء لسبب فصار معنى بتشديد كرمى ثم خفف بحذف لياء الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنى كمعرب ثم جعل كسرة النون فتحة وقلبت الياء الفا زيادة التخفيف لان الفتحة احف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان الالف والنون فحذف الالف لدفعه فصار معنى على وزن مرمى وهذا اقرب الوجوه معنى العدد هنا بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله ولما كان جواب لحمل مقدر بعده ان ذكر المعنى ههنا زائد بلا فائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شئ بشئ والشئ الاول هو الدال والثانى المعنى المدلول فكان المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمعنى مفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بقوله الاستيانية بقوله (ولما كان المعنى مأخوذا فى لوضع) يعنى داخلا فيه لما عرفت ان الوضع تخصيص شئ بشئ والشئ الثانى هو المعنى لاغير ولان اللفظ المعنى لايكون له معنى لايطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز (فذكر المعنى بعده) اى بعد ذكر الوضع (مبنى على تجريده) اى على انتزاع المعنى (عنه) اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان مأخوذا فى الوضع معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقا كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امر ذى صفة امر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة لكمال فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف تلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فمن اراد تحقيقه فليرجع اليه (فخرج به) اى بقيد الوضع (المهملات) جمع مهملة وهى لفظ لايعرف له معنى مثلا دير وبر (والالفاظ الدالة بالطبع) مثل اخ بالخاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لابالوضع وكذا اح بالحاء المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا وان نفس اللفظ لايقتضى ذلك بل بملاحظة حال الصيغة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة (اذ لم يتعلق بها) اى بالمهملات والالفاظ الدالة (وضع وتخصيص اصلا) وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه يدل عقلا على وجود اللافظ وراءه (وتثبت حروف الهجاء) نحو الباء والجيم و بالنصر وهى الحروف التى تكون على حرف واحد مثل ق ون

وص (الموضوعة لغرض التركيب) اى لاجل ان يتركب منها اثنان كمن وثلاثة كالى واربعة مثل افعل ودحرج وخمسة مثل جحمرش فيكون ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا فيكون بعضه فعلا فى الثلاثى والرباعى وبعضه اسما فى الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كذ ومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمرو ورباعيا نحو جعفر وعقرب وخماسيا مثل جحمرش وبعضه حرفا تأمل فيحصل من هذه الاقسام كلام اسنادى اوغيره لاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجا ويلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلة فى الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ بشئ (لابازاء المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لابازاء المعنى) لما عرفت آنفا فان قلت اورد هذا السؤال بالفاء ايذانا بان السؤال ناش مما سبق واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة لفظا وضع لمعنى (فان قلت) ان هذا التعريف غير جامع لانه (قد وضع بعض الالفاظ بازاء لفظ آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو لفظ آخر والفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع بازاء لفظة من (فكيف) اى فعلى اى حال واى وصف (يصدق عليه) اى على ذلك البعض (انه) اى ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لشئ مفرد ليدخل فيه ماوضع للفظ آخر وما وضع لمعنى لان الشئ عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا (قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به القصد) يعنى المعنى مايكون مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اى مايكون مقصودا ومرادا منه ومايتعلق به القصد (اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان المتكلم مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا وعن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من فيكون زيدا وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف (اوغيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اى او غير لفظ مثل ضرب فان المراد المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا لافرادها ومانعا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) اورده ايضا بالفاء لما سبق فى السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب السؤال الاول يعنى اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا اوغيره فان قلت نوقش فى هذا السؤال بانه ليس فى محله لان محله فى الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدم لكون منشئه جواب السؤال الاول كما قلنا ولئلا يقع الفصل بينهما ولايخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد

وجعل بمعنى المفعول (او مخفف معنى اسم مفعول كرمى) يعنى انه ليس اسم مفعول من غيرنقل كذلك معنى اسم مفعول من غيرنقل اصله معنوى كرموى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لاجرم انقلبت الواو ياء ثم ادغم الياء فى الياء ثم كسر ماقبل الياء لتسلم فصار معنى بالتشديد كرمى ثم خفف بحذف الياء الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنى كضرب ثم جعل كسرة النون فتحة وقلبت الياء الفا رعاية التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذف الالف لدفعه فصار معنى على وزن مرعى وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدها لفظا بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله ولما كان جواب دخل مقدر تقديره ان ذكر المعنى ههنا زائد بلافائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شئ بشئ فالشئ الاول هو الدال والثانى المعنى المدلول فكان المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو الاستيافية بقوله (ولما كان المعنى مأخوذا فى الوضع) يعنى داخلا فيه لما عرفت ان الوضع تخصيص شئ بشئ والشئ الثانى هو المعنى لاغير ولان اللفظ الذى لايكون له معنى لايطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز (فذكر المعنى بعده) اى بعد ذكر الوضع (مبنى على تجريده) اى على انتزاع المعنى (عنه) اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان مأخوذا فى الوضع معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقاله كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امرذى صفة امر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فمن اراد تحقيقه فليرجع اليه (فخرج به) اى بقيد الوضع (المهملات) جمع مهملة وهى لفظ لايعرف له معنى مثلا ديز وبيز (والالفاظ الدالة بالطبع) مثل اخ بالخاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لابالوضع وكذا اح بالحاء المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لايقتضى ذلك بل بلاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة (اذلم يتعلق بها) اى بالمهملات والالفاظ الدالة (وضع وتخصيص اصلا) وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه يدل عقلا على وجود اللافظ وراءه (وبقيت حروف الهجا) بفتح الهاء والجيم و بالقصر وهى الحروف التى تكون على حرف واحد مثل ق ون

وص (الموضوعة لغرض التركيب) اى لاجل ان يتركب منهـا اثنان كمن وثلاثة
كالى وار بعة مثل افعل ودحرج وخمسة مثل جحمرش فيكون ثنائيا وثلاثيـا
ورباعيـا وخماسيا فيكون بعضه فعلا فى الثلاثى والرباعى وبعضه اسما فى الاقسام
الاربعة لان الاسم يكون ثنـائيا كمذ ومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمرو ورباعيـا
نحو جعفر وعقرب وخماسيـا مثل جحمرش وبعضه حرفا تأمل فيحصل من
هذه الاقسام كلام اسنادى اوغيره لاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجـا
ويلزم من هـذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلة فى الوضع لانه يصدق
عليهـا ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ بشئ (لابازاء
المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعهـا لغرض التركيب
لابازاء المعنى) لماعرفت آنفا فان قلت اورد هذا السؤال بالفـاء ايذانا بان السؤال
ناش مما سبق واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة
لفظـا وضع لمعنى (فان قلت) ان هذا التعريف غير جامع لانه (قدوضع بعض
الالفـاظ بازاء لفظ آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو
لفظ آخر والفعـل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثـلا والحرف فانه وضع
بازاء لفظـة من (فكيف) اى فعلى اى حال واى وصف (يصدق عليـه)
اى عـلى ذلك البعض (انه) اى ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على
المصنف ان يقـول لفظ وضع لشئ مفرد ليدخـل فيه ماوضع للفظ آخر وما
وضع لمعنى لان الشئ عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا
(قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به القصد) يعنى المعنى
مايكون مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اى مايكون مقصودا ومرادا منـه
ومايتعلق به القصد (اعم من ان يكون لفظـا) كالامثلة السابقـة لان المتكلم
مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن لفظ الفعـل يكون ضرب مثلا ومن
الحرف لفظ من فيكون زيدا وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعـل والحرف
(اوغيره) عطف على قوله لفظـا والضمير راجع اليه اى او غير لفظ مثل
ضرب فان المراد المعنى القائم بالفـاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا
لافرادها ومانعـا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) اورده ايضا بالفاء لماسبق
فى السؤال الاول لان منشأ هـذا السؤال جواب السـؤال الاول يعنى اذا كان
المعنى ما يتعلق به القصد وهـو اعم من ان يكون لفظـا اوغيره فان قلت نوقش
فى هـذا السؤال بانه ليس فى محله لان محله فى الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليـه
واجيب عنه بانه انمـا قدم لكون منشئه جواب السؤال الاول كما قلنـا ولئلا يقع
الفصل بينهمـا ولايخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كـون المفرد

صفة لمعنى على ما هو الظاهر وأما إذا كان صفة للفظ على خلاف مقتضى
الظاهر فيرد أنه حينئذ قد وضع لفظ مفرد لمعنى أما (قد وضع بعض
الكلمات المفردة بإزاء الألفاظ المركبة كلفظ الخبر) فإنه لفظ مفرد وضع بإزاء
لفظ مركب وهو قولنا زيد قائم أو قام زيد (والجملة) فإنها أيضا وضعت بإزاء
لفظ مركب كالمثالين المذكورين وكذا الكلام في الأمثلة فإنها مفردة لفظا
وضعت بإزاء لفظ مركب كهو قائم وزيد قائم ونحو ذلك من المركبات
(فكيف يكون) ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على المصنف أن يقول
لفظ وضع لمعنى بلا قيد الإفراد فيدخل حينئذ فيه ما وضع لمعنى سواء كان
ذلك المعنى مفردا أو مركبا (فإن هذه الألفاظ) أي الألفاظ المركبة التي قد
وضع بإزائها بعض الكلمات المفردة (وإن كانت) هذه الألفاظ الموضوعة للحال
(بالقياس) الجار والمجرور خبر كانت (إلى معانيها) متعلق بالقياس والجملة
حال وهذه الألفاظ مبتدأ وقوله (مركبة) خبره والمعنى هذه الألفاظ حال
كونها مقيسة إلى معانيها موضوعة مركبة لدلالة جزء لفظها على
جزء المعنى (لكنها) أي الآن هذه الألفاظ (بالقياس) إلى ألفاظها الموضوعة
بإزائها مفردة) فيصدق عليها أنها لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل أنها
معان مفردة لأنه لا يدل جزؤه اللفظ على جزء المعنى واللفظ مركبة فما سبق وقد
(أجيب) المجيب هو صاحب المواقف ومن أراده فليرجع إليها (عن الإشكالين)
الإشكال الأول وهو قوله قد وضع بعض الألفاظ بإزاء بعض آخر فكيف الخ
والإشكال الثاني وهو قوله قد وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء الألفاظ المركبة
إلى آخره (بأنه) أي الحال (ليس جهتنا) أي في مقام تعريف الكلمة بالاتفاق
كما في السؤال الأول والكلمات كما في السؤال الثاني وقيل أي فيما بين الألفاظ
المستعملة في مقام الحكم وهذا الجواب مناسب للمقام تأمل (فقد) اسم ليس
(وضع) صفة اللفظ (بإزاء لفظ آخر مفرد) بناء على السؤال الأول (أو
مركبا) بناء على السؤال الثاني (بل) هنا اللفظ وضع (بإزاء مفهوم كلي
(أفراده) أي أفراد المفهوم الكلي (ألفاظ كلفظة الاسم) فإن لفظة الاسم
موضوع لمفهوم كلي وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة
مشتقا وغيره (والفعل) فإن لفظة الفعل موضوع لمفهوم كلي وهو ما دل على
معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وأفراد هذا المفهوم ألفاظ مثل ضرب
ويضرب واضرب أو ما دل على حدث مقترن بالزمان وأفرادها مفهوم
أيضا ألفاظ (والحرف) فإن لفظة الحرف موضوع لمفهوم كلي وهو ما دل على
معنى في غيره وأفراد هذا المفهوم ألفاظ مثل من وفي وإلى وغير ذلك مما لا كلام

اوغيره (والخبر) فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلي وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد وافراده هذا المفهوم الفاظ (ولا يخفى عليك) ايها المخاطب المتصف الذي كان حاله التمييز (ان هذا الحكم) اى الجواب بان ههنا الفاظا موضوعا بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ (منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة) المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد اومركب نحو الذي قلت فيما قلت زيدا وزيد قائم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد هو (اومركبة) مثل زيد قائم وهي جملة اسمية (فان الوضع فيها) اى تلك الضمائر (وان كان عاما) يعني حال كونه عاما فان هو مثلا موضوع لكل غائب تقدم ذكره لفظا اومعنى او حكما وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه وانا موضوع للمتكلم فتكون الفاظا عامة وانما قال وان كان عاما يعني قيده بالحال المفيدة للعموم اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كالموضوع له (لكن الموضوع له) يعني الا ان الموضوع له يعني المستعمل فيه (خاص) فان هو مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا فحينئذ يكون المستعمل فيه خاصا وكذا غيره (فليس هناك) اى في مقام رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة مفردة اومركبة (مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة) بل الموضوع له في الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعني المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما والزيدون هم (مفرد) اسم مفعول من افرد (وهو) اى قوله مفرد (اما مجرور) لفظا وواقع (على انه صفة لمعنى) على انه وصف بحال موصوفه اى بحال قائمة به مثل قولك مررت برجل حسن اذا الحسن حال الرجل وصفته على ما سيأتي في حقيقته (ومعناه) اى معنى المفرد (حينئذ) اى حين كونه صفة لمعنى (ما) اى مفرد (لايدل جزؤ لفظه على جزئه) اى جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد فان جزء لفظه ثلاثة الزاى والياء والدال ومعناه الحيوان الناطق مع التشخص وهو ايضا ثلاثة ومعلوم ان الزاى لايدل على الحيوان والياء على الناطق والدال على التشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع التشخص ويقال لهذا المعنى معنى مفرد (وفيه) اى في هذا التوصيف اوفى الاعراب متعلق بقوله يوهم (انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب) يعني يوهم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه

(ولبس الامر كذلك) يعني لبس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد
والتركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولا ثم ينظر ان دل جزؤ اللفظ على جزء
المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزؤ لفظه على جزء معناه
فذلك يكون متصفا بالافراد (فان اتصاف المعنى بالافراد او التركيب انما هو
بعد الوضع) كما قلنا آنفا فأمل ولاتغفل واذا كان في هذا التوصيف حصول
الايهام المذكور (فينبغي ان يرتكب) مبني للمفعول لان الارتكاب قد يجئ متعديا
يقال ارتكب زيد الامر (فيه) اي دفع الايهام (تجوز) اي تكلم بالمجاز
يقال تجوز زيد تكلم بالمجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل
وضع اللفظ بازائه مجازا باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة (كما ارتكب في مثل
من قتل قتيلا) اي في قوله عليه السلام يوم بدر وقت القتال تحريضا للمؤمنين
عليه والعمل بقوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال قال من قتل
قتيلا فله سلبه الاستشهاد في قوله قتيلا سمي به مجازا لقربه بالقتل باعتبار
مايؤل اليه ويسمى هذا مجازا اوليا ومجازا مرسلا ومثل قوله تعالى اني اراني
اعصر خمرا (او موضوع) لفظا (على انه صفة للفظ) على خلاف مقتضى
الظاهر لان الظاهر ان لايقع بين الصفة والموصوف فصل (ومعناه) اي
معنى اللفظ المفرد (حينئذ) اي حين كونه مرفوعا على انه صفة اللفظ (ما)
اي لفظ (لايدل جزؤه) اي جزء ذلك اللفظ (على جزء معناه) اي معنى
اللفظ فيكون حينئذ للفظ وصفان الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثاني
ليس بجملة بل مفرد (ولابد حينئذ) اي حين ان يكون للفظ وصفان (من
بيان نكتة) اي بيان السبب والعلة لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو
اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وسر (في ايراد) متعلق بالبيان قوله
في ايراد مصدر متعد الى مفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله (احد الوصفين)
والآخر قوله (جملة فعلية) والفاعل متروك تقديره في ايراد المصنف احد
الوصفين جملة فعلية (و) الوصف (الآخر مفردا) هذا من باب عطف
اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يراد الوصفان
بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ماهو الاصل لان الاصل
في الوصف الافراد ويمكن ان يراد بالجملة الفعلية الماضوية حيث يقال لفظ
وضع لمعنى افرادا وان كان على خلاف الاصل (وكان النكتة فيه)
اي في ايراد المذكور (التنبيه) بالصيغة (على تقدم الوضع على
الافراد) لان الوضع مقدم عليه (حيث اتى) مبني للمفعول (به) الجار

والمجرور ثابتہ (بصيغة المضى) لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله المضى مصدر على وزن دخول (بخلاف الافراد) وانما قدم صيغة الاولى لانه لوقدم الثانية لاوهم تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى على ماهو الظاهر وان يكون صفة اللفظ على ماهو خلافه لتذهب نفس الناظر فى تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لوقدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس وقال المحشى والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول آخر اختار صيغة الفعل والاصل فى الافراد اختياره فيما لامعمول له سوى ما استكن فيه (واما نصبه) اى نصب قوله مفرد اورده باما الاستينافية لان رسم الخط لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يجز فازال هذا التوهم بقوله واما نصبه (وان لم يساعده رسم الخط) اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط اذا كان المنصوب غير ممنوع عنه التنوين يكتب تنوينه على صورة الالف وههنا كذلك الا انه لم يكتب تنوينه على صورة الالف فحينئذ لم يكن رسم الخط مساعدا النصب (فعلى انه حال) الفاء جواب اما الجار والمجرور خبر لمبتدأ الذى دخلت اما عليه (من المستكن فى وضع) فحينئذ يكون مبينا لهيئة الفاعل فيوافق رفعه فى كونه صفة اللفظ لان الحال فى حكم الوصف (او) على انه حال (من المعنى) ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه على ماسيأتى لانه لايتقدم الحال على ذى الحال المجرور ووجوب تقديم الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجرورا (فانه) اى المعنى (مفعول بواسطة اللام) جواب سؤال مقدر تقديره ان الحال مبين لهيئة الفاعل او المفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال فاجاب عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور بحرف الجر مفعول به بواسطة الجر (ووجه صحته) اى نصب المفرد على الحالية جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته لعامله زمانا وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا فاجاب عنه بقوله ووجه صحته (ان الوضع) اسم ان (وان كان) الواو للحال (مقدما على الافراد بحسب الذات) متعلق بقوله مقدما والمعنى ان الوضع حال كونه مقدما على الافراد بذاته يعنى ان ذات الوضع ولفظه مقدم على ذات الافراد ولفظه (لكنه) اى الا ان الوضع (مقارن) وصاحب (له) اى الافراد خبران (بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانهما متحدين بحيث لاتفاوت بين الزمانين (وهذا القدر) يعنى المقارنة

فی الزمان (کاف لصحة الحالیة) اذ لا دخل للمعیة الذاتیة ولایتفاوت بها الحال
وحاصل الجواب ان تقدم الوضع علی الافراد بالذات لا بالزمان وهو لاینافی
المقارنة بالزمان فیصح ان یکون حالا فحینئذ یوافق کونه حالا من المعنی لان یکون
صفة له لماسبق ان الحال فی حکم الصفة (وقید الافراد) سواء کان مجرورا وصفا
للمعنی او مرفوعا وصف اللفظ او منصوبا حالا منه لان الحال من ضمیر الشئ حال
منه ایضا (لاخراج المرکبات مطلقا) ای حال کون تلک المرکبات مطلقة غیر
مقیدة بالکلامیة وغیرها ولذا قال الشارح (سواء) خبر مقدم (کانت) فی تأویل
المصدر مبتدأ مؤخر ای کونها (کلامیة) مثل زید قائم وقام زید (او غیر کلامیة)
تفسیر للاطلاق کما فی المرکبات الخمسة الباقیة (فیخرج به) ای بقید الافراد
(عن حد الکلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنی مفرد ما یعد کلمة واحدة لشدة امتزاج
احدهما بالآخر سواء کان الجزء الاول منه حرفا (مثل الرجل) والجزء الثانی منه
حرفا (و) مثل (قائمة و بصری وامثالها) ای امثال الرجل وقائمة و بصری (مما)
بیان لقوله وامثالها (یدل جزء اللفظ منه) الضمیر المجرور یرجع الی ما فی قوله مما یدل
(علی جزء المعنی) متعلق بقوله یدل (لکنه) ای الا ان المذکور من الامثال وهی
الرجل وغیره الضمیر یرجع الی المثل فی قوله مثل الرجل والی الامثال باعتبار المذکور
(یعد) فعل مبنی للمفعول نائبه ما استکن فیه یرجع الی اسم لکنه یعنی بعد ذلک المذکور
(لشدة الامتزاج) ای لشدة امتزاج احدهما بالآخر (لفظة واحدة) منصوب
علی انه مفعول ثان لقوله یعد لان العد قد یتعدی الی مفعولین یقال عدالاغنام
مائة (و یعرب) تلک الامثال عطف علی یعد فتذکیر الضمیر باعتبار المذکور
(باعراب واحد) الانسب بالمقام بقرینة قوله لفظة واحدة ان یجعل واحد
مضافا الیه لاعراب لاصفة له وان یدعوا ما یغایله من قوله مع انه یعرب باعرابین
فیکون المعنی انه اعراب مجموع للفظین باعراب لفظ واحد کذا فی المحشی
واجیب بان اعراب مثل الرجل علی ضرب من المسامحة لاجرائه مجری الکلمة
الواحدة (و یبقی) عطف علی فیخرج (مثل عبد الله) حال کونه (علما)
المراد کل ترکیب اضافی سواء کانت اضافته معنویة مثل عبد الله او لفظیة مثل
ضارب زید جعل علما (داخلا) حال بعد حال (فیه) ای فی تعریف الکلمة
(مع انه) ای مثل عبد الله علما (معرب باعرابین) وهو ظاهر واجیب عنه بان
الاعرابین کانا فی الاصل الذی هو المضاف والمضاف الیه وفی حال العلمیة
صار کلمة واحدة وبقیا علی ما کانا علیه یعنی انا جعل علما کان مجموعهما اسما
واحدا تحقیقا باعتبار المعنی لان مسماه لایدرک باحد جزئیه ولان جزء لفظه
لایدل علی جزء معناه واسمین تقدیرا باعتبار اللفظ لانه فی اللفظ بمنزلة غلام زید

(ولا يخفى على الفطن) بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة اوضمها من كان بعيدا الادراك سريع الفهم (العارف بالغرض من) تدوين (علم النحو) يعني ان المقصود الاصلي من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء يعني ليعرف اى كلمة معربة واى كلمة مبنية وغيرهما فالانسب لن يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين وان لم يدل جزؤهما على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب واحد كلمة وان دل جزؤهما على جزء معناهما (انه) اى الحال والشان (لوكان الامر) اى الحال ملابسا (بالعكس) يعني لوكان مثل الرجل داخلا فيه وعبدالله علما غير داخل فيه (لكان) هذا الامر (انسب وما) اى الذي (اورده صاحب المفصل) وهو متن في علم النحو للفاضل العلامة صاحب الكشاف (في تعريف الكلمة) متعلق باورده (حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع) وهي جنس تحته انواع ثلاثة الاسم والفعل والحرف (فمل) الفاء جواب الشرط لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل اوظرف اعني جملة فعلية اوظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء في جوابه على ماسيأتي تحقيقه (عبدالله علما خرج عنه) اى عن تعريف المصنف بقوله اللفظة (فانه لايقال له لفظة واحدة) لان اللفظة مالا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارما ويصح ان يتكلم بعبدالله مرتين باعتبار الوصف الاضافي وقد قال العلامة الزمخشري ومن اصناف الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة اوغير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب اومضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى حيث جعل المركب الاضافي اسمين (وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه) اى في تعريف المفصل لانه يقال له لفظة واحدة لانه لايصح ان يتكلم به مرتين باعتبارما (فاخرجه) مثل قائمة وبصري (بقيد الافراد) لانه لم يصح ان يقال فيه هي اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزء لفظه على جزء معناه (ولولم يخرجه) مثل قائمة (بتركه) اى بترك قيد الافراد (لكان) التعريف (انسب كما عرفت) في قوله ولايخفى على الفطن الخ ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة اوحكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه في حكم المفرد فهو في حكم الكلمة (واعلم) جواب عن سؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل وغيره اخذوا في تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور في عدم اخذه فاجاب عنه بقوله واعلم (ان الوضع يستلزم الدلالة) يعني ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة فلما ذكر الوضع في تعريف المصنف اولا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام

الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب فى الكلام لاسيما فى الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقى لا العقلى فافهم (لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر) والوضع كما سبق تخصيص شئ بشئ متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى فعلم من هذا انها لم توجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثانى يعنى لا يوجد بدونه بلا عكس يعنى ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان (فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة) يعنى متى وجد الوضع فى شئ وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق آنفا ان الاخص يستلزم الاعم اذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يعنى ذكر الاخص يغنى عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص (فـ) بعد ذكر الوضع المستلزم الدلالة اولا (لاحاجة الى ذكر الدلالة) ثانيا ليكون التعريف اخصر واوجز (كما وضع فى هذا الكتاب) اى المسمى بالكافية قوله (لكنها) استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الا ان الدلالة (لا تستلزم الوضع) لما سبق ان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص يعنى ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان والفرس (لامكان ان تكون) اى ان توجد الدلالة (بالعقل) بلا وضع (كدلالة لفظ ديز) وانما قال لفظ ديز لئلا يتوهم انه دال على وجود اللافظ بالوضع لا بالعقل وقال المحشى اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسمع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللفظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول عقلية فتظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصدنا بالتمثيل كمال ظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة او بدلالة اللافظ انتهى كلامه (المسموع) صفة اللفظ (من وراء الجدار) يعنى من خلف الحجاب فذكر الجدار لمجرد التمثيل (على وجود اللافظ) متعلق بالدلالة فالاستدلال بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لفظ ولا بد لكل لفظ من لافظ ينتج ان لهذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن اللافظ مرئيا استدللنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولهذا كانت هذه الدلالة عقلية (وان تكون الدلالة) عطف على قوله ان تكون (بالطبع) يعنى تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ (كدلالة لفظ اح) اذ تلفظ به (وعلى وجع الصدر) يعنى صدر اللافظ اى فى صدوره قوله اح بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة او ضمها يدل على وجع الصدر واما فتحها وسكون الخاء المعجمة يدل على مطلق الوجع فى الصدر وغيره وبضمها يدل على السرور كذا فى شرح العصام اذا كانت الدلالة اعم فذكر الاعم لا يستلزم الاخص بل لا بد من ذكره (فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع) لما عرفت

اذ ليسا لا تستلزم (كما فى المفصل) فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمها فقال (وهى) (اى الكلمة) الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم بملاحظة مفهومها واعتبار مدلولها اويكون الارجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى (اسم وفعل وحرف) (اى منقسمة) انقسام الكلى الى جزئياته كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى ان الحكم قبل الربط اويكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسان لا انقسام الكلى الى الاجزاء وفى الرضى فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت انه كان يلزم ماقلت ان لو كان هذا قسمة الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمة الى جزئياته نحو الحيوان انسان وفرس وابل وتريد مايدخل تحت كلى كدخول الانسان فى الحيوان والفعل فى الكلمة ويصح كون الكلى خبرا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه وقدم الاسم على اخويه لحصول الكلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل فى الاعراب المقصود من هذا الفن والفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد بخلاف الحرف تأمل (الى هذه الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف قوله (منحصرة فيها) اشارة الى ان اللام فى (لانها) متعلق بمفهوم الكلى وان الكلام حصرية (اى الكلمة لما كانت) لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضى لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة اومع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا (موضوعة لمعنى) لما فهم من تعريفها (والوضع يستلزم الدلالة فهى) الفاء جواب لما لكونها جملة اسمية (اما) (من صفتها) (ان تدل) فيكون ان تدل فى تأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع دخل الدلالة على الكلمة وفى الرضى اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اى لان حالها او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم انتهى والشارح الفاضل اختار الثانى لان الفعل المصدر بان المصدرية مؤل بالمصدر فيكون كالمصدر فى ان يكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه (على معنى) (كائن) (فى نفسها) الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كائن (اى فى نفس الكلمة) اى فى ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لغة او مجازا (والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل) اى ان تكون الكلمة دالة (عليه) على المعنى

للمستعمل فيه (مفهوما) يعني بيانهما وافرادها (من غير حاجة) يعني بلا احتياج
في الدلالة على ذلك المعنى (الى الضميمة كلمة اخرى اليها) يعني من غير اعانة كلمة
اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان يكون
مستقلا في الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اي المعنى (بالمفهومية) يعني
لكونه مستقلا في الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لا يحتاج في الفهم منها
الى كلمة اخرى كما ان الكلمة لا تحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى (او) (من
معنيهما ان) (لا) (تدل) عطف على ان تدل ولما كان المعطوف في حكم
المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ما كان في المعطوف عليه (على معنى)
كائن (في نفسها بل) من ضميمتها (ان تدل) لان العطف يقتضي ان يكون
المعطوف عليه معنا يكون للمعطوف منفيا لان الاضراب المنفي يكون اثباتا
(على معنى محتاج) تلك الكلمة (في الدلالة عليه) اي على المعنى (الى انضمام
كلمة اخرى اليها) يعني الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه
الكلمة من تلك الكلمة (لعدم كون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة على
المعنى وعدم (استقلاله) يعني وعدم كون المعنى مستقلا (بالمفهومية) يعني
في الافهام عن الكلمة (ويسمى تحقيق ذلك) اي كون الكلمة مستقلة
في الدلالة او غير مستقلة فيها واستقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها
(في بيان حد الاسم القسم) (الثاني) اورد القسم حتى جعله موصوفا لقوله
الثاني تعريضه كونه قسما للكلمة (وهو) اي القسم الثاني ما لا يدل على معنى
كائن في نفسها (الحرف) الجملة مستأنفة لانه لما ذكر ما كذا واما كذا فكأنه
قيل له ما الاول وما الثاني فقال القسم الثاني كذا والقسم الاول كذا وانما قدمه
في التفصيل وان كان آخرا في الدعوى لان الحرف في اللغة الطرف فذكره في
الاجمال في طرف وفي التفصيل في طرف آخر ولان الشروع في البيان من طرف
يكون اولى ولعدم التقسيم فيه واما في القسم الاول ففيه تقسيم ولانه آخر ليناسبه
ولان العدمي ولعدمي مقدم على الوجودي وان كان في الوجود شرف كذا في الهندي
مثاله كائنة (كمن والى فانهما) كلمتان ولكن (محتاجتان في الدلالة) في دلالة
كل واحد منهما (على معنيهما) اعني ان معنى من (الابتداء) وان معنى
الى (الانتهاء الى) انضمام (كلمة اخرى) ليتما يكون تلك الكلمة معينة
في الدلالة على المعنى بحيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناهما وتلك الكلمة
كائنة (كالبصرة والكوفة) يعني كانضمام البصرة الى من والكوفة الى
الكائنتين) في قولك سرت من البصرة الى الكوفة (ويسمى هذا القسم)

اسم

القسم الذى لايدل على معنى فى نفسها اى فى نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل يحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) مفعول ثان بقوله وانما سمى (لان الحرف فى اللغة) اى معناه اللغوى (الطرف) والجانب يقال زيد فى حرف اى فى طرف وجانب (وهو فى طرف اى فى جانب) يعنى شبه القسم الثانى بمعنى الحرف فى الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولك رأيت اسدا فى الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه (مقابل) صفة لجانب (للاسم والفعل حيث يقعان) اى يقع كل واحد منهما (عمدة) ومقصودا (فى الكلام) وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه ويتأتى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لايقوم بنفسه بل انما يقوم بغيره يعنى بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد (وهو) اى الحرف (لايقع مسندا ولامسندا اليه) لان الحرف ليس له دلالة الاستقلال ولا يفهم معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما (كما ستعرف) فى حد الاسم ان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لايكون الامسندا فقط والحرف اداة بينهما لايكون مسندا ولامسندا اليه (و) القسم (الاول) من قسمى الكلمة (وهو) اى القسم الاول (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى فى نفس ما دل (اما) (من صفتها) اى صفة القسم الاول فالتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم (ان يقترن) مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول مؤل بحذف المضاف اما من جانب الاول او من جانب الثانى لما سبق او بتأويله بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن (ذلك المعنى) اى معناه يشير الى ان ارجاع الضمير ههنا من قبيل اعدلوا هو اقرب (المدلول عليه بنفسها فى الفهم) اى فهم المعنى المدلول عليه (عنها) اى عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة) جمع زمن كشل وامثلة الثلاثة بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد يكون بالتاء وسيأتى تحقيقه فى بحث اسماء العدد وفى الهندى المراد بالاقتران الاقتران الوضعى فلايرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الآن اوغدا اوامس مما اقترن بالعارض اعنى بالازمنة الثلاثة (الماضى والحال والاستقبال) الحال ما انت فيه فى زمان التكلم والماضى ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه (اى حين يفهم ذلك المعنى) المدلول عليه بنفسها (عنها) عن القسم الاول (يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا) اى كما يفهم ذلك المعنى (مقارنا) يعنى حال كون احد الازمنة مقارنا (له) لذلك المعنى لاقبله ولا بعده

بل الشرط ان فهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس (او) (من صفتها) اى من صفة القسم الاول (ان) (لا) (يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها) اى من القسم الاول (مع احد الازمنة الثلاثة الحال والاستقبال والماضى (القسم) (الثانى) (وهو) اى القسم الثانى (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) فى نفس مادل يعنى الكلمة اونفس القسم الثانى يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها (غير مقترن) اى فى الفهم عنها (باحد الازمنة الثلاثة) (الاسم) (وهو مأخوذ من السمو) بكسر السين اوضمها عند البصريين من سما يسمو مثل غزا يغزو سموا على وزن قنوا حذفت الواو احتياطا ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة همزة الوصل فيجئ بالهمزة ليمكن الابتداء بها فصار اسما كذا فى شرح الشافية (وهو) اى السمو (العلو) لغة لان العرب يقول كل ماعلاك فهو سماك وانما سمى هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم الذى معناه العلو مجازا (لاستعلائه على اخويه) الفعل والحرف فالحاصل ان هذا القسم شبه بالمعنى الذى هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كما فى الحرف (حيث يتركب منه) اى من هذا القسم (وحده) حال من الضمير المجرور فى منه لانه مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل يتركب (دون اخويه) يعنى لا يتركب من كل واحد منهما وحده الكلام لما عرفت وستعرف (وقيل) هو مأخوذ من الوسم (من وسم يسم سمة ووسما مثل وعد يعد عدة ووعدا هكذا عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت الدابة اذا جعل لها علامة وانما سمى هذا القسم الاسم (لانه علامة على مسماه) واصله عندهم وسم حذفت الواو تبعا لفعله فجئ بهمزة ليمكن الابتداء بها (و) (القسم) (الاول) (وهو ما) اى كلمة تدل على معنى فى نفسها) اى فى نفس مادل اوفى نفس القسم الاول (مقترن) فى الفهم عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة (الفعل) (سمى) هذا القسم (به) اى بالفعل (لتضمنه) اى لتضمن الفعل او القسم الاول (الفعل اللغوى وهو المصدر) والمصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب مفعوله وهو من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى مجاز مرسل وهذا الحصر يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة حصر عقلى اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام حصر عقلى وهو الحصر الدائر بين النفى والاثبات كحصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة وحصر استقرائى وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة المعنوية فى الانواع الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية وحصر جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل

كانحصار خلق الانسان فى العناصر الاربعة وكانحصار الكل فى اجزائه (وقدعلم) الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعنى قدتبين وقدعلم فحينئذ يكون من تنازع الفعلين وسيجئ لهذا زيادة تحقيق اواعتراضية بين الكلمة والكلام لعلاقة الجزئية بينهما لمدح الدليل المذكور اوترغيبا للطالبين اولنيرد من ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام ولفظ قداما للتقريب اوللتحقيق وقدجرت العادة باستعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكلية (بذلك) اصله فى اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن هاالتى للتنبيه ولهذا يجمع بينهما والكاف للخطاب انما وضع المظهر موضع المضمر على خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقدعلم به واختاراسم الاشارة من بين الاسماء الظواهر زيادة التمكن فى الذهن واختاركلمة البعد مقام هذا للتعظيم كما فى قوله تعالى الم ذلك الكتاب (اى بوجه حصر الكلمة) اى بدليل انحصار الكلمة (فى اقسام الثلاثة) التى هى الاسم والفعل والحرف (حد) مفعول مالم يسم فاعله (كل واحد) كائن (منها) لان من البيانية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها (اى من تلك الاقسام) المذكورة (وذلك) اى كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار الكلمة فيها واقع وثابت (لانه قدعلم) تحقيقا بكلية (به) اى بوجه الحصر اى بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها الثلاثة (ان الحرف كلمة) ان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها مفعول مالم يسم فاعله لقوله وقد علم بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها (ان الحرف كلمة) بقرينة كون الحرف قسما للكلمة (لاتدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة اولا (بل يحتاج) فى الدلالة على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى) يعنى الى اعانة كلمة اخرى فى الدلالة على المعنى اياها (و) ان (الفعل كلمة) بقرينة كونه ايضا قسما يعنى نوعا منها (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كائن فى نفسها (لكنه) اى لا ان المعنى المدلول عليه (مقترن) فى الفهم (باحد الازمنة الثلاثة) وضعا بقرينة قوله والاول ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة (و) ان (الاسم كلمة) بقرينة كونه نوعا منها (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى الخ (غير مقترن) اما مجرور على انه صفة بعد صفة للمعنى اومنصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتدأ محذوف اى هو غير مقترن وضعا (باحد الازمنة الثلاثة) اذ علم بدليل الحصر ان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة (فالكلمة) جنس تحته انواع كان الحيوان جنس تحته انواع (مشتركة بين هذه الاقسام الثلاثة) كما انه مشترك بين الانسان وغيره من ذوى الارواح اذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تمييز بعضها عن بعض

ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق و بالعلم المشعر باليقين واراد تمييز بعضها عن بعض فقال مصدرا بالفاء المفيدة للتمييز ذاهبا الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف (فالحرف) كلمة تدل على معنى الاله (ممتاز عن اخويه) الفعل والاسم (بعدم الاستقلال فى الدلالة على معنى فى نفسها) يعنى ان الحرف مشترك لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الاله امتازعنهما بكون المعنى فى غيره يعنى ان الحرف لايدل على معنى فى نفسه بل يدل على معنى فى غيره كالسير والبصرة فى قولك سرت من البصرة فان لفظة من تدل على ابتداء الغاية الحاصل فيها (والفعل) مشترك ايضا لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الاله ممتاز عن الحرف (بالاستقلال) يعنى ان الفعل امتاز عن الحرف بكونه مستقلا فى الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها (و ممتاز (عن الاسم) ايضا (بالاقتران) يعنى ان الفعل مشترك للاسم وحده فى كونه مستقلا فى الدلالة على المعنى الاله امتاز عنه بكون المعنى المدلول عايد فى نفسها فى الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلثة (والاسم) ايضا مشترك فى كونه كلمة تدل على المعنى الاله (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) فى الدلالة على المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز (عن الفعل) ايضا (بعدم الاقتران) يعنى ان الاسم مشترك للفعل فى الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن فى الفهم عنه بالازمنة ثلاثة (فعلم) بعد كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة وامتياز كل واحد منها عن اخويه بفصله المخصوص له (لكل واحد منها حد معرف) بكسر الراء المهملة صفة للحد (جامع لافراده) اى لافراد المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا (مانع عن دخول غيرها) اى غير الافراد (فيه) اى فى الحد لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها يميزه عما عداه (وليس المراد) اى مراد المصنف (بالحد ههنا) فى قوله وعلم بذلك حد كل واحد منها (الا المعرف الجامع) لافراده (المانع) عن دخول غيرها فيه يعنى عند الاباء وليس معنى الحد الا ذلك لان الحد فى اللغة المنع ومنه الحداد للبواب لمنع الناس والدواب من الباب وفى العرف وهو ما يبين هيئة الشئ يعنى الحد قول دال على ماهية كحد الكلمة ههنا لانه دل على ماهيتها وكذا غيره (ولله در المصنف) الدر لمضاف الى الفاعل مبتدأ والجملة جملة تمدح بها كثرة الخير وسيأتى له زيادة تحقيق والمراد به ههنا شفقة المصنف على المتعلمين والطالبين حيث لم يهمل فى التعليم والتأليف جانب الذكى ولا الغبى ولا المتوسط بينهما ولم يترك جانب احد وراعى غيره بل راعى الجوانب الثلاثة حيث اشار الى حدودها اى الى حد كل قسم من اقسام الكلمة (فى ضمن

دليل الحصر) (رعاية لجانب الذكى لان الذكى بالاشارة يفهم ماهو المشار اليه وما هو المقصود لان المقصود سندبيان حصر الكلمة فيها وفى ضمنه حصل بالاشارة حد كل منها (ثم نبه) بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم الدال على اليقين وبكلمة البعد (عليها) اى على حدود اقسام الكلمة المشار اليها فى ضمن دليل الحصر (بقوله وقد علم بذلك) رعاية لجانب المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه يتيقظ بالتنبيه ويدرك ما نبه اليه ويفهم (ثم صرح بها) اى بحدود الاقسام المذكورة (فيما) اى فى المقام والمحل الذى يأتى (بعد) الفراغ من احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قال فى اول بحث الاسم الاسم مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وكذا فى الفعل والحرف رعاية لجانب الغبى لان الغبى لغباوته لم يفهم من الكلام ماهو المقصود الا بالتصريح والتفصيل (بناء) نصب على انه مفعول له للافعال الثلاثة الاشارة والتنبيه والتصريح (على تفاوت مراتب الطبايع) وفى بعض النسخ الطباع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثانى جمع طبع كرجل ورجال الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله وفى اللغة كلاهما فى معنى واحد واما بحسب الاصطلاح بينهما عموم وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه ما يكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان اولا كحركة الافلاك والاشجار كذا قيل والمراد ههنا العقول من باب ذكر المحل وارادة الحال فمعنى مراتب الطباع تفاوت العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار فى قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب يعنى ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بجودة عقله وبعضهم لايفهم لقصور ما فى طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لايفهم بالتنبيه بعد الاشارة ولكنه يتيقظ بالتصريح والتفصيل لانه كالنائم الاصم لما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض مايتعلق بها اراد ان يعرف الكلام وبيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة لمناسبة الجزئية والكلية بينهما ليكون فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال (الكلام) اللام فيه للجنس كما ان اللام فى الكلمة للجنس ويقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة فكذا فى الهوادى (فى اللغة ما يتكلم به) سواء كان فيه تركيب اولا ولذا قال (قليلا) فحينئذ يكون زيدا وضرب اوان فى الاسم والفعل والحرف كلاما (كان اوكثيرا) لغة (وفى اصطلاح النحاة) عطف على قوله فى اللغة باعادة الجار (ما تضمن) آثر تضمن على تركب لان التضمن اخصر لاستغنائه عن صلة من لانه لو قال تركب لاحتاج ان يقال من كلمتين ولصدقه على اضرب امرا

حقيقة دون تركب (اى لفظ تضمن) اشاربه الى ان لفظ ماموصوفة لانه خبر والتنكير فى الخبر اصل ولان التنكير فى التعريفات انسب لكونه جنسيا (كلمتين حقيقة) مثل زيد قائم اوقام زيد (اوحكما) الاول حكما والثانية حقيقة مثل جسق فمهمل وديز مقلوب زيد والعكس مثل زيد قام ابوه اوزيد ابوه قائم والاقسام ثلاثة والقياس ان تكون اربعة الثلاثة الاول وان يكون كلاهما حكما ولم يوجد له مثال تأمل ولاتكن من الغافلين وفى الهندى الاولى ترك دون تضمن لمقابلة التركيب الافراد فى تعريفهما وايضا تركب اخصر لصحة الاكتفاء عن الكلمتين رأسا بان يقول الكلام ماتركب بالاسناد بخلاف تضمن انتهى كلامه اقول ان ماقاله المصنف هوالاولى لان المقابلة فى التعريفات والحدود غير لازمة وايضا التركب وان كان اخصر كما قال الا انه حينئذ يكون غير جامع لافراد الكلام لخروج الكلام الذى استكن فيه فاعله سواء كان جائزا مثل زيد ضرب اوواجبا مثل اضرب وغير ذلك (اى تكون كل واحدة منهما) من الكلمتين حقيقة اوحكما (فى ضمنه) والضمير المجرور راجع الى الموصول اذا كان الكلام فى الاصطلاح ماتضمن كلمتين بالاسناد توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فاتحدا فلزم التميز والتعريق بينهما فقال بالفاء التفصيلية المشعرة للتميز والتفريق بينهما (فالمتضمن اسم فاعل) وانما قيده به مع انه لايمكن الاان يكون ذلك لتخصيص صورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام (هو المجموع) فقط يعنى مجموع زيد قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فيكون هذا المجموع متضمنا بالكسر (والمتضمن اسم مفعول هوكل واحدة من الكلمتين يعنى هوالمسند فقط والمسند اليه فقط لامجموعهما يعنى زيد وحده هوالمتضمن) بالفتح اوقائم فقط فى ضمن زيد قائم كما ان الحيوان والناطق متضمن يعنى احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل ولاتكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق (فلا يلزم اتحادهما) كما توهم اى اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل بالكل جزء (بالاسناد) (اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين) حقيقة اوحكما (الى الاخرى) يشير الى ان الباء متعلق بقوله تضمن بتضمن معنى الحصول والى انهما للسببية وان اللام عوض عن المضاف اليه والمعنى بسبب قيام معنى احدى الكلمتين بالكلمة الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو اتما بقوم بزيد وكذلك زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المطلق وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والانشائى وفى الرضى المراد

بالاسناد

بالاسناد الاسناد في الحال كما في قولك قام زيد وزيد قائم والاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت والطلبي هل انت قائم وليتك اولعلك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب وفي المتكلم كاضرب ونضرب ولنضرب الى هنا كلامه والاسناد في اللغة الاضافة من المسند من باب دخل وهو ما استند اليه من حائط اوغيره اومن السناد على وزن صراف وهو الناقة المحكمة الخلق وفي الاصطلاح نسبة احدى الكلمتين سواء كانت الاولى او الثانية مثل قائم زيد وزيد قائم حقيقة اوحكما الى الكلمة الاخرى بحيث متعلق بالنسبة يفيد من افاد يفيد ان كان بمعنى علم يتعدى الى المفعولين يعني يفيد تلك النسبة المخاطب فائدة تامة وان كان بمعنى استفاد يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل منها تلك الفائدة (فقوله لفظ) المستفاد من لفظ الموصوفة جنس (يتناول) الالفاظ (المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية) لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس (وبقيد تضمن) مصدر مضاف الى الكلمتين والباء متعلق بقوله (خرجت) الفاظ (المهملات) الصرفة (والمفردات) اما المهملات فلانه لم يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها لمعنى شرط وفيها لا يوجد الوضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة التثنية في قوله الكلمتين (وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية) سواء كانت اضافية (مثل غلام زيدا و) توصيفية مثل (رجل فاضل) اوتعدادية مثل خمسة عشر اوامتزاجية مثل بعلبك اوصوتية مثل سيبويه ودرستويه (وبقيت المركبات الكلامية) المقصودة من التعريف (سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعلية فاعله مذكرا مثل ضرب زيد او مؤنثا مثل ضربت هند او اسمية مثل زيد قائم والقائم زيد او انشائية امرا مثل اضرب و نهيا مثل لا تضرب فان كل واحد منهما اي من الامر والنهي اومن قوله اضرب ولا تضرب تضمن كلمتين احدهما ملفوظة يعني الاولى كلمة حقيقة والاخرى والثانية معنوية كلمة حكما و بينهما اي بين الكلمتين اللتين احدهما كلمة حقيقة والاخرى كلمة حكما اسناد يعني نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كلما صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا على ذلك الشئ قوله وحيث كانت الكلمتان تعليل مقدم لقوله دخل وانما قدم لئلا يتوالى العلتان اعني قوله وحيث الى آخره وقوله الآتي

وان الاخبار الى آخره (اعم من ان تكونا) اى الكلمتان (كلمتين حقيقة او حكما ادخل فى التعريف) قد مر ان الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان يكون كلاهما كلمتين حقيقة اوعلى العكس والاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما اوعلى العكس وسواء كانت الكلمة التى فى حكم الكلمة جملة اسمية مثل (زيد ابوه قائم او) جملة فعلية حقيقة مثل (زيد قام ابوه او) حكمية مثل زيد (قائم ابوه) وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما سيأتى فى حكم الفعل المضارع فتكون فى حكم جملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه فى حكم زيد يقوم ابوه ويجوز ان يكون المثال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك لانه حينئذ يجوز فيه الامر ان احدهما ان يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر والثانى ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتدأ مؤخرا وعلى كلا التقديرين تكون الجملة الاسمية مرفوعة المحل لكونها خبر المبتدأ الذى قبلها وسيأتى لهذا زيادة تحقيق فى قوله وان طابقت مفردا جاز الامر ان (فان الاخبار) جمع خبر كفرس وافراس (فيها) اى فى الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة (مع انها مركبات) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى (فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب) المقصود منه القيام فقط والاب مضاف اليه تعيين الفاعل يعنى الذى يقوم به لالعرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان لقيام وصف لزيد اولسببه (ودخل فيه) اى فى الكلام او تعريف الكلام الذى جزؤه الاول فى حكم الكلمة والثانى كلمة حقيقة ايضا كما دخل ما كان الجزء الثانى فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة (مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما) اى فى هذين المثالين (مهمل ليس بكلمة حقيقة بل كلمة حكما (فانه) اى المسند اليه فيهما (فى حكم هذا اللفظ) فان المقصود منه هذا واللفظ لتعيين اى لفظ جسق مهمل ولفظ ديز مقلوب زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة (اعلم ان كلام المصنف) يعنى ان القول الذى يصدق ان يطلق عليه الكلام الاصطلاحى عند المصنف وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد (ظاهر فى ان) الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته (مثل ضربت زيدا قائما) الباء فى قوله (بمجموعه) متعلق بقوله (كلام) تقديره كلام بمجموعه لانه قال فى تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط مع ان الكلام فى هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لادخل للمتعلقات وكلام المصنف كان (بخلاف كلام صاحب المفصل) يعنى بخلاف ما يصح

ان يطلق عليه كلام عند صاحب المفصل (حيث قال) فى تعريف (الكلام هو المركب) حقيقة اوحكما ليدخل ما استكن فيه فاعل كان سواء جوازا اووجوبا (من كلمتين) حقيقة اوحكما (اسندت احديهما) اى احدى الكلمتين (الى) الكلمة (الاخرى) فانه اخذ الاسناد فى تعريفه ايضا وقيده بأن يكون اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق (فانه) اى هذا التعريف (صريح فى ان الكلام) المصطلح (هو ضربت) يعنى الفعل مع فاعله فقط (والمتعلقات) من المفعول والحال وغيرهما (خارجة عنه) اى عن الكلام الاصطلاحى بحيث لايطلق على المجموع كلام كما اطلق فى كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لاغير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب المفصل واحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل (ثم اعلم) يعنى بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب المفصل ان صاحب المفصل قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح (وصاحب اللباب) ايضا قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صريح منه (ذهبا الى ترادف الكلام والجملة) الترادف الاتحاد فى المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس وليث واسد يعنى الترادف هو مايصح ان يطلق احد اللفظين على مايطلق عليه الآخر (وكلام المصنف ايضا) اى مثل كلام الشيخين (ينظر الى ذلك) اى يميل الى ترادفهما لان النظر اذا تعدى بالى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اى مال اليه (فانه) اى المصنف (قد اكتفى فى تعريف الكلام) الجار والمجرور فى قوله (بذكر الاسناد) متعلق بقوله اكتفى فالمعنى فان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد (مطلقا) غير مقيد بكونه مقصودا لذاته وانه يره ولذا فسره بقوله (ولم يقيده) اى الاسناد بكونه مقصودا لذاته اذلو كان مراده التفريق بين الكلام والجملة لقيد الاسناد (بكونه مقصودا لذاته) ولم يطلقه فعلم من اطلاقه انه لافرق بينهما عنده ايضا (ومن جعله) اى من جعل الكلام من المعرفين (اخص من الجملة قيده) اى قيد الاسناد (به) اى بكونه مقصودا لذاته (فحينئذ) اى حين كون الكلام اخص من الجملة (تصدق الجملة على الجملة الخبرية) قيدها بالخبرية لان الانشائية على ماسيجئ لاتقع خبرا ولاوصفا ولاحالا (الواقعة اخبارا) كخبر المبتدأ وخبر باب ان وخبر لا التى لنفى الجنس والجملة فى هذه المواضع فى محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة وماقام مقامها يكون فى محل الرفع وكخبر باب كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثانى فى باب

حيث وفي هذه المواضع تكون في محل النصب لان ما قامت هي مقامه منصوب (اواوصافا) فهي في هذه المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب والجر لكون الاسناد في هذه المواضع مقصودا لغيره يعني الاسناد فيها مقصودا لصاحبه فتكون فيهما مرتبطة ومتعلقة بما قبلها غير مستقلة بنفسها ولذا احتيجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التي وقعت صلة للموصول حيث كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيهما مقصودا لغيره (بخلاف الكلام) لانه لا يقع في هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصودا لذاته فلا يقتضي الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع (في بعض الحواشي) وهي جمع حاشية وهي ما كتبت على شرح زيادة الايضاح وحل بعض المشكلات (ان المراد بالاسناد) اى مراد المصنف بالاسناد المأخوذ في تعريف الكلام (هو الاسناد) حال كونه (مقصود الذاته فقط) على ان يكون اللام فيه للعهد (وحينئذ) اى حين كون المراد هكذا (يكون الكلام) المصطلح (عند المصنف ايضا) اى كما كان احص عند من جعله اخص من الجملة فحينئذ يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير عكس (اخص من الجملة) وفي الرضى الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصود الذاته اولا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ماذكر من الجملة والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس انتهى (ولايتأتى) (اى لايحصل) من الحصول لا من التحصيل هذا تفسير باللازم لان الاتيان يلزمه الحصول وعدمه فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (ذلك) اى الكلام لغة واصطلاحا هذا التفسير هو المناسب بالمقام وحمله على التضمن اوالاسناد بعيد عن المرام كذا في حاشية العصام لانه قيل فيه اى ما تضمن اوالتضمن او الاسناد الاصلي اى لا يحصل الكلام في ضمن شئ من الاشياء الافي ضمن هذين الحاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الظرف خاص والمظروف عام والاظهر الانسب بالمقام ان يجعل في بمعنى من اى لايحصل الكلام الامن هذين القسمين (الافي) ضمن (اسمين) بحذف المضاف (احدهما مسند والآخر مسندا اليه) اذلايتأتى الكلام من كل اسمين لانه لايتأتى من اسمي الفعل مثل رويد وبله ولا من اسمين لايصح ان يكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وقاعد وقائم وذلك لانه لم يصح حمل احدهما على الآخر وهو ظاهر لايخفى على من له ذوق سليم فلابد من ان يكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما مسند والآخر مسند اليه ومراد المصنف ليس الاهكذا الاانه لم يقيده

اعتمادا

اعتمادا على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئه التقدم وهو ظاهر ولا يخفى على من له ادنى تأمل (اوفى) (ضمن) عطف على قوله فى اسمين اوههنا منفصلة حقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو كقولك اما زوج اوفرد (اسم) قدم لاستحقاقه التقدم (مسند اليه) (وفعل) (مسند) لانه لايتأتى الكلام من كل اسم وفعل لانه لايتأتى من اسم وفعل (و) وقع (فى بعض النسخ اوفى فعل واسم) مكان قوله فى اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهه ان المركب ههنا من فعل واسم فيلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل فقدمه فى الذكر قوله فان التركيب تعليل لمفهوم الكلام وهوان المصنف اتى بتقسيم الكلام على طريقة الحصر ولم يذكره بلاحصر كما فى تقسيم الكلمة (فان التركيب الثنائى) منسوب الى اثنين على غير القياس كالثلاثى الى الثلثة والرباعى الى الاربعة كذا فى شرح الشافية (العقلى) يعنى بحسب القسمة العقلية (بين الاقسام الثلثة) الاسم والفعل والحرف (يرتقى الى ستة اقسام) بضرب الاثنين فى الثلثة اذا لم يراع الترتيب (ثلاثة) مبتدأ متخصص بالوصف وهو قوله (منهما) لان من البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون صفة له (من جنس واحد) الجار والمجرور خبره (اسم واسم) بدل من قوله ثلاثة بدل الكل من الكل (فعل وفعل) كذلك (حرف وحرف) تقديرهؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس واحد (وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف) وانما قلنا ان لم يراع الترتيب لانه ان روعى فينتهى الى تسعة اقسام لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين كذا قاله السيد عبد الله قوله (ومن البين) خبر مقدم وجوبا لما سيأتى ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المؤلة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة مبتدأ يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اى ومن البين الواضح الغير الخفى (ان الكلام) المصطلح (لايحصل بدون اسناد) لان الاسناد مأخوذ فى تعريف الكلام (والاسناد) المأخوذ فى تعريفه (لابد له) اى للاسناد (من مسند ومسند اليه) لما مران الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ومعلوم ان احدى تلك الكلمتين مسند والاخرى مسند اليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدة ما فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد امر نسبى لايحصل الابين منتسبين وهما المسند والمسند اليه كما ان الاضافة امر نسبى لايحصل الابين المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائر كثيرة (وهما لايتحققان) ولايحصلان فى شئ من الاشياء (الا فى اسمين) احدهما مسند والآخر مسند اليه (اوفى اسم) مسند اليه (وفعل) مسند فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند والمسند اليه وهما

لايوجد ان الا فى اسمين اوفى فعل واسم فالكلام موقوف على اسمين مسند ومسند اليه وفعل واسم مسند ومسند اليه لان الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ ولما تبين ان الكلام يحتاج الى الاسناد وهو يحتاج الى المسند والمسند اليه وهما لايوجدان الا فى اسمين اوفى فعل واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لايحصل الا من قسمين منهما قوله ههنا سؤال وهو ان يقال لحال القسمين قد علم فاحال الاقسام الاربعة الباقية فاجاب عنه باما الاستيافية بقوله (واما الاقسام الاربعة الباقية) اثنان منها من جنس واحد فعل وفعل حرف وحرف واثنان منها من جنسين فعل وحرف اسم وحرف (ففى الحرف والحرف كلاهما) اى المسند والمسند اليه الفاء جواب اما والجار والمجرور متعلق بقوله (مفقودان) تقديره فكلاهما مفقودان فى الحرف والحرف فقدم الظرف اللغو على متعلقه مع ان حقه التأخير عنه للحصر وذلك لان فقد المسند والمسند اليه معا منحصر ومخصوص لتركيب الحرف والحرف لاغير لان الحرف لايدل على معنى فى نفسه فضلا عن ان يكون مسندا ومسندا اليه لانهما لايكونان الا فى اللفظ الدال على معنى فى نفسه (وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف المسند اليه مفقود) اما فى الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لايدل على معنى فى نفسه يعنى ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسندا اومسندا اليه واما فى الفعل والفعل فلان الفعل عرض لايقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسندا دائما ولا يكون مسندا اليه ابدا فلايوجد المسند اليه فى هذين التركيبين فلايحصل الكلام منهما لما عرفت (وفى الاسم والحرف احدهما) اى المسند والمسند اليه (مفقود فان الاسم ان كان مسندا) يعنى ان كان صالحا لان يكون مسندا بان يكون فيه معنى نسبى نحو القائم (فالمسند اليه مفقود) لما عرفت ان الحرف لايكون مسندا ولامسندا اليه والاسم المسند من حيث انه مسند لايكون مسندا اليه (وان كان الاسم مسندا اليه) يعنى ان كان الاسم صالحا لان يكون مسندا اليه بان يكون دالا على الذات ولايكون فيه معنى نسبى لاتحقيقا ولاتأويلا نحو الرجل وان زيدا وازيد (فالمسند مفقود) يعرف دليله مما سبق فلم يوجد الكلام فى الاقسام الاربعة فانحصر الكلام على القسمين الاولين (ونحو يازيد) جواب عن سؤال وارد على قول المصنف ولايتأتى ذلك الخ يعنى ان نحو يازيد كلام اصطلاحى باتفاق النحاة مع انه مركب من الحرف وهو حرف النداء والاسم المنادى فلايتم الحصر لانه قد وجد الكلام فى الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يازيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم الا انه (بتقدير

ادعو زيدا فليس الحرف والاسم المنادى فى شئ من الكلام بل الكلام ليس
الا الفعل والفاعل المقدرين فلذا قال الشارح (فلم يكن) نحو يازيد (من تركيب
الحرف والاسم) كما ذهب اليه المبرد (بل) يازيد كلام حاصل (من تركيب
الفعل) المقدر (والاسم الذى هو المنوى فى ادعو) المقدر وسيأتى له زيادة تحقيق
ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة ونبه عليها ايضا
ولما كان الكلام كليا للكلمة لما سبق اورده عقيب الكلمة اراد ان يفصل الاقسام
الثلاثة على ترتيب اللف والنشر فقال (الاسم) معرفا بلام العهد الخارجى
لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثانى عين الاول غالبا ولم يعطفه على ماسبق
مع ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط وليكون بابا بعد باب وفصلا بعد فصل
وفى الرضى لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم لانه اراد ان يصرح بحد كل
واحد من الاقسام فى اول صنفه والذى تقدم لم يكن حدا مصرحا ولا المقصود
منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط الى هنا كلامه (مادل) انما اورد
لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ماذكره قبل
من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح (اى
كلمة دلت) (على معنى) (كائن فى نفسه) (اى فى نفس مادل) يعنى ان
الضمير البارز راجع الى ما لا الى الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة
المعرف ويلزم الدور وذا باطل (يعنى الكلمة فتذكير) مبتدأ مضاف الى
مفعوله وهو (الضمير) هذا جواب سؤال مقدر وهو ان الشارح جعل لفظة
ما عبارة عن الكلمة والضمير فى دل وفى نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها
وهى مؤنثة فيجب تأنيث الضمير فى الموضعين ليطابق مرجعه لان تطابق
الضمير والمرجع فى الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير
الضمير فى الموضعين (بناء) خبره ووصف بالمصدر كقولك رجل عدل مبالغة
او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير يعنى مضروبه
اى مبنى (على لفظ الموصول) لان لفظة ما التى فى التعريفات يجوز ان تكون
موصوفة او موصولة واشار فى التفسير الى الاول وهنا الى الثانى (قال المصنف
فى الايضاح شرح المفصل) فيه رد على الرضى حيث قال بعد نقل كلام
المصنف بأسره وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه
فى الايضاح قيده به احترازا عن غيره (الضمير فى مادل على معنى فى نفسه)
يعنى الضمير المجرور (يرجع الى معنى) لا الى الموصول فحينئذ يكون الضمير
موافقا لمرجعه فى التذكير اذ المعنى مذكر ايضا (اى مادل على معنى) كائن
(باعتباره) اى المعنى قوله (فى نفسه) متعلق باعتباره اى فى نفس المعنى

(وبالنظر) عطف على قوله باعتباره (اليه) اى الى المعنى (فى نفسه لاباعتبار امر خارج عنه) اى لايدل على معنى كائن باعتبار امر خارج عن المعنى فالضمائر المجرورة راجعة الى المعنى مثل كون الضمير فى نفسه يرجع الى المعنى كائن (كقولك الدار) اى هذه الدار (فى نفسها) اى باعتبارها فى نفسها يعنى فى ذاتها بان تكون معمورة وجميع مايحتاج اليه موجودا فيها (حكمها) اى قيمتها (كذا) اى الف درهم مثلا قوله الدار مبتدأ فى نفسها صفتها حكمها مبتدأ ثان كذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى لا) اى ليس حكمها كذا (باعتبار امر خارج عنها) اى باعتبار كونها فى وسط البلد او كونها قريبة من الجامع او كون جيرانها صلحاء او كونها قريبة من الحمام او غير ذلك بل يكون حكمها كذا باعتبار ما وجد فى ذاتها وما قام بها (ولذلك) اى لماقاله المصنف فى الايضاح اولكون الضمير المجرور فى نفسه راجعا الى المعنى اولكون الاسم مادل على معنى كائن اى فى نفس مادل اللام متعلق بقوله (قيل الحرف مادل على معنى) كائن (فى غيره اى حاصل فى غيره) اى غير المعنى اوغير مادل اى الحرف على معنى حاصل (باعتبار متعلقه) يجوز بفتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة فى قولك سرت من البصرة لان من ههنا دال على معنى وهو الابتداء الحاصل فى السير باعتبار الحال والبصرة باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتباره) اى باعتبار المعنى (فى نفسه) اى نفس الحرف الجار متعلق باعتباره (انتهى كلامه) اى كلام المصنف فى الايضاح (ومحصوله) اى تحصل كلام المصنف فى الايضاح ونتيجته (ماذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف فى حاشية المطول (حيث قال) ذلك الفاضل المحقق (كما ان) الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر مبتدأ محذوف ايضا تقديره وهذا اى كون المعنى فى نفسه وفى غيره كائن كما ان لفظة ما زائدة والكاف للتشبيه والمشبه به مدخولها والمشبه الكلام المرتب عليه من كون المعنى فى نفسه وفى غيره ولايسبق الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو ايضا من تتمة الاول (ان فى الخارج) المراد به ماهو المحسوس والمشاهد يعنى كان فى الحس والمشاهدة شيئا (موجودا قائما بذاته) كالجوهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالحيوانات والاحجار والاشجار او مجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا الشجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر (و) شيئا (موجودا قائما بغيره) كالاعراض والعرض هو شئ موجود قائم بغيره كالسواد والبياض وغيرهما من الالوان فانها لاتقوم بانفسها وانما تقوم بمحالها

فان السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لايصح ان يحكم عليه وبه فان قيل العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح ويصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا بياض قلنا ذلك انما يصح من حيث وجوده لامن حيث العرضية والحاصل ان المعنى المدلول عليه بنفسه مشابه الموجود الخارجي الذي هو قائم بذاته في صحة كونه محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بغيره في عدم كون كل واحد منهما وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا (كذلك) اي كما ان الموجود الخارجي قسمان موجود قائم بنفسه اي بذاته وموجود قائم بغيره كذلك الموجود (في الذهن) قسمان (معقول) خبره مبتدأ محذوف اي (هو) اي ما هو في الذهن هو اي ذلك المعقول في الذهن (مدرك) اسم مفعول من ادرك اي معلوم (قصدا) اي حال كونه مقصودا (ملحوظ) خبر بعد خبر لقوله (هو في ذاته) لا في ذات غيره (يصلح) اي ذلك المعقول المذكور قصد الملحوظ في ذاته (لان يحكم عليه و) لان يحكم (به) كالاعيان الغائبة عن الحس البصري اذا لاحظها العقل قصدا وبالذات تكون مدركة قصدا وملحوظة في حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها مثلا التمساح حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ ويصلح لان يحكم بها مثل نوع من الحيوان تمساح يسكن في النيل (و) في الذهن (معقول هو) اي ذلك المعقول (مدرك) اي معلوم (تبعا) يعني من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعا لذلك الغير (وآلة) عطف على قوله مدرك معنى يكون ذلك المدرك بالتبع آلة وسببا (لملاحظة غيره) يعني لملاحظة الغير الذي يكون ذلك المدرك تبعا حالا فيه ويكون ذلك الغير محلا له فيكون المعقول الذهني ايضا قسمين قد سبق مرة فيكون اللفظ الدال على معنى في نفسه كالمعقول الذهني المدرك قصدا الملحوظ في ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى في غيره كالمعقول الذهني المدرك تبعا الذي يكون آلة لملاحظة غيره (فلا يصلح لشئ منهما) اي من المحكوم عليه وبه تأمل ولاتكن من الغافلين كحركة الافلاك اذا لاحظها العقل تبعا للافلاك وجعلها آلة لملاحظتها لم يصح ان يحكم عليها وبها لانها لا تدرك قصدا واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهني الى قسمين كالموجود الخارجي اراد ان يوضحه بايراد مثال له فقال بالفاء التي تفيد التفصيل (فالابتداء) الفاء للتفصيل والايضاح بين المعنيين الاخيرين (مثلا) منصوب على المصدرية اي يمثل مثلا من غير لفظه والجملة حال من المبتدأ وهو الابتداء والحال من المبتدأ جائز عند المصنفين اوعلى الحالية اي حال كونه ممثلا (اذا لاحظه) اي لاحظ معنى الابتداء باعتبار

المضاف (الفعل) وهو الاولة (قصدا) اى حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لان الحال فيه معنى الظرفية لان قولك جاءنى زيد راكبا وقت الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظه (كان) اى معنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات (معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا) خبر بعد خبر (فى ذاته) اى ذات لفظ الابتداء يعنى يفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة الى شئ آخر يلاحظه كذلك فى حد ذاته لافى حد غيره فحينئذ يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (ولزمه) عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ فى حد ذاته (تعقل متعلقه) بكسر اللام والمتعلق ههنا ما اضيف اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة اوغير ذلك (اجمالا) نصب على التمييز من النسبة الاسنادية (وتبعا) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الخارج والجار والمجرور فى قوله (من غير حاجة الى ذكره) اى ذكر ذلك المتعلق فى فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعنى لزم ذكر المعنى المفهوم باستقلال تعقل ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله فى الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اى المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء الملحوظ فى ذاته حال كونه ملابسا (بهذا الاعتبار) اى اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات (مدلول لفظ الابتداء فقط) يعنى ذلك المعنى لايفهم من لفظ الابتداء الاقصدا وبالذات فحينئذ (فلاحاجة فى الدلالة) اى فى دلالة لفظ الابتداء عليه (عليه) اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية (الى ضم كلمة اخرى اليه) اى لفظ الابتداء (لتدل) اللام متعلق بالمنفى مسلوبا عنه النفى بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم اوالى الكلمة باعتبار الاعجام فى ليدل تأمل (على متعلقه وهذا) اى ماقلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان للاسم والفعل) اى لكل واحد منهما (معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه) اى فى نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فحينئذ يصلح لان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم مما يدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس ويصلح لان يحكم به ان كان مما يدل على النسبة والحدث مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فحينئذ يصلح لان يحكم به فقط لان الفعل ليس له دلالة على الذات حتى يصلح لان يكون محكوما عليه فلما

كانت

كانت دلالتـه على الحدث والنسبة لم يصلح لان يكون محكوما عليه ابدا فيكون
مسنـدا دائما على ماسيأتى له زيادة تحقيق (و) اما (اذا لاحظـه) اى مفهوم
لفظ الابتداء (العقـل) لكن (من حيث هو) اى مفهوم لفظ الابتـداء (حالة
بين السير والبصرة مثلا) يعنى من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالا فيهـا
والبصرة محلاله وكون ابتداء السير منها (وجعله) اى جعل العقـل مفهوم لفظ
الابتداء (آلة) ووسيلة (لتعرف) مصدر من باب التفعل ومضـاف الى المفعول
وهو قوله (حاليهمـا) اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة لتعريف
ان السير حال ومبتدأ منها وهى محل ومكان له (كان) اى مفهوم الابتداء بهذا
الاعتبار (معنى غير مستقل بالمفهومية) من لفظ الابتداء بل يحتـاج فى استقلال
المفهومية من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامها
اليه مستقلا بالمفهومية (و) حينئذ (لايصلح ان يكون محكوما عليه وبه) لعـدم
كونه مستقلا فى الدلالة على معناه (ولايمكن) عطف على قوله يصلح (ان يتعقل)
مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجـملة فاعل
يمكن اى لايمكن ان يتعقل مفهوم لفظ الابتداء بشئ من الاشيـاء (الا بذكر متعلقه
بخصوصه) اى الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة (ولا) زائدة لتأكيد
النفى (ان يدل) مبنى للمفعول (عليه) الجـار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع
الى ذلك المفهوم اى ولايمكن ايضـا ان يدل على ذلك المفهوم بشئ من الاشيـاء
(الا بضم كلمة دالة على متعلقـه) لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم كون ذلك المعنى
ايضـا مستقلا بالمفهومية (والحاصـل) اى حاصـل الفرق بين لفظ الابتداء
وبين لفظ من (ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى) مستقل بنفسه فى المفهومية
يصلح لان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظـة الحيوان موضوع لمعنى كلى
مستقل بنفسه فيهمـا يصلح لاحدهما (و) اما (لفظـة من) فهى (موضوعة)
لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى الموضوع عليه لفظ الحيوان وكـما ان لفظ
رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع الانسـان ولذا قال الشارح (لكل واحد
من جزئياته) اى جزئيات المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتـداء (المخصوصة)
صفة للجزئيـات (المتعلقة) صفة بعد صفة لهـا قوله (من حيث) متعلق بقوله
المتعلقة (انها) اى تلك الجزئيـات (حالات) يعنى كل واحد منها حالة (لمتعلقاتها)
اى لمتعلقات انفسها يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث ان كل
واحد منها حالة لمتعلقات نفسه (وآلات) عطف على حالات يعنى ان كل واحـد
منهـا رابط (لتعرف احوالها) اى احوال المتعلقـات (وذلك المعنى الكلى) اى
الموضوع له لفظ الابتداء (يمكن ان يتعقل قصدا) اى حال كونه مقصودا

من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه (ويلاحظ) عطف على يتعقل اى ذلك المعنى الكلى (فى حد ذاته) يعنى فى حد نفس لفظ الابتداء لا فى غيره (فحينئذ يستقل) ذلك المعنى الكلى المتعقل قصدا الملحوظ فى نفسه (بالمفهومية) من لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى اليه (ويصلح) ذلك المعنى (لان يكون محكوما عليه) نحو الابتداء واقع وثابت (و) يصلح ايضا لان يكون محكوما (به) كقولك هذا هو الابتداء (واما تلك الجزئيات) الموضوع لكل واحد منها لفظة من (فلا تستقل بالمفهومية) من لفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة فى حد ذاتها (و) حينئذ (لا تصلح) يعنى تلك الجزئيات (لان تكون محكوما عليها او محكوما (بها) لما عرفت غير مرة (اذ لابد فى كل واحد منهما) اى من المحكوم عليه ومن المحكوم به (ان يكون معناه) مستقلا بالمفهومية (ملحوظا قصدا) وبالذات وقوله (ليمكن) علة لقوله اذ لابد لكل واحد الى آخره (ان تعتبر) مبنى للمفعول (النسبة) نائبه (بينه) اى بين كل واحد الى آخره (وبين غيره) اى غير ذلك الكل فالضمير الى رجعان الى كل فى قوله اذ لابد فى كل واحد الخ يعنى ان كان ذلك الكل مسندا اليه فغيره يكون مسندا وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا اليه فحينئذ تحصل النسبة بينهما (بل تلك الجزئيات) التى كانت لفظة من موضوعة لكل واحد منها (لا تتعقل) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه (الا بذكر متعلقاتها) فكيف تستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون المتعقل مقصودا بالذات وملحوظا فى الواقع (لتكون) تلك الجزئيات (آلات) ورابطة (لملاحظة احوالها) اى احوال المتعلقات (وهذا) اى ما لاحظه العقل من مفهوم الابتداء من حيث هو آلة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف حالهما (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان الحرف كلمة تدل على معنى) حاصل (فى غيرها) يعنى ان لفظة من مثلا لا تدل على معنى حاصل فى نفسها بل انما تدل على معنى فى غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان ابتداء السير من البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا (واذا عرفت هذا) اى التحقيق السابق فى ارجاع الضمير المجرور فى نفسه الى المعنى والى لفظة ما دل والمراد من هذا ان لا فرق بينهما فى المآل وانما الفرق بينهما فى التوجيه فقط (علمت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه) بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى (استقلاله بالمفهومية) يعنى ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا فى ذاته (و) ان المراد (بكينونة المعنى فى نفس الكلمة) بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة (دلالتها) اى الكلمة (عليه) اى المعنى بنفسها (من

تغير

غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها) اى الى الكلمة الدالة يعني ان تكون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة بحيث لا تحتاج الى معاونة كلمة اخرى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة يعني اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه لا في المآل والواقع لان مآلهما واحد (فرجع) مبتدأ (كينونة المعنى في نفسه) على التفسير الثاني (وكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه) على التفسير الاول (الى امر واحد) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ (وهو) اى الامر الواحد (استقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) وصحة كونه محكوما عليه وبه ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما في المآل وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا في التوجيه اورد ههنا بيان ما هو الاولى والاليق منها فقال بالفاء المفيدة التفصيل (في هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه) الضمير مبتدأ المجرور صفة في نفسه الجار والمجرور صفة بعد صفة له في هذا الكتاب صفة لقوله في نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن في نفسه الكائن في هذا الكتاب (يحتمل) خبره (ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى ما الموصولة او) الموصوفة (التي هي عبارة عن الكلمة) كما في التفسير الاول فحينئذ يكون تذكير ذلك الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول او الموصوف رعاية بجانب اللفظ لان النحوي يبحث عن الالفاظ واحوالها (وهذا) اى احتمال رجوع الضمير المجرور في نفسه الى الموصول (هو الظاهر) مما سبق قوله (ليكون) تعليل للحكم بالظهور او للرجوع او للاحتمال لان سبب صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل (على طبق ما سبق) اى ليكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا لما سبق (في وجه الحصر) في ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها قوله (من كينونة المعنى في نفس الكلمة) بيان لما في قوله ما سبق (ويحتمل ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى المعنى) قوله (تنبيها) تعليل لقوله ويحتمل المعطوف (على صحة ارادة كلا المعنيين) احدهما ان يكون في نفس ما دل والثاني ان يكون في نفس المعنى كما سبق تحقيقه (ولكن) استدراك من الاحتمالين اى الا ان (عبارة المفصل) التي في تعريف الاسم وهي قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (ظاهرة في المعنى الاخير) وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر في المعنى الاول (وهو) اى المعنى الاخير (ارجاع الضمير) الذي في نفسه (الى المعنى لعدم مسبوقيتها) تعليل لظهور العبارة في المعنى الاخير وضمير مسبوقيتها راجع اليها والباء في قوله (بما يدل) متعلق بقوله مسبوقيتها (على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة) اشار الى

ان الظاهر من نص العبارة المعنى الاخير ولايصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك فى التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابعد كذا قاله المحشى (ولهذا) اى لكون عبارة المفصل غير مسوقة بمايدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة (جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى) اى شرح تلك العبارة بارجاع الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة قوله (وعلى ماسبق من التحقيق) وهو ان المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية يعنى لايحتاج فى الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله (ظهر) قدم عليه مع ان حقه التأخير لكونه ظرفا او لعوا للحصر لان الظهور منحصر بماسبق (انه لايختل حد الاسم جمعا) يعنى لاينتقض تعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما سيجئ (ولا) يختل (حد الحرف منعا) بان لم يكن مانعا لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه قوله (بالاسماء) متعلق بقوله لايختل (اللازمة) صفة الاسماء (الاضافة) مضاف اليه لقوله اللازمة على منوال جاءنى زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو الصاحب وضعا مستقل بالمفهومية من لفظ ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى (وفوق) فمعناه وضعا العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لايحتاج فى الدلالة عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو ضد العلو (وقدام وخلف) منتهيا (الى غير ذلك) المذكور من ذات وغير ذلك قوله (لان معانيها) اى معنى كل واحد من تلك الاسماء (مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) عنها (ملحوظة فى حد ذاتها) اى فى حد انفسها فتكون تلك الاسماء داخلة فى تعريف فيكون تعريفه جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اغياره فيه الا انه (لزمها تعقل متعلقاتها) وهى ما اضيفت هى اليه مثل ذو المال او العلم وفوق زيد وتحت عمرو وموصوفاتها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك (اجمالا) نصب على التمييز من نسبة اللزوم الى فاعله وهو التعقل (وتبعا) عطف على قوله اجمالا يعنى كما ان مفهوم الابتداء معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ فى حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ فى حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اى الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها فى الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدراك من قوله لان معانيها مفهومات كلية الى آخره (لما جرت العادة) اى لما جرت عادة العرب واستمرت (باستعمالها)

اى باستعمال كل واحد من تلك الاسماء (فى مفهوماتها) اى فى مفهوم كل واحد منها حال كون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة لمتعلقات اى متعلق مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرهما وهذا فى لفظ ذى فانه لايضاف الا الى الاسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون ما اضيف هو اليه متعلقا له (لانه) اى الاستعمال فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة (الغرض من وضعها) اى وضع كل واحد منها (لزم) جواب لما (ذكرها) فاعل لزم اى لزم ذكر متعلق كل واحد منها (لفهم هذه الخصوصيات) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اى ليفهم السامع المتعلق المخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال (لا) اى لايلزم ذكرها (لاجل فهم اصل المعنى) لاجل ان يفهم السامع المعنى اللغوى لكل واحد منها (فهى) اى كل واحد من هذه الاسماء فالتأنيث باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها) اى دالة على معناها اللغوى لكل واحد منها حال كون تلك المعانى (معتبرة فى حد انفسها) اى فى ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون معتبرة دالة على معان معتبرة (فى حد غيرها فاذاهى) هذه الاسماء (داخلة فى حد الاسم) و(لا) تكون داخلة (فى) حد (الحرف) حتى ينتقض حد الاسم جمعا وحد الحرف منعا فيكون حد الاسم جامعا لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعا لاغياره فلم يلزم ان يختل حد الاسم جمعا ولاحد الحرف منعا (ولما كان الفعل دالا على معنى كائن (فى نفسه) حال كون دلالته (باعتبار معناه) اى معنى الفعل (التضمنى اعنى الحدث) المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابقى غير مقترن باحد الازمنة والالزم اقتران الزمان بالزمان فيكون الشئ مقترنا بنفسه وراد بالمعنى مايشمل المعنى التضمنى وغيره فيدخل فى حد الاسم الفعل اقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلاثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان ولتضمن كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فى ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث او الزمان فى ضمن الحدث والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة والفعل على نسبته الى فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه تضمنا (مقترنا) وضعا (مع احد الازمنة) الثلاثة فى لقسم من لفظ الفعل (اخرجه) جواب لما اى اخرج المصنف الفعل (بقوله) (غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) (اى غير مقترن مع احد) يشير الى ان البا فى قوله باحد بمعنى المصاحبة كما فى قولك اشتريت الفرس بسرجها اى مع سرجها (الازمنة) جمع قلة على وزن الامثلة (الثلاثة) صفة الازمنة لورده بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا

لان لمصدر شيء موصوف ان كان جمعا فى لافراد يعنى ان كان مفرده مذكرا
يورد مذكرا كما يجىء فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا يورد مؤنثا
نحو حتى لـسوة الثلاث وكما فى قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية
ايام (فى نفسه) متعلق بقوله مقترن اى فى تفهيم المعنى المدلول عليه
بالاستقلال (غير مقترن ال عليه) اى على المعنى (فهو) اى قوله غير مقترن
بالجر (صفة بعد صفة) لان الصفة الاولى قوله فى نفسه وهذه هى الثانية
فيكون من قبيل تعدد الصفة مثل جاءنى زيد العالم الفاضل (الاتى فالصفة
الاولى) لسابقة على قوله (خرج الحرف) يعنى بقوله فى نفسه لان الحرف يدل
على معنى فى غيره لا فى نفسه (عن حد الاسم وبالصفة (الثانية) خرج عن حد
الاسم (الفعل) ايضا لان الفعل وان دل على معنى فى نفسه الا ان ذلك المعنى
مقترن باحد الازمنة فتم حد الاسم جامعا ومانعا (والمراد بعدم الاقتران) المفهوم
من قوله غير مقترن (ان يكون) لاقتران (بحسب الوضع الاول) وانما قيده
بالاول لان فى بعض الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع
اولا للمصدر وثانيا وضع للفعل مثلا ان صه وضع اولا للسكوت وثانيا لاسكت
والمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه حينئذ يدل
على معنى فى نفسه غير مقترن باحدها الا الوضع الثانى لانه حينئذ يدل على معنى
فى نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكتف بقوله بحسب الوضع وقيده بالاول لانه
لاينفع فى ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان (فدخل
فيه) اى فى حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها ما منقولة) عن شيء الا ان
بعضها منقول (عن المصادر الاصلية) اى عما يكون مصدرا فى اصل وضعه
(سواء كان النقل فيه صريحا) اى سواء كان نقل ذلك البعض صريحا
بان يكون فى اصل وضعه مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد
التصغير وحذف الزوائد (نحو رويد) وهو فى الاصل مصدر ورد ارواد الا انه
صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز ان يكون
تصغير رود اى رفق وحينئذ لايكون محذوف الزوائد وفى الرضى يجىء على
ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد زيد بالاضافة الى
المفعول كضرب الرقاب والثانى ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة
للمصدر نحو سر سيرا رويدا اى مرودا واما لا نحو سر رويدا اى مرودا
والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام
الفعل ولايقدر له فعل قبله نحو رويد زيدا الى هنا كلامه (فانه) اى رويد
(قد يستعمل) اى قبلا (مصدرا) بمعنى اروادا مضافا مثل رويد زيد كضرب

الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل مصدرا مضافا (ايضا) اى كما استعمل اسم فعل (او) كان النقل فيها (غير صريح) يعنى يكون على وزن المصدر ولكن لايكون فى الاصل مصدرا ولايستعمل فيه ايضا (نحو هيهات) لانه ليس بمصدر الا انه سمى مصدر مجازا تسمية باسم مايوزنه نحو قوقاة مصدر قوقى (بانه وان لم يستعمل مصدر) فى استعمال العرب ولا فى استعمال غيرهم (الا انه) يكون (على وزن قوقاة مصدر قوقى) يقوقى قوقية وقيقاة اى صاح يصيح يقال الدجاجة تقوقى حين التى بيضتها اى تصيح من فرحها وسرورها قوقية وقيقاة على وزن فعل فعلة وفعلالا وكانه فى لاصل هيهية قلبت لياء التحركة لفا (وعن المصادر التى كانت فى لاصل اصواتا) يعنى امابعضها منقول عن المصدر الذى كان فى الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسماله ثم نقل منه وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر سمى المصدر باسم مدلول المنقول اليه اولا (نحوصه ومه) بمعنى اسكت واكفف (و) اما بعضها (عن الظرف) مثل امام وخلف وغير ذلك (او) منقول (عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا) فان امامك كان فى الاصل ظرف مكان لانه من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم فعل ونصب زيد بعده جعل علامة لهذا النقل وله ههنا معنيان لانه اما ان يكون للتحذير اوللتحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذر ممايؤذيك من بين يديك كالحية ونحوها وعلى الثانى يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم بمعنى احذر اوتقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض كان رويد اسم لامهل (وعليك زيدا) فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك فى لاصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو لزم بكسر الهمزة امر من لزم يلزم من باب علم وجعل نصب زيد قرينة لهذا النقل (فليس لشئ منها لدلالة) بحسب الوضع الاول على معنى مقترن (باحد الازمنة الثلاثة) اما الاول وهورويد فلان معناه المدلول عليه بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة حين يفهم من لفظ رويد والثانى وهوهيهات فلانه فى الوضع الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدها حين الفهم واما لثالث فهو ان صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول) وذا غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو امامك فلانه فى لاصل ظرف مكان مبهم بمعنى قدامك فهذا المعنى لايقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلان لفظ عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل لكل واحد منها الدلالة على المعنى المصدرى المقترن بازمان (وتخرج) عطف على دخل (عنه) اى عن حد الاسم (الافعال المنسلخة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) ى عن الاقتران بازمان يعنى باحد الازمنة كافعال المقاربة (نحو عسى وكاد) وغيرهما

فانها في اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انها انسلخت عنه لتدل
على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانهما ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان
الماضي الا انهما انسلخت عنه لقصد الشمول في المدح والذم وليكون للمدح والذم
مطلقا بحيث لا يقترن بالزمان وكذا افعال التعجب (الاقتران معناها) اي معنى
الافعال المنسلخة عن الزمان (به) اي بالزمان (بحسب اصل الوضع) ولكن انسلخ
عنها الزمان لغرض من الاغراض (وخرج) معطوف على خرج او على دخل
(عنه) اي عن حد اسم الفعل (المضارع) ثلاثيا او رباعيا او غيرهما (ايضا)
كما خرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان (فانه) اي المضارع (على تقدير)
متعلق بقوله يدل الذي هو خبر ان (اشتراكه بين الحال والاستقبال) فيه اشارة
الى الاختلاف فيه لان في المضارع ثلاثة اقوال الاشتراك بين الزمانين ما لم تكن
قرينة الخصوص وان يكون حقيقة في الاستقبال ومجازا في الحال بعلاقة الجزئية
وان يكون حقيقة في الاستقبال بعلاقة الجزئية (يدل) اي المضارع (على
معنى مقترن بجملة (زمانين معينين) وهما الحال والاستقبال (من الازمنة الثلاثة)
واذا دل المضارع على معنى في نفسه مقترن بالحال والاستقبال (فيدل على واحد
معين ايضا في ضمنها) يعني فيدل على معنى في نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين
هما الحال والاستقبال (ولا يقدح) مبني للمفعول اي لا يمنع لان القدح للمنع يقال
قدح اي منع (في الدلالة على معين الدلالة) نائبه (على ما) اي على المعنى الذي
هو (سواه) اي غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال والاستقبال معا وغيره واحد
منهما غير معين اي لا يمنع عند كون المضارع دالا على معنى في نفسه مقترن باحد
هذين الزمانين غير معين (نعم) هذا جواب سؤال ناش من قوله فلا يقدح الى
آخره وهو انه علم انه لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه وهل يقدح
في ارادة الزمان المعين ارادة ما سواه فاجاب عنه بطريق التسليم (يقدح
في ارادة المعين ارادة ما سواه) سواء كان معنى او زمانا يعني حين يراد بكلمة معنى
معين لا يراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان المعين لا يراد
غيره لئلا يلزم الالتباس في الارادة وهو غير جائز (واين) ظرف مكان للاستخبار مقدم
لاستحقاق (للدلالة) مبتدأ مؤخر (من الارادة) متعلق بالفرق يعني بين الدلالة
والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يعني صفة اللفظ والارادة صفة قائمة
بالمتكلم يعني صفة المتكلم واذا اراد المتكلم بلفظ معنى او اقتران الزمان لا ينبغي له ان يريد
بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران بالزمان الآخر لانه يكون فيه التباس
بعض المعاني ببعض وهو لا يجوز واذا دل اللفظ على معنى او اقتران بزمان يجوز
ان يدل على غيره او يقترن تأمل وانصف ولا تأل جهدك (ولما فرغ) المصنف

(من بيان حد الاسم اراد) هو ايضا (ان يذكر بعض خواصه) من اللفظ والمعنى (ليفيد) اى ليعلم المصنف بذكر بعض الخواص (زيادة معرفة به) اى بالاسم لان الشئ اذا عرف اولا ثم ذكر بعض مايختص به يلزم زيادة معرفة به (فقال)(ومن خواصه) اما مبتدأ على تأويله بالبعض اى بعض خواصه لان من فيه للتبعيض اوخبر مقدم (منبها) حال من فاعل قال اى من اول الامر (بصيغة) متعلق بقوله منبها على وزن بيعة (جمع الكثرة على كثرتها) اى على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منبها لان جمع الكثرة مايطلق على مافوق العشر الى ما لانهاية له (و) منبها ايضا (بمن التبعيضية) اى بكلمة من التى تفيد معنى التبعيض فى مدخولها وافادة ان الخواص المذكورة بعض منها (على ان ماذكره) اى ماذكره المصنف من الخواص (بعض منها) اى من خواص الاسم (وهى) اى الخواص (جمع خاصة) كنوا صر جمع ناصرة (وخلصة الشئ مايختص به) اى بالشئ (ولا يوجد فى غيره وهى) اى الخواص (اما شاملة لجميع افراد ماهى خاصة له) ويقال لها عرض لازم لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالقوة للانسان) يعنى ان الكتابة خاصة لازمة له حيث وضعت فى قوته وذاته وركبت فى طبيعته ولذا كانت شاملة لجميع افراده (او) هى (غير شاملة) لجميع افراد ما هى خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لايمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالفعل له) اى للانسان يعنى ان الكتابة بالفعل لاتوجد فى جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراده وتسمى هذه بنوعيها خاصة لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم ترسم بانها كلى يقال على ماتحت حقيقة واحدة قولا عرضيا لاذاتيا وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل الثانى لان اللام لايوجد فى جميع افراد الاسم لانه لايدخل المضمرات والاعلام الشخصية ونحوهما وكذا الجر لانه لايدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف ونحوهما وكذا التنوين حيث لايدخل غير المنصرف وماعرف باللام او بالنداء ونحوهما وقس على هذا غيرهما (فمن خواصه) الاسم (دخول) اما مبتدأ او خبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو (اللام) (اى لام التعريف) لكون اللام شايعا فى هذا التقسيم فيما بينهم بحيث يتصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيده (ولو قال) المصنف (دخول حرف التعريف) مكان دخول اللام (لكان) قوله (شاملا للميم) الذى يستعمل حرف تعريف (فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم) على لغة حمير فى جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم فى لغتهم حرف التعريف كاللام حيث قال امن امبر امصيام فى امسفر وقيل على لغة طى فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم (ليس من امبر امصيام فى امسفر) ليطابق الجواب

السؤل وقيل لم يصدر منه صلى الله تعالى عليه وسلم في غير هذا الحديث (لكنه) اى الان المصنف (لم يتعرض له) اى لدخول مثل هذا الميم (لعدم شهرته ولانه) اى لان دخول للام (خصص) وللاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لان اللام اصل في التعريف ودخول الفرع في الاصل كثير شايع (وفي اختياره) اي المصنف (اللام) فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كما قال البعض (اشارة الى ان مختار عنده ماذهب اليه سيبويه) لانه في حرف التعريف ثلاثة مذاهب واختاره هنا عند المصنف مذهب سيبويه لانه مقتدى في هذا الفن ومذهبه يكون قوى المذهب (بل ان بيان لما في قوله ماذهب اليه (اداة التعريف) يعني آلة التعريف وحرفه (هي اللام وحدها) يعني حال كونها مفردة ومستقلة في التعريف حيث لايشاركها شئ من الحروف وانما اختار اللام لانها للتخصيص وصفا وهو جزء من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة (زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن) لان اللام زيدت اولا ساكنة ولم تحرك وان كان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة لانه لو حرك بالضم لزم الثقل ولو حرك بالفتح لالتبست باللام الابتدائية وبالكسر لالتبست باللام الجارة فزيدت همزة الوصل لانها كثيرا ما تزاد عند لزوم الابتداء بالساكن ليمكن الابتداء به وقال المحشي ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله حرفا ساكنا (واما الخليل) بن احمد استاذ سيبويه (فقد ذهب الى انها) اى حرف التعريف كلمة (ال كهل) يعني كان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الاخر حرف استفهام كذلك ال معهما ايضا حرف تعريف لانه لما رأى في جميع الاستعمالات ان الهمزة لاتنفك عن اللام في الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة لجاز حذفها في بعض الاستعمالات كما هو حال حروف الزوائد ذهب الى انها اصلية غير زائدة كاللام (و) اما (المبرد) فقد ذهب (الى انها) اى حرف التعريف (الهمزة المفتوحة) لما مر ان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة ولفتحة الحركات اخف اختيرت (وحدها) لانه لما رأى انها كثيرا ما تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعاني كالاستفهام والنداء وغيرهما قال هي تكون للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها (للفرق بينها وبين همزة الاستفهام) والنداء ايضا في مثل ارجل واختار اللام رعاية المذهبين الاخيرين دائما فيهما للتعريف وحدها او جزء وههنا زيدت لثبوت التعريف (وانما اختص دخول حرف التعريف) على مذهب الثلاثة (بالاسم لانه) اى حرف التعريف موضوع (لتعين معنى مستقل ما فهو به

يدل عليه اللفظ مطابقة) وذلك المعنى لايوجد الا فى لاسم سواء كان جامدا اومشتقا وفى الرضى لكونها موضوعة لتعين الذات المدلول عليها مطابقة فى نفس لمدلـ (والحرف لايدل على معنى مستقل) بل يدل على معنى فى غيره (والفعل) وان كان يدل على معنى مستقل بالمفهومية لانه (يدل عليه تضمنا لا مطابقة) فلا يدخل عليهما حرف لانتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (وهذه الخاصة) عنى حرف التعريف (ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لايدخل على الضمائر) انواعها (واسماء الاشارة) كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف فلا يحتاج الى التعريف (و) لايدخل ايضا (غيرها) اى غير الضمائر كاموصولات) كالذى والتى وما ومن وغيرها كالمضاف بالاضافة المعنوية والاعلام الشخصية والمنادى وغيرها لانها معارف فلا تحتاج الى التعريف فيكون هذه الخاصة عرضا مفارقا كالكاتب بالفعل للانسان (وكذلك) خبر مقدم يعنى كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه الشاملة له (سائر) اى باقى (الخوص الخمس المذكورة ههنا) اى فى بيان خواص الاسم يعنى باقى الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظى ومعنوى واللفظى ثلاثة وقدم اللام منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر على التنوين لانه يحصل بالعامل فكانه مما يدخل فى الاول فقال (و) (منها دخول) (الجر) يريد ان قوله الجر معطوف على المدلول يعنى على اللام الا ان الدخول فيه مجاز عن اللحوق بعلاقة العروض (وانما اختص) مبنى للفاعل (دخول الجر) اى لحوق الجر (بالاسم) متعلق بالاختصاص وداخل على المقصور عليه (لانه) اى الجر (اثر حرف الجر) لان حرف الجر عامل وعمله الجر كما ان الجزم اثر حرف الجزم فى الفعل المضارع (فى) الاسم (المجرور به) اى بحرف الجر (لفظا او) فى المجرور به (تقديرا) تفصيل لحرف الجر لا الجر سواء كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا اوتقديرا اى مقدرا يؤيده قوله (كما فى الاضافة المعنوية) فان الجر فيها اثر حرف الجر تقديرا كما سيأتى (ودخول حرف الجر لفظا) نحو مررت بزيد (وتقديرا) نحو غلام زيد فى تقدير غلام لزيد (يختص بالاسم) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره لذى هو الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اى حرف الجر وضع (لافضاء) اى لايصال (معنى الفعل الى الاسم) كما سيأتى ان حرف الجر

اصطلاحا ماوضع لافضاء الفعل اومعناه الى مايليه (فينبغى ان يدخل الاسم) يعني ان يكون من خواصه (ليقضى) اى ليوصل (معنى الفعل اليه) اى الى الاسم الذى صارحرف الجر من خواصه لان الشئ مالم يناسب الشئ ولم يكن من خواصه لم يقدر ان يفضى اليه غيره (واما الاضافة اللفظية) جواب عن سؤال مقدر وهوان المضاف اليه فى الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه مع ان حرف الجرغير مذكور فيه لالفظا وهوظاهر ولاتقديرا لماسيأتى ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغى ان يكون الفعل مضافا اليه بهالكون الجر موجودا بدون حرف الجر فلايكون الجر مطلقا مختصا بالاسم بل قد يوجد فى الفعل ايضا فاجاب عنه بقوله واما الاضافة اللفظية (فهى فرع المعنوية) بناء على ان اللفظية تفيد التخصيص فقط والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف معا والتخصيص والتخفيف فتكون اللفظية من حيث الافادة جزء المعنوية وجزء الشئ يكون فرعه لانه محتاج ليه فحينئذ ان كانت اللفظية غير مختصة بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم لزم زيادة الفرع على الاصل وهو ممتنع ولذا قال الشارح (فينبغى ان لايخالف) الفرع وهو اللفظية (الاصل) وهو المعوية والمخالفة لاتكون الا (بان يختص) الفرع (بما يخالف ما يختص به الاصل) والموصول الاول عبارة عن الفعل وفسره الشارح بقوله (اعنى الفعل) والموصول الثانى عبارة عن الاسم والمخالفة تكون بان تختص الاضافة اللفظية بالفعل والمعنوية بالاسم (اويزيد) عطف على يخالف الاول اى فينبغى ان لايزيد الفرع (عليه) اى على الاصل وذلك لايكون الا (بان يعم الاسم والفعل) اى بان يوجد الفرع فى الاسم والفعل يجوز ان يعطف على يختص الاول اى فينبغى ان لايخالف الاصل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيهما كماهو الظاهر المتبادر من كلام المصنف فى بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا فيها على مافهم من تقسيمه بقوله وهى معنوية ولفظية فلاسؤال ولاجواب لان الجر فيهما يكون بتقدير حرف الجر ايضا (و) (منها) اى من خواص الاسم (دخول) (التنوين) (باقسامه) الخمسة (الاتنوين الترنم) فيكون الاستثناء متصلا لانه فى كلام موجب تام فيجب نصب المستثنى (وسيجئ فى آخر الكتاب) اى كتاب الكافية (تعريفه) اى تعريف التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لالتاكيد الفعل (وبيان اقسامه) واقسامه خمسة الاول تنوين التمكن يعنى يدل على امكنية الاسم فى الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفا مثل

زيد ورجل وضارب والثانى تنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة يعنى يكون ما دخل عليه غير معين نحو صه بالتنوين فمعناه اسكت سكوتا ما وقتاما واما اذا كان صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت الآن والثالث تنوين العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يعنى بحذف المضاف اليه ويعوض عنه هذا التنوين والرابع تنوين المقابلة وهومايقابل نون جمع المذكر السالم يعنى مايدخل الجمع المؤنث السالم المقابلة ذلك النون نحو مسلمات والخامس تنوين الترنم وهو مايلحق اوآخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد وهذا القسم لا يختص بالاسم بل يدخله واخويه ايضا (على وجه) متعلق بقوله سيجئ (يظهر) مبنى للفاعل من الظهور (جهة) بالرفع لانه فاعله (وهو) اى علة (اختصاص ماعدا تنوين) بالنصب (الترنم به) اى بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول وهو عبارة عن التنوين وعدا بمعنى غيرالاانه نصب مفعوله لانه فعل ماض متعد بنفسه سيأتى تحقيقه والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين الترنم بالاسم (وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به) اى بالاسم ولمافرغ من تعداد بعض خواصه اللفظية شرع فى تعداد بعض خواصه المعنوية فقال (و) (منها) اى ومن تلك الخواص (الاسناد اليه) الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومرفوع على انه قائم مقام الفاعل والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى المفعول (وهو) اى الاسناد اليه (بالرفع عطف) خبر بعد خبر او الجار والمجرور حال (على الدخول) فيكون مثله اما مبتدأ اوخبرا (لا) يكون بالجر معطوفا (على مدخوله) اما على اللام لكونه اصلا اوعلى التنوين لكونه قريبا (لان المتبادر من الدخول) امامعناه الحقيقى وهو (الذكر فى الاول) يعنى ان يكون مذكورا فى اول الكلمة كاللام (او) معناه المجازى وهو (اللحوق فى الآخر) وهو ان يكون مذكورا فى آخر الكلمة كالجر والتنوين (وكلاهما) يعنى الذكر فى الاول واللحوق فى الاخر (منتفيان) يعنى لايوجدان (فى الاسناد) فلا يكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لا فى الاول ولا فى الآخر (وكذا) خبر مبتدأ محذوف اى وكذا الحال يعنى كما ان الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول كذا الحال (فى الاضافة) وهى ايضا بالرفع عطف على الاسناد اليه بالرفع اوعلى الدخول لانه ليس فيهما ايضا الذكر فى الاول ولا اللحوق فى الآخر (والمراد به) اى بالاسناد اليه (كون الشئ مسندا اليه) يعنى همزة افعل تكون للصيرورة مثل امشى الرجل اى صار ذا ماشية (وانما اختص هذا المعنى) اى كونه مسندا اليه (بالاسم

لان الفعل) عرض لا يقوم بذاته ولا يتقرر فى آن واحد و يكون متجددا دائما ولهذ (وضع لان يكون مسندا ابدا) منصوب على الظرفية اى فى الازمان كلها (فقط) لفاء جزاء شرط محذوف وقط مبنى على السكون اسم من اسماء الافعال بمعنى انته اى اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا فانته عن ان يكون مسندا اليه (فو جعل مسندا اليه) لايخلو اما ان يكون مسندا ايضا فحينئذ يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة وذا غير جائز و اما ان لا يكون مسندا بل يكون مسندا اليه فقط فحينئذ (يلزم خلاف وضعه) وهو ايضا غير جائز ولان المسند اليه لابد وان يكون دالا على الذات تحقيقا او تأويلا والفعل لكونه عرضا لايقوم بنفسه لايدل عليهما لاتحقيقا ولا تأويلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا ابدا لكونه دالا على معنى فى نفسه وانما قدم الاسناد اليه لكونه عمدة فى الكلام (و) (منها) اى من خواصه المعنوية (الاضافة) سبق اعرابها (اى كون الشئ مضافا) سبق تفسيره ايضا (بتقدير) متعلق بقوله مضافا (حرف الجر) لا كون الشئ مضافا (بذكره) اى بذكر حرف الجر لفظا) اى حال كون الحرف ملفوظا (ووجه اختصاصها بالاسم) اى علة كون الاضافة مختصة بالاسم (اختصاص لوازمها من التعريف) بيان للوازمها اى من كون المضاف معرفة ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل تخفيف المضاف ايضا بحذف تنوينه (والتخصيص) اى كون المضاف خاصا بعد ان كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه ايضا (والتخفيف) اى كون التخفيف حاصلا بالاضافة فقط اما فى جانب المضاف فقط نحو ضارب زيد واما فى جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه واما فى جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه (به) اى بالاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها (لان الفعل نكرة لايدل على معنى فى نفسه) لايقبل شيئا منها لكونها عرضا وهؤلاء من اوصاف الذوات والحرف لا يدل على معنى فى نفسه (وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا) مع انها محتملة لان يفسر بكون الشئ مضافا اليه ايضا (لان الفعل او الجملة) يعنى الجملة الفعلية اى اختلف فى ان المضاف اليه اذ وقع الفعل موقعا يمكن ان يكون فيه مضافا اليه الفعل او الجملة الفعلية مع اتفاقهم فى ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية تامها اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم (قد يقع) اى الفعل او الجملة (مضافا اليه) فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد فى الاسم والفعل والجملة فلزم الاحتراز عنه ولهذا فسرناها هكذا (كما) وقع (فى قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله تعالى يوم ينفخ فى الصور و يوم يقوم زيد ويوم قتم

زيد (وقد يقال) شار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع الى ضعف مايبنى على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشئ مضافا او مضافا اليه فانه بعيد جدا (هذ) ى احد الامرين من الفعل او الجملة كائن (بتأويل المصدر اى يوم نفع الصادقين) اى بتأويل اضافة لمفعول (فالاضافة) حينئذ (بتقدير حرف الجر مطلقا) سواء كانت الاضافة مفسرة بكون الشئ مضافا او مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين بيوم نفع الصادقين فالاضافة (تختص بالاسم وانما قيدناه) ى قولنا كون الشئ مضافا بقولنا (بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض ذلك بقولنا مررت بزيد) وانا مار بزيد (لان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (لفظا) اى ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف الجر لابتقديره فتكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه من اللفظية والمعنوية شرع فى تقسيمه فقال (وهو) (ى الاسم قسمان) يشير الى ان الخبر محذوف والى ان الخبر متعدد بالعطف وان انه من تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربى او عجمى (معرب ومبنى) قدم المعرب لان الاسم اصيل فى الاعراب فيكون المعرب اصلا وانما انحصر الاسم فى القسمين (لانه) ى الاسم (لايخلو اما ان يكون مركبا مع غيره) باحد التراكيب الستة مثل قام زيد وهذا زيد (اولا) يكون مركبا مع غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد وعمرو (والاول) اى المركب مع غيره لايخلو (اما ان يشبه مبنى الاصل) اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء وهو ثلاثة عند البصرية الماضى والامر بغير اللام والحرف (اولا) يشبهه فكان ثلاثة اقسام قسم لايكون مركبا سواء كان مشبها له اوغير مشابه وقسم يكون مركبا غير مشابه له وقسم يكون مركبا ولكنه مشابه له والقسم الثالث مع الاول مبنى والقسم الثانى معرب وحده ولذا قال الشارح (وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب) وحده كما قلنا فى لقسم الثانى (وماعداه) اى القسم الذى هو غير هذا القسم (اعنى غير المركب) كما هو القسم الاول سواء كان مشابها له نحو هذا وهؤلاء اوغير مشابه نحو زيد ورجل (والمركب الذى يشبه مبنى الاصل) كما هو القسم الثالث (مبنى) فالقسمان مبنيان والقسم الواحد معرب كما قلنا آنفا فالحصر عقلى لما مر انه اذا دار بين النفى والاثبات يكون عقليا ولما فرغ من تقسيمه شرع فى تعريف كل قسم وبيان مايتعلق به وقدم المعرب لانه اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتفرع عليه وهو لايظهر الافيه فقال (فالمعرب) الفاء التفسيرية (الذى هو قسم من الاسم) يشير الى ان اللام فيه

العهد الخارجي لا الجنس لان المكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول فيكون اشارة باللام الى المكر السابق كقولك جائني رجل واكرمت الرجل والمكرم ليس الا الرجل الجائي قوله فالمعرب مبتدأ (المركب) خبره اشار اليه الشارح بقوله (اي الاسم الذي ركب) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب صفة تقتضي موصوفا والى ان اللام لام الموصول لان اللام في اسم الفاعل واسم المفعول موصول والى ان المركب اسم مفعول لفظا وفعل ماض مبني للمفعول معنى حيث يكون صلة للموصول (مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله) اي يوجد في التركيب الذي فيه عامله سواء كان العامل لفظيا او معنويا (فيدخل فيه) اي في التعريف ما كان مركبا مع غيره سواء كان مشابها بالمبني الاصل اولا مثل (زيد وقائم وهؤلاء) الكائنة (في قولك زيد قائم وقام هؤلاء) لان كل واحد منهما مركب بتركيب يتحقق مع عامله الذي في الاول هو العامل المعنوي وفي الثاني العامل اللفظي (بخلاف ما ليس بمركب اصلا) اي قطعا فانه ليس بمركب لان التركيب شرط لان يكون الاسم معربا (من الاسماء) بيان لما في قوله ما ليس (المعدودة) صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء حروف الهجاء وسواء كانت معدودة بلا عاطف (نحو الف با تا) او بالعطف نحو الف وباء وتاء وثا موقوفا اولا او غير اسمائها بالعطف نحو زيد وعمرو وبكر او بغير عطف (نحو زيد عمرو بكر) موقوفا اولا فانها مبنية عند المصنف (وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا) يتركب تركيبا يتحقق معه عامله) سواء كان ما اضيف اليه معربا (كغلام في غلام زيد) او مبنيا مثل غلامك (فان جميع ذلك) اي جميع المذكور من الاسماء المعدودة بقسميها والاسماء التي لم يتحقق معها عاملها (من قبيل المبنيات عند المصنف) لانه اشترط التركيب وتحقق العامل في كون الاسم معربا وفي تلك الاسماء لم يوجد لان في تقسيم الاول انتفى عن اصل وفي الثاني تحقق العامل معه ومع هذا الاصل في الكلمات المستعملة على طريق الافراد والبناء لانتفاء موجب الاعراب وهو المعاني المقتضية له (الذي لم يشبه) صفة المركب لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف ذي اللام) اي لم يناسب) تفسير باللازم لان عدم المشابهة يستلزم عدم المناسبة (مناسبة مؤثرة في منع الاعراب) وصف المناسبة بالمؤثرة احترازا عن غير المنصرف فانه مناسب للفعل لما مر آنفا الا ان مناسبته له لم تؤثر في منع الاعراب وانما تؤثر في منع الجر والتنوين لكون هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر في منعه (مبنى الاصل) بالنصب لانه مفعول المشابهة ومضاف الى غير معموله كضارب عمرو ولذا جعلت اضافته معنوية (اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية) يعني اضافة المبني الى الاصل

وان

وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية لماقلنا آنفاوالاضافة البيانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كمايصح ان يقال الخاتم هوفضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذى هوالاصل (وهو) اى المبنى الاصل ثلاثة (الماضى) وانمابنى لانتفاءموجب الاعراب فيه وهوالمعانى الثلاثة وبنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهة الاسم فى وقوعه صفة للنكرة وعلى الفتحة لخفتة ولكونها اخا السكون لكونها جزء الالف (والامر بغير اللام) لان الامر باللام معرب مجزوم وانمابنى ايضا للانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه الاصل فى البناء ولا مقتضى للعدول عنه كمافى الماضى (والحروف) سواء كانت عاملة اولا وانما بنيت لعدم استقلالها فى الدلالة على المعنى وكذا لم توجد فيها المعانى الثلاثة (و بهذا القيد) اى بقيد نفى المشابهة (خرج) عن التعريف (مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء) وان كان مركبا بتركيب يتحقق معه عامله (لكونه) اى لكون هؤلاء فيه (مشابهالمبنى الاصل) فى الاحتياج يعنى ان اسماء الاشارة مشابهة الحرف فى الاحتياج كما ان الحرف محتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة الى المشار اليه (كمايجئ فى بابه) اى فى باب المبنى اوفى باب اسم الاشارة ولمااخذ المصنف التركيب فى تعريف المعرب وقيده ايضا بعدم المشابهة فهم ان المصنف خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه ولبيان هذا الخلاف قال منبها (واعلم ان صاحب الكشاف) الذى صنف المفصل فى النحو (جعل الاسماء المعدودة الغير المركبة) سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر اومركبة لكن لابتركيب يتحقق معه عامله كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو (العارية عن المشابهة المذكورة) يعنى لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة) يعنى اطلق الاعراب عليها وقال هى معربة قبل التركيب ان لم تكن مبنية لانه قال فيه والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين ونوع يحترز عن الجر والتنوين كاحمد ومروان وقال والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل انتهى حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان اختلاف العوامل لايكون الا بالتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبنية حيث اخذ التركيب فى تعريفه وما لم يكن مركبا لم يكن معربا عنده (وليس النزاع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان الاعراب لم يجر عليها بعد فاجاب بقوله وليس النزاع (فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت) يعنى ليس النزاع فى المعرب اللغوى (فان ذلك) اى المعرب الذى هو اسم مفعول يعنى المعرب اللغوى (لايحصل) بشئ من الاشياء (الا باجراء الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظا اوتقديرا (بعد التركيب) اى بعد ماتركبت بعاملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على زيد

بالفعل (بل) للتراع (انما هو فی المعرب اصطلاحا) یعنی هل یقال زید مثلا قبل التركیب بعامله معرب ام لا فعند صاحب الكشاف یقال له ذلك اصطلاحا وعند المصنف لا یقال (ما عتبر العلامة) ای لصاحب الكشاف یعنی اكتفی فی تحقیق المعرب بكونه صالحا لوجود الاعراب فیه سواء وجد بالفعل مثل قام زید ولم یوجد كزید والمصنف لم یكتف به (بمجرد الصلاحیة لاستحقاق) اللام متعلق بالصلاحیة لا بالمتبل (لاعراب بعد التركیب) ولهذا لم یاخذ التركیب فی تعریفه فیكون زید قبل التركیب عنده معربا لصلاحیة استحقاق الاعراب بعده بخلاف المصنف وان عنده یكون معربا بعده لا قبله وان لم یجر علیه الاعراب بالفعل (وهو) ای ما عتبره العلامة (الظاهر من كلام الامام عبدالقاهر واعتبر المصنف مع الصلاحیة) ای مع كونه صالحا للاعراب یعنی لم یكن مشابها المبنی الاصل (حصول الاستحقاق) یعنی حصول استحقاق الاعراب (بالفعل) وذلك لا یكون الا بعد التركیب (ولهذا) ای لكون الصلاحیة مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف (اخذ التركیب فی تعریفه) ای فی تعریف المعرب حیث قال المعرب المركب الذی الی آخره (واما وجود الاعراب) بعد التركیب فی الكلمة (بالفعل) مثل جاءنی زید بالرفع ورأیت زیدا بالنصب ومررت بزید بالجر (فی كون) متعلق بالوجود (الاسم معربا) یعنی ان وجود الاعراب بعد التركیب علی الاسم المعرب یعنی اجری علیه بالفعل كما صورنالك بكون الاسم معربا ولا لم یكن معربا وان كان مركبا مع عامله (فلم یعتبره احد) فیه من الفحول (ولذلك) ای لكون وجود الاعراب فی الاسم المعرب بالفعل بعد التركیب فی كونه معربا غیر معتبر عند احد (یقال لم تعرب الكلمة بعد التركیب) ای لم یوجد الاعراب فیها ولم یجر علیها بالفعل مثل جاءنی زید بالوقف ورأیت زید ومررت بزید بالوقف (وهی معربة) ای حال كونها معربة بالاصطلاح الاولی ان یكون هذه الجملة من تتمة المقول والماورد ههنا سؤال وهو ان المصنف فی تعریف المعرب خالف الجمهور حیث لم یعرفه بما عرفوه به والمخالفة للجمهور من غیر الحاجة خطأ اجاب الشارح بقوله (وانما عدل المصنف) ای اعرض لان العدول اذا تعدی بعن یكون بمعنی الاعراض (عما) ای عن التعریف الذی (هو المشهور عند الجمهور من) بیان لما فی قوله عما (ان المعرب) عندهم (ما اختلف آخره باختلاف العوامل) الداخلة علیه فی العمل بان یعمل البعض منها خلاف ما یعمل البعض الآخر منها وبین سبب العدول وعلته بقوله (لان الغرض) یعنی المقصود الاصلی (من تدوین علم النحو) وتالیفه (ان یعرف به) ای

يعلم النحو (احوال اواخر الكلم) من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وكون اعرابه بالحركة او بالحرف وتلك الاعراب اما تام اوناقص والبناء اما لازم اوعارض الى غير ذلك من الاحوال فى النوعين التى وقعت (فى التركيب العربى (من) الموصول مع الصلة فى محل الرفع بانه فاعل يعرف (لم يتتبع ان تتبع من باب التفعل (لغة العرب) بان كان عربيا وتعلم اصطلاحاتهم من آبائه واجداده وفروعهم اوعن قبيلته (ولم يعرف) عطف على لم يتتبع (احكامها بالسمع منهم) اى من العرب بان كان عجميا الا انه وقع فيهم واختلط بهم وتعلم اصطلاحاتهم بالاختلاط بهم عن فصحائهم وبلغائهم فصار من جملتهم (فان لعارف باحكامها) اى احكام اواخر الكلم فى التركيب او احكام لغة العرب (كذلك) اى بتتبع لغتهم او بالسمع منهم (مستغن) اى برى (عن) تعلم (تعلم النحو) حيث لايحتاج اليه لحصول مقصوده بالتتبع او بالسمع (ولافائدة له) اى لذلك الشخص العارف معتدا بها لانه يكون تحصيل الحاصل وذا لايحصل (فى معرفة اصطلاحاتهم) اى اصطلاحات النحاة او العرب (المقصود من معرفة العرب) اى من تعريفه (مثلا) انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه عند المصنف كما شار اليه فيما بعد (ان يعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المعرب (مما يختلف آخره فى كلامهم) ان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها نائب الفاعل لقوله يعرف (ليجعل آخره مختلفا) باختلاف العوامل (فيطابق كلامهم) اى كلام العرب لانه انما يستعمل فى كلامهم باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل (فمعرفته) اى معرفة ذات المعرب (متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره) اى على معرفة وصفه وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل لان المعرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدم على الصفة طبعا فناسب ان يقدم ذات المعرب وضعا بان يعرف اولا بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع الطبع (فلوكان معرفته) اى معرفة المعرب (المتقدمة) صفة المعرفة والمراد بالمعرفة المتقدمة معرفة ذات المعرب اى فلوكان معرفة ذات المعرب (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعنى حاصلة بمعرفة هذا الوصف (وتعريفه به) عطف على تفسير وهو من عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد لان قوله وتعريفه معطوف على قوله معرفته الضمير للمعرب وقوله به عطف على قوله بمعرفة باعادة الجار والمعنى ولوكان وتعريف المعرب حاصلا بهذا الاختلاف (وجب) جواب لو (ان يعرف) المعرب (اولا) منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعنى قبل ان يعرف ذاته بغير ما عرفه الجمهور به (بانه) اى المعرب (مما يختلف آخره

باختلاف العوامل (ليعرف) مبني للمفعول (له) اي المعرب (مايختلف آخره) وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها قائمة مقام الفاعل ليعرف (فيلزم تقدم الشيء على نفسه) المراد بالشيء ههنا وصف المعرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب فتقدير الكلام فيلزم تقدم الصفة على المعرب يعني يلزم تقدم معرفة صفته على معرفة ذاته وهذا ممتنع فلزم ان يعرف ذات المعرب اولا ثم يبين صفته ولذا قال الشارح (فينبغي ان يعرف) المعرف ويبين ذاته (اولا) اي قبل ان يعرف له مما يختلف آخره (بغير ما عرف به) الجار متعلق بقوله ان يعرف (الجمهور ويجعل) عطف على يعرف مبني للمفعول ايضا اي وينبغي ايضا ان يجعل (ما عرفوه به من جملة احكامه) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكام (كما فعله المصنف) ليفيد زيادة معرفة به كما فعله في الاسم حيث عرفه اولا ثم بين بعض خواصه من اللفظية والمعنوية (وحكمه) (اي من جملة احكام المعرب) يشير الى ان الاختلاف المذكور حكم من احكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع احكامه (وآثاره المترتبة عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب واشارة ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤل المعنى الى انه بعض حكمه (من حيث هو معرب) يعني لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب (ان يختلف آخره) (اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا) نصب على التميز من نسبة الاختلاف الى الآخر اي من حيث الذات او على المصدرية بحذف المضاف اي الاختلاف ذات الجار (بان يتبدل) متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة) نصب على التميز من نسبة التبدل الى الحرف اي من حيث الحقيقة او على المصدرية اي تبدلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءني ابوه فان حرف الاعراب فيه هو الواو في النصب يتبدل الى الالف مثل رأيت اباه وفي الجر يتبدل الالف الى الياء مثل مررت بابيه فانظر ان الحرف في الرفع الواو فيتبدل ذاته في النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته في حالة الجر الى الياء (او حكما) اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمي في التثنية والجمع المذكر السالم لان في التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف وحالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه في حكم الالف لما سيجيء وفي الجمع المذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا في حكم الالف (اذا كان اعرابه) اي المعرب (بالحروف

اوصفة عطف على ذاتا واعرابه كاعراب الوجهين (بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة اوحكما) اعرابهما كاعراب اخويهما فى القسم الاول (اذا كان اعرابه بالحركات) والتبدل الحقيقى فى الاول ان يتبدل صفة الفاعلية ورفعه ايضا التى فى قولنا جاءنى زيد الى صفة المفعولية ونصبه فى حالة النصب مثل رأيت زيدا وهى الى صفة الاضافة وجره فى حالة الجر مثل مررت بزيد والحكمى مثل جمع المؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجرحقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه فى حكم الفتحة وفى غير المنصرف لانه تبدل فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه فى حكم الكسرة (باختلاف العوامل) اللام فيه للجنس (اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه) اى على المعرب (فى العمل) متعلق باختلاف العوامل يعنى اختلاف العوامل لايكون الافى العمل وفسر الاختلاف فيه جاعلا الجارمتعلقابه ايضا بقوله (بان يعمل بعض منها) اى من العوامل (خلاف مايعمل البعض الاخرمنها) يعنى بان يعمل بعض منها الرفع و بعض آخر منها النصب و بعض اخرمنها الجر كما تقول جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وانما خصصنا اختلافها) اى اختلاف العوامل (بكونه) اى لكون الاختلاف واقعا (فى العمل) مع انه مذكور فى كلام المص مطلقاغير مقيد(لئلاينتقض) ذالك الاختلاف (بمثل قولناان زيدامضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيدا فى هذه الصور) جمع صورة اى فى هذه الامثلة (مختلف بالاسمية) يعنى العامل فى زيد فى المثال الاخيراسم يعنى ضارب (والفعلية) وفى المثال الثانى العامل فيه فعل اعنى ضربت (والحرفية) وفى المثال الاول العامل فيه حرف اعنى ان التى هى من الحروف المشبهة بالفعل وفيه نشرعلى خلاف اللف (مع ان آخر المعرب) الذى فى هذه الصور وهو زيد (لم يختلف باختلافها) وفى بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكيروكلاهما صحيحان واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف فى العمل جائز ولهذا قيده بقوله فى العمل (لفظا اوتقديرا) تفصيل لاختلاف الاخراى اختلافا ملفوظا اومقدرا اواختلاف العوامل اى سواء كانت ملفوظة اومقدرة (نصب على التميز) من نسبة الاختلاف الى الآخر والتميز من النسبة امابمعنى الفاعل كهذا (اى ويختلف لفظ آخره اوتقديره) بالرفع لانه معطوف على لفظ آخره وهوايضا بالرفع لانه فاعل ومثله قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا * اى اشتعل شيب الرأس واما بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا * اى عيون الارض (او) نصب (على المصدرية) بحذف مضاف (اى يختلف اختلاف) لفظ (او) اختلاف (تقدير) ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ويقال لمثل هذاعند ارباب المعانى

ايجاز الحذف والاول يعنى النصب على التميز اولى لعدم التزام الحذف فيه ولان فيه اجمالا وتفصيلا وابهاما وتفسيرا وهو اوقع فى النفس بخلاف الثانى (والاختلاف لفظا) اما بالحركة (كما فى قولك جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد) واما بالحرف نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه (او تقديرا) وهو بالحركة المقدرة (كما فى قولك جاءنى فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى) بالرفع والتنوين (وفتيا) بالنصب والتنوين (وفتى) بالجر والتنوين (قلبت الياء الفا) لان الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف التى هى منقلبة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب تقديريا) لكون محل الاعراب الذى هو الياء مقدرا واما بالحرف المقدرة مثل جاءنى ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابى العباس (والاختلاف اللفظى و) الاختلاف (التقديرى اعم من ان يكون حقيقة اوحكما كما اشرنا اليه) اى التعميم فى بيان الاختلاف عند قوله ذاتا اوصفة وفسرنا بما لاح اليسا فارجع اليه (لئلا ينتقض) بغير المنصرف (بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد) بالفتحة فى حالة النصب والجر (و) بالمثنى والجمع المذكر السالم (فى قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين) حال كونهما (مثنى) يعنى بفتح ماقبل الياء فيهما للمثنى الاول حالة النصب والثانى حالة الجر (او) حال كونهما (مجموعا) يعنى بكسر ماقبلها للجمع المذكر السالم الاول حالة النصب والثانى حالة الجر (فانه) اى الشان (قد اختلف) مبنى للفاعل (العوامل) الجمع ههنا مافوق الواحد (فيه) اى فى المذكور من القولين يعنى غير المنصرف والمثنى والمجموع (ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة) نصب على التميز لان الآخر فيهما مفتوح (بل) الاختلاف (حكما فان فتحة احمد بعد الناصب) حقيقة لانها (علامة النصب و) تلك الفتحة (بعد الجار علامة الجر) لانها فى حكم الجر لان الجر لما سقط اقيم مقامه الفتحة فتكون الفتحة فى حكم الجر ولهذا يكون فى حالة الجر مجرورا لفظا لا تقديرا (وكذلك الحال فى التثنية والجمع) فان الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد النصب علامة النصب لان الياء فيه فى حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه بالحروف بالالف فيكون الياء فى حالة النصب فى حكم الالف لكونها بدلا منها (فان آخر المعرب فى هذه الصور) المذكورة (يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة) فدخل مثل هذا المعرب فى الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا السؤال نشأ من قوله وحكمه ان يختلف الخ يعنى اذا كان حكم المعرب هكذا فان الخ صدره بالفاء كانه جواب شرط مقدر كما قررنا لك (لا يتحقق الاختلاف لا فى

آخر المعرب) الجار متعلق بقوله لايتحقق ولا زائدة للتأكيد (ولا فى العوامل ايضا) يعنى لايوجد اختلاف العوامل واذالم يوجد اختلافهما لم يوجد الاختلاف ايضا فى آخر المعرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف فى العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف فى العمل (اذا ركبت بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية يعنى اذاركب آخر ذلك البعض مع عامله اللفظى اوالمعنوى فى اول الامر من غير ان يتركب قبله اوبعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الرفع جاءنى زيد وتسكت عليه اوتقول بالعامل الناصب مثل رأيت زيدا وتسكت او بالعامل المعنوى مثل زيد قائم الى غير ذلك (ويترتب عليه) اى على ذلك المعرب ابتداء (الاعراب) كما صورناك (بل) يتحقق ويوجد (هنالك) اى فى تركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل (حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المصنف مبنى فلما دخل عليه العامل صار معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه (قلت) فى جوابه (هذا) اى حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف) اى اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر) يعنى غير هذا الحكم (فلو لم يدخل احد الحكمين) المتغايرين (فى الاخر فلا فساد فيه) اى فى عدم الدخول لان الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تغايرت فلا فساد فى عدم دخول بعضها (فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا) اذا المذكور ههنا ليس الاحكما واحدا من احكامه (فليكن هذا الحكم) اى حدوث الاعراب بدخول العامل (ايضا) اى كالاحكام الكثيرة (من هذا القبيل) اى من جملة الاحكام التى لم تذكر ههنا (غاية الامر) اى حاصل الجواب (ان هذا الحكم) وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (لايكون من خواصه الشاملة) اى من خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لايوجد شئ منها الادخل فيها حتى يرد انه لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الاحكما من جملة احكامها كما اشار اليه الشارح بقوله (اى من جملة احكامه) بايراد من التبعيضية ولما فرغ من تعريف المحل شرع فى تعريف الحال فقال (الاعراب) اورده عقيب المعرب لمناسبة الحالية والمحلية (ما) (اى حركة اوحرف) اشار به الى ان لفظة ما موصوفة بايراده نكرة (اختلف آخره) الجملة صفة (اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا اوصفة) قدسبق اعرابهما وتفصيلهما (به) اى بتلك الحركة اوالحرف نبه اولا على كون ماموصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اى بتلك الحركة اوالحرف لانه عرف الحركة اوالحرف على مقتضى الموصولية وقدم

الموصوفية لانهـا الانسب فى امتزاج المتن بالشرح ولان الاصل فى الخبر التنكير او لكونه جنسـا (وحين يراد) مبنى للمفعول من اراد يريد (بمـا الموصولة الحركة والحرف لايراد) مـبنى للمفعول ايضـا من اراد يريد وفى بعض النسخ لايرد مبنى للفـاعل من ورد يرد ورودا اى لايراد السؤال (العامل والمقتضى) لانه يقـدح حين ارادة معنى غـيره ولانه لايجوز ان يراد بلفظ معنيـان فى حالة واحدة وحـين اريد بلفظ ما الحركة او الحرف لايراد غيرهمـا (ولو ابقيت على عمومهـا) بان فسرت بقوله اى شئ فحينئـذ يكون الشئ عاما حيث يشمل الحركة والحرف والعـامل والمقتضى (خرجا) اى العامل والمقتضى (بالسببية المفهومة من قوله به) لان الباء فيه للسبب والبـاء السببية مايكون مدخولهـا سببا كما نحن فيـه لان الحركة او الحرف سبب للاختلاف (فان المتبادر من السبب القريب) خـبر ان اى ماله نوع تأثير فى المسبب لاتأثـير تام (والعامل والمقتضى) اى مقتضى الاعراب وهو المعـانى الثلاثة كل واحد منهما سبب الاختلا ف الا انه (من الاسبـاب البعيدة) اعلم ان سبب الاختلا ف ههنـا ثلاثة القريب وهو الحركة او الحروف والبعيد وهو مقتضى الاعراب يعنى الفـاعلية والمفعولية والاضافة والابعد وهو العـامل سواء كان لفظيـا او معنويا واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر ملابسة وتعلقا من غيره (وبقيد الحيثية خرجت حركة) ما اضيف الى ياء المتكلم (نحو غلامى ودارى) وثوبى وغيرهـا (لانه) اى ما اضيف اليهـا (معرب على اختيار المصنف) وهو الاصح لان فيـه ثلاثة مذاهب معرب واعرابه تقـديرى ومبنى واعرابه محلى ومتوسط بينهمـا يعنى ليس بمعرب ولامبنى وهـذا اضعف المذاهب (لكن) اى الان (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب فيـه) التى اضيف الى تلك الياء وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضا (ليس من حيث انه معرب) اذ لو كان كذلك لم يكن حاصلا قبل العـامل (بل) الاختلاف فيـه ليس الا (من حيث انه ماقبل ياء المتكلم) فان الغلام مثلا قبل الاضافة الى ياء المتكلم كان مبنيـا على السكون لان التركيب شرط لكـون الاسم معربا عـند المصنف فلما اضيف اليها اجتمع سـاكنان فحرك بالكسرة دون غيرهـا لمناسبة الياء ولانها اصل فى تحريك السـاكن لانه اذا ضم او فتح يلزم الثقل او تغيير اليـاء وقيل هذه الكسرة ثابتة لانها حصلت قبل العامل كالفتحة فى اللام والضمة فى العين فلا يوجـد الاختلاف بدخول العـامل (وبهذا القدر) اى بقـوله مااختلف آخره به (تم حـد الاعراب) اى تعريفه حال كونه (جمعـا) اى جامعـا لافراده (ومنعـا) اى مانعـا عن دخول غيره فيـه (لكن) اى الان (للمصنف اراد ان ينبـه على فائدة اختـلاف وضع الاعراب) وهى تمييز بعض المعـانى

عن

عن بعض لانه اذا قيل مثلا مااحسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجب اوناف اومستفهم فلم تتميز المعانى بعضها عن بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب من حسنه واذا رفع يعلم انه ناف الاحسان عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم فيميز بعض المعانى عن بعض (فضم اليه) اى الحد (قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه) حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهى التمييز (وكانه اراد هذا المعنى) اى التنبيه على فائدة وضع الاعراب (حيث قال) فى شرح هذا الكتاب (ليس هذا) يعنى قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه (من تمام الحد لانه) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى (خارج عن الحد) اى مراده هذا المعنى الذى ذكر لا كونه خارجا عن الحدوين وجه كونه خارجا عنه بان قال (واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد) يعنى يكون اللام متعلقا بفعل خارج عنه لا بالفعل الذى يكون داخلا فى الحد وهو اختلف (يعنى) المراد بالامر الخارج عنه الذى يكون اللام متعلقا به قوله (وضع الاعراب المفهوم) صفة لقوله وضع بتقدير هذا اللفظ (من فحوى الكلام) اى من معناه ثم علل النفى بقوله (فانه) اى تعلقه بقوله وضع (بعيد عن الفهم غاية البعد) لانه لانظر الى وضع الاعراب لاقصدا ولاتبعا وقوله غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية البعد (فاللام فيه) اى فى قوله ليدل (متعلق بقوله اختلف آخره يعنى) المعنى اختلف آخره (ليدل) (الاختلاف) اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال عليه اختلف على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فرجح هذا لقرب المرجع (اومابه الاختلاف) وهو الحركة اوالحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم مادل على معنى فرجح هذا بكونه اصلا فى الاختلاف وسببا له (على المعانى) جمع معنى المراد بها ههنا ما فسره الشارح بقوله (يعنى) بها (الفاعلية والمفعولية والاضافة) (المعتورة) بالجر (على صيغة اسم الفاعل) صفة المعانى فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من معانى المعرب وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعانى فكل منهما يدل على تبدل المعانى فى المعرب وعدم استقرارها فيه الاان اعتبار الاخذ فى المعانى انسب ولذا ذهب الشارح اليه (عليه) (اى على المعرب) متعلق بالمعتورة بناء (على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء) التضمين يحتمل امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا تقديره ليدل على المعانى المعتورة حال كونها واردة ومستولية على المعرب والثانى ان يكون الاصل زائدا والمضمن اصلا تقديره ليدل على المعانى الواردة اوالمستولية عليه وبين معناها

اللغوى بقوله (يقال اعتوروا الشئ) من الافتعال (وتعاوروه) من التفاعل (اذا تداولوه اى اخذه) اى اخذ ذلك الشئ (جماعة واحدة منها) فرد واحد من الجماعة وهو بدل البعض من الكل (بعد واحدة) يعنى بعد اخذ فرد واحد وفرع منه وفى الصحاح تداولته الايدى اخذته هذه مرة وهذه مرة * بالفارسية دست بدست كرفتن چيزى (على سبيل المناوبة) متعلق بقوله اخذه واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثانى نائبا عن الواحد الاول (والبدلية) اى على ان يكون احدهما بدلا من الآخر (لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب) اى تعاقبت (على المعرب) اى على محل واحد وهو الاسم المعرب حال كونها (متعاقبة متناوبة غير مجتمعة) فى محل واحد هذه احوال مترادفة او متداخلة على ما يجيئ (لتضادها) اى لكون المعانى متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاولى تعارض الفاعلية والاضافة والثانية تعارض اخويها لان الفاعل من حيث انه فاعل لا يكون مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون مضافا اليه ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه لا يكون احدهما (فينبغى ان تكون اعلامها) وهى الرفع والنصب والجر (ايضا) اى كالمعانى (كذلك) اى ينبغى ان تكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الاسم يجب ان يكون على حسب المسمى (فوقع بسببها) اى بسبب المعانى المختلفة اصلا (اختلاف فى آخر المعرب) لان الاختلاف السبب يقتضى اختلاف المسبب (فوضع اصل الاعراب) على آخر المعرب واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذا وضع اصله ففرعه اولى بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحروف (للدلالة على تلك المعانى) اى ليكون دالا عليها لانها معانى خفية تستدعى علايم ظاهرة يستدل عليها لان الخفى يقتضى علامة ظاهرة تعرف بها (ووضع) ذلك الاصل والفرع ايضا (بحيث يختلف به) اى باصل الاعراب (آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى) اللام للتوقيت اى وضع اصل الاعراب وفرعه بمكان يختلف بذلك الاصل والفرع آخر المعرب عند اختلاف المعانى الثلاثة (وانما جعل الاعراب) اصلا كان او فرعا (فى آخر الاسم المعرب) مع ان الاول اولى بان يكون محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم وما يكون اسبق فهو احق واولى او الاوسط اولى به لان خير الامور اوسطها ولانه يكون احق لانه لم يكن فيه افراط وتفريط كما فى طرفيه اعلم ان الاخر اما ان يكون حقيقة كما فى الاعراب بالحركة وهو لا يكون الا فى الاخر حقيقة واما ان يكون حكما كما فى الاعراب

بالحروف

بالحروف فان الواقع بعدا كثرحروف الكلمة كانه الواقع بعدالكل لان الاكثر في حكم الكل (لان نفس الاسم يدل على المسمى) كما قيل الاسم ماانبأ عن المسمى (والاعراب) يدل (على صفة) يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة (ولاشك ان الصفة متأخرة عن الموصوف) لكون الصفة غالبا اما مخصصة للموصوف كما في النكرات اوموضحة له كما في المعارف والمخصص اوالموضح لايكون الابعد ماخصصه اواوضحه (فالانسب ان يكون الدال وهو الاعراب عليها) اى على الصفة (ايضا) اى كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخرا عن الدال عليه) اى على الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول (وهو) اى الاعراب لغة (مأخوذ من اعربه اذا اوضحه) فالاعراب لغة الايضاح سمى العلامات الدالة على المعاني به مجازا بعلاقة التشبيه (فان الاعراب) اى المسمى به حركة اوحرفا (يوضح المعاني الثلاثة) الفاعلية والمفعولية والاضافة (المقتضية للإعراب) لانها معان خفية تقتضي علائم ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا الاعراب علامة دالة عليها (او) هو مأخوذ (من عربت) من باب علم (معدته) بفتح الميم والدال وكسر العين اوكسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهي للانسان كالكرش لسائر الحيوان (اذا فسدت) تلك المعدة يعني اذا تغيرت فيكون عرب بمعنى فسد فزيد عليها الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب بمعنى ازل فساد المعدة ولذا قال الشارح (على تقدير ان تكون الهمزة) في اعرب (للسلب فيكون معناه) اى معنى الاعراب في اللغة (ازالة الفساد سمى) الواحد من العلامات الثلاث الدالة على المعاني الثلاثة (به) اى بالاعراب بعلاقة التشبيه (لانه) اى مايسمى بالاعراب (يزيل فساد اتباس بعض المعاني ببعض آخر) (وانواعه) (اى انواع اعراب الاسم) لا مطلق انواع الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب مطلقا اربعة رفع والنصب والجر والجزم بحصر الاستقراء فاشترك الاسم والفعل في الرفع والرفع والنصب وافترقا في الجر والجزم فاعطى الاول للاول والثاني الثاني ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتعادلا (ثلاثة) نبه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلايشكل الحمل على الانواع حيث لايقال وانواع الاعراب رفع ووجه التقديم الربط على الحكم مثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء وانما انحصرت في الثلاثة لان المعاني المقتضية للاعراب ثلاثة فيكون انواع الاعراب ثلاثة ايضا ليكون الدال على قدر المدلول والالزم الاشتراك اذا كان الدال اقل اوالترادف اذا كان اكثر

فينبغي ان تكون الانواع ثلاثة (رفع) سمي رفعا لان الرفع في اللغة الارتفاع
لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به وارتفاعه من بينه بين اخويه (ونصب)
سمي به لان النصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند
التلفظ به لانه ينتصب الفضلة من غير احتياج اليها في الكلام (وجر) سمي به
لان عامله يجر الفعل الى الاسم (هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات الاعرابية)
التي هي الضمة في جاءني زيد والفتحة في رأيت زيدا والكسرة في مررت بزيد
(والحروف الاعرابية) التي هي الواو في ابوك والالف في اباك والياء في ابيك
(ولاتطلق) لاحقيقة ولامجازا (على الحركات البنائية اصلا) اي قطعا سواء
كانت في الاواخر اوفي الاوائل اوفي الاواسط (بخلاف الضمة والفتحة والكسرة)
مع التاء في كلها (فانها مستعملة في الحركات البنائية) مثل حيث واين وجير
وزال (غالبا و) تستعمل ايضا (في الحركات الاعرابية على قلة) واما هذه
الاسماء التي تكون بلا تاء في الاواخر فمختصة بالحركات البنائية ولاتستعمل
في غيرها سواء كانت في الاواخر اولا وفي الهندي وانما قال ههنا وانواعه
وفي المبنيات القابه لان كل واحد من الرفع والنصب والجر على نوع من المعاني
فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها ايضا انواعا بخلاف القاب البناء
لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث يدل على امر واحد وهو البناء
الى هنا كلامه (فالرفع) الفاء للتفسير ولتفصيل اورده باللام اشارة الى انه نوع
من انواع اعراب الاسم فتكون للعهد الخارجي (حركة كانت) اي علامة الرفع
والتأنيث باعتبار الخبر كما في الاعراب بالحركات (اوحرفا) كما في الاعراب بالحروف
(علم الفاعلية) اورده بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان
كذلك لاكتفى ان يقول علم الفاعل لكونه اخصر وادل على المقصود (اي علامة
كون الشئ) اي الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولك اعجبني ان ضربت
(فاعلا) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه اللغوي وهو العلامة وان ان الياء في قوله
الفاعلية مصدرية (حقيقة) تميز اومنصوب على انه صفة اي فاعلا حقيقيا
(اوحكما) عطف على حقيقة على التوجيهين (ليشمل) اللام فيه متعلق بالتعميم
اي وانما عممنا قوله الفاعلية الى الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقولنا حقيقة
اوحكما ليشمل قوله علم الفاعلية المرفوعات (الملحقات بالفاعل) لان الرفع حقيقة
في الفاعل لكونه اصلا في المرفوعات وماعداه منها ملحق به (ايضا) كما يشمل
الفاعل اصلا (كالمبتدأ والخبر وغيرهما) كخبر باب ان وخبر لا التي لنفي الجنس
واسم ماولا المشبهتين بليس (والنصب) الذي هو من انواع اعراب الاسم
(حركة كانت) اي علامة النصب كالاعراب بالحركات (اوحرفا) كالاعراب

بالحروف

بالحروف (علم المفعولية) (اى علامة كون الشئ) اى الاسم وانما قال كون الشئ
ليشمل مثل رأيت انه قائم (مفعولا حقيقة) كالمفاعيل الخمسة (اوحكما ليشمل)
المنصوبات (الملحقات) السبعة (بها) فى كونها فضلة كالحال والتمييز والمستثنى
المنصوب وخبر كان واخواته واسم باب ان واخواته واسم لا التبرئة وخبر ما ولا
المجازية (والجر) الذى هو من انواع اعراب الاسم ايضا (حركة كانت) اى
علامة الجر (اوحرفا) (علم الاضافة) (اى علامة كون الشئ) ليدخل فيه مثل
المجيئ اشتهار انك عالم اى علامة كون الاسم (مضافا اليه) حقيقة اوحكما
ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق فى الفاعلية والمفعولية لاالعدم وجودهما اما الحقيقى
فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بالحروف الجار الغير الزائد واما
الحكمى فكالمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بحرف الجر الزائد (واذا
كانت الاضافة بنفسها) اى بصيغتها (مصدرا) من باب الافعال (لم يحتج)
اما مبنى للفاعل فاعله ما استكن فيه راجع الى المصنف اومبنى للمفعول وقوله (الى
الحاق ياء مصدرية) مفعول ما لم يسم فاعله (اليها) اى الى الاضافة (كما) احتيج
الى الحاقها الى اخويها حتى لو الحق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر
واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها فى اخويها مصدرية كما احتيج
الى الحاقها (فى الفاعلية والمفعولية) لكون صيغة كل واحد منهما غير مصدر
(وانما اختص الرفع بالفاعل) وما الحق به (و) اختص (النصب بالمفعول)
وما الحق به دون العكس فرقا بينهما وتعادلا (لان الرفع ثقيل) لاحتياجه
فى التلفظ الى تحريك الشفتين ولانه ما تولد منه الواو وهو اثقل الحروف (والفاعل
قليل) والقليل يكون خفيفا (لانه واحد) معمول ما هو الاصل فى العمل والملحقاته
ايضا قليلة وهى خمسة (فاعطى الثقيل) الذى هو الرفع (القليل) الذى هو
الخفيف للتعادل ولمناسبة الرفع الفاعل فى القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة
وهى جزء الالف واخو السكون (والمفاعيل كثيرة) والكثير ثقيل (لانها خمسة
فى الفعل المتعدى واما اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة الا انهما فرعا
المتعدى وهو الاصل وملحقاتها ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعطى الخفيف) الذى
هو النصب (للكثير) الذى هو المفاعيل ولمناسبة النصب المفعول فى الضعف
(ولم يبق للمضاف اليه علامة) لما عرفت ان العلامات ثلاث والمعانى ايضا ثلاثة
فذهب واحد بهذا وواحد بهذا للمناسبة فى كل منهما وبقى علامة الجر للمضاف
اليه (غير الجر فجعل الجر علامة له) اى للمضاف اليه الا انه لما كان المضاف اليه
متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثانى كثير لانه خمسة
وهو متوسط لانه اثنان والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة

اعطى الجر للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجر اليه ضروری (العامل) احتاج الى بيانه لاحتياج المعرب لاعتبار العامل فی مفهومه ولذكره فی حكم المعرب الا لتاخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضی للاعراب والمراد به ههنا عامل الاسم لا مطلق العامل لان البحث فی الاسم والعامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان العامل او سماعيا (كان) ذلك العامل اللفظی او قياسيا اومعنويا (مابه) الباء للسببية متعلق بقوله (يتقوم) (ای يحصل بسببه) لابغيره تفسير باللازم لان التقوم يلزمه الحصول (المعنى المقتضى) اسم فاعل (ای) يحصل (معنى) يريد ان اللام للعهد الذهنی وهو فی قوة النكرة ولذا فسره بالنكرة وبينه بقوله (من المعانی) الثلاثة (المذكورة) ای المسئولة والواردة (على المعرب المقتضية) صفة المعانی (للاعراب) لكون علامة دالة عليها لما سبق انها معانی خفية تستدعی علائم ظاهرة يستدل بها عليها (فی) قولك (جاءنی زيد) الفاء للتفسير والايضاح والجار ظرف مع متعلقه صفة لجاء (جاء عامل) تقديره فجاء ای فلفظ جاء الذی هو فی قولك جاءنی زيد عامل فی زيد (اذبه) ای بسببه (حصل) لابغيره (معنى الفاعلية فی زيد) وهو المجیء القائم بزيد فيكون زيد به جائيا (فجعل الرفع) الذی كان علم الفاعلية (علامة لها) ای لمعنى الفاعلية الحاصلة فی زيد لتعرف بها لان الامور المعنوية تعرف بعلاماتها (وفی) قولك (رأيت زيدا رأيت) ای لفظ رأيت الذی فی قولك رأيت زيدا (عامل) فی زيدا (اذبه حصل معنى المفعولية فی زيدا) وهو كونه مرئيا (فجعل النصب) الذی كان علم المفعولية (علامة لها) ای لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشیء يعرف بعلامته (و) فی قولك (مررت بزيد الباء) الذی فی قولك مررت بزيد (عامل) فی زيد (اذبه) ای بالباء (حصل معنى الاضافة) وهو كون زيد ممرورا به (فی زيد فجعل الجر) الذی كان علم الاضافة (علامة لها) ای لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة عليها لانها خفية ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضی اراد ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلاث وتارة يكون بالحروف الثلاث وتارة يتركب من الحركات الفتحة وتارة بالكسرة ومن الحروف تارة بالالف وتارة بالواو فهذه اقسام ستة شرع فی بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالتها والاصل فيه اسيفاء الحركات الثلاث ولامقتضی للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء (فالمفرد المنصرف) (ای) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (الذی لم يكن مثنى) ای تثنية (ولا جمعا) لان المفرد يقابل المثنى والجمع (ولا غير منصرف) لانه

اذا كان مثنى او مجموعا يكون اعرابه اما بالحروف فى التثنية و بعض الجمع واما بالحركات ولكن يكون ناقصا كما فى الجمع المؤنث السالم اذا كان مفردا غير منصرف يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة اومعرفة (كزيد ورجل) او مشتق مثل ضارب ومضروب (و) (كذا) اى كالمفرد المنصرف (الجمع المكسر المنصرف) (اى الجمع الذى لم يكن بناء الواحد فيه) اى فى ذلك الجمع (سالما) لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالما اما ان يكون الجمع المذكر السالم فان اعرابه بالحروف اوالجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات الا انه ناقص (ولا غير منصرف) ايضا لانه اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه بالحركات الا انه ناقص اذا ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة (كرجال) اومع زيادة ونقصان (وكطلبة) جمع طالب كناصر ونصرة (فالاعراب فى هذين القسمين) اعنى فى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (من الاسم) لكون البحث فيه (على الاصل) لان الاصل فيه ان يكون بالحركات التامة (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين (ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات) لكونها اخف (والاعراب فيهما) اى فى هذين الوجهين (بالحركة) كما سيأتى (والثانى) انه (اذا كان الاعراب) فيهما (بالحركة) لكونها اصلا واخف (فالاصل) فيهما (ان يكون) الاعراب فيهما (بالحركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة (فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولا يكون على النقصان (و) الحال ان (الاعراب فيهما) اى فى هذين النوعين (بالحركات الثلاث) كما مر (فى الاحوال الثلاث) كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يتم ناقصا ولكون اعرابهما اصلا من وجهين قدمهما على سائر الانواع (فالاعراب فيهما) فيه اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف كما قدرناه هناك (بالضمة) الجار والمجرور خبر المبتدأ (رفعا) (اى حالة الرفع) اى حالة كونه مرفوعا (والفتحة نصبا) من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكون المعمول المقدم مجرورا واجازه المصنف مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو (اى حالة النصب) اى حال كونه منصوبا (والكسرة جرا) اما معطوف على قوله بالضمة رفعا لكونه اصلا او على قوله والفتحة نصبا لكونه قريبا (اى حالة الجر) اى حال كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك (فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف (بتقدير مضاف) وهو قوله حالة (ويحتمل النصب على الحالية) اى ويحتمل ان يكون منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله بالمشتق اى حال كونه مرفوعا اومنصوبا او مجرورا (و) يحتمل ايضا النصب على (المصدرية) رفع رفعا ونصب

نصبا وجرا والجملة حال بتقدير قد اوالضمير وحده والعامل فى الحال على كلا التقديرين معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر (فالقسم الاول) وهو المفرد المنصرف (مثل جاءنى زيد) بالضمة حالة الرفع (ورأيت زيدا) بالفتحة حالة النصب (ومررت بزيد) بالكسرة حالة الجر ونحو جاءنى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل (و) القسم (الثانى) هو الجمع المكسر المنصرف (مثل جاءنى رجال وطلبة ورأيت رجالا وطلبة ومررت برجال وطلبة) والثانى من الثلاثة التى تكون بالحركات وهو مافيه الضمة والكسرة فقط وهو شئ واحد (جمع المؤنث السالم) صفة الجمع قدمه لانه اوضح لان معرفة غير المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه جزء من غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا (وهو) اى جمع المؤنث السالم ههنا المراد به (ما) اى جمع (يكون بالالف والتاء) سواء كان واحده مؤنثا نحو مسلمات فى مسلمة وضاربات فى ضاربة اومذكرا نحو سجلات فى سجل ومرفوعات فى مرفوع وسواء كان واحده صفة مثل مسلمات وضاربات اوغير صفة مثل زينبات وسجلات (احترزبه) اى بالسالم (عن) الجمع (المكسر) اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن لايصح ان يطلق عليه السالم (فانه قد علم) حاله اوسيعلم وعن جمع المذكر السالم بقوله فانه سيعلم (بالضمة) خبر (رفعا) اى حالة الرفع اوحال كونه مرفوعا اورفع رفعا (والكسرة) (نصبا) اى حالة النصب (جرا) اى حالة الجر ويجوز فيهما الوجهان الاخيران ايضا (فان النصب فيه) اى فى جمع المؤنث السالم (تابع للجر) ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب متروكا فيه (اجراء) مفعول له لقوله تابع (للفرع) الذى هو الجمع المؤنث السالم (على وتيرة) من وتر يتر وتيرة من باب ضرب يضرب هى الطريقة اى على طريقة (الاصل الذى هو الجمع المذكر السالم) لان المذكر اصل مفردا كان اوجمعا والمؤنث فرع له مفردا كان اوجمعا (فان النصب فيه) اى فى الجمع المذكر السالم (تابع للجر كما سيجئ ذكره) اى وجه تبعية رحل الفرع عليه وان لم توجد العلة المقتضية تبعية النصب الجر فى الجمع المذكر السالم فيه ولئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعا اعرب بالحركة التى هى الاصل فى الاعراب والثانى مع كونه اصلا اعرب بالحروف التى هى الفرع فيه واذا لم يحمل نصبه على الجر كما حمل فى فرع الثانى بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا لاصله من وجهين فيلزم زيادة المزية (مثل جاءتنى مسلمات)

وزينبات بالضمة رفعا (ومررت بمسلمات) وزينبات بالكسرة جرا اصلا (ورأيت مسلمات) وزينبات بالكسرة نصبا لكن تبعا والثالث منها مافيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار النوع شئ واحد الا انه يكون مفردا اوجمعا مكسرا وهو (غيرالمنصرف) مبتدأ (بالضمة) خبره (رفعا) (والفتحة) (نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان سبقا (فالجر فيه) اى فى غيرالمنصرف متروك لانه (تابع للنصب) فيكون اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر متروكا (كما سنذكره) اى وجهه لانه لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشابهة بينهما (نحو جاءنى احمد) رفعا (ورأيت احمد) نصبا (ومررت باحمد) كذلك (جرا) ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما اوناقصا شرع فى بيان ماهو الفرع فيه وهو ايضا ثلاثة اقسام الاول مااستوفى الحروف الثلاثة الواو والالف والياء وهى الاسماء الستة لكن بشرط افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غيرياء المتكلم على ماسيذكر فقال (واخوك وابوك وحموك) (بكسر الكاف) لان الكاف تكسر فى المؤنث لكونهن اسفل فى الحكم والخلقة والوطئ ونقصان العقل والميراث وغيرها فناسب الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من المذكر (لان الحم) فى اللغة (قريب المرأة من جانب زوجها) لامن جانبها كابيه وابنه وبنته واخيه واخته وغيرها ذكورا واناثا قريبا وبعيدا (فلا يضاف الحم (الا اليها) ولذا كسر الكاف كناية عن المؤنث (وهنوك) (والهن فى اللغة (الشئ المنكر) صفة الشئ اسم مفعول من انكر (الذى يستهجن) مبنى للمفعول اى يستقبح اى يكون قبيحا ومكروها (ذكره) نائبه وهو ثلاثة اما فى الذات (كالعورة) من الرجل والمرأة (و) اما فى (الصفات الذميمة) اى المذمومة كالحسد والعداوة لغيرالله والبلادة وغيرها (و) اما فى (الافعال القبيحة) كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها (وهذه الاسماء الاربعة منقوصات) ولكن لا مطلقا بل (واوية) لان اصل كل واحد اخو وابو وحمو وهنو بدليل تثنيته على اخوان وابوان وحموان وهنوان وتصغيره على اخيو وابيو وهنيو لان التثنية والتصغير ترد الشئ الى اصله انه واوى اويائى فحذفت الواو على غير القياس لمجرد التخفيف فبقى بعد الحذف الى آخره واب وحم وهن واذا اضيف كل واحد منها اما غيرياء المتكلم عاد المحذوف فصار اعرابا (وفوك) (وهو اجوف) لكن لا مطلقا بل (واوى لامه هاء اذ اصله فوه) بسكون الواو مثل حول بدليل افواه لان الجمع يرد الشئ الى اصله حذفت

الهاء نسيا كما حذف الواو فى البواقى وقلبت الواو ميما وجوبا فى حال الافراد
وسيأتى تفصيله واذا اضيف الى غير الياء عاد المقلوب الى اصله ويقال فوك
(وذومال) وكذا مثناه وجمعه وتأنيثه (وهولفيف مقرون) وهو ما كان
عينه ولامه حرفى علة لكن هنا يكونان (واوين) يعنى فى عينه واو وفى لامه
واو اخرى مثل شوو (اذ اصله ذوو) وحذفت العين يعنى الواو الاولى كراهة
اجتماع الواوين وقيل حذف اللام يعنى الواو الثانية وهذا هو الاصح لان
اللام محل التغير ولاتباع اخواته فبقى ذو مثل يد ودم واذا اضيف لم يعد
المحذوف لوجوب الحذف ولانه لايجوز اضافته الى غير اسم الجنس فاقتضى
التخفيف فيقال ذومال واسكن الواو تخفيفا فضم الذال فى حالة الرفع لاجل الواو
وبقى على حاله فى حالة النصب لاجل الالف وكسر فى حالة الجر لاجل الياء
(وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر) مخالفا لاخواته (دون الكاف) يعنى
كان له ان يضاف الى الكاف لموافقة الاخوات كما وافقت فى ان يكون اعرابها
بالحروف (لانه) اى ذو (لايضاف) الى شئ (الا الى اسماء الاجناس) كالمال
والعلم والضمير مطلقا ليس باسم جنس حتى يضاف اليه لما سيأتى ان وضعه
لان يكون وصلة لتوصيف اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم الجنس
صفة لشئ ولم يتيسر لهم ذلك حيث لايقال جاءنى رجل مال وضعوا ذو
واضافوه اليه فقالوا جاءنى رجل ذومال ولاجل هذه العلة كان ذو لايضاف الا
اليه (فاعراب هذه الاسماء الستة) فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدأ
بحذف المضاف والى ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على
مدلولها يعنى يكون اعرابها بالحروف سواء اضيفت الى الكاف او الهاء
او الاسم الظاهر (بالواو) خبر (رفعا) اى حالة الرفع (والالف) (نصبا)
اى حالة النصب (والياء) (جرا) اى حالة الجر فاستوفى كل ذى حق حقه
(ولكن لا) يكون هذا الاعراب فيها (مطلقا بل) يكون فيها (حال
كونها مكبرة) اسم مفعول من باب التفعيل ضد التصغير (اذ مصغرها معربة
بالحركات) يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها ملحقة بالاسم
الصحيح وان لم تكن صحيحة فى نفسها كدلو وظبى (نحو جاءنى اخيك) بالضمة
رفعا اصله اخيوك قلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا فى كلمة واحدة
وكانت الاولى منهما ساكنة تقلب الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى
التى للتصغير فى الياء الثانية التى قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس
واحد والسابق ساكن (ورأيت اخيك) بالفتحة نصبا واصله مثل ما مر
(ومررت باخيك) بالكسرة جرا (وموحدة) عطف على مكبرة اى يكون

اعرابها

اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل (اذ المثنى)
منهما (والمجموع) صحيحا اومكسرا (منها معرب باعراب التثنية) يعنى
بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيهما متروكا نحو
جاءنى اخواك ورأيت اخويك ومررت باخويك (و) باعراب (الجمع) ان كان
صحيحا يكون اعرابه بالواو رفعا نحو جاءنى ابوه والياء المكسور ما قبلها نصبا
وجرا ويكون الالف متروكا نحو رأيت ابين ومررت بابين وان كان مكسرا
يكون اعرابه بالحركات بالضمة رفعا و الفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاء نى
اخوة و رأيت اخوة ومررت باخوة (وانما لم يصرح) المصنف (بهذين
القيدين) مع انهما قيدان لازمان (اكتفاء بالامثلة) لان الامثلة وردت
مكبرة وموحدة ولكون استعمالها مصغرة اوتثنية اوجمعا اقل والاقل لاحكم له
ولان تثنيتها وجمعها صحيحا ومكسرا يعلم من اعراب المثنى والجمع الصحيح والمكسر
فلاحاجة الى ذكره ههنا (و) (مضافة) عطف على قوله موحدة او مكبرة
(لانها) اى لان هذه الاسماء (اذا كانت مكبرة وموحدة ولكن لم تكن مضافة
اصلا) يعنى لا الى الياء ولا الى غيرها بل كانت مقطوعة عنها غير ذو فانها
لاتقطع عنها (فاعرابها) حينئذ (بالحركات) يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا
والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة (نحو جاءنى اخ ورأيت اخا ومررت باخ
فينبغى ان يكون مضافة) ليكون اعرابها بالحروف (ولكن) تكون مضافة
(الى غير ياء المتكلم) (لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها) عند الاضافة
الى الياء (كحال سائر الاسماء المضافة اليها) اى الى الياء يعنى اذا اضيفت هذه
الاسماء غير ذو الى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة تقديرا عند المصنف لانها
حينئذ تكون من باب غلامى وتكون مبنية بناء عارضا عند بعض فيكون حينئذ
اعرابها محلا (ولم يكتف فى هذا الشرط) اى فى الاضافة الى غير ياء المتكلم
(بالمثال) كما اكتفى فى القيدين الاولين به اعنى فى حال كونها مكبرة وموحدة
(لئلا يتوهم اشتراط اضافتها) اى اشتراط اضافة الاسماء الستة غير ذو
(بكونها) اى اضافة (الى الكاف) متعلق بالاضافة يعنى اذا اكتفى فى هذا
الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروطا
باضافتها الى الكاف يعنى اذا اضيفت الى الكاف يكون اعرابها بالحروف والا
فلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا
اضيفت الى غير الياء سواء كان ذلك الغير ضميرا اوظاهرا نحو اخوك واخوه واخو زيد
واخو رجل (وانما جعل اعراب هذه الاسماء) اى الاسماء الستة (بالحروف)
متعلق بجعل ليكون توطئة لجعل اعراب المثنى والجموع على حدة بالحروف (لانهم)

اى النحاة او العرب (لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف) احترزبه عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لايكون بالحروف الا بالحركة ناقصا او تاما (ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا) اى كالمثنى والجمع الذى على حدة (كذلك) اى بالحروف (ئلايكون بينهما) اى بين المثنى والجمع المذكر اى لئلايقع بسبب كون اعرابهما بالحروف بينهما (وبين الآحاد) جمع احد كفرس وافراس (وحشة ومنافرة تامة) يعنى انا جعل اعراب جميع الآحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فرد منهما بالحروف ناقصا وتاما والحال جعل جميع اعراب المثنى والجمع على حدة بالحروف يكون بين الاصل الذى هو الآحاد وبين الفرع الذى هو المثنى والجمع لان المثنى فرع لواحد بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين اجنبية ونفرة تامة يعنى يكون احدهما اجنبيا للآخر وذا غير جائز فلزم ان يجعل اعراب بعض الآحاد بالحروف ليكون توطئة لهما وليقع فى ذهن الطالب الفة للاعراب بالحروف فيهما) (وانما اختاروا اسماء ستة) مع ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر (لان اعراب كل واحد من المثنى والمجموع) على حدة (ثلاثة) يعنى اعراب المثنى ثلاثة الرفع والنصب والجر وان استوى الاخيران فى الحروف اعتبارا للمحل وهو ثلاثة وكذا اعراب الجمع الذى على حدة ثلاثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء يوجد فيه ايضا (فجعلوا) اى فوضعوا (فى مقابلة كل اعراب اسما) فصارت الاسماء بهذا الاعتبار ستة وقال المحشى لايخفى ان هذا الوجه فى غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ماذكره الشارح لان القياس الى المحل اولى من القياس الى الفرع والملحق به (وانما اختاروا هذه الاسماء الستة) لان يكون فى مقابلة كل اعراب اسم ولم يختاروا غيرها (لمشابهتها للمثنى) اى لمناسبة هذه الاسماء الستة بالمثنى دون غيرها (فى كون معانيها) اى معنى كل واحد منها (مبنية) اى مستلزمة (للتعدد) يعنى يستلزم كل واحد منها ذاتا آخر كالاخ للاخ والاب للابن والحم للزوج وكذا غيرها من ان ذو يستلزم اسم الجنس والهن الشئ المنكر المستهجن ذكره والفم يستلزم الشفتين (ولوجود خوف) هذه العلة مع العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء للاعراب بالحروف من بين الآحاد والاوجه لقول من قال وهذا لايستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غيرذلك مبنية عن التعدد لانها وان كانت كذلك لكن ليس فى اواخرها حرف صالح لان يقوم مقام الحركة (صالح للاعراب فى اواخرها) وذلك الحرف فى الاربعة الاول لام الكلمة التى حذفت

حال الافراد وكذا فی ذوفی الاصح واما فی فم فعین الفعل لان اللام حذفت منـه
نسیا الان عنـد الرضی عین الحروف وعنـد المصنف بدل من العین واللام لان
الاعراب لایکون من اصل الکلمـة (حین الاعراب) ای وقت وجـود الاعراب
فیها بالفعل یوجد ذلک الحروف (سماعا) لاقیـاسا دون حال غیر الاعراب لکن
بشرط الاضافـة الی غیر الیاء فتشابه ذلک الحروف الاعراب فی الطریان والتغـیر
فیقوی المشابهة لکونها من جهتین (بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجـاز)
بالجر لانه مضاف الیـه لقوله المحذوفـة جمع عجز وهو آخر الشئ ای المحذوفـة
الاواخر (کیدودم) فان اصلهما دمو بالواو ویدی بالیـاء حذفت اللام نسیافبقی
دم وید (لانه لم یسمع) مبنی للمفعول (فیهـا) ای فی الاسماء المحذوفة الاواخر غیـر
الاسمـاء الستة (من العرب اعادة) بالرفع (الحروف المحذوفة) من الاواخر (عنـد
الاعراب) سواء کانت مضافة الی یاء المتکلم اوالی غیرها ومقطوعة عن الاضافة
حیث یکون اعرابها بالحرکة فی کل الاحـوال (و) الثانی من الاقسام الثلاثة التی
کان اعرابها بالحروف مارفعـه الف ونصبه وجره یاء وترک فیـه الواو فکان
اعرابه بالحروف ناقصا فاستوی فیـه نصبه وجره فی حرف (المثنی) (ومایلحـق)
من لحق (به) (و) (هو) اثنـان احدهما (کلا) (وکذا کلتا) وهـو مؤنث کلا
واختلف فی الف کلا انه فی الاصل واو کعصو فقلبت الفا لتحرکـها وانفتاح
ماقبلها او یاء کرحی قلبت کذلک والاکثرون علی الاول لکونهـا مکتوبة بالالف
لان الالف اذا قلبت عن الواو تکتب الفا کالعصا واذا قلبت عن الیـاء تکتب یاء
کرحی للفرق بین الالفین (ولم یذکره) یعنی لم یذکر کلتـا مع انه ملحق به ایضـا
(لکونه فرع کلا) وحکمه حکمه فیکون من قبیل الاکتفاء بذکر الاصل عن الفرع
لاشتراکهما فی الحکم والتـاء فی کلتا بدل من الالف فی کلا والالف للتأنیث کالف
حبلی لان علامـة التأنیث یجب ان تکون فی الآخر (مضافا) ای حال کـون کلا
وکلتا مضافا) ای کل واحد منهمـا مضافا (الی مضمر) لا الی مظهر سواء کان
المضمر غائبا اومخاطبا اومتکلما مثل کلاهما وکلاکما وکلانا بشرط ان یکون الضمیر
مثنی اوفی معنـاه کالاخـیر لان الاغلب فیـه ان یکون تأکید للمثنی نحو جئنا کلانا
جئتمـا کلاکما وجاءنی الزیدان کلاهما ویستعمل ایضا بلا تأکید نحـو کلاکما
جئتما وکلانا جئتنـا (وانما قید بذلک) ای بقـوله مضافا ولم یطلقه (لان کـلا
باعتبـار لفظه مفرد) لانه لیس فی آخره علامة التثنیة من الالف والیاء ولا علامة
الجمع ایضا وهـو ظاهر فیکون لفظه مفردا (وباعتبـار معناه مثنی) لان معنـاه
تکرار اوالواحد یعنی اثنـان (فلفظه یقتضی الاعراب بالحرکات) لانه اسم مفرد
منصرف لمـا سبق ان ما کان کذلک یکون اعرابه بالحرکة لکن فی آخـره الف

مقدرة مثل عصا لايظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الالف لاتقبل الحركة (ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف) لماسبق ايضا فى معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابهما ليدل على المعنى لان الاعراب علامة دالة على المعنى (فروعى فيه) اى فلزم ان يراعى فى كلا (كلا الاعتبارين) اى اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء كل ذى حق حقه لئلا يلغوا احدهما (فاذا اضيف كلا وكلتا (الى المظهر) اى الى الاسم المظهر (الذى هو الاصل) لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه ولان الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لابنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة (روعى جانب لفظه) اى لفظ كلا (الذى هو الاصل) لكونه مفردا وهو اصل (واعرب) اى كلا وكلتا (بالحركات التى هى الاصل) فى الاعراب لكونهما اخسر واخف ليكون الاصل مع الاصل (لكن) اى الا انه (تكون حركاته) الاعرابية (تقديرية) حيث لايمكن ان تجعل لفظية (لان آخره الف) لاتقبل الحركة ومع هذا (تسقط) سواء اضيف اولا اما الثانى فظاهر واما الاول فلانه لايضاف الا الى المعرفة باللام المثنى فتسقط (بالتقاء الساكنين) وامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديريا فى الاحوال الثلاث (مثال جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع) لماسبق (روعى جانب معناه الذى هو الفرع) لماسبق ايضا (واعرب بالحروف التى هى الفرع) لتولدها من الحركات وكونها اثقل منها ليكون الفرع مع الفرع (نحو جاءنى كلاهما) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما تأكيدا نحو جاءنى الزيدان كلاهما واما الى المبتدأ ان كان التأكيد فى الاسناد مثل الزيد ان جاءنى كلاهما (ورأيت الزيدين كليهما ومررت بالزيدين كليهما فلذلك) اى لكون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة الى المظهر معربا بالحركات اولكون اضافة كلا الى المضمر شرطا لان يكون اعرابهما بالحروف (قيد كون اعرابه بالحروف بكونه) متعلق بقوله قيد (مضافا الى مضمر) احتراز عن اضافته الى مظهر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركة لماسبق (و) ثانيهما (اثنان) (وكذا) اى كالزاثنان ملحق بالمثنى (اثنتا) بالهمزة فى اوله وثنتان بدونها لكونهما مؤنثى اثنان كما ان كلتا مؤنث كلا (فان هذه الالفاظ) اى اثنين واثنين (وان كانت للوصل (مفردة) اذ لم يثبت للمفرد اثن واثنة واثنت ثم ثنى بزيادة الالف والياء والنون كما هو حال التثنية بل الالف والنون اوالياء والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين واللذان واللذين (لكن صورتها صورة التثنية) مثل ابنان وابنتان

وبنان وابنين وابنتين وبنتين (ومعناهما معنى التثنية) لانه تكرار الواحد لان
معنى التثنية تكرار الواحد (فالحقت بها) اى بالتثنية فاخذت حكمها
فى الاعراب لان مشابهتها التثنية فى الصورة والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها
مثل اعرابها (بالالف) (رفعا) اى فى حالة الرفع (وبالياء) الساكنة (المفتوح
ماقبلها) صفة جرت على غير من هى له مثل قولك هند جائل وشاحها وانما
قيده به احترازا عن الياء المكسورة ماقبلها فانها علامة فى الجمع على حد التثنية
(نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر الا انها فى الثانى اصالة وفى الاول
تبعا وحملا (كما سيجئ) وجهه والثالث من الاقسام الثلاثة التى اعرابها
بالحروف مارفعه واو ونصبه وجره ياء وهو (جمع المذكر) لاالمؤنث لانه قد
علم حاله (السالم) صفة الجمع لاالمكسر فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به)
ههنا (ماسمى به اصطلاحا) سواء وجد شرطه كجمع اولا بل جمع هذا الجمع
من غير وجود شرطه وشرطه على ماسيأتى ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان
كان صفة فمذكر يعقل وان لايكون افعل فعلاء ولافعلان فعلى ولايستوى
فيه المذكر والمؤنث ولايكون فيه التاء للمبالغة (وهو) اى ماسمى به
اصطلاحا (الجمع بالواو والنون او بالياء والنون) سواء كان مفردا مؤنثا او
مذكرا سالما اومغيرا (فيدخل فيه) اى فى الجمع (نحو سنين) جمع سنة مغيرا
اوله (وارضين) جمع ارض (مما لم يكن واحده مذكرا لكن) اى الا انه (يجمع
بالواو والنون) او بالياء والنون وقال الهندى وماهو على صيغته فيكون من باب
حذف المعطوف اوالمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين فى سنة وثبين
فى ثبة وقلين فى قلة انتهى (و) (ماالحق) مبنى للمفعول (به) نائبه (وهو)
اى ماالحق به اثنان احدهما (اولوا) بضم الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون
دليلا على ضمها ولئلا يلتبس بالى الجار فى النصب والجر (جمع ذولا) يكون
جمعا (عن لفظة) بل من غير لفظه (سماعا) لان جمعه من لفظه قياسا ذوون
مثل رضون (و) ثانيهما (عشرون واخواتها) جمع اخت المراد بالاخت
ههنا المثل والنظير ولذا قال الشارح (اى نظائرها) اى نظائر عشرون
فاستعمال الاخت فى المثل والنظير استعمال عربى لااصطلاح نحوى (السبع)
صفة النظائر (وهو) اى النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو (ثلاثون) وفى بعض
النسخ وهى بالتأنيث منتهيا (الى تسعين) فتدخل الغاية فى المغيا كالمرافق
لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعون
وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وفى الرضى انما افرد اولوا وعشرون
واخواتها بالذكر لان الجمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق به واو

ونون او يلونون دلالة على مافوق الاثنين وليس اولوا وعشرون كذلك لان اولوا موضوع لجمع السلامة وليس له مفرد انما يأت اولى في المفرد الى هنا كلامه فان قيل لم يوجد في كلام العرب اسم آخره واو بعد ضمة واولو كذلك قيل الواو في اولوا في معرض التغير لانه يتغير والتغير لاعتبار له وقدم اولوا على عشرون لانهما لاتدخل في الجمع منه لان لهما مفردا وان لم يكن من لفظها (وليس عشرون جمع عشرة وثلاثون) ايضا (جمع ثلاثة والا) اى لوكان عشرون جمع عشرة (لصح اطلاق عشرين على ثلاثين) ولم يصح اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس (لانه) اى ثلاثين (ثلاثة مقادير لعشرة) لان اقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير للواحد (و) لصح ايضا (اطلاق ثلاثين على تسعة) ولم يصح اطلاقه على ثلاث مراتب العشرة (لانه) اى التسعة (ثلاثة مقادير الثلاثة) واقل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير ان يكون ذلك المدلول عليه ثلاثة مقادير لواحد (وعلى هذا القياس) اى على قياس عشرين وثلاثين في عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه (البواقي) اى العقود الباقية وهي اربعون الى تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة والتسعون ليس جمع تسعة والا لصح اطلاق اربعون على اثنى عشر لانه ثلاثة مقادير لاربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك (وايضا) ى كان عشرون لايكون جمع عشرة والثلاثون جمع ثلاثة للعلة المذكورة كذلك (هذه الالفاظ) اى العقود الثمانية من الاعداد (تدل) اى كل واحد منها (على معان معينة) يعني على معنى معين بلا زيادة ولانقصان (ولاتعيين في الجموع) اى ليس في الجمع الدالة على معنى معين سواء كان ملك اومكسرا مذكرا اومؤنثا وقل مايدل عليه الجمع ثلاثة وفوليس بتعيين فعلم من هذا ان هذه العقود ليست جموعا بل ليكون صورتها صورة الجمع ومعناها معنى الجمع الحقت به واعربت باعرابه كالحق اشباه بالتثنية واعرب باعرابها (بالواو) الجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم (رفعا) اى في حالة الرفع (والياء) (نصبا وجرا) اى في حالة النصب والجر (وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته) اعني كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان (و) جعل ايضا اعراب (الجمع) المذكر السالم (مع ملحقاته) وهي اولوا وعشرون واخواتها (بالحروف) اى انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف (لانهما فرع الواحد) اى لان التثنية فرع الواحد برتبة ويحتاج اليه (والجمع) ايضا

فرعنه بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع مايحتاج هواليه قوله فرعا الواحد اصله فرعان سقط النون بالاضافة الى الواحد (و) الحال انه (فى آخرهما حرف يصلح للاعراب) حين الاعراب كالاسماء الستة (وهو) اى ذلك الحرف (علامة التثنية) الالف والياء (و) علامة (الجمع) الواو والياء (فناسب ان يجعل ذلك الحرف) اى الحرف الصالح لان يكون اعرابا لهما (اعرابهما ليكون اعرابهما) اى اعراب التثنية والجمع (فرعا لاعرابه) اى اعراب الواحد (كما انهما فرعان له) اى كما ان كل واحد منهما فرع للواحد ينبغى ان يكون اعرابهما فرعا لاعرابه لتكمل الفرعية وتتم المناسبة (لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات) فى الخفة لان الحركة اخف من الحروف وهو ظاهر (ولما جعل اعرابهما بالحروف) للمناسبة المذكورة (و) قد (كان حروف الاعراب ثلاثة) لاغير لانه لما كانت الحركات ثلاثة الضمة والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلاثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن الكسرتين ياء هذا هو الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة فى الاسماء الستة (واعرابهما) اى اعراب المثنى والجمع (ستة) لان لكل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حال بالواو والضمير معا ويجوز ان تعطف ويكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (ثلاثة) امابالرفع اوبالنصب بدل من ستة بدل البعض واما مبتدأ بتقدير منهما اى ثلاثة منها كائن (للمثنى) وهو الاصوب الرفع والنصب والجر (وثلاثة) منها كائن (للجمع) رفعا ونصبا وجرا فانتقض الحروف على المحال (فلوجعل اعراب كل منهما بتلك الحروف الثلاثة) يعنى لوجعل رفع المثنى والجمع معا بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء (لوقع الالتباس) اى التباس احدهما بالآخر لانه اذاقيل جاءنى الزيدون مثلا لايعلم ان الجائى اثنان اوجماعة وذاغير جائز (ولوخص المثنى بها) يعنى لواعطيت هذه الحروف المثنى لكونه اسبق من الجمع والاسبق لايأخذ الا ماهو الاقوى على وجه التمام فاذاجعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبقى المجموع بلا اعراب) لانه لم يجد حرفا يأخذه (ولوخص المجموع بها) يعنى لواعطيت هذه الحروف الجمع لكونه اشرف منهما لاختصاصه بذكور العقلاء والاشرف انما يأخذ ماهو الاقوى والاتم فاذاجعل اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا (لبقى المثنى بلااعراب) لان الجمع قداخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى حرف وكل واحد منهما غيرجائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل بماوقع

فى قسمته (نوزعت) الحروف الثلاثة لئلا يلزم الالتباس اوالخصوص (عليهما) اى على المثنى والجمع (بان جعلوا الالف) منها (علامة الرفع فى المثنى) يعنى اعطوا الالف ذلك المحل لكون الالف اخف لانها ساكنة دائما ومركبة من الفتحتين وثقل المثنى لعمومه (لانه) اى الالف (الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا) قدم المضارع لكونه فى صدد الاعراب فقبس الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع فى تثنيته فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو علامة الرفع فى المجموع) لان الواو حرف ثقيل لتولده من الضمتين والجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء و (لانه) اى الواو (الضمير المرفوع للمجموع فى الفعل نحو يضربون وضربوا) فحمل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع فى جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع المحال الاربعة وهى نصبهما وجرهما والحرف الباقى الياء (وجعلوا اعرابهما) اى المثنى والجمع (بالياء حال الجر على الاصل) لان الياء اخت الكسرة التى هى الجر ولان الياء متولدة من الكسرة فكان الجر اصلا للياء فوقع الالتباس (وفرقوا بينهما) لدفعه (بان فتحوا ماقبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية) بالنسبة الى الجمع (وكسروه) اى ماقبل الياء (فى المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع) بالقياس الى التثنية ولماسبق ان التثنية اكثر فى الاستعمال والجمع اقل فيه ولم تعكس القضية للتعادل بينهما (وحملوا النصب على الجر) اى حملوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبهما كاعراب جرهما (لاعلى الرفع) يعنى لم يحملوا نصبهما على رفعهما وجعلوا حالة النصب فى المثنى بالالف وفى الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا (لمناسبة النصب الجر) المناسبة مصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (الوقوع) اى فى وقوع (كل منهما) اى من النصب والجر اى مافيه احدهما (فضلة فى الكلام) ولانه اشبه فى المحل ولمشاكلة كل واحد منهما فى الكتابة والكناية نحو رأيتك ومررت بك (ولما فرغ) المصنف (من تقسيم الاعراب الى الحركة) التى هى الاصل فيه لماسبق (والحرف) الذى هو الفرع فيه كما مر ايضا اما ضمنا بقوله الاعراب ما اختلف آخره به واراد بلفظ ما الحركة او الحرف اوصريحا بقوله بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء (و) فرغ ايضا من (بيان مواضعهما) اى مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف (المختلفة) لمامر ان الاعراب بالحركة ثلاثة انواع ما استوفى فيه الحركات الثلاث ومانرك فيه النصب ومانرك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلاثة ماوجد فيه الحروف الثلاثة ومانرك فيه الالف ومانرك فيه الواو (شرع) جواب لما (فى بيان

مواضع

مواضع الاعراب اللفظی والتقدیری اللذین) مثنی صفة لهما (اشیر الی تقسیم) ای تقسیم الاعراب (الیهما) ای الی اللفظی والتقدیری (فیما سبق) فی بیان حکم المعرب حیث قال وحکمه ان یختلف آخره باختلاف العوامل لفظا اوتقدیرا (ولما کان التقدیری) اشاربه الی وجه تقدیم التقدیری مع ان اللفظی لکونه الاصل احق بالتقدیم ویکون ایضا النشر موافقا اللف الا ان الاعراب التقدیری لکونه (اقل) والاقل یکون کالجزء وهو متقدم علی الکل (اشار الیه) ای بین الاعراب التقدیری (اولا) ای قبل ان یبین الاعراب اللفظی (ثم) ای بعد بیانه التقدیری (بین ان اللفظی ماعداه فقال) (التقدیر) معرفا بلام العهد الخارجی (ای تقدیر الاعراب) فاللام تغنی غناء الاضافة فی الاشارة الی المعهود اوعوض عن المضاف الیه فالاول مذهب البصریة والثانی مذهب الکوفیة والاعتماد انما هو علی الاول (فیما) (ای فی الاسم المعرب) فیه اشارة الی ترجیح جعل ماموصولة علی کونها موصوفة بالتبادر لیکون اشارة الی المعرب لکون البحث فیه (الذی) (تعذر) (الاعراب) بقرینة المقام (فیه) قدره لان الصلة لابدلها من عائد واختیار حذف الما بداولی من تقدیر مضاف ای تعذر اعرابه فحذف المضاف واقیم المضاف الیه مقامه فاستتر فی الفعل لان حذف الفضلة ایسر واهون من حذف العمدة (ای امتنع ظهوره فی لفظه) لان التعذر یلزمه امتناع الظهور ای فی الاسم المعرب الذی امتنع ظهور الاعراب فی لفظه (وذلک) ای تقدیر الاعراب لاجل امتناع ظهوره فی لفظ الاسم المعرب واقع (اذالم یکن الحرف الذی هو محل الاعراب) وهو الحرف الآخر (قابلا للحرکة الاعرابیة) بل الحرکة مطلقا وذلک علی قسمین الاول یقال له باب عصا (کما فی الاسم المعرب بالحرکة الذی) الموصول مع صلته صفة بعد صفة للاسم (فی آخره الف) فاعل الظرف لاعتماده علی الموصول (مقصورة) صفة الالف سواء کانت الالف للتأنیث مثل حبلی وبشری اومنقلبة عن واو او یاء مثل عصا ورحی اومایشبهه مثل حبری (وسواء کانت) الالف (موجودة فی اللفظ) کالف التأنیث والالف المقلوبة (کالعصا) والرحی المعرف (بلام التعریف) اومحذوفة بالتقاء الساکنین (کعصا) ورحی وفتی (بالتنوین) فی المثل (فان الالف المقصورة) قیدهمابها لانهما اذا کانت ممدودة یکون اعرابها بالحرکات لفظا اصلیة کانت کقراء اومبدولة کحمراء ورداء وکساء (فی الصورتین) ای فی صورة کون الالف محذوفة فیهما کعصا اومذکورة کالعصا (غیر قابلة الحرکة مطلقا) فتحة کانت اوضمة اوکسرة اعرابیة کانت اوبنائیة لان الالف لوحاولت تحریکها لخرجت عن جواهرها وانقلبت حرفا آخر یعنی همزة فلا یمکن تحریکها مع بقائها الفا واذا لم تقبل الحرکة فلاتقبل الاعراب لفظا

فيكون اعرابه تقديريالان الاصل اذاتعذر يعمل بالفرع (و) الثانى باب غلامى
مفردا كان اوجمعا بعدان كان اعرابه بالحركات لفظا ثم اضيف الى الياء ولذا
قال الشارح (كما فى الاسم المعرب بالحركة) لفظا وهوالاسم الصحيح او الملحق به
كما سيجئ (المضاف الى ياء المتكلم نحو) (غلامى) ودارى ودلوى وظبيى اخره
عن باب عصالانه لبس فى كونه معربا بخلاف احد واما باب غلامى ففيه خلاف
ولذا قال الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف
لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق ليدل اعرابه فى نحو غلامه
وغلامك ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء الى هنا كلامه
(فانه) اى الشان (لما اشتغل ما) اى حرفا كان (قبل ياء المتكلم) كالميم مثلا
(بالكسرة) حين اضيف الاسم المعرب الى الياء (للمناسبة) اى لتناسب حركة الياء
بان يكون كسرة (قبل دخول العامل) على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه
بمقتضى العامل وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة وهى الكسرة والعامل
انما يعمل اذا وجد المحل فارغا غير مشتغل بحركة ويكون الاسم صالحا للاعراب
(امتنع ان تدخل عليه) اى على ماقبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة لاجلها
(حركة اخرى) والحال انه لابد منها (بعد دخوله) اى بعد دخول العامل
(موافقة) بالرفع صفة لحركة اوبالنصب حال منها نكرة مخصصة (لها) اى
الكسرة فى حال كون العامل جارا (اومخالفة) عطف على موافقة فى حال كونه
رافعا اوناصبا لان فى الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة لعامل وكسرة البناء
لان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفى الثانى يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة
اوالفتحة معها والكل محال وهو ظاهر ولايمكن ان تجعل هذه الحركة اعرابا لانها
مقتضى الياء وهى مقدمة على العامل فلايمكن ان تكون اثرالعامل والالزم ان يكون
العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصام اقول هذه العلة مخصوصة بحالة الجر
فقط (فما ذهب اليه بعض) تنكيره للتحقير كأنه لايعتدبقوله ولذالم يصرح باسمه
(من ان) بيان لما (اعراب مثل هذا الاسم) اى الاسم المعرب بالحركة لفظا اذا
اضيف الى الياء (فى حالة الجر لفظى) خبران (غير مرضى) خبرالمبتدأ عند
المصنف لان الكسرة التى فيه قبل الياء قبل العامل بنائية لاجل الياء وبعده يجب
ان تكون اعرابية وبينهما منافاة لان البنائية لاتكون اعرابية وبالعكس ولان تلك
الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلايجوز ان تكون اثراله لانه يكون تحصيل
الحاصل ولذا قال (مطلقا) اى فى الاحوال الثلاث لا فى الحالين فقط الرفع
والنصب (يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين) اى فى باب عصا وباب
غلامى (من الاسم المعرب انما هو) اى ليس الاعراب التقديرى الا (فى جميع

الاحوال

الاحوال) يعني في حال الرفع والنصب والجر (غير مختص) خبر بعد خبر اوحال من الضمير المستكن (ببعضها) اى ببعض الاحوال بان كان باب غلامي في حال الرفع والنصب تقديريا لافي حال الجر قوله مطلقا هذا التعميم وان كان مخصوصا بالثاني الا ان الشارح عمم الاطلاق اليهما لمناسبة الاشتراك في حال كون اعرابهما تقديريا للتعذر لانه لاخلاف لاحد في كون الاعراب تقديريا في باب عصا في جميع الاحوال لان آخره الف لاتقبل الحركة بخلاف باب غلامي فان فيه حركة ظاهرة (اواستثقل) مبني للفاعل (عطف على قوله تعذراى تقدير الاعراب فيما تعذر او) تقدير الاعراب ايضا (في الاسم) المعرب ولم يقيده بالحركة لان تقدير الاعراب للاستثقال يجرى في الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيده ايضا بالمعرب لانفهامه لان البحث في كون الاسم معربا او اكتفاء بما ذكره في قسيمه (الذى استثقل ظهور الاعراب في لفظه) اى لفظ الاسم المعرب (وذلك) اى تقدير الاعراب للاستثقال واقع (اذا كان محل الاعراب) وهو الحرف الاخير حقيقة او حكما (قابلا للحركة الاعرابية) لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب ثمه ليس بقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة الاعرابية لكونه لفظا اوتقديرا (ولكن) اى الا انه (يكون ظهوره) اى ظهور الاعراب (في اللفظ) اى لفظ الاسم المعرب (ثقيلا على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال الرفع في جاءني قاضي واجتماع الكسرتين في حال الجر في نحو مررت بقاضي لكون ماقبل اللام مكسورا وهذا القسم ايضا شيئان احدهما الاسم المنقوص بالواو او بالياء المكسور ماقبلهما يعني ما استثقل فيه الرفع والجر وهو (كافي الاسم) المعرب (الذى في آخره ياء) حقيقة مثل رام اومنقلبة عن واو مثل غاز (مكسورة ما) اى الحرف الذى (قبلها سواء كانت) تلك الياء (محذوفة بالتقاء الساكنين) وسواء كان ذلك الاسم مفردا (كقاض) (او) جمعا مكسرا مثل جوار ودواع (غير محذوفة) كما اذا كان الاسم معرفا باللام (كالقاضي) والجوارى والدواعي (رفعا وجرا) (اى في حالتي الرفع) نحو جاءني قاض والقاضي (والجر) نحو مررت بقاض وبالقاضي (لا) اى لايكون الاعراب فيه تقديرا (في حالة النصب) نحو رأيت قاضيا والقاضي بالنصب ونحو قوله تعالى * اجيبوا داعي الله (لاستثقال الضمة والكسرة على الياء) وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين عليها مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلعدم الجنسية بينهما وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينهما

مجانسة فلا جتماع الكسرات لتولد الياء من الكسرتين كسرتها وكسرة ما قبلها لان الشئ اذا كثر يثقل ولذا اسكنوا عين جعفر لئلا يتو الى اربع حركات (دون الفتحة) يعنى ان الفتحة لكونها خفيفة وجزء الالف لايكون ثقيلة على الياء ولاعلى اللسان فيكون الاعراب فى حال النصب فى ذلك الاسم لفظيا لاتقديريا (و) الثانى كل جمع مذكر سالم اسما كان اوصفة مضافا الى الياء فرفعه وحده مقدر لا نصبه وجره (نحو مسلمى) عطف على قوله (كعاص) باعادة الجار لكن لا بعينه بل بجنسه وانما اعاده ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديريا بالحروف فى الاحوال الثلاث اوفى حال الرفع فقط كما فى التثنية اذا اضيف الى ما اوله ساكن نحو هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء الستة على ما سيأتى وقال المحشى يعنى ان عرض المصنف بتكثير الامثلة فى هذا التقسيم بيان انه قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لاستيفاء الاقسام للمستثقل فلا يرد انه بقى اقسام من المستثقل لم يذكرها انتهى (يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة) رفعا وجرا لانصبا لما مر (وقد يكون فى الاعراب بالحروف) مطلقا كما فى الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم اوله ساكن يكون اعرابها بالحروف تقديرا فى الاحوال الثلاث اورفعا فقط وذلك فى الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلمى) اوفى التثنية وقد سبق (بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه) اى تقدير الاعراب للتعذر (مختص بالاعراب بالحركة) ولا يوجد فى الاعراب بالحروف اصلا لان حروف الاعراب لا تكون الا ساكنة وتقديرالاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل الاعراب الحركة لكونه الفا سواء كانت من نفس الكلمة اولا وما قبل ياء المتكلم فتأمل (رفعا) نصب على الظرفية واليه اشار الشارح بقوله (يعنى تقدير الاعراب) للاستثقال (فى نحو مسلمى) فى الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (انما هو) اى لايكون فيه الا (فى حالة الرفع فقط دون) حال (النصب والجر) لما سيأتى ان الاعراب فيهما لفظى سواء اضيف الى الياء اولا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظا وانحصر تقدير الاعراب فيه فى حال الرفع لتغير الحرف فيه دون غيره (نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى بسقوط النون) اى نون الجمع اذ اصله مسلمون لان الجمع المذكر السالم بالواو والنون فى الرفع (بالاضافة فاجتمع الواو) التى هى علامة الرفع (والياء) التى هى حرف الاضافة (و) الحرف (السابق) وهو الواو (ساكن) مستعد للادغام (فانقلبت الواو ياء) طلبا للتخفيف لان الياء اخف من الواو (وادغم الياء فى الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن وادغم

لان الادغام اخف من فكه (وكسرما) اى حرف كان (قبل الياء) المدغمة لزيادة
التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسلمى بكسر الميم فحصل
التخفيف من جهات ثلاث قلبت الواو ياء وادغام الياء فى الياء وكسر ما قبلهما
لان الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تأمل (فلم تبق
علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ) لاحقيقة ولاحكما فثبت ان الواو التى
هى علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا) لكون العلامة
فيه مقدرة (بخلاف حالتى النصب والجر) مثل رأيت مسلمى ومررت
بمسلمى لكون اعرابهما لفظيين (فان الادغام لايخرج الياء) المدغمة (عن
حقيقتها) اى عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا (فان الياء المدغمة
ايضا) اى كما انها اذا كانت غير مدغمة ياء اوكما ان الياء المدغم فيها ياء (ياء)
لان المدغم فيه حرفان فى اللفظ وان كانا حرفا واحدا فى الكتابة لان الاعتبار
الملفوظ فيكون حرف اعراب ملفوظا فيكون الاعراب ايضا ملفوظا
(وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب
والجر كما فى الاسماء الستة اذا اضيفت الى الاسم الذى فى اوله همزة وصل
قيل وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولا فى ساكنا ولذا قال الشارح
(فى مثل جاءنى ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابى القوم) الا ان المصنف
لم يذكرها اكتفاء بذكر نحو مسلمى ولذا ذكر مسلمى على وجه التمثيل بان قال
نحو مسلمى ولم يقل ومسلمى مع انه اخصر (فانه) اى الشان (لما سقط حروف
الاعراب) الواو والالف والياء (عن اللفظ بالتقاء الساكنين) الحروف واللام
فى القوم لان همزة الوصل تسقط فى الدرج (لم يبق) جواب لما (الاعراب)
يعنى حروف الاعراب (لفظا) لان المعتبر هو اللفظ لا الكتابة (بل صار)
الاعراب (تقديريا) لكون حروف الاعراب مقدرة للاستثقال فان قلت
تقدير الاعراب للاستثقال مسلم فى الرفع والجر لكون الواو والياء يحملا الحركة
ولكن يثقل على اللسان واما فى النصب فغير مسلم لان تقدير الاعراب ليس
الا للتعذر لان الالف مادام الفا لايقبل الحركة قلت لان الالف فيه كانت واوا
لان اصله حال اعرابه رأيت ابو القوم فقلبت الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلها
(واللفظى) (اى الاعراب المتلفظ به) الجار والمجرور فى به نائب الفاعل
والضمير راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول
كالخلق بمعنى المخلوق تفننا واعلاما بان هذا التفسير يجرى فى الاول ايضا
اى الاعراب المقدر به كما ان ذلك التفسير يجرى ههنا اى لفظ الاعراب بحذف
الباء (فيما عداه) (يعنى فيما) اى الاسم المعرب الذى (عداما ذكر)

ای هو غیرالاسم المعرب الذی ذکر من قبل یرید ان ضمیر ماعداہ راجع الی قسمی التقدیری للتعذر وللمستثقل باعتبار ما ذکر والقیاس فیماعداھما بصیغۃ التثنیۃ حتی یرجع الضمیر الی القسمین (مماتعذر فیہ الاعراب اواستثقل فیہ ولما ذکر) المصنف (فی تفصیل المعرب) بل فی تفصیل الاعراب (المنصرف) مرتین بقولہ فالمفرد المنصرف والجمع المکسر المنصرف (و) ذکر ایضا فیہ (غیر المنصرف) مرۃ واحدۃ بقولہ غیرالمنصرف بالضمۃ والفتحۃ (وکان غیرالمنصرف اقل) لانہ فرع المصنف ولانہ یحتاج الی سببین اوالی سبب واحد قائم مقامھما (من المنصرف) لانہ اصل لان الاصل فی الاسم المعرب الصرف لعدم احتیاجہ الی شیٔ (وبمعرفتہ) ای بتعریف غیرالمنصرف وبیانہ (یعرف المنصرف) لان غیرالمنصرف اذا عرف وبین علی وجہ یفید الحصر بکون ما عداہ منصرفا (علی قیاس الاعراب التقدیری واللفظی) حیث بین اولا اقسام الاعراب التقدیری لکونہا قلیلۃ فعلم ان ماعداہ لفظی ولذاقال واللفظی فیماعداہ (عرف غیرالمصنف واکتفی بتعریفہ) ولم یقل فی آخر البحث والمصرف فیما عداہ کما قال فی نظیرہ واللفظی فیماعداہ لاشعار عنوان غیر المنصرف وھوما فیہ علتان اوواحدۃ منہاتقوم مقامھما بان المنصرف ماعداہ بخلاف عنوان التقدیری حیث لم یعرفہ اولا (فقال) (غیرالمنصرف) مبتدأ لکون الترکیب الاضافی علماھٰھنا لنوع مثل عبداللہ علما (ما) خبر مبتدأ (اسم معرب) جعل ماموصوفۃ لانہا خبروالاصل فیہ التنکیر ولان ھذا تعریف غیرالمنصرف والتنکیر فیہ انسب لانہ ادل علی الجنس ولم یبین کونہا موصولۃ لوضوح امرہ لانہ قدمر غیرمرۃ ووصف الاسم بقولہ معرب لکون البحث فیہ ولان عدم الانصراف والانصراف وصفان لہ لاغیر لان المبنی لکونہ مبنیا لایوصف باحدھما (فیہ) ای فی الاسم المعرب (علتان) مرفوع علی انہ فاعل الظرف لان الظرف اذا اعتمد علی احدالاشیاء الستۃ المبتدأ والموصوف والموصول وذی الحال وھمزۃ الاستفھام وحرف النفی یعمل فی الظاھر بعدہ وفاقا نحو زید فی الدار آباؤہ ومررت برجل فی کمہ کتاب وجاءنی الذی علی کتفہ سیف وجاءنی زید علیہ جبۃ وشیٔ اوفی الدار زید وما فی الدار عمرو وسیأتی (تؤثران) بیان لوصفھما ولکن لامطلقا بل (باجتماعھما) ای بسبب اجتماع انفسھما (واستجماع شرائطھما) التی سیذکرھا لان فی تاثیر کل علۃ شرطا سوی العدل (فیہ) متعلق بقولہ تؤثران ای فی الاسم المعرب (اثرا) ھومنع الجر والتنوین عنہ (سیجیٔ ذکرہ) ای ذکرالاثر وھوقولہ وحکمہ ان لاکسر ولاتنوین (من) بیان لقولہ علتان فتکون صفۃ ای علتان کائنتان من (علل)

(تسع) التنكير ههنا في مقام العهد اذ التسع معهودة فيما بينهم لكنه اورده بالتفخيم (او) (علة) (واحدة) كائنة (منها) (اى من تلك) العلل (التسع) (تقوم) (هذه العلة الواحدة) لقوتها وكمالها لان الشئ اذاقوى وكمل يليق ان يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء (مقامهما) منصوب على الظرفية (اى فى مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العلل التسع (بان) متعلق بقوله تقوم (تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحدها تأثيرهما) اى تأثير العلتين وفى هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان من العلل التسع ونوع آخر فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل التسع ايضا نوعان نوع منها ناقص لم يقدر ان يؤثر فى الاسم المعرب شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه واشار المصنف الى الاولين بقوله ما فيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله مافيه علة واحدة منها تقوم مقامهما أسل و نصف (وهى) مبتدأ (اى العلل التسع) فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى العلل التسع (مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسعة) فيه اشارة لى ان الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط (لا كل واحدة منها) لان كل واحدة منها علة لا علل (حتى يقال) فيه رد على الهندى حيث قال وهى راجعة الى العلة لا الى العلل لان كل واحدة منها علة لا علل (لا يصح الحكم) بقوله عدل ووصف الى آخره (على العلل التسع) اذا كانت هى راجعة الى العلل التسع (بكل واحد من هذه الامور) التسعة حاصله هذا اى قوله وهى عدل الخ من تقسيم الكل الى الاجزاء فحينئذ يكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد الربط لا بكل واحد منها مثل قول المصنف فيما سبق وانواعه رفع ونصب وجر ومثل قولك البيت جدران وسقف ومثل قوله السكنجبين خل وعسل وماء لا من تقسيم الكلى الى الجزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف (وذلك المجموع) (عدل) لقد بولغ بتنكير الاسباب فى هذين البيتين نهاية الحسن لان السبب عدل ما لا كل عدل وهو العدل الذى لا يكون علة البناء اى يكون سببا لبناء المعدول وذلك السبب وصف ما وهو الوصف الاصلى وهكذا الى آخرها وحينئذ كان المناسب تنكير العلل ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قاله بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة (ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب) (والعدول) الواو للاستيناف يعنى هذا جواب لسؤال مقدر تقديره لم اعرض الناظم عن الواو فى عطف هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف بالواو كما فى العلل السابقة واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم (فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم) ليس الا (لمجرد المحافظة على الوزن الشعرى)

يعني لوجئ بالواو بدل ثم لكان المصراع الثاني انقص من المصراع الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعلن فاعلن مرتين فلابد ان يكون الثاني كذلك فلزم ان يجئ ثم بدل الواو حتى لايكون الثاني انقص من الاول (لاشئ آخر) فلفظ لا ههنا عاطفة وشئ آخر امامرفوع معطوف على الخبر وهو قوله لمجرد لانه في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والعدول واما مجرور معطوف على لفظ قوله لمجرد لانه مجرور باللام تقديره لاالشئ آخر وقال المحشي العصام كلمة ثم للتراخي في الزمان وقد تستعار للتراخي في الرتبة وههنا كذلك لان ما بعد الاولى اعلى رتبة مماقبله ومابعد الثانية ادنى رتبة لانه لايخفى ان الجمع اعلى رتبة مماقبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه الكتة الجليلة انتهى فتكون المدرج في الاولى من الادنى الى الاعلى وفي الثانية للتنزل من الاعلى الى الادنى فيكون في العدول فائدتان الاان الشارح لم يتعرض لبيان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن (والنون زائدة من قبلها الف* ووزن فعل وهذا القول تقريب) (فقوله زائدة منصوب على انه حال) من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على مافسره الشارح ولكونها ذا حال اوردها باللام المفيدة للتعريف دون غيرها (اذا المعنى وتمنع النون) من الاسم المعرب (الصرف) مفعول تمنع اى تجعله غير منصرف (حال كونها زائدة وقوله الف) بارفع لانه (فاعل لظرف اعني) بقوله (من قبلها) لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده على ذي الحال وهو النون لانه حال بعد حال فتكون الجملة الظرفية حال (او قوله الف (مبتدأ) لتخصصه بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك في الدار رجل (خبره الظرف المتقدم) عليه والجملة الاسمية حال من الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف لما سيجئ ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا مع الضمير وحده يكون ضعيفا (ولايخفى انه لايفهم من هذا التوجيه) على الاول او الثاني (زيادة الالف) لانها ليست متعلقة بازيادة (مع انها ايضا) اى كالنون (زائدة) لانه يكون معنى الكلام حينئذ وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل النون الف وانت خبير بانه لايفهم زيادة الالف من هذا المعنى (ولهذا) اى لاجل كون الالف زائدة كالنون (يعبر) مبني للمفعول من التعبير (عنهما) اى عن الالف والنون معا (بالالف والنون) متعلق بيعبر (الزائدتين) بصيغة التثنية على ان تجعل وصفا لهما ولو لم تكن الالف زائدة بل كانت اصلية لما صح التوصيف بازيادة فان قلت فليكن هذا من باب التغليب كما يقال لالف التأنيث في حمراء وصحراء الفا التأنيث مع ان الالف التأنيث الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولى زائدة وكالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما قلت لو صيغهم في جميع المواد

الالف والنون بها يشعر بان الالف ايضا زائدة ولولم تكن زائدة لعـالوا فى مادة الالف والنون الزائدة كما يقال الف التأنيث بالافراد واذا لم يرد علم انهما زائدة لا اصلية (ولوجعل الالف فاعلا لقوله زائدة) لاعتماده على ذى الحال لما سيجيئ فى انه يشترط فى عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب البصريين (والظرف) اعنى من قبلها ظرفا لغوا (متعلقا) هذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد اى ولوجعل الظرف اللغو متعلقا بالزيادة (واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة) لان جعل الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما فيها لانها صارت صفة لهما حتى لولم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه (وتقدم الالف) عطف على قوله اشتراكهما (عليها) متعلق بالتقدم اى على النون (فى هذا الوصف) اى فى وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير البارز الى النون افاد تقدم الالف عليها فى وصف الزيادة (لفهم) جواب لو مبنى للمفعول (زيادتهما جميعا) حال من الضمير المجرور اى حال كونهما مجتمعين فى الزيادة لان الزيادة حينئذ صارت وصفا لاحدهما وقامت بالآخر يعنى صارت وصفا لهما معا لا لاحدهما فقط (وهذا) اى هذا التوجيه مبتدأ (كما اذا قلت) خبره اى مشابه لقولك او يشبهه قولك (جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه) اى هذا القول (يدل) وصف (على اشتراكهما) اى اشتراك زيد واخيه (فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه) عطف على اشتراكهما (فى) وصف (هذا الوصف) اى فى وصف الركوب كما قلنا آنفا (وقوله) اى قوله من نظم العلل التسع فى هذين البيتين (وهذا القول تقريب) يعنى ان ذكر العلل التسع فيه اشارة الى ان القول بمعنى الذكر وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور مع قطع النظر عن السباق والسياق (تقريب) من قرب بالتشديد (لها) اى للعلل التسع (الى الحفظ) اى حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطبيعة اليه اميل وهذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضا (او القول) اى الحكم لان القول اذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور التسعة) اى الحكم بكل واحد من العدل والوصف والتأنيث الى آخرها (علة) لان يكون الاسم غير منصرف خبر ان فى قوله قول بان (تقريبى) خبر لقوله او القول اى حكم مجازى بعلاقة الجزئية (لا تحقيقى) اى لا حكم حقيقى هذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير الشارح بقوله بان

كل واحد (اذا اعلة) الموجبة عدم الصرف (فى الحقيقة) ونفس الامر (اثنان منها) اى من الامور التسعة (لا) علة (واحدة) يعنى العلة الموجبة كون الاسم غير منصرف فى الحقيقة اثنان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث لاتؤثر وحدها فضم اليها اخرى لنقصان كل واحدة منهما واما اذا كانت تامة فالواحدة كافية فى منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها الشارح وجعلها كالعدم وبنى الحكم على الاعم الاغلب وقال العلة فى الحقيقة اثنان (اوالقول) اى الحكم (بانها) اى العلل الموجبة لمنع الصرف (تسع) خبران (تقريب) خبر المبتدأ وهو القول (لها الى الصواب) اى جعلها قريبة الى ما هو الحق من المذاهب الثلاثة لان فيها ثلاثة مذاهب (لان فى عددها خلافا) بين النحاة (فقال بعضهم انها) اى الامور المقتضية عدم انصراف الاسم (تسع) منهم المصنف عددها فى البيتين كذلك (وقال بعضهم انها اثنان) غالبا لان العلة الملزومة (عدم الصرف غالبا اثنان (وقال بعضهم) وهو صاحب اللباب (انها احدى عشرة) من حيث الاعداد وهى التسع المذكورة وشبه الفى التأنيث كالرطى علما ومراعاة الاصل فى نحو احمر وعطشان اذا نكر بعد العلمية فصارت احدى عشرة (لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ماهو الصواب من المذاهب الثلاثة) لان خير الامور اوساطها حيث لا افراط فيه ولا تفريط وما يكون كذلك يكون اقوى وبالقبول احرى واولى (ثم) اى بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علله واسبابه على القول المختار (انه) اى المصنف (ذكر امثلة العلل المذكورة) ليكون وسيلة الزيادة معرفة غير المنصرف والى اسبابه كما هو دأبه (على ترتيب ذكرها فى البيتين) ليكون النشر على ترتيب اللف وهذا اقوى فى الضبط واسهل فى اللفظ ولكن مع قطع النظر عن ان يكون صالحا الا ان يكون مثالا لعلة اخرى (فقال) (مثل عمرو) مبتدأ (مثال للعدل) خبره مع قطع النظر عن ان يكون مثالا للمعرفة فان فيه العلمية ايضا والا يكون تكرارا وكذلك البواقى لان كل واحد منها يصلح ان يكون مثالا لغيرها سوى مثل مساجد فانه لايصلح ان يكون مثالا الا للجمع فقط (و) مثل (احمر) (مثال للوصف) وفيه وزن الفعل ايضا الا انه غير معتبر ههنا لما قلنا (و) مثل (طلحة) (مثال للتأنيث) اللفظى (و) مثل (زينب) (مثال للمعرفة) وفيه اشارة الى التأنيث المعنوى (وفى ايراد) خبر مقدم والمصدر مضاف الى المفعول الاول وهو زينب والفاعل متروك اى وفى ايراد المصنف (زينب مثالا) مفعول ثان له لان اورد يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول (للمعرفة بعد طلحة) اى بعد ايراده طلحة مثالا للتأنيث اللفظى (اشارة) مبتدأ مؤخر

(الى قسمي التأنيث) بالاضافة بسقوط نون التثنية فى قسمى التأنيث (اللفظى) بدل من القسمين (و) التأنيث (المعنوى) اوخبر مبتدأ محذوف (و) مثل (ابراهيم) (مثال للعجمة) ومثل (مساجد) (مثال للجمع) (و) مثل (معدى كرب) المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء (مثال للتركيب) (و) مثل (عمران) (مثال للالف والنون) المزيدتين فى العلم وفى الصفة نحو سكران (و) مثل (احمد) (مثال لوزن الفعل) ولما فرغ من تعريف غير المنصرف وبيان اسبابه على وجه يتضمن ماهو الصواب فيها واوضحها بالامثلة شرع فى بيان حكمه ليعلم فائدة عدم الانصراف وهى التخفيف بحذف الجر والتنوين فقال (وحكمه) مبتدأ (اى حكم غير المنصرف والاثر المرتب) اسم مفعول من باب التفعيل فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتيب لان هذا الحكم اعنى ان لاكسر ولاتنوين مرتب على وجود العلتين اوالواحدة القائمة مقامهما والحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه والمسند والاسناد (عليه) اى على غير المنصرف (من حيث اشتماله على علتين واحدة تقوم مقامهما) اى من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه اومن حيث وجود علة واحدة منهما فيه وانما قيده بهذه الحيثية لان لغير المنصرف احكاما آخر لكن لامن هذه الحيثية (ن) مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشان محذوف لزوما كما فى قوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين سيجئ تفصيله (لا) لنفى الجنس (كسر) اسمها مبنى على الفتح لانه اذا كان مفردا ونكرة ويقع بعدها بلا فصل مبنى على ماينصب به (فيه) اى فى غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لالنفى الجنس يحذف كثيرا مثل لااله الاالله والجملة خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وقدم الكسر اشارة الى ان المذهب المختار ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاصالة لابالتبع للتنوين ولم يقل ان لاجر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جره فتح فالفتح الذى فى باحمد عمل الجر لامحالة (ولاتنوين) عطف على الكسر وفيه خمسة اوجه لان التبرئة اذا كررت بالعطف وولى كل واحد منهما نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصح المختار الفتح اى البناء فيهما على ماسيجئ وذلك اى عدم الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين اوالواحدة القائمة مقامهما اوحكمه ان لاكسر فيه ولاتنوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت (لان كل علة من العلل التسع (فرعية) لاخرى (فاذا وقع فى الاسم) المعرب (علتان) منهما (وعلة) واحدة تقوم مقامهما (حصل فيه) اى فى ذلك الاسم

(فرعيتان) حقيقة اذا كان فيه علتان منهما اوحكما اذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما (فيشبه) ذلك الاسم (الفعل) اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلاثة انواع اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يعنى يكون معنى الاسم معنى الفعل كما فى اسماء الافعال فحينئذ يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله له لما انه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فبنى مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل فى تركيب الحروف الاصلية ويشابهه فى شئ من المعنى كالمشتقات والمصدر فيأخذ عمل الافعال التى كان هو فى معناها ان كانت متعدية فتعد وان كانت لازمة فلازم ولايبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر ان تؤثر فى البناء لضعفها فاثرت فى العمل فقط وادناها ان لايشابه الاسم الفعل لفظا ولايتضمن ايضا معناه فلاتكون المشابهة الامن وجه بعيد وهو كونه فرعا لاصل بوجود شئ فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولاالعمل لغاية ضعفها فلايبنى الاسم ولايعمل ولكن اثرت فى منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فقيل وحكمه ان لاكسر فيه ولاتنوين (من حيث انه) اى للفعل (فرعيتين بالنسبة الى الاسم) اى بالقياس اليه بحيث يكون الاسم اصلا والفعل فرعا له (احديهما) اى احدى الفرعيتين (افتقاره) اى احتياج الفعل (الى الفاعل) لما سبق ان الفعل عرض لايقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل بها وليست الاذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل (واخريهما) اى اخرى الفرعيتين (اشتقاقه من المصدر) لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه اشياء ولانه لايثنى ولايجمع ولا يذكر ولايؤنث فينبغى ان يكون اصلا والفعل له امثلة شتى وانواع مختلفة وامثلة مفردة ايضا حيث له ماض ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغيرذلك فينبغى ان يكون فرعا والفرع لابد له من اصل فصار المصدر اصلا له لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم المشتمل على الفرعيتين حقيقة اوحكما مشابها للفعل (فقد منع منه) اى من الاسم المشابه (له الاعراب المختص) اظهارا للقائمة المشابهة (بالاسم وهو الجر) لما مر لكونه اثر حرف الجر لفظا اوتقديرا كان مختصا بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان فى الفعل والاسم على السواء على ما سيأتى واما الجر فمختص بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابيهما وتعادلا (و) منع منه (التنوين الذى هو علامة التمكن) اى علامة دالة على امكنية الاسم فى الاسمية وتقرره حيث لم يشبه مبنى الاصل حتى بنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن اى علامة

اعراب

اعراب غير المنصرف فمنع منه التنوين مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى لان المراد بالتمكين التنوين الذى على التفسير الاول (وانما قلنا) فى بيان علة قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين (ان لكل علة) من العلل التسع سواء كانت ناقصة لا تؤثر وحدها اوتامة تؤثر وحدها (فرعية لان العدل) اى المعدول (فرع المعدول عنه) لبقاء الاسم المعدول عنه على حالته الاصلية (والوصف فرع الموصوف) يعنى تابع لما وقع صفة له لان الوصف عرض والاصل فى العوارض ان يكون فروعا لمعروضاتها وهو ظاهر (والتأنيث) لفظيا كان اومعنويا (فرع التذكير) فى كونه مجردا عن زيادة التاء فى الاعم الاغلب ولذا علل اصالة المذكر وفرعية المؤنث بقوله (لانك تقول) فى المذكر (قائم) مجردا عن زيادة التاء (ثم) تزيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول (قائمة) فتكون صيغة قائمة مع زيادة التاء فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث فرع المذكر فى التخليق ايضا وهو ظاهر ايضا (والتعريف) بانواعه (فرع التنكير) لان الاسم وضع اولا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام اوبالاضافة اوغير ذلك ولعروضه يقبل الزوال وما يكون عارضا فرع لما لا يكون كذلك ولذا قال الشارح (لانك تقول رجل) بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه الى شئ (ثم) تزيد اللام عليه وتقول (الرجل) وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف (والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام) عربيا اوعجميا (ان لا يخالطه لسان آخر) اى ان كان الكلام عربيا فالاصل فيه ان لا يخالطه لسان عجمى وان كان عجميا ان لا يخالطه لسان عربى فتكون العربية اذا كان فى كلام العجم فرعا له (والجمع فرع الواحد) لانك تقول رجلا رجلان رجال فيكون الجمع فرع الواحد بمرتبتين (والتركيب فرع الافراد) لانك تقول بعل بك ثم تركب احدهما بالآخر للخفة فتقول بعلبك (والالف والنون) سواء كانا فى الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران (الزائدتان) لانهما من حروف الزوائد وحروفها اليوم تنساه (فرع ما زيد) بالافراد لكونهما سببا واحدا اى الالف والنون وفى بعض النسخ زيدا بصيغة التثنية والتذكير باعتبار اللفظ وفى بعضها زيدتا بتاويل الصيغة والتأنيث باعتبار كونهما حرفين (عليه) الضمير المجرور البارز راجع الى الموصوف اوالموصول اى فرع الشئ الذى زيد الالف والنون على ذلك الشئ مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما عثم وسكر ثم زيدتا لتوسعة البناء عليهما فصار عثمان وسكران (ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع) من الفعل والاسم (ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر) مثلا الاصل فى نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الاسم

والاصل فيه ايضا ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لا يكون وزنه (فاذا وجد فيه) اى فى كل نوع اعنى فى نوع الاسم (هذا الوزن) اى الوزن المختص بنوع الفعل (كان) الوزن الموجود فى نوع الاسم (فرعا لوزنه الاصلى) لكونه داخلا على الاصل وعارضا له ودخل على الاصل يكون فرعا له فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلى فيكون فرعا له والعكس كذلك (يجوز) (اى لا يمتنع) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب والامتناع على ما يجئ فى بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا جاز اى لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب ههنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشارح بقوله اى لا يمتنع لا بسلب الوجوب لان الصرف قد يجب فى الضرورة كانكسار الوزن (سواء كان) الصرف (ضروريا) مثل انكسار الوزن عند عدم الصرف (اوغير ضرورى) كرعاية القافية بلا انكسار الوزن عند عدمه ايضا (صرفه) (اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين) الممنوعين من غير المنصرف لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتماله على علتين اوعلة واحدة تقوم مقامهما (فيه) اى فى غير المنصرف متعلق بالادخال (لاجله منصرفا حقيقة) تميز (فان غير المنصرف عند المصنف ما) اى اسم معرب (فيه علتان) من علل تسع (او) علة (واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر) متعلق بقوله لا يلزم (والتنوين عليه لا يلزم خلو الاسم عنهما) لان الكسر والتنوين لا يزيلان شيئا مما دل عليه فكيف يزيلان العلتين اوالعلة الواحدة وانما قال عند المصنف غير المنصرف كذا لان عند غيره غير المنصرف ما لا يدخله الجر والتنوين فبدخولهما يكون منصرفا عند ذلك الغير لانتفاء شرطه وقيل المراد بالصرف فى قوله ويجوز صرفه (معناه اللغوى) وهو المنع لان الصرف فى اللغة المنع يقال صرفه اى منعه (لا) معناه (الاصطلاحى) وهو فى الاصطلاح ما دخله الكسر والتنوين (والضمير فى صرفه راجع الى حكمه) وحينئذ فيكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون سلب الامتناع (للضرورة) (اى لضرورة وزن الشعر) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل فى الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين اوالى الواحدة قيل ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث والتصغير (اورعاية قافية) عطف على وزن الشعر اى اولضرورة رعاية قافية

الشعر (فانه) اى الحال والشان (اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما) نصب على الظرفية وكثيرا صفة له اى فى كثير من الزمان متعلق بقوله (يقع من منع صرفه) اى من كونه غير منصرف (انكسار) الشعر وهو نقصان حركة او حرف فى البحور و (يخرجه) اى يخرج الانكسار الشعر (عن الوزن) فيجب جعل غير المنصرف منصرفا لمحافظة وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب اولى (او) يقع من منع صرفه (ازحاف) وهو تغيير اجزاء البحور ولكن لايخل بالوزن ولايخرجه عنه ولكن يخرجه عن السلامة فحينئذ يجوز صرف غير المنصرف لتبقى سلاسته كما فى تناسب (اما الاول) اى اما مثال غير المنصرف الذى يقع من منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن الوزن (فكقولها) اى قول فاطمة رضى الله عنها فى تربة النبى عليه الصلاة والسلام حين قبرو كرده وقبضت قبضة من تربته عليه الصلاة والسلام فوضعتها على انفها فشمتها فبكت وقالت رضى الله تعالى عنها

(ماذا على من شم تربة احمد ان لايشم مدى الزمان غواليا)

مدى الزمان امتداده وغواليا جمع غالية كنواصر فى ناصرة بالفارسية خوشبوى المعنى ما الذى اواى شئ على من شم تربة احمد ان لايشم امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع شئ عليه كذا فى الحاشية (صبت) مبنى للمفعول بالتانيث (على) متعلق به (مصائب) قائم مقام الفاعل لقوله صبت جمع مصيبة وهى النازلة من المكروهات يقال صاب النازل من باب قال وجمعه مصائب واجتمعت العرب على الهمزة فى الجمع واصلها الواو لانه يجمع ايضا على مصاوب وهو الاصل كذا فى الصحاح اى نزلت على نوازل (لو انها) اى لوان تلك النوازل (صبت) اى نزلت (على الايام) المنورة بنور الشمس وضيائها (صرن) ماض معلوم جمع المؤنث وفاعله راجع الى الايام يعنى صارت تلك الايام (لياليا) والالف للاطلاق فى الجملة تلك المصائب لدليتها على نور الشمس وكونها مانعة لتاثيرها على وجه الارض وزيادة كثافتها حتى صارت الشمس منكسفة ومضمحلة فصارت الايام قبل غروب الشمس لياليا يعنى لولم يجعل مصائب فى حكم المنصرف بادخال التنوين بل لو منع تنوين التنوين وجعل غير منصرف لكان المصراع الاول ناقصا عن المصراع الثانى بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء لان هذا البحر رجز مسدس فالمصراع الثانى مستفعلن ثلاث مرات فلابد ان يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين فى الوزن (واما الثانى) اى اما مثال غير المنصرف الذى وقع من منع صرفه ازحاف يخرجه عن السلاسة بوزن الظرافة لفظا ومعنى (فكقوله) اى كقول من مدح امامنا الاعظم (اعد) امر من اعاد

يعد من باب الافعال على وزن اكرم اصله اعود سقط عينه وبقى اعد اى كرر (ذكر نعمان) بالنصب لانه مفعول اعد مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنيته ابو حنيفة (لنا) متعلق بقوله اعد اى كرر ذكر نعمان لنا (ان) بالكسر ان كانت الجملة استئنافية يعنى جوابا للسؤال مقدرنشا من الامر بالاعادة او بالفتح ان كانت علة لذلك الامر بناء على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله تعالى وان المساجد لله اى لان المساجد وقوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما اى لان كنتم فى قوم (ذكره) اى ذكر نعمان بن ثابت (هو) الضمير المنفصل على ما يجيئ (المسك) اى كالمسك وبين الشاعر وجه التشبيه بقوله (ما كررته يتضوع) اى تنتشر رائحته يقال ضاع من باب قال اى تحرك وانتشرت رائحته وتضوع ايضا وتضيع مثله كذا فى الصحاح لان المسك اذا حرك تنتشر رائحته كذلك الامام الاعظم اذا كررت مناقبه الجليلة وخصاله الحميدة ينتشر منها المسائل التى هى اعز من المسك فالتشبيه فى الرائحة والتلذذ لا فى العزة لكون الامام ومسائله اعز من المسك (فانه) اى الشان (لو) جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر والتنوين و(فتح نون نعمان) فى موضع الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن) ولا ينكسر لان بحره فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن يقع فيه) اى فى الوزن (زحاف) اى تغيير فى الحركة (يخرجه) اى الوزن (عن السلاسة كما يحكم به) اى بالخروج عن الوزن (سلامة الطبع) فانه لو كسر ونون يدغم التنوين فى لام لنا لانه يلزم حينئذ اجتماع المثلين والاول ساكن والثانى متحرك لان التنوين نون ساكنة فيزول الثقل الذى حصل من اجتماع المثلين فتحصل السلاسة واما لو فتح النون ونون وادغم حصلت السلاسة ايضا لكن السلاسة فيه دون الاول ومخالف للقياس ايضا اما لو فتح بلا تنوين فلا يدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكون النون مفتوحة بلا تنوين ومع هذا هما فى كلمتين فلم يزل الثقل ولم تحصل السلاسة لان حصولها مبنى على زوال الثقل بالادغام (فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى) لانه لا يخل بالوزن كما عرفت وما لم يخل به لم يكن ضروريا (فكيف يشمله) اى الزحاف (قوله للضرورة) حتى يدخل فى عموم قوله للضرورة فيفسر (قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه) اى عن ذلك البعض الاظهار ههنا فى مقام الاضمار اى فى مقام ان يقال اذا امكن عنه لئلا يلزم الالتباس فى الضمير لانه لم يعلم ان الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والمجرور الى البعض او على العكس فاظهر احترازا عنه (ضرورى عند الشعراء) فههنا يمكن الاحتراز عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكمه بادخال الكسر والتنوين

عليه فيتعلق قوله للضرورة فيدخل فيه (واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله) اى فى قول من مدح النبي عليه السلام (سلام) مبتدأ لانه مخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اى سلامى اى سلام من قبلى اى التنزيه من كل آفة ونقيصة والتبرئة من كل عيب وشبهة (على خير) اصله اخير لانه اسم تفضيل حذفت الهمزة للتخفيف بالاضافة الى (الانام) وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى (وسيد) عطف على خير عطف تفسير اصله سيود على وزن فعيل فادغم اى مقتداهم الجر والمجرور خبر (حبيب) بدل من خير بدل الكل للتدرج من الادنى الى الاعلى فعيل بمعنى مفعول او بمعنى فاعل والاول اولى مضاف الى (الله العالمين محمد) عطف بيان له (بشير) فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة فى دار الجنان مبالغا فى التبشير خبر مقدم (نذير) وهو ايضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى منذر للكافرين ومخوف اياهم بالخلود فى النار والعاصين بالعذاب والسخط مبالغا فيه خبر بعد خبر وهذا من قبيل تعدد الخبر بلا عطف (هاشمى) اى منسوب الى قبيلة هاشم (مكرم) اسم مفعول من التفعيل للتكثير والتكثير فى الفعل مثل غلق زيد الابواب والتكثير ههنا فى التعليق لانه مكرم عند الله واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق ويجوز ان يكون التكثير فى الفاعل (عطوف) فعول بمعنى فاعل من عطف اذا شفق يعنى شفيق على امته وبابه ضرب (رؤف) وهو ايضا فعول بمعنى فاعل من رأف بابه قطع اى ذو العطف والرأفة يعنى ذو الشفقة مبالغة والمحبة لمن اتبعه كما قال جل ذكره فى كلامه الكريم واخفض جناحك لمن اتبعك وهذه كلها اخبار متعددة بغير عطف (من) موصول مرفوع محلا على انه مبتدأ (يسمى) فعل مضارع مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول (باحمد) مفعوله الثانى لانه قد يتعدى الى المفعول الثانى بحرف الجارة وقد يحذف اتساعا قال فى الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته بزيد (فانه) اى الحال والشان (لو قال) الشاعر (باحمد) بفتح الدال فى موضع الجر على انه غير المنصرف (لايخل بالوزن) اى لايكون فى الوزن خلل بجعل احمد فى هذا البيت غير المنصرف لان وزنه مستقيم لانه فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن يخل بالقافية فان حرف الروى) وهو بفتح الراء وكسر الواو فى اللغة التمام وههنا المراد منه الحرف الذى تكرر فى آخر الابيات لكونه ذلك البيت تاما به (فى سائر الابيات الدال المكسورة) اى الدال المتحركة بالكسرة كما فى البيت السابق ففى هذا البيت لو لم يكسر لاختلفت القافية فجعل قوله باحمد فى حكم المنصرف بادخال الكسر عليه (او للتناسب) عطف على قوله للضرورة باعادة الجار

وتمام افاده اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل فى الضرورة واليه اشار
الشارح بقوله (اى يجوز صرف غير المنصرف) اى لا يمتنع ولا يجب جعل
غير المنصرف فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ههنا
بمعنى سلب الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لا يمتنع
ولا يجب بل يجوز ان يبقى على حاله غير منصرف (ليحصل التناسب بينه)
اى بين غير المنصرف (وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر
مهم) اسم فاعل من اهم اى لزم اذيقال امر مهم اى لازم (عندهم) اى
عند العرب سواء كان فى النثر كما فى قوله تعالى انه هو يبدئ ويعيد بضم الياء
فى الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل قرأ وفى الشعر كما فى قوله
(قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه ۞ قلت اطبخوا لى جبة وقميصا) ۞
فاتى باطبخوا مكان خيطوا لمناسبة طبخه وان اختلفا معنا وفعلا وفى الحاشية
ولذا صار التسجيع من محسنات الكلام ومثل هنأنى الشئ ومرأنى مع ان
اللغة امرأنى منه فى التنزيل الله يبدئ ويعيد واللغة المشهورة بدأ وروى
ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا جار فان الرك قد جاروا فقال الكاتب
يا سيدى الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب الى هنا كلامه
(وان لم يصل) اى كون رعاية التناسب بين الكلمات امرا مهما لم يصل
(الى حد الضرورة) ولم يمثل مثالا للضرورة لشهرة نظائره ومثل للتناسب
لقلته لان الكثير لكثرته لا يحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان
وقيل لما كان امر التناسب ابعد ايطئ لان غير المنصرف اصل كلى فانصرف
بادنى شئ مما يستبعد ويستغرب مثل له باوثق كلام بقوله (مثل سلاسلا
واغلالا) (حيث صرف) فيه (سلاسلا، ودخل التنوين عليه (للتناسب
المنصرف الذى يليه اعنى) بالمنصرف (اغلالا) فانه منصرف اذليس فيه
سبب من الاسباب التسعة المعتبرة واما سلاسلا فهو غير منصرف للجمعية فانه
كمساجد واساور (فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذى
صرف) وهو سلاسلا (والمنصرف) عطف على غير المنصرف (الذى صرف
غير المنصرف لتناسبه) اى لتناسب غير المنصرف المنصرف والا لكان الانسب
ان يقول المصنف سلاسلا فقط وفى الحاشية اراد بقوله واغلالا الخ لان ذكر
اغلالا ليس بزائد لان المقصود تمثيل للمجموع وقال ايضا والاظهر ان التقدير
كصرف سلاسلا فى هذا التركيب اى فى تركيب قوله سلاسلا واغلالا، ولما فرغ
من بيان حكم غير المنصرف وبيان زواله اراد ان يبين السبب الذى يقوم مقام
السببين فقال (وما يقوم مقامهما) (اى العلة الواحدة) فيه اشارة الى ان

لفظة

لفظة ما موصولة فتكون اشارة الى ما سبق فى تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة لان الموصول فى حكم لام التعريف (التى تقوم مقام علتين من العلل التسع علتان مكررتان) حقيقة او حكما يشير الى ان الخبر متعدد بالعطف او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسير له وهو اولى ليكون اولا اجمالا ثم تفصيلا (قامت كل واحدة منهما) اى من تلك العلتين لقوتهما وكمالهما حتى اثرت تأثير العلتين لما سبق ان الشئ اذ اقوى يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء (مقام علتين) ضعيفتين (لتكررهما) اى لتكرر كل واحدة منهما (احديهما) اى احدى العلتين المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين (الجمع) لامطلقا بل الجمع (البالغ الى صيغة منتهى الجموع) وسيأتى تفسير صيغة منتهى الجموع ومعناه اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لانظير له فى الآحاد العربية وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى كذا فى الرضى والى الثانى اشار الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى الجموع (فانه) اى الشان (قد تكرر فيه) اى فى هذا الجمع (الجمعية حقيقة) نصب على انه تميز اوعلى المصدرية اى تكررا حقيقيا (كاكالب) لان المفرد فيه كلب وجمع على اكلب وعلى هذا الجمع جمع مرة اخرى على اكالب فتكررت فيه الجمعية تحقيقا وهو فى اللغة الحرص يقال فلان كليب اى حريص وسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا طرده لم يذهب (واساور) جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال اساورة مع التاء ايضا ومثل مثالين احدهما من جنس الحيوانات والآخر من الجمادات (واناعيم) وهى جمع انعام وهو جمع نعم بفتح النون والعين وهو المال الراعية واكثر مايقع هذا الاسم على الابل وانما اطلق عليها غالبا لان النعم معناه النعمة والابل نعمة محضة لانوجد فى غيرها حيث يؤكل لحمها ويشرب لبنها ويركب ويحمل عليها ويلبس جلدها ويستعمل بعض عظامها وهذا المعنى لايوجد فى غيرها من الاموال (واراغيف) جمع ارغفة جمع رغيف ولم يمثل له من الجمادات لقلته او اكتفاء بما سبق (او حكما) عطف على حقيقة يعنى لايتكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة الا انه لما وازن ماتكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصار كانه تكرر فيه الجمعية حقيقة (كالجموع الموافقة لها) اى الجموع التى تكرر فيها الجمعية حقيقة (فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد) جمع مسجد فانه موازن لاساور واكالب (ومصابيح) جمع مصباح فانه اسم آلة فوزنه مفعال ومفعل كمقراص ومفتاح ومخلب ومحزم وهو موازن لاناعيم فى الاشياء المذكورة فلما شابه هذا الجمع الجموع التى تكرر فيها الجمعية

تحقيقا صار كلمة تكرر فيه الجمعية تحقيقا (و) (ثانيهما) اى ثانية العلتين المكررتين اللتين قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها (التأنيث لكن لامطلقا) اى الا انه لايكون التأنيث قائما مقام السببين حال كونه مطلقا (بل لايقوم الا (فى بعض اقسامه) لان اقسام التأنيث اثنان باعتبار العلامة واحدهما التاء وهى الاصل فيه ولذا تكون ملفوظة مثل طلحة وقائمة ومقدرة مثل زينب وقدم ودار ونار وهى لاتقوم مقام السببين ولا تكون سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا الا بشرط العلمية لكونها عارضة غير لازمة لما دخلت هى عليه وثانيهما الالف وهى لاتقدر بل يجب ان تكون ملفوظة و (هو) اى ذلك البعض (الفا التأنيث) اصله الفان سقط النون بالاضافة (المقصورة) صفة الالف ولم يثن لكونهما سببا واحدا ولان الف التأنيث المقصورة واحدة لاغير (والممدودة) عطف على المقصورة وهو صفة ايضا لان الممدودة الف التأنيث الهمزة المقلوبة منها والالف الاولى زائدة لتوسيع البناء حيث لادخل لها فى التأنيث والالف الممدودة ايضا واحدة لاغير ولذا وصفهما بصيغة الافراد ولماتوهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التى وضعت لمطلق الجمع وان كانا ضدين ان كلاهما علة لغير المنصرف لاواحدة منهما فبره دفعا لذلك التوهم بقوله (اى كل واحدة منهما) يعنى ان الممدودة تكون سببا مستقلا والمقصورة ايضا تكون سببا مستقلا لا ان مجموعهما سبب واحد كما توهم (كحبلى) مثال للالف المقصورة (وحمراء) مثال للالف الممدودة (لانهما) اى لان الفى التأنيث الممدودة والمقصورة (لازمتان) اى لزمت كل واحدة منهما (للكلمة) التى لحقت هى بها (وضعا) اى لزوما وضعيا لاعرضيا كتاء التأنيث لاتفارقانها) اى لاتنفك كل واحدة منهما عما دخلت عليه هذه الفقرة تفسير لمعنى اللزوم (اصلا) يعنى ابدا مستمرا فيكون منصوبا على الظرفية (فلا يقال فى حبلى) اى فيما لحقت الف التأنيث المقصورة به (حبل) بحذفها يعنى لايقال فيما مؤنثه حبلى فى مذكره حبل لانه ليس له مذكر لانه وصف لمن فى بطنه حبل ظاهر (ولا) يقال ايضا فيما لحقت الف التأنيث الممدودة به مثل (حمراء) فى مذكره (حمر) بحذف الف التأنيث لان مذكره احمر لاحمر فعلم انهما لازمتان للكلمة بحيث لا تنفك كل واحدة منهما عنها فى وقت (فجعل لزومها للكلمة) اى لزوم كل واحدة منهما للكلمة التى دخل عليها (بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث فيهما مكررا) ذاتا ووصفا يعنى صار ذاتهما تأنيثا ووصفهما تأنيثا آخر وهذا معنى تكرر التأنيث والحاصل ان الف التأنيث لم تكن موضوعة للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتأنيث فقط والفرق بينهما حاصل

بنفس

بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل على لزومها الكلمة (بخلاف التاء) التي هي للتأنيث (فانها ليست لازمة للكلمة) التي دخلت عليها (بحسب اصل الوضع فانها) اى التاء (وضعت) التأنيث حال كونها (فارقة بين المذكر والمؤنث) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قائم تحتمل المذكر والمؤنث فوضع التاء التأنيث فدخل عليه فعلم منه ان المجرد المذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعدوم فلايقوى ان يقوم مقام السببين ولم يؤثر وحده الابشرط العلية فلو عرض اللزوم لعارض له) بعد اللحوق (كالعلمية مثلا) يعنى مثل ان يكون علما (لم يقو قوة اللزوم الوضعى) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضعى لكونه فى الاصل عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السببين ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك الحكم وبيان العلل التى تقوم مقام السببين اراد ان يفصل العلل المذكورة فى البيتين اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دأبه مصدرا بالفاء التفصيلية ومعرفا بلام العهد الخارجى ذاهبا الى ترتيب اللف والنشر فقال (فالعدل) قدمه فى كلا الموضعين لانه غير مشر وطبشئ بخلاف البواقى وهو فى اللغة الصرف ويقال اسم معدول اى مصروف وفى الاصطلاح ماعرفه المصنف (مصدر) من عدل يعدل وبابه ضرب (مبنى للمفعول) كالخلق بمعنى المخلوق والضرب بمعنى المضروب (اى كون اسم معدولا) (خروجه) المصدر مضاف الى الفاعل (اى خروج الاسم) فخرج خروج الفعل لانه لايسمى عدلا ولان البحث فى الاسم (اى كونه) اى كون الاسم (مخرجا) فيه اشارة الى المصدر ايضا يعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لايجئ له مفعول ولا مجهول (عن صيغته) اى صيغة الاسم (الاصلية) (اى عن صورته التى يقتضى الاصل) اى الوضع اللغوى (والقاعدة) اى الاصطلاح والاستعمال (ان يكون ذلك الاسم) اى الاسم المعدول عنه (عليها) اى على تلك الصورة وقال فى الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار مايعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى انتهى (ولايخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اى ليست صيغة المصدر موضوعة بازاء المعنى الذى هو الموضوع له لصيغة المشتقات ولان المصدر مشتق منه والاصل فى الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه (فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام (خرجت المشتقات كلها) عن حد العدل لان المشتقات ليست باسم بل صيغة فلايقال ان المشتقات معدولة عن مصادرها والباء فى قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت

المشتقات كلهما عن تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم (ولا يخفى ايضا (ان المتبادر من) قوله (خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة) اى الحروف الاصلية التى ركبت الصيغة المعدول عنها منها (باقية) فى المعدول لانه ان لم تكن تلك المادة باقية فى المعدول لم يعلم له معدول عنها لان بقاء المادة تكون قرينة المعدول بل المتبادر انه غير معدول وانه اسم برأسه (والتغير) بين المعدول والمعدول عنه (انما وقع فى الصورة فقط) كرباع عدل عن اربعة اربعة وكذا مربع وعمر وزفر عن عامر وزافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التغير فى الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا لا يتحقق العدل فوجب ان يقع التغير فى الصورة (فلا ينتقض) حد العدل (بما) اى بكلمة (حذف منه) اى من تلك الكلمة (بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذا الحسنة الوحه وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة ومقة وكذا محذوفة الاواسط كقول ومبيع فانه لا يقال لكل واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل يد ودم) فان اصلهما يدى ودمو مثل رحى وعصو حذف اللام منهما فبقى يد ودم مثل رحى وعصا (فان المادة) اى الحروف الاصلية (ليست باقية فيهما) اى فى يد ودم فلا يقال انهما وبما معدولان عن يدى ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية غير موجودة فيهما (و) لا يخفى ايضا (ان خروجه) اى خروج الاسم (عن صيغته الاصلية يستلزم) اى يقتضى ذلك الخروج (دخوله) اى دخول الاسم المعدول (فى صيغة اخرى) اى فى صيغة غير الصيغة الاولى (اى مغايرة للاولى) اى للصيغة الاولى التى هى الصيغة المعدول عنها فى الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم يكن مغايرة لها تكون الثانية عين الاولى فلم يوجد الشرط وهو ان تكون المادة باقية والتغير يكون فى الصورة فقط (ولا يبعد ان تعتبر مغايرتها لها) اى مغايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدول عنها (فى كونها) اى كون الصيغة الثانية المعدولة (غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الصيغة (الاولى) وهى الصيغة المعدولة عنها (داخلة تحته) اى تحت اصل وقاعدة (فتخرج) بهذا القيد (عنه) اى عن حد العدل (المغيرات القياسية) اى الاسماء التى تغيرت قياسا كماء وآل ومقول وعدة والتثنية والجمع والمصغر والمنسوب وغيرها مما يكون تغيرها قياسيا لانها داخلة تحت اصل وقاعدة (واما المغيرات الشاذة) اى الاسماء التى تغيرت مبادئا لا قياسا كالجموع الشاذة مثل اقوس وايب والمصغرات الشاذة كعريب وعريس بغير التاء والقياس ان يصغر مع التاء والمنسوبات الشاذة مثل بصري بالكسرة فى الاول لا فى بصرة وبدوى

في بادية وثلاثي ورباعي (فلا نسلم انهـا) اي المغيرات الشاذة (مخرجة عـن صيغهـا الاصلية) فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة وتكون ايضا داخلة تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشـاذ ماخالف الاصل والقياس (فان الظاهر ان مثل اقوس) جمع قوس (وانيب) جمع ناب وهو السن (من الجموع الشاذة) بيان لهما وصفة لهما لان من البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون صفة له مثل جاءني رجل من بني تميم (ليست مخرجة) وليس مع اسمها وخبرهـا خبران وهي ايضـا معهما خبر لان في قوله فان الظاهر (عمـا) اي عن الجمع الذي (هو القياس فيهمـا) لان القياس في الاجوف الثلاثي المجرد ان يجمع على افعال للخفة فيكون القياس فيهما ايضـا ان يجمعا على هذا الوزن (اعني اقواسا وانيابا) لا على افعـل لثقل الضمة على الواو والياء في البناء الممتد وان كان ما قبلهـا ساكنا (بل انما جمع القوس والناب ابتداء) يعني في اول الوهلة (على اقوس وانيب) حال كون كل واحد منهما واقعا (على خلاف القياس) لما سبق الى الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة في الجمع مع انه بنفسه ثقيل (من غير) متعلق بقوله بل انما جمع (ان يعتبر) مبني للمفعول (جمعهما) اي جمع القوس والناب (اولا) اي قبـل ان يجمعـا على خلاف القياس (على) متعلق بقوله جمعهما ماهو القياس فيهما وهو (اقواس وانياب واخراج) عطف على قوله جمعهما اي من غير ان يعتبر ايضـا اخراج (اقوس وانيب عنهما) اي عما هو القياس فيهما اذ لو كان كذلك لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لا قاعدة للاسماء المعدولة حتى ان ما خالفهما يكون شاذا ولما حكم عليهما وعلى امثالهما بالشذوذ علم انهما ليسا بمعـدولين (وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم) اي بعض المصنفين والمعرفين (تعريف الشيء) اي شيء كان (عما) اي بتعريف (هو اعم منـه) اي من المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضـا (اذا كان المقصود منـه) اي من التعريف (تمييزه) اي الشيء المعرف المصدر مضـاف الى المفعول (عن بعض ماعداه) لا عن كله كما اذا قلت في تعريف الفعل مثلا اذا اردت تمييزه عن بعض ماعداه الفعـل ما دل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء وعـن جميع الحروف وان دخل فيه المصـادر كلها والمشتقات ايضا لحصول الغـرض والمقصود اذا كان الامر كذلك (فيمكن ان يقـال المقصود) من هذا التعريف (ههنـا) اي في هذا البحث (تمييز العدل عن سائر العلل) التي شاركتـه في العلية (لا عن كل ماعداه) سواء كان ماعداه علة اولا (فحيث حصل بتعريفـه) اي بتعريف العدل (هذا التمييز) اي تمييز العـدل بهذا التعريف عن سائر العلل (لا بأس بكونه) اي بان يكون تعريف العدل (اعم منه) بان يدخل فيـه ما لا يكون

علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر العلل عنه واذاخرجت بتم المقصود فلا بأس بدخول ما ليس بعلة فيه (فحينئذ) اى حين كون المقصود من هذا التعريف تميز العدل عن سائر العلل وحين كون ذلك المقصود حاصلا ايضا من هذا التعريف (لاحاجة فى تصحيح هذا التعريف) اى تعريف العدل (الى ارتكاب تلك التكلفات) الثلاثة تكلف تغاير صيغة المصدر لصيغة المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغير انما يكون فى الصورة فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها فى صيغة اخرى مغايرة للاولى اما فى الوزن واما فى الدخول تحت اصل وقاعدة فدخول تلك المحترزات لايضر لانها ليست من العلل التسع ❊ ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد ان يبين سبب العدل فى الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منبها (واعلم انا نعلم قطعا) اى جزما علما قطعيا (انهم) اى النحاة (لما وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر) وامثالها (غير منصرف) فى كلام العرب واستعمالهم (و) الحال انهم (لم يجدوا فيها) اى فى هذه الامثلة اوعطف على مدخول لما اى ولما لم يجدوا فيها (سببا ظاهرا) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة (غير الوصفية) فى الاربعة الاول (او) غير (العلمية) فى الاخير والوصفية اوالعلمية وحدها لم تؤثر فى منع الصرف لكون اجتماع السببين اوتكرر واحد منها شرطا وهما ليسا كذلك و(احتاجوا) اى النحاة (الى اعتبار سبب آخر) غير الوصفية او العلمية من الاسباب التسعة لما سبق ان الاسم المعرب لايكون غيرمنصرف الا ان يكون فيه سببان منها اوتكرر واحدمنها لكون الصرف اصلا فيه (ولم يصلح) وهذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول والثانى على الثانى بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بحرف واحد فيكون من توابع لما اى ولما لم يصلح (للاعتبار) اى اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب التسعة (الا العدل) لانه ليس فيها جمع معتبر ولا تأنيث لا لفظا ولا تقديرا ولا تركيبا ولا عجمة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون ولم تجتمع العلمية مع الوصف فانتفى اعتبار غير العدل لان انتفاء الاقسام به يستلزم انتفاء المقسم (اعتبروه فيها) اى اعتبر النحاة العدل فى هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب آخر (لا انهم) عطف على قوله انهم اى لا ان النحاة (تنبهوا) من التنبيه (للعدل فيما عدا عمر) اى فى مثال غير عمر (من هذه الامثلة) بل نعلم ان هذه الامثلة مشتركة فى اعتبار العدل والتنبيه لانها مستوية الاقدام فيه (فجعلوه) اى ما عدا عمر (غير منصرف للعدل وسبب آخر) وهو الوصفية ولما حال عمر فمكوت عنه

و

(ولكن) استدراك من قوله اعتبروه اى اعتبروا العدل فى هذه الامثلة الا انه
(لابد فى اعتبار العدل) مطلقا سواء كان فى هذه الامثلة اولا (من امرين)
يعنى فى اعتبار العدل مطلقا شرطان (احدهما) اى احد الامرين (وجود
الاصل للاسم المعدول) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يمكن اعتبار
العدل فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان المعدول فرع المعدول عنه
(وثانيهما) اى ثانى الامرين (اعتبار اخراجه) اى اخراج المعدول (عن
ذلك الاصل) اى الاصل الذى وجد لان مجرد وجود الاصل لايكفى للعدل
(اذ لا يتحقق الفرعية) اى فرعية المعدول (بدون اعتبار ذلك الاخراج)
لماسبق ان وجود الاصل لايكفى فى اعتبار العدل مالم يعتبر الاخراج (ففى بعض
تلك الامثلة) اعنى ما عدا عمر (يوجد دليل غير منع الصرف) وسيبين
الشارح ذلك الدليل فى عقيب كل مثال يعنى يوجد فى ذلك البعض دليل سوى
منع صرفه (يدل على وجود الاصلى المعدول عنه) على ان الاصل المعدول
عنه موجود (فوجوده) اى فوجود ذلك الاصل (محقق) اى ثابت (بلا شك)
ولا شبهة واذا عدل عنه يكون العدل تحقيقا اى محققا ولهذا القسم يقال
العدل التحقيقى لتحقق اصله والعدل عنه ايضا (وفى بعضها) اى بعض
تلك الامثلة (لا) يوجد (دليل) يدل على الاصل المعدول عنه (غير منع
الصرف) والاسم لايكون غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك البعض
مثل عمر وزفر (فيفرض) مبنى للمفعول اى فيقدر (له) اى لذلك البعض
(اصل ليتحقق العدل) اى حتى يقع (باخراجه) اى باخراج ذلك البعض
(عن ذلك الاصل) اى عن الاصل المقدر له لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج
عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك غير جائز
لان العلة الواحدة لم تؤثر فى منع الصرف فيكون اصل هذا البعض مقدرا
ولهذا يقال له العدل التقديرى لكون اصله مقدرا ولهذا قال الشارح (فانقسام
العدل الى) العدل (التحقيقى و) العدل (التقديرى) حتى صار العدل
قسمين (انما هو) اى ليس ذلك انقسام الا (باعتبار كون ذلك الاصل محققا
او مقدرا) نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلا شك
كان العدل محققا ايضا بلا شك واذا كان مقدرا كان العدل مقدرا لان الفرع
يتبع الاصل (واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) اى المحقق
اوالمقدر نظرا الى الامر الثانى (ليتحقق) يعنى ليقع (العدل فلا دليل عليه
الا منع الصرف) لان الاصل فى اعتبار العدل ليس الا وجود تلك الامثلة
غير منصرفة بعلة واحدة فى كلامهم (فعلى هذا) اى على انقسام العدل الى

التحقيق والتقدير باعتبار الامر الاول (قوله) اى قول المصنف (تحقيقا)
(معناه) اى معنى هذا القول لاعرابه العدل خروجه عن صيغته الاصلية
خروجا كائنا (عن اصل محقق) اى موجود (يدل عليه دليل غير منع الصرف)
وهذا بيان لحاصل المعنى والا فاعرابه على الحالية من الصيغة اى حال كونها
محققة وتانيث المصدر الواقع حالا من المؤنث ليس بلازم لعدم ضمير فيه كذا
قيل او بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل والمفهوم من
تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا كان الاصل محققا (كثلاث)
اى خروجا كائنا كخروج او خروجا مثل خروج ويجوز ان يكون خبر مبتدأ
محذوف اى مثاله مثل ثلاث (ومثلث) وزنهما فعال ومفعل عدلا عن ثلاثة
ثلاثة مكررا (والدليل) اى الذى يدل (على اصلهما) اى اصل ثلاث ومثلث
(ان فى معناهما) اى فى معنى كل واحد منهما (تكرارا دون لفظهما) اى ليس
فى لفظ كل منهما تكرارا بل التكرار ليس الا فى معناهما لانه اذا قيل جائنى القوم
ثلاث اى حال كونهم مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائين ثلاثة مرة
وثلاثة مرة اخرى وثلاثة اخرى مرة اخرى الى ان ينتهى القوم نعم ان الجائين
هكذا جاؤا (والاصل) فى الالفاظ (له) اى الشان والحال (اذا كان
المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا) اى كما ان المعنى (مكررا) لان اللفظ يتبع المعنى
لان مقصود المعانى والالفاظ قوالب لها ودالة عليها فعند افراد المعنى يلزم
افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره (كما فى) قولك (جاء فى القوم ثلاثة ثلاثة)
حال من القوم مؤل بلفظ واحد والمشتق ايضا وان صح ان يقع ما دل على
هيئة حالا عند المصنف اى مفصلا بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كانت
العبارة عن الحال كلا اللفظين معا اجرى اعراب اللفظ الواحد عليهما
جميعا (فعلم) من هذا التقرير (ان اصلهما) اى اصل كل واحد من ثلاث
ومثلث (لفظ مكرر وهو) قولك (ثلاثة ثلاثة) وقد عدل ثلاث ومثلث
عن هذا الاصل تخفيفا فى اللفظ لان ثلاث اخف من ثلاثة ثلاثة مع ان معناهما
واحد وفى الرضى وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما
تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ
العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت جزأ جزأ وابصرت
العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء
فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر الى هنا كلامه (وكذا)
اى كالحال فى ثلاث ومثلث خبر مقدم (الحال) مبتدأ مؤخر (فى آحاد وموحد)
عدل كل واحد منهما عن واحد واحد (وثناء ومثنى) عن اثنين اثنين وثلاث

ومثلث منتهيا (الى رباع ومربع) فالغاية ههنا داخلة تحت المغيا لانا نعلم قطعا ان حكم الغاية ههنا كحكم المغيا ويجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى* ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم *اى مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد فى ان هذه الامثلة غير منصرفة لورود النص فيها صريحا مثل قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع *واحاد وموحد قياسا عليها لكونهما معدولين عن واحد واحد اللذين هما اصل فى العدد (وفيما) اى فى الاسماء التى كانت (وراءها) اى بعد هذه الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم منتهيا (الى عشار ومعشر) المعدول كل واحد منهما عن عشرة عشرة فالغاية ايضا داخلة فى المغيا (خلاف) مبتدأ مؤخر فى انها منصرفة اوغير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة لان السبب الذى يوجد فيما دونها وهو العدل والوصفية قد وجد فيها ولان الاشتراك فى السبب يستلزم الاشتراك فى الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفة لكون الاصل فى الاسم الصرف (والصواب) اى الحق من المذهبين (مجيئها) اى تكون غير منصرفة لما قلنا (والسبب فى منع صرف ثلاث ومثلث) اى السبب الذى يقتضى عدم صرفهما (واخواتهما) اى اشباههما من السباق والسياق يعنى من احاد الى معشر عند سيبويه (العدل) الحقيقى (والوصف) اللازمة (لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلاثة ثلاثة) اى الوصفية التى حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه فى اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض فهو عارض (صارت) اى الوصفية (اصلية فى ثلاث ومثلث) لان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءنى رجال ثلاث ولا يقال جاءنى ثلاث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغايرا وضعا (لاعتبارهما فيما وضعا له) اى لكون الوصفية معتبرة فى المعنى الذى وضع كل واحد من ثلاث ومثلث له (واخر) عطف على ثلاث اومثلث بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة (جمع اخرى) صفة اخر واخرى على وزن فعلى بالضم والسكون (مؤنث) بالجر صفة لاخرى مضاف الى (آخر) الذى هو مفرد مذكر على وزن احمر قلبت الهمزة الفا (وآخر اسم التفضيل) كافضل بشهادة التعريف حيث جرى له مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل (لان معناه) اى معنى آخر (فى الاصل) اى اصل الوضع يعنى معناه اللغوى (اشد تأخرا) تمييز يعنى ان معنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر

اشمنا خرا من زيد فى معنى من المعانى (ثم نقل) من معناه اللغوى (الى معنى غير) يعنى الى المعنى المجازى وهو الذى بقرينة السؤال تحقيقا كما اذا قيل لزيد فى الدار فيقال آخر اى ليس فيها او تقديرا لان فى اسم التفضيل ايضا معنى النسق لان الوصف الزائد فى المفضل منفى باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر جاءنى رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءنى رجل وحمار آخر وامرأة اخرى كذا فى الرضى (وقياس اسم التفضيل ان يستعمل) باحد الاشياء الثلاثة لكون المفضل عليه معلوما به اما (باللام) اى اما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان تكون اللام فيه للعهد (او الاضافة) اى اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه (او كلمة من) يعنى او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع المستعمل باحدها اختيارا فى اللفظ (وحيث لم يستعمل اخر بواحد منها) اى من هذه الثلاثة (علم انه معدول من احدها) اى من المستعمل لاحدها اختصارا فى اللفظ (فقال بعضهم انه) اى اخر (معدول ع) اى عن الاخر الذى (فيه اللام اى عن الاخر) لتوافق المعدول والمعدول عنه فى اللفظ والمعنى وشرط تغايرهما فى الهيئة موجود ههنا لان ما جرد عن اللام غير هيئة المحلى به ولا يلزم ان يكون المعدول معرفة كما فى امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعرف باللام يعنى الامس لكون معناه حيث بنى لتضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا ليس كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيما عرفت انه نقل الى معنى غير وصلح استعماله (وقال بعضهم انه) اى اخر (معدول عما ذكر معه من) اى عن اسم التفضيل الذى هو اسم استعمل بمن التفضيلية (اى عن اخر من) لانه الاصل فى الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه اظهر واوضح ولهذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف مثنى اوجمعا مذكرا كان او مؤنثا الا انه لا يعدل الا عما يكون بمعنى الجماعة لكون كلامنا فى الجمع لان اخر جمع فلا يعدل الا ان الجمع لا للفرد ولا المثنى (وانما لم يذهب احد) مبنى للمفعول (الى تقدير الاضافة) الجار والمجرور فى محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعنى لم يذهب احد الى ان يكون اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو آخر زيد وآخر الناس فتكون الاضافة مقدرة فى المعدول ولذا قال الشارح الى تقدير الاضافة (لانها توجب التنوين او البناء او اضافة) بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة لها اى مثل الاضافة الاولى يعنى ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافى لا يخلو اما ان يوجب التنوين فى المضاف لكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وما دامت

(نحو حينئذ) اصله حين اذا كان كذا فحذف كان كذا وعوض عنه تنوين المذكر ونون وكتب متصلا بالحين فقيل حينئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معانى الحروف (وقبل) لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بنى على الضم لما سيجئ (و) اما ان يوجب ان يليه تركيب اضافى فى مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه فى الثانى عين المضاف والمضاف اليه فى الاول ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف فى الاول نحو (ياتيم تيم عدى) فان اصله ياتيم عدى فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافى فقيل ياتيم تيم عدى لما ذكر وسيجئ ومثله يازيد زيد اليعملان (وليس فى آخر المعدول شئ من ذلك) اى التنوين اوالبناء اوالاضافة الاخرى (فتعين ان يكون) يعنى آخر (معدولا عن احد الامرين) اما عما فيه اللام اوعما ذكر معه من التفضيلية على سبيل منع الخلو اوالجمع (وجمع) على وزن صرد عطف اما على اخر لقربه واما على ثلاث لاصالته (جمع) بالجر صفة له مضاف الى (جمعاء) بالمد كصحراء (مؤنث) بالجر صفة جمعاء مضاف الى (اجمع) الذى هو مذكر افعل (وكذلك) اى مثل جمع فى عدم الانصراف خبر مقدم (كتع) مبتدأ مؤخر (وبتع وبصع وقياس فعلاء) الذى مذكره (افعل ان كانت) اى صيغة افعل (صفة ان تجمع) تلك الصفة (على فعل) بضم الفاء وسكون العين لتميز افعل الصفة عن افعل التفضيل لانه جمع بالواو والنون بالمذكر وبالالف والتاء فى المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف الجموع ولو جمع افعل الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث فى افعل الصفة واحدا اختصارا لقصور هذه الصيغة عن افعل التفضيل (كحمراء على حمر ان كانت) اى صيغة افعل (اسما ان تجمع على فعال) فى التكثير بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحرص تجمع على اجادل واصابع واحارص (اوفعلاوات) بالالف والتاء فى التصحيح لان الالف التأنيث اذا وقعت فى الاسم يجمع بجمع التصحيح المؤنث مثل حباريات فى حبارى (كصحراء) بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم تكن مؤنث افعل مثل عذراء وحبراء وورقاء يجمع (على صحارى) والاصل فيه صحارئ على وزن هجاريع لان ماقبل الف التكسير فى الجمع الاقصى يكون مكسورا كاساور واناعيم فانقلبت الالف ياء لسكونهما وانكسار ماقبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد تقلب بجنسه للمجانسة كمقروءة وخطيئة واقيس فصار صحارى بالتشديد وهذا قليل الاستعمال لاستثقال الياء المشددة فى آخر الجمع الاقصى

فخفف بحذف الياء الاولى فصار صحارى مثل اساور ثم فتحت الراء وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لزيادة الخفة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة والياء فصار صحارى مثل جارى (اوصحراوات) كما ذكرنا (فاصلها) اى اصل جمع (اماجمع) كحمران كانت وصفا (اوجماعى اوجماوات) ان كانت اسماء فوحدالمعدول عنه (فانا عتبر اخراجها عن واحدة منها) اى من هذه الاصول الموجودة لها (تحقق العدل فاحدالسببين) المقتضيين منع صرف جمع (فيها العدل التحقيق) لكون الاصل محققا (و) السبب (الاخر الصفة الاصلية وان صارت) اى جمع (بالغلبة) اى بغلبة استعمالها (فى باب التأكيد اسما) لان فعلاء افعل لايكون الاوصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة فى منع الصرف سواء كانت زائلة بغلبة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم اوغير زائلة بغلبة الاسمية مثل احمر واصفر (وفى اجمع واخواته) وهى اكتع وابتع وابصع الظرف متعلق بماقبله تقديره (احد السببين) فى اجمع واخواته (وزن الفعل و) السبب (الاخر الصفة الاصلية) واما فى جمعاء واخواته فالفا التأنيث القائمان مقام السببين وانما اورد المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف فى التمثيل كافى العمل التقديرى لانه لايخلو اما ان يكون الوصف باقيا اولا الاول الاول والثانى اما ان يكون النقل فيه محققا اولا ومايكون النقل فيه محققا فهوالثانى والثانى اى مايكون النقل فيه غير محقق هوالثالث لانه دائر بين ان يكون باقيا على وصفيته اومنقولا الى الاسمية كافى باب التأكيد (وعلى ماذكرناه) متعلق بقوله لايرد اما اشارة الى تفسير معنى الخروج عن صيغته الاصلية والتنبيه عليه بالامثلة اواشارة الى الفرق بين جمع واخر وبين الجموع الشاذة مع ان كلامنهما على خلاف مقتضى القياس وحاصله ان الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها معدولة (لايرد الجموع الشاذة) اى لاينقض ما قلنا بها (كاينب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما) اى اخراج اقوس وانيب (عما) اى عن الجمع الذى (هوالقياس فيهما) وان كان موجودا (كانياب واقواس) لان سبب الاعتبار ليس الاوجود علم الانصراف وذلك ليس بموجود فى الجموع الشاذة (كيف) استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخراجهما عما هوالقياس فيهما (و) الحال (انه لواعتبر جمعهما اولا على اياب واقواس) ثم عدلا عنهما (فلاشذوذ فى هذه الجمعية) اى فى ان يجمع ناب على اياب وقوس على اقواس لكونه على ماهو القياس لماسبق (ولاقاعدة) ايضا (للاسم المخرج) اى ليس للاسم المعدول قاعدة قياسية (ليلزم من مخالفتها الشذوذ) اى حتى يكون ماخالفها من الاسماء المعدولة شاذ فتكون الاسماء المعدولة على قسمين شاذة وغير

شاذة

شاذة ولاشئ من الاسماء المعدولة شاذ (فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ) هذا جواب لو بالفاء اى فمن اى مكان يحكم فى تلك الجموع بالشذوذ حتى لايكون اقوس وانيب شاذا ولما لم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف حكم عليهما بالشذوذ (ومن هذا) اى من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون السبب الذى هو عدم الصرف غير موجود (تبين) اى ظهر (الفرق) ظهورا بينا (بين الشاذ والمعدول) لان المعدول هو الاسم المخرج عما هو الاصل فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذى هو عدم الانصراف والشاذ مالم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه لعدم وجود سببه بل كان اولا على خلاف القياس (اوتقديرا) عطف على تحقيقا (اى) العدل خروجه عن صيغته الاصلية (خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض) فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله مفروض (يكون الداعى) والسبب (الى تقديره) اى تقدير الاصل (وفرضه) عطف تفسير (منع الصرف) بالنصب خبر يكون (لاغير) لانهما انفى الجنس وغير مبنى على الضم لشبهه بالغايات على ماسيجئ اى لاغير منع الصرف من دليل موجود فيه يعنى ليس فيه دليل الامنع الصرف فقط (كعمر) (وكذلك زفر فانهما) اى عمر وزفر (لما وجدا غير منصرفين) فى استعمال العرب بالعلة الواحدة وهى العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود سببين فيه اوسبب مكرر (و) الحال انه (لم يوجد فيهما) اى فى كل واحد من عمر وزفر (سبب ظاهر) من الاسباب التسعة (الا العلمية) وحدها وهى وحدها لاتمنع الصرف (اعتبر فيهما العدل) ليوجد فيهما سببان العلمية والعدل ولايكونا مخالفين للقاعدة ولايمكن اعتبار غيره فيهما لانه ليس فيهما تأنيث ولاعجمة ولاتركيب ولاجمع ولاغيرها فانحصر الاعتبار فى العدل (ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل) للمعدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يكن اعتباره فيهما (و) الحال انه (لم يكن) اى لم يوجد (فيهما دليل) ظاهر يدل (على وجوده) كما فى الامثلة السابقة فى العدل التحقيقى (غير منع الصرف) بالرفع صفة دليل (قدر) وفرض (فيهما ان اصلهما عامر وزافر) يعنى كان الواضع قصد التسمية اولا بعامر وزافر لانهما لما كانا من الاجناس خاف اللبس (عدل عنهما الى عمر وزفر) لان عمر موجود فى الاجناس فكانه سماه اولا بعامر ثم عدل عنه الى عمر وسماه به اختصارا فى اللفظ وزفر وان وجد فى الاجناس كما فى قوله يا بى الذلامة فى النوافل ازفر الا انه لما كان نادرا جعل كأنه لم يكن فحينئذ كان عمر ادخل فى الباب لانه لم يوجد فى الاجناس

فقط (و) (مثل) (باب قطـام) عطف على عمرو فقطام اسم امرأة من العرب كحذام (المعدولة عن قاطمـة) كان حذام معدولة عن حاذمة (واراد) المصنف (بابهـا) اى بذكر البـاب (كل ما) اى كل لفظ (هو) اى كان (على) وزن (فعـال) والالقال وقطـام بالجر حال كونه (علما للاعيان) اى علما موضوعا لعين معين من الاعيان (المؤنثة) حال كونه ملا بسـا (من غير ذوات الراء) يعنى ليس فى آخره راء كحضـار وطما ر الكائنة (فى) (لغة) (بنى تميم) (فانهم) اى بنى تميم ويجوز ان يرجع الى النحاة اى فان النحاة (اعتبروا العدل) اى اخراج نحو قطـام عن قاطمة (فى هذا الباب) اى باب قطام يعنى فى فعال التى تكون علما للاعيان المؤنثة (حملا) مفعـول له لقوله اعتبروا اى لكونهم حاملين هذا البـا ب (على) فعال التى كانت (ذوات الراء فى الاعـلام المؤنثة مثل حضار) فى حواشى الهندى اسم كوكب وفى القـاموس جبل بين اليمامة والبصرة اوانجمـان اواجر من الابل (وطمار) بالفتح والكسر المكان المرتفع وفى بعض النسخ وبار فى القـاموس ارض بين اليمن ورمان يبرين وقيل طمـار بالكسر والفتح مكان مرتفع ويقـال هو مكان يرفـع اليه الانسان ثم يرى منـه (فانهمـا) اى حضار وطما ر (مبنيان) على الكسر ولم يبنيـا على السكون مع انه الاصل فى البنـاء لئلا يلزم اجتماع السا كنين ولم يبنيا على الضم للثقل وهو ظاهر ولا على الفتح مع انه اخف وايضـا اخو السكون لانه حينئذ يلزم اجتماع الفتحـات وهو ثقيل ايضـا فبنيا على الكسر لانه ليس فيه محذور (وليس فيهمـا) شئ يوجب البنـاء اوغيره (الاسببان) من الاسبـاب التسعة المقتضية منع الصرف (العلمية) بدل من قـوله سببان (والتأ نيث) عطـف على العلمية (والسببان لايوجبان البنـاء) اى لايوجبان بنـاء ماوجد فيه احدهما اوكلاهما لانهما ليسا من الاسباب المقتضية البناء والموجب للبناء فى هذا الباب المشابهة لفعل التى كان بمعنى الامر نحو نزال ونزلك فى العدل والوزن (فاعتبر فيهمـا العدل) ولم يكتف بالمشابهة فى الوزن لئلا يرد مثل ذهاب وحيلم وكلام وسـلام وغيرها ذ ليسا معربة لان المشابهة فى الوزن لانهمـا وحدها لم تؤثر فى منع الاعراب الذى هو الاصل فى الاسم (لتحصيل سبب البنـاء) وهوالعدل والوزن فلمـا اعتبر فيهما العـدل لتحصيل سبب البناء اعتبر العدل (فيما) اى فى فعال الذى (عداهمـا) اى مثل حضار وطمـار (مما) بيان لما فى قوله فيما اى من باب فعال الذى (جعلوه) اى بنوا تميم (معربا غـير منصرف ايضا) اى كما اعتبروا العدل فى باب حضـار (حملا) مفعول له لقوله اعتبر اى لكون محمولا (على نظائره) اى على اشباهه اللواتى هى ذوات الراء (مع عدم الاحتيـاج اليه) اى الى اعتبـار العدل فيه

تحقيق

(لتحقق سببين) اى لوجود سببين من الاسباب التسعة (لمنع الصرف العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود شرط تحتم تأثيره ههنا وهو الزيادة على الثلاثة وسيجئ (فاعتبار العدل فيه) اى فى باب قطام (انما هو) اى لبس الالجمل (على نظائره) اى على اشباهه (لا) اى لبس اعتبار العدل فيه (لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العلمية والتأنيث مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لايمكن تحصيله (ولهذا) اى ولاجل ان اعتبار العدل فيه لبس الالحمل على نظائره لاغير (يقال ذكر باب قطام) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى ذكر المصنف هذا الباب (ههنا) اى فى بحث العدل التقديرى (لبس فى محله) لان محله سيأتى فى باب اسماء الافعال (لان الكلام) اى البحث (فيما) اى فى الاسم المعرب الذى وجد غير منصرف بالعلمية وحدها او (قدرفيه) اى فى ذلك الاسم (العدل لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العدل لافيما قدر فيه العدل حملا على نظائره (وانما قال) اى المصنف (فى بنى تميم) احتراز عن لغة الحجاز (لان الحجازيين يبنونه) اى يجعلون فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم (فلا يكون) باب قطام مطلقا سواء كان ذوات الراء اولا (مما نحن فيه) اى من البحث الذى كان ذكرنا فيه وهو كون العدل تقديريا (والمراد من بنى تميم اكثرهم) فانهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر (فان الاولين منهم) اى من بنى تميم (لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها) يعنى جعلوا باب قطام سواء كان من ذوات الراء اولا معربا (غير منصرف) لان الاسم اصل فى الاعراب والمشابهة بالمبنى اذا كانت ضعيفة لم تؤثر فى منع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى (فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها) اى فى ذوات الراء (لتحصيل سبب البناء) لما عرفت ان سبب البناء العدل والوزن (وحمل) بالجر عطف على اعتبار العدل اى لا حاجة ايضا الى حمل (ما عداها عليها) اى حمل فعال التى لم تكن من ذوات الراء على فعال التى كانت ذوات الراء لان هذا الباب معرب عندهم فكان فى باب قطام ثلاثة اقوال فى قول مبنى لمشابهة فعال التى بمعنى الفعل كنزال عدلا ووزنا فلم يكن مما نحن فيه وفى قول معرب غير منصرف العلمية والتأنيث المعنوى فلا حاجة فيه الى العدل وفى قول ان كان ذوات الراء فهو مبنى لما مر وان لم يكن ذوات الراء فهو معرب غير منصرف العلمية والتأنيث المعنوى فاعتبر فيه العدل وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحصيل سبب منع الصرف (الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة مصدر ان

كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف وقال عصام الدين لم يعرف المصنف فى هذا الباب الا العدل لان غيره امامعروف فى هذا الكتاب فى محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين اوعرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها انتهى (وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة) اى معتبرة (مع بعض صفاتها) سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع) وسواء بقيت على الوصفية (مثل احمر) اوجعلت اسما برأسها من غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم على ماسيأتى (فانه) اى مثل احمر (موضوع لذات ما) ولفظة ماصفة لذات اى وضع لذات من الذوات ولذا قيل ذات مبهمة وصفة معينة (اخذت) مبنى للمفعول صفة للذات اى اعتبرت تلك الذات (مع بعض صفاتها التى هى الحمرة) فى احمر والموصول مع الصلة صفة البعض لانه يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض اناملة (و) كانت الدلالة (بحسب الاستعمال) لابحسب الوضع لان لو ضع لم يكن وضعه للوصفية بل اسما وضعه للاعتبد ثم عرض له لوصفية بالاستعمال (مثل اربع فى) قولك (مررت بنسوة) بكسر النون وضمها والنساء والنسوة جمع امرأة لامن لفظها وتصغير نسوة نسية (اربع) بالجر والتنوين (فانه) اى فان اربع (موضوع) اسما (لمرتبة معينة) هى ما بين الثلاثة والخمسة كائنة (من مراتب العدد) التى هى من واحد الى مائة ومنها الى الف ومنها الى غير نهاية (فلا وصفية فيه) اى فى اربع (بحسب الوضع) لانه اسم من الاسماء التى كانت فى مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو (بل قد تعرضه الوصفية) بعد الوضع بحسب الاستعمال (كما فى المثال المذكور) الذى اورده الشارح (فانه) اى اربع (لما اجرى) مبنى للمفعول (فيه على النسوة) فى قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفالها وبين به ماهو المراد منها كما ان الصفة تبين ماهو المراد من الموصوف (التى هى من قبيل المعدودات) وصفة بها دفعا لتوهم النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم انها لم تعد لان العدلايكون معدودا (لا الاعداد) اى ليست تلك النسوة من قبيل الاعداد وهو ظاهر (علم) جوابلما (ان معناه) اى معنى قوله مررت بنسوة اربع اومعنى اجراء الاربع على النسوة (مررت بنسوة موصوفة بالاربعية) لكون الاربع دالة على معنى فى متبوعه وهو الاربعية (وهذا) اى معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعية (معنى وصفى عرضى) اى عرض (له) اى لاربع بعد الوضع اسما (فى الاستعمال) اى بسبب استعماله واجرائه على النسوة التى تكون معدودة

(لا) وصف (اصلی) له (بحسب الوضع) لما عرفت ان وضعه لم یکن الاسماء فاذا استعمل وصفا یکون ذلك الوصف فیه عارضا ولمابین ان الوصف قسمان اصلی وعرضی احتیج الی ان ایهما معتبر فی السببیة لمنع الصرف فقال الشارح مبینا (فالمعتبر فی سببیة منع الصرف) ای فی ان یکون سببا له (هو الوصف الاصلی) لا غیر (لاصالته) لان الاصل لکونه اصلا یؤثر فی الاحکام والقواعد والامثلة والشواهد (لا) الوصف (العرضی) یعنی لا یکون الوصف العارضی سببا (لعرضیته) ای لکونه عارضا والعارض فی حکم العدم فلا یؤثر فی القواعد والاحکام (فلذلك) ای لاجل ان المعتبر فی السببیة الوصف الاصلی لاصالته لا العرضی لعرضیته (قال المصنف) ای بین ماهو المعتبر فی السببیة فاللام فی قوله فلذلك متعلق بقال (شرطه) مبتدأ (ای شرط الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف (فی سببیة) متعلق بالشرط مضاف الی المفعول وهو (منع الصرف) ای کونه سببا لمنع الصرف (ان یکون) ای الوصف (وصفا) (فی الاصل) والجملة خبر مبتدأ الثانی وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول الذی هو الوصف (الذی هو الوضع) الذی هو الوصف خبر لا وماوهما ولو حکما کثلث ومثلث او تقدیرا بجمع (بان یکون وضعه علی الوصفیة) والباء متعلق بقوله الوضع (لا ان تعرضه) عطف علی قوله ان یکون وصفا (الوصفیة بعد الوضع فی الاستعمال) لما عرفت ان المعتبر فی السببیة هو الوصف الاصلی (سواء بقی) الوصف (علی الوصفیة الاصلیة) ولم ینقل عنها الی الاسمیة مثل احمر (او زالت) الوصفیة الاصلیة (عنه) بان نقل عنها الی الاسمیة بحیث اذا اطلق لم یتبادر الی الفهم الا الاسمیة مثل اسود وارقم للحیة لان غلبة الاسمیة عارضة والعارض لا یعارض الاصل وان کان مقدرا فاذا کان الامر کذلك (فلا تضره) ای الوصف الاصلی وفسر المضرة بقوله (بان یخرجه) ای تخرج الغلبة الوصف الاصلی (عن سببیة منع الصرف) ای عن ان یکون سببا لمنع الصرف (الغلبة) فاعل فلا تضره (ای غلبة الاسمیة) فیه اشارة الی ان المعرف باللام مضاف الی الفاعل بناء علی ان تکون اللام فیه زائدة (علی الوصفیة) الاصلیة متعلق بالغلبة (ومعنی الغلبة) ای غلبة الاسمیة علی الوصفیة الاصلیة ان یکون اللفظ عاما فی اصل الوضع ثم یصیر ذلك اللفظ بکثرة الاستعمال فی احد الانواع اشهر به ولذا قال الشارح (اختصاصه ببعض افراده) الباء داخلة علی المقصور علیه یعنی کان اللفظ فی الاصل عاما لانه یدل علی ذات مبهمة ثم اشتهر استعماله فی بعض الافراد الدالة هی علیه فی الاصل وغلب فیه (بحیث لا یحتاج) ذلك اللفظ (فی الدلالة علیه) ای علی ذلك البعض (الی قرینة) لفظیة او غیرها واما الدلالة علی المعنی

الوصفي الذي كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليهما كابن عباس رضي الله تعالى عنه فانه يقع على واحد من بني العباس ثم صار اشهر في ابنه عبد الله بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائرا بنائه وكذا النجم والثريا والبيت والكتاب على ماسيأتي (كان اسود كان موضوعا) عاما (لكل ماله فيه سواد) اي كان قد وضع وضعا عاما لكل شئ اتصف بوصف السواد من ذي روح او جماد لانه لايقال شئ اسود للمتصف به (ثم) بعد الوضع العام للمتصف به (كثر استعماله في الحية السوداء) وهي فرد من الافراد التي وضع اسود لها قال عليه السلام اقتلوا الاسودين الحية والابتر (بحيث) متعلق بكثر (لايحتاج) اي الحية السوداء (في الفهم منه) اي انفهامها من لفظ اسود اذا ذكر او لايحتاج ات في فهم الحية السوداء من لفظ اسود اذا ذكر (الى قرينة) دالة على ان المراد منه الحية السوداء من موصوف او غيره اذ عنيت به تلك الحية بخلاف سائر السواد فانه لابد لكل منها اذا قصد به من غير قرينة موصوف مثل ليل اسود اورجل اسود اومن الرجال (فلذلك) (اي المذكور) اللام متعلق بالفعلين اللذين هما صرف وامتنع وعلة لهما والمشار اليه به لما كان مثنى فسره الشارح بقوله المذكور لتصح الاشارة بالمفرد دفعا لما يرد ان الاشارة لاتصح لكون المشار اليه مثنى واسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله (من اشتراط اصالة الوصفية) في كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعدم مضرة العلية) اي غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية يعني اذا كان الوصف اصلا لا يضره زواله بالغلبة الاسمية حيث يكون غير منصرف بقيت وصفيته اوزالت (صرف) (لعدم اصالة الوصفية) نظرا الى الامر الاول (اربع) اذ وضعه للعدد (في) (قولهم) (مررت بنسوة اربع) مع ان فيه سببين الوصفية ووزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل وحده لايؤثر فانصرف مع ان الانصراف اصل في الاسم (وامتنع) (من الصرف) يعني صار غير منصرف كما انه غير منصرف قبل التسمية (لعدم مضرة العلية) نظرا الى الامر الثاني (اسود) وهو في اصل الوضع وصف لكل ذي سواد لما عرفت (وارقم) وهو في اصل الوضع وصف بمعنى ذي رقم ونقوش لايكون على لون واحد بل يكون ذا الوان (حيث) اي لانهما (صارا اسمين للحية الاول) بدل من ضمير صارا بدل البعض يعني صار الاول وهو اسود اسما (للحية السوداء) وهي الحية العظيمة السوداء بالفارسية مار سياه روك اومارسياه تر (و) صار (الثاني) اسما (للحية التي فيها سواد وبياض) وهي الحية التي تكون سوداء ويكون عليها نقط بياض او يكون عليها نقط سواد وبياض اوتكون مختلطة بهما وجمعها اراقم وعليه قوله واياك اياك والبحار انهاء اشد سموما

من سموم الاراقم (وادهم) وهو فى اصل وضعه بمعنى ذى الدهمة اى السواد (حيث صار اسما) (للقيد) (من الحديد لما فيه) اى فى الحديد (من الدهمة) بيان لما (اعنى السواد) تفسير للدهمة وهى السواد يقال فرس ادهم وناقة دهماء اى اسود وسوداء وفى قوله تعالى مدهامتان اى سودا وان والحديد الاسود (فان هذه الاسماء) اى اسود وارقم وادهم (وان خرجت عن الوصفية) اى عن كونها وصفا بمعنى ذى سواد وذى رقم وذى دهمة (لغلبة الاسمية) على الوصفية الاصلية (لكنها) اى الا ان هذه الاسماء (بحسب اصل الوضع اوصاف) لما عرفت غير مرة (لم يهجر) مبنى للمفعول (استعمالها) بالرفع نائب مناب الفاعل والجملة خبر ان فى قوله فان قوله وان خرجت حال من اسم ان والمعنى فان هذه الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وضعا لم يمنع استعمال كل واحد منها (فى معانيها الاصلية ايضا) اى كما لم يمنع استعمالها فى معانيها الوصفية بجردة عن الاسمية (بالكلية) لانها استعملت فى نوع من انواع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب فى الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد وانت خبير ان فى معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية (فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء) حين كونها مستعملة فى معانيها الاسمية (الصفة الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا معتبر (ووزن الفعل واما هذه الاسماء عند استعمالها فى معانيها الاصلية) يعنى عند كونها مستعملة فى المعنى الوصفى لكل واحد منها (فلا اشكال فى منع صرفها) لانها اذا كانت ممتنعة من الصرف وجعلت غير منصرفة عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت اسماء من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها ممتنعة من الصرف عند كونها اوصافا ومستعملة فى المعنى الوصفى يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر عند زواله فعند وجوده يكون اشد تأثيرا (لوزن الفعل والوصف فى الاصل) الذى هو الوضع (والحال) الذى هو الاستعمال لانها حينئذ وصف اصلا واستعمالا (وضعف) عطف على صرف اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف (منع افعى) من الصرف حيث صار (اسما) (للحية) الخبيثة الشديدة السم بناء (على زعم) مثلث الفاء ساكن العين الظن ويستعمل فى الباطن والمراد ههنا المعنى الاول (وصفية فيه لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث) يعنى توهم انه مشتق من الفعوة مصدر فعو يفعو بمعنى الشدة فى الخبث يقال فعوة السم شدته فيكون افعى بمعنى ذى خبث شديد ثم نقل اليها فمنع من الصرف لهذا على ضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق كونها وصفا فى اصل الوضع (و)

(كذلك) اى كما ضعف منع افعى من الصرف حين كونه اسما ضعف (منع) (اجدل) من الصرف حيث صار اسما (للصقر) بناء (على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة) يعنى توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذى جدل قوى وخصومة فمنع من الصرف على الضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق وصفيته والصرف اصل فى الاسم فانصرف (و) ضعف منع (اخيل) من الصرف حيث صار اسما (للطائر) (اى لطائر ذى خيلان) على وزن عمران جمع خال وهو النقطة فى الجسد كالعيدان جمع عود بناء (على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال) معنى اخيل ذى خال ثم جعل اسما لطائر ذى خيلان ولما كان فيه معنى الوصفية ضعيفة كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف لايؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء) بعد النقل (عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية) لان اشتقاق كل واحد منها مما اشتق ثابت وهما ومايثبت بالوهم لايعتبر فكانها لم توضع فى الاصل اوصافا منها مما اشتق (فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية) وهى فى افعى ذى حث وفى اجدل ذو قوة وفى اخيل ذو خال (مطلقا) قوله (لا فى الاصل) تفسير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعنى لم يقصد الاسماء المعانى الوصفية فى اصل الوضع (ولا فى الحال) ولم يقصد ايضا المعانى الوصفية فى الاستعمال حيث استعملت اسماء للاعيان اما الاول وهو انه لم يقصد بها المعانى الوصفية فى اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت واما الثانى وهو انه لم يقصد بها تلك المعانى فى الاستعمال فلان المستعمل لها لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف يعنى معنى الخبث والقوة والخال وان كانت فى انفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم تكن وصفا وضعا واستعمالا فانصرفت مطلقا وفى الرضى ولنا ان نقول صرفت هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لايقصد معنى الوصف مطلقا لاعارضا ولا اصلا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان لان اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا من غير ان تقصد به معنى الوصف وهو الشدة وان كان اقوى من الصقر الى هنا كلامه (مع ان الاصل فى الاسم) المعرب ولم يقيده لكون البحث فيه (الصرف) لما سبق انه لا يحتاج الى سبب بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى سببين اوسبب قائم مقامهما ومالم يحتج الى سبب يكون اصلا (التأنيث) المعدود من اسباب منع الصرف (اللفظى) قيد به لتقابل

المعنوی ولاتقابل بالتاء لکونها مشترکة فیهما (الحاصل) قیدبه ایضالیکون متعلقابه (بالتاء) (لابالالف) یعنی لایکون التأنیث اللفظی حاصلا بالالف (فانه) ای فان التأنیث اللفظی الحاصل بالالف ممدودة اومقصورة (لاشرط له) فی منع الاسم عن الصرف لماسبق انه سبب قائم مقام سببین من غیراحتیاج الی الشرط لکونه تأنیثا وضعیا لازما فقوله التأنیث مبتدأ اول (شرطه) مبتدأ ثان (فی سببیة منع الصرف) ای فی کونه سببا لمنع الاسم عن الصرف (العلمیة) ای ان یکون علما خبرالمبتدأ الثانی والثانی مع خبره خبرالمبتدأ الاول (ای علمیة الاسم المؤنث) سواء مذکرا حقیقیا کحمزة او مؤنثا حقیقیا کعزة اولا هذا ولاذاک کغرة بکسرالعین فالعلمیة شرط تأثیره فلایؤثربدونها (لیصیر التأنیث لازما) للکلمة والمؤنث بالتاء ما دام علما لزمه التاء (لان الاعلام محفوظة عن الصرف بقدر الامکان) وان جاز التصرف فیها فی الترخیم وفی ضرورة الشعر بخلاف ما اذا لم یکن علما فان التاء قدتزول لانها جیء بها للفرق بین المذکر والمؤنث فلم تلزم الکلمة الااذا کانت علما بخلاف الالف فانها وضعت للتأنیث لاغیر فتلزم الکلمة بلاشرط العلم والمراد بالتاء التاء الزائدة فی آخر الاسم مفتوحا ماقبلها تکون عندالوقف هاء سواءکانت للتأنیث فقط مثل طلحة اوجزء من الکلمة من غیربدل کعبارة (ولان العلمیة) لها (وضع ثان وکل حرف وضعت الکلمة علیه لاینفک عن الکلمة) لان الاسم یوضع اولا علی الجنس ثم یوضع علما مثل عائشة من عاش یعیش فهو عائش وعائشة وهو فی الجنس لیس موضوعا مع التاء فاذا سمیت به فقط وضعته ثانیا معها وصارت التاء کلام الکلمة فی هذا الوضع فلزمت للکلمة وضعا لکن وضعا ثانیا (و) (التأنیث) (المعنوی) فیه اشارة الی انه عطف علی التأنیث اللفظی الا انه قدر الموصوف ههنا لبیان ماهو المراد وهو کونه معنویا والصفة هناک کونها مفهومة من قوله من التاء والتأنیث المعنوی مایکون التاء فیه مقدرا سواءکان حقیقیا کهند وزینب اوغیر حقیقی کحلب ومصر (کذلک) (ای کالتأنیث اللفظی) الحاصل (بالتاء فی اشتراط العلمیة) ای فی کون العلمیة شرطا فی سببیة منع الصرف (فیه) ای فی منع الصرف (الاان بینهما) ای بین الشرطین (فرقا) یعنی بین ان تکون العلمیة شرطا لسببیة التأنیث اللفظی وبین ان تکون شرطا لسببیة التأنیث المعنوی (فانها) ای العلمیة (فی التأنیث اللفظی بالتاء شرط لوجوب منع الصرف) یعنی ان هذا التأنیث اذا جعل علما یجب منع صرفه من غیر احتیاج الی شیء آخر (و) ان العلمیة (فی) التأنیث (المعنوی شرط لجوازه) یعنی ان التأنیث المعنوی اذاجعل علما لم یجب منع صرفه

بل يحتاج فى وجوبه الى شئ آخر (ولابد فى وجوبه) اى فى وجوب منع صرفه (من شرط آخر) يعنى غير العلمية معهما والفرق ان التأنيث اللفظى بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحققه وهى التاء الملفوظة فيكون قويا فاكتفى فيه بالعلمية وحدها واما المعنوى فلما لم يكن له علامة ظاهرة فكان ضعيفا لم تكف فيه العلمية فضم اليها شئ آخر ليتقوى به لان الضعيف اذا ضم اليه شئ آخر يتقوى به والحاصل ان التأنيث على ثلاثة اقسام اقوى وهو التأنيث اللفظى بالالف بقسميها لكونه لازما للكلمة لاينفك عنها وهو فى آن واحد يقوم مقام السببين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظى بالتاء لكونه غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج فى السببية الى العلمية الا ان له علامة ظاهرة دالة على تحققه اكتفى بها ولم يحتج الى غيرها وادنى وهو المعنوى لكونه امرا معنويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لايعلم وجوده الابقرينة خارجة عنه احتاج فى السببية الى شيئين العلمية واحد الامور الثلاثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر فى منع الصرف) تأمل ولاتأل جهدك (كما اشار) المصنف (اليه) اى الى الشرط (بقوله) (وشرط تحتم تأثيره) (اى شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى فى منع الصرف) متعلق بالتأثير (احد الامور الثلاثة) يعنى انضمام احدها الى العلمية لانها لاتؤثر وحدها بدون العلمية وفى قوله احد الامور اشارة الى ان اوههنا مانعة الجمع اوالخلو يعنى يقال لها منفصلة حقيقية مثل قولك العدد اما زوج اوفرد (زيادة) خبر المبتدأ المحذوف اوبدل من احد الامور بدل البعض من الكل (على الثلاثة) (اى زيادة حروف الكلمة) التى تكون غير منصرفة بالتأنيث المعنوى والعلمية والتنوين عوض عن المضاف اليه (على ثلاثة احرف) متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التى تكون رابعة (مثل زينب) (او تحرك) يعنى ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على الثلاثة فشرط تحتم تأثيره تحرك (الحرف) (الاوسط) من اضافة المصدر الى الفاعل قدر الحرف ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة يقتضى موصوفا فلابد من تقديره (من حروفها الثلاثة) لتقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع الساد مسد التاء (مثل سقر) (اوالعجمة) يعنى ان لم توجد الزيادة على ثلاثة او تحرك الاوسط فشرط تحتم تأثيره العجمة لتوجد فيها اسباب ثلاثة واذا قام احدها مقام السكون يبقى سببان ولكن تعين ههنا الثالث العجمة لان المقام يقتضى هنا (مثل ماه وجور وانما اشترط) بعد شرط العلمية (فى وجوب تأثير التأنيث المعنوى احد الامور الثلاثة) يعنى اشترط وجود احدها وجوبا بعد ان تكون العلمية

شرطا

شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها (لتخرج الكلمة) التى
تكون غير منصرفة (بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة) متعلق بقوله لتخرج
(التى من شانهما ان تعارض ثقل احد السببين) اللذين يقتضيان بثقلهما
ان يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط
لم يكن ثقيلا باجتماع السببين فيه (فتزاحم) الخفة (تأثيره) الذى هو ان
لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمنعان منه (وثقل الاولين) الزيادة على الثلاثة
او تحرك الاوسط (ظاهر) لان لسان العرب لما كان مبنيا على السهولة كان
الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لابد من حرف يبتدأ به وحرف
يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذى كان على خلاف هذا بان كان
متحرك الاوسط او رباعيا كان ثقيلا واثقل لان ما خالف الاصل شانه كذلك
(وكذا) اى كما ان ثقل الاولين ظاهر ثقل (العجمة) ظاهر (لان لسان العجم
ثقيل على العرب) وهو ظاهر محسوس ولان لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه
من غيرهم يكون ثقيلا عليهم لاسيما لسان العجم (فهند يجوز صرفه) (نظرا
الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوى اعنى احد امور الثلاثة) وان وجد
فيه العلمية والتأنيث المعنوى (ويجوز عدم صرفه) لان الجواز ههنا استعمل
فى استواء الطرفين (نظرا الى) مجرد (وجود السببين فيه) وقد جمعهما
الشاعر فى قوله * لم تتلفع بفضل ميزرها دعد * ولم تسق دعد فى العلب *
لان الاول منصرف والثانى غير منصرف (وزينب) سميت به مذكرا حقيقيا
او مؤنثا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرف سادسدهما
فهو كحمزة يكون غير منصرف على كل حال (وسقر) سميت به مؤنثا حقيقيا
كقدم اسم امرأة اوغير حقيقى كسقر (علما) اى حال كونها علما (لطبقة من
طبقات النار) الطبق والطبقة واحد الاطباق وطبقات النار مراتبها والسموات
طبقات اى بعضها فوق بعض اى لطبقة ومرتبة من مراتب النار لان
بعضها فوق بعض درجات (وماه وجور) حال كونهما (علمين لبلدتين) اشار
بذكر البلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل
البلدة وقد يلزم تذكيرها بتأويل المكان والمرجع السماع وما لم يسمع يبنى على
مشية المتكلم وههنا يجب ان يؤولا بتأويل البلدة ليوجد فيهما علل ثلاث
(ممتنع) قوله وزينب مبتدأ والباقى عطف عليها وممتنع خبره وهذا الكلام
تعدد فيه المبتدأ بالعطف مثل قولك زيد وعمرو وبكر قائم اومن قبيل حذف
الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره فى المعطوف (صرفها) اى صرف كل
واحد منها فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احد هذه الاشياء مجاز عقلى

بعلاقة الحلية والظاهر ان قوله صرفهما مرفوع على انه فاعل لقوله يمتنع (اما زينب) مبتدأ بحذف المضاف اى اما عدم صرف زينب (فالعلمية والتأنيث المعنوى) يعنى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) يعنى مع وجود الشرط الواجب (وهو الزيادة على الثلاثة) اى الزيادة على ثلاثة احرف (واما) عدم صرف (صقر فالعلمية والتأنيث المعنوى) يعنى فلوجود السبب الذى هو التأنيث والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط الواجب المقتضى منع الصرف (وهو تحرك الحرف (الاوسط واما) عدم صرف (ماه وجور فالعلمية والتأنيث المعنوى) اى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز ايضا الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط المؤثر (وهو العجمة) فان سميت بهذا القسم مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية سببين آخرين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع (فان سمى به) (اى بالمؤنث المعنوى) لان المؤنث اللفظى قد سبق تفصيله (مذكر) نائب فاعل لقوله سمى (فشرطه) (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الصرف (الزيادة على الثلاثة) اى على ثلاثة احرف فقط فلا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث فى الاصل لسبب تقدير علامته فيزول ذلك التأنيث بسبب كونه علما للمذكر لان الضعف يزول بادنى شئ فيكون الساكن الاوسط والمتحرك الاوسط سواء لان الجميع على المذكر فلا تكون التاء مقدرة كنوح ولوط الا اذا كان فيه حرف رابع فحينئذ يكون غير منصرف (لان الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث) لانها تكون رابعة ايضا (قائم مقامها) فيأخذ حكمها فيؤثر مثلها فتكون التاء مقدرة (فقدم) (وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى) وهو كونه آلة المشى يقال لها بالفارسى پاى (اذا سمى به) اى بقدم (رجل) بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشى تسمية باسم آلته (منصرف) (لان التأنيث الاصلى) وهو كونه موضوعا للآلة (زال بالعلمية) اى بكونه علما (للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه) لعدم الزيادة على الثلاثة فقد فات التأنيث لفظا ومعنى وحكما (والعلمية وحدها لا تمنع) الاسم (من الصرف) لما عرفت (وعقرب) (وهو) اى لفظ عقرب (مؤنث معنوى) يعنى ان التأنيث فيه وامثاله يكون فى معناه لا فى لفظه (سماعى) يعنى علم تأنيثه بالسمع لا بالقياس (باعتبار معناه الجنسى) وهو ان يكون اسم دابة ذى ذنب فى رأسه سم بالفارسية كژدم و(اذا سمى به رجل)

بعلاقة كونه موصوفا بصفتهما وهى الايذاء والايلام (ممتنع) صرفهما لانه
وان زال التأنيث المعنوى بعلميته (المذكر) لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة
بكونه علما للمذكر (فالحرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤنثا حكما لانه وان لم يكن فيه
تأنيث لفظا ولامعنى الا ان فيه تأنيثا حكما وهوالحرف الرابع القائم مقام التاء يعلم
ذلك اى ان لايكون حرف يقوم مقام التاء فى نحو قدم وان يكون فى نحو عقرب
(بدليل انه اذاصغر نحو قدم ظهرت التاء المقدرة) ولوكان فيه حرف قائم مقام
تلك التاء لماظهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع النائب والمنوب وذا غير جائز
(كمايقتضيه قاعدة التصغير) وهو ان يضم اول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد
بعدهما ياء ساكنة ويكسر مابعدها فى الاربعة ووزنه فى الثلاثى فعيل كفليس
فى فلس وفى الرباعى فعيعل كدريهم فى درهم وفى الزائد فعيعيل كدنينير فى دينار
(فيقال) (فى تصغير قدم قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال) فى تصغيره
(عقيرب) بكسر الراء لان مابعد ياء التصغير لايكون الامكسورا لانه لوفتح يلزم
وقوع الياء بين الفتحتين ولوضم يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة (من غير
اظهار التاء) المقدرة (لان الحرف الرابع قائم مقامه) وفى المفصل وتاء التأنيث
لايخلو من ان تكون ظاهرة اومقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا فى التصغير والمقدرة
تثبت فى كل ثلاثى الا ما شذ من نحو عريس وعريب فى عرس وعرب ولا تثبت
فى الرباعى الاماشذ من نحو قديدمة فى قدام ووريئة فى وراء انتهى وانما قال
الشارح فى الموضعين باعتبار معناه الجنسى احترازا عن معناه العلمى لان باعتباره
لايكون علما الاخر وانمايكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلايكون علما لاشخاص
شتى باعتبار معناه الجنسى لاالعلمى (فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه) يعنى
جعل غير منصرف (للعلمية والتأنيث الحكمى) لما سبق (المعرفة) المعدودة
من اسباب منع الصرف) اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف
التعريف لا ذات المعرفة) لان الذات من حيث انه ذات لايكون سببا والسبب
لايكون الا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك وههنا
كذلك لان التعريف وصف فى المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل
المصنف وتعريف لضرورة وزن الشعر لان التعريف انقص من المعرفة بحركة
ههنا ليكون النشر موافقا للف وهى مبتدأ (شرطها) مبتدأ ثان (اى شرط
تأثيرها فى منع الصرف) (ان تكون) (المعرفة) (علمية) والجملة خبر للمبتدأ الثانى
وهو مع خبره خبر للاول (اى ان تكون) تلك المعرفة (هذا النوع) بالنصب
لانه خبر تكون وهو العلم يعنى ان تكون علما لاغير (من جنس التعريف) لان جنس
التعريف عند المصنف ستة انواع بناء (على ان تكون البناء) فى قوله علمية

(مصدريـة او) ان تكون (منسوبة الى العلم بان تكون) اى المعرفـة (حاصلة
فى ضمنه) اى فى ضمن العلم لان الجنس انما يوجد فى ضمن انواعه كالكلمة توجد
فى انواعها وكالحيوان يوجد ايضا فى انواعه كالانسان والابل وغيرهما وهذا
كما قال اهل المعقول العلم انما يوجد فى ضمن الخاص والافراد بسائه (على ان تكون
اليـاء) فى قوله علمية (للنسبة) كما فى تميمى وقيسى (وانما جعلت) المعرفة فى كونها
سببا لمنع الصرف (مشروطة بالعلمية) دون المعارف والحال ان المعرفة عند
المصنف ستة انواع (لان تعريف المضمرات) مطلقة (والمبهمات) يعنى واسماء
الاشارة والموصولات (لاتوجد الافى ضمن المبنيات) يعنى ان المضمرات واسماء
الاشارات والموصولات من انواع المبنيـات (ومنع الصرف) والصرف (من
احكام المعربات) فبينهما منافاة فلايمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا
للمعرفـة لان مايكون خاصا لنوع لايكون شرطا للسبب الذى وجد فى النوع
الآخر فانتفيا (فالتعريف باللام اوالاضافـة) اذا كانت معنوية (يجعـل) كل
واحد منهما (غيرالمنصرف منصرفا اوفى حـكم المنصرف) يعنى ان اللام
اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانه لما كان من خواص الاسم يزول
بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصراف وان غير المنصرف
اذا اضيف يكون منصرفا دون المضاف اليه يعنى ان غيـر المنصرف اذا صار
مضافا اليه لايصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة
لما كانت من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل فى المضاف دون المضاف اليه
لانها لم تؤثر شيئا فيه كما فى المضاف حتى تغيره من حال الى حال (كما يجى) تفصيله
فى آخر البحث (فـلا يتصور كونه) اى ان يكون التعريف باللام اوبالاضافة
(سببا لمنع الصرف) لان مايكون سببا لزوال منع الصرف لايكون سببا لوجوده
وهو ظاهر والتعريف بالنداء يجعله مبنيا (فلم يبق) لنا من جملة المعارف لان يكون
شرطا (الا التعريف العلمى) لانه ليس فيـه مانع كما فى اخواته (وانما جعل)
المصنف (المعرفة سببـا) من اسباب منع الصرف اوجعل (العلمية شرطها) اى
شرطا لتأثير المعرفة (ولم يجعل) المصنف (العلمية سببا) حتى لم يحتج الى الشرط
لان العلمية حينئذ تكون سببا وشرطا وحدها فيكون الكلام اخصر (كما جعل
البعض) وهو جارالله العلامة فاستغنى عن الاشتراط (لان فرعية التعريف للتنكير
اظهر من فرعية العلمية له) اى للتنكير لان فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة
وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التى هى فرع للتنكير ولايخفى
ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة وليكون هذا السبب مثل سائر
الاسباب فى كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها دون العلمية لانها نوع من المعرفة

فذاسب

فتناسب التنكير ايضا فى الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل
وليكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاما يختص بالشرط (العجمة)
المعدودة من اسباب منع الصرف (وهى كون اللفظ) مطلقا سواء كان غيره
منصرف اومنصرفا (مما وضعه غير العرب) لان العجم غير العرب فكذلك
موضوع العجم يكون غيرموضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع (وانما تيرها)
اى لتأثير العجمة وكونها سببا (فى منع الصرف) اى لمنعه (شرطان) لان
العجمية لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له
علامة ظاهرة كالتأنيث اللفظى اوعلامة مقدرة كالتأنيث المعنوى لم تؤثر
فى منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية
الا انها لما كانت اخفى من التأنيث المعنوى لانه يظهر فى بعض تصرفاته مثل
اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احد الامور الثلاثة
حيث لم تظهر فى شئ من تصرفاتها اشترط فيها احد الامرين غير العلمية
(شرطها) (الاول) (ان تكون) اى العجمة (علمية) (اى) ان يكون
اللفظ العجمى (منسوبة) اى منسوبا (الى العلم) ليتحقق عجميتها (فى)
(اللغة) (العجمية) قدر اللغة لان العجمية صفة والباء فى (بان تكون)
العجمية متعلق بقوله منسوبة (متحققة) موجودة (فى ضمن العلم) الذى
(فى العجم) لا فى ضمن النكرة سواء كانت فى العجم اوفى العرب (حقيقة) بان
وضعه العجم اولا علما من غير ان يكون اسم جنس (كابراهيم) فانه وضع اولا علما
وبمعنى علما لخليل الرحمن اى وضعه العرب (او) ان تكون العجمة متحققة موجودة
فى ضمن العلم فى العجم (حكما) لا حقيقة وذلك يكون (بان ينقله) اى الاسم العجمى
الذى هو نكرة فى العجم العرب من لغة العجم الى العلمية (من غير تصرف فيه قبل النقل
اى يجعل ذلك الاسم الاعجمى علما من غير تغيره بالحذف والتبديل والقلب والزيادة
وغير ذلك من تصرفاتهم فى كلامهم بل ينقله على الهيئة التى كان عليها فى العجم
ويجعله علما (كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس) بمعنى الجيد يعنى كان يطلق
فى العجم على كل ما كان جيدا (ثم سمى به احد روة) جمع راو كحصاة جمع ناح
(القراء) يعنى جعل لقبا قبل التصرف لراوى نافع الذى هو امام القراء واسمه
عيسى (لجودة قراءته) اى لكون قراءة تلك الراوى جيدة (قبل ان يتصرف
فيه العرب فكانه كان) لفظ قالون (علما فى العجم) لان عدم التصرف فيه
دل على انه علم فى العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفى الرضى
واللازم ان لا يستعمل فى كلام العرب الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه
ايضا علما كابراهيم اولا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى به نافع راوية عيسى

بلوته قرائه انتهى فعلم ان الشرط ان يكون علما فى استعمال العرب قبل التصرف فيه (وانما جعلت) العلمية (شرطا) لتأثير العجمة حقيقة اوحكما (لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم فى كلامهم) اى فى الفاظهم التى وضعوها من الاضافة وادخال اللام والتنوين والحذف وغيرذلك فتصير كالاسماء العربية فلا تعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك (فتضعف فيه) اى فى ذلك الاسم الاعجمى (العجمة فلاتصلح) تلك العجمة ان تكون (سببالمنع الصرف) لانتفاء الشرط وهو ان يكون علما فى العجم حقيقة اوحكما وفى الرضى ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفاتهم فى كلامهم على ما تقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرو عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربيجان فى كركان وآذربايكان ونحو ذلك الى هنا كلامه (فعلى هذا) اى فعلى ان العلمية شرط فى العجمة (لوسمى بمثل لجام) رجل يعنى لو جعل نحو لجام علمالرجل (لانصرف) يعنى لايكون غير منصرف (لعدم علميته فى العجمية) يعنى لعدم كونه علما فى العجم لاحقيقة ولاحكما لان العرب تصرفت فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصله فى لغة العجم لكام بالكاف الفارسية ثم قال العرب لجام بتبديل الكاف بالجيم والمعنى على كلا اللسانين واحدلانه اسم لما يلجم فى فم الفرس اى يدخل فيه وقت الركوب (و) (شرطها الثانى احد الامرين) فيه اشارة الى ان احدهما كاف فيه (تحرك) (الحرف) (الاوسط) من حروفها الثلاثة (اوزيادة) اى ان تكون حروفها زائدة (على ثلاثة) (اى ثلاثة احرف) هذا عند المصنف لان الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كما فى التأنيث المعنوى واما عند سيبويه واكثرالنحاة فتحرك الاوسط لاتأثير له فى العجمة ملك منصرف عندهم لان الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثى ليس منه وانما اشترط احد الامرين (لئلا تعارض الخفة احد السببين) فتزاحم تأثيره فيكون منصرفا (فنوح منصرف) (هذا) اى قوله نوح منصرف الى قوله ابراهيم ممتنع اى مجموع هذا القول (تفريع بالنظر الى الشرط الثانى) اى بيان لفائدته وهى انصراف نحو نوح (فانصراف) نحو (نوح لانتفاء الشرط الثانى) بتقييد لان الشرط الاول وهو كونه علما فى العجم موجود فيه لان نوحا علم فى العجم (وهذا) اى انصراف نحو نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثانى (اختيار المصنف) وكذا عند سيبويه واما الزمخشرى فقد جعل الاعجمى الثلاثى الساكن الاوسط جائزا صرفه وتركه نظرا الى وجود العلتين مع ترجيح الصرف كما فى التأنيث المعنوى (لان العجمة سبب ضعيف

(لانه) ای لان العجمة فالتذکیر باعتبار السبب (امر معنوی) وهو کون الکلمة لیست من اوضاع العرب ولیس له علامة لفظیة ولا مقدرة فکانت فی غایة الضعف (فلا یجوز اعتبارها مع سکون) الحرف (الاوسط) فلزم صرفها لما مر ان الاسم اذا کان ثلاثیا ساکن الاوسط یکون فی غایة الضعف فلا یؤثر فیه ماهو الاضعف (واما التأنیث المعنوی فانه له علامة مقدرة) وهی التاء (اظهر فی بعض التصرفات) وهی التصغیر وارجاع الضمیر واسناد الفعل الیه والاخبار عنه بالمشتق وغیر ذلک (فله) ای للتأنیث المعنوی (نوع قوة) یعنی ان التأنیث المعنوی اقوی من العجمة لما قلنا (فجاز ان یعتبر مع سکون) الحرف (الاوسط) فی الثلاثی (وان لایعتبر معه) ولذا قال المصنف فیما سبق فهند یجوز صرفه ولم یقل فهند منصرف وقال ههنا فنوح منصرف ولم یقل یجوز صرفه للفرق بین التأنیث المعنوی والعجمة عنده (فان قلت قد اعتبرت) مبنی للمفعول (العجمة) بالرفع نائبه (فی ماه وجوز) متعلق بقوله اعتبرت (مع سکون) الحرف (الاوسط فیما سبق) ای فی بیان شرط التأنیث المعنوی بقوله وشرط تحتم تأثیره احد الامور الثلاثة الی آخر ما فصل هناک حیث جعل ماه وجور اسمی بلدتین غیر منصرف وحکم به حتی لو لم تکن فیهما العجمة معتبرة لما حکم علیهما بعدم الانصراف فکانت العجمة معتبرة فیهما مع سکون الاوسط (فلم تعتبر) العجمة (ههنا) حتی یجعل نحو نوح غیر منصرف ای یجعل نحو هند کما ذهب الیه العلامة الزمخشری (قلنا) فی جوابه (اعتبارها) ای العجمة (فیما سبق) ای فی وجوب تأثیر التأنیث المعنوی (انما هو لتقویة سببین آخرین) هما التأنیث المعنوی وشرطها العلمیة هذا من باب التغلیب کالقمرین للشمس والقمر او من باب حذف المضاف ای لتقویة احد سببین آخرین الذی هو التأنیث المعنوی لان العلمیة مستغنیة عن التقویة لا لان تکون العجمة مستقلا فتؤثر مع سکون الاوسط (لئلا یقاوم سکون الاوسط احدهما) ای احد السببین لان الاسم اذا کان ثلاثیا یکون خفیفا واذا کان اوسطه ساکنا یکون اخف فیقبل الانصراف بدخول الجر والتنوین علیه واذا اعتبرت العجمة فیه یکون اثقل فیقتضی التخفیف باسقاط الجر والتنوین منه بجعله غیر منصرف (ولایلزم من اعتبارها لتقویة سبب آخر) هو التأنیث المعنوی فیما سبق (اعتبار) بالرفع فاعل ولا یلزم ومضاف الی (سببیتها بالاستقلال) ههنا حتی یرد مثل هذا السؤال (وشتر) (وهو اسم حصن) کان (بدیار بکر) وفی الرضی ویجوز ان یقال ان امتناعه من الصرف لاجل تأویله بالبقعة والقلعة الا ان تقول انه لایستعمل الا مذکرا فلا یرجع الیه الا ضمیر المذکر لکن ذلک مما

لم يثبت والمثال الصحيح نحو ملك لانه اسم ابى نوح عليه السلام انتهى قاموس وفى الحاشية قلعة بايران بين بدعه وكنجه وبا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التانيث انتهى والمصنف لم يحكم بالعجمية حصرا ولم ينف تانيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا نقض فى المثال ولانه يصلح مثالا لما مثل له وان كان التانيث فيه ايضا (وبراهيم) وكذا ابراهيم وابراهيم (ممتنع) (صرفهما) يعنى ممتنعان من الصرف (لوجود الشرط الثانى فيهما) مع وجود السبب الذى هو العجمة والشرط الاول الذى هو ان يكون الاسم علما فى العجم حقيقة او حكما (ان فى شتر تحرك) الحرف (الاوسط) وهو ظاهر (وفى ابراهيم الزيادة على الثلاثة) فينبغى ان يكونا غير منصرفين لوجود السبب الذى هو العجمة والشرطان اللذان هما العلمية فى العجم وتحرك الاوسط او زيادة على ثلاثة احرف (وانما خص التفريع بالشرط الثانى) اى وانما بين المصنف فائدة الشرط الثانى ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية فى العجم (لان غرضه) ومقصوده ههنا (التنبيه على ما هو الحق) والصواب (عنده من انصراف) الثلاثى الساكن الاوسط (نحو نوح) وعدم انصراف الثلاثى المتحرك الاوسط نحو شتر (ولهذا) اى لكون غرضه التنبيه على ما هو الصواب (قدم انصرفه) اى انصراف نحو نوح (مع انه) اى انصراف نحو نوح (متفرع على انتفاء الشرط الثانى والاول) المتقدم (تقديم ما هو متفرع على وجوده) على ما هو متفرع على عدمه بان يقول فشتر وابرهيم ممتنع ونوح منصرف (كما يخفى) وجهه وهو ان الوجود شرف من العدم ولاشرف يقدم وكذلك ما يتفرع على الوجود الذى هو شرف يكون مقدما وقيل صرح تفريع الشرط الثانى دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كما قيل وفى شتر ايضا رد على المخالف بل على المخالف الاقوى وله وجه (واعلم ان هذه الانبياء عليهم الصلاة والسلام كلها ممتنعة من الصرف) يعنى كانت غير منصرفة للعلمية والعجمة (الا ستة) فانها منصرفة (محمد وصالح وشعيب وهود لكونها) اى لكون هذه الاربعة (عربية) ولم يكن فيها من الاسباب الا سبب واحد وهى العلمية وهى وحدها لم تؤثر فى منع الصرف فصرفت (ونوح ولوط لخفتهما) يعنى وان وجد فيهما سببان العلمية والعجمة الا انه لما لم يوجد فيهما الشرط الذى يوجب تاثير العجمة وهو تحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة صارا منصرفين لان الاصل فى الاسم الصرف (وقيل ان هود كنوح) يعنى انصراف

هود لخفته لالكونه عربيا (لان سيبويه قرنه معه) يعني ذكر هودا قرينا مع نوح
لان النحوي يذكر مع قرينه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن
هودا بنوح حيث ذكره بعده لاشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب
(ويؤيده) يحتمل ان يكون هذا من تتمة ماقيل فيكون من كلام القائل وان يكون
من كلام الشارح اى يؤيد ماقيل (مايقال من ان العرب) بيان مايقال (من ولد
اسمعيل) والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا واسمعيل كان ابن ابراهيم خليل
الرحمن اللذين هما وضعا لسان العرب فكان اسمعيل اباالعرب لانه الاصل فى الوضع
(ومن كان قبل ذلك) اى قبل اسمعيل اوقبل اولاده اى الانبياء الذين جاؤا قبل
اسمعيل اوقبل اولاده (فليس بعربي) اى ليس اعرابيا فكان ابراهيم واسمعيل
وغيرهما عجميا (وهود قبل اسمعيل فيما ذكر) من التواريخ والقصص (فكان)
هود (كنوح) فانصراف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الاخر لكونها خفيفة
(الجمع) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو سبب) واحد (قائم مقام سببين)
لما ذكر وهو مبتدأ (شرطه) مبتدأ ثان (اى شرط قيامه مقام سببين) بان
يؤثر وحده تأثيرهما (صيغة) على وزن ديمة خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر
المبتدأ الاول ومضافة الى (منتهى الجموع) التى هى جموع التكسير والمنتهى مصدر
ميمي بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل (وهى) اى الصيغة التى كانت نهاية الجموع
المكسرة (الصيغة التى كان اولها) اى الحرف الاول والثانى منها (مفتوحا وثالثها)
اى وكان الحرف الثالث منها (الفا) يقال لها الف التكسير (و) كان ايضا (بعد
الالف حرفان) اولهما مكسور اما ادغم اولهما فى الآخر مثل دواب وشواب
واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن فعالل (او) كان بعد الالف (ثلاثة
احرف) اولها مكسور (واوسطها ساكن) كاناعيم ومصابيح على وزن فعاليل
لانه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ماسيأتى هذا بيان للصيغة
واما قوله (وهى التى) بيان لانتهاء الجموع تكسيرا (لاتجمع) مبنى للمفعول نائبه
ما استكن فيه (جمع) نصب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جمع
تغيير بناء واحده (مرة اخرى) نصب على الظرفية سواء جمع اولا فانتهى
تكسيره كاساور واناعيم اولا كذلك فانتهى ايضا مثل مساجد ومصابيح (ولهذا)
اى لكون هذه الصيغة صيغة لاتجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى
تكسيرها المغيرة للصيغة (سميت) هذه الصيغة (صيغة منتهى الجموع) قوله
(لانها) اى لان هذه الصيغة تعليل للانتهاء لان الانتهاء يكون فيما تكرر دون
غير المتكرر (جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا) نصب على التميز كاساور
واناعيم (فانتهى تكسيرها المغير للصيغة) بحيث لم يجمع جمع التكسير مرة اخرى

فقدتم الجمع واستقر وصلح لان يكون سببا يقوم مقام سببين لان الجمع سبب والتنهاء كانه سبب آخر (واما جمع السلامة) سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما او صفة وهو ما لحق آخر مفرده واو ونون او ياء ونون او الف وتاء (فانه لا يغير الصيغة) اى صيغة مفرده لانه يلحق تلك الحروف آخر المفرد لا تتغير صيغة المفرد عن الهيئة التى كان المفرد عليها (فيجوز ان يجمع) تلك الصيغة (جمع السلامة) ولذا لم يكن شرطا ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة (كما يجمع ايمن جمع يمين) جمع يمين (على ايامنين) بالواو والنون او بالياء والنون (وصواحب جمع صاحبة على صواحبات) وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايامن وصواحب غير منصرف فانه اذا قيل ايامن وصواحب يكون غير منصرف واذا قيل ايامنون وصواحبات يكون منصرف لوجود الشرط فى الاول لا الثانى (وانما اشترطت) حتى للمفعول اى صيغة منتهى الجموع فى ان يكون الجمع سببا قائما مقام السببين (لتكون صيغته مصونة) محفوظة (عن قبول التغيير) لما عرفت ان جمع المكسر يغير لا السلامة (فتؤثر) فتصلح لان تكون سببا يقوم مقام السببين لان الجمعية لما كانت عارضة والتكسير ايضا يغير الصيغة لا تصلح ان تؤثر فى منع الصرف فضلا عن القيام مقام السببين واما اذا انتهى التكسير المغير فقدتمت الجمعية واستقرت صيغتها وصلحت للقيام مقامهما (بغيرها) الباء للملابسة ولغير بمعنى النفى والمعنى بلا هاء بل لا بها كما فى قولك كنت بغير مال اى بلا مال وهو خبر بعد خبر لقوله شرطه اى ملابس وكائن او صفة لقوله صيغة اى صيغة منتهى الجموع الملابسة بغير هاء او حال منها اى ملابسة بغيرها (منقلبة) بالجر صفة هاء (عن تاء التأنيث حالة الوقف) يقال لها التاء المربوطة او المدة اذا وقفت عليها تصيرها هاء واذا لم تقف تكون تاء وتبقى على حالها (والمراد عنه) على مقدرة تقديره المراد بها ان تكون منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف او المراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها فى الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفى الثانى على مجازية باعتبار الاولية (بها) فيه لطافة تعرف بالتأمل (تاء التأنيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف) اذا كان الامر كذلك (فلا يرد) من ورد يرد ورودا (نحو فوارة جمع فارهة) لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل بل على فاعلين بالواو والنون او بالياء والنون والفارة الحاذق ويقال للبغل والحمار دابة بين الفروهة بالفارسية خوشرو وفى الصحاح الفاره الحاذق بالشئ وقد فره من باب ظرف قال الازهرى قوله تعالى * فارهين اى حاذقين والفاره من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير وقال الجوهرى ويقال للبرذون والبغل والحمار فاره بين الفروهة وجمعه فرهة وفره مثل صحبة وصحب وبرول انتهى

مختصرا

مختصرا (وانما اشترط كونها بغيرها لانها) اى لان الجمعية (لوكانت مع هاء كانت على زنة المفردات) وفى الرضى انما شرط فى هذه الصيغة ان تكون بغيرها احترازا عن الملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتنكسر من قوة جمعيته فلا تقوى ان تقوم مقام سببين الى هنا كلامه (كفرازنة) وصياقلة فانها (على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة) فيه نشر على ترتيب اللف وانما فسرهما بها لئلا يتوهم الجمعية منهما (فيدخل فى قوة الجمعية فتور) مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار فلا تقوى ان تقوم مقام السببين على ماقلنا سابقا لاسيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لانظير له فى الآحاد (ولاحاجة) جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على المصنف ان يخرج نحو مداينى من شرطه بان يقول ولاياء النسبة كما اخرج نحو فرازنة منه بقوله بغيرها فاجاب عنه بقوله ولاحاجة (الى اخراج نحو مداينى) منسوب الى مداين علم بلدة كما ان انصارى وفرائضى منسوب الى انصار وفرائض الاول علم للصحابى المدنى والثانى علم العلم بين الميراث (فانه) اى مداينى اومداين (مفرد محض) لما قلنا ان الثانى علم البلدة والاول منسوب اليها (ليس جمعا لا) زائدة (فى الحال) متعلق بقوله جمعا لانه اما علم اومنسوب وياء النسبة لاتلحق الجمع وفى المفصل لان الجمع اذانسب رد الى الواحد (ولافى المآل) لان المراد منه العلمية اوالنسبة لاالجمعية (وانما الجمع مداين) جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقام به وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام مدنى والى مداين كسرى مداينى كذا فى الصحاح (وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين اوفرزان بكسر الفا فيهما) وهو العالم الذى هو ذو فنون من العلم (فعلم مماسبق) اى من قوله صيغة منتهى الجموع بغيرهاء (ان صيغة منتهى الجموع على قسمين) اى منقسمة عليهما (احدهما مايكون بغيرهاء) اى الصيغة التى لاتكون فيها تاء التأنيث (وثانيهما مايكون بهاء) اى الصيغة التى تكون مع تاء التأنيث لان النفى يستلزم الايجاب الاول مايستفاد من النفى صريحا والثانى مايستفاد منه ايضا لكن دلالة لان النفى يدل على وجود المنفى لانه لولم يكن موجودا لمانفى (فاما) اى الجمع الذى (يكون بغيرهاء فممتنع صرفه) اى يكون ذلك الجمع غير منصرف (لوجود شرط تأثيرها) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية وشرط تأثيرها الذى هو صيغة منتهى الجموع بغيرهاء فامتنع من الصرف (كمساجد) اى مثاله مثل مساجد اوكائن كمساجد او مبتدأ على ان يكون الكاف بمعنى المثل فقط اى مثل مساجد (مثال) خبره واما على الاولين فخبر مبتدأ محذوف اى هذا مثال (لما) اى للجمع الذى وقع (بعد الفه حرفان) (ومصابيح) (مثال لما)

اى الجمع الذى وقع (بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن) (واما) ما يكون بها منصرف لعدم وجود شرطه الذى هو ان يكون بغيرها، لان وجدوا السبب لا تاثير له بدون وجود الشرط مثل (فرازنة) (وامثالها) جعله من باب حذف المعطوف مثل سرابيل تقيكم الحراى والبرد لئلا يلزم الحكم بالانصراف على فرازنة فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل معى (عما) اى من الجموع التى (هى على صيغة منتهى الجموع) الا انها كانت (مع الهاء) التى كان عدمها شرطا فى تأثيره (نمصرف) (لفوات شرط تأثير الجمعية) وان وجد السبب الذى هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط (وهو) اى الشرط (كونها) اى كون الجمعية (بلاهاء) (وحضاجر علما) وفى بعض النسخ قوله علما بالرفع فحينئذ يكون اما صفة لحضاجر او خبر مبتدأ محذوف اى هو علم والجملة صفة او اعتراض (للضبع) متعلق بقوله علما (هذا) اى قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف الخ (جواب عن سؤال مقدر) ورد على المصنف من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو للاستيناف (تقديره) اى تقدير السؤال المقدر (ان حضاجر علم جنس للضبع) لا علم شخص للضبع (يطلق على الواحد) اصالة وحقيقة (و) يطلق على (الكثير) لا من حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده (كما ان اسامة علم جنس للاسد) يطلق على الواحد منه وعلى الكثير (فلا جمعية فيه) اى فى حضاجر الذى هو علم جنس لانه لم يبق فيه حينئذ معنى الجمعية التى تكون سببا (و) الحال ان (صيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف) وانما السبب الجمعية وقدمات بسبب كونها علم جنس (بل هى) اى تلك الصيغة (شرط للجمعية) والشرط وحده لا يؤثر اذا لم يوجد السبب (فينبغى ان يكون) حضاجر علما للضبع (منصرفا) لعدم وجود السبب (لكنه) اى الا ان حضاجر (غير منصرف) استعمالا (وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع) قوله علما حال من المبتدأ صرح به ابن مالك واشار اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للضبع واما نصبه بتقدير اعنى فقبيح جدا لان المقام لا يقتضى المدح او الذم او الترحم حتى ينصب على المدح او الذم او الترحم وفى نصبه فى هذا المقام قيل وقال فلا نطول الكلام بذكر المقال (غير منصرف) خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدأ (لا) اى لا يكون غير منصرف (للجمعية الحالية) لانه ليس جمعا فى الحال لما عرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير وما هو كذلك لا توجد فيه الجمعية (بل) غير منصرف ليس الا (للجمعية الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا يعتبر وان كان زائلا مثل اسود واحمر اسما للجمعية (لانه) اى لان حضاجر (منقول عن الجمع)

فيكون

فيكون علما منقولا (فانه كان فى الاصل) اى فى اصل استعماله (جمع حضجر) على وزن قمطر مكسور الفاء ومفتوح مابعده (بمعنى عظيم البطن) انسانا كان اوغيره يقال بالفارسية شكم بزرك فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن (سمى به الضبع) ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا الضبع (مبالغة) مفعول له للتسمية (فى عظم) مصدر بوزن عنب (بطنها) اى بطن الضبع والتأنيث باعتبار الدابة (كان كل فرد منها) اى من جنس الضبع (جماعة من هذا الجنس) يعنى سمى حضاجر واحدا من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذى كان بطن كل واحد منهم عظيما فى العظم والاكل والشرب وغير ذلك (فالمعتبر فى منع الصرف) اى منع صرف حضاجر حال كونه علما لفرد من افراد الضبع (هو الجمعية الاصلية) لا الجمعية الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعنى امتنع من الصرف لوجود السبب الذى هو الجمعية وان كانت فى الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون فى الحال كمساجد ومصابيح وان يكون فى الاصل لا فى الحال كحضاجر علما للضبع (فان قلت) هذا السؤل نشأ من التفريع المذكور بقوله فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلة يعنى اذا كان المعتبر فى منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية) يعنى يجوز ان يوجد فيه علتان اخريان من غير اعتبار تلك الجمعية فيمتنع من الصرف بسببهما (فان فيه العلمية) لانه علم (والتأنيث المعنوى مع تحتم تأثيرهما وهو الزيادة على الثلاثة (لان الضبع هى انثى الضبعان) فيكون حينئذ علما للمؤنث المعنوى كزينب والضبعان بكسر الضاد على وزن الغلمان المذكر من جنس الضبع والجمع ضباعين كسرحان وسراحين فعلة منع الصرف التأنيث المعنوى والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه تكلف (قلنا علميته) غير مؤثرة لانها علم جنس فالمعتبر فى منع الصرف مايكون علم شخص (والا) اى لوكانت العلمية مؤثرة كسائر الاعلام (لكان) حضاجر (بعد التنكير منصرفا) كالاسباب التى فيها علمية مؤثرة لما سيأتى وليس كذلك لانها تمتنع من الصرف علما كانت اولا مع ان علميتها ليست علم شخص (والتأنيث فيه (غير مسلم لانه) اى لان حضاجر (علم جنس للضبع مذكرا كان اومؤنثا) كما ان اسامة علم جنس للاسد مذكرا كان اومؤنثا فتأنيثه محتمل فلا يجوز ان يعتبر تأنيثه ولا علميته فاحتيج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير منصرف فى استعمالاتهم بلا علة فيه وكان من خصها بالانثى فهم من كلام اهل اللغة حيث قالواهى مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية (وانما اكتفى

المصنف (فی التنبیه علی اعتبار الجمعیة الاصلیة بهذا القول) ای بقوله وحضاجر علما للضبع غیرمنصرف لانه منقول عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول یکون معتبرا فی منع الصرف ولا یضره النقل کالصفة (ولم یقل) المصنف (الجمع شرطه) صیغة منتهی الجموع بغیر هاء (ان یکون فی الاصل) سواء بقی علی جمعیته ولم ینقل اولا (کما قال فی الوصف) الوصف شرطه فی سببیته لمنع الصرف ان یکون فی الاصل فلا تضره غلبة الاسمیة (لئلا یتوهم ان الجمعیة کالوصف) تنقسم الی قسمین (قد تکون) الجمعیة (اصلیة معتبرة) بقیت اونقلت (وقد تکون عارضة غیر معتبرة) لان العارض لکونه عارضا فی حکم العدم فلا یؤثر فی شیء کالوصف فانه کان علی قسمین قسم کان فی الاصل وصفا فهو معتبر بقی علی وصفیته اونقل الی الاسمیة وقسم لم یکن فیه وصف الا انه عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلا یؤثر فللاحتراز عنه قال شرطه ان تکون وصفا فی الاصل (ولیس الامر کذلک) یعنی ولا عرض فی الجمع مطلقا سواء کان سیدا قائما مقام السببین اولا (اذ لایتصور العروض فی الجمعیة) لان واضع الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنی مثنی والواحد واحدا الا انه وضع الجمع مفردا ثم عرضت له الجمعیة بالاستعمال کالوصف حیث قد یکون عارضا بعد الوضع وانما قال شرطه ان یکون فی الاصل کان یتوهم ان الجمعیة قد تکون عارضة فلزم الاکتفاء فی التنبیه علی ان الجمعیة الاصلیة قد تکون معتبرة بهذا القول حیث لا یضرها النقل الی الاسمیة کالوصف الاصلی مثل اسود وارقم حیث صارا اسمین للحیة علی ما سبق وفی ارضی ان الجمع الاقصی اذا سمی به لاینصرف عند المصنف لان المعتبر فیه عنده ان یکون فی الاصل کما فی الوصف فلایضره زوال الجمعیة بالعلمیة امر وض الزوال الی هنا کلامه (وسراویل) علی وزن اناعیم الاتلبس بجمع یقال له بالفارسیة شلوار (جواب عن سؤال مقدر) نشأ من قوله وحضاجر علما للضبع غیرمنصرف لانه منقول عن الجمعیة یعنی من جعل الجمعیة اعم لان تکون فی الحال وفی الاصل (تقدیره) ای تقدیر السؤال (ان یقال قد تفصیت) بالخطاب من تفصی مثل ماتفعل نی تخلصت یقال تفصی عن کذا اذا تخلص عنه وقد اشار الشارح الی وجه تقدیم حضاجر علی سراویل لان حضاجر علما کان منشأ لورود السؤال بسراویل (عن الاشکال) بکسر الهمزة (الوارد) صفة له (علی قاعدة الجمع) متعلق بالوارد (بحضاجر) متعلق به ایضا حیث لاجمع فیه فینبغی ان یکون منصرفا الا انه غیرمنصرف (بجمع الجمع) الذی هو قائم مقام السببین الباء فیه متعلق بقوله تفصیت (اعم من ان یکون فی الحال اوفی الاصل) یعنی تخلصت عن ذلک السؤال

بجعلها الجمع باقيا على حاله حيث لم ينقل الى شئ كأساور واناعيم اومنقولا الى الاسمية اشارة الى ان المنقل لايضره (فـانقول فى سراويل) يعنى فا جوابك فى سراويـل (فانه اسم جنس) كاسـد وتمر حيث (يطلق على الواحـد والكثير و) الحال انه (لاجمعية فيه) لانه لوكـان فيه الجمعية لما اطلق على الواحـد (لا) زائدة (فى الحـال) لانه ليس بجمع حالا لانه يطلـق على الواحد (ولا) زائدة ايضـا (فى الاصـل) لانه ليس بجمع فى اصل وضعـه بل مفرد محض وهـذا الوزن لايمنع الصرف بدون الجمعيـة لان الشرط لايؤثر بدون السبب فينبغى ان يكـون سراويـل منصرفا (فاجاب) المصنف عنـه (بانه قد اختلف) مبنى للمفعول (فى صرفه) نائبـه (ومنعه) بالجر عطف على صرفه (منـه) اى من الصرف يعنى اختلف النحاة فى سراويل فذهب بعضهم الى انه غيرمنصرف لماسيأتى وبعضهـم الى انه منصرف لعـدم السبب ولانه الاصـل فى الاسم المعـرب (فهو) اى سراويـل (اذا) اسم شرط (لم يصرف) مبنى للمفعول اى اذا جعل غيرمنصرف (وهو) اى عدم صرفه (الاكثر) اى اكـثرمن صرفه والجملة اعتراض و بيان ان عدم صرفه اكثر من صرفه (فى موارد الاستعمـال) اى فى المواضع التى استعمـل سراويل فيها يعنى ان استعمـال سراويل غير منصرف اكثرمن استعماله منصرفا واذا كان الامر كذلك (فـيرد به الاشكال) المذكـور فى سؤال السائل (على قاعـدة الجمع كاقلت) انت ايها السـائل (فقد قيـل) جواب لاذا وهى مع شرطهـا وجوابها خبرلقوله سرا و يـل (فى التفصى) والتخلص (عنه) اى عن الاشكال الواردة على قاعـدة الجمع وهذا المجيب هـو سيبويه ولذا قدمه وفى الرضى فعند سيبويه وتبعه ابو عـلى على انه اسم اعجمى مفرد معرب كما عرب كاعرب الآجر لكنه اشبـه من كلامهم مالاينصرف قطعـا نحو قناديل فحمل على ماشابهـه فمنع الصرف ولم يمنـع الآجر مخففـا لان جميع ماوازنه ليس ممنوعامن الصـرف الاترى الى نحواكلب وانجر انتهى (انه) (اسم) (اعجمى) يعنى انه اسم قد وضعـه العجم وليس بعربى الاانه عرب بابدال البـاء واوا لانه كان فى العجم سراو يـل وقد قرئ به قوله تعالى سرابيلهم من قطران (ليس بجمع لا فى الحـال) لانه يطلق على الواحد (ولا فى الاصل) لانه لم يكن فى اصل وضعه جمعا ثم نقل عنه وجعل اسمـا كضاجر ولانه اذا لم يكن عربيـا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعية لاحالا ولا اصلا (لكنه) اى الاانه (حمل) مبنى للمفعول عنـد سيبويه (فى منع الصرف) اى فى كونه ممنوعا من الصرف (على موازنه) اسم فاعل من وازن يوازن (اى عـلى مايوازنه) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لاعتمـاده على

الموصول للمقدر اى على ما يوازنه سراويل ويشاركه فى الوزن (من الجموع) ابانها (العربية كاناعيم ومصابيح) وقنابيل (فانه) اى سراويل (فى حكمها) اى فى حكم الجموع العربية (من حيث الوزن) ومن حيث المعنى حيث يطلق على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل البدل فكان فى حكم ما يوازنه فكما ان حكم ما يوازنه ان يكون غير منصرف كذلك كان هو ايضا غير منصرف لان المشبه بالشئ يأخذ حكم ما شابهه (فهو) اى سراويل (وان لم يكن من قبيل الجمع) يعنى وان لم توجد فيه الجمعية (حقيقة لكنه) اى الا انه (من قبيله حكما) يعنى الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابه الجمع الحقيقى فى الوزن والمعنى على ما قلنا صار كالجمع لان المشبه بالشئ يكون فى حكمه (فالجمعية) التى قامت مقام السببين (على هذا التقدير) اى على هذا الجواب (اعم من ان تكون حقيقة) كاساور واناعيم (اوحكمية) كسراويل وقوله (فبناء هذا الجواب) دفع لما ورد فى بعض الشروح من انه يريد اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازن كما قال فى الوافية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشر بناء على هذا الجواب كان وواقع (على تعميم الجمعية) التى هى السبب الواحد اى الحقيقى والحكمى كان الجواب بحضا جر مبنى على تعميمها الى الحال والاصل (لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة) كما ظن (وهو) اى السبب الزائد عليها (الحمل على الموازن) حتى تزاد الاسباب على التسعة فتصير عشرة فيكون التفصيل مخالفا للاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا فى اسباب منع الصرف عند احد حتى يعد سببا ههنا ايضا (وقيل) قائله المبرد (هو اسم) (عربى) يعنى انه مما وضعه العرب لان العجمى هو سرابيل بالباء الموحدة كما فى قوله تعالى سرابيلهم قطران ويكون عربيا الا انه (ليس بجمع تحقيقا) نصب على التمييز او على المصدرية اى جمعا محققا (لانه اسم جنس) كتمر ونخل (يطلق على الواحد والكثير) ولانه مفرد وضعا ولانه ليس فيه شئ من علامات الجمع صحيحا او مكسرا بالزيادة او النقصان فكان مفردا محضا (لكنه) اى الا انه (جمع سروالة) اى قطعة خرقة (تقديرا) نصب على التمييز (وفرضا) عطف تفسيرى (لانه لما وجد غير منصرف) فى استعمال العرب بلا سبب من الاسباب (ومن قاعدتهم) اى ومن قاعدة النحاة (ان هذا الوزن بدون الجمعية) التى هى السبب وهذا الوزن شرط فى تأثيرها (لم يمنع) مبنى للمفعول (الصرف) اى من الصرف فكانت القاعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها مبنية عليه (قدر) مبنى للمفعول من التقدير (حفظا) مفعول له (لهذه القاعدة) يعنى لتكون القاعدة مصونة ومحفوظة حيث لا تكون مخالفة لاستعمالهم (انه) اى سراويل (جمع سروالة)

وان مع اسمها وخبرها فی محل الرفع علی انه مفعول مالم یسم فاعله لقوله قدر (فکانه سمی کل قطعة من السراویل) المشتمل علی القطع (سروالة ثم جمعت سروالة) بناء علی اجتماع القطع (علی سراویل) فیکون سراویل جمع سروالة بناء علی اشتماله ایاها واجتماعها فیه الا انه جمع تقدیرا وفرضا لاتحقیقا لاطلاقه علی الواحد لانه لوکان جمعا تحقیقا لما اطلق علی الواحد لان الجمع لایطلق علی المثنی فکیف یطلق علی الواحد (واذا صرف) عطف علی قوله اذا لم یصرف ومبنی للمفعول (ای سراویل) یعنی اذا استعمل سراویل منصرفا وهو الاقل فی موارد الاستعمال (لعدم تحقق) ای لعدم کون (جمعیته) التی هی السبب فی کون مثل هذا الوزن غیر منصرف محققة فی سراویل (تحقیقا) نصب علی التمیز (و) الحال ان (الاصل فی الاسماء) العربیة (الصرف) ای دخول الجر والتنوین لان کون الاسم منصرفا غیر محتاج الی شیٔ من الاسباب بخلاف کونه غیر منصرف فانه محتاج الی سببین اوالی سبب قائم مقامهما ومالم یحتج الی شیٔ یکون اصلا فینبغی ان تکون الاصل فی الاسم المعرب الصرف (فلا اشکال) لفظ لالنفی الجنس والاشکال مبنی علی الفتح اسمها والخبر قول الشارح (بالنقض به) ای بسراویل (علی قاعدة الجمع) یعنی اذا استعمل سراویل منصرفا لایرد السؤال علی تلک القاعدة کما ورد اذا کان غیر منصرف لان السبب الذی هو الجمعیة غیر متحقق فیه واذا صرف وهو الاقل لایرد به السؤال علی قاعدة الجمع (لیحتاج) مبنی للمفعول (الی التفصی عنه) ای عن السؤال الوارد علیهما بان یذهب الی مذهب سیبویه اوالمبرد وقال المحشی العصام ولوقال المصنف وان صرف لکان ترکیبه من قبیل قوله فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم واقعا علی اعلی درجات البلاغة لکنه راعی المخاطب الذی هو متعلم النحو واقتصر علی المعنی (ونحو جوار) مبتدأ (ای کل جمع) یشیر الی ان الحکم الآتی لیس مخصوصا بل یعم له ولمثله (منقوص) جمع (علی) وزن (فواعل) لانه لایجیٔ منه فعالیل (یائیا کان) ذلک الجمع المنقوص (اوواویا کالجواری والدواعی) فیه نشر علی ترتیب اللف لان الجواری اسم فاعل جمع مکسر من جری مثل رمی فهوجار مثل رام والجمع الصحیح منه جارون کرامون والمکسر منه جوار کروام واذا عرفت باللام تعاد الیاء نحوالجواری والدواعی ایضا اسم فاعل جمع مکسر من دعا مثل غزا دعوا مثل غزوا فهوداع کرام وغاز والجمع الصحیح منه داعون تغازون والمکسر منه دواع کغواز واذا عرفت باللام تعاد الواو فیقال الدواعو ثم قلبت یاء لتطرفها وانکسار ماقبلها فیقال الدواعی فالاول ناقص یائی والثانی واوی (رفعا وجرا) ای فی حالتی الرفع والجر) نصب علی الظرفیة متعلق بالنحو بحذف المضاف (کقاض) خبر (ای

حكمه) اى حكم مثل جوار يا ئيا كان او واويا (حكم قاض) اى حكم جمعه كحكم مفرده (بحسب الصورة) والتوجيه يعنى الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا فسره بقوله (فى حذف الياء عنه) اى عن مثل جواد (وادخال التنوين عليه) هنا وجه التشبيه يعنى كان الياء تحذف من نحو قاض لالتقاء الساكنين ويعوض التنوين عنها كذلك الحال فى مثل جوار لكن لا مطلقا بل فى حالة الرفع والجر من غير فرق بينهما (تقول جائنى جوار) فى حالة الرفع بالتنوين (ومررت بجوار) فى حالة الجر بالتنوين (كما تقول) فى المشبه به (جائنى قاض) رفعا بالتنوين (ومررت بقاض) جرا بالتنوين (واما) نحو جوار واويا كان او يائيا (فى حالة النصب) متعلق بقوله متحركة (اى فالياء) فيه (متحركة) فى حالة النصب (مفتوحة) لخفة النصب على الياء لكونه جرا بالالف بلا تنوين واما فى نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن مع التنوين فلم توجد المشابهة فى حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجرا احترازا عنه (نحو رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين كما تقول رأيت اساور واذا كان الامر كذلك (فلا اشكال) لفظ لا هذه التى لنفى الجنس واشكال اسمها مبنى على الفتح لما سيأتى وخبرها قوله (فى حالة النصب) وقوله (لان الاسم غير منصرف) متعلق بالخبر لاعلة له اى اذا كانت الياء فى جوار متحركة مفتوحة فى حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقع فى حالة النصب لكون الاسم غير منصرف للجمعية التى هى سبب قائم مقام السببين ملابسا (مع صيغة منتهى الجموع) بفتح هاء يعنى لوجود سبب القائم مقام السببين وهو الجمعية فيه مع شرط تأثيره وهو صيغة منتهى الجموع بغيرها فيكون فى حالة النصب غير منصرف بلا خلاف (بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف) مبنى للمفعول (فيه) نائبه اى وقع الاختلاف بين النحاة فى انه فى حالة الرفع والجر غير منصرف او منصرف لفوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل (فذهب بعضهم) اى الزجاج ومن تابعه (الى ان الاسم) الذى على فواعل (منصرف) بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم منع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر السبب وحده بلا شرط (والتنوين فيه تنوين الصرف) لا العوض (لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة) يعنى ان الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فما يتعلق بذاتها (مقدم على منع الصرف) لان الاعلال سببه الموجب له قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس (الذى هو من احوال الكلمة) واوصافها فيتعلق بها (بعد تمامها) لان سبب منع الصرف وهى المشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة ايضا ومع هذا المتعلق بوصف الكلمة فما يتعلق بالذات مقدم على ما يتعلق بالصفة كما ان الذات مقدمة على الصفة

لكونهما اصلا والوصف عارضا (فاصل جوار فی قولك جاءنی جوار جواری بالضم) یعنی بضم الیاء (والتنوین بناء) نصب علی انه مفعول له اومفعول مطلق ای بنی بناء (علی ان الاصل فی الاسم) المعرب مطلقا (الصرف) ای ان یکون منصرفا لعدم احتیاجه الی سبب وشرط (فبنی) مبنی للمفعول (الاعلال) نائبه (علی ماهو الاصل) ای علی القاعدة المقررة فی علم الصرف وهی ان الیاء اذا انکسر ماقبلها وهی مضمومة منونة تثقل علیها الحرکة والتنوین لاسیما فی الجمع الممتد (ثم) ای بعد ماعلمت ان اصل جوار فی قولك جاءنی جوار جواری بالضم والتنوین (اسقطت) شروع فی بیان بناء الاعلال وکیفیته مبنی للمفعول (الضمة) نائبه (للتثقل) ای لماقلنا ان الضمة تثقل علی الیاء المکسورة ماقبلها فاجتمع ساکنان الیاء والتنوین (و) اسقطت (الیاء) ایضا (لدفع التقاء الساکنین فصار جوار) بعد الاعلام (علی وزن سلام وکلام) فاشبه بالجمع المفرد لفظا فحصل فی قوة الجمعیة فتور وضعف فلم تقو ان تقوم مقام السببین (فلم یبق) نحو جوار بعد الاعلال (علی صیغة منتهی الجموع) لسقوطه عن اوزان اقصی الجموع الذی هو الشرط والسبب وحده لایؤثر وان کان موجودا (فهو بعد الاعلال ایضا) ای کما کان قبل الاعلال منصرفا (منصرف والتنوین فیه للصرف کما کان قبل الاعلال کذلك) ای کما ان التنوین قبل الاعلال کان للصرف (وذهب بعضهم) وهو سیبویه والخلیل (الی انه) ای نحو جوار (بعد الاعلال غیر المنصرف) کما کان قبل الاعلال غیر منصرف لکون السبب الذی هو الجمعیة والشرط الذی هو صیغة منتهی الجموع بغیر هاء موجودین فیه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ینبغی ان یکون غیر المنصرف لئلا یلزم اهدارهما وبعد الاعلال ایضا غیر منصرف (لان فیه الجمعیة مع صیغة منتهی الجموع) یعنی لوجود السبب الذی هو الجمعیة والشرط ایضا فینبغی ان یکون غیر منصرف ایضا (لان المحذوف) الذی لم یکن نسیا منسیا بل حذف لفظا فقط یکون ثابتا تقدیرا فیکون (بمنزلة المقدر) فی ملاحظة العقل والاعراب (ولهذا) ای لاجل ان المحذوف ثابت تقدیر اللاعراب (لایجری) من جری یجری ای لایتصور (الاعراب) ولا یقع ههنا (علی الراء) التی کانت آخرا بعد الحذف بل لایجری الا علی الیاء المقدرة فیکون تقدیرا ولو لم یکن المحذوف بمنزلة المقدر لما جری الاعراب علیه ولو وقع علی ماهو الآخر کید ودم (والتنوین فیه) ای فی نحو جوار رفعا وجرا (تنوین العوض) لا الصرف (فانه لما اسقط تنوین الصرف) لعدم الصرف (عوض عن الیاء المحذوفة اوعن حرکتها هذا التنوین) یعنی الذی هو حاصل فی اللفظ اما التعویض عن الیاء فلمناسبة کون التنوین حرفا ایضا

والمناسبة الثبوت مرة والحذف اخرى واما عن الحركة فلمناسبة العروض يعنى كان الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين يعرض للآخر وفى الهندى فسر بعضهم قول سيبويه والخليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفهما ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسورة ما قبلها فى غير الصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة فى الرجوع اذيلزم اجتماع الساكنين لو رجعت وفسر السيرافى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال ثابت تقديرا فحذف تنوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين عن الياء الى هنا كلامه (وعلى هذا القياس) خبر مقدم اى القياس الذى جرى فى حالة الرفع (حالة الجر) مبتدأ (بلاتفاوت) اى بلا فرق بين العلتين لاشتراكهما فى علة وهى الاستثقال (و) وقع (فى لغة بعض العرب) وهى قليلة واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى ابن عمرو (اثبات الياء) بالرفع لانه فاعل فعل محذوف (فى حالة الجر) بلا تنوين بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين يسقطان منه (كما فى حالة النصب) يعنى كما انهما يسقطان فيها (تقول) فى حالة الجر (مررت بجوارى) بفتح الياء بلا تنوين (كما تقول) حالة النصب (رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جوارى فى حالة الجر غير منصرف بالاتفاق (وبناء هذه اللغة) مبتدأ واورد (على تقديم منع الصرف على الاعلال) لان الاعلال وان كان متعلقا بجوهر الكلمة الا انه لو قوعه ههنا فى الآخر استوى بمنع الصرف فى الوقوع فى الآخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين انما يكون فى الآخر فقدم منع الصرف لانه مثبت للياء وان كان يزيل الجر والتنوين والاعلال ناف لهما والمثبت لشرفه مقدم على النافى (فانه حينئذ) اى حين تقديم منع الصرف على الاعلال (تكون الياء مفتوحة فى حالة الجر) لان جر غير منع الصرف انما يكون بالفتحة (والفتحة خفيفة) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد ما يوجب الاعلال كما فى حالة النصب (فما وقع فيه) اى فلم يقع فى مثل جوار فى حالة الجر (الاعلال) لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع فى حالة النصب (واما) بناء هذه اللغة (فى حالة الرفع فاصل جوار) فيها (جوارى) مثل ضوارب (بالضم بلا تنوين) لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التنوين لعدم

الصرف

الصرف (حذفت الضمة للثقل) لان الضم ثقيل على الياء لعدم الجنسية ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقيل جدا (وعوض عنها) اى عن الضمة (التنوين) لما سبق فاجتمع ساكنان لياء والتنوين (فسقطت الياء لالتقاء الساكنين) اى لدفع اجتماع الساكنين (فصار جوار) بالكسر والتنوين اوتقول فسقطت الياء اكتفاء بالكسرة قبلها كما فى قوله تعالى يوم يدعو الداع والكبير المتعال ثم عوض عن الياء اوعن حركتها التنوين لان الياء اذا سقطت فى المفرد فسقوطها فى الجمع الممتد اولى لان الجمع اثقل من المفرد (وعلى هذه اللغة) اى التى كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال (لا اعلال) فى مثل جوار (الا فى حالة واحدة) وهى حالة الرفع فقط لما عرفت انه لامقتضى للاعلال فيها الا فى حالة واحدة (بخلاف اللغة المشهورة) وهى التى كان الاعلال فيها مقدما على منع الصرف (فان الاعلال فى الحالتين) حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفصلا (التركيب) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو) اى التركيب (صيرورة كلمتين او اكثر) من كلمتين (كلمة) بالنصب لانها خبر لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين (واحدة) صفة لكلمة للتأكيد لان التاء فيها للوحدة وقوله (من غير حرفية جزء) متعلق بقوله صيرورة اى من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفا يفهم هذا الشرط من المثال لان الحرف اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم نفيه لان غير المنصرف لا يكون الا فى المعربات فلا يرد (نحو النجم وبصرى) حال كونهما (علمين) لان الجزء الاول فى النجم والثانى فى بصرى حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا (شرطه) اى شرط التركيب فى سببية منع الصرف (العلمية) اى يكون علما (ليأمن) التركيب لكونه عارضا يقبل الزوال (من الزوال) لان الكلمتين حينئذ تدخلان فى موضع العلم فيأمن من حذف احديهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال ولما مر ان العلمية وضع ثان والكلمة التى وضع عليها ينبغى ان تكون مصونة لاتقبل الزوال (فيحصل له) اى للتركيب حيث كان علما (قوة) لانه مأمون من الزوال والعروض (فيؤثر بها) اى بتلك القوة (فى منع الصرف) فيكون سببا لمنع الصرف (وان لايكون) التركيب (بالاضافة) اى تركيبا اضافيا سواء كان حقيقة اوغير حقيقة (لان الاضافة تخرج المضاف) الذى كان غير منصرف قبل الاضافة (الى الصرف اوالى حكمه) على اختلاف المذهبين يعنى ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمركم وعثماننا يكون منصرفا اوفى حكمه على ما سيجئ (فكيف تؤثر) الاضافة

(فى المضاف اليه) اى فى الاسم الذى اضيف الى المصرف (ما يضاده) اى ليس لها ان يؤثر فى الاسم المصرف اذا اضيف عدم الصرف لان ما يكون سببا لزوال الشئ لايكون سببا لحصوله (اعنى منع الصرف) تفسير لقوله ما فى ما يضاده (و) ان (لا) يكون التركيب بعد ان يكون علما وان لايكون باضافة (باسناد) يعنى لايكون مركبا بالتركيب الاسنادى فى الاصل اوفى الحال (لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات) يعنى لان المركب بالتركيب الاسنادى اذا جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المصنف ومبنيا حكميا عند جماعة فلايكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لايكون الافى المعرب وانما بنى لان الجملة لاتوصف بالاعراب قبل العلمية لانه من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد العلمية تكون مبنية كما كانت قبلها (نحو تأبط شرا) وشاب قرناها وذرحبا تأبط فعل لقب ثابت بن جابر الفهمى سمى به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اى مايكون آلة وسببا للشر لايراه احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشراراده فقيل اين هو فقلا جيب قد تأبط شرا فلقب بفعله وشاب قرناها لقب امرأة اى صفيرتاها وشاب يشيب اى ابيض سميت به لانها كانت كذلك وذر من ذر يذر مثل فر يفر يذرون الملح والحب فرقه وبابه رد وذرحبا اسم رجل كان يذر الحب اى ينشره (فانها) اى الاعلام المذكورة (باقية فى حال العلمية على ما) اى حال (كانت) الاعلام المذكورة (عليها) اى على الحال (قبل العلمية) من النصب والرفع وغيرهما ولم تغير عن الحال التى كانت عليها قبل العلمية لجريها مجرى الامثال (فان التسمية بها) اى بالجملة المشتملة على الاسناد (انما هى) مبتدأ (لدلالتها) خبر اى ليست التسمية بها الا لدلالة الجملة (على قصة غريبة) كما فى تأبط شرا فان التسمية به ليدل على القصة التى هى اخذ سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشراراده وكذا الحال فى غيره (فلو نطرق) اى عرض (اليها) اى الى تلك الجملة (التغيير) فاعل نطرق يقال تطرق له اذا صار طريقا له يعنى اذا صار تغير بعض احوالها طريقا لها بان لم يكن حالها بعد التسمية كحالها قبل التسمية (يمكن ان تفوت تلك الدلالة) اى الدلالة على القصة الغريبة فان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكما تها التى كانت قبل التسمية بها (واذا كانت) تلك الجملة (من قبيل المبنيات بعد العلمية فكيف يتصور فيها) اى فلا يمكن ان يجرى فى تلك الجملة منع الصرف الذى هو من احكام المعربات) لان الشئ المخصوص بنوع لا يجرى فى نوع آخر ولايؤثر كاللام فى الاسم وقد فى الفعل لان المعرب نوع من الاسم والمبنى نوع

آخر

آخر منه ووصف اختص باحدهما لايتعدى الى الآخر ولا يسرى اليه (فان قلت كان) واجبا (على المصنف) فى بيان قيود التركيب ان لايقتصر على ماذكر منهما بل يجب عليه (ان يقول وان لايكون الجزؤ الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا حرف العطف) يعنى ان يقول التركيب شرطه العلمية وان لايكون باضافة ولا باسناد ولاصوتى ولاتعدادى حتى تكون القيود الخمسة اربعة منها تكون نفيا وواحد ثبوتا فتكون حينئذ مذكورة باسرها ولابدمنها (ليخرج) التركيب الذى الجزء الثانى منه صوتا (مثل سيبويه) سيأتى تفصيل قول سيبويه (ونفطويه) بكسر النون وفتحها وسكون الفاء وآخره تاء طاء مهملة وهو معروف وويه صوت سيأتى تفصيله فى باب الاصوات ركب هذان الاسمان وجعلا علما لشخص (و) الجزء الثانى منه تضمن حرف العطف مثل (خمسة عشر وستة عشر) وغيرهما من الاعداد التى تضمن منها الجزء الثانى حرف العطف وسيأتى وجه تركيبها وتضمن الثانى حرف العطف فى باب المركبات (علمين) حال اما من الاخيرين فقط لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم لاشتهارهما علما واما من المثالين باعتبارانهما قسمان (قلنا) فى جوابه (كأنه) اى كان المصنف (اكتفى فى ذلك) اى فى عدم اخذه القيدين الاخيرين حيث لم يذكرهما (بما ذكره فيما بعد) اى بعد المعربات فى بحث المبنيات (انهما) اى ان هذين التركيبين (من قبيل المبنيات) يعنى ان المصنف ذكر صريحا فى بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التى تضمن الجزء الثانى منها حرف العطف مبنية فلاتكون مما نحن فيه ولذا لم يذكرهما اختصارا (واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر) المصنف (بناءها) اى حال كونها مبنية (اصلا) اى قطعا لاصريحا ولاضمنا ولااشارة ولادلالة فاحتاج ههنا الى استثنائها ليعلم انها تكون مبنية (فلذلك) اى لعدم ذكر بنائها اصلا (احتاج) المصنف ههنا (الى اخراجها) فاخرجها بقوله وان لايكون التركيب باسناد (مثل بعلبك) (فانه علم بلدة) بالشام (مركب) تركيبا امتزاجيا ليس بينهما اضافة ولا اسناد (من بعل وهو اسم صنم) كان لقوم الياس عليه السلام لقوله تعالى * اتدعون بعلا وتذرون احسن الخالقين * ويقال للزوج بعل ايضا لكون المرأة تابعة لامره يدل عليه قوله تعالى * هذا بعلى شيخا * اى زوجى (وبك) بفتح الباء وتشديد الكاف من بك يبك اى ازدحم وبابه ردوبك عنقه اى دقه سمى مكة شرفها الله بكة لدقها اعناق الجبابرة حيث لم يقدروا على التسلط عليها كاصحاب الفيل وغيرهم (وهو اسم صاحب هذه البلدة) التى جعل بعلبك علما لها حيث ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك (وجعلا) اى البعل والبك (اسما

واحدا) الجلتة التي كانا فيهما (من غير ان يصدق) مبني للمفعول (بينهما نسبة اضافية) لان الاول فيه لبس مضاف الى الثاني (اواسنادية) لاتلبس احدهما مبتدأ والاخر خبرا (اوغيرهما) من الاسباب المانعة لمنع الصرف لايلبس الثاني منصوبا ولامتضمنا لحرف العطف فليس فيه الا التركيب الامتزاجي وهو ليس بمانع لمنع الصرف (الالف والنون) (المعدودان من اسباب منع الصرف) وفي الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلما اخصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون اختاص لاطلاقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوص المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع اولما كان الذكر ههنا مخالفا المذكره في مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا اومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام الى هنا كلامه وليفيد ان القيد ههنا معتبر في سائر الاسباب السابقة واللاحقة كما قيدنا في كل سبب من الاسباب السابقة (تسميان) اى الالف والنون عند الكوفيين (مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد) وهي الحروف التي يجمعها قوله هويت السمان في قول الشاعر هويت السمان فشيبنني * وقد كنت قدما هويت السمان * اولانهما من الحروف الزوائد في الكلمة حيث لاتكونان اصليتين فيها والثاني ارجح وانسب بالمقام (وتسميان مضارعتين) عند البصريين (ايضا) اى كما تسميان مزيدتين عند الكوفيين (لمضارعتهما) اى لمشابهة الالف والنون (لالفي التأنيث) الممدودة والمقصورة (في منع دخول تاء التأنيث عليهما) يعني كما ان تاء التأنيث المتحركة لاتدخل على الاسم الذي فيه الف التأنيث لامتناع اجتماع لتي التأنيث كذلك لاتدخل على الاسم الذي فيه الالف والنون لئلا يلزم اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة فتنعقد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما تمتنع المشابهة فينصرف ذلك الاسم مثل سعدان وعريان (وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف) اى كون الالف والنون سببا لمنع الصرف (اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه) يعني ان سببيتهما لكونهما متصفتين بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعين على مازيدتا عليه وهذا هو مذهب الكوفيين (واما مشابهتهما لالفي التأنيث) وفرعيتهما لمشابهتهما له وهذا هو مذهب البصريين (والراجح من القولين هو القول الثاني) الذي هو مذهب البصريين قيل لانه لو كان كونهما مزيدتين وفرعين على مازيدتا عليه سببا واحدا لكان هاشمي وبصري عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل ضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة والالف والنون المزيدتين وليس

كذلك ولان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر (ثم) اى بعد هذا المقام (انهما) (ان كانا) اى ان كان الالف والنون (فى اسم) (يعنى به) اى بالاسم فى هذه المواضع (ما) اى اسم (يقابل الصفة) يعنى لم يكن ذالك الاسم صفة كعمران وسفيان لا ما يقابل الفعل والحرف كما فى قوله وهى اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله اوصفة على قوله اسم با والمقيدة لاحد الامرين ولان المعطوف يغاير المعطوف عليه (فان الاسم المقابل للفعل والحرف) وهو مادل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان لايخلو (اما ان لايدل على ذات ما اولوحظ معها صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو او على ذات غير معينة اوقائمة بذاتها (كرجل وفرس) وحجر وشجر واما قائمة بغيرها كالعلم والجهل والطول والقصر (اويدل على ذات ما) لوحظ معها صفة منها (كاحمر واسود) (وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعطشان وسكران وحسن وشديد فان كل واحد منها يدل على ذات مالوحظ معها صفة هى الحمرة والضاربية والمضروبية (فالاول) اى مادل على ذات لم يلاحظ معها صفة منها (يسمى اسما) لان الاسم مايدل على المسمى فقط (والثانى) اى مايدل على ذات مالوحظ معها صفة منها يسمى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات (فالمراد بالاسم المذكور ههنا) اى فى قوله ان كانا فى اسم (هو هذا المعنى) اى الاسم المقابل للصفة (لا الاسم الشامل للاسم والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف وعرف بانه مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة لانه اذا كان كذلك لايحتاج الى قوله اوصفة لدخوله تحت قوله ان كانا فى اسم مع انه لم يصح لان شرط كونهما فى الاسم مخالف لشرط كونهما فى الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما فى الاسم وشرط كونهما فى الوصف فقال ان كانا فى اسم فشرطه كذا وان كانا فى صفة فشرطه كذا ليعلم شرط كل واحد منهما (فشرطه) مبتدأ (اى شرط الالف والنون فى منعهما) من الاسم (الصرف) وسببيتهما لمنعه منه (وافراد الضمير) فى شرطه مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب ان يكون مطابقا لما له فى الافراد واخويه والتذكير وضده لكونه اياه (باعتبار انهما سبب واحد) يعنى انهما وان تعددا لفظا لكنهما شئ واحد معنى فراعى المصنف اللفظ والسبب فثنى الضمير فى الاول وافرده فى الثانى رعاية للاول والثانى (اوشرط ذالك الاسم) اى اسم الذى فيه الالف والنون (فى امتناعه من الصرف) فالاولى اولى لمطابقة الضميرين المرفوع والمجرور فى المرجع وان طابق الضمير مرجعه فى الافراد ههنا ولان الشرط يكون شرطا للالف والنون وفى الثانى يكون شرطا للاسم الذى فيه الالف

والنون فكان الاول اولى (العلية) خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية فى محل الجزم جزء الشرط وهو مع جزائه جملة فعلية شرطية فى محل الرفع خبر لقوله الالف والنون (تحقيقا) مفعول له لشرط اى فقد شرطت العلمية فى سببية الالف والنون لتكون محققة ومقررة (للزوم زيادتهما) على القول الاول لانه اذا كان علما لازم الالف والنون للكلمة وتحقق اللزوم (اوليمتنع التاء) عطف على اللزوم اى تحقيقا الامتناع دخول التاء عليهما يعنى لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع دخولها عليهما (فيتحقق) اى فيتأكد (شبههما الالفى التأنيث) على القول الثانى لانهما شبههما الالفى التأنيث فى الامتناع قبل العلم واذا جعل ذلك الاسم علما تأكدت المشابهة وتحققت وذلك الاسم اما مكسور الفاء (كعمران) واما مفتوحة كشعبان واما مضمومة كعثمان مع سكون ما بعده فى الكل واما مفتوح الفاء وما بعده ايضا كرمضان (او) الالف والنون (ان كانا) (فى صفة) وفى العصام جعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف واحد وهو من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بحرف واحد ولا كلام فى جوازه واما العطف بكلمة او فللتنبيه على التنافى بين الشرطين انتهى (فانتفاء فعلانة) (اى ان كان الالف والنون فى صفة شرطه) اى شرط الالف والنون فى منعهما من الاسم الصرف فافراد الضمير باعتبار ما سبق او شرط تلك الوصف فى امتناعه منه (انتفاء فعلانة يعنى) شرطه (امتناع دخول تاء التأنيث) المتحركة (عليه) اى على الالف والنون فالافراد باعتبار انهما سبب واحد او على الصفة التى فيها الالف والنون والتذكير باعتبار الوصف (لتبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالهما) كما هو مذهب البصريين (ولهذا) اى لكون انتفاء دخول تاء التأنيث شرطا (انصرف) اى صار منصرفا (عريان مع انه صفة) وفيه الالف والنون (لان مؤنثه عريانة) لانه يقال رجل عريان وامرأة عريانة واعلم ان الالف والنون فى الصفة لا تكون بكسر الفاء بل ان الصفة التى يجئ مؤنثها فعلى لا تكون الا مفتوح الفاء مثل عطشان والتى يجئ مؤنثها فعلانة يكون مضموم الفاء غالبا نحو عريان وسعدان ويجئ مفتوح الفاء ايضا مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يجئ مثلث الفاء على ما سبق (وقيل) (شرطه) اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف او شرط تلك الصفة فى امتناعهما منه (وجود فعلى) والاول اعنى انتفاء فعلانة اولى لانه مقصود لذاته واما وجود فعلى فليس مقصودا انما بل المكون المطلوب منه انتفاء التاء اعنى انتفاء تاء فعلانة وما يكون مقصودا لذاته تكون اولى ولذا قدمه (لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون مؤنثه فعلانة) لانه لا يكون لشئ واحد تأنيثان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والآخر بالتاء فوجود

فعلى يستلزم انتفاء فعلانة (فتبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالها) كما هو مذهب البصريين (ومن ثمه) وهى للاشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قال الشارح (اى ومن اجل المخالفة فى الشرط) اى شرط تأثير الالف والنون فى الصفة (اختلف) مبنى للمفعول (فى رحمن) الظرف بالرفع لانه نائبه (فى انه منصرف) بدل من قوله فى رحمن بدل الكل (اوغير منصرف فانه) اى الشان (ليس له) اى لرحمان (مؤنث) ولا مذكر ولم يذكره لكونه فى صدد المؤنث (لا) زائدة لتأكيد النفى الذى فى ليس (رحمى) بدل من قوله مؤنث اى ليس له رحمى بالالف المقصورة (ولا رحمانة) بالتاء (لانه) اى لان رحمان (صفة خاصة لله تعالى لايطلق على غيره لا) زائدة (على مذكر) بدل من قوله غيره اى لا يطلق على مذكر (ولا) يطلق ايضا (على مؤنث) لان معناه الذى وسعت رحمته كل شئ من الانس والجن وغيرهما فيكون فى المعنى المبالغ فى الرحمة وهذا المعنى لايوجد فى غيره ولذا لايطلق على غيره (فعلى) الفاء للتفصيل والجار متعلق بقوله غير منصرف (مذهب من شرط انتفاء فعلانة) تقديره (فهو غير منصرف) على مذهب من شرط انتفاء فعلانة لوجود الشرط على مذهبه لانه لم يجئ رحمانة (وعلى مذهب من شرط وجود فعلى) تقديره ايضا (فهو منصرف) على مذهب من شرط وجود فعلى لانه لم يوجد الشرط على مذهبه لانه لم يجئ فعلى لماعرفت (دون سكران) (فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين) يعنى لا نتفاء فعلانة على المذهب الاول (فان مؤنثه يجئ سكرى) ووجود فعلى على المذهب الثانى (فان مؤنثه) يجئ سكرى (لاسكرانة) يقال رجل سكران وامرأة سكرى (و) (دون) (ندمان) (فانه لاخلاف) لاحد (فى صرفه) يعنى يكون صرفه متفقا عليه كما ان منع صرف سكران متفق عليه (لانتفاء الشرط) الموجب منع صرف مافيه الالف والنون من الصفة (على المذهبين لان مؤنثه ندمانة) بالتاء (لا ندمى) بالالف المقصورة يقال رجل ندمان وامرأة ندمانة (هذه) اى كون انصراف ندمان متفقا عليه لانتفاء الشرط على المذهبين اوكون مؤنثه ندمانة لاندمى (اذا كان ندمان بمعنى النديم) وهو المعاشر قال نادمه على الشراب فهو نديم وجمعه ندام كعطاش (واما) ندمان (اذا كان بمعنى النادم) من الندم من باب ضرب يقال رجل ندمان اى نادم على مافعل اوما لم يفعل (فهو غير منصرف بالاتفاق) لوجود الشرط على المذهبين (لان مؤنثه ندمى لاندمانة) يقال رجل ندمان وامرأة ندمى وجمعه ندامى مثل سكارى (وزن الفعل) المعدود من اسباب منع الصرف

(وهو كون الاسم على وزن يعد) مبنى للمفعول من عد يعد (من اوزان الفعل) واوزانه كثيرة يعنى ان يوجد وزن الفعل فى نوع الاسم امامنقولا نحو شمر ويزيد واما موضوعا اسما نحو احمر ويعملة للناقة القوية ويعمل للجمل القوى (وهذا القدر لايكفى فى) تأثير (سببية منع الصرف) لانه لوكفى لكان مثل يعمل غير منصرف للوزن والوصف وكذا مثل جمل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف للوزن والعلمية وليس كذلك فعلم ان مجرد الوزن لايكفى (بل) (شرطه) اى شرط وزن الفعل (فيهما) اى فى سببية منع الصرف (احد الامرين) على سبيل منع الخلو لا الجمع مثل استفعل وافتعل وانفعل وغيرها من الاوزان التى تختص بالافعال (اما) (ان يختص) ذلك الوزن (فى اللغة العربية) (بالفعل) (بمعنى انه لايوجد فى الاسم العربى الا منقولا من) نوع (الفعل) الى نوع الاسم بان يكون علما (كشمر) بتشديد الميم (على صيغة الفعل الماضى المعلوم) او المجهول مأخوذ (من التشمير) فانه مختص بالفعل وهو المرور جادا اومختالا وبالفارسية دامن درميان زدن وكذر كردن والمناسب بعلم الفرس ان يكون منقولا من معنى المرور جادا لان الفرس فى الجملة فى المشى (فانه) اى شمر (نقل من هذه الصيغة) اى من كونه ماضيا معلوما من التشمير (وجعل علما لفرس) قيل ذلك الفرس للحجاج الا ان الشارح لم يعينه تحاشيا عن ذكر اسمه (وكذلك) اى كما ان شمر جعل علما لفرس كذلك (بذر) بالذال المعجمة والراء المهملة اسراف كردن ثم جعل علما (لماء) قيل لبئر كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة (وعثر) بالثاء المثلثة والراء المهملة لغزيدن ثم جعل علما (لموضع) ماسدة اى ذات كبوة لكثرة العثار فيه (وخضم) بالخاء والضاد المعجمتين قيل الاكل مطلقا وقيل الاكل بالاضراس اوملئ الفم بالمأكول ثم جعل علما (لرجل) اكول وقيل اسم عمرو بن عمرو من بنى تميم ثم غلب على تلك القبيلة لكثرة اكلهم هذه فى الاصل (افعال نقلت) اى نقل كل واحد منها من الفعلية (الى الاسمية) يعنى جعلت علما لما سميت هى به (واما نحو بقم) مبتدأ حال كونه (اسما لصبغ) بكسر الصاد المهملة وفى آخره عين معجمة اسم لما يصبغ به (معروف) مشهور بين الناس (وهو العندم) بالتركى بقام (وشلم) حال كونه (علما لموضع بالشام) اى لموضع بارض الشام وقيل اسم مدينة المقدس بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس (فهو) بالفاء جواب اما مبتدأ ثان (من الاسماء) خبره وهو وخبره خبر المبتدأ الاول (العجمية المنقولة) منهما (الى العربية) وجعلت علما لما جعلت له اذا كان الامر كذلك (فلا يقدح) مبنى للمفعول (فى ذلك) اى فى كونهما غير منصرفة (الاختصاص بالفعل) اى

لايمنع

لا يمنع اختصاصها بالفعل لتبادر الاختصاص منها الى الذهن واذا سميت تكون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العجمة النكرة غير مؤثرة فى منع الصرف (و) (مثل) (ضرب) اشارة الى ان قوله ضرب عطف على قوله شمر وانما اورد مثالين اشارة الى ان ما يختص بالفعل على قسمين اما من المزيدات كشمر معلوما ومجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثى كضرب (على البناء للمفعول) بتخفيف العين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيسا لا تأكيدا (اذا جعل علما لشخص) معين ليوجد فيه سببان العلمية ووزن الفعل (فانه) اى ضرب المبنى للمفعول (ايضا) اى كما ان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب (غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا) قول المصنف وضرب المحتمل للبناء للفاعل ايضا (بالبناء للمفعول) ولم نعمل باطلاقه (فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل) لوجوده فى الاسم ايضا مثل فرس وبحر وغير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرطه (ولم يذهب الى منع الصرف) اى ان يكون غير منصرف لعدم وجود الشرط فيه (الا بعض النحاة) لان هذا الوزن غالب فى الفعل والغلبة يدل على الاختصاص ولم يقيده المصنف بل اورده على اطلاقه بناء على ان المختار عنده ما ذهب اليه هذا البعض (او يكون) عطف على يختص يعنى او ان يكون هذا الوزن (غير مختص به) اى بالفعل بل يعم الفعل والاسم يعنى يصلح ان يكون وزنا لهما (لكن) اى الا انه (يكون) (فى اوله) (اى فى اول وزن الفعل) فيه اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا فى الظاهر (او) يكون (فى اول ما كان على وزن الفعل) فيه اشارة الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال ويرجحه قرب المرجع (زيادة) بالرفع لانه اسم يكون وخبره قوله فى اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اى زيادة حرف) اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب حرد قطيفة (او حرف زائد) فيه اشارة ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر (من حروف اتين) متعلق بالتفسير وبيان لهما الى زيادة حرف من حروف اتين او حرف زائد منها وهى اربع الالف والتاء والياء والنون (كزيادته) (اى مثل زيادة حرف) من حروف اتين فى اول الفعل (او حرف زائد) منها (فى اول الفعل) (غير قابل) (اى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل) فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة الى ان غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال من المضاف اليه يجوز اذا امكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وههنا يمكن ان يحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه زيادة كزيادته (غير قابل) كما

يجوز ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا (التاء) يعني لايكون مؤنثه بالتاء بل بالالف (لانه) اي الشان (يخرج الوزن) اي وزن الفعل (بزيادة هذه التاء) فيه (لاختصاصها) اي لكون هذه التاء مختصة (بالاسم) لان تاء التانيث المتحركة لكونها ثقيلة مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ما سيأتي تحقيقه في بحث الفعل (عن اوزان الفعل) متعلق يخرج فيكون من اوزان الاسم فلا يمكن ان يكون سببا فينبغي ان يكون عدم قبول التاء شرطا (ولوقال) المصنف (غيرقابل للتاء قياسا) نصب على الحال من قوله غيرقابل يعني حال كون عدم القبول قياسا (بالاعتبار) متعلق بقوله قياسا (الذي امتنع) وزن الفعل (من الصرف لاجله) مثل اسود فان عدم قبول التاء قياس بالاعتبار الذي هو الوصف الذي امتنع لاجله اسود من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتبار كونه اسما حيث يقال في المذكر اسود وفي المؤنث اسودة الاانه ليس بالاعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) اي على المصنف (اربع اذا سمي به رجل) فان اربع عند التسمية به غيرمنصرف مع قبوله التاء عند التسمية بامرأة الا انه ليس بقياس (فان لحوق التاء به) اي باربع قبل التسمية (للتذكير فلايكون لحوق التاء به (قياسا) وهو ان يكون لحوقها للتانيث (ولا) يرد ايضا نحو (اسود فان مجئ التاء) اي لحوقها (في اسودة) حيث صار اسما (للحية الانثى) لانه يقال اسود اذا كان ما سمي به من الحية ذكرا واسودة اذا كان انثى (ليس باعتبار الوصف الاصلي) لانه حينئذ لاتدخله التاء لان مؤنثه بالالف الممدودة مثل سوداء لااسودة (الذي يمتنع) نحو اسود (لاجله من الصرف) حيث يكون غير منصرف للوصف الحالي والوزن (بل) مجئ التاء ولحوقها ليس الا (باعتبار الغلبة الاسمية العارضة) على الوصفية الاصلية واجيب عن الاول بان المراد من قوله غيرقابل التاء عدم قبوله التاء بحسب الوضع فان لحوق التاء في اربع ليس بحسب الوضع بل باعتبار أوله بالجماعة وعن الثاني بان هذا اللحوق لا يضر لانه عارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء بالالف الممدودة فلا حاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيود المذكورة (ومن ثمه) (اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء) اومن اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء (امتنع احمر) (عن الصرف) يعني جعل غيرمنصرف للوصف ووزن الفعل (لوجود الزيادة المذكورة) وهي الهمزة في اوله من حروف انين لان احمر مشتق من الحمرة بزيادة الهمزة في اوله (مع عدم قبول التاء) في مؤنثه لان مؤنثه يجئ بالالف الممدودة مثل حمراء (وانصرف يعمل) يعني جعل منصرفا وان كان في اوله الزيادة المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء في اوله فالا انه يقبل مؤنثه التاء

التحركة

المتحركة (لقبول التاء) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لمجئ يعملة) لانه يقال هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة (للناقة القوية على العمل والسير) ولما فرغ من بيان اسباب التسعة وشرائطها تفصيلا شرع في بيان العلمية اذا ازيلت ينصرف فقال (وما فيه علمية مؤثرة) المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف موقوفا عليها وذلك ثلاثة اضرب سبب لاغير كعمر وزفر واحمد وشرط لاغير كعمران وعثمان وشرط وسبب معا في المؤنث بالتاء والمركب الاان الشارح جعلها قسمين (اى كل اسم غير منصرف) لكون البحث فيه (يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف) عن الاسم (بالسببية المحضة) اى بان يكون سببا فقط كما في العدل ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة (اومع شرطية) اى بان يكون شرطا (لسبب آخر) كما في الاقسام الاربعة التي هي الالف والنون في اسم والتركيب والعجمة والتأنيث لفظيا كان اومعنويا (واحترز) المصنف (بذلك) اى بقوله مؤثرة (عما) اى عن العلمية التي (تجامع الفي التأنيث) ممدودة اومقصورة (او) عن العلمية التي تجامع (صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما) اى من الفي التأنيث وصيغة منتهى الجموع (كاف في منع الصرف) عن الاسم لما مرانهما سببان قويان يقومان مقام السببين من غير احتياج الى العلمية وغيرها فوجود العلمية فيهما يكون كالعدم فلا تكون مؤثرة ولذا قال الشارح (لاتأثير فيه) اى في كل واحد (للعلمية) (اذا نكر) مبنى للمفعول شرطه وجزاؤه قوله صرف اى اذا جعل ذلك الاسم في حكم النكرة (بان يؤل العلم بواحد من الجماعة المسماة به) اى بالجماعة التي سمى كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمى شخص بزيد وشخص آخر به والمراد بالجماعة ههنا معناها اللغوى وهو ما فوق الواحد لان الجماعة في اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو) زيد في قولك (هذا زيد) فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى به بقرينة كونه خبرا لان التنكير اصل في الخبر (ورأيت زيدا آخر) فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا باخر (فانه) اى فان الحال (اريد به المسمى بزيد) ومما يجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير حكما لانه بالتأويل لايصير نكرة حقيقة اذهي في الحقيقة ما وضع لشئ لابعينه لاما اريد به غير معين مجازا ويقال لمثل هذا اشتراك اتفاقى (او يجعل) عطف على يؤل اى اذا نكر بان يجعل العلم (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه) بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده على الموصوف اى صاحب العلم (به) اى بالوصف (نحو قولهم) اى قول اهل الحق (لكل فرعون موسى) فان فرعون في الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفة ودخله الجر والتنوين

وموسی فی الاصل علم لذات شریعة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل فکان غیر منصرف للعلمیة والعجمة ولما ارید به الوصف المشتهر صاحبه صار نکرة فانصرف ولذا قال الشارح (ای لکل مبطل محق) وهذا من قبیل ذکر الاسم وارادة وصف صاحبه (صرف) جزاء لقوله اذا نکر والشرط مع جزائه فی محل الرفع خبر المبتدأ وهو قوله ومافیه علمیة مؤثرة (لما) دلیل للصرف اذا نکر ای لدلیل (بین) فعل ماض مبنی للفاعل والمستکن فیه راجع الی ما فی لما (ای لدلیل ظهر) ظهورا بیناحین (بین) مبنی للمفعول (اسباب منع الصرف وشرائطها فیما سبق) ای فی تفصیل کل واحد منها (من انها) بیان ما فی قوله لما (ای العلمیة) ای من العلمیة التی هی شرط اوسبب (لاتجامع) ای لاتجامع حال کونها (مؤثرة الا) الاستثناء مفرغ لوجود شرطه علی ماسیأتی ای من ان العلمیة لاتجتمع مع سبب من الاسباب التسعة حال کونها مؤثرة فیه الا (ما) ای تجامع السبب الذی (هی) (ای العلمیة) (شرط فیه) ای فی تأثیره حتی لولم تکن العلمیة شرطا فیه لم یؤثر ولم تعتبر سببیته (وذلک) ای کون العلمیة شرطا واقعا (فی) الاسباب الاربعة التی هی (التأنیث) الحاصل (بالتاء لفظا ومعنی) ای حال کون التاء التأنیث لفظیا بان تکون تاء ملفوظة اومعنویا بان یکون التأنیث فی معناه کما قال المصنف فیما سبق التأنیث بالتاء شرطه العلمیة والمعنویة کذلک (والعجمة) کما قال ایضا العجمة شرطها ان تکون علمیة فی العجمیة (والترکیب) کما قال الترکیب شرطه ان یکون علما (والالف والنون المزیدتین) کما قال الالف والنون ان کانا فی اسم فشرطه العلمیة (فان کل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة) فی تأثیر سببیته (بالعلمیة) ای بان یکون علما حتی لولم یکن علما لم یؤثر (الا العدل ووزن الفعل) (استثناء مما بقی من الاستثناء الاول) ای استثناء بعد تقیید المستثنی منه الاول فلم یلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثانی من المقید مثل قولک ماضربت الازیدا الاعمرا ای ماضربت احدا غیر زید الاعمرا فکان المضروب زیدا وعمرا (ای لاتجامع) العلمیة سببا (غیرماهی شرط فیه الاالعدل ووزن الفعل) فالعلمیة تجامع الاسباب الستة ولکن تجامع الاربعة حال کونها شرطا فیها والاثنین بلا شرط (والعلمیة تجامعهما) ای تجامع العدل ووزن الفعل حال کونها (مؤثرة) معهما حیث کانت سببا محضا (کما) تجامع العدل (فی عمر وزفر) ووزن الفعل فی (احمد) وشمر وضرب (ولیست شرطا فیهما) ای حال کون العلمیة غیر مشروطة فی تأثیرهما وسببیتها (کما لم تجامع) العدل (فی ثلاث) ومثلث واخر وجمع فیه (و) مع ان وزن الفعل (فی احمر) واسود وارقم لانها لوکانت

شرطا

شرطا لهما لما كانا غير منصرفين من غير العلمية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء
المشروط ولو لم يكن سببا محضا لما كان الاولان العدل ووزن الفعل بسبب محض
(وهما) اى العدل ووزن الفعل (متضادان) جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا فيهما فجاز ان يوجد كلمة فيها العدل ووزن
الفعل والعلمية مثل اصمت بالكسر علما على ماسيأتى واذا نكرت زالت ولم تزولا
لانها ليست بشرط فيها حينئذ لم يصح قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر
صرف لان هذه الكلمة لم تصرف اذا نكرت لبقاء السببين العدل ووزن الفعل
فاجاب عنه بقوله وهما متضادان (لان الاسماء المعدولة بالاستقراء) والتتبع
منحصرة (على اوزان مخصوصة) وهى ستة اوزان لان اوزان العدل فُعال مثل
ثلاث ومفعل نحو مثلث وفُعَل نحو اخر وعمر وزفر وجمع وفعل نحو سحر وفعل
نحو امس وفَعال مثل قطام (وليس شئ منها) اى من هذه الاوزان الستة
قوله منها صفة لشئ وقوله من اوزان الفعل خبر ليس (المعتبرة) صفة الاوزان
(فى منع الصرف) عن الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احترازا عن نحو سحر فانه وان كان
على وزن ضرب الا انه ليس من تلك الاوزان اذا كان الامر كذلك (فلا يكون)
(اى لا يوجد) ويشير الى ان يكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب (شئ معها)
اى مع العلمية يعنى ان المستثنى منه المحذوف ههنا شئ عام لمجموع هذين الشيئين
فالمستثنى واحد منهما فقط فيصح الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه
من جنس المستثنى ووصفه وههنا كذلك فلا يرد ما اورده الهندى من انه غير
صحيح (من الامر) بيان لشئ (الدائر) صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن
الفعل مرة وانفرادهما اخرى (بين مجموع) هذين الشيئين العدل ووزن
الفعل (وبين احدهما) العدل (فقط) ووزن الفعل وحده (الا احدهما)
يعنى الا ان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحمد والعدل وحده كعمر
(لا مجموعهما) يعنى لا يوجد معهما كلاهما كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله
وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كليا (فاذا نكر) اى اذا جعل نكرة الاسم
(الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية) سواء كان فيه اثنان منها حال كون
العلمية فيه شرطا او لا كعمر واحمد وابراهيم وعمران او ثلاثة كماه وجور فى اسمى
بلدين او اربعة اوغيرها نحو آذربايجان (بقى) ذلك الاسم الغير المنصرف
(بلا سبب) فيه اى (لم يبق فيه) اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه
العلمية (سبب) من الاسباب التسعة (من حيث هو سبب) يعنى لم يؤثر فى منع
الصرف لانه لا يزول عنه بل يزول وصفه وهو التأثير (فيما) متعلق بقوله بقى
يعنى فى السبب الذى (هى) اى العلمية (شرط فيه) اى فى سببيته وتأثيره

(من الاسباب الاربعة المذكورة) وهي العجمة والتأنيث بالتاء لفظا او معنى والتركيب والالف والنون لما مر ان العلمية شرط فيها واذا زالت زال تأثيرها وان لم تزل دواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (لانه قد انتفى) بالتنكير (احد السببين الذى) صفة احد (هو العلمية بذاتها) ووصفها (و) انتفى ايضا (السبب الاخر) لكن لاذاته بل وصفه وهو التأثير (المشروط بالعلمية من حيث هو) اى السبب (وصف سببى) لان انتفاء الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يعنى تأثيره (فلم يبق) بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ماجعلت هى شرطا له (فيه) اى فى الاسم العلم المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب من حيث هو سبب) فانصرف (او) بقى ذلك الاسم (على سبب واحد) (فيما) اى فى السبب الذى (هى) اى العلمية (ليست بشرط فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بيان لما فى قوله فيما ووزن الفعل مثل عمر واحمد اذا نكر كل واحد منهما بقى كل مع سبب واحد وهو العدل فى الاول (ووزن الفعل) فى الثانى لان العلمية اذا لم تكن شرطا فيهما لم يلزم انتفاؤهما فانصرفا لان الاسم لايكون غير منصرف بالسبب الواحد الغير القائم مقام السببين مع ان الاصل فى الاسم الصرف (هذا) اى خذ هذا الامر الذى هو اذا نكر الاسم الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب او مع سبب واحد (وقد قيل) اى اعتراض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض (على قوله) اى قول المصنف (وهما متضادان) بان يقال (ان اصمت) بقطع الهمزة ووصلها (بكسرتين) اى بكسر الهمزة والعين التى هى الميم حال كونها (علما للمفازة) اى الصحراء بالفارسية بيابان كما فى قول الشاعر * اشلى سلوقية باتت وبات بها * بوحش اصمت فى اصلابها اود (من اوزان الفعل) خبر ان فانه فى وزن اضرب (مع وجود العدل فيه) اى فى قول اصمت (فله) اى فان قول اصمت (امر من صمت يصمت) من باب نصر ينصر (وقياسه ان يجئ بضمتين) لانه اذا كان عين المضارع مضموما يجئ بهمزة الوصل فى امر ذلك الباب مضموما اتباعا لعين المضارع ولانه اذا فتحت يلتبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب واذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهمزة احترازا عنهما (فلما جاء) اصمت (بكسرتين) علما للمفازة (علم انه) اى اصمت (معدول عنه) اى اصمت بضمتين لانه لما جئ اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عما جاء على القياس (والجواب) عن هذا الاعتراض (ان هذا) اى كون اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عن اصمت بضمتين

اوعلم بمجيئ اصمت بضمتين من صمت يصمت بضم العين من باب دخل (امر غير محقق بالجواز وورود اصمت بكسرتين) من غير اعتبار نقله من اصمت بضمتين (ايضا) اى كما ورد اصمت بضمتين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين (وان لم يشتهر) كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان يكون مضموم العين (فالاوزان التى تحقق) وثبت (فيها العدل تحقيقا كان) العدل (اوتقديرا لم تجامع) تلك الاوزان (وزن الفعل) وما يكون وزن الفعل لا يكون معدولا وما يكون معدولا لا يكون وزن الفعل وقال المحشى ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة فى شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولايمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط لامعدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما للمفازة المخوفة لا لمطلقها وليس كذلك (وايضا) كما عرفت ان اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضمتين امر غير متحقق للعلة المذكورة (قد عرفت فيما تقدم) يعنى فى بحث العدل فى قوله لكن لابد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار اخراجه عن ذلك الاصل الخ (ان مجرد وجود الاصل محقق لايكفى فى اعتبار العدل التحقيقى) وفى التقديرى ايضا لانه اذالم يمكن وجود الاصل فى التحقيقى مع ان اصله موجود محقق ففى التقديرى عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر لامحقق (بدون اقتضاء منع الصرف اياه) اى العدل لكون ذلك الاسم غير منصرف فى الاستعمال بالعلة الواحدة (و) بدون (اعتبار خروج الصيغة المعدولة (عن ذلك الاصل) الموجود تحقيقا اوتقديرا لان الاصل اذا وجد ولم يعتبر الاخراج لم يتحقق العدل (وههنا) اى فى قوله اصمت بكسرتين علما للمفازة (لايقتضيه) اى لايقتضى منع صرف اصمت بكسرتين العدل وان كان الاصل موجودا محققا (لوجود سببين فى اصمت) يقتضيان منع صرفه (وراء العدل) اى غير العدل (وهما) اى السببان اللذان يقتضيان منع صرفه وراء العدل (العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كشمر وضرب لان افعل امر مختص به (ثم) اى بعد بيانه ان مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب اومع سبب واحد (انه) اى المصنف (اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر من هذه القاعدة) اى القاعدة التى بينها المصنف وهى قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف بناء على قول سيبويه بقوله (وخالف سيبويه) مركب من سيب فارسى وهو التفاح وويه وهو صوت لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى وانما لقب به لانه كان رائحته كما ينتشر رائحة التفاح (الاخفش) مشتق

من الخفش بفتحتين صغر العين وضعف فى البصر يقال رجل اخفش اذا كان فى بصره ضعف وقد يكون الخفش علة وهو الذى يبصر الشئ بالليل ولا يبصره فى غيم ولا يبصر فى يوم صاح كذا فى الصحاح وسبب تلقبه به معروف الاخفش (المشهور) المراد ههنا (هو ابو الحسن) يعنى من يكون مكنيا بابى الحسن لان الاخافش ثلاثة الاخفش الكبير ابو الخطاب استاد سيبويه والمتوسط ابو الحسن سعيد بن سعد تلميذ سيبويه والصغير ابو الحسن على بن سليمان تلميذ المبرد (تلميذ سيبويه) عطف بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر لمذ من باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن تعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان المتعلم ادنى حالا وارذل من المعلم (ولما كان) رد لما اورده الهندى حيث قال الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاده ونسبة المخالفة اليه غير ملايم لرتبته (قول التلميذ) اى ماقاله وهو انصراف نحو احمر بعد التنكير (اظهر) من قول سيبويه لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف (مع موافقته) اى مع ان ماقاله الاخفش موافق (لما ذكره) المصنف (من القاعدتين) ان ماقبلها وهو قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع سبب واحد (جعله) اى جعل للمصنف قول الاخفش (اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ) وهو سيبويه حيث جعل سيبويه فاعلا للخلف علا بما هو الاصل فى الفاعل وهو الاولى (وان كان) جعل قول التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاذ (غير مستحسن) لانه جعل الفرع والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعا وتابعا وهذا عكس المعقول (تنبيها) مفعول له (على ذلك) اى على كون قول التلميذ اظهر ولما ذكر من القاعدة اوفق والبليغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة ولانه اذا كان القصد اظهار الحق لا بأس به من الجانبين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعا لاسيما فى عبارات الفقهاء (فى) (انصراف) متعلق بخالف (نحو احمر علما) اى فى كونه منصرفا (اذا نكر) اى اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش الى انصرافه لما يجئ (والمراد بنحو احمر) كل (ما) اى وصف (كان معنى الوصفية فيه) اى فى تلك الوصف سواء بقى على الوصفية مثل احمر اوزالت عنه وجعل اسم جنس مثل اسود وارقم وادهم (قبل العلمية) يعنى قبل ان ينقل من الوصفية ويجعل علما لشخص (ظاهرا غير خفى) يعنى يوضع لمعنى الوصفية ويستعمل فيها ايضا ولئن زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر (فيدخل فيه) اى فى هذا الخلاف (سكران وامثاله) نحو عطشان وربان مما يكون معنى الوصفية فيه ظاهرا غير خفى (ويخرج عنه) اى عن احمر او عما كان معنى الوصفية فيه ظاهر البس بخفى (افعل التأكيد) اى افعل الذى استعمل

فى التأكيد يعنى صار من الفاظ التأكيد المعنوى (نحو اجمع) واكتع وابصع فان هذه الالفاظ فى الاصل موضوعة لمعنى وصفى وهو الجمعية ولذا كانت غير منصرفة قبل العلمية وقيل ان تكون مستعملة فى معنى التأكيد الا انهما لما كانت بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية (فانه) اى فان نحو اجمع (منصرف عند التنكير) يعنى ان نحو اجمع اذا استعمل فى معنى الوصفية يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق سيبويه والاخفش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا (بالاتفاق) اى باتفاقهما (لضعف معنى الوصفية) وهو الجمعية (فيه) اى فى نحو اجمع (قبل العلمية) اى قبل النقل من الوصفية الى العلمية (لكونه بمعنى كل) فاخذ حكمه وهو الانصراف (وكذلك) اى كما يخرج عنه افعل التأكيد يخرج عنه ايضا (افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية) اراد بافعل التفضيل المجرد عنها ما يكون مستعملا بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل الله اكبر اى الله اكبر من كل شئ لاما استعمل باللام اوالاضافة فانه منصرف علما كان اولا لما سيجئ ان غير المنصرف اذا اضيف اودخله اللام انجر بالكسر يعنى انصرف لان وجود لازم الشئ يستلزم وجوده (فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق) وان كان غير منصرف حال التنكير اولا وحال العلمية ثانيا بالاتفاق (لضعف معنى الوصفية فيه) لانه اذا تجرد عن من التبس بافعل الاذا سمى الذى لاوصفية فيه كافعل وابدع ولايكون لما فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل فى الاسم الصرف (حتى صارا فعل التفضيل) حين تجرده عنها (اسما) مضمحلا عنه معنى الوصفية فينبغى ان يكون منصرفا (وان كان معه من) يعنى وان كان افعل التفضيل مستعملا مع من التفضيلية (فلا ينصرف) يعنى يكون غير منصرف بعد التنكير ايضا (بلا خلاف) لاحد فيه (لظهور معنى الوصفية فيه بسبب كونه مستعملا (بمن التفضيلية) لانه اذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن افعل الاسمى الذى لاوصفية فيه اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو الوصف فيكون غير منصرف فى الاحوال كلها للوزن والوصف اوالوزن والعلم (اعتبارا للوصفية الاصلية) متعلق بالاعتبار (اى انما خالف سيبويه الاخفش) فى انصراف نحو احمر علما اذا نكر لاجل اعتباره اى اعتبار سيبويه الوصفية الاصلية المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله وفى هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان يكون مصدرا اوفعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا له فى الوجود وههنا كذلك (بعد التنكير) ظرف لاعتبار فانه لما زالت العلمية المانعة لاعتبار الوصفية لان العلمية

للخصوص والوصفية للعموم (بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية) الزائلة بالعلمية (فاعتبرها) اى فاعتبر سيبويه الوصفية لزوال المانع (وجعله) اى نحو احمر (غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل) فى نحو احمر (والألف والنون المزيدتين) فى نحو سكران يعنى ان فى نحو احمر ثلاثة احوال حال التنكير اولا فانه غير منصرف للوزن والوصف الخالى اتفاقا وحال العلمية ثانيا فانه ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التنكير ثالثا بعد العلمية فانه غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الاصلى واما عند الاخفش فمنصرف على ماسيأتى (فان قلت كان) مخففة من ان المفتوحة المشددة واسمها ضمير الشان المحذوف وجوبا اى كانه (لامانع من اعتبار الوصفية الاصلية) بعد التنكير هذا هو المشبه به (لاباعث على اعتبارها) هذا هو المشبه تقديره فان قلت لاباعث ههنا بعد التنكير على اعتبار الوصفية لان الاصل فى الاسم الصرف كانه لامانع بعده من اعتبارها زوال العلمية (ايضا) اى كما لامانع من اعتبارها فلم اعتبرها اى فلم اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى (وذهب الى ماهو خلاف الاصل) فى الاسم المعرب (اعنى) بما هو خلاف الاصل فيه (منع الصرف) لما سبق غير مرة ان الاصل فى الاسم المعرب الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل (قيل) يعنى اجيب (الباعث على اعتبارها) اى على اعتبار سيبويه الصفة الاصلية فى نحو احمر بعد التنكير والمصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف (امتناع اسود وارقم) من الصرف اسمين للحية وادهم اسما للقيد (مع زوال الوصفية عنهما) اى عن اسود وارقم (حينئذ) اى حين كونهما اسمين لهما يعنى قاس سيبويه اعتبار الوصفية فى نحو احمر بعد التنكير على اعتبارها فى اسود وارقم اسمين للحية لزوال الوصفية فى كلا القسمين (وفيه بحث) اى فى هذا الجواب نظر (لان الوصفية) الاصلية هى سبب (لم تزل عنهما) اى عن اسود وارقم (بالكلية) لان الوصفية انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسما للحية الحمراء وارقم اذا جعل اسما للحية السوداء وليس كذلك (بل بقى فيهما) بعد الاسمية (شائبة) اى رائحة (من الوصفية) الاصلية التى وضع اسود وارقم لها (لان اسود اسم للحية السوداء) وهى نوع مما وضع له اسود لما سبق ان اسود موضوع لكل ما فيه السواد فيدخل فيه الحية السوداء يعنى جنسها فيكون اسما للجنس من الاجناس التى وضع اسود لها (وارقم اسم للحية التى فيها سواد وبياض) وهى نوع مما وضع له ارقم لان ارقم وضع لكل ما فيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس التى وضع ارقم لها (وفيهما) اى فى اسود وارقم اللذين هما اسمان للحية (ثمة) اى رائحة (من الوصفية

فلايلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فيهما) اى فى اسود وارقم بعند الاسمية
(اعتبارها) اى اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلايلزم (فى احمر بعد التنكير)
وجعله غيرمنصرف للوزن والوصف الاصلى كما كان اسود وارقم اسمين للحية
غير منصرفين للوزن والوصف الاصلى (لانها) اى لان الوصفية التى فى احمر
(قدزالت) بالعلمية (عنه بالكلية) فلا يقاس على اسود وارقم اسمين لها اجيب بان
هذا اذا جعل علما لغير الذات المخصوصة وهى الذات الموصوفة بالحمرة اما اذا جعل
علما لتلك الذات فلانسلم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر لبس الاان يجعل علما
لذات متصفة بالحمرة بعلاقة الجزئية كما فى اسود وارقم وادهم على ماسبق فامكن
اعتبارها فى نحو احمر بعد التنكير كما امكن فى اسود وارقم فالقياس صحيح (واما
الاخفش فذهب الى انه) اى ان نحو احمر (منصرف) بعد التنكير (فان الوصفية)
فى نحو احمر (قدزالت بالعلمية) لان الوصفية والعلمية لاتجتمعان فى كلمة واحدة لما
سيجئ (و) ان (العلمية) قدزالت (بالتنكير) وهو ظاهر (والزائل لايعتبر من
غير ضرورة) ولاضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف واجيب
عنه بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق فيه) اى
نحو احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول بالثانى والثانى بالتنكير (الاسبب
واحد وهو وزن الفعل) فى احمر (او الالف والنون) فى سكران والسبب
الواحد لا يمنع عن الاسم الصرف مالم يتكرر ولان الاسم اذا كان فيه
سبب واحد غيرمكرر يتمايل الى جانب الاصل وهو الصرف والى جانب الفرع
وهو عدم الصرف فيؤخذ به الاصل لاصالته فانصرف (وهذا القول) اى
قول الاخفش (اظهر) من قول سيبويه قدسبق وجه الاظهرية وقال المحشى
والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط ان خلافى
فى نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف (ولما اعتبر
سيبويه الوصف الاصلى) فى نحو احمر (بعد التنكير) اشار الشارح بهذا الى
ان قول المصنف ولايلزمه جواب السؤال ورد من قبل الاخفش السيبويه
على ان يكون الواو فيه للاستيناف (وان كان) ذلك الوصف (زائلا) بالعلمية
لان الزائل لمانع يجوز ان يعتبر عند زوال ذلك لمانع (لزمه) اى لزم سيبويه
(ان يعتبره) اى ان يعتبر الوصف الاصلى (فى حال العلمية) يعنى عند قيام
المانع وهو العلمية (ايضا) اى كما اعتبره عند زوال المانع (فيمتنع نحو حاتم من
الصرف للوصف الاصلى والعلمية) يعنى فيجعل عند سيبويه نحو حاتم غير
منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز
ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لان المانع لايكون مانعا للاعتبار بل لذات

الوصف يجوز ان يعتبر الوصف الاصلى لاصالته مع العلمية عندہ (فاجاب المصنف عنه) اى عن هذا اللزوم من جانب سيبويه (بقوله) (ولايلزمه) من الالزام اوللزوم المناسب لقول الشارح لزمه الثانى (اى ولايلزم سيبويه من اعتباره اى اعتبار سيبويه الوصفية الاصلية) الزائلة بالعلمية (بعد التنكير فى مثل احمر علما) (باب حاتم) بالرفع لانه فاعل ولايلزمه يعنى فرق بين باب حاتم وباب احمر فى هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود فى الحال فى باب حاتم والمانع اذا كان موجود الاسيل الى اعتبار الممنوع وغير موجود فى باب احمر بل زائل بالتنكير والمانع اذا زال يجوز ان يعتبر الممنوع واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب نصر (اى كل علم) تفسير للباب لان هذا الحكم ليس بمختص بحاتم (كان الاصل وصفا) بان كان فى الاصل اسم فاعل كحاتم اواسم مفعول مثل محمد اوالصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرها مما كان فى الاصل صفة ثم جعل علما (مع بقاء العلمية) المانعة للوقف (بان اعتبر) سيبويه متعلق بقوله ولايلزمه (فيه) اى فى باب حاتم ايضا) اى كما اعتبرها فى باب احمر (الوصفية الاصلية وحكم) سيبويه (بمنع صرفه) اى صرف باب حاتم (للعلمية والوصفية الاصلية) يعنى يجعل باب حاتم (ايضا غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى (لمايلزم) تعليل لقوله ولايلزمه وهو من اللزوم ههنا لامن الزام على مالايخفى اى لعلة ومانع يوجد (فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف) اى على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف (من اعتبار المتضادين) بيان ما فى لما (يعنى) المراد من المتضادين (الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص) اى لشخص متعين مخصوص بحيث لا يطلق على غيره بوضع واحد (والوصف للعموم) يعنى ان الوصف عام لكل مافيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد مثلا ان احمر عام لكل مافيه الحمرة ذى روح لوجاد او انسان اوغيره غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان فى محل واحد (فى حكم واحد) متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لاموصوف به يدل عليه قول الشارح (وهو اى الحكم (منع صرف لفظ واحد) حيث جعل الواحد صفة اللفظ واعتبار المتضادين فى منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز مع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى فلايلزم سيبويه من اعتبار الوصفية فى باب احمر اعتبارها فى باب حاتم حتى يرد عليه ماورد (بخلاف ما) مصدرية (اذا) ظرفية زمانية (اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) بالرفع لانه نائبه اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية (مع سبب آخر) وهو

وزن

وزن الفعل (كما) اعتبرت (فى اسود وارقم) اسمين للحية فانه لامانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة اولامثل اسود واحمر (فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة) الموجودة حيث لم تكن زائلة (والعلمية لابين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية) مثل حاتم علما الان الزائل لايكون مضادا للتأنيث (فلو اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) الزائلة (او العلمية فى منع صرف مثل حاتم) متعلق باعتبرت (لايلزم اجتماع المتضادين) فى باب حاتم لان الوصف فى الاصل والعلم فى الحال لايجتمعان اصلا فالمستحيل اجتماع الضدين لا اعتبارهما (قلنا تقدير احد الضدين) اى اعتبار وجوده وجعله فى حكم الموجود (بعد زواله مع ضد آخر) اى مع ضده (فى حكم واحد) اى فى منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) ذلك التقدير (من قبيل اجتماع المتضادين) لان احد الضدين اذا كان مقدرا والآخر موجود الا يلزم اجتماع الضدين (لكنه شبيه به) الا انه يشبه اجتماعهما (فاعتبارهما معا) وان لم يكن مستحيلا لكنه (غير مستحسن) فينبغى للعاقل ان يحترز عن كلام غير مستحسن كما يحترز عن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم المعرب الذى فيه سببان من الاسباب اوواحد مكرر يمنع منه الجر والتنوين اراد ان يبين ان الجر لايمنع منه فى بعض الاحوال وان كان التنوين يمنع فى جميع الاحوال فقال (وجميع الباب) (اى جميع باب غير المنصرف) سواء كان علم الانصراف بوجود سببين اوواحد مكرر وسواء كان فيه علية مؤثرة اولا (باللام) متعلق بقوله ينجر قدم عليه لئلايتوالى الجاران (اى بدخول لام التعريف عليه) اى على الاسم الغير المنصرف اشار بالتفسير فى الموضعين الى كون اللام للعهد الخارجى (اوالاضافة) (اى اضافة الاسم) الغير المنصرف (الى غيره) (ينجر) (اى يصير ذلك الاسم الغير المنصرف (مجرورا) (بالكسر) متعلق بينجر (اى بصورة الكسر) لان الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجرار به فلابد من حذف مضاف اوتجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول المصنف بالكسرة بالتاء لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل بالاحمر وعمركم (اوتقديرا) مثل بالحبلى وحبلى الاساء (وانما لم يكتف) المصنف فى بيان هذه القاعدة (بقوله ينجر) لان معناه على مامر يصير مجرورا (لان الانجرار قد يكون بالفتح) كما سبق ان انجرار غير المنصرف بالفتح ولواكتفى به لم يعلم ان انجراره ههنا بالفتح اوالكسر مع ان المقصود هوالثانى ولذا صرح به ليكون ادل على المقصود (ولا) اى

ولم يكتف ايضا (بان يقول يكسر) اختصارا (لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا) كما يطلق على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله يكسر لتوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه او اضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى في هذه الحالة (والنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة) اى حالة اضافته الى غيره اوحالة دخول اللام عليه (منصرف اوغير منصرف فمنهم) اى فبعض النحاة (من ذهب الى انه) اى الى ان هذا الاسم في هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت العلتان فيه بعد هذه الحالة اوزالتا عنه اوبقيت احديهما وزالت الاخرى (لان عدم انصرافه) انما كان فيه سببان اوسبب مكرر (انما كان لمشابهته الفعل) في الاحتياج والفرعية (فلما ضعفت هذه المشابهة) اى مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل (بدخول ما هو من خواص الاسم) اى بسبب دخول مايختص بالاسمية وتحقيقها (اعنى اللام او الاضافة) على ماسبق ان دخول اللام اوالاضافة من خواص الاسم (قويت جهة) اى جانب (الاسمية) وتحققت لان وجود علامة الشئ فيه يدل على تحققه (فراجع هذا الاسم (الى اصله الذى هوالصرف فدخله الكسر) اى الجر لزوال المانع من دخولها وهوالمشابهة وجواز اجتماعها مع اللام والاضافة (دون التنوين) يعني لم يدخله التنوين (لانه) اى لان التنوين (لايجتمع مع اللام والاضافة) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لايجتمع مع اللام لان اللام وضع لتعريف مادخله والتنوين لتنكيره ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال والافتراق فبين الاضافة واللام وبين التنوين منافاة فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التنوين (ومنهم من ذهب الى انه) في هذه الحالة (غير منصرف مطلقا) يعني في الاحوال الثلاثة التى مرت آنفا (والممنوع من غير منصرف) لاجل وجود العلتين او العلة المكررة فيه (بالاصالة هو التنوين) لان التنوين لايدخل الفعل اصلا حقيقة اوحكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا ومثل قولك قل الحق ولنضربن فكان التنوين مقصودا بالمنع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر) من غير المنصرف (انما هو بتبعية التنوين) لاشتراكهما في الاختصاص بالاسم حقيقة (وحيث) لمكان يعني واى مكان (ضعفت) فيه (مشابهته) اى مشابهة غير المنصرف (للفعل) بدخول ماهو من خواص الاسم (لم تؤثر) اى المشابهة (الا في سقوط التنوين) لكونه مقصودا بالمنع فسقط (دون تابعه الذى هو الكسر) لان الشئ اذا ضعف يحصر تاثيره فيما هو

المقصود

المقصود ولم يتجاوز الى غيره (فعاد الكسر) الممنوع لاجل المشابهة القوية حين ضعفت (الى حاله) لعدم المؤثر فى سقوطه فبقى على حالته الاولى (وسقوطه) اى وسقوط التنوين من ذلك الاسم فى هذه الحالة (لامتناعه من الصرف) اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف فى هذه الحالة اذا كانت العلتان باقيتين اوالواحدة المكررة باقية فسلم واما اذا زالتا معا اوزالت احديهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف بلاسبب اومع سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع) دخول (اللام اوالاضافة) يعنى ان جاز اجتماع العلتين مع اللام اوالاضافة وكذا العلة الواحدة المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد ومصابيح وثلاث ومثلث وغيرهما من العلل التى يجوز جمعها مع اللام اوالاضافة (كان الاسم غير منصرف) وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق من كونه منصرفا مطلقا اوغير منصرف مطلقا (وان زالتا معا) اى زالت العلتان بدخول اللام عليه اواضافته الى غيره حيث لايجوز اجتماعهما باحديهما (اوزالت احديهما) اى احدى العلتين حيث لا يجوز جمعهما مع احدهما (كان) الاسم (منصرفا) فدخله الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لايجتمع مع اللام اوالاضافة لما سبق (وبيان ذلك) اى وبيان المذهب الثالث (ان العلمية تزول بدخول اللام) لما سبق ان اللام وضع لتعريف ما دخله فلزم ان يكون نكرة فلايدخل على ما هو معرفة باى طريق كان (والاضافة) لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة المعنوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ما يأتى (فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر) كما فى الاسباب الاربعة المذكورة فيما سبق (زالتا) اى العلتان (معا) باللام اوالاضافة لان العلمية زالت باللام اوالاضافة وزالت ايضا بزوالها السبب الذى جعلت هى شرطا له فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخله التنوين لما مر غير مرة (كما فى ابراهيم) وطلحة وزينب وبعلبك وعمران (وان لم تكن) العلمية (شرطا) له بل اثرت فيه بلا شرط (كما فى احمد) وشمر وزفر وعمر (زالت احديهما) فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف فدخله الكسر ايضا دون التنوين (ولم يكن هناك) اى فى الاسم الغير المنصرف (علمية) بل كان غير منصرف بدون العلمية امامع سببين (كما فى احمر) وثلاث وجمع (بقيت العلتان على حالهما) واما مع سبب واحد كحمراء واساور واناعيم فكان الاسم فى هذين القسمين غير منصرف لوجود العلتين اوعلة واحدة مكررة فمنع منه التنوين لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق (وهذا

القول انسب) من القولين الاولين (بما عرف به المصنف غير المنصرف) وهو مافيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما واعلم ان غير المنصرف فى هذه الحالة منصرف اوغير منصرف عما الاوائمة فيه ولذا لم يذكره المصنف بل اكتفى فيه بقوله يجر بالكسر ولما فرغ من بيان غير المنصرف اجمالا وتفصيلا شرع فى بيان محل الاعراب وهى ثلاثة فقال * المرفوعات * قدمها على اخويها لان المرفوع هو العمدة فى الكلام ومحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان علامته وهى الضمة اقوى العلامات والواو والالف وان كانتا علامتين ايضا لكنهما فرعان من الضمة وهى الاصل وانما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه على ان المعرف جنس المرفوع لانوعه نديروجمع القلة ههنا وفى المجرورات على حقيقته وفى المصوبات مستعار عن الكثرة وهى اما مرفوعة مبتدأ خبره قوله هوما اشتمل الخ اوخبرها محذوف تقديره المرفوعات ماذكره اى من انواع محال الاعراب اوانها موقوفة لاحظ لها منه وهو الصواب يعرف بالتأمل (جمع المرفوع) خبر مبتدأ محذوف تقديره هى (لاالمرفوعة) وان كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا (لان موصوفه الاسم) لان المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعى موصوفا (وهو) اى اسم (مذكر لايعقل) لان العقل لايكون الافى ذوى العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن (ويجمع) مبنى للمفعول (هذا الجمع) منصوب بنزع الخافض منه اختصارا تقديره على هذا الجمع (مطردا) تميز عن نسبة الجمع الى الصفة قدم ليكون قريبا لعامله وتنبيها على ان التميز عن النسبة يتوسط بين المنسبين وان كان فى تقديمه على عامله خلاف (صفة) مرفوع على انه نائب الفاعل وهى على وزن عدة لاعلى وزن ديمة (المذكر الذى لايعقل) لان غير العاقل لقصوره جار مجرى المؤنث (كالصافنات) جمع صافن وهو من الخيل الذى يقوم على طرف الحافر من يد اورجل او يضع الثلاث الآخر على الارض لغاية جودته وهو من الصفات المحمودة فى الخيل لايكاد يوجد الا فى العرب الخلص (الذكور) على وزن فعول جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان مطلقا كقرن وقرون (من الخيل) يطلق على الفرس ذكرا كان اوانثى (وجمال) جمع جمل وهو الذكر من الابل (سبحلات) جمع سبحل على وزن قمطر بمعنى السمين الطويل الغليظ وهو محمود فى الابل يدل عليه قوله (اى ضخمات) جمع ضخم بالضاد والخاء المعجمتين وهو الغليظ (وكالايام الخاليات) اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف لماقبله وكالجبال

الراسخات

الراسخات والبيوت المنهندمات الى غير ذلك (هو) (اى المرفوع الدال عليه المرفوعات) لان المفرد داخل فى الجمع فكان مرجعه سابقا معنى مثل اعدلوا هواقرب للتقوى الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا والتذكير باعتبار الخبر اعنى ماعلى عكس من كانت (لان التعريف) اللام متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرناه هكذا لان الخ (انمايكون للماهية) وهى والحقيقة والجنس بمعنى واحد وهى لاتطلق الاعلى المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان (لاللافراد) كزيد ورجل (مااشتمل) (اى اسم اشتمل) فيه اشارة الى ان ماموصوفة لان التوصيف بالجملة يناسب التنكير ولوكان موصولا لفسره بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ماموصوفة اليق ههنا من كونها موصولة لان الموصوف لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول (على علم الفاعلية) (اى علامة كون الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان الياء مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم فى اللغة العلامة (وهى الضمة) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى وهى ايضا اقوى الحركات فالمناسب للفاعل ان يأخذ ماهوالاقوى (والواو) وهى ايضا اقوى الحروف (والالف) وانما جعلت علامة فى التثنية لاغير لانها كثيرة الاستعمال والالف لكونها خفية صارت علامة له فيها ونائب عن الضمة (والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون) الاسم (موصوفا بها) اى يكون اعرابه بها (لفظا) بهذه العلامات الثلاث (اوتقديرا) كذلك (او محلا) كذلك نحو جاءنى هذا فى محل الضمة وهذان فى محل الالف وهؤلاء فى محل الواو وفيه اى فى قوله او محلا رد على الهندى حيث قال والاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاء نى هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيا يكون اعرابه محلا لاغير (ولاشك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذمعنى الرفع المحلى انه فى محل) اى فى مكان من الرفع اوالنصب اوالجر (لوكان ثمه) اى فى ذلك المكان (معرب) اى اسم معرب (لكان) ذلك الاسم (مرفوعا) مثل جاءنى هذا فانه لووقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا (لفظا) مثل جاءنى زيد (اوتقديرا) مثل جاءنى فتى فاذا كان الامر كذلك (فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى) منصوب لفظا بعدا لانه فعل ماض وفاعله يستتر فيه راجع الى ما اى بما جاوز الرفع المحلى وهوالرفع لفظا اوتقديرا (وهو) اى المصنف (بحث مثلا) منصوب اما على المصدرية تقديره بمثل مثلا والجملة حال من فاعل يبحث اوعلى الحالية بمعنى ممثلا (عن احوال الفاعل) من التقديم والتأخير وغيرهما (اذا كان) ظرف ليبحث (مضمرا متصلا) والمضمر مطلقا لا يكون الا مبنيا واعراب المبنى انما يكون فى محله (كما سيجئ) فى بحث وجوب التقديم والتأخير ولما فرغ من تعريف المرفوع شرع فى بيان انواعه وقدم ما هو الاصل منه

فقال (فنه) الفاء للتفصيل ومن للتبعيض (اى من المرفوع) يرجحه توافق الضميرين المرفوع البارز والمجرور فى المرجع والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع (اوبما اشتمل على علم الفاعلية) يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المستكن والمجرور فى المرجع وتوافقه ايضا لقوله ومنها المبتدأ والخبر وقرب المرجع (الفاعل) مبتدأ وقوله فنه خبر مقدم اوخبر وقوله فنه مبتدأ لان من للتبعيض تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل فى المبتدأ التقديم على ماسيأتى (وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل) لان الفعل هو الاصل فى العمل والاسناد والاخبار لانه لم موضوع وحدوثه يحتاج دائما الى الفاعل بخلاف غيره (ولان عامله اقوى) لانه لفظى يعرف باللفظ والقلب كالفاعل ومناسبة العامل المعمول توجب قوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظى ان يغلب على عامل المبتدأ وينسخه (من عامل المبتدأ) لانه يعرف بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لاينسخ بالنواسخ ولانه اشد فى باب التركيب حيث لايجوز حذفه الابسدّ شئ مسده (وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق) اى غالبا لانه يجب تأخيره فى بعض المواضع لامر عارض وسيجئ تفصيله (على ماهو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم) وسيأتى وجهه (بخلاف الفاعل) فانا الفاعل وان كان مسندا اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا لكنه لماكان معمولا لعامل لفظى وهو الفعل الذى هو الاقوى فى العمل لماسبق لزم تأخيره عنه ولئلا يلتبس بالمبتدأ اذا قدم (ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد) ولوكان مأولا مثل زيد ابوك فى تأويل مربك (ومشتق) مثل زيد قائم ولانه يحكم عليه باحكام متعددة فى تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لايحكم عليه الابحكم واحد وفيه نظر (فكان) المبتدأ (اقوى) لان كثرة الحكم على الشئ تفيد قوته (بخلاف الفاعل فانه لايحكم عليه الابالمشتق) لان الفاعل من صدر عنه الفعل ويقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شئ فكيف يحكم به وانما حكمه على المبتدأ بتأويل وههنا الحكم لايقبل التأويل (وهو) (اى الفاعل) (ما) (اى اسم) سبق فائدة هذا التفسير (حقيقة) نصب على التميز (اوحكما) عطف على قوله حقيقة واللام (فى ليدخل) متعلق بالتعميم اى وانما عمما الاسم المفهوم من قوله مابمقتضى المقام الى الحقيقى والحكمى (فيه) اى فى الاسم (مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا) لان الفعل المصدر بان فى حكم المصدر فى كونه فاعلا اومفعولا او مبتدأ اومضافا اليه اى اعجبنى ضربك زيدا (اسند اليه الفعل) ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت وهل ضربت زيدا ونحوهما (بالاصالة) متعلق بالاسناد (لا بالتبعية)

واللام (فی لیخرج) متعلق بالفعل المقدر تقدیره وانما قیدناه بقولنا بالاصالة لیخرج (عن الحد توابع الفاعل) مثل الصفة والمعطوف وغیرهما قوله (وکذا) خبر مقدم (المراد) مبتدأ (فی جمیع) متعلق بالمراد (حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غیر التوابع) بدل من قوله وکذا بدل الکل والباء فی قوله (بقرینة) متعلق بالفعل المقدر تقدیره علم ذلك ای کون غیر التوابع بقرینة (ذکر التوابع بعدها) ای بعد هذه الانواع الثلاثة (اوشبهه) معطوف علی الفعل (ای مایشبهه) لان المصدر العامل فی حکم الفعل (فی العمل) اووجه الشبه لم یقل فی الاشتقاق لئلا یخرج المصدر لانه غیر مشابه له ولا فی الدلالة علی الحدث لئلا یخرج الظرف لانه لا یدل علی الحدث (وانما قال ذلك) ای اوشبهه (لیتناول) اللام متعلق بالقول (فاعل اسم الفاعل) مثل زید قائم ابوه (والصفة المشبهة) مثل زید حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجبنی ضرب زید عمرا (واسم الفعل) مثل روید زیدا وهیهات الامر (واسم التفضیل) وسیأتی تفصیله (والظرف) مثل زید فی کمه کتاب (وقدم) عطف علی قوله اسند اوحال عن الفعل بتقدیر قد بالواو والضمیر لان الماضی المثبت اذا جعل حالا یلزم فیه قد ظاهرة اومقدرة وسیأتی (ای الفعل اوشبهه) یشیر الی ان الضمیر یرجع الی احدهما علی سبیل البدل (علیه) (ای علی ذلك الاسم) المعبر عنه بما (واحترز به) ای بقوله وقدم علیه (عن نحو زید فی زید ضرب) ای عن المبتدأ الذی اسند الیه الفعل یعنی خبره جملة فعلیة (لانه مما اسند الیه الفعل لان الاسناد الی ضمیر شیٔ اسناد الیه فی الحقیقة) لانه خبر عنه والمسند الیه هو المخبر عنه فی الحال والاصل وکل خبر یرفع ضمیر المبتدأ فازال هذا بقوله وقدم علیه (لکنه مؤخر عنه) فلا یصدق هذا التعریف علیه فلا یکون فاعلا بل الفاعل هو الضمیر المستکن الراجع الی المبتدأ (والمراد) بقوله قدم علیه (تقدیمه علیه وجوبا) هذا جواب عن سؤال مقدر تقدیره قد تقدم الخبر علی المبتدأ مع ان هذا المبتدأ لیس بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الی آخره واللام فی قوله (لیخرج) متعلق بالتقدیم (عنه المبتدأ المقدم علیه خبره) مرفوع علی انه فاعل لقوله المقدم لانه وصف سببی مثل مررت برجل حسن غلامه ویقال مثل هذا صفة جرت علی غیر من هی له (نحو کریم) خبر مقدم لامبتدأ لانه نکرة لانها لاتکون مبتدأ الابوجه التخصیص وسیأتی تفصیله (من یکرمك) والموصول مع صلته فی محل الرفع مبتدأ لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تأخیره هو الاصل للتشویق السامع الی المبتدأ مثل * ثلاثة تجلو عن القلب الحزن * الماء والخضراء والوجه الحسن (فان قلت) منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقدیمه علیه وجوبا فالفاء

جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد وهكذا فان قلت (قد يجب تقديمه عليه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا) ليتخصص به النكرة لان تقديم الخبر الظرف يخصص النكرة وسيأتي تحقيقه (نحو في الدار رجل قلت المراد) بالتقديم (وجوب تقديم نوعه) اي نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لافرده (وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه) بل يجب تقديم بعض افراده لامر عارض كالمثال المذكور (بخلاف) نوع (ما اسند الى الفاعل) فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده لما سبق (على جهة قيامه به) (اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به) اي الاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر محذوف لاسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال جهة فلان طريقته وطرزه والضمير المجرور في قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البدل ويجوز ان يجعل الجار والمجرور اعني على طريقة حالا من ضمير قدم اي مشتمل على طريقة الى آخره وفيه نظر (وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اي تلك علامتها (او على ما في حكمها) اي ذلك من لوازمها لان القيام ثبوت وجود الامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه لبس الا بصيغة المعلوم او ما في حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لايجيء مجهول من الفعل اللازم (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) مثال لما في حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان في حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون المجهول لانه يسند الى نائبه (واحترز بهذا القيد) اي بقوله على جهة قيامه به (عن مفعول مالم يسم فاعله) اي عن فعل او شبه فعل لم يسند الى فاعله بل الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول (كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول) لا على صيغة المعلوم (فالاحتياج الى هذا القيد) اي اقيد المذكور انما هو على مذهب من لم يجعله) اي نائب الفاعل (داخلا في الفاعل كالمصنف مثلا واما على مذهب) الجار متعلق بقوله فلاحاجة الى هذا القيد تقديره واما فلا حاجة الى آخره قدم لئلا يتوالى بين طرفي الشرط والجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله) اي مفعول مالم يسم فاعله (داخلا فيه) اي في الفاعل (كصاحب المفصل) حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه ابدا ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية حيث جعلوه فاعلا فلا يحترز عنه عندهم (فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به) وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل ولا وليس خلافا معنويا فعند المصنف لا يقال وعندهم يقال (مثل)

اما مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هومثل اومنصوب على انه مفعول به لفعل تقديره امثل (مثل) (زيد) اتى به ليصرح ما به المقصود من المثال ويبين (فى) (قام زيد) الجار والمجرور صفة لزيد اى الكائن فيه (فهذا) اى هذا القول (مثال لما اسند اليه الفعل) وصريح فيه (و) (مثل ابوه فى) (زيد قائم ابوه) وانما اتى بالمبتدأ ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه لانه لايعمل بدون الاعتماد وسيأتى تفصيله (فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل) ولكنه ليس بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدأ وقائم خبرا مقدما عليه ولوقال زيد قائم ابواه اوآباؤه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختيار الافراد اختصارا ولان المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين (والاصل) (فى الفاعل) لما فرغ من تعريف الفاعل شرع فيما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو فى اللغة ما يبنى عليه الشئ وفى العرف قاعدة كلية تتضمن ما تحتها من الجزئيات والمراد ههنا ماذكره الشارح بقوله اى ماينبغى الى آخره قيل ولوقال والاولى مكان والاصل لكان اخصر واوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق يعنى مطابقة الاولى وان يليه اجيب بان الاولوية تحتمل ان تكون عارضة لابحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال فى الاصل ولذلك اختاره (اى ماينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع) لان عند المانع يخرج عنه ويجب الولى اولا (ان يلى الفعل) (المسند اليه) اشير الى ان اللام فى الفعل للعهد الخارجى مثل جاءنى رجل واكرمت الرجل (اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته) اى معمولات الفعل هذا تفسير لمعنى الولى لان معناه القرب يقال وليه قربه يعنى يليه حقيقة كالفاعل الظاهر اوحكما كالفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده اذ هو خلاف الاصل (لانه) اى الفاعل (كالجزء من الفعل) حقيقة كالفاعل المستتر اوحكما كالفاعل الظاهر قوله (لشدة احتياج الفعل اليه) تعليل للجزئية (ويدل على ذلك) اى كونه كالجزء منه عند العرب لتلك اى لشدة (اسكان اللام فى ضربت) اى فى الفعل الذى اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك لانه اورده على سبيل التمثيل وقوله (لانه لدفع توالى اربع حركات) تعليل للاسكان (فيما هو) ظرف للتوالى (بمنزلة كلمة واحدة) لانه لما وجب اسكان احد الحروف الاربعة فى الفعل الرباعى لانه لما استثقل يكون حروفه اصلية حتى لوتحركت كلها يلزم زيادة الاستثقال وجب اسكان احدها لدفعه ولزم اسكان احد حروف ماهو بمنزلته كالمثال المذكور (فلذلك) الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل فى الفاعل الولى واللام تعليل ومتعلق بالفعلين اعنى جاز وامتنع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاشارة للبعيد

(الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت اصولا كالمفاعيل الخمسة او فروعا كالملحقات السبع (جاز ضرب غلامه) بالنصب على انه مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى آخره بتقدير مضاف مرفوع محلا على انه فاعل جاز اى تركيب ضرب غلامه زيد قوله (لتقدم) تعليل للجواز ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو) اى المرجع (زيد) لانه فاعل واصله ان يلى الفعل لفظا (رتبة) منصوب على التميز لان التقديم يحتمل ان يكون لفظا او رتبة اوكليهما معا اذا كان الامر كذلك (فلا يلزم الاضمار قبل الذكر) حال كونه (مطلقا بل يلزم (لفظا فقط) وهواسم من اسماء الافعال يعنى انه مبنى على السكون والفاء جواب شرط محذوف يعنى اذا كان اللزوم لفظا فانه عن اللزوم رتبة (وذلك) اى لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط (جائز) كما جاز عند سبق مرجعه لفظا ورتبة (وامتنع ضرب غلامه) بالرفع لانه فاعل (زيدا) منصوب لكونه مفعولا (لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة) تميزان عن نسبة التأخر (فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اى الاضمار المذكور (غير جائز) لكونه مخالفا لوضع ضمير الغائب وسيجئ تفصيله قوله (خلافا) منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام فى (للاخفش) متعلق به تقديره خالف الجمهور خلافا لان المخالف هذان لا الجمهور (وابن جنى) بسكون الياء وتشديد النون كنية الامام ابى الفتح عثمان بن جنى ونقل عن سيبويه ان جنى معرب كنى وليس الياء للنسبة (وسندهما) اى دليلهما (فى ذلك) اى فى الجواز (قول الشاعر جزى ربه) وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدى وهو الاولى لانه الموافق للعرف من حواله ارجاع المسئ الى ربه لان الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه وعن فى قوله (عنى) ههنا للبدل تقديره بدلا عنى ونائبا (عدى بن حاتم جزاء) منصوب بنزع الخافض اى كجزاء وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها اشرار الناس او حقيقتها وجزاؤها القتل هدرا (العاويات) جمع عاوى وهو الصياح يقال عوى الكلب يعوى من باب رمى يرمى صاح وهو ما ليس بكلب صيد ولا حرث ولا له نفع الا العواء او يروى العاديات جمع العادى بالدال المهملة وهو العدو والاول اليق بالمقام (وقد فعل) اى فعل الله ذلك وايراد مثالى قبل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى (واجب عنه) اى عن

سندهما (بان هذا) اى قول الشاعر (للضرورة) اى لضرورة وزن الشعر اذلو قيل جزى عدى بن حاتم عنى ربه لاختل الوزن ولوقوع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل وهو نادر (والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام) والاضمار المذكور ليس بموجود فيه (وبانه لانسلم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل) مثل اعدلوا هو اقرب وقد مر تحقيقه ومثل قولك بن صدق كان خيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذى دل عليه الفعل اعنى صدق (اى جزى رب الجزاء) فحينئذ لا يكون فيه محذور ويكون الرب بمعنى الصاحب اى صاحب الجزاء قوله (واذا انتفى الاعراب) شروع فيما يعرض للفاعل ويخرجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعد ان كان جائز التأخير فيه (الدال) اللام فى الاعراب للعهد الخارجى (على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول) الباء فى قوله (بالوضع) متعلق بالدال لان المراد بها الدلالة الوضعية لاغير (لفظا) منصوب على التميز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحتراز عن التقدير اى انتفى لفظ الاعراب لاتقديره (فيهما) (اى فى الفاعل المقدم ذكره) مرفوع (صريحا) تميز من قوله فيه الفاعل (وفى ضمن الامثلة) معطوف على قوله صريحا لان فى التميز معنى الظرفية (والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة) لاصريحا لانه لم يذكر المفعول صريحا (والقرينة) معطوف على الاعراب (اى الامر الدال عليهما الابالوضع) لان القرينة مايكون علامة على الشئ من غير وضع (اذلم يعهد) مبنى للمفعول وقوله (ان يطلق) مبنى للمفعول ايضا نائب لقوله لم يعهد والجار حينئذ فى قوله (على ما وضع) متعلق بقوله ان يطلق (بازاء شئ) قوله (انه) الضمير اسم ان راجع الى الموصول (قرينة دالة) خبر ان (عليه) الضمير راجع الى الشئ نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود وان الرفع مثلا قرينة للفاعل بل المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك (فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه) يعنى ان ذكر الاعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندى حيث قال وكان يكفيه اى المصنف ان يقول اذا انتفت القرينة اذالاعراب من القرائن اللهم الا ان يقال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلايسمى قرينة ولو سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس اوقال والاوضح ان يقول اذا خيف اللبس يكفى لما عرفت قوله (اذالقرينة شاملة له) تعليل لكون الاعراب مستغنى عنه لالعدم الورود كما هو المتبادر (وهى) اى القرينة (اما لفظية) اى تكون معروفة بالتلفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كتاء التأنيث (نحو ضربت موسى حبلى اومعنوية) يعنى تعرف بملاحظة العقل

من غير مدخل اللفظ فيهما مثل ما تخلف للرتضى المصطفى عليه السلام و (نحو اكل الكمثرى يحيى) لان احدهما لم يصلح للفاعل (اوكان) معطوف على الشرط (الفاعل) (مضمرا متصلا) (بالفعل) اوشبهه (بارزا) بدل من الخبر بدل البعض (كضربت زيدا اوسكنا كزيدضرب غلامه وسواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا اومضمرا منفصلا مثل ما ضربت الا اياك اومتصلا كضربتك والباء فى قوله (بشرط) متعلق بالجزاء المقدر تقديره وجب تقديم الفاعل على المفعول بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل) فيه رد على صاحب الوافية حيث قال وماذكره ينكل بمثل قولنا زيدا ضربت واللام فى قوله (لئلا) متعلق بالشرط (ينتقض) اى ماذكره المصنف (بمثل) قولنا (زيدا ضربت) يعنى بمثال تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان اومضمرا منفصلا مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الظاهر ولكونه نادرا لم يلتفت اليه المصنف (اووقع مفعوله) (اى مفعول الفاعل) معطوف على احد الشرطين الاول لاصالته والثانى لقربه (بعد الا) ظرف لوقع والباء فى قوله (بشرط) كالباء السابقة (توسطها) اى كلمة الا بينهما اى بين الفاعل والمفعول (فى صورة التقديم والتأخير) يعنى فى صورة التقديم الفاعل وتأخير المفعول وفائدة هذا القيد سيجئ قريبا (نحو ما ضرب زيد الاعمرا) (او) (بعد) (معناها) اى معنى الا وهو انحصار ماقبلها فيما بعدها (نحو انما ضرب زيد عمرا) (وجب تقديمه) جزاء لقوله انتفى اوكان اووقع اوبعد معناها واياما كان فجزاء الباقية محذوف اما كونه جزاء الاول فلاصالته وتقدمه واما الثانى فلقربه (اى تقديم الفاعل على المفعول فى جمع هذه الصور) الاربع والجار فى قوله (اما فى صورة) متعلق بمحذوف واما التفصيل تقديره اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول فى صورة (انتفاء الاعراب فيهما) اى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول (والقرينة) الدالة عليهما لفظية كانت اومعنوية (فلتحرز عن الالتباس) يعنى لولم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم يقينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا والثانى لجواز تأخيره ايضا فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه (واما) وجوب تقديمه عليه (فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لماسبق وامتناع وقوع كلمة اخرى بين اجزاء كلمة (واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى انحصار الفاعل والمفعول (فان المفهوم من قوله ماضرب زيد الاعمرا) يعنى

فی صورة تقدیم الفاعل اوتأخیر المفعول وتوسط الا بینهما (انحصار ضاربیة زید فی عمرو) لان الاصل فی الانحصار انحصار ماقبلها فیمابعدها وقوله (مع) متعلق بالخبر ای مصاحبا وملابسا مع (جواز ان یکون عمرو مضروبا بشخص آخر) یعنی ان الانحصار فی الفاعل دون المفعول یعنی لیس زید ضاربا بالاحد الاعمر واما مضروبیة عمرو فی زید فعلی الاحتمال (والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الازید) یعنی فی صورة تقدیم المفعول وتأخیر الفاعل وتوسطها بینهما (انحصار مضروبیة عمرو فی زید) وضاربیة زید باقیة علی الاحتمال (مع جواز ان یکون زید ضاربا بشخص آخر) یعنی یصح ان یکون زید ضاربا بغیر عمرو ایضا لعدم الحصر فیه (ولو انقلب احدهما بالآخر) بتقدیم المفعول علی الفاعل فی الصورة الاولی وتقدیم الفاعل علی المفعول فی الصورة الثانیة (انقلب الحصر المطلوب) لان تغییر الترکیب یستلزم تغییر المعنی لان المعنی مستفاد من الترکیب فوجب تقدیم الفاعل علی المفعول فی الصورة الاولی والمفعول علی الفاعل فی الصورة الثانیة لئلا ینقلب الحصر المطلوب فی کل واحد منهما (وانما قلنا بشرط توسطها) ای الا (بینهما) ای بین الفاعل والمفعول (فی صورتی التقدیم والتأخیر لانه) ای الحال والشان (لوقدم المفعول علی الفاعل) فی الصورة الاولی حال کون تقدیم المفعول مصاحبا (مع الا فیقال) فی مثاله (ماضرب الاعمرا زید) لحصل فیه معنیان الظاهر وغیر الظاهر ففصل الشارح هذین المعنیین فقال (فالظاهر ان معناه) ای معنی هذا القول (انحصار ضاربیة زید فی عمرو) یعنی انحصار صفة الفاعل فی المفعول (اذ الحصر) ای المحصوریة (انما هو فیمایلی الا) سواء قدم اواخر (فلا ینقلب الحصر المطلوب) یعنی لایتغیر المعنی الاول لان تغییره انمایکون اذا قدم المفعول بدون الا وههنا قدم المفعول مع الا (فلایجب تقدیم الفاعل) لانه اذالم یتغیر المعنی یجوز التلفظ کیف ماکان قوله (لکن لم یستحسنه بعضهم) استدراک من قوله فلا ینقلب الحصر المطلوب وذلک البعض هو صاحب المفتاح حیث قال تقدیم المفعول علی الفاعل قلیل الدور (لانه من قبیل قصر الصفة علی الموصوف قبل تمامها) لان الصفة المقصورة علی عمرو هی الضرب المسند الی زید لامطلقا فلابد من تقدیم الفاعل لتتم تلک الصفة لان تمامها لایکون الا بالفاعل (وانما قلنا الظاهر ان معناه کذا) ای انحصار ضاربیة زید فی عمرو (لاحتمال ان یکون معناه) ای معنی ماضرب الاعمرا زید هکذا نحو (ماضرب احدا احد الاعمرا زید) وهذا المعنی ظاهر لان استثناء شیئین باداة واحدة بلا عطف مطلقا غیر جائز عند الاکثرین لضعف الاداة اذ الاصل فیهما الا وهی حرف فلا یستثنی بها شیئان

لاعلى وجه البدل ولاعلى غيره (فيفيد) هذا المعنى المعبر الظاهر (انحصار صفة كل منهما) اى من الفاعل والمفعول (فى الآخر) يعنى يفيد انحصار ضاربية الفاعل فى المفعول ومضروبية المفعول فى الفاعل (وهو) اى هذا المعنى (ايضا) مصدر آض يئيض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل واجب الحذف سماعا مثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حال (خلاف المقصود) لان المقصود انحصار صفة احدهما فى الآخر وهو على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لاضارب الازيد ولامضروب الاعمرو فضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذلك وهو عين خلاف المقصود (واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الاالان الحصر ههنا فى الجزء الاخير) كما ان الحصر فى الاقيما يليها وما يليها الايكون الاجزأ اخيرا حقيقة اوحكما فكذا هنا لان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الاعمرا (فلو اخر الفاعل انقلب المعنى) كما تقلب فى الا حال كونها متوسطة بينهما (قطعا) اما منصوب على التميز اوعلى الحالة بمعنى مقطوعا اوعلى المصدرية مثل قطع قطعا والجملة حال ولما فرغ من بيان الاحوال التى توجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم وجواز التأخير شرع فى بيان الاحوال التى توجب تأخيره عن بعد الاصل المذكور فقال (واذا اتصل به) (اى بالفاعل) (ضمير المفعول) يعنى ضمير يرجع الى المفعول (نحو ضربت زيدا) بالنصب (غلامه) بالرفع (او وقع) عطف على الشرط وهو قوله واذا اتصل (اى الفاعل) (بعد) ظرف وقع ومضاف الى (الا) (المتوسط بينهما) اى بين المفعول والفاعل (فى صورتى التقديم والتأخير) اى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل مع توسط الا بينهما (نحو ماضرب عمرا الازيد) بتقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسط الا بينهما (وفائدة هذا القيد) اى قيد المتوسطة بينهما (مثل ما عرفت) اى الذى عرفته (آنفا) انف اذا رجع منصوب على الظرفية اى مثل الذى عرفته فى القسم السابق اى فى صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا اومعناها (او) (وقع الفاعل بعد معناها) (اى معنى الانحو انما ضرب عمرا زيد) وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا (او اتصل مفعوله) اى مفعول الفاعل اوالفعل والاضافة لادنى ملابسة والباء فى قوله (بان يكون) متعلق بقوله اتصل (المفعول ضميرا متصلا بالفعل) (وهو) (اى الفاعل) (غير) (ضمير) (متصل به) اى سواء كان ضميرا منفصلا مثل ما ضربك الا انا اوظاهرا (مثل ضربك زيد) اوضربه اوضربنى زيد وقوله (وجب تأخيره) اى تأخير الفاعل جزاء الشرط وهو قوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلاث الآخر محذوف

اختصارا

اختصارا والجزاء لقوله او اتصل مفعوله يعني الصور الاخيرة لعدم الفصل بينهما وجزاء الصور الاولى محذوفة ايضا اختصارا وقوله عن في قوله (عن المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (في جميع هذه الصور) الاربعة متعلق بالجزاء (اما) وجوب تأخير الفاعل والمفعول (في صورة اتصال ضمير المفعول به) يعني في الصورة الاولى وقوله (لئلا) خبر لمبتدأ محذوف وجواب لاما (يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة) كما مر وجهه ولكن ينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم (واما) وجوب تأخيره عنه (في صورة وقوعه) اى الفاعل (بعد الا او) بعد (معناها) يعني في الصورة الثانية والثالثة وقوله (فلئلا ينقلب الحصر المطلوب) سبق تفسيره آنفا فان مضروبية ماقبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية مختلة فلو قدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معها الجاء المحذور المذكور في القسم الاول وكذا الحال في معناها (واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل به) يعني في الصورة الاخيرة (فلمنافاة) مصدر مضاف الى الفاعل (الاتصال) اى اتصال المفعول بالفعل وقوله (توسط) منصوب لانه مفعول المنافاة ومضاف الى (الفاعل) الغير المتصل وقوله (بينه) ظرف للتوسط والضمير راجع الى المفعول اى بين المفعول المتصل (و بين الفعل) المتصل به يعني يمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزأ الفعل فيا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهذا اى كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف (ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا) يعني يكون كلاهما ضميرين متصلين به (فانه يجب حينئذ) اى حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به (تقديم الفاعل) لكونه عمدة ومحتاجا اليه في الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه ومايكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه على الادنى (نحو ضربتك) اوضربته او ضربتني ولما فرغ من احوال الفاعل اصلا وفرعا اراد ان يبين احوال عامله ذكرا وحذفا جائزا او واجبا منبها بقد التقليلية مع ايراد صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره فقال (وقد) للتقليل (يحذف) مبني للمفعول (الفعل) تأنيثه (الرافع للفاعل) يشير الى ان اللام في قوله الفعل للعهد الخارجي واللام في قوله (لقيام) للتوقيت لا التعليل اى وقت قيام قرينة لان قيام القرينة شرط لا علة كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اى وقت طلوعها (قرينة) (دالة صفة كاشفة) لان القرينة هي العلامة على الشئ وهي دالة على الحذف (على تعيين المحذوف) لانه لا يحذف شئ من الاشياء الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا (جوازا) منصوب

على المصدرية والمصوب عليهما ما كان صفة لمصدر محذوف يدل على هذا قوله (اى حذفا جائزا) وقوله (فى) ظرف جوازا يعنى متعلقا به (مثل) (قولك) كره على وجه التمثيل (زيد) بدل من القول بدل البعض والرفع محكى (اى فيما كان جوابا السؤال محقق) هذا تفسير لمثل قولك واللام فى قوله (لمن) متعلق بالقول الذى هو فى قولك ومن موصولة و (قال) جملة مع فاعله جملة فعلية صلته (من) استفهامية مبتدأ و (قام) مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية فى محل النصب مفعول قال (سائلا) يريد به ان من فى قوله من قام استفهامية (عمن يقوم به القيام) اذا كان الامر كذلك يعنى اذا كان الحذف ههنا جواز الاوجوبا (فيجوز) لان المضارع المثبت اذا وقع جزاء الشرط يجوز فيه الفاء وتركها مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ومثل قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين (ان تقول) بتاء الخطاب (زيد) مقول ان تقول والرفع محكى والباء فى قوله (بحذف) متعلق بقوله ان تقول (قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره) قوله (وانما قدر الفعل دون الخبر) اى هذا القول رد على الرضى حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب السؤال اولى وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل واهم تقديم السؤال عنه فالاولى ان يقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك لطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد فى الحكم وزيد قام يفيد التقوى بتكرر الاسناد فلا يطابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) لان الخبر حينئذ فعل والفعل لابد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر جملة (وتقدير الفعل) بدون الفاعل (بل بذكر فاعله) ويحذف فعله (يوجب حذف احد جزئيها) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على معمول معمولها معطوف معمولها تأمل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها (والتقليل فى الحذف اولى) لان الحذف خلاف الاصل فيكتفى فيه بادنى ما يمكن والواو فى قوله (و) (كذا) للمصنف جئت لعطف مثال على مثال لان الحذف هناك بقرينة كونه جوابا السؤال محقق وههنا بقرينة كونه جوابا لسؤال مقدر وليست من البيت يدل عليه قوله (يحذف الفعل جوازا) اى حذفا جائزا (فيما كان جوابا السؤال مقدر) كما يحذف الفعل حذفا جائزا فيما كان جوابا السؤال محقق والجار فى قوله (فى نحو قول الشاعر) متعلق بقوله مقدر والجار فى قوله (فى مرثية) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اى فى قوله الكائن فى مرثية بالتخفيف

على

على وزن محمدة مصدر من رثى يرثى مثل رمى يرمى وتشديد الياء خطأ بالفارسية
برمرده ستايش كردن (يزيد بن نهشل) يرثيه اخوه ضرار بن نهشل لانه كان
لنهشل ابنان ضرار ويزيد فمات يزيد ورثى عليه اخوه ضرار (ليبك) على
وزن ليرم وقوله على فى قوله (على البناء للمفعول) ظرف مستقر حال اوصفة اى
حال كونه كائنا على البناء اوالكائن (يزيد) هو (مرفوع على انه) اى يزيد
(مفعول مالم يسم فاعله) (ضارع) (اى عاجز وذليل) يقال ضرع فلان اذا
عجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل (وهو) اى قوله ضارع (فاعل الفعل
المحذوف) جواز وقوله (اى يبكيه ضارع) تفسير للفعل الرافع له من بكى يبكى
والباء فى قوله (بقرينة السؤال المقدر) متعلق بقوله المحذوف (وهو) السؤال
المقدر قوله (من يبكيه) اى يبكى عليه اى على يزيد فاجيب بقوله ضارع اى
يبكى ضارع عليه (واما قول الشاعر) حال كونه كائنا (على رواية ليبك يزيد)
الكائن اوكائنا (على البناء للفاعل) وقوله (ونصب يزيد) عطف على قوله
البناء للفاعل (فليس اى قوله هذا (مما) اى الذى (نحن فيه) حتى يكون
ضارع فاعل يبكى المذكور لا المقدر واللام فى قوله (لخصومة) (متعلق بضارع)
وان لم يعتمد على شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف والمبتدأ
وذوالحال وحرف النفى وحرف الاستفهام كونه شرطا عند البصريين لعمله لان
الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل لكونه معمولا ضعيفا (اى يبكيه من يذل
ويعجز) من باب ضرب (عن مقاومة الخصماء) فيه اشارة الى ان الاسم الفاعل
العامل فى حكم المضارع والى اعتماده على الموصول المقدر والى حذف المضاف
فى قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس فى معنى الجمع لان الجنس
يشمل الافراد وان كان على سبيل البدل واللام فى قوله (لانه) تعليل لكون البكاء
مخصوصا بالعاجز والذليل لان الجواب عن السؤال يشعر بالخصوص (كان
ظهيرا) فعيل بمعنى الفاعل للمبالغة (للعجزة) جمع عاجز كالورثة جمع وارث
(الاذلاء) على وزن الاولياء (جمع ذليل وآخر البيت) اورده لاتمام مدحه لان
الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء
لان المصراع الاول افاد كونه شجيعا والثانى سخيا (ومختبط) عطف على قوله
ضارع (مما تطيح الطوائح) (والمختبط) بالخاء المعجمة (السائل من غير وسيلة)
اى الذى يأتيك للمعروف من غير سبب يقال اختبطنى فلان اذا اخذمنك شيئا
بلا وسيلة من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها (والاطاحة
الاهلاك) يقال اطاحة اهلكه (والطوائح) بمعنى المطيحات (جمع مطيحة)
حذف الزوائد مثل اعشب فهو عاشب وايفع فهو يافع من طاح يطوح مثل قال

تقول وقيل طاح يطيح واوى سال كون الطوائح جمع مطيحة وقعا (على غير القياس) لان القياس ان يجمع مطيحة على مطيحات (كلواقح جمع ملقحة) وهو الفعل من الابل (ومما يتعلق بقوله مختبط) وتعلقه بيكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة وهى البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا وهو اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به اليه (وما) فى قوله مما (مصدرية) تعرف بالتأمل (يعنى ويبكيه ايضا) اى كما يبكيه ضارع (من بسائل من غير وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله (المهلكات ماله) وقوله (وما يتوسل به الى تحصيل المال) وهو آلات الحرف والصنايع وغيرهما من كونه سببا لتحصيل المال للمعطوف على المفعول وهو قوله ماله وقوله (لانه) علة لقوله ويبكيه ايضا الى آخره (كان) اى يزيد (معطى) منصوب على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول الثانى للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطى اى شئ سألوه من غير تخصيص شئ دون شئ والجار فى قوله (بغير وسيلة) متعلق بقوله السائلين (و) قوله (قد يحذف) الواو للعطف (الفعل) الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه (وجوبا) (اى حذفا واجبا) يدل على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جوازا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ما يأتى فى الجار فى قوله (فى مثل) متعلق بحذف مثل (قوله تعالى) (وان احد من المشركين استجارك) معناه بالفارسية اگر يكى از كافران پناه طلب دارد از تو پس پناه ده تو ورا تا كه شنودى كلام الله را (اى فى كل موضع) تفسير لقوله فى مثل قوله لانه ذكره على وجه التمثيل (حذف فيه) اى فى ذلك الموضع (الفعل) الرافع للفاعل (ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف) حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام والغرض منه ايقاع الابهام اولا ثم التفسير ثانيا احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه فيكون علما اعز والذ اذ المساق بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ومفسرا توكيد له ليس فى ذكره مرة (فانه لو ذكر المفسر) بفتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسرها اسم فاعل منه ايضا لانه لما لم يكن فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يحتج الى المفسر (بل صار) اى ما من شانه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشوا) وهو زيادة معينة لا لفائدة وهو قسمان اما مفسد او غير مفسد فالاول مثل قوله * ولا فضل فيها للشجاعة والندى * وصبر الفتى لولا لقاء شعوب * والثانى قوله * واعلم علم اليوم والامس قبله * ولكننى عن علم ما فى غد عمى * وان لم يكن الزائد معينا فانه

يكون تطويلا كقول الشاعر * وقددت الاديم لراهشيه * والفى قولها كذبا ومينا *
وهذا المفسر اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف كائن (بخلاف المفسر
الذى فيه ابهام بدون حذفه) الابهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه من
معناه اللغوى اوالاصطلاحى (فانه) اى الحال والشان (يجوز الجمع بينه) اى المفسر
بالفتح (وبين مفسره) بالكسر لانه لما كان ابهامه فى المعنى بدون الحذف لزم
تفسيره فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام فى المفرد (كقولك جاء نى رجل اى
زيد) لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور بنى آدم بلغ مبلغ الشهرة
لم يعلم متى اطلق اى فرد اريد منه فاحتيج الى بيان ماهو المراد منه فقيل اى زيدا
و فى الجملة مثل قطع رزقه اى مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته او بمسافرته
وانتقاله الى بلد آخر فلزم بيان ماهو المراد ايضا فغسره بان يقال اى مات اوانتقل
(فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها) اى
فى الآية مرفوع لفظا على انه (فاعل فعل محذوف) بقرينة دالة على الحذف
وهى كلمة الشرط وعلى التعيين وهى استجارك الثانى وجوبا) اى حذفا واجبا
(وهو) اى الفعل المحذوف وجوبا الرافع لاحد (استجارك الاول) صفة
(المفسر) بالفتح صفة بعد صفة (باستجارك الثانى) صفة المفسر بالكسر
(وانما وجب حذفه) اى حذف ذلك الفعل (لان مفسره قائم مقامه) فى اداء
مؤداه (مغن عنه) لافادته ما افاده حتى لو ذكر الاول يلزم استدراك الثانى قوله
(ولا يجوز) الى آخره جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الآية من قبيل
حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف ولو جعل احد فيها مبتدأ لاختصاصه
بالصفة لان من فى قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لو كان ما قبلها نكرة
تكون صفة له وههنا كذلك فتكون الآية من قبيل قوله تعالى * ولعبد مؤمن
خير من مشرك * حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز
(ان يكون احد مرفوعا بالابتداء) كما قلت (لامتناع دخول حرف الشرط على
الاسم) يعنى لو جعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم
لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضى ان يكون ما دخله حادثا
ومتجددا يعنى ان يكون دالا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود فى الاسم
لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا
على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا (بل لابد له من الفعل) ليدخل عليه ولما
بين حذف الفعل وحده جوازا او وجوبا بقرينة دالة عليه شرع فى ان يبين انهما
يحذفان معا بقرينة ايضا فقال (وقد يحذفان) (اى الفعل والفاعل) لا الفعل
وحده كما سبق او الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله (معا)

حال مؤكدة لان المعية استفيدت من صيغة التثنية ما كدها به يعني بحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين في الحذف وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير متصرف في الزمان والمكان لازم النصب ويلزم اضافتها ان ذكر احد المتصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكرقبلهما يكون منونا منصوبا على الظرفية نحوجئنا معا وقيل انتصابه على الحالية انتهى مختصرا واشار الشارح الى هذا المعنى بقوله (دون الفاعل وحده) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل اى حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اى حال كونه غير منفرد في الحذف لان حذف الفاعل وحده جوازا ووجوبا لم يثبت الا اذا سد شئ مسده والجار في قوله (في مثل) متعلق بقوله يحذفان في مثل (نعم) حال كونه (جوابا) (لمن قال اقام زيد) (اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية) وهى قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة لما سبق عليها من الكلام واذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر بعد نعم جملة فعلية كالمثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم (وذكر نعم في مقامها) اى مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها فتقوم مقام ما سبقها من الجملتين الفعلية والاسمية (وهذا الحذف) اى حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما (جائز) والجار في قوله (بقرينة السؤال) متعلق بالحذف (لا واجب لعدم قيام) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (ما) اى شئ او الشئ الذى (يؤدى مؤداه) اى مؤدى المحذوف (في مقامه) اى مقام المحذوف (كالمفسر) بالكسر لان المفسر يقوم مقام المفسر ويؤدى مؤداه ويغني عنه حتى لوذكر كلاهما يكون الثاني حشوا كما سبق والفاء في قوله (فيلزم) تفريع لقوله لعدم قيام مايؤدى الخ يعني حتى يلزم (في الكلام) يعني في الجواب لوذكر مع نعم (استدراك) بسبب ذكر المحذوف يعني لوذكر المحذوف كما يقال في جوابه مثل نعم زيد بذكر قيام زيد مع نعم لم يلزم شئ من كونه حشوا او تطويلا كما لزم في الاية (وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام) لتأكد الاسناد فيصلح جوابا للسائل المتردد واللام في قوله (ليكون) علة للتقدير (الجواب مطابقا للسؤال) لان السؤال بالجملة الفعلية وهى قوله اقام زيد ومطابقة الجواب السؤال امر مهم عندهم (في كونه) اى الجواب (جملة فعلية) كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف وليكون مثالا للمتن فيه لانا في صدد حذف الفعل والفاعل معا لا في حذف المبتدأ مع خبره الجملة الفعلية لانه حينئذ يكون من باب حذف المبتدأ والخبر لا من حذف

الفعل والفاعل تأمل اورد التنازع فی بحث المرفوعات وان کان یجری فی المنصوبات
والمجرورات ایضا لان التنازع فی المرفوعات اکثر منه فی المنصوبات وکذا
فی المجرورات لان المرفوع اعم حیث یوجد فی کل فعل متعد ولازم والمنصوب
مخصوص بالمتعدی والمجرور باللازم فکان الانسب ان یورد التنازع فی المرفوعات
فقال (واذا تنازع الفعلان) شرط اذا قصد توجه الفعلین الی اسم واحد
وهذا من قبیل ذکر المسبب وهو التنازع وارادة السبب وهو القصد والارادة
لان القصد سبب له لانه اذا لم یقصد شیٔ لم یحصل التنازع کما فی قوله تعالی
اذا قمتم الی الصلوة فاغسلوا الآیة ای اذا اردتم القیام الیها لان الارادة سبب
القیام وجواب اذا هذه محذوف ای جاز اعمال کل منهما وقوله فقد لایحتمل
ان یکون جزاء له ولا قوله فیختار ایضا (بل العاملان) من باب عطف العام
علی الخاص ایذانا لعموم التنازع فی کل عامل من فعل اوشبهه ولکن ینبغی ان
یختص العاملان بغیر المصدرین فانه لایجری فیهما لانه لایقع التنازع فیهما
علی کلا المذهبین اذ لا یضمر فی المصدر وبغیر الحرفین ایضا وهو ظاهر
(اذ التنازع یجری فی غیر الفعل ایضا) کاسم الفاعل (نحو زید معط ومکرم عمرا)
والصفة المشبهة نحو (زید کریم وشریف ابوه) واسم المفعول نحو زید
منصور ومغفور ابوه والاسم المنسوب نحو زید قرشی وهاشمی اخوه (واقتصر
علی الفعل) حیث قال واذا تنازع الفعلان ولم یقل العاملان مع انه لایجری فیهما
ایضا (لاصالته فی العمل) واکتفاء بذکر الاصل عن الفرع وقیاسا له علیه
والاکتفاء والقیاس کثیر فی عرفهم (وانما قال الفعلان) ولم یقل الافعال
(مع ان التنازع قد یقع فی اکثر من الفعلین) مثل ضربت واهنت واکرمت زیدا
وزید کریم وشریف وظریف ابوه الی غیر ذلک (اقتصارا علی اقل مراتب
التنازع وهو اثنان) ولانه اکثر وقوعا مع ان الاکثر اصل للاقل لکونه الاصل
(ظاهرا) (ای اسما ظاهرا) لان الظاهر صفة یقتضی موصوفا وهو الاسم
ههنا وهو منصوب علی المفعولیة للتنازع وبیان لمحله ای اذا تنازع الفعلان
فی اسم ظاهر یعنی اذا کان تنازعهما فیه (واقعا) (بعدهما) لان بعد ههنا
ظرف مستقر صفة للاسم ایضا وشرط للتنازع لانه لایجری الا فیما وقع
(ای بعد الفعلین اذ المتقدم علیهما) سواء کان ظاهرا نحو زیدا ضربت
واکرمت اوضمیرا نحو ایاک ضربت واکرمت (والمتوسط بینهما) کذلک معمول
(للفعل الاول) فیه رد علی الرضی حیث قال وقول المصنف بعدهما لاحاجة الیه
لانه قد یتنازعان فیما هو قبلهما اذا کان منصوبا او مجرورا نحو زیدا ضربت
واکرمت وبک مررت وقعدت (اذ هو یستحقه قبل وجود الثانی) ای اذ الاول

يستحق لان يكون عاملا فيه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع لان
الفعل الثاني قبل وجوده لايمكن ان يتنازع وبعد وجوده ايضا لايمكن ان
يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده (فلايكون فيه) اى فى المتقدم
والمتوسط للفعل الثاني (مجال للتنازع) كما عرفت (ومعنى تنازعهما) اى الفعلين
(فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه) اى الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله
(ويصح) عطف على قوله يتوجهان (ان يكون هو) اى الاسم الظاهر
(مع وقوعه فى ذلك الموضع) الذى كان بعد الفعلين (معمولا) خبر ان يكون
واللام فى (لكل واحد) متعلق بالمعمول (منهما على) سبيل (البدل) لانهما
جميعا لان المعمول الواحد لايكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع امران احدهما
من جانب العامل والآخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه
للعمل فيه واما من جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل منهما على
سبيل البدل (فحينئذ) اى حين كون معنى التنازع هذين الامرين (لايتصور
تنازعهما فى الضمير المتصل) سواء اتصل بالفعل الاول او الفعل الثاني (لان
الضمير المتصل الواقع بعدهما) مرفوعا كان اومنصوبا (يكون متصلا بالفعل
الثاني) لاغير (وهو) اى الضمير المتصل بالفعل الثاني حال كونه مصاحبا (مع
كونه متصلا بالفعل الثاني لايجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لايخفى)
لان المتصل يجب اتصاله بعامله اوبما هو كجزئه ولايتصل بعامل آخر لما سبق
ولان المتصل بعامل لايمكن ان يتصل بعامل آخر (واما الضمير المنفصل الواقع
بعدهما) اى بعد الفعلين ان كان مرفوعا (نحو ما ضرب وما اكرم الا انا فيه)
الفاء جواب اما والضمير المجرور يرجع الى الضمير المذكور (تنازع لكن لايمكن
قطعه) اى قطع التنازع يعني اجراؤه والتنازع من باب تفاعل فليتأمل (بما هو
طريق القطع عندهم) اى النحاة (وهو) اى طريق القطع (اضمار الفاعل)
اذا اقتضاه (فى) الفعل (الاول عند البصريين) لانهم اختاروا اعمال
الفعل الثاني لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي ولورود الاستعمال
عليه على ما سيجيء وقوله (وفى) الفعل (الثاني) معطوف على قوله فى الاول
باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق آخر ولذا قال الشارح (عند
الكوفيين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ما سيجيء ايضا
قوله (لانه) تعليل لقوله لايمكن قطعه آه (لايمكن اضماره) اى الضمير المنفصل
حال كونه مصاحبا (مع الا لانه حرف لايصح اضماره) لان الاضمار مخصوص
بالاسم فقط (ولا) يمكن اضماره ايضا (بدونه) بدون الا (لفساد المعنى لانه)
اى الاضمار بدون الا (يفيد نفي الفعل عن الفاعل) اى الفعل الاول عند

البصرية

البصرية اوالفعل الثاني عند الكوفية (والمقصود) اى مقصود المتكلم وغرضه (اثباته) اى اثبات الفعل الاول اوالثانى (له) اى للضمير المنفصل الذى هوالفاعل بطريق الحصر والاضمار بدون الاضافه له (ومراد المصنف بالتنازع ههنا) اى فى هذا الباب (ما) اى تنازع (يكون طريق قطعه) اى طريق اجرائه (اضمار الفاعل) فى الفعل الاول اوالثانى (فلهذا) اى لكون مراد المصنف به ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خصه) اى التنازع (بالاسم الظاهر) حيث قال اسما ظاهرا قوله (واما) تفصيل للمذاهب الثلاثة التى هى مذهب الكسائى والفراء وغيرهما (التنازع الواقع فى الضمير المنفصل) ان كان مرفوعا الفاء فى (فعلى) جواب اما والجار متعلق بقوله يقطع قدم عليه مع انه ظرف لغو للحصر لان حذف الفاعل لايجوز الا عنده (مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما) التنازع المذكور سابقا (على مذهب الفراء) سبق بيانه (فيعملان) اى الفعلان (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى العمل يعنى يعمل كلاهما فيه اذروى عنه تشريك الرافعين على ماسيجئ (واما على مذهب غيرهما) اى غير الكسائى والفراء (فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار) فقط (وهو) اى الاضمار (ممتنع لما عرفت) آنفا وانما قلنا فى الموضعين ان كان مرفوعا فقيدناه بقولنا مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا منفصلا نحو ماضرب وما اكرم الااياك جاز ان يجرى فيه التنازع بالحذف لانك ان اعملت الفعل الثانى على مذهب البصر يين حذفت المفعول من الاول ان استغنى عنه وكذا ان اعملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لايجوز حذفه الا عند الكسائى (فقد يكون) الفاء تفصيلية ان كان الجزاء محذوفا كما سبق اوفيما يأتى اوجزائية ان كانت الجملة جزائية اواعتراضية ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان اعملت ان كان قوله فيختار بالواو وعلى النسخ المشهورة والاقوله فيختار على بعض النسخ (اى تنازع الفعلين) يشير الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذاتنازع مثل قوله تعالى اعدلوا هواقرب الآية كما سبق الجار فى قوله (فى الفاعلية) مع متعلقه خبر يكون وانما قال فى الفاعلية بالياء المصدرية اوالنسبية ولم يقل فى الفاعل مع انه اخصر ليكون اتم من الفاعل الحقيقى والحكمى مثل مالم يسم فاعله الجار فى قوله (بان يقتضى) متعلق بقوله فقد يكون (كل منهما) اى الفعلين (ان يكون الاسم الظاهر) الواقع بعدهما مفعول ان يقتضى (فاعلاله) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهوقوله (الفاعلية) والفاعل متروك اى اقتضاء الفعلين اياها (مثل ضربنى واكرمنى زيد) زيد

شریف وظریف ابوہ (و) (قد یکون تنازعہما) ای الفعلین (فی المفعولیۃ) فیہ اشارۃ الی ان قولہ وفی المفعولیۃ معطوف علی قولہ فی الفاعلیۃ وانما قال فی المفعولیۃ ولم یقل فی المفعول لیکون اعم من ماھو مفعول حقیقۃ کالمفاعیل التی تکون بلا واسطۃ او حکما کما ھو مفعول بالواسطۃ وقد صح تعلق الباء فی قولہ (بان یقتضی کل منہما ان یکون الاسم الظاھر) المتنازع فیہ (مفعولا لہ) ای لکل واحد من الفعلین (فیکونان) ای الفعلان (متفقین فی اقتضاء) مصدر مضاف الی المفعول وھو قولہ (المفعولیۃ) والفاعل متروک ای فی اقتضائہما ایاھا (مثل ضربت واکرمت زیدا) وزید معط ومکرم بکرا (و) قد یکون تنازعہما (فی الفاعلیۃ والمفعولیۃ) (وذلک) ای کون التنازع فیہما جمیعا (یکون علی وجہین) لانہ اما ان یکون تنازعہما فی الفاعل والمفعول معا وھذا قسم واحد منہما واما ان یکون فی اسم ظاھر واحد واقع بعدہما بان یقتضی احدہما ان یکون ذلک الاسم فاعلا لہ والاخر مفعولا لہ وھذا قسم آخر (احدہما ان یقتضی کل منہما) ای من الفعلین (فاعلیۃ اسم ظاھر) واقع بعدہما (ومفعولیۃ اسم ظاھر آخر) واقع ایضا بعدہما بان یقع بعدہما اسمان ظاھران یصلح احدہما ان یکون فاعلا والآخر مفعولا لکل منہما (فیکونان) ای الفعلان (متفقین فی ذلک الاقتضاء) ای اقتضاء کل منہما فاعلیۃ اسم ظاھر ومفعولیۃ اسم ظاھر آخر (مثل ضرب واھان زید عمرا ولیس ھذا) ای ھذا القسم (قسما ثالثا من التنازع بل ھو اجتماع القسمین الاولین) لان القسم فی کل قسمۃ مقید بالوحدۃ فکانہ قال التنازع من حیث لہ قسم واحد یکون فی الفاعلیۃ ومن حیث انہ قسم واحد آخر یکون فی المفعولیۃ وھذا لیس قسما واحدا آخر حتی یکون قسما ثالثا بل اجتمع فیہ القسمان الاولان وما اجتمع فیہ القسمان لایکون قسما آخر وفی قولہ لیس ھذا قسما ثالثا الی آخرہ رد علی الرضی حیث قال اعلم ان التنازع علی ضربین اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلاثۃ اضرب ان یتفقا فی الفاعلیۃ وان یتفقا فی المفعولیۃ وان یتفقا فی الفاعلیۃ والمفعولیۃ معا یعلم وجہہ بالتأمل فی عبارۃ الشارح (وثانیہما) ای ثانی الوجہین (ان یقتضی احد الفعلین) المتنازعین (فاعلیۃ اسم ظاھر) واقع بعدہما (والاخر مفعولیۃ ذلک الاسم الظاھر) حال کونہ ملابسا (بعینہ) ای بعین الاول لا بغیرہ یعنی ان یکون الاسم الظاھر المتنازع فیہ واحدا ویقتضی احدہما ان یکون فاعلا لہ والاخر مفعولا لہ سواء کان المقتضی للفاعل الفعل الاول او الثانی (ولا شک فی اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الی الفاعل وھو قولہ (الفعلین) لان المقتضی لیس الا الفعلین (فی ھذہ الصورۃ) المذکورۃ آنفا لیس علینا ان نعیدہا (وھذا)

اى اختلاف اقتضاء الفعلين (وهو القسم الثالث) لاغير (المقابل) للقسمين (الاولين) لان فى القسم الاول الاقتضاء فى الفاعلية فقط وفى القسم الثانى فى المفعولية لاغير فيكونان متفقين فيه اى فى الاقتضاء وفى هذا القسم اختلف الاقتضاء كما عرفت فيكونان معا بلا لهما واذا كان الامر كذلك (فقوله (مختلفين) (تخصيص هذه الصورة بالارادة) الباء داخلة ههنا على المقصور لان الارادة مقصورة على الصورة لا العكس على منوال قولك نخصك بالعبادة والمعنى تخصيص الارادة بهذه الصورة ممتاز من بين الصور قوله (يعنى) الخ تفسير المآل المعنى (يكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين) يشير الى ان قوله (مختلفين) حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولم يختل المعنى وههنا كذلك تقديره وقد يكون الفعلان متنازعين فى الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا * حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا (فى الاقتضاء) متعلق بقوله مختلفين ونبه ايضا على ثلاثة اشياء حالية مختلفين وذى الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر والحال يجوز ان يكون عامله معنويا مستنبطا من فحوى الكلام على ماسيجئ (وذلك) اى تخصيص هذه الصورة بالارادة او القسم الثالث المقابل للقسمين الاولين تدبر تدرك (لايتصور) اى لايتعقل اولا يحصل عند العقل لان التصور حصول صورة الشئ فى العقل فى وقت من الاوقات (الا اذا كان) اى الاوقت كون (الاسم الظاهر المتنازع فيه) يعنى الواقع بعدهما (واحدا) لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من هذا القسم الثالث اذ يمكن ان يجعل من القسم الجامع للقسمين الاولين (وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث) كما اورد للقسمين الاولين (لانه) اى الحال والشان (اذا اخذ فعل من المثال الاول) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية فكانا متفقين فى الاقتضاء (وفعل من المثال الآخر) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى المفعولية واتفقا فى الاقتضاء (حصل مثال القسم الثالث) يعنى لان مثال هذا القسم تبين من القسمين الاولين ولذا لم يورده حتى لايتكرر بعض الاقسام ولا حالته الى فهم المتعلمين (وذلك) اى حصول مثال القسم الثالث عند الاخذ المذكور (يتصور) اى يتعقل (على وجوه كثيرة) لانه لايخلو اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول فى اللفظ والمعنى اولا والاول اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والاول فاعلا (مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا) وبالعكس يعنى ان يقتضى الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربنى زيد واكرمت واكرمنى زيد وهذا اربعة اقسام والثانى اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا

(مثل اكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا) او على العكس يعني ان يقتضى الفعل الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربني زيد وضربت واكرمني زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فالمجموع ثمانية اقسام ولانقسام هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح (وغيرذلك) المذكور (مما يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مرفوعا) (فيختار) الفاء جزائية او تفصيلية بين الفريقين (النحاة) جمع ناحى اصله نحوة على وزن فعلة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم ضم اولها يعني النون ليعتدل طرفاه يعني طرف فائه ولامه في الثقل وفرقا بينها وبين المفرد نحو قناة اوتقول ان فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعتل اللام واتما اوردها لتكون موصوفة لقوله (البصريون) لانه اسم منسوب يقتضى موصوفا (اعمال) منصوب بيختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى فيرجحوا النحاة البصريون اعمال (الفعل) (الثانى) (لقربه) فهو على اخذه اقدر ولزم الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود الاستعمال على ذلك فى القرأن المجز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على ان الاعمال الثانى اكثر فى كلامهم فالاول ان يستدل به دون الابعد وايضا لواعمل الفعل الاول فى صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله باجنبى من غير ضرورة ولعطفه على شئ وقد بقى منه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا فى الرضى حال كونهم مصاحبين (مع تجويز) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف تقديره مع تجويزهم (اعمال الفعل الاول) لانه فعل اصيل فى العمل ولامانع منه فان كان ابعد (و) (يختار النحاة) (الكوفيون الاول) (اى اعمال الفعل الاول) هذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد حال كونهم مصاحبين (مع تجويز اعمال الفعل (الثانى) سبق تفسيره (لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر) على تقدير اعمال الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى اليه فهو اولى باعطاء المطلوب اليه (فان اعملت) بتاء الخطاب الفاء جزائية اوتفسيرية شروع الى بيان مذهب الفريقين (الفعل) (الثانى) حال كون هذا الاعمال كائنا (كما) اى مثل ماوهى زائدة (هو) اى اعمال الفعل الثانى (مذهب البصريين وبدأبه) اى ببيان مذهبهم (لان مذهب المختار الاكثر) اخبار مترادفة (استعمالا) تميز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب فى مذهب البصريين ولان مؤلفه ايضا منهم وليكون النشر موافقا للف (اضمرت) بتاء الخطاب ايضا (الفاعل) بالنصب لانه مفعول به (فى) (الفعل) (الاول) (اذا اقتضى الفاعل) ظرف للاضمار (لجواز الاضمار قبل الذكر

فی العمدة) فی باب التنازع لا مطلقا لما مر حال کون جواز الاضمار قبل الذکر فی العمدة ملابسا (بشرط التفسیر) ای بشرط ان یکون الاسم الظاهر مطلقة مفسرا للمضمر الذی فی الفعل الاول لانه لما کان له تفسیر کانه لم یلزم الاضمار قبل الذکر ظاهرا لا المفسر عین المفسر (وللزوم التکرار بالذکر) یعنی اذا اظهر الاسم المظهر فی الفعل الاول یلزم تکراره وهو فی العبارة قبیح وان کان فیه فائدة ما (وامتناع الحذف) ای حذف العمدة من غیر اقامة شیٔ مقامه حال کون الفاعل المفرغ فی الفعل الاول واقعا (علی وفق) (الاسم) (الظاهر) (الواقع بعد الفعلین) یرید بهذا ان اللام فی قوله الظاهر للعهد الخارجی فی قوله ظاهرا (ای علی موافقته) یشیر الی ان المصدر بمعنی اسم الفاعل کالخلق بمعنی الخالق والضرب بمعنی الضارب مضاف الی المفعول والفاعل متروک تقدیره علی موافقة الاسم المضمر فی الفعل الاول الا الظاهر الواقع بعدهما (افرادا وتثنیة وجمعا وتذکیرا وتأنیثا) منصوب علی التمیز من النسبة الاضافیة واللام فی قوله (لانه) الظاهر علة للموافقة فی هذه الامور (مرجع الضمیر والضمیر یجب ان یکون موافقا لمرجعه فیها) لان الراجع هو عین المرجع واذا کان کذلک یجب ان یوافق له فیها والا لا یجوز ان یرجع لعدم التوافق الواجب (دون الحذف) ظرف اضمرت مع متعلقه منصوب علی الحالیة من ضمیر اضمرت الفاعل فی الفعل الاول حال کونک متجاوزا عن حذف الفاعل من الفعل الاول فارغا منه (لانه ای الحال والشان (لا یجوز حذف الفاعل) مطلقا سواء کان الحذف فی باب التنازع اولا فی وقت من الاوقات (الا اذا سد) الا وقت سد (شیٔ مسده) ای الا اذا قام شیٔ مقامه فحینئذ یجوز حذفه لئلا یجتمع النائب والمنوب (خلافا للکسائی) ای خالف الکسائی خلافا للجمهور فان المخالف لهم هو الکسائی لاغیر (فانه) ای الکسائی (لا یضمر الفاعل) فی الفعل الاول یعنی لا یجوز الاضمار فیه (بل یحذفه) ای الفاعل (تحرزا) مفعول له للحذف (عن الاضمار قبل الذکر) ولو اضمر فیه وللزوم التکرار بالذکر لو اظهر والاضمار قبل الذکر والتکرار بالاظهار کلاهما خلاف الاصل (ویظهر اثر الخلاف) ای فائدة بین البصریین والکسائی لا بین البصریین والکوفیین عند کون الاسم الظاهر تثنیة (ونحو ضربانی واکرمنی الزیدان) باضمار الفاعل فی الاول (عند البصریین وضربنی واکرمنی الزیدان) بحذفه (عند الکسائی) اوجمعا مثل ضربونی واکرمنی الزیدون عندهم وضربنی واکرمنی الزیدون عنده اومفردا مؤنثا مثل ضربتنی واکرمتنی هند عندهم وضربنی واکرمتنی هند عنده (وجاز) الواو للابتداء اوردهذه الجملة ههنا لبیان خلاف

الفراء (اى اعمال الفعل الثاني) يشير الى ان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه قوله اعملت حال كون هذا الاعمال مصاحبا (مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل) المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله (خلافا للفراء) اى خالف لفراء للجمهور خلافا فى تجويز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل (فانه) اى الفراء (لايجوز) من التجويز لامن الجواز فانه لازم (اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء) الفعل (الاول الفاعل لانه) اى لشان (يلزم) الجار فى قوله (على تقدير اعمال الثانى) مع متعلقه المحذوف فى محل النصب على الحالية من قوله (الاضمار قبل الذكر) اومن قوله حذف الفاعل قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التأخير هو الاصل للتخصيص لان لزوم الاضمار اوالحذف انما يكون على تقدير اعمال الفعل الثانى لان تقديم ما حقه التأخير قد يكون للتخصيص (كما هو مذهب الجمهور اوحذف الفاعل) معطوف على الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل ممتنع لما عرفت كما هو مذهب الكسائى بل يجب) هذه الجملة الفعلية معطوفة على الحالية لايجوز تقديره فانه يجب (عنده) اى عند الفراء (اعمال الفعل الاول) اذا اقتضى الفعل لانه اذا لم يجب الاعمال يلزم احد المحذورين وهو منهى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا اومفعولا ففصل هذا المعنى بقوله (فان اقتضى الثانى) مرفوع تقديرا لانه فاعل (الفاعل) منصوب لفظا لانه مفعول (اضمرته) لانه وان لزم الاضمار قبل الذكر لفظا لكنه لم يلزم رتبة لان مرجعه الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم ورتبة الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (وان اقتضى) الفعل الثانى (المفعول حذفته) لكونه فضلة فى الكلام ولئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لفظا لانه وان كان جائز لكنه يورث الكراهة فى الكلام نحو ضربنى وضربت زيدا (اواضمرته) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة بحسب الظاهر لتقدم مرجعه رتبة ولئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى تخلف للاسم الظاهر نحو ضربنى وضربته زيد برفع زيد (تقول ضربنى واكرمنى الزيدان) اوضربنى واكرمنى الزيدون ولا يلزم حينئذ) اى حين الاضمار فى اقتضاء الفعل الثانى الفاعل اوالمحذوف اوالاضمار فى اقتضاء المفعول (محذور) لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب البصريين ولا حذف الفاعل من غير اقامة شئ مقامه كما هو مذهب الكسائى بل اللازم حينئذ الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة اوحذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور (وقيل روى عنه) اى عن الفراء (تشريك الرافعين) اى جعل الفعلين الرافعين شريكين فى رفع اسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعدهما

(واضماره) عطف على التشريك اى اضمار فاعل الفعل الاول يعنى ايراده ضميرا متصلا (بعد الظاهر) اى بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثانى ان اعملته يعنى ايراده بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله (كما) هو (فى صورة تأخير الناصب) خبر لمبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظاهر كائن كما فى آه يعنى اضمر فاعل الفعل الاول حين يكون الفعل الثانى يقتضى مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل (تقول ضربنى واكرمنى زيدهو) هذا مثال للاضمار بعد الظاهر لا للتشريك (وضربنى واكرمت زيدا هو) هذا مثال لتأخير الناصب (ورواية المتن) وهى قوله وجاز خلافا للفراء (غير مشهورة عنه) اى عن الفراء (وحذفت المفعول فى) (الفعل) (الاول) يعنى اذا اعملت الفعل الثانى وطلب الفعل الاول المفعول الواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائى بخلاف الفاعل (تحرزا) مفعول له للحذف (عن التكرار) اى تكرار الاسم الظاهر حتى (لوذكر) مفعول الفعل الاول ظاهرا لزم تكراره (وعن الاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة (فى الفضلة) ولوكان الاسم مفسرا بالاسم الظاهر (لواضمر) وهاغير جائز (ان استغنى عنه) مبنى للمفعول شرط جزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت آه وهوجزاء مقدم عليه عند من جوز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت واكرمنى زيد لاتقول ضربت زيدا واكرمنى زيد (والا) عطف على قوله ان استغنى عنه اشار الشارح بقوله (اى وان لم يستغن عنه) مبنى المفعول وعنه نائبه بل لزم ذكره لكونه احد مفعولى باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر ولايجوز حذفه لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى مثل علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد (اظهرت) بتاء الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط (اى المفعول) فى الفعل الاول (نحو حسبنى) بتاء الخطاب على انه فاعل الفعل وياء المتكلم مفعوله الاول (منطلقا) مفعوله الثانى (وحسبت) بتاء المتكلم (زيدا منطلقا) تنازعا فى المنطلق الآخر واعمل الفعل الثانى فيه واظهر المفعول الثانى للفعل الاول وهوالمنطلق الاول ولم يحذف (لانه لايجوز حذف احد مفعولى باب حسبت) لئلا يلزم خلاف وضعهما لان وضعهما لان يعرف الشئ بصفته فلوحذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون الصفة فى حذف الثانى وان يعرف الصفة بدون الموصوف فى حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع (و) لم يضمر ايضا لانه (لايجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة (فى الفضلة) وهو غير جائز لما مر غير مرة ولما بين ماهو

مختار البصريين من اعمال الفعل الثاني وادرج فيه خلاف الكسائي في اضمار فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل الاول للفاعل اراد ان يبين ما هو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال (وان اعملت) (الفعل) (الاول) في الاسم الظاهر الواقع بعدهما حال كون الاعمال كائنا (كما هو) مذهب (مختار الكوفيين) (اضمرت الفاعل في) (الفعل) (الثاني) على وفق الاسم الظاهر ولم يقيده ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق واحالة لفهم المتعلم اي على موافقة الاسم الظاهر في الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونهما راجعا اليهما او الضمير يجب ان يوافق مرجعه فيها (لو اقتضاه) يعني لو اقتضى الفعل الثاني للفاعل (نحو ضربني واكرمني زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير مستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا قوله (انا جعلت) بتاء الخطاب شرط (زيدا فاعل ضربني) يعني فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل لفظ ضربني اوغيره (واضمرت في اكرمني) يعني في الفعل الثاني (ضميرا راجعا الى زيد) اي الى الاسم الظاهر (لتقدمه رتبة فلا محذور فيه) اي في هذا العمل جواب الشرط (حينئذ) اي حين اعمل الفعل الاول فيه واضمر في الفعل الثاني راجعا اليه قوله (لا حذف الفاعل عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيان له (ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز) لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا وذا لا يمنع (و) (اضمرت) (المفعول) يريد ان قوله والمفعول معطوف على قوله الفاعل في قوله اضمرت الفاعل (في) (الفعل) (الثاني) متعلق بقوله اضمرت المقدر (لو اقتضاه) اي لو اقتضى الفعل الثاني المفعول (على) (المذهب) (المختار) متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار فكانه اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل انما يوصف بالكثرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر (ولم تحذفه) اي المفعول من الفعل الثاني (وان جاز حذفه) لكونه فضلة ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا (لئلا يتوهم ان المفعول الفعل الثاني مغاير) للاسم (الظاهر) يعني لو حذف مفعول الفعل الثاني لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او مخالف له فلا يكون منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم (فيكون الضمير) اي مفعول الفعل الثاني (حينئذ) اي حين كونه ضميرا (راجعا الى لفظ متقدم رتبة) وان تأخر لفظا

لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول فهو متقدم على ما اضمر فی الفعل الثانی فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظا لا رتبة وذلك جائز مثاله کأن (کما تقول ضربنی واکرمته زید) برفع زید على انه فاعل الفعل الاول قوله (الا ان یمنع مانع) مستثنی من الحذف والاضمار جمیعا ای اضمرت على المذهب المختار وحذفته على غیره فی وقت من الاوقات الا وقت ان یمنع مانع (من الاضمار) ای اضمار مفعول الفعل الثانی (کما هو القول المختار ومن الحذف) ای حذفه (کما هو القول الغیر المختار) اذا کان الامر کذلك ای اذا کان مانع من الاضمار او الحذف (فتظهر) (المفعول) ای مفعول الفعل الثانی لان طریق التنازع ثلاثة الاضمار والحذف والاظهار (فانه اذا امتنع الاضمار او الحذف لا سبیل الا الی الاظهار) لان المقصود من التنازع التخفیف والتیسیر فی الکلام والایسر من الطرق الثلاثة الحذف ثم الاضمار واذا امتنعا فلا سبیل الا الی الاظهار لان العاجز عن الایسر یکتفی بالاعسر وهو اظهار مفعول الفعل الثانی (نحو حسبنی) فعل ومفعول (وحسبتهما) فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثانی للفعل الثانی قوله (منطلقین الزیدان) فاعل للفعل الاول (منطلقا) مفعول ثان للفعل الاول تنازعا فیه (حیث اعمل فیه (حسبنی بجعل الزید ان فاعلا له ومطلقا مفعولا له واضمر) مبنی للمفعول (المفعول الاول) وهو الضمیر الغائب المثنی (فی حسبتهما) لتقدم مرجعه رتبة وهو الزید ان وان تأخر لفظا والاضمار قبل الذکر لفظا لا رتبة جائز (واظهر) مبنی للمفعول (المفعول الثانی) یعنی اورد مظهرا (وهو) ای المفعول الثانی قوله (منطلقین) واللام فی قوله (لمانع) تعلیل الاظهار یعنی لمانع من الحذف والاضمار (وهو) ای المانع (انه) ای الحال والشان (او اضمر) المفعول الثانی (مفردا) لیطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فیه کما یقال فی حسبتهما ایاه (خالف) المفعول الثانی (المفعول الاول) وهو الضمیر الغائب المتصل بالفعل الثانی (ولو اضمر) المفعول الثانی (مثنى) منفصلا لیطابق المفعول الاول وهو مثنى متصل به اذ هما فی الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما ایاهما (خالف المرجع وهو قوله منطلقا) ای الاسم الظاهر المتنازع فیه ومطابقة الضمیر المرجع واجب ایضا فلما امتنع الحذف لما مر فی بیان ما اختار البصریون والاضمار ایضا وجب الاظهار اذ لا طریق الی غیره (ولا یخفى انه) ای الحال والشان (لا یتصور التنازع فی هذه الصورة) ای فی صورة توجه فیها احد الفعلین الی اسم ظاهر مثنى لکون مفعوله الاول مثنى والآخر مفردا حیث کان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ما سبق انهما بحسب المعنى ان یتوجها الی ذلك الاسم الظاهر ویصح ان یکون هو مع وقوعه فی ذلك الموضع معمولا لکل واحد منهما على سبیل البدل وهذا المعنی

ليس بموجود في هذه الصورة يعرف بالتأمل في وقت من الاوقات (الا اذا لاحظت) بتاء الخطاب يعني الاوقت ملاحظتك (المفعول الثاني اعماد الاعلى اتصاف ذات ما بالاطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا) اي واذالم تلاحظ المفعول الثاني هكذا بل لاحظت تثنيته وافراده (فالظاهر لاتنازع بين الفعلين في المفعول الثاني واعمالهما في الظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر لان المراد باسم الدلالة على الذات فقط والافراد والتثنية والجمع من العوارض فلااعتبار لها في التنازع (لان) لفعل (الاول يقتضي مفعولامفردا) لكون مفعوله الاول كذلك وهو ياء المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لما عرفت غيرمرة (و) الفعل (الثاني مفعولامثنى) هذا من باب عطف اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا لما سيجئ لان مفعوله الاول مثنى وهو الضمير المتصل به (فلا يتوجهان الى امر واحد) وهو مع وقوعه في ذلك الموضع لايصح ان يكون معمولا لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع (فلا تنازع) ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد ان يبين احكام معرفته وتميزه عما يلتبس به بايراد مثال له يحكم الناظر القاصر بانه منه ولكن يعرف من كان بصيرا (الفرق بينهما) اي بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لايكون منه فقال (ولما استدل الكوفيون) جواب لما قوله داجاب عنه الخ (على اولوية) متعلق باستدل (اعمال الفعل الاول) اي على كون اعمال لفعل الاول هو الاولى والمختار لكونه اسبق الطالبين وعدم الاضمار قبل الذكر (بقول امرئ القيس) الباء متعلقة بقوله استدل ايضا وهو من افصح شعراء العرب وممن يجوز الاستدلال بقوله هو قوله (ولو ان ما اسعى لادنى معيشة ٭ كفاني ولم اطلب قليل من المال) وشرع في بيان وجه الاستدلال فقال (حيث قالوا) اي الكوفيون (قد توجه لفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو) اي الاسم لواحد في قوله (قليل من المال فاقتضى) الفعل (الاول رفعه) اي رفع الاسم الظاهر (بالفاعلية) اي بان يكون ذلك الاسم فاعلاله (و) الفعل (الثاني نصبه) وهذا ايضا من باب عطف اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد (بالمفعولية) اي بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولاله فيكونان مختلفين في الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضى فاعلا والثاني مفعولا (وامرئ القيس الذي هو افصح الشعراء العرب اعمل الاول) حيث اورد قليل بالرفع بلا ضرورة اذلو اعمل الثاني ونصب قليلا به لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره مع انه لزم منه شئ غير مختار وهو حذف المفعول من الثاني وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار اذ العاقل لايختار احد الامرين مع لزوم مكروه له في ذلك الامر المختار له دون الامر الآخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن

على الآخر (فلو لم يكن اعمال الاول لما اختاره) لان الفصيح لايختار الاماهو الافصح والاقوى فعلم به ان الاعمال الفعل الاول هو المختار وقوله (اذلاقائل) تعليل لقوله فلو لم يكن الخ (بتساوى الاعمالين) يعنى اعمال الفعل الاول والاعمال الفعل الثانى لان الفعل الثانى يقتضى خلاف مايقتضيه الفعل الاول مثل ضربنى واكرمت زيد فكيف يجوز لاحد ان يقول به ولذا قال الشارح اذلاقائل الخ سلبا كليا (فاجاب المصنف عنه) اى عند استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المصنف كائنا (من طرف البصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف الى (امرئ القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه) هذه جملة فى محل الرفع خبره (اى ليس) قول امرئ القيس (من باب التنازع) اى تنازع الفعلين يعنى قال المصنف ان ما استدللتم به على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرئ القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الاول يعنى ان هذا لقول لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فما استدللتم به مخالف لما ادعيتم ومن الواجب ان يوافق الدليل الدعوى (لفساد المعنى) اى معنى قول امرئ القيس (على تقدير) متعلق بالفساد توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال) يعنى على تقدير ان يجعل هذا القول من باب التنازع واعمل لفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثانى على القول الغير المختار قوله (لاستلزامه) تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ اولى تنازع الفعلين تأمل وناصب لمفعوله وهو قوله (عدم السعى لادنى معيشة) اللام متعلق بالسعى قوله (وانتفاء) معطوف على قوله عدم السعى ومضاف الى فاعله وهو (كفاية قليل من المال) قوله (وثبوت) معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السعى لاصالته (طلبه) اى طلب قائل هذا البيت (المنافى) صفة للطلب (لكل) واحد (منهما) اى من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو واطلب منفى والمنفى مناف للمثبت (وذلك) يعنى الاستلزام واقع وثابت (لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان) المدخول (اوجزاء معطوفا على احدهما) من الشرط والجزاء يعنى يكون معطوفا على الشرط او الجزاء (منفيا) مفعول ثان لقوله يجعل وهذا الجعل لايكون الاوصفا لغويا نحو لوكان لى مال لحججت لان المال والحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لوفا منفيا بعد دخولهما يعنى لم يكن لى مال اتوسل به الى الحج فلم يكن لى حج (والمنفى من ذلك) اى من الشرط او الجزاء او المعطوف على احدهما (مثبتا) وهذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد يعنى ان كانا منفيين قبل دخولها وجب ثبوتهما بعده لان نفى النفى اثبات نحو لو لم تزرنى لم اكرمك فالزيارة والاكرام

كما قبل دخولها منفيين وبعده صارا مثبتين يعني قد زرتني فاكرمتك وان كان احدهما مثبتا والآخر منفيا وجب ثبوت المنفي ونفي المثبت سواء كان المنفي شرطا والمثبت جزاء نحو لولم تشتمني لاكرمتك ولكن شتمتني فلم اكرمك او العكس نحو لو شتمتني لم اكرمك ولكن ما شتمتني فقد اكرمتك (فعلى هذا) اي على تقدير ان قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا) الجار في قوله فعلى متعلق بقوله ان يكون بتقدير فينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب (اى ولم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر) وقال الرضي والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط وكذا ههنا اى ولو كان سعيي لقليل من المال المنفي ما وجدته منه ولم يكن مني طلب ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي مدخر لنفسي او لعقبي يرجع اليه عند التفاخر الى هنا كلامه (اعني قوله ولكنما اسعى) استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك له لما توهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد استدراك بجعله لمجرد المجد واللام في قوله (لمجد) متعلق بالسعي والمجد الكرم والبحث من مجد وكرم (مؤثل) من اثل اذا ثبت والاثل في الاصل شجر معوج من الطرفاء والواحدة اثلة والجمع اثلات والتأثل اتخاذ اصل كذا في الصحاح فيكون معنى المؤثل المؤصل فمعنى بمجد مؤثل كرم مؤصل وبحث ثابت نكره لارادة التعظيم اي مجد عظيم (وقد يدرك) استيناف بياني لاحال لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا البيت الدعاء والقيد ينافيه لان الدعاء المطلق افصح واولى واللام في (المجد المؤثل) للعهد الخارجي منصوب لانه مفعول لقوله وقد يدرك (امثالي) مرفوع تقديرا لانه فاعله جمع مثل بفتحتين الشبه والكفؤ (وحينئذ) اي حين يكون مفعول لم اطلب محذوفا او حين عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى وجعل مفعول لم اطلب محذوفا (يستقيم المعنى) اي معنى البيت (يعني) تفسير ليكون مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من بابه (انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له) وقال شارح اللباب يقول لو ان سعيي للاكل والشرب يكفيني ما عندي من المال القليل ولم اطلب الملك ولكن سعيي لاجل مجد ذي اصل والحال ان هذا المجد المؤثل اي المؤصل الثابت قد ادركه امثالي من ابناء الملوك واشرف القوم الى هنا كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقي وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه الولي ومن وجوب التقديم في بعض والتأخير في بعض وادرج فيه بحث التنازع اراد ان يبين احوال الفاعل الحكمي فقال (مفعول) مبتدأ (ما لم يسم)

مبنى للمفعول (فاعله) نائبه (اى مفعول فعل اوشبه فعل لم يذكر فاعله) يريد ان لفظ ما موصوف وعبارة عن فعل اوشبهه على منع الخلو والجمع ولم يصرح بهما ههنا اكتفاء بما سبق فى تعريف الفاعل واختصارا واحالة لفهم المتعلم قوله لم يذكر تفسير باللازم لان للتسمية تستلزم الذكر وعدمها عدمه (وانما لم يفصله عن الفاعل) من الفصل لامن التفصيل (تدبر ولم يقل ومنه) بارجاع ضمير منه الى مارجع ضمير قوله فمنه سابقا (كما فصل المبتدأ منه حيث قال) فى اول بحث الملحقات (ومنها المبتدأ) اللام فى (لشدة) تعليل لقوله وانما لم يفصله ومضاف الى فاعله وهو قوله (اتصاله) الباء فى قوله (بالفاعل) متعلق بالاتصال لقيامه مقامه واشتراكه معه فى الاحكام من كونه مسندااليه ووجوب تقديم عامله عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغيرذلك (حتى سماه) اى مفعول مالم يسم فاعله (بعض النحاة) كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر واكثر البصرية (فاعلا) لماسبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل الخ (كل مفعول) خبره ذكر كل لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد مثل قولك كل رمان مأكول لان من المعلوم ان كل افراده مأكولة واذا اضيف الى المعرفة يحيط الاجزاء ولذاقيل ان قولك كل الرمان مأكول كذب لان كل اجزائه غير مأكولة فلم توجد الاحاطة (حذف فاعله) الجملة صفة والمراد بالفاعل الفاعل النحوى يعنى ما اسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلا يشكل بقولنا انبت الربيع لان الربيع فاعل نحوى لانبت لصدق تعريفه عليه وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا (اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف) الفاعل (الى المفعول) يعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا المفعول فالاولى ان يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (لملابسة كونه) اى الفاعل (فاعلا لفعل متعلق) بكسر اللام صفة للفعل يعنى اضافته اليه لادنى ملابسة مثل كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذ الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الذات كذا فى الهوادى وفى حاشية المطول المحققون على كسر اللام فى المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح (به) اى بالمفعول وقوله (واقيم) معطوف على قوله حذف (هو) تأكيد للضمير المستتر وانما اكده لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيختل المعنى (اى المفعول) (مقامه) (اى مقام الفاعل) بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من

الاقامة بقرينة قوله واقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعل كماين فى موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه كاسم المفعول كما اسند الفعل او شبهه الى الفاعل (وشرطه) (اى شرط مفعول مالم يسم فاعله) الجار فى قوله (فى حذف فاعله) متعلق بالشرط اى حذف فاعل ذلك المفعول والاضافة للملابسة او فاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة (واقامته) اى اقامة المفعول معطوف على الحذف (مقامه) اى مقام الفاعل قوله (اذا كان) ظرف للشرط (عامله) اى عامل مفعول مالم يسم فاعله (فعلا) واما اذا لم يكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا الشرط بل لايمكن واعلم يقيده المصنف لكون الفعل اصلا فى العمل والاسناد واكثر استعمالا (ان) مصدرية ناصبة (تغير) بنى للمفعول من التغير (صيغة الفعل مرفوع لانه نائبه ومضاف الى الفعل (الى فعل) (اى الى الماضى المجهول) اراد به ان فعل علم لجنس الماضى المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل والعلمية كضرب على ما سبق تحقيقه وفى الهندى هذا من باب ذكر العام وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى الى هنا كلامه اى لكل مبطل محق ولهذا انصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اى نحو فعل مثل قوله تعالى تقيكم الحر حيث حذف البرد لان اوقى لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا وفى محشى العصام فالاول انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون فى معنى فعل ونحوه فيكون حينئذ من باب حذف المعطوف وردهذا الاول جعله الشارح علما للماضى المجهول (او يفعل) وهذا ايضا غير منصرف للوزن والعلمية كيزيد ويشكر واشار اليه الشارح بقوله (اى الى المضارع المجهول) اذا كان الامر كذلك (فيتناول) كل واحد من فعل ويفعل (مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل) وهذا نشر على ترتيب اللف (وغيرهما) اى هذه الافعال من الماضى والمضارع (من الافعال المجهولة) وفى بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لايعد بل هو اولى للاختصار ولانه حينئذ يكون من باب التنازع (المزيد) كالمبيع اسم مفعول قوله (فيهما) نائبه عند البصرية فنائب الاول مستكن فيه او محذوف وعند الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديره المجهول بها المزيد فيهما تأمل ولاتكن من الغافلين ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلا اراد ان يبين ان المفاعيل ما لايقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا اى مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال (ولا يقع) ابتداء كلام فتكون الواو ابتدائية وقيل معطوف على الخبر فتكون الواو حينئذ عاطفة (موقع الفاعل) منصوب على الظرفية (المفعول الثانى) الكائن (من) (مفعولى) (باب علمت) لم يرد به

افعال القلوب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه سواء كان الفعل من افعال القلوب اولا فذكر علمت اتفاقي اولكونه اكثر وقوعا (لانه) اي المفعول الثاني (مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما) لكونهما في الاصل مبتدأ وخبر واسناد الخبر الى المبتدأ لايكون الا تاما وبدخول العامل اللفظي عليهما لم يتغير اسنادهما من التمام الى النقصان بل هو كما كان (واواسند الفعل اليه) اي الى المفعول الثاني قوله (ولايكون اسناده الا تاما) حال من الفعل لان الفعل اصل في الاسناد فاسناده تام ليس الا (لزم كونه) اي كون المفعول الثاني (مسندا) باعتبار اسناده الى المفعول الاول (ومسندا اليه) باعتبار كون الفعل مسندا اليه (معا) اي في حالة الواحدة وهو كونه نائب فاعل الفعل قوله (مع) متعلق بقوله لزم اي لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين (مع كون كل من الاسنادين) اي اسناد المفعول الثاني الى الاول واسناد الفعل الى الثاني (تاما) هذا اللزوم كائن (بخلاف) قولك (نحو اعجبني ضرب) بالتنوين وهو الاصل لان عمل المصدر منونا اولى واقوى او بدونها ومضاف الى (زيد) لان الاضافة لا تمنع كون زيد فاعلا لانه وان كان مجرورا فهو في المعنى مرفوع ولذا يكون صفته مرفوعة تقول عجبت من دق القصار بالاضافة الى دق بالرفع (لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام) لان المصدر لما لم يكن مشتقا ويكون بنفسه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كالاسم الجامد لم يحتج الى الفاعل فلم يكن اسناده الى فاعله حين اسند تاما كاسم الفاعل وفي قوله بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا اشارة الى رد قول الرضي حيث قال وفيه نظر لان كون الشئ مسندا لى شئ ومسندا اليه الى شئ آخر في حالة واحدة لايضر مثل اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجبني مسند الى ضرب وهو مسند الى زيد وهذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما اذا كان لفظ مسندا الى شئ واسند ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز لانه يلزم الدور الى هنا كلامه ولايخفى وجهه على من له ذوق سليم (ولا يقع (المفعول) (الثالث من) (مفاعيل) (باب اعلمت) موقع الفاعل ايضا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه لانه لايعلم ان موسى مفعوله الثاني او الاول بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة وقال الرضي وقيام ثاني مفاعيل اعلمت اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى للزوم مركزه (اذ حكمه) اي حكم المفعول الثالث منها (من حكم) اي كحكم (المفعول الثاني من باب علمت) لان المفعول الزائد بزيادة الهمزة في اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثاني من باب علمت المفعول الثالث الباب اعلمت فيأخذ حكمه (في كونه مسندا) الى المفعول بتغير

الاول اسنادا تاما يعنى كما كان اسناد المفعول الثانى الى الاول تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثالثا لباب اعلمت (والمفعول له) حال كونه (بلا لام) اما معطوف على قوله المفعول الثانى فيكون التقدير ولايقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلا لام واما مبتدأ خبره قوله كذلك (لان النصب) اى نصب المفعول له لفظا اوتقديرا (فيه) اى فى المفعول له (مشعر) اى يكون النصب قرينة وعلامة (بالعلية) اى بكونه علة للفعل العامل فيه (فلواسند) الفعل (اليه) اى الى المفعول له (فات النصب والاشعار) ايضا اما فوت النصب فظاهر لانه يكون حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان النصب كان سببا له فبفوات السبب ينتفى المسبب اذا كان له سبب واحد وههنا كذلك وهذا (بخلاف ما) اى المفعول له (اذا كان) مصاحبا (مع اللام) حيث يجوز ان يكون قائما مقام الفاعل نحو قوله تعالى يسبح له بالبناء للمفعول قوله له قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت اللام بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له (نحو ضرب للتأديب) قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل مجرور ليس من ضرورة الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذرب فعل بلاغرض لايفعل لكونه عبثا انتهى كلامه ورد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا (والمفعول معه) معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين (كذلك) (اى كل) واحد (من المفعول له والمفعول معه) يشير بهذا التفسير الى ان قوله (كذلك) خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى ان المفعول الثانى والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اى) كائن (كالمفعول الثانى و) المفعول (الثالث من باب علمت واعلمت) فيه نشر على ترتيب اللف قوله (فى انهما) اى المفعول له والمفعول معه (لايقعان موقع الفاعل) متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان التشبيه اربعة اركان المشبه وهو المفعولان ذكرهما المصنف بقوله والمفعول له والمفعول معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعنى المفعول الثانى والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف فى قوله كذلك ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله فى انهما الخ والغرض منه الاستواء فى الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منها موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك حال من احد المفعولين لانه فاعل اى لايقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين (اما) عدم وقوع (المفعول له) بلا لام موقعه (فلما عرفت) من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم

مقـامه فات النصب والاشعار (واما) عدم وقوع (المفعول معه) موقعه ايضـا (فلانه) اى الحال والشان (لايجوز اقامته) اى اقامة المفعول معه (مقام الفاعل) قوله (معه) متعلق بالاقامة (الواو التى) هى (اصلها العطف) لان الواو لاموضوعة للعطف فاستعمالها فى غيره خلاف الاصل (وهى) اى الواو دليل الانفصـال) اى انفصال ما بعدهـا عما قبلها لما عرفت انها وضعت المفصل بين المعطوفين وتفيد تغايرهما (والفاعل كالجزء) ممـاقبله لفظا اومعنى اذا كان ضميرا متصـلا ومعنى فقط اذا كان اسمـا ظاهرا فبينهما منافاة لان مقتضى الواو انفصال ومقتضى الاقامة مقام الفـاعل الاتصال والجزئية فلا يجوزان يقوم المفعول معه مقام الفاعل معها (ولا) يجوز اقامته مقامه ايضـا (بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ) اى حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو (كونه مفعولا معه) لان الواو دليل ومشعر للمعية والمصـاحبة وبفواتها يفوت الدليل والاشعار كما فى المفعول له ولما فرغ من تعريف المفعول القائم مقام الفـاعل وبيان شرطه وما يجوز وقوعه موقعه اجمـالا وما لا يجوز تفصيـلا شرع الى بيان ماهو الاولى والاوجب بالوقـوع اذا اجتمعت المفـاعيل التى يجوز وقوع كل واحد منهـا موقعه فقال (واذا وجد المفعول به) يعنى بلا واسطـة (فى الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود مصاحبـا (مع غيره من المفاعيل) بيان لقوله غـيره (التى يجوز وقوعهـا موقع الفاعل) وهى خمسـة على مافهم من تمثيل المصنف المفعول به وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة اوغيرهـا وسيأتى تفصيله والجار والمجرور (تعين) (اى المفعول به) (له) (اى لوقوعه موقع الفـاعل) والمراد بالتعين التعين الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولا يجوز لغيره ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين حيث ذهبوا الى ان المراد بالتعين التعين الاستحسـانى لا الوجوبى يعنى اذا وجد المفعول به مع غيره يتعـين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغـيره ان يقع موقعه اسنـد لالا بالقراءة الشـاذة لولا نزل بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور وواقع موقعـه القرأن بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفـاعل بل وقع الجـار والمجرور موقعـه وبقوله ولو ولدت فقيرة جرو كلب * لبست بذلك الجرو الكلاب (لشدة شبهه به) اى شبه المفعول به (بالفـاعل فى توقف) مصدر مضـاف الى الفـاعل وهو قوله (تعقل الفعل عليهما) اى على الفـاعل والمفعول به يعنى ان الفعل المتعدى كما يحتـاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح اسنـاده اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى الاحتيـاج (فان الضرب مثلا) قد سبق اعراب مثلا الكاف فى (كما) زائدة (انه لايمكن تعقله بلاضـارب)

لان الضرب عرض لايقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهذا لايمكن تعقله
بدون من يقوم به (كذلك) كما ان الحال فى لضرب هكذا كذلك (لايمكن
تعقله بلامضروب) لان لضرب لصادر من الفاعل انالم يكن مضروب لايمكن
صدوره ايضا من الفاعل واستويا فى احتياج لفعل اليهما فانا حذف الفاعل
تعين وجوبا لان يقوم مقامه ما كان كفوا وعديلا له (بخلاف سائرالمفاعيل) لتى
يجوز وقوعها موقع الفاعل (فانها ليست بهذه الصفة) فان الفعل يتعقل
بدونها مثل خلق الله العالم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل زمان
ومكان وتأكيد وغيرهما ولا يمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذى هو الله الواحد
الخالق والمفعول به الذى هو العالم ومافيه ولمابين ان المتعين للوقوع موقع لفاعل
من المفاعيل التى يجوز وقوعهما موقعه هوالمفعول به منها اذا اجتمعت فى لكلام
اوردمثالا لماهوالمتعين له لزيادة الايضاح فقال (تقول ضرب) بالبناء للمفعول
(زيد) (باقامة المفعول به) الذى هو زيد (مقام الفاعل) الذى حذف
(يوم الجمعة) (ظرف زمان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيان
زمانه (امام الامير) بفتح لهمزة (ظرف من الظروف المكانية) يعنى منصوب
على انه مفعول فيه للفعل بيانا بيان لمكانه واما ما كان بكسرها فهواسم لمن يؤتم به
ويقتدى (ضربا شديدا) (مفعول مطلق للنوع) ونوعيته (باعتبار الصفة)
وهى الشدة لاباعتبار الذات اذ لوكان كذلك لقيل ضربة بكسر الضاد وهذا
يجوز ايضا وقوعه موقعه (وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان
المصدر) المطلق (لايقوم مقام الفاعل بلاقيد مخصص) يعنى يشترط
فى المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لايكون لمجرد التأكيد اذالنائب عنه
ينبغى ان يكون مثله ويفيد مالم يفيده لفعل فلوقلت ضرب ضرب مثلا لم يجز
لان ضرب مستغنى عنه لدلالته على ضرب بل يقال ضرب ضربة اوالضرب
الفلانى ولذلك قال المصنف ضربا شديدا (اذلافائدة فيه) اى فى اقامة المفعول
المطلق للتأكيد مقامه (لدلالة لفعل عليه) وكذا فائدة الزمان المعين لامطلق
الزمان والمكان المطلق من نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير
لامطلق المكان التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لايصلحان للقيام
مقام الفاعل لعدم لفائدة فى الاقامة لدلالة لفعل عليهما ولهذه النكتة اوردهما
المصنف بتعريف الاضافة ولم يوردهما بالتنكير مع كونهااخصر ولم يبين الشارح
فائدة الاضافة فيهما كمابين فائدة الوصف فى لمفعول المطلق لانفهامهما من
بيان الفائدة فى المفعول المطلق ولان بيان فائدة قيد فى الاخير من الامور المقيد
يشعر فائدة القيود والاخر يغنى عن بيانها تأمل ولاتغفل (فى داره) جار ومجرور

(شبيه بالمفاعيل) لكونه فضلة فى الكلام مثلها (اقيم مقام الفاعل) خبر بعد خبر حال كونه (مثلها) اى مثل المفاعيل فى قيامها مقام الفاعل (فتعين زيد) على ان يكون زيد فاعلا (فان لم يكن) تامة بمعنى يوجد يدل عليه قول الشارح (اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعد لانه لا يجئ للفعل اللازم مفعول به والمجهول ايضا الا باعادة الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا فى داره (فالجميع) مبتدأ والفاء جواب الشرط اللام عوض عن مضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله (اى جميع ماسوى المفعول به) (سواء) خبره اى مستوية فى اقامة كل واحد منها مقام الفاعل لاستواء الكل فى عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا وفى الرضى تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانهما مفعولان بلا واسطة كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزأ مفهوم الفعل وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره اعنى وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لان مقصوده الى هنا كلامه (فى جواز وقوعها موقع الفاعل) (و) (المفعول) (الاول) الكائن (من باب اعطيت) اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول اى الفعل المتعدى الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال الشارح (اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول) تعرف المغايرة بعدم صحة حمل المفعول الثانى على الاول (اولى) (بان يقام مقام الفاعل) (من) (المفعول) (الثانى) وان جاز اقامة الثانى مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضى تفضيل احد الشيئين على الاخر بعد استوائهما فى اصل الفعل واللام فى قوله (لان) تعليل للاولوية (فيه) اى المفعول الاول (معنى الفاعلية بالنسبة) اى بالقياس (الى) المفعول (الثانى لانه) اى المفعول الاول (عاط اى آخذ) فكان المفعول الاول حين كون الفعل مبنيا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه اخذ واما المفعول الثانى فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب ومأخوذ فاذا بنى الفعل للمفعول فالانسب ان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لا غير (نحو اعطى) بالبناء للمفعول (زيد) باقامته مقام الفاعل درهما مع جواز اعطى درهم زيدا) باقامة المفعول الثانى مقام الفاعل لانه لا التباس فيه (وذلك) اى جواز وقوع المفعول الثانى موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانسب وقع (عند الامن من اللبس) بفتح اللام اى الالتباس يعنى اذا اقيم المفعول الثانى مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول الاول وقوله عند عدم فى قوله (واما عند

(عنده) ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها لئلا يوالى بين حرف الشرط والجزاء يعنى عند عدم الامن من التباس (فيجب) الفاء جواب اما (اقامة المفعول الاول) دون الثانى يعنى لايجوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل عند اللبس (نحو اعطى زيد عمرا) اذ لو قيل اعطى عمرو زيدا لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقائم مقام الفاعل وهو الآخذ او المفعول الثانى وقائم مقامه ايضا وهو المأخوذ لصحة ان يكون كل منهما آخذا او مأخوذا ولازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقى والحكمى شرع فى بيان الملحقات به فقال (ومنها المبتدأ) مبتدأ مقدم الخبر او العكس وهو اولى لما سبق والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لاشتراكه بالفاعل فى كونه مسندا اليه (والخبر) معطوف على المبتدأ وانما جعل الخبر ايضا منها لمناسبة الفاعل فى كونه جزأ ثانيا للجملة وقدم المبتدأ على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان عامله لفظيا لما سبق انه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذه المثابة (و) وقع (فى بعض النسخ ومنه) بالضمير المذكر (يعنى ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر) فهو نشر على ترتيب اللف (جمعهما) اى المبتدأ والخبر (فى فصل واحد) حيث قال ومنها المبتدأ والخبر (للتلازم الواقع بينهما) اذ لابد لكل مبتدأ من خبر وكذا كل خبر لابد له من مبتدأ وقوله (على ما هو الاصل فيهما) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسندا واما اذا كان المبتدأ مسندا كما فى القسم الثانى من المبتدأ فلا حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله فلا تلازم حينئذ (واشتراكهما فى العامل المعنوى) فى الاصح على ما سيأتى ولاشتراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل لوجوب العائد فى الخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر (فالمبتدأ) الفاء للتفصيل (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الاسم) (لفظا او تقديرا) واللام فى قوله (ليتناول) متعلق بالتعميم كما سبق (نحو وان تصوموا) اى صيامكم (خير لكم) لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا تقديره صيامكم خير لكم فلا يرد نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم عند من قال ءانذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك وانذارك (المجرد) صفة الاسم (عن العوامل اللفظية) (اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا) اى قطعا فحينئذ يكون قوله اصلا منصوبا على

المصدرية يرد به ان التجرد بجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل اتى به لتنزيل امكانه منزلة الوجود وفى الهندى التجريد يقتضى سلب سبق الوجود وقد نزل امكان الوجود منزلة الوجود كما فى قولهم ضيق فم الركية وسبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل (واحترزبه) اى بقوله المجرد عن العوامل اللفظية (عن الاسم الذى فيه عامل لفظى) لان الاسم يشمله (كاسمى ان وكان) قوله (وكانه) الى آخره جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطا فى كون الاسم مبتدأ فلم لم يجرد قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقة مع انه مجرور بحرف الجر اللفظى فاجاب عنه بقوله وكانه (ارادبالعامل اللفظى ما) اى عامل (يكون مؤثرا فى المعنى) وفى قولك بحسبك انما يؤثر فى اللفظ لافى المعنى فكانه قال المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة فى المعنى فلايرد عليه مثل هذا (لئلا يخرج عنه) اى عن تعريف المبتدأ (مثل بحسبك درهم (مسندا اليه) قوله اليه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسندا اذهوحال معتمد على صاحبه (واحترزبه) اى بقوله مسندا اليه (عن الخبر) فانه مسند به لامسنداليه (وثانى قسمى المبتدأ) اى ثانى قسمى مايطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظى بين هذين المفهومين (الخارج عن هذا القسم فانهما) اى الخبروالقسم الثانى (لايكونان الا مسندين) (اوالصفة) عطف على قوله الاسم وكلمة اولتقسيم المحدود حيث يتناول صدر الحد وهو الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الخلولا الجمع وفى الرضى علم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلايمكن جمعهما فى حدواحد لان الحد نبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف شيئان فى الماهية لم يكن اجتماعهما فى حد واحد الى هنا كلامه وعلى هذا تكون اومانعة الجمع ايضا قوله (سواء) خبر متقدم قوله (كانت) مع اسمه فى تأويل المصدر مبتدأ اى سواء كونها (مشتقة) كذا فى حاشية المطول كاسم الفاعل (مثل ضارب او) اسم المفعول مثل (مضروب او) الصفة المشبهة مثل (حسن اوجارية مجراها) اى مجرى الصفة المشتقة (كقريشى) فى تصغير قرش على وزن فرس اذالحقه ياء النسبة تحذف ياءالتصغير على قلة وهو دابة فى بحر الهند تعبث بالسفن ولاتطاق الا بالنار وتؤكل ولاتؤكل وتعلو ولاتعلى قسمى بها ولذا لنضر بن كنانة لعتو قوته وشجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه الى القبلة كذا فى الهوادى (الواقعة) صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثانى (بعد) ظرف لقوله الواقعة (حرف النفى) (كما ولا) (والف الاستفهام) ليحصل الاعتماد (ونحوه) هذا من باب

حذف المعطوف اوذكر الالف على سبيل التمثيل لكونه اصلا فى الاستفهام (كهل وما ومن و) روى (عن سيبويه جواز الابتداء بهما) يعنى جواز كون الصفة المشتقة مبتدأ (من غير استفهام و) لا (نفى) يعنى من غير اعتماد على شئ ولكن جواز وقوعهما مبتدأ (بلانفى ولا استفهام كائن (مع قبح والاخفش يرى ذلك) يعنى جواز الابتداء بهما من غير اعتماد (حسنا وعليه) اى على رأى الاخفش فقط لان عنده اى سيبويه يكون الجواز على قبح والشاعر الفصيح لايختار ما هو القبيح (نحو فخير نحن عند الناس منكم) معناه *بالفارسية بهتريما نزد آدميان ازشما (خير) اسم تفضيل اصله اخير فخفف بالحذف كما خفف ايش فى اى شئ (مبتدأ ونحن) ضمير منفصل مرفوع محلا (فاعله) اى فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد (ولوجعل خير خبرا) مقدما (عن نحن) حيث جعل مبتدأ (لفصل) مبنى للمفعول جواب لو (بين) ظرف لقوله لفصل (اسم التفضيل الذى هو خير (و) بين (معموله الذى هو من باجنبى) متعلق بقوله لفصل وهو اى الاجنبى قوله نحن لان المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين لكن لم يكن بينهما الجزئية لفظا اومعنى كالفاعل كانا اجنبيين (بخلاف مالوكان) نحن (فاعلا له لكونه) اى لكون الفاعل (كالجزء) لماسبق ان الفاعل جزء من عامله وفى محشى عصام وفيه نظر لانحصار كون الفاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا فى مسئلة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدأ وان يكون منكم مفسرا للمحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم اولا فسر بقوله منكم ثانيا فى ها كلامه ولتاخر لرفع الابهام الناشى من الحذف مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك *ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر فى مسئلة الكحل الظاهر الحقيقى لا الحكمى وههنا اعم منهما (رافعة) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقعة وعامل فيه (الظاهر) متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا غير مستكن سواء كان ظاهرا اومضمرا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قوله هما فاعل لها مع انه مضمر ولذا قال الشارح (اومايجرى مجراه) اى يجرى الظاهر (وهو) اى الجار مجراه (الضمير المنفصل) وانما قلنا هكذا (لئلا يخرج عنه) اى عن هذا القسم (نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتى) فان قوله انت مرفوع محلا براغب والا لزم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو عن آلهتى باجنبى وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلايكون اجنبيا وفى قوله اومايجرى مجراه رد على الهندى حيث قال رافعة للظاهر غير مستتر فلايرد قولك اقائم انتما (واحترز به) اى بقوله رافعة للظاهر (عن نحو) اى عما لايرفع اسما ظاهرا (اقائمان الزيدان)

اواقائمون الزيدون ؛ لان اقائمان رافع لضمير راجع الى الزيدان) واقائمون كذلك (ولوكان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته) لانه حينئذ يلزم تعدد الفاعل احدهما الضمير المستكن فى الصفة والآخر الاسم الظاهر وهو غير جائز (مثل) مبتدأ (زيد قائم) مثال) خبره (للقسم الاول) متعلق بالمثال الكائن (من المبتدأ) لانه يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه واذا صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا (وما قائم) بالتنوين (الزيدان) اوماقائم الزيدون؛ مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى) (واقائم) بالتنوين ايضا (الزيدان) واقائم الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام (اورد المصنف الامثلة على ترتيب اللف (فان طابقت) (اى الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام) نبه على ان ضمير طابقت لبس على ظاهره اذلوكان كذلك لزم ان يجوز فى الصفة الواقعة رافعة لظاهر امران وانه لايجوز مطلقا وقال عصام الدين ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولا داعى الى ما اتى به المصنف هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ماذكره المصنف لان المذكور سابقا الصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تأنيث الضمير الراجع اليه (اسما) (مفردا) لان قوله مفردا صفة تقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام وهذا كما قال فى باب التنازع اسما ظاهرا (مذكورا بعدها) لان المراد بقوله مفردا ان يكون اسما ظاهرا بعدها لانه لوكان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا يعنى ان طابقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقعا بعدها (نحوماقائم زيد واقائم عمرو واحترزبه) اى بقوله مفردا (عما) اى عن الصفة (اذا طابقت، الضمير يرجع الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى (مثنى نحو اقائمان الزيدان) وما قائمان الزيدان (او مجموعا نحو اقائمون الزيدون) وماقائمون الزيدون (فانها) اى الصفة المذكورة (حينئذ) اى حين طابقت مثنى اومجموعا (خبر لبس) اى لبس تلك الصفة (الا) خبرا والتذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف تخفيفا وانما يحذف فى كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا لبس الا لان معناه ماضربت الازيدا وقولك الفاعل واحد لبس الا يعنى الفاعل لبس الا واحدا كذا فى المفصل النحوى (جاز الامران) جزاء الشرط (كون الصفة مبتدأ) بدل من قوله الامران بدل البعض من الكل اوخبر مبتدأ محذوف تقديره احدهما كون الصفة الخ (ومابعدها فاعلها) من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد قوله (يسد) مبنى للمعلوم حال (مسد الخبر) منصوب على الظرفية (وكون مابعدها مبتدأ) معطوف على ماقبله اعنى قوله كون الاول مع اعتبار الامرين فيه ايضا (والصفة خبرا مقدما عليه) اى على الاسم هذا ايضا من باب العطف

المذكور (فههنا) اى فى الموضع الذى طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها
قوله فههنا خبر مقدم (ثلاث صور) مبتدأ عند البصرية وهذه الصور
بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية فههنا اربع صور (احدها) مطابقة
الصفة اسما مثنى ومجموعا لما بعدها نحو (اقائمان الزيدان) واقائمون الزيدون
(وتعين) يعنى وجوبا (حينئذ) اى حين طابقت الصفة مثنى او مجموعا كالمثلين
المذكورين (ان يكون الزيدان) اوالزيدون (مبتدأ قائمان) اوقائمون (خبرا
مقدما عليه) لانه لايجوز ان تكون الصفة مبتدأ والاسم الواقع بعدها فاعلا لها
سادا مسد الخبر لماسبق انه يلزم حينئذ تعدد الفاعل بحسب الظاهر (وثانيها
ان تكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى اومجموعا) يعنى ان الصفة
لم تطابق نحو (اقائم الزيدان) اوالزيدون (وتعين) وجوبا ايضا (حينئذ) اى
حين تكون الصفة مفردا والاسم المذكور مثنى اومجموعا (ان يكون) الاسم
المذكور يعنى (الزيدان) والزيدون (فاعلا للصفة) حال كونه (قائما مقام الخبر)
لانه لايجوز ان يكون الاسم مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لعدم المطابقة لان
الخبر اذا كان مشتقا ولم يستو فيه التذكير والتأنيث يجب مطابقته للمبتدأ
(وثالثها) تطابق الصفة الاسم الذى بعدها فى الافراد نحو (اقائم زيد) واقائمة
هند (و) حينئذ (يجوز فيه الامران) المذكوران سابقا (كما عرفت) آنفا
وانما قلنا فههنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهى عكس الصورة الثانية
يعنى ان تكون الصفة مثنى اومجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقائمان
واقائمون زيد وهى غير جائزة لانه لايمكن ان تكون الصفة مبتدأ وتلك الاسم فاعلا
لها سادا مسد الخبر لما سبق ولا ان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدأ
والصفة خبرا مقدما عليه لانه لايجوز ان يثنى الخبر او يجمع عند كون المبتدأ مفردا
ولهذا لم يذكرها الشارح وقال فههنا ثلاث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ
من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعريف قسميه واوضحهما بالامثلة وبين ما هو
المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال (والخبر هو) ضمير الفصل لان الخبر
معرف باللام (المجرد) اى هو الاسم المجرد (عن العوامل اللفظية) قد سبق
تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام فى قوله لان متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا
بقولنا اى هو الاسم الخ (لان الكلام) اى كلامنا وبحثنا (فى مرفوعات الاسم)
فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان اوفعلا بل انما يكون تعريفا للخبر الاسمى
ولان ذكر الاسم فى تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا
ولان الاصل فى الخبر الافراد وهو لايكون الا فى الاسم اذا كان الامر كذلك

(فلا يصدق على) لفظ (يضرب) يعنى على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه (فى) تقدير زيد ضارب او لم يكن نحو (يضرب زيد) فانه فى تقدير ضارب زيد (انه) اى يضرب يعنى المضارع الواقع موقع الاسم (المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة) يعنى لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر (لانه) اى ذلك الفعل (ليس باسم) فاذا لم يكن اسما لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان كان مجردا عنهما مسندا به مغايرا لهما (المسند به) صفة بعد صفة للاسم المقدر والباء اما للاستعانة كما فى كتبت بالقلم او للسببية (اى ما يوقع به الاسناد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل فى المسند هو مصدره مثل قولك وقد حيل بين العير والنزوان وان الضمير المجرور به راجع الى الموصول لان الالف واللام فى الاسم الفاعل والمفعول موصول على ما سيأتى وقال المحشى عصام الدين يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذى لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة وقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم الذى اسند بسببه لان اللفظ بسبب اسناد المعنى الى هنا كلامه اقول من كون الباء للسببية لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المعنى الحقيقى ما قاله الشارح تأمل (واحترز به) اى بقوله المسند به (عن القسم الاول من المبتدأ لانه) اى القسم الاول من المبتدأ وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية لكنه (مسند اليه لا مسند به) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ما ليس بمسند فى تعريف الخبر (المغاير) صفة بعد صفة له ايضا (للصفة) متعلق بالمغاير (المذكورة) صفة الصفة اى (فى تعريف المبتدأ) متعلق بالمذكورة بقوله والصفة الواقعة الخ اى الذى لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر (واحترز به) اى بقوله المغاير للصفة المذكورة (عن القسم الثانى من المبتدأ) لانه وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكن لما كان مصدرا بحرف النفى والف الاستفهام جعل مبتدأ للاعتماد ولم يجعل خبرا حتى لو لم يعتمد جعل خبرا فلزم اخراجه عن تعريف الخبر فقال المغاير للصفة المذكورة احترازا عنه (و) جاز (لك) او جاز لك (ان تقول المراد بقوله المسند به) المذكورة فى التعريف (المسند به الى المبتدأ) بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتدأ والخبر كانا فى الكلام واذا ذكر احدهما اوجب ذكر الاخر كما تقول مررت فى معنى مررت بزيد بحذف قولك بزيد قرينة حالية او مقالية (او تجعل) معطوف على قوله تقول فى قولك ولك ان تقول (الباء فى) المسند (به بمعنى الى) لان

معنى الباء الالصاق والملصق ينتهى بالملصق به و يتمكن عنده كقولك بزيد داء فان بدداء التصق بزيد وانتهى كذلك الغاية ينتهى بالغاية وتتم كما فى قولك اكلت السمكة حتى رأسها فان الاكل ينتهى عند الرأس وتم ولهذه المناسبة استعير الباء ههنا لمعنى الانتهاء (والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ) هذا من قبيل العطف المذكور وقد مر مرارا فعلى هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعل فى المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثانى فهو كالتوجيه الاول الذى ذكره الشارح قال المحشى الاقرب ان يراد المسند الى المجرد ويجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس بالمجرد ان الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدا الا بالمجرد قوله (وعلى التقديرين) اى تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله (يخرج به) اى بقوله المسند به (القسم الثانى من المبتدأ) لان المراد بالاسناد حينئذ الاسناد الى المبتدأ بحيث لا يحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة الخ احترازا عن الاحتمال لغيره و) على هذا (يكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا) لما علم ضمنا من التوجيهين انه تعين فيكون هذا تصريحا له ولما بين المبتدأ والخبر وانما كان من الملحقات بالفاعل فى الرفع يعنى الضمة والواو والالف وحينئذ لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل فى العامل اراد ان يبين العامل فيهما مبينا بقوله (وعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء) لا غير عند المذهب المنصور اى تجريد) مصدر مضاف الى المفعول وهو (الاسم و لعامل محذوف تقديره تجريدك الاسم وقد سبق معنى التجريد عن العوامل اللفظية) اى عن عامل لفظى يؤثر فى معناه واللام فى قوله (ليسند فعل مبنى للمفعول متعلق بالتجريد اى الاسم الى شئ) كما فى القسم الثانى من المبتدأ فان قولك اقائم الزيدان جرد عن العوامل اللفظية ليكون القيام المحض مسندا الى زيد فلا يرد ان القائم مسند اليه ايضا اذا كان عامله لفظيا لانه لا يسند اليه القيام المحض (او يسند) مبنى للمفعول (اليه) اى الى الاسم (شئ) ثابتة كما فى القسم الاول من المبتدأ نحو زيد قائم جرد الاسم ههنا عن العوامل اللفظية ليسند الى ذلك الاسم القيام المحض وان كان عامله لفظيا لا يكون القيام فقط مسندا اليه زيد مثلا ان قولك ان زيدا قائم ان المسند فيه هو القيام المؤكد لا القيام فقط (فمعنى الابتداء) هو التجريد (عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين) لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء لان التجريد يقتضى الاسناد وهو يقتضى المسند والمسند اليه فالتجريد يقتضى المسند والمسند اليه بالواسطة فلما اقتضاهما على السواء يكون عاملا فيهما على السواء والا يلزم الترجيح بلا مرجح

وذا لايجوز قوله (واما عند غيرهم) اى عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو قوله عامل فى الموضعين قدم عليه لما سبق غير مرة (فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ) لانه مسند اليه ولانه اقوى من المسند لانه يقدم عليه فى الاغلب ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى (والمبتدأ) لكونه مسندا اليه وركنا اعظم فى الجملة الاسمية ومقدما غالبا (عامل فى الخبر) فعامل المبتدأ هو الابتداء اعنى التجريد فيكون عامله معنويا وعامل الخبر لكونه مبتدأ لفظيا هكذا قالوا ولكن هذا القول ليس بصحيح لان المبتدأ فى الاعم الاغلب اسم جامد ليس من شانه العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما فى القسم الاول فلما قلنا واما القسم الثانى فلان المبتدأ وان كان عاملا فى الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق لاعمل له فيه بل عامله الابتداء ليس الا لانه مؤل مثلا ان قولك اقائم الزيدان مؤل بقولنا الشخص الموصوف بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من القسم الاول فيكون المبتدأ اسما جامدا فلا يعمل الرفع (وقال آخرون) التعبير بالتنكير يشعران ماقالوا ضعيف كان التعبير بالبعض يفيد الضعف (كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر) يعنى قالوا ان المبتدأ عامل فى الخبر لكونه مبتدأ والخبر لكونه امرا نسبيا عامل فى المبتدأ وهذا ليس الادورا مصرحا وهو باطل باتفاق العقلاء لانه يلزم من هذا ان يكون العامل معمولا لما عمل فيه والمعمول عاملا للذى عمل فيه وذا غير جائز تأمل ولاتكن من الغافلين (وعلى هذا) اى على ماقاله الآخرون الجار متعلق بقوله (لايكونان) تقديره ولايكونان اى المبتدأ والخبر (مجردين عن العوامل اللفظية) على هذا فقدم على متعلقه للتخصيص لان عدم كونهما مجردين عنها مختص بما قاله الآخرون لاغير واما على ماقاله البعض فعامل الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتدأ معنوى عنده واما عند البصريين فعاملهما معنوى ليس الا ولما فرغ من تعريف المبتدأ والخبر شرع فى بيان ماهو الاصل فيهما وبيان بعض احوالهما فقال (واصل المبتدأ) قدسبق ان معنى الاصل فى اللغة ماينبنى عليه شئ و اما معناه الاصطلاحى ههنا فماقاله الشارح بقوله (اى ماينبغى ان يكون المبتدأ مقدما عليه اذا لم يمنع مانع) من ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك المانع مثلا اذا كان المبتدأ نكرة يجب تقديم الخبر لمانع كون المبتدأ نكرة على ماسيجئ له زيادة تحقيق (التقديم) (على الخبر لفظا) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فقدم لذلك وانما قال لفظا لانه قدم تقديرا وان كان مؤخر لفظا (لان المبتدأ ذات) يعنى دال على الذات تحقيقا مثل زيد قائم اوزيد المنطلق اوتأويلا مثل المنطلق

زيد فانه فى تأ ويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد (والخبر حال من احوالها) تحقيقا اوتأويلا لما مر آنفا (والذات مقدمة على احوالها) طبعا فقدم الذات وضعا ليطابق الطبع الوضع ولذا كان الاصل فى المبتدأ التقديم لفظا قوله (ومن ثم) متعلق بالفعلين الاثنين اعنى الجواز والامتناع الاانه قدم عليهما للتخصيص لان جواز القول الاول وامتناع الثانى مختص بان يكون الاصل فى المبتدأ التقديم لاغير وبيانه لفائدة كون الاصل فيه التقديم وقوله ثم بفتح الثاء المثلثة والميم المشددة وبعدها هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقد يستعمل للاشارة الى المعنى مجازا (اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدأ التقديم) على الخبر (لفظا) لاتقديرا لانه فى التقدير مقدم (جاز) (قولهم) اى قول العرب لان العرب اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم جاز ارجاع ضمير الجمع اليه اوالنحاة (فى داره زيد) بتقدير الخبر على المبتدأ (مع كون الضمير) المجرور فى داره (عائدا) وراجعا (الى زيد المتأخر) صفة زيد لفظا لتقدمه (رتبة) نصب على التميز (لاصالة التقديم) اى تقديم المبتدأ (وامتنع) عطف على جاز (قولهم) (صاحبها فى الدار) مقيدا (بعود الضمير) المجرور فى قوله صاحبها (الى الدار) واحترز به عن عوده الى شئ مقدر قبله بالقرينة الحالية كما تقول هذه الجارية صاحبها فى الدار لانه لايجوز هذا التركيب وفى قول الشارح بعود الضمير الى الدار ايماء الى ان قول المصنف امتنع صاحبها فى الدار تفريع على المفهوم من قوله واصل المبتدأ التقديم (وهو) اى الدار والتذكير باعتبار لفظه (فى حيز الخبر) وانما قال فى حيز الخبر لان الخبر فى الحقيقة الفعل عند البصرية واسم الفاعل عند الكوفية كما سيجئ (الذى اصله التأخير) لما عرفت سابقا (فيلزم عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا) وهو ظاهر (ورتبة) لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة المبتدأ كما سبق (وهو) اى عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا ورتبة (غير جائز) بل يجب ان يقال فى الدار صاحبها بتقديم الخبر على المبتدأ لما سيأتى انه اذا كان فى جانب المبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم مجموع الخبر لانه لما لم يمكن تقديم ذلك الجزء وجب تقديم مجموعه لئلا يلزم الاضمار الممنوع كما فى قوله على التمرة مثلها زبدا (وقد يكون المبتدأ نكرة) اورده بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع ايماء الى ان الاصل فى المبتدأ التعريف لان الشئ اذا لم يكن معلوما لايصح ان يحكم عليه وانما جاز فى الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل فى المبتدأ التعريف قال الشارح مقيدا بالحال (وان كان الاصل فيه) اى فى المبتدأ (ان يكون معرفة) لان الواو فى مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك آتيك وان لم تأتنى كذلك

فى المضوء (لان للمعرفة معنى معينا) وضعا (و) الحال ان (المطلوب المبهم الكثير الوقوع) مضاف اليه مثل قولك مررت بزيد حسن الوجه (فى الكلام) اى فى كلام العرب (انما هو الحكم) فقط (على) كل امر معين من (الامور المعينة) لان الحكم يقتضى محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لايصح الحكم عليه ولهذا لزم ان يكون المبتدأ معرفة لزوما اكثريا ليكون المحكوم عليه معلوما معينا فيكون الحكم على معين (ولكنه) اى الا ان المبتدأ (لايقع) اى لا يكون (نكرة) لما عرفت ان المبتدأ يكون معرفة اونكرة مخصصة (على الاطلاق) اى سواء كانت مخصصة اوغير مخصصة لان جمهور النحاة اتفقوا على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة اونكرة مخصصة بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لايكون الابعد معرفته ولا يصح قبلها (بل) يقع المبتدأ نكرة (اذا تخصصت) (تلك النكرة) اذ هنا ظرف محض فى معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى والليل اذا يسر وقولك آتيتك اذا احمر البسر اى آتيك وقت احمراره فالمعنى وقد يكون المبتدأ نكرة وقت تخصص تلك النكرة (بوجه ما) اعلم ان ما الاسمية تستعمل على ستة اقسام موصولة نحو عرفت ما اشتريته وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك او جملة (كقوله) ربما تكره النفوس من الامر * له فرجة كحل العقال * وشرطية نحو ما تصنع اصنع واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وصفة نحو اضربه ضربا ما وتامة بمعنى شئ منكرا ومعرفا نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هى وما ههنا صفة لما قبلها ولذا قال الشارح (من وجوه التخصيص) بيان لكون ما صفة (اذ بالتخصيص يقل اشتراكها) فان النكرة وان لم تكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها تقرب من المعرفة فيصح ان تقع مبتدأ لان المبتدأ يكفيه رائحة التعريف وهى اى وجوه التخصيص على ما ذكره المصنف ستة احدها ان يتخصص بالصفة لان الصفة فى النكرة عند النحاة عبارة عن تقليل الشركاء لانك اذا قلت مثلا رجل فهو يعم كل فرد من افراد الرجال سواء كان عالما اوجاهلا واذا قلت رجل عالم فقد قللته وخصصته بفرد من افراد العالم لخروج الجاهل من ذكر العموم (مثل) قوله تعالى (ولعبد) اللام للابتداء تدخل على الجملة الاسمية لتأكيدها والعبد فى اللغة ما من شانه العبادة والانقياد سواء انقاد بالفعل اولا فلما وصف بقوله (مؤمن) خرج من الانقياد له وقلت الشركاء فقرب من المعرفة فصح وقوعه مبتدأ وقوله (خير من مشرك) خبره (فان العبد) لما قلنا (متناول للمؤمن والكافر) اى من امن ومن لم يؤمن (وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة) وقلت الشركاء لخروج العبد الكافر فقرب من المعرفة (فجعل مبتدأ) حال كونه مرفوعا لفظا (وخير خبره) هذا من باب

عطف الاسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والثانى من وجوه التخصيص بعلم المتكلم يعنى ان المتكلم يعلم ان احدا كائنا فى الدار الا انه لايعلم ان ذلك الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فيسأل ليعلم ان ذلك الاحد من اى جنس ويقال لمثل هذا التخصيص بالعلم (و) (مثل قولك) (ارجل) مبتدأ لتخصيصه بالعلم كائن (فى الدار) خبره (ام امرأة) عطف على رجل (فان المتكلم) الذى تلفظ وتكلم (بهذا الكلام) اى بقولك ارجل فى الدار ام امرأة (يعلم ان احدهما) من الرجل والمرأة (فى الدار) لان الهمزة الاستفهامية مع ام المتصلة انما تستعمل فيما يعلم المتكلم احد المسؤلين عنهما الا انه لايقدر على التعين لعدم جزمه به (فيسأل المخاطب عن تعينه) اى تعيين المخاطب ذلك المسؤل عنه فيؤذن المتكلم بما اراده (فكانه قال) المتكلم بهذا الكلام (اى) مبتدأ لتخصيصه بقوله (من الامرين) لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة لها (المعلوم) وصف سببى مثل قولك هند حائل وشاحها (كون) مرفوع بانه نائب الفاعل لقوله المعلوم (احدهما) مضاف اليه والضمير راجع الى الامرين (فى الدار) متعلق بالكون (كائن فيها) خبره فكان هذا المثال من قبيل التخصيص بالوصف تأويلا وان كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهرا (فكل واحد منهما) اى من الرجل والمرأة يعنى ايهما كان مقدما (تخصيص بهذه الصفة) اى الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا معناها اللغوى وهو الدلالة على معنى قائم بالغير لا النعت النحوى ولذا قلت الصفة القائمة بالمتكلم وهى علمه بكون احدهما فى الدار (فجعل) ذلك المقدم (مبتدأ وفى الدار خبره) وهذا ايضا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد ففى المثل المذكور ارجل مقدم فجعل مبتدأ وفى الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل امرأة فى الدار بدل رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلا معنى لقول من قال الظاهر جعل ضميره الى كل واحد منهما لكنه مراده رجل كما يفصح عنه قوله وفى الدار خبره ولا لقول من قال ايضا ولك ان تراعى الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما بل المراد ما قدم من التلفظ رجلا كان او امرأة تأمل وانصف ومما يخصص ايضا جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل وامرأة فى جوابه لتخصصه بعلم المخاطب بثبوته فى الدار تعينا من غير احتمال والثالث ان تقع النكرة فى حيز النفى والاستفهام مثل هل احد خير منك (و) (مثل قولك) (ما احد خير منك) (فان النكرة) يعنى قوله احد (فيه) اى فى قولك وفى بعض النسخ فيها اى فى هذه الصورة (وقعت فى حيز النفى) الحيز بوزن الخير ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية حيز اى سياق

النفی بحیث لولم تکن تلک النکرة معمولة له لم تکن من هذا القبیل (فافادت) تلک النکرة (عموم الافراد وشمولها) یعنی شملت لکل فرد من افرادها بحیث لم یبق افرد لم یدخل تحت العموم (فتعینت وتخصصت) عطف تفسیر وانما قال اولا فتعینت اشارة الی ان التخصیص بمنزلة التعیین لان النفی کما یستغرق الازمان کلها یستغرق افراد النکرة المنفیة کلها بحیث لم یبق فرد لم یکن منفیا فیکون ذلک المنفی امرا واحدا فیقع مبتدأ لکونه امرا واحدا ولذا قال الشارح (فانه لاتعدد فی جمیع الافراد بل هو) ای جمیع الافراد (امر واحد) لان العام من حیث انه عام لاتعدد فیه کالانسان مثلا فالمعنی مافرد من الافراد خیر منک اوما جمیع الافراد خیر منک بل انت خیر امن کل فرد ومن جمیعهم والمقصود منه مدح المخاطب بکونه موصوفا بصفات الکمال (وکذا) خبر مقدم ای کما ان النکرة اذا وقعت فی حیز النفی تعم جمیع الافراد فتقع مبتدأ کذلک (کل نکرة) مبتدأ (وقعت فی الاثبات) یعنی وقعت فی کلام مثبت (قصد بها العموم) هذه الجملة صفة لکل نکرة نحو قوله تعالی کل نفس ذائقة الموت ونحو وجوه یومئذ ناصرة علی تقدیر ان یتعلق قوله یومئذ بقوله ناضرة (نحو تمرة خیر من جرادة) هذا قول امیر المؤمنین عمر رضی الله تعالی عنه یعنی فدیة الجرادة اذا قتلها محرم حال احرامه والمقصود منه ان الجانی بقتل الجرادة یتصدق بما شاء سواء کان تمرة او غیرها والمراد مقدار تمرة ومن غیرها قوله علیه السلام تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله علیه السلام اولم ولو بشاة ووقوع النکرة فی الاثبات کثیر فی المبتدأ قلیل فی الفاعل نحو علمت نفس ماقدمت واما فی حیز النفی فیستوی المبتدأ والفاعل ونحوهما کذا قاله المحشی والرابع المبتدأ الذی کان فی الاصل موخرا علی انه فاعل معنی ویدخل من المستکن لفظا بدل الکل ثم قدم وجعل مبتدأ للتخصیص (و) (مثل قولهم) (شر اهر ذاناب) واهره اقعده من الحرب لانه کان فی الاصل مؤخرا علی انه فاعل معنی وبدل لفظا ثم قدم وجعل مبتدأ (لتخصصه) ای ذلک الاسم (بما یتخصص به الفاعل لشبهه به) ای لشبه ذلک الاسم بالفاعل (اذ یستعمل هذا القول (فی موضع مااهر ذاناب الاشر) یعنی یستعمل فی موضع یکون شر فیه فاعلا مقصورا علیه الفعل لان هذا کلام محمول علی التقدیم والتأخیر کما قالوا فی انا عرفت اولانه کان فی الاصل فاعلا قدم للتخصیص (وما) ای المعنی الذی یتخصص به الفاعل قبل ذکره) ای قبل ان یذکر الفاعل (هو) ای ذلک المعنی (صحة کونه) ای الفاعل (محکوما علیه بما اسند الیه) ای بالفعل المسند الی الفاعل (فانک اذا قلت قام) مثلا یعنی اذا ذکرت فعلا ترید اسناده الی فاعل سواء کان لازما اومتعدیا (علم) مبنی للمفعول ای حصل العلم القطعی للسامع قبل

ذكر ما يسند اليه (منه) اى من قولك قم (ان لم يذكر بعده) اى بعد ذلك الفعل او بعد قولك قم (امر يصح ان يحكم عليه بالقيام) يعنى امر دال على الذات بحيث يصح ان يسند القيام اليه (فانقلت) يعنى اذا ذكرت بعده (رجل فهو) اى قولك رجل بعده (فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان اهر الكلب) من اهر يهر اذا عرله وحرمنه والهرير صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على البرد يقال هر يهر هرا بالكسر والمعنى ان الذى اهر الكلب (بالنباح المعتاد) فى خلقته وجبلته من حيث انه كلب يعنى من غير مقارنة شئ اليه (قد يكون) ذلك النباح (خيرا كما اذا كان) الاهرار للكلب بالنباح المعتاد وقت (مجئ حبيب مثلا) اى صديق صاحبه لانه حينئذ يهر المتشائم لانه يراه غير اجنبى (وقد يكون) ذلك النباح ايضا (شرا كما اذا كان) وقت (مجئ عدو) لصاحبه حيث يراه اجنبيا لاضطرابه وتألمه فيكون الاهرار بالنباح للمعتاد منقسما الى قسمين ما يكون خيرا عند مجئ صديقه وما يكون شرا عند مجئ عدوه (واما) المهر له (بنباح غير معتاد) صفة نباح لا يكون الا باتصال شئ اليه ومقارنته له (يتشأم به) مبنى للمفعول صفة بعد صفة للنباح وانما وصفه لانه اذا لم يتشأم به يكون من القسم الاول لان الكلب لا يخلو عن نباح سواء كان معتادا او غير معتاد (يكون شرا لا خيرا) فيكون قسما واحدا فقط (فعلى الاول) اى على ان يكون النباح منقسما الى قسمين خيرا وشرا (يصح القصر) اى قصر الاهرار على الشر (بالنسبة الى الخير) فيكون قصرا اضافيا ويكون ايضا من قبيل قصر الصفة على الموصوف (فمعناه) حينئذ (شر لا خير اهر ذا ناب) فيكون صفة لاهراره مقصورة على الشر (وعلى الثانى لا يصح القصر) لانه حينئذ لا يحتمل ان يكون خيرا حتى يصح القصر بالنسبة اليه (فيقدر) فيه (وصف حتى يصح القصر) بالنسبة الى ذلك الوصف (فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب) وقد يجعل التنوين للتعظيم مثل قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذب رسل اى رسل عظام ولكن الاول انسب بحال هذا العلم اى علم النحو والثانى بعلم المعانى فلا تغفل والمثال انما يكون للتخصيص بالتخصيص به الفاعل انما استعمل فى نباح معتاد واما اذا استعمل فى نباح غير معتاد يتشأم به فالمثال للتخصيص بالصفة على ما عرفت (وهنا) اى قولهم شر اهر ذا ناب (مثال يضرب) مبنى للمفعول (لرجل قوى) باى وجه كان (ادركه العجز فى حادثة) يعنى عجز عن دفعها مع انه رجل قوى لا يضره ولا يعجزه شئ فتصحيح هذا القول لان يكون مبتدأ انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معناه التمثيلى فالتركيب مفيد من غير احتياج الى التخصيص والخاص

التخصيص

التخصيص بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لما يكون مظروفا فيه ويكون ايضا محلا له افاد تقديمه التخصيص (و) (مثل قولك) (فى الدار) الجار والمجرور خبر مقدم عند البصريين و (رجل) مبتدأ نكرة لا فاعل الظرف لاشتراطهم فى عمل الظرف فى الاسم الظاهر الاعتماد على احد الاشياء الستة على ما سيجئ (لتخصصه بتقديم الخبر) عليه يعنى به الخبر الظرف على ان يكون اللام فيه للعهد الخارجى ولا وجه لقول من قال ولايخفى ان الاولى ان يقول لتخصصه بتقديم الخبر الظرف الى هنا كلامه لامطلق الخبر لان تقديم مطلقه لايفيد التخصيص اذلا يصح ان يقال قائم رجل لما فى الظرف من الاحاطة والشمول وغير ذلك بخلاف غيره (لانه اذا قيل فى الدار علم) اى حصل للسامع العلم القطعى (ان ما) اى الذى (يذكر بعده) الى بعد قوله فى الدار (موصوف بصحة استقراره فى الدار) يعنى يعلم ان الذى سيذكر بعده ذات يصح ان توصف بكينونة فكانه قيل رجل موصوف بصحة استقراره فى الدار كائن فيها (فهو) اى هذا القول (فى قوة التخصيص بالصفة) وان كان من قبيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار كان قسما آخر (و) السادس التخصيص بالنسبة الى المتكلم يعنى بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه (مثل قولك) (سلام) مبتدأ نكرة مخصصة (عليك) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ (لتخصصه) اى لتخصص قولك سلام (بالنسبة الى المتكلم) يعنى بالقياس الى من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله (اذا صله سلمت سلاما) لان السلام عرض لايقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل (فحذف الفعل) الناصب له مع فاعله يعنى حذفت الجملة الفعلية جوازا لقرينة حالية اوغيرها لقصد الاختصار (وعدل) من النصب (الى الرفع) يعنى غير اعرابه بعد حذف الجملة الفعلية الناصبة له وجعلها مرفوعا مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالقياس الى قائل هذا الكلام (لقصد الدوام والاستمرار) يعنى لقصد ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات والذات مما يدوم ويستمر غالبا تدل على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم والفعل عرض لابقاء له زمانا قليلا فكيف يدوم فهى تدل على الحدوث والتجدد (فكانه قال) المتكلم (سلامى) بالاضافة اليه (اى سلام من قبلى) يشير الى ان الاضافة مجازية لان السلام فى الحقيقة وصف الله فلا يضاف الى غير الله تعالى لابطريق المجاز فهذا ايضا فى قوة التخصيص بالاضافة وان كان فى الظاهر من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم (عليك هذا) اما اشارة الى ان الحكم

بان النكرة يجب ان تخصص حتى تقع مبتدأ فحينئذ يكون قوله قال بعض المحققين منهم الخ تفصيلا له واما اشارة الى ما ذكره فى تفسير قوله سلام عليك والمقصود هو الاول والمعنى ان الحكم بالنكرة يجب ان تخصص بوجه ما تقرب من المعرفة حتى تقع مبتدأ (هو المشهور) المتعارف فيما بينهم) اى بين النحاة (وقال بعض المحققين منهم مدار) مبتدأ ومضاف اى مدار صحة الاخبار عن النكرة) يعنى سبب ان يصح الاخبار عن النكرة واساسه (هى على الفائدة الجار والمجرور خبره يعنى ان كان فى الاخبار عن النكرة فائدة يصح جعلها مبتدأ بلا تكلف شئ قيل لا تنافى بين كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ما ذكره ذلك البعض لانهم لما رأوا ان المبتدأ التى توجد بالتمييز بين ملتبس من الحكم على النكرة وبين غيره فتصدوا منه فما يتخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة مانى الحكم على النكرة والحاصل ان ما ذكره النحاة مبنى على المبتدأ التى لا توجد بالتمييز بين الفائدة وغيرها وما ذكره ذلك البعض المحقق مبنى على العلم الذى توجد بالتمييز بينهما ولكل وجهة تامل (لا على ما ذكروه) عطف على الخبر اعنى الجار (من التخصيصات) بيان لما فى قوله على ما ذكروه (حتى تحتاج) مبنى للمفعول (فى توجيه بعض الامثلة الى هذه التكلفات) ركيكة) اى الضعيفة من ركيك بالكسر ركة رق وضعف فهو ركيك وعلى هذا قوله (الواهية) صفة كاشفة لها فانه يجرى مجرى التفسير لان الوهى فى اللغة الضعيف (فعلى هذا) اى على ما قال بعض المحققين (يجوز ان يقال كوكب) مبتدأ من غير تخصيص وهو ظاهر (انقض) اى سقط على وزن انفعل وفعل مع فاعله فى محل الرفع خبر المبتدأ (الساعة) منصوب على الظرفية اى كوكب سقط فى هذه الساعة وشمس انكسفت وقمر تخسف ليلة وغير ذلك (لحصول الفائدة) لان انقضاض الكوكب لما كان نادرا وخفى على بعض دون بعض فالجعل مبتدأ من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاض تحصيل للفائدة (ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدم) اى لعدم حصول الفائدة فى جعل رجل مبتدأ بلا تخصيص وقائم خبر المكون فيتلم لرجل كثير الوقوع (وهذا القول) اى ما قاله بعض المحققين (اقرب الى الصواب) لظهور وجهه وهو حصول الفائدة وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة على تقدير ان الظرف متعلق بقوله ناضرة واما على تقدير ان يكون صفة لوجوه فيكون من قبيل التخصيص بالصفة وهل من مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى وارجاعها الى التخصيصات المذكورة تكلف لا يخفى وجهه على الفطن ولما فرغ من بيان الخبر المفرد شرع فى بيان ان يكون الخبر جملة فقال (ولما كان الخبر المعرف

بقوله

بقوله التجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة (فيما سبق) في تعريفه (مختصا بالخبر المفرد) بحيث لايكون شاملا للخبر الجملة (لكونه) اى لكون الخبر المعرف فيما سبق (قسما من الاسم) والاسم من حيث انه اسم لايكون جملة الاسناد فيه غير تامة (فلم يكن) الخبر (الجملة) اسمية كانت اوفعلية (داخلة فيه) اى في الخبر المعرف لكونه مفردا (اراد ان يشير) اى ان يبين (الى ان خبر المبتدأ قد يقع) يعنى قد يكون (جملة) اعلم ان الاصل في الخبر الافراد لكونه اخصر ولكون الطرفين متفقين في الافراد الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل من الجملة التى لها محل من الاعراب وحصروها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه في قول وجزاء شرط وقع بعد الفاء واذا والتابع لمفرد والجمع لها محل من الاعراب (ايضا) يعنى كما يكون الخبر مفردا يكون جملة (فقال) جاعلا كلامه مثالا لما يكون الخبر جملة (والخبر قد يكون جملة) فعلية ومشيرا بكلمة قد التقليل و بصحة التجدد الى ان الاصل في الخبر الافراد لكونه طرفا في الكلام ولما سبق ايضا (اسمية) قدمها لكون البحث في الاسم ولكون الاسم اصلا في الافادة والاعراب (مثل زيد) مبتدأ اول (ابوه) مبتدأ ثان (قائم) خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (و) جملة (فعلية) سواء كان فعلها ماضيا مثل (زيد) مبتدأ اول (قام) فعل ماض (ابوه) فاعله والفعل مع فاعله في محل الرفع لانه خبر المبتدأ اومضارعا مثل زيد يقوم ابوه اوامرا اونهيا ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية وان كان مؤولا مثل زيدا ضربه اى مقول في حقه اضربه ومستحق لان يؤمر بالضرب ومثل زيد لاتضربه (ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية) لانها مؤلة بالفعل فتكون في حكم الجملة الفعلية على ماسيجئ في قوله وماوقع ظرفا فالاكثر انه مؤل بجملة والمراد بالجملة الفعلية فلاوجه لقول من قال فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولذا استتر فيه ما كان فاعل الفعل ولالقوله ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غيرمرة بل متصل بهذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لا المصنف ولا الشارح لانها لاتخرج عنهما لان الجملة هى الجزاء والشرط قيد والجزاء لايخرج عن الاسمية والفعلية يعنى اذا كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية فالحاصل ان الجملة عند المصنف اثنان اسمية وفعلية لماسبق من انه خص الكلام فيهما (واذا كان الخبر جملة) لماعرفت والجملة مستقلة (بنفسها) لاشتمالها على الاسناد المشتمل على المسند والمسند اليه (لاتقتضى الارتباط بغيرها) لافادتها فائدة تامة يشير الى ان الفاء في قوله (فلابد) جزاء الشرط محذوف ولفظة لا هى التى لنفى الجنس وبد مبنى على الفتح في محل النصب اسمه (في الجملة الواقعة

خبرا عن المبتدأ) (من عائد) الجار والمجرور فى محل الرفع خبره تقديره لابد حاصل من عائد اى لاعلاقة ولافراق (يربطها به) اى يربط ذلك لعائد تلك الجملة بالمبتدأ ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به (وذلك العائد) الذى يربطها به (اما ضمير) عائد الى المبتدأ سواء كان عمدة مثل زيد ابوه قائم اوفضلة مثل زيد ضربته اومررت به اومضافا اليه (كما فى المثالين المذكورين) فى المتن (اوغيره) اى غير ضمير (كاللام) اى كلام الجنس التى تدخل على فاعل فعلى المدح والذم فان فاعلهما اما المحلى بلام الجنس اوالمضاف اوالمضاف اليه الكائن (فى نعم الرجل زيد) على تقدير ان يكون المخصوص مبتدأ وما قبله اعنى فعل المدح والذم خبره فان الفاعل لما كان يحلى بلام الجنس وهو يشمل كل فرد من افراده جاز ان يربط الجملة لذلك الفرد وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما على تقدير ان يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه (وضع المظهر موضع المضمر) زيادة التمكن فى ذهن السامع وتقرره فيه لان اعادة لفظ الشئ تغنى عن ضميره ويكون قائما مقامه فيما يؤدى مؤداه (نحو الحاقة) مبتدأ (ما) استفهامية مبتدأ عند سيبويه وخبر مقدم عند غيره (الحاقة) خبر اومبتدأ على اختلاف المذهبين والجملة خبر المبتدأ الاول تقديره الحاقة ماهى اى اى شئ هى ووضع المظهر موضع المضمر جائز فى مقام التعظيم مطلقا (وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ) يعنى ان يكون عينه مثل الشان زيد قائم ومقولى عمرو قاعد لانه لما كان الخبر عين المبتدأ وتفسيراله استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لا يحتاج الرابطة الزائدة (نحو قل هو الله احد) (وقد يحذف) مبنى للمفعول (العائد اذا كان ضميرا) غير فاعله لانه اذا كان فاعلا لا يحذف لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا واما غير الضمير فلكون الخبر عين المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع الضمير لكنه تفوت منع الحذف لو حذف وكذا اللام اذ لو حذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير فلا يجوز حذف غيره (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة حالية اومقالية دالة عليه (نحو البر) مبتدأ (الكر) مبتدأ ثان وهو بالفارسية دوازده شتربار * وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن (بستين) الجار والمجرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (درهما) تمييز عام بنون الجمع (والسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو ما يخرج من الدسم مبتدأ (منوان) تثنية مبتدأ ثان (بدرهم) الجار والمجرور خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى الكر منه) الجار والمجرور ههنا حال من ضمير الظرف فيلزم تقديمه على عامله الظرف وهو

جائز في الحال والظرف لانه اما مقدر بالفعل اوشبهه او حال من المبتدأ الثاني
لان المبتدأ في حكم الفاعل لكونه مسندا اليه البر الكر حال كونه من البر كائن بستين
درهما (ومنوان منه) الجار والمجرور فيه صفة لقوله منوان فيكون من قبيل
التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدأ الا انه حذف (بقرينة ان بايع البر والسمن
لايسعر غيرهما) يعني حذف العائد في هذين المثالين بقرينة حالية التسعير نرخ
بيان كردن يعني ان بايع البريبين قيمته لاقيمة غيره وبايع السمن ايضا يبين قيمته
وقال الرضي حذفه قياس عند الكل في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن
التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ الثاني فيها جزأ من المبتدأ
الاول الى هنا كلامه (وماوقع ظرفا) (اى الخبر الذي) جعل ماموصولة اشارة
الى سبق الخبر (وقع ظرف زمان) نحو القتال يوم الجمعة (او) ظرف (مكان)
نحو زيد عندك (اوجارا ومجرورا) فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل
اومعناه احتياج الظرف اليه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور
لكونه بمعناه ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا قال المحشي الظرف عندهم اسم
الظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون
فيطلقونه على مايعم الجميع فالشارح جرى عن التسامح الاخير لفائدة التعميم
الى هنا كلامه (فالاكثر) مبتدأ الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله وما وقع
ظرفا لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته جملة فعلية اوظرفية يتضمن معنى
الشرط فيدخل في جوابه الفاء على ماسيأتي (من النحاة) وهم البصريون
كائنون اووا فقون على (انه) قدر الجار ليصح الحمل وحذف الجار من ان
وان قياس كثيرا (اى الخبر الواقع ظرفا) ظرف زمان اوظرف مكان اوجارا
ومجرورا (مقدر) (اى مؤول) هذا تفسير باللازم لان التقدير يلزمه التأويل اذا المقدر
مؤول لامحالة وليصح تعديته بالباء (بجملة) كائنة (بتقدير الفعل فيه) لان الفعل
محتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جملة (لانه اذا قدر الفعل فيه يصير جملة) ومن ثمه
ان الظرف يفيد تجرده من غير ذكر الفعل في الصلة لان الصلة يجب ان تكون جملة
واذا افاد فيها يفيد ايضا في غيرها واعلم ان الخبر هو المتعلق المحذوف مع الظرف
لان المقصود هو الاخبار بوجود الشئ في الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر
حذفا لازما واقاموا البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر اختصارا ومجازا ولذا
انتقل الضمير الى الظرف (بخلاف ما اذا قدر) بخلاف الظرف الذي قدر (فيه
اسم الفاعل) اواسم المفعول اوغيرهما من المشتقات غير الفعلية (كما هو مذهب
الاقل وهم الكوفيون فانه) اى الظرف (حينئذ) اى حين قدر فيه اسم الفاعل
اوغيره (يصير مفردا) لان اسم الفاعل لما كان شبيها بالخالي عن الضمير مثل

(هو رجل وانت رجل وانا رجل وهو ضارب وانت ضارب وانا ضارب لايكون مع فاعله جلة فيكون لا محالة مفردا (وجه الاكثر) يعنى البصريين فى ان الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه (ان الظرف لابد له من متعلق) بفتح اللام لكونه فى الاصل جارا ومجرورا (عامل فيه) اى ليعمل فيه (والاصل فى العمل هو الفعل) فقط لكونه حدثا قائما بالغير (واذا وجب التقدير) اى تقدير متعلق يعمل فيه (فالاصل) اى فتقدير ماهو الاصل فى العمل (اولى) وليق وايضا للقياس على الظرف الذى وقع صلة للموصول مثل الذى فى الدار زيد وعلى الظرف فيه وقع صفة مثل كل رجل فى الدار فله درهم والمتعلق فى الموضعين فعل لاغير لان الصلة يجب ان تكون جملة (ووجه الاقل) فى ان المقدر فى الظرف اسم الفاعل اونحوه (انه) اى الظرف (خبر والاصل فى الخبر الافراد) ليتفق الركنان فى كونهما مفردين ولان المفرد اسرع قبولا من الجملة فى الربط والجب بان اتفاق الركنين اما تحقيقا اوتأويلا وفى الجملة وان لم يتفقا تحقيقا لكنهما يتفقان تأويلا ولان خبر الجملة اقوى لتأكيده وقدمه فى قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد (ثم) اى بعد معرفة احوال المبتدأ والخبر (ان الاصل فى المبتدأ التقديم) على الخبر اى لفظا لما سبق (وجاز تأخيره) عن الخبر على خلاف الاصل (لكنه) اى الان التقديم على الخبر لفظا (قديجب لامر عارض) يوجب تقديمه عليه (كما اشار اليه المصنف) اى الى ذلك الامر العارض (بقوله) (واذا كان المبتدأ) هذا شروع فى بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر (مشتملا على ما) موصولة اوموصوفة والشارح ذهب الى الثانى (له صدر الكلام) فاعل الظرف لوجود شرط عمله فى الاسم الظاهر وهو الاعتماد على احد اشياء الستة او مبتدأ والظرف خبر مقدم له والجملة الفعلية اوالاسمية صفة ما اوصلته (اى على معنى وجب له) اى لذلك المعنى (صدر الكلام) وهو معنى يغير الكلام (كالاستفهام) والتمنى والترجى لاغير ذلك وانما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام من اى نوع (فانه حينئذ يجب تقديمه) اى تقديم الاستفهام اوالمبتدأ المتضمن معنى الاستفهام (حفظا لصدارته) وكذا اسماء الشرط نحو من جاء فهو مكرم لانه مؤثر فى الكلام ومخرج له عماهو عليه وكل مؤثر فيه له صدر ذلك الكلام وكذا المبتدأ المضاف الى ماله صدر الكلام نحو غلام من قائم فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعلا جزء لكلمة واحدة مستحقة الصدر وكذا المبتدأ المنزل منزلة المتضمن له كالمبتدأ المقترن خبره بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم وكذا اذا كان المبتدأ ضمير الشان مثل هو زيد قائم فانه للابهام قبل التفسير فلو اخر عن الخبر لفات الابهام المقصود وكذا ما يجب

نحو ما احسن زيدا فانه لايجوز التصرف فيهما بالتقديم والتأخير وكذا المبتدأ
الذى دخل عليه لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاصهما بابتداء الكلام
اوكان الخبر مخصوصا بالمدح والذم فى نحو قوله نعم الرجل زيد فيقدر فى مركزه
الاصلى اى هو زيدا وكان المبتدأ معرفة محذوف الخبر لانه اذا كان محذوفا وجب
تقديره فيقدر فى مركزه الاصلى كقولك فى جواب من قال عندك زيد اى زيد عندك
كذا قاله السيد عبدالله (مثل من ابوك) وكم اخوتك (فان من) فى محل الرفع لانه
مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام) وانما وجب تقديمه ليعلم
فى اول الامر ان الكلام اى نوع من انواعه ولانه مغير الكلام من الاخبار الى
الانشاء والمغير قبل المغير (فان معناه) اى معنى من ابوك (اهذا ابوك ام ذاك)
اوازيد ابوك ام عمرو اوغيرهما فاختصر منه فاقيم لفظه من مقام اهذا فتضمن معنى
الاستفهام والابتداء فوجب له التقديم (وابوك خبره وهذا) اى كون من مبتدأ
وابوك خبره (مذهب سيبويه) لانه يخبر عنده بالمعرفة عن النكرة متضمنة استفهاما
اونكرة هى افعل التفضيل مقدم خبره والجملة صفة لماقبله نحو مررت برجل
افضل منه ابوه والمثال المتفق عليه فى هذا المقام نحو من قام وما جاءك وايهم
قام ومن قام قمت (وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة)
بالاضافة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه
الامتناع فى المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن الحاجب (ومن
خبره الواجب تقديمه) بالرفع لانه فاعل (على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام)
فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ وفى الرضى وانما كان
الشرط وغيره مما يغير معنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوزان يجئ
بعدما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ماقبله بالمتغير اومغير
لما سيجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه الى هنا كلامه فيجب تقديمه لازالة
التشوش (اوكانا) عطف على كان (اى المبتدأ والخبر) (معرفتين) احترازعن
كون احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه لايجوز
الاخبار بالمعرفة عن النكرة (متساويين فى التعريف) نحو انا ابو النجم وشعرى
شعرى ونحو انت وهو هو وانا انا وبمقام المدح (اوغير متساويين ولا قرينة
على كون احدهما) المقدم او المؤخر (مبتدأ والاخر) منهما (خبرا) وهذا
من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد فانه لووجدت قرينة
دالة على المراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المراد تشبيه الثانى
بالاول فيكون المعنى ابو يوسف كابى حنيفة ومثله قول ابى تمام (بيت)
لعاب الافاعى القاتلات لعابه * وارى الجنى اشتارته ايد عواسل

والمراد ههنا ايضا قوله تشبيه الثانى بالاول فيكون التقدير لعابه كلعاب الافاعى القاتلات ومثله ايضا قوله * بنونا بنوا ابنائنا اى بنوا ابنائنا كبنونا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد * فانه يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء (نحو زيد المنطق) او المطلق زيد اى الشخص الذى له الانطلاق المسمى بزيد فهذا مثال لكونهما غير متساويين فى التعريف لان العلم اعرف لما سيجئ ولم يمثل للمتساويين فى التعريف لندوره (او) (كانا) اى المبتدأ والخبر (متساويين) فى التخصيص سواء كانا متساويين (فى اصل التخصيص لافى قدره) يعنى متفاوتين فى قدره يعنى تكون جهة التخصيص فى احدهما على قدر جهته فى الآخر فان ذلك غير مراد (حتى لوقيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه) مع ان الخبر ههنا اخص من المبتدأ وكقولك ضارب امرأة ضارب رجل صالح وجب تقديمه (ايضا) اى كما وجب تقديمه اذا كانا متساويين فى قدر التخصيص وهو التخصيص بالمعمول مثاله (مثل) قولك (افضل منك افضل منى) وهما متساويان فى التخصيص بالمعمول مع قطع النظر عن الخطاب والتكلم والافيكون الثانى اخص وانما وجب تقديم المبتدأ على الخبر فى هذين النوعين (دفعا للاشتباه) وعملا بالاصل لان الاصل فى المبتدأ التقديم فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجع قوله دفعا بالدال لا بازاء لان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع يكون فى الحدوث والرفع يكون بعد التقرر فيكون اسهل (اوكان الخبر فعلاله) (اى للمبتدأ) اى بصح المبتدأ ان يكون فاعلا لذلك الفعل اوتأكيد الفاعله اوتأخر المبتدأ مثل انا قمت وانا سعيت فى حاجتك قوله فعلا (احترازعما) اى عن الخبر الذى (لايكون فعلاله) بل يكون لسبب (كما فى قولك زيد قائم ابوه فانه لايجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر) بل يجوز تقديمه عليه عملا بالاصل يجوز تأخيره ايضا ولذا قال الشارح معللا (لجواز ان يقال قام ابوه زيد) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة (لعدم الالتباس) يعنى التباس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولابالتأكيد ايضا وهو ظاهر (مثل زيد قام) (وجب تقديمه) جواب لقوله واذا كان المبتدأ آه اولقوله اوكان الخبر فعلاله على ماسبق (اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور) الاربع وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر واقعا بعد الا اومعناها نحو وما محمد الارسول وانما انت قائم (اما) وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (فى الصور) الثلاث (الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى (فلما ذكرنا) من وجوب الصدارة فى الصورة الاولى ودفع الالتباس فى الصورتين الاخيرتين فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتدأ اصلا وقطعا بل ايهما قدم فذلك هو

المبتدأ

المبتدأ (ولما) وجوب التقديم (فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل) لو اخر (اذا كان الفعل) الواقع خبرا عنه (مفردا مثل زيد قام فانه اذا) اخر المبتدأ على الخبر و (قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل) يعنى لم يعلم ان زيدا فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه والكلام جملتان يعنى جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لازالة هذا الالتباس (او بالبدل) عطف على قوله بالفاعل فى قوله فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل يعنى فلئلا يلتبس المبتدأ بالبدل (عن الفاعل اذا كان الفعل (مثنى) مثل الزيدان قاما (او مجموعا) مثل الزيدون قاموا (فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا) يعنى اخر المبتدأ فى هذين المثالين وقيل (قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل) بدل الكل من الكل مع انه غير مراد (فالتبس المبتدأ به) اى بالبدل عن الفاعل (او بالفاعل على هذا التقدير) اى قاما الزيدان وقاموا الزيدون (ايضا) اى كما التبس المبتدأ بالفاعل فى نحو قام زيد بناء (على قول من يجوز كون الالف) يعنى الف التثنية (والواو) اى واو الجمع (حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه) لاضمير فاعل للفعل فيكون حينئذ الفاعل الاسم الظاهر (كالتاء فى ضربت هند) فانها حرف دال على تأنيث الفاعل لاضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر وكالواو فى اكلونى البراغيث وفى قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وفى الحديث يتعاقبون عليكم ملائكة الليل والنهار على قول* ولما فرغ من بيان الاحوال التى توجب تقديم المبتدأ بعد ان كان فيه الاصل التقديم شرع فى بيان الاحوال التى توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه التأخير فقال (واذا تضمن) اى اذا كان مشتملا فتغير العبارة التى كانت فى المبتدأ للتفنن فيهما لكن الاشتمال خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ماله صدر الكلام ولايلزم (الخبر المفرد) (اى الذى ليس بجملة) لان المفرد يطلق على مايقابل المثنى والمجموع وعلى مايقابل المضاف وشبهه وعلى مايقابل الجملة وشبهها والمراد الاخير (صورة سواء كان) الخبر المفرد (بحسب الحقيقة جملة اوغير جملة) (ما) موصولة اوموصوفة مفعول تضمن لانه متعد (له صدر الكلام) فاعل الظرف اومبتدأ خبره الظرف (اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام) وغيره ممايقتضى صدر الكلام (مثل اين زيد) فمعناه فى الدار زيد ام فى السوق (فزيد) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) عند البصريين لانهم شرطوا الاعتماد على احد الاشياء الستة فى عمل الظرف فى الاسم الظاهر واما عند الكوفيين فزيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد فلا يكون ممانحن فيه لان الجملة

الظرفية لامحل لها من الاعراب (واين) ظرف من الظروف المكانية مبنى على الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام ولذا قال الشارح (اسم متضمن للاستفهام خبره وهو) اى لفظ اين (ظرف) كما قلنا لانه لابد له من متعلق عامل فيه (فان قدر بفعل) لكونه اصلا فى العمل والفعل لابد له من فاعل (كان) الظرف المقدر بالفعل المحتاج الى الفاعل (الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة) فيكون تلك الجملة خبرا مقدما لتضمنها معنى الاستفهام المقتضى صدر الكلام (وان قدر باسم الفاعل كان) اى الظرف المذكور (مفردا حقيقة وصورة) لما سبق ان اسم الفاعل لايكون جملة (وعلى) كلا (التقديرين) اى تقدير الفاعل وتقدير اسم الفاعل (ليس) الخبر (بجملة صورة) وان كان على التقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق الافراد عليه لايكون بحسب الصورة (واحترزبه) اى بقيد الافراد او بقوله المفرد عما يكون الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام (عن نحو زيد اين ابوه) فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلا يجب حينئذ تقديم الخبر لان ابوه ان كان مبتدأ كما قلنا فقد وقع الاستفهام فى صدر جملة فلا يحتاج الى تقديمه لان مايقتضى صدر الكلام انما يقتضى صدر جملة داخل هو عليها يجب ان لايتقدم عليه احد ركنى هذه الجملة ولا يقتضى صدر كل جملة فان كان ابوه فاعله فقد وقع فى صدر ماهو كالجملة فاخذ حكمها فى عدم الاحتياج الى التقديم (اذ لايبطل بتأخيره) اى بتأخير تلك الخبر (صدارة ماله صدر الكلام لتصدره فى جملته) وجملة ما يفسر لما ذكرنا (اوكان) (الخبر) الباء فى قوله (بتقديمه) اى الخبر متعلق (مصححا له) احترزبه عن ان يكون الخبر بتأويل خبره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ بتأخيره حتى لوقدم وقيل قام زيد وجب كونه فاعلا له (اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ) لامن حيث انه اسم (فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ) اى لكونه تقديم الخبر الظرف مصححاله وتلك الظرف اما مذكور (نحو فى الدار رجل) اى محذوف كقولك رجل فى جواب من قال من عندك اى عندى رجل واحترز بقيد المصحح عن مثل رجل عالم فى الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس بمصحح بل المصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى واجل مسمى عنده (وان قوله (فى الدار خبر مقدم (تخصيص المبتدأ بتقديمه) كما عرفت فيما سبق فى وجوه تخصيص المبتدأ النكرة حيث يقال له التخصيص بتقديم الخبر الظرف (فلو) عمل عما هو الاصل فى الخبر و (اخر لبقى المبتدأ غير مخصصة) بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت يحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل ويكون من قبيل تخصيص الصفة والخبر

محذوف

محذوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتدأ نكرة مخصصة ولدفع الاحتمال المذكور (او) (كان) (لمتعلقه) (بكسر اللام) فان فتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبرا لفظا وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر في الحقيقة استقرا ومستقر لان الفعل وشبهه متعلق بالكسر لانه عرض وان كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد ههنا الثاني اى جزء الخبر يعني اذا اتصل بالمبتدأ ضمير راجع الى جزء الخبر (اى كان المتعلق الخبر) اى لجزئه (التابع) صفة المضاف وهو المتعلق (له) اى للخبر (تبعية يمتنع معها) اى مع تلك التبعية (تقديمه) اى تقديم ذلك التابع (على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل) لان الضمير عائد الى المجرور وهو ليس بخبر ولا جزئه بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل اولى واحرى ولان الضمير في عبده وان كان عائدا الى الله الذى هو يتعلق بالخبر الذى هو متوكل الا ان تعلقه ليس بالمعنى المذكور الذى هو تعلق الجزء بالكل (ضمير) (كائن) (في) (جانب) (المبتدأ) بان كان الضمير مضافا اليه له (راجع الى ذلك المتعلق) فقط وانما وجب تقديم الخبر (اذ لو اخر) الخبر عملا بما هو الاصل فيه (لزم الاضمار قبل الذكر لفظا) ورتبة (ومعنى) حتى لو قيل مثلها زبدا على التمرة لكان مثل قولك صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه (مثل على التمرة مثلها زبدا) كناية عن كثرة زبد خلط بالتمرة (فقوله مثلها اى مثل التمرة) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة في قوله على التمرة ولذا قال الشارح (وفيه) اى في قوله مثلها (ضمير) وهو المضاف اليه (راجع لمتعلق الخبر) بكسر اللام اى لجزء الخبر (وهو) اى ذلك المتعلق (التمرة بدون الجار لان الخبر وهو) مجموع (قوله على التمرة) يعني الجار والمجرور كلاهما في محل الرفع على الخبرية (والتمرة متعلق به) اى بالخبر وهو الكل (مثل تعلق الجزء بالكل) يعني كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر وهو الكل (او) (كان) (خبرا عن ان) (المفتوحة) قيدها بالمفتوحة لان المكسورة لا تصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد فبينهما منافاة فاذا قدم الخبر سواء كان ظرفا كالمثال المذكور في المتن اوغير ظرف نحو حق انك عالم عرف من اول الامر ان الذى يجئ بعد ان المفتوحة لان الخبر لابد له من مبتدأ ولا يصلح له الا المفتوحة (الواقعة مع اسمها وخبرها المؤلة) صفة بعد صفة لان (بالمفرد مبتدأ) مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع يتعدى نحو وقعت السكين على عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على المبتدأ اذ لو اخر الخبر على ما هو الاصل لالتبست المفتوحة بالمكسورة لان ربما يظن

انه خبر لان المكسورة بعد خبروان كان الخبر ظرفا قد يظن انه متعلق لخبر
ان المكسورة واذا تقدم عرف انه خبر للمبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان مابعد
الخبر ان المفتوحة لاالمكسورة لانهما مع خبرها جملة وهي لا تقع مبتدأ بخلاف
المفتوحة فانها ما في خبرها في تقدير المفرد كما سبق (اذ في تأخيره) اى في تأخير
الخبر علا بما هو الاصل فيه (خوف لبس) بفتح اللام وسكون الباء التباس اى
خوف الالتباس (ان المفتوحة به) ان (المكسورة في التلفظ) يعني لم يعلم السامع
ان المتكلم تلفظ بالفتحة اوبالكسرة (لامكان الذهول) اى لامكان ان يكون غافلا
(عن الفتحة) بل التبس عنده ان التلفظ بالفتحة اوبالكسرة (لخفائهما) اى
الفتحة (اوفي الكتابة) مصدر كتب ككتا الخطابة مصدر خطب معطوف على
قوله في التلفظ باعادة الجار فيه لان المعطوف على المضمر المجرور يجوز اعادة
الجار فيه ولا يؤخر يعني لواخر الخبراعني قوله عندى علا بما هو الاصل وكتب
لك قائم عندى احتمل انها المكسورة وعندى ظرف قائم اوخبر بعد خبر والكلام
جملة اسمية مؤكدة وحدها اوانها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ وعندى
خبرها فالتقدير قيامك كائن عندى والكلام جملة اسمية بلاتاكيد فلدفع هذا
الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا (مثل عندى انك قائم) اوغيره مثل
حق انك قائم (وجب تقديمه) (اى تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور)
الاربع (لما ذكرنا) علة كل واحدة منها في حيزها فليرجع اليها (وقد يتعدد
الخبر) لانه حكم والحكم على شئ يجوز تعدده (من غير تعدد المخبرعنه) قيد به
تصحيحا للتقليل في قد فان تعدد الخبر متى تعدد المخبرعنه كثير ومنه زيد قائم
وعمرو قاعد (فيكون) الخبر (اثنين فصاعدا) يعني فزائدا على الاثنين الى ان
ينتهي (وذلك التعدد اما) ان تكون (بحسب اللفظ والمعنى) يعني ان يكون
لفظ الخبر الثانى غير لفظ الخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما
في محل واحد (جميعا) اى يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما
مجتمعين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط (ويستعمل ذلك) اى
التعدد بالذى بحسب اللفظ والمعنى جميعا (على وجهين) احدهما ان يستعمل
(بالعطف) بان الثانى معطوف على الاول (مثل زيد عالم وعاقل) وليس قولك
هما عالم وجاهل من هذا القبيل لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد
وههنا المخبرعنه بالعالم غير المخبرعنه بالجاهل فلا يكون من تعدد الخبر في شئ
بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو رجل جاهل (و) الثانى ان يستعمل (بغير العطف)
(مثل زيد عالم عاقل) وفي الرضى لان الاخبار المتعددة فيه اما ان يكون متضادة
اولا فالاول كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد فني كل

واحد

واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولااشكال فيه (و) الثانى (اما بحسب اللفظ فقط) عطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ولبس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا فى الحقيقة نحو زيد جائع نائم لانها بمعنى واحد والثانى تأكيد للاول والمراد بالتعدد ان يكون لكل منهما معنى الا انهما اذا اجتمعا يحصل معنى واحد ايضا بان يكون الثانى تأكيدا للاول مثل قولك زيد جائع (نحو هذا حلو حامض) لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا علل الشارح بقوله (فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز) بضم الميم وتشديد الزاى المعجمة اى جامع بين الحلاوة والحموضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لا اثبات انفسهما ولو كان كذلك لكفى ان يقال هذا حلو وهذا حامض فيكون بيان حلوية هذا وحامضية ذلك ولكون هذا غير مراد قال هذا حلو حامض مريدا به الكيفية المتوسطة بينهما (وفى هذه الصورة) اى صورة تعدد اللفظ فقط دون المعنى (ترك العطف) بينهما (اولى) لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف كلمة على بعض تلك الكلمة (ونظر بعض النحاة) وهو ابو على (الى صورة التعدد وجوز العطف) بالواو لانها لجمع المطلق وفى الرضى واعلم انه يجوز ان يعطف احد الجزئين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع وكذا كل ما هو بمنزلته فى رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى فى جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض وقد سبق واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحوهما عالم وجاهل فلابد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرا اى احدهما عالم والاخر جاهل الى هنا كلامه (ولا يبعد ان يقال مراد المصنف) يعنى توجيه عبارته الباء فى قوله (بتعدد الخبر) متعلق بقوله مراد المصنف فى قوله وقد يتعدد الخبر (ما) اى التعدد الذى (يكون بغير عطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا فى) تعدد (الخبر) على ما سبق (ولا فى) تعدد (المبتدأ) مثل زيد عمرو وبكر قائم يعنى كل واحد منهم اوزيد قائم وعمرو وبكر (ولا فى) تعدد (غيرهما) اى غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد وعمرو والمفعول مثل ضربت زيدا وعمرا وغيرهما مما يجوز التعدد فيه لان المصنف يبين فى هذا الكتاب ما فيه خفاء ويوضحه وما هو مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان (وايضا) اى كما ان المتعدد بالعطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما كذلك (المتعدد بالعطف) سواء كان فى الخبر او فى المبتدأ اوغيرهما (ليس بخبر)

ومبتدأ (بل) انما (هو من توابعه) اى من توابع الخبر والمبتدأ او غيرهما لان المعطوف بالحروف من جملة التوابع على ماسيجيئ (ولهذا) اى لكون مراد المصنف بتعدد الخبر مايكون بغير عطف لعدم الخفاء فى التعدد بالعطف (اورد) المصنف (فى المثال) لتعدد الخبر (الخبر المتعدد) مفعول اورد (بغير عاطف ولوجعل التعدد) المفهوم من وقد يتعدد الخبر (اعم) من ان يكون بغير عطف كما هو الظاهر من العبارة و بعطف (فالاقتصار) اى اقتصار المصنف فى التمثيل (عليه) اى على ايراد المثال بغير عطف (لذلك) قوله فالاقتصار مبتدأ لذلك الجار والمجرور خبره واشارة الى قوله لان التعدد بالعطف لاخفاء فيه لافى الخبر ولا فى المبتدأ ولا غيرهما الى قوله وايضا ولا اليهما جميعا يعرف بالتأمل اى ليكون المتعدد بالعطف لاخفاء فيه الى آخره (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) اى يندرج فيه معناه فيصح دخول الفاء اى الفاء الجزائية فى الخبر اذا ما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط كما يصح دخولها فى جواب الشرط اعلم ان الفاء تدخل فى خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فمنطلق ولا تحذف الا للضرورة نحو واما القتال لا قتال لديكم فى مكان فلا قتال او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم * اى فيقال لهم اكفرتم وتدخل جوازا فى خبر المبتدأ المذكور ههنا كذا فى الرضى (وهو) اى معنى الشرط (سببية الاول للثانى) اى يكون الاول سببا للثانى نحو الذى يأتينى فله درهم لان اتيانه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأته لا يستحقه قطعا كما فى قولك ان جئتنى فلك درهم (او للحكم به) يعنى ان يكون الاول سببا للحكم بالثانى عليه وان لم يكن سببا فلا يرد بان يقال لم دخلت الفاء فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله مع ان الاول ليس بسبب للثانى بل الاول مسبب والثانى سبب لان استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونه من الله تعالى بل الامر بالعكس يعنى بل كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها من الله تعالى وقيل وجود النعمة فيهم مع جهلهم معطيها سبب للاخبار بانها من عند الله تعالى والاوجه ان وجودها سبب لكونها من عند الله تعالى فحينئذ لا احتياج الى قوله او للحكم به (فلا يرد عليه) اى على قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط (نحو) قوله تعالى (وما) اى نعمة استقرت (بكم) حال كونكم منكرين او جاهلين معطيها (من نعمة) بيان لما الموصوفة (فمن الله) يعنى سبب الحكم بكونها من الله تعالى انه لو كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعا لان نعم الله تعالى لكونها كثيرة لاتحصى مستقرة لامحالة (فيشبه المبتدأ الشرط) لتضمنه معناه (فى سببيته) اى سببية المبتدأ (للخبر سببية الشرط للجزاء) كذلك

المبتدأ المتضمن معناه يكون سببا للجزاء قصدها لان السببية لازم للشرط لانه لافائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح قصدها وعدم بقاء الفائدة دون قصدها فاذا افترقا بصحة دخول الفاء على الخبر ولزومه فى الجزاء ولذا قال المصنف (فيصح دخول الفاء فى الخبر) (ويصح عدم دخوله) اى الفاء (فيه) اى الخبر قوله (نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط) تعليل لقوله فيصح دخول الفاء فى الخبر واما تعليل قوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكره قياسا على التعليل الاول واعتمادا على فهم الطالب يعنى ويصح عدم دخول الفاء فى الخبر نظرا الى عدم تأصل المبتدأ فى السببية كالشرط هذا اذا لم يقصد الدلالة على السببية (واما اذ قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ) يعنى اذا قصد دلالة المبتدأ على معنى السببية فى لفظه (فيجب دخول الفاء فيه) اى فى الخبر اذ انا لما قصد من الدلالة (واما اذا لم يقصد) دلالة المبتدأ على معنى السببية فى لفظه بل قصد مجرد الدلالة على معنى الابتدأ (فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدمه) اى عدم دخول الفاء فيه لعدم السببية ولم تكن مقصودة من اللفظ (وذلك) (اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط) اى الذى يكون سببا للخبر او الحكم به فيصح دخول الفاء فيه شيئان (اما الاسم) اى احدهما الاسم (الموصول بفعل) اى اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيا كان الفعل باقيا على معناه او غير الشرط فانه لايكون الامستقبلا فى المعنى اومضارعا ويدخل فى قوله الموصول السلام الموصولة نحو الزانية والزانى الآية لان صلتها لا تكون الا فعلا فى صورة اسم الفاعل واسم المفعول على ماسيجئ (اوظرف) عطف على قوله بفعل (اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او) جملة (ظرفية مؤلة بجملة فعلية) فيه نشر على ترتيب اللف ذكر الظرف مع ان الموصوف الكائن مع الظرف كائن مع الفعل بلا محالة لان الشرط لايقع ظرفا فلولم يذكره لحمل الفعل على الفعل الصريح فلم يتناوله والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجرى مجراه على ما عرفت سابقا (ههنا) اى فى موضع الصلة الموصول الذى وقع مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط فيصح دخول الفاء فى خبره اذ صحة الدخول فيه كون الصلة فعلا اومؤلا به ليتأكد مشابهته الشرط (بالاتفاق) من الكوفيين لان عندهم الظرف كان مؤلا بالاسم اذا لم يكن صلة للموصول واما اذا كان صلة له فيؤل عندهم بالفعل كما كان مؤلا به عند البصريين مطلقا فيكون مؤلا بالفعل باتفاق الفريقين اذا كان صلة له (وانما اشترط) مبنى للمفعول (ان يكون صلته فعلا اوظرفا مؤلا بالفعل) يعنى شرط ان يكون صلته جملة فعلية اوجملة ظرفية بان يكون الظرف متعلقا بالفعل (ليتأكد مشابهته) اى مشابهة المبتدأ

(الشرط) لان المبتدأ لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابها به ولما كان موصولا صلته فعل اوظرف مؤل بالفعل تأكد مشابهته به (لان الشرط لا يكون الا فعلا) وفي الرضي والاغلب في الموصول الذي تدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلة مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعله نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصة وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الاحراق وقد يكون خاصا صلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه الآية اذ لا يريد كل موت اذ رب موت فر منه الشخص هلاكاء ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الجهة التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي أتاني فله درهم (وفي حكم الاسم الموصول المذكور) اي الموصول الذي ذكر من قبل وهو الموصول بفعل او ظرف (الاسم الموصوف به) اي الاسم الذي وصف بالموصول المذكور (او) الثاني (النكرة) العامة (الموصوفة بهما) (باحدهما) اي النكرة التي وصفت باحدهما بحذف المضاف وهو كثير فلا وجه لقول من قال والاولى به نادرا ذا الضمير اي بالفعل او الظرف (وفي حكمها) اي حكم النكرة الموصوفة باحدهما (الاسم المضاف اليها) اي تلك النكرة لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه (مثل الذي يأتيني) (هذا مثال للاسم الموصول بفعل اي الموصول الذي جعلت صلته جملة فعلية استقبالية ومثال الاسم الموصول الذي جعلت صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الآية (او) (الذي) (في الدار) (هذا مثال للاسم الموصول بظرف) يشير بهذا الى ان هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة (فله درهم) الفاء جواب للمبتدأ الذي تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتدأ والجملة خبر لاحدهما اي للمبتدأ الاول او الثاني على سبيل البدل والاول وخبر الثاني محذوف وخبر الثاني وخبر الاول محذوف (واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم) الآية فان الملاقاة لازمة للفرار وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فكون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بفعل ولذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بظرف اوما يجري مجراه فقولك الرجل الذي امامك او في الدار فهو مصيبك (و) (مثل) (كل رجل يأتيني) (هذا)

اي

اى مثل كل رجل يأتينى (مثال للاسم الموصوف بفعل) لان كل مبتدأ مضاف الى رجل ويأتينى فعل وفاعل والجملة فى محل الجر لانها صفة رجل ولفظ كل لما كان له حكم ما اضيف اليه من التذكير والتأنيث والتقييد والاطلاق كان مبتدأ موصوفا بالفعل متضمنا لمعنى الشرط فله درهم (او) (كل رجل) امامك او (فى الدار) (هذا مثال للاسم الموصوف بظرف) او ما يجرى مجراه (فله درهم) الفاء جواب الشرط والجار والمجرور فى محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخرا وفاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ والجملة اسمية او ظرفية خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشى فان قلت هذا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لا لفظا او الكل المحيط لافراد الموصوف معنى الى هنا كلامه لان كلا يأخذ دائما حكم ما اضيف اليه كما سبق (واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما) اى باحد المذكورين يعنى الفعل والظرف (فقولك كل غلام رجل يأتينى) هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالفعل او كل غلام رجل امامك (او فى الدار) هذا مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالظرف (فله درهم) (قد سبق تفسيره وقد يجئ صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط فى الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدأ والاخفش يجوز زيادتها فى جميع خبر المبتدأ كذا فى الرضى ولما فرغ من بيان ما يقتضى دخول الفاء على خبر المبتدأ شرع فى بيان بعض ما يمنع دخولها عليه وما يكون فى منعه اختلاف فقال (وليت) مبتدأ (ولعل) عطف عليه قوله (من الحروف المشبهة بالفعل) لتعيين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونهما من الحروف المشبهة بالفعل مختص بهما لا لكونهما من النواسخ (اذا دخلا) اى ليت ولعل (على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره) اى على المبتدأ المتضمن معنى الشرط (مانعان) خبر مبتدأ محذوف تقديره هما مانعان والجملة خبر المبتدأ الاول (عن دخوله عليه) اى عن دخول الفاء على الخبر (لان صحة دخوله عليه انما كانت) تلك الصحة (لمشابهة) مصدر مضاف الى الفاعل هو (المبتدأ والخبر) وناصب للمفعول وهو (للشرط والجزاء) فيه نشر على ترتيب اللف يعنى لمشابهة المبتدأ الشرط لتضمنه معناه والخبر الجزاء فى ترتبه عليه (وليت ولعل) اذا دخلا على ذلك المبتدأ والخبر (يزيلان تلك المشابهة) اى مشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء يعنى بمعناهما (لانهما) اى ليت ولعل

وينقلانه (الى الانشائية) يعنى ان الكلام المتضمن
اعليه خبر يحتمل الصدق والكذب فلما لا
الا تحال وجعلاه مخصوصا بالانشاء قويت المشابهة المذكورة
امتنع دخول الفاء على الخبر لان المشابهة كانت سببا لدخولها عليه فبزوال السبب
يزول المسبب لامحالة انما كان له سبب واحد او لشرط والجزاء من قبيل الاخبار)
اى الجملة الشرطية لاتكون الاخبرية فلا يرد الجزاء فيكون امرا مثل قولك
ان جاءك زيد فاضربه مع انه مؤول بقولك ان جاءك وانت مأمور بضربه ومثل
قوله تعالى * ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون
الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم * اى وانت مأمور حالا
اوما لا بتبشيرهم بعذاب اليم الى غير ذلك (وذلك المنع) اى منع دخول الفاء
عليه (انما هو) كائن (بالاتفاق) اى هذا المنع مخصوص بهما بحيث لا يتناول
غيرهما (من النحاة) متعلق بالاتفاق (فلا يقال ليت) الذى يأتينى اوليت الذى
فى الدار فله درهم (ولعل الذى يأتينى او) لعل الذى (فى الدار فله درهم) بالفاء
بل انما يقال بحذفها مثل ليت الذى يأتينى له درهم بدون الفاء لما عرفت وقس عليه
غيره من كون المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما وفى التسهيل المنع من حيث التتبع
والاستعمال انما تحقق فى ليت ولعل (فان قيل) منشأ هذا السؤال من كون المنع
بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعنى اذا كان ذلك المنع مخصوصا بهما فان قيل
(باب كان) يعنى لافعال الناقصة باسرها (وباب علمت) يعنى افعال القلوب
بجميعها (ايضا) يعنى كما ان ليت ولعل مانعان عن دخول الفاء عليه (مانعان
بالاتفاق) من النحاة (فاوجه تخصيص ليت ولعل) بالمنع ولم يذكر هذين
البابين ايضا (قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق) الباء داخلة على المقصور (انما
هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لامطلقا) يعنى لامن بين دواخل المبتدأ والخبر
حتى يرد هذا السؤال ومع هذا السؤال فى مكان وليت ولعل مانعان بالاتفاق وتمنعه
النواسخ الا لمنسوبات من الحروف المشبهة لكان افيدوا بعد من المشبهة
(ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما) اى فى ليت ولعل
وجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتهما بكون المنع مخصوصا بهما دون سائر
الموانع من نواسخ المبتدأ والخبر فانهما مشتركان فى ذلك المنع (والحق) ماض
مبنى للفاعل (بعضهم) فاعله اى الحق بعض النحاة فى المنع من دخول الفاء
على الخبر بليت ولعل (قيل هو) اى البعض الملحق (سيبويه) قال المصنف
اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق هو سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدى
وابو البقاء وابن يعيش ان غير المجوز لدخول الفاء عليه مع ان هو سيبويه خلافا

للاخفش

للاخفش وقيل وانما قال والحق بعضهم اورده مبهما ولم يعين لانه لم يتعين عند المصنف من الحق (ان المكسورة) قيدها بالمكسورة احترازا عن المفتوحة لما سيأتى (بهما) اى بليت ولعل اى الحق بعض النحاة ان المكسورة بليت ولعل (فى المنع عن دخول الفاء على الخبر) لان ان المكسورة للتحقيق ولكون ما دخلت هى عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه لايتأتى الا فى المشكوك ومحتاج ايضا الى ماترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لايدخل عليه ان للتنافى بين التحقيق والتعليق فكذلك مافى معنى الشرط (والاصح انها) اى ان المكسورة (لاتمنع عنه) اى عن دخول الفاء عليه (لانها لاتخرج الكلام عن الخبرية) وتنقله (الى الانشائية) بل يبقى الكلام على ما كان عليه قبل وتؤكده وما ذكروه من التعليل غير مسلم لوروده فى الكلام المعجز وكلام الفصحاء ايضا (يؤيده) اى يؤيد ماهو الاصح من انها لاتمنع عنه (قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا) عطف على الصلة وهى جملة كفروا فيكون صلة له ايضا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (وهم كفار) الواو للحال والجملة حال من ضمير كفروا اى حال كونهم كافرين وثابتين على الكفر (فلن يقبل) وفى حمل الفاء على الزيادة او التعليل وحذف الخبر بعد لايخفى وتركها فى بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم * لايوجب كون ان المكسورة مانعة لان دخولها فى خبر المبتدأ المذكور جائز لاواجب وفى بعضها دخلت ايذانا لتضمن المبتدأ معنى الشرط وفى بعضها تركت ايذانا بان دخولها ليس بواجب تأمل (فان قيل قد الحق بعضهم) وهو المالكى (ان المفتوحة ولكن بليت ولعل) كما الحق البعض منهم ان المكسورة بليت ولعل (فما) استفهامية بمعنى اى شئ مبتدأ متضمن لمعنى الاستفهام عند سيبويه وخبر متضمن له عند غيره كما فى قوله اهذا زيد ام ذاك (وجه) مرفوع لانه اما خبر او مبتدأ على اختلاف القولين ومضاف الى (تخصيص ان المكسورة بالالحاق) الباء داخلة على المقصور فالمعنى اى شئ يوجب ويقتضى تخصيص الالحاق بان المكسورة مع ان ان المفتوحة ولكن قد الحقا بهما فكان على المصنف ان يقول والحق بعضهم ان بهما وبعضهم ان ولكن بهما او يقول والحق بعضهم ان وان ولكن بهما فيدخلان تحت الالحاق ايضا (قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد) اصله اعتدد فادغم كما عرفت فى موضعه اى فاعتبر (بقوله) لكونه امام النحوى ومقتدى فى هذا الفن (وذكره) اعتمادا عليه (ولم يعتد) اى ولم يعتبر (بقول من سواه) اى بقول من كان غير سيبويه لكونه من التابعين وراجلا فى هذا الفن (فلم يذكره) لعدم اعتداده اياه لان غير المعتد

كالعدم (مع ان كلا القولين) وهما الحاق سيبويه ان بهما والحاق البعض ان ولكن بهما (لايساعدهما) اى لايوافقهما ولايكون دليلا لهما (القرآن) المجز (وكلام الفصحاء فايدل) الفاء للتفسير اوللتفصيل وماموصولة اوموصوفة ويدل صفتها اوصلتها (على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ماسبق) خبرلقوله فايدل فلم يدخل الفاء مع ان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط ايذانا لجواز حذف الفاء من خبره لان دخول الفاء على خبر المبتدأ المذكور ليس بواجب كماسبق (ومايدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء) اى مايدل على عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر (قوله تعالى واعلموا) خطاب عام لكل من جاهد فى سبيل الله وان فى (انما) حرف من الحروف المشبهة بالفعل وفتحت لكونها مفعولة ولفظ ماموصولة بمعنى الذى يدل عليه قوله من شئ لان من فيه للبيان لابدله من المبين و(غنمتم) صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد المفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى اهذا الذى بعثه الله رسولا وقوله (من شئ) بيان له لماسبق والمعنى ان الذى غنمتموه حال كونه من شئ يعنى من مال يعنى ان المال الذى اخذتموه من ايدى الكفار (فان لله خمسه) الفاء جواب الشرط وان حرف من تلك الحروف ايضا لله جار ومجرور خبرمقدم لمايأتى خمسه منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخمسة وان مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد خبرلان وهى مع اسمها وخبرها فى محل النصب قائمة مقام مفعول علمت يعنى فاعلموا ابتغاء وجه الله خمس ماغنمتموه لمصارفه المذكورة (و) مايدل على عدم منع لكن من دخول الفاء على الخبر (قول الشاعر فوالله) الفاء لترتيب هذا الكلام لماقبله من المفارقة والعداوة وتعقيبه والواو للقسم (ما) نافية (فارقتكم) فعل وفاعل ومفعول (قاليا) منصوب على الحالية من الفاعل من القلى وهو البغض كما فى قوله تعالى انى لعملكم من القالين اى من المبغضين و(لكم) متعلق به (ولكن مايقضى فسوف يكون) ولكن حرف من تلك الحروف ايضا وماموصولة اوموصوفة ويقضى فعل مبنى للمفعول صلته اوصفته اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا لتحقق معنى الوقوع والثبوت ويكون تامة فى محل الرفع على انه خبر والمعنى ولكن الذى اوشيئا يقدر عندالله فيقع لامحالة (وقديحذف المبتدأ) لانه لماكان ركنا فى الكلام فلايحذف الاوقت قيام قرينة معينة ولذا قال المصنف (لقيام قرينة) (لفظية) كقولك انا راكب البعير وطيجان اى والبعير طيجان حذف لقرينة لفظية وهى المضاف اليه (اوعقلية) كالمثال المذكور فى المتن (جوازا) (اى حذفا جائزا لا واجبا وقديجب حذفه) اى حذف المبتدأ (اذا قطع النعت بالرفع) اى كان الخبر

فى الاصل نعتا لشئ ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف (نحو الحمد لله اهل الحمد) ومررت بزيد المسكين بالرفع ورأيت زيدا الفقير ومن الشيطان الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك (اى هو اهل الحمد) ولم يذكره لقلته لالعدمه كما زعم البعض وعلله بكون المبتدأ ركنا وهو ليس بسديد لان الركنية لاتنافى وجوب الحذف الا يرى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل لايجب حذفه اصلا لانه ركن قوى اصيل فى الكلام نحو الحمد لله اهل الحمد فى تقدير اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير حذف الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره (وانما وجب حذفه) عند وجود الشرط المذكور وهو القطع (ليعلم) مبنى للمفعول (انه) اى الخبر (كان فى الاصل صفة) لشئ مرفوع اوضده (فقطع) عن النعت فجعل مرفوعا (لقصد المدح) اى لقصد مدح الموصوف (او الذم) اى لقصد ذمه (اوغير ذلك) اى غير المدح والذم كالترحم (فلو ظهر المبتدأ) ولم يحذف وجوبا سواء حذف جوازا اولم يحذف (لم يتبين ذلك) اى لم يظهر قصد المدح وضده وغيره لان الصفة غالبا اما للتخصيص اوالتوضيح وان جئت للمدح والذم الا ان المبتدأ اذا لم يحذف ولم يقطع النعت بالرفع لم يتعين انه قصد به المدح اوغيره بناء على كونه مقتضى الظاهر (ويجب حذفه) اى حذف المبتدأ (ايضا) اى كما يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع (عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره) اى تقدير هذا الكلام نعم الرجل (هو زيد) يعنى عند من قال ان مخصوص افعال المدح والذم مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه اذا قيل نعم الرجل فقط سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتدأ اى هو زيد واما عند من قال هو مرفوع على انه مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبره قدمت عليه التشويق السامع للمبتدأ لانه لما قيل نعم الرجل تشوق السامع الى ما يذكر بعده وهو الممدوح المخصوص فليس من حذف المبتدأ فى شئ وقيل يتعين ههنا كون المخصوص مبتدأ وماقبله خبره (كقول المستهل) فى القاموس استهل الصبى اذا رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته اوخفض استعير للمبصر الهلال الرافع صوته وفى بعض الحواشى قبل الاستهلال * ماه ديدن وبانك زدن كلاهما مستقيم (اى المبتدأ المحذوف جوازا) بقرينة الجار والمجرور لان الكاف ان كان حرف جر لابدله من متعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء قدر فعلا اواسما وان كان اسما بمعنى المثل فالاولى جعله خبرا ليكون من اول الامر مثالا للمقام (مثل المبتدأ المحذوف فى مقول المستهل) بحذف المضاف اليه وجعل المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول (المبصر) بكسر الراء

اى ابصر لان الاستهلال استعير للابصار بقرينة رؤية (الهلال الرافع صوته) لفرط سروره بالرؤية المختصة له (عند ابصاره) مضاف الى الفاعل والمفعول متروك اى ابصار المبصر لهـ لال اولى المفعول والفاعل متروك اى ابصار الهلال المبصر بالرفع والاولى هو الاول (الهلال والله) (ى هذا الهلال والله) الا ان المبتدأ حذف جوازا (بالقرينة الحالية) لان مثل هذا الكلام انما يقال عند توجيه الابصار الى مطلع الهلال فمن سبق من الناس الى رؤيته رفع صوته فيمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا او هو لانه قد علم انهم يفهمون ما يعني فكان الحذف هو الافصح لامرين الاهتمام ولعلم به يشير الى الهلال وفي الحاشية يقال الى ثلاث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر في ليلتين الى ثلاث والى سبع او سبع وليلتين من آخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وفي غير ذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل وهذا القول اى قول المستهل الهلال والله (ليس من باب حذف الخبر) حال كونه كائنا (بتقدير الهلال هنا) فيكون الهلال مبتدأ واسم الاشارة بعده خبره (لان مقصود المستهل) اى مقصود من رأى الهلال واراد اعلام المستهلين الغير المبصرين (تعيين شئ بالاشارة) بان يقول ها اخ شئ مخصوص ابصره (والحكم) اى يحكم (عليه) اى على ما عينه بالاشارة (بالهلالية) لا بعين شئ وبالهلالية والحكم عليه بالاشارة فيقول الهلال هنا لان مثل هذا لا يكون الا عند الاشتباه عند المستهلين بان يروا اشياء ولم يميزوا اى شئ منها الهلال فيميز لهم فيقول الهلال هنا (ليتوجه اليه) اى الى ما عينه بالاشارة وحكم عليه بالهلالية اى الى جانبه (الناظرون) الغير المبصرون (ويروه كما يراه) ويكون اسوة في الرؤية وهذا ليس الا بجعل اسم الاشارة مبتدأ والهلال خبرا (وانما اتى بالقسم) مع انه ليس له دخل في حذف الخبر (جريا على عادة المستهلين غالبا) فيكون القسم خارجا مخرج العادة وجهه ان كون هذا امرا في خصوصا برؤية ما ينكر لان امتيازه بهام بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية من مظان الانكار فاكد بالقسم لئلا ينكر عليه (ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف) اذ الغالب فيما هو آخر الكلام الوقف عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب فيكون مفعولا به محذوفا عامله المنصب له بقرينة حالية يعني ابصرت الهلال فلا يكون مما نحن فيه او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بتلك القرينة فيكون مثالا لما نحن فيه واختار لفظ القسم على خبره جريا على عادتهم ولئلا ينكر عليه (و) (قد يحذف) (الخبر جوازا) ايضا لكن بشرط ان يكون المبتدأ مذكورا ولا يحذف المبتدأ ايضا الا بشرط ان يكون الخبر مذكورا (اى حذفا جائزا لقيام قرينة) لانه لا يحذف فيما لكونه

ركنا (من غير اقامة شئ مقامه) لانه لواقيم شئ بعد حذفه مقامه لكان حذفه واجبا لاجائزا كما سيجئ (مثل) (الخبر المحذوف جوازا) كائن اوواقع (فى قولك) (خرجت فاذا السبع) يعنى واقع بعد اذا المفاجأة اذا كان الخبر عاما يحذف كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الا نادرا لان اذا تدل على وجود الشئ بغتة فتغنى عن ذكر الخبر الذى هو بمجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد الفاء لايجوز حذفه فكذا ما بعد ماقام مقامه (فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب) حيث قال ومن حذف الخبر جوازا لقيام القرينة قولك (خرجت فاذا السبع واقف) واما هذا القول على المذهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان منهما انه ظرف مكان خبر عن السبع وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر مقدم عن السبع اى مكان خروجى السبع وماذهب اليه لايطرد فى جميع مواضعها اذلا معنى لقولك مكان خروجى السبع بالباب فى تأويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه ظرف زمان وهو مذهب الزجاج والمحذوف هوالمضاف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجأة لان ظرف الزمان لايكون خبرا عن الجثة لعدم صحة الحمل فالمعنى خرجت فوقت خروجى وجود السبع فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجى السبع واقف فحينئذ يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف يدل على صحته ان العرب اذا صرحت بالخبر تقول فاذا السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها فقيل انها جواب شرط مقدر مراده انها فاء السببية التى المراد بها لزوم مابعدها لما قبلها لان مفاجأة السبع لازمة للخروج وهذا هو الاولى وقال المازنى هى زائدة وهذا ليس بشئ اذلايجوز حذفها وقيل هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (على) تقدير (ان يكون اذا ظرف زمان) متعلق (للخبر المحذوف) لقيام قرينة جوازا (غير ساد مسده) اى غير قائم مقامه بحيث يفيد فائدة ويغنى عنه لان المقدم لفظا لايقوم مقام المؤخر متعلقا به ولان الظرف لايفيد معنى الوقوف وغيره ولايغنى عنه تأمل (اى ففى وقت خروجى السبع واقف) فالتقدير فالسبع واقف فى وقت خروجى قدم لكون الخروج سببا للمفاجأة السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدما على المسبب (و) (قد يحذف الخبر ايضا لقيام قرينة) (وجوبا) (اى حذفا واجبا) (فيما التزم) مبنى للمفعول يقال الزمته الشئ وهو التزمه قبل ملازمته (اى فى التركيب الذى التزم منه) اى من هذا التركيب وهو من قبيل اكرمته وتقدير منه اقيس من تقدير فيه فضمير الموصول محذوف وجعل ماموصولة ههنا اقيس من جعلها موصوفة اومصدرية تأمل (فى موضعه) (اى فى موضع الخبر) المحذوف وجوبا (غيره) نائب لقوله التزم (اى غير الخبر)

ما المجرور ان راجعان الى الخبر يعني فيجب حذف الخبر في موضع يكون فيه مع القرينة لما له على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر (وذلك) اى حذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه غيره كائن (في اربعة ابواب) على ماذكره المصنف (بالامثلة) يعني اكتفى في كل المثال كما كتفى في وقوع النكرة المخصصة مبتدأ (اولها) اى اول تلك الابواب الاربعة (المبتدأ الذى وقع (بعد) كلمة (لولا) الامتناعية (مثل لولا زيد لكان كذا) (اى لولا زيد موجود) ههنا الوقع ماوقع وكان في قوله لكان تامة بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد مبتدأ ولايجوز ان يكون جواب لولا خبرا لكونه جملة حالية عن عائد الى المبتدأ ولابد منه في الاغلب كما في قوله لولا على لهلك عمر رضى الله تعالى عنهما (لان لولا) موضوعة (لامتناع الشئ) وهو جوابها (لوجود غيره) وهو المبتدأ الواقع بعدها كان وجود على رضى الله تعالى عنه في المثال المذكور صار سببا لعدم هلاك عمر رضى الله تعالى عنه يعني لامتناعه وحاصله ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى (فتدل) كلمة لولا وضعا (على الوجود) بحيث تكون قرينة (وقد التزم في موضع الخبر) غيره وهو (جواب لولا فيجب حذفه) اى حذف الخبر لحصول شرطى الحذف وجوبا احدهما القرينة الدالة على الخبر المعينة وهى لفظة لولا لما سبق انها موضوعة لتدل على امتناع الشئ لوجود غيره فلها دلالة على ان خبر المبتدأ الذى بعدها موجود لاقائم ولاقاعد ولاغير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ السادمسد الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح (لقيام قرينة) دالة على الخبر المحذوف وهى لولا (والتزام قائم مقامه) اى الخبر ليبان شرطى الحذف وجوبا (هذا) اى وجوب حذف خبر المبتدأ الذى بعد لولا لوجود شرط الحذف كائن (اذا كان الخبر عاما) لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما (واما اذا كان الخبر) اى خبر المبتدأ الواقع بعد لولا (خاصا فلا يجب حذفه) سواء حذف جوازا اولم يحذف اصلا (كما في قوله) اى قول الشاعر (ولولا الشعر بالعلماء يزرى) اى تأليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة له والمراد بالشعر ههنا مافيه ذم او قدح اوغير ذلك مما يستلزم ذم صاحبه والدخول في قوله والشعراء يتبعهم الغاوون وقوله بالعلماء متعلق بيزرى والمراد منهم الذين قال الله تعالى في حقهم انما يخشى الله من عباده العلماء الذين هم ورثوا الانبياء وقال خير البشر علماء امتى كانبياء بنى اسرائيل فقدم للحصر لان الازراء انما يلحق بهم من ازرى يزرى خيره واجب بان يزرى حال من الضمير في الخبر المحذوف وليس بخبر اى ولولا الشعر كائن حال كونه يزرى بالعلماء لان يزرى وان صلح للخبرية الا انا قدرنا الخبر لئلا تنخرم القاعدة

لكنت

(لكنت اليوم اشعر من لبيد) اى لكنت فى زمانى غالبا فى تأليفه واشتغالى على ذلك الشاعر ولكن الازراء يمنعنى منه (هذا) اى ماذكر من كون مابعد لولا مبتدأ محذوفا خبره (على مذهب البصريين) كما عرفته مفصلا (وقال الكسائى الاسم الذى بعدها) ليس بمبتدأ بل مرفوع على انه (بفعل مقدر) اى محذوف وجوبا كما فى قوله لولاذات سوار لطمتنى وذلك انها فى الاصل لووهى من لوازم الافعال دخلت على لافصار لولا وهى ايضا تكون من لوازمها كما فى قولك اولم تشتمنى لاكرمتك وزيف بان حذف الفعل لايكون واجبا من غير مفسر لافى الحال ولافى المآل (لولا وجدزيد) فحذف الفعل وجوبا لدلالة لولا عليه فبقى لولا زيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا (وقال الفراء) كلمة (لولاهى الرافعة للاسم الذى) وقع (بعدها) يعنى ان رفع ذلك الاسم مخصوص بها لايتجاوز الى غيرها من كون العامل فيه الابتداء اوالفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة فى العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لابد حينئذ من القول بحذف مسند الكلام لان لولا حرف لايكون مسند اولا مسندا اليه والاسم الذى بعدها هوالمسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولا لعامل لفظى هولولا دون الخبر لانه حينئذ معمول بعامل معنوى وقد سبق العامل فى المسند اليه هو العامل المعنوى لا غير (وثانيا) اى ثانى الابواب الاربعة (كل مبتدأ كان) فى الاصل (مصدرا صورة) مثل ضربى (اى بتأويله) اى اوكان مؤلا بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدر بان المصدرية مؤل به (منسوبا) صفة لقوله مصدرا اولقوله بتأويله ايضا (الى الفاعل) وحده بان يضاف اليه (اوالمفعول) وحده بان يضاف اليه (اوكليهما) اى كلا الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب الثانى اوبالعكس فالاضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان اضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتدأ (وبعده) اى بعد المنسوب اليه (حال) مفردة اوجملة ويجب فى هذه الحال الواواذا كانت جملة اسمية (اوكان) المبتدأ فى الاصل (اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر) صورة اومؤلا منسوبا الى احدهما اواليهما (وذلك مثل ذهابى راجلا) مثال لماكان مصدرا صورة منسوبا الى الفاعل فقط (وضرب زيد قائما اذاكان زيد مفعولا به) لانه يحتمل ان يكون فاعلا فحينئذ يكون المثال مكررا قيده لدفع هذا الابهام مثال لماكان مصدرا صورة ايضا الا انه منسوب الى المفعول فقط (ومثل ضربى زيدا قائما) حال من المفعول اومن الفاعل (اوقائمين) حال منهما مثال لماكان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال ماكان المفعول فيه مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل

ضرب عمرو زيدا قائما اوقائمين ومثل ضربى زيدا قائما اوقائمين وان تذهب راجلا وان ضرب زيدا قائما (وان ضربت زيدا قائما) اوقائمين هـذه امثلة مايكون فى تأويل المصدر (واكثر شربى السويق ملتوتا) اى مخلوطا من لت اذا اختلط (واخطب مايكون الامير قائما فذهب) النحاة (البصريون الى ان تقديره) اى تقدير كل واحد من هذه الامثلة ذهابى حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد حاصل اذا كان قائما و) ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما) هذا التقدير اذا كان قائما حالا من زيد واما اذا كان حالا من ضمير المتكلم فالتقدير ضربى زيدا حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربى زيدا قائمين ضربى زيدا حاصل اذا كنا قائمين فقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة (فحذف) المتعلق وهو (حاصل) وجوبا (كما يحذف متعلقات الظروف) الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازا وههنا وجوبا لسد الحال مسده (نحو زيد عندك) تقديره زيد حصل او حاصل عندك فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقيم هو مقامه (فبقى) بعد حذف المتعلق قوله (اذا كان) قائما كما بقى عندك بعد حذف متعلقه (ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال) اذا هذه ظرفية حالية عن معنى الشرط الا انه سمى مدخولها شرطا لوجود معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما فى قوله تعالى اذا قيل لهم لاتفسدوا وفى قوله تعالى واذا ماغضبوا هم يغفرون ومثله كثير يعنى حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخل هو عليه العامل فى الحال لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال وهو الضمير المستكن فى ذلك الفعل (واقيم الحال) منصوبا (مقام الظرف) القائم مقام الخبر وهو المتعلق (لان فى الحال معنى الظرفية) اذ معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب ومعنى قولك اتيتك والجيش قادم اتيتك وقت قدوم الجيش ولهذه المناسبة قيمت الحال مقامه (فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر) لان القائم مقام الشئ يكون قائما مقام ذلك الشئ بالواسطة (فيكون الحال قائما مقام الخبر لا بالاصل بل بالواسطة لما قلنا (قال الرضى) لشارح لهذا الكتاب (هذا) اى تقدير البصريين وهو ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما (ماقيل فيه وفيه) اى فى هذا التقدير (تكلفات كثيرة من حذف) بيان للتكلفات الكثيرة (اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت) حذف اذا مع جملتها المضاف اليها (فى غير هذا المكان) لان حذف اداة الشرط مع جملتها غير جائز من غير اقامة شئ مقامه كالاشياء الستة وههنا ليس كذلك (ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة) وهذا المعنى اصل فى الافعال الناقصة ومايكون معدولا من الاصل يكون تكلفا (الى معنى التامة) وهو قليل نادر ولذا احتيج الى القرينة وقيام الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه

كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ماهو تكلف صار تكلفا ووصف التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلاثة لان ماتكرر مرتين يكون كثيرا وهو حذف اذا مع الجملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف واما لكونها اربعة لوعد حذف اذا واحدا وما اضيف اليها ثانيا واما لئلا يتوهم كون تكلفات كثيرة فان قيل لم لاتكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لايكون الا نكرة بحيث لم يسمع تعريفه مع كثرته فلوكان خبركان لجاز تعريفه فى شئ ولسمع مع طول الاستقراء وعلم من هذا ان كان تامة وقائما حال لان التنكير شرط فى الحال على ماسيأتى (والذى يظهرلى) هذا ايضا من كلام الرضى الى قوله وثانيها (ان تقديره) اسم ان اى تقدير البصريين هذا المثال (بنحو ضربى زيدا يلابسه) من حيث وقوع الضرب عليه حال كونه (قائما اذا اردت) بناء الخطاب (الحال من المفعول وضربى زيد يلابسنى) من حيث كونه صادرا منى حال كونى (قائما اذا كان) الحال حالا (من الفاعل) وضربى زيدا يلابسنا قائمين اذا كان الحال حالا من الفاعل والمفعول كليهما جميعا (اولى) خبران وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع لانها خبر المبتدأ وهو الموصول الذى صلته جملة يظهرلى ولم يدخل الفاء لانه جائز لاواجب لماسبق يعنى التوجيه الذى يظهرلى بماذكر اولى من توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات (ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذوالحال) فى المثالين الضمير الغائب فى الاول والمتكلم فى الثانى لان المفعول لكونه فضلة ومستغنى عنه فى الكلام يجوز حذفه كما صرح به المصنف نفسه حيث قال والعائد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء اى لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياسا (فبقى) بعد الحذف (ضربى زيدا يلابس قائما و) يجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة) الدالة عليه ومع كونه فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لايجوز حذفه لانه حينئذ يكون عمدة فى الكلام ومحتاجا اليه (تقول) عند حذفه (الذى ضربت قائما زيد) اذا جعلت قائما حالا من الضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة له اذلابد فيها من عائد (اى الذى (ضربته) قائما زيد (ثم حذف) الفعل الذى هو (يلابس) مع فاعله بقرينة الملزوم الذى هو ضربى لان الضرب يلزمه الملابسة (الذى هو خبر المبتدأ) يعنى الفعل الذى هو يلابس مع فاعله المستكن فيه فى محل الرفع لانه خبر المبتدأ (وهو العامل فى الحال) لماسبق ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال ولايخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا ووجوبا بالقرينة فيكون حذفه ايضا قياسا (وقام الحال) بعد حذف ذى الحال وعامله (مقامه) لان المعمول كثيرا ما

ضرب عمرو زيدا قائما اوقائمين ومثل ضربي زيدا قائما اوقائمين وان ذهب راجلا وان ضرب زيدا قائما (وان ضربت زيدا قائما) اوقائمين هذه امثلة ما يكون في نا ويلي المصدر (واكثر شربي السويق ملتوتا) اي مخلوطا من لت اذا اختلط (واخطب ما يكون الامير قائما فذهب) النحاة (البصريون الى ان تقديره) اي تقدير كل واحد من هذه الامثلة دعائي حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد حاصل اذا كان قائما و) ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما) هذا التقدير اذا كان قائما حالا من زيد واما اذا كان حالا من ضمير المتكلم فالتقدير ضربي زيدا حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربي زيدا قائمين ضربي زيدا حاصل اذا كا قائمين فقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة (فحذف) المتعلق وهو (حاصل) وجوبا (كما يحذف متعلقات الظروف) الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازا وههنا وجوبا لسد الحال مسده (نحو زيد عندك) تقديره زيد حصل او حاصل عندك فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقيم هو مقامه (فبقي) بعد حذف المتعلق قوله (اذا كان) قائما كما بقي عندك بعد حذف متعلقه (ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال) اذا هذه ظرفية حالية عن معنى الشرط الا انه سمى مدخولها شرطا لرائحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى اذا قيل لهم لاتفسدوا وفي قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير يعني حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخل هو عليه العامل في الحال لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال وهو الضمير المستكن في ذلك الفعل (واقيم الحال) منصوبا (مقام الظرف) القائم مقام الخبر وهو المتعلق (لان في الحال معنى الظرفية) اذ معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب، ومعنى قولك اتيتك والجيش قادم اتيتك وقت قدوم الجيش ولهذه المناسبة قيمت الحال مقامه (فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر) لان القائم مقام الشئ يكون قائما مقام ذلك الشئ بالواسطة (فيكون الحال قائما مقام الخبر لا بالاصل بل بالواسطة لما قلنا (قال الرضي) لشارح لهذا الكتاب (هذا) اي تقدير البصريين وهو ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما (ماقيل فيه وفيه) اي في هذا التقدير (تكلفات كثيرة من حذف) بيان للتكلفات الكثيرة (اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت) حذف اذا مع جملتها المضاف اليها (في غير هذا المكان) لان حذف اداة الشرط مع جملتها غير جائز من غير اقامة شئ مقامه كالاشياء الستة وههنا ليس كذلك (ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة) وهذا المعنى اصل في الافعال الناقصة وما يكون معدولا عن الاصل يكون تكلفا (الى معنى التامة) وهو قليل نادر ولذا احتيج الى القرينة وقيام الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه

كثير

كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ماهو تكلف صار تكلفا ووصف التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلاثة لان ماتكرر مرتين يكون كثيرا وهو حذف اذا مع الجملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف واما لكونها اربعة لوعد حذف اذا واحدا وما اضيف اليها ثانيا واما لئلا يتوهم كون تكلفات كثيرة فان قيل لم لاتكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لايكون الا نكرة بحيث لم يسمع تعريفه مع كثرته فلوكان خبركان لجاز تعريفه فى شئ ولسمع مع طول الاستقراء فعلم من هذا ان كان تامة وقائما حال لان التنكير شرط فى الحال على ماسيأتى (والذى يظهرلى) هذا ايضا من كلام الرضى الى قوله وثالثها (ان تقديره) اسم ان اى تقدير البصريين هذا المثال (بنحو ضربى زيدا يلابسه) من حيث وقوع الضرب عليه حال كونه (قائما اذا اردت) بناء الخطاب (الحال من المفعول وضربى زيد يلابسنى) من حيث كونه صادرا منى حال كونى (قائما اذا كان) الحال حالا (من الفاعل) وضربى زيدا يلابسنا قائمين اذا كان الحال حالا من الفاعل والمفعول كليهما جميعا (اولى) خبران وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع لانها خبر المبتدأ وهو الموصول الذى صلته جملة يظهرلى ولم يدخل الفاء لانه جائز لاواجب لماسبق يعنى التوجيه الذى يظهرلى بماذكر اولى من توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات (ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال) فى المثالين الضمير الغائب فى الاول والمتكلم فى الثانى لان المفعول لكونه فضلة ومستغنى عنه فى الكلام يجوز حذفه كما صرح به المصنف نفسه حيث قال والعائد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء اى لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياسا (فبقى) بعد الحذف (ضربى زيدا يلابس قائما و) يجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة) الدالة عليه ومع كونه فضلة لانه اذالم يكن فضلة لايجوز حذفه لانه حينئذ يكون عمدة فى الكلام ومحتاجا اليه (تقول) عند حذفه (الذى ضربت قائما زيد) اذا جعلت قائما حالا من الضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة له اذلابد فيها من عائد (اى الذى (ضربته) قائما زيد (ثم حذف) الفعل الذى هو (يلابس) مع فاعله بقرينة الملزوم الذى هوضربى لان الضرب يلزمه الملابسة (الذى هو خبر المبتدأ) يعنى الفعل الذى هو يلابس مع فاعله المستكن فيه فى محل الرفع لانه خبر المبتدأ (وهو العامل فى الحال) لماسبق ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال ولايخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا ووجوبا بالقرينة فيكون حذفه ايضا قياسا (وقام الحال) بعد حذف ذى الحال وعامله (مقامه) لان المعمول كثير اما

يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل فضرب الرقاب (كما تقول راشدا مهديا) بحذف العامل فى ذى الحال المحذوف بقرينة الحالية (اى سر) امر من سار يسير مثل باع يبيع بع (راشدا مهديا) وكون مهديا حالا بعد حال اوصفة راشدا يجئ تحقيقه فى بحث الحال فيكون حذف العامل ايضا قياسا (فعلى هذا) اى على كون التقدير هكذا اوكون المحذوفات فى هذا التقدير قياسية (يكونون) اى البصريون (مستريحين) اى متخلصين (من تلك التكلفات البعيدة) لتى ذكرت فى تقدير البصريين لان كل واحد منهاغير قياس فيكون هذا التقدير اولى لانه لم يحذف فيه شئ الا بالقياس (وقال الكوفيون تقديره) اى المثال المذكور ضربى زيدا قائما حاصل) يعنى ذهبوا الى ان الحال حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذى هومبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا ولذا قال الشارح (بجعل قائما) اى الحال (من متعلقات المبتدأ) لامن متعلقات الخبر والباء فى قوله بجعل متعلق بقال واجابهم الشارح من طرف البصريين بقوله (ويلزمهم) اى الكوفيين (حذف الخبر) وجوبا (من غيرسدشئ مسده) يعنى من غير اقامة شئ مقامه لان الحال مقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح لان يقوم مقامه لان المتقدم لايقدران يقوم مقام المتأخرعنه (وتقييد المبتدأ) عطف على حذف الخبر (المقصود عمومه) بالبة يعنى يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييد بالحال لان الحال قيد لعامله وعامله المبتدأ والمقصود منه العموم والقيدينافيه (بدليل الاستعمال) متعلق بالمقصود لان الجنس المعرف اذا استعمل بلاقرينة خصوص يعم جميع مايقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح ولان المصدر اسم جنس باق على عمومه لانه لو استعمل الجنس ولم تكن قرينة خصوص لاستغرق نحو النوم ينقض الوضوء ولكونه مستغرقا جاز استثناء بعض النوم عنه ولتراب بأس والماء بازد فالمعنى حينئذ كل ضرب واقع منى على زيد فى حال القيام حاصل وهو مراد (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال محله) اى الخبر الذى نائب الحال منابه وقامت مقامه (مصدر مضاف الى صاحب الحال) من الفاعل اوالمفعول فيكون الخبر المحذوف وجوبا هو المصدر العامل بدون المعمول (اى ضربى زيدا ضربه قائما) هذا اذا كان الحال حالا من المفعول واما اذا كان الحال حالا من الفاعل فتقديره ضربى زيدا ضربى قائما وضربى زيدا ضربى زيدا قائمين فحذف الخبر وهو المصدر العامل واقيم معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من قبيل حذف المصدر العامل وابقاء معموله وهو ممتنع عندهم لان المصدر مؤول بان مع الفعل فيكون المصدر جزأ منه والجزء بدون الكل لايحذف كالموصول

مع

مع الصلة (وذهب بعضهم) وهو ابن درستويه واشار بالبعض الى ضعف ماقاله (الى ان هذا المبتدأ لاخبرله) لانه مستغن بفاعله مع ان مثل هذا لم يسمع مع الاستقراء (لكونه) اى المصدر ههنا (بمعنى الفعل) وكما لايحتاج الفعل الى الخبر لايحتاج مافى معناه اليه (اذالمعنى) اى فى معنى ضربى زيدا قائما (ماضرب زيدا الا) حال كونه اوحال كونى (قائما) واجيب بان هذا القول ايضا غير مستقيم لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولوكان بمنزلة اضربه قائما لجاز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونها ولولم يجز اضرب زيدا بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم يجز ان يكون بمعنى الفعل (وثالثها) اى ثالث الابواب الاربعة (كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة) يعنى يكون الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة اوما يفيد معناهما (وعطف عليه) اى على ذلك الخبر (شئ) يصح ان يكون مصحوبا بالمخبر (بالواو التى بمعنى مع) (و) (ذلك) اى مثال القسم الثالث (مثل) (كل رجل وضيعته) بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيعة فى اللغة العقار وههنا كناية عن الصنعة والحرفة سميت بها لانك اذا اعتنيت بها صنعت وان اغفلتها ضاعت وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التى لا تفنى (اى كل رجل مقرون مع ضيعته) اى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو (وهذا الخبر واجب حذفه) لحصول الامرين الدالة على خصوصية الخبر لما فى الواو من معنى المعية فتكون الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطوف فى موضع الخبر ولذا علله الشارح بقوله (لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون) لكونها بمعنى مع فتكون الواو قرينة لحذفه (واقيم المعطوف) الذى هو قوله وضيعته باعتبار معناها الاصلى (فى موضعه) اى فى موضع الخبر لان المعطوف ههنا وان كان معطوفا على المبتدأ وكان من توابعه الا انه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه (ورابعها) اى رابع الابواب الاربعة (كل مبتدأ) فى الجملة القسمية متعين للقسم يعنى (يكون) ذلك المبتدأ (مقسما به) اى ما يقسم به يعنى يكون من الالفاظ التى تستعمل للقسم كايمن الله ولعمرك (وخبره) اى خبر ذلك المبتدأ لفظ (القسم) (و) (ذلك) اى مثاله (مثل لعمرك) وهو من الالفاظ التى يقسم بها مثل لفظة الله (لافعلن كذا) اللام جواب القسم لانه يجاب باللام مثل تالله لاكيدن اصنامكم (اى لعمرك وبقاؤك) وذلك مبتدأ (قسمى) خبره (اى ما اقسم به) ليصح الحمل لانه لايصح حمل القسم على المبتدأ ولا يقال لعمرك قسمى (ولا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف) لان المقسم به لايكون بدون القسم ولان تعينه للقسم دال

على الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعيين المحذوف (وجواب القسم) وهو قوله لافعلن كذا (قائم مقام الخبر) لان المتأخر يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام مايقوم مقامه (فيجب حذفه ولعمر) بالفتح (ولعمر) بالضم كلاهما (بمعنى واحد) وهو البقاء (ولايستعمل مع اللام) فى لقسم وفى غيره كلاهما فى الاستعمال سواء (الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف) اى لائق للتخفيف (لكثرة استعماله) وما كثر استعماله يستحق التخفيف ولاشك ان الفتحة اخف ولما فرغ من بيان ما هو ملحق بالفاعل وعامله معنوى شرع فى بيان ماهو ملحق به وعامله لفظى فقال (خبران واخواتها) وانما الحق بالفاعل لكونه جزأ ثانيا فى الجملة (اى من) جملة (المرفوعات) نبه على ان ذكر خبران ليس من خبر المبتدأ بل ذكره ليس الالانه من المرفوعات ولم يرد ان خبران مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لاحاجة اليه ولم يقل ومنها خبران كما قال ومنها المبتدأ والخبر قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وغير الاصح (خبران واخواتها اى اشباهها) وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال للغة قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها (من الحروف الخمسة الباقية وهى) اى تلك الحروف مبتدأ (ان وكأن وليت ولعل ولكن) المجموع من حيث المجموع خبر وارتبط بعد الحكم قد سبق تحقيقه (وهو) اى خبران (مرفوع بهذه الحروف) اى كل واحد من هذه الحروف الستة (لابالابتداء) كما هو مذهب الكوفيين لان الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لابالحروف لان الحروف لضعفها فى العمل لاتقدر ان تعمل فى اسمين (على المذهب الاصح) وهو مذهب البصريين وهو اولى لان اقتضاءها الجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولاسيما ان مشابهتها مشابهة قوية بالفعل المتعدى وقال فى المفصل ارتفاعه عند اصحابنا بالحروف لانه اشبه الفعل فى لزومه الاسماء والماضى منه فى بنائه على الفتح والمتعدى منه فالحق منصوبه ومرفوعه بالمفعول والفاعل ونزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك انتهى (لانها لما شابهت) هذه الحروف (الفعل) فى لزومها الاسماء (المتعدى) فى احتياجها الى الاسمين (لما سيجئ) فى بحث الحروف (عملت رفعا ونصبا) يعنى نصب الاسم ورفع الخبر (مثله) اى كالفعل المتعدى يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ولم يقدم الرفع على النصب كما ان الاصل فى الفعل تقديم الرفع كما سبق تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل يعنى لكون العامل فرعا كان عمله ايضا فرعا (هو) ضمير الفصل لان الخبر اذا كان معرفا باللام يؤتى بضمير الفصل مثل زيد هو القائم

ولا

ولایکون له حظ من الاعراب وقیل مبتدأ ثان (ای خبر ان واخواتها) (المسند) خبر للاول اوللثانی وهو مع خبره خبر للاول (الی شیٔ آخر) ولم یقل الی اسم ان لیدخل فیه نحو ان زیدا قائم ابوه اوقام ابوه فان المسند فیهما مسند الی فاعله ثم هو مع الفاعل مسند الی اسم ان (بعد دخول) (احد) (هذه الحروف) زاد لفظ الاحد لانه بظاهره یفید دخول هذه الحروف علیه وهو لیس کذلک لانه لامرفوع دخل علیه جمیع هذه الحروف بل لیس مرفوعا الادخل علیه احدها (علیهما) ای علی المسند وشیٔ آخر (فقوله المسند) جنس (شامل لخبر المبتدأ) المراد بالمبتدأ القسم الاول لان خبره مسند لاالثانی خبره مسند الیه فلیس بشامل له (وخبر کان) واخواتها (وخبر لاالتی) تکون (لنفی الجنس وغیرها) کخبر ما ولا المشبهتین بلیس لان اخبار هذه الاقسام کلها مسندة فتدخل فی قوله المسند (و) الجار فی (بقوله) متعلق بقوله خرج (بعد دخول هذه الحروف خرج جمیعها) ای جمیع اخبار هذه الاقسام (عنه) ای عن التعریف سوی خبر هذه الحروف (والمراد بدخول هذه الحروف) علیها (ورودها) یعنی دخول هذه الحروف (علیها لایراث) ای لاعطاء (اثرها) وهو العمل (فیهما) ای فی المسند وشیٔ آخر (لفظا اومعنی) علی سبیل منع الخلو لاالجمع اما لفظا فبالعمل واما معنی فبانسحاب معانیها الی معانیهما من التأکید والتشبیه وغیرهما فان تأکید الحکم مثلا ینسحب الی المحکوم علیه وعلی کل تقدیر لاینتقض التعریف وفیه رد علی الرضی حیث قال دخل فیه غیر المحدود ایضا فان حسن فی قولک ان رجلا حسن غلامه مسند الی غلامه بعد دخول ان ولیس بخبرلها بل الخبر مجموع الجملة الفعلیة (فلا ینتقض التعریف) ای تعریف خبر ان (بمثل یقوم) ای بفعل مسند الی اسم ظاهر مضاف الی ضمیر راجع الی اسم ان فی قولنا ان زیدا یقوم ابوه فلن یقوم ههنا) ای فی هذا المثال بدون الفاعل (من حیث اسناده الی ابوه لیس) ای لفظ یقوم (مما یدخل علیه) ای قسم الخبر الذی یدخل علیه (ان بهذا المعنی) ای لایراث اثرها فیهما لفظا اومعنی (بل انما دخل) ان (علی جملة) فعلیة هی جملة (یقوم ابوه) ای لاینسحب اثرها الا الی لفظ زید وجملة یقوم ابوه لا الی یقوم وحده حتی ینتقض التعریف بانه یصدق علی یقوم انه هو المسند بعد دخول ان ولا یصدق المعرف لانه لایقال له خبر ان والحال انه کلما صدق الحد صدق المحدود وبالعکس اذا کان الامر کذلک (فلا یحتاج) مبنی للمفعول (الی ان یجاب عنه) ای عن انتقاض التعریف بیقوم (بان المراد بالمسند المذکور فی التعریف (المسند الی اسماء هذه الحروف) ویقوم فی المثال المذکور لیس بمسند الی اسم ان بل مسند الی متعلقه وهو ابوه فکیف ینتقض التعریف به

(ویلزم) عطف علی قوله یجاب فیکون المعنی ولا یحتاج ایضا الی ان یلزم منه
اقول بل هو معطوف علی قوله لایحتاج فالمعنی فیلزم ای حتی یلزم فلاوجه لقول
من قال علی التقدیر الاول ولاخفاء فی هجنته واللائق ان یقول علی انه یلزم (منه)
ای من هذا الجواب (استدرک) ای زیادة (قوله بعد دخول هذه الحروف)
لان المسند اذا کان مسندا الی اسماء هذه الحروف یخرج اخبار الاقسام السابقة
لانها لیست بمسندة الی اسماء تلک الحروف بل الی غیرها فتخرج تلک الاخبار
کلها بقوله المسند الی اسمائها فلا یحتاج الی قوله بعد دخول هذه الحروف
فیکون مستدرکا قال المحشی ویمکن دفع الاستدراک بان یجعل المراد المسند بعد
دخول هذه الحروف الی اسمائها انتهی قوله الی اسمائها اذا کان متعلقا بقوله
المسند فالفائدة فی تأخیره حتی یندفع الاستدراک بهذا التقدیر تأمل (ولا الی
ان یجاب عنه) ای عن انتقاض التعریف بمثله عطف علی قوله ان یجاب باعادة
الجار لئلا یتوهم عطف علی قوله ویلزم ای فلا یحتاج ایضا ان یجاب عن انتقاض
التعریف بمثله (بان) یقال (المراد بالمسند) المذکور فی التعریف (الاسم المسند)
بتقدیر الموصوف والمسند فی المثال المذکور لیس باسم مسند بل هو فعل ومسند
(فیحتاج) ای حتی یحتاج (الی تأویل) الجملة بالاسم (حیث یکون خبرها) ای خبر
الحروف المشبهة بالفعل (جملة) یعنی جملة فعلیة سواء اسند الی ضمیر یرجع الی
اسمها (مثل ان زیدا یقوم) او الی سببه مثل ان زیدا یقوم ابوه (فانه) ای یقوم
(مؤول بقائم) فیکون الاسم المسند اعم من الاسم الحقیقی والاسم الحکمی وقال
المحشی ویمکن ان یقال لاحاجة الی التأویل لان الخبر بالجملة مبین بقوله وامره کامر
خبر المبتدأ ای کما ان الخبر الجملة للمبتدأ بین بعد ذکر تعریف مختص بالخبر المفرد
(مثل) قائم فی (ان زیدا قائم) نبه بالمثال علی ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان
المراد بدخول هذه الحروف بدخول احد هذه الحروف کما نبه الشارح علیه فیما سبق
بقوله ای دخول احد هذه الخ (فانه) ای لفظ قائم هو (المسند بعد دخول احد
هذه الحروف) فان قیل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف فما معنی قوله
هو المسند بعد دخول هذه الحروف قلنا لان قائما وان کان مسندا قبل الدخول الا
ان ذلک الاسناد زال وانمحی بدخول احد هذه الحروف فصح ان یقال هو المسند
بعده لان المسند انما حصل فی قائم بعد الدخول (وامره) ای حاله وشانه (کامر
خبر المبتدأ) (ای حکمه) ای حکم خبر ان واخواتها (کحکم خبر المبتدأ) لانه
فی الاصل خبر المبتدأ فبدخول ان واخواتها علیه لم یتغیر حکمه (فی اقسامه)
ای اقسام خبر المبتدأ (من کونه) بیان للاقسام (مفردا) یعنی کما یکون خبر
المبتدأ مفردا مثل زید قائم کذلک یکون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زیدا

قائم

قائم (وجملة) يعنى يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية اوفعلية مثل ان زيدا قام
ابوه اوابوه قائم كما يكون خبر المبتدأ كذلك (ونكرة) سبق مثاله (ومعرفة)
مثل ان زيدا هو القائم كما تقول زيد هو القائم (وفى احكامه) اى احكام خبر المبتدأ
(من كونه واحدا ومتعددا) يعنى كما ان خبر المبتدأ يكون واحدا ومتعددا كذلك
يكون خبرها واحدا ومتعددا لفظا اومعنى بالعطف وبدونه مثل زيد ان زيدا
عالم فاضل اوفاضل اومعنى فقط مثل ان هذا حلو حامض (ومثبتا ومحذوفا)
على سبيل الجواز اوعلى سبيل الوجوب اذا تحقق الامر ان الموجبان للحذف
مثل ان ضربى زيدا قائما ومثل ان زيدا وضيعته وغيرهما من المواضع التى يجب
حذف الخبر فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لايقال
ان لولا زيد لكان كذا ولايقال ان اعمرك لافعلن كذا وهو ظاهر وفى كونه
مشتقا وجامدا وفى شرائطه (من انه اذا كان) الخبر جملة (فلابد من عائد)
يربطها به المراد بالعائد مايصح دخول احد هذه الحروف عليه يعنى الكلام
الذى يجوز دخولها عليه لانه لايقال ان نعم الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال
المدح والذم مثل ان زيدا قام ابوه وابوه قائم لما تقدم وانه زيد قائم وان الحاقة
ما الحاقة (ولا يحذف) العائد اذا كان ضميرا لماسبق ان غير الضمير لايجوز
حذفه مطلقا (الا اذا علم) يعنى الا عند قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر
الكر بستين وان السمن منوان بدرهم (والمراد ان امره كامره) يعنى ان المراد
من هذا التشبيه (بعد ان يصح كونه) خبر المبتدأ (خبرا) لباب ان يعنى ان خبر
هذا الباب مشارك لخبر المبتدأ فى هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبر الباب ان
(لوجود شرائطه) اى شرائط كونه خبرا له (وانتفاء موانعه) عطف على
لوجود يعنى بانتفاء موانع كونه خبرا له يعنى لايوجد مانع لان يكون خبرا له اذا كان
الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اى من تشبيه امر خبر ان بامر خبر المبتدأ
(ان كل مايصح ان يكون خبرا المبتدأ يصح ان يقع خبرا لباب ان) قوله يصح
مع فاعله فى محل الرفع خبر لان فى قوله ان كل ماوهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع
ايضا فاعل لايلزم (حتى يرد) من ورد يرد من باب ضرب (انه) اى الحال والشان
(يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك) يعنى يجوز ان يقع الظرف المستقر خبر
للمبتدأ مقدما عليه وجوبا لماسبق والاستفهام مبتدأ وابوك خبره وبالعكس
على ماسبق ايضا (ولايجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك) يعنى لايجوز
ان يكون الظرف المستقر خبرا لان ولا الاستفهام او الاسم خبرا لها لوجود
المانع لان يكون كل واحد منهما خبرا لان وهو الصدارة اذ لودخل عليه ان
لبطلت الصدارة (الا فى تقديمه) (عليه) اى تقديم الخبر على المبتدأ يعنى امره

كامر خبرالمبتدأ فى جميع الاوصاف لافى هذه الصفة حيث يفترقان فيهما جوازا وامتناعا حيث جاز تقديم خبرالمبتدأ عليه ولم يجز تقديم خبران على اسمها لان قيد قلب المقصود من وجوب تقديم المنصوب اظهارا لانحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الاصل (اى لبس امره كامر خبرالمبتدأ فى تقديمه) لان الاستثناء من الموجب يكون منفيا كما تقول جاءنى القوم الا زيدا يعنى ان زيدا لم يجئ (فانه لايجوز تقديمه) اى تقديم خبران (على الاسم) اى على اسمها (وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ) غالبا لان المبتدأ اذا كان متضمنا للموجب لصدرالكلام اوكانا معرفتين اومتساويين اوكان الخبر فعلاله لم يجز تقديم الخبر عليه لما سبق فافترقا (وذلك) اى وجوب تقديم الاسم على الخبر فى باب ان بخلاف المبتدأ والخبر حيث يجوز التقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع اوالفرق بين خبريهما فى التقديم جوازا وامتناعا واقع وثابت (لان هذه الحروف فروع) جمع فرع كفرون جمع قرن وهوالتبع يعنى توابع داخلة (على الفعل فى لعمل) اى فى عمل النصب والرفع مثله سبق منه اجمالا وسيأتى تفصيله (فاريد ان يكون عملها فرعيا) لعمل الفعل (ايضا) يعنى كما ان ذواتها فروع لتأكيد الفرعية وليكون عملها موافقا لذواتها (والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع) مثل ضرب عمرا زيد للزوم كون الفعل من اول الامر واقعا على المفعول قبل تممه لان الفعل لايتم الابالفاعل وهوههنا مؤخر (و) لعمل (الاصلى له ان يتقدم المرفوع على المنصوب) لان الاصل فى الفاعل اذالم يمنع مانع منه ان يلى الفعل المسنداليه واذا قدم المرفوع على المنصوب يكون عملا بالاصل (فلما عملت) هذه الحروف (العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها) يعنى فى اسمها وخبرها (بتقديم ثانيهما) اى ثانى المعمولين وهوالخبر (على المعمول (الاول) وهوالاسم يعنى وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع انهما كانا فى الاصل مبتدأ وخبرا وقدجازالتقديم والتأخير فيهما كما سيجئ (كما يتصرف فى معمول الفعل) المتعدى بالتقديم والتأخير اذالم يمنع مانع منهما (لنقصانها) فى العمل (عن درجة الفعل) لانه الاصل فى العمل وهى مشابهته به لتعمل عمله فتكون فرعاله فيه (الا اذا كان) (الخبر) (ظرفا) اى ظرف زمان اومكان اوجارا ومجرورا (اى ليس امره كامر خبرالمبتدأ فى تقديمه) فى جميع الاوقات (الا اذا كان) الخبر (ظرفا) اى الاوقت كونه ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم لان الاستثناء من النفى يكون مثبتا مثل قولك ماجاءنى القوم الازيدا اى الا جاءنى زيد (فان حكمه) اى حكم خبران (اذا) بالتنوين لانه ظرف زمان اى حين كون الخبر ظرفا متعلق بقوله حكمه (حكمه) اى حكم خبر المبتدأ (فى جواز

التقـديم اذا كان الاسم معرفة) يعنى كما ان المبتدأ اذا كان معرفة يجوز تقـديم خبره الظرف عليه نحو فى الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هـذه الحروف معرفة يجوز تقديم خبرهـا الظرف عليه (نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم) وان فى الدار زيدا (وفى وجوبه) اى وجوب التقديم (اذا كـان المبتدأ نكرة) لتخصص على ماسبق يعنى يجب تقديم خبرها الظرف على اسمهـا اذا كان الاسم نكرة كما يجب تقديم الخبر الظرف اذا كان المبتدأ نكرة (نحو) قوله صلى الله تعالى عليـه وسلم حين قدم رجلان من المشركين فخطبـا ببلاغة ومحسنات الفـاظ فتعجب النـاس من بيانهما و بلاغتهما (ان من البيـان لسحرا) يعـنى ان بعض البيـان بمثابة السحر فى ميلان القلوب او فى العجز عن الاتيـان بمثله و هذا النوع ممـدوح اذا صرف الى الحق ومذ موم اذا صرف الى البـاطل (وان من الشعر لحكمـة) اى كلام نافـع يمنع عن الجهـل والسفه وهو مانظمـه الشعراء من المواعظ والامثال التى ينتفع الناس بها والثناء على الله ورسوله والنصيحة للمسلمين وما اشبه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود والمذموم منه ما فيه كـلام قبيح وتشبيه فاسد كذا قاله ابن ملك شارح المصابيح (وذلك) اى جواز تقديم الخبر عنـد كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقـع (لتوسعهم) اى النحاة (فى الظروف مالايتوسع) مبنى للمفعول (فى غيرها) اى غـير الظروف اى لتجويز النحاة فى الظروف مالا يجوز فى غيرهـا لان كل شئ من المحدثات لا بد وان يكون فى زمان اومكان فصار كل شئ منهـا كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فـدخل حيث لايدخـل غيره كالمحارم حيث يدخلون فيما لايدخل غيرهـا واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهمـا اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور يحتاج الى الفعل اومعنـاه كاحتياج الظرف الى كل منهما ولان الظروف اختلاط بالمسميات فان كل شخص لايخلو من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليـه فكان ظرف الشئ بمنزلة نفسه فجـاز ذكره متقدما (خبرلا) (الكائنة) قـدرمتعلق الظرف معرفا باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوصيفى ولوقـدر نكرة لزم ان يكون حالا اما من المبتـدأ وهو قوله خبرلا وهونادر لان الحـال اما لبيان هيئة الفـاعل اوالمفعول به واما من فاعل الظرف الراجع الى المبتدأ وهـذا وان كان جائزا وشايعـا الا انه يلزم تقديم الحال على عامله الظرف وهوغيرجائز لما سيجئ فلاوجـه لقول من قال والمشهور فى امثـاله تقدير النكرة (لنفى الجنس) (اى لنفى صفتـه) اى صفة الجنس وحكمه بحذف المضـاف (اذلا رجل قائم مثـلا) وارد وملفوظ (لنفى القيـام) والاثبات وهو الصفـة والحكم (من الرجـل لا) وارد (لنفى الرجـل نفسه) لان النفى انمـا يرد على الاوصاف والاحـكام دون

الاصل وارتفاع هذا الخبر ايضا بالحروف لان لا حرف نفي الجنس تعمل بها حذو ان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث انها نقيضها لان للنفي وان للاثبات والتزمت لاعطوهما وفي رضي وجه مشابهة لا التبرئة لان للمبالغة في النفي لكونها نفي الجنس كما ان للمبالغة في الاثبات لانها للتاكيد فحينئذ يكون الحمل حمل النقيض على النقيض انتهى قيل ان قلنا كذلك وان كذلك فحينئذ يكون الحمل عليها حمل النظير على النظير فكما ان ان تنصب الاسم وترفع الخبر كذلك هذه تنصب الاسم بشروطه وترفع الخبر لمشابهتها لان المشابهة بالفعل فتكون لا هذه مشابهة بالفعل بالواسطة فسبق ان المشبه للمشبه بالشيء مشابه لذلك الشيء (هو) اي خبر لا هذه (المسند) (الى شيء آخر) سواء كان المسند الى اسمها اولا (هذا) اي المسند جنس (يشمل الخبر المبتدأ وخبر ان) واخواتها و خبر باب (كان و) خبر (غيرها) اي غير هذه المذكورات كخبري ما ولا المشبهتين بليس لكون كل واحد منها مسندا الى شيء آخر (بعد دخولها) (اي بعد دخول لا) هذه (يخرج به) اي بقيد البعدية (ما) اي الاخبار كلها لانها وان كانت مسندة الا انها مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل لا بعد دخول لا هذه فكانت مخرجة به (والمراد بدخولها) اي دخول لا هذه ههنا (ما عرفت في خبر ان) من ان المراد بالدخول ايراث اثرها لفظا او معنى على سبيل منع الخلو لا الجمع اذا كان الامر كذلك (فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه) بان يقال انه يصدق على يضرب مسند الى شيء آخر بعد دخول لا هذه ولا يصدق خبر لا لان لفظة لا ما دخلت على يضرب وحده بهذا المعنى بل انما دخلت على جملة هي يضرب ابوه فاورثت اثرها فيها (نحو لا غلام رجل) منصوب لانه اسم لا لوجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمها نكرة مضافا او مشبها به و تعاقبهما بلا فصل وههنا كذلك (ظريف) خبره (واستعدل) المصنف في التمثيل (عن المثال المشهور) فيما بين النحاة (وهو) اي ذلك المثال المشهور فيما بينهم (قولهم) اي لقول النحاة (لا رجل) وهو مبني على الفتح لما يجيء ومنصوب محلا على انه اسمها (في الدار) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبرها (لاحتمال حذف الخبر فيه) لكون خبرها يحذف كثيرا (وجعل في الدار صفة) للاسم فلا يكون هذا المثال نصا على ان خبر لا هذه مرفوع لاحتمال ان لا يكون لها خبر كما هو مذهب بني تميم والحاصل ان المثال الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا لما مثل له لانه للايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح (بخلاف ما ذكره المصنف من المثال (لان غلام رجل معرب منصوب) لكونه نكرة مضافا وواقعا بعد لا

بلا فصل (ولا يجوز ارتفاع صفته) مع كون غلام رجل منصوبا ومطابقة الصفة الموصوف فی الاعراب شرط سواء كانت صفة له وما تمديه الاعلی ماسيجیئ بناء (علی ماهو الظاهر) وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا علی المحل ولكنه غير ظاهر يعنی رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر فی المثال المذكور الخبرية دون الوصفية هذا القدر يكفی لوضوح المثال وحسنه (فيها) (ای فی الدار) وان لم تكن الدار سابقة حقيقة الاانها سابقة حكما مثل ضمير الشان اوالقصة فی قولك هو زيد قائم وهی هند قائمة (خبر بعد خبر) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر (لاظرف ظريف) بان يكون فی متعلقا به وظرفا لغوا والخبر واحدا (ولاحال) من الضمير المستكن فی الخبر ويكون حينئذ ظرفا مستقرا فالمعنی حينئذ لاغلام رجل ظريف حال كونه فی الدار فيكون الظرافة مقيدة بكونها فی الدار لان الحال قيد لعامله (لان الظرافة) المفهومة من قوله ظريف (تقييد بالظرف) علی التقدير الاول (ونحوه) علی التقدير الثانی ای الظرف لان الحال فی معنی الظرف لان الظرافة اذا وجدت فی احد وجد مطلقا من غير تقييدها بشیئ من المكان وغيره لانها جبلية كالكرم والجود وضدهما (وانما اتی) المصنف (به) ای بالخبر بعد الخبر اوبقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره ايراد خبر واحد كاف فی المثال فلم اوردههنا الخبر متعددا مع انه ليس من دأبه فاجاب عنه الشارح بقوله وانما اتی به (لئلا يلزم الكذب بنفی ظرافة كل غلام رجل) لانه كثيرا مايكون غلام رجل ظريفا وانت تنفيها علی سبيل العموم لان النكرة اذا وقعت فی حيز النفی تعم فيكون كذبا اذالكذب اخبار علی خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام نفی الخبرين معا عن الاسم لانفی كل واحد منهما كعكس كقولك هذا حلوحامض كماسبق (وليكون شاملا لنوعی خبرها الظرف) بدل البعض من قوله لنوعی (وغيره) ای غير الظرف وليكون مثالا للخبر المتعدد ايضافانه احوج الی الايضاح ولا يتقدم خبر لا هذه علی اسمها (وان كان ظرفا كما يتقدم خبران واخواتها اذا كان ظرفا جوازا ووجوبا لانها محمولة علی ان لما عرفت وانحطت مرتبتها عن مرتبة اصلها (ويحذف) (خبر لا هذه) ای لاالتی لنفی الجنس لكن بشرط ان يكون الاسم مذكورا والا فلا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البتة لئلا يلزم الاجحاف (حذفا) (كثيرا) فيكون منصوبا علی المصدرية اوزمانا كثيرا فيكون منصوبا علی الظرفية وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شيئ مقامه (اذا كان الخبر عاما) ای بشرط ان يكون الخبر من الافعال العامة (كالوجود والحاصل) وانما حذف (لدلالة النفی عليه) فتكون لفظة لا قرينة

لفظية عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم تكن قرينة خصوص بصرف النفي الى العلم وهو انا لم تكن مذكورا لفظا يعلم انه محذوف (نحو لا اله الا الله) ولا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي (اي لا اله موجود الا الله) وفي المقاليد قوله ذو الفقار بدل من السيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما يجئ بعد تمام الجملة ولا سيف ليس بجملة فلا بد من تقدير الخبر حتى يصح البدل وتقديره لا سيف في الوجود ومعناه لم يوجد سيف الا ذو الفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اي لا اله في الوجود الا الله انتهى وذو الفقار بفتح الفاء اسم سيف كان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم اهداه اليه ملك الاسكندرية مع بغلة يسمى دلدل وجارية تسمى مارية القبطية ام ابراهيم رضي الله تعالى عنه فاعطاه عليا رضي الله تعالى عنه وقيل اهداه اليه النجاشي وقيل انزل عليه عليه السلام من السماء (وبنو تميم لا يثبتونه) من الاثبات لا من الثبوت لانه لازم (اي لا يظهرون الخبر في اللفظ) اي لا يلفظونه الا ان يكون ظرفا لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في غيره (لان الحذف واجب عندهم) اي عند بني تميم (او المراد) عطف على مقدر تقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اي لا يظهرونه او المراد به (انهم) اي ان بني تميم (لا يثبتونه) (اصلا) اي اثباتا قطعيا يعني (لا لفظا ولا تقديرا) فلا يكون خبرا ثابتا عندهم (فيقولون معنى قولهم) اي قول العرب (لا اهل ولا مال اي انتفى الاهل و) انتفى (المال) ايضا فيكون حينئذ لفظة لا من اسماء الافعال وزيف المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها دليل على فساد هذا القول اي قول بني تميم ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان تكون لا نائبة انتفى كنيابة يا مناب ادعو في قوله وهذا ايضا ليس بمختار (فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين) اي على تقدير كون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير ان لا يكون لها خبر اصلا (يحملون ما يرى خبرا) يرى بالبناء للفاعل او للمفعول (في مثل لا رجل قائم على الصفة) متعلق بقوله يحملون اي يحملون ما يكون خبرا عند الحجازية على ان يكون صفة الاسم لا اسما حملا على محله البعيد وهو رفع بالابتدائية (دون الخبر) يعني لا يحملونه على الخبر لانه يثبت في لغتهم لا غلام رجل قائم برفع قائم حملا على المحل (اسم ما ولا المشبهتين) بالفتح من التشبيه (بليس) وهو المشبه به (في معنى النفي وللدخول على المبتدأ والخبر) هذا وجه التشبيه يعني كما ان ليس موضوعة للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ما ولا كل واحدة منهما موضوعة للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما ان ما لنفي الحال والدخول على المبتدأ والخبر وعلى المعرفة والنكرة ودخول الباء على الخبر وان لا لا تكون الا للنفي والدخول على المبتدأ والخبر والدخول

على النكرة ولاتكون لنفى الحال ولاتدخل على المعرفة ولاتدخل الباء على خبرها
ولذا ضعف عملها دون عمل ما (ولهذا) اى لاجل هذه المشابهة (يعملان)
اى يعمل كل واحد منهما (عملها) وهو رفع الاسم ونصب الخبر ليحصل من
المشابهة فائدتهما (هو المسند اليه) (هذا) جنس (شامل للمبتدأ) لانه مسند اليه
المراد من المبتدأ القسم الاول لان الثانى مسند لا مسند اليه (و) شامل ايضا
(لكل مسند اليه) من اسم ان واخواتها واسم لانفى الجنس واسم كان (بعد
دخولهما) اى بعد دخول احدهما (خرج به) اى بهذا القول (غير اسم
ماولا) المشبهتين بليس (وبما عرفت من معنى الدخول) قد عرفت مايمنعك
عن القبول ومعنى الدخول مر فى باب ان من ان المراد بالدخول ايراث الاثر الى الاسم
والخبر لفظا اومعنى (يرد) عليك مثل (ابوه فى مثل مازيد ابوه قائم) من انه يصدق
على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ما ولايصدق ان يقال له اسم ما (مثل ما
زيد قائما) قديكون اسم ماوخبرها معرفتين اونكرتين او الاول معرفة والثانى
نكرة دون العكس لانه لايجوز ان يكون الخبر معرفة والاسم نكرة مثل ما زيد قائما
ومارجل قاعدا وما زيد هو الظريف (ولا رجل افضل منك) ولايكون اسمها
وخبرها الا نكرتين لاغير (وانما اتى) فى تمثيل لا (بالنكرة بعدلا) ولم يأت بالمعرفة
لمشاكلة مافى المثال لانه اتى بعدها بالمعرفة (لان) لفظة (لالاتعمل الافى النكرات)
جمع نكرة وفى بعض النسخ بالافراد ولان لا وان كانت ههنا مشبهة بليس
الا انه يراعى اصلها وهونفى الجنس وذلك لايكون الافى النكرة وكذلك ههنا
لاتعمل الافى النكرة اعتبارا لاصلها ولضعفها فى المشابهة بليس ايضا (بخلاف ما
فانها تعمل فى المعرفة والنكرة) (لقوة مشابهتها بليس لما عرفت ولانها
لاتكون فى الاصل لنفى الجنس حتى يراعى اصلها فيختص عملها بالنكرة كلاوتوهم
الخصوص بالعمل فى المعرفة بالمثال اندفع بقوله وهو فى لاشاذ الاختصاص
الشذوذ بلا لان عمل ما لما لم يكن شاذا كلا لم يتبادر الى الفهم الخصوص بل المتبادر
ان يكون عمل ماعاما شاملا للمعرفة والنكرة (هذا) اى عمل ماولاالمشابهتهما بليس
(لغة اهل الحجاز) ومذهب البصريين لانهم اخذوا بهذه اللغة والحجاز بالحاء
المهملة والجيم بعده وفى آخره زاى معجمة بلاد مكة شرفها الله تعالى (وامابنوا
تميم فلايثبتون لهما العمل) لان هذه المشابهة لاتوجب عمل المشبه كعمل المشبه به
لان ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع ولا غيرهما
فيكون ضعيفا والضعيف لايستتبع غيره فضلا عن ان تستتبعه فى العمل
(ويقولون) اى بنوا تميم (الاسم والخبر) مايقال له عندالحجازيين اسم وخبر (بعد
دخولهما اى دخول احدهما (مرفوعان بالابتداء كما كانا) اى الاسم والخبر

من نوعين (قبل دخولهما) اى دخول احدهما فيقولون مازيد قائم ولا رجل
افضل منك بالرفع فى الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتدأ والثانى خبرا عندهم
(وعلى لغة اهل الحجاز ورد) اى نزل (القرآن) الفصيح المعجز (نحو ماهذا بشرا
وماهن امهاتهم واذا عمل مانى الثانى عمل فى الاول لاقتضائهما على السوية
فتعمل فيهما على السوية وهذا صريح فى كون ماعاملة واما الاقتباس على ما
عندهم لكونهما شريكين فى اصل المشابهة بليس ولما فرغ من بيان عملهما
وسببه ايضا اراد ان يبين الفرق بين عمليهما فقال (وهو) (اى عمل ليس)
المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بليس لان التشبيه يشعر بالعمل فيكون
قرينة وقيل المفهوم اضافة الاسم الى ما ولا وهذا بعيد والاول قريب والمتوسط
متوسط (فى لا) متعلق بقوله شاذ قدم عليه للحصر لان الشذوذ مخصوص
بعملها ولذا قال الشارح (دون ما) اى دون عمل ما لانه ليس بشاذ (شاذ) (اى
قليل) اخذ القلة من معنى الشذوذ ومن تنكيره ايضا لان التنكير يكون للتقليل
كقول الحريص على المال حين قيل له ما اعطى لك اعطى شئ اى شئ قليل
لايعبأ به (لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفى الحال و) لفظة (لا ليس
كذلك) لانها ليست لنفى الحال (فانه للنفى مطلقا) بل لنفى الاستقبال ونقصان
المشابهة يوجب نقصان العمل (بخلاف ما فانه) اى لفظ ما (ايضا) اى كليس
(لنفى الحال) كان ليس لنفى الحال فى مثل مازيد قائما كذلك مالنفى الحال واذا كان
عمل لا شاذا قليلا لنقصان مشابهتها بليس للعلة المذكورة (فيقتصر) مبنى
للمفعول (عمل لا على مورد السماع) اى على موضع ورد فيه سماع وهو النكرة وقياسا
على عمل لا التى لنفى الجنس (كقوله) اى قول الشاعر فى مثال عمل لا فى النكرة (من
صدعن نيرانها) من اسم شرط صد فعل ماض مبنى للفاعل والمستكن فيه راجع
الى من بمعنى اعرض ونكل لان الصدود اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض
ومعناه ايضا كذلك عن نيرانها جمع نار من نورا جوف واوى وجمعه انوار ونيران
انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما فى الصحاح والضمير للحرب لانه
مؤنث والمراد ههنا شدائدها وآلامها بعلاقة التشبيه (فانا ابن قيس لابراح)
الفاء جزاء الشرط انا مبتدأ ابن قيس خبره ولا مشبهة بليس والبراح من برح
الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى من اعرض ونكل عن نيران الحرب وشدائدها
وآلامها وعجز عن الاقدام عليها فانا ابن المعروف بالشجاعة لازوال لى عنها
ولا عجز عندى ولا اعراض لان الولد يتبع الاب ومن كان اباه هكذا فابنه كذلك
* تاقبث كرك زاده كرك شود * وبچه ملر مار شود (اى لابراح لى) يريد
ان خبر لا فى البيت محذوف اى ليس لى اعراض وعجز (ولا يجوز ان يكون)

جواب

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لاهذه لم لايجوز ان يكون لنفى الجنس والخبر
محذوف و براح معرب مرفوع مبتدأ لوقوعه فى حيز النفى ولا يجوز البناء
لضرورة الشعر ولا النصب لوجود شرطه اجاب عنه بقوله ولا يجوز ان يكون لا
هذه (لنفى الجنس لانه اذا كان) لاهذه (لنفى الجنس) يلزم التكرار بعدها ليطابق
الجواب السؤال لان مثل هذا لا يصدر جوابا عن سؤال محقق اومقدر والسؤال
لايكون الا بالتكرار مثل ارجل فى الدار ام امرأة فيجاب لارجل فى الدار ولاامرأة
(لايجوز فيما بعده الرفع ما لم يتكرر) لما ذكرنا (ولا تكرار فى البيت) وهو ظاهر
فوجب ان تحمل لا هذه على ليس فيكون براح بالرفع اسمها وخبرها محذوف
كما فسره الشارح (اعلم ان المراد بالمسند اوالمسند اليه فى هذه التعريفات)
المذكورة سواء كان عاملهما معنويا اولفظيا (ما يكون مسندا اومسندا اليه
بالاصالة لابالتبعية) ليخرج توابعهما عن هذه التعريفات اذعلم ان المراد مايكون
بالاصالة (بقرينة ذكر التوابع) يعنى ان المصنف سيذكر التوابع مطلقا (فيما
بعد) مبنى على الضم اى فى الموضع الذى يكون بعد الاصول الثلاثة المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات (فلا ينتقض) تعريف كل واحد منهما (بالتوابع
ولما فرغ من) بيان (المرفوعات) اصلا وملحقا واصل المرفوعات الفاعل
لماسبق والملحق به خمسة المبتدأ والخبر وخبرباب ان وخبر لالنفى الجنس واسم
ما ولا المشبهتين بليس (شرع فى) بيان (المنصوبات) اصولا وفروعا
(وقدمها) فى البيان (على المجرورات) مع ان كل واحد منهما فضلة يقع
بعد تمام الكلام (لكثرتها) المقتضية لمزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات
حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم ينتظر لمعرفة اقسامها التوقف
ايضاح كثيرمما سمع فى المرفوعات عليها ولكون بعضها تأكيد الفعل العامل
فى الفاعل ولكون بعضها زمانا ومكانا وعلة له و بعضها مصاحب للفاعل بل
الفاعل فى صدور الفعل عنه احتياجه اليه اشد من احتياجه الى المجرورات (ولخفة
النصب) وثقل الكسر لان الطبيعة تنفر عن الثقيل وتميل الى الخفيف فيقتضى
تقديم مافيه الخفة على مافيه الثقل (فقال) (المنصوبات هوما اشتمل على علم
المفعولية) (قدتبين شرحه) اى شرح هذا الكلام (بما ذكر فى المرفوعات)
من ان المنصوبات جمع المنصوب لاالمنصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لايعقل
تقديره الاسم المنصوب والمثنى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات الا
ان المنصوبات ههنا استعيرت لمعنى الكثرة والضمير المذكور المنفصل راجع الى
المنصوب الدال عليه المنصوبات لان التعريف للماهية لاللافراد والمراد بالاشتمال
ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا اوتقديرا اومحلا (والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولا حقيقة) نصب على التمييز كالمفاعيل الخمسة (اوحكما) كالملحقات السبعة (وهي) اي تلك العلامة (اربع) لانهـا اما بالحركة او بالحرف والاول اما بالفتحة او بالكسرة والثاني اما بالالف او الياء فصارت اربعة (الفتحة والكسرة والالف واليـاء نحو رأيت زيدا) مثال لما يكون بالفتحـة (و) رأيت (مسلمات) مثـال لمايكون بالكسرة لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة (و) رأيت (اباك) مثـال لمايكون بالالف لان الاسمـاء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون نصبهـا بالالف (و) رأيت (مسلمين ومسلمين) لان نصب المثنى والجمع المذكور السالم بالياء المكسورة اوالمفتوحة ما قبلها ولما فرغ من تعريف ماهية المنصوب مطلقا شرع في تعريف انواعهـا وتفصيل احوالهـا الا انه قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات كان الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضا المفعول المطلق لانه مفعـول حقيقة واصطلاحا دون ما عـداه لان ما فعله الفـاعل قام به لان الضرب يقوم بالضـارب وبفعله وكذا غيره فقـال (فمنه) الفـاء للتفسير والتفصيل ومن للتبعيض اما مبتدأ بنا ويل البعض اي فبعضه اوخبر مقـدم لكن الاول اولى لان الاصل في المبتدأ التقديم (اي من المنصوب) ترجح هذا التفسير بوا فق الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع (اوما اشتمل عـلى علم المفعولية) يرجحه قرب المرجع (المفعول) اما خبر اومبتدأ بنـاء على الوجهـين في قوله فمنـه (المطلق) اسمي به) معنى وصف المفعـول بالمطلق (لصحة اطـلاق صيغة) على وزن دعـة لا على وزن عنة (المفعول عليـه) اى مافعله فاعل الفعل لغة واما اصطلاحا فلا فرق بينهمـا في صحة اطلاقه على كل واحد منهـا (من غير تقييـده) متعلق بالاطلاق (بالبـاء او في او اللام او مع) لان الضرب مفعول الضـارب واما زيد في قولك ضربت زيدا فليس بمفعول الضارب بل ما يتعلق به الضرب (بخلاف المفـاعيل الاربعة الباقيـة) التي هي المفعـول به والمفعول فيه زمانا اومكانا اوالمفعول له او المفعول معـه (فانه) اى الشان (لايصح اطلاق صيغة المفعول عليها) اى على كـل واحد منها لغة لان كل واحد منهـا ليس مفعول الفاعل بل ماتعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع الفعل وعلة له ومقـارن لفاعل الفعل ومفعول له (الا بعد تقييدهـا) اى الابعد تقييد كل واحد منهـا (بواحد منهـا) اى من تلك الحروف فحينئذ يصح اطلاق المفعول على كل واحد منهـا (فيقال) فيهـا (المفعول به اوفيه اوله اومعـه) على سبيل منع الخلو والجمـع (وهو) (اى المفعـول المطلق) اصطلاحا (اسم ما) اى معنى (فعـله فاعل فعـل) صفة اوصـلة (والمراد بفعل الفـاعل اياه المصدر ههنـا مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله وهوراجع الى المعنى (قـامه به)

اى قيام الفعل وحصوله بالفاعل (بحيث) اى بمكان (يصح اسناده) اى اسناد الفعل ونسبته (اليه) اى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا فى الفعل وموجدا اياه كضرب زيد ضربا فان الفاعل اثر الفعل واوجده بمعنى ان له تأثيرا فيه فى الجملة اولا بل المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير ان يكون له تأثير فيه مثل مات زيد موتا فان الموت مسند الى زيد وقائم به مع انه لاتأثير فيه قطعا (لا) ان المراد بفاعل الفعل اياه (ان يكون) الفاعل (مؤثرا فيه) اى فى الفعل (موجدا اياه) اى الفعل بل المراد به القيام والاسناد اثر اولم يؤثر فان المؤثر فى الحقيقة فى الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك (فلا يرد عليه) اى هذا التعريف اى على قول المصنف اسم فعله فاعل فعل (مثل مات) زيد (موتا وجسم) من باب ظرف (جسامة) على وزن ظرافة لا على وزن دراية (وشرف) من باب ظرف ايضا (شرفا) على وزن طلبا فان هذه الافعال وامثالها يصح اسنادها الى ماقامت هى به وقيامها به بلا اثر فان الموت قائم بزيد وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه مثل مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا بالبناء للمفعول لانه فعله فاعل فعل بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور (وانما زيد لفظ الاسم) يعنى زاد المصنف فى التعريف لفظ الاسم وقال اسم مافعله ولم يقل مافعله بدون لفظ الاسم (لان مافعله الفاعل هو المعنى) القائم به وهو الضرب فى ضرب ضربا والموت فى مات موتا وهو ليس بلفظ (والمفعول المطلق من اقسام اللفظ) فيكون المفعول المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم فى التعريف (و) قول المصنف مافعله فاعل فعل جنس (يدخل فيه) اى فى هذا القول (المصادر كلها) يعنى ان هذا القول جنس يشمل المعرف وغيره (مذكور) بالجر لانه (صفة للفعل هو) اى الفعل المذكور (اعم من ان يكون مذكورا حقيقة) نصب على التمييز من قوله مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيقى والحكمى اوعلى انه صفة لقوله مذكورا حقيقيا (كما اذا كان) الفعل (مذكورا بعينه) اى بلفظه (نحو ضرب ضربا) ومات موتا وجسم جسامة (اوحكما) عطف على حقيقة (كما اذا كان) الفعل (مقدرا) اى محذوفا سواء كان جوازا (نحو فضرب الرقاب) اصله فاضربوا الرقاب ضربا هذا من قبيل ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم فحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وانيب منابه مضافا الى المفعول ضما الى التأكيد لاختصار والتعبير به عن القتل اشعار بانه ينبغى ان يكون بضرب الرقبة حيث امكن وتصوير له باشنع صورة كذا قاله البيضاوى اووجوبا سماعا اوقياسا على ماسيجئ امثلتها (اواسما) بالنصب عطف على قوله مذكورا فالحاصل ان الفعل

المذكور يشمل الفعل الملفوظ والمقدر والاسم الملفوظ لان المراد من الفعل المذكور ان يكون اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع المتبادر لكن لامطلق الاسم بل اسم يكون (فيه معنى الفعل) لان مالم يكن فيه معناه لم يدخل فى قوله فعل حتى يصح تعميمه اليه سواء كان متعديا (نحو ضارب ضربا) اولازما نحو ذاهب ذهابا فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا (وخرج به) اى بقوله مذكورا (المصادر التى لم يذكر فعلها لا) اى لايكون مذكورا (حقيقة ولاحكما) فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق لان كل ماهو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس (نحو الضرب واقع على زيد) فان الضرب فعله فاعل فعل لامحالة الا انه لم يكن مذكورا لاحقيقة وهو ظاهر ولاحكما لان الضرب فى المثال المذكور مبتدأ وكذا اعجبنى الضرب واستحسنت الضرب (بمعناه) (صفة ثانية للفعل) والضمير راجع الى الاسم اى فاعل فعل مذكور كائن (بمعنى الاسم وليس المراد به) اى بقوله بمعناه (ان الفعل) العامل فى المفعول المطلق (كائن بمعنى ذلك الاسم) مطابق له فى المعنى (فان معنى الاسم) الذى هو الحدث (جزء معناه) اى معنى الفعل الذى هو الحدث والزمان لان معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل (بل المراد) بقوله بمعناه (ان معنى الفعل مشتمل عليه) اى على معنى الاسم ومحيط به (اشتمال الكل) اى كاشتمال الكل (على الجزء) يعنى كما ان السكنجبين يشتمل على اجزائه من العسل وغيره (فخرج به) اى بقوله بمعناه (مثل تأديبا) يعنى المفعول له الذى قام بفاعل الفعل (فى قولك ضربته تأديبا) وقعدت عن الحرب جبنا (فانه) اى المفعول له اومثل تأديبا (وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور) فان التأديب قام بالمتكلم الذى هو فاعل الفعل وكذا الجبن بحيث يصح اسناده اليه لانيفال ادبته وجبنت (لكنه ليس) المفعول اومثل تأديبا (مما يشتمل عليه معنى الفعل) لان التأديب اوالجبن ليس جزأ لمعنى الفعل الذى هو ضربت وقعدت حتى يشتمله بل التأديب والجبن علة للضرب والقعود (وكذلك) اى كما ان المفعول له خرج بقوله بمعناه كذلك (خرج به) اى بقوله بمعناه (مثل كراهتى) اى المصدر المضاف الى فاعل الفعل المذكور (فى قولك كرهت من باب علم (كراهتى فان للكراهة) فى هذا المثال (اعتبارين احدهما) اى احد الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (قامت بفاعل الفعل المذكور) واسند اليه (و) الحال انه قد (اشتق) مبنى للمفعول اى اخذ (منها فعل اسند اليه) اى الفاعل القائم هى به فيكون المصدر مؤكدا للفعل

والفاعل

والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل فصار المعنى كرهت كرهت (ولا شك ان معنى المذكور مشتمل عليها حينئذ) اى حين كون الكراهة بهذه الحيثية فتكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل (وثانيهما) اى ثانى الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (وقع عليها فعل الكراهة) المسند الى الفاعل فتكون الكراهة مفعولا به لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل (فاذا ذكرت) الكراهة (بعد الفعل) المسند الى فاعلها (بالاعتبار الاول كما فى قولك كرهت كراهة) اى باعتبار ان تكون قائمة بفاعل الفعل المذكور مشتقا منها فعل اسند الى ذلك الفاعل يعنى باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند الى فاعل العامل فيها (فهى) اى تلك الكراهة بهذا الاعتبار (مفعول مطلق) لصدق تعريفه عليها (مثل كرهت كراهة واذا ذكرت بعده) الكراهة بعده اى بعد الفعل (بالاعتبار الثانى) اى باعتبار ان يكون ما وقع عليها فعل الكراهة يعنى باعتبار ان تكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة (كما فى قولك كرهت كراهتى) يعنى كرهت واستقبحت الامر المكروه الصادر عنى (فهى) اى الكراهة حينئذ (مفعول به) لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم استقبح الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه (لا مفعول مطلق) لانه لم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء ولذا قال الشارح (اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه) اشتمال الكل على الجزء (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى حتى يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق المعرف (بل هو) اى الفعل المذكور (واقع عليه) اى على الكراهة ملابس به (وقوع الفعل) المتعدى (على المفعول به) فى قولك ضربت زيدا وملابسة به فى قولك علمت زيدا ونصرته (فخرج) قوله كرهت كراهتى (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى (عن الحد) اى عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل فى حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاعتبار الثانى مفعول به وما يبين ما هو المراد ليس الا القرينة (وانطبق الحد على المحدود جامعا) لافراده (ومانعا) عن دخول غيره فيه ولما فرغ من تعريف المفعول المطلق شرع فى تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال (ويكون) (اى المفعول المطلق) (للتأكيد) اى لتأكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شئ عليه لانه فى الحقيقة تأكيد لذلك المضمون وانما قيل تأكيد للفعل توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربا ولما ذكر بعده ضربا فكانه قيل احدثت ضربا ضربا (ان لم يكن فى مفهومه) اى فى معنى المفعول المطلق (زيادة على ما يفهم من الفعل) بل يتحد المفهومان لان المؤكد يجب ان يكون

عين المؤكد كما قررناه (و) يكون (النوع) (ان دل) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على بعض انواعه) اى انواع الفعل العامل فيه (والعدد) (ان دل) المفعول المطلق على مايفهم من الفعل ودل ايضا (على عدده) اى عدد الفعل زيادة على مايفهم من الفعل (مثل جلست جلوسا) فان جلوسا دل على مايفهم من جلست وهو الجلوس فيكون المصرح وهو الجلوس المذكور تاكيدا للمتضمن وهو الجلوس المفهوم من جلست مثال (للتاكيد) كما قلنا (و) جلست (جلسة) كائنة (بكسر الجيم) مثال (للنوع) فان جلسة بكسرها تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى التربع والتورك وغيرهما (و) جلست (جلسة) كائنة (بفتحها) اى بفتح الجيم مثال (للعدد) لان الجلسة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة فيه نشر على ترتيب اللف (فالاول) (اى الذى) يعنى المفعول المطلق الذى يكون (للتاكيد) (لايثنى ولايجمع) مبنيان للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهى الافراد فى كل الاحوال (لانه دال على الماهية) والحقيقة (المعراة) اسم مفعول من باب التفعيل اى الخالية (عن الدلالة على التعدد) لان الماهية من حيث هى هى شئ واحد لاشبان ولااشياء حتى يجوز فيه التثنية والجمع كالانسان لانه من حيث هو هو لايثنى ولايجمع ومع هذا اذا ثنى اوجمع يكون فى مفهومه زيادة على مايفهم من الفعل فلايكون للتاكيد (والتثنية والجمع يستلزمان التعدد) لان التثنية تستلزم الاثنينية والجمع يستلزم الزيادة عليها (فلايقال) فى الاول بناء على انه دال على الماهية المذكورة (جلست جلوسين) بصيغة التثنية (او) جلست (جلوسات) بصيغة الجمع المؤنث السالم فى كل حال ووقت (الااذا قصد به) اى الاوقت قصد (النوع اوالعدد) بالمفعول المطلق للتاكيد لانه اذا قصد الواحد النوع الواحد اوالعدد به افرد واذا قصد به الاثنينية ثنى واذا قصد به الجمعية جمع لان المفرد لايدل على المثنى والمجموع ولانه حينئذ خرج من كونه دالا على الماهية (بخلاف اخويه) (اللذين هما) يكون احدهما (النوع و) الآخر (للعدد) فانه يجوز تثنية كل واحد منهما اذا قصد الاثنينية وجمعه اذا قصد الجمعية (نحو جلست جلستين) مثنى (او) جلست (جلسات) جمعا (بكسر الجيم) للنوع فى المثنى والمجموع (او فتحها) للعدد فيهما ولما كان الاصل فى المفعول المطلق ان يكون موافقا للفعل العامل فيه فى اللفظ والمعنى جميعا ومايوافق فى المعنى فقط قليلا لمخالفة الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد المفيدة للتقليل فقال (وقد يكون) (المفعول المطلق) (بغير لفظه) (اى) يكون المفعول المطلق (مغايرا للفظ فعله) العامل فيه

لكن على قله لان الاصل فيه ان يكون موافقا له فى لفظه ايضا وهذا الدفع توهم
ان كونه للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التأكيد لفظى وهو لا يكون
بغير لفظه (اما) ان يكون مغاير اللفظ فعله (بحسب المادة) اى الحروف الاصلية
التى ركب منها (مثل قعدت جلوسا) وجلست قعودا فان المادة مغايرة فى الفعل
والمفعول المطلق وهو ظاهر و بابهما ايضا مغاير لان القعود من باب دخل والجلوس
من باب ضرب ولكن الشارح لم ينظر اليهما واوردانهما مثالا برأسه لزيادة الايضاح
وقيل هذا المثال انما يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس
بما بعد القيام انتهى والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان
احدهما يستعمل فى مقام الآخر واوردهما مثالا ومع هذا المناقشة فى المثال ليست
من دأب المحصلين فكيف من الفاضلين (واما) ان يكون مغايرته له (بحسب الباب
نحو انبت الله نباتا حسنا) لان الاول من باب الافعال والثانى من باب دخل مع انهما
متوافقان فى الحروف الاصلية (وسيبويه) يشترط الموافقة فى المادة ولا يجوز
المغايرة فيها (يقدر له عاملا من بابه) فيما خالف الباب والمادة (اى قعدت
وجلست جلوسا وانبته الله فنبت) ما انبته الله (نباتا) عطف ههنا بالفاء وثمه بالواو
لان الجلوس والقعود متحدان فى المعنى فناسب ان يعطف بالواو المفيدة
للمعية والنبات لازم الانبات واللازم يترتب عقيب ما يستلزمه فناسب ان يعطف
بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج
ولما كان الاصل فى العامل فى المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا وركنا
من الكلام وحذفه مخالفا للاصل اورد بيان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال
(وقد يحذف الفعل) (الناصب للمفعول المطلق) يشير الى ان اللام فى قوله
الفعل للعهد الخارجى (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة وعلامة تدل على
الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم تكن قرينة هكذا لا يجوز الحذف (جوازا)
اى حذفا جائزا يعنى كما يجوز حذفه عند قيام قرينة يجوز اظهاره ايضا (كقولك
لمن قدم) من باب علم (من سفره) دعاء له (خير مقدم) (اى قدمت)
بالخطاب (قدوما خير مقدم) فحذفت قدمت بالقرينة الحالية وقدوما ايضا
للاختصار فبقى خير مقدم ومقدم مصدر ميمى كالقدوم بالفارسية خوش آمدى
(فخير اسم تفضيل) مخفف اخير على ما سيأتى فى بابه (ومصدريته) اى كون
مصدرا مفعولا مطلقا (باعتبار الموصوف) لكون الصفة عين الموصوف
اذا كانت قائمة به (او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف) اسم
التفضيل (اليه) لكون المضاف اليه متماله يعنى من التنكير والتعريف
والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدر عليه ههنا اما من قبيل اطلاق اسم

الموصوف على الصفة واما من قبيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف والعلاقة جزئية فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصفة مع الموصوف (ووجوبا) عطف على جوازا يعني وقد يحذف الناصب له ايضا لقيام قرينة وجوبا (اى حذفا واجبا) (سماعا) (اى سماعيا) فيه اشارة الى ان نصب سماعا على الوصفية للحذف المقدر اى حذفا واجبا سماعا (موقوفا على السماع) من العرب لانه (لاقاعدة له) اى الحذف الفعل الناصب له وجوبا (يعرف) الحذف (بها) انما وجدت تلك القاعدة والحذف السماعي ثلاثة اضرب دعاء له ودعاء عليه وغيردعاء فمثال الاول (نحو سقيا) (اى سقاك الله سقيا) اى احسنك الله احسانا (ورعيا) (اى رعاك الله رعيا) اى حماك الله حماية (و) مثال الثانى (خيبة) (اى خاب) فلان (خيبة) مأخوذ (من خاب الرجل خيبة) اى من خاب يخيب مثل باع يبيع (انلم ينل) اى لم يصل من نال ينيل نيلا مثل باع يبيع بيعا وهو الوصول (ماطلبه) بالفارسية زيان كرده شود (وجدعا) (اى جدع) مبني للمفعول (جدعا والجدع) بالجيم والدال والعين المهملتين (قطع) احد الاعضاء الاربعة (الانف والاذن والشفة وليد) اوقطع الاثنين منهما او الثلاثة او كلها ولهذا عطف بالواو دون او والمقصود دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال كلما زاد القطع زاد القبح واذا قطعت كلها يكون اقبح فلا اعتبار لقول من قال وفي الرضى كلمة اوبدل الواو وهو الموافق للغة (و) مثال الثالث (حمدا) (اى حمدت) من باب علم (حمدا) بالفارسية ستايش كردم (وشكرا) (اى شكرت) من باب دخل (شكرا) بالفارسية ستايش كردم بمقابلة نعمة (وعجبا) (اى عجبت) من باب ضرب (عجبا) على وزن غلب (فانه) اى الشان (لم يوجد فى كلامهم) اى فى كلام العرب (استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر) مع مصادرها ولاقاعدة ايضا يعرف الحذف بها لانه لم يوجد فى كلام من يعتمد عليه نثر ونظم ان يقال سق سقيا ولارع رعيا ولاعيرهما (وهذا) اى علم وجدان استعمال هذه الافعال مع مصادرها حين الاستعمال (معنى وجوب الحذف) اى حذف الفعل الناصب له (سماعا قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض واذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم لايقال قال به وحكم به (عليه) اى على هذا التعليل بانهم (قدقالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا) واستعملوا الافعال مع مصادرها فلم يصح ذلك التعليل حيث وجد الاستعمال (فاجاب بعضهم بان ذلك) اى الاستعمال (ليس من كلام الفصحاء) الذين يعتمد بكلامهم بل من كلام من لايعتمد عليه والمولدين (و)

اجابه (بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما) اى للمفعول المطلق الذى (استعمل باللام) لانه لما استعمل باللام طال الكلام فاستحق التخفيف فخففوه بحذف عامله وجوبا واما مالم يستعمل بها فلم تكن هذه المرتبة فخفف بحذفه جوازا وجاز ذكره ايضا نحو حمدا اوحمدت حمدا (نحو حمداله وشكراله وعجباله) وسقياله ورعياله وخيبةله وجدعاله (و) (قد يحذف) فيه اشارة الى ان قياسا عطف على سماعا والى ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا) (قياسا) (اى حذفا قياسيا) فيه اشارة الى ان قياسا صفة بعدصفة لقوله حذفا واجبا قياسا والقياس ما (يعلم) مبنى للمفعول اى يوضع (له ضابط كلى) منطبق على جميع جزئياته كقولك فى تعريف الانسان الحيوان الناطق فانه يصدق على جميع افراد الانسان (يحذف الفعل) الناصب له (معه) اى مع وجود الضابط الكلى (لزوما) اى وجوبا كما اورد المصنف فى الصور المذكورة ههنا (فى مواضع) نبه بصيغة جمع الكثرة على انه لاينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة (متعددة) وصفه بها اشارة الى ان المواضع جملة (منها) خبرمقدم اومبتدأ بتأويل البعض اى بعضها (اى من هذه المواضع) اى المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (موضع) (ما وقع) قدر المضاف ليصح الحمل بقوله منها اوبقوله ما وقع (اى مفعول مطلق) اشار الى ان ما موصوفة وهو المناسب فى القواعد والقياسات (وقع) (مثبتا) اسم مفعول من اثبت (اريد اثباته) فيه اشارة الى ان قوله مثبتا من قبيل قوله عليه السلام من قتل قتيلا (لانفيه فانه) اى الشان (لواريد نفيه نحو مازيد سيرا لايجب حذفه) اى حذف فعله الناصب له لان النفى يقتضى منفيا والمذكور وهو السير يصلح ان يكون منفيا ولان حرف النفى يكون عاملا فيه وينصبه فلايحتاج الى تقدير العامل الناصب له وانما قال الشارح لايجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف الفعل جوازا اى مازيد يسير سيرا (بعدنفى) متعلق بقوله وقع (داخل) اشار بهذا القيد الى ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا بقرينة ذكره فى قوله اومعنى نفى وهذا المعنى هوالاولى لان القيد المذكور ثانيا يكون بيانا للقيد المقدر سابقا اذا كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك تأمل بالعقل والبال ولاتنظر الى القيل والقال (على اسم) وليس الدخول على نفس الاسم شرطا لصحة انتصاب قولنا ما كان زيدا لاسيرا وما بعدك الا سيرالبريد على انه مفعول مطلق كذا فى الرضى (لايكون) (المفعول المطلق) (خبرا عنه) اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتدأ اومعمولا للعامل اللفظى كما نقلنا مثاله عن الرضى (او) وقع

شيئا (بعد) (معنى نفى داخل على اسم لايكون) (المفعول المطلق) (خبرا عنه) (اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه) اى الشان (لودخل) حرف النفى (على فعل نحوماسرت) بالخطاب اوالتكلم (الاسيرا) اومعنى النفى عليه (و) نحو (انما سرت) باحدهما (سيرالايكون) ذلك المثال (منه) اى من حذف الفعل الناصب له فى شئ لاجوازا ولاوجوبا لان الفعل المذكور ينصب ويكون عاملا فيه من غير احتياج الى تقدير العامل (وانما وصف) المصنف (الاسم) الذى دخل عليه النفى اومعناه (بان لايكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه) اى الشان (لوكان) المفعول المطلق (خبرا عنه) لصحة الحمل عليه (نحو ماسيرى الاسير شديد) وانما سيرى سير كثير وهنا يجوز ان يكون سيرى مبتدأ وسير شديد خبره لصحة الحمل عليه مثل زيد عدل ومع هذا وصف بالمشتق وهو يؤيد خبريته (لكان) المفعول المطلق (مرفوعا على الخبرية) لامنصوبا على انه مفعول مطلق بناء على ان فعل العامل فيه محذوف وجوبا او جوازا (اووقع) عطف على وقع اى منها مفعول مطلق وقع (المفعول المطلق) (مكررا) (اى) وقع المفعول المطلق (فى موضع الخبر عن اسم) طالب للخبر (لايصلح وقوعه) اى وقوع المفعول المطلق (خبرا عنه) اكتفى المصنف عن هذه القيود بماسبق فلايراد ماهو المتبادر من ظاهره (فلا يرد عليه) اى على قوله اووقع مكررا (نحو) قوله تعالى (دكت) بالمبنى للمفعول (الارض) اى زلزلت الارض (دكا دكا) بان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف فعله الناصب له لاجوازا ولاوجوبا لانه لم يقع فى موضع الخبر عن اسم يقتضى خبرا لايصلح وقوعه خبرا عنه بل المفعول المطلق ههنا وقع فى محله ولكن الثانى ليس تاكيدا للاول على ماهو الظاهر بل ظرف الفعل الا انه حذف الظرف للمضاف وانتصب المضاف اليه انتصابه فالمعنى دكت الارض دكا بعد دك اى زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت مخفضة الجبال والتلال (وانما جمع) المصنف (بين الضابطتين) ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ماوقع مكررا كما فصل فى الصورة الآتية (لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم) يقتضى خبر الاولين (لايكون) المفعول المطلق (خبرا عنه) ووجه الضابطتين ظاهر ولذا لم يبين الشارح ووجه الجمع فيهما (نحو ماانت الاسيرا) فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهو لفظ ماداخل على اسم وهو انت لايكون لفظ سيرا خبرا عنه لعدم صحة حمله عليه لانه لايقال انت سيرا الامجازا اومبالغة مثل زيد عدل فنصب بالفعل المحذوف الواقع خبرا عنه (اى) ماانت (الاتسير سيرا) (وماانت الاسير البريد) (اى) ماانت الا (تسير سير البريد) وهو معرب دم بريده وهو اسم بمعنى

استر ببهام لان علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى يك (هذان) اى نحو ما انت الا سيرا وما انت الاسير البريد كلاهما (مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى) داخل على اسم لايكون خبرا عنه (وانما اورد) المصنف (مثالين) لهذه الصورة مع ان المثال الواحد كاف لايضاح المقصود والتفهيم ومع هذا ليس من دأب المصنف ان يورد مثالين لقاعدة واحدة (تنبيها) على ثلاثة فوائد (على ان الاسم) الذى هو المفعول المطلق (الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة) كما فى المثال الاول والثانى (او) ينقسم (الى ما هو فعل المبتدأ او الى ما يشبه به فعله) لان المفعول المطلق فى المثال الاول فعل المبتدأ وقائم به وفى الثانى يشبه فعل المبتدأ وهو سيره به فيكون المفعول المطلق مشبهابه وليس فعل المبتدأ ولا قائمابه (او) ينقسم (الى مفرد) كالمثال الاول (ومضاف) كالمثال الثانى وان يكون للتأكيد والنوع وان يجب تقدير عامله بعد الا كالمثال الاول لانه لايصح استثناء السير المطلق من مثله وهو السير المطلق وان لايجب كالمثال الثانى فانه يجوز تقدير عامله قبل الا كما يجوز تقديره بعدها (وانما انت سيرا) هذا (اى تسير سيرا مثال لما وقع مثبتا بعد معنى نفى) اى انما تسير سيرا وانما انت تسير البريد (وزيد سيرا سيرا) (اى زيد يسير سيرا سيرا) يراد بمثل هذا التكثير فى الفعل لانه يقال مثل هذا الكلام لمن يكثر منه السير اى زيد يسير سيرا بعد سير لان السير الثانى ليس تأكيدا كما فى قوله تعالى * اذا دكت الارض دكا دكا * لانه بيان لكثرة الزلزلة لالتحققها وتقررها والمراد ههنا كثرة السير من زيد لا تحققه هذا (مثال لما وقع مكررا) فى موضع الخبر عن اسم لايصح وقوعه خبرا عنه (ومنها) (اى ومن المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها) متعلق بالحذف والضمير المجرور راجع الى المواضع و(ما وقع) (اى موضع مفعول مطلق وقع) (تفصيلا) وبيانا وتفسيرا (لاثر) اى لفائدة (مضمون جملة) وما هو المقصود منها (متقدمة) سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف الجملة بالتقدم للتوضيح لان التفصيل لايكون الا لما تقدم (والمراد) ههنا (بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل) فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسنادية مثل فاذهب فاما ماشيا بعد واما ركوبا (او) مصدرها المضاف الى (المفعول) كالمثال المذكور فى المتن لان المراد شد الوثاق اى فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية (و) المراد (باثره) اى باثر المضمون (الغرض المطلوب منه) اى الفائدة المقصودة من ذلك المضمون وفى الرضى ويعنى باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر (و) المراد (بتفصيل الاثر

بیان انواعه المختلفة المحتملة) واما وجب الحذف حینئذ لان الاغراض تحصل من ذلک المصدر المضمون فیصح ان یقوم ومایتضمن ذلک المصدر اعنی الجملة المتقدمة مقام مایتضمن تلک الاغراض ای افعالها الناصبة لها ای فلما صح ذلک وتکررت تلک الفائدة استثقل ذکر افعالها قبلها فوجب حذفها رفعا للثقل (نحو) (قوله تعالی) حتی اذا اثخنتموهم (فشدوا الوثاق) بالفتح والکسر مایشدبه من حبل وغیره (فامامنا بعد) (ای بعد شدالوثاق) (واما فداء) بکسر الفاء وفتحها ای بعدشد الوثاق (فقوله فشدوا الوثاق جملة) فعلیة طلبیة (مضمونها) مصدرها المضاف الی المفعول لان المقصود من هذه الجملة احکام الوثاق وشده والشاد کائن من کان وذلک المضمون (شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق) یعنی الفائدة المقصودة منه (اما المن) بفتح المیم وتشدید النون مصدر من یمن منا مثل یمد مدا من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غیر فداء واخذ شیٔ بمقابلته بالفارسیة کس را رها کردن بجز چیز (واما الفداء) مصدر فدی یفدی مثل رمی یرمی من الباب الثانی علی وزن صرافا الاطلاق باخذ شیٔ فی مقابلته بالفارسیة کس را رها کردن بچیزی واما القتل والاسترقاق والاستخدام فالحاصل فی شد الوثاقة اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام (فنصل الله تعالی) وبین (هذا الغرض المطلوب) من هذه الجملة باما التفصیلیة والفاء التعقیبیة (بقول فامامنا بعد واما فداء ای اماتمنون منا) ای اما تطلقون ماشددتم الوثاق علیه اطلاقا بلاشیٔ فتنالون به ثواب الاعتاق (بعد شد) الوثاق (واما تفدون فداء) واما تطلقونهم اطلاقا باخذ شیٔ منهم فتنتفعون به فی حوائجکم هذا فی الانشائیة واما فی الخبریة فقولک زید یکتب فاما قراءة بعد واما بیعا وزید یشتری طعاما فاما اکلا بعد واما بیعا ونحو ذلک (ومنها) (ای من تلک المواضع) ای من المواضع التی یجب حذف ناصب المفعول المطلق فیها (ماوقع) (ای موضع مفعول مطلق وقع فیه) (للتشبیه) (ای لان یشبه) مبنی للمفعول (به) ای بالمفعول المطلق (امر آخر) یعنی ان المفعول المطلق یکون مشبها به لامر آخر (واحترزبه) المصنف (به) ای بقوله للتشبیه (عن نحو لزید) خبر مقدم (صوت) مبتدأ مؤخر مثل قولک فی الدار رجل (صوت حسن) فصوت بالرفع امابدل البعض من الکل لان الصوت الاول مطلق والثانی مقید والمقید بعض من المطلق واما صفة له لصیرورته مع صفته بمنزلة شیٔ واحد واجاز الرضی جعله تاکیدا لفظیا فلم یکن مفعولا مطلقا حتی ینصب فیحذف عامله اما جوازا واما وجوبا (لانه) ای لان قوله صوت حسن (لم یقع) ههنا (للتشبیه) (علاجا) والعلاج مصدر عالج (ای حال کونه) ای کون علاجا لدلالته علی الهیئة

دالا على فعل من افعال الجوارح) وهى جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة والجارحة هى العضو الخارج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل سميت جارحة لكونهما آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة (واحترز) المصنف (به) اى بقوله علاجا (عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء) وعلم علم الفقهاء فان الزهد مصدر من زهد يزهد من باب علم وقع للتشبيه لان زهد زيد شبه لزيد الصلحاء الا انه ليس علاجا (لان الزهد ليس من افعال الجوارح) لانه يحصل بملاحظة القلب كمان العلم يحصل كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون مرفوعا على البدلية بدل البعض من الكل ولان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا ومافيها تقول زهد فيه وزهد عنه اى اعرض دال على امر مستمر فلا يصح تقدير الفعل فيه (بعد جملة) ظرف وقع (واحترز) المصنف (به) اى بقوله بعد جملة (عن نحو صوت زيد صوت حمار) فان الصوت مصدر من صات يصوت صوتا مثل صان يصون صونا وقع للتشبيه لانه تشبيه بليغ كقولك زيد اسد حال كونه علاجا لا انه لم يقع بعد جملة فيكون مبتدأ وخبرا (مشتملة) (تلك الجملة) صفة (على اسم) متعلق بمشتملة (كائن) (بمعناه) (اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به) اى بقوله مشتملة على اسم بمعناه (عن نحو مررت بزيد فاذاله صوت صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى له صوت الا ان هذه الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق فصوت حمار مرفوع على انه بدل ادعائى من المبتدأ فكانه قيل فاذاله صوت حمار (و) مشتملة تلك الجملة ايضا (على صاحبه) (اى على صاحب ذلك الاسم) وهو الاسم الذى اشتملته تلك الجملة قوله (اى الذى قام به معناه) تفسير لقوله صاحبه (واحترز به) اى بقوله وصاحبه (عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى به صوت مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم فيجوز نصبه على الحالية لدلالته على الهيئة ورفعه على انه بدل او عطف بيان اوصفة بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل الناصب له عند وجود هذه الشروط لسد الجملة السابقة مسد المحذوف لاشتمالها على اسم بمعناه وصاحبه (نحو مررت بزيد فاذاله صوت صوت حمار) (اى يصوت صوت حمار) والجملة المحذوفة حال مشتق (من صات الشئ صوتا) من باب دخل مثل صان يصون صونا (بمعنى صوت يصوت تصويتا) من باب التفعيل وانما قال بمعنى صوت تصويتا لان فى كون الصوت مصدرا اختلافا لان الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه

مصدرا واما الصوت فمصدريته اتفاقي (فصوت حمار مصدر) كذا قاله الصحاح مضاف الى الفاعل (وقع للتشبيه) لان صوت زيد في هذا المثال شبه فكأن هو شبهه (علاجيا) لان الصوت من احمار مصدر من احدى الجوارح وهي الفم واللسان فيه (بعد جملة هي) اي تلك الجملة (قوله له صوت) لان قوله له خبر مقدم وصوت مبتدأ مثل قولك في الدار رجل والمبتدأ مع خبره جملة اسمية (وهي) اي هذه الجملة (مشتملة) يعني اشتملت (على اسم) كائن (بمعنى المفعول المطلق وهو) اي ذلك الاسم المشتمل عليه (صوت) لان صوت في معنى الاسم الذي هو مفعول مطلق (ومشتملة) تلك الجملة ايضا (على صاحب ذلك الاسم وهو) اي الصاحب (الضمير المجرور في له) لرجوعه الى زيد فوجدت الشروط باسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه دلالة تامة ومعنى هذه (و) (نحو مررت به فاذا له) (صراخ صراخ الثكلى) فصراخ بضم الصاد وضع الراء المهملتين وفي آخره خاء معجمة مصدر على وزن سؤال بمعنى بانگ زدن وحينئذ لا حاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل اسم بمعنى المصدر خشنه بحاح الى نقله اليه اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها) لان الثكلى بمعنى فقد الولد تكثيره امه بالكسر اي فقدته وفي الحديث ثكلتك امك وامرأة ثكلة وثكلى ونيله علم وانما ورد مثلين اشارة الى ان هذا الاسم مستعمل مضافا الى ذي روح سواء كان من غير ذوي العقول كالمثال الاول او منه نحو مررت بزيد فاذا له دق دقك بالمنحار حب المغل وكالثاني ومضافا الى النكرة او المعرفة كالمثال الاول والثاني (ومنها) (اي من تلك المواضع) في المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (ما وقع) (اي موقع مفعول مطلق وقع) (مضمون جملة) اي مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول (لا محتمل لها) فلانفي الجنس ومحتمل اسم مفعول من احتمل مبني على الفتح اسم لاولها (اي لهذه الجملة) صفة محتمل و(غيره) (اي غير المفعول المطلق) خبر لا والجملة صفة جملة اي لا محتمل ثابتا لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غيره منصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر لا الظرف اي لا احتمال غير المفعول المطلق ثابت لهذه الجملة وانما وجب الحذف لبيانه الجملة المعدمة عن فعله وتأديتها معناه وفيها ما هو واصل وهو ياء المتكلم (نحو له) خبر مقدم (علي) حال من فاعل الظرف المذكور فيه الراجع الى الالف (الف درهم) مبتدأ وهذه الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغير المحتمل غيره (اعترافا) (اي اعترفت) ما على من الالف (اعترافا) وهو بالفارسية اقرار كردن بچيزی • وههنا اقرار كردم بهزار درم (فاعترافا مصدر) من باب الافتعال (وقع مضمون جملة وهي قوله) اي قول المصنف (له على

الف

الف درهم لان مضمونه) ای مضمون قوله له علی الف درهم (الاعتراف) بالف درهم لاغیر لان المرء مؤاخذ باقراره وقد اقر بالف (ولایحتمل لها غیره) فاصله له علی الف درهم اعرفت بتلک الالف اعترافا فحذف الفعل مع فاعله وجوبا لدلالة الجملة المتقدمة علیه ومنه الله قائم بالقسط حقا محمد رسول الله حقا واولئک هم المؤمنون حقا (ویسمی) بالبناء للمفعول (هذا النوع من) انواع (المفعول المطلق) الذی وجب حذف عامله قیاسا (تأکیدا لنفسه) وذاته (ای نفس المفعول المطلق) وذاته هذا مبنی علی جعل المؤکد والمؤکد دون اللفظ لان المؤکد لیس بملفوظ بل مفهوم مضمونه یعنی ان مفهوم الاعتراف آکد مفهوم له علی الف درهم وهو الاعتراف ایضا وفی الرضی فاعترافا یؤکد الاعتراف الذی تضمنه الجملة المذکورة (لانه) ای لان الاعتراف (انما یؤکد نفسه وذاته) لانه یؤکد مضمون الجملة التی هی عین الاعتراف (لا) یؤکد (امرا یغایره) ای یغایره نفسه وذاته (ولو کان) یؤکد نفسه (بالاعتبار) ای باعتبار جعل الاعتراف المؤکد ملفوظا حکما او باعتبار جعل الاعتراف المؤکد مضمونا حکما لیتوافقا فیؤکد الملفوظ الملفوظ والمضمون المضمون تأمل (ومنها) ای من المواضع التی وجب حذف ناصب المفعول المطلق فیها (ما) (ای موضع مفعول مطلق) (وقع مضمون جملة) کائن (لها) (ای لهذه الجملة (محتمل غیره) بالرفع نائب فاعله لقوله محتمل (ای غیر المفعول المطلق) (نحو زید قائم حقا) (ای حق) قیام زید (حقا) والجملة بیان تفسیر له مأخوذ (من حق یحق) مثل فریفر من باب ضرب (اذا ثبت ووجب) لان الحق فی اللغة الثبوت وفی الشرع الوجوب (فحقا مصدر) من حق یحق (ووقع مضمون جملة وهی) ای تلک الجملة (قوله زید قائم) ومضمونها قیام زید (ولها) ای لهذه الجملة (محتمل غیره لانها) خبر (تحتمل الصدق) وهو مایطابق الواقع مثل السماء فوقنا والارض تحتنا (والکذب) وهو مالایطابقه مثل السماء تحتنا والارض فوقنا (والحق) وهو مایطابقه الواقع مثل کون السماء فوقنا مطابق له (والباطل) وهو مالا یطابقه الواقع ولاهو الواقع (ویسمی) (هذا النوع من المفعول المطلق) (تأکید الغیره) (لانه) ای لان المفعول المطلق (من حیث هو منصوص علیه بلفظ المصدر) وهو قوله (یؤکد نفسه) والجملة خبران (من حیث هو محتمل الجملة) وهی زید قائم فصار المؤکد منصوصا ومصرحا والمؤکد مضمونا ومحتملا والمحتمل نفس المنصوص فکان هذا النوع تأکید النفسه وذاته ولو بالاعتبار فلزم التفریق بینهما فقال بالفاء التفسیریة (فالمؤکد) حال کونه (اسم مفعول) یعنی المحتمل بجملة زید قائم (من حیث

اعتبار وصف الاحتمال فيه) اى فى المؤكد اسم مفعول يعنى لكونه محتملا
لجملة زيد قائم وموصوفا بوصف الاحتمال (يغاير) خبر لقوله فالمؤكد (المؤكد)
حال كونه اسم فاعل من حيث انه) اى ان المؤكد اسم فاعل (منصوص عليه
بلفظ المصدر) والحاصل ان الحق اسم مفعول محتمل الجملة لما عرفت ان الجملة
لكونها خبرا تحتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة والحق
المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح يغاير المحتمل
وان اتحدا مرادا فكان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيد لغيره فاطلاق
الغير باعتبار الوصف لان وصف احدهما الاحتمال ووصف الآخر التنصيص
والتأكيد باعتبار المراد منهما واحد وهو الحقيقة ويسمى تأكيدا باعتبار
المراد وقيل لغيره باعتبار الوصف تأمل ولا تال جهدك (ويحتمل ان يكون
المراد) من قوله ويسمى تأكيد الغيره (انه تأكيد لاجل غيره) بناء على ان اللام
فى قوله لغيره علة للتأكيد بحذف المضاف لا صلة له كما فى التوجيه الاول (ليدفع
الغير ويتقرر هو المقصود ولهذا سمى تأكيدا لكن اورد عليه فوات حسن
التقابل فاشار الى دفعه بقوله (وعلى هذا) الاحتمال (ينبغى ان يكون المراد
بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه) وذلك على ان يكون اللام ايضا للتعليل
(ليتكرر) المفعول المطلق (ويتقرر حتى يحسن التقابل) اى مقابلة هذا
النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما للتعليل فى هذا التوجيه وفى التوجيه الاول
صلة فيهما فحسن تقابلهما فى كلا التوجيهين (ومنها) اى من المواضع التى
وجب حذف ناصب للمفعول المطلق فيها قياسا (ما) اى موضع مفعول مطلق
وقع مثنى) اى) وقع (على صيغة التثنية) وصورتها يعنى بالياء الساكنة
المفتوح ما قبلها (وان لم يكن للتثنية) يعنى وان لم يكن المراد من تلك الصيغة
التثنية (بل) المراد منها (التكرير والتكثير) وانما اورد بصيغة التثنية دون
الجمع لكون التثنية مطردة واكثر استعمالا دون الجمع فناسب ان تكون صيغتها
مستعملة فى التكثير والتكرير ولا يكون هذا النوع مضافا الى الفاعل نحو دواليك
اى تداول الامر دوليك اى افعله مداولة بعد مداولة وهذاذيك اى اسرع اسراعا
بعد اسراع وحجاجيك اى كف كفا بعد كف وحنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن
هذه الالفاظ مصادر لم تستعمل الا للتكرير والتكثير ومضافة الى فاعلها كما
فى رضى او الى المفعول كالمثالين المذكورين فى المتن ولذا قال الشارح (ولابد
فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة) لان الاستعمال ورد هكذا (اى) ومنها
ما وقع مثنى مضافا الى الفاعل والمفعول اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل
الا بالاضافة الى احدهما ترك المصنف قيد الاضافة اكتفاء بالعرف اذ العرف قرينة

قوية فيما بينهم (الا يرد) على هذه القاعدة (مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين) بان يقال ان المفعول المطلق فى هذه الاية وقع على صيغة التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعله الناصب له لا جوازا ولا وجوبا بل هو مذكور لفظا (اى) ارجع لبصر (رجعا مكررا كثيرا) متتابعا (وفى جعل المثال) وهو لبيك وسعديك (من تتمة) اى من تتيم (التعريف لافادة هذا القيد) اى قيد الاضافة يعنى فى اكتفاء المصنف فى هذا القيد بالمثال حيث اورده مضافا (تكلف) ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل الا ان يراد بالاضافة المستفادة من المثال جنس الاضافة ولذا تكلف آخر اذ الشايع تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف فاخذه بعض القيود فى المثال ليس من دأب المعرفين (مثل لبيك) (اصله الب) وهو فعل مضارع معلوم متكلم وحده من الب ياب من باب الافعال (الب البابين اى اقيم) معنى الب (لخدمتك) تيسيرا وتيسيرا (وامتثال امرك) اى ما امرتنى به ليلا ونهارا (ولا ابرح) اى لا ازول (عن مكانى) اى عن مكان الخدمة ومكان الامتثال بالامر كالمقيم فى موضع لا يزول عنه هذا معنى الب الب (اقامة كثيرة) بحيث لا نهاية لها (متتالية) اى متتابعة بعضها اثر بعض حيث لا فصل بينها هذا المعنى لبابين (فحذف الفعل) مع فاعله وجوبا فى كلام المجيب قيل ليتفرغ المخاطب وهو الآمر عند سماع التلبية فيأمر بسرعة اوليتفرغ المأمور لسماع المأمور به والاول اليق بمقام رعاية الادب (واقيم المصدر) وهو البابين (مقامه) اى مقام الفعل المحذوف بان قدم على قوله الب فصار البابين لك كما فى قوله تعالى فضرب الرقاب (ورد) المصدر (الى الثلاثى بحذف زوائده) واريد بالجمع ههنا ما فوق الواحد لان الزوائد فى البابين اثنان الهمزة والالف لان الزائد لكونه زائدا يقبل الحذف (ثم حذف حرف الجر) وهو اللام من المفعول اتساعا فصار الضمير المتصل منفصلا فصار لبين ايك (واضيف المصدر اليه) اى الى المفعول (فصار) المفعول المطلق بعد هذه الاحوال (لبيك) كل ذلك للعلل السابقة آنفا (ويجوز ان يكون لبيك ماخوذا من لب بالمكان) ثلاثيا بمعنى الب يعنى بمعنى اقام به فى القاموس البام كلب ومنه لبيك (فلا يكون) لبيك حينئذ (محذوف الزائد) لانه ليس فيه زوائد فتحذف اصله الب الب لبين فحذف الفعل من كلام المجيب واقيم المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول اتساعا واضيف المصدر اليه فصار لبيك ومعنى كلا التوجيهين واحد (و) (على هذا القياس) (سعديك الا انه لا يكون غير محذوف الزوائد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب) (اى اسعدك) اسعادين يعنى اسعدك (اسعادا بعد اسعاد)

تعني لعيك) لانه كثيرة حتاية حذف الفعل مع فاعله فقلب الضمير للتصل منفصلا فصار اياك اسعادين فقدم المصدر فصار اسعادين اياك فحذف الزوائد فصار سعدين اياك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه الاحوال سعديك (الثاني اسعد) المشتاء من قوله وعلى هذا القياس سعديك يعني ان سعديك مثل لبيك في جميع الاحوال المذكورة الا ان في ان اسعد مخصوص بان يكون محذوف الزوائد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب وفي انه لايكون محذوف اللام لانه (يتعدى بنفسه) ولايحتاج الى شيء يتعدى به (بخلاف الب فانه) لازم (يتعدى باللام) والله اعلم (المفعول به) ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل الباقية ولما يقدم مقدم الفاعل اذا حذف دون سائرها وسمى به لانه وقع الفعل به كما في ضربت زيدا اوتعلق به كما في خلق الله العالم والضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل (هو) اي المفعول به (ما وقع) (اي اسم وقع) (عليه فعل الفاعل) اي ما تعلق به فعل الفاعل اما حسيا نحو ضربت زيدا واما غيره نحو خلق الله العالم واعطيت زيدا درهما وما ضربت زيدا (ولم يذكره) اي لم يذكر المصنف الاسم ههنا ولم يقل اسم ما (اكتفاء بذكره في المفعول المطلق) اختصارا اولظهور ان المفعول به من اقسام الاسم (والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه) في قوله ما وقع عليه فعل الفاعل (تعلقه) اي تعلق الفعل بالمفعول به (بلا واسطة حرف) من الفعل والمفعول (فانهم) اي ان ارباب اللغة (يقولون في) قولك (ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به (ولايقولون في) قولك (مررت بزيد ان المرور وقع عليه) اي على زيد لكونه بواسطة حرف جر (بل) يقولون ان المرور (ملتبس به) ومتعلق به وملصق به (فخرج به) اي بقوله (المفاعيل الثلاثة الباقية) المفعول فيه المفعول له المفعول معه (فانه) اي الشان (لايقال) عند ارباب اللغة (في واحد منها ان الفعل) الصادر عن الفاعل (وقع عليه) كما يقال في المفعول به (بل) ان ذلك الفعل وقع (فيه) اي في المفعول فيه فان الضرب مثلا في قولك ضربت يوم الجمعة واقع في يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة ظرفا له ومحلا تحل الافعال فيه كما تحل الاشياء في محلها (او) وقع (له) في المفعول له فان الضرب مثلا في قولك ضربت زيدا تأديبا وقع لاجل التأديب (او) وقع (معه) في المفعول معه فان الاستواء في قولك استوى الماء والخشبة واقع ومصاحب للخشبة فلايقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه لما عرفت فلا يكون مفعولا به (و) خرج عن التعريف (المفعول المطلق بانهم من مغايرته) اي المفعول به (لفعل الفاعل) لان المفعول به مغاير لفعل الفاعل لان

المفعول به فى ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان الضرب ليس عين زيد بل غيره (فان المفعول المطلق عين فعله) العامل فيه لفظا ومعنى مثل ضرب ضربا ومات موتا اومعنى مثل جلس قعودا اوقعد جلوسا واما المفعول به فمغايرله لفظا ومعنى مثل ضربت زيد اوخلق الله العالم ونحوهما (والمراد بفعل الفاعل) ههنا (ما) اى فعل (اعتبر) بالبناء للمفعول (اسناده الى ماهوفاعل حقيقة) كقولك ضربت زيدا (او) الى ماهوفاعل (حكما) كقولك اعطى زيد درهما فان زيدا فيه حين كون اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما لانه عاط اى آخذ واذابنى له الفعل وقيل اعطى زيد درهما بقى على ما كان عليه فكانه قيل اخذ زيد درهما وكذا علم زيد فاضلا تأمل (فخرج به) اى بقوله الفعل الفاعل وماهو المراد منه (مثل زيد) فى قولك (ضرب زيد) يعنى خرج به مفعول مالم يسم فاعله الذى كان فى الاصل مفعولا لفظا حقيقة وحكما (على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده) اى اسناد ضرب فى ضرب زيد (الى فاعله) لا حقيقة ولاحكما فان زيدا مفعول به فى الاصل حقيقة وحكما فاذا اسند اليه الفعل خرج عن كونه مفعولا به وصار فى حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى الآخر كما فى اعطى زيد درهما فانه تعلق الاخذ من زيد الى درهما فصار حينئذ درهم مفعول به (ولايشكل) تعريف المفعول به (بمثل) اى بالمفعول الثانى فى باب اعطيت مثل (اعطى زيد درهما فانه) اى الشان (يصدق على درهما انه وقع عليه) يعنى تعلق بقوله درهما فى هذا المثال (فعل الفاعل الحكمى) صفة الفاعل (المعتبر) صفة بعد صفة له (اسناد) بالرفع نائب الفاعل لقوله المعتبر (الفعل اليه) اى الفاعل (فان مفعول مالم يسم فاعله) فى باب اعطيت وفى باب اعلمت (فى حكم الفاعل) لماعرفت انه فى الاصل فاعل معنى لانه آخذ فاذابنى له الفعل كان فى حكم الفاعل وكان اسناد الفعل اليه معتبرا (وبماذكرنا) من تعميم لفظ الفاعل فى قوله فعل الفاعل الى الفاعل الحقيقى اوالحكمى بقوله حقيقة اوحكما والباء متعلق بقوله (ظهر فائدة ذكر الفاعل) فى التعريف لانه اولم يذكر الفاعل فيه وقيل ماوقع عليه الفعل لم يحصل فائدته وهى التعميم اليهما لان مالم يذكر لم يقبل التعميم (فلايرد انه لوقال) المصنف فى التعريف المفعول به (ماوقع عليه الفعل) بدون ذكر الفاعل (لكان اخصر) فيه رد على الهندى حيث قال لافائدة فى قوله الفاعل ولوقال ماوقع عليه الفعل لكان اخصر انتهى الا انه لم تكن الفائدة اوفروفى ذكر الفاعل فائدة التعميم (نحو ضربت زيدا) (فان زيدا) فى هذا المثال (قدوقع عليه بلا واسطة حرف الجر) بينهما (فعل اعتبر اسناده الى الفاعل) الحقيقى (الذى هو ضمير المتكلم) او المخاطب

فهو مفعول به والاصل فی المفعول به ان یکون متأخرا عن الفعل لانه معمول وحق المعمول ان یتأخر عن العامل (و) لکن (قد یتقدم) (المفعول به) على خلاف الاصل لنکتة وعلة (على الفعل) (العامل فیه) وغیره من العوامل العاملة فیه وخص الفعل بالذکر لاصالته واذا جاز تقدیمه على ماهو الاصل فی العمل فجوازه على ماهو الفرع فیه اولى (لقوة الفعل فی العمل) لماسبق (فیعمل) الفعل ونحوه (فیه) ای فی المفعول به حال کون المفعول به (متقدما) على الفعل على خلاف الاصل (ومتأخرا عنه) على ماهو الاصل اوحال کون الفعل متقدما علیه اومتأخرا عنه والاول اولى و(اما) ان یتقدم علیه تقدما (جوازا) ای جائزا تخصیصا یعنی لیکون مخصوصا ومنحصرا فیه (مثل الله اعبد) وایاک نعبد فان تقدیمه ههنا لتخصیص العبادة به (و) اهتماما نحو (وجه الحبیب اتمنى واما وجوبا) ای تقدما واجبا (فیه) ای فی المفعول به الذی (تضمن معنى الاستفهام و) معنى (الشرط) لوجوب الصدارة (نحو) قولک (من ضربت) بتاء الخطاب فان من فیه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه ازیدا ضربت ام عمرا فی محل النصب على انه مفعول به لکن وجب تقدیمه لئلا تبطل الصدارة (ومن) وهو اسم تضمن معنى حرف الشرط لان معناه ان زیدا فی محل النصب على انه مفعول به الا انه وجب تقدیمه للصدارة (تکرم) فعل الشرط (یکرمک) جزاؤه وکذا ما ضیف الى احدهما نحو غلام ایهم ضربت وغلام من لقیت فاکرمه (وهذا) ای تقدیم المفعول به على الفعل العامل فیه جوازا ووجوبا واقع (اذا لم یکن مانع من التقدیم) اما اذا کان مانع منه فلا یجوز تقدیمه (کوقوعه) ای المفعول به (فی حیز) بتشدید الیاء المثناة من تحت والزاء المعجمة ای تحت (ان) المصدریة (نحو من البر) خبر مقدم (ان) مصدریة (تکف) فعل مضارع مخاطب فی تأویل المصدر مبتدأ (لسانک) بالنصب لانه مفعول لتکف ولا یجوز تقدیم المفعول به على الفعل ههنا لان ان مع الفعل فی تأویل المصدر ومعمول المصدر لا یتقدم علیه لضعفه فی العمل معناه بالفارسیة از نیک است تو منع کنی زبانت را* والاصل فی العمل العامل فی المفعول به ان یکون مذکورا لکونه عاملا وجزأ من الکلام (و) قد (یحذف الفعل) على خلاف الاصل على قلة اختصارا (العامل) یشیر الى ان اللام للعهد الخارجی (فی المفعول به) لکون البحث فیه (لقیام) ای وقت وجود (قرینة) علامة (مقالیة اوحالیة) دالة على تعیین المحذوف (جوازا نحو) قولک (زیدا) بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف جوازا (لمن) اللام متعلق بالقول المقدر ومن موصولة (قال) صلة (من) اسم متضمن معنى همزة الاستفهام مقدم وجوبا على ماسبق آنفا

(اضرب) مضارع متکلم وحدہ (ای) قال المجیب (اضرب زیدا فحذف الفعل) وهو اضرب مع فاعله جوازا (للقرینة المقالیة) الدالة علیه (التی هی السؤال) بقوله من اضرب (ونحو) قولك (مکة) وهی اسم للمدینة التی فیها البیت الحرام (للمتوجه) اللام متعلق بالقول ایضا ای للذی یرید الذهاب او الذی قد ذهب (الیها) ای ترید بحذف الهمزة الاستفهامیة لکون المقام مقام الاستفهام بالتوجه (مکة فحذف الفعل) وهو ترید (القرینة الحالیة) التی هی تهیؤه اوذهابه الیها (و) قد یحذف الفعل العامل فی المفعول به (وجوبا) ای حذفا واجبا (فی اربعة) ابواب وفی بعض النسخ فی اربعة (مواضع) وهو الظاهر من تقریر الشارح (تخصیصها بالذکر) ای ذکر المصنف هذه المواضع الاربعة دون ماعداها (لیس للحصر) لانه لیس فی کلامه ما یفید الحصر والعدد لایفیده لاتفاق الجمهور علی ان العدد لایفید الحصر لانه لیس من الفاظ الحصر علی مابین فی موضعه (لوجوب الحذف) یعنی حذف الفعل (فی باب الاغراء) مثل اخاك اخاك ای الزم (والمنصوب علی المدح) مثل الحمد لله اهل الحمد ای اعنی او امدح اهل الحمد (اوالذم) مثل مررت بزید الفاسق ای اذم (او الترحم نحو اخاك ای الزم) مثل مررت بزید الفقیر ای ارحم (بل) ذکر هذه المواضع الاربعة (لکثرة مباحثها) ای مباحث کل واحد منها (بالنسبة) والقیاس (الی هذه الابواب) الاربعة لان القلیل لقلته لایقتضی البحث عنه الموضع (الاول) (من تلك المواضع الاربعة) یعنی التی یجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فیها (سماعی) یعنی حذف الفعل الناصب له فیه سماعی بحیث لایکون له ضابط کلی یعرف به علة وجوب الحذف لانه لم یستعمل اظهار فعله معه سماعا (ای مقصور علی السماع) من العرب (لایتجاوز) مبنی للمفعول ای حذفه (عن امثلة) جمع مثال (محدودة) ای معینة (مسموعة) صفة بعد صفة لامثلة (بان یقاس) متعلق بقوله لایتجاوز (علیها) ای علی الامثلة المعینة المسموعة (امثلة اخری) ای لایقاس علی المثال الذی سمع حذف الفعل فیه مثال آخر فیحذف الفعل فیه کما حذف فی المقیس علیه بل یکون الحذف مخصوصا علی ما سمع (نحو امرأ) بفتح الراء لان عینه وعین ایما کلاهما تابعا للامهما فی الحرکات الثلاث (ونفسه) (ای اترك) امر من ترك یترك (امرأ ونفسه) ان الواو العطف یکون لازم معناه بالفارسیة کرنداز این مرد وان کان بمعنی مع یکون لازم معناه بها ایضا کوتاه کن تو دست آزردن این مرد واو از صحبت کردن این مرد زدشنام دادن * وفی الحاشیة معناه الحث علی الفرار من المرء او قصر الید واللسان عنه فعلی الاول الواو العطف وعلی المصاحبة انتهی وقیل المعنی اما الهجر عنه

اوترك الانتقام منه اوترك اصلاح امره (وانتهوا خيرالكم) (اى انتهوا عن التثليث) اى عن القول بالتثليث اى عن قولكم ان الله ثالث ثلاثة وتوبوا الى الله عن مقالتكم هذه (واقصدوا خيرالكم) اى ماينفعكم فى الدين والدنيا والآخرة ومن ايمكم (وهو) اى ماهو خيرلكم (التوحيد) وقولوا انما الله اله واحد عن صميم قلبكم وخلوص اعتقادكم (واهلا وسهلا) (اى اتيت اهلا) والاهل اما مصدر من اهل بأهل بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف هوالمفعول به واشار اليه الشارح بقوله (اى) اتيت (مكانا مأهولا اى معمورا لا خرابا) يعنى لم يكن المكان الذى اتيته خرابا واسم بمعنى القريب ذى الرحم واشار اليه (او) اتيت (اهلا) ذا قرابة (لا اجانب) يعنى لم يكن الذى اتيته اجنبيا لك فمعناه حينئذ بالفارسية آمدى نوخويشاوند ونه آمدى بيگانگان والمعنى الاول انسب لقوله سهلا فمعناه حينئذبهما آمدى توجاى زيبا (ووطئت) الوطئ مثال واوى ومهموزاللام وضع القدم (سهلا من البلاد) لامن البساط والسهل نقيض الجبل معناه رهى توجاى نرم ونهى پاى بروى (لا حزنا) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى المعجمة ماغلظ من الارض جاى درشت پاى نهى جاى نرم نه بپاى درشت وعلة وجوب الحذف فى هذه الصورة كثرة الاستعمال (و) (الموضع) (الثانى) (من تلك المواضع الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل العامل فى المفعول به فيها (المنادى وهوالمطلوب) اى الشخص الذى طلب (اقباله) (اى توجهه اليك بوجهه) كما اذا ناديت مدبرا لك (او) توجهه (بقلبه كما اذا ناديت مقبلا) بكسر الباء اسم فاعل (عليك بوجهه) قبل النداء لابقلبه واذا ناديته يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا (حقيقة) اى اقبالا حقيقيا (مثل يازيد) فزيد منادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه اوبقلبه فقط (اوحكما) عطف على حقيقة (مثل ياسماء) كما فى قوله تعالى ياسماء اقلعى (ويا جبال) كما فى قوله تعالى ياجبال اوبى (ويا ارض) كما فى قوله تعالى ياارض ابلعى مائك مما يستحيل منه الاقبال من ذى روح وجماد (فانها) اى فان الاسماء التى استحال نداؤها (نزلت) مبنى للمفعول (اولا) اى قبل ادخال حرف النداء عليها وجعلها منادى (منزلة من له صلاحية النداء) وهو ذو الروح الذى له عقل وبصيرة يعنى ان مايستحيل نداؤه شبه بمن له صلاحية النداء فى التأثير والانقياد فاستعير حرف النداء الذى كان حقه ان يدخل على من صلح للنداء للمشبه الذى استحال نداؤه (ثم ادخل) بالبناء للمفعول (عليه) اى على ذلك المشبه (حرف النداء وقصد نداؤها) وجعل منادى حكما (فهى) اى هذه الاسماء (فى حكم من يطلب اقباله) اى توجهه اليك بوجهه وقلبه اوقلبه فقط ومنه نداؤه تعالى

لتنزهه

لتنزله عن الاقبال (بخلاف المندوب) يعني المندوب يخالف المنادى الذى نزل منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء وجعل فى حكم المنادى وقصد نداؤه (لانه) اى المندوب (المتفجع عليه) سيأتى معنى المندوب والمتفجع عليه لغة واصطلاحا (ادخل) بالبناء للمفعول عليه (حرف النداء) والجملة خبر بعد خبر اوصفة لقوله المتفجع عليه على منوال ولقد امر على اللئيم يسبني (لمجرد اظهار (التفجع لالتنزيله) اى لتنزيل المندوب (منزلة المنادى وقصد) بالجر عطف على تنزيله (ندائه) فلم يكن منادى لاحقيقة وهوظاهر ولا حكما لعدم التنزيل (فخرج) المندوب (بهذا القيد) اى بقيد المطلوب اقباله حقيقة اوحكما (عن التعريف المنادى) لانه لايطلب اقباله لاحقيقة ولاحكما (ولهذا) اى لخروجه عن تعريفه (افرد المصنف احكامه) اى احكام المندوب (بالذكر فيما بعد وفيه) اى فى اخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله المطلوب اقباله وادخال امثال ياسماء ويا ارض ويا جبال بتعميم هذا القول من الحقيقى والحكمى (تحكم) اوفى عدم ادخال المندوب بتعميم هذا القول وادخال امثال ياسماء ويا ارض ويا جبال (فان المندوب ايضا) اى كالمنادى الحكمى اوكما ان مثل ياسماء منادى (كما قال بعضهم) وهوالجزولى (منادى مطلوب اقباله) لكن لامطلقا بل (حكما على وجه التفجع) اى على طريق التفجع والتوجع (فاذا قلت يامحمداه) حال كونه مندوبا (فكانك تناديه وتقول له تعالى) بفتح اللام امر من تعالى يتعالى والاصل فيه تعالى سقط الياء للوقف لان جزم الناقص ووقفه بسقوط لام الفعل (فانى مشتاق اليك) فيكون منادى لان المنادى مشتاق الى المنادى فيناديه فكذا هذا (فالاولى) والانسب (ادخاله تحت المنادى) ولم يخرج عن تعريفه حتى لايحتاج الى البحث ثانيا (كما فعله صاحب المفصل) وهوالعلامة الزمخشرى لان المندوب عنده منادى حكما على وجه التفجع كماقال فى المفصل فى بحث الاعراب المنصوب باللازم اضماره المنادى لانك اذا قلت ياعبدالله الى ان قال اومندوبا كقولك يازيداه (وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا) اى كصاحب المفصل والجزولى (انه داخل فى المنادى) حكما واجيب بان وجه اخراجه عن تعريف المنادى انهم لم يعدوا الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة واجيب بوجه آخر بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد المصنف جعله مجازا ملحقا بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع فناسب ان يجعل بابا على حدة (بحرف) متعلق بالمطلوب (نائب) صفة حرف (مناب ادعو) نصب على الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام (من الحروف الخمسة)

بيان الحرف (وهي) اي تلك الحروف (يا وايا وهيا واي والهمزة) الحكم فيهما
الربط كقولك السكنجبين خل وعسل وماء وقد مر غير مرة (واحترز)
المصنف (به) اي بقوله بحرف نائب مناب ادعو (عن نحو ليقبل) امر غائب
من الاقبال (زيد) فاعله فان زيدا في هذا المثال هو المطلوب اقباله اي توجهه
بوجهه وقلبه او بقلبه الا انه ليس اقباله مطلوبا بحرف نائب مناب ادعو بل
بصيغة الامر وكذا قولك زيد اقبل قوله (لفظا او تقديرا) (تفصيل للطلب)
يعني صفة للمصدر المفهوم من المطلوب (اي) هو المطلوب اقباله بحرف كذا
(طلبا لفظيا) والطلب اللفظي لايكون الا (بان تكون آلة الطلب) وهي
احد حروف النداء (لفظية) اي ملفوظة (نحو يا زيد او) طلبا (تقديريا)
والطلب التقديري لايكون الا (بان يكون آلته) اي آلة الطلب (تقديرية)
اي مقدرة محذوفة من اللفظ لا من النية (نحو يوسف) اي يا يوسف (اعرض)
امر من الاعراض (عن هذا) وصحح لهذا زيادة تحقيق (و) تفصيل (للنيابة)
المفهومة من قوله نائب مناب ادعو (اي) هو المطلوب اقباله بحرف نائب
مناب ادعو (نيابة لفظية) اي ملفوظة وذلك لايكون الا (بان يكون) الحرف
(النائب) مناب ادعو (ملفوظا او) نيابة (تقديرية) وذلك لايكون الا (بان
يكون) الحرف (النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او) تفصيل (للمنادى)
في قوله والثاني المنادى اي منادى ملفوظا او منادى مقدرا (و) مثال (المنادى
الملفوظ مثل يا زيد و) مثال المنادى (المقدر مثل الايا اسجدوا اي الا يا قوم
اسجدوا) وسأتي لهذا زيادة تفصيل وهذا الوجه ابعد الوجوه والوجه الاول
اقربها والثاني كالاول في المثال لان الالة والنائب واحد وهو حرف النداء
لانه آلة للنداء ونائب مناب الفعل (وانتصاب المنادى) لفظا او تقديرا او محلا
(عند سيبويه) ومن تبعه (على انه مفعول به) للفعل المحذوف وجوبا (وناصبه)
اي وناصب المنادى (الفعل المقدر) لان الفعل لكونه قوي في العمل يعمل سواء
كان مذكورا لفظا او مقدر فيكون العمل له لا للحرف لانه عند وجود القوي
لايقدر ان يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر (واصله) اي
واصل يا زيد (ادعو زيدا) وتمثيله بالكون مخاطبا من اول الامر ولئلا يكون
نحوا وادعو ليكون الفعل مذكورا صريحا وفي مقصل ذلك دقلت يا عبدالله
فكانك قلت يا زيد اواعني عبدالله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلا
منه اسمي (فحذف الفعل) الناصب له (حذفا لازما) واجبا (لكثرة استعماله)
اي استعمال مثل هذا الكلام ولكثرة تقتضي التخفيف فجعلوه بحذف فعله
الناصب له وجوبا لانه اذا حذف جوازا يذكر في بعض الاستعمالات فلا يكون

التخفيف مطردا (ولدلالة حرف النداء عليه) اى على الفعل المحذوف لان الحرف موضوع للطلب كالفعل الناصب له وهو ادعوا وارىد اواعنى (وافادته فائدته)عطف تفسير اى افادة حرف النداء فائدة الفعل الناصب له وفائدته الدعوة وحرف النداء دال عليها (و) انتصابه (عند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل وجوبا وقام الحرف مقامه وعزل الفعل عن العمل ورثه الحرف فعمل عمل ماقام مقامه ورد بان الفعل الناصب له وان حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر فى النية كالملفوظ لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل له لبس الاواذا كان مقدرا فالعمل له ايضا لقوته فى العمل فيعمل سواء كان ملفوظا اومقدرا (وقال ابوعلى) الفارسى (فى بعض كلامه) وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه المصنف (ان يا واخواته اسماء الافعال) تنصب المنادى على المفعولية كما تنصب اسماء الافعال المتعدية المفعول به مثل رويد زيدا وهازيدا وعليك زيدا ومنع بان اسماء الافعال لاتكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهى على حرف واحد وان قال الرضى فيه ماقال (فعلى هذين المذهبين) اى مذهب المبرد ومذهب ابى على (لايكون) المنادى (من هذا الباب اى مماتنصب المفعول به فيه (بعامل واجب الحذف) بل المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل عند ابى على (وعلى المذاهب) الثلاثة مذهب سيبويه والمبرد وابى على (كلها مثل يازيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة) من المسند والمسند اليه على مذاهب كلها (فعند سيبويه جزآ الجملة) اصله جزآن سقط نون التثنية بالاضافة الى الجملة مرفوع تقديرا لانه مبتدأ مثل قولك هذان ثوبا ابنك يدل عليه قول الشارح (اى الفعل والفاعل) تفسير للجزآن (مقدران) خبر لقوله جزآ الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق للمبتدأ فتكون الجملة بجزئيها مقدرة فلايكون حرف النداء ولا المنادى احد جزئيها (وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل) لان عنده لما حذف الفعل وجوبا قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون المسند مذكورا عنده (والفاعل) اى المسند اليه (مقدر) فيكون الحرف عنده احد جزئيها والمنادى ليس بجملة ولااحد جزئيها ايضا (وعندابى على احدجزئيها اسم الفعل) وهو حرف النداء (و) الجزء (الآخر ضمير مستترفيه) اى حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كاسماء الافعال فيكون جزآ الجملة كلاهما مذكورين الا ان احدهما يعنى المسند ملفوظ والاخر يعنى المسند اليه مستترفيه فالمنادى ليس احد جزئيها

ايضا والمختار من هذه المذاهب الثلاثة هومذهب سيبويه عند المصنف ولذا
جعل المنادى مما انتصب بعامل واجب الحذف واليه ذهب العلامة الزمخشرى
ايضا كما نقلنالك سابقا تأمل والله اعلم (ويبنى) بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن
فيه (اى) يجب ان يبنى (المنادى) لا انه يجوز لانه ظاهر الحال فى المسائل
لا الجواز فى السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب وهو جزاء
الشرط على تقدير جواز تقديم الجزاء على الشرط والا فالجزاء محذوف (قدم
المصنف (بيان البناء والخفض والفتح على النصب) مع ان تقديم النصب عليها
اولى وانسب بالمقام لان البحث فى بيان النصب على المفعولية والاعراب ادل
عليه (لقلتها) اى لقلة كل واحد منها بحذف المضاف لا لقلة الثلاثة لتساوى
مجموع هذه الثلاثة مع النصب واقسامه ثلاثة كاقسام المضموم والمخفوض
والمفتوح (بالنسبة) ولقياس (الى النصب) واقسامه كما عرفت ثلاثة المضاف
وشبهه والنكرة (ولطلب الاقتصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما)
كما مر فى الاعراب التقديرى واللفظى (على مارفع) مبنى للمفعول ونائبه ما استكن
فيه راجع الى المنادى (به) والضمير المجرور راجع الى الموصول (اى) يبنى المنادى
(على الضمة) اذا كان بالحركة لفظا مثل يازيد ويا رجل اوتقديرا مثل ياحبلى
ويافتى (او) يبنى على (الالف) فى المثنى مثل يازيدان ويارجلان (او) يبنى
على (الواو) فى الجمع المذكر السالم مثل يازيدون ويامسلمون وهذان لا يكونان الا
مبنيين لفظا بخلاف الاول كما عرفت (التى يرفع بها المنادى) وللموصول مع الصلة
صفة لاحد الثلاثة على سبيل البدل (فى غير صورة النداء) يعنى ومارفع بالضمة اذا
لم يكن منادى مبنى على الضمة اذا كان منادى ومارفع بالالف والواو بلا اضافة اذا
لم يكن منادى يبنى على الالف والواو واذا كان منادى قوله فى غير صورة النداء اماقبل
النداء فيكون حينئذ اسناد يرفع الى المنادى باعتبار مايؤل اليه من قبيل من قتل قتيلا
واما بعده فيكون ح التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان مثل وآتوا اليتامى
اموالهم (اوالفعل) عطف على التفسير بحسب المعنى كانه قيل الفعل اعنى يرفع
مسند الى ضمير مستكن فيه راجع الى المنادى اوالفعل (مسند الى الجار والمجرور
اعنى به) فيكون مفعول مالم يسم فاعله الجار والمجرور (ولا ضمير فيه) اى فى يرفع ح
لانه يلزم تعدد الفاعل بلا عطف (وارجاع الضمير) المستكن فى يرفع على التقدير
الاول لا الثانى لانه ليس فيه ضمير (الى الاسم) لا المنادى اى على مايرفع به الاسم
لكونه فى بحث الاسم (غير ملائم لسوق الكلام) فى محله لان قرينة الخصوص
التى هى مقام المنادى لكون البحث خاصا فيه اولى من قرينة العموم التى هى بحث
الاسم مطلقا فارجاع ذلك الضمير الى المنادى هو الاولى ليناسب السوق (اذا كان)

(ای المنادی) (مفردا) (ای لا یکون) المنادی (مضافا) مثل یاعبداللہ (ولا) یکون ایضا (شبه مضاف) مثل یاخیرا من زید (وهو) ای شبه المضاف (کل اسم لایتم معناه الابانضمام امر آخر الیه) کانضمام من زید الی خیرا فان معنی خیرا لایتم الا بانضمامه الیه (معرفة) خبر بعد خبر فبناء المنادی له شرطان الافراد والتعریف والمراد بالتعریف ههنا التعریف بالعلمیة او النداء لاغیر لان احد المعارف المضمرات واحدها المبهمات فهما مبنیان بانفسهما والمبنی لا یبنی واحدها المعرف باللام وحرف النداء وحرف التعریف لا یجتمعان لما سیأتی وصرح بالتعریف الاضافی بقوله مضافا فبقی التعریف بالعلم والتعریف بالنداء (قبل النداء) ای قبل دخول حرف النداء وذلک مخصوص بالعلم للبناء العارضی (او بعده) ای بعد دخول حرف النداء (وانما بنی) بالبناء للمفعول المنادی (المفرد المعرفة) بعد دخول حرف النداء علیه (اوقوعه) ای لوقوع المنادی (موقع الکاف الاسمیة) التی فی ادعوک لان حرف النداء نائب مناب ادعو والمنادی قائم مقام الکاف المتصل به فیازید بمنزلة ادعوک (المشابهة لفظا ومعنی لکاف الخطاب الحرفیة) فی ذلک وایاک اما المشابهة لها لفظا فظاهر واما معنی فلان کل واحد منهما موضوع لمعنی الخطاب (وکونه) عطف علی وقوعه ای ولکون المنادی المفرد المعرفة (مثلها) ای مثل الکاف الاسمیة (افرادا وتعریفا) ای فی کون کل منهما مفردا معرفة (وذلک) ای المذکور من وقوعه موقع تلک الکاف وکونه مثلها فی الافراد والتعریف واقع وثابت (لان یازید) کما قلنا (بمنزلة ادعوک وهذه الکاف) اعنی کاف ادعوک (ککاف ذلک لفظا ومعنی) والحاصل ان المنادی المفرد المعرفة مشابه لکاف ادعوک فی الافراد والتعریف والخطاب وکاف ادعوک مشابه لکاف ذلک فی الافراد والتعریف والخطاب وهذا الکاف هو الاصل فی البناء لانه حرف فبنی کاف ادعوک لمشابهته له وبنی المنادی ایضا لمشابهته مشابهه فکان المنادی مشابها لکاف ذلک بالواسطة لان مشابه المشابه للشیٔ مشابه لذلک الشیٔ اذا اتحدت المشابهة وههنا کذلک وانما بنی علی الحرکة حقیقة اوحکما لعروض بنائه وعلی الضم فرقا بین حرکة المنادی المعرب نحو یاقوم ویا قومنا وحرکة المبنی نحو یاقوم بالضم کما عملوا فی نحو قبلک ومن قبلک وقبل واما المضاف والمشابه له فلم یبنیا لفقد المشابهة افرادا والنکرة المفردة لفقد المشابهة تعریفا واجتماع التعریف والافراد شرط لبناء المنادی (وانما قلنا ذلک) یعنی وانما قلنا ان المنادی مشابه لکاف الخطاب الحرفیة بالواسطة ولم نکتف ببیان مشابهته لکاف ادعوک (لان الاسم لایبنی الا لمشابهته الحرف اوالفعل) اللذین هما اصل

فی البناء فیکون الثانی مشابهاً لما هو اصل فیه وان کانت بالواسطة فبنی (ولابنی) المنادی (لمشابهته الاسم المبنی) الذی هو الکاف فی ادعوک لان الاسم لیس باصل فی البناء والا لکان کالاستعارة من المستعیر والسؤال من المحتاج لتقبیح وذلک مستبعد جداً (مثل یازید ویارجل) هذا (مثالان لما) ای للمنادی المبنی (هو مبنی علی الضم) بلا تنوین ویجوز تنوینه للضرورة مثل قول الشاعر

سلام الله یامطر علیها * ولیس علیک یامطر السلام

(اولهما) وهو زید (معرفة) بکونه علماً (قبل النداء وثانیهما) وهو رجل (معرفة بعد النداء) ای بالنداء لانه کان قبل دخول حرف النداء علیه نکرة فتعرف بدخول الحرف لقصد تعریفه (ویازیدان) (هذا مثال للمبنی علی الالف) (ویازیدون) (هذا مثال للمبنی علی الواو) لکون رفعهما بالالف والواو (ویخفض) بالبناء للمفعول بالخاء والضاد المعجمتین قید ثانیه (ای ویجر المنادی) لدخول ما هو من خواص الاسم علیه وهو اللام فیکون معرباً فیجر لما لفظاً او تقدیراً ولا یستغاث الا بکلمة یا لکونها اصلاً من بین حروف النداء ولهذا یتنبّه بها دون غیرها ولا یکون مستغاثاً الا المفرد المعرفة او المضاف الی العلم لانه لا یقال یارجل فی یارجل لانه حینئذ یکون نکرة ولا یقال ایضاً یاخیر من زید فی یاخیراً من زید (بلام الاستغاثة) (ای بلام تدخله) ای المنادی (وقت الاستغاثة به) الاضافة لادنی ملابسة (وهی) ای هذه اللام (لام التخصیص) لا لام التعلیل ولا غیره (ادخلت) بالبناء للمفعول (علی المستغاث) ای علی من ارید الغوث منه (دلالة) مفعول له للادخال ای لتدل اللام (علی انه) ای المستغاث (مخصوص من بین امثاله) واشباهه فی الصلاحیة للغوث (بالدعاء) الباء داخلة علی المقصور ای لتدل اللام علی ان الدعاء وطلب الغوث مخصوص من بین امثاله فی الصلاحیة له بالمستغاث ولهذا اختیرت اللام للادخال علی المستغاث من بین الحروف (نحو یالزید) فزید منادی مستغاث ادخل علیه اللام والمستغاث له محذوف ای یالزید للمظلوم ولام الاستغاثة متعلق بالفعل المحذوف وهو ادعو وارید وجاز ذلک فی المتعدی بنفسه بعد الحذف الا انها لا تزاد الا فی احد المواضع الثلاثة الاستغاثة والتعجب والتهدید کذا ومعناه بالفارسیة مخصوص کردم ترا ای زید بخواندن وبحاضر شدن از سبب آنکه بفریادرس تو این ضعیف را (وانما فتحت) هذه اللام مع ان القیاس ان اللام اذا دخلت علی المظهر تکسر نحو لزید لان الکسر اصل ولیوافق حرکتها عملها (لئلا یلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث) یعنی لما کان کسر هذه اللام قیاساً مطرداً یلزم التباس المستغاث بالمستغاث له لان کسر اللام فیه

قیاس مطرد ایضا عندحذف المستغاث (نحو یا للمظلوم) ای یاقوم للمظلوم یعنی ادعوکم لهذا الضعیف لتنظروافیه وتعینواایاه (فانه لولم یفتح لام الاستغاثة) فی المستغاث بل کسر بناء علی ماهو القیاس (لم یعلم ان) لفظ (المظلوم فی هذا المثال) ای فی نحو یا للمظلوم (مستغاث اومستغاث له) مع ان المظلوم فی هذا المثال مستغاث له بیقین لان المظلوم یستغاث له فکیف یستغاث منه لانه اذالم یقدرعلی رفع الظلم عن نفسه فکیف یقدرعلی رفعه عن غیروانما اورده مثالا لانه اذا لزم فتح اللام فیمالبس فیه فتحة ففیما فیه اولی (ولم یعکس) بالبناء للمفعول (الامر) ای ولم یفتح اللام فی المستغاث له ویکسر فی المستغاث لان العمل بالقیاس فیما هو المقصود هوالاولی لان المقصود من الاستغاثة هوالمستغاث (لان المنادی المستغاث واقع موقع کاف الضمیر) لما عرفت سابقا) التی بفتح لام الجر معها نحولك) لان الاصل فی کل کلمة کانت علی حرف واحد کالفاء والواو ولام الابتداء وهمزة الاستفهام ان یکون مبنیا علی الفتح لثقل الضمة والکثرة علی ما هو موضوع علی الخفة ففتح لام الاستغاثة فی المستغاث ایضا قیاس لما قام هومقامه (بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمیر) فبقی علی القیاس وهو کسرها اذا دخل علی المظهر (فان عطفت) بتاء الخطاب (علی) المنادی (المستغاث) باعادة لام الاستغاثة فی المعطوف و (بغیر یا) فیه (نحو یا لزید ولعمر وکسرت) لام الاستغاثة (فی المعطوف) عملا بما هوالاصل فی اللام وهو انه اذا دخل علی المظهر یکسر علی ما سبق و (لان الفرق ینسد وبین المستغاث له حاصل بعطفه علی المستغاث) لان المعطوف فی حکم المعطوف علیه واذا کان المعطوف علیه مستغاثا یکون المعطوف ایضا مستغاثا (وان عطفت) انت (مع) اعادة (یا) ایضا (فلا بد من فتح لام) الاستغاثة فی (المعطوف ایضا) ای کما لا بد من فتح اللام فی المعطوف علیه لانه لما اعید لام الاستغاثة وحرف النداء فی المعطوف صار کانه لم یکن معطوفا بل منادی مستغاث برأسه فلزم فتح اللام فیه لئلا یلزم الالتباس فالعطف لم یصلح ان یکون قرینة (نحو یا لزید ویا لعمرو) فکانه قال اولا یا لعمرو فلزم الفتح (وانما اعرب المنادی) اذا کان مفردا معرفة ولم یبن مع ان علة البناء وهی الافراد والتعریف والخطاب لم تزل بدخول لامها (بعد دخول لام الاستغاثة) واما اذا کان مضافا مثل یا لعبد الله فکذلك (لان علة بنائه) وهی الافراد والتعریف والخطاب (کانت) تلك العلة (مشابهته الحرف) وهو حرف الخطاب فی ذلك (واللام الجارة من خواص الاسم) لما عرفت فیما سبق ان دخول حرف الجر مطلقا مختص بالاسم (فبدخولها علیه ضعفت مشابهته للحرف) وان کانت العلة

موجودة لانها ضعيفة والضعيف لايؤثر فيما يخالف الاصل وهو البناء (فاعرب) المنادى المستغاث (على ماهو الاصل فيه) اى فى الاسم وهو الاعراب فانجر بدخول الجار لفظا وتقديرا (قيل) يعنى اعترض على قول المصنف و يخفض بلام الاستغاثة بانه غير جامع لانه (قد يخفض المنادى) وقد ههنا للتحقيق كما فى قوله تعالى قد يعلم ما انتم (بلام التعجب والتهديد) اى بلام يدخل المنادى وقت التعجب اى التعجب المنادى من المنادى وتهديده وتخويفه اياه (ايضا) اى كما يخفض بلام الاستغاثة (فلام التعجب نحو يا للماء) فكانك ابصرت ماء فى مكان لايرجى ولايظن وجوده فيه فاعجبك فتناديه وتقول تعال فانك عجيب الشان لايعرفك كل احد (ويا للدواهي) جمع داهية وهى المصيبة العظيمة (ولام التهديد نحو يا لزيد) فى مقام تخويف المنادى المنادى ولذا قال الشارح (لاقتلنك) لتكون قرينة على ان يا لزيد للتهديد وفى الهندى فالاول يذكر عند العبور على ماء عظيم فى موضع لايظن وجوده فيه والثانى يستعمل عند نزول نوائب الدهر وشدائده انتهى (فلم اهمل المصنف ذكرهما) ولم يذكرهما (وكيف يصدق) الاستفهام للانكار يعنى لايصح (قوله فيما بعد وينصب ماسواهما كليا) لان الضمير فيما سواهما يرجع الى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث باللام والمستغاث بالالف فحينئذ لم يكن ماسواهما كله منصوبا لانه يجو بلامى التعجب والتهديد مع انهما داخلان فى سواهما (واجيب) عن هذا الاعتراض (بان كلا) اى كل واحد (من هاتين اللامين لام الاستغاثة) يعنى يصح ان يطلق على كل واحد منهما لام الاستغاثة وان كان مجازا (كان) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المهدد) حال كونه (اسم فاعل) من هدد (يستغيث) اى يطلب الغوث والعون (بالمهدد) اى من المهدد حال كونه (اسم مفعول) فياتيه (ليحضر) المهدد اسم مفعول (فينتقم) المهدد اسم فاعل (منه) اى فيأخذ انتقامه من المهدد اسم مفعول (ويستريح) المهدد (من الم خصومته (فاستغاثة المهدد بالكسر بلام الاستغاثة من المهدد بالفتح فى دفع الخصومة عن نفسه وطلب الراحة كما ان المستغيث يستغيث من المستغاث لدفع الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح (وكان المتعجب) اسم فاعل (يستغيث) اى يطلب الغوث (بالمتعجب منه) اى من المتعجب منه اسم مفعول فيناديه (ليحضر فيقضى) ويزيل المتعجب (منه) اى من نفسه (التعجب ويتخلص) ويتفرغ (منه) اى من التعجب ويكون فارغ البال والحال فعلم منه ان لام التعجب ولام التهديد لام الاستغاثة فيكون كلام المصنف جامعا ولم ينتقض بقول من قال قد يخفض المنادى بلام التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله وينصب

ماسواهما كليا (واجيب عن لام التعجب بوجه آخر) اى بجواب آخر (ذكره المصنف فى الايضاح) شرح المفصل (وهو) اى ذلك الوجه (ان المنادى فى قولهم ياللماء ويا للدواهى) محذوف لانسيا (ليس) المنادى الداخل عليه لام التعجب (الماء ولا الدواهى) بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة (وانما المراد) من قولهم ياللماء ويالالدواهى نحو (ياقوم اوياهؤلاء اعجبوا) امر من عجب يعجب على وزن علم يعلم اى تعجبوا (للماء) الذى فى مكان لايرجى وجوده فيه (و) تعجبوا (للدواهى) المتتابع بعضها اثر بعض التى لايظن وجود واحدة منها فى دار الاسلام المحفوظة من الآلام التى هى دار السلام (ولايخفى عليك) ايها الطالب المبصر (ان القول) والحكم (بحذف المنادى على تقدير كسر اللام) فيما يلى حرف النداء كقولهم يالالبهيئة بالكسر اى ياقوم احضر واللبهيئة وشاهدوها (ظاهر) لان كسر اللام فيمايلى حرف النداء دليل قوى على ان المنادى محذوف لان اللام فى المنادى مفتوح لماعرفت سابقا ولماكسر علم انه ليس بمنادى بل المنادى محذوف (واما) القول بان المنادى محذوف (على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها) وهو كون المنادى قائما مقام الكاف التى يفتح اللام معها (حينئذ) اى حين كون المنادى محذوفا (كما هو الظاهر مما سبق) فلايستقيم هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجاب به المجيب الاول فان قلت لاينحصر المقتضى فيماسبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة انما يصح ان لوكان اللام مفتوحا واذا كان مكسورا فلا يصح تأمل وانصف ولم آل جهدا (ويفتح) بالبناء للمفعول (اى يبنى المنادى على الفتح) وجوبا (لالحاق الفها) اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس اى وقت طلوعها اى لالحاق (اى) وقت الحاق (الف الاستغاثة) اى وقت لحوق الفها (بآخره) اى بآخر المنادى (لاقتضاء الالف) فى كونها الفا وباقية على تلك الهيئة (فتح ماقبلها) اى يكون الحرف الذى كان قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا لايخلو اما ان يكون مضموما اومكسورا فالاول يستلزم قلبها واوا مثل قول فى قال والثانى ياء مثل بيع فى باع فوجب ان يكون ماقبلها مفتوحا (ولالام) (فيه) اشارة الى ان لالنفى الجنس ولام اسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لاتقييد به كما قيل بل اتفاقى لايجوز اجتماع اللام والالف لكن لايحسن (حينئذ) اى حين الحاق الالف (لان اللام يقتضى الجر) اى جر ما دخلت هى عليه (والالف) يقتضى (الفتح) اى فتح مادخلت هى عليه (فبين اثريهما) يعنى بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف وهو الفتح (تناف) بضم الفاء لانه مصدر تفاعل والاصل تنافى بضم الفاء

والياء فحذف الياء فصار الرفع فيه تقديريا لان الجر والفتح لايجتمعان في محل واحد (فلا يحسن الجمع بينهما) اى بين المؤثرين اللام والالف وانما قال فلا يحسن لانه يجوز الجمع بينهما از يادة الاستغاثة نحو يا لزيداه ولكن يلغو احدهما لعدم ظهور اثره (مثل يا لزيداه) (بالحاق الهاء به) اى بالمنادى (للوقف) (وينصب بالبناء للمفعول (ماسواهما) اى يبقى المنادى على نصب كان له قبل ان يكون منادى فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل وتالايحصل (اى ينصب بالمفعولية ما) اى منادى (سوى) اى غير (المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث سواء كان (مع اللام او) مع (الالف لفظا) تفصيل للنصب اى نصبا لفظيا مثل يا عبد الله (اوتقديرا) اى نصبا تقديريا مثل يا ابا العباس (ان كان) المنادى (معربا) يعنى ان كان المنادى مما يمكن ان يكون معربا (قبل دخول حرف النداء) عليه وان كان مبنيا قبل دخوله فهو يبنى على ما كان (لان علة النصب) اى لان العلة المستلزمة لنصب المنادى مطلقا (وهى) اى تلك العلة (المفعولية) اى كون المنادى مفعولا به (متحققة) موجودة (فيه) اى فى المنادى الذى لم يكن مفردا معرفة ولامستغاثا باللام والالف (وماغيره مغير عن حاله) ما نافية وغير فعل ماض مبنى للفاعل وضمير المنصوب راجع الى الموصول الذى فى قوله فيما سواهما ومغير فاعل غير والمراد بالحال ههنا النصب والمغير فى المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانها تقتضى بناء. والمستغاث باللام لانها تقتضى الجر وفى المستغاث به الالف لانها تقتضى الفتح وليس فيما سواهما شئ منها فيبقى على ما كان قبل كونه منادى من النصب لفظا وتقديرا (وماسوى المفرد المعرفة) ينقسم الى اربعة اقسام لانه اما بانتفاء الافراد فقط او بانتفاء التعريف فقط او بانتفائهما معا والاول اما ان يكون مضافا او شبهه فانقسمت الى اربعة (اما مالايكون مفردا بان يكون) المنادى فيه (مضافا او شبه مضاف) وهو القسم الاول المنقسم الى قسمين (واما مايكون مفردا ولكن لايكون) المنادى فيه (معرفة) وهو القسم الثالث (واما مالايكون مفردا ولا معرفة) وهو القسم الرابع (فالقسم الاول وهو) اى القسم الاول (مالايكون المنادى فيه (مفردا لكونه مضافا) يعنى ماينتفى فيه الافراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان علما (مثل يا عبد الله) اى غير علم مثل يا عبد الله (والقسم الثانى) (و) (هو) اى القسم الثانى (مالايكون) المنادى فيه (مفردا) يعنى ماينتفى فيه الافراد فقط (لكونه شبه مضاف مثل) (ياطالعا جبلا) وهو اما معمول للاول مثل يا حسنا وجهه و ياخيرا من زيد و ياطالعا جبلا واما معطوف عليه عطف النسق نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين واما نعت

هو جملة نحو يا حليما لا يعجل اوظرف نحو * الا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله والسلام * فان قلت كيف عمل طالعا مع عدم الاعتماد وهو شرط فى عمله قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوز الاعتماد عليه او على الموصوف لان التقدير يا انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا (و) (القسم الثالث و هو) اى القسم الثالث (ما يكون) المنادى فيه (مفردا ولكن) اى الا انه (لايكون معرفة) بل يكون نكرة لعدم قصد التعيين (مثل) (يا رجلا) (مقولا) (لغير معين) اشارة الى ان الظرف صفة والى ان حرف النداء لايستلزم التعيين مالم يقصد (اى لرجل غير معين) فيه اشارة الى ان غير صفة لموصوف مقدر (وهذا) اى قوله لغير معين (توقيت لنصب رجلا) على ان اللام فيه للتوقيت يعنى بيان لوقت نصبه و بيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين (لاتقييد له) على ان يكون الظرف حالا والحال قيد لعامله فيكون قيد النصب لان ما يكون قيد العامل يكون قيدا للعمل ايضا (لانه) اى لان المنادى المفرد النكرة (اذا كان منصوبا لايحتمل المعين) حتى يحتاج الى التقييد مع انه نكرة (والقسم الرابع) من الاقسام الاربعة (وهو ما لايكون) المنادى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولا معرفة) لانه ليس فيه شئ من انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة (مثل يا حسنا وجهه) بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا صفة مشبهة اعتمدت على موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخصا حسنا وجهه (ظريفا) صفة له ايضا فى الحقيقة وفى الظاهر صفة لحسنا وانما وصفه به ليكون المثال نصا فى كونه نكرة لم يصدق به معين (ولم يورد المصنف لهذا القسم) اى القسم الرابع (مثالا) كما اورد امثلة الاقسام الثلاثة حتى يستوفى كل قسم بمثاله كما هو دأبه فى بعض القواعد (اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين) الافراد والتعريف (بمثال) يعنى لانه اذا علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل يا عبد الله وانتفاء قيد التعريف بمثال مثل يا رجلا لغير معين (سهل) من باب ظرف اى صار يسيرا (تصور انتفائهما) اى انتفاء القيدين بمثال واحد (معا فلا حاجة الى ايراد) واتيان (مثال له) اى للقسم الرابع (على انفراده) مستقلا (مع ان المثال الثانى) وهو ما لايكون مفردا لكونه شبه مضاف (يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين) بالرفع لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما امكن ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر المتبادر لانه فى تقدير انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا كما سبق (وهذه العبارة) اعنى عبارة يا طالعا جبلا (اعم من ان يراد بها) واحد (معين) فيكون مثالا للقسم الثانى (او) واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع (فامثلة الاقسام) الاربعة (باسرها) اى بجميعها (مذكورة)

فى الكل (وهذه الامثلة كلها مثال لماسوى المستغاث) بالالف والمستغاث باللام (ايضا) اى كما كانت امثلة لماسوى المنادى المفرد المعرفة فان عبد الله ليس بمستغاث باللام ولا بالالف وكذا طالعا جبلا ورجلا لغير معين (فلاحاجة الى ايراد) واتيان (مثال له) اى لماسوى المستغاث (على حدة) واستقلال ولما فرغ من انواع المنادى واحواله شرع فى بيان احوال توابعه فقال (وتوابع المنادى) سيجئ معنى التوابع فى تفصيله وتحقيقه فى بحثها (المبنى) صفة المنادى (على مايرفع به) المنادى متعلق بالمبنى وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لانه لا يجرى الحكم الآتى فى المستغاث بالالف وان كان مبنيا بل يحمل (على لفظه فقط لانه يقال يازيدا وعمر الاوعمرو (المفردة) بارفع صفة التوابع (حقيقة اوحكما) تفصيل للافراد يعنى يكون ذلك التابع مفردا حقيقيا بان لايكون مضافا ولا شبهه اصلا اومفردا حكميا بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان مضافا لكنه مفرد حكما على ماسيأتى (وانما قيد) المصنف (المنادى بكونه مبنيا) ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن توابع المنادى المعرب سواء كانت مفردة اولا (لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط) لان المعرب ليس له الاحال لفظه وهو النصب لفظا اوتقديرا فتابعه يتبعه فيه واما المبنى فله حالان حال لفظه وهو الضم وحال محله وهو النصب فيجوز فى تابعه الوجهان الرفع حملا على لفظه والنصب حملا على محله (وقيدنا) نحو (المبنى بكونه) اى بان يكون بناؤه (على مايرفع به) ولم نبقه على اطلاقه احترازا عن المبنى على الفتح (لان توابع) للمنادى (المستغاث بالالف لا يجوز فيها) اى فى تلك التوابع (الرفع) بل يجب فيها النصب (نحو يازيدا وعمرا) بالنصب فى عمرا سواء حمل على لفظه اومحله (لا) يقال يا زيدا (وعمرو) برفعه (لان المتبوع) وهو زيد (مبنى على الفتح) يعنى وان كان فى المستغاث بالالف علامة الا انهما سيان لان حال لفظه الفتح وحال محله النصب وهما سواء وليس له حال آخر يحمل عليه فوجب النصب فى تابعه كما وجب فى تابع المنادى المعرب (وقيد) المصنف (التوابع) ههنا (بكونها) يعنى بان يكون (مفردة لانها لولم تكن) التوابع (مفردة لاحقيقة ولاحكما كانت) تلك التوابع (مضافة بالاضافة المعنوية) نحو يازيد ذا المال ويازيد نفسه ويازيد وعبد الله (وحينئذ) اى حين كانت تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنوية (لايجوز فيها) اى فى تلك التوابع (الا النصب) لفظا اوتقديرا لان المنادى اذا كان مضافا يجب نصبه فتوابعه اذا كانت مضافة تكون اولى بالنصب ولان الاصل فى توابع المنادى ان تكون تابعة لما هو الاصل فى متبوعها ولان تابع المنادى انما يتبعه فى لفظه اذا

كان نشأه فى الافراد وذا يفوت فى الاضافة (وانما جعلنا نحن (المفردة اعم من ان تكون) يعنى المفردة (مفردة حقيقية) اى حقيقية (بان لا يكون) التابع (مضافا معنويا ولا) مضافا (لفظيا ولا شبه مضاف) مثل يازيد العالم لان العالم مفرد حقيقى ليس بمضاف ولا شبهه (اوحكما) اى مفردة حكمية (بان يكون) التابع (مضافا لفظيا اومشبها بالمضاف فانهما) اى الحالة والقصة (لما انتفت فيهما) اى فى المضاف بالاضافة اللفظية وفى المشبه به (الاضافة المعنوية) لان المضاف بالاضافة اللفظية او المشبه به لا يضاف بالاضافة المعنوية فانتفت هذه الاضافة فيهما (كانا) اى المضاف اللفظى والمشبه به المضاف (فى حكم المفرد ليدخل) تعليل لقوله وانما جعلنا (فيهما) اى فى تلك التوابع (المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما) اى لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه به (كالتوابع المفردة) حقيقة لا اضافة فيها اصلا (فى جواز الرفع) فيه حملا على اللفظ (و) جواز (النصب) فيه حملا على المحل لانه لما كان اضافتها كلا اضافة جاز فيها الوجهان كما جاز فى المفرد الحقيقى المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضموم كان فى حكم المفرد وكذا المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون فى حكم المضاف الحقيقى فى وجوب النصب عملا بالظاهر لانه فى الظاهر مضاف (نحو يازيد الحسن الوجه) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (الحسن الوجه) بالنصب حملا على المحل فى الاضافة اللفظية (ويا زيد الحسن) بالرفع حملا على اللفظ (وجهه) بالرفع لانه فاعل (و) يازيد (الحسن وجهه) بالنصب حملا على المحل فى المشبه بالمضاف (ولما لم يجر الحكم) لما ههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضى لم يجر من جرى يجرى كرمى يرمى سقط الياء علامة الجزم الحكم فاعل لم يجر (الآتى) على وزن القاضى صفة للحكم وهو الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل (فى التوابع كلها) وهى خمسة الصفة والعطف والتأكيد والبدل وعطف البيان (بل) يجرى (فى بعضها) وهو النعت وبعض العطف وعطف البيان والتأكيد قيل فى كله وقيل فى بعضه ولم يجر فى البدل كله وبعض العطف وبعض التأكيد (ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد فى بعضها من قيد) وذلك البعض العطف (فصل) المصنف (التوابع الجارى) لانه وصف سببى للتوابع (هذا الحكم) بالرفع لانه فاعل لقوله الجارى (فيها) اى فى التوابع وهذا الحكم يجرى فى التوابع الثلاثة مطلقا وهو الصفة وعطف البيان والتأكيد فى رواية (وصرح) عطف على فصل (بالقيد) وهو الممتنع دخول يا عليه (فيما هو محتاج اليه)

اى الى القيد وهو العطف بالحروف (فقال) عطف على فصل اوصرح (من التأكيد) (اى) التأكيد (المعوى) قبل (لان التأكيد اللفظى حكمه فى) الاعم (الاغلب حكم الاول) اى حكم المؤكد بالفتح (اعرابا وبناء) نصب على التميز يعنى ان كان المؤكد معربا يكون المؤكد ايضا معربا نحو جاءنى زيد زيدوان كان المؤكد مبنيا كان المؤكد ايضا مبنيا نحو ضربت ات اوانالان الثانى عين الاول لفظا ومعنى (نحو يازيد زيد) بالبناء على الضم فيهما لانه لما كان الثانى عين الاول كأن حرف النداء باشر الثانى كما باشر الاول فكانه قيل يازيد يازيد (وقد يجوز اعرابه) اى ويجوز على قلة ان يكون التأكيد اللفظى معربا لان الاعراب اصل والبناء عارض لايسرى من المؤكد (رفعا) نصب على التميز اوعلى المصدرية اوالحالية حملا على لفظه نحو يا زيدزيد بالضم فى الاول والرفع فى الثانى (ونصبا) عطف على رفعا حملا على محله نحو يا زيدزيدا بالضم والنصب فى الاول والثانى (وكأن) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (اختيار عدم المصنف ذلك) اى الاعراب نصبا ورفعا (ولذلك) اى لكون اختيار عدم الاعراب رفعا ونصبا اطلق التأكيد كما اطلق الصفة وعطف البيان و(لم يقيد التأكيد بالمعنوى) كما قيد المعطوف بقوله بحرف الخ (والصفة) (مطلقا) سواء كانت مشتقة اولا وسواء كانت وصفا لمن قامت هى به اولا فيه رد على الاصمعى حيث لم يجز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالضمير واول نصب العالم ورفعه فى يا زيد العالم على الاختصاص لضعف الداعى وعدم جريان التأويل فى وصف المنادى المسنعاب (وعطف البيان) (كذلك) اى مثل الصفة يكون مطلقا مشتقا وغيره (والمعطوف) (بحرف) (الممتنع) بالجر صفة المعطوف الا انه وصف سببى (دخول يا) بالرفع فاعل الممتنع مثل مررت برجل حسن وجهه (عليه) اى على المعطوف بحرف (يعنى) المراد بقوله المعطوف بحرف الخ المعطوف (المعرف باللام) لامطلق المعطوف لان الحكم الآتى لايجرى فى المعطوف مطلقا ولم يقل المصنف والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر اشارة الى كون المانع مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع فيه (بخلاف البدل) مطلقا (والمعطوف) بحرف (الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما) حينئذ (غير حكمهما كما سيجئ) (رفع) بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المنادى (حملا) اى حال كونها محمولة اولكونها محمولة (على لفظه) اى على لفظ المنادى المبنى المفرد المعرفة (الظاهر) صفة اللفظ اذا كان مبنيا على الضم لفظا مثل يازيد العاقل (او لفظه) (المقدر) اذا كان مبنيا على الضم تقديرا نحو يا فتى العاقل (لان بناء المنادى)

المفرد

المفرد المعرفة (عرضي) غير اصيل (فشبهه) من حيث العروض لاعراب الاسم (المعرب) يعني كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب العامل كذلك البناء يعرض المنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة (فيجوز ان يكون تابعه) اى تابع المنادى المفرد المعرفة (تابعا للفظه) فيرفع كما يجوز ان يكون تابع المعرب في قولك جاءني زيد العالم تابعا للفظه فيرفع (وتنصب) بالبناء للمفعول والجملة عطف على ترفع (حملا) (على محله) اى محل المنادى المفرد المعرفة (لان حق توابع المبنى) مطلقا سواء كان بناؤه لازما او عارضا وسواء كان منادى او غيره (ان يكون تابعا لمحله) لانه الاصل واثر العامل ليس الا فيه (وهو) اى المنادى المفرد المعرفة (ههنا) اى حين كونه منادى (منصوب المحل بالمفعولية) اى بكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من شان التابع الحمل فالحمل على ماهو الاصل في متبوعه يكون هو الاولى والاليق (نحو يا تميم) بالبناء على الضم لانه تعرف بالنداء مثل يا رجل (اجمعون) بالرفع حملا على لفظه (و) يا تميم (اجمعين) بالنصب حملا على محله وتميم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم قبيلة ولذا صح تأكيده بصيغة الجمع (في التأكيد) المعنوي (و) نحو يا زيد زيد زيدا في التأكيد اللفظي على ماهو المختار عند المصنف ومثله قول رؤبة اني واسطار سطرن سطرا * لقائل يا نصر نصر نصرا (مثل يا زيد العاقل) بالرفع حملا على اللفظ (و) يا زيد (العاقل) بالنصب حملا على المحل (في الصفة واقتصر) المصنف (على مثالهما) اى على ايراد مثالهما حيث لم يورد مثالا لما عداها مما يجوز الوجهان فيه تأكيدا للرد على الاصمعي و(لانهما اكثر) فائدة واستعمالا (واشهر) مما عداهما على ما سيأتي ولانه يصلح ان يكون مثالا لعطف البيان اجرى الاعرابان على المعطوف عليه فقط مثل يا زيد العاقل والعاقل والمعطوف المذكوران اجريا على المعطوف فقط نحو يا زيد والعاقل والعاقل وانما كيد بتأويل حمل الوصف عليه فحينئذ تكون الامثلة باسرها مذكورة (و يا غلام) بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفة بالنداء (بشر) بالرفع حملا على لفظه (و) يا غلام (بشرا) بالنصب حملا على محله (في عطف البيان) و يا زيد والحارث والحارث) و يا زيد والحارث مثل قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير (في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه) في ايراد هذه الامثلة نشر على ترتيب اللف وذلك في ايراد رفعه اولا ونصبه ثانيا حيث قال في اللف ترفع وتنصب (والخليل) (ابن احمد وهو استاذ سيبويه) امام النحو والخليل هو الذي قال صاحب اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدم مثله ولم يلحق مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سيبويه (في المعطوف) متعلق بيختار قدم عليه للحصر حيث لا اختلاف

ينهما في غيره من التوابع الجائز فيهما الوجهان بل اتفقا على اختيار النصب فيها لان جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى في الحقيقة منتف وجهة ترجيح النصب وهو كون تابع المبني تابعا لمحله قائم ومايقوم جهته يكون اولى فصيد اوفى بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف العطف قائما مقام العامل لكون المعطوف مستقلا غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون تابعا غير مستقل فصار محلا للنزاع لعدم ترجيح احد الجانبين (بحرف الممتنع دخول يا عليه) (يختار الرفع) اى يرجح الرفع على النصب ولكون الاختيار بمعنى الترجيح تعدى ههنا (مع تجويز النصب) المصدر مضاف الى المفعول اى مع تجويز الخليل النصب في ذلك المعطوف لان الاختيار يستعمل في تجويز الجانبين وترجيح احدهما على الآخر (لان المعطوف بحرف) على المنادى (في الحقيقة منادى مستقل) لنيابة حرف العطف مناب حرف النداء كما ان المعطوف على الفاعل في قولك جاءني زيد وعمرو في الحقيقة فاعل مستقل (فينبغي ان يكون) المعطوف على المنادى المبني (على حالة جارية عليه) اى على المعطوف وتلك الحالة ثابتة (على تقدير مباشرة حرف النداء له) اى على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف (وهي) اى تلك الحالة على ذلك التقدير (الضمة اوما يقوم مقامها) يعني البناء على الضمة كما في نحو يا زيد وعمرو اوالالف كما في نحو يا زيد وعمران اوالواو كما في نحو يا زيد وعمرون (ولكن) اى الا انه (لما لم يباشره حرف النداء) اى الا انه لما لم يدخله حرف النداء لكون اللام مانعا من دخوله (جعلت تلك الحالة) اى البناء على الضمة اوالالف اوالواو (اعرابا) لكون الاسم اصلا فيه ولا ما تم فيه (فصارت تلك الحالة (رفعا) فصار المعطوف المذكور مرفوعا اما على الضمة اوعلى الالف اوالواو مثل يا زيد والحارث والحارثان والحارثون وفي الرضي والرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى مثل يا ايها الرجل انتهى (وابو عمرو) (ابن العلاء) بالقصر (النحوي القارئ) وهو امام القراء والنحو (المقدم) صفة ابي عمرو (على الخليل) عصرا اوزمانا اورتبة (يختار فيه) اى في المعطوف المذكور (النصب) اى يرجح النصب وهذا من عطف معمولين على معمولي عامل واحد اعلى (مع تجويزه الرفع) اى مع تجويز ابي عمرو في المعطوف المذكور الرفع لما سبق (فله) اى الثاني (لما امتنع فيه) اى في المعطوف المذكور (تقدير حرف النداء) الذي كان داخلا على المعطوف عليه (بواسطة اللام) اى يكون للام فيه مانعا من تقديره كما انه مانع من دخوله (لايكون) ذلك المعطوف (منادى مستقلا) بل كان مقابلا للمنادى فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره حرف النداء (فله حكم التبعية وتابع المبني) مطلقا (تابع لمحله) لما عرفت (ومحله) ههنا (النصب) بالمفعولية

فاذا كان حكمه التبعية وتابع المبنى يجب ان يكون تابعا لمحله ههنا وان لم يجب لعروض البناء فلا اقل من ان يكون اولى والبق قبل مذهب ابى عمرو اولى لقراءة اكثر القراء ياجبال اوبى معه الطير بنصب والطير (وابو العباس) (المبرد) (ان كان) (المعطوف المذكور) (كالحسن) بفتح الحاء والسين المهملتين والنون فى آخره (اى كاسم الحسن) اى كاسم كان فى الاصل علما ثم عرف باللام لتأكيد معنى التعريف فيه ولذا جاز نزعه عنه (فى جواز نزع اللام عنه) اى عن ذلك الاسم يعنى كما جاز نزع اللام عن اسم الجنس واثباته كذلك يجوز نزع اللام واثباته مثل الحارث وحارث الخليل وخليل (فكالخليل) (اى فابو العباس) المبرد (مثل الخليل) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة جزاء الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله *يضحكن عن كالبرد المنهم* ويجوز ان تكون جارة اى فابو العباس المبرد كائن كالخليل لكن الشارح اقتصر على الاول لوضوح الثانى واشتهاره (فى اختيار رفعه) يعنى فى كون المختار عند رفعه (لامكان جعله) اى جعل المعطوف المذكور (منادى مستقلا بنزع اللام عنه) فكان له حكم الاستقلال فينبغى ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الضمة والالف والواو ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كانت اعرابا رفعا (والا) عطف على قوله ان كان على عكسه يعنى ان كان المعطوف عليه مثبتا يكون المعطوف منفيا وبالعكس (اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه) يعنى وان لم يجز نزع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف الكلمة لانه لم يصر علما الامع اللام وذلك اما فى الاسم (مثل النجم) والبيت والكتاب وايام الاسبوع مثل الاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس والثريا (و) اما فى الصفة (كالصعق) حيث جعل اسما لبلدة اصابتها الصاعقة فيلزم اللام (فكابى عمرو) (اى فابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب) اى فى كون النصب مختارا عنده (لامتناع جعله) اى جعل مثل هذا المعطوف (منادى مستقلا) لعدم امكان نزع اللام عنه فله حكم التبعية والاصل فى توابع المبنى ان تكون تابعة لمحله ومحله ههنا النصب بالمفعولية فالعطف عليه هو الاولى والمختار (والمضافة) بالرفع (عطف على قوله (المفردة) هذا من قبيل عطف امرين على معمولى عامل واحد لان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف عند سيبويه فيكون العامل ههنا العامل المعنوى ولذا قال الشارح (اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة) بالرفع صفة التوابع (بالاضافة الحقيقية) اى المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية يجوز فيه الوجهان لما عرفت (تنصب) وجوبا بالبناء للمفعول كما ينصب

المنادی اذا کان مضافا بالاضافة الحقیقیة او اللفظیة اوشبه مضاف (لانهـا) ای لان التوابع المضافة بالاضافة الحقیقیة (اذا وقعت) یعنی اذا کانت (منادی) بنفسهـا (تنصب) لماسبق (فنصبها اذا وقعت) ای اذا کانت (توابع اولی) لان النصب اصل فی المنادی وتوابعه ولامانع منه و(لان حرف النداء لایباشرها) وحرف النداء اذالم یدخلها تکون باقیة علی ماهو الاصل فیها والاصل فی المنادی النصب لکونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا (مثل یاتمیم کلهم) بالنصب ویا زید نفسه (فی التأکید ویازید ذاالمال) ویازید مصارع المصر ویازید کریم البلد (فی الصفة ویارجل اباعبدالله) ویازید عبدالله (فی عطف البیان ولایجیٔ المعطوف بحرف الممتنع دخول یاعلیه) حال کونه (مضافا لان اللام یمتنع دخولها علی المضاف بالاضافة الحقیقیة) لماسیأتی ان المضاف بالاضافة الحقیقیـة یشترط تجریده عن التعریف مطلقا لما قلنا ان التجرید عند شرط فیه فلایوجدله مثال ولذا لم یمثل الشارح کامثل فی الاقسام الثلاثة (والبدل) باقواعد (والمعطوف غیرما) بالرفع صفة اوبدل (ذکر) مبنی للمفعول (ای غیرالمعطوف الذی ذکر من قبل) فیه اشارة الی ان ما موصولة صفـة لموصوف مقدربقرینة المقام (وهو) ای المعطوف الذی ذکر من قبل هذا المعطوف (الممتنع دخول یاعلیه) یعنی المعطوف المعرف بلام التعریف (فغیره) ای هذا المعطوف هو (المعطوف الذی لایمتنع دخول یاعلیه) یعنی المعطوف الذی کان مجردا عن حرف التعریف سواء کان معرفة مثل زید وعمرو اونکرة مثل رجل وامرأة قوله والبدل مبتدأ والمعطوف معطوف علیه و(حکمه) مبتدأ ثان والضمیر فی حکمه یرجع الی کل واحد من المعطوفین ولذا قال الشارح (ای حکم کل واحد منهما) بحذف المضاف (حکم المنادی) ای کحکم المنادی منصوب بنزع الخافض مثل قوله تعالی واختارموسی قومه ای واختار من قومه خبرالمبتدأ الثانی وهومع خبره خبرالمبتدأ الاول (المستقل) فسر الاستقلال بقوله (الذی باشره حرف النداء) یعنی الذی دخل علیه حرف النداء (وذلک) ای کون حکم کل واحد من البدل والمعطوف الذی جرد عن حرف التعریف مثل حکم المنادی الذی دخل علیه حرف النداء واقع وثابت (لان البدل هو المقصود) من الکلام (بالذکر والاول) یعنی المبدل منه (کالتوطئة) والبساط (لذکره) ای لذکر البدل فکان حرف النداء الداخل علی المبدل منه کان داخلا علی البدل فصار البدل لهذا کالمنادی المستقل (والمعطوف المخصوص) یعنی المجرد عن حرف التعریف (منادی مستقل) برأسه (فی الحقیقة) بحیث کان کانه لم یکن معطوفا لقیام حرف العطف مقام حرف النداء لان قولنا یازید وعمرو

بمنزلة يازيد ياعمرو (و) الحال انه (لامانع من دخول حرف النداء عليه) كلام التعريف (فيكون حرف النداء مقدرا فيه) بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى مستقلا (مطلقا) (اى حال كون كل) واحد (منهما) اى من البدل والمعطوف المجرد عنه (مطلقا فى هذا الحكم) اى فى كونه كالمنادى المستقل (غير مقيد بحال) دون حال (من الاحوال) الاربعة الافراد والاضافة والمشابهة بهما والتنكير وفسر الشارح الاطلاق بقوله (اى سواء كانا) اى البدل والمعطوف المخصوص (مفردين اومضافين اومضارعين للمضاف اونكرتين) او المبدل منه والبدل والمعطوف عليه والمعطوف مفردين ومثالهما مذكور فى الشرح اومضافين مثل ياعبدالله عبدالرحمن وياعبدالله وعبد الرحمن او الاول مفرد والثانى مضاف فيهما ومثالهما مذكور فى الشرح ايضا اوالاول مضاف والثانى مفرد مثل ياعبدالله زيدا وزيد فيكون الثانى مبنيا وان كان المتبوع معربا اومضارعين له نحو ياخيرا من زيد طالعا جبلا اووطالعا جبلا اوالاول مفرد والثانى مضارع له ومثالهما مذكور فى الشرح اوالاول مضارع له والثانى مفرد نحو ياخيرا من زيد وعمرو وياخيرا من زيد عمرو فيكون التابع مبنيا وان كان المتبوع معربا اونكرتين ومثالهما مذكور فيه اومضافين مثل ياغلام رجل غلام امرأة اوغلام امرأة اوالاول مفرد والثانى امامضاف اوشبهه اوالعكس قوله مطلقا يشتمل هذه الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا المقام لكون المقام مقام ان يكون المتبوع مبنيا (فالبدل) اى فامثلة البدل (مثل يازيد بشر) وهو بدل الكل لكن على تقدير ان يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد ولايكون بدل الغلط مثال لكون البدل مفردا فبنى كما بنى المبدل منه (ويازيد ابا عمرو) فيكون ايضا بدل الكل مثال المضاف فينصب (ويازيد طالعا جبلا) مثال المضارع له وهو بدل الكل ايضا (ويازيد رجلا صالحا) مثال النكرة وهو ايضا بدل الكل وانما وصف بقوله صالحا لانه اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب اوحسن على ما سيأتى وهذه الامثلة كلها بدل الكل كما صرحنا فى ذيل كل مثال وامثلة الاقسام الثلاثة مستفادة منها (والمعطوف) يعنى امثلة المعطوف (مثل يازيد وعمرو) بالضم والبناء فيهما (ويازيد وابا عمرو ويازيد وطالعا جبلا ويازيد ورجلا صالحا) وصفه ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لمجرد المشاكلة لان فى العطف لا يشترط ما يشترط فى البدل ولما فرغ من بيان احوال التوابع شرع فى بيان بعض احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة ان يكون المنادى علما وان يكون موصوفا بابن وان يكون الابن متصلا به وان يكون الابن مضافا الى علم آخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها يختار فتح المنادى

واشار الى الشرط الاول بقوله (والعلم) (اى العلم المنادى المبنى على الضم)
لا على الالف ولا على الواو حتى لو بنى على احدهما لم يكن اختيار الفتح (اما
كونه) اى كون العلم (منادى فلان الكلام فيه) اى فى كون العلم منادى (واما
كونه مبنيا على الضم) مع ان البناء يشمل البناء على الالف والواو (فلما يفهم)
بالبناء للمفعول اى فلانه تفهم (من اختيار) بيان لما (فتحه) المفهوم من قوله
يختار فتحه (المبنى) صفة الاختيار من انبأ اى اعلم اى المعلم المخبر (عن جواز
ضمه) اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احد الجانبين على الآخر
بعد تجويزهما على ماسبق (فان جواز الضمة لايكون) ولا يوجد (الا فى) المنادى
(المبنى على الضم) فان العلم لايضاف ولا يكون مضارعا له ولا يكون منكرا
والمستغاث باللام لايفتح وبالالف لايختار فتحه بل يجب فتعين جواز الضم
لاغير ولا يكون فى المثنى ولا فى الجمع على حده ضم فاختيار الفتح بين جواز الضم
لاغير والى الثانى بقوله (الموصوف) صفة العلم (بابن) حال كون الابن
(مجردا عن التاء او) حال كونه (ملحق بها) اى بالتاء من غير تغيير هيئة
الابن لانه لايجوز الفتح فى ياهند بنت عمرو وليس ايضا مصغر ابن ولبنة ومشابههما
ومجموعهما فى حكمهما فى هذا الباب لعدم الكثرة (اعنى ابنة) مثل ياهند
ابنة عمرو ويازيد بن عمرو والى الثالث بقوله (بلا تخلل واسطة) فاصلة (بين
الابن) او الابنة (وموصوفه) كما مثلنا (كما هو المتبادر الى الفهم) لان الصفة
والموصوف لما اتحدا فى المعنى امتنع ان يقع فصل بينهما (فيخرج عنه) اى
عن هذا الحكم (مثل) قولك (يازيد الظريف) بالرفع اوالنصب حملا على
اللفظ اوالمعنى (ابن عمرو) بالنصب لانه تابع مضاف فانه لايفتح المنادى فى مثله
بل بنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهى مقتضية التخفيف والى الرابع بقوله
(مضافا) (الى حال كون ذلك الابن) او الابنة (مضافا) يشير الى ان مضافا
حال من المجرور فى قوله بابن (الى علم آخر) سواء كان كلا العلمين علمين للمذكر
مثل يازيد بن عمرو او للمؤنث نحو ياهند ابنة زيد او الاول مذكر والثانى مؤنث نحو
يازيد بن هند او بالعكس نحو ياهند ابنة زيد فالاقسام اربعة (فكل علم يكون
كذلك) اى موصوفا بهذه الصفات (يجوز فيه الضم) اى البناء على الضم
سواء كان المضاف اليه على اللفظ الموصوف نحو يا محمد بن محمد اولا كالامثلة
السابقة (لما عرفت من قاعدة بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به) وما يرفع به
ههنا الضم فبنى عليه (لكن) (يختار) بالبناء للمفعول لكونه يرجح (فتحه)
اى فتح ذلك المنادى على الضمة فيبنى على الفتح (لكثرة وقوع) يعنى استعمال
(المنادى الجامع لهذه الصفات) يعنى الشروط الاربعة (والكثرة) اى كثرة

الاستعمال منه (مناسبة للتخفيف) لان الشئ اذا كثر استعماله يقتضى تخفيف الالفاظ (فخففوه بالفتحة) يعنى تبديل ضمته الى الفتحة لانها خفيفة من الضمة (التى هى حركته) اى حركة المنادى (الاصلية لكونه مفعولا به) لفعل محذوف وجوبا وفى الرضى فخففوه لفظا بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركته الاصلية وخطا بحذف الف ابن فقط انتهى (واذا نودى) بالبناء للمفعول الاسم (المعرف باللام) اى بلام التعريف (اذا اريد نداؤه) اى اذا قصد نداؤه هذا من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب اومن قبيل اقامة المسبب مقام السبب لان الارادة سبب والنداء مسبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اى اذا اردتم القيام الى الصلوة (قيل) مثلا) عند نداءه المراد من قوله مثلا ان هذا الكلام مذكور على سبيل التمثيل لا التخصيص (ياايها الرجل) مثل ياايها النبى ويا ايها الناس وغير ذلك (بتوسط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء) التى هى يا (والمنادى المعرف باللام) الذى هو الرجل وهذا العلم مختص بكلمة يا لانها اصل فى هذا الباب فيتوسع فيها الايرى انها تستعمل فى الندبة خاصة والاستغاثة وتكون محذوفة دون غيرها لانه لايقال اياوهيا اواى ايها الرجل وكذا غيره (تحرزا) مفعول له لتوسط (عن اجتماع آلتى التعريف) احدهما حرف النداء والآخر حرف التعريف فى محل واحد (بلافاصلة) بينهما فيضيع احدهما فيكون فى الكلام حرف بلا فائدة وفى الرضى لانهم لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشئ طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع فى الدلالة عليها الى شئ آخر يقع النداء فى الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذى هو ذو اللام فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذهى مخصصة نحواى رجل واسم الاشارة الى هنا كلامه (وياهذا الرجل) (بتوسط هذا) بينهما للعلة المذكورة (ويااى هذا الرجل) (بتوسط الامرين) اى وهذا بينهما (معا) وفى هذا الجمع زيادة التشويق الى المقصود بالنداء بمزيد تعريف فتكون الوسائط ثلاثا اثنان بالانفراد والثالثة بالاجتماع والفرق بين ايها وهذا ان ايها لايكون مقصودا بالنداء اصلا متمحضا للتوسط وخالصا له وهذا يحتمل الامرين فلهذا قدم ايها (والتزموا) كانه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المبنى على الضم فلم لم يجز فيه الوجهان الرفع والنصب كما جاز فى يازيد الظريف وهو لماسبق من القاعدة المستمرة (يعنى العرب) لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم والناس وقيل يعنى جمهور النحاة (رفع رجل) (مثلا) اى اسم الجنس الواقع صفة لاى اولهذا (وان كان) ذلك الاسم (صفة) للمنادى المضموم (و) كان (حقها جواز الوجهين

الرفع) بالجر بدل من الوجهين او الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى الاول (والنصب كما) فى يازيد العاقل (لانه) (اى الرجل مثلا) يعنى اسم الجنس الواقع صفة لاى اولهذا (هو المقصود) الاصلى (بالنداء) وما بينهما وسائط كما فى البدل (والتزموا رفعه) تنبيها على انه مقصود بالنداء بل منادى مستقل وحقه البناء على ماير فع به فرفع (لكون حركته الاعرابية) وهى الرفع (موافقة للحركة) اى لحركته (البنائية) وهى الضمة (التى هى علامة المنادى) المفرد المعرفة لانه اذا كان منبيا يبنى على الضم لكونه مفردا معرفة وعند كونه معربا اذا كان مرفوعا يكون الرفع موافقا للضم (فتدل) عطف على قوله تكون اى فتدل حركته الاعرابية الموافقة لحركته البنائية (على انه هو المقصود بالنداء) وماقبله وسائل فقط واما الصريف فى قولك يازيد الظريف فليس بمقصود بالنداء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة جيئت للايضاح ولذا لم يلتزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب (وهذا) اى قوله والتزموا رفع الرجل اوصفة لاى المنادى اواسم الاشارة المنادى (بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى) المبنى على الضم المفرد (ولهذا) اى لكون هذا بمنزلة المستثنى (لم يذكر) المصنف (هناك) اى فى بيان جواز الوجهين فى صفة المفرد (ما) اى لفظا (يخرج صفة الاسم المبهم) المنادى (عن تلك القاعدة) والاسم المبهم اثنان اى واسم الاشارة كما استثنى صاحب المفصل حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم فينبغى ان يقول المصنف ايضا وتوابع المنادى المبنى غير الاسم المبهم الا انه لم يذكره واخره لزيادة البحث فيه (وتوابعه) هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء كان كالمنادى المبنى على الضم فالوجه فيه ان يجوز فى توابعه المفردة ماجاز فى توابع المنادى المبنى على الضم من الرفع والنصب (بالجر عطف على) قوله (الرجل) الذى هو مضاف اليه (اى والتزموا) ايضا (رفع توابع الرجل) مثلا (مضافة) كانت تلك التوابع (اومفردة) كما التزم رفع توابعه اذا لم يكن منادى مطلقا نحو جاءنى الرجل العالم وذو المال (نحو ياايها) اوياأى هذا (الرجل الظريف ويا ايها) اوياهذا ويااى هذا (الرجل ذو المال) فالواجب الرفع لاغير (لانها) اى لان هذه التوابع (توابع) (منادى) (معرب) واحد والمعرب لامحل له وليس له الا الرفع (وجواز الوجهين) فى التوابع المفردة ليس مطلقا بل (انما يكون فى توابع المنادى المبنى) على الضم اذا كانت مفردة لان له محلين احدهما البناء على الضم والثانى النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف وقد سبق تفصيله (وقالوا) العرب هذا بمنزلة الاستثناء من قوله واذا نودى

المعرف باللام قيل باحدى الوسائط الثلاث الالفظ الله (بناء) مفعول مطلق لفعل محذوف جوازا اى بنى هذا القول بناء (على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى) اى تلك القاعدة (اجتماع امرين) فى لفظ واحد فاذا اجتمعا يجوز نداء المعرف باللام من غير توسيط (احدهما) اى احد الامرين (كون اللام عوضا عن) حرف (محذوف) مما دخلت هى عليه فلا يجمع بين اللام وبين ماعوض عنه الاقليلا (وثانيهما) اى ثانى الامرين (لزومها للكلمة) اى لزوم اللام للكلمة التى دخلت هى عليها بالعلمية باللام بحيث لاتنفك عنها (يا الله) (لان اصله الاله) معرفا باللام واصله على وزن فعال من أله يأله مثل فتح يفتح ثم عرف باللام فصار الاله (حذفت الهمزة) الاصلية التى هى فى اله على مابين فى علم الصرف (وعوضت اللام عنها) اى عن الهمزة المحذوفة ونابت هى منابها (ولزمت) اللام (الكلمة) للعلمية ولنيابتها عن الحرف الاصلى بحيث لاتنفك عن الكلمة (فلا يقال فى سعة الكلام) يعنى بلا ضرورة شعرية (لاه) بلا لام لانه لايجوز حذف العوض مع المعوض وقد يقال فى غيرها يعنى فى ضرورة الشعر نحو يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف والتخفيف بمعنى كبير مثل طوال وطويل وفى الرضى والاكثر فى يا الله قطع الهمزة للايذان من اول الامر انهما خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لايستنكر اجتماع ياء مع اللام تم الكلام (ولما لم يجتمع هذان الامران) التعويض واللزوم (فى موضع آخر) بل اختص لفظ الاله باجتماعهما (اختص) بالبناء للفاعل (هذا الاسم بذلك الجواز) الباء داخلة على المقصور اى جعل ذلك الجواز اى جواز اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم اى باسم الله تعالى يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الالفظة الله (ولهذا) اى للامر المذكور (قال) المصنف (خاصة) وهى مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العاقبة والعافية اى خص خصوصا لامتناع التوسيط هنا لان يا يستلزم العدد ولفظ هاء التنبيه والله تعالى منزه عنهما وهو موضوع للاشارة الحسية وهو متعال عن ان يكون محسوسا فى الدنيا وقوله خاصة اشارة الى ثلاثة احكام لفظة الله فى باب النداء قطع همزته لانها فى سائر المواضع همزة وصل والقطع مختص بباب النداء واختصاص ذاته بكلمة يا من بين حروف النداء لانه تعالى لاينادى بغيرها سماعا ونداؤه بلا توسط المبهم من اى او هذا لاضمحلال معنى التعريف بالعلمية يقينا (واما مثل النجم والصعق) والبيت وغيرها مما فيه اللام الا التعويض (وان كانت اللام لازمة فيه) بحيث لاتنفك عن الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام نجم وصعق (لكن ليست) اللام فيه (عوضا عن) حرف (محذوف) مما دخلت هى عليه

(واما الناس) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) ای فی الناس (عوضا عن الهمزة) لانه لايجتمعان فيه الاقليلا (لان اصله اناس) ثم عرف باللام فصار الاناس ففعل مافعل فی الله (لكن ليست لازمة للكلمة) لانها تنفك عنها (لانه يقال ناس) بلالام (فی سعة الكلام فلا يجوز ان يقال) بلا توسيط المبهم (يالنجم ويالناس) بل لايقال الابتوسيط المبهم قوله (ولعدم) تعليل لقوله حكموا (جريان) وهو مصدر بمعنى الجاری (هذه القاعدة فی) كلمة (لتی) لان اصله تی ثم عرف باللام فصار لتی وهی كلمة من الموصولات وللام لازمة لها الا انه لايقال تی لان تی اسم اشارة التی اسم موصول (فی قوله * من اجلك يا لتی تيمت قلبی * وانت بخيلة بالوصل عنی) والجار فی من اجلك متعلق بفعل محذوف ای هلكت من اجلك بكسر الكاف يا التی قيل حذف ههنا المنادی للعلم به واشتهاره لان النداء خفية مع انه خاطبها بقوله من اجلك اولاخفائه عن سماع احد والموصول مع صلته صفة لها فكانه قال ياسلمی ويااللی التی تيمت بكسر التاء لكونه خطابا للمونث من تيم بتشديد الياء المثناة من تحت ای رققت قلبی وجذبته وميلته اليك والواو فی وانت للحال مبتدأ وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيمت بالوصل ای بالوصل واللقاء عنی ای الی ای والحال انك بخيلة بالوصال واللقاء الی معناه بالفارسية من هلاك شدم ازجهت عشق توای آن كسی كه قلب مرا ملايم وجذب كردی وحالا تو بخيلی دروصل من (لان لامها) ای لام التی (ليست عوضا عن) حرف (محذوف) ثم ادخلت هی عليه (وان كانت) اللام (لازمة للكلمة) ای للكلمة التی حيث لايقال فی سعة الكلام تی لما قلنا (حكموا عليه) ای علی قول الشاعر (بالشذوذ) لان ماخالف القياس يكون شاذا والجواب عنه لما قلنا والجار فی قوله (وفی الغلامان) متعلق بقوله حكموا (فی قوله) ای فی قول الشاعر (فيا الغلامان اللذان فرا) تثنية فر صلة الموصول وهو مع صلته صفة الغلامان واجيب بحذف التوسيط للاختصار تقديره فيا ايها الغلامان بقرينة الفرار لان الفار المتمرد يحتاج الی التنبيه وان كان غالبا آخره (اياكما ان تكسبانی شرا) وفی رواية اياكما ان تعقبانی شرا (لانتفاء الامرين) التعويض واللزوم (كليهما حكموا بانه) ای بان هذا القول (اشد) بالدال المهملة اسم تفضيل والظاهر بالذال المعجمة كانهم توسلوا فی التفضيل بصيغة اشد من الشذوذ لم يبنوا من الشذوذ لانه من العيوب ولايبنی منها اسم تفضيل (شذوذا) تميز يعنی هذا القول اشد شذوذا لانتفاء التعويض فيه فقط لوجود اللزوم فيه (ولك) (ای وجازلك) لان اللام مشعر للجواز وعلی للوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين ممن يصلح له تعميما وههنا

كذلك

كذلك على مابين فى موضعه (فى مثل ياتيم تيم عدى) (اى فى) كل (تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة) لاحقيقة (وولى) اى وقع عقيب (الثانى) بلا فصل (اسم مجرور بالاضافة) هذا تفسير للمثل وبيان ان الحكم الاتى ليس مخصوصا بهذا التركيب بل يجرى فيه وفى مثله ومنه قوله يازيد زيدا ليعملات (فى الاول) متعلق بجازاى جازلك فى الاسم الاول فى مثل هذا التركيب (الضم) اى البناء على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (والنصب) لكونه منادى مضافا اما الى عدى المحذوف او المذكور (و) جازلك (فى الثانى) اى فى الاسم الثانى (النصب فحسب) بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم من اسماء الافعال بمعنى انته يعنى وجازلك فى الاسم فى الثانى النصب فانته عن جواز الضم فيه فانه لم يجز اوالفاء جواب شرط اى ان كان الامر كذلك فانته عن جواز الضم فيه وفى الاول الفاء للعطف وان كان من عطف الانشاء على الاخبار (اما الضم) اى اما جواز البناء على الضم (فى) الاسم (الاول فلانه منادى) لدخول حرف النداء عليه (مفرد) لانه ليس بمضاف ولا شبهه (معرفة) اما قبل النداء او بعده (كما هو الظاهر) فحقه ان يبنى على مايرفع به (واما) جواز (النصب) فيه (فبنى على انه منادى مضاف الى عدى) بالتنوين (المذكور) صفة عدى يعنى مبنى على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لمامر ان المنادى اذا كان مضافا ينصب (وتيم) بالتنوين (الثانى) صفته (تأكيد لفظى) والتأكيد اللفظي فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثانى مع انه ليس بمضاف (فاصل بين المضاف والمضاف اليه) وانما جاز هذا الفصل لئلا يلزم بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما فى السعة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظه صار الثانى كانه هو الاول فكانه قال ياتيم عدى بلا تكرير (وذلك) العمل (مذهب سيبويه او) على انه (مضاف الى عدى) بالتنوين (المحذوف) صفة (بقرينة المذكور) فى التركيب الثانى لان الشايع ان يحذف السابق دون اللاحق لان اللاحق مفسر للسابق (وذلك) العمل (مذهب المبرد) وانما اختار سيبويه الاول احترازا عن ارتكاب الحذف والمبرد الثانى احترازا عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة هو موليها (والسيرافى اجاز الفتح) فى الاول (مكان النصب) وكان المصنف اشار الى رده بحصر الاحتمال فى الضم والنصب بناء (على ان يكون) الاول (فى الاصل ياتيم بالضم تيم عدى) بالنصب فيه (ففتح) يعنى فبنى على الفتح (اتباعا لنصب الثانى كما فى) قولك

(یا زید بن عمرو) لانه كان یا زید فی الاصل مبنیا علی الضم لكونه منادی مفردا معرفة فبنی علی الفتح اتباعا لنصب الابن لان الابن منصوب لانه تابع مضاف فیكون فی تیم الاول ثلاث احوال البناء علی الضم والنصب لكونه مضافا والبناء علی الفتح اتباعا (وتعین النصب فی) تیم (الثانی لانه) ای لان تیم الثانی (اما تابع) بالتنوین (مضاف) صفة تابع علی تقدیر ان یكون تیم الاول مبنیا علی الضم اوعلی الفتح فیكون الثانی من توابع المنادی المبنی المضاف فینصب (او تابع) بلا تنوین بل (مضاف) الی مضاف المضاف الیه وهذا علی تقدیر ان یكون تیم الاول منادی مضافا الی عدی المذكور او المحذوف فیكون تیم الثانی تابعا للمنادی المضاف المنصوب فینصب علی كلا التقدیرین بلا شك (وتمام البیت * یا تیم تیم عدی لا ابا لكموا * لا یلقینكمو فی سوءة عمر) فی القاموس لا اب لكم ولا ابا لكم ولا ابك ولا اب لك كل ذلك دعاء فی المعنی لا محالة وفی اللفظ خبر انتهی قال الجوهری هو مدح ای لك شجاع ماجد مستغن عن الاب ای عن المربی وقال الازهری انه شتم لا شتم فوقه والمعنی انك لست بابن رشدة اشهر لا لنفی الجنس وابابیات الالف مثل لا اباه منصوب اسمها ولكم الجار والمجرور خبرها عند ابن الحاجب ومحذوف عند غیره وسیأتی تفصیله یلقینكمو فعل مضارع مفرد مذكر مؤكد بالنون الثقیلة من القی یلقی من الالقاء والضمیر عبارة عن المخاطبین وهی تیم عدی ای لا یوقعنكم وسوءة علی وزن سورة المكروه وكل ما هو قبیح وعمر بالرفع فاعل لا یلقینكمو (والبیت لجریر) الشاعر قاله خطابا لبنی تیم ونصیحة لهم (حین اراد عمر التیمی) ای المنسوب الی بنی تیم (الشاعر) صفة عمر (ان یهجوه) من هجا یهجو مثل غزا یغزو غزوا والهجو القدح والذم (فقال جریر خطابا لبنی تیم) ونصیحة لهم (لا تتركوا عمر) مفعول لا تتركوا (علی ان یهجونی) یعنی لا تكونوا ساكتین حین اراد عمر الشاعر التیمی ان یهجونی وامنعوه عن هجوه ایای (فیلقیكم) بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهی مثل قوله تعالی ولا تطغوا فیه فیحل علیكم ای فان یلقیكم ویوقعكم (سوءة ای مكروه) وبلیة تصل الیكم (من قبلی) وجانبی (یعنی) المراد من المكروه والبلیة من قبل جریر (مهاجاته ایاهم) والمهاجاة مصدر من المفاعلة والاصل فیه مهاجیة قلبت الیاء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها جار لفاعله وناصب لمفعوله الراجع الی بنی تیم والمعنی لا یوقعنكم عمر فی مكروه وبلیة شدیدة من قبلی لاجل تعرضه لهجوی (و) (المنادی) مبتدأ (المضاف) صفته (الی یاء المتكلم یجوز فیه) ای فی قولك المنادی (وجوه اربعة) خبره (فتح الیاء) بدل من وجوه بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف ای احدها والاول اولی (مثل) (یا غلامی) بفتح

الیاء

الياء وهو الاصل لان كل كلمة وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة وحال تركيبها ايضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والنظر له لئلا يلزم الابتداء بالساكن والاصل فى الحركة الفتح لخفته وثقل اخويه على ما وضع على حرف واحد (و) (سكونها) عطف على فتح الياء والضمير للياء قيل لانه الاصل لان الياء حينئذ والاصل فى البناء السكون والثقل التركيب بالاضافة ولا يلزم الابتداء بالساكن (مثل) (يا غلامى) بسكونها (و) (اسقاط الياء) عطف على سكونها القربه او على فتح الياء لكونها اصلا (اكتفاء بالكسرة) علة للاسقاط لان الياء لما كانت متولدة عن الكسرة او على العكس تكون الكسرة دليلا على الياء اذا حذفت لمناسبة التولد (اذا كان قبلها كسرة) يعنى اذا كان حركة الحرف الذى قبل الياء كسرة لتدل الكسرة على الياء (احتراز عن نحو يا فتاى) ويا عصاى بفتح الياء بلا حذفها اذ لا يقال يا فتا بحذف الياء لعدم القرينة ولا باسكانها ايضا لئلا يلزم اجتماع الساكنين قوله اذا كان ما قبلها كسرة كما هو شرط للثالث شرط الثانى ايضا لانه لا يجوز اسكان الياء فى مثل يا فتاى على ما سيأتى فى قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم الى ان قال فان كان فى آخره الف ثبت والى ان قال والياء مفتوحة فى الصور الثلاث (مثل) (يا غلام) بكسر الميم وحذف الياء (و) (قبلها) اى قلب الياء (الفا) عطف على اسقاط الياء او على فتح الياء لا على سكونها يعرف بالتأمل (مثل) (يا غلاما) بالالف هذا متفرع عن القسم الاول لان اصله يا غلامى بكسر الميم وفتح الياء فخفف بفتح الميم وقلب الياء الفا (وهذان الوجهان) اعنى اسقاط الياء وقلبها الفا (ويقعان غالبا فى النداء) واما الوجهان الاولان فيقعان فى النداء وغيره على السوية لان كل واحد منهما اصل (لان النداء موضع) ومحل (التخفيف لان المقصود) اى لان المقصود المنادى بالنداء لا النداء فقط بل (غيره) اى غير النداء (فيقصد) المتكلم (الفراغ) والخلاص (من النداء بسرعة ليتخلص) المتكلم (منه) اى من النداء (ويتوجه الى) ما هو (المقصود) والمراد (من الكلام) والخبر والامر والنهى وغير ذلك مما يبتنى على النداء (فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء) بدل من قوله بوجهين (وابقاء الكسرة دليلا عليه) اى على الياء فى الوجه الثالث (وقلب الياء) عطف على حذف الياء (الفا) فى الوجه الرابع (لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة) فيه نشر على ترتيب اللف ولان الالف اكثر نداء من الياء (وهما) اى هذان الوجهان وان كانا) الوصل (واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان) اى لا يكون هذان الوجهان واقعين (فى كل منادى كذلك)

اى مضاف الى ياء المتكلم وقوله كذلك صفة لمنادى واشارة الى مافسرناه (بل) يقعان (فيما) اى فى المنادى الذى (غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر) المنادى (بها) اى بتلك الاضافة (لتدل الشهرة) والغلبة (على الياء المغيرة) اسم مفعول من غير (بالحذف) فى الوجه الاول (او القلب) الفا فى الوجه الثانى (فلا يقال) ياعدوى بفتح الياء وسكونها (ياعدوى) بالحذف والاكتفاء بالكسرة (وياعدوا) بتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء الفا بل يجب ان يقال ياعدوى بالفتح اوالاسكان لان العدو لم تغلب ولم تشتهر اضافته الى ياء المتكلم لان الشخص لايضيف عدوه الى نفسه غالبا (وقدجاء) حال كونه (شاذا فى المنادى) الذى غلب عليه اضافته الى الياء (ياغلام) فاعل جاء باعتبار اللفظ (بالفتح) اى بفتح الميم (اكتفاء بالفتحة عن الالف) لان الفتحة تكون دليلا على الالف المغيرة بالحذف لمناسبة التوالد بينهما وانما كان شاذا لكثرة التغيير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياء فيكون الياء مغيرا بلادليل وانما جاز لحصول التخفيف وانما فتح يابنى فى ياابنيا فليس شاذا كما شاذ ياغلام لاجتماع اليائين (و) (يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم) (بالهاء) كانه يجوز ان يكون بغيرها وقد جعل قوله بالها متعلقا بيكون المقدر فتكون هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون بالهاء عطفا على محذوف اى بلا هاء وبالهاء فيكون فى حيز الجواز اشهر والجواز لبس من كلام المصنف حتى يكون وقوع قوله بالهاء فى حيز الجواز اولى والاولى ماذكره الشارح فى هذه الوجوه) الاربعة (كلها) (وقفا) (اى فى حالة الوقف) نصب على الظرفية باعتبار المضاف (تقول) حال الوقف (ياغلاميه) بالفتح وياغلاميه بالاسكان (وياغلاميه وياغلامه) بالحذف (وياغلاماه) بالقلب وياغلامه بالفتح والحذف وان كان شاذا (فرقا بين الوقف والوصل) يعنى اذا كانت هذه الوجوه توصل الى مابعدها بلا فاصلة لايؤتى بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يؤتى بالها فيكون وجود الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل (وقالوا) (اى العرب فى محاوراتهم) جمع محاورة اى فى مصاحباتهم العرفية حين اضافة الاب اوالام الى ياء المتكلم (ياابى ويا امى) بناء (على الوجوه الاربعة) المذكورة فى ياغلامى (كما) اى كباقى (ما اضيف الى ياء المتكلم) يعنى قياسا مطردا فيهما كما فى باقى المنادى المضاف الى ياء المتكلم من فتح الياء واسكانها واسقاطها وقلبها الفا بلاهاء فى الوصل ومع الهاء فى الوقف فيكون فى كل منهما ثمانية اوجه (مع وجوه اخر) جمع اخرى مؤنث آخر (زائدة) صفة وجوه بعد صفة (عليها) اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية (لكثرة استعمال

ندائهما

بندائهما في كلامهم) لان الانسان يكثر نداءه لابيه وامه وكثرة النداء تقتضى
كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه تيسر بوجه آخر اذا كثرت الوجوه
(كما اشار) المصنف (اليها) اى الوجوه الآخر الزائدة عليها (بقوله) عطفا
على الوجوه الاول (ويا ابت ويا امت) (اى قالوا) في نداء الاب والام بطريق
آخر (يا ابت) مكان يا ابى (ويا امت) مكان يا امى (ايضا) اى قالوا الوجوه
الاول (بابدال التاء) المثناة من فوق (بالياء) المثناة من تحت والباقى بالياء
بمعنى من اى بجعل التاء الفوقانية بدلا من الياء التحتانية وفى الحاشية الباء صلة
الابدال وانما تدخل على المتروك فهو التحتانية ومافوقها الفوقانية دون العكس
كما زعم انتهى وفى الرضى هذا عند البصريين وانما ابدلت التاء لانها تدل فى بعض
المواضع على التفخيم بمثل غلامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ولكن عند
الوقف تقلب هاء لكونها للتأنيث وقال الكوفيون التاء للتأنيث والياء مقدرة
بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتى ويا امتى انتهى وانما طولت لكونها
عوضا عن الياء كتاء بنت واخت عوضت عن الواو (فتحا وكسرا) (اى حال
كون التاء) المبدلة (مفتوحة على وفق حركة الياء) فيه اشارة ان قوله فتحا
وكسرا حال مأول بالمشتق وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره الشارح بقوله اى
قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء بالياء وانما قال على وفق حركة الياء لان التاء
ابدلت من الياء المفتوحة فاصل يا ابت ويا امت يا ابى ويا امى بفتح الياء والميم
فى يا ابت وامت بعد الابدال المخففة (او) حال كون التاء المبدلة (مكسورة) وهو
اكثر استعمالا (لمناسبة) الكثرة (الياء) التى هى الاصل وهذا بناء على ان التاء
مبدلة من الياء الساكنة فالتاء ساكنة لابدالها من حرف ساكن فحركت بالكسرة
لمناسبة الياء فابدال الكسرة فتحة المخففة ايضا (وقد جاء الضم) اى البناء على
الضم (ايضا) كما جاء البناء على الفتح والكسر (نحو يا ابت ويا امت) بالبناء على
الضم فيهما وفيهما ثلاث لغات البناء على الفتح او الكسر او الضم الا ان البناء
على الكسر اكثر لما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المستقل
(لاجرائه مجرى) المنادى (المفرد المعرفة) لانه اذا ابدل الياء تاء صار كانه لم يضف
فجرى مجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم (ولم يذكره) المصنف حيث
قال فتحا وكسرا ولم يقل وضما (لقلته) اى لقلة استعماله لثقل الضمة على التاء
وان كانت مبدلة (و) (قالوا) اى العرب ايضا فى نداء الاب او الام بطريق
آخر (يا ابتا ويا امتا) (بالالف) اى بالحاق الالف (بعد التاء) فيه اشارة الى ان قوله
بالالف عطف على مقدر وهو قول الشارح بابدال التاء بالياء اى قالوا فى نداء
الاب والام يا ابت ويا امت بابدال الياء وبالالف اى قالوا يا ابتا ويا امتا بالحاق

الالف بعد التاء ولا تنظر الى ما قبل هـا (جمعا بين العوضين) التاء والالف لانه
يجوز ان يكون لشئ عوضان فكما قالوا بتعويض التاء وحدها يا بت ويا مت
وتعويض الالف وحدها يابا ويا اما قالوا بتعويضهما معا يا ابتا ويا امتا
(دون الياء) اى ياء المتكلم (فما قالوا يا ابتى ويامتى) كما قالوا بالياء والالف اوبالياء
والتاء والالف (احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه) اى فان هـذا
الجمع غيرجائز) لانه لااعتبار للعوض عند وجود الاصل كما لايجمع بين الخمس
والجمعة وبين الشمس والقمر (و) (قالوا) اى العرب عند نداء ابن الام وابن العم
اعاد قالوا اشارة الى ان قوله حكما خاصا لا يوجد فى غيره الا شاذا (يا ابن ام
ويا ابن عم خاصة) اى خص هذا القول بهما خصوصا (هذا الاختصاص
بالنظر الى الام والعم) يعنى بالنظر الى ان يكون المضاف اليه للمنادى والمضاف
الى الياء الام ولعم (اى لايقال يا ابن اخ) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف (و)
لايقال (يا ابن خال) بالفتح ايضا (بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى) على الوجوه
الاربعة المذكورة بالهاء وبلاهاء (لا) اى ليس هذا الاختصاص (بالنظر الى
الابن) المضاف الى العم والام المضاف الى الياء (ايضا) كان هـذا الاختصاص
بالنظر الى الام والعم (وانهم يقولون) عند نداء بنت الام المضافة الى الياء (يابنت
ام) بالفتح للاكتفاء المذكور (و) عند نداء بنت العم المضاف الى الياء (يابنت
عم) بالفتح ايضا (على الوجوه الاربعة) مع زيادة وجه خامس عليهما وهو
الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف من غيرشذوذ قولا عاثل (مثل يابن ياغلامى)
فقالوا) اى العرب (يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء) فيهما مثل غلامى (و)
قالوا ايضا يا ابن امى ويا ابن عمى (بسكونها) اى الياء فيهما مثل ياغلامى
بسكونها (و) قالوا ايضا (يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة)
فيهما مثل يا غلام بالحذف والاكتفاء ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا)
وتبديل الكسرة فتحة مثل ياغلاما (وقالوا) اى العرب ايضا (بزيادة وجه آخر)
على هذه الوجوه الاربعة والحال انه قد (شذ) اى قد كان شاذا (فى) المنادى (المضاف
الى ياء المتكلم) (يا ابن ام ويا ابن عم) (بحذف الالف) المقلوبة عن الياء (والاكتفاء
بالفتحة) قبلها (لكثرة الاستعمال) اى لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهـذه
العلة توجد فى الالفاظ السابقة ايضا (وطول اللفظ) لانه جعل اربع كلمات وهى
حرف النداء والمنادى والمضاف اليه المنادى وياء المتكلم كلمة واحدة (وثقل)
بكسر الثاء المثلثة وفتح القاف مصدر على وزن صغر مضاف الى الفاعل وهو
التضعيف) وهـذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ لان ثقل التضعيف لايوجد
الا فيه والحاصل ان اجتماع هذه العلل الثلاث يشترط لجواز حذف الالف اكتفاء

بالفتحة

بالقصة فبولغ فی تخفیفہ اکثر من تخفیف یاغلام بزیادة هذا الوجه الخامس علی الوجوه الاربعة ولهذا کان حذف الیاء فیهما مع فتح المیم اوکسرها اکثر من حذفهما فی نحو یاغلام (ولما کان من خصائص النداء) وما یتعلق به اصالة (الترخیم) لان الترخیم تغییر والنداء باب تغییر کما مر ان النداء لیس بمقصود بل غیره والنداء وسیلة لما هو المقصود فالتغییر یناسب التغییر ولان النداء انما یکون لامر مهم فالمنادی یؤذن بالترخیم اذ الامر المهم مما لا یقبل التوقف والمکث ریثا تتم الکلمة بل یجب ان یؤتی بسرعة (شرع فی بیانه) ای فی الترخیم لیستکمل احوال المنادی (فقال) (وترخیم المنادی) الاضافة ظرفیة یدل علیه عطف قوله وفی غیره اومضاف الی المفعول والفاعل متروک ای وترخیم المنادی (جائز) (ای واقع) وثابت یعنی ان الجواز ههنا وقوعی (فی سعة الکلام) یعنی ان الترخیم مقید بان یکون فی الکلام سعة لیحسن مقابلته الضرورة (من غیر ضرورة) والجاران متعلقان بالوقوع (شعریة) صفة ضرورة (دعت الیه) ای الی الترخیم واقتضته (فان دعت الیه ضرورة) واقتضت ضرورته الترخیم (ف) ترخیم المنادی حینئذ واقع (بالطریق الاولی) فالترخیم فی المنادی واقع سواء دعت الیه ضرورة اولا (و) (هو) ای الترخیم (فی غیره) (ای غیر المنادی واقع) وثابت (ضرورة) (ای لضرورة) یشیر الی ان نصب ضرورة علی انه مفعول له للوقوع (شعریة داعیة الیه) ای الی الترخیم کقول الشاعر.

* دیارمیة اذمی تساعفنا * ولایری مثلها عرب ولاعجم *

(لافی سعة الکلام) (وهو) (ای) الترخیم فی اللغة تخفیف اللفظ وتسهیله فی القاموس رخم الکلام ککرم ونصر لانه سهل فهو رخم والجاریة اذا صارت سهلة المنطق فهی رخیمة ورخیم ومنه الترخیم فی الاسماء لانه تسهیل المنطق وتخفیفه و (ترخیم المنادی) (حذف) مصدر ترک فاعله ومفعوله (فی آخره) (ای فی آخر المنادی) ای حذف شئ من المنادی (تخفیفا) علة للحذف ولذا قال الشارح (ای لمجرد التخفیف لالعلة اخری) مثل تجاور ساکنین واضافة وغیرهما (مقتضیة) موجبة (الی الحذف المستلزم للتخفیف) وفی الرضی یعنون بالحذف التخفیف مالم یکن له موجب کما کان فی باب قاض وعصا والا فکل حذف لابد فیه من تخفیف ویقولون ایضا حذف بلاعلة وحذف الاحتیاط مع انه لابد فی کل حذف من قصد التخفیف وهو العلة هذا کلامه (فعلی هذا) ای تقدیر ان یکون الضمیر المرفوع راجعا الی ترخیم المنادی والضمیر المجرور راجعا الی المنادی (یکون ذلک التعریف) ای تعریف الترخیم وهو حذف فی آخره تخفیفا (مخصوصا) ای خاصا (بترخیم المنادی) ولایشمل غیره (ویعلم

منه) اى من تعريف ترخيم المنادى (ترخيم غير المنادى) بالرفع نائب الفاعل لقوله (بالمقايسة) اى بالقياس على ترخيم المنادى يعنى اذا كان ترخيم المنادى حذفا فى آخره تخفيفا يكون ترخيم غير المنادى حذفا فى آخره تخفيفا (ويمكن حمله) اى حمل ذلك التعريف (على تعريف الترخيم مطلقا) سواء كان المرخم منادى اولا (بارجاع) الباء متعلق بالحمل او بالامكان (الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا و) لرجاع (الضمير المجرور الى الاسم) مطلقا فالمعنى وهو اى الترخيم مطلقا سواء كان واقعا فى المنادى اولا حذف فى آخره اى آخر الاسم مطلقا سواء كان ذلك الاسم منادى اولا ولكنه غير ملايم لسوق الكلام لان سوق الكلام لترخيم المنادى اصالة وغيره تبعا لان الخصوص اولى من العموم لكن التفسير الاول انسب بالمقام والثانى افيد بالمرام (وشرطه) (اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول) اى على تقدير كون التعريف مخصوصا لترخيم المنادى (اوشرط الترخيم اذ كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى) اى على تقدير كون التعريف عاما لترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى لاشرط فيه لكونه ضرورة واما ترخيم المنادى ان كان فى سعة الكلام فيحتاج الى الشرط لكون الحذف خلاف المعقول وان كان فى الضرورة الداعية اليه فلايحتاج ايضا لكونه ضروريا (امور اربعة ثلاثة منها عدمية) على ماوقع فى اكثر النسخ واما على بعضها فامور خمسة اربعة منها عدمية لان فى بعضها يكون ولاشبوبا (وهى) اى الامور العدمية احدها (ان لايكون) المنادى الذى اريد ترخيمه (مضافا) (حقيقة) اى اضافة حقيقية (اوحكما) اى اضافة حكمية كان يكون مضافا بالاضافة اللفظية او شبه مضاف اذا كان الامر كذلك (فيدخل فيه) اى فى قوله مضافا المنادى (المشبه با) لمنادى (المضاف) والمنادى المضاف بالاضافة اللفظية (ايضا اذ لايمكن الحذف) اى الترخيم (من الاول) اى من المضاف حقيقة اوحكما (لانه) اى لان الاول الذى هو المضاف (ليس فى آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى) واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم فى وسطة الكلمة وهو ليس من شان الترخيم لانه حذف فى آخره لان المنادى فى ياغلام زيد وياصاحب عمرو المضاف المخصوص وهو لا يستفاد بدون ذكر المضاف اليه (ولا) يمكن الحذف والترخيم ايضا (من الثانى) يعنى من المضاف اليه (لانه) اى لان الثانى الذى هو المضاف اليه (ليس فى آخر اجزائه نظرا الى اللفظ) لان المضاف مستقل فى الدلالة على معناه وان كانت الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم فى غير المنادى بلا ضرورة داعية اليه وهذا ممتنع لما عرفت (فامتنع الترخيم فيهما بالكلية) اى فى المضاف

نظرا

نظرا الى المعنى والمضاف اليه نظرا الى اللفظ ولذا جعل ان لا يكون مضافا
شرطا عدميا (و) الثانى (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه
سواء كان مضافا حقيقة اوحكما اولا (مستغاثا) (لا) زائدة لتأكيد النفى
(مجرورا) صفة مستغاثا يعنى ان لايكون ذلك المنادى مستغاثا مجرورا (باللام)
سواء كان مضافا مثل يا لعبدالله اولا مثل يا لزيد (لعدم ظهور اثر حرف النداء
فيه من النصب) بيان للاثر اذا كان مضافا اومضارعا له اونكرة (اوالبناء) اذا
كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا فى غير المنادى من
غير ضرورة داعية اليه وذا لا يجوز (فلم يرد) من ورد يرد (عليه) اى على
المنادى المستغاث مطلقا (الترخيم الذى هو من خصائص المنادى) لما قلنا
ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب
اوالبناء (ولا) زائدة ايضا (مفتوحا) معطوف على مجرورا اى لا يكون ذلك
المنادى ايضا مستغاثا مبنيا على الفتح (بزيادة الالف) اى الف الاستغاثة
فى آخره لانه اذا كان كذلك لايرخم (لان الزيادة) اى زيادة الف الاستغاثة
فى آخره (تنافى الحذف) اى الترخيم والترخيم ينافى الزيادة فتعارضا فامتنع
الترخيم فيه (ولم يذكر) المصنف (المندوب) مع انه من الشروط العدمية ايضا
لان المندوب لكونه غالبا بالزيادة وهى تنافى الترخيم لا يرخم (لانه) اى لان
المندوب (غير داخل فى المنادى عنده) اى عند المصنف على ما سبق حتى
لايحتاج الى اخراجه ههنا (وما) مبتدأ (وقع) صلته (فى بعض النسخ من قوله
(ولامندوبا فكانه) الفاء جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وكان حرف
من الحروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه (من تصرف الناسخين)
خبره وهى مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ والمراد من الناسخين الطلبة
المتعلمون يعنى ان قوله ولامندوبا لم يكن فى اصل النسخة التى كتبها المصنف
بل الحقه بعض الطلبة (مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر
وهو) اى وجه الاشتراط اعنى اشتراط قوله ولامندوبا (ان الاغلب) والاكثر
(فيه) اى فى المندوب (زيادة الالف) اوالياء والواو بدلا من الالف (فى آخره
لمد الصوت) المطلوب فى الندبة (اظهارا للتفجع) او اعلاما للتأسف كما فى
المستغاث بالالف زيدت الالف لزيادة الاستغاثة واظهارها (فلايناسبه) اى
فلا يناسب المندوب (الترخيم) المستلزم للحذف المنافى للزيادة كما مر فى عدم
ترخيم المستغاث بالالف (للتخفيف) اى لمجرد التخفيف لا لغرض آخر (و)
الثالث من الشروط العدمية (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه
(جملة) يعنى علما منقولا من الجملة مثل تأبط شرا وذرى حبا وشاب قرناها على مامر

(لان الجملة) المنقولة الى العلمية (محكية) اى ملفوظة (بحالها) قبل العلمية (فلا تتغير) اى فلا تقبل التغير من زيادة ونقصان على ما سبق تحقيقه فى بحث غير المنصرف فتمت الشروط العدمية بأسرها (والشرط الرابع) وهو الشرط الوجودى (احد الامرين الوجوديين) يعنى احدهما كاف فى جواز الترخيم بعد كون الشروط الثلاثة السابقة مفقودة ومنعدمة (و) (هو) اى احدهما (ان) (يكون) (المنادى) الذى اريد ترخيمه بعد ان لا يكون مضافا او مستغاثا او جملة (اما علما) قبل النداء لانه اذا لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يا رجل لا يرخم وان وجد شرط الترخيم عدما لما سيأتى (زائدا على ثلاثة احرف) لانه اذا كان ثلاثيا سواء كان متحرك الاوسط اولا مثل يا عمرو ويا زيد لا يرخم ايضا وان وجدت تلك الشروط هذا مذهب البصريين واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط مثل يا عم فى يا عمر و بعضهم يجوز ترخيم الثلاثى وان كان ساكن الاوسط فيقول يا زى فى يا زيد لكونه علما (لان العلمية تناسبها التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم) والكثرة تقتضى التخفيف (معلله) قوله (لشهرته) علة الجملة الآتية (يكون فيما) موصول (ابقى) مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول (منه) اى من المنادى والجملة صلته والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله (دليل) وهو مبتدأ وهذه الجملة خبر لقوله مع انه (على ما) موصولة (ألقى) اى حذف مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول والمعنى بعد ما كثر نداء العلم والعلمية تناسبها التخفيف بالترخيم ان الشأن ان يكون فى الحروف الباقية من المنادى المرخم دليل اى علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته اى لاشتهاره بمقدار الحروف الموضوعة بين الناس لان نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف الاربعة يكون الباقى منه دليلا على المحذوف (و) (زيادته) عطف باعادة الجارة على قوله لان العلمية اى زيادة حرف المنادى (على الثلاثة) اى على ثلاثة احرف (لم يلزم) بالترخيم (نقص الاسم) الذى اريد ترخيمه (عن اقل ابنية) جمع بناء الاسم (المعرب) اى عن اقل بنائه وهو ثلاثة احرف لما سبق ان اللفظ يحتاج الى حرف يبتدأ به والى حرف آخر يوقف عليه والى حرف آخر يفصل بينهما فلزم هنا ان يكون اقل بنائه على ثلاثة احرف (بلا علة موجبة) للحذف لانه اذا كان بعلة موجبة يجوز نقصه كما فى عصا ورحى و يد ودم لان المحذوف بالعلة الموجبة كالثابت (واما) يعنى اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلاثة فالشرط ان يكون (اسما متلبسا) (بتاء التأنيث) المتحركة نحو شاة وثبة فانه يرخم (وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة) بل كان اسم جنس سواء كان ثنائيا كثبة او ثلاثيا كظلمة وسلمة او غيرهما كضباعة الا انه انما وقف على المرخم منه

يوقف مع الهاء فيقال في ياطلح ياطلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق في نحو
*ذي قبل التفرق ياضباعا (لان وضع التاء) التي هي للتأنيث (على الزوال) لانها
ليست من نفس الكلمة الداخلة هي عليها (فيكفيه ادنى مقتض للسقوط
فكيف) استفهام انكاري يعني فلم لايكفيه ادنى مقتض للسقوط (اذا وقع) التاء
العارض (موقعا) هو لام الكلمة (يكثر فيه) اى في ذلك الموقع (سقوط الحرف
الاصلي) المراد بالموقع الذي يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ماهو آخر المنادى
والتاء واقع في آخر المنادى واذا كان الحرف الاصلي يسقط من آخره بالترخيم
فسقوط الحرف العارض به وهو التاء يكون اولى (ولم يبالوا) اى العرب بالفارسية
باك نداشتند عربان (ببقاء نحو ثبة) گروه جماعة (وشاة) گوسفند (بعد الترخيم)
اى بعد ترخيم ذي التاء الذي كان وضعه (على حرفين) متعلق بالبقاء (لان بقائه)
اى بقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم (كذلك) اى على حرفين والكاف متعلق
بالبقاء وقوله (ليس لاجل الترخيم) خبر لان (بل) حرف اضراب و (مع التاء)
متعلق بقوله ناقصا (ايضا) اى كما كان بلا تاء مع الترخيم ناقصا فالمعنى بل
نحو ثبة (كان ناقصا عن ثلاثة احرف) مع التاء كما كان ناقصا عنهما
بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابنيتها بل النقص انما لزم
عن الواضع (اذ التاء كلمة اخرى برأسها) اى بذاتها وضعت للتأنيث لكونها
امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب (ولا يرخم) بالبناء
للمفعول (لغير ضرورة) شعرية داعية الى الترخيم (منادى) نائب الفاعل
(لم يستوف) مضارع مبني للفاعل صفة المنادى اى لم يستكمل (الشروط
المذكورة) الاربعة ثلاثة منها عدمية وفصلت وواحد منها وجودي وقلتين
(الا ما شذ من نحو ياصاح في ياصاحب) فان صاحب نكرة تعرف بالنداء فلم يكن
علما ولا اسما ملتبسا بتاء التأنيث فالشرط الوجودي عدمي وان الشروط
العدمية عدمية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط الا انه رخم شاذا (ومع
شذوذه فالوجه) والسبب (في ترخيمه) بدون شرط (كثرة استعماله منادى)
والكثرة تقتضي التخفيف فخفف بالترخيم لمجرد كونه منادى (ولما فرغ) المصنف
(من بيان شرائط الترخيم) عدما ووجودا (شرع في بيان كمية المحذوف) اى
في بيان مقدار ما يحذف عن المنادى (بسببه) والمحذوف بسببه ثلاثة اقسام
حرفان اوكلمة برأسها اى حرف واحد (فيقال) مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية
(فان كان في آخره) (اى في آخر المنادى) الذي اريد ترخيمه (زيادتان) اى
حرفان زائدتان (كائنتان) (في حكم) (الزيادة) (الواحدة) اى في حكم زيادة
حرف واحد (في انهما زيدتا معا) يعني دفعة واحدة بحيث لاتأتي احديهما

معرفة عن صاحبتها بل زيادتهما تكون واحدة لمعنى واحد (واخرى) اى
بقوله فى حكم زيادة الواحدة مما تكون زيادتهما معرفة بان تكون احديهما
منفردة (عن) صاحبتها وان تكون الثانى لمعنى آخر غير ما زيدت له الاول (نحو
ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما) اى فى الاول والثانية (زيدتا) لمعنى
(اولا) اى قبل زيادة التاء (ثم زيدت تاء التأنيث) لمعنى آخر وهو التأنيث
فلم تكن زيادتهما لمعنى واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الياء لئلا يلزم اربع
فتحات عند زيادة التاء لان ما قبل تاء التأنيث تكون مفتوحا ابدا واذا زيدت
الياء لذلك تكسر ما قبلها ثم زيدت التاء للتأنيث فصار ثمانية فتكون حينئذ ما
قبل الياء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا وان اصل مرجانة مرج مثل شعب ثم
زيدت الالف والنون للوسعة فى البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم زيدت
التاء للتأنيث (فلم يحذف) للترخيم (منهما الا الآخر) يعنى الا التاء لكونهما
اسمين ملتبسين بتاء التأنيث مثل ثبة وشاة (كاسماء) (اذا جعلتها فعلاء) تكون
مثالا للملحق فيه مأخوذة (من الوسامة) مصدر من وسم وسم وسامة مثل ظرف
يظرف ظرافة لامن وسم يسم سمة مثل وعد يعد عدة لان مصدره سمة وهى
الكى (اى الحسن) بضم الحاء وسكون السين المهملتين بالفارسية خوب واسم
الفاعل وسيم (كما هو مذهب سيبويه) اصله وسم قلبت الواو همزة لئلا يقع
الفاء واوا فصار اسم بفتح الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة فى آخره للوسعة
فصار اسماء مثل حمراء وصحراء (لا) يكون مما نحن فيه اذا جعلتها (افعالا)
جمع فعل واسماء (جمع اسم على ما هو مذهب غيره) اى غير سيبويه فاصله حينئذ
سمو مثل دنو من سما يسمو مثل غزو يغزو ثم جمع فصار اسماو مثل فعل وافعال
ثم قلبت الواو ياء لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة فصار اسماى ثم ابدلت الياء
همزة لوقوعها بعد الف زائدة كسماء فصار اسماء فحينئذ يكون فى آخره
حرف صحيح اصلى قبل مدة زائدة ولذا قال الشارح (لانه يكون حينئذ) اى حين
كونه جمع اسم كافعال جمع فعل (من باب عمار) اى من باب ما يكون فى آخره
حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة ولكونه مذهب سيبويه كان مختارا (ومروان)
بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل فالاصل فيه مرو ثم زيدت الالف
والنون مثل شعب وشعبان ويجوز كسر النون ويكون تثنية مرو بمعنى الحجر
الذى يورى به النار والوجهان محتملان ثم سمى به رجل (او) (كان فى آخره)
اى فى آخر المثال الذى اريد ترخيمه (حرف صحيح) فيه اشارة الى ان قوله
حرف صحيح عطف على قوله زيادتان بكلمة او وقيل ايراده جزاء لكلمة ان
الشرطية وانما عطف هذه القاعدة على الاول قبل الايراد المذكور لاتحادهما

فی الجزاء واشتراکهما فیه ولان النسبة بینهما بالعموم والخصوص من وجه لانهما یجتمعان فی نحو اسماء ومروان و یصدق الاول دون الثانی فی نحو بصری و یصدق الثانی دون الاول فی نحو منصور (ای صحیح اصلی لتبادره) ای لمسارعة الاصالة (الی الذهن) ای الی ذهن السامع عند سماع الصحة (لان الغالب فی الحرف الصحیح الاصالة) یعنی ان یکون اصلا لکونه حرفا صحیحا لا یقبل النقل والتبدل وانما قال الغالب لان الحرف الصحیح قد یکون زائدا لان الصحة لا تمنع الزیادة وامثلته کثیرة لا تحصی لکن الغالب الاصالة (فیخرج منه) ای من هذا القسم (نحو سعلاة) لان التاء منه وان کان حرفا صحیحا لکنه لیس باصیل بل زید فیه للتأنیث (لانه لا یحذف منه التاء) یعنی لا یرخم من نحو سعلاة الا التاء لکونه اسما ملتبسا بتاء التأنیث سواء کان علما اولا و السعلاة والسعلاء بکسر السین المهملة فیهما الغول او سحرة الجن لانه یکون من الجن سحرة ایضا وجمعه یجیئ علی سعالی بفتح السین والعین (وهو) ای الحرف الصحیح بعد ان یکون اصیلا (اعم من ان یکون حقیقة) کمنصور ومسکین وعمار (اوحکما فیشمل) قوله حرف صحیح (مثل مرمی ومدعو) فان الواو والیاء الواقعتین فی الآخر اذا کان ماقبلهما ساکنا یکونان فی حکم الصحیح کدلو وظبی علی ما سیأتی تفصیله واذا علله الشارح بقوله (فان الحرف الاخیر منهما) ای من قوله مرمی ومدعو الیاء فی الاول والواو فی الثانی (فی حکم) الحرف (الصحیح فی الاصالة) لما قلنا آنفا (قبله) ای قبل ذلک الحرف (مدة) بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده علی الموصوف کقولك مررت برجل فی کمه کتاب (ای الف او واو او یاء ساکنة) ای ساکن کل واحد منهما (حرکة) مبتدأ (ما قبلها من جنسها) خبره یعنی ان تکون الالف ساکنة وحرکة ماقبلها فتحة کعمار والیاء ساکنة حرکة ماقبلها کسرة کمسکین والواو ایضا ساکنة حرکة ما قبلها ضمة کمنصور واحترز بقوله عن نحو دلو وظبی فانه لیس الواو والیاء فیهما حرفی مد لعدم کونهما ساکنین واحترز بقوله حرکة ماقبلها من جنسها عن نحو رحیل فی تصغیر رحل بالحاء المهملة وسنور فان الیاء والواو لا تسمیان مدتین لعدم حرکة ما قبلهما من جنسهما (والمراد بها) ای بالمدة (المدة الزائدة) یعنی الالف والواو والیاء الزائدة (لتبادرها) ای لمسارعة الزیادة (الی الذهن) ای الی ذهن السامع حین سمع المدة (لغلبتها) ای لغلبة الزیادة فی حرف المد (وکثرتها) عطف تفسیر (فیخرج منه) ای من القسم الثانی (نحو مختار) ومنقاد فان حرف المد الذی فیهما لیس بزائد فی الاول المیم و التاء وفی الثانی المیم والنون والالف فیهما منقلبة عن الیاء والواو الاصلیتین لان الاصل فیهما خیر وقود ثم نقل الی باب الافتعال

والاتصال بزيادة الهمزة والتاء او الهمزة والنون (فانه لا يحذف) بسبب الترخيم (منه) اى من مختار ان يرخم (الا الحرف الاخير) وهو الراء لكونه من القسم الذى بيده المصنف بقوله وان كان غير ذلك فحرف واحد (وهو) (اى والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة) (اكثر من اربعة احرف) يشير الى الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجرور فى آخره اى آخر المنادى والحال من المضاف اليه جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بصح المعنى وههنا كذلك لانه اذا قيل فى المنادى مقام فى آخر المنادى يصح وان كان المنادى بالتأويل وهذا مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا * فانه يصح ان يقال اتبع ابراهيم حنيفا (من الحروف كمنصور) مثال لكون المدة الزائدة واوا (ومسكين) مثال لما يكون ياء (وعمار) مثال لمدة الزائدة الفا فان الحرف الاخير فيها حرف صحيح اصلى وهو الراء والنون وما قبله مدة زائدة وهى الواو والياء والالف قوله (لئلا يلزم) تعليل لكون ما فيه الحرف اكثر من اربعة احرف (من حذف حرفين) بالترخيم (منه) اى من هذا القسم (علم) فاعل يلزم (بقاءه) اى بقاء المنادى (على اقل ابنية المعرب) متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة على الاربع وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المنادى باقيا على اقل ابنية المعرب وهى ثلاثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز (وانما لم يأخذ) المصنف (هذا القيد) اى قيد كون حروفه اكثر من اربعة (فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة) بان يقال فان كان فى آخره زيادتان فى حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة لئلا يلزم من حذف حرفين علم بقاءه على اقل الابنية (لان نحو ثبون) جمع ثبة بضم الثاء المثلثة بالفارسية گروه از گوسفند (وقلون) جمع قلة بالواو والنون فيهما بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة الخشبة الصغيرة التى يضرب بها الصبيان بخشبة كبيرة اخرى يقال لها بالتركى چلك وفى المفصل وذوالتاء من المحذوف العجز يجمع بالواو والنون مغيرا اوله كسنون وقلون وغير مغير كثبون وقلون انتهى (يرخم) مبنى المفعول (بحذف زيادتيه) وهى الواو والنون لانهما زيدتا معا فكانتا فى حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد فى القسم الاول كما اخذ فى الثانى لزم ان لا يرخم امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقى بعد الترخيم على اقل الابنية اولا (لان بقاء الكلمة فيه) اى فى نحو قلون وثبون (على حرفين) بعد الترخيم (ليس للترخيم) حتى يلزم بقاء المعرب على اقل الابنية بلا علة موجبة بل قبل الترخيم ايضا كان كذلك كما قلنا فى نحو ثبة وشاة (حذفتا) بالبناء للمفعول جزاء الشرطين (اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين) الاول والثانى بالترخيم (اما) حذف الحرفين الاخيرين معا (فى) القسم (الاول) وهو ما كان

فی آخرہ زیادتان فی حکم الزیادة الواحدة (فلما کانتا) ای فعلة کونهما (فی حکم) الزیادة (الواحدة فکما زیدتا معا) حین الزیادة (حذفتا معا) عند الحذف لئلا یکون الحذف مخالفا للزیادة ولئلا یلزم عزل الرفیقین ولانه لما کانا فی حکم الزیادة الواحدة کانا کالحرف الواحد فکما لا یمکن حذف جزء من حرف واحد حقیقة لا یمکن حذف جزء من حرف واحد حکما (واما) حذف الحرفین الاخیرین (فی) القسم (الثانی) وهو ما فی آخره حرف صحیح قبله مدة وهو اکثر من اربعة (فلانه لما حذف) الحرف (الاخیر مع صحته واصالته) ای مع کونه صحیحا اصلیا من شانه ان لا یحذف بلا علة موجبة (حذفت المدة الزائدة) ای وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزیادته (لئلا یرد) من ورد یرد مثل وعد یعد (المثل) بفتح المیم والثاء المثلثة (السائر) صفة المثل ای المشهور بین العرب والمثل المشهور قولهم (صلت علی الاسد وبلت عن النقد) صلت بضم الصاد المهملة والخطاب اصله صولت بفتحتی الصاد والواو فاعل کما بین فی علم الصرف ومصدره صولة وهی الحملة والجرأة والاسد معروف وبلت بضم الباء الموحدة والخطاب بولا وهو الخوف باعتبار ذکر المسبب وارادة السبب لان الخوف سبب البول النقد فی الصراخ بفتحتی النون والقاف نوع از گوسفند کوتاه دست وپای زشت روی یعنی صغار الغنم یعنی اقدمت علی حذف الحرف الصحیح المشبه بالاسد واعرضت عن حذف الحرف الضعیف الزائد المشبه بالغنم الضعیف ولان الحرف الصحیح الاصلی اذا حذف بالترخیم فالحرف الضعیف الزائد یکون اولی بالحذف بالترخیم (وان کان) المنادی الذی ارید ترخیمه (مرکبا) ولما نشأ من اطلاق قوله مرکبا انه یشمل المضاف والمشبه به والجملة لانهما من انواع الترکیب دفعه الشارح بقوله (ویعلم) بالبناء للمفعول (من بیان شرائط الترخیم له) ای ان المراد بالترکیب ههنا ان (لا یکون مضافا) ولا مشبها به (ولا جملة) یعنی ان لا یکون ترکیبا اضافیا ولا مشبها به ولا اسنادیا بل المراد به ان یکون ترکیبا امتزاجیا (مثل بعلبک او) تعدادیا مثل (خمسة عشر) حال کونهما (علمین) (حذف الاسم الاخیر) بالترخیم کما یحذف الحرف الاخیر (فیقال فی) ترخیم (بعلبک) علما (یا بعل) بحذف الاسم الاخیر وهو بک (وفی) ترخیم (خمسة عشر) علما (یا خمسة) بحذف الاسم الاخیر ایضا وهو عشر (لتنزله) ای لمشابهة الاسم الاخیر (منزلة تاء التأنیث فی کون کل) واحد (منهما) ای من الاسم الاخیر وتاء التأنیث (کلمة علی حدة) صفة کلمة ای کلمة مستقلة یعنی فکما ان التاء کلمة برأسها تدل علی معنی کذلک الاسم الاخیر کلمة برأسها تدل علی معنی فکما تحذف التاء وحدها بالترخیم کذلک الاسم

يحذف وحده به (صارت) بعد الكلمة وتلك الاسم (بمنزلة الجزء) بعد قلبه (وان كان) المنادى الذي اريد ترخيمه (غير تلك) (المذكور من الاقسام الثلاثة) كونها مثلا ثة باعتبار الشرط وتماسية لاباعتبار الشرط وبه باعتبار دعمال لا اقسام كما بيانه سابقا (حرف واحد) (اى فيحذف حرف واحد) وول المحشى قدر المضارع مع مضى احواله الماضية لما فى كلمة ان الماء فانها لانحو فى الجزاء تعيرقد والانسب ان يحمل التقدير فقد حذف حرف واحدا قول قدس الشارح فى العبارة حيث عبرهما بالمضارع لان المصنف قد سبق عن بالمضى ولانه اشار الى ان المحذوف هنها قليل واختار الصيغة التى تفيد تقليله وهى المضارع ولعدم احتياجه ايضا ان تقدر ما الانسب بالمقام ماذكره الشارح (لحصول الغاية المقصودة) من الترخيم بحذف حرف واحد وهى التخفيف (وعدم موجب حذف الاكثر) يعنى اكثر من حرف واحد موجب حذف الاكثر الشروط المذكورة فى الاقسام الثلاثة (نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك) فيه نشر على ترتيب اللف فحذف منهما حرف واحد وقوله والكاف لحصول التخفيف المقصود بالترخيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك كافى الاقسام فاقسام الترخيم باعتبار الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الحذف ثلاثة ولما فرغ من بيان اقسام الترخيم محلا ومقدارا شرع فى ان المحذوف لما فى حكم الثابت واما حذف نسيا منسيا فقال (وهو) (اى المنادى المرخم) (فى حكم) (المنادى) (الثابت) (يجمع احرفه) وحروفه مع ان الحذف لا لعلة موجبة ومايكون فى حكم الثبت مالايكون لعلة موجبة والمحذوف بالترخيم فى حكم ماثبت لكن الشارح اقتصر على الاول بقرينة فى حكم الثابت لان الثبوت فى الباقى اولى منه فى المحذوف (فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة) اى المنادى المرخم (بعد الترخيم على) مطلق يبقى (ما كان) ذلك الحرف (عليه) الضمير المجرور راجع الى الموصول والمراد بالموصول ههنا الحركات الثلاث الضم والكسر والفتح والسكون (قبله) اى قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف مضموما قبل الترخيم يبقى على الضم بعده يا بل فى بلبل وان كان مكسورا يبقى على الكسر نحو يا حار فى حارث وان كان مفتوحا يبقى على الفتح نحو يا مر فى مروان ساكنا على السكون نحو يا ثمو فى ثمود (تلى) (استعمال) (الاكثر فيقال) اى اما كان الامر كذلك فيقال اوعطف على الجملة الاسمية السابقة مؤلة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال (فى يا حارث) (يا حار) بترخيم حرف واحد منه لانه من القسم الرابع (بكسر الراء) حال كونه باقيا (على ما كان) يا حارث عليه (قبل الترخيم) لكون المحذوف كالثابت (و) يقال (فى يا ثمود)

(یاثمـو) (بواو متطرفة) ای بوقـوع الواو فی الطرف (بعـد ضمة) مـع انه لم یوجـد فی کلام العرب اسم متمکن آخره واوساکنة ما قبلهـا ضمة لکون المحذوف کالثابت فلم یلزم وقـوع الواو المذکورة فی الطرف بعدالترخیم کما یلزم وقوعها قبله (و) یقـال (فی یا کروان) (یا کرو) (بواو متطرفة متحرکة) وقعت (بعد الفتحـة) مع انه لم یوجـد فی کلامهم ایضـا واوویاء متحرکان الاقلبت الفـا العلة المذکورة ولم یذکر المصنف ولا الشارح المنادی الذی یبقی آخره بعـد الترخیم علی الضم اما اکتفاء بالاقسام الثلاثة واما لانه لم یفرق بین ما هو الاکثر فی الاستعمال منـه وماهـو الاقل فیـه بل کلاهما سـواء نحو یاقنب بالضم فی یاقنبـل ویابلب بالضم فی یا بلبـل فانه لم یعلم انه الاکثر استعمـا لا اواقل (وقد یجعـل) (قد التقلیل) ویجعل مبنی للمفعوله (ای یجعل المنـادی المرخم علی الاستعمـال الاقل) لمقـابلة ماهـو الاکثر استعمـا لا (اسما) مفعول ثان (برأسه) الجـار والمجرور صفة لقوله اسمـا ای اسما مستقلا (کانه لم یحذف منـه شیٔ لاحرفان ولا کلمة برأسهـا ولاحرف واحد (فیکون له فی بنـائه) ای فی کونه مبنیا (واعلالا) ای کونه معتلا (وتصحیحـه) لئلا یوجـد فی الکلام اسم متمکن آخره واوساکنة قبلهـا ضمة (حکم نفسـه) ای حکم الحروف البـاقیة بعد الترخیـم (لا حکم الاصل) لان المحـذوف بالترخیم لمـا جعل کان لم یکن صار ذلک کانه لم یحـذف منـه شیٔ فکـا ن کانه وضع هکذا فان اقتضی البنـاء علی الضم بنی علیـه وان اقتضی التصحیح صحح وان اقتضی القلب قلب ولهـذا مثل ثلاثة امثلة فقـال (فیقال) الفاء ههنـا کالفاء فی فیقول (یاحار) فی یاحارث (بالضم) ای بالبنـاء علی الضم هذا مثـال لما یکون له فی بنائه حکم نفسه (کانه اسم مفرد) لیس بمضاف ولا شبیـه به (معرفة) لیس بنکرة (برأسـه) ای مستقـل کـان حروفـه عندالوضع ثلاثة یعنی ثلاثی الوضع مثـل یازید (فیضم) ای فیبنی علی الضم (ویاثمی) فی یاثمـود هذا مثـال لما یکون له فی تصحیحـه حکم نفسه (لانه لمـا جعل ثمو) بعد الترخیم (اسمـا برأسه) ای اسمـا مستقلا (صـارت الواو طرفا) ای وقعت الواو السـاکنة فی الطرف (بعد الضمـة) اذا کان کذلک (فلا جرم) لا لنفی الجنس وجرم بفتحتی الجیم والراء المهملة اسمهـا قلبت یاء) خبرهـا (وکسر ماقبلهـا) لتسلم الیاء فصـار ثمی (کادل فی ادلو) جمـع دلو واخوی فی احقـو (ویا کرا) فی کروان هذا مثـال لما یکون له فی اعلاله حکم نفسه لاحکم اصـله وفیه نشر علی خلاف الالف (لانه لمـا جعل کرو) بعد الترخیم (اسمـا برأسه) ای اسمـا مستقلا کانه لم یحذف منه شیٔ یعنی کانه ثلاثی الوضع (ارتفع مانع الاعلال وهو) ای مانع الاعلال (وقوع السـاکن بعد الواو) لانه اذا سکن الحرف الذی

بعد حرف العلة لا يعل حرف العلة مثل طوى وشوى ويطوى ويشوى وههنا لما حذف الالف والنون نسيا منسيا وجعل كانه ثلاثى الوضع كانت الواو متحركة وماقبلها مفتوحا (فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) على مابين فى علم الصرف وقيل يا كرالمقلب (وقد استعملوا) كلمة قدههنا للتقليل وان دخلت على الماضى يعنى للدلالة على ان استعمال صيغة النداء يعنى بالخاصة فى المندوب اقل منه فى النداء لان استعمال يافى النداء اكثر لكونها موضوعة للنداء كان كلمة والندبة وفى الحاشية لاوجه لايراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته الى هنا كلامه اقول اورد المصنف المندوب فى اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحثه تنبيها على ان المندوب داخل فى المنادى عند بعض النحاة وان كلمة يا الموضوعة للنداء مستعملة فيه حتى لايمتاز المندوب عن المنادى فى نحو يازيد ويا عبد الله الا بالقرينة ولهذا الامتزاج ادرجه فى بحث المنادى (يعنى العرب) (صيغة النداء) (يعنى بالخاصة) ولم يقل وقد استعمل يافى المندوب مع انه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة النداء واظهر لان كلمة يا مذكورة ظاهرا تنبيها على ان صيغة النداء اعيرت للمندوب (فى المندوب) لانه علة لقوله بالخاصة يعنى اختص استعمال المندوب بيا ولم يتجاوز الى غيرها من حرف النداء (لانه لايدخل عليه سواها) يعنى لايستعمل فى المندوب غيركلمة يامن حروفه (لكونها اشهر صيغها) جمع صيغة يعنى لكون كلمة يا اصلا فى هذه الحروف والباقية متفرعة عليها اما بالزيادة اوالنقصان ودائرة استعمال الاصل تكون اوسع (فكانت) كلمة يا (اولى) واليق (بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى) الاترى انها مستعملة فى الاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها وفى الثانى لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها وفى النهى لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعنى يادون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت فى جميع انواعه انتهى (والمندوب) اسم مفعول وبابه نصر (فى اللغة ميت يبكى عليه احد) يقال ندب الميت بكى عليه (ويعد) من العد اى يحصى (محاسنه) جمع الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشئ حسنا ورجل حسن وامرأة حسناء وهم حسان كذا فى الصحاح (ليعلم) من اعلم وفاعله النادب الباكى (الناس) بالنصب مفعول ليعلم (ان موته) اى موت هذا الميت المراد بالميت ههنا معناه المصدرى لا الاسمى (امر عظيم) اى بلية عظيمة عامة للخلق لان حياته نعمة عظيمة كان الناس ينتفعون منه فى امور دينهم ودنياهم

فوته بلية عامة لهم وان مع اسميها وخبرها مفعول ثان ليعلم قوله (ليعذروه) بالبناء للفاعل من عذر يعذر وبابه ضرب يقال عذره قبل عذره واعذر اى بين عذره علة لقوله ليعلم (فى البكاء) اى ليقبلوا عذره فى بكائه ولم يعيروه (ويشاركوه) ويكونون شركاء معه فى البكاء و(فى التفجع عليه) التفجع من فجع يفجع كقطع يقطع يقال فجعته المصيبة اوجعته فجعته تفجيعا وتفجع له توجع عليه كذا فى الصحاح (و) المندوب (فى الاصطلاح) (هو المتفجع عليه) اى الذى تفجع عليه اى لاجله (وجودا) نصب على التمييز (اوعدما) فيه رد على الرضى حيث قال وقد ادخل المصنف باحد قسمى المندوب وهو المتفجع منه واحزناه وواو يلاه واثبوراه لان الندبة فى هذه الامثلة ندبة على عدم المتفجع عليه (بيا اووا) الباء للالصاق صلة للمتفجع عليه وفى تقديم يا اشارة الى استعمالها بالاصالة لا بالتبع لوا كان استعمال وافيه كذلك لما ذكر انها هى الاصل فى حروف النداء فاستعملت فى المنادى المندوب وغيره بالاصالة (فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه) اى اللفظ الذى يتفجع به على عدم المندوب اى على كونه معدوما وميتا عند النادب حيث شاهد موته اوحضر جنازته ويبكى عليه بقوله يازيداه وياعمراه ويقول مت ومرت معدوما (كالميت الذى يبكى عليه النادب ويعد محاسنه) ويتفجع عليه (والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده) اى اللفظ الذى يتفجع به على وجود المندوب (عند فقد) النادب (المتفجع عليه عدما) حيث لم يشاهد النادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل انما وصل اليه خبر موته بان مات المندوب فى البلدة التى لم يكن فيها النادب ووصل اليه خبر موته (كالمصيبة) وهى البلاء والشدة والامر المكروه وجمعها مصائب (والحسرة) الندامة والغصة لفوت شئ يقال حسر على الشئ حسرة فهو حسير اغتم على فوته كذا فى الصحاح (والويل) وهو العذاب (اللاحقة) صفة للثلاثة (للنادب لفقد الميت) اى لحقت هذه المذكورات النادب عند فقده الميت عدما حيث لم يشاهده (فالحد) اى حد المندوب وهو قوله المتفجع عليه بيا اووا (شامل لقسمى المندوب) اى القسم الذى يتفجع على عدم المندوب والقسم الذى يتفجع على وجوده (مثل يازيداه وياعمراه) مثال لفقده عدما (ومثل ياحسرتاه ويامصيبتاه) مثال لفقده وجودا (واختص) بالبناء للمفعول (المندوب) (بوا) حال كون المندوب (ممتازا) ومتفردا (به) اى باختصاص كلمة وابالمندوب لعدم دخولها على المنادى (عن المنادى) وفى الحاشية يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة الاختصاص لان الباء التى هى صلة الاختصاص لاتدخل الا على المقصور عليه انتهى (لعدم دخوله عليه) اى لعدم دخول وا على المنادى لاتفاق الجمهور على ان حروف النداء

النداء خمسة ولم يعدوا ثلثة وامثهما واتباعهم حجة قاطعة (بخلاف) متعلق (يا فانه مشترك بينهما) اى بين دخوله على المنادى وبين دخوله على المندوب كما عرفت سابقا (وحكمه) (اى حكم المندوب) اى حاله وشانه (فى الاعراب) اى فى كونه معربا منصوبا (والبناء) اى فى كونه مبنيا اما على الضم اوالالف او الواو مثل وازيد ووازيدان ووا زيدون (حكم المنادى) (اى مثل حكمه) اى حكم المنادى وحاله وشانه فيه اشارة الى انه اما من قبيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واما من قبيل ان يكون نصبه بنزع الخافض (يعنى اذا وقع المندوب) فى موضع (على صورة قسم واحد من اقسام المنادى) واقسامه اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه ونكرة (فحكمه) اى فحال المندوب وشانه (فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان المنادى (مفردا معرفة يضم) يعنى يبنى على مايرفع به من الضمة والالف والواو مثل يازيد ويازيدان ويازيدون كذلك المندوب اذا كان مفردا معرفة بنى على مايرفع به على الضمة مثل وازيد اوالالف وازيدان اوالواو وازيدون (واذا كان) المنادى (مضافا اوشبهابه ينصب) كذلك المندوب اذا كان مضافا اوشبها به ينصب مثل واعبد الله ووا طالعا جبلا ووامن حفر بئر زمزماه ووامن قلع باب خيبراه وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى فى الاصل لحقه معنى الندبة ولا شتراكهما فى معنى الخصوص فكان فى حكم المنادى وكذا توابعه فى حكم توابع المنادى (ولايلزم من ذلك) اى من التشبيه المذكور وهو وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى (جواز) فاعل لايلزم (وقوعه) اى وقوع المندوب (على صورة جميع اقسام المنادى) واقسامه كما عرفت اربعة يعنى ان ينقسم المندوب اربعة اقسام كالمنادى لانه لايلزم من مشابهة الشئ بالشئ ان يكون مثله فى جميع اقسامه تطابق النعل بالنعل (لبرد) اى حتى يرد (انه) اى ان المندوب (لايقع) اى لايكون (نكرة) اذالتعريف شرط فى المندوب (لانه لايندب) مبنى للمفعول (الا) الاسم (المعروف) اى الاسم الذى اشتهر المندوب قبل موته به ليعذروه فى الندبة ويشاركوه فى التفجع عليه (و) (جاز) (لك) فيه رد على الاندلسى حيث قال ويجمع لئلايلتبس بالمنادى (زيادة الالف) اى زيادتك الف الندبة (فى آخره) اى فى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة) لان زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى (وان خفت) انت التعبير باخذ فى اشمار بان الاصل فى الزيادة للمد المذكور الالف للزوم المدية فيها ولا تنفك عنها لكون المد طبعالها بخلاف الواو والياء انما تكونان حرفى مد اذا كانتا ساكنتين وحركة ما قبلهما من جنسهما (اللبس

بفتح

بفتح اللام وسكون الياء الموحدة الالتباس وبالضم پیراهن پر کردن يقال لبس الثوب يلبسه لبسا والبسه الباسا وبالفتح الاشتباه كذا في الصحاح ونصبه بنزع الخافض لان الخوف لازم اى فان خفت من اللبس (اى التباس ذلك اللفظ) اى لفظ المندوب (عند زيادتك الالف) اى الف الندبة (بغيره اى) اى بغير ذلك اللفظ (عدلت) انت اى اعرضت عن زيادة الالف حذرا من الالتباس وقصدت (الى) اى زيادة (حرف مد) غير الالف يدل على المد المطلوب في الندبة ولذا وصفه الشارح بقوله (مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة) بيان للحركة (اوضمة) لان للكسرة الياء وللضمة الواو وهما اذا سكنتا وكان ماقبلهما مكسورا او مضموما يكونان حرفي مد كما ذكرناه غير مرة والمراد بالآخر ههنا الآخر حكما وذلك يكون في المندوب المضاف الى كاف الخطاب المؤنث مفردا اوجمعا بناء على تمثيل المصنف بهما اوضمير الغائب جمع المذكر (كما اذا اردت) بالخطاب (ندبة غلام) امرأة (مخاطبة) (قلت) بالخطاب ايضا عند الندبة (واغلامكيه) بابدال الالف ياء (لا) تقول (واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام) رجل (مخاطب) لان الكاف في واغلامك اذا كان خطابا للمؤنث يكسر وللمذكر يفتح كما سبق فتكون حركة آخر المندوب اذا كان خطابا للمؤنث كسرة فاذا زيد الالف للندبة يفتح ذلك الكاف لاجل الالف لان الالف لابد وان يكون ماقبلها مفتوحا فيعدل عن الالف الى الياء فرارا من الالتباس (واذا اردت) انت (ندبة غلام جماعة مخاطبين) بكسر الياء الموحدة لانه جمع مخاطب (قلت) انت (واغلامكموه) بابدال الالف واوا (اذالميم) اى ميم الجمع (اصلها الضم) لانها في الاصل متحركة بالضمة فاسكنت ولانها من حروف الشفة وهي انما تحصل بضم الشفتين غالبا فناسب الميم الواو فعدل عن الالف الى الواو (لا) تقول (واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين) بفتح الباء الموحدة لانه تثنية مخاطب وللاحتراز عن الجمع المذكر السالم وصفه بقوله (اثنين) يعني اذا اريد الف الندبة تحرك الميم بالفتحة لاجل الالف فقيل واغلامكماه لا يعلم انه ندبة غلام اثنين اوجماعة فيعدل عن الالف الى الواو لان آخر المندوب ضمة (و) (جاز) (لك زيادة الهاء) ايضا يقال لها هاء السكت (اى الحاقها) بحذف المضاف (بهذه المدات) الثلاث الواو والياء والالف وبعضهم يوجبها مع الالف في يادون ولئلا يلتبس المندوب بالمضاف المضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما (في) (حال) (الوقف) لا في حال الوصل ظرف لجاز المقدر او المضاف المحذوف (لبيانها) اى لبيان هذه المدات بكمالها لاسيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تثبت وتظهر كمال

الظهور (ولايندب) بالبناء للمفعول (من قسم المندوب المتفجع عليه عندما) قيده به لقرينة قوله الاالمعروف لان الاحتياج اليه انما يكون فى هذا القسم لانه يشترط التعريف فى المتفجع عليه وجوبا بل لا يلزم مثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه بدون تعريف لان الاصل فى الندبة المتفجع عليه عندما ولذا يشترط فيه التعريف دون المتفجع عليه وجودا وفى الرضى واما المتفجع منه فانك تقول وا مصيبتاه وليست بمعروفة انتهى (الا) (الاسم) (المعروف) (الذى اشتهر المندوب بين الناس فى حال حياته (به) سواء بالعلم الخاص او الكنية او اللقب ولذا قال المصنف المعروف اى المشهور ولم يقل الا العلم ولا المعرفة (ليعذر) بالبناء للمفعول (النادب) اى ليقبل عذره بين الناس (بمعرفته) اى باشتهاره بينهم (فى ندبته) متعلق بقوله ليعذر (والتفجع عليه) عطف على ندبته اى ليعذر النادب فى تفجعه على المندوب ويشاركوه فيه اذا كان الامر كذلك (فلا يقال وارجلاه) على وجه الندبة والتفجع ولايقال ايضا وامرأتاه (اذ لم يشتهر بهذا اللفظ) اى بلفظ رجل بين الناس (مندوب خاص) يعنى بين الناس لن يقال لشخص معين رجل بحيث صار علما له واذا اطلق رجل ونحو وقيل وارجلاه (انتقل الذهن) اى ذهن السامعين (اليه) الى ذلك الشخص لان المراد بقوله الا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس فى حال حياته كيف ما كان وفى الرضى ونعنى بالمعروف المشهور علما كان اولا فلوكان علما غيرمشهور لم يندب فلايقال واهذاه من المعارف ولو لم يكن علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل الندبة وبحرف الندبة وتقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئرزمزماه لاشتهارهما انتهى (ويعرف) بالبناء للمفعول ونائبه مستكن فيه راجع الى مندوب خاص (به) اى بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة انتقل اى ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اى بقوله وارجلاه (ليعذر النادب) اى ليقبل عذره (بالندبة) والتفجع (عليه) (وامتنع) هذه مسئلة ابتدائية لبيان ان الحاق الف الندبة بصفة المندوب ممتنع ويجوز ان تعطف على جملة ولا يندب الاالمعروف ولايجوز ان تعطف على قوله لايقال وارجلاه لانه يلزم منه ان تكون متفرعة لقوله ولايندب (الحاق الالف) اى الف الندبة (بصفة المندوب) اى بآخر صفته) بل يجب ان تلحق بالموصوف) يعنى بل يجب الحاقها بآخر الموصوف (مثل وازيداه الطويل) بالحاق الف الندبة وهاء السكت بآخر المندوب والموصوف وبين وجه امتناع الالحاق بقوله (لان اتصال الموصوف بالصفة والصفة بالموصوف (ليس) ذلك الاتصال (كاتصال المضاف بالمضاف اليه) والمضاف اليه بالمضاف (لانه) اى لان المضاف اليه (يجئ به) اى بالمضاف اليه

لتمام

(لتمام المضـاف) وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليـه مقام التنوين من المضاف الايرى انها تفيـد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص فى المعنوية فلولم يكن الاتصال اتم لمـاافادت التخفيف او التعريف اوالتخصيص (فهو) اى المضـاف اليه (كالجزء منه) اى من المضاف فكانا ككلمة واحدة (بخلاف الصفة) مع الموصوف (فانه يجئ بها) اى بالصفة (بعـد تمام الموصوف) من غير احتياجه الى متمـم لا (للتخصيص) كما فى النكرات (او التوضيح) كما فى المعـارف غالبـا فتكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يجز الحاق الالف الا بآخر الموصوف لان الف النـدبة لا تلحق الا بآخـر المندوب والمنـدوب ليس الا الموصوف فتلحق بآخره سواء يجئ بصفة اولا (فلهـذا) اى للفرق بين ما كان المندوب مضافا و بين ما كان موصوفا (جاز) الحاق الف الندبة بآخر المضاف اليه للمضاف المندوب (نحو ياامير المؤمنيناه) والمندوب هو الامير الا انك لمـا اردت ندبة المضـاف الى المؤمنين لا مطلق ندبة الامـير فلو الحقت الالف بالمضـاف لانفصل من المضاف اليه مع انهما كلمة واحدة الحقتها بالمضـاف اليه مع انه ليس بمراد لان المراد هو المضـاف فقط كما تقول حب رمان وان لم تكن ملكت الا الحب فقط (ولم يجز) الحاقها بآخر صفـة المندوب (مثل وازيد الطويلاه خـلافا ليونس) اى خالف يونس خلافا للجمهور لان المخـالف هو يونس لا الجمهور ويجوز ان تسند المخالفة اليهم دونه الا ان اسناد المخالفة الى واحد اولى من اسنادهـا الى الجملة (فانه) اى يونس (يجوز) من التجويز (الحاق الالف) اى الف الندبة (باخر الصفـة) اى بآخر صفة المندوب كما يجوز الحاقهـا بآخر المضاف اليه فيجوز عنده وازيد الطويلاه كما يجوز اتفاقا واامير المؤمنيناه (فان اتصـال الموصوف بالصفة) مطلقا (وان كان) الاتصال (فى اللفظ) يعنى وان كـان الاتصال اللفظى بينهمـا (انقص) خبر كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شئ من الموصوف كما قام المضاف اليه مقام شئ من المضاف كالتنوين ونونى التثنية والجمع على حدهما (من الاتصال) اللفظى الواقع (بين المضاف والمضـاف اليه) لما قلنا آنفـا ان المضاف اليه قائم مقام تنوين المضاف اونونه فكان الاتصـال اللفظى بينهما اتم من الاتصال اللفظى بين الصفـة والموصوف (الا انه) اى الاتصال بين الصفة والموصوف (اتم منه) اى من الاتصال الواقع بين المضـاف والمضاف اليـه (من جهة المعنى) فالاتصال اتم فى التركيب التوصيفى والاضافى لكن الاتمية فى التركيب الاضافى فى اللفظ وفى التركيب التوصيفى فى المعـنى فنظر الجمهور الى الاتصـال اللفظى فجوزوا الحاق الالف بآخر المضاف اليه وهـذا هو المختـار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصـال اللفظى او المعنوى

فيجوز الحذفهما فى آخر الصفة كما جوزه فى آخر المضاف اليه (لاتحادهما) اى
لاتحاد الموصوف مع الصفة (بالذات) يعنى يصدق احدهما على ما يصدق
عليه الآخر (فان الطويل) فى قولك ولزيد الطويل (هو زيد لا غير)
يعنى ان الطويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من الذات فاتحدا من جهة
المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرهما على ما يأتى فى بحث النعت (بخلاف
المضاف والمضاف اليه) سواء كانت الاضافة حقيقية اوغيرها (فانهما
متغايران فى الذات) حيث لا يصدق احديهما على ما يصدق عليه الآخر
فان ذات زيد فى قولك غلام زيد وضارب زيد غير ذات غلام وضارب وان كان
يصدق فى بعض الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه الاانه اعتبارى تامل
وفى الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التى جرت بين الصفة والموصوف (وحكى)
مبنى للفاعل (يونس) بالرفع فاعل (ان رجلا ضاع له قدحان) تثنية قدح
بفتح القاف والدال المهملة وهو ظرف صغير يكفى ما فيه من الماء لواحد فقط
وجمعه اقداح كذا فى الصحاح وفيه تفصيل (فقال) عند نشدهما (واجمجمتى
الشاميتاه) والجمجمة بضم الجيمين وسكون الميم الاولى وفتح الثانية وبعد
الثانية تاء الوحدة (القدح) من الخشب ويقال ايضا لعظم الرأس المشتمل على
الدماغ ويقال لقبيل من العرب كذا فى الصحاح لكن المراد ههنا الاول واصله
واجمجمتان فلما اضيفتا الى ياء المتكلم لتصب وسقط النون بالاضافة وادغم ياء
الاعراب فى ياء الاضافة فصار واجمجمتى المنسوبتين الى الشام لكونهما
معمولتين فيهما اومحمولتين منها والشام اسم بلدة مشهورة وانما يقال لها شام
لكونها فى شمال القبلة وكانه مخفف من الشمال (ويجوز) (لقيام قرينة) اى
اى وقت وجود علامة تدل على ان يا محذوفة (حذف حرف النداء) وهى يا فقط
لانه لا يجوز حذف غيرها لكونها اصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها لانها
تستعمل فى المنادى القريب والبعيد والمتوسط دون غيرها لانه يستعمل اما
فى القريب فقط كالهمزة واما فى البعيد لاغير مثل ايا وهيا او فى المتوسط فحسب
كاى و يجوز فيها الذكر والحذف (الا) (اذا كان) حرف النداء يعنى يا خاصة
(مقارنا) (مع اسم الجنس) يعنى داخلا عليه (يعنى) المصنف (به) اى اسم
الجنس (ما كان نكرة) سواء كان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل اوغيره كغلام
ورجل وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لان
غلام رجل اسم جنس مع انه لا يصح دخولها عليه (قبل) دخول حرف (النداء)
عليه (سواء تعرف) اى صار ما دخل عليه حرف النداء معرفة (بالنداء) اى
بدخول حرف النداء لقصد تعريفه (كيا رجل) ورجل لكونه مقصودا بالنداء

صار

صار معرفة بدخول حرف النداء عليه فبني على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (او لم يتعرف) اى لم يصر معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب تعريف ما دخل عليه ما لم يقصد تعريفه واذا لم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون معرفة فينصب (مثل يا رجلا) سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى النكرة مثل يا غلام رجل او مضارعا له مثل يا طالعا جبلا (لان نداءه) اى لان نداء اسم الجنس (لم يكثر كثرة نداء العلم) يعني لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فان نداءه يكون كثيرا لان الانسان لا ينادي الامن يعرف باسمه العلم او بكنيته او بلقبه غالبا ولا ينادى باسم جنسه الا نادرا (فلو حذف منه) اى من قولك يا رجل او يا رجلا (حرف النداء) وقيل رجل اورجلا (لم يسبق) من سبق يسبق وبابه ضرب (الذهن) اى ذهن السامع او ذهن المنادى (الى انه) اى الى ان اسم الجنس الذي حذف حرف النداء منه مثل رجل في يا رجل اورجلا في يا رجلا (منادى) حتى يتوجه الى المنادى فيجيبه بما اراد (والاشارة) (اى والا) اذا كان مقارنا (مع اسم الاشارة) يعني الا اذا كان حرف النداء داخلا على اسم الاشارة فانه لا يحذف (لانه) اى لان اسم الاشارة (كاسم الجنس في الابهام) فلو حذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل يا هذا ويا هذان ويا هؤلاء فاذا قيل هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار اليه باحدها انه نودى اليه او اشير اليه (و) الا اذا كان مقارنا مع المنادى (المستغاث) سواء كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف (والمندوب) سواء كان مندوبا بوا او بيا فانه لا يحذف حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما (لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام) لان مد الصوت مطلوب في الاستغاثة ليلحقه المستغاث سريعا لان المستغيث اذا مد صوته فيهما يعلم المستغاث انه احوج الى الاستغاثة فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب ايضا في الندبة ليسمعه من هو قريب منه وبعيد فيكثر من يدعو المندوب لان المقصود الاصلي من الندبة الدعاء بالخير للمندوب (والحذف) اى حذف حرف النداء والندبة (ينافيه) اى يمنع مد الصوت لان المد لا يكون الا بزيادة الحروف والحذف ينفي الزيادة فيجب ذكر حرف النداء او الندبة فيهما فعلم ان ما لا يحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب (فبقي على هذا) اى على ما استثنى (من المعارف) حال من قوله العلم وما عطف عليه لان من البيانية اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا قدم الحال ههنا على صاحبه اختصارا لانه لو لم يقدم يلزم ذكر الحال بجنب كل ذي حال فيطول الكلام به وايضا اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه (التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم) بالرفع

لانه فاعل سواء كان مضافا اومفردا مثل يا عبد الله ويا زيد (وسواء كان) حذف حرف النداء مقارنا (مع بدل شئ) (من حرف النداء) المحذوف ليكون كالعوض عنه (كلفظة الله) اذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء (فانه) اى الشان (لايحذف منه) اى من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شئ (الا) مقارنا (مع ابدال الميم المشددة منه) اى من حرف النداء فى آخره (نحو اللهم) اصله يا الله حذف حرف النداء لان حق مافيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى وباسم الاشارة على ماسبق الا انه لما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة كما سبق ايضا ولكن قد انهما لم يحذف الحرف الامع البدل لئلا يكون اجحافا وانما عوض فى آخره تبركا باسمه تعالى وتعظيما لشانه وانما قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدارة فيهما هذا مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الفراء اصله يا الله امنا بخير فخفف بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من امنا فبقى الميم المشددة فكتب بلفظة الله فقيل اللهم وليس بوجه لانك تقول يا اللهم يا الهما وقديزاد ماقى آخره قال «وماعليك ان تقولى كلما «سبحت اوصليت يا الله ما» اردد علينا شيخنا مسلما (اوبغير بدل) من حرف النداء (نحو يوسف) والاصح انه عبرانى وقيل عربى والاصل يؤسف من آسف يؤسف من الافعال الا انه غير من الكسرة الى الضمة كما غيرت الاعلام المنقولة (اعرض) امر من الاعراض (عن هذا) المقول ولاتذكره واكتمه فانت محق صادق (يايوسف) فحذف حرف النداء بقرينة المقام اختصارا لان المقام مقام النداء (و) (لفظة اى) ولفظة عطف على العلم اى فبقى من تلك المعارف لفظة اى ولفظة لكن لامطلقا بل (اذا وصف) كل واحد منهما (بذى اللام نحو) (ايها الرجل) وايتها العير (اى ياايها الرجل) وياايتها العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفه من العلم فجوازه من مثل هذا التركيب اولى لثقله وهو ظاهر (او) اذا وصف (بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل) وايتهذه المرأة (اى يا ايهذا الرجل) و ياايتهذه المرأة فالحذف ههنا اولى من الاولين لطول الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلما زاد اللفظ زاد ثقله (فلايجوز الحذف) اى حذف حرف النداء من اى واية والا (من ايهذا) اوايتهذه (من غيران يتصف) اى واية و(هذا) وهذه اى احدى هذه الكلمات (بذى اللام) مثل ايها الرجل وايتها المرأة وايهذا الرجل وايتهذه المرأة لان هذا اسم من اسماء الاشارة وقدعرفت ان اسم الاشارة لايحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى واية اسم جنس واذا وصف به صار ايضا معرفة فلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى اللام لذا اريد حذف حرف النداء منهما (والمضاف) بالرفع عطف اماعلى لفظة اى

اوعلى العلم اى فبقى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية (الى المعرفة
اى معرفة كانت) من المعارف التى هى المضمر والعلم الخاص والمبهم والمعرف
باللام والمضاف اضافة معنوية لانه حينئذ يكون معرفة ايضا فيدخل فى المعارف
التى يجوز حذف حرف النداء منهـا (نحوغلامى افعل كذا) ونحو غلام زيد
افعل كذا وغلام هذا الرجل وغلام الرجل وغلام الذى كان عندنا امس فى مقام
النداء (و) بقى (الموصولات) ايضـا لانها من المعارف (نحومن) موصول
منادى حذف حرف النداء منه لايزال حرف (محسنا) صلته فناداه اولا فدعا
بقوله (احسن اليه) امر من الاحسان وجعله ايضـا قرينة لكونه منادى لان
الدعاء بالاحسان يقتضى سابقية النداء (واما المضمرات فشذ نداؤها) وان كانت
من المعارف بل كانت اعرفها لان العاقل الصاحى لاينادى نفسه فخرج ضمير
المتكلم وفى المخاطب تجمع علامتا الخطاب الياء وضمير المخاطب والغائب يقتضى
سابقية المرجع وهذا الشرط قلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يقل ولم يجز ومايكون
نداؤه شاذا فكيف يجوز حذف حرف ندائه (نحو يا انت ويا اياك) ويا اياى او
ياهو او يا انا او يا نحن (وشذ) (حذف حرف النداء من اسم الجنس) لكونه مخالفا
لما هو القياس (فى) قول القائل (اصبح ليل) اصبح بفتح الهمزة امر من
الاصباح (اى صر بحا) فيه اشارة الى ان اصبح امر من الافعال والهمزة
للصيرورة والدخول فى الشئ اى ادخل فى الصباح كما فى قولك اصبح الرجل وقوله
صر ايضـا امر من صار يصير على وزن خل يعنى (ياليل حذف حرف النداء)
وهو يا (من الليل مع انه اسم جنس) لايحذف منه حرف النداء كما عرفت (شذوذا)
مخالفا للقياس (قالته) اى هذا القول (امرأة امرئ القيس) حين زفت اليه
وذلك لانه كان قذارتضع كلبة فى طفوليته فكلما عرق تفوح منه رايحة الكلب
فلما اصبحت اخذت منه الطلاق قيل هى ام جندب وسألها عن ذلك فقالت
انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة كناية عن كثرة نومه وقلة وطئه
(حين كرهته) متعلق بقالته وهذا مثل يضرب فى شدة طلب الشئ وقيل
يستعمله المغموم قياسا لورده (و) شذ ايضـا (فى) قوله (افتد) امر من الافتداء
وهو بالفارسية باز خريدن خود بخشيدن همه چيز شما يعنى هبه كردن بما
(مخنوق) (اى يا مخنوق قاله) اى قال هذا الكلام وهو افتد مخنوق (شخص وقع
فى الليل على) رجل (نائم مستلق) يعنى على ظهره وهو سليك بن السلكة
(فخلعه) بكسر النون لانه من باب علم اى فشرع وقصد ان يخنقه (فقال افتد
مخنوق) فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر ثم ضغطه سليك فضرط
من ضغطته فقال له سليك اضرطـا وانت الاعلى اى اتضرط وان تريد

تغفقي قاعدا على صدرى (حذف حرف النداء من المخنوق) بقرينة اللام (مع انه اسم جنس) والقياس ان لايحذف حرف النداء (شذوذا) تميز لان ما خالف القياس يكون شاذا ثم صار مثلا يضرب للحريص على تخليص النفس من الورطة الشديدة قياسا على مورده (و) شذ ايضا حذفهما (فى اطرق) امر من الاطراق وهو طأطأة الرأس يقال بالفارسية خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسر فرو كردن (كرا) (اى يا كروان) على وزن نروان طائر طويل العنق والرجل والمنقار قيل يقال له بالتركى باتجين كذا فى الدستور وقيل يقال له بالفارسية كلنك وجمعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وكراوين وقيل الجارى وهو المراد ههنا (و) يحتمل ان يكون الثانى (فيه) اى فى اطرق كرا او فى كرا من اطرق كرا (شذوذ ان حذف حرف النداء من اسم الجنس) بدل من شذوذ ان بدل البعض اوخبر مبتدأ محذوف (وترخيم غير العلم) واعرابه كالاول لان ترخيم ما لم يكن علما مخصوص بذى التاء المتحركة للتأنيث لانه فى ترخيم العلم لبس بشرط وفيه شذوذ آخر وهو جعله اسما برأسه ذكره الهندى ولم يذكره الشارح لانفهامه من قوله وقد يجعل اسما برأسه لان مايكون قليلا يكون شاذا اولان جعله اسما برأسه لايكون شاذا عند الشارح لان كون الشئ قليلا لايوجب شذوذيته (قيل هي) اى هذه العبارة اى اطرق كرا (رقية) وهى بضم الراء المهملة وسكون القاف وبعدها ياء مثناة من تحت دعاء وافسون يجئ جمعه رقى يقال رقى انا ارقيها فهوراق اى داع وبابه ضرب (يصيدون) اى يصيد العرب (بها) اى بهذه الرقية والدعاء (الكروان يقولون) انما ارادوها (اطرق كرا اطرق كرا ان النعام) وهى طير يذكر ويؤنث والنعام اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة كذا فى الصحاح ويجوز الكسر فى ان والفتح يعرف بالتأمل (فى القرى) خبر ان بضم القاف وفتح الراء جمع قرية والقياس فى جمعها قراء كظبية وظباء والقرية بالكسر لغة يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل ذروة وذرى ولحية ولحى كذا فى الصحاح آخرها فما ارى هنا كرى (فيسكن) عن الحركة والطيران اذا سمع هذه الرقية اما لاصغائه اليها او لكمال حماقته (ويطرق) رأسه امتثالا لامرهم (حتى يصاد) اى فيصاد بان يلقى عليه ثوب اوشبك اوغيرهما ثم صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو شرف منه قياسا لمورده (والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك) جسما واعسر ضبطا اوصيدا (قد اصطيد وحمل) بالبناء للمفعول فيهما (الى القرى) وقسم فيها واكل (فلا تخلى) من التخلية اما بالبناء للمفعول معناه بالفارسية پس خالى كذاشته نمى شوى تو واما بالبناء للفاعل معناه پس خلاص نمى شوى توازدست ما (ايضا) كما لم يخل النعام

ولما

ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذفه منه وما لا يجوز
اراد ان يبين جواز حذف المنادى ايضا منبها بقلته فقال (وقد يحذف) قد
للتقليل لكون ذكر المنادى اصلا والاصل يكثر لكنه يجوز حذفه لكونه فضلة
من الكلام على قلة (المنادى) سواء كان مبنيا ومعربا (لقيام قرينة جوازا)
اى حذفا جائزا (نحو الا يا اسجدوا) (بتخفيف الا) بفتح الهمزة واللام بناء (على
انه حرف تنبيه) وحروفه ثلاثة اما والا وها يصدر بها الجمل كلها كيلا يغفل
المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ما سيأتى
(و) لفظ (يا حرف من حروف النداء اى يا قوم اسجدوا) ولذا كتبت منفصلة
واسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد وبابه قتل ولذا كتبت فى اوله همزة الوصل
ابتداء ودرجا (والقرينة) الدلالة على حذف المنادى جوازا (امتناع دخول
كلمة (يا على الفعل) مطلقا لان النداء لما كان من خصائص الاسم لانه لا ينادى
الا الاسم اختص حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص
حروفه به ولان النداء لا يكون الا لما يدل على الذات والفعل عرض لا بقاء له
فكيف ينادى (بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الا لانه) اى لان قوله الا
يسجدوا حينئذ (ليس من هذا الباب) اى من باب حذف المنادى جوازا (فان
ان) بفتح الهمزة وسكون النون التى هى مدغمة فى لا لان اصله ان لا (ناصبة
للفعل المضارع) لكونها من الحروف النواصب العاملة فيه وهى اربعة ان
لن كى اذن على ما سيأتى (ادغمت نونها) اى نون ان الناصبة (فى لام لا) بعد
قلب النون لاما او بلا قلب لقرب مخرجهما ولذا تبدل النون من اللام فى لعن
اصله لعل فصار الامثل هلا (ويسجدوا فعل مضارع) مبنى للفاعل ولذا
تكتب الياء متصلة بسين سجدوا بلا همزة (سقط نونه) اى نون الجمع (بالنصب)
اى بحرف النصب وهو ان المدغمة فى اللام وفى تفسير القاضى اى قصدهم لان
لا يسجدوا اوزين لهم ان لا يسجدوا على انه بدل من اعمالهم اولا يهتدون الى
ان لا يسجدوا وقرأ الكسائى ويعقوب الا بالتخفيف على انها للتنبيه وبالنداء
ومناداه محذوف اى الا يا قوم اسجدوا كقوله * الا يا اسمع حتى نعطك خطة *
فقلت سمعا فاغطى واصبى انتهى (و) الموضع (الثالث) (اى من تلك)
بيانية (المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به) قياسا (فيها)
(ما) (اى مفعول) اطلقه ولم يقيده بقوله به ليكون جنسا عاما لان هذه القاعدة
يجرى فى المفعول فيه ايضا كما سيأتى فى بحثه (اضمر) بالبناء للمفعول (اى قدر)
كذلك هذا تفسير للازم لان الاضمار يلزم التقدير (عامله) (الناصب له) فالاضافة
عهدية والجملة صفة ما الموصوفة (على شريطة التفسير) (الشريطة) فعيلة

كالذبيحة والنطيحة (والشرط) كلاهما (واحد) يعني كلاهما اسم لا صفة لكن الاول اسم بالنقل من الوصفية كالذبيحة فانها اسم لما ذبحت والنطيحة اسم لما انطحت بالنقل والثاني اسم من غير نقل كالضرب والقتل (واضافتها الى التفسير بيانية) كخاتم فضة وعلامة الاضافة البيانية ان يصح حمل احدهما على الآخر مثل هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كما هنا (اى اضمر) اى قدر (عامله) الناصب له (بناء) اما مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه اى بنى الاضمار بناء او اضمر اضمارا مبنيا او مفعول له والقول على الترتيب (على شرط هو) اى ذلك الشرط (تفسيره اى تفسير العامل) اى ان يكون العامل الناصب له مفسرا بالفتح (بما بعده) اى بفعل واقع بعد المفعول به (وانما وجب حذفه) اى حذف الفعل الناصب له (حينئذ) اى حين كونه مفسرا اى بما بعده (احترازا) مفعول له لوجب (عن الجمع بين المفسر والمفسر) وانما حذف الفعل المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف الثاني هو الاول حيث لا يحتاج حينئذ الى تكلف الاعتماد ليكون اولا في الكلام اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذلك لانه اوقع في الذهن وامكن في النفس اذا المساق بعد الطلب اعز من المساق بلا طلب كذا افاده العلامة التفتازاني في مطوله فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في قوله تعالى «وان احد من المشركين استجارك (وهو) (اى ما اضمر عامله) الناصب له (على شريطة التفسير) (كل اسم) معرفة كان او نكرة (بعده فعل) بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف لان الظرف مع فاعله جملة ظرفية في محل الجر صفة لقوله اسم والمراد بالفعل الفعل المتعدي سواء كان متعديا بنفسه او بغيره وسواء كان مبنيا للفاعل او المفعول (او شبهه) المراد به اسم الفاعل واسم المفعول المتعدي بنفسه او بغيره (واحترز به) اى بقوله فعل او شبهه (عن) اسم لم يقع بعده فعل او شبهه (نحو زيد ابوك) فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع بعده احدهما فلا يكون مما نحن فيه (ولا يريد) المصنف (به) اى بقوله بعده (ان يليه الفعل) يعني ان يقع الفعل (او شبهه) حال كون الفعل او شبهه (متصلا به) اى بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل بشيء من الاشياء ولذا قال بعده ولم يقل ان يليه حتى لو قال ان يليه لم يصح قوله زيدا عمرو ضربه ولا زيدا انت ضاربه مع ان كل واحد منهما صحيح (بل) يريد به (ان يكون الفعل او شبهه جزأ من الكلام الذي وقع بعده) اى بعد الاسم ليدخل فيه (نحو زيدا عمرو ضربه) تقديره عمرو ضرب زيدا عمرو ضربه لان اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فينبغي ان يقدر الجملة التي فيها الفعل المفسر ليتحد فاعلهما وهذا في الفعل (وزيدا انت ضاربه) تقديره انت ضارب زيدا انت ضاربه

اوتضرب بتاء الخطاب زيدا انت ضاربه لان اسم الفاعل العامل فى حكم المضارع لاخذه العمل منه وهذا شبه الفعل (مشتغل) بالرفع لانه صفة فعل اوشبهه على سبيل البدل ولذا قال الشارح (اى ذلك الفعل اوشبهه) كذلك (عنه) متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح بقوله فارغا عن العمل ولايلتفت الى قول من قال و يمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثانى به انتهى لانه يجوز ان يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار التضمين والآخر بذلك الفعل بعينه بدونه تدبر ولاتغفل (اى عن العمل فى ذلك الاسم) اى الاسم المنصوب بفعل واجب الحذف قياسا (بضميره) (اى بالعمل) اى بعمل ذلك الفعل اوشبهه (فى ضميره) اى فى ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسراله حتى لولم يكن عاملا فى ضميره اومتعلقه يكون اجنبيا فلا يكون تفسيراله مثل زيد ضرب عمرا فلاينصب زيد فيه بل يرجع (اومتعلقه) بكسر اللام عطف على ضميره (اى) بعمل ذلك الفعل اوشبهه (فى متعلق ذلك الاسم) لكونه مضافا الى ضمير يرجع اليه (او بفتح اللام) اى بعمل احدهما فى (متعلق ضميره) اى ضمير ذلك الاسم لاتصال الضمير اليه وقال المحشى عصام بان يكون مضافا اليه مفعول الفعل المفسر نحو زيدا ضربت غلامه اوالمعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه اومعمولا لصفة مفعوله اولصلته نحو زيداضربت رجلا اهانه اوزيداضربت الذى اهانه اومعمولا لصفة المعطوف على مفعوله اوصلته وعلى هذا فقس انتهى ونعم ماقال (وحاصله) اى حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير اوالمتعلق ان يكون الفعل اوشبهه مشتغلا) كل واحد منهما (بالعمل) اى بعمله (فى ضمير ذلك الاسم) اى فى ضمير راجع اليه (اومتعلقه بكسر اللام اى متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل اوشبهه (فارغا) ومعرضا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال) لان المشتغل بشئ لايشتغل بآخر ولذا قال (لابسبب آخر بحيث) (لوسلط) مبنى للمفعول من التسليط (بجرد رفع ذلك الاشتغال) لانه ما دام مشتغلا لايجوز تسليطه فالتسليط انما يجوز بعد الرفع (عليه) (اى على ذلك الاسم) يعنى لو اهمل برفع الاشتغال عن العمل فى الضمير او المتعلق فى ذلك الاسم (هو) (اى احد الامرين الفعل اوشبهه بعينه) مثل زيدا ضربته وزيدا عمرو ضاربه (اومناسبه) عطف على الضمير المستكن فى سلط بعد تأكيده بقوله هو لان الضمير المستكن لايعطف الابعد تأكيده بالمنفصل مثل قوله تعالى اسكن انت (اى ما يناسبه) اى اوفعل يناسب الفعل المفسر الناصب وفيه اشارة الى ان الاسم الفاعل فى معنى المضارع لكونه عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر والمناسبة اما (بالترادف) مثل مررت

زيدا به (او اللزوم) مثل زيدا ضربت غلامه وحبست عليه وسيجئ معنى التلازق واللزوم (لنصبه) جواب لو (اى لنصب احد هذين الامرين) الفعل اوشبهه (الاسم بالمفعولية) اى على ان يكون الاسم مفعولا به فيه اشارة الى ان المستكن راجع الى الفعل اوشبهه والبارز الى الاسم والمفعول به الذى يصدق عليه هذا التعريف يقال له فى اصطلاحهم ما اضمر عامله على شريطة التفسير (كما هو الظاهر المتبادر) من قيود المتن لان المتبادر من البعدية ان الفعل ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما واقعا بعده سواء كان متصلا به اولا ومن الاشتغال عنه بضميره اومتعلقه ما فسر و بين ومن التسليط ان يكون بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة التناسب بالترادف او اللزوم ومن النصب نصب احد الامرين الاسم بالمفعولية فقوله كل اسم بعده فعل اوشبهه جنس (فبقيد الاشتغال بضميره اومتعلقه) والباء فى قوله فبقيد متعلق بقوله (خرج) اى خرج بهذا القيد عن التعريف (نحو زيدا ضربت) فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم الاشتغال المذكور (وبقيد) بين (الفراغ) والاعراض (عن العمل فيه) اى عن عمل كل واحد من الفعل اوشبهه فى ذلك الاسم والباء فى (بمجرد ذلك الاشتغال) متعلق بالعمل اى عن ان يكون عمله فيه بمجرد اشتغاله به لا بغيره (خرج) اى خرج ايضا بهذا القيد (نحو زيد ضربته) فان ضربته وان كان مشتغلا بالعمل فى ضمير زيد الا ان مجرد الاشتغال لا يكون مانعا عن العمل فى زيد بل انضم اليه رفعه بالابتدائية فيكون مانعا الاشتغال مع رفعه بالابتدائية (فان المانع من عمل ضربته فى زيد) وتسليطه عليه (ليس مجرد اشتغاله بضميره) اى بضمير زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية (فان عمل معنى الابتداء فيه) اى فى زيد (ورفعه) بالنصب لانه معطوف على اسم ان وهو عمل معنى الابتداء عطف تفسير (اياه) اى فان رفع معنى الابتداء يعنى العامل المعنوى زيدا (ايضا) اى كما ان مجرد اشتغال ضربته بضميره مانع من العمل فيه كما فى زيدا ضربته (مانع من ذلك) اى من العمل فى زيد ففى هذا المثال اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المعنوى وفى زيدا ضربته المانع مجرد الاشتغال لا غير (وبقيد النصب بالمفعولية خرج) عن هذا التعريف (خبر كان) وان كان مما اضمر عامله على شريطة التفسير (فى نحو زيدا كنت اياه) فان زيدا فيه وان كان من هذا الباب اذ تقديره كنت زيدا كنت اياه الا انه لما لم يكن نصبه بالمفعولية خرج عن التعريف بقوله لنصبه لان النصب حقيقة فى المفعول وبقرينة المقام ايضا وكونه من هذا الباب يعلم بالمقايسة كما مر فى ترخيم غير المنادى اقول دخوله اولى لان النصب علامة كون الاسم مفعولا حقيقة

او

اوحكما وهو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما ويفهم دخوله ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال واطلاق النصب لكن المقام والبحث يأباه لكونه فى المفعول به (وههنا) اى المستفاد من هذا التعريف (صور) بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع صورة وهى المثال يقال صورة تصويرا اى مثله وتصورت الشئ توهمت صورته فتصورلى والتصاوير التماثيل (اربع) يعنى امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط بمرادفه (احديهما) اى احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولو سلط عليه هو بعينه (اشتغال الفعل) الواقع بعد الاسم (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليطه بعينه والثانية) المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولو سلط مناسبه بالترادف (اشتغاله) اى ذلك الفعل (بالضمير) ايضا مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (بالترادف والثالثة) المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه بضميره (اشتغاله) اى اشتغال الفعل (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (باللزوم) فصار المشتغل بالضمير ثلاث صور (والرابعة منها) المفهومة من قوله مشتغل عنه بمتعلقه ولو سلط مناسبه باللزوم (اشتغال الفعل) المفسر (بالمتعلق) مع تقدير تسليط ما يناسب باللزوم (ولا يتصور) بالبناء للمفعول جواب عن سؤال تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم ثلاثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبملازمه حتى صارت امثلة ثلاثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابله اعنى الفعل المشتغل بالمتعلق ثلاثة اقسام ايضا حتى تصير امثلة ثلاثة بعينه وبمرادفه وبلازمه فتكون الصور ستا ثلاث منها للمشتغل بالضمير وثلاث منها للمتعلق فاجاب عنه بقوله ولا يتصور (حينئذ) اى حين اشتغال الفعل بالمتعلق (الا تقدير) نائبه (تسليط الفعل المناسب باللزوم) لانه لا يمكن تسليط الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى يكون التقدير ضربت زيدا ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسب الفعل بالترادف لان ذلك يكون بالمرور المتعدى بالباء ولانه لبس لضرب غلام زيد رديف فيقدر فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمتعلق فبقى قسم واحد منه وهو التسليط بلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد غالبا ولذا صارت الصور اربعا (ولذا) اى ولعدم التصور المذكور (اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها) اى من تلك الامثلة (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالضمير باقسامه الثلاثة) التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط بلازمه (وواحد) منها (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالمتعلق والاحسن

فی ترتیبھا) ای فی ترتیب الامثلۃ الاربعۃ (حینئذ) ای حین کون ثلاثۃ منھا مشتغلۃ بالضمیر وواحد منھا مشتغلا بالمتعلق (تأخیر مثال) الفعل (المشتغل بالمتعلق) عن امثلۃ الفعل المشتغل بالضمیر کیلا یقع فصل بینھما باجنبی لان الاشتغال بالمتعلق صار کانہ اجنبی عنھا (کما لایخفی وجھہ) ای وجہ الاحسن فی الترتیب وفی محشی عصام لان مقتضی سوق کلامہ خلوص اقسام الفعل المشتغل بالضمیر عن الفصل بینھا بما لیس منھا ولہ وجہ آخر وھو خلوص امثلۃ المشتغل بالضمیر عن الفصل بینھا بما لیس منھا وما فعل المصنف ایضا وجھان حسنان الاول عدم الفصل بین الافعال المعروفۃ بالفعل المجھول اعنی حبست علیہ والثانی تقدیم المسلط بنفسہ ثم المسلط بمرادفہ ثم المسلط باللازم الا انہ قدم فی ھذا القسم ماھو اعرف فیہ انتھی ونعم ماقال لان المفعول من المتعلقات سواء کان ضمیرا او اسما ظاھرا فالاحسن فی الترتیب جمع الافعال المعروفۃ علی الترتیب فی التسلیط بعینہ ثم بمرادفہ ثم بلازمہ ثم المجھول المفسر بلازمہ لمناسبۃ الفعل المعروف المفسر بلازمہ ایضا ثم اوضح ھذہ الصور الاربع علی الترتیب المستحسن فقال (نحو زیدا ضربتہ) مبتدأ (مثال الفعل) خبرہ (المشتغل بالضمیر) المتصل بہ الراجع الی زید مصاحبا (مع تقدیر تسلیطہ بعینہ) لانک اذا قلت ضربت زیدا لایلزم منہ محظور کما فی الصور الثلاث الاخر ونحو زیدا انت ضاربہ لانہ یجوز انت ضارب زیدا (و) نحو (زیدا مررت بہ) ولانت ماربہ (مثال الفعل المشتغل بالضمیر) المجرور العائد الی زید مصاحبا (مع تقدیر تسلیط مایناسبہ بالترادف) الترادف تغایر اللفظ مع اتحاد المعنی کلیث واسد وحبس ومنع وجلوس وقعود (فان مررت بعد تعدیتہ بالباء مرادف لجاوزت) لان المار بالشیٔ مجاوز لہ فیکون المرور فی معنی المجاوزۃ فکانا مترادفین (و) نحو (زیدا ضربت غلامہ) وزیدا انت ضارب غلامہ (مثال الفعل المشتغل بالمتعلق) وھو غلامہ مع تقدیر تسلیط مایناسبہ باللزوم وسیأتی ولم یقل ھھنا مع تقدیر تسلیط الخ اکتفاء بما سیقول فی قولہ (و) نحو (زیدا حبست علیہ) لان العبارۃ فیھما واحدۃ فیکون الثانی تفسیرا للاول واختصارا ایضا (مثال الفعل المشتغل بالضمیر) مصاحبا (مع تقدیر تسلیط ما یناسبہ باللزوم فان حبس الشیٔ علی الشیٔ) یعنی فان حبس الشیٔ لاجل الشیٔ لان علی ھھنا بمعنی اللام التعلیلیۃ (یلزمہ ملابستہ) الضمیر راجع الی الشیٔ الاول (للمحبوس علیہ) لانہ لایحبس احد بجرم احد بدون تعلقہ بہ لقولہ تعالی ولاتزر وازرۃ وزر اخری کان یکون رفیقالہ اوسکنا اوجاسوسا اوغیر ذلک یعنی فان کون المتکلم محبوسا لاجل زید یؤذن بتعلقہ بہ ومناسبتہ لہ کما ذکرنا ولما فرغ من تعریف ما اضمر عاملہ علی شریطۃ

التفسیر

التفسير والاستشهاد بالامثلة على الصور الاربع شرع فى بيان الفعل المضمر ليكون ابلغ فى الايضاح فقال (ينصب) بالبناء للمفعول (زيد) نائبه المواقع (فى هذه الامثلة) اى فى كل واحد منها (بفعل) متعلق بينصب (مضمر) مقدر (يفسره ما بعده) اى يفسره ويبين الفعل المضمر الذى وقع بعد الاسم المذكور (اى ضربت) تفسير الفعل المضمر واليه اشار الشارح بقوله (يعنى الفعل المفسر) بالفتح (الناصب) صفة بعد صفة للفعل (زيد) متعلق بالناصب الذى كان (فى) قولك (زيدا ضربته) ضربت خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل لانه مبتدأ (المقدر) بالرفع صفة ضربت (فان الاصل فيه) اى فى قولك زيدا ضربت (ضربت زيدا ضربته) لان زيدا فيه منصوب معمول يقتضى عاملا ناصبا والفعل الذى وقع بعده لم يقدر ان ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم ان يقدر له عامل ناصب لئلا يبقى بلا عامل ناصب له فكان الاصل فيه هكذا (اضمر) بالبناء للمفعول اى قدر (ضربت الاول) الناصب للاسم المذكور (لوجود مفسره) بكسر السين اى لكون الفعل الذى يفسر الفعل الناصب له موجودا فلو ذكر هو ايضا يلزم ان يكون الثانى حشوا (اعنى) بقوله مفسره ضربت الثانى بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعول اعنى (و) (على هذا القياس) الذى جرى فى زيدا ضربته الجار والمجرور خبر مقدم والقياس صفة هذا (جاوزت) باعتبار القول مبتدأ اى قوله جاوزت المقدر فى قولك زيدا مررت به فان الاصل جاوزت زيدا مررت به لما قلنا (فانه) اى وان جاوزت (مفسر) بفتح السين (بما) اى بفعل (يرادفه) يعنى يكون رديفا له (اعنى) بما يرادفه (مررت به) (واهنت) عطف على جاوزت بقصر الهمزة لان اصله اهونت من الاهانة وهى التحقير والاذلال يقال اهانه احقره واذله لا من الايهان وهو الاضعاف يقال اوهنه اضعفه ومنه قوله تعالى وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت فالاصل فيه ايضا اهنت زيدا ضربت غلامه (فانه) اى اهنت (مفسر) بفتحها (بما) اى بفعل (يستلزمه) اى بفعل يستلزم الاهانة (اعنى) بما يستلزم اهانته (ضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده غالبا لان بعض الاحبة الصادقين فى المحبة يؤدبون غلمان اصدقائهم بالضرب وغيره مما يستلزم التأديب صونا لعرضهم ولذا قلت غالبا لانه لا يوجد صديق كذلك الانادرا بل لا يوجد اصلا ولذا لم يقيده الشارح (ولابست) عطف على اهنت من لابس يلابس فالاصل ايضا فيه لابست زيدا حبست عليه لما مر (فانه) اى لابست (مفسر) بفتحها (بما يستلزمه) اى بفعل يستلزم الملابسة والتعلق (اعنى) بما يستلزمه (حبست عليه) لما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير وايضاحه بالامثلة وبيان الفعل المفسر

الناصب له اراد بيان انحصاره الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا التصريح بتلك الاقسام المعلومة ضمنا فقال (ثم) اى بعد التعريف والايضاح بالامثلة وبيان الناصب لها (ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار) المظان بفتح الميم والظاء المعجمة جمع المظنة يقال مظنة الشئ موضع يظن فيه وجوده اسم مكان من ظن يظن مثل رد يرد اى فى مواضع تظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار (على شريطة التفسير) وان لم يكن منه فى الواقع ونفس الامر (اما) للترديد والتقسيم (المختار) خبر ان (او الواجب) عطف على المختار (فيه) اى فى الاسم الواقع فى تلك المظان متعلق بشبهى الفعل على سبيل التنازعة (الرفع) بالرفع لانه فاعل لشبهى الفعل ايضا على سبيل المنازعة (او النصب) عطف على الرفع فتقديره اما المختار فيه الرفع او النصب او الواجب فيه الرفع او النصب فالاقسام اربعة (او يستوى) عطف اما على الواجب او على المختار لكونهما فى حكم الفعل لان اسم الفاعل واسم المفعول اذا دخل عليهما الالف واللام استوى جميع الازمنة فيصح العطف (فيه) اى فى تلك الاسم (الامران) الرفع والنصب (والى هذه الصور الخمس اشار المصنف) وفصلها (فقال) (ويختار) وقدم ما يختار فيه الرفع مع ان الاولى بالمقام ان يقدم ما يختار فيه النصب ثم ما يجب فيه النصب ثم وثم الى ان تنتهى الاقسام لان جعل ما هو بعد من الشانى لهم منه وما شانه الاشتغال يكون بالتقديم لهم (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير لا فى الاسم الذى بعده فعل او شبهه الخ لان فى نحو تلك الاسم لا يجوز الا النصب (الرفع) اى ان يكون مرفوعا (بالابتدائية) (اى بكونه مبتدأ) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وليس المراد به العامل المعنوى لانه يقال حينئذ الابتدائية وانما قال حينئذ بالابتدائية لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه انما نصب فعل وليكون اشارة الى وجه اختيار الرفع ايضا (لان تجرده) اى كون تلك الاسم مجردا (عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء) اى بكونه مبتدأ لسلامته من تكلف تقدير عامله (ويرجح) مبنى للمفعول واشار به الى ان الظرف متعلق بمختار اى ويكون رفعه مصححا ومرجحا ومختارا (عند عدم قرينة خلافه) (اى قرينة ترجح خلاف الرفع) يعنى المراد بخلاف الرفع (النصب) يعنى اذا لم توجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع بالسلامة من الحذف فيكون مختارا وعلى قوله ويختار بقوله (ان قرينتى الصحة فيهما) اى فى الرفع والنصب يعنى صحة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهى وجود ما له صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور (متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير) بعد الاسم المذكور

(قرينة مصححة للنصب) والقرينة المصححة للنصب هي الامور الآتية في قوله ويختار النصب الخ (فتى لم ترجح) مبني للفاعل شرط (النصب قرينة) بالرفع لانه فاعل (اخرى) صفة قرينة يعني اذا لم ترجح النصب قرينة غير قرينة الصحة من الامور المرجحة له (يرجح) مبني للمفعول (الرفع) نائبه (اسلامته من الحذف) لان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما من الحذف واذا نصب يحتاج اليه والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع حينئذ مختارا وقوله يرجح آه جزاء الشرط (نحو زيد ضربته) فان تجرد زيد في هذا المثال عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده يصحح نصبه بالمفعولية فالقرينتان تساوتا من الجانبين واذا لم يرجح النصب شئ من الامور المرجحة له يكون الرفع مختارا لسلامته من الحذف فالقرينتان وان تساوتا في الصحة الا ان قرينة الرفع اقوى لما ذكر اذ يختار فيه الرفع بالابتداء (اوعند وجود) (القرينة المرجحة من الجانبين) يعني عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة اخرى ترجح نصبه (ولكن) اى الا ان (تكون القرينة المرجحة للرفع) (اقوى منها) (اى من القرينة المرجحة للنصب) يعني القرينتان من الجانبين وان تساوتا في الترجيح الا ان قرينة الرفع تكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع اقوى (كاما) بفتح الهمزة (الداخلة على ذلك الاسم) اى الاسم الذي وقع في مكان الاضمار على شريطة التفسير حال كونهما مصاحبة (مع غير الطلب) لم يقل مع الخبر مع كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتدأ (اى بشرط ان لايكون الفعل المشتغل عنه) اى عن الاسم المذكور (طلبا) اى فعلا يكون فيه معنى الطلب كالامر والنهي والدعاء فانه اذا كان فيه معنى الطلب لايكون رفعه مختارا بل المختار فيه ليس الا النصب (نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على) الجملة (الفعلية) قرينة (ترجح النصب) يعني وجود ماله صلاحية لتفسير يصحح النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب زيد لرعاية التناسب بين الجملتين في كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح الرفع (وكلمة اما) التفصيلية (قرينة) ترجح (الرفع) فوجد القرينتان المرجحتان من الجانبين والمصححتان ايضا (وهي) اى قرينة الرفع (اقوى) من قرينة النصب (لانها) اى لان كلمة اما (لايقع بعدها غالبا الا المبتدأ) لتضمنها معنى الابتداء تقتضي ان يليها المبتدأ غالبا على ما بين في الضوء وغيره قوله (بخلاف) متعلق بقوله فالعطف على الفعلية قرينة النصب (عطف) الجملة (الاسمية) الغير المصدرة باما (على) الجملة (الفعلية فانه) اى فان عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة باما (كثير الوقوع في كلامهم) وليس باكثر واما

عطف الجملة الاسمية المصدرة باما على الجملة الفعلية اكثر وقوعا فى كلامهم وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بدون اما كثر وقوعا فيه ومع اما كثير فكلمة اما هى المرجحة للرفع (مع انها) اى مع كونها مرجحة للرفع وهى (مؤيدة بالسلامة من الحذف ايضا) اى كما كانت مرجحة للرفع (وانما قال) المصنف (مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو) لقيت القوم و(اما زيدا فاضربه) واما عمرا فلا تهنه واما بكرا فجزاه الله خيرا (فان المختار) فى الاسم المذكور (حينئذ) اى حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلبا (وهو النصب) اى نصب الاسم المذكور (فان الرفع) اى رفع ذلك الاسم (يقتضى وقوع الطلب) اى الجملة الطلبية (خبرا وهو) اى وقوع الجملة الطلبية خبرا (لايجوز) بحال من الاحوال لان مايكون خبرا يجب ان يكون موجودا قبل الاخبار والانشاء لكونه اثباتا ما سيوجد لم يكن موجودا قبله ومالم يكن موجودا قبل الاخبار به لايجوز ان يكون خبرا (الابتأويل) ومع هذا اذا اول فالخبر هو المؤل والانشاء يكون مقولا له مثلا اذا قلت اما زيد فاضربه فيؤول بقوله فمقول فى حقه اضربه فالخبر هو مقول اى مستحق لان يؤمر بالضرب فلا احتياج الى هذا التأويل البعيد مع جواز وجه اخر بسر مد وهو النصب (و) مثل (اما مع غير الطلب) فى اختيار رفع الاسم الواقع بعدها (اذا) (الواقع على الاسم المذكور) اى اذا الواقع الاسم المذكور بعدها قيد ههنا بالوقوع وفى اما بالدخول للتفنن فى العبارة الكائنة (للمفاجأة) وسيجئ تفصيل المفاجأة فى بحث الظروف (فى كونه من اقوى القرائن) يعنى كما ان اما قرينة قوية مرجحة للرفع كذلك اذا المفاجأة قرينة قوية مرجحة له (مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) فان تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة لرفعه بالابتداء وجود ماله صاحبة التفسير بعده قرينة مصححة لنصبه والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجأة قرينة مرجحة للرفع وهى اقوى لانها لاتدخل الا على الجملة الاسمية مع انها مؤيدة بالسلامة عن الحذف (فان المختار فيه) اى فى الاسم المذكور (الرفع) بالابتداء (فان اذا) الكائنة (للمفاجأة لاتدخل الا على الجملة الاسمية غالبا) لان الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجأة انما تكون للفاردون المار ولانها تنوب مناب الفاء الجزائية والفاء الجزائية واجبة فى الاسمية ومايتوب منابها وان لم يكن واجبا فيها فلا اقل من ان يكون مختارا (وماوقع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المصنف قال ههنا ويختار بعد اذا المفاجأة الرفع وفى بحث الظروف ويلزم بعدها المبتدأ فيلزم التناقض بين قوليه مع انهما واحد فاجاب عنه بقوله وماوقع (فى بحث الظروف من ان اذا)

الكائنة (للمفاجأة يلزم بعدها) الجملة (الاسمية) فيجب بعدها المبتدأ (فالمراد بلزومها) اى لزوم الجملة الاسمية بعدها (غلبة) وكثرة (وقوعها بعدها) يعنى ان المراد باللزوم الغلبة والكثرة لا الوجوب (فلا تناقض) بينهما لان المراد بالمختار ههنا ايضا الغلبة والكثرة لان ما لم يغلب ولم يكثر لا يكون مختارا وقيل المراد باللزوم بمعنى الوجوب وماوقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية غير باب الاضمار على شريطة التفسير ليستقيم الكلام ولما فرغ من بيان قرائن كون الرفع مختارا شرع فى بيان كون النصب مختارا فقال (ويختار النصب) (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير (بالعطف) (اى بسبب عطف الجملة التى هو) اى اسم المذكور واقعا (قبلها) (على جملة فعلية) (متقدمة) صفة الجملة بعد صفة للايضاح لان العطف يستلزم التقدم (للتناسب) (اى لرعاية التناسب) اى المناسبة (بين الجملة المعطوفة) التى الاسم المذكور فيها (والجملة المعطوف عليها) الجار والمجرور نائب لقوله المعطوف والضمير المجرور راجع الى الموصوف وهوالجملة (فى كونهما) متعلق بالتناسب (فعليتين) لانه اذا كان الاسم المذكور منصوبا تكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة عليها لانها فعلية ايضا (نحو خرجت فزيدا لقيته) بنصب زيدا تقديره خرجت فلقيت زيدا لقيته وكذا يختار النصب فى نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا بقلتهما لعطفه على مايشابه الفعل (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا وقع (بعد حرف النفى) (يعنى) ليس المراد منه مايتبادر الى الفهم بل المراد مايغلب دخوله على الفعل ويكثر (مثل ماولا وان) بكسر الهمزة لان هذه الحروف تدخل على الاسم نحو مازيد ولارجل وان انتم الابشر وتدخل على الفعل ايضا نحو ماتضرب ولاتضرب وان تضرب بمعنى ماتضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان النفى يقتضى منفيا والفعل لكونه عرضا اولى بالنفى والمنفى من الاسم اما الوجود او غير ذلك مما يكون عاما اوخاصا (وليس) لفظ (لم ولما ولن من هذه الجملة) اى من حروف النفى التى يختار نصب الاسم المذكور بعدها مع انها من جملة حروف النفى (اذ هى عاملة فى) الفعل (المضارع) ومنحصر عملها فيه دون الثلاثة الاول لانها لاتعمل فى الماضى ايضا (ولا يقدر) بالبناء للمفعول (معمولها) وجوبا وجوازا (لضعفها فى العمل) حتى انحصرت فى الفعل المضارع حيث لاتعمل فى الماضى ولافى الاسم فلا يقال لم زيدا تضرب ولالما عمرا تكرمه ولان بكرا تقتله بحذف الفعل الناصب له وجوبا وجوازا لانها من لوازم الفعل لفظا سماعا دون الثلاثة الاول لانها من دواخل الفعل كثيرا فيجاز تقدير

الفعل فيها جوازا ووجوبا (نحو ما زيدا ضربته) في تقدير ما ضربت زيدا ضربته (ولا زيدا ضربته ولا عمرا) في تقدير ولا ضربت زيدا ضربته ولا عمرا وانما اتى بقوله ولا عمرا في لا لانها في الاصل لنفي الجنس فيقتضي ان تدخل عليه فاذا دخلت على المعرفة او الفعل الماضي لزم التكرار جبرا لما فات عما اقتضته وهو الجنس مثل قوله تعالى فلا صدق ولا صلى (وان زيدا ضربته) في تقدير ان ضربت زيدا ضربته يعني ما ضربت زيدا ضربته (الا تأديبا) الاستثناء مصروف الى الامثلة الثلاثة ثم حذف من الاولين لئلا يلزم التكرار ويجوز ان يختص بالاخير فقط لئلا يكون قرينة الى ان ههنا للنفي على قول من قال لابد في كون ان للنفي من قرينة والاول هو الاولى لانها لا يحتاج في كونها للنفي الى القرينة (و) يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد (حرف الاستفهام) وهي الهمزة وهل (نحو ازيدا ضربته) في تقدير اضربت زيدا ضربته لان الاستفهام عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لا يتقرر فالاستفهام عما لا يتقرر يكون اولى (وانما قال) المصنف (حرف الاستفهام) احترازا عن الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام (لانه يختار الرفع فيما) اي الاسم الذي (يتضمن) معنى (الاستفهام مثل من اكرمته) وما صنعته وايهم تكرمه وغير ذلك لما مر في ازيدا ضربته (ولم يقل) المصنف (همزة الاستفهام ليشمل) الاسم الواقع بعد هل (مثل زيدا ضربته) في تقدير هل ضربت زيدا ضربته (فانه) اي فان هذا المثال (يجوز وان استقبحه النحاة) يعني وان عد النحاة مثل هذا المثال قبيحا يعني حذف الفعل بعد هل بعد ان يكون في حيزه فعل لانهم استقبحوا نصبه (لاقتضاء هل لفظ الفعل) يعني الدخول على لفظه اذا كان في حيزه فعل ولم يقنع بدخوله على الاسم ولذا قبح هل زيد قام بتقدير الفعل بل لابد من دخوله عليه واذا لم يكن في حيزه فعل يقنع بدخوله على الاسم مثل هل زيد قائم (لانه) اي لان هل (بمعنى قد) التحقيقية (في الاصل) يعني في اصل وضعه كقوله تعالى هل اتى على الانسان حين اي قد اتى (فلا يكفي فيه) اي في هل (تقدير الفعل) كما لا يكفي تقديره في قد لان حرف قد لابد له من متعلق مذكور لفظا كحرف العطف لا بد له من معطوف مذكور فكذلك ما في معناه بل اولى ان لا يقدر لانها فرع قد ولكن جاز على قلة لان المقدر كالمذكور تأمل (و) يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعد اذا الشرطية) اي المنسوبة الى الشرط باستعمالها فيه وصفها بالشرطية احترازا عن اذا المفاجأة على ما مر انه يختار الرفع بعدها (الدالة على المجازاة في الزمان) وفي ارضي والاكثر عند سيبويه والاخفش كون ما بعدها فعلا اما

ظاهر نحو اذا جاء زيد او مقدر نحو اذا السماء انشقت فقول المصنف واذا الشرطية على مذهبهما (وانما اختير بعدها الفعل) لان الشرط بالفعل اولى ولم يجب الفعل لانها ليست عريقة فى الشرط كان ولولا ظاهرة فى تضمن معناه كمن ومتى عنده انتهى فاختير الفعل لمعنى الشرط وجوز الاسم لعدم الاصلية (نحو اذا عبدالله تلقاه) من لقيه يلقاه ادركه و بلغه علم (فاكرمه) امر من الاكرام فى تقدير اذا تلق عبدالله تلقاه فاكرمه (و) يختار ايضا النصب فى الاسم المذكور (اذا كان واقعا بعد) (حيث) (الدالة على المجازاة فى المكان) لا فى الزمان لانها وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التى جزاؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كفت بما نحو حيثما فهى كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو (متى نحو حيث زيدا تجده فاكرمه) فى تقدير حيث اى فى اى مكان تجد زيدا تجده فاكرمه (وفى) (ماقبل) (الامر والنهى) عطف على قوله بعد حرف النفى اوعلى قوله بالعطف اى ويختار النصب فى الاسم الذى وقع قبل الامر والنهى (يعنى موضع وقوع الاسم المذكور) اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومكانه اذا كان (قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه) مثال لماوقع قبل الامر فى تقدير اضرب زيدا اضربه (ولا زيدا لاتضربه) مثال لماوقع قبل النهى فى تقدير لاتضرب زيدا لاتضربه (وانما اختير) بالبناء للمفعول اى وانما جعل مختارا (فى هذه المواضع) الست هذا بيان لوجه باعتبار النصب فى الاسم المذكور فى هذه المواضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية لكون وجهه مذكورا وهو رعاية التناسب بين المعطوفين ولهذا فسر الشارح المواضع بقوله (اى بعد حرف الاستفهام) وهى الهمزة وهل (و) بعد حرف (النفى) وهى ماولا (و) ان و بعد (اذا الشرطية و) بعد (حيث وماقبل الامر و) ماقبل (النهى النصب) بالرفع لانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله اختير (فى الاسم المذكور) فى احد هذه المواضع الست (اذ هى) (اى هذه المواضع) (مواقع الفعل) (اى مواضع وقوع الفعل فيها) اى فى هذه المواضع الست (اكثر) لان النفى والاستفهام فى الغالب يلحقان الافعال دون الذوات لان المنفى والمسؤل عنه فى الغالب يكون عرضا غير قار و كذا الشرط الذى تضمنه اذا وحيث مع عدم كونهما خبرا عنه واختير ايضا فى ماقبل الامر والنهى لئلا يلزم وقوع الامر والنهى عن يقين لما عرفت ان الامر والنهى فيما فيه معنى الانشاء لايكون خبرا الا بتأويل بعيد فلا يصار الى التأويل البعيد عند وجود التأويل القريب وهو النصب فى الاسم المذكور بحذف الفعل وجوبا

(فانا نصب) مبني للمفعول (الاسم المذكور) اي انا جعل منصوبا (وقع فيهـا) اي في المواضع المـذكورة (الفعل تقديرا) فيكون عملا بالاكـثر (والا) اي وان لم ينصب فيهـا بل رفع بالابتداء (فلا) اي فلا يقع الفعل فيهـا تقديرا ولا لفظا لعدم الاحتياج اليه لكون ذلك الاسم معمولا بالعامل المعنوي فلا يكون عملا بالاكثر بل يكون عملا بالقليل الغير المختـار فينبغي ان ينصب الاسم المذكور فيها ليكون عملا بالاكثر المختـار (و) (كذلك) اي كما اختير النصب في الاسم المذكور في الصور المذكورة كذلك (يختار النصب في الاسم المذكور) (عنـد خوف لبس المفسر) بكسر السين هذا التركيب فيه تتابع الاضافات الا ان المصـدر الاول وهو الخوف مضـاف الى المفعول والفاعل محذوف والثاني وهو اللبس مضـاف الى الفـاعل والمفعول قوله بالصفة (اي) وقت خوفك (التبـاس ما) اي فعل (هو مفسر) بكسر السـين (في حال النصب) منصوب بقوله مفسر (لكن لا يكون التبـاسه (من حيث هو) اي ذلك الفعـل (مفسر في هذه الحالة) اي حالة النصب حيث لا التباس فيه حينئذ لان التركيب الواحد لا يحتمـل التفسير الصفة معـا على ما سيأتي في هـذه الصحيفة (بل) لبس التبـاسه الا (من حيث هو خـبر في حال الرفع) فاطلاق المفسر عليه في حال الرفع مـع انه ليس بمفسر في هذه الحـالة مجاز اولي اوكوني لانه في حال الرفع ليس بمفسر وانما يكون مفسرا في حال النصب (بالصفـة) متعلق بقوله لبس المفسر (فلا يعلم) بالبناء للمفعول (انه) اي ان ذلك الفعل (خبر عن الاسم المذكور) لان اسم المذكور حينئـذ اما مبتـدأ او اسم لعامل يقتضي للخبر (في حال الرفع) اي رفع الاسم المـذكور (مع موافقته) اي موافقة كون ذلك الفعـل خبرا في هذه الحالة (للمعنى المقصود) من التركيب ومطابقـا له (او صفة) عطف على قوله خبر (له) اي فلا يعـلم ان ذلك الاسم صفـة للاسم المذكور والخبر امر آخر يعني قوله تعـالى بقدر في قوله تعـالى انا كل شئ بقدر الاية (مع مخالفته) اي مع كون الفعل المفسر صفـة للاسم المذكور مخالفـا (للمعنى المقصود) من التركيب فلدفع الالتباس اختير النصب في الاسم المذكور عـلى ان يكون الفعل مفسرا للفعل النـاصب له لان المقصود من الاية الاتيـة مثلا ان يكون خلقنـا خبرا وبقدر حالا من الضمير البـارز وهو المفعول في خلقنـاه والمعنى على هذا انا كل شئ هو مخلوق لنا حال كونه ملابسـا بقدر اي بقضائنا وبقـدرنا فيدخل حينئذ في عموم شئ افعال العبـاد ايضا لانها مخلوقة بخلق الله تعـالى عندنا وهذا المعنى يفسد على تقدير ان يكون خلقنـاه صفة لشئ وبقدر خبرا فالمعنى حينئـذ انا كل شئ مخلوق لنا بالذات وبلا واسطة العبـاد لان كل مخلوق لشئ حينئذ اضيف الى الله تعالى كائن بقدر اي بتقـديرنا

وقضائنا

وقضائنا فخرجت حينئذ افعال العباد عن كونها بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذالك لقوله تعالى ان الله خالق كل شئ وان الله على كل شئ قدير ولقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون يعنى والله قدركم واخرجكم من العدم الى الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقه وارادته فلان يكون فعله وعمله الاختيارى اوالاضطرارى بتقدير الله وخلقه وارادته اولى (فالالتباس) يعنى التباس الفعل المفسر فى حال النصب بالصفة اوالخبر فى حال الرفع (انما) اى لبس الا (هو بين خبرية ذات ما) اى بين كون ذات الفعل الذى (هو مفسر) بكسر السين (على تقدير النصب) متعلق بقوله مفسر خبر (ووصفيته) اى وبين كون ذالك الفعل وصفا فى حال الرفع يعنى الالتباس لبس الا فى حال الرفع (لابنه) اى لاالتباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا (بوصف التفسير) حالة النصب (وبين الصفة) اى وبين كونه صفة فى تلك الحالة يعنى لا التباس فى حالة النصب (فان التركيب) الواحد (لايحتملهما) بان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذالك الاسم وخبرا له ايضا (معا) اى فى حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل التركيب التفسيرية بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لايحتمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيرا فالالتباس انما هو فى حالة الرفع (مثل) (قوله تعالى) (انا كل شئ خلقناه بقدر) ومثل قولك كل رجل اكرمته لصديق وكل رجل اهنته لعدو لانه لورفع كل فى هذين المثالين بالابتداء وبجعل الفعل بعده خبرا له كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود من هذين التركيبين الاكرام فى الاول والاهانة فى الثانى والصداقة والعداوة علة لهما ولوجعل ذالك الفعل صفة لذلك الاسم والصداقة والعداوة خبرا له لفات المعنى المقصود ولو نصب لايلزم هذا المعنى فاختير النصب حذرا عن الالتباس (ينصب) البناء للمفعول (كل) فى قوله تعالى (على الاضمار على شريطة التفسير) فيكون تقديره انا خلقنا كل شئ خلقناه بقدر (ولورفع) كل فيه (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ (وجعل) الفعل المفسر وهو (خلقناه خبرا له) اى للمبتدأ (كان) هذا العمل والاعراب ومعناه (موافقا النصب) اى لنصب كل (فى اداء) المعنى (المقصود لكن) اى الا انه (خيف لبسه) اى التباس خلقناه (بالصفة) اى بكونه صفة لشئ (لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا للمبتدأ (وهو) اى كون خلقناه صفة وبقدر خبراله (خلاف) المعنى (المقصود) فينبغى ان يكون النصب مختارا حذرا عن الالتباس وليكون نصا فى المعنى المقصود فحينئذ يكون خبر ان جملة فعلية (فان المقصود) من هذه الآية (الحكم على شئ بانه) اى بان كل شئ (مخلوق لنا) اى مخلوق بخلق الله لاخالق غيره (بقدر)

اى حال كون تلك المخلوق بتقديرنا وارادتنا ومشيئتنا (الا) ان المقصود منها (الحكم على كل شئ مخلوق لنا انه بقدر) يعنى ليس المقصود من هذه الاية ان كل ما هو مخلوق لنا بالذات لا بواسطة الغير بل هو مخلوق بقولنا كن من غير توسط العباد اى بقدر اى بتقديرنا وارادتنا (علة) اى هذا الحكم (يوهم كون) اى يكون (بعض الاشياء الموجودة) كالافعال الاختيارية للعباد (غير مخلوق لله تعالى) تعالى الله عن ذلك وذلك اما العدم قدرته على خلقها واما العدم علمه بها والاول يستلزم العجز والثانى الجهل تعالى الله عنهما علوا كبيرا لقوله ان الله على كل شئ قدير وان الله بكل شئ عليم ولا خالق الا هو على ما سبق تحقيقه (كما هو مذهب المعتزلة فى الافعال الاختيارية) كالضرب والمشى والخياطة وغيرها مما يكون فيه ارادتهم الجزئية (للعباد) لانهم يقولون ان العبد خالق لفعله الاختيارى كالقدرية اى القدر فيكون خلافا لهم ويلزمهم تعدد الالهة اذ حينئذ يكون كل واحد الها فيكون مناقضا لقوله تعالى * انما الله اله واحد ولقوله تعالى * واعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الايات الدالة على وحدانيته تعالى وصرفا لما انعقد عليه الاجماع الصحابة والتابعين الذين هم اهل السنة والدين (ويستوى الامر ان) (اى الرفع) بدل من الامر ان بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف والاول اولى (والنصب) اى فى الاسم الذى وقع فى مكان الاضمار على شريطة التفسير من غير ترجيح لان الجانبين على الآخر (فللمتكلم) اى لمن اراد ان يتكلم بهذا الكلام (ان يختار كل واحد منهما) اى من الرفع والنصب (بلا تفاوت) بين الاختيارين يعنى بلا ترجيح احدهما على الآخر (فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته) اى فى مثال اورده سيبويه (اى عنده) اى عند زيد متعلق بالفعل المحذوف (اوفى داره) عطف على عنده (ونحو ذلك والا) اى وان لم يكن قوله عنده اوفى داره اونحو ذلك مما يقتضى ضميرا الى زيد مقدرا فى هذا التركيب (فلا يصح العطف) اى عطف جملة واكرمت عمرا (على الصغرى) وهى جملة قام لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفى المعطوف عليه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن فى المعطوف هذا الضمير لا يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه (لعدم الضمير) الواجب فى المعطوف عليه فى المعطوف وقد عرفت فيما سبق ان الضمير لازم فى الخبر اذا كان جملة فان قلت فحينئذ لا يصح كونه مما يستوى فيه الامر ان لترجيح الرفع باستغنائه عن تقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو عنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع ايضا وانما سكت عنه المصنف اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فينبغى ان يكون الامر ان الرفع والنصب متساويين

(ای یستوی الامران) هذا تفسیر لقوله و یستوی الامر ان یعنی ان استواء الامرین فی الاسم المذکور لیس مخصوصا بالمثال المذکور بل یجری فیه (وفیما اذا عطف) ای فی ترکیب اذا عطف فیه (الجملة التی وقع فیها الاسم المذکور علی جملة) متعلق بقوله اذا عطف (ذات) بالجر صفة جملة (وجهین ای جملة اسمیة خبرها) ای خبر تلک الجملة الاسمیة (جملة فعلیة) اذا کان الامر کذلک (فیصح رفعه) ای رفع الاسم المذکور (بالابتداء) ای بکونه مبتدأ اذا ارید عطف هذه الجملة علی الجملة الاسمیة لمناسبة کون کل منهما جملة اسمیة وخبرها جملة فعلیة (و) یصح (نصبه) ای نصب الاسم المذکور (بتقدیر الفعل) الناصب له قبله بقرینة الفعل الواقع بعده مفسرا له اذا ارید عطف هذه الجملة علی الجملة الفعلیة لان الفعل لابد له من فاعل (والوجهان) الرفع والنصب (مستویان) لا ترجیح لاحدهما علی الآخر (لحصول التناسب فیهما) ای فی رفع الاسم المذکور وجعل الجملة اسمیة وعطفها علی الجملة الاسمیة وفی نصبه وجعلها فعلیة او عطفها علی الفعلیة (ففی الرفع) ای فی رفع الاسم المذکور بالابتداء (تکون الجملة (اسمیة) لترکبها من اسم وفعل وهو خبره (فتعطف) بالبناء المفعول ای هذه الجملة (علی الجملة) الاسمیة (الکبری) التی هی جملة زید قام وانما سمیت کبری لاشتمالها علی الجملتین الاسمیة والفعلیة التی هی خبر الاسمیة (وهی) جملة (اسمیة ایضا) فیختار رفع الاسم المذکور مع جواز نصبه لیناسب المعطوف والمعطوف علیه فی کونهما اسمین (وفی النصب) ای فی نصب الاسم المذکور (تکون) الجملة (فعلیة) لترکبها من الفعل والفاعل (فتعطف) بالبناء المفعول ای هذه الجملة (علی) الجملة (الصغری وهی) ای الجملة الصغری وهی المعطوف علیها وانما سمیت صغری لاشتمالها علی جملة واحدة فقط (فعلیة) لترکبها من الفعل والفاعل فیختار نصب الاسم المذکور مع جواز رفعه ایضا لتناسب المعطوف والمعطوف علیه فی کونهما فعلیتین (فان قلت) لم یستوی الامران فی المثال المذکور لان قرینة الرفع اقوی لان (السلامة من الحذف مرجحة الرفع) ای رفع الاسم المذکور فیکون الرفع بالابتداء مختارا فکیف یستوی الامران حتی یکون المتکلم مخیرا فی اختیار ایهما شاء قلنا نعم السلامة من الحذف مرجحة الرفع حتی یکون الرفع بالابتداء مختارا لکن (هی) ای السلامة من الحذف معارضة اسم مفعول اذا نصب الاسم المذکور (بقرب المعطوف علیه) یعنی اذا نصب الاسم المذکور یکون المعطوف علیه وهی جملة قام قریبا واذا رفع یکون المعطوف علیه وهو جملة زید قام بعیدا فقرب المعطوف علیه اولی من بعده وان کان فیه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان فاستوی فیه

الامر ان لان سلم الترجیح فی الجهة بنفی الترجیح فی الامر (فان قلت) لانسلم ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف علیه علی تقدیر نصب الاسم المذکور لانه (لاتفاوت فی القرب والبعد) ای فی قرب المعطوف علیه علی تقدیر النصب و بعده علی تقدیر الرفع (بینهما) ای بین الصورتین (اذ) الجملة (الکبری) وهی جملة زید قام (ایضا) ای کما ان الصغری (قریبة) من القرب ولذا فسره بقوله (غیر مفصولة عنها) ای عن الجملة المعطوفة علیها ان جملة وعمرا اکرمته متصلة بجملة زید قام فاستویا فی القرب فبقی السؤال الاول علی حاله وهو ان السلامة من الحذف مرجحة للرفع (قلنا هذا) ای عدم التفاوت فی القرب والبعد بینهما انما هو (باعتبار المنتهی) یعنی باعتبار انتهاء اعراب الجملة اولی اعنی جملة زید قام لانه حینئذ یرتفع القرب والبعد (واما باعتبار المبدأ) ای عند ابتداء الاعراب لان الاعراب اولا یبتدأ من قوله قام (فالصغری) وهی جملة قام (اقرب) فیکون المعطوف علیه حینئذ قریبا فحینئذ لم تبق المعارضة المذکورة سالمة فیستوی الامر ان الرفع والنصب فی الاسم المذکور فالمتکلم ان یختار ایهما شاء (ویجب النصب) یجب (ای نصب الاسم المذکور) ای الاسم الواقع فی مظان الاضمار علی شریطة التفسیر اذا کان واقعا (بعد حرف الشرط) او ما تضمن معناه مثل متی زیدا تجده فاکرمه اوایٌ زیدا تجده فاکرمه او حیثما زیدا تلقاه فاکرمه وغیر ذلک ولم یذکره المصنف ولا الشارح ایضا اکتفاء بذکر الاصل عن الفرع وانفهامه منه ولقلة استعماله (والمراد به) ای بحرف الشرط (ههنا) ای فی هذا البحث اعنی نصب الاسم المذکور وجوبا اذا کان واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما (ان ولو فان) کلمة (اما وان کانت من حروف الشرط) عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلاثة حیث قال حروف الشرط ان ولو واما وکذا عند سیبویه الا انا ما فانها عنده من حروف الشرط ایضا واما عند غیرهما فحرف الشرط اثنان ان ولو (فحکمها) ای حکم کلمة اما (ماسبق من اختیار الرفع) بیان لما ای من کون رفع الاسم المذکور الواقع بعدها مختارا (مع غیر الطلب) یعنی اذا کان الفعل المفسر غیر طلب (واختیار النصب) وکون نصبه مختارا (مع الطلب) اذا کان ذلک طلبا فهی مستثناة ههنا فکانه قال ویجب النصب بعد حرف الشرط غیر اما فان حال الاسم بعدها قد علم (و) (کذا) ای کما یجب نصب الاسم المذکور الواقع بعد حرف الشرط غیر اما کذلک (یجب النصب) ای نصب الاسم المذکور الواقع (بعد) (حرف التحضیض) حرف التحضیض اربعة (وهو هلا والا) بالتشدید فیهما الا عند الخلیل فی الا وهی مخففة عنده علی ما یأتی (ولولا ولوما وانما وجب

النصب) ای نصب الاسم المذکور ثمہ کان واقعا (بعدحرف) ای بعد حرف الشرط والتحضیض (الوجوب دخولهما) ای دخول هذین النوعین من الحروف (علی الفعل لفظا) ای حال کونه ملفوظا (او تقدیرا) ای حال کونه مقدرا منویا والمراد بالفعل ههنا لفظا وتقدیرا الفعل المتعدی لامطلق الفعل لایخفی علی من له ادنی تامل وانما وجب دخولهما علی الفعل لفظا اوتقدیرا اما حروف التحضیض فلان التحضیض وهو التحریض والحث من حرضه ای حرصه لایکون الافیما یمکن تحصیله من الافعال لکونها عرضا یمکن تحصیلها واما الاسم فلکونه دالا علی الثبات والاستقرار لایمکن تحصیله فلا یمکن التحریض علی تحصیله لان ما لایمکن تحصیله لایکلف فکیف یحرض علی تحصیله الاانها اذا دخلت علی الماضی یکون التوبیخ والتندیم علی ترک الفعل لانه لایمکن التحضیض علی مافات الاانها تستعمل کثیرا فی لوم المخاطب علی انه ترک فی الماضی شیئا یمکن تدارکه فی المستقبل فکانها من حیث المعنی للتحضیض علی مافات واذا دخلت علی المضارع فهی للتحضیض بمعنی الحث علی الفعل والطلب له والمضارع اماتلفظا اوتأویلا نحو لولا تستغفرون الله ولولا اخرتنی الی اجل قریب واما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب یقال شرط علیه کذا اذاجعله علامة له مثل قولک ان جئتنی اکرمک حیث جعلت مجیئ المخاطب علامة لاکرامک ایاه فهذا لایوجد الا فی الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف بالفعل (نحو) مبتدأ وقولک (ان زیدا ضربته ضربک) فی تقدیر ان ضربت زیدا ضربته ضربک (مثال) خبره لحرف الشرط (وقولک الا زیدا ضربته) فی تقدیرا لاضربت زیدا ضربته (مثال لحرف التحضیض) وهذا الشرعلی ترتیب اللف ولما فرغ من بیان کون النصب فی الاسم المذکور مختارا والرفع فیه ایضا واستواء الامرین فیه وکون النصب واجبا فیه اراد ان یبین کون الرفع واجبا فیه ایضا الا انه لم یقل ویجب الرفع فیه لانه اذاوجب الرفع لم یکن من مثال الاضمار علی شریطة التفسیر فقال (ولیس مثل ازید ذهب) بالبناء للمفعول (به) الجار والمجرور قائم مقام الفاعل (منه) الجار والمجرور فی محل النصب لانه خبرلیس ای کل ترکیب ظن فی بادی النظر انه مما اضمر عامله علی شریطة التفسیر واختار النصب فیه وبعد التعمق یعلم انه لیس منه) ای من باب الاضمار علی شریطة التفسیر فان زیدا فیه) ای فی هذا المثال (وان کان) للوصل (یظن) مبنی للمفعول (فی بادی النظر) بادی من بدا الامر ای ظهر من باب سمای فی ظاهر النظر ومن همزه جعله من بدأ ومعناه اول النظر وکلاهما ههنا جائز ان (انه) ای هذا المثال (مما اضمر عامله علی شریطة التفسیر) وان مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل یظن (والمختار) عطف علی محل

انه اى وبظن المختار (فيه) اى فى الاسم المذكور (النصب) بالرفع لانه نائب فاعل لقوله المختار (لوقوع الاسم المذكور فيه) اى فى ذلك المثال (بعد حرف الاستفهام) وهو الهمزة لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب ههنا كذلك (لكن) استدراك من قوله وان كان يظن فى بادى النظر الخ يعنى الا انه (يظهر بعد تعمق النظر) التعمق فى الكلام الوصول الى ماهو المراد منه اوبيان ما هو المقصود وايضاحه يقال تعمق النظر فى كلامه اذا اتمه اى بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ماهو المراد منه (انه) اى مثل ازيد ذهب به (ليس منه) اى من باب الاضمار على شريطة التفسير (فانه وان صدق) للوصل (عليه) اى على ذلك المثال (انه) اى ان زيدا فى ذلك بالمثال (اسم بعده فعل) وهو ذهب به (مشتغل عنه بضميره) اى فارغ عن العمل فيه العمل فى ضميره وهو قوله به هذا بيان قوله فان زيدا وان كان فى بادى النظر انه الخ (لكنه ليس بحيث) اى ليس زيد بمكان (لوسلط عليه) اى على زيد (هو) اى الفعل بعينه وهو ذهب به (اومناسبه) وهو اذهب بالبناء للمفعول (لنصبه) اى لنصب الفعل الذى هو ذهب به بعينه اومناسبه الذى هو انهب هذا بيان لقوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه (لان ذهب به لايعمل النصب) لان معلومه لازم متعد بالباء لا يعمل النصب بنفسه والحال ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا لم يعمل النصب بنفسه فكيف يعمل المبنى للمفعول (وكذا) اى كما ان ذهب به لايعمل النصب كذلك (مناسبه) لايعمل ايضا (اعنى انهب) بالبناء للمفعول لان الذهاب المتعدى بالباء يناسب الانهاب معلوما اومجهولا (فان قلت) ان هذا المثال اذا لم يجز فيه تسليط الفعل المفسر بعينه ولا مناسبه الذى هو انهب بالبناء للمفعول لايلزم ان لايكون من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لانه (لاينحصر المناسب) اى ما يناسب ذهب به (فى انهب) بالبناء للمفعول (واذا لم ينحصر) فيه (فليقدر مناسب آخر) يعنى غير انهب (ينصبه) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مثل يلابس) فعل مضارع معلوم من لابس لان الذهاب المتعدى بالباء يلزمه الملابسة (اوانهب) حال كونه كائنا (على صيغة) الفعل الماضى (المعلوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى بالباء يلزمه الانهاب سواء كان معلوما اومجهولا (فيكون تقديره) اى تقدير المناسب لاتقدير انهب به (ازيدا يلابسه الذهاب به) فيكون الفعل الناصب لزيد يلابس المقدر تقديره ايلابس الذهاب زيدا ذهب به (او) ازيدا (يلابسه احد بالذهاب به) تقديره ايلابس احد زيدا انهب به (او) ازيدا (انهبه احد) فيكون الفعل الناصب له حينئذ انهبه بالبناء للفاعل تقديره انهب احد

زيدا

زيدا ذهب به فحينئذ يكون هذا المثال من هذا الباب مما يختار فيه النصب فلم يصح قول المصنف وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه فقد صح تسليط ما يناسبه باللزوم (قلنا المراد بالمناسب) فى قوله اوما سبه ليس المناسب مطلقا بل (ما يرادف الفعل المذكور) المفسر (او يلازمه) اى يلازم الفعل المذكور المفسر (مع اتحاد ما اسند اليه) اى بشرط ان يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعنى واحدا فى هذا الباب حتى لولم يتحد لايكون مناسبا له (فالاتحاد) اى كون فاعل الفعلين متحدا (فيما ذكرته) ايها السائل من المثال (مفقود) لان المسند اليه فيما يرادفه ويلازمه الذهاب اواحد وفى الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد فى المسند اليه واذا لم يوجد الاتحاد فيه لايكون مناسبا له لفقدان الشرط وهو الاتحاد فيما اسند اليه (واذا كان الامر كذلك) يعنى اذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا الباب للعلة المذكورة (فالرفع) يشير الى ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط يعنى جواب لشرط محذوف (اى رفع زيد فى المثال المذكور) وهو ازيد ذهب به (واجب بالابتداء) اى بكونه مبتدأ ومعمولا بالعامل المعنوى (ونصبه) اى نصب زيد فى ذلك المثال (غير جائز بالمفعولية) اى بكونه مفعولا لفعل محذوف لانه اذا لم يكن له مفسر لم يجز تقدير الناصب فالاولى فى التعبيران يقول ونصبه بالمفعولية غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لئلا يقع الفصل تأمل (فليس) المثال المذكور (من باب الاضمار على شريطة التفسير) لانه لا يجوز تسليط الفعل المذكور بعينه ولا ما يناسبه بالترادف او اللزوم والحال ان تسليط احدهما شرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فكيف يكون) ذلك المثال (مما) اى من القسم الذى (يختار فيه) اى فى ذلك القسم (النصب) اى نصب الاسم المذكور لان اختيار النصب مبنى على ان يكون ذلك من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وقد عرفت ان هذا المثال ليس منه فينبغى ان يكون رفعه واجبا بالابتداء (وكذا) (اى مثل ازيد ذهب به) فى عدم كونه من هذا الباب ووجوب رفعه بالابتداء المانع (قوله تعالى) (كل شئ فعلوه) قوله وكذا خبر مقدم وقوله تعالى مبتدأ وقوله كل شئ يصدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره الا انه لايصح تسليطه عليه برفع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير التسليط لانه يكون المعنى حينئذ الناس فعلوا كل شئ (فى الزبر) فيكون فى الزبر متعلقا بفعلوا والزبر بضمتين جمع زبور كرسل ورسول وهو المكتوب وهو فعول بمعنى المفعول كحلوب بمعنى المحلوب (اى فى صحائف اعمالهم) والصحائف جمع صحيفة وهى الكتاب وشئ كتب عليه وجمعها صحائف وصحف كذا فى الصحاح (فهو)

انه اى وبظن المختار (فيه) اى فى الاسم المذكور (النصب) بارفع لانه نائب ماعل لقوله المختار (لوقوع الاسم المذكور فيه) اى فى ذلك المثال (بعد حرف الاستفهام) وهو الهمزة لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب ههنا كذلك (لكن) استدراك من قوله وان كان يظن فى بادى النظر الخ يعنى الا انه (يظهر بعد تعمق النظر) التعمق فى الكلام الوصول الى ماهو المراد منه اوبيان ما هو المقصود وايضاحه يقال تعمق النظر فى كلامه اذا تعمد اى بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ماهو المراد منه (انه) اى مثل ازيد ذهب به (ليس منه) اى من باب الاضمار على شريطة التفسير (فانه وان صدق) للوصل (عليه) اى على ذلك المثال (انه) اى ان زيدا فى ذلك بالمثال (اسم بعده فعل) وهو ذهب به (مشتغل عنه بضميره) اى فارغ عن العمل فيه العمل فى ضميره وهو قوله به هذا بيان قوله فان زيدا وان كان فى بادى النظر انه الخ (لكنه ليس بحيث) اى ليس زيد بمكان (لوسلط عليه) اى على زيد (هو) اى الفعل بعينه وهو ذهب به (اومناسبه) وهو اذهب بالبناء للمفعول (لنصبه) اى لنصب الفعل الذى هو ذهب به بعينه اومناسبه الذى هو اذهب هذا بيان لقوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه (لان ذهب به لايعمل النصب) لان معلومه لازم متعد بالباء لا يعمل النصب بنفسه والحال ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا لم يعمل النصب بنفسه فكيف يعمل المبنى للمفعول (وكذا) اى كما ان ذهب به لايعمل النصب كذلك (مناسبه) لايعمل ايضا (اعنى اذهب) بالبناء للمفعول لان الذهاب المتعدى بالباء يناسب الاذهاب معلوما اومجهولا (وان قلت) ان هذا المثال اذا لم يجز فيه تسليط الفعل المفسر بعينه ولا مناسبه الذى هو اذهب بالبناء للمفعول لايلزم ان لايكون من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لانه (لاينحصر المناسب) اى ما يناسب ذهب به (فى اذهب) بالبناء للمفعول (واذا لم ينحصر) فيه (فليقدر مناسب آخر) يعنى غير اذهب (ينصبه) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مثل يلابس) فعل مضارع معلوم من لابس لان الذهاب المتعدى بالباء يلزمه الملابسة (اواذهب) حال كونه كائنا (على صيغة) الفعل الماضى (المعلوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى بالباء يلزمه الاذهاب سواء كان معلوما اومجهولا (فيكون تقديره) اى تقدير المناسب لاتقدير اذهب به (ازيدا يلابسه الذهاب به) فيكون الفعل الناصب لزيد يلابس المقدر تقديره ايلابس الذهاب زيدا ذهب به (او) ازيدا (يلابسه احد بالذهاب به) تقديره ايلابس احد زيدا اذهب به (او) ازيدا (اذهبه احد) فيكون الفعل الناصب له حينئذ اذهبه بالبناء للفاعل تقديره اذهب احد

زيد اذهب به فحينئذ يكون هذا المثال من هذا الباب مما يختار فيه النصب فلم يصح
قول المصنف وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه
فقد صح تسليط ما يناسبه باللزوم (قلنا المراد بالمناسب) فى قوله اومناسبه ليس
المناسب مطلقا بل (ما يرادف الفعل المذكور) المفسر (اويلازمه) اى يلازم
الفعل المذكور المفسر (مع اتحاد ما اسند اليه) اى بشرط ان يكون
فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعنى واحدا فى هذا الباب حتى
لولم يتحد لايكون مناسبا له (فالاتحاد) اى كون فاعل الفعلين متحدا (فيما
ذكرته) ايها السائل من المثال (مفقود) لان المسند اليه فيما يرادفه
ويلازمه الذهاب اواحد وفى الفعل المذكور هوزيد فلم يوجد الاتحاد فى المسند
اليه واذا لم يوجد الاتحاد فيه لايكون مناسبا له لفقدان الشرط وهو الاتحاد
فيما اسند اليه (واذا كان الامر كذلك) يعنى اذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا
الباب للعلة المذكورة (فارفع) يشير الى ان الفاء مربطة بمعنى الشرط يعنى
جواب لشرط محذوف (اى رفع زيد فى المثال المذكور) وهو ازيد ذهب به
(واجب بالابتداء) اى بكونه مبتدأ ومعمولا بالعامل المعنوى (ونصبه) اى نصب
زيد فى ذلك المثال (غيرجائز بالمفعولية) اى بكونه مفعولا لفعل محذوف لانه اذا
لم يكن له مفسر لم يجز تقدير الناصب فالاولى فى التعبيران يقول ونصبه بالمفعولية
غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لئلا يقع الفصل تأمل (فليس) المثال المذكور
(من باب الاضمار على شريطة التفسير) لانه لا يجوز تسليط الفعل المذكور
بعينه ولا ما يناسبه بالترادف او اللزوم والحال ان تسليط احدهما شرط وانتفاء
الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فكيف يكون) ذلك المثال (مما) اى من
القسم الذى (يختار فيه) اى فى ذلك القسم (النصب) اى نصب الاسم المذكور
لان اختيار النصب مبنى على ان يكون ذلك من باب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير وقد عرفت ان هذا المثال ليس منه فينبغى ان يكون رفعه واجبا بالابتداء
(وكذا) (اى مثل ازيد ذهب به) فى عدم كونه من هذا الباب ووجوب رفعه
بالابتداء المانع (قوله تعالى) (كل شئ فعلوه) قوله وكذا خبر مقدم وقوله
تعالى مبتدأ وقوله كل شئ يصدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
الا انه لا يصح تسليطه عليه برفع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير التسليط لانه
يكون المعنى حينئذ الناس فعلوا كل شئ (فى الزبر) فيكون فى الزبر متعلقا بفعلوا
والزبر بضمتين جمع زبور كرسل ورسول وهو المكتوب وهو فعول بمعنى المفعول
كحلوب بمعنى المحلوب (اى فى صحائف اعمالهم) والصحائف جمع صحيفة وهى
الكتاب وشئ كتب عليه وجمعها صحائف وصحف كذا فى الصحاح (فهو)

اى قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر (ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه) اى من هذا الباب وقرئ بنصب كل (لصار التقدير) اى تقدير قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر (فعلوا) اى الناس او الخلائق (كل شئ) من خير اوشر من اعمالهم (فى الزبر) يعنى اوقع الناس كل شئ من الخير او الشر فى صحايف اعمالهم (فقوله فى الزبر ان كان) ظرفا لغوا (متعلقا بفعلوا) المقدر الناصب كل شئ (فسد المعنى) اى معنى هذا القول فحينئذ يكون المعنى على ماسبق اوقع الخلائق يعنى كل واحد منهم كل شئ من الخير او الشر فى صحايف اعمالهم وهذا المعنى غير صحيح (لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم) حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحايف محل لافعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون (لانهم) اى لان الخلائق (لم يوقعوا فيها اى فى تلك الصحايف فعلا) لاخيرا ولاشرا ولا قليلا ولا كثيرا (بل الكرام) وهو جمع كريم مثل صغير وصغار وعظيم وعظام وهو بالفارسية خوش بوى وخوش سرشت (الكاتبون) وهم الحفظة الذين يكتبون افعال العباد من خير اوشر لقوله تعالى وان عليكم لحافظين كراما كاتبين (اوقعوا فيها) اى فى الصحايف (كتابة اعمالهم وافعالهم) اى افعال العباد (وان كان) قوله تعالى فى الزبر ظرفا مستقرا مع متعلقه المحذوف المقدر (صفة لشئ) بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف (مع انه) اى كون الزبر صفة شئ (خلاف ظاهر الاية) الكريمة لان الظاهر ان يكون ظرفا مستقرا مع متعلقه المقدر فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ ومع هذا يقع الفصل بين الصفة والموصوف باجنبى وان كان جائزا (فات المعنى المقصود) من الاية (اذ المقصود) منها على ماقلنا ان يكون كل شئ مبتدأ وجملة فعلوه صفة لشئ وفى الزبر ظرف مستقر فى محل الرفع خبرا له فالمعنى على هذا (ان كل شئ هو مفعول لهم) اى للعباد (كائن) وثابت (فى الزبر) اى فى صحايف اعمالهم (مكتوب) خبر بعد خبر (فيها) اى فى تلك الصحايف فحينئذ يصح المعنى ولا يفسد ولايفوت المقصود منها ايضا وقوله (موافقا) اما حال من المبتدأ وهو قوله المقصود يعنى المقصود من هذه الاية هكذا حال كونه موافقا واما من الضمير المستكن فى قوله كائن يعنى ان كل شئ هو مفعول لهم كائن فى الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقا (لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر) يعنى كل عمل ابن آدم من خير اوشر قليل اوكثير مسطور يعنى معلوم لما لايشذ منه شئ عن علما (لا) المقصود منها (ان كل شئ كائن) بالجر صفة شئ (فى صحايف اعمالهم مفعول) بالرفع خبر ان (لهم) متعلق بالخبر لانهم لم يوقعوا فيها شيئا ولايقدرون ان يوقعوا فيها فضلا عن الايقاع فاذا كان

الامر

الامر كذلك (فالرفع) يعنى كل شئ (لازم) وواجب (على ان يكون كل شئ مبتدأ) معمولا للعامل المعنوى (والجملة الفعلية) بعده وهى فعلوه فى محل الجر (صفة لشئ) هذا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد وهو ان يكون بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا على ماسيأتى (و) على ان يكون (الجار والمجرور) فى قوله فى الزبر (فى محل الرفع) بناء (على انه) اى ان الجار والمجرور فى قوله فى الزبر (خبر المبتدأ تقديره) اى تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور (كل شئ) مبتدأ (هو) مبتدأ ثان (مفعول لهم) خبر المبتدأ الثانى والجملة الاسمية فى محل الجر صفة لشئ (ثابت) خبر للمبتدأ الاول (فى الزبر) متعلق بقوله ثابت (بحيث) متعلق ايضا بقوله ثابت (لايغادر) مبنى للمفعول اى لايترك من الشئ الذى هو مفعول لهم (صغيرة ولا كبيرة) يعنى كثيره وقليله خيره وشره فيكون موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر قوله (واعلم) تنبيه على ان قول المصنف ونحو الزانية والزانى الاية جواب عن سؤال مقدر وهو انه قد سبق (ان الاسم المذكور اذا كان الفعل) الواقع بعده (المشتغل عنه بضميره اومتعلقه) اى الفارغ عن العمل فيه بالعمل فى ضميره اومتعلقه (امرا) نحو زيدا اضربه (اونهيا) نحو زيدا لاتضربه (فالمختار فيه) اى فى ذلك الاسم (النصب) وان جاز فيه الرفع ايضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبرا بلا تأويل على ماسبق (والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما الاية داخل) خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر لقوله والظاهر (تحت هذه القاعدة) اى قاعدة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لصدق تعريفه وكل اسم بعده فعل اوشبهه مشتغل عنه بضميره اومتعلقه اوسلط عليه هو اومناسبه لنصبه ووقع الاسم المذكور ايضا فيه قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدرا بالفاء (مع ان القراء) جمع قارئ من قرأ كنصار جمع ناصر من نصر وبابه فتح (اتفقوا فيه) اى فى هذا القول (على الرفع) اى على رفع الاسم المذكور واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة من صاحب الشريعة رسول الله اما بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة لهم (الافى رواية شاذة عن بعضهم (هو عيسى بن عمرو والشاذ لايعبأ به اذا كان الامر كذلك (فاضطر النحاة) لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من العرب واتفاق القراء المأخوذ من صاحب الشريعة (الى ان تمحلوا) اى ذهبوا الى بيان الحيلة (لاخراجه) اى لاخراج قوله تعالى الزانية والزانى الآية (عن القاعدة المذكورة) وهى ما اضمر عامله على شريطة التفسير (لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار) فى الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر

اوالنهي فالمختار فيه النصب فالرفع جائز غير مختار (فاشار المصنف الى ما تعملوا) اى الى ما جعله النحاة حيلة (لاخراجه عنها) اى لاخراج قوله تعالى الزانية والزانى الآية عن القاعدة المذكورة حتى لايكون اتفاق القراء على غير المختار ولايكون القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو اثنان احدهما ماذهب اليه المبرد وثانيهما ماذهب اليه سيبويه (فقال) (ونحو الزانية والزانى) اى كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدر بالفاء لكن بشرط ان يكون ذلك الاسم صفة مصدرة باللام لانه اذا لم يكن كذلك لايجرى فيه ما ذهبوا اليه من التمحل (فاجلدوا) امر حاضر من جلد يجلد وبابه ضرب يقال جلده ضربه (كل واحد منهما) اى من الزانى والزانية يعنى المزنى بها والزانى انما عبر عنها بالزانية لمشاكلة مابعدها اولاطاعتها لمن زنى بها صارت كانها هى فعلت كذا الفعل فعبر عنها بالزانية قوله ونحو مبتدأ و (الفاء) مبتدأ ثان (فيه) اى فى نحو الزانية (مرتبطة) بكسر الباء خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (بمعنى الشرط) يعنى الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام فى الزانية والزانى جعل الباء متعلقا بالربط بقرينة الشرط لان الجزاء مرتبطة به فيكون الفاء رابطة بينهما (عند المبرد) فيخرج هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مشتغل عنه بضميره اومتعلقه فامتنع التسليط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير (لكون الالف واللام) الكائنة فى الزانية والزانى (مبتدأ) لان الالف واللام من الموصولات على ماسيأتى فى الاانه لمشابهة اللام الحرفية لفظا استكرهوا دخوله على الفعل فادخلوه على الاسم الذى فيه معنى الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لاغير على ماسيأتى فى تحقيقه (موصولا) صفة مبتدأ (فيه) اى فى المبتدأ (معنى الشرط) لما سبق ان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل اوظرف يكون فيه معنى الشرط (واسم الفاعل الذى هو صلته) اى صلة الالف واللام الداخلة هى عليه لان اسم الفاعل ههنا بمعنى الفعل (كالشرط) فيكون تقديره التى زنت اى مكنت من نفسها بالزنى والذى زنى بها اى والذى فعل ذلك الفعل فحينئذ يكون الزنى سببا الجزاء وهو الجلد ههنا (فخبر المبتدأ) وهو قوله فاجلدوا (كالجزاء) مثل قولك الذى يأتيك فاكرمه اى فيستحق لاكرامك (والفاء الداخلة عليه) اى على خبر المبتدأ (مرتبطة بالشرط) يعنى جئت لربط الجزاء بالشرط (لدلالته) اى لدلالة الفاء (على سببيته) اى على سببية الشرط (للجزاء) لان الفاء وضعت لسببية ماقبلها لما بعدها واذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب للجزاء حتى

لولم تدخل عليه لم تعلم السببية كقولك الذى يأتينى فله درهم حيث دخلت على
قوله له درهم للدلالة على ان الاتيان سبب له حتى لولم يأت لما استحق الدرهم
(ومثل هذا الفاء) اى الفاء الذى وقع جوابا للشرط حقيقة اوحكما (لايعمل
مافى حيزه فيماقبله) لانها دليل على ان مابعدها من ذيول ماقبلها فيكره وقوع
معمول ما بعدها اى معمول الفعل الذى بعد ها فيما قبلها لانه ينعكس الامراى
يكون شئ مما قبلهامن ذيول مابعدها اذا كان الامر كذلك (فامتنع تسليط
الفعل المذكور بعده) اى بعدالفاء (على ما) اى على اسم وقع (قبله) اى قبل
الفاءمع ان التسليط شرط هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء مانعاله كان
قوله تعالى الزانية والزانى خارجا من هذا الباب لخروجه منه بقوله لوسلط عليه
هو اومناسبه على ماسبق (فتعين فيه الرفع) اى فوجب فى ذلك الاسم الرفع
بالابتداء متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا الآية خبره لان الانشاء يصح وقوعه
خبرا وان كان بالتأويل واذا لم يقيد المصنف الجملة الواقعة خبرا بالخبرية
حيث قال والخبر قديكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم اوفعلية مثل زيدقام
ابوه وهو التوجيه اقوى لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا قدم المصنف ولكون
الآية فيه جملة واحدة (و) (الآية) (جملتان) (مستقلتان) المراد
بالاستقلال ان لايكون ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا
فلا استقلال بينهما حيث تكون الثانية مبينة للاولى ومفسرة لها (عند سيبويه)
(اذالزانية مبتدأ) عنده (محذوف المضاف) واقيم المضاف اليه مقامه مثل
جاء ربك ليصح حمل الخبر على المبتدأ (والزانى عطف عليه) بالواو وعطف
مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا (والخبر محذوف) جوازا بالقرينة
الحالية (اى حكم) مبتدأ مضاف الى (الزانية والزانى فيما) موصولة (يتلى)
مبنى للمفعول ومااستكن فيه نائبه والجملة صلتهااى واقع وثابت فى القرأن الذى يتلى
ويقرأ (عليكم) ايهاالمؤمنون (بعد) ظرف من الظروف المكانية مبنى على الضم
لكن ههنا استعير لزمان الحال بعلاقة الظرفية اى الآن متعلق بيتلى او بعد
قوله الزانية والزانى وذلك الحكم قوله فاجلدوا اى فاضربوا ايها الحكام كل
واحد من الزانية والزانى مائة جلدة (وقوله تعالى فاجلدوا جملة) من الفعل
والفاعل (ثانية لبيان الحكم الموعود) فى الجملة الاولى (والفاء) فى قوله فاجلدوا
(عنده) اى عند سيبويه (ايضا) اى كما انها للسببية عند المبرد (للسببية) يعنى
جواب شرط (اى) مقدر (ان ثبت زناهما) شرعا وذلك باربعة شهداء
يشهدون بالزنى فى اربعة مجالس او بالاقرار كذلك بشرط ان لايكونا محصنين
وصفة الاحصان الحرية والتكليف والاسلام والوطئ بنكاح صحيح (فاجلدوا

وقيل) الفاء ههنا (زائدة) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون الثانية بيان للحكم الموعود في الاولى (او) الفاء ههنا (للتفسير) اى لتفسير ذلك الحكم وهذا اظهر (وجزاء الجملة) وهى قوله تعالى • فاجلدوا كل واحد منهما الآية لان المراد بالجزء ههنا طائفة من الكلام لا المسند والمسند اليه وجزء الجملة وهو قوله اجلدوا (لا يعمل فى جزء جملة اخرى) لان جملة اجلدوا كل واحد الآية لكونها مستقلة لا يعمل جزء الجملة المتقدمة التى هى قوله الزانية والزانى (فيمتنع التسليط) اى تسليط الفعل الواقع بعد الاسم المذكور بعينه اومناسبه على الاسم المذكور (فلا يدخل) هذا القول على كلا التوجيهين (فى الضابطة) اى فى باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كون التعريف صادقا عليه (فتعين الرفع) اى فوجب رفع الاسم المذكور على ان يكون مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه اوعلى ان يكون الالف واللام موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا جزاءله فى معنى الخبر على مذهب المبرد (والا) عطف على توجيه المبرد اوعلى توجيه سيبويه ولذا قال الشارح (اى وان لم يكن الفاء) فى قوله فاجلدوا مرتبطة (بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد (اولم تكن الآية جملتين) مستقلتين على ما هو مذهب سيبويه (ايضا) اى كما لم يكن الفاء بمعنى الشرط (فهى) اى هذه الآية (تكون داخلة تحت الضابطة) لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قوله الزانية كل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره اومتعلقه بحيث لو سلط عليه هو اومناسبه لنصبه واذا كانت داخلة تحتها (فالمختار) (فيها) اى فى هذه الآية (النصب) لكون الاسم المذكور واقعا قبل الامر لما عرفت سابقا انه اذا كان واقعا قبل الامر والنهى يختار فيه النصب (واختيار النصب) فيها (باطل) لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء ومايكون مخالفا لما اتفقوا عليه يكون باطلا لما سبق (لاتفاق القراء على الرفع) اى رفع الاسم المذكور فى الآية واذا كان الامر كذلك (فلابد من جعل الفاء) التى فى قوله فاجلدوا مرتبطة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (اوجعل الآية جملتين) مستقلتين كما هو مذهب سيبويه (ليتعين الرفع) اى رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه القراء وقيل فى معنى قوله والا انه معطوف على مقدر فى الاقسام الثلاثة يعنى ليس التراكيب الثلاثة المتقدمة من هذا الباب والا اى وان لم يكن كل واحد منها من هذا الباب فالمختار فى الاسم الواقع فى كل منها النصب اما اختيار النصب فى الاول والثالث فلوقوعه بعد حرف الاستفهام اوقبل الامر واما فى الثانى فللالتباس بالصفة واختيار النصب فيها باطل لما عرفت فى ذيل كل واحد منها فتعين الرفع

فيهما لما عرفت ايضا فيه (الرابع) اى رابع الاربعة لارابع الثلثة يعنى انه باعتبار الحال لاباعتبار التصيير لما سيأتى (من تلك المواضع التى وجب حذف الفعل ناصب المفعول به فيها) (التحذير) اى ما فيه التحذير سمى اللفظ المحذر به فى نحو اياك والاسد مع انه ليس بتحذير بل هو آلة للمبالغة حتى كانه صار نفس التحذير تسمية باسم مدلوله (وانما وجب حذف الفعل) الناصب للمفعول به (فيه) اى فى هذا الباب (لضيق الوقت عن ذكره) لانه لوذكر لفات وقت التحذير لانه مثل هذا انما يقال عند مشارفة الهلاك وشدة الخوف او القصد الفراغ بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام (وهو) اى التحذير (فى اللغة تخويف شئ) المصدر مضاف الى المفعول (عن شئ) يقال للشئ الاول المحذر والشئ الثانى المحذر منه (وتبعيده عنه) اى تبعيد الشئ عن الشئ يقال حذرت الشئ عن الشئ اذا خوفته و بعدته عنه (و) هو (فى اصطلاح النحاة) وعرفهم (معمول) (اى اسم عمل) بالبناء المفعول (فيه النصب) بالرفع قائم مقام الفاعل بالمفعولية) وقال المحشى نبه بذلك على ان المعمول بتأويل المعمول فيه فالمعمول فى هذا المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل انتهى يعنى اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل (بتقدير اتق) ظرف مستقر وقع صفة للمعمول ومضافا الى المفعول اى معمول كائن بان يقدر فيه فعل ناصب له مثل اتق او بعد اونح (تحذيرا) (اى حذر) مبنى المفعول (ذلك المعمول) و بعد (تحذيرا) اوتبعيدا فيكون قوله تحذيرا (مفعولا مطلقا) مثل قولك ضرب ضربا حذف فعله الناصب له جوازا بقرينة النصب لان المنصوب لابد له من ناصب واذا لم يكن مذكورا يكون محذوفا (اوذكر بالبناء للمفعول نائبه ما استكن فيه اى ذكر ذلك المعمول (تحذيرا) (فيكون) قوله تحذيرا على هذا (مفعولاله) اى ذكر لان يكون محذرا حذف فعله الناصب ايضا (مما بعده) متعلق بقوله تحذيرا (اى) مما يكون ذلك المعمول محذرا من الشئ الذى وقع (بعد ذلك المعمول) اما بالعطف مثل اياك والاسد فان المعمول هو اياك والواقع بعده والاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد اوبالجار والمجرور مثل اياك من الاسد (اوذكر) بالبناء المفعول (المحذر منه) بالرفع لانه قائم مقام المفعول لذكر وقوله منه فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذر والضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى الذى اى الذى حذرمنه (مكررا) حال من قوله المحذر منه على ان يكون الثانى تأكيدا لفظيا للاول قوله ذكر حال كونه (على صيغة) الماضى (المجهول) كما قلنا (عطف على حذر اوذكر المقدر) بالجر صفة لاحدهما على سبيل البدل ولذا لم يبين اى على حذف المقدر اوذكر المقدر وقيل

مصدر منصوب عطف على تحذيرا كانه قيل اولذكر المحذر منه مكررا اذ بتكرر
المحذر منه للمبالغة في التحذير يضيق الوقت و يعني من ذكر العامل انتهى هذا
انما يصح على الوجه الثاني ما استفاد من قوله اولذكر المحذر منه مكررا اى
ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا واما على الوجه الاول فيكون التقدير
حذر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان المعمول ههنا ليس
محذرا بل محذر منه (فان قلت فعلى هذا) اى على ان يكون ذكر المحذر منه
معطوفا على حذر اوذكر المقدر (لابد من ضمير) راجع الى المعمول (في المعطوف
مثل ان نقول اوذكر هذه المحذر منه اونقول اوذكر اى المعمول مكررا (كما)
كان ضميرا راجعا الى المعمول (في المعطوف عليه) وهو الضمير المستكن في احد
الفعلين لان صفة الشئ اوخبره معطوفا عليهما اذا كان جملة فلابد من ضمير
في قول المصنف اوذكر المحذر منه جملة معطوفة على جملة اخرى هي ذكرا
وحذف المقدر الذي هو صفة لقوله معمول فلابد من ضمير في المعطوف لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه على ما سبق تحقيقه (قلنا نعم) لابد في
المعطوف من ضمير كما في المعطوف عليه (لكنه) اى الا انه حولف و(وضع
في المعطوف) الاسم (المظهر) وهو المحذر منه (موضع المضمر) على خلاف
مقتضى الظاهر لان مقتضاه الضمير (اذتقدير الكلام) اى كلام المصنف (اومعمول
اى اسم عمل فيه النصب (بتقدير اتق ذكر) ذلك المعمول (مكررا) لان المعطوف
قائم مقام المعطوف عليه (لانه وضع) المظهر في المعطوف وهو (المحذر منه
موضع الضمير العائد الى المعمول) في المعطوف عليه كما في قوله تعالى الحاقة
ما الحاقة (اشعارا) مفعول له لقوله وضع (بانه) اى بان الضمير في المعطوف
محذر منه لا محذر) كما في المعطوف عليه يعني لو اضمر كما في المعطوف عليه يرجع
الى المعمول فيكون في القسم الثاني ايضا محذرا مع انه في القسم الثاني محذر منه
وايهم اقسام التحذير (مثل اياك والاسد واياك وان تحذف) وفي الحاشية منه
تكرار المثال على ان الاصل في هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا مخاطبا
قد يجئ متكلما نحو اياي والشر وعبداتي بصيغة الحكاية على ما ذهب اليه
سيبويه وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو رأسك والسيف والغائب
هو الشاذ النادر مثل قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب انتهى
وانما كان الاصل المخاطب لان هذا محذر والتحذير انما يكون في المخاطب
وقد يكون في المتكلم لان الانسان يحذر نفسه وشذ في الغائب لان تحذير الغائب
لا يمكن الا بتنزيل منزلة المخاطب وفيه اشارة ايضا الى انه يجوز ان يكون المحذر منه
في هذا القسم اسما اوفعلا (هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما)

اى

اى معنى المثال الاول على القسمين اما ان يكون المحذر مقدما على المحذر منه نحو
(بعد نفسك) بتوسيط النفس والقياس ان يقال بعدك الا انه فصل الضمير
ووسط النفس المضاف اليه حذرا من اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشئ
واحد وهو غير جائز فى غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوبا
لضيق المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف ايضا فانتقل الضمير المتصل به
ايضا منفصلا فقيل اياك (عن الاسد) او اما ان يكون مؤخرا نحو بعد (الاسد
عن نفسك) جئ بالنفس ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لانه يجوز ان يقال بعد
الاسد عنك للمشاكلة (و) كذا قوله (بعد نفسك عن خذف الارنب) الخذف
بفتح الخاء وسكون الذال المعجمتين الرمى بالحصى يقال خذفت الحصى اى
رميتها من بين اصابعى ويجوز فى الاول الاهمال ايضا لانه يقال خذفه بالعصا
رماه بها كذا فى الصحاح لكن الاول اخص لانه رمى بالاصابع وانسب بالمقام
تأمل قال عمر رضى الله تعالى عنه اياى وان تخذف احدكم الارنب وهو بفتح الهمزة
وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال له بالفارسية خركوش وانما قال هذا
حال كونهم محرمين اوانه اذا رمى بما لا يكون جارحا ومات لايحل اكله وقيد
الارنب وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات كذلك (وهو) اى الخذف فى اللغة
(ضربه) اى ضرب الارنب (بالعصا و بعد خذف الارنب عن نفسك وعلى
كلا التقديرين) اى تقدير تقديم النفس اوتقديم الاسد فى الموضعين (المحذر منه
هو الاسد) فى المثال الاول (والخذف) فى المثال الثانى سواء قدم او اخر
والمحذر هو النفس فيهما (فان المراد من تبعيد الاسد) فى قوله بعد الاسد عن
نفسك (و) تبعيد (الخذف) فى قوله بعد خذف الارنب (عن نفسك تحذيرها)
اى تحذير النفس وتخويفها (منهما) من الاسد والخذف (لا) المراد
(تحذيرهما) اى تحذير الاسد والخذف (منها) اى من النفس لان التحذير
والتخويف لايكون الا فيما له روح وعقل والخذف مما لا روح له والاسد مما لا عقل له
(و) مثل (الطريق الطريق) والحية الحية (مثال لثانى نوعيه) اى نوعى
التحذير وهو ما يكون المحذر منه فيه مكررا الا انه اذا ثنى وكرر لزم حذف عامله
وان افرد فلا لان التكرار يغنى عن ذكر العامل ولذا اظهر العامل لايثنى
المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع فى جميع الطرق اما ظاهرا
مفردا كالمثال المذكور واما مضمرا مخاطبا ومتكلما وغائبا مثل اياك اياك واياى
اياى واياه اياه واما مضافا نحو رأسك رأسك ورأسى رأسى ورأسه رأسه
(ولا يخفى عليك) ايها الطالب المنصف (ان تقدير اتق فى اول النوعين)
من التحذير (غير صحيح لانه لايقال اتقيت زيدا من الاسد) بل يقال اتقيت من

زيد وتبرأت منه وعند تحوبعد منه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته عنه لان الاتقاء لازم لايتعدى الى المفعول بنفسه (فينبغي ان يقدر فيه) اى فى اول النوعين (مثل بعد) امر من التبعيد (اونح) امر من التنحية لانه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته منه فينبغي ان يقدر فيه بعد اونح لصحته ولايقدر اتق لعدم صحته لما عرفت لايقال اتقيت زيدا (وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب) فى قولك الطريق الطريق والحية الحية لانه لايقال بعد الطريق اوبعد الحية بل يقال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لما يؤذى المارين فيه وكون الحية نفسها مؤذية (لان المعنى) اى فى معنى قولك الطريق الطريق (على الاتقاء) اى على اتقاء المخاطب (من الطريق لاعلى تبعيده) اى على تبعيد المار السالك فى الطريق (عنه) حتى يقدر فيه بعد (فالصواب) اى ماهو الاولى واللايق (ان يقال) اى ان يقول المصنف فى تعريفه (معمول بتقدير اتق او بعد اونحوهما) لكون اشمل واجيب عنه بان هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره معمول بتقدير نحو اتق اومن باب حذف المعطوف تقديره معمول بتقدير اتق ونحوه فحينئذ يعم التعريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونح واتق وغيرها (فيقدر) بالبناء للمفعول (مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول) مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وغيرهما مما يصلح ان يكون مثالا له (و) يقدر ايضا مثل بعد (فى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك) فالنفس ههنا هو المحذر منه بل مطلقا لقوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وقوله عليه السلام اعدى عدوك نفسك التى بين جنبيك (فان المعنى) اى معنى نفسك نفسك (بعد نفسك مما يؤذيك) يعنى كن بعيدا عن نفسك التى هى من جملة مايؤذيك ومما بيان لكون النفس من الاشياء التى تؤذى المخاطب وتؤلمه لا متعلق بقوله كما هو الظاهر لانه حينئذ يكون النفس هو المحذر لا المحذر منه مع ان المقصود ان يكون النفس محذرا منه (كالاسد ونحوه) تمثيل لقولك مما يؤذيك (ويقدر مثل اتق فى بعضها) اى فى بعض افراد النوع الثانى (كالمثال المذكور) فى المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه فى معنى اتق الطريق اى اتق عن الاشياء المؤذية التى تكون فى الطريق واحدة اومتعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة الحال (قيل) اى اعترض على قول المصنف اياك والاسد واياك وان تحذف (لفظ الاسد فى اياك والاسد) ولفظ ان تحذف فى اياك وان تحذف (خارج عن النوعين) اى من نوعى التحذير لانه ليس بمحذر منه ولا محذر والتحذير فى الاول ما يكون محذرا وفى الثانى مايكون محذرا منه (فينبغي ان لايكون) لفظ الاسد (تحذيرا)

لان مايكون خارجا من النوعين لايكون منهما (ليس كذلك فانه) اى فان لفظ الاسد (ايضا) اى كما ان لفظ اياك (تحذير) لان التحذير فى القسم الاول لا يكون الا بالمحذر منه والمحذر ولفظ الاسد هو المحذر منه فيكون داخلا فى النوع الاول (واجيب عنه بانه) اى بان لفظ الاسد (تابع التحذير) لانه من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان فى الاصل اياك من الاسد واياك من ان تحذف فحذف المحذر منه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه اخصر فيكون قوله والاسد محذرا منه وان كان معطوفا (والتوابع) اى توابع التحذير وتوابع كل متبوع (خارجة عن الحدود) سواء كان المحدود هو المحذر اوغيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا اذ علم خروج التوابع عن حدود المتبوعات (بدليل ذكرها) اى ذكر المصنف التوابع (فيما بعد) لانها لو كانت داخلة فى هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد فلما ذكرها فيما بعد علم انها ليست بداخلة فيها (وتقول) انت (فى قسمى النوع الاول) وهما اياك والاسد واياك وان تحذف بعبارة اخصر فى التقدير وان كانت اطنب فى الظاهر لكن الاول ابلغ لان فيه تكرار التحذير لانه يذكر محذوفا ومذكورا ولاجل هذا ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه وههنا ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام لايسع المعطوف والمحذوف معا فيقتصر على احدهما (اياك من الاسد) بالقصر على ذكر المعطوف عليه (كما كنت) انت (تقول اياك والاسد) بالقصر على ذكر المعطوف (و) تقول ايضا فى المثال الثانى من النوع الاول اياك (من ان تحذف) بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف (كما كنت تقول اياك وان تحذف) بالعكس يعنى بحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر فى الظاهر وان كان اطنب فى التقدير (وتقول) (فى المثال الاخير) من النوع الاول لزيادة المبالغة فى التحذير بعبارة اخصر من الثانى (اياك ان تحذف بتقدير من الجارة (اى اياك من ان تحذف) فالذى بغير ان جاز فيه الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر ولا يجوز فيه تقدير من ولا العاطف فالقياس ان يجوز فيه الوجوه الاربعة والذى مع ان يجوز فيه هذان الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من و يجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان يجوز فيه ايضا الوجوه الاربعة ولكن لايجوز فيه حذف العاطف وفى الاول حذف الجار والعاطف فبقى فى الاول وجهان وفى الثانى ثلاثة اوجه (لان حذف حرف الجر من ان) المخففة (وان) المشددة بفتح الهمزة فيهما (قياس) لان ان مخففة ومشددة حرف موصول مطولة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها

فی او بل اسم قلنا لما قال لفظنا ما هو اسم واحد فی الحقیقة اجازوا فیه التخفیف
قیاسا بحذف حرف الجر (ولا تقول) (فی المثال الاول) من النوع الاول (ایاک
الاسد) کما تقول فی المثال الثانی ایاک ان تحذف (لامتناع تقدیر من) الجارة فی الاسم
الصریح حیث لم یجز حذف حرف الجر منه قیاسا ورأسا (وشذوذه) ای لشذوذ
تقدیر من (مع غیر ان وان) واما قول الشاعر * وایاک ایاک المراء فانه * الی الشر
دعاء وللشر جالب * بتقدیر من ای ایاک ایاک من المراء وهو الشک فشاذ او للضرورة
ای فمحمول علی الضرورة (فان قلت) قولک ایاک الاسد اذا لم یکن بتقدیر من
لامتناعه (فلیکن بتقدیر العاطف) فیکون ایاک الاسد فی تقدیر ایاک والاسد
حتی یجوز فیه وجوه ثلاثة کما جاز فی الثانی وجوه ثلاثة (قلنا حذف العاطف
فی هذا الباب اشد شذوذا) من حذف الجار فیه ایضا او مطلقا (لان حذف
حرف الجر) مطلقا سواء کان فی هذا الباب او غیره (قیاس) یعنی شایع کثیر
(مع ان وان) مثل قوله تعالی افنضرب عنکم الذکر صفحا ان کنتم ای لان کنتم
وقوله تعالی وان المساجد لله الایة ای ولان المساجد ومثل قولک اما انت منطلقا
انطلقت ای لان کنت ومثل قول الشاعر اعد ذکر نعمان لنا ان ذکره اذا قرئ
بالفتح (شاذ کثیر) خبر بعد خبر (فی غیرهما) ای فی غیر ان وان مثل قوله تعالی
واختار موسی قومه ای من قومه وقولک الله لافعلن بالجر ای بالله لافعلن
(واما حذف العاطف فلم یثبت الا نادرا) فکان شذوذه اشد کما قال ابو علی
فی قوله تعالی ولا علی الذین اذا ما اتوک لتحملهم قلت ای وقلت ولما فرغ من بیان
المفعول به وبعض احواله شرع فی بیان المفعول فیه وبعض احواله فقال
(المفعول فیه) ای التی فعل فیه او الذی فعل فیه فعل وهو مبتدأ خبره محذوف
ای منه بقرینة قوله منه المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق او خبر مبتدأ محذوف
ای هذا باب المفعول فیه ولکن لا قرینة له او موقوف لا اعراب له او مبتدأ والجملة
بعده خبره وهذا اولی لعدم ارتکاب الحذف وانما سمی المفعول فیه ظرفا لانه محل
الافعال تشبیها له بالاوانی التی تحل الاشیاء فیها (هو) مبتدأ ای المفعول فیه
(ما) اسم ما ولم یذکره اکتفاء بذکره فیما سبق فی المفعول المطلق والشارح
ایضا اکتفی بذکره فی المفعول به بقوله ای اسم ما وقع (فعل) بالبناء للمفعول
(فیه) المجرور راجع الی الموصول (فعل) بالرفع نائبه (ای حدث اشار به الی ان
المراد بالفعل معناه اللغوی وهو المصدر یعنی الحدث وفی الصحاح الفعل بالفتح
مصدر فعل یفعل وقرأ بعضهم به واوحینا الیهم فعل الخیرات والفعل بالکسر
اسم والجمع الفعال مثل قدح وقداح انتهی (مذکور) صفة فعل (نصا) نصب
علی التمیز او علی المصدریة ای ذکرا تضمنا کائنا (فی ضمن الفعل الملفوظ

مثل صمت يوم الجمعة (او) فى ضمن الفعل (المقدر) مثل يوم الجمعة لمن قال لك
متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ما حذف فعله الناصب له جوازا
اووجوبا على ماسيأتى فى آخر هذا البحث (اوشبهه) بالجر عطف على الفعل
اى مذكور تضمنا فى ضمن شبه الفعل (كذلك) اى يكون ما شابه الفعل ملفوظا
اومقدرا مثل انا صائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صائم اى
انا صائم يوم الجمعة (اومطابقة) عطف على تضمنا اى مذكورا مطابقة (اذا كان
العامل) فى المفعول فيه (مصدرا) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل
يكره الصوم يوم الجمعة (فقوله) اى فقول المصنف (مافعل فيه) جنس (شامل
لاسماء الزمان) كاليوم والليل والشهر والحول وغيرها (و) اسماء (المكان) مثل
امام وخلف وفوق وتحت ونحوها (كلها) اى كل من اسماء الزمان و المكان
سواء كانت مشتقة اولا (فانه) اى الشان (لايخلو زمان) من الازمنة (اومكان)
من الامكنة (عن ان يفعل) بالبناء للمفعول (فيهما) اى فى كل واحد منهما
ولوقال فيه لكان اصوب (فعل) نائبه يعنى لايخلو زمان من الازمنة او مكان
من الامكنة عن فعل يحدث فى كل منهما و يوجد (سواء ذكر الفعل الذى فعل)
يعنى حدث ووجد (فيهما) اى فى كل واحد منهما لفظا اوتقديرا (اولا) يذكر
الفعل الذى حدث ووجد فى كل واحد منهما لالفظا ولاتقديرا بل لايلتفت اليه
اصلا (وقوله مذكور خرج به مالايذكر فعل فعل فيه) اى خرج بقوله مذكور
عن تعريف المفعول فيه الظرف الذى لم يذكر الفعل الذى فعل فيه لالفظا
ولاتقديرا (نحو) قولك (يوم الجمعة يوم طيب) ونحو قولك خلف الامام افضل
ثم يمينه افضل اونحو قولك المكان الذى دفن فيه النبى عليه السلام افضل البقاع
الى غير ذلك (فانه وان) للوصل (كان) يوم الجمعة فى قولك يوم الجمعة يوم
طيب (فعل فيه فعل لامحالة) لفظة لالنفى الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف
اى لامحالة فيه اى لاشك فى ان يفعل يوم الجمعة فعل ما (لكنه) اى الاان ذلك
الفعل (ليس بمذكور) لالفظا ولاتقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا فظاهر
واما تقديرا فلانه لما ارتفع اليوم فى الاول بالابتدائية والثانى بالخبرية وكان العامل
فيهما العامل المعنوى لم يبق الاحتياج الى تقدير العامل فلم يقدر ايضا (لكن)
استدراك من قوله خرج منه مالايذكر فعل فعل فيه (بقى مثل) قولك
(شهدت يوم الجمعة داخلا) حال من فاعل بقى (فيه) اى فى تعريف المفعول
فيه (فان يوم الجمعة يصدق) بالبناء للفاعل من الصدق وبابه نصر (عليه)
اى على يوم الجمعة (انه مافعل فيه فعل مذكور) تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ
وهو شهدت يعنى يصدق عليه التعريف ومع هذا انه ليس بمفعول فيه يعنى

لايصدق عليه المعرف لانه مفعول به لامفعول فيه مثل قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومعناه حينئذ بالفارسية حاضر شدم روزجمعه را باين معنى كه مقارن شدم روزجمعه را باين معنى كه عالم شدم روزجمعه را همچنان كه گفته شود كه حاضر شدم بازجمعه را (فان شهود يوم الجمعة) وحضوره (لايكون الايوم الجمعة) فيكون يوم الجمعة مفعولافيه لان الشهود لم يكن الافيه وليس كذلك لان يوم الجمعة في المثال المذكور مفعول به لامفعول فيه على ماقلنا آنفا فلم يكن التعريف مانعا لمدخول ماليس من افرادالمحدود فيه (فلواعتبر) بالبناء للمفعول (في التعريف قيدالحيثية) بارفع نائبه (اى المفعول فيه مافعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل مذكور) هذااعتبار قيدالحيثية (لخرج) جواب لو (مثل هذاالمثال) يعني شهدت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة (منه) اى من تعريف المفعول فيه فيكون جامعا لافراده ومانعا لاغياره (وان ذكر يوم الجمعة فيه) اى فى المثال المذكور (ليس من حيث انه فعل فيه) اى فى ذلك المثال (فعل مذكور) حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو الشهود (بل) ذكر (من حيث انه وقع عليه) اى على يوم الجمعة (فعل مذكور) فيكون يوم الجمعة فى ذلك المثال مفعولابه لا مفعولا فيه فيكون التعريف مانعا من دخول غيره فيه (ولايخفى عليك) ايها الطالب المصنف (انه) اى الشان (على تقدير اعتبار قيد الحيثية) فى التعريف فيه تتابع الاضافات مثل قوله حامة جرعى حومة الجندل (لاحاجة الى قوله) اى قول المصنف (مذكور) فى التعريف وقوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله لا حاجة فتقديره ولا يخفى عليك انه لاحاجة الى قول المصنف مذكور فى التعريف بناء على تقدير اعتبار الى آخره فانه يكون تكرارا اولانه اذا ذكر قوله مذكور فى الحيثية يكون قرينة على انه مذكور فى التعريف ايضا واجيب عنه بانه ليس قيدا مخرجا للشئ بل لاعلام بيان مدلول الفعل فيه ومن يدابيضاحه تأمل (الا زيادة تصوير المعرف) استثناء من قوله لاحاجة الى آخره اى لاتكون الحاجة اليه الا زيادة الخ وقوله تصوير مصدر بمعنى الصورة وقوله المعرف بفتح الراء مصدر ميمى من التعريف لان المصدر الميمى واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان من المزيدات على الثلاثى يأتى على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على ما صرح به فى علم الصرف فيكون المعنى الا لزيادة صورة التعريف (وقوله) مبتدأ (من زمان اومكان) (بيان) خبره (لما) فى قوله مافعل فيه فعل (الموصولة اوالموصوفة) فيه اشارة الى ان لفظة ما يجوز ان تكون موصولة وموصوفة والاول اولى ولذا قدمه والى ان من بيانية ومن البيانية اذا كان ماقبلها معرفة تكون

حالاً واذا كان نكرة تكون صفة فههنا على الاول حال من ضمير الموصول فيكون حالاً منه ايضا لان الحال من ضمير شئ هو حال منه وعلى الثانى صفة بعد صفة (اشارة) نصب على انه مفعول له لقوله بيان يعنى وانما جعل قوله من زمان اومكان بيانا لكون اشارة (الى قسمى المفعول فيه) وهما ظرف الزمان وظرف المكان وتفصيلا لهما (تمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما) اى من ظرف الزمان وظرف المكان وهو قبول النصب بتقدير فى وعدم قبوله وتقسيم كل واحد منهما الى المبهم المحدود وبين النصب بتقدير فى وعدمه باظهار فى بقوله (وهو اى المفعول فيه ضربان) عند المصنف واما عند الجمهور فواحد ليس الا وهو المنصوب بتقدير فى احدهما (ما يظهر فيه فى وهو مجرور بها) كقولك سرت فى يوم الجمعة فيكون السير واقعا فى وقت من اوقات يوم الجمعة (و) ثانيهما (ما يقدر) مبنى للمفعول (فيه فى) ضمير راجع الى الموصول فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله يقدر (وهو) اى ما يقدر فيه فى (منصوب بتقديرها) اى بتقدير فى كقولك سرت يوم الجمعة فيكون السير ايضا واقعا فى وقت من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف منه فى اختصارا فى اللفظ (وهذا) اى كون المفعول فيه على ضربين ما يقدر فيه فى وما يظهر فيه فى (خلاف اصطلاح القوم) اى النحاة وانما عبرعنهم بالقوم تنبيها على ان المختار عند الشارح ماذهب اليه المصنف لانه كما ان اليوم فى قولك سرت يوم الجمعة ظرف للسير ومحل له كذلك فى قولك سرت فى يوم الجمعة ظرف له ومحل ايضا فلا وجه لاطلاق المفعول فيه على الاول دون الثانى (فانهم) اى القوم (لايطلقون المفعول فيه) على شئ من الاشياء (الا على المنصوب بتقدير فى) ولذا قالوا شرطه اى شرط كون الاسم مفعولا فيه بتقدير فى ان يكون منصوبا بتقدير فى فيكون المفعول فيه عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير فى (واما المجرور بها) اى واما الظرف ينجر بلفظة فى مثل سرت فى يوم الجمعة وصليت فى المسجد (فهو) اى المجرور بها مفعول به عندهم (بواسطة حرف الجر) كما ان المجرور بالباء فى قولك مررت بزيد وبمن والى فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة مفعول به (لامفعول فيه وخالفهم) اى خالف القوم (المصنف حيث جعل المجرور بها) اى بلفظة فى (ايضا) اى كما جعل المنصوب بتقدير فى مفعولا فيه (مفعولا فيه) وظنى ان ماذهب اليه المصنف هو الحق لان تعريف المفعول فيه كما يصدق على المنصوب بتقدير فى يصدق ايضا على المجرور بها ولانه كما يكون المنصوب ظرفا للفعل كذلك المجرور بها يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا لان صدق الحد على الشئ يستلزم صدق المحدود

على ذلك الشيء فيصح اطلاق المفعول فيه على المجرور بها كما يصح اطلاقه
على المنصوب (ولذلك) اى ولاجل ان المجرور بفى مفعول فيه عنده ايضا
(قال) المصنف (وشرط نصبه) ولم يقل وشرطه كما قال القوم (اى شرط
نصب المفعول فيه) اى شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدأ (تقدير
فى) خبره اى ان تكون لفظة فى مقدرة فى النية يعنى ان تكون محذوفة فى اللفظ
ومقدرة فى النية لانها ان لم تكن مقدرة فى النية ايضا يكون اسما محضا ويخرج
عنه معنى الظرفية فيكون معمولا على مقتضى العامل (اذ التلفظ بها يوجب
الجر) يعنى لان كون حرف فى ملفوظة يستلزم جرما دخلت عليه اما لفظا
او تقديرا او محلا واذا اريد نصبه يجب ان يقدر فى (وظروف) جمع ظرف مثل
قرون وقرن مضافا الى (الزمان) اضافة الدال الى المدلول فالاضافة لامية
وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب ساج وخاتم فضة فالاضافة حينئذ
بيانية (كلها) بالرفع تأكيد للظروف المقيدة بقيد الاضافة (مبهما) بالنصب
خبر مقدم لكان (كان الزمان) فالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية
كالحين والوقت والزمان (او محدودا) فالمحدود منه ما اعتبر فيه حد ونهاية
كاليوم والليل والشهر والحول وغير ذلك (تقبل) اى ظروف الزمان من قبل
تقبل كعلم يعلم (ذلك) (اى تقدير فى لان) الزمان (المبهم منها) اى من ظروف
الزمان (جزء مفهوم الفعل) لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان (فيصح
انتصابه) اى فيصح ان ينصبه الفعل (بلا واسطة) حرف بينهما (كالمصدر)
اى كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة فكما يتعدى الفعل
الى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزأ من مفهومه فكذلك يتعدى
الى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزأ من مفهومه ايضا
والشيء لا يحتاج الى الواسطة للعمل فى جزئه (و) الزمان (المحدود منها)
اى من ظروف الزمان (محمول عليه اى) قد حمل (على) الزمان (المبهم)
الذى هو جزء مفهوم للفعل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح ان
ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصبه بالحمل والتبع (لاشتراكهما) اى لكون
الزمان المبهم او الزمان المحدود مشتركين (فى الزمانية) وكونهما جزء مفهوم
الفعل فى نفس الزمان وامتياز احدهما عن الآخر ليس الا بالصفة لان صفة
احدهما الابهام وصفة الآخر التحديد اى كونه محدودا (نحو صمت دهرا)
مثال للزمان المبهم والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وقيل الدهر منكرا
(وافطرت اليوم) مثال للزمان المحدود (وظروف المكان ان كان) (المكان)
يشير الى ان الضمير فى كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب

التأنيث و يجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثانی اوالنوع الثانی او بان يكتسب المضاف من المضاف اليه التذكير او بان التأنيث الظروف غير حقيقی لكونه بتأويل الجماعة (مبهما) مثل بعد وفوق وتحت وغير ذلك (قبل ذلك) (ای) قبل المكان المبهم (تقدير فی) اوالنصب بتقدير فی (حملا) بالنصب على انه مفعول له لقوله قبل ذلك ای لمحموليته (على الزمان المبهم) الذی هو جزء مفهوم الفعل (لاشتراكهما) ای لكون الزمان المبهم الذی هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين (فی الابهام) ای فی كون كل واحد منهما موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل المكان المبهم كما يصح ان ينصب الزمان المبهم بلاواسطة حرف لكن ينصب الثانی اصالة لكونه جزء مفهومه والاول تبعا لاشتراكه معه فی الابهام (نحو جلست يمينك) واما مك فان يمينك ظرف مكان يصح ان يطلق على مايقابل يمين المخاطب الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست (والا) عطف على قوله ان كان والشارح اشار اليه بقوله (ای وان لم يكن) ظرف المكان مبهما بل يكون) المكان (محدودا) (فلا يقبل تقدير فی) ای الانتصاب بتقدير فی بل لابد فيه من ذكر فی (اذالم يكن) انتصابه بالفعل بلاواسطة لانه ليس جزء لمفهومه (و) لم يكن ايضا (حمله على الزمان المبهم) الذی هو جزء مفهوم الفعل ولم يكن ايضا حمله على المكان المبهم وان اتحدا ذاتا لان انتصاب المكان المبهم لم يكن اصالة بل تبعا حملا على الزمان المبهم فالحمل عليه يكون كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير (لاختلافهما) ای لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود (ذاتا وصفة) لان ذات الاول الزمان والثانی المكان وصفة الاول المبهم والثانی المحدود فلم يوجد وجه الحمل فلم يصح حمله واذالم يصح حمله بقی على حاله الاصلی وهو كون الواسطة مذكورة (نحو جلست فی المسجد) باظهار لفظ فی فعلم من هذا التفصيل ان الظروف اربعة انواع زمان مبهم او محدود ومكان مبهم او محدود فالاول ينصب بتقدير فی اصالة لكونه جزء مفهوم الفعل والثانی والثالث ينتصبان بتقديرها لكن تبعا وحملا لكون الاول مشتركا للزمان المبهم الذی هو جزء مفهوم الفعل فی الذات والثانی فی الصفة والرابع وهو المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركا له فی الذات ولا فی الصفة فكان اجنبيا من كل وجه فلابد من الواسطة فلم يجز تقديرها فيه فوجب اظهارها (وفسر) بالبناء للمفعول من التفسير (المبهم) نائبه فی اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر مذهب المتقدمين وعدم اتخاذه مذهبا اشارة الى ضعفه لان اللايق بالمقام ان يفسر

بما يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حمل البعض على البعض اى قيل (المبهم من المكان) بيان المبهم وهو ماله اسم باعتبار امر غير داخل فى مسماه كالجهات الست فان فوقا مثلا يطلق على المكان باعتبار جهة العلو وهى لاتدخل فى المسمى فان المكان الذى يصدق عليه الفوق قد يتبدل و يصير تحتا اذا علا الشخص عليه وقيل ما سمى مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية الشئ اما ما مثلا بوقوعه ازاء وجه انسان فيشمل الجهات الست وعند ولدى ووسط بالسكون ونحو ذلك والوقت يعنى المحدود مالبس كذلك كالدار والمسجد والبيت (بالجهات) جمع جهة وهى الجانب (الست) بلا تاء التانيث للمؤنث لان تانيث العدد عكس تانيث سائر الاشياء (وهى) اى الجهات الست (امام وخلف و يمين وشمال وفوق وتحت) الحكم فيها بعدا الربط مثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء فالحاصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكلى الى الجزئيات (ومافى معناها) وفى معنى امام وقدام وفى معنى خلف بعد ووراء وفى معنى شمال يسار وكذا غيرها (فان امام زيد مثلا) قد سبق اعراب مثلا (يتناول جميع مايقابل وجهه) اى وجه زيد (الى انقطاع الارض) يعنى يجوز ان يطلق على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهما وكذا خلفه ويمينه وشماله وفوق زيد يتناول جميع مايقابل رأسه الى نهاية العالم العلوى وتحته يتناول جميع مايقابل رجله الى نهاية العالم السفلى (فيكون) كل واحد من الجهات الست (مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير) اى تفسير المبهم من المكان بالجهات الست (بعض الظروف) بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول (المكانية) بالجر صفة الظروف (الجائز) بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكون قوله (نصبها) بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بهند جائل وشاحها على ما سيجئ (قال) جواب لما اى المصنف (وحمل) مبنى للمفعول (عليه) (اى على المبهم من المكان (المفسر) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (بالجهات الست) متعلق بالمفسر (عند) فى تقدير الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لحمل ومعناه الحوالى والجوانب الاربعة ويجوز فيه تثليث الفاء والاصح الكسر وهو لازم النصب ويجر لفظا بدخول من الجارة وحدها كقوله تعالى قل كل من عند الله (ولدى) على وزن على بمعنى عند والفرق بينهما ان يقال المال عندك فيما يحضر عندك وفيما يحضر فى خزائنك وان كان غائبا عنك ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده مثل ان يكون فى جيبه او فى مكانه الذى هو جالس فيه الآن (وشبههما) بالرفع عطف على قوله عند ولدى اى وحمل على ذلك المبهم ايضا شبه عند ولدى (نحو دون) يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند

لان تحت الشیٔ عنده (وسوی) یقال المال سوی زید ای مکانه لان سوی بمعنی المکان کما سیجیٔ (لابهامهما) (ای لابهام عند ولدی) ای لکونهما مبهمین کالجهات الست فجاز تقدیر فی فیهما کما جاز فیها الا انه یجب التقدیر فیهما لانه لایقال المال فی عند زید ولا فی لدی زید واما فی الجهات الست فیجوز لانه یجوز ان یقال صلیت فی امامك وفی یمینك کما یجوز ان یقال جلست امامك ویمینك (ولم یذکر) المصنف (وجه حمل شبههما) ای شبه عند ولدی (علیه) ای علی ذلك المبهم (لان حکمه حکمهما) ای لان حکم المشبه حکم المشبه به لان المشبه غالبا یکون فی حکم المشبه به ویشترك فی علته ایضا فذکر علة المشبه به یکون ذکر علة المشبه لاشتراکهما فیها غالبا وقیل ولك ان تجعل الضمیر راجعا الی عند ولدی وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعله راجعا الی المبهم وعند ولدی وشبههما بتأویل المحمول والمحمول علیه وعلی التقدیرین وجه حمل الجمیع مذکور انتهی (و) وقع (فی بعض النسخ) ای نسخ الکافیة (لابهامها) مقام لابهامهما بصیغة التأنیث مقام التثنیة (کما هو) راجع الی الموصول (الظاهر) لیکون وجه الحمل مذکورا فی المحمولات کلها لان الظاهر حینئذ یکون الضمیر راجعا الی عند ولدی وشبههما ویحتمل ان یرجع الی عند ولدی وشبههما والمبهم فیکون حینئذ علة التفسیر والحمل (وکذا) ای کما حمل علی المبهم من المکان عند ولدی وشبههما (حمل) ایضا (علی المبهم من المکان) المفسر بالجهات الست (لفظ مکان) وما معناه کالمقام والموضع والمجلس اذا کان الفعل موافقا له فی افادة معنی الاستقرار اذ لایقال ضربت مکانك (وان کان) المکان (معینا) بالاضافة لانه لایستعمل الامضافا (نحو جلست مکانك) ومقامك وموضعك ومجلسك لان فی الجلوس معنی الاستقرار فلا یقال کتبت المصحف مکان کذا بل فی مکان کذا (لکثرته) ای لکثرة لفظ مکان (فی الاستعمال مثل) کثرة (الجهات الست) فیه (لا لابهامه) ای لابهام لفظ مکان لما قلنا انه معین بالاضافة فیکون وجه الحمل فیه کثرة الاستعمال ویجوز ان یکون الابهام ایضا لان الکثرة تورث الابهام (و) (کذا) ای کما حملت الاشیاء الاول کذلك (حمل علیه) ای علی المبهم من المکان (ما) ای المکان المحدود الذی وقع (بعد دخلت) وما یقاربه من نزلت وسکنت وفی الرضی واعلم ان دخلت وسکنت ونزلت ینصب علی الظرفیة کل ما کان دخلت هی علیه مبهما کان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسکنت الغرفة لکثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعنی فی معها فی غیر المبهم ایضا وانتصاب ما بعدها علی الظرفیة عند سیبویه انتهی (وان کان معینا)

(نحو دخلت الدار) (فان الدار) مكان محدود معين لابد فيه من لفظة فى الا انه حذف منه لفظة فى اتساعا (لكثرته) (فى الاستعمال) اى لكثرة استعمال هذا المثال اولكون استعمال الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة فى الاستعمال تستلزم تخفيف تلك اللفظ (لا لابهامه) لما قلنا ان ما بعد دخلت معين (على الاصح) متعلق بقوله حل (اى) حلا واقعا (على المذهب الاصح) اى القول الاصح لان المذهب يستعمل فى القول يقال مذهب فلان هكذا اى قوله (فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به) لانه لايتعقل الدخول بدون المتعلق كالا يتعقل الضرب بدون المضروب وفى الرضى قال الجرومى ان دخلت متعدوما بعده مفعول به لا مفعول فيه انتهى (لكن الاصح انه مفعول فيه) لان الدخول لازم الايرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى لانه يقال دخلت فى الامر ولايقال دخلت الامر ولانه لايتعقل بدون المتعلق بل بواسطة فى والمفعول به مما لا يتعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ولان مصدره يجئ على وزن فعول ومايجئ مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل القعود والجلوس والخروج (والاصل استعماله) اى استعمال دخلت (بحرف الجر) يعنى بلفظة فى ويقال دخلت فى الدار لماعرفت ان الدار مكان محدود والدخول لازم فلا بد من واسطة حرف الجر اعنى فى (لكنه حذف) حرف الجر من اللفظ تخفيفا (لكثرة استعماله وهذا) اى كون مابعد دخلت مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما (محل تأمل فان الفعل) مطلقا (لايطلب المفعول فيه الابعد تمام معناه) وتمام معناه ان كان لازما بفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست فى مكان كذا وصمت يوم الجمعة وان كان متعديا بالفاعل والمفعول به واذا تم بهما يطلبه ايضا نحو ضربت زيدا فى مكان كذا وقرأت هذه المسئلة امامك (ولاشك ان معنى الدخول لايتم بدون الدار) يعنى لايتم بفاعله بل لابد له من مدخول كما ان الضرب فى قولك ضربت زيدا لايتم بدون زيد (وبعد تمام معناه بهما) اى بعد تمام معنى الدخول بالدار (يطلب المفعول فيه) كما ان معنى الضرب بعد ماتم بزيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول حينئذ متعديا والدار بعده مفعولا به كما فى قولك ضربت زيدا لان الضرب متعد وزيدا مفعول به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله كما ان معنى الجلوس فى قولك جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا فيه (كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فى المحلة الفلانية (فالظاهر انه) اى الدار فى هذا المثال (مفعول به) كزيد فى قولك ضربت زيدا فى البلد الفلانى فى المحلة الفلانية فانه مفعول به (لا مفعول فيه ومما يؤيد) خبر مقدم (ذلك) اى كون مابعد دخلت مفعولا به

لا مفعولا فيه (ان كل فعل) لازما كان او متعديا (ينسب) مبنى للمفعول والجملة صفة الفعل (الى مكان خاص بوقوعه فيه) كالدار مثلا لانه يقال هذا الفعل فعل ههنا (يصح ان ينسب) مبنى له ايضا اى يصح نسبة ذلك الفعل والجملة اعنى جملة يصح خبران وان مع اسمها فى تأويل المفرد مبتدأ مثل قولك عندى انك منطلق (الى مكان) متعلق بينسب (شامل) بالجر صفة مكان (له) اى للمكان الخاص الذى وقع فيه (ولغيره) اى ولغير ذلك المكان (فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد) فالمكان الخاص ههنا لفعلك هو الدار لان فعلك الذى هو الضرب لم يصدر منك الا فيها فكان الدار مكانا خاصا له والمكان العام البلد الذى جزء منه فكان البلد مكانا عاما لشموله لهما وكون الدار جزأ منه (يصح ان) تنسب الى المكان الخاص الذى وقع فيه و (تقول ضربت زيدا فى الدار) وصليت الصلاة فى المسجد (كذلك) اى مثل هذا (يصح ان) تنسبه الى المكان العام و (تقول ضربت زيدا فى البلد) وصليت الصلاة فى المدينة الا ان النسبة فى الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك فى الحقيقة فى الدار وفى الثانى مجاز بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل يجعلون اصابعهم فى آذانهم (وفعل الدخول) فى قولك دخلت الدار (بالنسبة الى الدار ليس كذلك) اى ليس كنسبة الضرب الى الدار فى ان يصح نسبته الى مكان خاص ثم الى مكان عام له ولغيره بل ليس الا كنسبة الضرب الى زيد لان من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت القوم فكذلك الدار الداخل فى البلد يصح ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه (فانه فاذا قال الداخل فى البلد) الآن (دخلت الدار) يصح و (لا يصح ان يقول دخلت البلد) لانه لم يوجد منه الآن الدخول فى البلد لانه الآن فى البلد والدخول انما يكون بعد الخروج المفروض ان يكون فى البلد ويدخل فى الدار (فنسبة الدخول الى الدار) فى قولك دخلت الدار (ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت) تلك الافعال (فيها) يعنى كنسبة كل فعل الى مكان خاص له بل نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به (فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به) وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم صحة هذه النسبة ان يكون الدار مفعولا به كالخارج من الدار من قبل ان يخرج من البلد فيصح ان يقول خرجت من الدار ولا يصح ان يقول خرجت من البلد وكالصائم فى قولك صمت يوم الجمعة يصح ان يقول صمت يوم الجمعة ولا يصح ان يقول صمت الشهر اوالسنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه

لمفعول به الى غيرذلك (وقيل معناه) اى معنى قول المصنف على الاصح (على الاستعمال الاصح فيكون) قوله بناء على هذا المعنى (اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح) كما ان استعمال سائر الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها مع فى صحيح نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى امامك وسرت فى وقت ما وغير ذلك (لكن الاصح استعماله) اى استعمال دخلت (بدون) لفظة (فى) كما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظة فى للاختصار وايذانا بانها نزلت منزلة الافعال المتعدية بنفسها وفى قوله اشارة الى ان الاصل فى اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجودا فى الطرفين مع زيادة فى موصوفه مثل زيد افضل من عمرو وان الفضل موجود فى زيد وعمرو على السوية ولكن زيادة الفضل مخصوص بزيد دون عمرو (ونقل عن سيبويه ان استعماله) يعنى استعمال دخلت (بفى شاذ) لان ما خالف الاصح يكون شاذا عند الفحول دون العحول وهذا التوجيه ايضا يؤيد كون ما بعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمل بفى يكون مفعولا فيه عند المصنف لما سبق (وينصب) بالبناء للمفعول (اى المفعول فيه) (بعامل مضمر) اى محذوف جوازا (بلا شريطة التفسير) اى بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ما سبق امابقرينة مقالية (نحو يوم الجمعة فى جواب) متعلق بالمثل (من قال) سائلا (متى سرت) انت (اى سرت) انا يوم الجمعة (فان يوم الجمعة مفعول فيه) حذف فعله الناصب له جوازا وهو سرت بقرينة مقالية وهى قول من قال متى سرت انت اوحالية كقولك لمن اراد ان يجلس هذا المكان اى اجلس هذا المكان ولمن اراد الخروج يوم الجمعة اى اخرج يوم الجمعة (و) ينصب المفعول فيه ايضا (بعامل مضمر) اى محذوف (على شريطة التفسير) وجوبا حيث لايجوز اظهاره لان الفعل المفسر له قد اغنى عنه (نحو يوم الجمعة صمت فيه) اى صمت يوم الجمعة صمت فيه فاضمر الفعل الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول دون الثانى ليكون اولا اجمالا وثانيا تفصيلا (والتفصيل فيه) اى فى كون المفعول فيه منصوبا بعامل مضمر على شريطة التفسير (بعينه) اى موافقا لما سبق من غير فرق (كما مر فى المفعول به) ويكون حكمه حكم ما اضمر عامله فى المفعول به من اختيار الرفع فى نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب فى نحو اما يوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين فى نحو قولك يوم الجمعة سافر فيه عبدالله ويوم السبت سافر فيه عمرو ووجوب النصب فى نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت كذا قاله السيد عبدالله (المفعول له) قد سبق اعرابه اى الذى فعل لاجله (هو) اى المفعول له فى اصطلاح النحاة (ما) اى اسم ما

فعل

(فعل) مبنى للمفعول (لاجله) الضمير راجع الى الموصول (اى لقصد تحصيله) اى تحصيل المفعول له كما فى ضربته تأديبا (اوسبب وجوده) كما فى قعدت عن الحرب جبنا يعنى اثرا كان كالمثال الاول فان التأديب اثر الضرب وفائدته اومؤثرا كما فى المثال الثانى فان الجبن سبب ومؤثر للقعود عن الحرب فقوله ما فعل جنس شامل للمفعول له وغيره (وخرج به) اى بقوله لاجله (سائر المفاعيل) اى باقى المفاعيل (مما فعل مطلقا اوبه او فيه او معه) يعنى المفعول المطلق او المفعول به اوالمفعول فيه اوالمفعول معه فان فى كل واحد منها ما فعل لاجله بل مطلقا اوفعل به اوفعل فيه اوفعل معه (فعل) بالرفع نائبه (اى حدث) وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر كما ذكر (مذكور) بالرفع صفة الفعل (اى ملفوظ حقيقة) كالمثالين المذكورين (اوحكما) كما يحذف الفعل الناصب للمفعول له جوازا بقرينة مقالية كالمثال المذكور فى الشرح اوحالية كما اذا قلت تأديبا لمن اراد ان يضرب غلامه اى اتضربه تأديبا اواريد ان تضربه تأديبا ولمن قعد عن الحرب جبنا يعنى اقعدت عنها جبنا (فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا) يعنى اذا كان كذلك فلايخرج عن تعريف المفعول له الذى قدر فعله الناصب له جوازا لان المقدر فى حكم المذكور اما بالقرينة المقالية (كما اذا قلت) انت مجيبا السائل (تأديبا فى جواب من قال) سائلا لك (لم ضربت زيدا) اوبالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف جامعا (فقوله) اى فقول المصنف (مذكور) احترز به عما لم يذكر فعله لاحقيقة ولاحكما (مثل اعجبنى التأديب) وعجبت عن التأديب او اعجبنى تأديبك اوعجبت عن تأديبك وغيرذلك فانه فعل لقصد تحصيله لامحالة فعل من الضرب وغيره مما يقدر التأديب ولكنه ليس بمذكور لا حقيقة ولاحكما وفى الرضى فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكره لالفظا ولا تقديرا انتهى (فان قلت كيف يصح الاحتراز به) اى بقوله مذكور (عنه) اى عن مثل اعجبنى التأديب (وهو اى الفعل الذى فعل لاجله) اى لقصد تحصيله (مذكور فى الجملة) اى فى بعض الامثلة (كما فى) قولك (ضربت زيدا) لان ذكر الفعل الذى فعل لاجله فى هذا المثال يؤذن بذكره فى مثل اعجبنى التأديب فيكون هذا المثال من قبيل ماذكر فعله حكما فيرد السؤال المذكور (قلنا المراد) من قوله مذكور (مذكور معه) كالمثال الذى اورده السائل واما المثال الذى احترز عنه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال (فان قلت هو) اى الفعل الذى فعل لاجله (مذكور معه) اى مع المفعول له كما (فى) قولك (ضربت زيدا تأديبا) وكون الفعل مذكورا معه فى هذا المثال يؤذن ان يكون مذكورا فى ذلك المثال فيكون

الفعل مذكورا فيه حكما فيرد السؤال الاول (قلنا المراد) بقوله (مذكور معه) اى مع المفعول له (فى التركيب الذى هو) المفعول له (فيه) يعنى ان يكون الفعل الذى فعل لاجله مذكورا مع المفعول له فى تركيب واحد وفى المثال ام مذكور لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله معه فيه لا لفظا ولا تقديرا فاندفع ايضا السؤال المذكور (ويرد حينئذ) اى حين كون المراد من قوله مذكور مذكورا معه فى التركيب الذى هو فيه (نحو اعجبنى التأديب الذى ضربت) انت (لاجله) اى لقصد تحصيله فان الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له والتأديب بالرفع فاعل اعجبنى (الهم) جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما اى فى الجواب الذى فى ثبوته ضعف وكانه يستعان فى اثباته من الله تعالى كذا فى حاشية المطول (الا ان يراد بذكره معه) اى بذكر الفعل الذى فعل لاجله مع المفعول له (ايراده) بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه مبتدأ يعنى المراد بذكر الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل (معه) اى المفعول له (للعمل فيه) اى ليكون ل عاملا فيه ويجوز ان يكون ايراده مرفوعا على انه قائم مقام الفاعل لقوله ان يراد فعلى هذا اى على تقدير ان يكون المراد بالذكر الذكر معه للعمل فيه يحصل المرام والمفعول له اما ان يكون علة وغرضا يعنى اثر الفعل (مثل ضربته تأديبا) لان التأديب علة غائية للفعل واثره مثل مبتدأ وقوله (مثال) خبر (لما فعل) اى للمفعول له الذى فعل (لقصد تحصيله فعل وهو) اى ذلك الفعل (الضرب) الصادر عن المتكلم (فان التأديب انما يحصل) فى هذا المثال (بالضرب ويترتب عليه) فيكون اثراله وعرضا كما ان الانكسار فى قولك كسرت الزجاج انما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون اثراله (و) اما ان يكون علة له فقط مثل (قعدت عن الحرب جبنا) لان الجبن علة للقعود وليس بغرض واثرله بل مؤثرله وفى الحاشية اشارة الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه ومعلولا من وجه وقسم الثانى لا لما هو لدفعه انتهى (مثال لما فعل) اى للمفعول له الذى فعل (بسبب وجوده فعل وهو) اى ذلك الفعل (القعود فان القعود انما وقع من الفاعل وصدر عنه بسبب الجبن) فيه وهو متقدم على الفعل فى الوجود (والقائل) اى الذى قال (بكون المفعول له معمولا) من معمولات الفعل (مستقلا) فى كونه معمولا له (غير داخل فى المفعول المطلق) يعنى قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه معمولات مستقلات له وبهذا جعل المفاعيل خمسة (يخالف) (خلافا) فيه اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق والى المخالفة مسندة الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما فى هذا الفن الا ان الاولى اسنادها

الى

الى الزجاج وجعل النحاة اصلا ولذا قال فى الحاشية والاظهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القول خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه انتهى (ظاهرا) وانما قال ظاهرا لانه بعد التأويل الآتى لابس لاحد خلاف فى انه مفعول مطلق وانما الخلاف قبل التأويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله حتى صارت المفاعيل اربعة وعند غيره مفعول له لا مفعول مطلق صارت خمسة والخلاف انما هو فى الظاهر فلا فائدة لقول من قال لافائدة لقوله ظاهرا (للزجاج) فعال من زج يزج امالكونه صانعا للزجاج واما لكونه بايعه كما يقال قدار لصانع القدر ولبايعه وكذا خفاف و بزاز (فانه) (اى المفعول له) (عنده) (اى عند الزجاج) (مصدر) اى مفعول مطلق لا مفعول له ولوقال فانه عنده مفعول مطلق لكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا (من غير لفظ فعله) العامل فيه مثل قعدت جلوسا (فالمعنى عنده) اى عند الزجاج (فى المثالين المذكورين) فى المتن وهماضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا على وجهين اما بتقدير الفعل من جنسه وبابه وجعل الفعل العامل فيه الآن متعلقا لذلك الفعل مثل (ادبته بالضرب تأديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا و) اما بتقدير مصدر من جنس الفعل الناصب له مضاف الى ماجعل مفعولا له عند الجمهور ومفعولا مطلقا عند الزجاج مثل (ضربته ضرب تأديب) هذه الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب اومن قبيل اضافة المعلول الى العلة (وقعدت قعود جبن) هذه الاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجبن سبب القعود عن الحرب (ورذ) سبنى للمفعول من رد يرد و بابه قال (قول الزجاج) اى مقوله وهو ان المفعول له مفعول مطلق لامعمول مستقل (بان) متعلق برد (صحة تأويل نوع بنوع) آخر (لاتدخله فى حقيقته) يعنى بان يكون تأويل المفعول له بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل او بتقدير المضاف صحيحا لا يخرج المفعول له عن حقيقته ونوعه حتى يدخله فى نوع آخر وهو المفعول المطلق ويسمى بالمفعول المطلق بالتأويل وتكون اقسام المفاعيل اربعة (الايرى) قوله الا كلمة تنبيه يؤتى بها فى مقام الاستدلال تنبيها على المدعى ويرى فعل مضارع مبنى للمفعول ان كان من نبه غائبا ومبنى للفاعل ان كان مخاطبا فحينئذ يكون بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق (ان صحة تأويل الحال بالظرف) سواء كان الحال مفردا اوجملة نحو اتيتك والجيش قادم اى هذا الوقت واقعة وثابتة (من حيث ان معنى) قولك (جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب) قوله (من غير ان تخرجها عن حقيقتها) حال من الضمير المستكن فى الخبر يعنى صحة تأويل الحال مفردة اوجملة بالظروف واقعة وثابتة حال كون تلك الصحة غير مخرجة

الحال عن حقيقتها ونوعها يعني لايقال انها ظرف قبل التأويل وكذا بعد التأويل لظرف بالحال لاتخرجه عن حقيقته ونوعه مثل جاءني زيد وقت التعليم اي جاءني زيد حال كوني معلما (وشرط) مبتدأ مضاف الى (نصبه) (اي شرط انتصاب المفعول له اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المفعول له والى ان النصب نزل منزلة اللازم واضيف الى الفاعل اي وشرط كون المفعول له منصوبا لفظا او تقديرا (لاشرط كون الاسم) مطلقا (مفعولا له) فالمفعول له عند المصنف ايضا يعني كالمفعول فيه نوعان ما قدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط (فالسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجمعه سمان السين كعبد وعبدان وسمن الرحل الطعام من باب نصر لته بالسمن فهو طعام مسمون وسمين ايضا ويقال لبايعه سمان كذا في الصحاح وما يستخرج من الحبوبات والنباتات يقال له دهن (والاكرام) من اكرم (في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر) والمخاصمة في قولك خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس مجرورا باللام في الكل (عنده) اي عند المصنف (مفعول له بناء على ما يدل عليه حده) وحده على ما سبق ما فعل لاجله فعل مذكور وههنا فعل المجئ لقصد تحصيل السمن اولسبب وجود المخاصمة فيكون كل واحد مفعولا له (وهذا) اي ما قاله المصنف ههنا وهو قوله شرط نصبه (كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا) اي ما قاله ههنا من قوله وشرط نصبه تقدير اللام (خلاف اصطلاح القوم) فانهم لايطلقون المفعول له الا على المنصوب بتقدير اللام واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر وهو اللام لفظا مفعول له ولذا قالوا وشرطه اي شرط كون الاسم مفعولا له تقدير اللام وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا له ايضا وهو الحق لما سبق في المفعول فيه (تقدير اللام) اي ان تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد من حيث العمل اذ لو كان مرادا لما صح نصبه كما في الاضافة التي بمعنى اللام فان اللام تراد فيها وانما قدر لتفهم العلية من نفس المفعول له لامن اللام (لانها) اي اللام (اذا ظهرت) لفظا (لزم الجر) اي جر ما دخلت عليه وفهم العلية من اللام لامن نفس الصيغة (وخص اللام بالذكر) الباء ههنا داخلة على المقصور اي واقتصر المصنف على اللام ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير اللام وغيرها مما يفيد العلية (لانها) اي لان اللام (الغالبة) اي غالبة الاستعمال (في تعليلات الافعال) لان احد معانيها التي وضعت اللام لها التعليل فكانها اصل في هذا الباب وما يكون اصلا يكون استعماله اوسع بخلاف غيرها فانه وان استعمل

في

فی التعلیل لکنه نیابة عن اللام ومجاز عنها کما ان ان وان اصل فی الحروف النواصب والجوازم حتی جاز اظهارهما وتقدیرهما دون غیرهما علی ماسیجیٔ (فلایقدر غیرها) ای غیر اللام (من من) بکسر المیم (اوالباء) الجارة للالصاق (اوفی مع انهما) ای مع ان کلا من هذه الحروف (من دواخل المفعول له کقوله تعالی خاشعا) مفعول ثان لرأیته والمفعول الاول الضمیر البارز الراجع الی الجبل ای متواضعا لان الخشوع التواضع اوساکنا مطمئنا مثل قوله تعالی وتری الارض خاشعة ای ساکنة مطمئنة لامر الله (متصدعا) التصدع التفرق یقال تصدع القوم ای تفرقوا وبالفارسیة پراکنده شدن مفعول ثان ایضا لرأیته (من خشیة الله) علة التصدع بمن الجارة ای رأیت ذلک الجبل خاشعا ای منقادا لامر الله متصدعا ای متفرقا لخوفه من الله تعالی وعذابه هذا مثال لکون المفعول له بمن الجارة (وقوله تعالی فبظلم من الذین هادوا حرمنا وفی الرضی والباء السببیة ههنا کاللام یعنی علة التحریم ای فحرمنا علی بنی اسرائیل طیبات احلت ای اشیاء کانت حلالا لهم وهی کل ذی ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم علی ما بین فی کتب التفسیر وهذا مثال لکون المفعول له بالباء الجارة (وقوله علیه السلام ان امرأة دخلت النار) قوله ان مخففة من الثقیلة عملت فی ضمیر القصة المقدر ای انها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لان ای عملت عملا یکون سببا لدخول النار (فی هرة ای لاجلها) ای لاجله هرة امسکتها وحبستها فلم تکن تطعمها ولاترسلها حتی تأکل من حشرات الارض فماتت من الجوع والعطش وهذا مثال المفعول له الذی بفی (ولما کان تقدیر اللام) فی قوله وشرط نصبه تقدیر اللام (عبارة عن حذفها) ای اللام (من اللفظ و) عن (ابقائها فی النیة) لاعن حذفها نسیا منسیا بان تحذف فی اللفظ والنیة معا لانه لوکان کذلک لماقبل شرط ونصبه تقدیر اللام (و) الحال انه (کان الاصل) فی تعلیلات الافعال (ابقاءها) ای اللام (فی اللفظ) لان اللام وضعت التعلیل والاصل فیما وضع له ان یکون مذکورا لفظا لیستفاد ماوضع هوله من لفظه لا من غیره کما کان الاصل ابقاءها (فی النیة) اذاکان کذلک (فلاحاجة فی ابقائها فی النیة الی الشرط) لکونه اصلا ومایکون جاریا علی الاصل لایحتاج الی الشرط لکونه مستعملا علی الاصل (بل الحاجة الیه) ای الی الشرط (انماتکون فی حذفها) ای اللام (من اللفظ) لکونه مخالفا للاصل ومایکون مخالفا للاصل یحتاج الی الشرط لیکون الشرط ای ما جعل شرطا دلیلا وعلامة علیه (ولهذا) ای لکون التقدیر عبارة عن الحذف (قال) (وانما یجوز حذفها) ای اللام بوضع المظهر موضع المضمر قیل انما وضعه موضعه اشارة الی اتحاد المحذوف والتقدیر

وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك فى اللفظ وابقاء فى النية كما قال به الشارح والحذف ترك فى اللفظ والنية معا وفى قوله يجوز اشارة الى ان تقدير اللام عند وجود الشروط المذكورة باسرها جائز لا واجب لان وجود الشرط لا يوجب وجود المشروط كالوضوء للصلاة (ولم يكتف) المصنف فى التعبير بارجاع ضمير الفاعل) المستكن فى يجوز (الى تقدير اللام) ولم يقل وانما يجوز لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف وقيل ولم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير راجع الى التقدير تنصيصا على مقصوده من بيان شرط الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نصبه بتقدير اللام انتهى (فيجوز حذفها) اى حذف اللام عند وجود الشروط المذكورة (كما يجوز ذكرها) عند وجودها وشروطها ثلاثة احدها ماذكره بقوله (اذا كان) (المفعول له) (فعلا) اى دالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا يغنى عنه لان المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص على الفعل فقوله فعلا (احترازبه عما) اى عن الشئ الذى دخل عليه اللام (اذا كان) ذلك الشئ (عينا) فانما بذاته لا معنى فانما بغيره فان اللام اذا كان ما دخل عليه عينا لازم لفظا لعدم دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعل عليه فيكون اجنبيا فتلزم الواسطة وهى اللام (نحو جئتك للسمن) فان السمن وان كان باعثا للمجئ فى الظاهر وعلة له الا انه لما كان فانما بذاته لم يدخل تحت المجئ فلزم اللام وثانيها ماذكر بقوله (لفاعل الفعل المعلل به) بفتح اللام الاولى والجار متعلق بقوله فعلا (اى اتحد فاعله) اى المفعول له (وفاعل عامله) اى عامل المفعول له يعنى يقوم المفعول له والفعل العامل فيه بشئ واحد حيث يكون فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتاديب بالمتكلم فى قولك ضربته تاديبا وكذا الجبن والقعود فى قولك قعدت عن الحرب جبنا قائمان بالمتكلم وهذا (احترازبه عما اذا كان فعلا لغيره) اى عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون فاعل الفعل العامل فى المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم اذا كان كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك فيكون اجنبيا فيلزم اللام (نحو جئتك لمجيئك الى) فان المجئ الاول قائم بالمتكلم والثانى بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وثالثها ماذكره بقوله (ومقارنا له) (اى للفعل المذكور) اى للفعل الذى اتحد فاعله وفاعل المفعول له (فى الوجود) لان الاصل فى التعليلات ان تقارن العلة للمعلول اى لما جعلت علة له وذلك (بان يتحد زمان وجودهما) اى وجود الفعل والمفعول له بمعنى يكون زمان المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت

الفعل

الفعـل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس (نحو ضربته تأديبا اذزمان الضرب) الصادر عن المتكلم (والتأديب) الصادر عنه ايضا (واحد) وهو زمان الماضى لان الحدث المعلل ههنا تفسير للحدث المعلل فليس ههنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركان فيه بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب والضرب هو التأديب كذا فى الرضى (اذلامغايرة بينهما) اى بين زمان الفعل وزمان المفعول له (الا بالاعتبار) بان تعتبران زمان الفعـل مقدم على زمان المفعول له وان اتحد فى الواقع والحقيقة (اويكون) عطف على ان يتحد اى بان يكون (زمان وجود احدهما) اى زمان وجود احد من الفعل اوالمفعول له (بعضا من زمان وجود الآخر) بان يكون زمان احدهما شاملا ومحيطا لزمان وجود الآخر سواء كان زمان الشامل زمان المفعول له (نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل) العامل فى المفعول له (اعنى القعود) الصادر عن المتكلم (بعض زمان المفعول له اعنى الجبن) القائم بالمتكلم ايضا لان زمان وجود الجبن فيه احاط بزمان وجود القعود لان زمان الثانى جزء من الزمان الاول والجبن بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجبن بضمتين لغة فيهما و بعضهم يقول جبن وجبنة بالضم والتشديد وقدجبن الرجل يجبن بالضم جبنا فهوجبان وجبين ايضا من باب ظرف وامرأة جبان وجبين كذا فى الصحاح (و) زمان الفعـل (نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح) بينهما (بعض زمان الفعـل اعنى شهود الحرب) لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان شهود الحرب لكونه حاصلا فى اثنائه وجزأ من اجزائه (واحترز) المصنف (بذلك القيد) اى بالقيد الثالث وهو قوله ومقارنا له فى الوجود (عما) اى عن المفعول له الذى (اذا لم يكن) اى زمان وجوده (مقارناله) اى لزمان وجود الفعـل (فى الوجود) بان يكون زمان وجود الفعـل حالا وزمان وجود المفعول له ماضيا (نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك) اى بالاكرام اياك (امس) فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل الفعـل المعلل به الا انه لم يقارنه فى الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود الاكرام اليوم وزمان وجود الوعد امس فلم يقترنا (وانما اشترط بالبناء للمفعول (هذه الشرائط) الثلاث لانتصابه باللام (لانه) اى لان المفعول له (بهذه الشرائط) اى بوجود هذه الشرائط باسرها فيه (يشبه المصدر) اى المفعول المطلق الذى لم يحتج فى نصبه الى الواسطة (فيتعلق المفعول له (بالفعل بلا واسطة) حرف بينهما (تعلق المصدر به) يعنى فكما يشتمل الفعل على مصدره لكونه جزأ من مفهومه فينصبه بلاواسطة

كذلك يشتمل على المفعول له الذى وجدت هذه الشرائط فيه فينصب
من غير واسطة ايضا وفى الرضى لان علة الافعال كثيرا ماتجئ جامعة لهذه
الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة فى العلية والغرض ان يكون هناك
مايدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرائط يدل عليها لتنهى
(بخلاف مااذا اختل) من الاختلال (شئ منها) اى بخلاف المفعول له الذى
لم يوجد فيه واحد اواثنان اوثلاثة من الشروط فاللام حينئذ لازمة فيه لخروجه
عن كونه فى ضمن الفعل فلا يجوز اتصاله بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه
(المفعول معه) قدسبق اعرابه (اى الذى فعل) مبنى للمفعول (بمصاحبة)
الجار والمجرور فى محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى
الموصول وفيه اشارة الى ان الالف واللام فى قوله المفعول موصولة صلتها
المفعول معه على ماسيجئ والباء فى قوله (بان يكون) متعلقة بالمصاحبة (الفاعل)
الذى قام به الفعل العامل فى المفعول معه (مصاحبا له) اى للمفعول معه
(فى صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل مثل استوى الماء والخشبة فان الاستواء
مصاحب للخشبة حين اسند الى الماء (اوالمفعول) عطف على قوله الفاعل اى
او بان يكون المفعول مصاحبا للمفعول معه (فى وقوع الفعل عليه) اى على
المفعول مثل كفاك وزيدا درهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله
وزيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب (فقوله معه) منصوب لفظا
للزوم ظرفية الا انه مرفوع تقديرا على انه (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله المفعول
كما قلنا آنفا (اسند) بالبناء للمفعول (اليه) اى الى قوله معه لكونه مرفوعا تقديرا
قوله (المفعول كما اسند) المفعول (الى الجار والمجرور فى) قوله (المفعول به و) المفعول
(فيه و) المفعول (له والضمير المجرور) فى الكل (راجع الى) الالف و (اللام) لكون
الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذى اوالتى (واعتذر)
بالبناء للمفعول اى بين العذر (عن نصبه) اعنى عن نصب معه مع كونه مفعول
مالم يسم فاعله لقوله المفعول ما لم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا لقيامه
مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع (بما جوزه) اى بالقاعدة التى ثبتها (بعض
النحاة من اسناد الفعل) بيان لما فى قوله بمعنى يعنى جوز بعض النحاة اسناد الفعل
اوشبهه سواء كان مبنيا للفاعل اوالمفعول (الى لازم النصب) اى الى الظرف
الذى يجب نصبه على الظرفية (وتركه) بالجر عطف على اسناد الفعل
والضمير راجع الى لازم النصب اى ومن تركه لازم النصب وابقائه (منصوبا جريا)
اى ليكون جاريا وواقعا (على ماهو عليه فى الاكثر) اى على الحالة التى يكون
تلك الظرف واقعا عليها فى اكثر الاستعمال وهى النصب على ظرفية (وليه)

اى الى ما جوزه بعض النحاة واثبته (ذهب) بالبناء للمفعول ونائبه قوله اليه (فى قوله تعالى لقد تقطع) التقطع التفرق و بالفارسية پراكنده شدن (بينكم) حال كون هذا القول جاريا (على قراءة النصب) واما على قراءة الرفع يعنى رفع بينكم فليس مما نحن فيه (و) ذكر (فى بعض الحواشى ان هذا الرأى) اى هذا التوجيه يعنى اسناد الفعل الى لازم النصب وابقاؤه منصوبا (شريف) اى مقبول حسن (جدا) قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل واجب الحذف فى مثل قولك زيد قائم حقا لجعل ما هو محط الفائدة وهو مالزم نصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى المصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل وفى حاشية العصام لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا انتهى (وقيل الوجه) فيه (ان يجعل) قوله المفعول معه (من قبيل) قوله (وقد حيل) ماض مبنى للمفعول مثل قيل يقال حال الشئ بينى و بينه يحول حولا اى حجز وبابه قال كذا فى الصحاح (بين العير) بالفتح الحمار الوحشى والاهلى ايضا والانثى عيرة (والنزوان) بفتحتين الوثب يقال نزا الذكر على الانثى ينزو نزاء بالكسر والمد اذا وثب عليها وبابه عدا اى وقع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين نزوه على الانثى (فان مفعول مالم يسم فاعله فيه) اى فى هذا القول (الضمير) المستكن (الراجع الى مصدره) اى مصدر الفعل (اى حيل الحيلولة لان) لفظة (بين للزوم ظرفيته) اى لكونه دائما منصوبا على الظرفية (لايقام مقام الفاعل) اى لايجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع وكذا ماقام مقامه واذا اقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا فى حالة واحدة وهو ممتنع (فعلى هذا) اى على الوجه الذى قيل (معناه) اى معنى قوله المفعول معه (الذى فعل فعل بمصاحبته) بناء (على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله) لقوله المفعول معه ضميرا (مستكنا فيه راجعا الى مصدره) الذى هو الفعل (و) يكون (الضمير المجرور) فى معه راجعا (للموصول) وهو الالف واللام فى قوله المفعول (مذكور) خبر لقوله المفعول معه اوخبر مبتدأ محذوف تقديره هو والجملة استيناف (بعد الواو) ظرف للمذكور (احتراز) اى قوله بعد الواو احتراز فيكون خبر محذوف (عن المذكور) اى الذى ذكر (بعد غيره) اى غير الواو (كالفاء) وثم وحتى والباء فانها وان كانت تفيد معنى المصاحبة والمعية الا انها لما لم تكن اصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه (لمصاحبة معمول فعل) لازما كان الفعل اومتعديا ليخرج مثل كل رجل وضيعته فانه مذكور بعد الواو

المصاحبة والمعية لكن ما بعدهما لا يصاحب معمول فعل وهو ظاهر وليخرج المعطوف بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل جاءني زيد وعمرو فان المقصود منه الجمعية في المجئ سواء جاآ معا اومتفرقا (اللام) في قوله لمصاحبة (متعلق بمذكور) يعني اللام ههنا للتعليل كقولك ضربت زيدا للتأديب اي لاجل التأديب (اي يكون ذكره) اي ذكر مفعول معه (بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل) والمصدر ههنا مضاف الى المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل (وافادة اياها) معطوف على المصاحبة والضمير المجرور الى الواو والمنصوب الى المصاحبة اي ولاجل افادة الواو المصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع في اصل الوضع (سواء) خبر مقدم (كان ذلك المعمول) اي المعمول الذي كان المفعول معه مصاحباله (فاعلا) للفعل العامل في المفعول معه ولفظ كان في تأويل المصدر مبتدأ (نحو استوى الماء والخشبة) اي في العلو اي وصل الماء الى الخشبة وصار مساويا لها بحيث لم تكن الخشبة ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقتا فوقتا يوما فيوما وقت زيادته فيكون فيها الكل يوم حد حتى ينتهى الى الحد الذي يتم لازدياد الماء فيه والمفعول معه ههنا وهو الخشبة ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الماء في الاستواء على ما ذكرنا (و) سواء كان ذلك المفعول (مفعولا) لذلك الفعل (نحو كفاك وزيدا درهم) فان المفعول معه ههنا وهو زيدا ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو المخاطب في كفاية درهم واحد لهما على سبيل الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل) اي الفعل العامل في المفعول معه (لفظا) (اي لفظيا) يعني منسوبا الى اللفظ يعني ملفوظا (كالمثالين المذكورين) اللذين ذكرهما الشارح في تعميم المعمول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما (اومعنى) (اي معنويا) مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به اوتقديره (نحو مالك وزيدا) لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة لاحتياج الاول الى الفعل ولكون الثاني اكثر في الفعل والمفعول معه في هذا المثال مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المعنوي وهو الكاف فيما صرح من الفعل (اي ماتصنع وزيدا) ومالابس وزيدا وغيرهما (والمراد بمصاحبته) اي المفعول معه (لمعمول الفعل) فاعلا كان المعمول اومفعولا لفظيا كان الفعل اومعنويا (مشاركته) اي المفعول معه او المذكور بعد الواو (له) اي للمعمول الفاعل اوالمفعول (في ذلك الفعل) يعني يكون المفعول معه اوالمذكور بعد الواو شريكا للمفعول في فعل الفاعل فيهما بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر

ولا

ولاينفصل يعني يكونان (في زمان واحد) مصاحبين فيه (نحو سرت وزيدا) فان المفعول معه فيه شريك للمتكلم الذي هو الفاعل في السير في وقت واحد وقع سيرهما معا يعني حين وقع السير من المتكلم وقع من المفعول معه في ذلك الزمان ايضا وبالعكس (او) مشاركته له في ذلك الفعل (في مكان واحد نحو لوتركت) الرواية بتاء التأنيث لا الخطاب ولا المتكلم مبني للمفعول (الناقة) نائبه (وفصيلها) اي مع فصيلها في مكان واحد (لرضعها) جواب لواي رضع الفصيل الناقة والمفعول معه فيه كان شريكا لمعمول الفعل وهو الناقة في ذلك الفعل يعني في الترك يعني لو بقيت الناقة مع فصيلها في مكان واحد لرضعها لانه لولم يكن الترك ولا بقاء في مكان واحد لم يقدر ان يرضعها في هذا المثال يكونان شريكين في الزمان ايضا لان الشركة في المكان تستلزم الشركة في الزمان دون العكس الاان المقصود فيه الشركة في المكان فقط ليكون مثالا له يقال رضع الصبي بالفارسية شير خورده كودك يعني بچهٔ شيرازشير مادرخود خور دشده (فلا ينتقض تعريف المفعول معه (بالمذكور بعد الواو العاطفة)) المراد منها الجمع المطلق لا الاشتراك في الزمان الواحد اوالمكان الواحد (نحو جاء ني زيدوعمرو) ورأيت زيدا وعمروا ومررت بزيد وعمرو (فانها) اي الواو في هذه الامثلة (لا تدل الاعلى المشاركة) اي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (في اصل الفعل) يعني في المجيئ والرؤية المرور فقط (دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون المجيئان في زمان واحد لان المراد اجتماعهما في المجيئ سواء يجيئان في زمان واحد اولا وكذلك غيره يعني يحتمل ان يكونا مصاحبين في المجيئ في الزمان ويحتمل ان يكون حصوله من احدهما قبل حصوله من الاخر (اعلم ان مذهب جهور النحاة) احترز به عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة فيه لانها لما كانت ههنا بمعنى المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعني عمل النصب مثلها وقال الزجاج هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب منابه وافادت فائدته نحو استوى الماء وصاحب الخشبة والاخفش نصبه نصب الظرف لقيام الواومقام مع وهو ظرف والكل تعسف وتكلف لايخفى على من له ذوق سليم (ان العامل في المفعول معه) يعني الناصب له (الفعل) المقدم سواءكان لازما اومتعديا فيما كان ملفوظا (اومعناه) اي العامل الناصب له معنى الفعل فيما كان امرا معنويا مستنبطا من فحوى الكلام (بتوسط الواو التي بمعنى مع) يعني تكون الواو واسطة بين العامل والمعمول كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما (وانما وضعوا) اي النحاة والعرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم لان الواضعين في الحقيقة العرب والنحاة ينقلون كلامهم (الواوموضع مع)

اما الفضة (لكونها) الواو (اخصر) منها والاختصار مطلوب فى الكلام واما معنى فلا ستدامة للصاحبة (واصلها) اى اصل الواو (واو العطف التى فيها معنى الجمع) لا ترتيب فيها ولا تعقيب ولذا لم يجز تقدم المفعول معه على ماصاحبه ولا على عامله كالم يجز تقدم المعطوف على ماعطف عليه وعلى عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع (فناسب معنى المعية لها) وفى الرضى قالوا لايتقدم المفعول معه على ماعمل فى صاحبه اتفاقا كما لايتقدم على مصاحبه فلايقال والخشبة استوى الماء انتهى ولا يقال ايضا استوى والخشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل حيث يجوز تقديمها على عواملها ولما بين اجمالا ان عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله (لفظا ومعنى) اراد ان يفصل كل واحد منهما جاعلا النشر على ترتيب اللف فقال مصدرا كلامه بالفاء التفصيلية (فان كان) وهذا الكلام ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو فى اى مقام تقصد لذكره بعدها المصاحبة جوازا اووجوبا (اى وجد) يشير الى ان لفظ كان ههنا تامة لايحتاج الى الخبر فحينئذ يكون قوله لفظا منصوبا على التمييز اوعلى الحالية بمعنى ملفوظا ويجوز ان يكون منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا ولما كان معنى التامة مناسبا للمقام اكتفى الشارح به فى التفسير (الفعل) الذى قصد مصاحبة المفعول معه لمعموله ولذا قال الشارح (اى مايدل على الحدث) يريد به الفعل اللغوى وهو الدال على معنى قائم بالغير لا الاصطلاحى (فيعم) ذلك (الفعل) الاصطلاحى (واسمى الفاعل) مثل انا سائر وزيدا (والمفعول) مثل انا مضروب وزيدا (والصفة المشبهة) مثل انا ظريف وبكرا (وغيرها) اى غير هذه المذكورات كالمصدر مثل اعجبنى سيرزيد وعمرا (لفظا) اى من حيث اللفظ اوحال كونه ملفوظا اوان كان مايدل على الحدث ملفوظا (وجاز) الواو للحال اى وقد جاز اوللعطف فتكون الجملة معطوفة على الشرط (اى لم يجب) (العطف) اى جعل الواو للعطف وعطف مابعدها على معمول الفعل ولم يمتنع ذلك العطف ايضا يعنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعنى سلب ضرورة الوجوب والامتناع عن الطرفين والعام سلب الضرورة عن احد الطرفين دون الآخر يعنى الوجوب والامتناع والخاص عنهما معا (فلا ينتقض) هذا الكلام (بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف) بقرينة المعطوف عليه (فيه) اى فى هذا المثال لان المعية والمصاحبة فى الضرب فى مكان واحد اوزمان واحد متعسرة فتكون الواو للعطف (فالوجهان) جواب الشرط (اى العطف) اى جعل الواو للعطف فحينئذ يكون مابعدها معطوفا على ماقبلها لان الاصل فيها هو العطف (والنصب على المفعولية) اى نصب

مابعدها على ان يكون مفعولا معه مصاحبا لمعمول الفعل (جائزان) اذ لا مانع من واحد منهما مع رجحان العطف لكونه اصلا والفعل بالاصل هو الاولى عند التعارض (نحو جئت انا وزيد) وجئت اليوم وزيد وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف ههنا متعينا لان الفصل وان كان قائما مقام التأكيد الا انه لم يكن مثله من كل وجه (بالرفع) اى رفع وزيد (على العطف) اى بقاء على ان يكون معطوفا على الضمير المرفوع المتصل لكان التأكيد بالمنفصل (وزيدا) (بالنصب على المفعولية) اى على ان يكون مفعولا معه لمصاحبة معمول فعل فى زمان واحد (والا) عطف على قوله جاز اى وان كان ما يدل على الحدث لفظا (لم يجز العطف) ما بعد الواو على ماقبلها (بل يمتنع) العطف لمانع (تعين النصب) اى نصب مابعدها على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه وعند الجمهور النصب مختار ههنا لا واجب فحينئذ يكون المراد بالتعين التعين الاستحسانى وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع على ماسيجئ (مثل جئت وزيدا) فتعين ههنا ان يكون زيد منصوبا على انه مفعول معه (فان العطف) اى عطف زيد على الضمير المرفوع المتصل (فيه) اى فى المثال المذكور (ممتنع لعدم الفاصلة) بينهما يعنى (لا) توجد الفاصلة التى تكون (بتأكيد) الضمير المرفوع المتصل (بـ) الضمير المرفوع (المنفصل ولا بغيره) كالفصل بينهما بالظرف اوغيره (وان كان) اى وجد (الفعل) اى مايدل على الحدث سواء كان فعلا اصطلاحيا اوغيره كما سبق (معنى) تمييز اوحال اوخبر كان على تقدير كونها ناقصة (اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ) من غير تصريح به ولا تقديره وفى الرضى والفعل المعنوى على ضربين لانه اى ان يكون فى اللفظ مشعر به قوى اولا فالاول نحو مالك وزيدا لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فى معناه نحو ماشانك لانه بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل والثانى اعنى الذى لا يكون فى اللفظ مشعر بالعامل قوى نحو ماانت وزيدا فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصد لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية الى ههنا كلامه (وجاز) هو كالاول فى التوجيه الا انه ههنا سلب العام (اى لم يمتنع) (العطف) اى عطف مابعد الواو على ماقبلها بان تكون للعطف لا للمصاحبة (تعين) جواب الشرط وقيل اختير (العطف) اى عطف ما بعدها على ما قبلها (حيث) اى لانه (لا يحتمل) الكلام (على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر) غير الحمل على عمل العامل المعنوى (وهو) اى الوجه الاخر (العطف)

يعني اذا جعل الواو للمصاحبة وحمل مابعدها منصوبا على انه مفعول معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى واذا جعل الواو للعطف وعطف مابعدها على ماقبلها يلزم الحمل على العامل اللفظي فتعين هذا لكون العامل اللفظى اقوى من المعنوى وعند وجدان المعنوى لا تأثير للضعيف ولان معنى الفعل غير بالغ درجة الفعل فلا ينتصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الاولى ولذا قال الرضى يجوز العطف فيه بلا تكلف (نحو مازيد وعمرو والا) عطف على جاز (اى وان) كان الفعل امرا معنويا مستنبطا من اللفظ ولكن (لم يجز العطف) اى عطف ما بعدها على ما قبلها (بل امتنع) العطف (تعين النصب) اى بجعل الواو بمعنى مع ونصب ما بعدها على انه مفعول معه للعامل المعنوى (حيث) اى لانه (لاوجه سواه) اى سوى النصب لانه اذا تعذر العمل بالاقوى وهو العطف وامتنع يكتفى بالفعل بما هو الادنى وهو النصب على انه مفعول معه (نحو مالك وزيدا وماشانك وعمرا) انما اورد مثالين مع انه يكفي لايضاح ماهو المراد المثال الواحد ليعلم ان معنى الفعل يستفاد ويوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور كما في المثال الاول مع حرفه ايضا والاسم كما في المثال الثانى (فانه امتنع العطف) اى عطف مابعد الواو على الضمير المجرور (فيها) اى في المثالين المذكورين وامثالهما لان العطف (على الضمير المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر كالمثال الاول او بالاضافة كما في المثال الثانى (بلا اعادة الجار) في المعطوف حرفا كان او اسما (غير جائز) لما سيجئ وههنا لم يعد (ولم يجز) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا لم يجز العطف على الضمير المجرور فلم يجز العطف على الاسم وهو الشان ليكون عملا بما هو الاقوى وهو العطف والعمل بالادنى لا يجوز الا عند امتناع العمل بالاقوى باى وجه كان وههنا يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله ولم يجز (عطف عمرا على الشان) كما لم يجز على الضمير المجرور لانه خلاف المعنى اذا المعنى حينئذ ماشانك ونفس عمرو فيكون السؤال عن الشان المخاطب وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شانهما لان مثل هذا الكلام انما يستعمل في هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا علله الشارح بقوله (اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر) يعني مراد المتكلم السؤال عن وصفهما لان السؤال عن وصف المخاطب ونفس عمرو لانه لو عطف عمرو على الشان يكون السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال المسبق آنفا وقال المحشى ويجوز العطف على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير وشان عمرو فيكون السؤال ايضا عن شانهما او على الشان

فيكون

فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى وجاء ربك فيكون السؤال ايضا عن شانهما لان المعنى يكون حينئذ وشان عمرو والنصب ان ترجح بالسلامة من الحذف ترجح هذان التقدير ان بالاستغناء من اعمال العامل المعنوى انتهى كلامه مخلوطا وهذان التقديران وان كانا جائزين الا انهما لايخلوعن تكلف (وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة) الواردة لتعيين العطف اوتعين النصب يشير الى ان اللام التعليلية متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص بالاخرى (لان المعنى) اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك (ماتصنع) (ومايماثله) مثل يلابس بالباء التحتانية اوالفوقانية فيكون من باب حذف المعطوف اوالاكتفاء به والعمل بالمقايسة اوالاحالة على فهم المتعلم (تعنى ما شانك وزيدا) قولك (ماتصنع وزيدا) بالتاء المثناة من فوق فى هذا التفصيل نشر على خلاف اللف (ومعنى مالك وزيدا) ايضا اى كالمثال الاول قولك (ماتصنع وزيدا) بالتاء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال على الخطاب فيكون التفسير دالا على الخطاب لان المفسر عين المفسر (ومعنى مازيد وعمرو) قولك (مايصنع زيد وعمرو) بالياء المثناة من تحت لان المجرور ههنا اسم ظاهر وهو لايكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك (الحال) من حال الشئ يحول اى انقلب سمى هذا القسم بها لانقلابه وتحوله غالبا (لمافرغ من المفاعيل) الخمسة (شرع فى الملحقات) اى فى بيان مايلحق (بها) وانما الحقت الحال بها من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا شبه خاص بالمفعول فيه لما سبق قدمت على سائر الملحقات بها لانها تبين هيئة الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية ايضا (وهو) اى الحال لان الحال يذكر ويؤنث (ما) اى شئ مفردا كان اوجملة وان جعلت لفظة ما اعم من الاسم الحقيقى اوالحكمى وفسرتها بالاسم بان تقول اى اسم حقيقة كالحال المفردة اوحكما كما تكون جملة فله وجه (يبين هيئة الفاعل) اى وصفه حال صدوره الفعل عنه مثل جاءنى زيد راكبا فان الحال ههنا يبين حال زيد ووصفه عند صدور المجئ عنه وهوالركوب فيكون قوله راكبا مبينا لوصف الركوب عند كون المجئ صادرا عنه (او) هيئة (المفعول به) حال وقوع الفعل عليه نحو رأيت زيدا فارسا (اى من حيث هوفاعل) يصدر عنه الفعل (اومفعول به) يعنى يقع عليه الفعل (كماهو الظاهر) قوله مايبين جنس شامل للمعرف وغيره (فبذكر الهيئة تخرج ما يبين الذات كالتمييز) فان التمييز وان كان مبينا الا انه يبين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة

اومقدرة نحو طاب زيد نفسا وسيأتى (وباضافتها) اى اضافة الهيئة (الى الفاعل اوالمفعول به يخرج مايبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ) والخبر اوغيرهما فانها وان كانت مبينة الهيئة الا ان تلك الهيئة ليست هيئة الفاعل اوالمفعول به (نحو زيد العالم اخوك) اواخوك زيد العالم اوان زيد العالم اخوك اوان اخاك زيد العالم اوكان زيد العالم اباك اوغير ذلك (وبقيد الحيثية) اى بقوله من حيث هو فاعل اومفعول به (يخرج صفة الفاعل) مثل جاءنى زيد العالم (او) صفة (المفعول به) سواء كان بلاواسطة نحو رأيت زيدا العالم او بالواسطة نحو مررت بزيد العالم (فانها) اى صفة كل منها (تدل على هيئة الفاعل اوالمفعول به مطلقا) اى سواء صدر عنه الحدث اولا وسواء وقع عليه الفعل اولا مثل كل واحد من الفاعل اوالمفعول به موصوف بالعلم مطلقا (لا) ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل او المفعول به (من حيث هو) الفاعل (او) المفعول به (مفعول به وهذا الترديد) اى الترديد المفهوم من كلمة او (على سبيل منع الخلو) يعنى ان الحال لايخلو من ان يبين هيئة الفاعل اوهيئة المفعول (لا) يكون هذا الترديد على سبيل (الجمع) بحيث يمتنع ان يجمع الحال بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل يصح ان يجمع الحال بينهما (فلا يخرج منه) اى عن التعريف (مثل ضرب زيد عمرا راكبين) فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر ولا مانع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا اولقيت زيدا راكبا راكبا فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هندا مصعدا منحدرة لقيت هندا منحدرة مصعدا فهذا اولى لان الفصل الواحد اولى من الفصلين وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد هو زيد كذا فى الرضى بل هذا هو الاولى فيكون الاول للثانى والثانى للاول ووصل اولى من فصلين وفى الهندى مثل لقيت مصعدا منحدرا على الجمع فى الاول والتفريق فى الثانى وهذا دليل على ماقلت (لفظا) تميز عن الفاعل اوالمفعول اوحال منهما اوخبر لكان المقدر والى الاخير ذهب الشارح حيث قال (اى سواء كان الفاعل) الذى وقع الحال عنه (اوالمفعول به الذى وقع الحال منه لفظا اى لفظيا) بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لايكون خبرا وبالفاعل اللفظى والمعنوى اللفظى الايكون الا (بان يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه) يعنى لايكون الفاعل فاعلا ولا المفعول مفعولا الا ان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل اوالمفعول به

ملفوظا اومنطوقا لا غير فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا والمفعول به كذلك (من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن الكلام كما اعتبر فى الفاعل المعنوى فى قوله هذا زيد راكبا اوالمفعول المعنوى فيه ايضا وسيأتى تحقيقه (يفهم) ذلك المعنى الخارج عن الكلام (من فحوى الكلام) فحوى القول معناه يقال عرفت ذلك فى فحوى كلامه اى معنى كلامه مقصورا اوممدودا وفى الحديث من اكل فى فحوى ارض لم يضره ماؤها يعنى البصل كذا فى الصحاح (سواء كانا) اى الفاعل اوالمفعول (ملفوظين حقيقة) كامر من قوله ضرب زيد عمرا راكبين (اوحكما) كما سيجئ من الامثلة (اومعنى) معطوف على لفظا (اى) كان الفاعل اوالمفعول به (معنويا) وهما لايكونان الا (بان يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم) هذا المعنى (من فحوى الكلام) بحيث (لا) يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول (باعتبار لفظه ومنطوقه) اى باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام (والمراد بالفاعل) الذى فى تعريف الحال (والمفعول به) الذى هو كذلك (اعم) يعنى ان يكون كل واحد منهما اعم (من ان يكون حقيقة اوحكما) يعنى ان يكون الفاعل فاعلا حقيقيا اوالمفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة اوفاعلية الاول ومفعولية الثانى فاعلا ومفعولا حكميين كما سيأتى من الامثلة (فيدخل فيه) اى فى تعريف الحال (الحال من المفعول معه لكونه) اى لكون المفعول معه (فى معنى الفاعل) لمصاحبته اياه فى صدور الفعل عنه مثل جئت وزيدا راكبا ومثل ماشانك قائما فان قائما حال من الفاعل معنى اذالمعنى كما سبق ماتصنع قائما ومثل استوى الماء والخشبة اى مقرونة (او) لكون المفعول معه فى معنى (المفعول به) لمصاحبته اياه فى وقوع الفعل عليه مثل كفاك وزيدا مقيما درهم (وكذا المفعول المطلق) يعنى يجوز الحال من المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف ذى الحال شرط وانما يجوز منه لكونه فى معنى المفعول به (مثل ضربت الضرب شديدا) فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق معرف باللام ومثله جلست الجلوس كثيرا يعنى اوقعت الجلوس حال كونه كثيرا (فانه) اى مثل ضربت الضرب شديدا (بمعنى احدثت الضرب شديدا) فيكون مفعولا به وشديدا حالا منه (وكذا) اى كما يدخل الحال من المفعول معه والحال من المفعول المطلق فيه (يدخل فيه) ايضا (الحال من المضاف اليه) اذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (كما اذا كان المضاف) الذى اضيف الى صاحب الحال فاعلا اومفعولا يصح حذفه) اى حذف المضاف الذى هو فاعل او مفعول (وقيام المضاف اليه) الذى هو ذوالحال (مقامه) اى مقام المضاف

(فكانه) اى المضاف اليه الذى هو ذوالحال بعد حذف المضاف واقامته مقامه (الفاعل اوالمفعول) ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له سواء كانا منصوبين بتقدير الحرف او مجرورين بلفظه لانهما لم يكونا صاحبي الحال لانهما لم يكونا فاعلين ولامفعولين حقيقة اوحكما تدبر (نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا) اى مخلصا فان حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة وهو مفعول لفعل مقدر تقديره بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا (ونحو ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فان ميتا) حال من اخيه وهو مضاف اليه لقوله لحم الذى هو منصوب لانه مفعول ان يأكل فهذان مثالان لكون المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا فقولك تتبع ملة ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل مبنيا للمفعول ورفع ملة وان يؤكل لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل لقوله ان يؤكل (فانه يصح ان يقوله) بحذف ملة واقامة ابراهيم مقامها (بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم) فكانه حال من المفعول به (و) يصح ايضا ان يقول بعد الحذف والاقامة (ان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه اوكان المضاف) الذى اضيف الى ذى الحال (فاعلا اومفعولا وهو) اى المضاف الذى هو فاعل اومفعول (جزء المضاف اليه) الذى هو ذوالحال (فكان الحال من المضاف اليه هو الحال من المضاف) فكانه حال من الفاعل او المفعول لكونه جزأ منه (وان لم يصح قيامه) اى المضاف اليه (مقامه) اى المضاف لان جزء الشئ لايقوم مقامه بعضا اوكلا (كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع) اى محكوم عليهم بالقطع (مصبحين) اى داخلين فى الصبح من اصبح الرجل اذا دخل فى الصباح فحينئذ تكون تامة لاتحتاج الى خبر منصوب (فقوله مصبحين حال من هؤلاء) المضاف اليه دابر فكانه وهو حال من المضاف اليه حال من المضاف الذى هو جزء المضاف اليه (باعتبار ان الدابر المضاف اليه) اى الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع الى هؤلاء لا الى الموصول بل الراجع اليه ما استكن فيه (جزؤه) اى جزء هؤلاء (فان دابر الشئ اصله) فكانه قال يقطع دابر هؤلاء اى يحكم عليهم قطعا بالعذاب حال كونهم داخلين فى الصبح (والدابر مفعول مالم يسم فاعله باعتبار ان الضمير المستكن فى المقطوع) راجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله فحكم المرجع حكم الراجع فاذا كان فاعلا يكون المرجع كذلك واذا كان نائبا عنه فيكون المرجع ايضا كذلك فصار (كانه حال من المفعول ما لم يسم فاعله) وقيل حال من الضمير فى مقطوع وجمعه مع ان صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه شرط فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث للحمل على المعنى لان دابر هؤلاء فى معنى مدبرى هؤلاء (ولو قرئ

تبين

تبین علی صیغة الماضی المعلوم من باب التفعل) الذی هو من ابواب الخماسی (او یبین علی صیغة المضارع المجهول من باب التفعیل) الذی هو من ابواب الرباعی المزید فیه علی الثلاثی (وجعل الجار) الذی (فی) قوله (به متعلقا به) ای باحد الفعلین علی کلا القرائتین والضمیر المجرور راجع الی الموصول الذی عبر عنه بقوله ما (بالمفعول) یعنی لم یجعل الجار متعلقا بالمفعول بل یجعل متعلقا باحد الفعلین السابقین (دخل فیه) ای فی تعریف الحال (الحال من المفعول معه و) الحال من (المفعول المطلق من غیر حاجة الی تعمیم الفاعل) الذی ذکر فی التعریف الی الفاعل الحقیقی او الحکمی (و) الی تعمیم (المفعول) ایضا کذلک لان لفظ المفعول اذا لم یکن مقیدا یصح اطلاقه علی المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه جمیعا من غیر تعمیم لان المطلق یوجد فی الافراد ولا یصح ههنا اطلاقه علی المفعول له وفیه لما عرفت سابقا من انه لایقع الحال عنهما (الا دخول ماوقع حالا من المضاف الیه) فاذا احتیج الی التعمیم لدخول مثل هذه الحال یکون التفسیر الاول هو الاولی والالیق لیکون التعمیم فی الکل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول اولی تدبر (مثل ضربت زیدا قائما) فان کانت قرینة حالیة او مقالیة تعین صاحب الحال جاز ان یجعله لماقامت له من الفاعل او المفعول به وان لم تکن وان کان الحال من الفاعل وجب تقدیمها الی جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقیت راکبا زیدا وان لم تقدمه فهو من المفعول ومنهم من یقول الطریق فی مثله ان یقول اقوم او یقوم لاقائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما وقیل انت مخیر بجعله حالا من ایهما شئت (هذا مثال اللفظی الملفوظ حقیقة) تمییز عن نسبة المفعول الی نائبه (فان فاعلیة تاء المتکلم) یعنی کونها فاعلة للفعل (ومفعولیة زید) ای کونه مفعولا للفعل (انما هی) ای ما کل واحدة من الفاعلیة والمفعولیة الا (باعتبار لفظ هذا الکلام ومنطوقه من غیر اعتبار معنی خارج) تکون فاعلیة الفاعل ومفعولیة المفعول باعتبار ذلک المعنی الخارج فی الکلام (عنه) ای عن الکلام (وهما) الفاعل والمفعول (ملفوظان) فی هذا الکلام (حقیقة) ای ملفوظا حقیقیا یرید انه یصح ان تجعل قائما حالا من ایهما شئت ای من الفاعل او المفعول علی سبیل منع الخلو والجمع لان قائما مفردا لایکون حالا منهما لکن الاولی ان یجعل حالا من زیدا اذا لم تکن قرینة لیکون الحال بجنب صاحبه وهو الاصل کذا فی الرضی وقد سبق ایضا (و) مثل (زید فی الدار قائما) (مثال اللفظی الملفوظ حکما) نصب علی التمییز (فان فاعلیة الضمیر المستکن فی الظرف) ای کونه فاعلا له وهو المنتقل عن عامله بعد حذفه

للاختصار لان تقديره زيد حصل فى الدار قائما لان الظرف الواقع خبرا مقدر
بجملة عند الاكثر لما سبق ثم حذف حصل فاسكن الضمير فى الظرف يعنى
انتقل اليه بعد حذف عامله (انما هى) ثبت تلك الفاعلية الا (باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن لفظ الكلام
ومنطوقه (والضمير المستكن) سواء كان استكنانه جائزا او وجوبا (ملفوظ
حكما) اى يكون فى حكم اللفظ لما سبق فى قوله واللفظ اما حقيقى اوحكمى
لصحة اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مسندا ليه وذالحال وراجعا الى الاسم
وغيرذلك تسايل على كونه ملفوظا حكما فكان لفظا حكما (وهذا زيد قائما)
الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذوالحال اسم الاشارة لاتصاله به
يعنى يصح ان يجعل مثالا للفاعل المعنوى اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه
فى معنى الفاعل المفهوم من التنبيه والاشارة فيكون قائما حالا من الفاعل المعنوى
(مثال) للمفعول (المعنوى لان مفعولية زيد) اى كونه مفعولا (ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه) لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجملته
جملة اسمية فليس فيه فاعل ولامفعول (بل) المفعولية ليس الا باعتبار معنى
الاشارة اوالتنبيه (المفهومين من لفظ هذا) لان التنبيه مفهوم من كلمة الهاء
الموضوعة للتنبيه والاشارة مفهومة من لفظ الاشارة (ولاشك انهما) اى معنى
الاشارة والتنبيه (ليسا مما قصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر) المتكلم
(فى نظم الكلام اشير اوانبه وبصير زيد به) اى عاقد فى نظم الكلام (مفعولا
لفظيا) لامعنويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا لفظا
ويقول هذا زيدا قائما ويجعل نصبه دليلا لما قصده (بل مفعولية) بل كون
زيد مفعولا (انما هى) يعنى لاتكون تلك المفعولية الا (باعتبار معنى اشير اوانبه
الخارج) صفة المعنى (عن منطوق الكلام المعتبر) صفة بعد صفة للمعنى (لصحة
وقوع القائم حالا) يعنى انما يعتبر تلك المعنى لان يصح ان يكون قائما حالا لان
العامل فى الحال الفعل اوشبهه اومعناه على ما يأتى والاولان مفقودان ههنا
لانه ليس فعل اوشبهه واذا لم يعتبر لذلك وهومعنى الفعل لم يصح وقوع
قائما حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل (فهى) اى مفعولية
زيد فى المثال المذكور (معنوية لالفظية) لما عرفت (وعاملها) مبتدأ خبره
قوله (الفعل) وماعطف عليه (اى عامل الحال) لان الحال مؤنث باعتبار انه
صفة ويذكر باعتبار لفظه (اما) الفعل اراد بقوله اما الفعل الخ اومنفصلة
حقيقية يعنى تكون لمنع الجمع والخلو وان شبهه انما يعمل فيها اذالم يوجد الفعل
لفظا اوتقديرا لانه اصيل فى العمل وقوى ايضا وان معنى الفعل لا يعمل فيها

ابتداء

ايضا الا اذالم يوجد (واحدمنهما لفظا اوتقديرا (الملفوظ) يعني يكون الفعل العامل فيهما ملفوظا حقيقة (اوالمقدر) يعني يكون ملفوظا اوتقديرا بان يكون محذوفا جوازا اووجوبا كما سيأتي (نحو ضربت زيدا قائما) هذا مثال الفعل ملفوظا حقيقة (وزيد في الدار قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرا بقرينة ان الظرف لابدله من متعلق عامل فيه والاصل في العمل الفعل واذا لزم التقدير فالاصل هو الاولى ولذا قال الشارح (ان كان الظرف مقدرا بالفعل) بناء على كونه اصلا في العمل (اوشبهه) اى مايشبه الفعل (وهو مايعمل عمل الفعل) يعني الرفع والنصب (وهو من تركيبه) اى من تركيب الفعل اى يكون مشتركا في مادة حروفه كضرب وضارب ومضروب (كاسم الفاعل) سواء كان لازما (نحو زيد ذاهب راكبا) في مقام ذهب زيد راكبا او متعديا مثل زيد ضارب غلامه مكان ضرب زيد غلامه قائما (و) سواء كان ملفوظا تحقيقا كالمثالين المذكورين اوتقديرا مثل (زيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل) على مذهب الكوفيين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما سبق (وكاسم المفعول) اعاد الجار لئلا يتوهم عطفه على قوله باسم الفاعل سواء كان تحقيقا (نحو زيد مضروب قائما) اوملفوظا تقديرا نحو زيد في الدار جالسا ان كان الظرف مقدرا باسم المفعول (والصفة المشبهة) ملفوظة كانت (نحو زيد حسن ضاحكا) في تقدير حسن زيد في الدار ضاحكا والمصدر نحو اعجبني ضرب زيد قائما وهذان اعني الفعل وشبهه يعملان في الحال متقدما مثل راكبا ضرب زيد ومتأخر لقوة عملهما غير المصدر فانه لايعمل متقدما الحال عليه لما سيجيئ والثالث اعني معنى الفعل لايعمل الا اذا كان الحال متأخرا عنه لضعفه (اومعناه) (المستنبط) اى المفهوم (من فحوى الكلام) اى من معنى الكلام (من غير التصريح به) اى بالعامل (اوتقديره) لانه اذا صرح اوقدر يكون اما الفعل اوشبهه ولايكون معناه (كالاشارة او التنبيه) المفهومين من حرف التنبيه واسم الاشارة (في نحو هذا زيد قائما كما مر) في قوله وهذا زيد قائما (وكالنداء والتمني) مثل ليت (والترجي) كلعل (والتشبيه) نحو كأن وانما خص وهذه الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تفيد معاني الافعال المحققة غير التأكيد بما ذكرنا فيصح ان يكون واحد منهما مقيدا بحاله باعتبار تلك المعاني بخلاف الثلاثة الاخر فانها لمجرد تأكيد النسبة اوالاستدراك فلايصح تقييدها بالحال وقال المحشي ولاعمل لكل مايستنبط منه معنى الفعل فان ان وان والاستفهام والنفي لايعمل مايستنبط منها بل العمل سماعي وفي الرضي فالاولى احالة ذلك على استعمالهم وان لايعلل (في نحو يازيد قائما) ويا رجل

مقیما و بار بما معمما بشرط ای بکون المسادی معرفة سواء کان معرفة قبل النداء اوتعرف به او بالاضافة اوشبهها به لان التعریف اونکرة المخصوصة شرط فی ذی الحال (ولیتک) ولیته ولیت زیدا (عندنا مقیما ولعله) ولعلک ولعل زیدا (فی الدار قائما وکانہ) وکانک وکان زیدا (اسد صائلا) فانهما لتضمنهما معانی الافعال تعمل فی الحال الاانها لاتتقدم علیها لضعفها فی العمل المسبق فان قیل لم لایکون العامل فی الحال خبرها اذا کان غیر جامد اجیب بان المراد تقیید التمنی مثلا لاالتمنی ویختلف المعنی فی لیتی صحیحا راجع الی اهلی (وشرطها) (ای شرط الحال) عند البصریة لان الکوفیین لم یشترطوا فیها التنکیر وجوزوا ایقاع المعرفة حالا لانها فی الاصل خبر وکما یجوز فی الخبر التعریف والتنکیر یجوز فیها ایضا الاان التنکیر اصل عندهم ایضا (ان تکون الحال (نکرة) (لان النکرة اصل) لکونها مجردة من العوارض و التعریف لایکون الابتقیید زائد علی النکرة (والغرض) من الحال (وهو) ای الغرض منها (تقیید الحدث المنسوب) سواء کانت نسبة الحدث اسنادیة کما فی قولک جاءنی زید راکبا اوایقاعیة مثل رأیت زیدا ماشیا اواضافیة نحو مررت بزید جالسا (الی صاحبها یحصل) ای الغرض (بها) ای بالنکرة (والتعریف) لکونه من العوارض والعارض کالمعدوم (زائد علی الغرض) والزائد لا یعتبر وفی الرضی والاولی ان یبین الشیٔ اولا ثم یبین الحدث المنسوب لیه ثم یبین قید ذلک الحدث (و) شرطها ایضا (ان یکون) (صاحبها) ای من قام الحال به سواء کان فاعلا اومفعولا حقیقة اوحکما (معرفة) (لانہ) ای لان صاحب الحال (محکوم علیه فی المعنی) لان الحال وصاحبه فی المعنی مبتدأ وخبر فکان قولک جاءنی زید راکبا زید راکب وقت المجیٔ ورأیت زیدا فارسا زید فارس وقت الرؤیة (فکان الاصل فیه) ای فی صاحب الحال (التعریف) ای ان یکون معرفة لیصح الحکم علیه بالحال فی المعنی (غالبا) یرجع الی تعریف صاحبها لا الی تنکیرها لان التنکیر واجب فیها لاغالب (ای لیس اشتراطها یکون صاحبها معرفة فی جمیع موادها) ای امثلة الحال (بل) اشترط ان یکون صاحب الحال معرفة (فی غالب موادها ای اکثرها) یعنی اکثر امثلة الحال لاکلها (وبیان ذلک) ای اشتراط ان یکون صاحب الحال معرفة فی غالب موادها (ان مواد وقوع الحال) منقسمة (علی قسمین) لان صاحب الحال اما ان یکون معرفة محضة اویکون نکرة مخصصة ولذا انقسمت المواد علی قسمین (احدهما) ای کلام اوترکیب (یکون ذوالحال فیه) ای فی ذلک الکلام اوالترکیب (نکرة موصوفة) لان النکرة لما کانت موصوفة

افادت التخصيص لان الوصف فى النكرات للتخصيص وصلحت لان تكون ذاالحال كما كانت تصلح ان تكون مبتدأ (نحو جاءنى رجل من بنى تميم) ومن فيه بيانية ومن البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون له صفة (فارسا) اى يكون ذو الحال فيه نكرة (او مغنية غناء المعرفة) اى نكرة مفيدة فائدة التعريف (لاستغراقها) اى لاحاطة تلك النكرة افرادها بحيث لايشذ فرد منها فحينئذ تكون فى حكم المعرفة (نحو قوله تعالى فيها) اى فى ليلة البراءة التى تكون فى نصف شعبان (يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا) اى يميز ويبين كل شئ على مقتضى الحكمة الالهية حال كونه مأمورا من جانبنا فتكون النكرة مستغرقة لافرادها لان لفظة كل اذا اضيفت الى النكرة تكون لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة (ان جعلت امرا حالا من كل امر) واما اذا جعلته حالا من الضمير المستكن فى الصفة المشبهة فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون حينئذ ذوالحال معرفة ومثل قول الشاعر *لايركنن احد الى الاحجام * متخوفا يوم الوغى لحمام* فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه (او) تكون تلك النكرة (واقعة فى حيز الاستفهام) لانها شبه النكرة الواقعة فى حيز النفى فى كونها غير موجبة فتعم ايضا جميع الافراد (نحو هل اتاك رجل راكبا او) واقعة (بعدالا) لان توجيه هذا العطف وصحته ان يجعل الحال الآتى بعد قوله اومقدما فاعلا لقوله او واقعة بعد الا اوقائما مقام فاعل قوله مقدما على سبيل التنازع (نقضا) منصوب على انه مفعول مطلق تقديره نقض نقضا والجملة صفة الا (للنفى) متعلق بالنقض لان النكرة لوقوعها فى حيز النفى استغرقت وتعينت لماسبق (نحو ماجاءنى رجل الا راكبا اومقدما) عطف على قوله واقعة اوعلى قوله نكرة والمعنى مايكون ذوالحال فيه مقدما (عليه الحال) لان بتقديم الحال على ذى الحال يتخصص ذوالحال لماسيأتى (نحو جاءنى راكبا رجل وثانيهما) اى ثانى القسمين (مايكون ذوالحال فيه غير هذه الامور) يعنى الامور الخمسة ويكون ذوالحال فى غيرها معرفة (وغالب موادوقوع الحال واكثرها هو هذا القسم) لاغير (ووقوع الحال فى هذا القسم) اى فى القسم الثانى مشروط بكون صاحبها) اى صاحب الحال (معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها) اى صاحب الحال (معرفة) يعنى تكون الغلبة فى الشرط بحيث يكون الشرط غالبا لامستوعبا (لا) قيد (لكون صاحبها معرفة) فيكون صاحبها باقيا على حاله وهوالاصل فى التعريف (حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة) صفة للغالبية (عن تخلفه) اى تخلف كون صاحبها معرفة (فى بعض المواد) كالصورة فى القسم الاول (تنافى الشرطية) يعنى اذا كان قوله غالبا قيدا لكون صاحبها معرفة يكون منافيا

المشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضى ان يكون صاحبها فى جميع المواد معرفة لان الشرط يجب ان يوجب المشروط وكون صاحبها معرفة غالبا ينافى الشرطية لان الغالبية منبئة عن التخلف يعنى تشعر ان لا يكون صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السابقة فى القسم الاول وان كان هذا الشرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون الشرط هو الغالب (و يحتاج) عطف على يقال (ان يصرف الكلام) اى ان يخرج الكلام وهو قوله وصاحبها معرفة غالبا (عن ظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم ومعرفة) بالنصب على الخبر ويكون هذا العطف من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بعطف واحد ويكون عطف مفرد على مفرد (و يجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا) قد تشر على ترتيب اللف (معطوفا) من قبل تعدد المعمول الثاني او يكون بدلا منه والا فيكون حينئذ عطف جملة (على) جملة هي (قوله وشرطها ان يكون نكرة) ولما بين ان التنكير شرط فى الحال اعترض عليه بان تعريف الحال فى بعض المواد ينافى الشرطية فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله (وارسلها العراك) اقول الحال المعرفة لما مصدرا وغير مصدر والاول اما معرف باللام مثل قول الشاعر او معرف بالاضافة نحو مررت به وحده والثاني نحو مررت بهم الجم الغفير (وكقوله عليه السلام ذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول) اى مترتبين كذا فى الرضي وقيل الحال المعرفة اثنان ومعرف باللام بالاضافة اورد مثالا موقوفا به للاول من شعر لبيد وللثاني مما شاع فى المحاورات وروى اوردها العراك (ولم يذدها) بالذال المعجمة وبعده دال مهملة من ذاده يذوده طرده وذاد الابل من باب قال سابها وطردها كذا فى الصحاح (ولم يشفق) من اشفق يقال اشفق عليه اشفق منه اصلهما واحد ولا يقال شفق وقال ابن دريد شفق واشفق بمعنى واحد وانكره اهل اللغة كذا قد ايضا الاشفاق الخوف اى لم يخف (على نغص الدخال) النغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده وقيل نغص مراده نام ذارسد وشرب تمام ماشئت كذا فى حاشية العصام (البيت للبيد) وهو من شعراء الاسلام (يصف حمار الوحش) وهو الذ كرمنه (والاتن) جمع اتان وهو الانثى منه الواو اما للعطف فيكون معطوفا على المفعول واما بمعنى مع فيكون مفعولا معه (يقول) اى لبيد ويحتمل ان يكون بناء الخطاب لبيان بلوة (وارسل حمار الوحش الاتن) لانه قدر على ضبطهن بحيث يمنعهن عن التزاحم خوفا من اذيته اياهن (وكان) كلمة التشبيه لا كلمة كان حواب عن سؤال مقدر تقديره ان الارسال يقتضي سبق

القيد وههنا لم يكن ان يتصور القيد فضلا عن سبقه لان القيد والارسال منه لم يوجدا الا فی بنی آدم فاجاب عنه بقوله (وكان المراد بالارسال البعث او التخلية) یعنی خالی کردن زان یعنی مزاحم ناشدن حمار وحش مرا این راه آب ازخوردن والمراد هو الثانی ههنا لان البعث بمعنى الارسال فالمعنى جعلها خالية على حالها (بين المرسل) بفتح السين وهو الاتن (ومايريد) ای حمار الوحش اوالمرسل بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الاتن الماء یعنی جای آب خوردن (ای ارسلها) يعنی ارسل حمار الوحش الاتن حال كونها (معتركة متزاحمة ولم يذدها ای لم يمنعها عن العراك) ای لم يمنع حمار الوحش الاتن عن الاعتراك والتزاحم (ولم يشفق ای لم يخف على نغص الدخال) يقال نغص العير اذا لم يتم شربه ولذا فسره الشارح بقوله (ای) لم يخف ذلك الحمار (على انه لم يتم شرب بعضها) ای بعض الاتن (الماء بالدخال) ای بالمزاحمة والاعتراك (والدخال) بكسر الدال المهملة وبعده خاء معجمة على وزن صراف (هو) ای الدخال فی اللغة (ان يشرب البعير) ماءه (ثم يرد) مضارع مجهول من رديرد مثل مديمد (من العطن) بفتحی العين والطاء المهملتين ماحول الحوض والشرب من مبارك الابل ای المناخ يعنی جای اشتر (الى الحوض) متعلق بيشرب يعنی ثم يعاد ذلك البعير من طرف الحوض اليه (ويدخل) ذلك البعير (بين بعيرين عطشانين) لم يمكن ان يشرب ماء (ليشرب) ذلك البعير المردود المدخول بين البعيرين العطشانين (منه) ای من الحوض اومن الماء (ماعساه لم يكون يشرب منه) يعنی لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض (ولعل المراد) هذا جواب دخل مقدر وهو ان الدخال لم يوجد الا فی الحيوان الذی يكون فی ايدی الناس وههنا ليس كذلك وهو ظاهر فلم يصح معنى الدخال فاجاب عنه بقوله ولعل المراد (به) ای بالدخال (ههنا ليس الا نفس متداخل) بالتذكير صفة جرت على غير من هی له (بعضها) مرفوع فاعل متداخل (فی بعض آخر) متعلق به يعنی ليس المراد بالدخال ههنا معناه الحقيقی بل المراد به معناه المجازی الذی هو تداخل بعض النفوس فی بعض (او) اجاب عنه ايضا بان (المعنى على نغص مثل نغص الدخال) يعنی ان المعنى على حذف المضاف من المشبه به واقامة المشبه مقامه يعنی لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء كما خاف الجمال على ان البعير لم يتم شرب الماء ورداخلة بين بعيرين عطشانين ليتم شربه (و) مثل (مررت به وحده) مصدر وحد يحد حدة ووحدا مثل وعد يعد عدة ووعدا من باب ضرب يضرب وبالاضافة الى الضمير صار معرفة لان اضافة المصدر معنوية (ونحوه) بالرفع عطف على مقدر يعنی ونحو

ارسلها (مثل فعلته) بتاء الخطاب (جهدك) بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال
الفراء بالفتح المشقة وبالضم الطاقة وكلاهما جائز ههنا تامل وكن منصفا
(متأول) خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف منه اي ونحو ارسلها كما قلنا آنفا
التأول التطلب يعني طلب مآل الشئ بصرفه عن الظاهر (بنكرة) متعلق بقوله
متأول (فلا يرد) مبني للفعل من ورد يرد (نقضا) منصوب على الحال من الفاعل اي
لا يرد نحو ارسلها ونحوه ناقضا (على قاعدة اشتراط كونها) اي الحال (نكرة
وتأويلها) اي الحال المعرفة (على وجهين) على ماذكره الشارح (احدهما)
احد الوجهين (انها) اي الاحوال المعرفة (مصادر) اي كل واحد منها
مصدر (لافعال محذوفة) اي لفعل محذوف وجوبا سماعا وقال ابو علي ان هذه
المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر حذف فعلها العامل
فيها وجوبا (اي تعترك الاراك وينفرد وحده) اشارة الى ان العراك مصدر من عرك
يعرك من ضرب وكذلك وحده مصدر الا انه لم يستعمل فعل كل واحد منهما
معه بل لو استعمل لاستعمال المزيد فيه (اي انفراده وتجتهد جهدك) من
اجتهد اجتهادا (فهذه الجمل) جمع جملة (الفعلية) وهي تعترك وينفرد
وتجتهد (وقعت احوالا) اي وقعت كل واحد منها حالا بالضمير وحده لما سيجئ
ان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفي فيه الضمير وحده ولا يجوز الواو (وهذه
المصادر) يعني العراك ووحده وجهدك (منصوبة على المصدرية) يعني على
انها مفعولات مطلقة لافعالها المحذوفة هكذا قاله الزمخشري وانما سميت
احوالا على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او للنائب باسم المنوب ويقال
مجاز مرسل لان الحال في الحقيقة عواملها المحذوفة (وثانيهما) اي ثاني
الوجهين (انها) اي هذه المصادر (معارف) باللام في الاول والاضافة
في الاخيرين لان كل واحد منهما يفيد تعريف ما دخل عليه (موضوعة مواضع
النكرات) فتكون احوالا بانفسها من غير ارتكاب حذف شئ الا انها مأولة
بالمشتق لتكون في صورة الاتفاق (اي) ارسلها (معتركة) متزاحمة (و)
مررت به (منفردا و) فعلته (مجتهدا فالصورة) اي صورة كل واحدة منها (وان
كانت معرفة) باللام او الاضافة (فهي) اي صورة كل واحد منها (نكرة)
لكون اللام في الاول والاضافة في الاخيرين للجنسية لا للعهدية لان كلا من
اللام او الاضافة اذا لم يكن للعهد يكون للجنس لا محالة (كما ان) المضاف الى
المعرفة بالاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو و(حسن الوجه في صورة
المعرفة لكونه) مضافا اليها ظاهرا (وهي) اي الصفة المضافة (في المعنى
نكرة) لكونها حكم الانفصال لانه في تقدير زيد ضارب عمرا وحسن وجهه

بالنصب

بالنصب والرفع وهذا مذهب سيبويه وهو الوجيه الوجيه لجريانه فى الاحوال المعرفة كلها سواء كانت مصادر اولا وعدم ارتكاب الحذف والمجاز ولجريان الحال فيه على ماهو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول (فان كان صاحبها) (اى صاحب الحال) سواء كان فاعلا اومفعولا حقيقة اوحكما (نكرة) (محضة) احتراز عما اذالم يكن نكرة محضة فانه لايجب تقديم الحال على صاحبه مثل جاءنى رجل من بنى تميم فارسا قد سبق (لم تكن فيها) اى فى تلك النكرة (شائبة تخصيص) اى لم يكن فى النكرة شئ يفيد التخصيص (بماسوى التقديم) اى سوى تقديم الحال على صاحبها (ولم تكن الحال مشتركة بينهما) اى بين النكرة (وبين المعرفة) كما اذا كان ذوالحال متعددا احدهما نكرة والاخر معرفة (مثل جاءنى رجل وزيدا راكبين) اراد بالحال ههنا الحال المفردة لان الحال الجملة لايجب فيها التقديم لكون الواو فيها غالبا (وجب تقديمها) (اى تقديم الحال على صاحبها النكرة) سواء كان فاعلا اومفعولا (ليتخصص النكرة بتقديمها) يعنى لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فبتقديم الخبر الظرف يتخصص المبتدأ النكرة كذلك ذوالحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه (لانهما) اى ذوالحال والحال (فى المعنى مبتدأ وخبر) لان معنى قولك جاءنى زيد راكبا اى زيدراكب وقت المجئ (ولئلا يلتبس) اى الحال من النكرة (بالصفة فى) حالة (النصب) اذالم يتقدم الحال على صاحبه فاذا قدم يعلم انه حال لاوصف لان الصفة لكونها من التوابع لاتتقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه على صاحبه معرفة كان اونكرة لكونه فى المعنى حكما والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه (فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا) لانه لا يعلم ان الضرب وقع على المفعول فى آن ملابسة الركوب فيكون حالا لان الحال مالم يتقرر او بعد لزومه وتقرره فيكون صفة لان الصفة ماتقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم علم ان الضرب واقع على رجلا فى آن ملابسته الركوب به يعنى قبل تقرره (ثم قدمت) الحال على صاحبها النكرة (فى سائر المواضع وان لم تلتبس) وهى حالة الرفع فقط لان فى حالة الجر لا يجوز تقديم الحال وان كان ذوالحال نكرة يعنى قدمت الحال فى سائر المواضع على ذى الحال النكرة حال كونه غيرملتبس بالصفة اذا لم يتقدم (طردا للباب) والاطراد معتبر فى كثير من المواضع كحذف الواو فى تعد بالتاء الفوقانية تبعا ليعد بالياء التحتانية وحذف الهمزة فى يكرم تبعا لنفس المتكلم وحده نحو اكرم (ولاتتقدم) (اى الحال فيما عدا) فعل ماض من عدا يعدو عدوا بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع الى ما لانها عبارة عن التركيب

اى فى تركيب جاز (مثل) منصوب لانه مفعول به له (زيد قائما كعمرو قاعدا)
يعنى لا يتقدم الحال (على العامل المعنوى) فى غيرهما التركيب لان العامل فيه
معنوى مستفاد من حرف التشبيه قدم الحال عليه يعنى يجوز تقديم الحال على
العامل المعنوى فى تركيب يدل على حالين غير متحدين بالعبارة اى بان يقال زيد
كعمرو فان التشبيه دل على ان فيه حالتا قائما بالتشبيه الا انهما غير معلومين
مختلفين صفة لقوله حالين بعد صفة بان يتعلق بكل منهما حال لا يتعلق
بالاخر فانه يجب ان يتعلق كل حال بصاحبه فلا يلزم التقدم على العامل
الضعيف وقد ارتضى الا ان كاف التشبيه لا مدخل لها بنفسها على الحالين معين
بل تدل بمعناها على حالين مختلفين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشترك
فيها فيهما حالتان مختلفتان واما تلك الحالة ماهى فغير مصرح بها فى اللفظ
الى هنا كلامه فلما نبهاتى بحال وقعت التشبيه وبحال اخرى ووقعت
بجنب المشبه به ولهذا قدم الحال الاول على عاملها المعنوى لتكون بجنب
صاحبها (قد عرفت فيما قبل) مبنى على الضم لانه من الجهات الست وهى
الملحقة ما ينبت هى اليه وتوى تكون مبنية على الضم على ما يجيئ (العامل
المعنوى) وهو المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به والتقدير (و) عرفت
فيما قبل (ان ما هو مقدر بالفعل) عند البصريين (او باسم الفاعل) عند
الكوفيين (مثل الظرف) مثل امام وخلف وفوق وغيرها سواء كان ظرف
زمان او مكان (وما يشبهه) اى الظرف فى احتياجه الى المتعلق وكونه فضلة
ومحلا للفعل (اعنى) بقوله وما يشبهه (الجار والمجرور) مثل زيد فى الدار
(خارج عنه) اى عن العامل المعنوى لان العامل فيهما اما مصرح او مقدر
(داخل فى الفعل) اذا كان متعلقه فعلا (او داخل فى (شبهه) اى شبه الفعل
اذا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل (فعلى هذا) اى على ما عرفت فيما سبق
العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او الاسم خارج عن العامل المعنوى وداخل
فى احدهما قوله فعلى متعلق بقوله لا يتقدم قدم عليه ليكون قريبا الى ما ينبنى البد
(معنى الكلام) اى معنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى (ان الحال لا يتقدم
على العامل المعنوى اتفاقا) اى اتفق النحاة عليه اتفاقا او منصوب بنزع الخافض
منه اى باتفاق النحاة (بخلاف الظرف) خبر مبتدأ محذوف اى عدم تقديم
الحال على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بخلاف الظرف (اى بخلاف ما اذا كان
العامل) فى الحال (ظرفا او شبهه) حيث لا يكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقا
(فان فيه) اى فى عدم تقدمها عليه (خلافا) بين سيبويه والاخفش (فسيبويه)
بالفاء التفسيرية (لا يجوزه) اى لا يجوز تقديم الحال على عامله الظرف (اصلا)

ايضا اى مطلقا اى سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما فى الدار او المظروف نحو قائما زيد فى الدار فكلاهما غير جائز عنده (نظرا الى ضعف الظرف فى العمل) لانه انما يعمل لنيابته عن الفعل لان القائم مقام شئ لايكون مثله ولانه غير مشتق ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا (ويجوزه الاخفش) مخالفا لسيبويه لكن لايجوزه الا (بشرط تقدم المبتدأ على الحال) لانه لما تأخر الحال عن المبتدأ الذى صاحبه راجع اليه فكانه تأخر الحال عن عامله الذى هو عامل فى صاحبه ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوى لانه لنيابته عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو فى الدار زيد فزيد فيه فاعل الظرف عندهم وعند البصريين وسيبويه مبتدأ ولان الظرف لا يعمل فى الظاهر عندهم بلا اعتماد و (نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه) اى الاخفش حينئذ (وافق سيبويه فى المنع) اى فى منع تقدم الحال على عامله الظرف سواء كان مؤخرا عن المبتدأ مثل زيد فى الدار قائما اومقدما عليه نحو فى الدار زيد قائما (فلا يجوز) تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرا مثل (قائما زيد فى الدار) اومقدما مثل (ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا) لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وان كان نائبا عنه ويجوز اتفاقا مثل فى الدار قائما زيد لانه ليس فيه التقدم المذكور (ويحتمل) معطوف على قوله ان الحال لايتقدم اى فعلى هذا يحتمل (ان يكون معناه) اى معنى الكلام المذكور سابقا (ان الحال وان كان مشابها للظرف) الواو للحال وان للوصل والجملة حال يعنى ان الحال حال كونه مشابها للظرف (لما فيه) اى فى الحال (من معنى الظرفية) بيان ما فى قوله لما وهو تعليل لمشابهة الحال الظرف (الا) بمعنى لكن بينهما اى بين الحال والظرف فرق من وجه آخر وهو (ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى) يعنى اذا كان العامل فى الظرف معنويا مستنبطا من فحوى الكلام يجوز تقديمه على عامله الفعل اوشبهه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك فى تقدير زيد عندك يوم الجمعة اوقبله كقوله تعالى كل يوم هو فى شأن فى تقدير هو اى الله تعالى فى شأن فى كل يوم هذا من باب ذكر الكل وارادة الجزء يعنى فى كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك اكل يوم لك ثوب فى مكان لك ثوب كل يوم (لتوسعهم) اى النحاة (فى الظرف) لعموم حاجة المخلوقات اليه وعدم انفكاكها عنه بخلاف الحال (والحال لاتتقدم عليه) اى على عاملها المعنوى لما عرفت (هذا) اى يكون هذا الكلام على الاحتمالية كائن (اذا لم يكن الظرف

اى داخلا فى العامل المعنوى) بل داخل فى الفعل اوشبهه كما سبق (واما اذا جعلته) اى الظرف (داخلا فى العامل المعنوى) حتى يكون العامل فى الحال الفعل الملفوظ اوشبهه الملفوظ ايضا اومعنى الفعل فيكون العامل فيها الفعل الملفوظ اوشبهه كذلك اومعناه (كما) اى شئ (هوالظاهر) فقط (من كلامهم) اى من كلام النحاة لان العامل مستفاد من فحواه ايضا فيكون الظرف من جملة العامل المعنوى (والمراد هوالاحتمال الثانى) وهوان الظرف يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الحال (لاغير) لان اللايق حينئذ استثناؤه من العامل المعنوى ويقول ان الحال لايتقدم على العامل المعنوى الا الظرف فانه يتقدمه فعلم من هذا ان الحال يتقدم على عامله الفعل اوشبهه ملفوظا كان اومقدرا ولما فرغ من بيان تقدم الحال على عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا وتفصيلا شرع فى بيان تقدم الحال على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال (و) (كما لايتقدم الحال على العامل المعنوى) ويتقدم على غيره من الفعل وشبهه (كذلك) تأكيد لقوله كما لايتقدم (لا) (يتقدم) (على) (ذى الحال) (المجرور) ويتقدم على ذى الحال المرفوع او المنصوب جوازا اووجوبا لانه كتقديم الخبر على المبتدأ لما سبق انهما فى المعنى مبتدأ وخبر فاخذا حكمهما (سواء كان مجرورا بالاضافة اوبحرف الجر) لان المطلق منصرف الى الكمال وهو لايكون الا بالتعميم (فان كان) ذوالحال (مجرورا بالاضافة) سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا اولا كالمثال الآتى فى الشرح (لم يتقدم الحال عليه اتفاقا) اى باتفاق البصريين والكوفيين (نحو جاءنى مجردا عن الثياب ضاربه زيد وتلك) اى عدم تقدم الحال على ذى الحال المجرور بالاضافة واقع (لان الحال تابع) لانه عرض غير متقرر لايقوم الا بصاحبه (وفرع لذى الحال) فى الوجود لان ذا الحال يوجد اولا ثم الحال يصدر منه ويقوم به (والمضاف اليه لايتقدم على المضاف) لقيامه مقام مالايتقدم على المضاف وهو التنوين والنون وفى الهندى لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبله لزم وقوع التابع حيث لايجوز وقوع المتبوع (فلا يتقدم تابعه ايضا) انتهى (وان كان) ذوالحال (مجرورا بحرف الجر ففيه) اى تقديم الحال على صاحبه المجرور به (خلاف) بين البصريين والكوفيين (فسيبويه واكثر البصرية) عطف العام على الخاص لكون المخصوص مقصودا فى هذا الفن لكونه اماما فيه (يمنعون تقديمها) اى تقديم الحال (عليه) اى على ذى الحال المجرور بالحرف (للعلة المذكورة) فى عدم جواز تقديمها على صاحبها المجرور بالاضافة فقد عرفتها فلا نعيدها (وهو) اى منع تقديمها عليه (المختار عند المصنف فلهذا) اى لكونه هو المختار

عنـد المصنف (قال على الاصح) متعلق بقوله ولا يتقدم للعلة المذكورة سابقا (ونقل عن بعضهم) اى بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض البصريين (الجواز) اى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس) اى وما ارسلناك لشئ من الاشياء الا ارسلناك للناس حال كونهم مجتمعين فى قومك رسولا ومرسلا اليهم غير مخصوصين كالانبياء السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك ومعنى على ماذهبوا بالفارسية نفرستاديم ترا اى محمد ازبراى آدميان مكر درحالى وبودن آدميان همه يعنى ازبراى همه آدميان فرستاديم (ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة) حيث جوز الكوفيون وبعض البصرية تقديمها على صاحبها المجرور بحرف الجر ولم يجوز احد من الفريقين تقديمها على المجرور بالاضافة بل اتفقوا على عدمه (ان حرف الجر معد) اسم فاعل من عدى يعدى من باب التفعيل حذفت ياؤه (للفعل يعنى يجعل الفعل اللازم متعديا الى المفعول به (كالهمزة والتضعيف) يعنى كما ان الهمزة اذا زيدت فى اول الفعل والتضعيف فى عين الفعل يكون ذلك الفعل متعد؛ اوكما ان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعى بزيادة الهمزة فى اوله والتضعيف فى عينه يكون متعديا الى المفعول به كذلك حروف الجر اذا دخلت على المفعول تجعل الفعل متعديا اليه فكانه اى حرف الجر (من تمام الفعل وبعض حروفه) كما ان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث لم تؤثر فى الفعل شيئا لانها ليست من تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانها من خواص الاسم فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحروف الجر وان كانت من خواصه ايضا الا انها لما دخلت على معمول الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه (فاذا قلت ذهبت راكبة بهند) بتقديم الحال على ذى الحال المجرور بالحرف (فكانك قلت اذهبت راكبة هندا) بتقديمها على صاحبها المنصوب فكما جوز التقديم على ذى الحال المنصوب فى هذا المثال كذلك جوز فيما يشبهه (فالمجرور) بحرف الجر وان كان مجرورا بحسب الظاهر الا انه (بحسب الحقيقة ليس مجرورا) بل منصوب والحال يتقدم على ذى الحال المنصوب فكذلك ههنا (واجاب بعضهم) اى بعض النحاة وهو الهندى والزجاج (عن هذا الاستدلال) اى عن استدلال الكوفيين على تقديم الحال على ذى الحال المجرور بهذه الآية (بجعل) متعلق بقوله واجاب (كافة) حالا من الكاف المتصل بالفعل مبينا هيئة المفعول به (والتاء) فى كافة (للمبالغة) فى الزجر والمنع والتبليغ والحث لا للتانيث كتاء علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد ملابسا بشئ من الاشياء الا حال كونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك والمعاصى مجدا فيه وحاثا على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ (و) اجاب

(بعضهم) وهو الكشاف (بجعلها) متعلق ايضا بلجاب اى بجعل كافة (صفة لمصدر) محذوف فحينئذ يكون كافة منصوبا على المصدرية لا على الحالية فيكون للمصدر للتأكيد والمعنى وما ارسلناك يا محمد الا كافة اى رسالة كافة ما نعة للناس عن الشرك والمعاصي وحاثة لهم على طلب الثواب اوعامة شاملة لهم (و) اجاب (بعضهم) وهو محشي الضوء (بجعلها) اى بجعل كافة (مصدرا) على وزن اسم الفاعل (كالكاذبة والعافية) اما بالفاء او بالقاف فيكون كافة منصوبا على انه مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد لشئ الا لكف الناس وتحنهم واللام فى قوله للناس متعلقة بهما على الاجوبة الثلاثة فتكون ظرفا لغوا (والكل) اى كل واحد من الاجوبة الثلاثة (تكلف وتعسف) اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة فى الفاعل غير معلومة الوقوع حتى انكرها البعض فى غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه بتقدير موصوف واما كون الثانى تكلفا فلانه لا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلانه اثبات مصدر غير معلوم واما كون الثالث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا كذا قاله عصام الدين (وكل مادل على هيئة) (اى صفة سواء كان الدال) على الهيئة (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (اوجامدا) يستفاد منه معنى قائم بالغير (صح ان يقع) ذلك الدال على الهيئة (حالا) (من غير ان يأول الجامد) الدال على الهيئة بالمشتق ليحصل معنى النسبة ظاهرا (لان المقصود من الحال) اى المراد من ايراد الحال (بيان الهيئة) اى الصفة التى عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل او وقع عليه (وهو) اى المقصود الذى هو بيان الهيئة (حاصل به) اى بالجامد كما هو حاصل بالمشتق واذا استويا فى المقصود استويا ايضا فى وقوعهما حالا من غير تفرقة (وهذا) اى مذهب المصنف وهو تجويز وقوع مادل على الهيئة والصفة حالا مشتقا اوغيره من غير تأويل غير المشتق بالمشتق (رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال) اى شرطوا ان يكون الحال مشتقا لان الحال فى المعنى خبر اوصفة وهما مشتقان اوفى معنى المشتق وكذا مافى حكمهما (وتكلفوا فى تأويل الجامد) حيث وقع حالا (بالمشتق) لتكون الاحوال مطردة متفقة (و) (مع هذا) اى مع تجويز وقوع الجامد حالا من غير تأويل (فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق) اى ان يكون مشتقا لماسبق ان الحال فى المعنى خبر وصفة وهما مشتقان وماوقع غير مشتق يأول به لتكون اقسام الحال متفقة (مثل) (بسرا ورطبا فى قولهم) اى قول العرب (هذا بسرا) بضم الباء وسكون السين واحدة بسرة مثل فعل وفعلة يعني هو مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء (وهو) اى البسر ما بقى

قبد

فيه حموضة على وزن فعولة الفارسية ترش (اطيب) اسم تفضيل (منه رطبا) (وهو ما فيه حلاوة صرفة) والمعنى هذا حال كونه بسرا انفع اى اكثر نفعا منه اى من نفسه حال كونه رطبا اوالتمرله ست مراتب اولها طلع والثانية خلال بفتح الخاء المعجمة والثالثة بلح بفتح الباء الموحدة واللام وآخره حاء مهملة والرابعة بسروالخامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة تمر ونحو قوله تعالى هذه ناقة الله لكم آية الاية (فهما) اى بسرا ورطبا (مع كونهما جامدين) يعنى غيرمشتقين لانهما اسمان جامدان والاول على وزن قفل وقيل على وزن فرس والثانى على وزن صرد (حالان) لان كل واحد منهما حال مع كونه اسما غير مشتق (لدلالتهما) اى لدلالة الاول (على صفة البسرية) وهى الحموضة (و) الثانى على صفة (الرطبية) وهى الحلاوة الصرفة واذا كانا دالين على الهيئة القائمة مع ذى الحال مع كونهما جامدين (فلاحاجة الى تأويل البسر بالمبسر) بكسر السين وفتحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازا عقليا بعلاقة العقلية لانه بالكسر صفة النخل لان النخل مبسر بالكسر واذا اطلق على عاملها يكون اطلاقا مجازا لا حقيقة وعلى الثانى يكون حقيقة لانه بالفتح يكون صفة ما عليها (و) لاحاجة ايضا الى تأويل (الرطب بالمرطب) بكسر الطاء وفتحها الاول مأخوذ (من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا) اريد بالف افعل ههنا الصيرورة مثل امشى الرجل اى صار ذا ماشية والاسناد حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه مبسرا بالفتح (و) الثانى مشتق من (ارطب اذا صار ما عليه رطبا) فهذا كالاول فى الاسناد والكسر والفتح قال الرضى وهوالحق اى مادل على هيئة يصح ان يقع حالا هوالحق سواء كان مشتقا اوغيره فلاحاجة الى هذا التكلف لان الحال هوالمبين للهيئة وكل ماقام مقام هذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تأويله بالمشتق اذا وقع غيرالمشتق حالا (والعامل فى رطبا) يعنى فى الحال الثانى (اطيب) لانه اسم التفضيل وهو من جملة مايشبه الفعل لان العامل فى الحال الفعل واذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ماسبق (باتفاق النحاة) اى العامل فى الحال الثانى اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد منهم (و) العامل (فى بسرا ايضا) يعنى الحال اسم التفضيل كما انه العامل فى الثانى (عندالمحققين وتقدم بسرا) يعنى الحال الاول (على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل) لانه لايجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا فيه تشبيها للحال بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز وكذا هذا والقوة اسم التفضيل لكونه شبه الفعل والمشبه يأخذ حكم المشبه به وهو جواز التقديم (لانه اذا تعلق بشئ

واحد) وهو ههنا المشار اليه بهذا يعني التمر (حالان) احديهما البسرية والاخرى ارطبية (باعتبارين) متعلق بمتعلق (مختلفين) اذ الحال الاولى تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية ايضا تعلقت به باعتبار المفضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا لاعتبار الآخر (يلزم) جواب اذا (ان يلي كل منهما) اي من الحالين (متعلق) اي ما تعلقه به يعني صاحبه فيكون اللام في متعلقه مفتوحة (والبسرية) يعني الحال الاولى فيه (تعلقت بالمشار اليه بهذا) يعني جعلت حالا منه ومبينة للهيئة القائمة به (من حيث انه) اي المشار اليه به (مفضل وهذه الحيثية) اي كون المشار اليه مفضلا (وان لم تكن) الواو للحال وان للوصل (معتبرة فيه) اي في المشار اليه به والجملة حال يعني وهذه الحيثية حال كونها غير معتبرة في المشار اليه به (الا) انها كانت معتبرة (بعد اعتباره) اي المشار اليه (في اطيب) يعني الابعد ان يكون ضمير اطيب المستكن فيه راجعا اليه لانه اذا لم يعتبر هذا لا يكون المشار اليه مفضلا بخلاف ما اذا اعتبر لان المرجع يأخذ حكم الراجع والراجع هو المفضل ههنا فكذا المرجع (لكنه) اي الا ان الشأن (لما كان الضمير) مطلقا سواء كان المراد به الضمير في اطيب او في غيره (بالنسبة الى المظهر) مطلقا ايضا (كالعدم) والمراد بالضمير ايضا المستكن لا الضمير البارز لانه لكونه ملفوظا حقيقة يكون كالمظهر في كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم (اقيم المظهر) الذي هو اسم الاشارة (مقامه) اي مقام الضمير الذي في اطيب كونه ذا حال ووقوع الحال بعده بلا فاصلة (واوجبوا ان يليه) اي الحال تلك المظهر لكون الحال بجنب صاحبه حكما لان صاحبه حقيقة المضمر في اسم التفضيل (والرطبية) المفهومة من قوله رطبا التي هي الحال الثانية في المثال المذكور (تعلقت به) اي بالمشار اليه بهذا يعني جعلت حالا منه ومبينة للهيئة القائمة به ايضا لكن (من حيث انه) اي المشار اليه (مفضل عليه) باعتبار ان ضمير منه راجع اليه ولذا قال الشارح (وهو) اي المفضل عليه (ضمير منه) لانه يرجع اليه (فيجب ان يليه) اي الحال ضمير منه وههنا ان الضمير البارز لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم كالمستكن بل كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يليه الحال كما يجب ان يلي المظهر لكون الحال بجنب صاحبه وان جاز الفصل ايضا ولاجل هذا قدم الحال الاول على عامله الضعيف وان كان حقه التأخير (قال الرضي واما الضمير المستكن) الراجع الى لفظ هذا (في افعل) يعني في اسم التفضيل الذي هو اطيب (فانه) اي الضمير المستكن فيه (وان كان) الواو للحال وان للوصل والجملة حال قد سبق غير مرة (مفضلا) في الحقيقة (لكنه) اي الا ان ذلك الضمير (لما لم يظهر) اي

لما

لما لم يكن ملفوظا حقيقة بل ملفوظا حكما كان كالعدم (والمعدوم ليس بشئ) فصار المفضل اسم الاشارة لكن باعتبار ان ذلك الضمير يرجع اليه (ومع هذا) اى مع كون الضمير المستكن فى افعل كالعدم (فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع) ان للوصل والفعل مبنى للمفعول (زيد احسن قائما منه قاعدا) ليكون كل من الحالين بجنب صاحبه الا انه قد وقع فصل بالاجنبى وهو الحال الاولى بين اسم التفضيل ومعموله وهو منه ولذا قال فلا ارى بأسا حيث قيد الرؤية بالبأس المفيد للكراهة قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين عن الآخر فى افعل باداة التشبيه وغيرها مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه التزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل زيد راكبا افضل من عمرو راجلا وان كان مقدما على اسم التفضيل (وذهب بعضهم) وهو ابو على واتباعه (الى ان العامل فى بسرا) يعنى فى الحال الاولى لان الخلاف فيها (اسم الاشارة) يعنى العامل فى تلك الحال معنى الفعل المستنبط من اسم الاشارة لانه لا يجوز ان يكون افعل التفضيل عاملا فيه لضعفه فى العمل فلا يتقدم معموله عليه (اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا) اى كون العامل فى الحال الاولى اسم الاشارة يعنى ان الفعل (ليس بصحيح) لانه لا يلزم تفريق العامل فى الحالين وهذا وان كان جائزا الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشئ على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الرطبية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا فى بسرا لا يدخل تحت التفضيل فتكون الرطبية مفضلا ومفضلا عليه فى حالة واحدة وهذا باطل (لانه يمكن ان يكون المشار اليه) بهذا (التمر اليابس) فيلزم حينئذ تقييد الاشارة يعنى المشار اليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود الاشارة مطلقا (فلا تتقيد الاشارة) يعنى فلا يصح تقييدها (بحال البسرية) لان العامل يتقيد به فلو كان اسم الاشارة عاملا فى بسرا لتقيدت الاشارة بحال البسرية ولم تكن مطلقة فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا حال البسرية وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا فى غير حالة البسرية حتى تكون الاشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل فيه اسم التفضيل (ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم) والمعنى يصح ان يقع اسم موقع اسم الاشارة (لا يصح اعماله فيه) الجملة صفة الاسم اى لا يصح اعمال ذلك فى الحال بان لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه لان العامل لما سبق اما الفعل او شبهه او معناه على سبيل منع الخلو والجمع (نحو تمر نخلتى بسرا اطيب منه رطبا) باقامة تمر نخلتى مقام اسم الاشارة ومثل زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ عن معنى الفعل والعامل فيه الفعل لكونه شبه فعل بلا خلاف وكذا العامل

فی الحال فی المثال المذکور فی المتن افعل ولما فرغ من بیان الحال المفردة علی ماهو الاصل لان الاصل فیها الافراد کما ان الاصل فی الخبر الافراد شرع فی بیان الحال الجملة علی ماهو الفرع فقال (وتکون) (ای الحال) (جملة) (لدلالتها) ای الجملة (علی الهیئة) ای الصفة (کالمفردات) یعنی کما ان الاحوال المفردة تدل علی الهیئة الحاصلة لصاحبها کذلک الجملة تدل علی تلك الهیئة فتقع حالا مثلها وفی الرضی جوز کون الحال جملة فان مضمون الحال قید لعامله ویصح ان یکون القید مضمون الجملة کما یکون مضمون المفرد (فیصح ان وقعت) ای الجملة (حالا مثلها) یعنی کما یصح ان یقع المفرد حالا ولان الحال حکم معنی لما سبق غیر مرة والاحکام تکون بالمفرد والجملة کما فی خبر المبتدأ (ولکن) یعنی الا انه (یجب ان تکون الجملة الحالیة) (خبریة) (تحتمل الصدق والکذب) یعنی الاصل فی الجملة الخبریة ان تکون صادقة لصدورها عمن یعقل وعمن لیس من شانه الکذب ویحتمل ان تکون کاذبة لانها خبر والخبر یحتملهما (لان الحال) فی المعنی (بمنزلة الخبر عن ذی الحال) للزوم المطابقة بینهما فی الافراد واخویه والتذکیر وضده ولزوم الضمیر الی ذی الحال للربط وکونه مسندا الی صاحبه اما بلاواسطة او بها کالخبر (واجراؤها علیه) ای جعل الحال حالا منه (فی قوة الحکم بها علیه والجملة الانشائیة) التی لاثبوت لها الآن (لایصح ان یحکم بها علی شیء) وان کان فاعلا لانها لاثبوت لها فی نفسها واثبات الشیء للشیء فرع ثبوته فی نفسه وهی لاثبوت لها فی نفسها فکیف تثبت لغیرها فلایصح ان تقع حالا من شیء کما لایصح ان تقع خبرا عنه (ولما کانت الجملة مستقلة فی الافادة) لاشتمالها علی الاسناد المقتضی المسند الیه والمسند وانما کانت کذلك (لاتقتضی ارتباطها) مع تعلق (بغیرها) لان المستقل فی الافادة لایقتضی التعلق بغیره ویکتفی بنفسه (والحال مرتبطة بغیرها) لکونها عرضا غیر قائم بنفسه ولان المقصود بالحال تخصیص وقوع عامله بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود لایحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة بصاحبها (فاذا وقعت الجملة) الخبریة التی من شأنه ان تکون صادقة ومحتملة الکذب (حالا لابدلها) ای لتلك الجملة لکونها مستقلة فی الافادة (من رابطة تربطها الی صاحبها) حیث لاتکون اجنبیة وتکون ایضا مخرجة عن الاستقلال (وهی) ای الرابطة ههنا اثنان (الضمیر والواو) وانما ربطوا الجملة الحالیة بالواو لان الحال تجیء فضلة بعد تمام الکلام فاحتیج فی الاکثر الی فضل ربط فصدرت الجملة التی اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنی الواو التی اصلها الجمع المطلق لیؤذن من اول الامر بان الجملة لم تبق علی الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحیث

صارت

صارت من جملة توابعه ولواحقه (والجملة الخبرية) الحالية (ما اسمية) ان بدئت باسم لفظا اوتقديرا (وفعلية) ان بدئت بفعل موضوع للخبر (و) تلك (الفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا) بان بدئت بفعل مضارع اريد اثباته (او) يكون فعلها (مضارعا منفيا) بان يكون مضارعا اريد نفيه (او) ان يكون فعلها (ماضيا مثبتا اوماضيا منفيا فهذه) الاقسام المذكورة (خمس جمل) جمع جملة ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع في بيانها تفصيلا وبيان الرابط ايضا فقال بالفاء التفسيرية والتفصيلية (فالاسمية) قدمها لكونها اشد احتياجا الى زيادة الرابط لدلالتها على الدوام والثبات ولكون البحث في الاسم ولمناسبتها بالحال المفردة لان المفردة ليست الا اسما بخلاف الفعلية (اى الجملة الاسمية الحالية) يشير الى ان اللام للعهد الخارجي والى ان الاسمية صفة تستدعي موصوفا (ملتبسة) (بالواو والضمير) اذا وقعت حالا (معا) حال مؤكدة للجار والمجرور اذ المعية تفهم من الواو العاطفة لكونهما مفعولين للخبر المحذوف اى حال كونهما متصاحبين في الارتباط لا الاستقلال لان المعية في معنى المصاحبة (لقوة الاسمية في الاستقلال) لتركبها من الاسمين وخارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرر (فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة ايضا) لان الشئ اذا كان قويا يلزم ان تكون الرابطة فيه اقوى حتى تخرجه عن الاستقلال وتربطه بما قبله ملوعا اوكرها وهذا النوع ثلاثة اقسام باعتبار الضمير لانه اما ان يكون متكلما (نحو جئت وانا راكبه او) مخاطبا نحو (جئت وانت راكب او) غائبا مثل (جاءني زيد وهو راكب) ويحتمل ان يكون المبتدأ مؤخرا والخبر مقدما فحينئذ يكون ثلاثة اقسام اخر (او) الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو وحدها) اى حال كونها منفردة في الربط وهذا النوع قسم واحد لاغير (لانها تدل على الربط في اول الامر) لان الواو تؤذن في اول الامر بان الجملة مرتبطة بماقبلها غير مستقلة بنفسها لانها يجب ان تقع في اول الكلام ولانها للجمع المطلق في اصل الوضع (فاكتفي) مبني للمفعول (بها) اى بالواو منفردة (مثل قوله عليه الصلاة والسلام كنت نبيا) اى اعطى لى النبوة (وآدم بين الماء والطين) اى حال كون آدم غير مخلوق وانما قال بين الماء والطين ولم يقل بين الماء والتراب مع ان سوق الكلام يقتضي هذا ذهابا الى مجاز اولى مثل اني اراني اعصر خمرا واعلم ان اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط لما سبق ان الاسمية في غاية القوة لتركبها من اسمين مقتضيين الدوام والثبات فيكون الرابط ايضا في غاية القوة ليتطابقا (وهذا اى الربط) في الجملة الاسمية الحالية ملتبس (بالواو وحدها) كما في النوع الثاني (او) ملتبس (بها) اى بالواو مصاحبة (مع الضمير) بلا انفراد احدهما

عن الاخر كما في النوع الاول (انما يكون في الحال المنتقلة) للغير المتقررة لانها
لتجددها وانتقالها اقتضت ان تصدر بالواو الموضوعة للجمع ليعلم من اول
الامر ان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة (وان في الحال المؤكدة) يعني ان
الجملة الاسمية اذا كانت حالا مؤكدة (فلا يجوز) فيها (الواو) الجار يعني
في متعلق بقوله فلا يجوز قدم عليه للحصر يعني عدم جواز الواو في الجملة الاسمية
الحالية منحصر بالجملة الحالية المؤكدة منها (تقول) بتاء الخطاب (هو الحق
لاشك فيه) ونحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب لاريب فيه على احد الوجوه (وذلك) اي
عدم جواز الواو في الحال المؤكدة واقع (لان الواو) لكونها في الاصل للعطف
وهو دليل التغير (لا تدخل بين المؤكد والمؤكد) بالفتح والكسر مطلقا يعني
سواء كانا في الحال او في غيرها (لشدة الاتصال) والامتزاج (بينهما) لان الثاني
عين الاول ونفسه فتخلل الفاصل بينهما كتخلله بين العصا ولحائها (او) الجملة
الاسمية ملتبسة (بالضمير وحده) اي حال كونه منفردا في الربط (على ضعف)
متعلق بقوله او بالضمير (لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء) اي في ابتداء الكلام
بل قد يقع في الاول وحينئذ يدل على الربط من اول الامر كالواو وقد يقع في الاوسط
بل قد يقع في الاخر (فلا يدل على الربط في اول الامر) ولهذين الوجهين قيل
ضعف وان كان الوجه الاول لا يستلزم الضعف اطراد الباب (نحو كلمته فوه
الى في) ان جعلته حالا من ضمير الفاعل فالرابط ضمير المتكلم في قوله الى في وان
جعلته من ضمير المفعول فالرابط ضمير الغائب في قوله فوه ونحوه قوله رجع
عوده على بدئه وقول الشاعر * ولولا جنان الليل ما آب عامر * الى جعفر سرباله
لم يمزق * (فلابد من الواو على الاصح) فالضمير اما في الاول وهو ثلاثة اقسام
باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجئت انت راكب وجاء زيد هو
راكب واما في الاخر وهو ايضا ثلاثة اقسام نحو جئت راكب انا وجئت راكب
انت وجاء زيد راكب هو واما في الاوسط وهو ايضا ثلاثة اقسام مثل رجعت
عودي على بدئي ورجعت عودك على بدئك ورجع زيد عوده على بدئه فالجملة تسعة
اقسام فالاول منها اقوى الوجوه لاشتراكه بالواو في دلالته في اول الامر على
الربط والثاني اضعفها لبعد الربط لكونه في الاخر والثالث متوسط بينهما
فمجموع الجملة الاسمية الحالية ثلاثة عشر قسما (و) الفعل (المضارع المثبت)
(اي الجملة الفعلية الحالية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا) ولكن يشترط
فيها خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما لتنافي الحال
والاستقبال (ملتبسة) (بالضمير وحده) اي منفردا واما قوله قمت واصك وجهه وقوله
ولما خشيت اظافيرهم * نجوت وارهنهم مالكا فبتقدير وانا اصك وانا ارهنهم

واذا كان المضارع مصدرا بقيد فيدخله الواو مثل قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون الاية (لمشابهته) اى المضارع المثبت (لفظا) فى الحركات والسكنات وعدد حروفه (ومعنى يعنى فى الحدوث والتجدد (لاسم الفاعل المستغنى) اذا وقع حالا (عن الواو) اكتفاء بالضمير وحده لان الاعراب اللفظى او التقديرى فى الحال المفردة يغنى عن الواو (نحو جاءنى زيد يسرع) وهذا النوع ينقسم ثلاثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جاءنى زيد يسرع وجئت تسرع وجئت اسرع (وما سواهما) (اى ماسوى) الذى هو غير (الجملة الاسمية) الحالية باقسامها وانواعها (و) الجملة (الفعلية المشتملة على المضارع المثبت) الواقعة حالا بالضمير وحده (من الجمل) جمع جملة بيان لما فى قوله وماسوى (المشتملة) صفة الجمل (على) الجمل الثلاث (المضارع المنفى او الماضى المثبت او الماضى المنفى) ملتبس (بالواو والضمير) (معا) اى مصاحبين فى الربط من غير انفراد احدهما فيه (او) ملتبس (باحدهما) يعنى بالواو وحده او بالضمير وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها اى استقلال واحد من الانواع الثلاثة لكونه فعلا يدل على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا مثبتا ومنفيا (كالاسمية) يعنى كما كان ضعيفا عند الاكتفاء بالضمير فى الجملة الاسمية الحالية لقوة استقلالها كما مر فالمضارع المنفى باعتبار انواعها وكانها مع الواو والضمير معا او باحدهما فقط سبعة اقسام وكذا كل واحد من الماضى المثبت والماضى المنفى سبعة اقسام فالمجموع احد وعشرون فمجموع الجملة الفعلية الحالية اربعة وعشرون واذا ضمت الجملة الاسمية الحالية اليها يكون المجموع يعنى الجملة الحالية سواء كانت اسمية او فعلية سبعة وثلاثين قسما تدبر ولا تكن من الغافلين وكن من المنصفين (فمثال المضارع المنفى) باقسامه الثلاثة (نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه) بالواو والضمير معا (او جاءنى زيد ما يتكلم غلامه) بالضمير وحده (او جاءنى زيد وما يتكلم عمرو) بالواو وحده (و) مثال (الماضى المثبت) باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه) بالواو والضمير معا (او جاءنى زيد قد خرج غلامه) بالضمير وحده (او جاءنى زيد وقد خرج عمرو) ومثال (الماضى المنفى) الواقع حالا باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاءنى زيد وما خرج غلامه) بالواو والضمير (او جاءنى زيد ما خرج غلامه) بالضمير وحده (او جاءنى زيد وما خرج عمرو) بالواو وحده اعلم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من الانفراد او الاثنين فى الماضى المثبت وفى البواقى اجتماع الواو والضمير اكثر من انفراد احدهما كذا فى الرضى ولما فرغ من بيان احوال التى تكون جملة اسمية وفعلية وبيان ما احتاجت هى اليه من الربط شرع فى بيان ما يحتاج الماضى المثبت اليه

اذا وقع حالا من اشتراط دخول لفظ قد عليه لفظا او تقديرا عند البصريين فقال (ولابد في الماضي المثبت) الواقع حالا (لا المنفي) فانه لايشترط فيه دخول قد عليه اذا وقع حالا لان النفي يستمر من حين الانتفاء الى حين صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الذي هو عامل في الحال فيقارن زمان الحال زمان الفعل فاذا قلت مثلا ما ركب يكون عدم الركوب مستمرا لان النفي يستوعب الازمان مالم يكن ضده فيقال زمان الحال زمان العامل فلا يحتاج اذا وقع حالا الى دخول قد المقربة عليه (من) دخول لفظة (قد) (المقربة) صفة قد (زمان الماضي) الواقع حالا بالنصب لانه مفعول للمقربة (الى) زمان (الحال) وهو آن صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الجار متعلق بقوله المقربة (لعله) تمييز عن النسبة التي في شبه الفعل لان لفظة قد موضوعة لتقريب زمان الماضي الى زمان الحال مثل جاءني زيد قد ركب فان لفظة قد دخلت على الحال لتقريب زمانه الى زمان صدور المجئ عن زيد فيقارن الركوب المجئ فيكونان في زمان واحد (على الماضي) متعلق بالدخول (المثبت الواقع حالا اليدل) مجهول من دل يدل (بها) الضمير يرجع الى لفظة قد والجار والمجرور في محل الرفع لانه نائبه (على قرب) متعلق بقوله ليدل (زمانه) اى زمان الماضي المثبت الواقع (حالا الى زمان صدور الفعل) متعلق بقوله قرب زمانه (من ذي الحال) اذا كان ذوالحال فاعلا (او) زمان (وقوعه عليه) اى وقوع الفعل على ذي الحال اذا كان ذوالحال مفعولا به (تجوزا) اى دلالة تجوزا ودلالة تجوزية يعني دلالة لفظة قد على هذا القرب مجاز بعلاقة الجزئية لان هذه الدلالة جزء من معناها اللغوي لكونه مطلقا (لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه) اى معنى الماضي المثبت الواقع حالا (انما هو بالنسبة) اى بالقياس (الى زمان العامل) في ذلك الحال مثلا ان مضى زمان الركوب في قولك جاءني زيد قد ركب بالقياس الى زمان المجئ العامل فيه يعني ان زمان الركوب سابق على زمان المجئ فيفهم منه ان المجئ بلا ركوب وليس كذلك بل المجئ ليس الامع الركوب (فلابد من) دخول (قد) عليه (حتى تقربه) اى لفظة قد زمان الركوب (اليه) اى الى زمان المجئ (فيقارنه) اى يقارن زمان الحال زمان العامل فيه فيتحد زمانهما حكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون قريبا من العامل زمانا مقرونا به بدخول قد عليه (وهذا) اى كون قد لازمة في الماضي المثبت الواقع حالا ملتبس (بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لايوجبون دخول قد) على الماضي المثبت اذا وقع حالا اى لايوجبونها (ظاهرة ولا مقدرة) بل يوقعونها حالا بغير قد كما يوقعون الماضي المنفي حالا بغيرها كما عند البصريين

لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا فيقارن زمان العامل بنفسه (سواء كانت) متعلق بقول المصنف ولا بدلا بقول الشارح اى لفظة قد (ظاهرة) (فى اللفظ) بان تكون ملفوظة داخلة على ما وقع حالا (نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه) بالضمير وحده او وقد ركب غلامه او وقد ركب عمرو (او) كانت لفظة قد (مقدرة) (منوية) بان تكون محذوفة فى اللفظ ملحوظة فى النية لان المقدر المنوى كالملفوظ من غير فرق (نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم) فجملة حصرت صدورهم حال من فاعل جاؤكم وهو الضمير البارز المعبر عنه بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة اى جاؤكم الكفار حال كون صدورهم حصرة يعنى خائفة لان الخوف سبب الحصر فيكون من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب والمراد من الصدور المعقول مجازا بعلاقة الحالية ومعناه بالفارسية آمدند ايشانها شمارا درحال آنكه تنك بود دلهاى آن جماعتى ومثله قوله تعالى هذه بضاعتنا ردت اى قدرت (وهذا) اى كون الماضى المثبت حالا بقد مقدرا ملتبس (بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما) اى سيبويه والمبرد لا يجوز ان حذف قد سواء كانت مقدرة منوية او محذوفة نسيا منسيا لان قد حرف والحرف لا تأثير له اذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر الا ان يكون مذكورا لفظا وههنا لبس بمذكور (فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بحذف الموصوف وجعل هذه الجملة صفة (اى قوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف) فتكون الجملة هى قرينة لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف وعرض لا يقوم بنفسه ولما لم يذكر له محل يقوم به علم ان ماقام به محذوف (وهو) اى الموصوف المحذوف (الحال) بتأويله بالمشتق فيكون المعنى حينئذ او جاؤكم حال كونهم (مجتمعين منحصرة قلوبهم والمبرد) يأول (يجعله) اى جعل قوله (جملة دعائية) يعنى دعاء عليهم (وانما لم يشترط ذلك) اى دخول قد (فى) الماضى (المنفى) اذا وقع حالا (لاستمرار النفى) من وقت الانتفاء (بلا قاطع) يعنى بلا مناقض وهو الايجاب لان النفى يستوعب الازمان فيشمل) النفى (زمان الفعل) اى زمان العامل فى الحال فلا يحتاج الى دخول لفظة قد عليه حتى لو ذكر يكون تطويلا بلا فائدة فيه ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى الحال وما هو الفرع فيه شرع فى بيان حذف عامله جوازا ووجوبا سواء كان العامل الفعل او شبهه او معناه ومثال الثالث نحو هذا الهلال بينا فقال (ويجوز حذف العامل) بلام الجنس ليشمل العوامل الثلاثة (فى الحال) سواء كان مفردا او جملة (لقيام قرينة) دالة على حذفه وتعيينه

(حالية) يعنى حال صاحب الحال ووصفه (كقولك للمسافر) (اى الشارع فى السفر اوالمتهئ له) اى السفر يريد بالتفسير الاول معناه الحقيقى وبالثانى معناه المجازى بعلاقة السببية لان السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب او بعلاقة الاولية (راشدا مهديا) (اى سر) امر من سار يسير مثال باع يبيع سقط عينه لالتقاء الساكنين ثم حذف جوازا (راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب) وهو الشروع او التهئ والمراد براشدا ان راشد بنفسه مهما امكن المهدى ان لم يكن الرشد بدون الهداية (وقوله مهديا لما سبقه راشدا) كانه هدى له فتقررت له الهداية فى صاحب الحال فالاصل ان يكون وصفه به الا ان الضمير لما لم يوصف حملت الهداية وصفا لما قام به وهو الرشد (او حال بعد حال) فكان الهداية لم تحصل الا بعد السير شئ فشئ فاما حال مترادفة يعنى متتبعة فيكون ذو الحال والعامل فى كليهما واحدا واما متداخلة وهى عبارة عن ان يكون الحال الثانى حالا من الضمير المستكن فى الاول فيكون صاحبه ما استكن فى الاول والعامل ايضا الحال الاول فيكون العامل فى الاول محذوفا وفى الثانى مذكورا وعلى التوجيه الاول فعامل كليهما محذوف (او) لقيام قرينة (مقالية كقولك راكبا لمن) اللام متعلق بالقول (يقول كيف جئت) اى على اى حال ووصف جئت (اى جئت راكبا) ثم حذف الفعل (بقرينة السؤال) المحقق وهو قوله كيف جئت (ومنه) اى من حذف عامل الحال بقرينة السؤال المحقق (قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه) جمع عظم اى ايظن او يعلم لان الظن من جملة العلم فيكون مجازا عن العلم بعلاقة الجزئية الانسان انه اى الشان ان لن نجمع عظامه المتفرقة فصارت ترابا (بلى) حرف ايجاب مختصة بايجاب النفى (قادرين) حال وعاملها محذوف جوازا بقرينة السؤال المحقق وهو قوله يحسب الانسان (اى بلى نجمعها قادرين) اى نعم ايها الجاهل نجمع بنات العظام المتفرقة فتناثرت وصارت ترابا حال كوننا قادرين على جمعها واحيائها وتعذيبها وما ذلك على الله بعزيز والتعبير عن الواحد بلفظ الجمع تعظيما باقامة الواحد مقام الجمع متعارف للبلغاء فى التكلم وما يتبعه كما فيما نحن فيه لافى الخطاب والغيبة كذا فى الهوادى (ويجب) (حذف العامل) لقيام قرينة (فى) (بعض الاحوال) (المؤكدة) لاكلها كما فى قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو الى قوله قائما بالقسط فان قائما حال مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف وهو شهد فعلم انه يجب حذف العامل فى بعضها لافى كلها (وهى) (اى الحال المؤكدة مطلقا) اى سواء حذف عاملها اولا وسواء كان حذف العامل واجبا اوجائزا (هى) الحال المؤكدة مطلقا (التى لا تنتقل عن صاحبها مادام موجودا)

لان الحال حينئذ هي الهيئة الطبيعية في ذي الحال يعني الخلقية وهي لا تقبل الانتقال مادام صاحبها موجودا كالعطوفية مثلا ولذا تفهم من ذي الحال عند ذكره قبل ذكر الحال ولذا السر جعلت مؤكدة وانما قال (غالبا) لانها تقبل الزوال الا انه نادر (بخلاف) الحال (المنتقلة) لانها تنتقل عن صاحبها حال كونه موجودا كالركوب مثلا حيث ينتقل عن صاحبه ولذا سميت منتقلة (و) الحال (المنتقلة قيد للعامل) لان الغرض منها تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث هو العامل في الحال فيكون قيدا له (بخلاف) الحال (المؤكدة) لان الغرض منها بيان الهيئة الخلقية في صاحب الحال دون التقييد فلا يكون تقييدا بل انما يكون تأكيدا (مثل زيد ابوك عطوفا) وانما وجب حذف العامل لان في الابوة ما يشعر بالعطف لتضمن الابوة العطوفية فاستغنى بقوله ابوك عن التصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان مشعرا بالعطوفية كان قرينة للعامل فحذف وجوبا روما للاختصار (فان المعطوفية لا تنتقل عن الاب) يعني ترحم الاب لابنه لا ينتقل منه مادام الاب والابن حيين واذا كان الابن ميتا فكذلك لا تنتقل منه (في غالب الامر) وان كانت منتقلة في بعض الازمان او من بعض الاشخاص (اي احقه) مقتضى الظاهر في التفسير ان يكون بصيغة المضارع لان المعنى في مثله على الاستقبال لا على الماضي (بفتح الهمزة) بناء على انه مضارع متكلم وحده ثلاثي من باب ضرب مثل فر يفر حق يحق (او ضمها) اي اوضم الهمزة بناء على انه مضارع متكلم وحده ايضا الا انه رباعي من باب الافعال من احق يحق مثل اصر يصر الاول مأخوذ (من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه) اي من الامر (على يقين) يعني لم يبق لي شبهة حيث حصل لي علم اليقين كعين اليقين فعلى هذا يكون الحال مبينا لهيئة المفعول لكونه حالا منه (او) الثاني مأخوذ (من احققت الامر بهذا المعنى) السابق حال كونه ملابسا (بعينه) يعني حيث لا فرق بينهما بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ولم يبق لي فيه شبهة (او بمعنى اثبته) يعني الاول بمعنى اثبته من ثبت يثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه المجازي بعلاقة السببية لان التحقق سبب للثبوت او على ان يكون استعارة تبعية (اي تحققت ابوته لك وصرت منها) اي من كونه اباك (على يقين او اثبتها) من اثبت فعل مضارع متكلم وحده اي اثبت ابوته لك (كذلك) اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين بحيث لم يبق لي شبهة (عطوفا) اي حال كون الاب لك شفيقا وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال مبينا للمفعول وقد سبق (وقال صاحب المفتاح) ابو يعقوب يوسف السكاكي (احق التقديرات) التي يجوز ان تقدر

فی هذا المثال (عندی ان یقدر) قوله (یحنی) فعل مضارع معلوم من حنی یحنی
مثل رمی یرمی من باب ضرب ای یمیل ویشفق ویرحم ویترحم نحو زید ابوك
یحنی (عطوفا) وعلی هذا تکون الحال لبیان هیئة الفاعل لانها حال منه لان
الفعل المقدر وهو یحنی لازم فاعله ما استکن فیه وهو ذو الحال واما عین العامل
المحذوف فی هذا المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم فی تقدیره فهذا التقدیر
مروی عن سیبویه یعنی تقدیرا حقه وقال الزجاج لاتقدیر فیه ولاحذف بل العامل
فی الحال خبر الجملة لتأویله بالمسمی فزید ابوك فی معنی زید مسمی بابیك اقول هذا
التأویل غیر صحیح بل التأویل الصحیح زید مربیك لان فی الاب معنی التربیة
وما ذهب الیه المصنف مذهب سیبویه وهو الحق لجریانه فی قوله تعالی وهو الحق
مصدقا لما معهم وفی مثل انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا لانه لایقال مثله الالمن
اشتهر بالخصلة التی دلت الحال علیها کاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة
فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة فیکون قرینة لحذف العامل فیحذف وجوبا
اختصارا او اعتمادا لما تضمنه الخبر کذا فی الرضی ولما فرغ من بیان حذف العامل
فی الحال جوازا او وجوبا شرع فی بیان شرط الحذف الا ان الحذف جوازا لم یحتج
الی الشرط لجواز ذکره اولا کتفاء القرینة اولان الحذف جوازا امر سهل
اکتفی ببیان شرط وجوب الحذف فقال (وشرطها) (ای شرط وجوب
حذف عاملها) قدر الحذف والاضافات لیصح الحمل علی الشرط بقوله (ان
تکون مقررة) لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فیها لاشرط الحال (ای
مؤکدة) هذا تفسیر باللازم لان التقدیر الذکر مرة بعد مرة اوجعل الشیء فی قراره
فیلزمه التأکید (لمضمون الجملة) وهو مصدر مضاف الی الفاعل مثل ابوه زید
والی المفعول (احترز به عما یؤکد بعض اجزائها) ای اجزاء الجملة (کالعامل) ای
کما یؤکد العامل الذی (فی قوله تعالی انا ارسلناك للناس) لان کونه علیه الصلاة
والسلام رسولا ای مرسلا فهم من قوله ارسلنا لان الارسال لایکون بدون المرسل
بالفتح کما لایکون بدون المرسل بالکسر لاسیما وقد تعلق بالمفعول وهو کاف الخطاب
فأکده بقوله (رسولا) فهو حال من المفعول ومع هذا یکون تأکیدا للارسال
(فانه لایجب حذفه) بل لایحذف اصلا (اسمیة) (احترز به عما اذا کانت فعلیة
فانه لایجب حذف عاملها) فان الحال اذا کانت مؤکدة لمضمون جملة فعلیة
لایحذف عاملها بل لایجوز مثل قوله تعالی ولاتعثوا فی الارض مفسدین والشمس
والقمر والنجوم مسخرات بامره ومثله یقال یجئ جائیا وقم قائما واقعد قاعدا
(کما قال صاحب الکشاف فی قوله تعالی قائما بالقسط لله) ای قائما بالقسط (حال
مؤکدة من فاعل شهد) فی قوله تعالی شهد الله الآیة لان القیام بالقسط

ای

اى بالعدل يفهم من الجملة التى هى شهد الله فاكدت بقوله قائما بالقسط (ولابد ههنا) اى فى وجوب حذف عامل الحال المؤكدة (من قيد آخر) غير القيدين الاولين (وهو) اى ذلك القيد الواجب (ان يكون عقد تلك الاسمية) التى تكون الحال مؤكدة لمضمونها (من اسمين) اى من ان يكون تركب الجملة الاسمية المؤكد مضمونها بالحال من اسمين (لايصلحان) اى لايصلح كل واحد منهما (للعمل فيها) اى فى الحال بان لايكون المسند فيها فعلا ولا شبهه ولامعناه لماسبق ان العامل فى الحال مطلقا اى سواء كان مؤكدا اولا احد العوامل المذكورة كالمثال فى المتن (والا) اى وان لم يجب ذلك القيد (لكان عاملها) اى عامل الحال المؤكدة (مذكورا) لفظا (فكيف يكون حذفه) اى حذف ذلك العامل (واجبا اوجائزا لان الموصوف بالذكر لا يوصف بالحذف (نحو الله شاهد قائما بالقسط) وفى بعض النسخ وكان المصنف اكتفى عن هذا القيد بالمثال اقول لم يأخذ المصنف هذا القيد لانفهامه من قوله وعاملها الفعل اوشبهه اومعناه لان الجملة اذا ركبت من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيها يكون ذلك الاسم شبه فعل اومعناه ولما فرغ من بيان الحال وماهو الاصل فيه والفرع شرع فى بيان التمييز وذكره بعد الحال لانهما يشتركان فى البيان الا ان التمييز لبيان الذات مذكورة اومقدرة والحال لبيان الصفة ولان بعض مايكون تمييزا حال مثل طاب زيد فارسا فقال (التمييز) بيائين ويجوز حذف احدهما اختصارا فى اللفظ تفعيل من ميزت الشئ اذا فصلته عن غيره بامر يختص به والمراد به ههنا المميز بالكسر على معنى ان ظاهر الاسم يميز مراد المتكلم ويجوز الفتح على معنى ان المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الاجناس فعلى الاول يكون مجازا بعلاقة كون صاحب هذا الكلام مميزا كقوله تعالى والقرآن الحكيم لان الحكيم صاحبه وعلى الثانى حقيقة اما مبتدأ حذف خبره اوخبر محذوف المبتدأ اى من الملحقات او هذا بيان وعلى هذين التوجيهين يكون قوله مايرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو (ما) (اى الاسم الذى) يريد ان ما موصولة بمعنى الذى لان الموصوف من جملة المعارف ولوكان موصوفا لفسره بالنكرة ويجوز ان تكون موصوفة ايضا الا ان الشارح اقتصر على الاول (يرفع الابهام) صلة ما اوصفته (واحترزبه) اى بقوله يرفع الابهام (عن البدل) باقسامه الاربعة (فان المبدل منه فى حكم التنحية) اى فى حكم الازالة من البين فى المعنى (فهو) اى البدل ليس (يرفع الابهام عن شئ) لانه ليس فى شئ ابهام حتى يرفعه (بل هو) اى البدل (ترك مبهم) وهو المبدل منه لانه يترك فى القصد والارادة والنسبة ولذا قيل ترك مبهم (وارادة معين) وهو البدل لانه يراد ويقصد فى النسبة ولهذا كان معينا يعنى

مقصودا (المستقر) اسم فاعل من استقر ولذا قيل (اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له) فى اللفظ الموضوع فان عشرين مثلا ليس فيه ابهام بل الابهام لايكون الا فى المعنى الذى وضع له عشرون وهو المعدودات لانه اذا قيل عنده عشرون لم يعلم انه من اى جنس من المعدودات واذا قيل درهما علم انه من جنس الدراهم وقس عليه غيره (من حيث انه موضوع له) قوله (فان المستقر) علة لقوله اى الثابت آه (وان كان بحسب اللغة) اى الجار والمجرور حال من اسم كان (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الثابت) خبر كان والجملة خبر ان والواو زيدت لتأكيد الصوق اى فان المستقر وان كان حال كونه بمقتضى المعنى اللغوى هو الثابت (مطلقا) اى حال كون ذلك المعنى مطلقا اى سواء كان ذلك المعنى وضعيا او استعماليا (لكن) اى الا ان (المطلق) اى المذكور غير مقيد (منصرف الى الكامل) لتعذر العمل بالاطلاق لانه يشمل الاستعمالى (وهو) اى الكامل الابهام (الوضعى) لا الابهام الاستعمالى (واحترز به) اى بقوله المستقر (عن) الابهام الغير المستقر حيث لا ابهام فيه وضعا بل تولد من تعدد الموضوع له (نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية) صفة (يرفع ابهام قوله عينا) الذى لم يكن فيها وضعا بل استعمالا (لكنه) اى الابهام فى عينا (غير مستقر بحسب الوضع) اذ لا ابهام فيه وضعا (بل نشأ) اى تولد منه وحصل (فى الاستعمال) يعنى استعمال ذلك اللفظ (باعتبار تعدد الموضوع له) يعنى ان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع انما وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه او من مواضع اخر ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر معين ثم وثم فاذا استعمله المستعمل فقال رأيت عينا يحصل الابهام للسامع ان المستعمل فى اى معناه استعمل لاجل الاشتراك العارضى فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارضى لا الوضعى كما عرفت انه ليس فيه ابهام وضعى (وكذا) اى كما رفع الاحتراز به الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك (يقع به) اى بقوله المستقر (الاحتراز عن اوصاف مبهمات) يعنى عن اوصاف اسماء الاشارات فانها مبهمة استعمالا و وضعا لان اسماء الاشارة من اقسام المعارف (نحو هذا الرجل) وهذه المرأة (فان) لفظ (هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى) وهو المشار اليه يعنى ما يصلح للاشارة بهذا لكن لايكون موضوعا لذلك المفهوم الا (بشرط استعماله) اى باستعمال هذا (فى جزئياته) اى جزئيات المفهوم الكلى كالحيوان الناطق وهو موضوع لمفهوم كلى وهو الانسان بشرط استعماله فى جزئياته يعنى فى زيد وعمرو ورجل وامرأة فكذا لفظ هذا موضوع لمفهوم كلى وهو المشار اليه او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله فى جزئياته وهو ههنا ما اشرت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا

الغلام

الغلام وهذا الفرس وهذا الحجر وغير ذلك (او) موضوع (لكل جزئی منه) ای من المفهوم الكلی فانه موضوع فی هذه الامثلة للرجل وموضوع للغلام بوضع آخر وللفرس بوضع آخر الی غیر ذلك (ولا ابهام فی هذا المفهوم الكلی) من حیث انه مفهوم كلی لانه من حیث هو هو لا ابهام فیه لانه واحد وهو المشار الیه كما ان الانسان نوع واحد لا غیر (ولا) ابهام ایضا (فی واحد واحد من جزئیاته) ای جزئیات المفهوم الكلی الموضوع له كالرجل والغلام وغیرهما (بل الابهام انما نشأ له) ای للفظ هذا (من تعدد الموضوع له) علی الثانی ای علی انه موضوع لكل جزئی (او) الابهام انما نشأ له من تعدد (المستعمل فیه) علی الاول ای علی انه موضوع لمفهوم كلی فحینئذ یكون ما استعمل فیه متعددا فحصل الابهام من تعدد الموضوع له فتوصیفه ای توصیف اسم الاشارة (بالرجل) ای جعله موصوفا بالمعرف باللام (یرفع هذا الابهام) یعنی الابهام الحاصل من تعدد المستعمل فیه بناء علی الاول او الموضوع له بناء علی الثانی (لا) یرفع (الابهام الواقع فی الموضوع له من حیث انه موضوع له) لانه لا ابهام فیه من حیث الوضع كما عرفت سابقا حتی یرفع لان الرفع بعد الوجود وهو لیس بموجود (وكذا) ای كما احترز به عن نحو رأیت عینا جاریة وعن صفة المبهم كذلك (یفعل الاحتراز به عن عطف البیان) الذی هو (فی مثل قولك) اقسم بالله (ابو حفص عمر) وفی عكسه فی قولك جاءنی یعقوب ابو یوسف (فان كل واحد من ابی حفص وعمر موضوع لشخص معین) یعنی قد وضع كل واحد منهما لذات معینة (لا ابهام فیه) كما ان ابا حنیفة ونعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معین وكذلك یعقوب وابو یوسف الا ان الاول فی الاول كنیة وفی الثانی علم اصطلاحی وان الثانی فی الاول علم اصطلاحی وفی الثانی كنیة كذلك ابو حفص كنیة امیر المؤمنین عمر بن الخطاب رضی الله تعالی عنه وعمر علم اصطلاحی له فلا ابهام فیهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لا تعدد فی الموضوع له (لكن) ای الا انه (لما كان عمر اشهر) من ابی حفص لاشتهاره رضی الله تعالی عنه بالعلم دون الكنیة (زال بذكره) ای بذكر عمر بعد ذكر ابی حفص (الخفاء الواقع فی ابی حفص لعدم الاشتهار) یعنی زال الخفاء الناشئ من كونه غیر مشهور مثل اشتهار عمر (لا) یزول (الابهام الوضعی) بذكر عمر اذ لیس فیه ابهام وضعا ولا استعمالا حتی یرفع بل الابهام لو كان ما نشأ الا من عدم الاشتهار والفرق بین هذه الثلاثة ان الابهام فی القسم الاول انما نشأ فی الاستعمال باعتبار الموضوع له فقط وفی الثانی انما نشأ فیه ایضا باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل وفی الثالث انما نشأ من عدم الاشتهار فافهم (عن ذات) متعلق بقوله یرفع

(لا) برفع الابهام (عن وصف) ولا يخفى فرق بين النعت والحال والتمييز
بان وضع الاولين لبيان ثبوت وصف في شيء فكل واحد منهما يرفع الابهام
عن الوصف والتمييز وضع لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان له من اي جنس
هو فرجل عاقلا بيان صفة العقل في رجل ورطل زيتا لبيان ان الرطل كان
في الزيت الى هذه تلامذه (واحترز به) يعني احترز المصنف بقوله عن ذات
(عن النعت والحال فانهما) اي النعت والحال (يرفعان) اي يرفع كل واحد
منهما (الابهام المستقر الوقع) يعني الابهام الثابت (في الوصف) مثلا ان
رجلا في قولك جاءني رجل يحتمل ان يكون موصوفا بالعلم والجاهل فوقع
الابهام في وصفه فلما قلت جاءني رجل عالم زال الابهام الواقع في الوصف
(لا) يرفع كل واحد منهما الابهام الواقع (في الذات) فان كل واحد منهما وصف
وهو لا يبين الا ما في الذات وقائم بها وهو الوصف ايضا والمميز لما كان دالا على
الذات يبين نفس الذات وهو المميز بالفتح (وتحقيق ذلك) اشارة الى ان التمييز
هو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات وان الذي يرفع الابهام المستقر عن الوصف
لا يكون تمييزا اي تحقيق ان التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن الذات والنعت
والحال يرفعان الابهام المستقر ايضا لكن عن الوصف (ان الواضع) اي
واضع الالفاظ (لما وضع الرطل) بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين
(مثلا لنصف من) بفتح الميم وتشديد النون وهو مائتان وستون درهما والرطل
مائة وثلاثون درهما (فلا شك ان الموضوع له) اي ان المعنى الذي وضع الرطل به
(معنى معين) وهو نصف من (مميز عما هو اقل) اي عن المعنى الذي هو اقل
(من النصف) اي من نصف المن (كالربع) اي كربع المن وخمسه وسدسه
(و) ذلك المعنى مميز (عما هو اكثر منه) اي من نصف المن (ككل ومنين) فتعين
ان المعنى الذي وضع الرطل له لا يكون الا نصف المن وهو معنى معين (ولا ابهام
فيه) اي في معنى الرطل لانه نصف المن (الا من حيث ذاته اي جنسه) اي
جنس الموضوع له يعني ليس فيه ابهام الذي هو الموزون (فانه لا يعلم) مبني
للمفعول (منه) اي من نفس الرطل حال كونه (بحسب الوضع) اي بمقتضى
الموضوع اذا قيل عندي رطل (انه) اي المراد من الرطل كان (من جنس العسل
او الخل او غيرهما) من الموزونات فحصل ابهام في ذاته وجنسه (ولا) عطف
على قوله الا من حيث يعني ولا ابهام فيه اي في الرطل الا (من حيث وصفه)
وهو ان يكون الرطل نصف المن او ربعه (فانه) اي الحال والشان (لا يعلم)
مبني للمفعول (منه بحسب الوضع) اذا قيل هذا رطل او عندي رطل (انه)
اي ذلك الرطل (بغدادي او مكي) يعني لما قيل لفلان رطل لم يعلم انه يراد

الرطل

الرطل المنسوب الى بغداد اوالى مكة فحصل فيه ابهام من وجهين من حيث ذاته وجنسه ومن حيث وصفه فلزم بيا ن ما هو المراد منه (فاذا اريد رفع الابهام الوصفى) اى الابهام المنسوب الى وصفه (الثابت فيه بحسب الوضع اتبع) مبنى للمفعول (بصفة اوحال) يعنى جعلت الصفة اوالحال اذا صلح ان يكون ذوى الحال تابعا له لتبين ما هو المرا د منه وهو رفع الابهام الوصفى الثابت فيه (فيقال) لفلان (رطل بغدادى) اومكى اويقال اشتريت هـذا الرطل بغداديا اومكيا (واذااريد رفع ابهام الذاتى) اى الابهام المنسوب الى الذات يعنى الى الجنس (قيل زيتا) قال الشارح فى الاول اتبع وههنا قيل اشارة من الاول الامر الى ان الاول من التوابع وان الثانى من الذوات (فزيتا) فى قولك رطـل زيتا (برفع الابهام المستقر عن الذات) والجنس (لاالنعت والحال) عطف على قوله فزيتا لانه موضوع مبتدأ ونصبه محكى لاعلى الذات كما هو المتبادر لان التعليل بقوله (فانهما) يمنعه (يرفعا ن الابهام عن الوصـف) لما عرفت (مذكو رة اومقدرة) بالجر فيهما (صفتان لذات اشـا رة الى تقسيم التميز) على سبيل منع الخلو او الجمع (فا) لذات (المذكورة) ماتم باحد المتمسات الار بعة امابالتنوين (نحو رطل زيتا) واما بنـون التثنية نحو منوان سمنا واما بنون الجمـع مثل عشرون درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلها زبدا (و) الذات (المقدرة) ما قدر فى الجملة اوما ضاهاها اوالاضافة على ما سيأتى (نحـو طاب زيد نفسا) فنفسا تميز يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى جملة طاب زيد (فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد) وذلك الشئ غير معلوم (ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه) اى فى قولك طاب زيد وذلك الشئ المقدر فيه ما فسر بالتميز لان نسبة الطيب الى زيد لم تعلم أمن جهة النفس ام جهة العلم اوغيرهما فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس واذاقيل علما يعلم انها من جهة العلم فعلم من هذا ان الشئ المقدر ماجعل تميزا والا لم يصح تفسيره به ولم يكن تميزا عنه لان التميز ما يميز الشئ المقدر (فالاول) الفاء للتفصيل واللا م للعهد الخارجى اشار اليه الشارح بقوله (اى القسم الاول من التميز) اى (وهو) اى القسم الاول منه (ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه) (عن مفرد) المفرد يقابل الجملة وشبهها ويقابل المضاف ويقابل المثنى والمجموع والمراد به ههنا ما يقابل الجملة وشبهها لاغير (يعنى به مايقابل الجملة وشبـهها) وفى بعض النسخ وهو اسم الفاعـل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (والمضـاف) معطوف على الموصول يعنى به المضاف والمراد به ما يتم بالمضاف اليه بالشرط ان يكون الابهام فى المضاف لا النسبة الاضافية فانها كالجملة منه القسم الثانى

تأمل وانصف (مقدار) على وزن مفتاح بالجر (صفة لمفرد وهو) اى المقدار (مايقدر به الشئ) يعني معيار كل شئ (اى يعرف به) اى بذلك المقدار (قدر) اى قدر الشئ (ويبين) مبنى للمفعول وهو جنسة العدد والكيل والوزن والذراع والمقياس (غالبا) (اى) فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدار (فى غالب المواد) اى فى غالب الامثلة (واكثرها اى رفع الابهام) مبتدأ مضاف الى المفعول (مطلقا) اى حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكونه فى المفرد المقدار اوفى الجملة اوغيرهما (يتحقق) الجملة خبر المبتدأ اى يوجد و يحصل (فى ضمن هذا الرفع الخاص) وهو الرفع عن مفرد مقدار (فى اكثر المواد وذلك) اى تحقق رفع الابهام المطلق فى ضمن الرفع المذكور فى اكثر المواد واقع وثابت (لان الابهام فيه) فى المفرد المقدار (اكثر) من كون الابهام فى غير المقدار او الجملة لان المقدار كثيرا ما يستعمل بالتنوين اوبنونى التثنية والجمع او الاضافة وما اكثر استعماله باحد هذه الاربعة يكون ابهامه اكثر لان التنوين للتنكير ونونى التثنية والجمع بدل من التنوين والبدل يأخذ حكم المبدل منه غالبا والاضافة ههنا ايضا للتنكير (و) المفرد (المقدار) (اما) (يتحقق) يعني موجود (فى) (ضمن) (عدد) هذا من ظرفية الجزء فى الكل وقيل من قبيل ظرفية الخاص فى العام وكلاهما واحد (نحو عشرون درهما) مثل للتم بنون الجمع وكذا اخواتها السبعة لانها عقود ثمانية كل واحد منها تام بنون الجمع (وسيأتى) ذكر تميز العدد (وبيانه) وتميز العدد اما واجب الجر وهو من ثلاثة الى عشرة ومائة والف وتثنيتهما وجمعه واما واجب النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين سواء كان مقدما اومؤخرا ومابينهما (فى باب اسماء العدد) (واما فى) (ضمن) (غيره) عطف على قوله فى ضمن العدد (اى) والمفرد المقدار اما تحقق فى ضمن (غير العدد كالوزن) وهو اماتام بالتنوين (نحو رطل زيتا) (فان الرطل) قد سبق له (نصف المن) وقد سبق ايضا معنى المن ورطل (و) اما تام بنون التثنية (نحو) (منوان) تثنية من بالقصر مرادف من قفيز والتشديد الا ان الاول افصح للتخفيف (سمنا) بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو مايخرج من السمن (و) (كالكيل) معطوف على قوله كالوزن باعادة الجار وانما اعاده لكونه جنسا آخر واشارة لتقابل المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون بالتنوين نحو قفيز برا واما بنون التثنية (نحو) (قفيزان برا) البر بضم الموحدة وتشديد الراء المهملة بالفارسية گندم (و) (كالذراع) معطوف اما على الكيل واما على كالوزن واعادة الجار ايضا اشارة الى تغاير المعطوفين وهو بكسر الذال المعجمة و بعدها راء مهملة مفتوحة وبعدها الف على وزن قرام

مايذرع به وهو ايضا اما تام بالتنوين (نحو ذراع ثوبا) واما بنون التثنية نحو ذراعان ثوبا (كالمقياس) وهو كالاولين فى العطف واعادة الجار وهذا القسم ماتم بالاضافة وهو ان يكون مفردا مضافا (نحو) (على التمرة مثلها زبدا) واما مثنى مضافا نحو على التمرة مثليها زبدا وهو بالزاى المعجمة مضمومة بعدها باء موحدة من تحت معروف (والمراد) جواب عن سؤال مقدر تقديره ليس فى هذه الاشياء المذكورة ابهام لان عشرين مثلا يدل على عدد معين لا ابهام فيه وكذا غيره فاجاب عنه بقوله والمراد (بالمقادير) التعبير بالمقادير بناء على ان للاكثر حكم الكل لان كلها ليست مقادير بل بعضها مقياس وهو ماتم بالاضافة (فى هذه الصور) المذكورة بالامثلة (هو المقدرات) فى اكثرها والمقيس فى بعضها (لان قولك عندى عشرون درهما) فى العدد وماتم بنون الجمع (ورطل زيتا) فى الوزن وماتم بالتنوين (وذراع ثوبا) فى الذراع وماتم بالتنوين ايضا (وعلى التمرة مثلها زبدا) فى المقياس وماتم بالاضافة (المراد) مبتدأ (بها) اى بكل واحد منها يعنى بالاول (المعدود) خبره والمبتدأ مع خبره خبران فى قوله لان قولك (و) بالثانى (الموزون) بالثالث (المذروع) بالرابع المقيس لاغير) اى لاغيرها واذا كان المراد هؤلاء يحصل الابهام لامحالة لان المعدود مثلا لايعلم من اى جنس لانه يحتمل جميع المعدودات واذاقيل درهما يزول الابهام ويحصل المرام وكذا فى غيره (وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة) يعنى ان المصنف اورد لما يرفع الابهام عن مفرد مقدار يتحقق فى ضمن غير العدد امثلة ثلاثة وهى نحو رطل زيتا ونحو منوان سمنا ونحو على التمرة مثلها زبدا مع ان ما يقدر به الشئ و يعرف به قدره وبين خمسة لماسبق ولم يورد لكل واحد منها مثالا حتى تكون امثلة خمسة لاثلاثة (لانه اى الحال والشان (كان مطمح) مصدر ميمى على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو (نظره) من باب فتح يقال طمح بصره اى ارتفع والمعنى كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية امره (التنبيه) بالنصب خبر كان (على بيان مايتم به المفرد) المقدار لكون الابهام لايحصل فى هذا القسم الا فيه ومايتم به المفرد المقدار غير العدد ثلاثة على ماينه الشارح (و) الاول (هو التنوين) لان التنوين دليل تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها (كما فى رطل زيتا (و) الثانى (النون) يعنى نون التثنية وهى لما كانت قائمة مقام التنوين كانت دليلا على تمامها وانقطاعها عما بعدها ايضا (كما فى منوان سمنا و) الثالث (الاضافة) والمضاف اليه لما كان قائما مقام تنوين المضاف كان ايضا دليلا على التمام والانقطاع (كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا) اى لكون غاية نظره التنبيه على البيان المذكور (لم يستوف) من الاستيفاء وهو الاتمام سقط

باؤه بالجزم (افسلم المعدر) باراده لكل واحد مثالا على حده واقسامها المتسق عير العدد اربعة ومعدجسة لحصول مقصوده والسبب المذكور (وكرر بعضها) اى بعض اقسام المقادير وهو الورن باراد البعض (مثالامام) بالسوى البعض الآخر مثالا لمام سوى السنة ولوكان احدهما من عيره لكان احسن الا انه اوردهما من جنس واحد للمشاكلة (ومعنى تمام) لاسم باحد المقادير الاربعة (ان يكون) ذلك الاسم (على حاله) وهى ان يكون الاسم مع احد تلك الاربعة (لايمكن اضافته) اى اضافة الاسم (معها) اى مع تلك الحالة (والاسم) التام باحد الاربعة (مستحيل الاضافة) يعنى يكون اضافته محالا (مع التنوين ونون التثنية والجمع) لان كل واحد منهما يدل على تمام الاسم وانقطاعه عما بعده (و) الاسم ايضا مستحيل الاضافة (مع الاضافة لان المضاف) مرة (لايضاف ثانيا) لان الغرض من الاضافة التعريف اوالتخصيص اوالتخفيف واذا حصل الغرض من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصول الغرض المذكور لانه يلزم احد الامرين اما حصول الحاصل او لغاء الاضافة الاولى وكلاهما باطلان (فادام الاسم) اى الاسم المفرد المقدار (باحد هذه الاشياء شابه) ذلك الاسم (الفعل اذ تم بالفاعل وصار) الفعل (به) اى بالفاعل (كلاما تاما) فالاسم التام باحدها شابه الفعل التام بفاعله فى كون كل منهما تاما (فشابه لتمييز الآتى بعده) اى بعد الاسم التام (المفعول لوقوعه) اى لوقوع التمييز (بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه) وان كان مقدما لفظا على الفعل (ان يقع بعد تمام الكلام (لكونه فضلة فى الكلام والتمييز شابه المفعول فى الوقوع بعد التمام يعنى كما ان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان مقدما لفظا كذلك التمييز يقع بعد تمام الاسم (فنصبه) اى التمييز (ذلك الاسم التام) باحد الاشياء الاربعة الواقعة (قبله) اى قبل التمييز فمآله هذا التشبيه ان ينصب الاسم التام التمييز بعده كما نصب الفعل التام بالفاعل المفعول (لمشابهته) اى لمشابهة الاسم التام (الفعل التام بفاعله) فى كون كل واحد منهما تاما (وهذا الاشياء) يعنى التنوين ونون التثنية والجمع والاضافة (اعتبرت) كل واحد منها (مقام الفاعل) وشابهته (لكونها فى آخر الاسم) التام كما ان الفاعل (عقيب الفعل) يعنى كما ان الفاعل يقع عقيب الفعل ويقع بعده لا فصل على ماهو الاصل فيه كذلك احد هذه الاشياء يقع بعد الاسم لا فصل (الاترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان) ان للوصل (يتم بها الاسم) وكان ويتم بها وكان فى قوله الاسم على ماهو فى بابه والجملة حال اى حال كون الاسم تاما بها (فلا يضاف) الاسم (معها) الفاء تفسير ه لمعنى تمام الاسم (لا ينصب

التمييز

التمييز عنه) خبر ان فى قوله الايرى ان يعنى ان الاسم التام بلام التعريف لاينصب التمييز بعده لعدم المشابهة المذكورة سابقا هـذا اذا كان مايتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة لانهما لايجتمعان مع اللام لماسبق واما اذا كان ما يتم به المفرد لا يزول بدخول اللام كنونى التثنية والجمع فينتصب التمييز عنهما وان دخل اللام عليه لعدم زوالهما باللام فيبقى المشابهة كما كانت فيقال عندى المنوان زيتا والعشرون درهما وسكت الشارح فى محل البيان عن البيان (فلا يقال عندى الراقود خلا) ولا عندى الرطل زيتا ولا عندى المنى عسلا وفى القاموس الراقود الدن الكبير اوالطويل الاسفل يسيع داخله بالقار وفى الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا والتفسير الاول مناسب لقوله خلا لان عادة الناس ان يصبغوا الدن بالقار ويجعلوا فيه الخل (فيفرد) مبنى للمفعول (اى التمييز) المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع والاضافة (وان كان) الواو للحال وان للوصل والجملة حال اى حال كون (الاسم التام مثنى اومجموعا) يعنى لا يطابق التمييز ما انتصب عنه بل يكون مفردا سواء كان الاسم التام مفردا ايضا اومثنى اومجموعا (ان كان) (اى التمييز) الذى يجب افراده (جنسا) قوله ان كان شرط جزاؤه اما قوله فيفرد ان كان يجوز تقديم الجزاء على الشرط اويكون الجزاء محذوفا بقرينة قوله فيفرد والمعنى ان كان التمييز جنسا يفرد (وهو) اى الجنس (ما تشابه اجزاؤ) المتكثرة والمتفرقة يعنى المراد به ههنا ما اذا اجتمع يكون واحدا واذا انقسم تشابه اقسامه و يكون متعددا فان الماء مثلا واحد اذا اجتمع فى مكان وظرف ومتعدد اذا انقسم فى امكنة شتى (ويقع) ذلك الجنس حال كونه (مجردا عن التاء) التى تدل على الوحدة كتاء تمرة ونخلة فان ما كان مع التاء لايقع على الكثير (على القليل) متعلق بقوله يقع (والكثير) باعتبار الحقيقة والمراد الكثير فى مكان واحدا وفى امكنة شتى (فلا حاجة الى تثنيته) اى الى جعل التمييز مثنى اذا كان الاسم التام مثنى نحو عندى رطلان خلا (جمعه) اى لاحاجة ايضا الى جعل التمييز جمعا عند كون الضمير جمعا نحو عندى ارطال خلا لان المقصود يحصل بالافراد والتثنية والجمع قيد زائد على المقصود فلا يذهب اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب فى الكلام (كالماء والتمر والزيت والضرب) مثل عشرون ضربا وخمسون ضربا والتمر والزيت والخل والدبس الى غير ذلك من الاجناس التى تكون متشابهة الاجزاء (بخلاف رجل وفرس) فان كل واحد منهما لاتشابه اجزاؤه ولايقع على الكثير سواء كان مجتمعا فى مكان اوفى امكنة بل يقع على الواحد الغير المعين ولذا كان نكرة (الاان يقصد) مبنى للمفعول (الانواع) نائبه والاستثناء مفرغ اى

يفرد التميز ولا يطابق الاسم التام فى الافراد والتثنية والجمع ان كان جنسا متشابه
الاجزاء فى جميع الاوقات الا وقت ان يقصد الانواع فحينئذ يكون التميز مطابقا
للاسم التام فيثنى ان كان الاسم التام مثنى ويجمع ان كان جمعا (اى مافوق النوع
الواحد) وفى الهندى وانما اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى اوالمراد
بالجمع الجمع اللغوى وهوما فوق الواحد فيتناول التثنية ايضا انتهى والشارح
الفاضل اختار الثانى (فيشمل) قوله الانواع (المثنى ايضا) اى كما يشمل الجمع
بصيغته يشمل المثنى بدلالته (لانه) انما قصد بالجنس مافوق النوع الواحد (لايدل
لفظ الجنس عليهما) اى على الانواع يعنى على قصد من التثنية والجمع حال
كون لفظ الجنس (مفردا) فاذا لم يدل (فلا بد من ان يثنى) عند قصد النوعين
(ويجمع) اذا قصد الانواع (قيل) اى اعترض على هذا الاستثناء بان يقال
(وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء) بقوله الاان يقصد الانواع الباء داخلة
على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانواع حيث لايجاوز الى قصد
المرات (نظر) اى فى هذا التخصيص نظر فكان المصنف ان يقول الا
ان يقصد الانواع اوالمرات (لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين) بكسر
الجيم (للنوع) وطاب زيد جلسات بالكسر (جاز ايضا ان يقال طاب زيد
جلستين) وجلسات بفتح الجيم (للعدد) كما جاز ان تقول عشرين ضربات
بالكسر للنوع كذلك جاز ان تقول ثلاثون ضربات بالفتح للعدد (ويمكن ان
يجاب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) اى بان مراد المصنف (بالانواع
حصص الجنس) اى مايحتمل اليه الجنس لان الجنس يحتمل المرات كما يحتمل
الانواع فكانه قال الاان يقصد حصص الجنس فهم هذا الجواب من قول
المصنف ان كان جنسا (سواء كانت) تلك الحصص (بالخصوصيات الكلية)
كما فى الانواع (اوالشخصية) كما فى المرات والاعداد فيدخل فى الاستثناء المرات
كما يدخل الانواع (ويجمع) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى التميز
واليه اشار الشارح بقوله (اى ويورد التميز على مافوق الواحد) فيشمل المثنى
ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوى (جوازا) تميز لا وجوبا لانه يجوز فيه ان
لا يراد الجمع (حيث لم يقصد به الواحد) نائب لايقصد مبنى للمفعول (فى غيره)
(اى فى غير الجنس) يعنى ان لم يكن التميز جنسا بحيث تتشابه اجزاؤه طابق
ماقصد مفردا كان اومثنى اومجموعا بقولك مثله رجلا ورجلين ومثله رجالا
كذا فى الرضى (نحو عندى عدل) بكسر العين وسكون الدال المهملتين نصف
الحمل ثوبا لان الثوب ليس جنسا بحيث تتشابه اجزاؤه فعند قصد الافراد
يفرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندى عدل (ثوبين او) عند قصد الجمعية

يجمع

بجميع نحو عندى عدل (اثوابا) الثوب فى اللغة الرجوع يقال ثاب يثوب اذارجع سميت العروض به لانه يرجع اليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى المرجوع اليه كذافى الصحاح ثم اشار بكلمة (ثم) الى ان الحكم متفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم فى الاول متعلق بالتميز والثانى بالتميز يعنى بعدما علمت حكم المميز فاعلم انه (ان كان) (اى المفرد المقدر) اى فاعلم ان المفرد المقدار ينقسم من حيث المتمم الى قسمين لانه اما لازم اوغير لازم والثانى ماكان (تاما) (بتنوين اوبنون التثنية) على سبيل منع الخلو والجمع فعلى هذا تكون كان ناقصة (اوالمعنى) عطف على مقدار فالمعنى هذا اوالمعنى (ان وجد التميز) فعلى هذا تكون كان تامة والضمير للتميز وعلى الاول للمفرد فيكون الجار حالا واليه اشار الشارح بقوله (ملتبسا بتنوين المفرد اوبالنون التى للتثنية) فالاول انسب للمقام فلذا قدمه ولما كان فى الثانى نوع ابهام بينه وعلله بقوله (فانه لماتم الاسم) المفرد (بهما) اى باحدهما امابالتنوين اوبنون التثنية لانه لايجوز الجمع بينهما (اقتضى التميز) هذا اذاكان فيه ابهام اما اذالم يكن فيه ابهام فلا يقتضى مثل زيد وزيدان (جازت الاضافة) جواب ان كان (اى جازت (اضافة المفرد المقدار) التام باحدهما (الى التميز) الى مميزه (اضافة بيانية) لان المضاف اليه جنس المضاف لماسيجيء ان المضاف اليه اذا كان جنس المضاف تكون الاضافة بيانية مثل خاتم فضة (باسقاط) متعلق بقوله الاضافة (التنوين ونون التثنية) بسبب الاضافة لانهما دليل الانفصال وهى دليل الاتصال فلا يجتمعان فيسقطان عند الاضافة (جواز اشائعا) يعنى جوازا اضافة المفرد المقدار التام باحدهما شائع لانادر (كثيرا) يعنى جواز الاضافة كثير فى كل مثال من امثلة النوعين بحيث لايختص بمثال دون مثال (لحصول الغرض) من ايراد التميز (وهو) اى الغرض (رفع الابهام) الذى كان فى المفرد المقدار التام باحدهما (بذلك) متعلق بالحصول اى باضافة المفرد الى المميز والتذكير باعتبار الخفض كما يحصل باعتبار النصب ملابسا (مع زيادة (التخفيف) بحذف التنوين ونون التثنية (نحو رطل زيت) بالاضافة مكان رطل زيتا بالنصب (ومنواسمن) بالاضافة ايضا مكان منوان سمنا والاول لماكان تاما بالاضافة اوبنون الجمع على سبيل منع الخلو بينه بقوله (ولا) معطوف على قوله اوان كان (اى وان لم يكن) المفرد المقدار تاما (بتنوين اوبنون التثنية) وذلك بان يكون) المفرد المقدار تاما (بنون الجمع اوالاضافة) التى لايتعرف المضاف بها لانه ان تعرف بها لايقتضى التميز لعدم احتياجه اليه مثل غلام زيدا (فلا) (تجوز الاضافة) اى الاضافة المفرد المقدار التام باحدهما الشئ

من الاشياء (الا بقلة فى نون الجمع) اى بنون الجمع فانه تجوز اضافته الى مميزه وان قل (نحو عشرون درهم) فى عشرون درهما (اما) عدم جواز (فى الاضافة) اى فيما تم بالاضافة (فلئلا يلزم اضافة المضاف) لانه لايخلو اما ان يضاف مع بقاء المضاف اليه ومع حذفه اما الاول فلان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذلا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف واما الثانى فلانه ان اضيف مع حذف المضاف اليه فسد المعنى فلهذا ان ماتم بالاضافة لاتجوز اضافته (واما) عدم الجواز (فى ما) تم (بنون الجمع فلانه لايخلو اما يبقاء النون او بحذفها اما الاول فلانه لاتجوز اضافته مع بقاء النون لانها شبيهة بنون الجمع فلا يجوز بقاؤها مع الاضافة واما الثانى (فلانه جاز ان يضاف) ماتم بنون الجمع (الى غير المميز) يعنى الى مالبس بمميز (نحو عشريك) لان الكاف فيه لبس بمميز له لانه معرفة والتمييز يجب ان يكون نكرة (وعشرى رمضان) ان اريد عشرون يوما من رمضان واحد لا يجوز ان يكون رمضان مميزا له لانه حينئذ يكون معرفة فيصلح ان يكون مثالا لما نحن فيه واما ان اريد عشرون رمضان تاما باعتبار مضى عشرين سنة يكون مميزا فلا يكون مثالا لما نحن فيه ونظر الشارح الى الاول ولهذا اورد مثالا (بالاتفاق) متعلق بجاز (لكثرة الحاجة اليه) اى لكثرة الاحتياج الى ذكر غير المميز لان الغير اما صاحب العشرين حقيقة كالمثال الاول اوحكما كالمثال الثانى (فلو اضيف ايضا) اى كما اضيف الى غير المميز (الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور) اى التباس مالبس مميزا بالمميز (لانه لايعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان) وقيل عشر ورمضان بالاضافة (انه) اى المتكلم بهذا الكلام (اراد عشرين رمضانا) بلا اضافة فيكون رمضان مميزا فيكون المعنى بالفارسية بيست رمضان ازسال بيست ازهر سال يك رمضان در بيست سال بيست رمضان شود الا انه يجب ان يقال رمضانا بالتنوين للتنكير لان التمييز يجب ان يكون منكرا (او) انه (اراد اليوم العشرين من رمضان) فلا يكون حينئذ رمضان مميزا بل اضيف العشرين الى غير المميز مثل عشروك وسنوك فيكون المعنى بالفارسية بيست روزى ازيك رمضان شود (فلا يضاف) ماتم بنون الجمع (فى غير صورة الالتباس ايضا) اى كما لايضاف فى صورة الالتباس (الا) انما اضيف ملابسا (على قلة ليكون الباب) اى باب ماتم بنون الجمع (اقرب الى الاطراد) فى عدم الاضافة اقول ههنا ثلاث صور احديهما جائزة بلاخلاف وهى ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وسنيك كامر وثانيتها جائزة على قلة وهى ان يضاف الى المميز ولكن لايلزم الالتباس نحو عشر ودرهم وثالثها عدم الجواز للالتباس

وهى ما يصلح ان يكون تمييزا اوغير تمييز مثل عشرون رمضان (وعن غير
مقدر) (عطف) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله من غير مقدار (عطف
على عن مفرد مقدار) اى القسم (الاول) هو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة (كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار) غالبا (كذلك) تأكيد للتشبيه
وهو قوله كما يرفع آه (يرفعه) اى الابهام (عن مفرد غير مقدار) قليلا اى مالا يعرف
قدر الشئ به ولا يبين (اى مالبس بعدد) مثل عشرين (ولاوزن) مثل رطل
ومنوان (ولاذراع) مثل ذراع ثوبا (ولا كيل) مثل قفيزان وقفيز (ولامقياس)
مثل لى مثله عسلا وفى الرضى وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص
يليه اصله البيان ويكون ذلك الفرع مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديد
وباب ساجا وثوب خزا وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب
وقليل فضة لم يجز انتصاب الثانى على التمييز الى هنا كلامه (نحو خاتم حديدا)
(فان الخاتم) مفرد غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشئ ولا يبين (مبهم
باعتبار الجنس) اى باعتبار الذات والاصل لانه لا يعلم من اى جنس اتخذ من
حديد او فضة او ذهب او غير ذلك (تام بالتنوين) ههنا سواء تم بهما او بنون
التثنية مثل خاتمان او بالاضافة نحو خاتم زيد مفردا كان او جمعا مثل خواتيم
فانه تام بالتنوين ايضا (فاقتضى تمييزا) يرفع الابهام عنه لابهامه فنصبه لما سبق
ان الاسم التام يشبه الفعل التام بفاعله والتمييز الآتى بعده يشبه المفعول فانتصاب
التمييز للتشبيه بالمفعول (والخفض) (اى خفض التمييز) فيه اشارة الى ان اللام
فى الخفض عوض عن المضاف اليه اومغن غناءه (باضافة) متعلق بالخفض
(غير المقدار اليه) اى الى التمييز (اكثر) من نصبه (استعمالا) اى انجرار التمييز
الذى يرفع الابهام عن مفر غير مقدار باضافته اليه اكثر فى الاستعمال من انتصابه
(لحصول الغرض) اى لحصول المقصود من التمييز وهو رفع الابهام بالاضافة
ايضا لان الابهام يرتفع سواء كان التمييز منصوبا او مجرورا ملابسا (مع) زيادة
(الخفة) على ذلك بسقوط التنوين والنون باضافة لما سبق انهما لا يجتمعان
(والقصور غير المقدار عن طلب التمييز) لكونه غير مقدار وانما جعل انتصاب
التمييز فى المقدرات اكثر (لان الاصل فى المبهمات المقادير) لانها جعلت
معيارا لان يعرف المبهم بها وضعا فنصب التمييز بعدها يكون نصبا على انه تمييز
والنصب اصل فى التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة (وغيرها) اى غير المقادير
(ليس هذه المثابة) اى بهذه المرتبة لانها لم يجعل معيارا لان يعرف المبهم بها
والابهام انما نشأ من الاستعمال فالتمييز ليس فى الحقيقة تمييزا فيكون الخفض
فى غير المقدار اولى انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل فان قلت قد التزم

المميز في العدد من الثلاثة للعشرة والمائة والالف وما يتفرع منها مع كونها من المقادير فانتصاب التمييز فيها يكون اولى ولكنه قد التزم الجر فيها لكثرة استعمال هذه الاعداد اقتضت التخفيف فالتزم الاضافة فيها ليحصل التخفيف على الدوام ولما فرغ من بيان القسم الاول وبيان قسيمه المفرد المقدار وغيره اراد ان يبين القسم الثاني ويفصله فقال (والثاني) (اى القسم الثاني من التميز واشار بقوله من التميز الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لان المكر اذا اعيد صريحا اوضح معروفا يكون الثاني عين الاول (وهو) اى القسم الثاني (ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة كما ان القسم الاول عن ذات مذكورة (يرفعه) اى يرفع القسم الثاني من التميز الابهام (عن نسبة) تامة او ناقصة اسنادية او ايقاعية او اضافية (كان الظاهر) اى كان مقتضى الظاهر (ان يقول) المصنف في تعبير هذا القسم والثاني (عن ذات مقدرة في نسبة في جملة) لان الابهام الذي يقتضي التمييز ليس الا في الذات المقدرة لا في النسبة ولان قسيم التمييز الذات المقدرة لان النسبة (لكن) اى الا ان المصنف عدل عنه لانه (لما كان الابهام) الذي (في طرف النسبة) المراد بالطرف ههنا الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لان الابهام الذي يقتضي ليس الا لذات المقدرة والطرف هي بالنظر الى الحقيقة (يستلزم) حين كان (الابهام فيها) اى في النسبة لان النسبة تحصل من مجموع الطرفين وابهام الطرفين او احدهما يقتضي ابهاما حصل منهما والنسبة فابهام الطرفين او احدهما يستلزم ابهام النسبة (و) لما كان (رفعه عنها) اى رفع الابهام عن النسبة (يستلزم ارفع عنه) اى رفع الابهام عنها الطرف لان الابهام في النسبة لازم لابهام الطرف والابهام فيه ملزوم وبارتفاع اللازم الذي هو الابهام في النسبة يلزم ارتفاع الملزوم الذي هو الابهام في الطرف لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم كالحرارة للنار فان الحرارة لازمة للنار وبانتفاء الحرارة من النار تنتفي النارية ايضا وكالبرودة للثلج وغير ذلك (قال) جواب لما (عن نسبة مقتصرا عليها) اى على النسبة يعني اخرج كلام على خلاف مقتضى الظاهر (تنبيها) علة لقال لكونه بمعنى اخرج (على ان مقابلة ما في هذا القسم) اى في القسم الثاني (للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي) اى ليس تلك المقابلة لا (لمجرد النسبة) اى لمجرد كون الابهام في النسبة (لاغير) فان ابهام الذي يقتضي التميز في القسم الاول ليس الا في طرف النسبة فقط بحيث لا يسري الى النسبة مثل عندي رطل زيتا لان الابهام في الرطل فقط وهو لا يستلزم ابهام النسبة لكونه مذكورا وفي القسم الثاني وان كان الابهام ايضا في الطرف الا انه لما لم يكن مذكورا بل كان مقدرا استلزم ابهام النسبة فصار كان الابهام في النسبة فتقابلا ولا شعار

هذه المقابلة تقتصر على النسبة (في جملة) (اي) يرفع الابهام عن ذات مقدرة في (نسبة كائنة في جملة) اشار الى ان الظرف المستقر صفة النسبة (او ماضاهاها اي ماشابهها) اي الذي شابه الجملة في كونه مشتملا الى ما اسند اليه (عطف على جملة) اي القسم الثاني يرفع الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنة فيما يشبه الجملة (وهو) اي ماشبه الجملة (اما اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء) فالابهام في نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن في ممتلئ لا في نسبته الى الحوض وكذا البيت مشتعل نارا (واما اسم المفعول نحو الارض مشجرة عيونا) فعيونا تمييز عن نسبة التشجير الى ما استكن فيه (او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهها) فوجهها تمييز عن نسبة حسن الى ما استكن فيه (او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا) فان ابا تمييز عن نسبة افضل الى الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد (او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا) فان ابا تمييز عن نسبة الطيب الى الضمير البارز الذي هو فاعل المصدر سواء كان في محل الرفع او في محل الجر (وكذلك) اي كما ان التمييز عن هذه الاشياء تمييز عما يشبه الجملة كذلك (كل ما فيه معنى الفعل) اي كل اسم او حرف استفيد منه معنى الفعل اذا كان مبهما ينصب تمييزه (نحو حسبك زيد رجلا) اي يكفيك زيد رجلا ويالزيد فارسا اي استغيث زيدا فارسا ويكون في الاول في حكم الفاعل ولذلك صار فاعلا في قولك يكفيك زيد فلا وجه لقول من قال والاولى حسبك رجلا زيد بتقديم التمييز وعلله بقوله لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد ولما فرغ من بيان بعض مثال التمييز في القسم الثاني اراد ان يوضح ذلك البعض بالمثال على ترتيب اللف فقال (نحو طاب زيد نفسا) هذا (مثال الجملة) لان طاب مع فاعله الذي هو زيد يكون جملة لاصالة (والتمييز) الذي هو نفس (فيه) اي في المثال المذكور (خاص بالمنتصب عنه) وهو زيد فالمراد بالنفس ايضا زيد لا غير فنفسا تمييز عن الذات المقدرة التي هي الشيء المنسوب اليه طاب فاذا اظهرت صار زيد مضافا اليه للشيء مثل طاب شيء زيد فالشيء لما لم يعلم ما هو لزم تفسيره فسر بقولنا نفسا فقيل طاب شيء زيد نفسا فحذف ذلك الشيء اختصارا واقيم زيد مقامه فقيل طاب زيد نفسا (وزيد طيب ابا) هذا (مثال لما يشبه الجملة) لان لفظ طيب صفة مشبهة وفاعلها مستكن فيها وهي مع فاعلها لا تكون جملة لما سبق الا انها تشبهها (والتمييز) يعني ابا (فيه) اي في هذا المثال (يصلح ان يكون لما انتصب عنه) وههنا ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيدا فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة ويترجم حينئذ خوش زيد از آن روي كه پدر است (و) يصلح ايضا ان يكون (لمتعلقه) بفتح اللام اي متعلق زيد يعني ابوه فيكون زيد متعلقا به فيكون حينئذ نسبة الطيب الى

زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فى الحقيقة وصف الاب ويترجم خوش زيد
ازان روى كه از پدرست (وحيث) علة لقوله فهذان الخ (لافرق فى التمييز بين الجملة
وما ضاهاها) فى كون الابهام فى النسبة والتمييز يرفع الابهام عنهسا (فهذان
المثالان) اعنى طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا (فى قوة اربعة امثلة) باعتبار ان ما هو
تمييز للاول يكون تمييزا للثانى ايضا وما هو تمييز للثانى يكون تمييزا للاول حيث
لافرق بينهما (فكانه قال) المصنف (طاب زيد نفسا وابا وزيد طيب نفسا
وابا فقوله) (وابوة ودارا وعلما) (عطف على نفسا وابا) اى عليهما (بحسب
المعنى) اما بحسب اللفظ فهو معطوف اما على الاول اعنى نفسا لكونه اصلا
لان المثال الثانى معطوف على المثال الاول واما على المثال الثانى لقربه وهذا
رد على الهندى حيث قال وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك فى الاصل
(فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير) كما قاله الهندى
اذا كان الامر كذلك (فهو) اى المصنف (بحسب الحقيقة) ونفس الامر
(اورد لكل من التمييز الواقع فى الجملة اوما ضاهاها خمسة امثلة) يعنى اورد
المصنف للتمييز الواقع فى الجملة خمسة امثلة وللتمييز الواقع فى ماضاهاهسا خمسة
امثلة ايضا ولما ورد انه ليس من دأب المصنف ان يورد لكل قاعدة مثلين فكيف
اورد ههنا لكل منها خمسة امثلة اراد الشارح رده والتمييز بين الامثلة حتى
لايكون فيها تكرار فقال (فالنفس عين) لانه قائم بنفسه (غير اضافى) لانه
ليس من الامور الاضافية حيث يتعلق معناه بلا احتياج الى شئ (خاص بالمنتصب
عنه والدار عين) لانه قائم بذاته (غير اضافى) لان تعلق معناه لا يحتاج الى
شئ (فهو) اى الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تمييزا او باعتبار لفظه (متعلق)
بكسر اللام لان الدار متعلق لصاحبهسا (بالمنتصب عنه) فيكون نسبة طاب
الى زيد مجازا بعلاقة المالكية (والاب عين) لانه قائم بنفسه (اضافى) لان
تعلق معناه يحتاج الى تعلق معنى آخر لان معنى الاب حيوان خلق من مائه
حيوان آخر من نوعه (يحتمل لهمسا) اى يحتمل ان يكون بالمنتصب عنه
ان يكون لمتعلقه ايضا من تحققه (والابوة عرض اضافى) لانهسا لاتقوم
بنفسها بل تقوم بالاب ولان تعقل معناها يحتاج الى تعقل معنى الاب لان معناهسا
صفة تقوم مع شخص خلق من مائه شخص آخر من نوعه (والعلم) ايضسا
(عرض) لايوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره وهو العسالم (غير اضافى) لان
تعقل معناه لايحتاج الى غيره لان معنى العلم الوضوح والانكشاف (وكل) واحد
(منهما) اى من الابوة والعلم (يتعلق بالمنتصب عنه) ويرفع الابهام عنسه
ويكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية والحالية لان كل واحد منهمسا صفة

تقتضي موصوفا والمذكور اولى بالوصوفية ولذا اختصا بالمنتصب عنه (اوفى اضافة) (عطف على قوله فى جملة) لكونها اصلا فى المعطوف عليه (او عطف على قوله (ماضاهاها) لقربه باعادة الجار وانما اعاده لبعد المعطوف عليه وفصل كثير بينهما (مثل اعجبني طيبه نفسا) فنفسا تميز عن النسبة الاضافية لان الضمير حينئذ يجب ان يكون مضافا اليه (وتركه) ولم يورده مع انه اورد سائر الامثلة (لانه) اى نفسا (اظهر التميزات) لانه عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه فقط دون غيره من الامثلة (ولاخفاء به) اى فيه اى فى كونه تميزا وهو لم يورد الا ما فى كونه مميزا خفاء (وابا وابوة ودارا وعلما) (اوردهذه الامثلة) ولم يترك واحدا منها ولاكلها ليكون التميز الذى يرفع الابهام عن النسبة الاضافية (على وفق ما سبق) لئلا يتوهم انها لاتجوز ان تكون تميزا عن هذه النسبة وتختص بالنسبة الاولين (وزاد عليه قوله) (ولله دره فارسا) اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة) قيد الصفة بالمشتقة لانها قد لاتكون مشتقة كالابوة والعلم يعنى ان الاصل فى التميز ان يكون اسم جنس يدل على الذات او يقوم بها ولا يكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة اومقدرة فلابد من ان يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت والدرهم وما فى حكمهما كالابوة والعلم وقديكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات (وايضا) اى كما انه اشارة الى كون التميز صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات ايضا هو اشارة الى كون التميز صفة مشتقة (لما اورده صاحب المفصل) اى هذا القول وهو قوله لله دره فارسا (مثالا لتميز المفرد) اى للتميز عن المفرد بناء (على ان يكون الضمير) الغائب (فيه) اى فى دره (مبهما) لعدم ان يكون له مرجع وتمام بالتنوين المقدر فى تقدير درشئ (كضمير ربه رجلا) فانه مبهم تام بالتنوين المقدر فانتصب التميز عنه (ويكون) عطف على ان يكون (فارسا تميزا) عنه (اى عن الضمير) اراد جواب لما اى اراد المصنف (ان ينبه على انه) اى فارسا (يصلح ان يكون تميزا عن نسبة) كما يصلح ان يكون تميزا عن مفرد بناء (على ان يكون الضمير) المضاف اليه (معلوما معينا) بان عرف المقصود من الضمير رجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد لله دره فارسا بل هذا هو الاولى لان الاصل فى الضمير ان يكون معلوما معينا (والابهام) لا (يكون) الا (فى نسبة الدر اليه) اى الى الضمير مثل اعجبني طيبه ابا (والدر فى الاصل) اى فى اللغة ماينزل من الضرع وهو (اللبن وفيه) اى فى اللبن (خير كثير للعرب) لعموم نفعه لانه يدفع الجوع والعطش وغيره اما ان يدفع الجوع فقط او العطش لاغير ولان معاشهم به فكان معظما

مرعونا عنهم (فارسه الخير) هذا اشارة الى المساسة بين المنقول عنه وهوالمبن والمنقول اليه وهو الخير وهي النفع واعلم ان لدرق الاصل عمى الادرار اى الانزال يقال بالفارسية ريختن باراست ثم نقل منه الى اللبن لانه يدرل ايضا وريختن شيراست ثم نقل منه الى الخير بعلاقة النفع (اى لله خيره فارسا) وههنا كناية عن الفعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب لان الله تعالى منشئ العجائب وكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه الى الله تعالى ويضيفونه اليه معنى لله دره فارسا ما اعجب فعله كذا فى الرضى (والفارس اسم فاعل) على وزن فاعل (من الفراسة بالفتح) اى بفتح الفاء على وزن طرافة (مصدر فرس بالضم) من باب ظرف (اى حذق) وبابه ضرب اى مهر وكمل وبكسر لغة فيه ايضا (بامر الخيل) بفارسية بيك شاه دكار است يعنى استاد بيك مى كون يعنى فعله يكون فى امر الخيل من تفقد مرضه وحوذته وفتينه لله اى طلبا لرضى الله تعالى لا للعرض دنيوى (والفراسة بالكسر) اى بكسر الفاء من باب سهل (هى التفرس) والادراك والاذعان يقال تفرس اذا تفكر (ثم ان كان) اورد ثم ههنا اشارة الى ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لان البحث ههنا كان على التميز من حيث انه يختص بالمنتصب عنه او يحتملهما او يختص بالمتعلق وثمه كان البحث عن الذات المقدرة فى جملة اوما شابهها اواضافة (اى التميز بعد مالم يكن نصا فى المنتصب عنه) اى بعد تميز لم يكن مختصا لما انتصب عنه كالنفس قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه بالنفس فى قوله طاب زيد نفسا فان التميز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه (اسما) (لا صفة) كالابوة والعلم (يصح جعله) اى ذلك الاسم (لما نتصب عنه) احترز به عن الدار (والمراد بجعله له اطلاقه عليه) كالاب فانه اسم يصح اطلاقه مثل زيد اب (ولتعيينه) اى بذلك الاسم (عنه) اى عما انتصب كاعتبرنا من قولنا زيد اب فله شرطان احدهما ان يكون اسما لا صفة والثانى صحة اطلاقه عليه والتعبير عنه به الا ان يكون نصا فى المنتصب عنه (جاز) جواب الشرط (ان يكون) (ذلك التمييز تارة) منصوب على الظرفية اى فى مرة والجمع تارات وتير كعنب ويحذف منه الياء يقال فعل تاراله (له) (اى للمنتصب عنه) كزيد فى طاب زيد ابا فالمنتصب عنه هو مانسب اليه فاعله وهوالشئ المقدر وجعل زيد ما انتصب عنه من باب المجاز لان التميز لم ينتصب عنه الا انه لما كان سببا لنصبه عما انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل اليه سمى منتصبا عنه مجازا كذا فى الهندى (بان يكون) الاب (تميزا ودفع الابهام عنه) اى عن زيد (و) (تارة اخرى) اى فى المرة الاخرى يكون

(لمتعلقه) بفتح اللام اى لمتعلق زيد وذلك المتعلق هوالاب فيكون زيد متعلقا بالكسرله يعلم وذلك (بان يكون) الاب (تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه) فحينئذ يكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فى الحقيقة قائم بالاب (وذلك) اى كون التمييز تارة تمييزا يرفع الابهام عما انتصب عنه وهوزيد وتارة عن متعلقه انما يعلم (بحسب القرائن والاحوال) يعنى ان دلت القرائن والاحوال على ان نسبة الطيب الى زيد حقيقة يكون الاب تمييزا عنه وان دلت على ان نسبة الطيب اليه مجازا بعلاقة الجزئية يكون تمييزا عن متعلقه (مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه) اى الاب اسم (يصح ان يجعل عبارة عن زيد) بان يقال زيد اب (فجاز ان يكون) الاب (تارة) اى فى مرة واحدة (تمييزا) يرفع الابهام (عن زيد) لوجود شرطه وهوكونه اسما يصح جعله لما انتصب عنه (اذا اريد اسناد الطيب الى زيد باعتباراته) اى زيد (ابوعمرو) فحينئذ يكون اسناد الطيب الى زيد حقيقة لان الطيب فى الحقيقة قائم به يترجم بقولنا دوستراست زيد زان روى كه او پدرست (وجاز ان يكون) الاب (تارة) فى مرة اخرى (تمييزا) يرفع الابهام (عن متعلقه باعتبار ان يكون الطيب مسندا الى متعلقه وهو) اى المتعلق (ابوه) فحينئذ يكون اسناد الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لما سبق غيرمرة لان الابن جزء ابيه وان كان منفصلا و يترجم خوش است زيد ازان روى كه مرا زيد پدرست (والا) عطف على قوله انكان (اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن) التمييز (نصا فى المنتصب عنه) اى خاصاله لانه ان كان خاصاله لايجرى الحكم الاتى عليه كالنفس فانه خاص له ولايحتمل ان يكون لمتعلقه ولايختص له (اسما) بالنصب لانه خبر لقوله وان لم يكن (يصح جعله) صفة لقوله اسما (لما انتصب عنه) لان التمييز حينئذ اما اسم لايصح جعله له كالدار والعلم واما صفة كالابوة (فهو) اى التمييز على كلا التقديرين (لمتعلقه) اى لمتعلق ما انتصب عنه اللام ههنا مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل واحد منها متعلق لما انتصب عنه لان الاولين وصفان لزيد ولوصف يقتضى موصوفا والثالث ملكه لانه يقتضى مالكا والمذكور اولى بهما وهوزيد ههنا فتكون متعلقة لزيد فيكون اسناد الطيب اليه مجازا بعلاقة المحلية فى الاولين والمالكية فى الثالث (خاصة) اى خصت هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا (نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء) الدار والعلم والابوة (ليست نصا فى المنتصب عنه) لانها ليست بذات المنتصب عنه يعنى لا تدل على ذاته حتى تكون نصا كالنفس لما مر انها تدل على ذاته فكانت نصا بل الاثنان وصف له والثالث ملك له (ولايصح) ايضا (جعلها) اى جعل كل واحد منها (له) اى لما انتصب عنه

بالتمييز عنهما) اذلايقال زيد علم بل يقال لزيد ذوعلم ولايقال زيدابوة بل يقال زيد متصف بالابوة ولايقال زيد دار بل يقال زيد ذودار (فهي) اى هذه الامثلة مخصوصة (لمتعلق زيد وهو) اى ذلك المتعلق (الذات المقدرة) في جملة طاب زيد (اعنى الشئ المنسوب الى زيد) المغايرله في الحقيقة والخارج تقديره طاب شئ منسوب الى زيد وذلك الشئ لمالم يعلم ماهو لزم تفسيره ففسره بقوله ابوة وعلما ودارا (فيطابق) (اى التمييز) مطلقا (فيهما) اى في الصورتين (اى فيما) اى في صورة (جاز ان يكون) التمييز فيها تمييزا (لما انتصب عنه سواء كان) التمييز (نصا فيه) وخاصاله مثل طاب زيد نفسا (او) كان التمييز (محتملا له) بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه (و) كان ايضا محتملا (لمتعلقه) بفتح اللام كالاب في نحو طاب زيد ابا (وفيما) اى في صورة (تعين) ان يكون التمييز خاصا فيها (لمتعلقه) بكسر اللام اى لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة والعلم والدار في قولك طاب زيد ابوة وعلما ودارا (ما) موصولة اوموصوفة (قصد) مبنى للمفعول اى الذى قصد والموصول مع صلته في محل النصب على انه مفعول يطابق اوشئا قصد (من وحدة التمييز) بيان لما (او تثنيته اوجمعيته) اى ان كان المقصود الافراد يؤتى بالتمييز مفردا وان كان المثنى يؤتى به وان كان الجمع يؤتى به (سواء كانت) اى كل واحدة من تلك الامور اعنى وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته (لموافقة ما انتصب عنه) اعنى زيدا في الامور الثلاثة الافراد والتثنية والجمع (مثل طاب زيد) نفسا و(ابا) وابوة وعلما ودارا (و) طاب (الزيدان) نفسين و(ابوين) وعلمين وابوتين ودارين (و) طاب (الزيدون) نفوسا و(آباء) وابوات وعلوما ودبارا (اولمعنى) عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اى سواء كانت تلك الامور لموافقة ما انتصب عنه ولموافقة معنى كائن (في نفسه) اى في نفس التمييز (مثل قولك طاب زيد ابا اذاردت اباله فقط) فيجرى باقى الامثلة فيه ايضا لصحة الاستثناء فيما بعد (وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدله) سواء كان الجد اب الاب اواب الام لان الجد باطلاقه يشمل كليهما (وطاب زيد آباء) جمع اب (اذا اردت ابا واجداداله) المراد باجداد ما فوق الواحد من قبل الاب اومن قبل الام اومن قبلهما جميعا وكذلك سائر الامثلة من الابوة وغيرها سوى ما كان خاصا لمنتصب عنه (فعلى كل من التقديرين) اى على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه اومعنى في نفسه (اذا قصد وحدة التمييز اورد) التمييز (مفردا) ليطابق ما قصداى المقصود (واذا قصد مثنيته اورد) التمييز تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا) ليطابق المقصود فيهما (فان صيغة المفرد) وان كانت تصلح ان تطلق على المفرد الا انها (لاتصلح ان تطلق)

اى صيغة المفرد (على المثنى) اذا قصد التثنية (والمجموع) اذا قصد الجمعية
فلا بد ان يكون التميز مثنى اذا قصد التثنية او جمعا اذا قصد الجمعية ليطابق
التميز المقصود بصيغته (الا اذا كان) (التميز) عن النسبة (جنسا) استثناء من
عموم الاحوال فيطابق التميز فيهما ما قصد فى جميع الاوقات الا وقت كون
التميز جنسا لما سبق ان المراد من الجنس ماتشابه اجزاؤه (يقع) مجردا عن التاء
(على القليل والكثير) كالعلم (فانه اذا قصد تثنيته) اى التميز (اوجمعيته) اى
التميز (لايلزم) اى لايجب (ان يثنى ذلك الجنس) ليطابق ما قصد (اويجمع)
ذلك الجنس ايضا (بل يكفى ان يؤتى به) اى يؤتى بالتميز حال كونه (مفرد
لصحة اطلاقه) اى لكون اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا (على القليل)
لكونه مفردا (والكثير) لكونه جنسا لان الجنس يحتمل الكثير (فلا
حاجة الى تثنيته) اى الى ان يكون التميز تثنية اذا اريد تثنيته سواء كان مع
موافقة ماانتصب عنه اولمعنى فى نفسه (وجمعيته) اى الى ان يكون التميز جمعا
اذا اريد جمعيته سواء كان ما انتصب عنه مفردا (نحو طاب زيد علما (بصيغة
الافراد مع كثرة علومه (او) مثنى طاب (الزيدان علما) مع كثرة علومهما (او)
جمعا نحو طاب (الزيدون علما) مع كثرة علومهم (الا ان يقصد) مبنى للمفعول
استثناء من مقدر تقديره فيفرد التميز وان كان ماانتصب عنه مثنى اومجموعا اذا
كان جنسا يقع على القليل والكثير فى جميع الاوقات الاوقت قصد مافوق النوع
الواحد فحينئذ يثنى التميز اذا قصد تثنيته ويجمع اذا قصد جمعيته (بالتميز الذى
هو الجنس) لما عرفت ان الاستثناء منه (الانواع) فانه المراد بالانواع مافوق
النوع الواحد على ما اشرنا اليه واليه اشار الشارح بقوله (من حيث امتيازاتها)
اى الانواع (النوعية) اى من حيث ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء
كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية او الشخصية (فانه لابد حينئذ) اى
حين قصد الانواع (من تثنيته) اى من جعل التميز مثنى (اوجمعيته) اى من
جعله جمعا (نحو طاب الزيدان علمين و) طاب (الزيدون علوما) فيه نشر
على ترتيب اللف (واذاريدان متعلق) بفتح اللام (الطيب) اى ماتعلق به يعنى
مايكون سببا لاسناد الطيب الى الزيدين والزيدين وفى بعض النسخ ان تعلق
الطيب بصيغة المصدر كانه وصف بالمصدر اوعلى معنى المفعول (من كل)
واحد (من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم) يعنى ان الطيب اسند الى
زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد آخر بسبب كونه عالما نوعا
آخر منه الى غيرذلك (فان صيغة المفرد) تعليل لقوله فانه لابد الى آخره اى كون

التمييز مفردا عند قصد الانواع (تفيد ذلك المعنى) المقصود وهو ما فوق النوع الواحد فلابد من التثنية او الجمعية عند قصد الانواع (وان كان) عطف على قوله ثم ان كان وفي ارضى قسيم قوله وان كان اسما يعني ان الصفة لم تجئ لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم تجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب ان تطابقه لئلا يلتبس في الصفات ما يقع على القليل والكثير حتى يكون جنسا الى هنا كلامه (اي التمييز) (صفة) (مشتقة) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (مثل لله دره فارسا) فالفارس اسم فاعل صار تمييزا (او) صفة (مأولة بها) اي بالمشتقة يعني لا يكون التمييز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التأويل (نحو كفى زيد رجلا) فان رجلا اسم جنس باعتبار القصد الا انه لما كان تمييزا اول بها (فان معناه) كفى زيد (كاملا في ارجولية) بضم الراء اوضمها وياء (كانت) (الصفة) (صفة) اي مختصة (له) (اي لما انتصب منه لا) تكون محتملة ولا مختصة (متعلقه) بفتح اللام (لان الصفة) لكونها عرضا لا تقوم بنفسها (تستدعي موصوفا) تقوم هي به (فالمذكور) وهو المنتصب عنه (اولى بالموصوفية) فتكون صفة له لان المذكور اذا كان ليق بالموصوفية فلا يطلب موصوف آخر (فاذا قيل طاب زيد والدا) يجوز ان والدا تمييزا عن نسبة المطلب الى زيد حتى تكون تلك النسبة ليه حقيقية (كان الوالد زيدا) لا متعلقه لما سبق ان الصفة تستدعي موصوفا واذا كان المذكور لائقا لان يكون موصوفا لم يحتج الى طلب غيره ليكون الوالد صفة له (ولا يحتمل ان تكون) الصفة صفة (والده) بل تكون مخصوصة زيدا (بخلاف الاسم) فانه لكونه اسما دالا على الذات بحيث لا يقتضي موصوفا لا يكون خاصا بالمنتصب عنه بل يحتمل ان يكون له ولمتعلقه كما سبق (نحو لله) في طاب زيد ابا وزيد طيب ابا (وطبقه) (اولى) في وطبقه (يعني مع والطبق) بكسر الطاء وسكون الباء (مصدر بمعنى المطابقة) واما نحو طبق بفتحتين فهو الحال نحو قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي حالا عن حال يوم القيامة وهو مفعول معه لصاحبه فاعل الفعل الذي هو كانت مثل استوى الماء والخشبة اي كانت الصفة التي تكون تمييزا (صفة) مختصة (له) اي كما انتصب عنه مع مطابقتها اياه) اي مطابقة لصفة لما انتصب عنه (او منا بقته لها) اي مطابقة ما انتصب عنه الصفة اشار بالتغيير الاول الى المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وبالثاني اي انه مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع ان الثاني اولى بالتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة لموصوفها وهو ما انتصب عنه اولى من عكسه يعني مطابقة الموصوف لها

لان

لان التابع يطابق المتبوع لا العكس (ولايجوز ان يكون) المصدر الذى هو طبق (بمعنى اسم الفاعل) كالخلق بمعنى الخالق والعدل بمعنى العادل والضرب بمعنى الضارب (والواو) حينئذ تكون (للعطف) اى لعطف الطبق (على خبر كانت) وهو قوله صفة له وله وجه الاانه عبر عنه بالجواز لكون الاول هو الاولى (اى كانت) الصفة (صفة) مختصة (له ومطابقة اياه) وحينئذ يكون المصدر مضافا الى المفعول والفاعل محذوف لاغير (والمراد بالمطابقة فيهما) اى فى مطابقة احدهما بالآخر (الاتفاق) اى موافقة الصفة مانتصب عنه فى احد الامور الخمسة (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) الافى كلها فى تركيب واحد لعدم الجمع الاانه يوجد فى كل تركيب منها اثنان لكونها على نوعين لا المطابقة فى الوصف النحوى وان كانت صفة لان المراد بالصفة ههنا اللغوية لاالنحوية اذلوكانت كذلك لاتفقت فى الاعراب ايضا وليس كذلك لانها ليست بموافقة له فيه ولا فى التعريف والتنكير مع انها صفة قائمة به (لكونها) اى لكون الصفة التى هى التمييز (حاملة) اى مسندة (لضميره) اى لضمير ما انتصب عنه يعنى لكونها صفة قائمة به لان الوالدية مثلا قائمة به وصفة تكون قائمة بالموصوف ومسندة الى ضميره يجب ان تكون موافقة له فى الامور المذكورة والالم يكن الضمير موافقا المرجعه مع انه يجب الموافقة (واحتملت) عطف على الجزاء اعنى كانت (اى الصفة المذكورة) فى كل تمييز كذلك (الحال) (ايضا) كما كانت تمييزا اوانما قال واحتملت لان كونها تمييزا هو الاولى لما سيجئ (لاستقامة المعنى) اى معنى الكلام اومعنى تلك الصفة (على الحال) اى على ان تكون حالا مبينة للفاعل او المفعول (نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه) اى زيد (فارس) هذا تفسير على انها تمييز لان من البيانية لاترادالا فى التمييز لان من بيانية والتمييز ايضا البيان فتناسب البيان والاكثرون على انها هى تمييز (اوحال كونه فارسا) هذا اشارة الى ان تلك الصفة تكون حالا وقال بعضهم هى حال اى ماطيبه فى حال فروسيته ورجح المصنف الاول حيث قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح بحال فروسية (لكن زيادة من فيها) اى فى تلك الصفة (نحو لله دره من فارس) والاصل فارسا بالنصب (وقولهم عز) فعل ماض فاعله مستكن فيه راجع الى من اريد وصفه بالعزة مثل عز فلان ومثل قولك قاتله الله من شاعر (من قائل) والاصل فيه عز قائلا ثم زيد فيه من البيانية لماسبق فقيل عز من قائل (يؤيد التمييز) قوله زيادة من مبتدأ يؤيده هذه الجملة خبره ان ترجح جانب التمييز وفيه اشارة الى ان الشارح ايضا رجح جانب التمييز (لان من تراد فى التمييز)

وصفها بالزيادة مع انها ههنا بيانية لانها مما لاحاجة الى اتيانهـا بل انما اتى بها
لتاكيد البيان لان التمييز للبيان فلاينافى هذا كونهـا بيانية ولهذا تزاد قيد
لافى الحال) لما سبق ان من ههنا للبيان والتمييز ايضا كذلك فناسب ان تزاد
فى التميز التاكيد البيان كما زيدت فى مميز الخبرية الاستفهامية فى قوله وكم اهلكنا
من قرية وكم من ملك وفى قول الشاعر

* وكم ازدت عنى من تحامل حادث *

* وسورة ايام حززن الى العظم *

والحال وان كان فيـه بيان ايضا الا انه يبين الصفة لا الذات ولفظة من تبين
الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بنى تميم فارسا ولايقال مررت برجل
من راكب فلا تناسبها ولذا لاتزاد فى الحال (وايضا) اى كان زيادة من البيانية
رجح التميز لا الحال (المقصود) من قوله طاب زيد فارسا (مدحه) اى مدح
زيد (بالفروسية) وهذا لايحصل الابجعل فارسا تميزا لان التميز عن النسبة
لايكون الاللمدح وحال لايؤتى به الالتقييد العامل به دون المدح (لاحال الفروسية)
اى ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون حينئذ مدحه مقيد بحـال
الفروسية والقيد ينافى المدح (اذ قد يمدح) مبنى للمفعول (حال الفروسية) اى
حين كونه موصوفا بها (بغيرها من الصفات) الدالة على المدح مثل زيد عالم
من حيث انه فارس ولوكان فارس حالا لما جاز هـذا لانه لايقـال زيد عالم حال
كونه راكبا لانه يتقيد العلم بحـال الركوب وليس كذلك ولما قسم التميز اولا الى
قسمين الى ذات مذكورة اومقدرة وقسم ثانيا الاول الى اربعة اقسام باعتبـار
متماته الاربعة التنوين والنون والاضافة وبين احوالها وقسم ايضـا الثانى
ثلاثة اقسام عن جملة وما شابهها واضافة بين ايضا احوالهـا وكون التميز
ايضا صفة مشتقة اراد ان يبين ان التميز سواء كان عن مفرد اونسبة هل يتقدم
على عامله اولايتقدم فقال (ولايتقدم) (التميز) مطلقا (على عامله) مطلقا اما (اذا
كان) عامله (اسما تاما) كما فى القسم الاول فلا يتقدم عليه (بالاتفاق) يعنى من غير خلاف
لاحد (فلايقال عندى درهما عشرون) ولادرهما عندى عشرون (ولا) يقال ايضا
عندى (زيتا رطل) ولازيتا عندى رطل غيره (لان عامله) الذى عمل فيه (حينئذ) اى
حين كونه اسما تاما باحد وكذا المتممات الاربعة (اسم) مع هذا (جامد) غير مشتق
(ضعيف العمل) لان العمل فى الاصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه مشابها له
مشابهة تامة ولانه (مشابه للفعل) الاصل فيه على ماسبق (مشابهة ضعيفة كما
ذكرناه) وقد ذكر فى القسم الاول من التميز ان المفرد التام باحد المتممات الاربعة
مشابه للفعل التام بفاعله والتميز الاتى بعده مشابه للمفعول الاتى بعد الفاعل فنصب

المفرد

المفرد التام ذلك التميز كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (فلا يقوى) المفرد التام باحدها (ان يعمل فيما قبله) اى فى التميز الذى تقدمه فليس للتميز يضا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفه واما اذا كان العامل فيه فعلا اوشبهه كما فى القسم الثانى من التميز ففى تقدمه عليه خلاف ولذا قال (والاصح) (اى اصح المذاهب) اورده بصيغة الجمع وان كان المذهب فيه اثنان على ما ذكره المصنف ذهابا بالجمع الى مافوق الواحد او الى ان الجمع اذا دخله الالف واللام يضمحل معنى الجمع (ان لايتقدم) (التميز) (على ماهو عامل فيه) اى فى التميز (من الفعل الصريح) مثل طاب فى طاب زيد فارسا (اوالغير الصريح) كاسم الفاعل وغيره مما ذكره فيماسبق اراد بهذا التوجيه الفعل اللغوى ليشمل قوله الفعل الفعل الاصطلاحى والغير الاصطلاحى لان الاختلاف كما كان فى الفعل الاصطلاحى كذلك كان فى غيره لافيه فقط فلابد من التعميم والذى ذكر فى امتناع تقديم الخبر مطلقا ان لغرض من التميز البيان عن المبهم وذا يقتضى تأخيره والتقديم ينافى غرض ذكر التميز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا ليتمكن فى ذهن السامع فضل تمكن و بين وجه عدم تقديمه على الفعل وشبهه بقوله (لكونه) اى التميز عن النسبة (من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحوطاب زيد ابا اى طاب ابوه) اى ابو زيد الا انه ازيل عنه للمبالغة والتأكيد اما الاول فلان كون الشئ مجملا اولا مفصلا ثانيا ابلغ واوقع فى النفس واما الثانى فلانه بمنزلة تكرير الشئ مرتين الاجمال اولا والتفصيل ثانيا فقيل طاب زيد ابالانه فرق بين قولك اشتعل نار بيتى و بين قولك اشتعل بيتى نارا (او) لانه ليس فاعلا للفعل نفسه الا انه يكون (فاعلا للفعل اذا جعلته) اى جعلت الفعل العامل فيه (لازما) بنقله الى باب انكسر فحينئذ يكون فاعلا للفعل نفسه (نحو وفجرنا) من التفجير (الارض عيونا) لان التميز ههنا يكون مفعولا للفعل نفسه اى فجرنا عيونها الا ان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعلا له اى انفجرت الارض عيونا (اى انفجرت عيونها) وهى جمع عين وهى عين الماء اى ماينبع من الارض اى شققنا الارض فسالت عيونا اى عيونها (او) انه (اذا جعلته) اى اذا جعلت الفعل العامل فيه (متعديا) بحذف زوائده لان بحذف الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة متعديا (نحو امتلأ) على وزن افتعل (الاناء ماء) لان الماء ليس بفاعل للامتلاء نفسه لان الماء ملئ الاناء والظاهر انه كان فاعلا له يكون المعنى امتلاء ماء الاناء فيكون الماء ممتلئا واما اذا جعل متعديا يكون الماء ماليا (الماء) اى ملاء الماء الاناء فانقسم التميز عن النسبة ثلاثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه اوللازمه اولمتعديه فيكون التميز فاعلا للفعل فى كلها (والفاعل لايتقدم على الفعل) لئلا يلتبس

بالمبتدأ (وكذا ما هو بمعنى الفاعل) وهو التميز فاخذ حكمه فى عدم التقديم (وههنا) اى فى قوله امتلأ الاناء ماء لا فى مطلق التعليل يعنى فى جعل الفعل اللازم متعديا لان يصير التميز فاعلا له (بحث وهو) اى ذلك البحث (ان الماء) الذى كان تميزا (فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل) مجازى بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال الميزاب وفى الحقيقة الجارى والسائل الماء وههنا كذلك مثل امتلأ ماء الاناء (الفعل المذكور) نفسه وهو امتلأ (من غير حاجة الى جعله متعديا) بحذف از وانما لان الماء حينئذ فاعل مجازى فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مجازيا كان الفعل او حقيقيا كذلك ههنا يلزم جعل الامتلأ متعديا بحذف ر وانما بخلاف المثال الثانى وهو وفجرنا الارض عيونا لانه لو لم يجعل لازما لا يكون التميز فاعلا لا حقيقيا ولا مجازيا بل يكون مفعولا وعلله بقوله (لان المتكلم) بهذا الكلام (لما قصد اسناد الامتلأ الى بعض متعلقات الاناء) وهو ما يمكن ان يجعل فيها ويكون مظروفا بها (ولو) كان اسناد الامتلأ الى ذلك البعض (على سبيل التجوز) اى المجاز بعلاقة المحلية (وقدره) اى قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلأ الى الفاعل الحقيقى وهو الاناء وقال امتلأ الاناء (وقع الابهام) جواب لقوله لما قصد وقدره لان الابهام ليس الا من تقدير الفاعل المجازى (فيه) اى فى قوله امتلأ الاناء حيث لم يعلم ان الاناء من اى شئ امتلأ (لاجرم) لفظ لا لنفى الجنس وجرم اسمه (ميزه) اى ميز المتكلم ذلك الابهام وبينه (بقوله ماء) اى يجعل ماء تميزا خبره اى لاشك بينه بقوله ماء (فهو) اى قوله امتلاء الاناء ماء (فى معنى امتلاء ماء الاناء) فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما فى انبت الربيع البقل (فالماء) فى قولك امتلاء الاناء ماء (فاعل معنى) وان كان تميزا صورة فلا يجوز تقديم الفاعل المعنوى كما لا يجوز تقديم الفاعل اللفظى فلا حاجة الى جعل الامتلاء متعديا (وذلك) اى كون الماء فى قولك امتلاء ماء الاناء فاعلا مجازيا وفى قولك امتلاء الاناء ماء فاعلا معنويا (بعينه) يعنى حال كونه ملابسا بعينه وذاته (مثل قولك ربح زيد) من باب علم (تجارة فان التجارة) فيه (تميز) عن نسبة الربح الى زيد لفظا وفاعل مجازى معنى (برفع الابهام عن شئ) مقدر منسوب الى زيد اذ تقديره ربح شئ (منسوب الى زيد وهو) اى الشئ المقدر المنسوب اليه (التجارة) يعنى لما قيل ربح شئ منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لا محالة ففسره بقوله تجارة وكذا المقدر ذلك الشئ وقع ايضا الابهام ففسره ايضا بقوله تجارة فكان الاصل فيه ربح تجارة زيد (والفاعل) يعنى فاعل ربح (فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان) وان الوصلية (اسناد الربح اليه) اى الى زيد (حقيقة) اى اسنادا حقيقيا (و) اسناده (اليها)

اى

اى الى التجارة (مجازا) اى اسنادا مجازيا بعلاقة السببية لان التجارة سبب للربح
فكان اسناد الربح اليه اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا فكما
لايتقدم الفاعل الحقيقى على الفعل كذلك لايتقدم الفاعل المجازى عليه ايضا
فلاحاجة الى جعل الفعل اللازم متعديا ليكون التميز فاعلا له لنفسه (و بهذا)
اى بهذا الجواب وهواسناد الربح الى زيد حقيقة والى التجارة مجازا والتجارة
فاعل مجازى بعلاقة السببية (يندفع ما) اى الذى (يورد على قاعدتهم المشهورة
وهى) اى تلك القاعدة (ان التميز عن النسبة) المراد بها ههنا النسبة الاسنادية
او الايقاعية لا الاضافة لان فى بعضها لايوجد فاعل ولامفعول بقرينة ذكر
الفاعل والمفعول (اما فاعل) اذا كان تميزا عن النسبة الاسنادية (فى المعنى
اوالمفعول) اذا كان تميزا عن النسبة الايقاعية (من) بيان لما فى قوله ما يورد
(ان التميز فى هذا المثال) اى فى مثال ربح زيد تجارة (وامثاله) جمع مثل مثل
امتلأ الاناء ماء (لافاعل ولامفعول) لالفظا ولامعنى (فلا تطرد تلك القاعدة)
حيث لم تكن شاملة لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين فى تلك القاعدة
كل منهما اعم من ان يكون حقيقيا اومجازيا لانهما ذكرا مطلقا والمطلق
يقبل التعميم (خلافا) مفعول مطلق حذف فعله الناصب له وقوله (للمازنى
والمبرد) متعلق به فالتقدير خالف المازنى والمبرد خلافا للجمهور والكسائى
ايضا (فانهما) اى المازنى والمبرد (يجوز ان تقديم التميز على الفعل الصريح)
مثل طاب وغيره (وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل) لان العامل
اذا كان قويا يجوز تقديم معموله عليه اذا لم يمنع مانع منه اما القوة فى الفعل الصريح
فظاهر واما فى الاخيرين فلانهما اذا وجد شرط عملهما فهما فى حكم المضارع
فى العمل فيعملان مقدما ومؤخرا كالفعل و بالقياس على الحال بجامع الاشتراك
فى رفع الابهام الا ان الحال مبين الصفة والتميز مبين الذات (بخلاف الصفة
المشبهة والاسم التفضيل والمصدر ومافيه معنى الفعل) حيث لايجوز تقديم
التميز عليها وان جاز تقديم الحال عليها غير المصدر ومافيه معنى الفعل (لضعفها
فى العمل) وهذا بالاتفاق (وتمسكا) اى المازنى والمبرد (فى هذا التجويز) اى
فى تجويز تقديم التميز عن العوامل المذكورة (بقول الشاعر اتهجر سلمى) وفى
رواية ليلى والهجر المنع اى اتمنع (بالفراق) متعلق باتهجر على تضمين معنى الرضى
(حبيبها) مفعول اتهجر اى اتمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه عنها حيث
لاتمنعه ولاترضى ايضا بافتراقه عنها (وما) نافية (كاد) فعل من الافعال المقاربة
والضمير المستكن فيها عاملها وهو ضمير الشان (نفسا) تميز عن نسبة الى سلمى
(بالفراق) متعلق بتطيب و (تطيب) فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب

والمعنى وما كاد الشأن اى وما قرب نصب اى ترضى سلمى نفسا اى نفس سلمى بالفراق حسبها وما يعنى لاتقرب نفس سلمى ان ترضى بالفراق وتعرله عنها فكيف ترضى بالهجران ساء (على تقدير تأنيث الضمير فى نصب فانه حينئذ) اى حين كون الضمير فيه مؤنثا (يكون فى كاد ضمير الشأن) كما قلنا (لتذكيره) اى لكون الضمير فيه مذكرا اى وما كاد الشأن نطيب سلمى نفسا بالفراق فتعدم ولايجوز ان يكون تميزا عن نسبة كاد الى الشأن لعدم الابهام فيها مع فساد للمعنى اذ المعنى حينئذ وما كاد نفس الشأن وهو ظاهر الفساد (ويعود ضمير نطيب) المستكن فيه (الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها) حال كونه (مقدما عليه) اى على الفعل (واما) ساء (على تقدير تذكير الضمير) اى على تقدير اعتبار تذكير الضمير المستكن فى يطيب بان يكتب بالياء المنقوطة نقطتين من تحت (فضمير كاد) المستكن فيه يكون راجعا (للحبيب) ولايكون ضمير الشأن لعدم تقدمه على جملة تفسره (ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه) اى الضمير المستكن فيه (اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب) اى وما كاد نفس الحبيب يطيب اى يرى بالفراق اى بالافتراق عن سلمى بل هذا المعنى اولى وانسب فيكون معنى البيت حينئذ لاتهجرنى لانفع سلمى حبيبها راضية بالفراق والعزلة عنها بل تريد ان يكون معها آناء الليل وأطراف النهار وماتقرب نفس الحبيب ايضا ان ترضى وتسمح بافتراقها عنه وادعى لها بل يكون مراده ان تكون معه ليلا ونهارا ولاتسمح نفسه ان يعزل عنها طرفة عين (فلا تمسك) على جواز تقديم التميز على عامله الفعل المصرح (حينئذ) اى حين كون نفسا تميزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل حينئذ فى التميز هو كاد وهو مقدم عليه وعلى هذا لايصح الاستدلال بهذا البيت لانه معارض تنبئه فى المنع واذا تعارض دليلان فى الاجازة والمنع كان الاصل المنع عملا بالاصل (وما قيل) رد على الهندى اذ القائل هو (يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه) اى تأنيث الضمير فى تطيب (ايضا) اى كما كان على تقدير تذكيره (على هذا الوجه) اى على الوجه المذكور والجار فى باب يكون) متعلق بقوله ان يحمل (تأنيث الضمير) المستكن فى تطيب (الراجع الى الحبيب باعتبار النفس) اذ يكون حينئذ لفظه مذكر ومعناه مؤنثا (اذ المعنى) اى معنى المصراع الثانى على هذا التوجيه (وما كادت نفس الحبيب تطيب) بالفراق فيكون نفسا تميزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان فى التوجيه الثانى (فتكلف) وتعسف غير قادح فى التمسك به) على جواز تقديم التميز على الفعل المصرح اما كونه تكلفا فارجاع الضمير المؤنث الى المذكر باعتبار النفس واما كونه تعسفا

فبارجاع ضمير تطيب الى المذكر والطريق الواضح فيه ارجاعه الى سلمى لان
المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكر اذ التعسف فى اللغة الخروج عن
الطريق الواضح واما كونه غير قادح فى التمسك فانه يحتمل ان يكون تمييزا عن
نسبة تطيب الى الضمير المستكن فيه الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو
الاولى لان التمييز يوافق لما انتصب عنه وان لم يكن متفقا فى التذكير والتأنيث
والضمير فى تطيب مؤنث والتمييز كذلك ولان تطيب اقوى فى العمل من كاد
وان كان يحتمل ان يكون تمييزا عن نسبة كاد وهذا اخفى تأمل وكن من المنصفين
ولا تكن من المتعصبين واما تمسكهما على جواز تقديم التمييز على اسمى الفاعل
والمفعول فبالقياس على هذا القول لانهما اذا وجد شرط عملهما يكونان
فى حكم المضارع فبهذه المناسبة قيسا على مطلق الفعل تأمل (المستثنى) وانما
ذكره عقيب التمييز لمناسبة الاشتراك فى الدلالة على الذات وانقسام كل منهما
الى الحقيقى والمجازى يعنى كما ان التمييز حقيقة فى الذات المذكورة ومجاز فى الذات
المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجاز فى المتصل والمنقطع واشتراكهما ايضا
فى عدم تقديمهما على عاملهما (اى مايطلق) مبنى للمفعول (عليه لفظ المستثنى
فى اصطلاح النحاة) فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجى كما جوز ذلك
فى الكلمة بارادة ماهو مشترك بين القسمين على عموم المجاز (على قسمين ولما كان
معلوميته) اى معلومية المستثنى او معلومية مايطلق عليه لفظ المستثنى (بهذا
الوجه) اى بالوجه الذى يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة (الغير
المحتاج الى التعريف) لكونه معروفا فى اصطلاحهم (كافية فى تقسيمه) اى فى تقسيم
المستثنى اى المعرفة كما كانت كافية لان يكون الشئ مبتدأ تكون ايضا كافية
فى تقسيمه فيه اشعار بانه يمكن تعريفه بان يقال هو المذكور بعد الا او احدى
اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا (قسمه) اى المستثنى اولا (الى قسمين
وعرف كل واحد منهما) اى من القسمين لان ماهية كل واحد منهما مختلفة
ولا يمكن جمع مختلفى الماهية فى حد واحد لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها
مطابقة او تضمنا والمختلفان فيها لا يتساويان فى جميع اجزائها حتى يجتمعا فى حد
كذا فى ارضى (لان لكل واحد منهما) اى من القسمين (احكاما خاصة) اذ
احدهما مخرج والاخر غير مخرج (لا يمكن اجراؤها) اى تلك الاحكام (عليه)
اى على كل قسم (الابعد معرفته) اى الابعد ان يكون معلوما ومعروفا (فقال)
(متصل ومنقطع) من باب تعدد الخبر بالعطف وصدق المتضادين على واحد
نوعى او واحد جنسى فى حالة واحدة جائز كهذا ومثل الانسان فقير وغنى وعالم
وجاهل والحيوان انسان وفرس لانه فى معنى بعض الانسان فقير وبعضه غنى

وكذا غيره وانما المستحيل الحمل على الواحد الشخصي سواء كان بالعطف او بغيره مثل زيد عالم جاهل وقيل هذا من باب حمل المدلول على الدال (فالمتصل الفاء للتفسير والتفصيل قدمه في اللف والنشر لكونه اصلا في هذا الباب كما ان التميز عن المفرد اصل فيه اي المستثنى المتصل (هو المخرج) (اي الاسم الذي اخرج) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر والى ان الالف واللام فيه موصولة سواء كان الباقي بعد الاستثناء اقل نحو لفلان على عشرة دراهم الا تسعة او اكثر نحو لفلان على عشرة دراهم الا واحدا اومثسا وبامثل لفلان على عشرة دراهم الا خمسة (واحترز به) اى بقوله المخرج (عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع) فانها وان وقعت بعد الا واحدى اخواتها الا انها غير مخرجة (من متعدد) اى من شئ متعدد اى شئ ذى عدد (جزئياته) بالرفع على انه فاعل متعدد لاعتماده على الموصوف المقدر كما قدرنا لك سواء كان تعدد الجزئيات ظاهرا نحو جاءنى القوم الا زيدا اوغير ظاهر (نحو ماجاءنى احد الا زيد) بالرفع بدل من احد والا زيدا بالنصب على الاستثناء لان لفظ الاحد وان لم يكن متعددا ظاهرا لانه مفرد الا انه نكرة وقع فى حيز النفى فعم الافراد واستغراق فتعدد معنى لان النكرة فى حيز النفى تفيد الاستغراق فى ما سبق (واجزاؤه) عطف على جزئياته اى من شئ متعدد اجزاؤه وان لم يكن متعددا جزئياته (مثل اشتريت العبد الا نصفه) فان العبد وان لم تتعدد جزئياته الا انه لما كان متعلق الاشتراء تعدد اجزاءه لانه يمكن ان يتعلق اشتراء بجميع اجزائه او بعضه (سواء كان ذلك) الشئ (المتعدد) اجزاؤه اوجزئياته (لفظا) (اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا) (اوتقديرا) (اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد) بالرفع لانه اذا كان المستثنى واقعا فى كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب المستثنى على حسب العوامل على ما سيجئ (اى ماجاءنى احد الا زيد) على البدل من احد والا زيدا على الاستثناء منه (بالا) متعلق بقوله المخرج (غير الصفة) لانها اذا كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء (واخواتها) اى اخوات الا اى اشباهها وهى حروف الاستثناء وادوات على معنى مابه يستثنى فى الكلام سواء كان حرفا او اسما اوفعلا وهى الا وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وماخلا وماعدا وليس ولايكون ولاسيما وبله وبيد بمعنى غير ولما فى قوله تعالى لما عليها حافظ كذا قاله السيد بن على (واحترز به) اى بقوله بالا واخواتها (عن) ما يخرج بحرف العطف مثل لا فى (نحو جاءنى القوم لا زيد و) مثل لكن فى نحو (ما جاءنى القوم لكن زيد جاء) او بلكن الاشد راكنة نحو جاءنى القوم لكن زيدا لم يجئ (و) (المستثنى) (المنقطع) (هو) (المذكور) اى الاسم الذى

ذكر

ذكر (بعدها) (اى بعد الا) احدى (اخواتها) (غير مخرج) (من متعدد) اى من شئ متعدد جزئياته اواجزاؤه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم دخوله فى قصد المتكلم فى المتعدد المذكور حتى يلزم اخراجه فان قلت اذا كان كذالك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذالم يكن داخلا لا حاجة الى الاخراج قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور بعدها توهم انه مخرج اولا فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم يكن فى الواقع داخلا وليقابل هذا القسم القسم الاول (واحترزبه) اى بقوله غير مخرج (عن جزئيات المستثنى المتصل) فيكون قيدا احترازيا ايضا (فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد) فى قصد المتكلم (قبل الاستثناء منقطع) لصدق التعريف عليه (سواء كان) ذلك المستثنى الذى لم يكن داخلا (من جنسه) اى من جنس المستثنى منه سواء كان المستثنى منه ملفوظا فيه (كقولك جاءنى القوم الازيدا) فان زيدا فيه مستثنى منقطع وان كان من جنس المستثنى منه حال كونك (مشيرا بالقوم) فى قولك جاءنى القوم على ان يكون اللام للعهد الخارجى اوالعهد الذهنى بقرينة المقام اوغيره (الى جماعة خالية عن زيد) فيكون المعنى جاءنى هذه الجماعة الخالية عن زيد الازيدا اومقدرا نحو ما جاءنى الا زيدا فى تقدير ما جاءنى القوم الا زيدا بنصب زيدا فيهما (اولم يكن) المستثنى من جنس المستثنى منه (نحو جاءنى القوم الاحمارا) فيجرى فيه ان يكون المستثنى منه ملفوظا اومقدرا ايضا ولما قسم المستثنى اولا الى قسمين متصل ومنقطع وعرف كل قسم على حدة اراد ان يبين اعرابه وهو النصب لانه من المنصوبات وهو فى مواضع الاول مايكون النصب فيه واجبا الا انه اذا اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء فى كلام موجب فقال (وهو) (اى المستثنى) مطلقا متصلا ومنقطعا بارادة ماهواعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز (حيث علم) مبنى للمفعول (اولا) منصوب على الظرفية (بوجه) وهو كون اللام فيه للعهد الخارجى واريد به اللفظ اى لفظ المستثنى (يصح تقسيمه) الى قسمين (كما عرفت) هنالك (و) علم (ثانيا بما يتفطن) مبنى للمفعول (له) نائبه (من) بيان ما فى قوله بما (تعريف قسميه) اى قسمى لفظ المستثنى وفى هذا الكلام صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى لفظه وبالضمير معناه واما ان اريد به عموم المجاز فلا استخدام (اعنى) به (المذكور بعد الا و) احدى (اخواتها) اى اخوات الا (سواء كان) المستثنى (مخرجا) عن متعدد جزئياته اواجزاؤه (او) كان المستثنى (غير مخرج ولهذا) اى لكونه معلوما اولا بالوجه المذكور وثانيا بالتفطن من تعريف قسميه (لم يعرفه) اى لم يعرف المصنف المستثنى مطلقا (على حدة) كما هو دأبه

حيث عرف الكلمة اولاثم قسمها وعرف كل قسم وكذا الكلام وفيه اشارة الى ان تعريفه ممكن كما يشاء سابقا (روما) اى طلبا (للاختصار) لانه ان عرف المستثنى اولاثم قسمه وعرف كل قسم يكون اطنابا وان كان فيه فائدة (منصوب) سواءكان متصلا اومنقطعا (وجوبا) تميزا ومنصوب على المصدرية اى نصبا واجبا بدليل كونه قسما اى مقابلا للمنصوب جوازا لكن لايكون منصوبا وجوبا الا بشرطين ذكرهما سابقا اجمالا احدهما (اذا كان) المستثنى (واقعا) (بعد الا) (لايكون) واقعا (بعد غير وسوى وغيرهما) مثل سواء وحاشا فى قول لانه اذا كان واقعا بعدها لايكون منصوبا لاوجوبا ولاجوازا بل لايكون الامجرورا (غيرالصفة) صفة الا (قيد به) اى بقوله غيرالصفة (وان لم يكن الواقع بعد الاالتى) تكون (للصفة) بمعنى غير (داخلا فى المستثنى لئلا ينهل) مبنى للمفعول (عنه) اى عن عدم دخول مابعد الا للصفة فى المستثنى ويكون عدم دخوله مصرحا فيه رد على الهندى حيث قال قوله غيرالصفة غيرمحتاج اليه اذ مابعد الا التى للصفة ليس بمستثنى فهو قيد وقوعى لا احترازى وعلى الرضى ايضا حيث قال ولم يحتج الى قوله غيرالصفة لانه فى نصب المستثنى وما كان بعدالا التى للصفة ليس بمستثنى (فى كلام) متعلق بماتعلق به قوله بعد الا وثانيهما اذا كان المستثنى واقعا فى كلام (موجب) بفتح الجيم من اوجب (اى فى كلام (ليس بنفى) فيه (ولانهى ولااستفهام) كما ولا والهمزة لان الاستفهام لما كان فيما جهل به فى الاصل ويكون ايضا للانكارعلما كان بمنزلة النفى والنهى فى ان يكون مادخله غيرموجب (نحوجاءنى القوم الا زيدا) بنصب زيد لانه واقع بعدالا فى كلام موجب وهوظاهر فينصب وجوبا على الاستثناء متصلا اومنقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا لهما (واحترزبه) اى بقوله فى كلام موجب بل بقوله موجب (عما) اى عن مستثنى (اذاوقع فى كلام غيرموجب) بان يكون فيه نفى اونهى اواستفهام (لانه ليس حينئذ) اى حين وقع فى كلام غير موجب (واجب النصب) بل يكون جائزالنصب ويختار البدل اويعرب على حسب العوامل (على ماسيجئ) كل فى موضعه (ولا حاجة ههنا) اى فيما كان المستثنى منصوباوجوبا (الى قيدآخر) اى غيرالقيدين الاولين بل يكفى فى كونه منصوبا وجوبا القيدان المذكوران سابقافيه رد على الهندى حيث قال والمراد موجب تام لئلا يرد قرأت الايوم كذا (وهو ان يكون الكلام الموجب تاما) بيان للقيدالاخر (بان يكون المستثنى منه مذكورا) لفظا (فيه) اى فى الكلام الموجب (ليخرج) تعايل للمنفى لاالنفى يعنى يحتاج الى قيدآخر بان يقال فى كلام موجب ليخرج عنه قولك (قرأت الايوم كذا فانه) اى يوم كذا فيه (منصوب) وجوبا

على

(على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لقوله قرأت لكون هذا الكلام غير تام (لا على الاستثناء) اى ليس نصبه على ان يكون مستثنى (لان الكلام) اى كلام المصنف تعليل لقوله ولا حاجة وكانه جواب عن اعتراض اى لان المقصود ههنا (فى كونه) اى المستثنى (منصوبا مطلقا) اى سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء او على الظرفية او على المفعولية او الخبرية (لا فى كونه منصوبا على الاستثناء) اى ليس المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى منصوبا على الاستثناء فقط حتى يحتاج الى قيد آخر علم كون الكلام فى نصب المستثنى مطلقا (بدليل) عطف (قوله اوكان بعد عدا وخلا) وغيرهما مما يكون المستثنى بعده منصوبا وجوبا على قوله كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعدها ومايقع بعدها لا يكون منصوبا على الاستثناء بل على المفعولية اوعلى الظرفية (الا ان يقال) استثناء من قوله ولاحاجة ههنا الى قيد آخر (الحاجة الى هذا القيد) وهو ان يكون المستثنى منه مذكورا اوان يكون الكلام تاما (انما هو لاخراج مثل قرئ) على البناء للمفعول (الايوم كذا فانه) اى يوم كذا (مرفوع وجوبا لامنصوب) مع انه واقع بعد الا فى كلام موجب فكان على ذلك القائل ان يقول المراد موجب تام ليخرج مثل قرئ الا يوم كذا مكان قرأت الايوم كذا الا ان المصنف لم يتعرض لهذا القيد بناء على الظاهر المتبادر فان المتبادر من قوله فى كلام موجب ان يكون تاما ولذا اورده بالتنكير (والعامل فى نصب المستثنى اذا كان) المستثنى (منصوبا) بعد الا ولذا قال (على الاستثناء) لا على غيره كالمفعولية والخبرية فان عامله حينئذ الفعل ليس الا عندالبصرية) وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء بها ولكونها نائبة عن المستثنى وقال الكسائى هومنصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة فتقدير جاءنى القوم الا زيدا جاءنى القوم الا ان زيدا لم يجئ ولهذا بين الشارح العامل فيه على المذهب المختار فقال (اما الفعل المتقدم) بتوسط الا كما ان ناصب المفعول معه على المذهب المختار الفعل المتقدم بواسطة الواو (او معنى الفعل المتقدم بتوسط الا) المستفاد من كلمة الا (لانه) اى لان المستثنى (شئ يتعلق بالفعل) المقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل الاتى (اومعناه) اى معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جاءنى القوم الا زيدا اى جاءنى القوم استثنيت زيدا منهم يعنى اخرجته وصرفته عن حكم المجئ (تعلقا معنويا اذله) اى للمستثنى (نسبة) وتعلق (الى ما) اى المستثنى منه (نسب اليه احدهما) من الفعل أومعناه اما نسبته فى المستثنى المتصل فظاهرة لانه جزؤه واما فى المنقطع فان كان من جنسه فكذلك لان فيه ابهام الجزئية والا فبملاقة

الملكية وغيرها (و) الحال ان المستثنى (قد جاء بعد تمام الكلام) كما ان المفعول يجئ بعد تمام الكلام (فشابه) بهذه الحيثية (المفعول) فى كونه فضلة عاما وبالمفعول معه خاصا فى التعلق بالفعل بواسطة فينصب كما ينصب المفعول (اومقدما) عطف على قوله بعد الا لانه مع تعلقه منصوب على انه خبر كان (اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما) (على المستثنى منه) وواقعا بعد الا (سواء كان) المستثنى واقعا (فى كلام موجب اوغيره) اى اوكان واقعا فى كلام غيرموجب (نحوجاءنى الا زيدا القوم) مثال لما كان واقعا فى كلام موجب وقدم المستثنى على المستثنى منه وهذا التقديم كتقديم المفعول على الفاعل وكان حقه ان يجئ بعدالحكم على المستثنى منه كما ان حق المفعول ان يجئ بعد الفاعل لان مرتبة المخرج ان تكون بعد مرتبة المخرج منه لكن جواز تقديمه لكثرة استعماله (وما جاءنى الا زيدا احد) مثال لما يكون غيرموجب ويجب نصب المستثنى فى هذين القسمين على الاستثناء لانه اذالم يكن منصوبا على الاستثناء يكون بدلا مما بعده وذا غيرجائز (لامتناع تقديم البدل على المبدل منه) لان البدل تابع والتابع يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوبا على الاستثناء ولم يعد كلمة كان فى هذا القسم وفى قسم المقطع لان الثلاثة مشتركة فى وجوب كونها واقعة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء (اومنقطعا) عطف على قوله مقدما لقربه اوعلى قوله بعد الا لكونه اصلا واليه اشار الشارح بقوله (اى المستثنى منصوب ايضا) اى كما كان منصوبا فى القسمين الاولين (وجوبا) اى نصبا واجبا (اذا كان) المستثنى (منقطعا) واقعا (بعدالا) سواء كان فى كلام موجب من جنس المستثنى منه مثل جاءنى القوم الا زيدا كما سبق اولا من جنسه مثل جاءنى القوم الاحمارا وغيرموجب سواء كان ايضا من جنسه مثل ماجاءنى القوم الا زيدا اولا (نحومافى الدار احد الاحمارا) (فى الاكثر) متعلق بقوله منصوب المقدر الذى قدره الشارح اوخبرمبتدأ محذوف اى ونصب المستثنى فى هذا القسم واقع فى الاكثر لافى الكل كما فى القسمين الاولين (اى فى اكثر اللغات) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه كما فى قوله الله الاكبر اى اكبر كل شئ فى قول (وهى) اى اكثر اللغات فان اسم التفضيل يأخذ حكم ما اضيف اليه فيكون مؤنثا لان المضاف اليه ههنا (لغة اهل الحجاز) بكسر الحاء المهملة وفتح الجيم وآخره زاى معجمة على وزن صراف بلاد مكة سميت بها لكونها محجزة عن الاعداء والمهالك والحجز المنع (فانهم) اى اهل الحجاز (قبائل) جمع قبيلة على وزن فعيلة وهى الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا من قوم شتى مثل الروم والزنج والعرب والجمع قبل ومنه قوله تعالى وحشرنا عليهم كل شئ قبلا

وقبائل

وقبائل (كثيرون) فيكون بعضهم اكثر من بعض والناصبون يكونون اكثرهم والكثيرون لم ينصبوه بل جعلوه بدلا (اوفى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم) اى اكثر النحاة (ذهبوا الى اللغة الحجازية) لانهم يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط لم يوجد فى الفصيح من كلام العرب (فالمنقطع مطلقا) اى سواء كان قبله اسم يصح حذفه اولا (منصوب عندهم) اى عند الحجازيين (اذلا يتصور) اى لا يمكن (فيه) اى فى المستثنى المنقطع اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء (الابدل الغلط وهو) اى بدل الغلط (لا يصدر) اى التلفظ به (الا بطريق السهو والغفلة) اى الا بطريق ان يكون صاحبه ساهيا فيما تلفظ به وغافلا عن مراده ومقصوده (والمستثنى المنقطع انما يصدر) ممن يصدر عنه (بطريق الروية) بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف (والفطانة) فتنافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط ايضا اما عدم كونه بدل الكل فلانتفاء شرطه لان شرطه ان يكون مدلول الثانى مدلول الاول مثل جاءنى زيد اخوك واما بدل البعض فلان شرطه ايضا ان يكون الثانى جزء الاول ويكون مضافا الى ضميره واما بدل الاشتمال فلان شرطه ان تكون نفس السامع عند ذكر المبدل منه منتظرة ومشوقة الى ذكر المبدل واما بدل الغلط فلما ذكره الشارح فتعين ان المستثنى المنقطع لا يكون بدلا لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء المقسم منه وهو البدل اذ لا وجود العام الا فى ضمن الخاص والافراد واذا انتفت البدلية لزم ان يكون منصوبا على الاستثناء (واما بنوا تميم فقد قسموا) المستثنى (المنقطع الى قسمين) لانه لا يخلو اما ان يكون المستثنى منه اسما يصح حذفه واقامة المستثنى مقامه اولا (احدهما) اى احد هذين القسمين (ما) اى مستثنى منقطع (فيكون قبله) اى قبل ذلك المستثنى (اسم يصح حذفه) واقامة المستثنى مقامه متعددا كان (نحو ما جاءنى القوم الا حمارا) فى هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه يعنى القوم واقامة المستثنى مقامه يعنى حمارا المراد بالاقامة ان يكون قائما مقام الفاعل اذ يجوز ان يقال ما جاءنى الاحمارا وغير متعدد مثل ما جاءنى الا زيد الاعمرا (فههنا) اى فى هذا القسم (يجوزون البدل) لان المبدل منه فى حكم التنحية فى المعنى فيجوز حذفه واثباته فيكون بدل الغلط لانه يجوز فى فصيح الكلام نحو عندى نجم بدر شمس (وثانيهما) اى ثانى القسمين (ما) اى مستثنى (لا يكون قبله) اى قبل المستثنى (اسم يصح حذفه) بل يجب ان يكون مذكورا (فهم) اى بنوا تميم (ههنا) اى فى هذا القسم (يوافقون الحجازيين فى ايجاب النصب) اى فى ان يكون نصب المستثنى واجبا لانه لما لم يكن حذف المستثنى منه جائزا ولا يمكن اقامة المستثنى مقامه

لم يوجد شرط البدل لما سبق ان شرطه ان يكون فى حكم التنحية ويكون حذفه ونكره سواء (كقوله تعالى لاعاصم اليوم من امر الله) لا لا فى الجنس وعاصم مبنى على الفتح اسمها منصوب محلا اليوم منصوب على الظرفية متعلق بالخبر المحذوف من امر الله متعلق بالاسم اى لاعاصم ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عاصم فاعلا (الامن رحم) من موصول ورحم صلته واليه اشار الشارح بقوله (اى من رحمه الله) وفيه اشارة الى ان الفاعل للفعل ما ستكن فيه راجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف لانه اذا كان مفعولا يجوز حذفه والمصنف سيصرح به بقوله واما ئد المفعول يجوز حذفه (فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم) لا من كان عاصمه الله لامحالة يكون معصوما ومن رحمه الله ايضا لامحالة يكون مرحوما (فلا يكون) المعصوم (داخلا فى العاصم) لان العاصم فاعل ومن رحمه الله مفعول والمعصوم ليس من جنس العاصم لان المفعول غير الفاعل (فيكون) مستثنى (منقطعا) فيكون من رحمه فى محل النصب على الاستثناء ونحو لا ضارب اليوم الا زيدا فى تقدير لاضارب موجود اليوم الا المضروب كما ان تقدير قوله تعالى لاعاصم موجود اليوم الا المرحوم المعصوم ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضرب وقال بعضهم لاعاصم اى لا معصوم فالاستثناء حينئذ متصل وقال السيرافى المراد عن رحم الراحم اى الله اى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واعلم ان المستثنى المنصوب على الاستثناء ثلاثة اوجه وجه الانحصار ان الاستثناء اذا كان بالا فلا يخلو اما ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه اولا فان كان مقدما فهو القسم الثانى وان لم يكن مقدما فلا يخلو اما ان يكون من جنس المستثنى منه اولم يكن فان كان من جنسه فهو القسم الاول والا فهو القسم الثالث (اوكان بعد خلا وعدا) نبه باعادة لفظة كان على ان المعطوف يغاير المعطوف عليه فى النصب لان نصب المستثنى فى الاول على المفعولية او الخبرية وفى الثانى على الاستثناء وعلى ان المستثنى واقع بعد الافعال فى الاول وفى الثانى واقع بعد الحرف وهو الا (اى المستثنى منصوب وجوبا) اى نصبا واجبا (ايضا) اى كما اذا كان واقعا بعد الا (اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا) مثل غزا يغزو غزوا وبابه نصر وهو متعد بنفسه فى الاستثناء وغيره (اذا جاوز مثل جاءنى القوم عدا) اى جاوز (زيدا او) والمستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان واقعا (بعد خلا) اصله خلو مثل غزو وعدا ايضا اصله عدو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (من خلا يخلو خلوا) مثل سما يسمو وبابه ايضا نصر الا انه لازم فى الاستثناء اوغيره (نحو جاءنى القوم خلا زيدا) والاصل خلا من زيد فلما

متعد بمن ولذا قال الشارح (وهو) اى لفظ خلا ماضيا كان اومضارعا ولم ينبه الشارح عليه لان ما كان ماضيه لازما يكون مضارعه كذلك وما كان ماضيه متعديا يكون مضارعه كذلك (فى الاصل) اى استعماله فى الاستثناء وغيره (لازم) الا انه قد (يتعدى الى المفعول) به (بمن) كما تتعدى الافعال اللازمة الى مفعولاتها بالحروف الجارة (نحو) قول العرب اذا خربت الديار (خلت الديار) جمع دار (من الانيس) بفتح الهمزة وكسر النون فعيل بمعنى فاعل كنصير بمعنى ناصر اى الساكن والمؤانس اوكل ما يؤنس به ويقال وما فى الدار انيس اى احد كذا فى الصحاح (وقديتضمن) مبنى للمفعول اى خلا اذا اريد تعديته كقولهم افعل هذا وخلاك ذم (معنى جاوز) فيكون معنى قولك جاء فى القوم خلا زيدا جاوز زيدا (او) قد (يحذف) الجار الذى هو (من ويوصل الفعل) الذى هو لفظ خلا الى المفعول به (فيتعدى) الى المفعول به (بنفسه) فيكون المستثنى بعده مفعولا به ويقال المثل هذا العمل الحذف والايصال (والتزموا) اى التزم النحاة (هذا التضمين) اى جعله بمعنى جاوز (اوالحذف والايصال) وهو ان يحذف الجار المتعدى للفعل وحده اختصارا ويوصل الفعل بنفسه الى المجرور ويجعل كالفعل المتعدى وينصبه كما ينصب الفعل المتعدى المفعول به كقوله تعالى واختار موسى قومه مكان من قومه اى التزموا احدالامرين على سبيل منع الخلو والجمع (فى باب الاستثناء) يعنى اذا كان خلا واقعا فى الاستثناء (ليكون ما) اى المفعول الذى وقع (بعدها) منصوبا صريحا لان الجار والمجرور ايضا منصوب الا ان نصبه محلى لا لفظى واما اذا التزم احد الامرين يكون نصبه صريحا كما كان الواقع (فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب) اى اصل باب الاستثناء منصوبا صريحا فان ما بعدها منصوب وليكون اشبه الا (وفاعلهما) اى فاعل عدا وخلا لانهما فعلان ماضيان لابد لهما من فاعل (ضمير) مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر الافعال الا ان هذا الاستكنان لازم فى باب الاستثناء لما سيجئ (راجع) لانه لابد له ايضا من مرجع لفظا اومعنى اوحكما لانه ضمير غائب (اما الى المصدر الفعل المتقدم) كائنا ما كان مثل اعدلوا هواقرب للتقوى (اوالى اسم الفاعل منه) اى من الفعل المتقدم (اوالى بعض مطلق من المستثنى منه) وعلى التقادير الثلاثة يكون المرجع مذكورا معنى اذ لايجوز الارجاع الى بعض معين لانه لايلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم عنه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا فى الرضى وقيل ان الضمير الى بعض منكر للاستغراق فى الايجاب كما فى قوله تعالى علمت نفس اى كل نفس وقيل البعض يستعمل فى معنى الكل واريد به

ههنا هذا المعنى (والتقدير) اى فى كل واحد منهما على التأويلات الثلاثة (جاءنى القوم عدا مجيئهم زيدا اوخلا مجيئهم زيدا) مثال لرجوع الضمير الى مصدر الفعل المتقدم (او) جاء نى القوم عدا (الجائى منهم زيدا) اوخلا الجائى منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى اسم الفاعل منه (او) جاءنى القوم عدا (بعض منهم زيدا) اى كلهم زيدا وخلا بعض منهم زيدا اى كلهم لماسبق ان البعض ههنا بمعنى الكل وقدر فى المثالين الاخيرين منهم ليكون ضميرا راجعا الى ذى الحال لربط الجملة الحالية به لماسبق ان الحال اذا كان جملة يلزم الضمير فيها (وهما) اى هاتان الجملتان اى كل واحدة منهما (فى محل النصب على الحالية) من معمول الفعل المتقدم ان وقعت بعد معرفة كما فى المسئلة المذكورة واما ان وقعت بعد نكرة فصفة مثل جاء نى احد عدا اوخلا زيدا وقيل لاموضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الاوهى حرف لامحل لها منه وكذا ماقام مقامها وكان بدلا منها (ولم يظهر) من الظهور مبنى للفاعل اومن الاظهار مبنى للمفعول (ومعهما) اى مع كل من عدا وخلا اذاوقع حالا بالضمير وحده مع ان الماضى اذاوقع حالا يجوز فيه الواو ايضا لكون اشبه بالافراد الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة لم يجز فيه لفظة (قد) ولا الواو اصلا مع ان الماضى المثبت اذ اوقع حالا يلزم فيه قد عند البصرية اما ظاهرة اومقدرة وههنا لم يجز اظهارها بل يجب ان تكون مقدرة فيه خلاف السيبويه والمبرد لما عرفت (لكونا اشد) اى ليكون لكل منهما زيادة مشابهة (بالا) فى عدم الفصل بينهما وبين المستثنى منه (التى هى الاصل فى باب الاستثناء) لكونها موضوعة له فكانت حقيقة فيه واما غيرها فهو موضوع لغيره فاستعماله فيه يكون مجازا عن الاوبدلا منها لعلاقة ما (فى الاكثر) (اى النصب) اى نصب المستثنى (بهما) اى بكل واحد منهما (انما هو فى اكثر الاستعمالات) فيه اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والى ان اللام فى قوله فى الاكثر عوض عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى مختص باداة الاستثناء بخلاف الا فان فى نصب المستثنى هناك خلافا (لانهما فعلان ماضيان كما عرفت) فيما سبق والفعل الماضى ينتصب ما بعده اذا كان متعديا الا انه لايجوز تقديمه وان كان مفعولا به وكان يجوز تقديمه فى سائر الافعال لكونهما فى معنى الاولايجوز تقديم المستثنى عليها اذ لايقال جاءنى القوم زيد الا فكذا ما كان فى معناها ليتم امر المشابهة بها ولان فيهما معنى الحرفية ايضا ولذا قال (وقد اجيز الجر) اى جر المستثنى (بهما) اى بكل واحد منهما بناء (على انهما حرفا جر) وهذا مذهب الاخفش لان سيبويه انكر الجر بعد الا انه فعل متعد بنفسه

قال

(قال السيرا فى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما) ای بكل منهما وقال ايضا لم اراحدا ذكرالجر ايضا بعدعدا الا الاخفش فانه قرنهما فى بعض ماذكره بخلا فى جواز الجر بهما والسيرا فى تبع فى هذا سيبويه وفى الاول الاخفش (الا ان النصب) اى نصب المستثنى (بهما) اى باحد هما (اكثر) من الجر (وماعدا وما خلا) عطف على قوله خلا وعدا ولم يعد لفظة كان ههنا لاشتراكهما فى نصب المستثنى على المفعولية اذ لافرق بينهما الا بزيادة لفظة ما وعدمها الا ان النصب ههنا واجب وثمه محتمل ولذا قال المصنف فى الاكثر (اى المستثنى منصوب ايضا) اى كما كان منصوبا اذا كان بعد عدا وخلا (وجوبا اذا كان) واقعا (بعد ماعدا وماخلا لان) لفظة (ما فيهما مصدرية) وحروفها ثلاثة ما وان وان (مختصة بالافعال) اى الاوليان تختصان بالافعال يعنى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تأويل المصدر ولذا اختصابها لان المصدر لايوجد الا فى الافعال نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بسعتها وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وهذا مذهب سيبويه وجوز غيره دخول ما فى الجملة الاسمية نحو بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية كذا فى الرضى (نحو جاءنى القوم ماخلا زيدا وماعدا عمرا) ومافيهما اما حرفية وهى ثلاثة اما نافية وهى لاتصح ههنا لان المعنى على الايجاب دون السلب واما كافة وهى تلحق بالاخر دون الاول مثل قلما وطالما واما مصدرية وهى مختصة بالافعال غالبا لان المصدرية لاتوجد الا فيها وههنا كذا كما صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهى ستة اقسام اما اوموصولة موصوفة وههنا لبست باحديهما لعدم الضمير الراجع اليهما فى الفعلين واما استفهامية اوشرطية وهى ايضا لبست باحديهما لوجوب الصدارة فيهما واماتامة اوصفة وعدم كونها احديهما ظاهر لوجوب كونهما فى الاخر حقيقة اوحكما فعين انها لاتكون اسمية لان انتفاء الاقسام باسرهما يدل على انتفاء المقسم عنه لانه لاوجود العام الا فى ضمن الخاص والافراد فتعين ان تكون مصدرية تأمل وانصف ولم آل جهدا (تقديره) اى تقدير المثال الاول (جاءنى القوم خلو زيد) بالاضافة الى المفعول (و) الثانى جاءنى القوم (عدو عمرو) بالاضافة اليه ايضا (بالنصب فيهما (على الظرفية) على ان كل واحد منهما مفعول فيه للفعل المتقدم لكن لامطلقا بل (بتقدير مضاف اى) جاءنى القوم (وقت خلوهم) اى خلو الجائى منهم او بعض منهم او مطلق منهم (او) وقت (خلو مجيئهم من زيد) والاختصار بناء على ظهوره قياسا على ماسبق (او) جاءنى القوم (وقت مجاوزتهم) اى مجاوزة الجائى منهم (اومجاوزة مجيئهم عمرا) على قياس ماسبق وهذا المعنى

اى النصب على الظرفية لمناسبة بين المصدر والظرف فى كونهما جزء الفعل ولمناسبة ماسبق فى عدا وخلا من كونهما منصوبين على الحال فقط (اوعلى الحالية) عطف على قوله على الظرفية باعادة الجار اى بالنصب على ان يكون كل واحد منهما منصوبا على ان يكون حالا (بجعل المصدر) اى الذى هو خلو وعدو (بمعنى اسم الفاعل) لكون الاشتقاق فى الحال شرطا عند غير المصنف لماسبق واما عنده فان مادل على الهيئة يصح ان يقع حالا وههنا المصدر لما لم يدل عليها احتيج الى التأويل بالمشتق عنده ايضا (اى جاؤا) اى جاءنى القوم (خاليا بعضهم) من زيد (او) خاليا (مجيئهم من زيد) اوخاليا الجائى منهم من زيد (او) جاءنى القوم (مجاوزا بعضهم عمرا) اومجاوزا (مجيئهم عمرا) اومجاوزا الجائى منهم عمرا ولم يذكر ارجاع الضمير الى اسم الفاعل من الفعل المتقدم لما ذكرنا فى الموضعين بناء على ظهوره قياسا بماسبق فى خلا وعدا لالكونه غير جائز (و) روى (عن الاخفش انه اجاز الجر) اى جوز جرما بعدهما (بهما) اى بكل واحد منهما بناء (على ان) لفظة (ما فيهما زائدة) لتحسين اللفظ فقط ولم يذكر المصنف هذه الرواية كما ذكرها فى خلا وعدا وبين الشارح وجه عدم ذكره بقوله (ولعل هذا) اى هذا النقل عن الاخفش (ولم يثبت) من الثبوت اى لم يتحقق ثبوته (عند المصنف) اصلا (او) ثبت عنده الا انه (لم يعتد به) اى لم يعده شيئا يعبأ به لان زيادة ما فى الافعال لم تسمع اصلا فى الاول ولا فى الاخر وانما تزاد بعد الاسماء مثل اذاما وحيثما وكيفما وغيرها وبعد الحروف ايضا فبما رحمة ومما خطيئاتهم وعما قليل (ولهذا) اى لكل واحد من هذين الامرين (لم يقل) وماعدا وماخلا (فى الاكثر) كما قال فيما سبق اوكان بعد عدا وخلا فى الاكثر لثبوته عنده واعتداده به ايضا (و) (كذا) اى كما كان المستثنى منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك (المستثنى منصوب) اذا كان واقعا (بعد) (ليس) الا انه ثمه منصوب على المفعولية وههنا منصوب على الخبرية لان ليس من الافعال الناقصة الناصبة للخبر (نحو جاءنى القوم ليس زيدا) اى ليس الجائى منهم اوبعض منهم زيدا (و) كذا المستثنى منصوب اذا كان واقعا (بعد) (لايكون) لانه ايضا من الافعال التى تنصب الخبر فتنصب المستثنى على انه خبرها (نحو سيجيئ اهلك لايكون بشرا) اى لايكون الجائى منهم اوبعض منهم بشرا (وانما يكون النصب) اى نصب المستثنى (واجبا) اذا كان واقعا (بعدهما) اى بعد ليس ولايكون (لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر) والمستثنى الواقع بعدهما لايكون الاخبرا لهما فينصب على الخبرية (ويلزم) اى ويجب (اضمار اسمهما) اى اسم ليس ولايكون اى جعله ضميرا مستكنا فيهما فى باب

الاستثناء

الاستثناء) يعني اذا كانا اداة استثناء ليكونا اشبه بالا التي هي اصل في هذا الباب
لانها ذالم يكن الاضمار فيهما واجبا قد يكون الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل
بينهما وبين المستثنى فيقع النقصان في المشابهة لانه يقع الفصل بين حرف
الاستثناء والمستثنى (وهو) اى الاسم (ضمير) مستكن فيهما (راجع الى اسم
الفاعل) المأخوذ (من الفعل المذكور) المتقدم (او) راجع (الى بعض) مطلق
(من المستثنى منه مطلقا) ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذى
فى الفعل المتقدم لعدم صحته كما صح الاولان لانه لايصح ان يقال جاءنى القوم
لايكون المجئ منهم زيدا وليس المجئ منهم زيدا اذ لايقال المجئ زيد الا ان يقال
المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فحينئذ يصح (وهما) اى
ليس ولايكون (فى التركيب) مع اسمهما وخبرهما (فى محل النصب على الحالية)
اى على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم اما من فاعله اومفعوله
بالضمير وحده لان الثانى مضارع منفى والاول ماض منفى وقد سبق ان الماضى
والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير ضعف واجاز
الخليل ان يوصف بليس ولايكون منكرا اومعرفا باللام الجنسية نحو جاءنى الرجل
ليس اولا يكون زيدا وجاءتنى امرأة لاتكون فلانة وليس فلانة ويلحقهما
مايلحق الافعال من ضمير وعلامة تأنيث تقول مارأيت رجالا لايكونون زيدا
وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك فى خلا وعدا كذا فى الرضى وكذا فى ماخلا وماعدا
لانه ليس فى فعليتهما خلاف لاحد بخلاف الافعال الاربعة لان فى فعليتهما
خلافا حتى جاز الجر بها ولم يجز فيهما شئ سوى النصب ولما فرغ من بيان
الافعال التى تستعمل فى الاستثناء سواء كانت مخصوصة به اولا وسواء كانت
ناصبة له على المفعولية او الخبرية اراد ان يبين انها هل تتصرف اولا فقال
(واعلم انه) اى الشان (لاتستعمل هذه الافعال) اى الافعال الناصبة للمستثنى
(الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ) فاستعمالها فى الاستثناء مشروط بشرطين
احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها لاتستعمل فى المستثنى المنقطع والثانى
ان يكون المستثنى منه مذكورا يعنى لايكون الكلام مفرغا وذلك لان هذه الافعال
افعال صريحة تقتضى فاعلا ومتعدية اوناقصة تقتضى مفعولا به اوخبرا
وذلك الفاعل مااستكن فيها وجوبا لما عرفت فهو يرجع الى المستثنى منه ولو
كان تأويلا فينبغى ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول اوالخبر يجب ان يكون
من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لايكون الكلام مفرغا لان الفاعل
المستكن يقتضى مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع صريحا (ولايتصرف)
مبنى للمفعول (فيها) نائبه ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا اوخبرا وهى

افعال قوية في العمل ولامانع من التقديم ولايكون لها مضارع في الخمسة الاول ولايكون للاربعة الاول تثنية وجمع ولايغير لايكون الى مايكون وما كان ولم يكن ولاالى مجهول لانها جارية مجرى الامثال والامثال لاتغير عما ضربت فكذا هذه و (لانها) اى هذه الافعل (قائمة مقام الا) لانها الاصل في هذا الباب (وهى) نائبة عنها لما عرفت وهى اى كلمة الا لكونها حرفا (يتصرف فيها) لان الحرف لايقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه ونائبا منابه (و) الثانى من المواضع المذكورة ما كان النصب فيه جائزا ولكن المختار ان يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه ولكن فيه شروط ان يكون بعد الاوان يكون متصلا وان يكون مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام اونهى اونفى صريح اومأول (يجوز فيه) (اى في المستثنى) اى المتصل ليخرج المقطع والمقدم (النصب) اى نصب المستثنى (على الاستثناء) (ويختار البدل) اى جعل المستثنى بدل البعض (من المستثنى منه) (فيما بعد الا) بدل من قوله فيه ومتعلق ايضا بيجوز وهو ظرف محاط بعد ظرف محيط نحو قولك اسكن في هذه البلدة في محله كذا وصل في المسجد في مكان كذا اى في المستثنى الذى وقع بعد الا وهذا هو الشرط الاول من تلك الشروط او (حال من الضمير المجرور) في قوله فيه فتكون حينئذ كلمة ما في قوله فيما موصوفة وعبارة عن محل وقع بعد الا على مافهم من تفسير الشارح (اى حال كون المستثنى واقعا في محل) اى مكان (يكون) ذلك المكان (متأخرا عن الا) وعلى هذا المعنى لايكون مما قيل من انه ظرف محاط وبعد ظرف محيط لان هذا المعنى لا يكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى الظرف متعلقا بيجوز فكان الظرف الاول عاما والثانى خاصا وقوله (هذا احتراز عما اذا كان) اى عن المستثنى الذى كان واقعا (بعد سائر ادوات الاستثناء) اى باقى كلمات تستعمل في الاستثناء سواء كانت فعلا اواسما جارا اوناصبا (مثل عدا وخلا وغيرهما) من الافعال والاسماء التى تستعمل فيه (في كلام غير موجب) حال ايضا منه اى حال كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب وهذا ايضا من قبيل انه ظرف محاط بعد ظرف محيط كقولك اسكن هذه البلدة في محلة كذا في بيت كذا وهذا هو الشرط الثانى من تلك الشروط و (احترازبه عما اذا وقع) اى عن مستثنى وقع (في كلام موجب فانه) اى المستثنى الواقع فيه (منصوب وجوبا كما مر) تفصيله (و) (الحال انه قد) (ذكر المستثنى منه) فيه اشارة الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدرة والى ان الماضى المثبت حال بالواو وحده وهذا هو الشرط الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلاث مترادفة (احترزبه عما اذا لم يذكر المستثنى منه) يعنى عن الكلام الذى لم يكن المستثنى منه

فيه

قيد مذكورا (فانه) اى الشان (حينئذ) اى حين كون المستثنى منه غير مذكور فى الكلام (يعرب) المستثنى (على حسب العوامل) اى على ما اقتضاه العامل من رفع اونصب اوجر على ماسيأتى (و) وقع (فى بعض النسخ) اى نسخ المتن بضم النون وفتح السين المهملة جمع نسخة على وزن كدرة اسم ماينسخ منه (ذكر المستثنى منه) مكان وذكر المستثنى منه بالواو (بغير واو) متعلق بما تعلق به الظرف وهو الفعل الذى قدرناه بقولنا وقع بناء (على انه) اى قوله ذكر المستثنى منه (صفة) بعد صفة (لو) قوله (كلام غير موجب) لكن بتقدير ضمير فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للنكرة يلزم الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط والاتكون اجنبية (اى فى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه) وقال المحشى عصام الدين الاوجه ان يجعل ايضا على هذه النسخة حالا لتوافق النسختان فى المعنى لانه لابد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له فيجب الانفصال ويقال المستثنى هو منه الى هنا كلامه وله وجه لان رعاية الموافقة بين الضمائر من الامور المهملة لاسيما فى التعريفات (ولم يشترط) دفع لما يرد انه لما اشترط القيود الثلاثة فى جواب نصب المستثنى وكون البدل هو المختار يشترط ايضا ان لايكون المستثنى منقطعا ولايكون ايضا مقدما على المستثنى منه لانه اذا كان المستثنى منقطعا او كان مقدما على المستثنى منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء ولايكون جائزا حتى يكون البدل مختارا فعلم ان القيود المعتبرة خمسة فوجب عليه ان يقول ولايكون منقطعا ولا مقدما دفعه بقوله ولم يشترط المصنف ههنا (ان لايكون) المستثنى (منقطعا ولامقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق) من انه يجب نصبهما على الاستثناء فى قوله اومقدما على المستثنى منه اومنقطعا فى الاكثر (فاكتفى بذلك) اى بما ذكر فيما سبق ولم يأخذهما فى القيود (نحو مافعلوه الاقليل) (بالرفع) اى برفع قليل (على البدلية) اى بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير فعلوه وهو الواو التى هى علامة الجمع (و) مافعلوه (الا قليلا) (بالنصب) اى بنصب قليلا (على الاستثناء) منه ايضا لان المستثنى وهو قليل واقع بعد الا ووقع ايضا فى كلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه وهو واو الجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز الامران الاستثناء والبدل الا ان الثانى وهو البدل هو المختار لماسيجئ هذا مثال حالة الرفع (و) اما حالة الجر (نحو ما مررت باحد الازيد بالجر) يعنى بجر زيد (على البدلية) يعنى ان يكون بدل البعض من احد تقديره الامررت بزيد كما ان تقديره مافعلوه الاقليلا الافعله قليل لان البدل يكون بتكرير عامل المبدل منه

فی البدل (والا زیدا بالنصب) ای بنصب زیدا (علی الاستثناء) ای علی ان یکون مستثنی من احد (و) اما مثال حالة النصب فنحو (مارأیت) ای ابصرت لان الرؤیة ههنا لیست من افعال القلوب (احد الا زیدا بالنصب) یعنی نصب زیدا لایخلو (اما) ان یکون (بطریق البدلیة وهو) ای بطریق ان یکون بدلا (المختار او) ان یکون (بطریق الاستثناء) ای بطریق ان یکون مستثنی (وهو جائز غیر مختار) فالبدلیة یجوز ان تعتبر فی الاحوال الثلاثة ولما فرغ من بیان کون البدل مختارا اراد ان یبین وجهه وعلته فقال (وانما اختاروا البدل فی هذه الصور) ای انما رجح النحاة البدل علی الاستثناء عند وجود هذه الشروط المذکورة (لان النصب علی الاستثناء) ای نصب الاسم الواقع بعد الا بناء علی ان یکون مستثنی (انما هو) ای لیس الا (بسبب التشبیه) ای تشبیه المستثنی (بالمفعول) فی کون کل واحد منهما فضلة وخاصا بالمفعول معه فی کونه معمولا بواسطة الا لان المستثنی من الملحقات بالفاعیل (لا بالاصالة) عطف علی قوله بالمفعول ای لان النصب فیه لیس بالاصالة (و) لان الاعراب فیه (بواسطة الا) کما قلنا (و) اما (اعراب البدل) من الرفع والنصب والجر فلیس الا (بالاصالة) لما سبق ان البدل یکون بتکرر العامل (و) یکون اعرابه ایضا (بلا واسطة) ولاشک ان الاعراب بالاصالة وبلا واسطة یکون اقوی من الاعراب الذی لایکون الا بالتشبیه الی الغیر وبالواسطة والعمل بالاقوی مهما امکن یکون هو الاولی ولذا اختیر البدل ولعدم الخلاف فی عامل البدل واما فی عامل المستثنی فالخلاف ثابت والثالث ما کان جاریا علی اعرابه قبل دخول کلمة الاستثناء علیه لکن بشرطین والفرق بین هذین القسمین ان المستثنی فی القسم السابق من کلام تام ویجوز الوجهان فیه البدل والاستثناء وفی هذا القسم من کلام ناقص ولا یجوز فیه الاوجه واحد (ویعرب) (ای المستثنی) (علی حسب العوامل) الحسب بتحتین القدر ای علی قدرها فان قدرها ثلاثة رافع وناصب وجار والاعراب علی قدرها یکون کنایة عن الانواع الثلاثة منه (ای بما) ای بشیء من الرفع او النصب او الجر (یقتضیه) ای یطلبه (العامل) فیه اشارة الی ان اللام فی العوامل للجنس ولام الجنس اذا دخل علی الجمع یضمحل معنی الجمع ویراد به الجنس (من الرفع) بیان لقوله ما فی قوله بما (والنصب والجر) المقصود انه یرفع ان کان العامل یقتضی رفعه نحو ماجاءنی الا زید وینصب ان کان یقتضی النصب ویجر ان کان یقتضی الجر نحو مارأیت الا زیدا ومامررت الا بزید لکن انما یعرب علی مایقتضیه العامل بشرطین احدهما (اذا کان المستثنی منه) فی الکلام (غیر مذکور) لانه اذا کان المستثنی منه فیه مذکورا اما فی کلام

موجب فيكون نصبه واجبا واما فى كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل (ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ) الاصل فى لفظ التخصيص والخصوص والاختصاص ان يستعمل بادخال البا على المقصور عليه اعنى ماله الخاصة فيقال اختص المال بزيد اى المال له دون غيره الا ان الشائع فى الاستعمال ادخالها على المقصور اعنى فى الخاصة كقوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهنا داخلة على المقصور لان الاسم المفرغ مقصور على هذا المستثنى (لانه) اى الشان (فرغ) مبنى للمفعول من باب التفعيل (له) اى للمستثنى (العامل عن المستثنى منه) يعنى عزل العامل عن العمل فى المستثنى منه بحذفه ليعمل فى المستثنى فقط (فالمراد بالمفرغ) ههنا (المفرغ له) بناء على الحذف والايصال كما سبق لان المفرغ نفس العامل واما فرغ المفرغ له فهو المستثنى (كما يراد بالمشترك) اسم مفعول من اشترك (المشترك فيه) اى الذى وقع فيه الاشتراك لا المشترك لمن كان شريكا (وهو) (اى والحال ان المستثنى واقع) (فى غير) (الكلام) (الموجب) فيه اشارة الى ان الواو للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن فى قوله ويعرب الراجع الى المستثنى وهذا هو الشرط الثانى (واشترط ذلك) اى كون المستثنى واقعا فى كلام غير موجب (ليفيد) اشار بقوله واشترط الى ان اللام الجارة متعلقة بمفهوم الكلام اى ليفيد الكلام (فائدة صحيحة) لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف يكون صحيحا او سقيما لانك اذا قلت قام الا زيد كان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد قطعا وقرينة الخصوص بجماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية فى الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ اصلا فى الكلام الموجب فينبغى ان يشترط غير الكلام الموجب (مثل ماضربنى الا زيد) والشرطان قد وجدا فيه (اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد) لان معناه ما ضربنى احد الا زيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة صحيحة (بخلاف) ما اذا كان الكلام موجبا (نحو ضربنى الا زيد) لما مر ان معناه ضربنى كل احد الا زيدا فانه لم يضربنى هو فقط وهذا المعنى ممتنع لبس الا (اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا) لمكان الاستحالة ولا قرينة تدل على الخصوص (الا ان يستقيم المعنى) مستثنى من فحوى الكلام السابق اى لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر فى الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور فى جميع الاوقات الا وقت استقامة معنى ذلك الكلام فحينئذ يعرب المستثنى على حسب العوامل فى الكلام الموجب ايضا والحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل فى كلام غير موجب كثير بخلاف

اعرله فى لكلام الموحب وانه قليل لدلالة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لاتوجد الا (بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت) اما من الثبوت مبنى للفاعل او من الاثبات مبنى للمفعول (على سبيل العموم) بان يوجد ذلك فى كل فرد ونوع الانواع واحدا (نحو قولك كل حيوان) وعرفوه بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة (يحرك) من التحريك (فكه الاسفل) وهو اللحى يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل (عند المضغ) يقال مضغ الطعام ادلاكه فى فمه بانصاد ولدى الحمتين وبابه نصر وقطع (الا التمساح) والحكم بتحريك الفك الاسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها موجبة كلية مسورة مثل كل انسان ناطق وهذا مثال لما يصح ان يثبت فيه على سبيل العموم لاما نحن فيه ويفهم منه مثل المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم والتمساح دابة توجد فى جوع النيل الامن مدينة السيوط وهى فوق مصر باثنى عشر فرسخا وتحتها مثل ذلك وهذه المواضع لايدخلها تمساح لان قد طلسمه الفلاسفة المتقدمون حيفة منهم على اهل مصر لانهما كانت تضرهم غاية الضرر وحيثما جاوز التمساح هذا الموضع مات وتحول على ظهره يلعب به الصبيان كذا فى عجائب المخلوقات (او يكون هناك) اى فى كلام (قرينة) اى علامة ظاهرة (دالة على ان المراد بالمستثنى منه) الذى هو غير مذكور فى الكلام لما مر ان اعراب المستثنى على مايقتضيه العامل مشروط بان يكون المستثنى منه غير مذكور (بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا) اى جزما بلاشك نصب على التميز (مثل قرأت الايوم كذا) فان يوما كذا منصوب على الظرفية بقرأت لانه لايبعد ان يقرأ جمع الايام الا اليوم المعين (اى اوقعت القرأة) اى صدرت منى القراءة (كل يوم) بحيث لم يترك يوم (الا يوم كذا) اى الا يوم الجمعة مثلا حيث وقع فيه لترك (لظهور انه) اى الشان (لايريد المتكلم) بهذا الكلام (جميع ايام الدنيا) لانه يعلم جزما انه ليس فى وسعه ذلك لان بعض ايامها قدمضى وهو غير مخلوق وبعضها قدمضى وهو مضى وبعضها سيأتى وهو ليس مراد لان مراد المتكلم ايقاع القرأة فى الايام الماضية لا الآتية والحاضرة ويريد ايضا ان قرائتى مستمرة متصل بعض ايامها ببعض بحيث لم يقع بينهما فصل وهذا المعنى لا يأتى فى الايام الآتية (بل) لايريد بكلامه هذا الا (ايام الاسبوع بضم الهمزة وسكون السين المهملة جمع سبع بضم السين وسكون الباء الموحدة من تحت واحد من سبع بفتح السين وسكون الباء يقال له بالفارسية هفته يعنى قرأت ايقاع كيم برهفته بك لكن لك روزرا اين هفته قرأت ايقاع نمى كيم لاجمع سبع بفتح السين وسكون الباء يعرف بالتأمل (او) ايام (الشهر او مثل ذلك) ادنى منهما مثل خمسة عشر يوما او عشرين يوما

وستة ايام اوخمسة ايام اواكثر من الشهر مثل شهرين اوثلاثة اشهر او اربعين يوما اوخمسين اوسنة اوسنتين اوغير ذلك مما يمكن اعتباره (ولقائل) خبرمقدم (ان يقول) مبتدأ (كما لايستقيم المعنى) الجار والمجرور متضمن معنى الشرط لان لفظة ما تكون للشرط نحوما تصنع اصنع واذا ركبت مع الكاف تضمنت معنى الشرط فتقدير الكلام ان لم يستقيم المعنى (على تقدير عموم المستثنى منه فى) الكلام (الموجب فى بعض الصور) مثل ضربنى الازيد وكذا حالة النصب والجر واذا لم يقع المستثنى المفرغ فى الموجب الابشرط استقامة المعنى ويؤيد هذا المعنى دخول الفاء فى قوله (فربما) بالتخفيف والتشديد وما كافة ولذا دخلت رب على الفعل (لايستقيم المعنى) اى معنى الكلام (على تقدير عموم المستثنى منه فى غير) الكلام (الموجب فى بعض الصور ايضا) اى كما لايستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الكلام الموجب (نحوما مات الازيد) اذ يصح ان يقال مامات احد اومامات كل احد الا زيد وهو ظاهر اذا كان الحال والشان كذلك (فينبغى ان يشترط فى غير) الكلام (الموجب ايضا)اى كما اشترط فى الموجب (استقامة المعنى) اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فينبغى ان يقول ويعرب على حسب العوامل اذا كان غيرمذكور وهو فى غير الموجب وان يستقيم المعنى حتى تكون القيود ثلاثة (وايضا) اى كما ورد هذا السؤال يرد ايضا (لايصح مثل قرأت الايوم كذا الابعد تخصيص اليوم) المستثنى (بايام الاسبوع) الباء هنا دخلت على المقصور عليه يعنى مثل ان يقال قرأت كل يوم من ايام الاسبوع الايوم كذا (مثلا) قدسبق وجه انتصاب مثلا (فيجوز مثل هذا التخصيص فى) نحو(ضربنى الازيد) وذلك التخصيص يكون (بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من الجماعة المخصوصين) يعنى يكون المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة واحد فقط ويستثنى منه زيد الداخل فى تلك الجماعة (اذا كان هناك) اى عند الاستثناء من الكلام الموجب (قرينة) حالية دالة على الجماعة المخصوصة كما يقول المضروب حال الشكاية ضربنى الازيد فان حاله يدل على انه لايريد كل احد عاما بل يريد من المحلة الفلانية اومن القرية اونحوهما فيكون التقدير ضربنى كل احد من محلة كذا الازيد او مقالية كقول المضروب لمن قال له من ضربك من محلة كذا ضربنى الازيد اى ضربنى كل واحد من تلك المحلة الازيد اذا عرفت هذا (فلا فرق بين هاتين الصورتين) اى بين قوله ضربنى الازيد حيث لايجوز وبين قوله قرأت الايوم كذا فيجوز (فى كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة) الدالة على جوازهما (وغيرجائزة بدونها) اى بدون القرينة الدالة على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجدت قرينة تدل على ان المستثنى منه

بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا جائز سواء كان الكلام موجبا اوغير موجب (واجيب) عن الاعتراض الاول (بان المعتبر) فى بناء الاحكام ونصب الدلائل فى هذا الفن (هو الغالب) يعنى (والغالب فى الايجاب) يعنى اذا كان الكلام موجبا (عدم استقامة المعنى على العموم) اى على كون المستثنى منه عاما لان الايجاب لايقبل العموم مالم تكن قرينة ولايقتضى التكرار ولا يستوعب الازمان (و) الغالب (فى النفى عكسه) يعنى الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير العموم المستثنى منه (لان اشتراك جميع افراد الجنس) المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل كالانسان لان الاجناس اربعة على مابين فى كتب المنطق الجنس الاسفل كالانسان والجنس الوسط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى كالجوهر (فى انتفاء) متعلق بالاشتراك (تعلق الفعل بها) اى تلك الافراد اى لان كون جميع افراد الانسان مشتركة فى تعلق الفعل بها نفيا (ومخالفة) عطف على اسم ان اى ولان مخالفة (واحد) اى فرد واحد (اياها) اى افراد الجنس (فى ذلك) متعلق بالمخالفة اى فى انتفاء تعلق الفعل بها (مما يكثر ويغلب) عطف تفسير خبران قوله مما يكثر مثل ما ضربنى الازيد فانه تعلق الضرب بكل احد انتفاء وتعلق بواحد معين منه وهو زيد مثلا ثبوتا يعنى ان يكون الفعل منفيا عن كل احد بحيث لم يثبت ويكون مثبتا على واحد معين هو زيد كثير وغالب وهو ظاهر ومثله ايضا مارأيت الازيدا ومررت الابزيد (واما اشتراكها) اى اشتراك جميع افراد الجنس (فى تعلق الفعل بها) اى بتلك الافراد ثبوتا (ومخالفة) عطف على الاشتراك (واحد) من تلك الافراد (اياها) اى الافراد (فى ذلك) اى تعلق الفعل (فمما يقل) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر (كما فى المثال المذكور) فى المتن من قوله قرأت الايوم كذا لان تعلق القراءة قيد بجميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم وافراده كل واحد من حيث وقعت فيه ولكن لم تتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه (وبان الفرق) عطف على قوله بان المعتبر باعادة الجار اشارة الى انه جواب للاعتراض الثانى بقوله وايضا لايصح آه يعنى واجيب عن الاعتراض الثانى وهو قوله ايضا لايصح آه بان الفرق (بين قولك قرأت الايوم كذا) الذى ذكر فى المتن مثال لاستقامة المعنى (و) بين قولك (ضربنى الازيد) الذى حكم بعدم صحته (لبين) اى الفرق بينهما ثابت من الاشياء (الابظهور قرينة دالة على) ان المستثنى (بعض معين من المستثنى منه مقطوع) بالجر صفة مبينة لقوله بعض (دخوله) بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير المجرور للموصوف مثل قولك جاءنى زيد عالم ابوه اى دخول المستثنى (فيه) اى فى المستثنى منه (فى الاول) متعلق بالظهور اى فى المثال الاول وهو قرأت الايوم كذا

قوله الفرق اسم ان وقوله ليس الا بظهور آه خبرها لماسبق انه لايريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع اوالشهر اوغير ذلك (وعدم ظهورها) عطف على قوله ظهور قرينة اى ليس الا بعد ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (فى) المثال (الثانى) وهوقوله ضربنى الا زيد (فلوقام) اى وجد (فى) المثال (الثانى) الذى هو ضربنى الا زيد (ايضا) اى كما وجدت قرينة فى المثال الاول وجدت فى المثال الثانى (قرينة ظاهرة الدلالة) مضاف اليه لقوله ظاهرة وهى صفة قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه (على) ان المستثنى (بعض معين) من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (كما اذا قيل) للشاكى والمتظلم حيث يقول انى مضروب ومظلوم (من ضربك من القوم) على ان يكون اللام للعهد الخارجى بقرينة شكواه وتظلمه بحيث يكون المستثنى داخلا فيهم ولذا قال الشارح (اى القوم الداخل فيهم زيد) مرفوع على انه فاعل قوله الداخل (فقلت) فى جواب ضربنى الازيد) اى ضربنى كل احد من القوم الداخل فيهم زيد بحيث لم يبق منهم فرد لم يضربنى الا زيد فانه لم يضربنى (فالظاهر) بناء على السؤال المحقق (ان ذلك) اى قوله فى جوابه ضربنى الا زيد (ايضا) اى كما ان قوله قرأت الا يوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال (مما يستقيم فيه المعنى) وانما قال فالظاهر لان وجود مثل هذه القرينة نادر الوقوع ومع وجودها فالاصل فيه الغالب (لكن) اى الآن (الغالب) فى مثل هذا المثال (عدم وجدان قرينة كذلك) اى قرينة مقالية تدل على ان المستثنى بعض معين معلوم دخوله فى المستثنى منه يقينا (فى) الكلام (الموجب) والبناء على ما هو الاصل وهو عدم وجود القرينة هو الاولى (فالغالب فيه) اى فى كلام الموجب (عدم استقامة المعنى) على تقدير عموم المستثنى منه والغالب فى الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم مستثنى منه ولذا اشترط فى الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو الاصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا ولما بين ان استقامة المعنى فى الموجب شرط لان يكون المستثنى معربا على حسب العوامل دون غير الموجب اراد ان يوضح هذا الشرط فقال (ومن ثمه) متعلق بقوله لم يجز (اى ومن اجل ان) المستثنى (المفرغ) اى المفرغ له لما سبق انه كان من قبيل الحذف والايصال (لايكون) اى لايوجد (فى) الكلام (الموجب) بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب (الا ان يستقيم المعنى) اى الا بشرط استقامة معنى الكلام فانه حينئذ يقع المستثنى المفرغ فى الموجب (لم يجز) توسيط الا بين اسم الافعال الناقصة التى هى

مصدر بحرف النفي وبين غيرها مع بناء العمل فيهما رفعا ونصبا (مثل مازال زيد الا عالما) ومابرح زيد الا مقيما ومافتئ عمرو الا مسافرا ومانفك زيد الا نائما (اذمعنى) اى لان معنى (مازال) اى الفعل الذى فى اوله حرف النفى (ثبت لان نفى النفى اثبات) لان زال واخواته معناه النفى مثل امتنع وعدم ومات وغيرها ونفى النفى اثبات فيثبت لان معنى مامات زيد ثبت ووجد لانه اذا كان فى الكلام قيد يكون النفى متوجها اليه واذا لم يوجد فيه قيد توجه الى اصل الفعل نحو ماضرب زيد ولما توجه النفى ههنا الى النفى وتقاه بقى اصل الفعل وهو الثبوت فيكون معنى ما زال واخواته ثبت ودام (فيكون لمعنى) اى معنى مازال زيد الا عالما (ثبت زيد دائما) اى حال كونه دائما اومستمرا (على جميع الصفات) سواء كانت متقابلة او غير متقابلة مذ قبلها (الا على صفة العلم فلا يستقيم) هذا المعنى لانه محال لانه لايمكن ان تجتمع الصفات كلها فى زيد لكونها متقابلة كالقيام والقعود والحمرة والسواد وغير ذلك (وقال الشارح الرضى) فى هذا المقام لتوجيهه وتصحيحه (يمكن ان يحمل الصفات) المستثنى منها العلم (على ما) اى على صفة (يمكن ان يكون زيد) اسم يكون (عليها) الجار والمجرور خبرها والضمير المجرور راجع الى الموصول بتأويل الصفة وجملة ان يكون فاعل يمكن وهى صفة ما اوصلتها (مما لا يتناقض) بيان لما فى قوله على مايمكن اى من الصفات التى لاتناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها فى شخص واحد (ويستثنى من جملتها العلم) كما يقال مثلا ثبت زيد قائما على جميع الصفات المثبتة فيها يعنى من الصفات التى لااستحالة فى اجتماعها فى محل واحد فى وقت واحد الا على صفة العلم تنبيها على كمال حمقه و بلادته (ويحمل) عطف على يحمل اى او يمكن ان يحمل (ذلك) اى مثل مازال زيد الا عالما (على المبالغة فى نفى صفة العلم عن زيد) اى مبالغة فوق ان يقال فى زيد ان يجتمع جميع الصفات المتقابلة والمضاد بعضها البعض الا صفة العلم فانها لم توجد فيه (لانك قلت) الخطاب متروك من ان يكون لمعين بل صرف لكل من يخاطب به كقوله تعالى ولوترى اذوقفوا على النار * فى قول اى ايها المخاطب (امكن ان يحصل فيه) اى فى زيد على سبيل الفرض والتقدير (جميع الصفات) الغير المتقابلة والمتقابلة التى يستحيل اجتماعهما فى محل واحد (الا صفة العلم) اى من الغير فوق ان يقال مثل هذا الكلام فى حقه لانه يمكن ان تجتمع الصفات المتقابلة المستحيلة الاجتماع ولايمكن ان يوجد شئ فيه من العلم انتهى كلام الرضى ههنا (وعلى التقديرين) متعلق بقوله (يندرج) اى يندرج يعنى ويدخل قوله مازال زيد الا عالما على التقديرين اى التقدير الاول والتقدير الثانى (فى صورة الاستقامة) اى استقامة المعنى

ولا

ولا يخفى) اى لا يكون خفيا (على المتفطن) اى المتفكر بجودة عقله وهو (انه) اى الشان (يمكن بمثل هذه التأويلات) اى بهذين التأويلين اللذين اورد هنا الرضى وامثالهما وانما قال هذه التأويلات بصيغة الجمع اشارة الى انه لا ينحصر فى ما قاله الرضى بل يجوز ان يأول بتأويلات اخر (ارجاع) بالرفع فاعل يمكن وهو خبر ان وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها فاعل قوله ولا يخفى (جميع المواد الايجابية) اى جميع الامثلة التى تكون موجبة غير سالبة ولا فى معناها (عند) ارادة (الاستثناء الى صورة الاستقامة) اى استقامة المعنى فى الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فيوجد المستثنى المفرغ فى كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب اوموجبا فلم يصح قول المصنف بل قول النحاة فى هذا الموضع وهو غير الموجب (كما يقال) بناء على التوجيه الاول (مثلا فى قولك ضربنى الا زيد المراد منه كل من يتصور منه الضرب من معارفك) بيان من فيكون التقدير ضربنى كل احد ممن يتصور منه الضرب ممن تعرفه الا زيد فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال وغيره (او المقصود) عطف على قوله المراد (منه) اى من قولك ضربنى الا زيد بناء على التوجيه الثانى (المبالغة فى غلو) بضم الغين المعجمة مصدر على وزن دخول مضاف الى فاعله وهو (المجتمعين) بمعنى الكثرة اى غلبة المجتمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم (على ضربك) متعلق بقوله المجتمعين وفى بعض النسخ على ضربى بالاضافة الى الياء دون الكاف فالصواب ههنا الياء لان اول الكلام وهو ضربنى بالياء فيكون التفسير مناسبا للمفسر بالفتح فالحق ما قاله المصنف انه لا يلزم ان تكون استقامة المعنى شرطا فى غير الموجب واما فى الموجب فيجب ان يكون استقامة المعنى شرطا ليصح الكلام بظاهره ويحصل المرام ولما بين اجمالا فى القسم الثانى من المستثنى ان البدل هو المختار لما سبق اراد ان يفصل المواضع التى يتعذر فيها البدل حملا على لفظها بل يكون البدل حملا على المحل عملا بالمختار الا انه فصل بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل ولتكون الاقسام الثلاثة للمستثنى متوالية بلا فصل بينهما فقال (واذا تعذر البدل) اى امتنع ان يجعل المستثنى بدلا (من حيث حمله) اى حمل البدل هو المستثنى (على اللفظ) (اى على لفظ المستثنى منه) اى على اعرابه الملفوظ او المقدر (فعلى الموضع) (اى فيحمل) المستثنى البدل (على موضع المستثنى منه) اى على محله (لا على لفظه) اى لا يحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه اى على اعرابه اللفظى او التقديرى لانه متعذر بل يحمل على اعرابه المحلى ويجعل بدلا منه (عملا بالمختار) وهو البدل بناء (على قدر الامكان) اى على

ما امكن وهو الاعراب المحلي لان اللفظي او التقديري متعذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون عملا بغير المختار لان المختار مادام يكون ممكنا لا يصار الى غير المختار وذلك التعذر في اربعة مواضع ذكرها المصنف بالامثلة. لانه جعل القسمين المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة قسما واحدا لكون الجار فيهما حرفا زائدا وجعل الاقسام ثلاثة واورد لكل واحد منها مثالا الاول ما اذا كان المبدل منه مجرورا بمن الاستغراقية (مثل ماجاءني من احد الازيد) فان لاحد حالين حال لفظه وحال محله والاول مجرور بمن والثاني مرفوع على انه فاعل جاء (فزيد بدل مرفوع) لفظا (محمول على موضع احد) اي محل احد لما قلنا ان محله رفع على انه فاعل جاء (لا مجرور) لفظا (محمول على لفظه) اي على لفظ احد لان البدل من لفظه متعذر لما سيجيئ (و) الثاني ما اذا كان المبدل منه فيه مبنيا لفظا ومنصوبا محلا بان يلي لا التبرئة نكرة مفردا او مضافا او مشبها به (مثل) (لا احد فيها) (اي في الدار) فان لاحد في هذا المثال ثلاثة احوال حال لفظه وهو البناء على الفتح ومحله القريب وهو نصبه على ان يكون اسم لا ومحله البعيد وهو رفع بالابتداء والمراد بالمحل ههنا هو هذا المحل الثالث لان لفظه ومحله القريب في التعذر سيان لما سيأتي (الا عمرو) (فعمرو) في هذا المثال بدل مرفوع (محمول على محل احد) وهو المحل البعيد (لا) منصوب محمول (على لفظه) او محله القريب (و) الثالث ما اذا كان المبدل منه فيه خبر ما ولا المشبهتين بليس (مثل) (ما زيد شيئا) فان لشيئ حالين حال لفظه وهو النصب بما ومحله وهو الرفع بالابتدائية (الا شيئ لا يعبأ) مبني للمفعول من عبأ يعبأ مثل قرأ يقرأ وبابه قطع و(به) نائبه (اي لا يعتد به) مبني للمفعول (فشيئ) بدل (مرفوع) محمول (على محل شيئا لا منصوب) محمول (على لفظه) اي لفظ شيئا لان الحمل على اللفظ متعذر (وقوله لا يعبأ به لبس) موجود (في كثير من النسخ) سبق تفسير قوله النسخ لانه لا حاجة اليه لان المقصود) منه مجرد التمثيل لا المعنى حتى يرد انه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشيئ من نفسه وهو غير جائز ولانه يوافق اخواته اذ لا قيد فيها (وعلى ماوقع في بعضها) اي بعض النسخ (فهو) مبتدأ (صفة شيئ المستثنى) خبره وعلى متعلق بالخبر اي فقوله لا يعبأ صفة الشيئ المستثنى بناء على ماوقع في بعضها (قيل) في توجيهه (انما وصفه به) مع انه لا حاجة اليه لما ذكرنا (لئلا يلزم استثناء الشيئ من نفسه) استثناء نفس الشيئ بحيث لم يبق بعد الثنيا في محله شيئ وهو غير جائز لان المقصود من الاستثناء ان يبقى بعد الثنيا شيئ في محله سواء كان اقل او اكثر او مساويا لما سبق وههنا لم يبق شيئ بعد الثنيا فيه اذ لا يصح ان يقال لفلان علي مائة الا مائة واما اذا

وصف بكون الشئ مخصوصا بوصفه فيكون استثناء الخاص من العام كما يقال ليس لفلان على مائة الامائة جيدة (ولايخفى انه) اى الشان (لوجعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه) اى المستثنى منه (صفة) مثل ان يكون عظيما اوكريما اوشريفا اوغيرها من الصفات (غير الشيئية اولا) يزيد عليه صفة غير الشيئية حتى يكون له شيئية فقط فيكون الشئ الاول بهذا الاعتبار عاما (وخص المستثنى بما) اى بشئ (لا يزيد عليه غير الشيئية) فيكون الشئ الثانى بهذا الاعتبار خاصا داخلا فى الشئ الاول لان الخاص يكون داخلا فى العام فيجوز استثناؤه منه كما فى قولك لفلان على مائة درهم فانها عامة لان تكون جيدة ورديئة ومتوسطة وتكون عارية عنها الامائة واردت بالمستثنى مثلا ما كان عاريا عنها فيجوز بهذا الاعتبار الاستثناء المائة الثانية من الاولى (لكان) هذا الاعتبار (ادق) لانه لايطلع عليه ولايفهمه الا اولوا الباب (والطف) لان المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا واذا كان ادق يكون الطف والرابع على ماقلنا ما كان المبدل منه فيه مجرورا بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب مثل ما زيد اوليس زيدا وهل زيد بشئ الاشيئا على مافهم من الرضي ولما فرغ من تعداد الصور التى يتعذر البدل فيها من لفظ المبدل منه اراد ان يبين عللها على ان يكون النشر على ترتيب اللف وبين الشارح ايضا مايتعلق به حرف التعليل فقال (وانما تعذر البدل) حملا (على اللفظ) اى على اللفظ المستثنى منه (فى الصورة الاولى) من الصور المذكورة وهى ما كان المبدل منه فيها مجرورا بحرف الجر يعنى بمن الاستغراقية (لان من الاستغراقية) قيد من الاستغراقية ليكون المثال مما لا تزاد من فيه اتفاقا لان من تزاد فى الاثبات عند الاخفش والكوفيين ايضا الا انها فى الاستغراق (لاتزاد) (اتفاقا) اى باتفاق النحاة (بعد الاثبات) (اى بعد ماصار الكلام مثبتا) فيه اشارة الى ان همزة الفعل ههنا للصيرورة مثل قولك امشى الرجل اى صارذا ماشية (لا نتقاض النفى) الذى هو فى ماجاءنى (بالا) لان الا وضعت لان تجعل مابعدها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا يعنى ان كان ماقبلها منفيا يكون ما بعدها مثبتا وان كان مثبتا يكون منفيا وههنا ماقبلها منفى فتكون لاثبات مابعدها بنقض النفى الذى فيما قبلها وعلل قوله لاتزاد بعد الاثبات يعنى بين وجهه بقوله (لانها) اى لان من الاستغراقية تزاد فى الكلام الغير الموجب يعنى المنفى (لتأكيد النفى) لان النفى يستوعب الازمان والاستغراق ايضا يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الاستغراقية تأكيدا للنفى المستغرق (ولانفى) حاصل (بعد الانتقاض) اى بعد انتقاض النفى بالا حتى يؤكد بمن الاستغراقية (فلوابدل) المستثنى (على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه عملا بالظاهر (وقيل ما جاءنى من احد

الازيد بالجر) اى بجر زيد حملا على لفظ احد (لكان) هـذا القول اى المستثنى (فى قوة قولنا جاءنى من زيد) لان البدل يكون بتكرير العامل اى عامل المبدل منه والعامل فى المبدل منه لفظة من فيلزم تكرارهـا مع ماتعلقت به فيكون التقدير ماجاءنى من زيد الاجاءنى من زيد (فيلزم زيادة من فى الاثبات وذلك) اى زيادة من فى الاثبات (غير جائز) لماسبق انها انما تزاد لتأكيد النفى يعنى يستغرق النفى جميع افراد المنفى مثلا اذاقلت ماجاءنى من رجل فمعناه ماجاءنى من واحد الى اقصاه واذا لم يكن نفى لم تردلعدم الفائدة فى زيادتها حتى لو زيدت تكون حشوا بلا فائدة فوجب الحمل على المحل ليكون حملا بالمختار بقدر الامكان واذا تعذر البدل حملا على لفظ المبدل منه (فى الصورتين الاخيرتين) الاولى قوله ولا احد فيها الاعمرو والثانية قوله مازيد شيئا الاشئ لا يعبأ به (لانه) اى الشان (لوابدل المستثنى على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه (وقيل) فى كيفية ابداله (لا احد فيها الا عمرا بالنصب) اى بنصب عمرا حملا على لفظ احد وقيل امازيد شيئا الا شيئا بنصب حملا على لفظ شيئا (لان فتحته) اى فتحة احد وان كانت بنائية الا انها (شبيهة بالحركة الاعرابية) فى حصولها بالعامل وكونها عارضية فكما يحمل على اللفظ فى الحركات الاعرابية نحو جاءنى زيد اخوك كذلك ههنا يحمل على اللفظ (لانها) اى فتحته (حصلت بكلمة لا) فتكون عارضة اذا كان الامر كذلك (فهى) اى تلك الفتحة فى العروض والحصول (كالنصب الحاصل بالعامل) فكما يحمل على النصب على ذلك لنصب كذلك يحمل على هذه الفتحة (فلا بد حينئذ) اى حين كونه بدلا محمولا على اللفظ اى على لفظ احد (من تقديرلا) فى المستثنى المحمول على لفظ احد (حقيقة) تميز من النسبة الاضافية التى فى تقديرلا لكون البدل بتكرير العامل (اوحكما) عطف على حقيقة اكتفاء بعامل المبدل منه وانسحاب اثره على البدل (فتعمل) لفظة لا (فيه) اى فى البدل (هذا العمل) اى البناء ان حمل على لفظ احد وذا غير جائز لان المعرفة لاتبنى بعد لا ولان المعرفة لا تقع بعدها الامر فوعة لفظا على البناء او النصب ان حمل على محله القريب وذا ايضا غير جائز لان لا لاتعمل فى المعرفة لماسيجئ وذا لم يجز التقدير حقيقة اوحكما تعذر الحمل على لفظه اومحله القريب لانه لو حمل لبقى المعمول بلا عامل فوجب ان يحمل على محله البعيد ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان (وكذا) اى كالحال فى لا الحال فى قوله مازيد شيئا الاشئ لا يعبأ به) نصب و (حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه) وهو الشئ الاول ولفظه النصب لانه خبر ما وقيل مازيد شيئا الا شيئا بالنصب (لابد حينئذ من تقدير ما) فى المستثنى (كذلك) حقيقة اوحكما (لتعمل) لفظة ما

(فيه) فى المستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه وانهما لم تقدران تعمل بعد الاهذا العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحمل على المحل ليكون عملاً بالمختار بقدر الامكان (وما ولا لاتقدران) هذا من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بعاطف واحداى ولان ما ولا لاتقدران مبنى للمفعول فى المستثنى المحمول واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل فى المعطوف والبدل مقدر لكون كل منهما مستقلا كانه غير تابع اما فى المعطوف فلكون حرف العطف فاصلا قائما مقام العامل واما فى البدل فلكونه بدلا مقصودا بالنسبة فكانهما خرجا من حكم التبعية وفى سائر التوابع العامل فى التوابع هو العامل فى المتبوع بحكم الاستصحاب فى سراية حكم العامل فى المتبوع اليه لانها عين المتبوع لان التأكيد عين المؤكد والصفة تخصص اوتوضح متبوعها وعطف البيان يوضح متبوعه ايضا وذهب بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فى الاكتفاء بعامل المتبوع وسراية حكمه الى التابع اشار الى المذهب الاول بقوله (لاحقيقة اذالم يكن البدل الابتكرير العامل (فيه و فى بعض النسخ اذ بكسر الهمزة وسكون الذال والصواب هوالاول يعرف بالتأمل والى المذهب الثانى بقوله (اوحكما اذا اكتفى) مبنى للمفعول (بدخوله) اى بدخول العامل (على المبدل منه واعتبر) مبنى ايضا (سراية حكمه) اى حكم العامل (اليه) اى الى البدل ولما كان فى هذا نوع ابهام لانه اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه لم يكن مقدرا بينه بقوله (فانه) اى الاكتفاء بدخول العامل على المبدل منه باعتبار السراية (فى قوة التقدير) لان حكمه اذا كان ساريا فيه فكانه كان مقدرا (حال كونهما) اى ما ولا (عاملتين) (فى المستثنى المحمول على البدل) فيه اشارة الى ان انتصاب عاملتين على الحال ويجوز انتصابهما على التمييز عن النسبة اوعلى انه مفعول ثان لقوله تقدران على تضمين معنى الجعل (بعده) (اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى) الذى هو علة لعملهما (بالا) لان الكلمة ربما تكون عاملة مع زوال معناها اذالم يكن ذلك المعنى موجبا لعملها وههنا ليس كذلك (لانهما) (اى ماولا) (عملتا) فى اسمهما وخبرهما (النفى) اى لاجل النفى فكان النفى سبب للعمل حتى لولم يكن فيهما نفى لم تعملا لانه مدار حملهما على ليس وان (و) الحال انه (قد انتقض النفى) الذى كان سببا لعملهما ومدارا للحمل (بالا) لما سبق انها اذا وقعت بعد النفى توجب اثبات مابعدها فانتفى السبب والعلة وانتفاؤهما يوجب انتفاء الحكم وهو العمل وانتفى مدار الحمل ايضا (بخلاف) اى ولما (تعذر فى هاتين الصورتين) يعنى فى لا احد فيها الاعمرو وفى ما زيد شيئا الاشئ (البدل على اللفظ) اى حملا على

مازيد الاقائما علم امتناع لارجل الاحاضرا بطريق الاولى (لان عملهما) اى عمل ما (فيه) ى فى الاسم والخبر وانما افرده لكون ظهور لعمل فيه (انما هو) اى العمل فيه (للنفى و) الحال ان النفى (قد انتقض بالا) فلا تعمل بعده فيجب الرفع فى قائم يعنى فيجب ان يقال مازيد الاقائم بالرفع بالابتداء لبطلان عمل ماتوسط الا بينهما ولما فرغ من بيان انواع المستثنى من كونه واجب النصب على الاستثناء اوعلى المفعولية اوالخبرية ومن كونه جائز النصب عليه والبدل هو المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع فى بيان كونه مجرورا اما بالاضافة او بحرف الجر وقدم ما كان مجرورا بالاضافة لانه لاختلاف فى انجراره وهذا لقسم هو القسم الرابع من المستثنى فقال (و) (المستثنى) (مخفوض) فيه اشارة الى ان قوله ومخفوض معطوف على قوله منصوب فى اول باب الاستثناء (اى) المستثنى (مجرور) وجوبا اذا كان واقعا (بعد غير و) بعد (سوى) كائن (بكسر السين) المهملة وهو الاشهر لكونه اخف (وضمها) اى وضم السين ايضا وهو المشهور لكونه اثقل (مع القصر) فيهما (و) بعد (سواء) (بفتح السين) وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ (وكسرها) اى السين وهو المشهور لكون الكسر فى الاصل ثقيلا الا انه فى سوى لم يكن ثقيلا لقلة حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ (مع المد) فيهما وانما انجر المستثنى اذا كان واقعا بعد احدى هذه الادوات (لكونه) اى المستثنى (مضافا اليه) لانه لازم الاضافة (و) المستثنى مخفوض ايضا اذا كان واقعا (بعد حاشا) اعاد بعد ليكون قوله (فى الاكثر) مخصوصا بحاشا لانه لوعطف على ماسبق بلا اعادة بعد التوهم ان الجرا كثر فى الكل فاعاده دفعا لهذا التوهم كما اعاد كان فى قوله اوكان بعد عدا وحاشا اشارة الى ان المستثنى منصوب على المفعولية لا على الاستثناء وانما انجر بعدها (لكونها حرف جر فى اكثر استعمالهم) وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفيته نحو حاشاى بلا نون الوقاية ولوكان فعلا لم يجز ذلك الا بالحاق النون لانه لايقال رماى بل يقال رمانى فكان يلزم ان يقال حاشانى وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها ولوكان فعلا لصح دخولها عليها مثل ماعدا وماخلا وعند المبرد تكون تارة فعلا متعديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها مجئ اللام بعدها نحو حاشا لله (واجاز بعضهم) اى جوز بعض النحاة (النصب) اى نصب المستثنى (بها) اى بكلمة حاشا على المفعولية كما جوزوا نصبه بعد اوخلا بناء (على انها) اى كلمة حاشا (فعل) ماض مبنى للفاعل (متعد) بنفسه مثل عدا (فاعل مضمر) اى ضمير مستكن راجع الى الله تعالى وان لم يسبق ذكره لفظا او معنى ولكنه

سابق حكما لتيقنه فى القلوب (ومعناها) سواء كانت فعلا او حرفا (تبرئة المستثنى) المصدر مضاف الى الفاعل اذا كانت حرف جر اوالمفعول اذا كانت فعلا ويجوز ان يضاف المصدر الى مايقوم مقام الفاعل (عما) اى عن الفعل الذى (نسب الى المستثنى منه) سواء كانت النسبة اليه اسنادية (نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا بالنصب اوحاشا زيد بالجر اى تبرأ زيد من ضرب عمرو (اى برأه) بالتشديد (الله) بالرفع لانه فاعل (من ضرب عمرو) وايقاعيه نحو ضربت القوم حاشا زيدا اى تبرأت من ضرب زيدا وحاشا زيد اى تبرأ من ان يكون مضروبا (واعراب) كلمة (غير) المستعملة (فيه) ولم تبن وان تضمنت معنى الحرف وهو الا لان الاضافة تمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر فيه معنى تعريفا اوتخصيصا اوتخفيفا والاضافة لازمة فيها (اى فى الاستثناء) وان كان معنى مجازيا (دون الصفة) وان كان استعمال غيرفيها معنى حقيقيا (اذهو) اى غير (حينئذ) اى حين اذ تكون مستعملة فى الصفة تكون (باعراب موصوفه) لاشتراط المطابقة فيه نحو جاءنى رجل غير زيد (كاعراب المستثنى بالا) واعرابه النصب على الاستثناء حال كونه ملتبسا (على التفصيل) (المذكور فيما سبق) لان كلمة غير اذا وقعت فى القسم الاول الموجب التام اومقدما المستثنى على المستثنى منه اومنقطعا يجب نصبها على الاستثناء كما يجب النصب بالا عليه واذا وقعت فى القسم الثانى يجوز النصب عليه ويختار البدل كما كان حال المستثنى بالا فيه واذا وقعت فى القسم الثالث تعرب على ما اقتضاه العامل من الرفع والنصب والجر كما كان حال المستثنى فيه كذلك وامثلة كل قسم لاتخفى على المتأمل الصادق واذا تعذر البدل على اللفظ يحمل على المحل عملا بالمختار على قدر الامكان نحو ما جاءنى من احد غير زيد وكذا غيره من الامثلة (فكانه) اى واظن انه (لما انجربه) اى بغير (المستثنى للاضافة) اى لاضافة غير اليه لكونه اسما لازم الاضافة (انتقل إعرابه) اى اعراب المستثنى (اليه) اى الى غير يعنى لما اضيف الى المستثنى وجعل مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحقا للاعراب (وغير) (اى كلمة غير) مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالاضافة كما خصصه الشارح (فى الاصل) اى فى اصل وضعه (صفة) يعنى دالة على معنى قائم بالغير وهو المغايرة (لدلالتها) اى لكونها دالة (على ذات مبهمة) اى ذات موصوفة بها (باعتبار قيام معنى المغايرة بها) اى لكون الغير بمعنى المغايرة يعنى مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بغيره نحو دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به (فالاصل فيها ان تقع صفة) لماقبلها وان اضيفت الى المعرفة (كما تقول جاءنى رجل غير زيد) يعنى مغاير له فى الذات (واستعمالها)

مازيد الاقائم على امتناع لارجل الاحاضرا بطريق الاولى (لان عملهما) اى عملي ما (فيه) اى فى الاسم والخبر وانما افرده لكون ظهور العمل فيه (انما هو) اى لعمل فيه (للنفى) الحال ان النفى (قد انتقض بالا) فلا نعمل بعده فيجب الرفع فى قائم يعنى فيجب ان يقال ماز يد الاقائم بارفع بالابتداء لبطلان عمل ماتوسط الا بينهما ولما فرغ من بيان انواع المستثنى من كونه واجب النصب على الاستثناء اوعلى المفعولية اوالخبرية ومن كونه جائز النصب عليه والبدل هو المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع فى بيان كونه مجرورا اما بالاضافة اوبحرف الجر وقدم ما كان مجرورا بالاضافة لانه لااختلاف فى انجراره وهذا القسم هو للقسم الرابع من المستثنى فقال (و) (المستثنى) (مخفوض) فيه اشارة الى ان قوله ومخفوض معطوف على قوله منصوب فى اول باب الاستثناء (اى) المستثنى (مجرور) وجوبا اذا كان واقعا (بعد غير) بعد (سوى) كائن (بكسر السين) المهملة وهو الاشهر لكونه اخف (وضمها) اى وضم السين ايضا وهو المشهور لكونه اثقل (مع القصر) فيهما (و) بعد (سواء) (بفتح السين) وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ (وكسرها) اى السين وهو المشهور لكون الكسر فى الاصل ثقيلا الا انه فى سوى لم يكن ثقيلا لقلة حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ (مع المد) فيهما وانما انجر المستثنى اذا كان واقعا بعد احدى هذه الادوات (لكونه) اى المستثنى (مضافا اليه) لانه لازم الاضافة (و) المستثنى مخفوض ايضا اذا كان واقعا (بعد حاشا) اعاد بعد ليكون قوله (فى الاكثر) مخصوصا بحاشا لانه لوعطف على ما سبق بلا اعادة بعد التوهم ان الجرا كثر فى الكل فاعاده دفعا لهذا التوهم كما اعاد كان فى قوله اوكان بعد عدا وحاشا اشارة الى ان المستثنى منصوب على المفعولية لا على الاستثناء وانما انجر بعدها (لكونها حرف جر فى اكثر استعمالهم) وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفيته نحو حاشاى بلا نون الوقاية ولوكان فعلا لم يجز ذلك الا بالحاق النون لانه لايقال رماى بل يقال رمانى فكان يلزم ان يقال حاشانى وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها ولوكان فعلا لصح دخولها عليها مثل ماعدا وماخلا وعند المبرد تكون تارة فعلا متعديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها مجئ اللام بعدها نحو حاشا الله (واجاز بعضهم) اى جوز بعض النحاة (النصب) اى نصب المستثنى (بها) اى بكلمة حاشا على المفعولية كما جوز وانصبه بعد اوخلا بناء (على انها) اى كلمة حاشا (فعل) ماض مبنى للفاعل (متعد) بنفسه مثل عدا (فاعل مضمر) اى ضمير مستكن راجع الى الله تعالى وان لم يسبق ذكره لفظا اومعنى ولكنه

سابق

اذ لا بدلها) حال كونها مستعملة (فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد) اى ذى عدد لفظا او تقديرا لكونها اصلا فيه فاشترط ان يكون موصوفا متعددا ليوافق حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر الموصوف انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل (فلا تقول فى الصفة) سواء كان فى كلام موجب (جاءنى رجل الا زيد) اوغير موجب نحو ما جاءنى زيد الا زيد كما لا تقول هكذا فى الاستثناء (والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا) امامكسرا معزيادة (كرجال) وافراس اومع نقصان ككتب وزبرا ومصححا نحو مسلمون ومسلمات (او) يكون جمعا (تقديرا) والمراد به ههنا مالم يكن له مفرد ويستعمل فى معنى الجمع (كقوم ورهط و) نفر وانام والمتعدد اعم من (ان يكون مثنى) فان المثنى يكون موصوفا بالا بمعنى غير ايضا قال الرضى لايجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر فى حمل الا على الاستثناء فيصار الى حملها على غير (فيدخل فيه) اى فى قوله لجمع ما اذا كانت الا فيه تابعة لمستثنى (مثل جاءنى رجلان الا زيد) اى غير زيد ورأيت رجلين الا زيدا ومررت برجلين الا زيد اى غير زيد (منكور) بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول من نكر بالكسر وفى الصحاح وقد نكر بالكسر نكرا ونكورا بضم النون فيهما وانكره واستنكره كله بمعنى (اى منكر) لان نكر وانكر بمعنى واحد كما قلنا (لا يعرف باللام) فيه اشارة الى ان قوله منكور احتراز به عن المعرف باللام (حيث) اى لانه اما ان (يرادبه) اى باللام (العهد) الخارجى او الذهنى (او يرادبه (الاستغراق فيعلم التناول) اى تناول المستثنى منه (قطعا) اى جزما ويقينا (على تقدير الاستغراق) فيدخل المستثنى فى المستثنى منه قطعا فيصح الاستثناء المتصل فلا يضطر الى اخراج الا عن معناها الحقيقى فلا يحتاج الى حملها على غير كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا الآية (و) يعلم التناول قطعا (على تقدير ان يشار به) اى باللام (الى جماعة يكون زيد) المستثنى (منهم) اى على تقدير ان يكون اللام للعهد كما تقول اشارة الى الجماعة التى يكون زيد المستثنى من جملتهم جاءنى القوم الا زيدا فحينئذ السامع يحمل الا على ادسلها من الاستثناء فعلى كلا التقديرين (لا يتعذر الاستثناء المتصل) فلا يحمل الا على غير لانه لايجوز الحمل عليها الا اذا اضطر وتعذر ان تكون مستعملة فى معناها الحقيقى وهو الاستثناء (اوعدم التناول) عطف على قوله التناول اى ويعلم اى عدم تناول المستثنى منه الى المستثنى (قطعا) اى جزما ويقينا بناء (على تقدير ان يشاربه) اى باللام (الى جماعة لم يكن زيد) المستثنى (منهم) اى تقدير ان يكون اللام الذى فى المستثنى منه اشارة الى جماعة لم يكن المستثنى داخلا فيهم بل

خارجا عنهم (فحينئذ لايتعذر) المستثنى (المتقطع) فلايجوز حمل الاعلى غير لان العمل بالحقيقة اولى عند جواز العمل بها ولم يذكر الشارح الفاضل ان يكون اللام للجنس لان لام الجنس اذا دخل على الجمع اضمحل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لايكون الافى المفرد لاالجمع فلم يوجد شرط ان يكون الا للصفة حملا على غير فلاتقول جاءنى الرجال الازيد على ان يكون اللام فيها للجنس كمالا تقول جاءنى رجل الازيد ولانه يفهم ايضا عدم كون اللام للجنس من قوله اعم من ان يكون متعددا لفظا او تقديرا وما دخل عليه لام الجنس لايكون متعددا لالفظا ولاتقديرا (غير محصور) بالجر صفة بعد صفة لقوله جمع (والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق) جميع افراده وذلك اما بدخول اللام الاستغراقية عليه وقد علم حاله واما بوقوع النكرة فى سياق النفى سواء كانت مفردة (نحو ماجاءنى رجل او) جمعا نحو ماجاءنى (رجال) اوكانت مضافا اليها لكل نحوما جاءنى كل رجل اوكل رجال (واما بعض منه) اى من الجنس (معلوم العدد) وذلك لايكون الابالتعبير عنه باسماء العدد (نحوله على عشرة دراهم اوعشرون) او مائة او الف وانما كان لا يتعذر الاستثناء (واما اشترط ان يكون) المستثنى منه (غير محصور لانه اذا كان) المستثنى منه (محصورا على احد الوجهين) اى على ان يكون المستثنى منه جنسا مستغرقا لكونه معرفا باللام الاستغراقية اوغيرها وعلى ان يكون المستثنى منه بعضا منه معلوم العدد (وجب دخول مابعد الافيه) اى فى المستثنى المحصور على احد الوجهين لان المقصود من الحصر ان يدخل فى المحصور افراده لانه لايكون محصورا ما لم تكن افراده منحصرة فيه فيعلم دخول المستثنى فى المستثنى منه قطعا (فلايتعذر الاستثناء) فلا يعدل عنه (نحوكل رجل الازيدا جاءنى) اوجاءنى كل رجل الازيدا مثال للجنس المستغرق لان كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد بحيث لايبقى فرد منها خارجا ولذا صح قولك كل رمان ماكول واذا كانت الافراد داخلة فى المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح الاستثناء المتصل (وله) اى لفلان خبر مقدم (على) الجار والمجرور حال من ضمير الظرف اى حال كونها لازمة على (عشرة) مبتدأ (الادرهما) هذا مثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد (وانما يصار عند وجود هذه الشرائط) الثلاثة ان تكون الا تابعة لجمع وان يكون الجمع منكرا غير معرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين فيه اشارة الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلام (الى حمل الاعلى غير) اى الى ان تكون الا محمولة على غير ومستعملة فى الصفة مثلها على خلاف وضعها (لتعذر الاستثناء) الذى هو المعنى الموضوع لكلمة الا (عند وجودها) اى عند وجود الشرائط

المذكورة

المذكورة لان الاستثناء المتصل يجب دخوله فى المستثنى منه قطعا والمنقطع يجب عدم دخوله قطعا والجمع المكسور الغير المحصور يتناول جماعة غير معينة بحيث لايجزم فيها تناول المستثنى ولا عدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء (فيضطر) السامع (الى حملها على غير) واستعمالها فى الصفة وان كان معنى مجازيا (وانما فى صدر هذا الكلام) اى فى قوله اذا كانت تابعة لجمع (ان الا لاتحمل) مبنى للمفعول (على غير فى الصفة غالبا فقيدناه) اى فقيدنا هذا القول مع انه مطلق (بقولنا غالبا) الفاء فى قوله فقيدناه للتعقيب الرتبى لان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر (لانه) اى لان الشان (قد يتعذر استثناء فى المحصور) اى فى المستثنى منه المحصور لعدم دخول المستثنى فيه قطعا (نحو جاءنى مائة رجل الا زيد) اى غير زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه بيقين (وقد لا يتعذر) الاستثناء بل يصح (فى غير المحصور نحو جاءنى رجال الا واحدا والا رجلا) فى المستثنى المتصل (والا حمارا) فى المستثنى المنقطع (ولكن) الا انه (لما كان ذلك) اى تعذر الاستثناء فى المحصور وعدم تعذره فى غيره (نادرا لم يلتفت المصنف اليه) اى الى القيد المذكور (فى بيان هذه القاعدة) اى فى بيان حمل الا على غير بل بنى الكلام فى بيانها على الغالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء فى المحصور لدخوله فيه قطعا وتعذره فى غير المحصور وبناء الكلام على الغالب مما يكثر ويغلب (نحو قوله تعالى) فى نفى تعدد الآلهة (لوكان فيهما) (اى فى السماء والارض) افرادهما باعتبار الجنس اى فى خلقهما والتصرف فيهما (آلهة) اى اخر آلهة اى لوكان فى السماء آلهة متعددة يتصرفون فيها خلقا وايجادا اواعداما وافناء وفى الارض ايضا آلهة اخرى متعددة يتصرفون فيها ماارادوا من الخلق والايجاد والاحياء والامانة وغير ذلك (جمع اله) على وزن فعال بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فمعنى اله معبود ثم اطلق على المعبود بالحق والمستحق للعبادة (ولا دلالة فيها) اى فى الهة (على عدد معين فتكون غير محصور) فان الحصر لما عرفت لايكون الا فى الجنس المستغرق جميع افراده بان يكون مثلا نكرة وقعت فى سياق النفى اومسورة بكلمة كل اوفى بعض منه معلوم العدد وفى آلهة لايكون شئ من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت متعددة (الا الله) (اى غير الله) وقال سيبويه لايجوز ههنا الا الوصف لانك اذا قلت لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لم يجز لعدم الدخول بيقين ولا يجوز البدل ايضا لان شرط البدل ان يكون الكلام غير موجب ولايجرى النفى المعنوى كاللفظى وايضا انما يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء واذا لم يجز الاصل الذى هو الاستثناء فلا يجوز الخلف الذى هو البدل (لفسدتا)

الشذوذين (وصف كل دون المضاف ليه) لانه لوكان صفة للاخر لنيل الا
امرقدين بالجر لان المطابقة بينهما فى الاعراب شرط فلما قيل الا الفرقدان
بالرفع علم انه صفة المضاف دون المضاف اليه (والمشهور) فى الاستعمال
(وصف المضاف ليه) كقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حى لان الحى بالجر
صفة شئ (اذهو المقصود من الكلام و) افتقة (كل) ليست الا (لافادة
الشمول) اى شمول المضاف اليه افراده اذا كان المضاف اليه نكرة كقوله تعالى
كل نفس ذائقة الموت (فقط وثانيهما) اى ثانى الشذوذين (الفصل بالخبر
وهو قوله مفارقه اخوه والفصل بالقسم ايضا (بين الصفة) وهى الفرقدان
(والموصوف) وهو كل (وهو) اى الفصل بينهما (قليل) لان الصفة
والموصوف لما نزلا منزلة الشئ الواحد فى الصدق وغيره لكون الصفة عين
الموصوف آبيا ان يقع بينهما اجنبي ولكن لما تغايرا فى اللفظ جوز الفصل بينهما
باجنبي من هذا الوجه وان كان قليلا (واعراب سوى وسواء النصب على
الظرفية) اى على ان يكون كل واحد منهما مفعولا فيه لفعل المتقدم (اى
بناء) مفعول له لقوله النصب اوحال منه اى مبنيا (على ظرفيتهما) لكون كل
منهما بمعنى المكان منصوبا بتقدير فى احدهما لفظا والاخر تقديرا كما ينصب
لفظة مكان وفى الرضى واما النصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان
وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الصفة
مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان فى سوى
فصار سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل استعمال لفظ مكان لما قام مقامه انتهى
فقس عليه سواء لاتحادهما فى المعنى (لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد
اوسواء زيد) ولكن شرط بعضهم فى وجوب اضافته الى المعارف فلا يجوز
جاءنى القوم سوى رجل اوسواء رجل وهو الظاهر من كلامهم لكون معرفة
بالاضافة اليها (فكانك قلت) جاءنى القوم (مكان زيد) حيث هولم يجئ الا
ان كل واحد منهما ههنا بمعنى غير لان معنى قولك جاءنى القوم سوى اوسواء
زيد غير زيد لانه لبس فيهما الآن معنى الظرفية وقيل انهما منصوبان على
الظرفية باعتبار الاصل لانهما من صفات الظرف واذا حذفت موصوفاتها
بقيت هى على حالها (على الاصح) (اى) بناء (على المذهب الاصح) لان
فيهما مذهبين (و) الاصح (هومذهب سيبويه فهما عنده لازما) اصله
لازمان سقطت النون بالاضافة آه (الظرفية) لما قلنا ان النصب فيهما على
الظرفية باعتبار الاصل لا باعتبار الحال ولم يلزم عنده الخروج عن الظرفية
(وعند الكوفيين تجوز خروجهما عن الظرفية) وان يجعلا اسمين برأسهما

اوالتصرف

والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا) باقتضاء العوامل (كغير) اى كما يتصرف
فى غير رفعا ونصبا وجرا على حسب العوامل (متمسكين بقول الشاعر) وهو
سهيل بن شيبا اوله فلما صرح الشر وامسى وهو عريان * اى فلما ظهر الشر
وكشف واستقر واشتد (ولم يبق سوى العدوان) سوى مرفوع تقديرا على انه
فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدا يعد وعدوانا مثل غفران اى
ولم يبق غير العداوة (دناهم) جواب لما وهو ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه
يدينه بالكسر من باب ضرب اذله واستبعده اصله دينا هم مثل بيعنا فاعل مثله
اى جازيناهم (كما دانوا) اى كما فعلوا لا ازيد ولا انقص واجيب عنه بانه محمول
على الضرورة او الشذوذ وان سوى ليس بفاعل لم يبق على ما قالوا بل صفة
لموصوف مقدر اى لم يبق شئ سوى العداوة بل بقيت العداوة فقط لانه يجوز
تقديره موصوف سوى كما جاز فى غير (وزعم الاخفش ان سواء) بالمد (اذا اخرجوه)
اى اذا اخرج الكوفيون سواء (عن الظرفية نصبوه ايضا) اى كما نصبوه حين
كونه ظرفا (استنكارا لرفعه) باعتبار اصله وانما خص الزعم فى سواء بالمد لكون
نصبه لفظيا واذا رفع يكون ايضا لفظيا واما سوى بالقصر فنصبه تقديرى
ورفعه كذلك فلم يظهر الاعراب فيه (فيقولون جاءنى سواءك) بالنصب وان
كان فاعلا لجاء (و) يقولون ايضا (فى الدار سواءك) بالنصب وان كان
فاعلا الظرف لان عندهم يعمل الظرف فى الفاعل الظاهر من غير اعتماد على
شئ (ومثل هذا) اى مثل ما اخرجوه عن الظرفية ونصبوه مبتدأ (فى استنكار
الرفع) اى فى استنكار رفعه (فيما) اى فى الظرف الذى متعلق باستنكار (غلب
انتصابه على الظرفية قوله تعالى) خبر مبتدأ مؤخر فقوله ومثل هذا خبره قدم
وهذا اليق بالمعنى (لقد تقطع بينكم بالنصب) اى بنصب بينكم مع انه فاعل
لقوله لقد قطع اى لقد تقطع وصلتكم وانسابكم ومثله قوله ومنهم دون ذلك
وتقول ايضا فى فوق السداسى دون السباعى ولما فرغ من المنصوبات الحقيقية
والملحقات شرع فى بيان المنصوبات الملحق عاملها وهو اربعة وقدم باب كان
لانه فعل ظاهرا ولذا ذكره فى بحث الفعل لكن لما كان فى منصوبه قصور
عن اسم المفعول لم يسم مفعولا بل يشبه به فى وقوعه بعد المرفوع غالبا كما كان
المفعول يقع بعد الفاعل غالبا ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدى شبه ما عمل
فيه بالمفعول فقال (خبر كان) وما يشتق منه اما داخلة تحت كان او فى قوله
(واخواتها) اى اشباهها (وستعرفها فى قسم الفعل) اى ستقف على اخوات
كان وتفصيلها فى بحث الفعل (ان شاء الله تعالى) (هو) فصل او مبتدأ راجع
الى خبر كان والجملة خبر (المسند) اى الذى اسند (بعد دخولها) (اى) بعد

دخول كان) وما يشتق منها (او) بعد دخول (احدى اخواتها) بحذف المضاف (والمراد ببعدية المسند دخولها) اى لدخول كان او احدى اخواتها (ان يكون اسناده) اى اسناد خبر كان او احدى اخواتها لا اسناد كان او احدى اخواتها كما يتبادر الى الفهم (الى اسمها) متعلق باسناده والضمير راجع الى كان اى الى اسم كان (وقعا) وثابتا (بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان تلك) اى البعدية (انما تتصور) اى لا يمكن ان توجد البعدية الا (بعد تقرر الاسم والخبر) اى الا بعد ان يكون الاسم اسما لها والخبر خبرا لها (فالاسناد لو وقع) لثبت (بين اجزاء الخبر) اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية (المتقدم) اسم مفعول من قدم بالتشديد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد (على تقرره) اى تقرر الخبر اى قبل ان يكون خبرا لكان او احدى اخواتها (لا يكون) ذلك الاسناد (بعد دخولها) اى دخول كان (بل لا يكون) الا (قبله) اى قبل الدخول فيه رد على الرضى حيث قال ويدخل فى التعريف نحو قام فى قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان ويصدق عليه انه المسند بعد دخول كان (فلا ينتقض التعريف) اى تعريف خبر كان واخواتها (بمثل) اى بما يماثل اى ما التبس باسم كان سواء كان فعلا نحو (كان زيد يضرب ابوه) وكان زيد قام ابوه (ولا بمثل) يعنى او بما يماثل (كان زيد ابوه قائم بان يقال) متعلق بقوله فلا ينتقض وبيان لوجه الانتقاض وتفصيله (يصدق على) الفعل الذى هو (يضرب و) الاسم الذى هو قائم فى هذين المثالين (المعرف) بفتح الراء انه مصدر ميمى والمصدر الميمى من المزيد يجئ على وزن اسم المفعول اى التعريف يعنى يصدق على كل منهما انه المسند بعد دخول كان واخواتها (وليسا) اى ليس يضرب وقائم (من افراد المعرف) بفتح الراء ايضا اسم مفعول من التفعيل اى الذى عرف وهو خبر كان يعنى لا يصدق عليه انه خبر كان فارتفع مثل هذا الاعتراض بقول الشارح فالاسناد لو وقع بين اجزاء الخبر المتقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله لان اسناد يضرب وقائم الى ابوه كان موجودا قبل دخولها ولم ينفسخ بدخولها (ويمكن ان يقال) وهذا جواب ثان (فى جواب هذا النقض) الذى اورده الرضى (ان المراد بدخوليها ورودها) واستيلاؤها (للعمل) يعنى لرفع الاسم ونصب الخبر (فيخرج) اى يخرج عنه (ما ورد عليه كما سبقت الاشارة اليه) يعنى كما مر فى خبر ان واخواتها) فى المرفوعات وقد حقق هناك فمن اراده فليرجع اليه وههنا انما وردت على مجموع يضرب ابوه المسند الى زيد لا على يضرب وحده حتى يرد ما اورد (مثل كان زيد قائما) فان قائما مسند الى زيد بعد دخول كان لزوال الاسناد الذى الحاصل بالعامل المعنوى بدخول العامل

للفظي (وامره) (اى امر خبر كان واخواتها) اى حاله وشانه) (كامر خبر المبتدأ) اى كحاله وشانه (فى اقسامه) من كونه مفردا وجملة ومعرفة ونكرة واحكامه) من كونه واحدا اومتعددا ومثبتا ومنفيا ومحذوفا ومذكورا (وشرائطه) من انه لا بد من ضمير اذا كان جملة (على ماسبق فى بحث المبتدأ والخبر) ووجوب تقديم الخبر على الاسم اذا كان نكرة والخبر ظرفا نحو كان فى الدار رجل وجواز تقديمه عليه اذا كان معرفة نحو كان فى الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة سابقا (و) (لكنه) استدراك من التشبيه المفيد التسوية بينهما اوبيان الفرق بينهما ايضا (يتقدم) (خبر كان) على اسمها (حال كونه) اى كون الخبر (معرفة) (حقيقة) تمييز مثل كان المنطلق زيد (اوحكما) كالنكرة المخصصة مثل قولك كان خيرا من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتدأ معرفة اونكرة فيجب تقديم المبتدأ على الخبر لئلا يقع الالتباس فيها (لاختلاف اسمها وخبرها فى الاعراب) لانه فى الاول رفع وفى الثانى نصب فتحصل الفرق بينهما سواء قدم واخر (فلا يلتبس احدهما بالآخر) فيجوز التقديم والتأخير فى الخبر حينئذ مع ان الاصل والاولى هو الثانى لكونه مسندا (وذلك) اى جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان الخبر معرفة حقيقة اوحكما واقع وثابت اذا كان الاعراب فيهما (اوفى احدهما لفظيا) هذا اشارة الى ان اطلاق المصنف لبس على ماينبغى ولا بد من تقييده (نحو كان المنطلق زيد) مثال لما كان اعرابهما لفظيا) اوكان هذا زيد مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا لان اعراب اسم الاشارة فيه محلى لالفظى ولا تقديرى لان تخالف اعرابهما بالرفع والنصب رافع للبس فيجوز التقديم والتأخير الا ان تقديم الاسم هو الاصل على مامر فى بحث الفاعل وههنا ستة اقسام باعتبار القسمة العقلية لان الاعراب اما لفظى اوتقديرى اومحلى فكان ثلاثة اقسام ومعمول كان اسم وخبر اذا ضرب الاثنان فى الثلاثة صار الحاصل ستة اما اعرابهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا والاول لفظى والثانى تقديرى نحو كان زيد الفتى اوبالعكس نحو كان موسى العالم اوالاول لفظى والثانى محلى اوبالعكس نحو كان زيد هذا اوكان هذا زيدا وفى هذه الاقسام الثلاثة يجوز التقديم والتأخير لعدم الالتباس واما تقديريان واما محليان واما الاول تقديرى والثانى محلى اوبالعكس وفى هذه الثلاثة لا يجوز التقديم بل يجب تقديم الاسم على الخبر لدفع الالتباس لانه اذا انتفى الاعراب لفظيا والقرينة وجب تقديم الاسم لماسبق فى الفاعل (بخلاف المبتدأ والخبر) لانه اذا كانا معرفتين اومتساويين فى التعريف اولا يجب تقديم المبتدأ على الخبر سواء كان اعرابهما لفظيا اوغيره لدفع الالتباس (فان الاعراب فيهما) اى فى المبتدأ والخبر (لا يصلح للقرينة)

يعني للدلالة على ان احدهما مبتدأ والآخر خبر (لانتفائهما فيه بل لا بد من قرينة زائدة) اما باراءة او بالدال (للبس) واذا لم توجد وجب ان يكون المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا لانهما قدم من الاسم واصعة تجويز المطلق او المطلق ربما الا ان يكون الاول هو الاولى وهو ظاهر لمن له ذوق سليم (وكذا) اي كما ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب (اذا انتفى الاعراب) اللفظي لا مطلق الاعراب (في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة) تدل على ان احدهما اسم والآخر خبر (هناك) اي عند انتفاء الاعراب اللفظي فيهما جميعا (لا يجوز تقديم الخبر على الاسم) بل يجب تقديم الاسم لما يأتي آنفا (نحو كان الفتى هذا) او كان القاضي موسى او كان هذا ذاك (وقد يحذف) جواز الكونه معاملا لوجوب حذفه في قوله ويجب الحذف (عامله) (اي عامل خبر كان وهو) اي عامل خبر كان لفظ (كان لا خبر كان واخواتها) يعني ان هذا الحذف ليس يجري ويعم الى كان واخواتها بل يكون مخصوصا بكان فقط (لانه لا يحذف من هذه الافعال) اي الافعال الناقصة الناصبة للخبر (الا كان) فانحصر الحذف فيها (وانما اختصت بهذا الحذف) يعني انما جعل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها (لكثرة استعمالها) نصرفا ولمجيئها على معان متعددة دون سائرها فكانت ام الباب فيتوسع في استعمالها بالحذف وغيره ولان دائرة الاصل اوسع (في مثل) تعالى بقوله وقد يحذف (الناس) مبتدأ اللام فيه للجنس او للاستغراق (مجزيون) خبر (باعمالهم) متعلق بمجزي لقوله تعالى اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ولما قيل ولله ان افعال بها يثابون وعليها يعاقبون يعني افعال اختيارية (ان خيرا فخير وان شرا فشر) وفي الرضي واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان واو نحو لا رجل الا وان راجلا ولو فارسا اي وان كنت ولو كنت ويجوز راجل ولو راجلا وان راجلا انتهى ومنه قوله عليه السلام اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان بالصين او ولو كنتم بالصين وتصدقوا ولو بظلف محرق وولم ولو بشاة (ويجوز في مثلها) (اي مثل هذه الصورة) المراد بها هذه الجملة لانه لا فرق بين ان يقال هذه الصورة وبين ان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه جملة وههنا كذلك (وهي) اي الصورة المذكورة (ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم) يعني ان يكون مركبة ومصدرة بحرف الشرط الذي هو ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا الاسم يكون اسم آخر مصدرا بالفاء الجزائية نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر وان خيرا فخير وكذا غيره (اربعة اوجه) بحسب القسمة العقلية على ما اشار اليه الشارح (نصب الاول) على ان يكون خبر كان المحذوفة مع

اسمها جوازا بقرينة حرف الشرط لانها تقتضى ان تدخل على الفعل ويكون النصب مشعرا به (ورفع الثانى) على ان يكون خبر مبتدأ محذوف جوازا بقرينة كونه جزاء الشرط وجزاء لا يكون الا جملة اسمية ايضا (وهو) اى نصب الاول ورفع الثانى (اقويها) اى اقوى الوجوه الاربعة لقلة الحذف فيه وقوة المعنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية ولكونه عملا بالقياس اوهو حذف المبتدأ (نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير) لان الجزاء مرتب على العمل فى الخيرية لانه لا يجزى بالشر فى مقابلة الخير ومار بك بظلام للعبيد فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط لانه لا يليه الا الفعل والمبتدأ ايضا لدلالة حرف الفاء عليه لما قلنا انها اكثر فى الجملة الاسمية (ونصبهما) اى نصب الاسم الاول والثانى ايضا (نحو ان خيرا فخيرا) بناء (على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا) اى فقد كان لانه لا بد للفاء من قد فى الماضى وقيل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الجزاء فحذف كان مع اسمها من الشرط لما قلنا فى الوجه الاول ومن الجزاء ايضا تحقيقا ولمتابعة الشرط لان قرينة الحذف فى الشرط تكون قرينة له ايضا لكون الشرط والجزاء كالجملة الواحدة (ورفعهما) اى رفع الاسمين معا (نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير) بناء على ان رفع الاول على انه اسم كان المحذوفة مع خبرها ورفع الثانى على انه خبر مبتدأ محذوف الا انه ينبغى ان يكون الضمير فى فجزاؤه راجعا الى العمل اى فجزاء العمل لان المجزى هو العمل (وعكس) القسم (الاول) يعنى رفع الاول ونصب الثانى (نحو ان خير فخيرا اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا) على ان يكون رفع الاول على انه اسم كان المحذوفة مع خبرها ونصب الثانى على انه خبر كان المحذوفة مع اسمها وهذا القسم اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذى هو احسن الوجوه ومايكون مقابلا لما هو احسن يكون اقبح ولانه لا بد فيه من تقدير عامل فى الموضعين فيلزم كثرة الحذوف ولمخالفة الاصل الذى هو الوجه الاول فى الموضعين والوجه الثالث والثانى متوسطان لكون الحذف فيهما قليلا ولمخالفة الاصل فيهما فى موضع واحد فقط لان الاول خالفه فى الجزاء فقط والثانى خالفه فى الشرط دون غيره (وقوة هذه الوجوه) الاربعة فى المعنى والاستعمال (وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته) يعنى مايكون المحذوف فيه قليلا يكون اقوى وهو الوجه الاول ومايكون المحذوف فيه كثيرا يكون اضعف كالوجه الرابع ومايكون متوسطا يكون ايضا متوسطا كالوجهين المتوسطين (ويجب الحذف) ولم يقل وقد يجب لا نفهامه مما سبق لان

المعطوف فی حکم المعطوف علیه ولذا وربالحذف باللام وانما وجب الحذف ههنا لئلا یجتمع العوض والمعوض عنه لانه لا یحذف ههنا الا بالعوض وثمفرق بین الحذفین من وجوه لانه فی الاول جوازا وفی الثانی وجوبا وفی الاول حذف کان مع اسمها او خبرها وفی الثانی حذفت وحدها وفی الاول الحذف بلاعوض وفی الثانی مع عوض ولذا وجب (ای یجب حذف عامله) ای عامل خبرکان (یعنی کان) وحدها ایضا بعد ان معوضا عنها (فی مثل) ای فیما عوض عن کان بعد حذفه کلمة ما الزائدة فیکون الحذف قیاسا لاسماعا (اما انت منطلقا انطلقت) (ای لان کنت منطلقا انطلقت) وانما صرح ههنا باصله دون القسم الاول للاختلاف فیه دون الاول وتنبیها علی ان المختار عنده ماذهب الیه البصریون

وقال المحشی ...

ههناداعیین ...

کالمکسورة والتنبیه علی ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما مکسورة کالمفتوحة فی وجوب الحذف بعدهالانها اکثراستعمالاصرح به ابن مالک انتهی (فاصل امانت) عندالبصریین (لان کنت) مصدرا باللام الجارة وهی متعلقة بقوله انطلقت (حذفت اللام) الجارة جوازا (قیاسا) لان حذف حرف الجر من ان المصدریة وان المشددة قیاس فبقی بعده ان کنت (ثم حذفت) لفظة (کان) وحدهابدون الضمیرمن کنت (اختصارا فانقلب الضمیر المتصل) بکنت بعدحذفها (منفصلا) لما سیجیئ ان حذف العامل وحده یوجب انفصال الضمیرمثل ایاک والشر (وزیدت لفظة ما بعد ان فی موضع کان) بعد حذفه لیکون (عوضا عنها) ای عن کان فصاران ما انت (وادغمت النون) ای نون ان بعد قلبهامیما (فی المیم) ای فی میم ما لقرب النون من المیم فی المخرج (وابقی الخبر) ای خبرکان (علی حاله) منصوبا وکذا الاسم مرفوعا بعامله المحذوف فصار کانه لم یحذف لان المحذوف فی اللفظ دون النیة کالمذکور (فصار) ذلک الترکیب بعد هذا العمل (اما انت منطلقا انطلقت) برفع الاسم ونصب الخبر کان لم یحذف کان (وهذا) العمل (علی تقدیر فتح الهمزة) فی اما انت (واما علی تقدیر کسرها) ای کسر الهمزة کما هو عند الکوفیین (فالتقدیر) ای فاصل اما انت (ان کنت) بحرف الشرط لان الهمزة فیهما مکسورة (منطلقا انطلقت) (فعمل) مبنی للمفعول (به) نائبه قوله (ما عمل) مبنی ایضا له (بالاول) نائبه یعنی ففعل بالثانی ما فعل فی الاول من حذف کان وتعویض لفظة ما مکانه وادغام النون فی المیم وانفصال الضمیر المتصل بعد حذف کان (من غیر فرق) بین العملین فی الموضعین (الا حذف اللام) من الثانی (اذلا لام فیه) ای فی الثانی

فیجب

فيحذف فالمعنى فيهما على المعنى لان حرف الشرط فى الثانى لم يغير معنى الدال على الماضى فيهما (واقتصر) المصنف فى بيان اصله (على الاول) اى على ان تكون الهمزة مفتوحة ولم يتعرض لبيان اصل ماتكون الهمزة فيه مكسورة (لانه) اى لان الاول (اشهر) ولان الفتحة اخف (اسم ان) اورد باب ان عقيب باب كان لكونه مشابها الفعل المتعدى مثله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه آكد واما لا التى لنفى الجنس وماولا المشبهتان بليس فشابهة الاولى الفعل بالواسطة والاخريين له بالضعف لكونه غير متصرف وهو ليس (واخواتها) اى امثالها واشباهها (وستعرفه فى قسم الحرف، اى تعرف عن قريب ان واخواتها وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول فى وقوعه بعدما يقتضى ماوراء المرفوع لا فى كونه فضلة يتم الكلام بدونه وقد مر تحقيقه فى المرفوعات (هو) فصل اومبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر لقوله اسم ان (المسند اليه) اى الذى اسند اليه (بعد دخولها) (اى بعد دخول ان او احدى اخواتها) (مثل ان زيدا قائم) واعلم انه يجوز حذف خبرها كحذف كان كقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا غيره كقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله الاية اى هالكوا واما اسمها فيجوز حذفه اذا كان ضمير الشان فى الضرورة اوغيرها كقولك ان زيد قائم فى انه زيد قائم وكقولك وليت دفعت الهم ساعة اى وليته ويجوز حذفه ايضا اذا لم يكن ضمير شان الاان حذفه فى ضمير الشان اكثر ذكره شارح الديباجة وغيره (وبما عرفت) الباء فيه متعلقة بقوله اندفع (من معنى البعدية) بيان ما فى قوله بما (اوالدخول فيما سبق) فى بحث خبر ان واخواتها فى المرفوعات وفى بحث خبر كان واخواتها فى المنصوبات لانه لم يذكر اسمها فى المرفوعات صريحا بل ادرجه فى الفاعل لكونها افعالا ولم يدرج الخبر فى المفعول لانه ليس على رسمه وهو ان يكون فضلة فى الكلام بخلاف اسمها وفيه نظر (اندفع انتقاض هذا التعريف) اى تعريف اسم ان (ههنا) اى فى المنصوبات (ايضا) كما اندفع انتقاض تعريف خبر كان وخبر ان كل فى محله وبحثه (بمثل ابوه فى) قولك (ان زيدا ابوه قائم) وقولك ان زيدا قائم ابوه بانه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ان واخواتها ولم يصدق عليه انه اسم ان واخواتها يعنى اندفع هذا بما عرفت (المنصوب بلا التى لنفى الجنس) اورده عقيب باب ان لكونه فرعه لان لا لنفى الجنس مشابهة اياه وقد سبق تحقيقه وقدمه على بيان خبرما ولا ليكون عند متبوعه وفصل باولى من فصلين قوله لنفى الجنس احتراز به عن التى بمعنى ليس والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا (اى لنفى صفة الجنس

وحكمه) بحذف المضاف لان المنفي بها الصفة والحكم فان المقصود في قولك لاغلام رجل ظريف نفي ظرافة غلام الرجل فكانك قلت لا ظرافة لغلام الرجل فكان المنفي بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا (وتمام نقل المصنف في هذا الموضع (اسم لا لنفي الجنس مع انه اخصر) كما قال هو نفسه اسم ان وكما قال صاحب اللباب ههنا اسم لا لنفي الجنس لعلة النصب في اسم لا هذه (لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات) كما ان اسم ان اكثره منها (فلا يصح جعله) اي جعل اسمها (مطلقا) اي سواء وجد شرط نصبه اولا (من المنصوبات لا حقيقة) نصب على التمييز ولا زائدة لتاكيد النفي في قوله فلا يصح بان يكون كله من المنصوبات وهو ظاهر (ولا حكما) عطف على حقيقة بان يكون اكثر من المنصوبات كما في باب ان وكان فيكون للاكثر حكم الكل فيكون كله من المنصوبات كما في البابين (بل المنصوب منه اقل مما عداه) اي من غير المنصوب لان ما دخلت هي عليه ثلاثة اقسام على ما ياتي والمنصوبات منها قسم واحد فيكون اقل (فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ماعداه من المنصوبات) بيان ما في ماعداه (فان بعضها) اي بعض ماعداه فتانيث الضمير باعتبار المعنى (وان) للوصل (لم يكن كله) اي كل البعض (من المنصوبات) لفظا اوتقديرا (لكن) اي الا ان (اكثره منها) اي كما اذا كان منصوبا لفظا اوتقديرا واما ما كان مبنيا فليس بمنصوب لفظا ولا تقديرا فلم يعد من المنصوبات فكان اكثرها منها (فاعطي للاكثر حكم الكل) وهو كونه منصوبا لفظا اوتقديرا (فعد) مبني للمفعول (الكل منها) اي جعل كلها من المنصوبات (تجوزا) يعني مجازا بعلاقة الجزئية وفي الرضي لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني انتهى فلا يعد المبني من المنصوبات (ولا يعد) تزييف لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل والمنصوب في لا لنفي الجنس اقل (ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا) اوتقديرا (كالمضاف) نحو لا غلام رجل في الدار ولا ثوبي رجل موجودان (وشبهه) بالجر عطف على المضاف اي وكشبه المضاف نحو لا خيرا من زيد جالس عندنا (اومحلا كما هو مبني منه على الفتح) اي ماينصب به نحو لا رجل في الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا لفظا اوتقديرا الا انه منصوب محلا ولذا يجوز الحمل على محله نحو لا رجل ظريفا بالنصب حملا على محله القريب ولو لم يعتبر الاعراب المحلي لما جاز الحمل عليه (واما ما هو مرفوع) لفظا اوتقديرا اذا كان الواقع بعد لا هذه معرفة نحو لا زيدا ومضافا اليها نحو لا غلام زيد او وقع فصل بينها وبين ذلك الاسم نحو لا في الدار رجل على ما ياتي (فليس اسمالها)

اى للاهذه (لعدم عملها) من النصب اوالبناء (فيه) اى فيما كان مرفوعا بعدها لان العمل فيه حينئذ ليس الا للعامل المعنوى فعلى هذا يكون كله من المنصوبات لانه منصوب لفظا وتقديرا اومحلا فيجوز التعبير عنه حينئذ بان يقال اسم لا لنفى الجنس (هو المسند اليه بعد دخولها) (خرج به) اى بقوله بعد دخولها (مثل ابوه) اى ما كان مسندا اليه قبل دخول هذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل بقى على ما كان عليه ايضا (فى لاغلام رجل ابوه قائم) وفى لاغلام رجل قائم ابوه (لما عرفت) فيما سبق من معنى الدخول والبعدية (وهذا القدر) اى مقدار ان يقال هو المسند اليه بعد دخولها (كان فى حد اسمها) كما انه كاف فى سائر الحدود بحيث لم يحتج الى قيد آخر (مطلقا) اى سواء كان منصوبا لفظا او تقديرا اومحلا (لكنه) اى الا ان المصنف (لما اراد) بيان (حد المنصوب) بها (منه) اى من اسمها مطلقا (زاد عليه) اى على هذا الحد (قوله) (يليها) ليعين ما هو المنصوب منه ولكن له شروط ثلاثة الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله يليها (اى يلى المسند اليه لفظة لا) يشير الى ان الضمير المستكن فى يليها راجع الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا (اى يقع) المسند اليه (بعدها) اى بعد لاهذه (بلا فاصلة) بينهما بشئ لان معنى الولى القرب الذى يكون بلا فصل والثانى تنكير المسند اليه بينه بقوله (نكرة) والثالث ان يكون (مضافا اومشبها به) (اى بالمضاف) واذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة باسرها تكون لاهذه ناصبة لاسمها والا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فى تعلقه) متعلق بقوله (اومشبها) اى فى تعلق المضاف (بشئ هو) اى ذلك الشئ (من تمام معناه) اى يكون ذلك الشئ متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يكن لايتم معناه ويكون ناقصا يعنى يشبه المضاف فى كون الاول عاملا فى الثانى كما ان المضاف عاملا فى المضاف اليه وفى كون الثانى متمما ومخصصا للاول كما ان المضاف اليه يتم المضاف ويخصصه مثل لاخيرا من زيد ولاعشرين درهما لك (هذه) المذكورات من القيود الثلاثة التى هى الولى والتنكير والاضافة اوشبهها (احوال مترادفة) اى متتابعة بعضها اثر بعض قد سبق معنى الاحوال المترادفة (من الضمير المجرور فى اليه) فى قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله لقوله المسند فتكون الاحوال مبينة هيئة الفاعل (او) الحال (الاولى) التى هى قوله يليها (منه) اى من ذلك الضمير لان الولى صفة المسند اليه فيكون الراجع الى ذى الحال الفاعل المستكن فى يليها وان وقع بينهما فصل (هو) الحال الاولى (من الضمير المجرور فى) قوله (دخولها) الراجع لفظة لا ليكون الحال بجنب صاحبه وهذا اولى فيكون الراجع الى ذى الحال حينئذ ضمير المفعول لان الولى ليس وصفا للا وكلا المعنيين

واحد فعلى الاول العامل فى الاحوال كلها المسند اليه وعلى الثانى العامل فى الحال دخولها لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال (وما يلى) اى والحال ان الباقيين حالان (من الضمير المرفوع) المستكن (فى يليها) الراجع الى ذى الحال على التفسير الاول وحينئذ يكون الحالان الاخيران متداخلين لان الحال اذا كان حالا من الضمير المستكن فى الحال الاول يكون متداخلا لا مترادفا كما سبق لكون الحال يجب صاحبه والعامل حينئذ فيهما هو يليها ثم قلنا آنفا (مثل) مبتدأ مضاف (لاعلام رجل) حذف خبره لانه يحذف كثيرا وهذا المثال لما كثر (مثال) خبره (لما يليها نكرة مضافا و) وقع (فى بعض النسخ) قوله (لاغلام رجل ظريف فيها) يعنى بذكر خبر لا هذه (وقد عرفت) تفصيلا (فى) بحث (المرفوعات تحقيق قوله فيها) ان اردته فارجع اليه فلا نعيده لئلا يطول الكتاب (و) مثل (لا عشرين درهما لك) بذكر الخبر على قلة لان ذكر خبر لا هذه قليل (مثل لما يليها نكرة مشبها بالمضاف) سبق تفسيره (وقولك) بناء (على النسخ المشهورة) وهى ما يكون فيه حذف خبر لا هذه كثيرا من جهة المثلين (كليهما) يشعر بهذا الكلام ان الخبر فى المثل الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا فى الثانى لان الخبر المذكور فى الثانى يصلح ان يكون خبر للاول ايضا فيكون تقدير الكلام لاغلام رجل لك فلا يتبع كلامه البعض بل مراد الشارح بيان ان الاول على الاستعمال الاكثر والثانى على الاستعمال الاقل تدبر وكن منصفا ولما فرغ من بيان شرائط ما يكون اسم لا منصوبا اراد ان يبين كونه مبنيا الا انه قدم بيان النصب لكون الاعراب اصلا ولانه فى بحث المعرب ايضا فقال (فان كان) (اى المسند اليه) اشارة الى ان لبيان ايضا شروطا ثلاثة ان يلى المسند اليه لفظة لا وان يكون نكرة وان يكون مفردا غير مضاف ولا شبهه على ما فهم من بيان المصنف والشارح ايضا بقوله ان يليها الى آخره والاستعمل وفى قوله اى المسند اليه اشارة الى ان الضمير المستكن راجع الى قوله المسند اليه فى التعريف لا الى قوله المنصوب لانه لم يكن منصوبا فلو رجع اليه لا يستقيم اى ان المسند اليه (بعد دخولها) اى بعد دخول لا عليه (غير واقع على الاحوال المذكورة) لانها شروط لكونه منصوبا (بل كان) المسند اليه بعد دخولها (مفردا) بانتفاء الشرط الاخير فقط (ولم ينتف الشرطان الاولان وهما الولى والتنكير (وهو) اى الشرط الاخير (كونه) اى المسند اليه (مضافا او شبها به) لان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا شبهه كما صرح الشارح نفسه (اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبهة به) وقد سبق تفسيرها وبيان اعرابها قوله (ليترتب عليها) اى على الشروط متعلق

بمفهوم الكلام اى وانما فسرنا بقولنا اى المسند اليه لان الضمير المرفوع المنفصل راجع الى المسند اليه لان المنصوب لايبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى المسند اليه ايضا يترتب عليه الجزاء بالشرط ترتبا تاما (قوله) (فهو) اى الاسم المسند اليه (مبنى على ماينصب به) من الفتحة اوالالف اوالياء اوالكسر لكن لايبنى على الالف لان ماباالالف لايكون الامضافا نحواباه فبقى مابه البناء ثلاثة (فانه) اى المسنداليه (اوكان مفردا معرفة) ولم يكن بعد الافراد نكرة (او) كان مفردا نكرة ولكن كان (مفصولا فحكمه غيرذلك) لماسيجئ (وقوله على ماينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لاهذه عليه) يشير الى ان هذا الكلام يعنى ان اطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكونية لان عند وجود هذه الشرائط لايكون منصوبا بل لايكون الامبنيا والى ان ينصب مسند الى ضمير المفرد (وهو) اى ما كان ينصب به المفرد (الفتح فى الواحد) لان اعراب المفرد المنصرف بالحركات سواء كان الواحد منصرفا (نحو لارجل فى الدار) اوغير منصرف نحو لااحمر فى الدار (والكسر) عطف على الفتح (فى جمع المؤنث السالم) لان نصبه محمول على جره فيكون نصبه بالكسر عند الجمهور (بلا تنوين) لان التنوين لايدخل المبنيات سواء كان البناء عارضا اولا لانه من خواص المعربات (نحو لا مسلمات فى الدار) والمازنى بفتحه بلاتنوين (والياء المفتوح ماقبلها فى المثنى) اى فى التثنية (و) الياء (المكسور ماقبلها فى جمع المذكر السالم) فان كلامنهما مبنى على الياء لان نصبه كان بالياء خلافا للمبرد فان عنده لايبنى المثنى ولاالجمع على حده لان النون كالتنوين دليل الاعراب (نحو لامسلمين لك ولامسلمين لك ويعنى) اى يريد المصنف (بالمفرد مالبس بمضاف ولامضارع له) لماسبق (فيدخل فيه) اى فى قوله المفرد (المثنى والمجموع) على حده اذالم يكونا مضافين فيبنيان كما ذكرنا (وانما بنى) اى المسند اليه بعد دخول لاهذه عند وجود الشروط المذكورة (لتضمنه معنى من) الاستغراقية وسقط التنوين ايضا لانه للتمكن وهو من خواص المعرب (اذ معنى لارجل فى الدار لا من رجل فيها) للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب (لانه) اى لان قوله لامن رجل فى الدار (جواب لمن يقول) سائلا (هل من رجل فى الدار حقيقة اوتقديرا) وفرضا (فحذفت) لفظة من من الجواب فتضمن معناها فبنى لان المبنى هو كل اسم ناسب مبنى الاصل وبينوا وجه المناسبة بستة اوجه على ماسيجئ (تخفيفا) تعليل للحذف يعنى ان حذف من من الجواب المجرد التخفيف (وانما بنى) اسم لاهذه على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون فرقا بين البناء الاصلى والبناء العارضى و(على ماينصب به ليكون البناء) اى

بناؤه (على الحركة) كالفتحة فى المفرد الواحد والكسرة فى الجمع للمؤنث السالم (اوحرف) كالياء فى التثنية والجمع المذكر السالم استحقها النكرة فى الاصل (قبل البناء) يعنى ليكون اسم لاهذه مبنيا على حركة كالفتحة والكسرة اوحرف كالياء استحقها الاسم قبل ان يكون اسم لاهذه لان المفرد المتصرف يستحق الفتحة فى النصب والجمع للمؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع على احدهما الياء واذالزم البناء ينبغى ان يبنى على ما استحقه فى الاصل لتكون الحركات البنائية والحروف البنائية موافقة للاعرابية من حركة اوحرف (ولم يبن) مبنى للمفعول الاسم (المضاف ولا) الاسم (المضارع له) على ماسبق (لان الاضافة) لما كانت من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفا اوتخصيصا اوتخفيفا (ترجح) اى الاضافة (جانب الاسمية فيصير الاسم) اى اسم لاهذه (بها) اى بالاضافة (مائلا) اى متوجها (الى مااستحقه فى الاصل) اعنى الاعراب لان الاسم مطلقا اصل فى الاعراب لوجود المعانى المقتضية للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة مع ان الاعراب ههنا مؤكد بالاضافة التى هى من خواص الاسم ولانه لايكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرا ولانه يلزم من البناء جعل ثلاثة اشياء واحدا وذلك منكر جدا فوجب ان يكون المضاف اوشبهه معربا عملا بالاصل (وان كان) (اى المسند اليه) عطف على قوله فان كان مفردا (بعد دخولها) اى بعد دخول لاهذه عليه مفردا (معرفة) (بانتفاء شرط النكارة) لا بانتفاء الافراد يعنى مفردا معرفة اومضافا اليها (او كان المسند اليه) (مفصولا بينه) الظرف مرفوع محلا على انه مفعول مالم يسم فاعله (اى بين ذلك المسند اليه) (وبين لا) عطف على المجرور فى بينه باعادة الجار فى المعطوف (بانتفاء شرط الاتصال) يعنى يقع فصل بينهما لا بانتفاء التعريف ولما قال الشارح (على سبيل منع الخلو) اى لايخلو من ان يكون المسند اليه مفردا معرفة اومفعولا ويجوز ان يكون المفصول مفردا معرفة ايضا (سواء كانا) اى المعرفة والمفصول ملابسين (مع انتفاء شرط كونه) اى المسند اليه (مضافا اوشبهابه) يعنى لايكون المعرفة ولا المفصول مضافا ولامشبها به (اولا) ينتفى هذا الشرط بل يكون كل منهما مضافا اومشبهابه (وهى) اى هذه الصور (ست صور) جمع صورة بالقسمة العقلية لان المسند اليه اما معرفة اونكرة والاول اما مفرد اومضاف (نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولاغلام زيد فى الدار ولاعمرو) بالجر عطف على زيد اى ولاغلام عمرو فهذه اثنان (و) الثانى اما مفرد مفصول اومضاف مفصول نحو (لا فى الدار رجل ولاامرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة) بالجر ايضا فهذه ايضا اثنان

(و) الاول ايضا اما مفرد مفصول اومضاف مفصول نحو (لا فى الدار زيد ولاعمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو) بالجر فصارت صور المعرفة اربعا اثنان منهما بلا فصل واثنان منها مع الفصل وصور النكرة اثنان فقط وهماليستا الامفصولتين فصار المجموع ستا فالانسب ان لايفصل بين امثلة المعارف وكانه اراد ان يكون صور المفصول اربعا وغيرها اثنين ولذا قيل اربع منها فى المفصول واثنان منها فى المعرفة ولكل وجهة هوموليها (وجب) جواب الشرط (فى جميع هذه الصور الست) (الرفع) فاعل وجب اى رفع الاسم الذى وقع فيها (على الابتداء) اى على انه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوى لان لا اذالم تعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوى (اما) وجوب الرفع على الابتداء (فى المعرفة) مفردة كانت اومضافة مفصولة كانت اوغير مفصولة يعنى باقسامها الاربعة (فلا متناع) نفوذ (اثر لاالنافية للجنس فيها) اى فى هذه المعرفة فان شرط تأثيرلا فى مدخولها من النصب او البناء هو الجنس والاضافة والولى وذاغير موجود فى المعرفة متصلة اومنفصلة مفردة اومضافة واذالم يوجد فلا تؤثر فيها ماأثرت فى الجنس فوجب الرفع الابتداء لرجوعه الى اصله لكون لاهذه من دواخل المبتدأ (واما) وجوب الرفع بالابتداء (فى المفصول) وهو فى النكرة المفصولة وهذا التعليل يجرى ايضا فى المعرفة المفصولة (فلضعف لا) هذه (عن التأثير مع الفصل) لان الشرط على ماسبق فى تأثيرها اعرابا او بناء الولى فيما يوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها (والتكرير) (اى وجب تكرير اسم لا) فيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الرفع والى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (لكن) اى الاانه يكون التكرير (مطلقا) بحيث (لا) يجب ان يكون (بعينه) اى لايشترط ان يكون الثانى عين الاول مثل ان تقول لازيد فى الدار ولا زيد بل الشرط تكرار الاسم لاالتكرير الشخصى مثل زيد وعمرو على ماسبق من الامثلة ولذا قيل المراد التكرير النوعى لا الشخصى (اما) وجوب التكرير (فى المعرفة) مطلقا مفردة كانت اومضافة مفصولة اوغير مفصولة (فليكون) التكرير (كالعوض عما فى التنكير من معنى) بيان لما فى قوله عما (فى الاحاد) لان لاهذه موضوعة لنفى الآحاد وذا لايكون الا فى الاجناس واذا دخلت على المعرفة فات هذا المعنى لان فى المعرفة نفى المفرد لانفى الاحاد فينبغى حينئذ التكرير ليكون عوضا عمافات اذ بالتكرير يوجد فى الجملة نفى الاحاد لان فى التكرير التعدد (واما) وجوب التكرير (فى النكرة) المفصولة وان وجد فيها نفى الاحاد كما فى صورة الولى (فليكون) هذا الكلام (مطابقالما) اى لسؤال

حقیقی اوتقدیری (هو) ای هذا الکلام (جواب له من مثل) بیان لما فی قوله لما
هو (قول السائل) تحقیقا اوتقدیرا وفرضا (فی الدار رجل ام امرأة) واجیب
لا فی الدار رجل ولاامرأة فکرر فی الجواب لیکون مطابقا للسؤال لان فیه
یجب لتکرار (وهذا التعلیل) ای المطابقة بین السؤال والجواب (جار) علی
وزن غاز ای یجری (فی المعرفة) باقسامها الاربعة (ایضا) ای کما هو جار
فی النکرة فکانه قیل ازید فی الدار ام عمرو فاجیب لا زید فی الدار ولاعمرو وکذا
غیره من الامثلة (ونحو قضیة) بالرفع لانها خبر مبتدأ محذوف (ای هذه قضیة)
حذف المبتدأ لورود الاستعمال علیه مثل قوله رمیة من غیر رام ای هذه رمیة
(ولاابا حسن لها) الواو للحال ولا لنفی الجنس وابا حسن اسمها ولها جار ومجرور
والجملة حال من الخبر بالواو والضمیر مثل قولک هذا زید قائما والعامل فیها معنی
الاشارة والتنبیه المفهومان من لفظة هذه (ای لهذه القضیة) قیل هو قول
الصحبة رضی الله تعالی عنهم کانوا یقولونه عند القضاء ومعناها یحکم نحن ولیس
علی رضی الله تعالی عنه حاضرا ههنا ای هذه قضیة لا قاضی لها مثل قوله علیه
السلام اقضاکم علی وافرضکم زید کذا سمعته (هذا) ای قول المصنف ونحو
قضیة ولاابا حسن لها متأول (جواب دخل مقدر) بان یکون الواو فیه للاستیناف
(علی قوله) متعلق بقوله دخل (وان کان معرفة وجب الرفع والتکریر) بان یقال
هذا التعریف غیر جامع لخروج مثل هذا القول منه (فان اسم لا) وهو قوله اباحسن
(فیه) ای فی هذا القول (معرفة لان اباحسن کنیة علی رضی الله تعالی عنه)
وهی ماصدر بالاب او الام وهی من اقسام العلم لان اقسامه ثلاثة کنیة ولقب
وعلم شخص کلها معارف فیکون قوله اباحسن معرفة (و) الحال انه (لارفع
فیه ولاتکریر) فانتقض التعریف به اما عدم التکریر فیه فظاهر واما عدم
رفع فلانه لو رفع لقیل ولا ابوحسن بالواو لان الاسماء الستة اذا اضیفت الی غیر
یاء المتکلم یکون رفعها بالواو کما سبق (بل هو) ای قوله اباحسن (منصوب)
لان نصبها ایضا یکون بالالف (غیر مکرر) وهو ظاهر (فاجاب) المصنف
(عنه) ای عن الدخل المقدر (بانه) ای بان هذا القول (متأول) (بالنکرة)
فلایرد نقضا علی التعریف بانه غیر جامع لخروجه مثل هذا القول عنه وذلک
التأویل (اما بتقدیر المثل) فیکون من باب حذف المضاف واقامة المضاف الیه
مقامه (ای ولامثل ابی حسن لها) فیکون مبنیا علی الفتح (لان المثل لتوغله
فی الابهام لایتعرف بالاضافة الی المعرفة) فیکون اسم لاهذه حینئذ من القسم
الثانی فحذف المضاف واقیم المضاف الیه مقامه فاخذ حکمه فصار کانه مبنی
علی الالف التی هی اخت الفتحة وحینئذ قوله اباحسن علی تعریفه والمراد به

علی

على رضى الله تعالى عنه فالمعنى هذه قضية عظيمة بحيث تحتاج الى حكم عدل مثل على رضى الله تعالى عنه والحال انه لامثل لهـا (او بتأويله بفيصل) على وزن حيدر وهو القضاء (بين الحق والباطل) فاطلاق الفيصل على على رضى الله تعالى عنه من قبيل رجل عدل لاشتهاره رضى الله تعالى عنه (بهذه الصفة) اى بالفصل بين الحق والباطل لانه كان فيصلا فى الحكومات على ماقال النبى عليه السلام اقضاكم على رضى الله تعالى عنه (فكانه قيل) هـذه قضية (لافيصل لهـا) فصار قوله اباحسن كاسم الجنس المفيـد لمعنى الفصل والقطع كما قالوا لكل فرعون موسى يعنى يكون من قبيل ذكر الاسم وارادة الصفـة المشتهر صاحبه بها (و يقوى هذا التأويل) اى التأويل الثانى (ايراد حسن بحذف اللام) ونصب ابا ايضا لان اشتهار الكنية بالرفع والتعريف اللامى يعنى ابو الحسن مثل ابو الخطاب لعمر رضى الله تعالى عنه (لان الظاهر ان تنوينه للتنكير) لانه اولم يكن للتنكير لما اعرضوا عما هو المشهور فالتزامهم نزع اللام ليس الا لقصد التنكير وانما قال لان الظاهر لجواز ايراده بالتنكير ايضا مع كونه كنية له رضى الله عنه الا ان الظاهر ايراده باللام (وفى مثل لاحول ولاقوة الا بالله) الحول القوة وبالحولة يتوصل الى المقاصد كما بالقوة فقيل فى تفسيره مرفوعا الى النبى عليه السلام لاحـول ولاخلاص عن معصية الله تعالى الا بعصمته وعونه ولاقوة ولاطاعة ولاقدرة على طـاعته وعبادته الا بعـونه وتوفيقه وقيل لاحـول عن المعصية ولاقوة على الطاعة الا بتوفيق الله تعالى اولا رجوع لنـا عن المعاصى ولاطاعة لنـا على مشاق الدين مما امرنا الله تعالى (اى فيما كررت فيه) لفظ (لا) هذا تفسير للمثل يعنى ان هذه الاقسام الآتية غير مختصة بها بل تجرى فى كل موضع توجـد فيه شروط ثلاثة ان يكون لفظـة لامكررة وان يكون التكرار بالعطف وان يلى كلا منهمـا نكرة مفردة وبين الشارح الاول بقوله فيمـا كررت فيه لا والثانى بقوله (على سبيل العطف) والثالث بقوله (وكان عقيب كل منهما نكرة لافصل) بينهما بينهمـا واما افراد النكرة فمستفاد ايضـا من المثال (يجوز فيه) (خمسة اوجه) (بحسب اللفظ) اى بحسب التلفظ (لابحسب التوجيه) وبيـان الحال (فانها) اى فان الوجوه فى هـذه الصورة (بحسب التوجيه تزيد) كما فى اثنـاء الوجوه تتقيد يعنى من بيـان الشارح فى اثنائها تقيد فانهـا على ما بينه تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانهـا فى الاول صارت خمسة وفى الثانى زيدت (عليهـا) واما عند العقل اما مبنيان واما معربان واما الاول مبنى والثانى معرب منصوب ولم يوجد عكسه وهو اعراب الاول مع نصبه وبنـاء الثانى واما الاول مبنى والثـانى معرب مرفوع وعكس هذا وهو اعراب الاول مع رفعه وبناء الثانى

والقياس ان تكون ستة والساقط ما كان الاول فيه معربا منصوبا والثانى مبنيا لعدم وجود شرط نصبه كما سبق بقيت الوجوه بحسب اللفظ خمسة (الاول) من تلك الوجوه (فتحهما) اى فتح الاول والثانى يعنى بناءهما على الفتح (اى لاحول ولاقوة الا بالله) بالبناء على الفتح فيهما بناء (على ان يكون لا فيهما) اى فى كل واحد منهما (لنفى الجنس) فيبنى اسمهما على الفتح كما لو انفردت كل واحدة منهما عن صاحبتها (ولاقوة) مع ان لا فيه لنفى الجنس واسمها مبنى (عطف على لاحول عطف مفرد) بدل من قوله عطف بدل البعض (على مفرد) لان لاحول مفرد غير جملة وكذلك لاقوة (وخبرها) اى خبر لاحول لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل (محذوف اى لاحول ولاقوة موجود الا بالله) والخبر الظاهرى وهو قوله الا بالله وهو المستثنى المفرغ المعرب باعراب المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه لانه ظرف لابد له من متعلق هو فى الحقيقة خبر فيكون حينئذ جملة واحدة فيكون فى قوة لاشئ له الا بالله (او عطف جملة على جملة) عطف على قوله مفرد (اى لاحول) موجود (الا بالله ولاقوة) موجودة (الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استثناء عنه) اى عن خبر الجملة الاولى (بخبر) اى بقرينة كون خبر (الجملة الثانية مذكورا) واختص الحذف بالاولى مع ان الاولى ان يكون الحذف فى الثانية ليكون السابق قرينة للاحق وليكون اولا فيه اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وهذا اوقع فى النفس والذ اذ المشتاق بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب (و) (الثانى) من تلك الوجوه (فتح الاول) يعنى بناء الاول على الفتح (ونصب الثانى) (اى لاحول ولاقوة الا بالله اما فتح الاول) اى اما كون الاول مبنيا عليه (فلان لا الاولى لنفى الجنس) وحول اسم مفرد نكرة قد وليها فيبنى على الفتح (واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة) يعنى زائدة (لتأكيد النفى) لان المعطوف على المنفى يكون منفيا ايضا فيكون حرف النفى فى المعطوف زائدا وفائدته التأكيد للنفى المستفاد اولا كما فى قولك ماجاءنى زيد ولا عمرو لانه اذا قيل وعمرو بدون لا يستفاد عدم مجئ عمرو ايضا وزيد لافيه نصبا (والثانى) وهو قوة (معطوف على الاول الذى هو حول يعنى معطوف على لفظه (فيكون) اى ذلك الثانى (منصوبا حملا على لفظه) او على محله القريب لما سبق ان له محلين محل قريب وهو منصوب بلا ومحل بعيد وهو مرفوع (المشابهة حركته حركة الاعراب) قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليها كما يجوز على الحركة الاعرابية (ويجوز ان يقدر لهما) اى للاسمين المعطوف احدهما على الآخر (خبر واحد) لان العامل فيه لا الاولى وحدها فيكون المجموع جملة واحدة (و) يجوز ايضا (ان يقدر

لكل) واحد (منهما خبر على حدة) لان الثانی وان كان معطوفا على الاول بحسب الظاهر الاانه يجوز ان يجعل مبتدأ باعتبار محله البعيد كما يجوز فی اسمها المبنی ويعتبر محله البعيد فيكون هذا القول حينئذ جملتين بان يكون عطف جملة على جملة واما جملة واحدة بان يكون عطف مفرد على مفرد لانه يجوز ان يعطف اسمان على معمولی عامل واحد بعاطف واحد قد ذكر غير مرة (و) (الثالث) (فتح الاول) يعنی ان يكون الاول مبنيا على الفتح لما سبق فی الاول والثانی (ورفع الثانی) (ای لاحول) بالفتح (ولاقوة) بالرفع (الا بالله اما فتح الاول) ای اما كونه مبنيا على الفتح (فلان لاالاولی لنفی الجنس) وحول نكرة مفردة قد وقعت بعدها بلا فصل فينبغی ان تبنى على ماتنصب به وهو الفتح لوجود شرطه (واما رفع الثانی) ای اما كونه مرفوعا (فلان لا) الثانية (زائدة) لتأكيد النفی لما قلنا فيما سبق (والثانی) وهو قوة (معطوف على محل الاول) لان لفظه ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما فی الظاهر (لانه) ای لان الاول (مرفوع) فی الاصل (بالابتداء) ای بالعامل المعنوی فاذا جاز الحمل على الاصل هو الاولى والاوجب (عطف) بدل من قوله معطوف اوتفسير له 'وخبر مبتدأ محذوف ای هو عطف (مفرد على مفرد) وذلك لايكون اولا (بان يقدر لهما خبر واحد) ويكتفی بكون الخبر خبرا للاول ای لاحول موجود الابالله ولاقوة مثل قولك فی الاثبات زيد قائم وعمرو فيكون جملة واحدة (اوعطف جملة على جملة) وذلك يكون (بان يقدر لكل منهما) ای من الاول والثانی (خبر) واحد لان لا الاول عامل لفظی يحتاج الى خبر مستقل فتكون مع اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة والاسم بعدها مرفوعا بالابتداء احتاجت الى خبر آخر مستقلا فتكون جملة اخرى ولهذا كان الكلام جملتين عطف الثانية منهما على الاولى (و) (الرابع) من تلك الوجوه (رفعهما) ای رفع الاسمين معا (بالابتداء) لان النكرة وقعت فی حيز النفی فتخصصت كما فی قولك ما احد خير منك على ماسبق (نحو لاحول ولاقوة) بالرفع على ان يكون كل منهما مبتدأ (الابالله لانه) ای لان هذا الكلام (جواب قولهم الغيرالله) خبر مقدم (حول وقوة) مبتدأ مؤخر والثانی معطوف على الاول سواء كان هذا السؤال تحقيقا اوتقديرا (فجاء) الجواب (بالرفع فيهما) ای فی حول وقوة (مطابقة) بالنصب لانه مفعول له لان المطابقة مصدر ويجوز ان يكون حالا من فاعل جاء ای جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه مطابقا (للسؤال) لما عرفت انهما مرفوعان فی السؤال ومطابقة الجواب فی الاعراب وغيره من الامور المهمة (ويجوز الامران ههنا) ای فی القسم الرابع (ايضا)

اى كما جاز فى الاقسام الاول اى اما ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة نحو لاحول موجود الاباللہ ولاقوة موجودة الاباللہ فيكون الكلام جملتين او يقدر لهما معا خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاولى لانه عطف مفرد على مفرد وهو الاصل كما هو السؤال ولانه يكون اتم فى المشابقة ولان تقليل الكلام اولى (و) (الخامس) من الوجوه الخمسة (رفع الاول) يعنى ان يكون الاول مرفوعا بناء (على ان لا) هذه تكون (بمعنى ليس) مثل ماولا تكون لنفى الجنس (على ضعف) رفع الاول بناء على ان لا هذه بمعنى ليس لالنفى الجنس كائن على ضعف (فان عمل لا) حال كونها (بمعنى ليس قليل) لقلة مشابهة لا بليس وهى تورث الضعف كما ان كثرة المشابهة تورث القوة كما فى ماوان كونهما بمعنى ليس قوى لكثرة مشابهتهما لها (وفتح الثانى) اى يكون الثانى مبنيا على الفتح (نحو لاحول) بالرفع (ولاقوة) بالبناء على الفتح (الاباللہ بناء على ان يكون لا) فى الثانى (لنفى الجنس) وقوة بعدها نكرة مفردة قدوليتها فتكون مبنية على الفتح كما فى قولك لارجل فى الدار (وضعف) مبنى للمفعول من التضعيف ويجوز ان يكون مبنيا للفاعل من الثلاثى (وجه) مرفوع ضعف (رفع الاول) فى هذا القسم وهو ان يكون لافيه بمعنى ليس (بانه) متعلق بضعف (يجوز ان يكون رفعه) رفع الاول (لالغاء عمل لا) اى تأثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء (بالتكرير) اى بسبب ان يكون مادخلت هى عليه مكررا لانها لكونها ضعيفة فى العمل اذا كرر اسمها تعزل عن العمل فيه فيرجع على انه مبتدأ نكرة تخصص بالعموم مثل قوله تعالى لابيع فيه ولاخلة ولاشفاعة ورفعه لهذا المعنى ليس بضعيف لوقوعه فى النظم المعجز (لالكونها بمعنى ليس) يعنى ليس رفع الاول ههنا لكون لاهذه بمعنى ليس بل لكونها معزولة عن العمل بسبب التكرير (لان شرط صحة الغائها التكرير) اى تكرير اسمها كما فى صورة الرفع فى المعطوف والمعطوف عليه فى القسم الرابع (فقط) اى سواء توافق الاسمان فى الاعراب كما فى تلك الصورة وكما فى قولك لازيد فى الدار ولاعمرو وكما فى قوله تعالى لابيع فيه ولاخلة اولا مثل هذه الصورة الخامسة (وقد حصل) التكرير (ههنا) اى فى هذا القسم فرفع الاول لايكون ضعيفا (ولا دخل فيها) اى فى صحة الالغاء بالتكرير (لتوافق الاسمين) الواقعين (بعدها فى الاعراب) قوله ولادخل لا فيه لنفى الجنس دخل اسمها المبنى وفيها ظرف لغو متعلق به ولتوافق الجار والمجرور خبرلها لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر اى لايكون لتوافق الاسمين بعدها فيه مدخل فى صحة الالغاء يعنى يصح الالغاء بمجرد التكرير سواء توافق

الاسمان

الاسمان فيه اولا وفى الرضى اعلم ان لا الاولى للتبرئة ملغاة لجواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير ان لا يتوافق الاسمان فى الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل واذا تقرر هذا فلا حاجة اذا الى ماذكره المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانه لا يضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع الى هنا كلامه (فهذا) اى القسم الخامس اوما اجرى فيه هذا القسم (على التوجيه الاول) اى على كون لا فيه فى الاول بمعنى ليس اوعلى ان رفع الاول بناء على ان يكون لا فيه بمعنى ليس متعين (العطف جملة على جملة) لان فى عطف المفرد على المفرد يجب اتحاد المعطوفين واشتراكهما فى العامل وهذا غير جائز فى العطف المذكور لان الحاصل فى الاول لا بمعنى ليس يقتضى رفع الاسم ونصب الخبر وفى الثانى لا لنفى الجنس يقتضى نصب الاسم او بناءه ورفع الخبر واذا اختلفا فى العمل لا يمكن العطف المذكور فتعين العطف الاول (نحو لا حول) موجود (الا بالله ولا قوة) موجودة (الا بالله والا) اى وان لم يكن عطف جملة على جملة بل احتمل ان يكون عطف مفرد على مفرد (يلزم ان يكون قوله الا بالله) يعنى الخبر المتعلق به قوله الا بالله (منصوبا ومرفوعا) فى حالة واحدة لان لا الاولى تقتضى ان يكون منصوبا ولا الثانية ان يكون مرفوعا فيكون معمولا لعاملين مختلفين فى حالة واحدة وذا غير جائز فتعين ان يكون عطف جملة على جملة (وعلى التوجيه الثانى) وهو ان يكون رفع الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كون لا ملغاة عن العمل (يحتمل ان يكون) هذا القول (من قبيل عطف مفرد على مفرد) لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثانى عليه باعتبار محله البعيد والا بالله خبر الاول فيكون جملة واحدة (او) ان يكون (عطف جملة على جملة) كما هو الظاهر يعلم وجهه مما سبق (كما لا يخفى) وجه العطف الاول والعطف الثانى على المتأمل الصادق (واذا دخلت الهمزة) الاستفهامية (على) لفظة (لا) (لتى) تكون (لنفى الجنس) لكون البحث فيها (لم تغير) مبنى للفاعل من غير من التفعيل (العمل) مفعوله (اى عمل لا) يشير الى ان اللام للعهد (اى تأثيرها) فيه اشارة الى ان المراد بالعمل معناه اللغوى وهو التأثير وان هذا تفسير باللازم العمل يلزمه التأثير فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (فى مدخولها) اى فيما دخلت لا عليه من الاسم والخبر (اعرابا) تمييز (وبناء) يعنى اذا كان مدخول لا قبل دخول الهمزة عليها معربا او مبنيا يكون ايضا بعده معربا فى الاول ومبنيا فى الثانى (لان العامل) لفظيا كان اومعنويا سماعيا او قياسيا رافعا اوناصبا او جارا (لا يتغير عمله) اى اثره فى مدخوله من الاعراب

والبناء وغيرهما (بدخول كلمة الاستفهام) عليه لانها لم تعد من العوامل حتى تغير ما دخلت هي عليه وعدم تغيرأثر لا فيه اولى والزم بخلاف ما اذا دخل الجار عليها نحو اذيتني بلا جرم وجدت بلا مال فانه يتغير عمله حينئذ وانما خص الهمزة بالبيان لانه لما تغير عملها بدخول الجار توهم انه يتغير بدخول الهمزة ايضا ولدفع هذا لتوهم خصه بالبيان (ومعناها) (اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس) احد ثلاثة اشياء (اما) (الاستفهام (حقيقة) نصب على التميز لان الهمزة قد تدخل على شئ مجازا (نحو الا رجل فى الدار) من غير تغير تأثيرها من البناء والاعراب فى مدخولها حال كونك (مستفهما) وقال المحشى الظاهر ان الشارح نبه على ان مقصود المصنف حصر المعنى فى الثلاثة وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها لانه لا اختلاف فيها انتهى (و) (اما) (العرض) بسكون الراء مجازا (نحو الا نزل عندى) عارضا النزول عليه حيث لا يرجى نزوله وعدمه لان المجهولية بالشئ كما هو سبب للاستفهام سبب للعرض فاستعمل لفظ احد السببين المتحدين فى السبب فى الاخر (ولم يذكر سيبويه ان حال الا) المستعمل (فى العرض كحالة قبل) دخول (الهمزة) لانها اذا كانت عرضا تكون من حروف الافعال ولا يجوز دخولها على الاسماء لان العرض لا يكون الا فى الافعال كا يقال الا تنزل (بل ذكره السيرافى) يعنى ذكر السيرافى ان حال فى العرض كحالها قبل دخول الهمزة (وتبعه الجزولى) بالجيم المفتوحة والزاى المعجمة المضمومة (والمصنف) لانها وان كانت عرضا وكانت ايضا من دواخل الافعال الا انها باعتبار اصلها يجوز ان تدخل على الاسم مع انه معنى مجازى (ورد ذلك) اى ذكر السيرافى كون حالها فى العرض كحالها قبل دخول الهمزة (الاندلسى) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال المهملة منسوب الى الاندلس اسم بلدة (وقال هذا) اى كون حالها فيه كحالها الاول (خطأ) بفتح الخاء والطاء مع القصر ضد الصواب يعنى ليس بصواب (لانها اذا كانت عرضا) بدخول الهمزة عليها (كانت من حروف الافعال) يعنى من الحروف التى تقتضى الافعال لفظا اوتقديرا كحروف الشرط (مثل ان ولو وحروف التحضيض) مثل هلا والا ولولا ولوما وهذه كلها تقتضى الافعال لفظا اوتقديرا ولا تدخل على الاسم (فيجب انتصاب الاسم) الواقع (بعدها) اى بعد حروف العرض كما يجب انتصابه بعد حرف الشرط والتحضيض لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعل يفسر الفعل الناصب له (نحو الازيدا تكرمه) فى تقدير الا تكرم الا زيد تكرمه على ما سبق واما اذا لم يقع بعدها فعل اووقع ولكن لم يصح ان يكون

مفسرا له يكون حالها كما قاله السيرافى ولا وجه لقول من قال فى وجوب الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة الا فعل لازم نحو الا زيد ينزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب الانتصاب الاسم فى الاضمار على شريطة التفسير (و) (اما) (التمنى) (نحو الاماء اشربه حيث لا يرجى ماء) قيدبه لانه عند رجاء الوجود يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون التمنى لان مالا يرجى لا يستفهم اذ لا يقال لاحد اتطير على حقيقته فيحمل على التمنى مجازا بجامع الطلب لان فى التمنى معنى الطلب كما فى الاستفهام وكما فى قوله * لا سبيل الى خمر فاشربها * الا سبيل الى نصر بن حجاج * (واما قوله) يدل على محصلة تبيت الا رجلا جزاه الله خيرا وفى الرضى روى الالغاء فى الا التى للتمنى نحو (الا رجلا جزاه الله خيرا) وروى الا رجل بالجر اى الا من رجل (فهذه) اى كلمة الا فى هذا البيت (عند الخليل) بن احمد الذى هو امام النحو (ليست لا) الداخل (بالنصب صفة سببية لكلمة لا) عليها حرف الاستفهام (بالرفع لانه فاعل) لقوله الداخل مثل قولك هند حامل وشاحها (ولكنه) اى الا انه (حرف موضوع للتحضيض) مستقلا (برأسه) مثل الا وهلا وغيرهما (فكانه) اى فكان الشاعر (قال الا ترونى) بضم التاء من الارائة اصله ترئيون فاعل بحذف الهمزة والياء فصار ترون بضمتى التاء والراء ثم لحقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار ترونى (رجلا) مفعول به (يعنى هلا ترونى رجلا) جزاه الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله جزاه لانه سبب للفعل الناصب فيكون قرينة لمسببه وبقرينة كلمة التحضيض لما عرفت انها من دواخل الافعال (ولذلك) اى لكون الا حرفا برأسه من حروف التحضيض والاسم بعدها منصوب بالفعل المحذوف (ونصب) رجل فيه (ونون) وفى الرضى واعلم ان معناها اذا دخلت فى الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل واذا دخلت فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى اى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك الفعل فى الماضى الى هنا كلامه (وهى) كلمة الا (عند يونس لا التى دخلت عليها همزة الاستفهام) يعنى مركبة من همزة الاستفهام ولا لنفى الجنس فكانت (بمعنى التمنى) مثل قولك الا ماء اشربه (فكان القياس) ان تبنى النكرة الواقعة بعدها لكون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها فيقال (الا رجل) بالفتح بلا تنوين لكونه جنسا (لكنه) اى الا انه (نون) اى جعل رجل فى قول الشاعر وهو الا رجلا جزاه الله منونا (لضرورة) وزن (الشعر) لان وزنه فى كل مصراع مفاعلتن مفاعلتن فعولن واذا لم يكن منونا يكون الاول انقص بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء على ما سبق من قوله

• صبت على مصائب لو انها • صبت على الايام صرن لياليا •

ولما فرغ من المنصوب بلا التى لنفى الجنس واحواله الثلاثة من كونه منصوبا ومبنيا ومرفوع شرع فى بيان احوال توابعه من الصفة وغيرها المشتق احواله فقال (ونعت) مبتدأ (الاسم لا) بحذف المضاف (المبنى) بالجر لانه صفة الاسم واللام فيه للعهد اى الذى هو قسم من اقسام اسم لا لانه على ما عرفت ثلاثة (لانعت اسمها المعرب احتراز) به (عن نحو لاغلام رجل ظريفا) فانه لا محالة معرب اما منصوب حملا على لفظ المنعوت وهو الظاهر واما مرفوع حملا على محله لان الموصوف اذا كان معربا لابد ان تكون الصفة ايضا معربة واما اذا كان مبنيا فلا يلزم ان يكون هو ايضا مبنيا (الاول) (بالرفع) اى هو بالرفع (صفة للنعت) لا بالجر صفة للاسم لان المقصود بيان احوال النعت لا الاسم فتكون القيود قيوداله (اى لا) النعت (الثانى وما بعده) يعنى الثالث والرابع وغيرذلك (احتراز) به (عن) لنعت الثانى (مثل لارجل ظريف) اما مبنى على الفتح موافقة لمنعوته واما معرب رفعا ونصبا لما سيجئ لانه نعته (كريم) بالرفع اوكريما بالنصب (فى الدار) خبرلها (مفردا) بالنصب لانه (حال من ضمير مبنى) المستكن فيه الذى هو خبر لقوله ونعت ولذا اورده بالتنكير لان الحال لابد ان يبين هيئة الفاعل والمفعول به وقدم عليه لتكون القيود متوالية مجتمعة بلا فصل واقع بينها ولو جعل حالا من المبتدأ باعتبار كون ذلك الضمير راجعا اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول لان الحال فى المعنى صفة (والعامل فيه مبنى) لما تقرر ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال (احتراز عن) النعت والمضارع (مثل) قولك (لارجل حسن الوجه) اولارجل خيرا من زيد فانه لايبنى بل يجب الاعراب رفعا ونصبا لما سيأتى (يليه) فعل مضارع معلوم (حال بعد حال) من ذلك الضمير ايضا وقدمت لما سبق ولو جعل ايضا حالا من المبتدأ لكان اصوب لما قلنا اى يلى النعت الاول اسم لا المبنى (اوصفة مفردا) اى يلى النعت الاول المفرد اسم لا المبنى لما قلنا ان الحال فى المعنى صفة (احترز به عن المفصول) اى عن النعت الذى وقع بينه وبين المنعوت فصل بشئ (نحو لاغلام فيها ظريف) فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا ولايجوز البناء اصلا (وهذا القيد) يعنى قيد الولى (يغنى عن الاول) فيه اضافة تعريف لمن له طاقة لان المعنى الاول ان لا يكون مسبوقا بشئ ومعنى الولى كذلك فترادفا فيكون احدهما مغنيا عن الاخر الا ان لولى اصطلاح ههنا ولذا نسب الاغناء اليه مع ان الاول يغنى عنه ايضا الا انه ذكره ههنا ولم يكتف بذكر الاول اهتماما وليكون تاكيدا له (مبنى) خبر (على الفتح حملا على المنعوت) يعنى يبنى على الفتح كان المنعوت كذلك (لمكان

الاتحاد بينهما) فى الصدق لان النعت يصدق على مايصدق عليه المنعوت فاتحدا فحينئذ اذالم يبن لزم ان يكون الشئ الواحد مبنيا ومعربا (والاتصال) ايضا لما عرفت انه من شرط اولى بحيث لايجوز ان يقع بينهما فصل (وتوجه النفى اليه اى الى النعت حقيقة) تمييز لان النفى فى قولك لارجل ظريف قائم نفى القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لاعن مجرد الرجل الاان البناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبنى بلا وان يكون النعت الاول وان يلى النعت المبنى ولايفصل بينهما وان يكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشروط يتحد النعت مع المنعوت فيسرى البناء منه اليه فيبنى النعت ايضا لسرايته اليه (والمبنى فى قوله) اى فى قوله المصنف (ونعت المبنى اشارة الى مابنى على الفتح بالاصالة لابالتبعية فانه) اى المبنى بالاصالة هو (المذكور سابقا) فى قوله فان كان مفردا فهو مبنى بناء على اللام فيه العهد الخارجى وان البناء اذا اطلق يراد به البناء بالاصالة لا بالتبعية (فلايراد انه) اى الشان (اذاكرر المبنى) الذى هو اسم لاهذه (وبنى) المكرر (على الفتح) كالاول لكونه تأكيدا (ثم جئ بنعت) وجعل نعتا الثانى بناء على ما هو الظاهر (لا يجوز بناؤه) اى بناء النعت بل يجب ان يعرب لعدم الاصالة فى البناء (مثل لاماء ماء باردا) بالنصب حملا على اللفظ اوالمحل القريب اوالرفع حملا على المحل البعيد (مع انه يصدق عليه) اى على قوله باردا (انه) اى البارد (نعت المبنى الاول مفردا يليه) يعنى تصدق هذه الشروط المقتضية بناء النعت الموجودة هى فيه ولايصح بناؤه (فان باردا) الذى هو (فى هذا المثال نعت التابع) يعنى الماء الثانى (لاالمتبوع) يعنى الاول (كما هو الظاهر) من النعوت لئلا يقع الفصل بينهما لان الماء الثانى وان كان تأكيدا للاول يكون فصلا اذاجعل نعتا الاول (ولوجعل) ذلك النعت (نعتا المتبوع) على خلاف الظاهر (فليس) النعت (ممايليه) اى يلى النعت المنعوت (لتوسط التابع بينهما) يعنى لوجود الفصل بالماء الثانى بين النعت والمنعوت (ومعرب) سواء كان النعت مفردا اومضافا اومضارعا له ولى اولا (لان الاصل فى التوابع) كلها تبعيتها (لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء) سواء كان المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جاءنى هؤلاء الكرام بالرفع او بناء عارضا نحو لاغلام ظريف بالرفع اوالنصب الاانه يجوز البناء ههنا على الفتح لما عرفت اومعربا نحو لاغلام رجل ظريف اوظريف لكون الاسم اصلا فى الاعراب والعمل بالاصل اولى (رفعا) منصوب على المصدرية اوعلى نزع الخافض اى برفع (حملا) اى لكونه محمولا (على محله

البعيد) (اونصبا) عطف على رفعا (حملا) اى لكونه محمولا (على اللفظ) اى لفظ اسم لا المبنى وهو الفتح (اوعلى محله القريب) وهو نصب بها (مثل لارجل) فانه اسمها المبنى على الفتح (ظريف) وهو (بالفتح) يعنى مبنى على الفتح لوجود الشروط المقتضية بناء عليه (ظريف) معرب (بالرفع) حملا على محله البعيد (وظريفا) معرب (بالنصب) حملا على اللفظ اوعلى محله القريب اورد هذه الامثلة على ترتيب اللف وهو صنعة بديعة (والا) عطف على مقدر مفهوم من القيود المذكورة فى التعريف يعنى اذ كان نعت اسم لا هذه موجودا فيه هذه القيود والشروط فهو مبنى على الفتح ومعرب رفعا ونصبا والا اشار الشارح الى هذا بقوله (اى وان لم يكن النصب كذلك) اى وان لم يكن نعت اسم لا متصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثل لاغلام رجل ظريف اولم يوجد الثانى بان لم يكن مفردا مثل لارجل حسن الوجه اولم يوجد الثالث بان يقع فصل بينهما مثل لارجل فى الدار ظريف والحاصل انه ان لم توجد الشروط الاربعة باسرها سواء وجد بعضها اولا (فالاعراب) (اى فحكمه الاعراب) اى فحكم ذلك النعت ان يكون معربا لاغير قدر المبتدأ بقرينة حرف الجزاء (لاغير) اشارة الى ان الخبر اذا كان معرفا باللام يفيد الحصر مثل قولك زيد الجواد وعمرو الشجاع (رفعا حملا) سبق اعرابهما (على المحل البعيد) الذى هو الرفع (اونصبا حملا عن اللفظ اوعلى المحل القريب) وهما ظاهران (وقد مرت امثلته) اى امثلة كون النعت معربا لعدم وجود شرط البناء (فى بيان فوائد القيود) وانما اوردتها بعد قوله والا تأمل وكن على بصيرة (والعطف) اى عطف شئ (على لفظ اسم لا المبنى) الا ان شرط جواز العطف على اللفظ وعلى محله البعيد على ما فهم من توجيه الشارح وتمثيل المصنف ثلاثة ان يكون اسم لا مبنيا وان يكون المعطوف نكرة وان لايكون لافيه مكررا و بين الشارح تلك الشروط بقوله (اذا كان المعطوف نكرة) مثل لاغلام لك وفرس وكان ذلك المعطوف (معطوفا بلاتكرير لافى المعطوف فانه) اى الحال والشان (اذا كان المعطوف معرفة) سواء كان علما مثل لاغلام لك وزيدا ومضافا مثل لاغلام لك وعبدالله) (وجب رفعه) اى رفع المعطوف اومعرفا باللام (نحو لاغلام لك والفرس) لانك لو نصبته حملا على اللفظ او على المحل كانت لفظة لاعاملة فى المعرفة وذلك محال لما عرفت انها لاتعمل الا فى النكرة المضافة اوالمشابهة (واذا كان لامكررا فى المعطوف) مع افرادهما وتنكيرهما مثل لارجل ولا امرأة (فحكمه) اى حكم هذا المعطوف (ماعلم فى قوله لاحول ولاقوة فيما سبق) من انه يكون فيه خمسة

اوجه من حيث اللفظ لانه ذكر وجه التمثيل لا الحصر فيكون حكمه عاما شاملا لما وجد فيه شرطه وهو ان تكون لا مكررة بطريق العطف وولى كل واحدة منهما نكرة مفردة (بان يحمل) متعلق بالعطف وهو مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المعطوف اى بان يحمل المعطوف المذكور (على اللفظ) (اى لفظ اسم لا مبنى) صفة الاسم واللفظ لما عرفت غير مرة فتح شبيه بالنصب فيجوز الحمل على اللفظ (و يحمل) المعطوف (منصوبا) عطف على يحمل (و) (بان يحمل) المعطوف عطف على ان يحمل باعادة الجار لوقوع الفاصلة (على المحل) اى محل اسم لا المبنى والمراد به ههنا المحل البعيد وهو رفعه بالابتداء (ويحمل) المعطوف (مرفوعا) (جائز) فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل البعيد جائزان على السوية الا ان الاول هو الاولى لكونه ظاهرا وكون الثانى منفيا (ولا يجوز فيه) اى فى هذا المعطوف (البناء) كما جاز فى الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة الافراد والتنكير والولى وهذا لم يوجد ههنا للفصل بالعاطف لانه يعد فاصلا فى عرفهم لما سيجئ وان جاز فى النداء نحو يا زيد وعمرو واضعف لا عن التأثير الاقتضائيه اوكان فى حكمه كما فى النعت وههنا لم يكن فى حكمه مع ان الاصل هو الاعراب (لمكان الفصل بالعاطف) اى بواسطة العاطف فالفاصل العاطف والمعطوف عليه كلاهما ولا شك ان البناء مع الفصل ممتنع والحال ان المعطوف يغاير المعطوف عليه فلم يوجد الاتحاد ايضا (ولم يجعل) المعطوف (فى حكم المتصل) بان تكون الواو زائدة لتأكيد اللصوق كما فى عطف بعضها على بعض مثل قولك جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير وكما فى النداء مثل يا زيد وعمرو لانه فى حكم ياعمرو وان لم تكن الواو فيه زائدة (لمظنة الفصل) اى لان هذا محل ان يظن فيه الفصل (بلا) الزائدة (المؤكدة) مثل لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة بخلاف الصفات والنداء لانه ليس فيهما هذا الظن فافترقا (اذ المعطوف على المنفى) مطلقا (يزاد فيه) اى فى المعطوف على المنفى لفظة (لا كثيرا) اى زيادة كثيرة لتأكيد النفى (نحو لا حول ولا قوة) لان لا الثانية زائدة فى بعض التوجيهات كما عرفت سابقا (مثل لا اب وابنا وابن) فيه نشر على ترتيب اللف لان الاول منصوب والثانى مرفوع عطف على اللفظ وعلى المحل ويجوز العكس ايضا مثل لا اب وابنا وابن (فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه) لا فيه لنفى الجنس ولا اب لكونه نكرة مفردة بلا فصل مبنى على الفتح وابنا بالنصب عطف على لفظه والخبر محذوف اى لا اب وابنا موجودان إن كان عطف مفرد على مفرد او موجود ان كان عطف جملة على جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة وعلى الثانى جملتين اى

لا اب موجود ولبنا موجود مثل مروان ولبنه بالنصب حال من الضمير المستكن فى الخبر فيه نشر على ترتيب اللف لان الاب يشبه مروان والابن ابنه ويقال لمثل هذا التشبيه تشبيه ملفوف وهو ان أتى بالمشبهات ثم بالمشبه بها كقول الشاعر * كأن قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى (اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا) الجار متعلق بالفعل بعده قدم للحصر الارتداء الرجوع يقال ارتدى اذا رجع من ردأ مهموز اللام بمعنى رجع ايضا وتأزر من ازر مهموز الفاء وبعده زاى معجمة وبعده راء مهملة اذا قوى يقال تأزر فى الامر اذ قوى يعنى لان مروان رجع الى المجد وتأزر فيه وتقوى والالف فى تأزر للاشباع كالف اتا فى قول الشاعر لا للتثنية (واما سائر التوابع) اى باقيها من التأكيد اللفظى والمعنوى والبدل وعطف البيان (فلا نص عنهم فيها) يعنى لم يصرحوا بحكمها كما صرحوا بالنعت والعطف بالحرف (لكن) اى الاله (ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى) يعنى يبنى البدل والتأكيد اللفظى اذا كان كل منهما نكرة مفردة نحو لا رجل صاحب لى ولا ماء ماء باردا واذا كان معرفة يجوز الوجهان الرفع والنصب نحو لا رجل صاحبك ولا ماء مائك وكذا التأكيد المعنوى نحو لا رجل نفسه وكذا عطف البيان نحو لا رجل ابو عبد الله (كذا) اى كما يكون حكمها حكم توابع المنادى (ذكره الاندلسى) حيث قال اما البدل وعطف البيان والتأكيد اللفظى فلا نص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا المبنى حكمها مع المنادى المضموم ففى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لى الى هنا كلامه لان البدل فى حكم تكرير العامل فكانه قال لا صاحب لى والتأكيد اللفظى كذلك لان المؤكد عين المؤكد لفظا ومعنى فكانه قال لا ماء فى لا ماء ماء باردا فيبنى البدل والتأكيد اللفظى اذا كان مفردا نكرة (ومثل لا اباله ولا غلامى له) بلا فصل بينهما لانه اذا فصل نحو لا اب فى الدار لك او لا غلامين فيها لك لم يجز اثبات الالف فى الاول ولا حذف النون فى الثانى لانه ينبغى المشابهة بالمضاف حينئذ والاثبات والحذف لا يكونان الا بالمشابهة به (اى كل تركيب) المراد بالتركيب لا مع اسمها وخبرها ولذا قال الشارح (يكون فيه) اى فى ذلك التركيب (بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة) سواء دخلت الضمير غائبا او مخاطبا او متكلما او اسما ظاهرا نحو لا ابا لزيد وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط ان يكون من الاسماء الستة غير ذى او مثنى او جمعا على حدة نحو لا ناصرى له ولا مجيرى له (واجرى) مبنى للمفعول (على ذلك الاسم) اى اسم لا التى لنفى الجنس (احكام الاضافة من اثبات الالف) بيان الاحكام (فى نحو اب) فيه اشارة الى ان

المراد به بالاسماء الستة غيرذى فانه لايقطع عن الاضافة على ماسيأتى (و) من (حذف النون) اى نون المثنى والجمع (من نحو غلامين) اراد به المثنى والجمع على حدة واما عند الرضى فهذا الحكم مخصوص بالاب والاخ لكثرة استعمالهما واما حذف النون فعام لكل مثنى وجمع على حدة حيث قال فى المثنى والجمع وفى الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجران يعطى حكم الاضافة بحذف نونى المثنى والجمع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لاغلامى لك ولامسلمى لك ولاباله ولااخاله فتكون معربة اتفاقا فقوله مثل لاباله مبتدأ (جائز) خبراى يجوز فى هذا اللفظ ان يستعمل باثبات الالف وحذف النون ويجعل معربا منصوبا (يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان) يبنى اسم لاعلى ما ينصب به لكونه نكرة مفردة وقعت بعدها بلا فصل و (يقال لااب له) ولااخ له بالبناء على الفتح وكذا غيرهما من الاسماء الستة غيرذى (و) يقال (لاغلامين له) ولامسلمين له مثنى وجمعا بالبناء على الياء (فيكون اسم لا) التى لنفى الجنس (فيهما) اى فى مثل هذين التركيبين (مبنيا على ماينصب به) الاسم وهو الفتح فى الاول والياء فى الثانى لوجود شرط البناء التى هى الافراد والتنكير والولى (و) يكون (الجار والمجرور) فى مثل له فى محل الرفع (خبرا لها) للا التى لنفى الجنس والمعنى لااب موجود لغلام الآن لانه قدمات فيكون المنفى ثبوت جنس الاب له الآن ولا غلامين موجودان لفلان الآن فيكون ايضا المنفى ثبوت جنس الغلامين له الآن (و) الحال انه (قدجاء) ملابسا (على قلة) لكن الاولى حدالشذوذ لانه قداستعمله الفصحاء ايضا باثبات الالف (مثل لاباله و) حذف النون مثل (لاغلامى له) ولامسلمى له وجعل معربا منصوبا (بزيادة الالف) متعلق بقوله جاء (فى مثل اب) ونحوه (وباسقاط النون فى مثل لاغلامين) ولامسلمين (كما فى حال الاضافة) (يعنى اذا اضيف نحو الاب اوالغلامين اوالمسلمين الى النكرة يكون معربا منصوبا باثبات الالف وحذف النون نحو لاابارجل فى الدار ولاغلامى رجل ظريفان لوجود شروط النصب التى هى الاضافة الى النكرة والولى (تشبيها) مفعول له لقوله جائز اى اجيز ذلك تشبيها اومفعول مطلق اى شبه تشبيها والجملة حال والاول اوجه (له) الجار والمجرور متعلق بالتشبيه (اى) شبه (اسم لا) هذه التى (فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف) الى شئ (بالمضاف) متعلق بالتشبيه ايضا (واجراء لاحكام المضاف) بالنصب عطف على قوله تشبيها وبيان لفائدة التشبيه يعنى المقصود الاصلى من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة (عليه) اى على اسم لا هذه (باثبات الالف) فى البعض وحذف النون فى البعض (فيكون) اسم لاحينئذ (معربا) منصوبا (وذلك التشبيه) اى تشبيه اسم لا

هذه فى هذين التركيبين (انما هو) فيه اشارة الى ان اللام فى قوله (لمشاركته) علة التشبيه ووجه الشبه لا وجه الشبه يكون علة للتشبيه كقولك زيد كالاسد فى الشجاعة وهى علة لتشبيه زيد به (اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام) متعلق بقوله يضاف اى لام الاضافة المقدرة (بينه) اى بين المضاف (وبين ما يضاف اليه) (له) (اى المضاف) بدون اظهارها يعنى لمشاركة اسم لا فى تركيب لا اباله ولا غلامى له للمضاف الذى وقع بعد لا فى قولك لا اباه ولا غلاميه (فى اصل معناه) اى فى المعنى الاصلى (اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو) اى الاضافة (الاختصاص) فالتذكير باعتبار الخبر او باعتبار المضاف اى معنى الاضافة وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك واصل ابلك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة فبقى ابوك تخصيص اصلى لكونه مضافا وتعريف حادث بالاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو فى اصل معناه فكما اثبت الالف فى اباك تثبت فى ابا لك فكما ان الاول معرب كذلك الثانى معرب كذا فى الرضى (او المعنى) عطف على قوله اى اسم لا فى تفسير قوله تشبيها له من حيث المعنى تقديره المعنى هكذا او المعنى (ان مثل لا اباله ولا غلامى له جائز) باثبات الالف فى الاول وحذف النون فى الثانى على خلاف الظاهر لما عرفت ان الظاهر لا اب له بدون الالف ولا غلامين له باثبات النون (تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين) وهما قولك لا اباله ولا غلامى له (حيث لا اضافة فيه) اى فى مثل هذين التركيبين واللام داخلة على المشبه وصلة التشبيه اى لكون مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه مشابها (بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة) يريد به ان المراد بالمضاف معناه المجازى وهو التركيب الذى فيه الاضافة بعلاقة الجزئية لا معناه الحقيقى وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر فى التفسير الاول فيكون المشبه والمشبه به هو الهيئة التركيبية اعنى شبه تركيب لا اباله بتركيب لا ابا رجل وتركيب لا غلامى له بتركيب لا غلامى رجل فاثبت الالف وحذف النون كما ثبت وحذف فى المشبه به (لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين التركيبين الغير المضاف فيهما اسم لا (له اى لما يشتمل على الاضافة) اى لتركيب يكون اسم لا فيه متعلقا فيه مضافا (فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو) اى ذلك المعنى (الاختصاص) فيكون وجه الشبه فى كلا التوجيهين الاختصاص والمشاركة فيه وقال المحشى لا فرق بين التوجيهين فى المآل وانما التفرقة فى حل تركيب المصنف بارجاع ضمير مشاركته تارة الى الاسم لا المضمر باظهار اللام وبارجاع ضمير له الى المضاف فى اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع

عليه لخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين
وضميرله الى تركيب يشتمل على الاضافة الى هنا كلامه (الاان بين الاختصاصين)
اى الاختصاص المفهوم من تركيب لاباله حيث لا اضافة فيه والاختصاص
المفهوم من تركيب يكون اسم لافيه مضافا (تفاوتا) يعنى فرقا (فان الاختصاص
المفهوم من التركيب لاضافى اتم مما يفهم من غيره) اى من الاختصاص المفهوم
من تركيب لايكون اسم لافيه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كشئ واحد
لقيام المضاف اليه مقام التنوين اوالنون من المضاف ولذا يكتسب المضاف
من المضاف اليه التعريف اوالتخصيص فصار احدهما جزء الاخر بخلاف
لاباله ولاغلامى له لان الثانى اجنبى من الاول والاختصاص انما يستفاد من اللام
حتى لولم يكن اللام لم يستفد فيكون الاختصاص فى الاول اتم (ومن ثمه) قد
سبق تفسيره غير مرة (اى ولاجل ان جواز مثل هذين التركيبين) يعنى باثبات
الالف وحذف النون (انما هو لتشبيه) اسم لاالذى هو (غير المضاف) باسم لا
الذى هو (لمضاف فى معنى الاختصاص) (لم يجز) (تركيب) يكون فيه بعد
اسم لاهذه حرف من حروف الجر من غير اللام (لاابافيها) (اى فى الدار)
ولارقيبى عليها ولاغلامى بها (لعدم الاختصاص) فى مثل هذا التركيب لان
المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى فانتفت المشاركة له فى اصل المعنى
وانتفاؤها يستلزم انتفاء الجواز (فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى
شئ) اذا اضيف اليه (انما هو بابوته له) اى بكون الاب اباله (وهذا الاختصاص)
اى المفهوم من اضافة الاب الى شئ (غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار)
لان الاب من حيث انه اب لايكون اب الدار فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة
اليها (فلايصح اضافته الى الدار) واذالم يصح اضافته اليها (فكيف يشبه
تركيب لا ابافيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار) يعنى يصح اضافة الاب الى
الدارحتى يشبه مثل لاابافيها به فتثبت الالف كما تثبت فى تركيب يضاف الاب
فيه اليها (لمشاركته له) اى لمشاركة تركيب لاابافيها التركيب يضاف فيه الاب اليها
(فى اصل معناه) (وليس) (اى مثل هذين التركيبين) (بمضاف) على ان تكون
اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى اللام لانه اما ان
يبقى لا بلا خبر اوتعمل هى فى المعرفة وكلاهما غيرجائز (حقيقة) كانه لبس
بمضاف ظاهرا (لفساد المعنى) (المراد) صفة المعنى (المفاد) بلا اضافة صفة
بعد صفة للمعنى (بهما) متعلق بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع اى
بهذين التركيبين (على تقدير الاضافة) متعلق بالفساد اى لانه يفسد المعنى
المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لافيهما مضافا لما سيأتى

(وهو) اى المعنى المستفاد منهما بلا اضافة (نفى ثبوت جنس الاب) فى الاول (او) نفى ثبوت جنس (الغلامين لمرجع) متعلق بالثبوت (الضمير المجرور) وصفه به احترازا عن الضمير المستكن فى الظرف (بالاستقلال) متعلق بالثبوت وفسر الاستقلال بقوله (من غير احتياج الى تقدير خبر) سوى مايتعلق به الظرف بخلاف ما اذا كان مضافا فانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الاب ثابتا لزيد ولا جنس الغلامين ثابتاله (وهذا المعنى) اى نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع ذلك الضمير (يفسد على تقدير الاضافة) اى على تقدير ان يضاف الاب او الغلامان الى الضمير بان تكون اللام زائدة (من وجهين اما اولا) اى اما وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الاول فنصب قوله اولا على الظرفية (فلان معنى هذا التركيب) وفى بعض النسخ هذين التركيبين (على تقدير الاضافة لاباه ولاغلاميه) لما عرفت ان اللام فيهما زائدة والزائد يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير (وهذا) التركيب (لايتم الابتقدير خبر) لكلمة فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما اذا كان غير مضاف لانه لايحتاج الى تقديره لان قوله له يكون خبرا فيتم الكلام بدون التقدير (اى لا اباه موجود ولاغلاميه موجودان) فعلى هذا تكون لا عاملة فى المعرفة وذا غير جائز (واما ثانيا) اى اما فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الثانى (فلان المراد) من هذين التركيبين عند عدم الاضافة (نفى ثبوت جنس الاب او) نفى ثبوت جنس (الغلامين له) اى لمرجع الضمير لما عرفت ان هذا المعنى لايحصل الااذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور خبرالها (لا) ان المراد (نفى الوجود عن ثبوت ابيه المعلوم او) نفيه عن (غلاميه المعلومين) لما عرفت ايضا انه اذا كان اللام زائدا يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير الخبر الذى هو موجود فيعرف الاسم بالاضافة فيلزم نفى الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لايناسب وضع لا لانها لنفى الجنس ويخالف القاعدة المذكورة وهى اذا كان اسم لا معرفة وجب الرفع والتكرير (خلافا لسيبويه) قد سبق نصب قوله خلافا (والخليل) بن احمد استاذ سيبويه (وجمهور النحاة) هذا من قبيل عطف العام على الخاص اهتماما بشان المعطوف عليه واشارة الى انه لكماله فى هذا الفن صاركانه ليس منهم (وانما خص) المصنف (سيبويه بهذا الخلاف) الباء داخلة على المقصور مثل قولك نخصك بالعبادة لانها مختصة لله تعالى مع ان غيره مخالف ايضا (لانه العمدة) والمقتدى (فيما بينهم) فخلافه خلافهم فذكره يغنى عن ذكرهم لانهم تبعوا كثيرا ما يكتفى بذكر

الاصل عن ذكر التبع (اولان المقصود) من قول المصنف (بيان الخلاف) فبيانه يحصل بذكر واحد فمن جملتهم لاسيما ان يذكر من كان عمدة فيما بينهم (لاعيين المخالفين) لان ذكر جملة المخالفين باسرهم متعسر فاكتفى بذكر من يعتمد بقوله (فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان اسم لا) هذه (فى مثل هذا التركيب مضاف) الى الضمير المجرور (حقيقة) نصب على التمييز (باعتبار المعنى) متعلق بالمضاف فيكون المعنى نفى الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه المعلومين فحينئذ يكون اسم لامعربة ولايجب الرفع ولا التكرير لشبهه التنكير بصورة الفصل باللام (واقحام اللام) عطف على اعتبار المعنى والاقحام الادخال يقال اقحم فرسه النهر اى ادخله (بين المضاف والمضاف اليه تأكيدا) علة للاقحام (باللام المقدرة) لان الاضافة ههنا بمعنى اللام لماسيجيئ ان المضاف اليه اذالم يكن جنس المضاف ولاظرفه يكون بمعنى اللام وقضاء من حق لا ان تدخل الاعلى المنكر بسبب اللام التى هى علامة فى الضمير لان المضاف يصير بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مضافا فتدخل لا حينئذ على المنكر بحسب الظاهر (وحكم المصنف بفساده لما عرفت) وفى الرضى ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل اللام لاتظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه اللام الظاهرة تأكيد لتلك اللام المقدرة كتيم الثانى فى قوله ياتيم تيم عدى وكان الفصل بينهما كلافصل فقيل لهم ماالذى حملهم فى هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام واجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير لاتخفيفا وحق المعارف المنفية بلاالرفع مع تكرير لافقصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا انتهى (ويحذف) (اسم لا) هذه اذا وجدت قرينة لفظية اومعنوية قياسا على حذف المبتدأ (حذفا كثيرا) يشير الى ان نصب قوله كثيرا على المصدرية ويجوز ان ينصب على الظرفية اى زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة الاحيان (فى مثل لاعليك) اى فى تركيب ذكر فيه الخبر (اى لابأس عليك) لمن له خوف فتحذف الاسم بقرينة الحالية و) لكن (لايحذف) الاسم (الامع وجود الخبر) لفظا كما لايحذف الخبر الامع وجود الاسم لفظا (لئلا يكون) الحذف (اجحافا) بكسر الهمزة والجيم المتقدمة وبعدها حاء مهملة وهو الاذهاب والتنقيص ومنه اجحفته اى اذهبته كذا فى الصحاح اى لئلا يكون الحذف سببا للالغاء لانه اذا حذف الاسم كثيرا

و يحذف الخبر ايضـا كثيرا فتبقى لا العاملة بدون المعمول وهو عين الاجحاف فيحذف ذكر احدهمـا عند حذف الآخر اسم كان اوخبرا ليكون المذكورة قرينة المحذوف (وقولهم) اى قول العرب (لا كزيد) اورده ايذانا بانه يحتمل ان يكون من قبيل حـذف الاسم وهو مناسب للمقام اوحذف الخبر يجوز حذفه ايضـا (ان جعلنا الكاف اسمـا) بمعنى الاسم لان الكاف من الحروف التى تستعمل اسما وحـرفا (جاز ان يكون كزيد اسمـا) يعنى جاز ان يكون الكاف وحـده منصوبا محلا على انه اسم لا (و) ان يكون (الخبر) اى خبـر لا (محذوفا اى لامثله) اى لامثل زيد (موجود) فحذف الخبر بقرينة لا التى لنفى الجنس لان النفى يقتضى منفيا اوقرينـة حالية (وجاز) ايضـا (ان يكون) قولهم لا كزيد (خبرا لهـا فحينئذ يكون الاسم محذوفا بقرينة حالية اى لا احد مثل زيد) وهذا هو المناسب للمقـام والانسب ان يكون مقدما عـلى التوجيه الاول الا انه اخره ليكون قريبـا بمـا يكون الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لا غير لان الحرف لا يكون مسندا اليه حتى يكون الخبر محذوفا (وان جعلنـاه) اى الكاف فى ذلك المثـال (حرفا) عملا بالظاهر المتبـادر (فالاسم) اى اسم لا (محـذوف) لان الحرف مع متعلقه يجوز ان يكون مسندا ولا يجوز ان يكون مسـندا اليه وان كان مع متعلقـه (اى لا احد كزيد) اى لا احـد كائن كزيد (خبر ما ولا) اوردهمـا فى آخر الملحقـات المشابهة بهما فعلا غير متصرف وهو ليس والاختلاف فى كونهما عاملتين بخلاف سائر الملحقات (المشبهتين) وصفهما بهـا ليبان وجه عملهما لان سبب عملهمـا عند من يقول به ليس لا المشابهة (فى النفى) متعلق بالمشابهة (ولدخول عـلى الجمـلة الاسمية) قد سبق تحقيقـه فى آخر المرفـوعات (بليس) متعـلق بالمشـابهة والباء داخلة على المشبه به (هـو) فصل المبتدأ (المسند) اى الاسم حقيقة اوحكما الذى اسند الى اسمها (بعد دخولهما) (اى دخول ماولا) يعنـى بعد دخول واحـد منهما (وهى) (اى خبرية خبر ما ولا لهما) متعلق بالخبريـة والضمـير المجرور راجع اليهما اى كون الخبر لما ولا قدر المضاف ليصح ارجاع الضمير المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اى كونهما عاملتين عمـل ليس لعم الاسم والخبر فلا يحتاج الى قوله (وكذا اسمية اسميهما) اى اسم ما ولا (لهما) والتأنيث باعتبار الخبر اولان التأنيث امر هين فى عبارات المصنفين وانما خص الخبر بالذكر لكون عملهما فيـه ظاهرا وهو ظـاهر (لغة) (حجازية) (وخص) المصنف (الخبرية بالذكر) الباء داخلة على المقصور مع ان ما ولا عاملان ايضا فى الاسم لان اعمالهما) فى الاسم والخبر (وجعل) عطف تفسير لقوله اعمالهمـا (اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما) فيه ترتيب اللف والنشر اى جعل الاسم اسمـا لهما والخبر خبر لهمـا (انما يظهر) من الظهور (لا) باعتبار (الخبر) لان الخبر منصوب

بهما

بهمــا لفظا او تقديرا غايبــا فيظهر عملهما وكونهمــا عاملين فيه واما الاسم فرفوع كما كان مرفوعا قبــل دخولهما فلايظهر اثرعملهما فيه لانه لايعلم انه مرفوع بهما اولا واذا جعل الخبر منصوبا بهمــا يعلم ان الاسم ايضا مرفوع بهمــا لان الحرف لايعمل فى جزء الجملة فقط بل يعمل فى جزئيها (فيجعل الخبر خبرالهما انمــا هو فى لغة اهل الحجاز ومذهب البصريين (واما بنو تميم) وهو مذهب الكوفيين (فحيث لايذهبون الى اعمالهمــا) لعدم اختصاصهما بقبيل واحد ولان مشابهتهما ضعيفة لكونهما مشابهتين لفعل غير متصرف ولان المقصود من وضعهما مجرد النفى لا العمل فحينئذ (لايجعلون الخــبر)اى ماهو الخبر عند اهــل الحجاز) ومذهب البصريين (خبرا) لهمــا (ولا الاسم) اى ولايجعلون ماهو الاسم عندهم (اسمــالهما) بان يعملافيهمــا الرفع والنصب كما كان عنداهل الحجاز بل همــا) اى مايقال لهما اسم وخبر عند اهــل الحجاز (مبتدأوخبر)عندبنى تميم من غيران يعملافيهمــا بل المقصود منهما نفى مضمون الجملة لاغيربناء (على ما كانا) اى الاسم والخبر (عليه قبل دخولهمــا عليهما) لانهما كانا قبل دخولهما عليهما مرفوعين بالابتدائية و بعد الدخول ايضــا يكونان مرفوعين بهمــا فلا يتغير العمل بدخولهما ومايتغير بدخولهما ليس الاحكمهما من الايجاب الى السلب ولما بين ان ماولا تعملان فى الاسم والخبر رفعــا ونصبا لمشابهتهما بليس وعملهما بليس الاعند اهل الحجاز والبصريين واماعند بنى تميم والكوفيين فلا يعملان وان شابها لليس اراد الشــارح بيان ما هوالراجح والمختار من المذهبين فقــال (ولغة اهل الحجاز هى التى جاء عليهــا التنزيل) اى هى التى انزل عليهــا القرآن (قال الله تعــالى ما هذا بشرا) وما فيه هى المشابهة بليس وهــذا فى محل الرفع اسمهــا و بشرا منصوب لفظــا خبرهــا ولما عملت فى بشرا عملت ايضــا فى هذا لانها سواء فى عمل الرفع والنصب عندمن يجوز عملهــا (وماهن امهاتهم) جمع ام وهى الوالدة والجمع امات واصل لام امهة حذفت الهــاء والتاء حذفا غير قياسى فبقى ام ولذاجمع على امهــات والنص شاهد له وقيل الامهات للناس والامات للبهائم كذا فى الصحا ح وهــذا صريح فى كون ماعاملة رفعا ونصبا واما لا فمقيسة على ما لكونهمــا شريكتين فى المشابهــة بليس ولمابين كون ما ولا عاملتين واما هو سبب لعملهــا وماهو المختار فيه اراد ان يبين مايبطل عملهمــا وهو ثلاثة اشياء فقــال (واذا زيدت) لفظة (ان) بكسر الهمزة وسكون النون المراد بهــا النافية لا الشرطية لان لها صدر الكلام (مع ما) اى بعــد مابلافصل لان مــع يجئ بمعنى بعد كقوله تعــالى *ان مع العسر* اى بعــد العسر لانه لايكون مع العسر يسر وانمــا يكون بعده

(نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت) لفظة (ما بالذكر) بمشابهتها عن لا (لانها) اى لان كلمة ان (لا تراد مع لا) اى بعد لا (فى استعمالهم وهى) اى كلمة ان بعد ما (زائدة عند البصريين) لتأكيد النفى لان ان وضعت للنفى كقوله تعالى ان عندكم من سلطان * اى ما عندكم وقوله تعالى ان انتم الا بشر * اى ما انتم وما وضع لنفى اذا جئ بعد حرف النفى يكون للتأكيد والا يكون لغوا وناغير جائز (ونافية) مؤكدة من غير ان تكون زائدة (عند الكوفيين) ولعلهم يقولون هى نافية زيدت لتأكيد النفى والا فالنفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب ويرد عليهم ايضا لانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى الا مفصولا بينهما كما فى قولك ان زيدا لقائم كذا فى الرضى (او انتقض النفى) الذى يكون علة وسببا لعملهما (بالا) بتوسط كلمة الا بين الاسم والخبر (نحو ما زيد الا قائم) ولا رجل الا حاضر (او تقدم الخبر) (على الاسم) اى نفس الخبر ظرفا كان او غيره الا عند ابن عصفور فانه يجوز العمل بتقدير الخبر الظرف نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين * واجيب بان المعنى فما منكم حاجزا عنه فالجمع لعموم النكرة بوقوعها فى سياق النفى (نحو ما قائم زيد) ولا حاضر رجل (بطل العمل) جواب اذا زيدت (اى عمل) لفظة (ما) فى الاسم والخبر اذا كان (مع كل واحد من هذه الامور الثلاثة) اى هى زيادة ان بعدها وتوسط الا بين الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا بطل العمل وجب رفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم لا يخلو عن عامل مادام مركبا تركيبا اسناديا وكذا يبطل عمل لا مع كل واحد من الامرين الاخيرين لما عرفت ان تزاد بعدها ولم يذكرها الشارح اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع (اما) بطلان عمل ما (اذا زيدت ان) بعدها (فلان) لفظ (ما عامل ضعيف) لكونه حرفا غير اصيل فى العمل الا انه (عمل لشبهه) بفعل غير منصرف وهو (ليس) والمشابهة اذا ضعفت لم توجب العمل كغير المنصرف مع انه مشابه بفعل منصرف لكون المشابهة فيه ضعيفة (فلما فصل بينها وبين معمولها) اى ولما وقع الفصل بينها وبين ما عملت هى فيه باجنبى وهو ان وان كان فيها معنى النفى (لم تعمل) لكون الولى شرطا فيها ولكراهة ابراز ان النافية مع معرض العامل (واما) بطلان عملهما (اذا انتقض النفى) الذى هو علة وسبب لعملهما لما عرفت (بتوسط) كلمة (الا) بين الاسم والخبر (فلان عملها) فى اسمهما وخبرهما (للمعنى النفى فلما انتقض) ذلك النفى بتوسط الا بينهما (بطل العمل) اى عمل ما ولا فى الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل وجب الرفع فيهما بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفى عمل العامل اللفظى فى التركيب الاسنادى يظهر العامل المعنوى لكونه منسوخا به (واما) بطلان العمل

(اذا تقدم الخبر) على الاسم فيهما (فلتغير التركيب) الذى هو شرط فى عملهما حطأ لرتبة الفرع عن رتبة الاصل واشعارا لفرعيتهما (مع ضعفها فى العمل) لما عرفت غير مرة واذا بطل العمل وجب الرفع اما بان الصفة مبتدأ والاسم بعدها فاعلها ساد مسد الخبر واما بان الاسم مبتدأ والصفة خبر مقدم لانه حينئذ يكون من قبيل فان طابقت مفردا جاز الامر ان قدسبق تحقيق هذه المسئلة فى بحث المرفوعات ومن ارادها فليرجع اليها (واذا عطف عليه) (اى على خبرما) اى اذا وقع عطف شئ على خبر ماسواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة وعلى خبر لا ايضا لكن لايكون خبرها الا منصوبا لان الباء لاتزاد فيه (بموجب) (بكسر الجيم) من اوجب لان العاطف يوجب الحكم فى المعطوف بنقض نفى المعطوف عليه فيكون المعطوف موجبا بالفتح وقد نبه المصنف بقوله بموجب انه من قبيل عطف المفرد على المفرد وقال عبد القاهر المعطوف خبر مبتدأ محذوف مثل مازيد قائما لكن قاعد اى لكن هو قاعد فعلى هذا يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة (اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفى) اى بعاطف يفيد ايجاب الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف لكن لابعينه بل بضده (وهو) اى العاطف الذى يفيد الايجاب اثنان (بل ولكن) لانهما وضعتا للاثبات بعد النفى يعنى يفيد ان ايجاب الحكم فى المعطوف بعد ان يكون المعطوف عليه منفيا (نحو مازيد مقيما بل مسافر وماعمرو قائما لكن قاعد) لان بل افاد ايجاب المسافرة لزيد ولكن القعود لعمرو (فالرفع) (اى فحكم المعطوف الرفع) قدر المبتدأ بقرينة الفاء لان الجملة الاسمية الجزائية تصدر بالفاء وقوله (لاغير) ايذان بارفع مخصوص بالمعطوف لحمله على المحل لان الخبر اذا عرف باللام يفيد الخصوص يعنى لايكون منصوبا عطفا على اللفظ (لكونهما) اى لكون بل ولكن (بمنزلة لا الاستثنائية) (فى نقض النفى) يعنى كما ان ماولا لاتعملان فيما بعد الا لانتقاض النفى الذى هو علة لعملهما بالا كذلك لاتعملان فيما بعد هذين العاطفين لانتقاض ذلك النفى ايضا بهما لان انتفاء علة الحكم يستلزم انتفاء الحكم ولما فرغ من بيان المنصوبات اصولا وفروعا شرع فى بيان ماهو شبيه بها فقال (المجرورات هو) تبيين شرحه بما بين فى بحث المرفوعات ومن اراد فليرجع اليه (مااشتمل) (اى اسم) لان البحث فيه (اشتمل) سواء كان ذلك الاشتمال لفظا او تقديرا او محلا وانما فسر لفظة ما بالاسم (لتخرج) من الخروج (الحروف الاواخر) جمع آخر صفة الحروف (التى هى محل الاعراب) صفة بعد صفة لها وصفا بهما ليخرج مثل عصا ورحى لان الحرف الآخر فيهما الصاد والحاء وهما ليسا بمحل للاعراب اذ لوكانا محلا له لما صار الاعراب فيهما تقديريا وتلك الحروف مثل

الدال فى زيد والراء فى عمرو (فانه) يقال الدال فى زيد مرفوع اومنصوب اومجرور
امة ولكن (لايطلق عليها) اى على تلك الحروف (المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا) بل انما يطلق احد هذه الانواع الثلاثة اصطلاحا
على نفس الاسم (لانها) اى لان هذه الانواع الثلاثة (اوصاف الاسم) يعنى
اوصافه لان الاسم يكون متصفا بها وما فى الاواخر حروف وليست باسماء
فلا يليق ان يتصف باوصاف الاسم (على علم المضاف اليه) (اى على علامة
المضاف اليه) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا معناه اللغوى وهو العلامة (من
حيث هو مضاف اليه يعنى) ان الجر لايكون علامة لذات المضاف اليه بل لوصفه
يعنى لكونه متصفا بكونه مضافا اليه بالفعل (وهو) اى علم المضاف اليه (الجر)
اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدرى وهو ثلاثة وانما قال
الشارح (سواء كان) الجر (بالكسرة) نحو غلام زيد (اوالفتحة) نحو غلام
احمد (اوالياء) كما فى التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة المذكورة فى اول
الكتاب (لفظا اوتقديرا) فبضرب الاثنين فى الثلاثة تصير الاقسام ستة يعنى
ان الجر اللفظى والتقديرى فى الاقسام الثلاثة وقد سبقت امثلة الجر اللفظى واما
امثلة الجر التقديرى فمثل غلام فتى وحبلى وابى العباس ولم يذكر الجر المحلى لانه
لايكون بالفتحة ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مررت بهذا او بهذين
مثنى (وانما قلنا) فى تفسير قوله علم المضاف اليه (من حيث هو مضاف اليه)
فقيدناه بقيد الحيثية (لان الجر) مطلقا سواء كان بالكسرة اوبالفتحة او بالياء لفظا
اوتقديرا (ليس علامة لذات المضاف اليه) كذات زيد مثلا لان الاعراب مطلقا
لايكون علامة لا لما وجد فيه معنى من المعانى المقتضية له وذلك لايكون الا من حيث
له متصف بالفاعلية اوالمفعولية اوالاضافة فيكون الاعراب لبيان وصفه لا لذاته
(بل لحيثية كونه مضافا اليه) لما قلنا (والمضاف اليه) اى هذا الاسم (وان كان) ان
للوصل وقد سبق اعرابها مرارا (مختصا بما عرف به) اى بالمضاف اليه الذى عرفه
المصنف به وهو تعريف الآتى بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ (لكن المشتمل على
علامته اعم منه) اى من المضاف اليه الذى عرفه المصنف (ومما هو مشبه به) اى
اعم بشئ يشبه المضاف اليه فى كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف اليه قبل
لجواز ان توجد علامة الشئ بدون ذلك الشئ (فيدخل فى تعريف المجرور)
وهو قوله ما اشتمل على علم المضاف اليه ما كان مجرورا بالحرف الزائد سواء
كان زيادته سماعا (مثل) قولك (بحسبك درهم وكفى بالله) الاصل فيه
حسبك درهم وكفى الله مرفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتاكيد معنى
الكفاية فيهما اوقياسا مثل ما جاءنى من احد وما زيد بقائم اوليس زيد بقائم

(وكذا) اى كما يدخل فى تعريف ماكان مجرورا بالحرف الزائد يدخل فيه ايضا (المضاف اليه بالاضافة اللفظية) لان المضاف اليه فيهما فى الاصل اما منصوب اومرفوع واذا كان مجرورا فجره ليس بمقصود لان المعنى على الاضافة فيجره كلاجر وفى الرضى وعمل الجر ههنا المشابهته المضاف اليه الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة فما يشمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقية والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف الاصلى والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها الثانى الاول والثالث (وان لم يكن) اى مادخل فى تعريف المجرور من الثانى والرابع (داخلا فى تعريفه) المضاف اليه (والمضاف اليه) اظهر فى مقام الاضمار ولم يقل وهو كل اسم اشارة الى ان الثانى غير الاول اذا كان المقصود من الاول العموم ومن الثانى الخصوص واما لان مقام التعريف يقتضى زيادة تبيين المعروف اذا كان الثانى عين الاول على القاعدة المشهورة من ان المعرف اذا اعيد معرفا يكون الثانى عين الاول لاسيما المصنف خالف الجمهور فى تعريف المضاف اليه لان المجرور بالحرف الاصلى لا يسمى مضافا اليه عندهم والمصنف سماه ايضا مضافا اليه فالمضاف اليه عنده نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجرور بالحرف الاصلى (وهو) اى المضاف اليه (ههنا) اى فى هذا التعريف (غيرما) اى غير المضاف اليه الذى (هو المصطلح المشهور بينهم) وهو كل اسم اضيف اليه اسم آخر بواسطة حرف الجر تقديرا مرادا وقيل المضاف اليه عندهم مانسب اليه بالجار المقدر المؤثر فالاقسام الثلاثة لاتكون مضافا اليها عندهم (وذهب) المصنف (فى ذلك) اى فى مخالفة الجمهور اوفى اطلاق المضاف اليه على ما اطلقوه وغيره (الى مذهب سيبويه) لما عرفت المختار عنده مذهب سيبويه (حيث اطلق) سيبويه (المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا) والمراد بحرف الجر غير الزائد لانه لا يكون مضافا اليه عنده ايضا وانما اطلقه عليه لان الجر على الاضافة والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور بالزائد فليس بمجرور اصلا بل ليس جره الا بحسب الصورة (ايضا) اى كما اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر تقديرا (كل اسم) (حقيقة) كزيد فى غلام زيد ومررت بزيد (او حكما ليشمل) قوله كل اسم (الجمل) جمع جملة (التى يضاف اليها) اسماء الزمان فعلية كانت (نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم) ويوم يقوم زيد ويوم قلم عمرو اواسمية نحو اذا الخليفة عبد الملك (فانها) اى تلك الجمل (فى حكم المصادر) لان الجملة من حيث هى جملة لاتكون مضافا اليها فيكون المضاف اليه مصدرها فى حكم الاسم لكونها ماولة به اى يوم نفع

الصادقين ويوم قدوم عمرو واذ خلافة عبد الملك (نسب) مبني للمفعول (اليه) اي الاسم (شئ) وانما قال شئ ليعم الاسم والفعل واذا قال الشارح (اسما كان) الشئ المنسوب الى ذلك الاسم (نحو غلام) في غلام (زيد او) كان (فعلا نحو مررت) في مررت (بزيد) او اسما ايضا نحو انا مار بزيد (بواسطة حرف الجر) احتراز عما نسب اليه شئ لا بواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول (لفظا) اوتقديرا) (اى ملفوظا كان ذلك الحرف) اى الحرف الذى صار واسطة وفيه اشارة الى ان انتصاب لفظا اوتقديرا على انهما خبران لكان المقدر لان حذفه مع اسمه كثير شايع وتقديرهم في مثل هذا امطف لفظا كان قرينة دالة عليه اوالى ان ان لفظا اوتقديرا مصدران بمعنى المفعول (كما في) ما اذا كان المنسوب فعلا مثل (مررت بزيد) او اسما نحو انا مار بزيد (اومقدرا) ولم يذهب الى كون كل منهما على الحالية لعسر تقدير العامل ولان تقدير كان اسهل (حال كون ذلك المقدر) (مرادا) يريد ان قوله مرادا حال من قوله تقديرا لانه خبر كان المقدر والخبر في حكم المفعول به فيكون حالا من المفعول به حكما والعامل فيه كان (من حيث العمل) لا من حيث المعنى اذ لبس المعنى فيها على ملاحظة معنى الحرف حتى يكون له معنى (بابقاء اثره وهو الجر) والعامل ههنا اما المضاف لانه لما حصل في التركيب معنى حرف الجر قوى بذكر العمل فعمل اوالحرف المقدر واشار الشارح الثاني بقوله لا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر وذلك الحرف اما اللام (مثل غلام زيد و) اما من نحو (خاتم فضة و) اما في نحو (ضرب اليوم) على ما سيجئ واحترز بقوله مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكونه غير مراد لانه اذا كان مرادا كما في الاضافة لم ينصب بل حذف نسيا منسيا (بخلاف صمت يوم الجمعة) وضربته تأديبا (فانه) اى الحال والشان (وان نسب اليه) اى الى يوم الجمعة (الصيام) لوقوعه فيه وكونه محلا له (بالحرف المقدر وهو) لفظة (في) لانه كان في الاصل صمت في يوم الجمعة ولما اوهم هذا ان الصوم وقع في جزء منه حذف في دفعا لهذا الايهام وتعدى الفعل الى اليوم بنفسه فصار اليوم حينئذ معيارا للصوم لكنه اى لكن ذلك الحرف (غير مراد) لا لفظا ولا تقديرا (اذ لو اريد لانجر) اليوم (به) اى بالحرف لفظا ليكون الانجرار علامة وقرينة لكونه مرادا فلما لم يجر بل انتصب علم انه لبس بمراد ولما فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه اراد ان يبين المضاف اليه المتفق عليه فقال (فالتقدير) (ان تقدير الحرف) اى كون المضاف اليه منسوبا اليه بالجرف المقدر المراد (شرطه) اى شرط هذا التقدير (ان يكون المضاف) اطلاق المضاف مجاز بعلاقة الاولية كقوله تعالى انى اراني

العصر خمرا والايلزم تقدم الشیٔ على شرطه وذا غیرجائز (اسما) (اذلوكان المضاف فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف) الذی صار واسطة لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم جاز تقديم الحرف فيه فلزم فی الفعل ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقديم و الذكر كما فی الاسم (نحو مررت بزيد) وكذا الاسم الذی فيه معنى الفعل نحو انا ماربزيد (مجردا) (ای منسلخا) يعنی اريد بالتجريد الانسلاخ الذی هولازم معناه فلا يرد ان الواجب على المصنف ان يقول عن تنوينه فی مقام تنوينه اوفی العبارة قلب ای مجردا هو عن تنوينه ولو كان التنوين مقدرا مثل كم رجله وضاربك و ضاربه و ضارب بنی وحواج بيت الله فان التنوين مقدر فيها وهوظاهر (عنه) (تنوينه) بالرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مجردا والعائد الى الموصوف محذوف وهو عنه (اوماقام مقامه) ای مقام التنوين (من نونی التثنية والجمع) على حدهما بيان لقوله ماقام ماقام (لاجلها) علة للانسلاخ (ای لاجل الاضافة) لالغيرها كالتقاء الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغيرذلك ممايستلزم حذف التنوين (لان التنوين اوالنون) ای نون التثنية والجمع على حدهما (دليل تمام ماهی فيه) ای دليل على تمام الاسم الذی التنوين اوالنون فيه لان التنوين انما وضع للانفصال والانقطاع وكذا ماقام مقامه (فلما ارادوا) ای النحاة (ان يمزجوا) من المزج بالميم والزای المعجمة والجيم وهو الاختلاط ای اراد النحاة اختلاط (الكلمتين) واتصال احدهما بالاخرى (مزجا تكتسب به) ای بسبب المزج والاختلاط الكلمة (الاولى من) الكلمة (الثانية التعريف) اذا كانت الثانية معرفة (اوالتخصيص) اذا كانت نكرة فی الاضافة المعنوية (او التخفيف) وهذا ايضا يجری فی المعنوية والاولان مخصوصان بها لان اولمنع الخلو اذ التخفيف لازم فی الكل الا ان التخفيف يوجد فی اللفظية ايضا لانه لما كان فی الامتزاج فيها نقصان لان المعنى على الانفصال لم يؤثر الا فی التخفيف فی اللفظ فقط واما فی المعنوية فلما امتزجا امتزاجا تاما اكتسبت الاولى من الثانية التعريف اذا كانت معرفة او التخصيص اذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيهما ايضا والايلزم ان يكون الكلمة الواحدة معرفة ونكرة حيث صارا كلمة واحدة لان الثانية قامت مقام تنوين الاولى وامتزجت بها امتزاجا تاما او التخفيف فقط كما فی الاضافة اللفظية (حذفوا من) الكلمة (الاولى علامة تمام الكلمة) التنوين اوالنون لانه انالم تحذف لزم ان يكون التنوين اوالنون فی الوسط ولفات الغرض المطلوب وهو التعريف اوالتخصيص اوالتخفيف من الاضافة فلا يكون فيها فائدة فتضيع الاضافة فوجب ان تحذف العلامة (وتمموها بالثانية)

الى وتمموا لكلمة الاولى بالكلمة الثانية باماتمها مقام ماتمت هى به لانه لما حذف ماتمت هى به صارت ناقصة ولما قامت الثانية مقامه صارت متممة للاولى ومكملة لهـا (ثم) اى بعد علك المضاف اليه عند المصنف ماهـو وشرط تقدير الحرف (المتبادر) من تبادر تسارع اى المفهوم اولا (من هذا التعريف) اى تعريف المضاف اليه وهو قوله كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا اوتقديرا مرادا (نظرا) منصوب بنزع الخافض اى بان ينظر (الى كلام القوم) وفسر كلامهم ومرادهم بقوله (حيث لبسوا) اى لبس القوم (قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية) لكون الاتصال فيها لفظا والمعنى على انفصال واذا لم تفد التعريف ولا التخصيص كالمعنوية والاتصال بهذا القدر لا يحتاج الى تقدير الحرف لان المضاف اليه وان كان مجرورا لفظا لكنه اما منصوب اومرفوع (له) اى ان هـذا التعريف (غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظيـة) قوله المتبادر مبتدأ وقوله انه غير شامل خبره لانه ليس فى الاضافة اللفظية حرف الجر لالفظا ولاتقديرا فكان ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف اليه بحرف الجر لفظا اوتقديرا مرادا (لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن) اى فى متن الكافية (والتصريح فى شرحه له) اى شرح المصنف لهـذا المتن (ان التقسيم) اى تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الآتى معنوية ولفظية بارجاع الضمير المرفوع الى الاضافة بتقدير حرف الجر (الى الاضافة المعنوية و) الاضافة (اللفظيـة انما هو) اى ليس ذلك التقسيم الا (للاضافة بتقدير حرف الجر) فيفهم منه ان الاضافة اللفظية ايضا بتقدير حرف الجر (لكنه) المصنف (لم يبين تقدير حرف الجر فيهـا) كما بين تقديره فى الاضافة المعنوية بقوله وهى اما بمعنى اللام اوبمعنى من اوبمعنى فى بشروط كل منها ومثل بقوله غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم للايضاح كما هودأبه فى وضع القواعد والاصول (لافى المتن) لفظة لا زائدة والظرف متعلق بقوله لم يبين (ولا فى شرحه ولم ينقل عنـه) اى عن المصنف (شئ فيه) اى لم ينقل عن المصنف فى تقدير حرف الجر فيهما شئ يعنى صراحة واشارة (من سائر مصنفاته) اى من باقى الكتب المصنفة له فبقى امر الاضافة اللفظية فى حق تقدير الحرف مبهما ولكن المحشى عصام الدين قال المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظا اوتقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما انتهى والامر كما قال ويؤيده تقسيم المصنف الاضافة الى المعنوية واللفظية (وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولهـا) يعنى فى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (مثل) قولك (ضارب زيد بتقدير اللام) يتعلق بتكلف والمصدر مضاف الى المفعول (لتقوية العمل) يعنى زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما فى

ردف الحكم لان الصفة ههنا متعدية فلا يحتاج الى الواسطة (اى ضارب لزيد) لان المضاف اليه ليس جنس المضاف ولاظرفه وما كان كذلك تكون الاضافة بمعنى اللام مثل غلام زيد (و) تكلف بعضهم بنفسها (فى اضافتها) اى فى اضافة الصفة (الى فاعلها مثل) قولك (الحسن الوجه بتقدير من البيانية) متعلق بتكلف (فان ذكر الوجه) الذى هو (فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز) فيكون الوجه مبينا لموضع الحسن فتناسب من البيانية فتدخل لتأكيد البيان كما تزاد فى التميز فى قولك لله دره من فارس وقال عز من قائل لتأكيده ايضا (فان فى اسناد الحسن) فى قولك زيد الحسن (الى زيد) من قبل ذكر موضع الحسن (ابهاما فانه لايعلم) منه (انه اى شئ منه) اى من زيد (حسن) يعنى لايعلم من قولك زيد حسن انه اى عضو من اعضائه واى وصف من اوصافه حسن فلزم بيان موضع الحسن ليعلم ما هو المقصود والمراد (فاذا ذكر الوجه) بقولك زيد الحسن الوجه تبين المراد (فكانه قال) زيد الحسن (من حيث الوجه) كما فى قولك طاب زيد من حيث النفس ويحتمل ان تكون الاضافة ههنا بمعنى فى لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان محلا للمضاف تكون الاضافة بمعنى فى لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن حيث وجد فيه كما ان اليوم فى قولك ضرب اليوم محل للضرب حيث وجد فيه فالمعنى الحسن موجود فى الوجه كما ان الضرب موجود فى اليوم فيجاز ان تكون الاضافة بمعنى فى كما كانت فى ضرب اليوم (فان قلت هذا) اى كونه الحسن مضافا الى الوجه بهذا التوجيه (فى الحقيقة) والواقع (تخصيص) لان الحسن كان عاما شايعا قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صارا خاصا به وافادت الاضافة التخصيص (فلايصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لاتفيد) شيئا من الاشياء (الا تخفيفا فى اللفظ) فقط وفى هذا المثال قد افادت الاضافة اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها عام صالح لان يكون فى الوجه وغيره كما ان الغلام فى قولك غلام رجل قبلها عام صالح لان يكون غلام رجل اوامرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كاضافة الغلام الى الرجل (قلنا) لانسلم ان هذا فى الحقيقة تخصيص لانه (كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة) بالفاعل الذى هو لوجه لان الفاعل مما يخصص لانك اذا قلت قام مثلا لم يعلم انه ممن صدر فيكون عاما صالحا لان يصدر من زيد وعمرو وغيرهما فاذا قلت زيد تخصصت به كذلك الوجه فى قولك الحسن وجهه يخصص الصفة بكونها قائمة به (فلايكون) التخصيص (مما تفيده الاضافة) لانه حاصل قبلها بالفاعل والحاصل لايحصل (فليست فائدة الاضافة) اللفظية (الا

التخفيف في اللفظ) في جانب المضاف اليه كما سيأتي (وهي) (اى الاضافة
تقدير حرف الجر) فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير
شرطه ان يكون المضاف اسما على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب على ما سبق
غير مرة (معنوية) (اى منسوبة الى المعنى) اى معنى لفظ المضاف لعود اثرها اليه
من التعريف والتخصيص (لانها) اى لان هذه الاضافة (تفيد معنى
في المضاف تعريفا) بدل من معنى البعض من الكل (اوتخصيصا) عطف على
تعريفا سميت باسم ما افادته وهو سراية المعنى الذى في المضاف اليه الى المضاف
من التعريف والتخصيص لان كون المضاف اليه معرفة اونكرة سرى الى
المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا اومخصوصا وهو معنى
المضاف ولذا نسب اليه (ولفظية) (اى منسوبة الى اللفظ) اى لفظ المضاف
اوالمضاف اليه اوكليهما جميعا سميت بها ليحسن التقابل لان القياس ان تسمى
ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف ويقال تخفيفية لافادتها التخفيف (فقط)
يعني فائدتها منحصرة في اللفظ (دون المعنى) يعني لاتفيد شيئا زائدا على المعنى
الاول (لعدم سرايتها اليه) اى لاتسرى فائدتها من اللفظ الى المعنى لان الاتصال
فيها لما كان في اللفظ انحصرت فائدتها فيه ايضا لان الفائدة تكون على
قدر الاتصال لان الجزاء على قدر العمل ولما قسمها الى المعنوية واللفظية اراد
ان يفصل كل واحدة منهما ويبين انواعهما وشرائطهما وفوائدهما ليفيد
زيادة معرفة بهما كما هو دأبه فقال مصدرا بالفاء المشعرة للتفصيل وتعريف
اللام للعهد الخارجي على سبيل ترتيب اللف والنشر (فالمعنوية) التي هي قسم
من الاضافة اى فالاضافة المعنوية قدمها لظهور شرفها لكثرة فوائدها
ولانها اكثر استعمالا ولانها الاصل لكون الجر فيها على الاصل (علامتها)
قدره ليصح الحمل بقوله (ان يكون) وتقدير العلامة اولى من تقدير المضاف
اى ذات ان يكون كما لايخفى على من له قلب سليم (المضاف) (فيها) (غير صفة)
والصفة المنفية ثلاث ولذا قال الشارح (كاسم الفاعل و) اسم (المفعول
والصفة المشبهة) يعني لا يكون المضاف فيها احد هذه الثلاثة (مضافة)
بالجر صفة الصفة (الى معمولها) (اى فاعلها) بدل البعض من معمولها (اومفعولها
قبل الاضافة) اى قبل اضافة الصفة كان فاعلا لها اومفعولا لها واذا اضيف
يصير مضافا اليه فحينئذ يكون التعبير بالمعمول بمعنى الفاعل والمفعول مجازا
باعتبار الكونية مثل قوله تعالى وآتوا اليتامى اموالهم وهي على ضربين اما
ان يكون المضاف غير صفة اصلا وهو قول الشارح (سواء لم يكن) المضاف
فيها (صفة كغلام) في قولك غلام (زيد) واما ان يكون المضاف صفة

مضافة

مضافة الى غير معمولها يعنى الى الاجنبى حيث لم يكن فاعلها ولامفعولها قبل الاضافة ولابعدها وهو قول الشارح (اوكان) المضاف (صفة) اسم فاعل اواسم المفعول اوالصفة المشبهة (ولكن غير مضافة الى معمولها) فاعلها اومفعولها بل) لم يكن مضافة الا (الى غيره) اى غير المعمول (كمصارع مصر) بالتنوين لانه اسم جنس وليس بعلم والمضاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف الى غير معموله وهو المصر فانه ليس بمعمول له بل معموله من صرعه فالاضافة فيه بمعنى فى لان المضاف اليه ظرف للمضاف مثل ضرب اليوم (وكريم البلد) والاضافة ايضا بمعنى فى لان الكرم لايقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة الى غير معمولها (واحترز به) اى بقوله مضافة الى غير معمولها (عن) ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها (نحو ضارب زيد) فانه فى الاصل ضارب زيدا بالنصب على انه مفعول (و) عن ان يكون صفة مضافة الى فاعلها نحو (حسن الوجه) فالاصل فيه حسن وجهه بالرفع على انه فاعله على ماسيجئ لهما زيادة تحقيق (وهى) (اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء) ثلاثة اقسام فالحصر استقرائى لانها (اما بمعنى اللام) سميت لامية لان المضاف يصير مختصا للمضاف اليه بالاضافة اليه فناسب الاضافة ان تكون بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه مثل قولك دخان النار (فيما) (اى فى المضاف اليه) الذى هو (عدا جنس المضاف) بالنصب لانه مفعول عدا وهو فعل متعد فاعله مستتر فيه راجع الى الموصول (وظرفه) عطف على جنس المضاف اى ظرف المضاف (اى لايكون) المضاف اليه فى التركيب الاضافى (صادقا على المضاف) اى لايصح حمل المضاف اليه على المضاف (وغيره) عطف على المضاف يعنى ولايكون المضاف اليه صادقا ايضا على غير المضاف (ولا ظرفا له) اى ولايكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كما لايكون صادقا عليه وعلى غيره (نحو غلام زيد فان) المضاف اليه الذى هو (زيد ليس جنس) المضاف الذى هو (الغلام) حال كونه (صادقا عليه وغيره) لعدم حمل زيد على الغلام بحيث لا يقال الغلام زيد لعدم الجنسية لان الغلام رق وزيد حر (ولاظرفه) لعدم الحلول فيه وهو ظاهر (فاضافة الغلام اليه) الى زيد (بمعنى اللام) يعنى يكون الغلام مخصوصا لزيد ومملوكا له (اى غلام لزيد) (واما بمعنى من) (البيانية) سميت بيانية لان المضاف اليه فيها يبين ان المضاف من اى جنس هو ومن البيانية ايضا تبين ان ماقبلها من اى جنس فتناسبا (فى جنس المضاف) يعنى فى الاضافة التى يكون المضاف اليه فيها جنس المضاف و يصلح ان يتخذ منه (الصادق) بالجر صفة المضاف

كما هو المتبادر (عليه) اى على المضاف اى فى المضاف اليه الصادق على المضاف بمعنى يصح حمله عليه (وعلى غيره) اى على غير المضاف (بشرط) متعلق بقوله الصادق (ان يكون المضاف ايضا) اى كالمضاف اليه (صادقا) على المضاف اليه و(على غير المضاف اليه) يعنى كما ان الفضة فى قولك خاتم فضة صادقا على المضاف الذى هو الخاتم وعلى غير الخاتم يعنى على مالايكون خاتما من الفضة كذلك الخاتم يصدق على الفضة التى جعلت خاتما وعلى الخاتم الذى لم يكن فضة ويقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم وهذه الدراهم فضة (فيكون بينهما) اى بين المضاف والمضاف اليه فى هذه الاضافة (عموم وخصوص من وجه) واعلم ان النسب اربع لانه اما ان لايصدق احد الشيئين على مايصدق عليه الآخر او يصدق والاول التباين كالانسان والفرس والثانى اما ان يصدق احدهما على كل مايصدق عليه الآخر اولا والاول التساوى كالانسان والناطق والثانى اما ان يصدق احدهما على كل مايصدق عليه الاخر من غير عكس اولا والاول العموم والخصوص المطلق كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على كل مايصدق عليه الانسان بلاعكس والثانى العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض وههنا ثلاث صور الاولى مايجتمعان فى شئ كالحيوان والابيض فى الحيوان الابيض والثانية والثالثة ما يصدق احدهما دون الآخر كالحيوان والاسود والحمار الابيض التباين والتساوى والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان فيه فى مادة ويفترقان فى مادتين كذا فى علم الميزان فمن اراد تفصيله فليرجع اليه (واما بمعنى فى طرفه) (اى فى ظرف المضاف) اى فيما يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف ومحلا له بان يكون زمانا اومكانا له سميت هذه الاضافة ظرفية لان المضاف اليه ظرفا للمضاف ومحلاله (والحاصل) اى حاصل البيان فى هذا المقام يعنى ان يكون الاضافة المعنوية لامية وبيانية وظرفية (ان المضاف اليه) فيها لايخلو (اما مباين للمضاف) بان لايصدق احدهما على مايصدق عليه الآخر كالانسان والفرس لما عرفت من النسب الاربع (وحينئذ) اى حين اذ يكون المضاف اليه مباينا للمضاف على ما قلنا (ان كان) المضاف اليه (ظرفاله) اى للمضاف بان يكون زمانا اومكانا باعتبار وقوعه فيه (فالاضافة بمعنى فى) لما قلنا (والا) اى وان لم يكن المضاف ظرفا للمضاف اليه حين التباين (فهى) اى فالاضافة (بمعنى اللام فحصل القسمان الاول والثالث اللامية والظرفية (واما مساوله) يعنى

ان

ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر بان كانا لفظين مترادفين (كليث واسد) وحبس ومنع (او اعم) عطف على مساو يعنى يكون المضاف اليه اعم للمضاف (وغيره مطلقا) يعنى يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فيكون العام هو المضاف اليه (كاحد اليوم) فان اليوم اعم حيث يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم خاص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية يكشنبه (فالاضافة على التقديرين) اى على تقدير المساواة بينهما وعلى تقدير ان يكون المضاف اليه اعم مطلقا (ممتنعة) لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد لم يحتج الى ذكر الليث وكذا اذا قلت احد عند تعداد الايام لم يحتج الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول يوم الاحد باضافة العام الى الخاص كما تقول يوم الاثنين (واما اخص مطلقا) يعنى يكون المضاف اليه اخص مطلقا بان تكون النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه (كيوم الاحد) قد عرفت ما بينهما من النسبة (وعلم الفقه) لان علم الفقه علم مخصوص يبين ما يلزم المكلف من المعروف والمنكر على ما قيل الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها والمضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة (وشجر الاراك) وهى جمع اراكة وهى فى الاصل شجرة مرة يتخذ منها المسواك الذى يستاك به ينبت فى ديار العرب يجلب منها الى البلدان التى يسكن اهل الاسلام فيها لكون اسوك سنة فيكون خاصا والشجر بالتحريك نبت له ساق واغصان سواء كان له دوام واستمرار اولا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك (فالاضافة حينئذ) اى حين كون المضاف اليه خاصا مطلقا (ايضا بمعنى اللام) لان المضاف اليه لما كان اخص مطلقا صار كانه مباين للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له فكانت الاضافة فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كان هذا القسم والقسم الذى يكون المضاف اليه فيه مباينا ولم يكن ظرفه قسما واحدا (واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف) بحيث يجوز ان يتخذ منه كالخاتم والفضة والباب والساج (فالاضافة فيه) اى فى هذا القسم (بمعنى من) البيانية لان المضاف اليه حينئذ يبين المضاف لكونه جنسه واصله فناسب من البيانية لانها ايضا للبيان فهذا القسم ثالث فصارت اقسام الاضافة المعنوية ثلاثة اقسام (والا) اى وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ منه (فهى) اى الاضافة على هذا التقدير (ايضا) اى كما ان المضاف اليه اذا كان اخص مطلقا يكون بمعنى اللام كذلك ههنا يكون (بمعنى اللام) لان

المضاف اليه اذا لم يكن اصلا للمضاف كان مباينا له وليس بظرف له فكانت بمعنى اللام لماسبق ان المضاف اليه اذا كان مباينا للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له تكون الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا (واضافة خاتم) الذى هو متفرع (الى) اصله الذى هو (فضة) فى قولك خاتم فضة (بمعنى من) البيانية لان الفضة اصل له وهو ايضا متفرع منها والمتفرع اذا اضيف الى اصله تكون الاضافة بمعنى من البيانية (واضافة) اصل مثل (فضة الى) الفرع مثل (خاتم) تكون (بمعنى اللام) لانه ليس اصلالها ولا ظرفا اذا كان كذلك تكون بمعنى اللام ولما كان اضافة الخاتم الى الفضة كثيرا شائعا لانه اضافة الفرع الى الاصل لم يأت له مثالا لانه كثير لم يحتج الى المثال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة الاصل الى الفرع لان الاصل لايتبع الفرع بل الفرع يتبع اصله اتى له مثالا فقال (كما قال) عند التمادح والتفاخر كما هو العادة بين الناس (فضة خاتمك خير) بمعنى جيدة (من فضة خاتمى) او بالعكس نحو فضة خاتمى جيدة من فضة خاتمك باضافة الاصل الى الفرع وكما تقول حديد سيفى جيد من حديد سيفك ولما كانت الاضافة المعنوية المنقسمة الى ثلاثة بالاستقراء ولكن تقدير الحرف ظاهر فى قسمين منها البيانية والظرفية بحيث لم يحتج فيهما الى البيان وفى تقديره فى قسم منهما وهو اللامية نوع خفاء اراد ان يبينه فقال منبها (واعلم) ايها الطالب المصنف (انه) اى الحال والشأن (لايلزم) اى لايجب (فيما هو بمعنى اللام) اى فى الاضافة التى تكون بمعنى اللام (ان يصح التصريح بها) اى باللام قوله ان يصح فاعل يلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف به بالمضاف ومتى حصل هذا المقصود لايلزم اظهار اللام المفيدة للتخصيص بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك) فى اضافة امام الى الخاص (يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام) لما عرفت سابقا (و) الحال انه (لايصح اظهار اللام فيه) اى فى هذا القول لانهم لم يستعمل يوم للاحد باظهار اللام كما يستعمل قولك غلام زيد بغلام لزيد (وبهذا الاصل) الذى هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكفى فيها افادة معنى الاختصاص (يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية) لانه اذا لم يجب اظهار اللام لايرد الاشكال بانه كيف يصح ان يكون اضافة مثل يوم الاحد علم الفقه لامية مع انه لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم للاحد وعلم للفقه (ولايحتاج) بنى للمفعول (فيه) اى فى مثل قولك يوم الاحد (الى التكلفات البعيدة) مثل ان تقول فى يوم الاحد يوم مخصوص للاحد باعتبار انه من قبيل اضافة المسمى الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك اليوم الى اسمه

وخص

وخص به وفى علم الفقه علم مخصوص الفقه باعتبار كون الفقه جزأ منه فاضيف الكل الى الجزء بعلاقة الجزئية وخص به وكذا شجر الاراك (مثل) قولك (كل رجل وكل واحد) يعنى ان لفظ الكل عام ويصير خاصا بالاضافة الى ما يفيد اختصاصه فيكون المعنى الكل مخصوص الرجل والواحد لان اضافة العام الى الخاص توجب اختصاصه له كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصا به بسبب الاضافة ولما بين انواع الاضافة المعنوية اراد ان يفرق بينها بالقلة والكثرة فى الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ماهو القليل فى الاستعمال على منوال بيان غير المنصرف فيما سبق فقال (وهو) (اى كون الاضافة بمعنى فى) (قليل) (فى استعمالاتهم) اى فى استعمالات النحاة الالفاظ العربية لان الضرب مثلا فى قولك ضرب اليوم فعل الفاعل لا الظرف فاضافته اليه تكون مجازا بعلاقة الزمانية فاضافة الشئ الى فاعله الحقيقى تكون اولى واما المضافة فى اللامية فمخصوص بالمضاف اليه ومملوك له وفى البيانية فتفرع منه فتكون الاضافة فيهما حقيقة والعمل فى الحقيقة فى هذا الفن هو الاولى (وردها) اى ورد الظرفية (اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام) وجعل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف اليه مباين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصا كغلام رجل (فان معنى) قولك (ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه) اى بسبب كون الضرب واقعا فى اليوم كقول العرب كوكب الخرقاء اسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تسرع للتهئ لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة للامور فصار كان الكوكب مختص للمرأة الخرقاء حتى يقال كوكب مختص لها (فان قلت فعلى هذا) اى على رد اكثر النحاة الاضافة الظرفية الى الاضافة اللامية (يمكن رد الاضافة) التى تكون (بمعنى من ايضا) اى كما امكن رد الاضافة بمعنى فى الى اللامية (الى الاضافة) التى تكون (بمعنى اللام) فتكون الاضافة المعنوية قسما واحدا فقط وهو كونها بمعنى اللام فتقليل الاقسام اولى لانه يكون الضبط اسهل (للاختصاص الواقع بين المبين) بكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحت لانه اسم فاعل من بين (والمبين) بفتحها لانه اسم مفعول منه ايضا لان الخاتم عام صالح لان يكون فضة وغيرها ولما اضيف الى الفضة تخصص بالاضافة اليها كالغلام المضاف الى رجل فيكون التقدير خاتم له اختصاص بالفضة باعتبار تفرعه منها (قلنا نعم) يمكن رد الاضافة التى بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام لذلك الاختصاص (لكن) اى الا انه (لما كانت الاضافة بمعنى فى) يعنى الاضافة الظرفية (قليلة) بالنسبة الى غيرها (ردوها) اى رد النحاة هذه الاضافة (الى الاضافة) التى تكون

(بمعنى اللام قليلا) نصب على العلية لقوله وردها (للاقلام) اى اقل الاضافة
المعنوية لان القليل يسهل ضبطه وارتكب التكلف فيما قل استعماله (واما
الاضافة) التي تكون (بمعنى من) البيانية فهي كثيرة في كلامهم) اى كلام
النحاة او العرب كما كانت الاضافة بمعنى اللام كثيرة فيه (فالاولى بها) اى بالاضافة
بمعنى من (ان تجعل قسما على حدة) اى برأسه من غير ان تنضم الى الاضافة
بمعنى اللام لان ما كثر استعماله يليق ان تجعل قسما برأسه ولانه يلزم ارتكاب
مجاز كثير لان المراد يكون لادنى ملابسة وتلك مجازية اذا اريدت هذه الاضافة
ايضا يلزم ارتكاب التجوز في امور شتى ولما فرغ من بيان حكم المعنوية شرع
في ايراد مثليها ذاهبا الى الصفة البديعية التي هي كون الشرح على ترتيب اللف
لما مر بانه معرفة بهما كما هو دأبه (نحو) مبتدأ (غلام زيد) (مثال) خبر
(للاضافة) التي تكون (بمعنى اللام) لان المضاف اليه وهو زيد ليس جنسا للمضاف
وهو غلام ولا ظرفه ايضا فتكون لامية لان وجود الشرط يستلزم وجود
المشروط (اى غلام) مخصوص (لزيد)، و (نحو (خاتم فضة) (مثال للاضافة
التي تكون (بمعنى من) البيانية لان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصح
الحمل عليه ويتخذ منه (خاتم) متخذ (من فضة) ومصنوع منها (و) نحو
(ضرب اليوم) (مثال الاضافة التي تكون بمعنى في) لان المضاف اليه ظرف
المضاف بحيث وقع فيه ولذا قال الشارح (اى ضرب وقع في اليوم) فاضيف الى
زمانه الذي حل فيه ولذا كانت المضاف اليه كذلك تكون الاضافة ظرفية بمعنى في
ولما فرغ من تعريف الاضافة المعنوية وتقسيمها وايضاحها بالامثلة شرع
فيما هو المقصود منها وهو اما لفظي وهو التخفيف ولكنه لم يقيد عليه لوضوحه
لان المعنوية تفيد التخفيف ايضا واما معنوي وهو قسمان تعريف المضاف
وتخصيصه فقال (وتفيد) (اى الاضافة المعنوية) (تعريفا) (اى تعريف
المضاف) فيه اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه يعني فائدتها ان
يكون المضاف معرفة بان يكتسب تعريفا من المضاف اليه ويكون المضاف
في تعريفه على حسب تعريف المضاف اليه على ما يأتي من انه يختار مصاحبا
مع) (المضاف اليه) (المعرفة) (لان هيئة التركيب) التي هي هيئة غلام
زيد في الاضافة المعنوية) التي يكون المضاف معرفة بعينها فلا يرد الاضافة
المعنوية التي تفيد التخصيص (موضوعة) وضعا نوعيا (للدلالة على معلومية
المضاف) لسراية تعريف المضاف اليه الى المضاف لمكان الاتصال والامتزاج
لان لفظ المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التنوين وجب
ان يمتزج معناه ليكون قدر مرتبة المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيسري التعريف

من المضاف اليه المعرفة (لا ان) عطف على قوله لان الهيئة اى لا لان (نسبة امر) غير معين (الى) امر (معين) كنسبة غلام الى زيد فى قولك غلام زيد (تستلزم) اى توجب تلك النسبة (معلومية المنسوب ومعهوديته) اى كون المنسوب معلوما ومعهودا كما قيل ان الاضافة ههنا للعهد حيث تفيد معهودية المضاف (فان ذلك) اى نسبة امر الى امر معين تستلزم معلومية المنسوب (غير لازم كما لا يخفى) وجهه لانه لو كان كذلك لزم تعريف جميع الامور المنسوبة الى المعين وليس كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتدأ لا تستلزم تعريفه لعدم الوضع وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل الى الفاعل المعرفة فعلم ان المستلزم تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا الوضع (فان قلت قد يقال جاءنى غلام زيد) وله غلمان كثيرة (من غير اشارة الى واحد معين) من غلمان له مزيد اختصاص بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر او غلاما معهودا بينك وبين المخاطب بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلمانه (فلا تكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف) ومعهوديته (قلنا ذلك) اى ما يقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين من غلمانه كما ذكرنا حتى لا تفيد الاضافة المعنوية التعريف ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع لكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال لا يزاحم الوضع فالاصل فيها التعريف وضعا وقوله ذلك مبتدأ وقوله كما خبره اى (كما ان المعرف باللام) يعنى ان اسم المعرف بالتعريف الجنسى المنزل منزلة النكارة (فى اصل الوضع لواحد معين) من الجنس حتى يقع صفة للمعرفة نحو زيد العالم (ثم قد يستعمل) اى المعرف باللام (بلا اشارة الى) واحد (معين) على خلاف الوضع (كما فى قوله) اى فى قول الشاعر (ولقد) الواو للقسم والمقسم به محذوف اى والله واللام فى ولقد جواب القسم كما فى قوله تعالى تالله لا كيدن (امر) فعل مضارع متكلم وحده من مر يمر (على اللئيم) متعلق به واللئيم فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من لأم يلأم مثل سأل يسأل وهو من كان دنى الاصل وشحيح النفس (يسبنى) من سب يسب مثل مد يمد وهو الشتم والقدح وقع صفة لقوله اللئيم لانه فى المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه وهو مجهول غير معين ومثله قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا (وذلك) اى ما يقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين جاز (على خلاف وضعه) وما كان على خلاف الوضع لا يعارض الوضع والفرق بين غلام لزيد وغلام زيد ان الاول واحد من غلمانه غير معين وهذا الايقال الا اذا كان له غلمان كثيرة والثانى الغلام المعين اذا كان له

غلمان كثيرة اوثلث اسلام العلوم لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد ويقال هذا
سواء كان لزيد غلمان كثيرة او اقوله (راس يجرى هذا الحكم) اى حكم افادة
هيئة التركيب الاضافى تعريف المضاف وضعا مع المضاف اليه المعرفة جواب
عن سؤال مقدر تقديره ان قولكم ان هيئة التركيب الاضافى موضوعة لافادة
المضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة منقوض بنحو غير ومثل وشبه لانها
لاتفيد تعريفا ولا تخصيصا ولو كان للمضاف اليه معرفة فاجاب عنه بقوله وليس
يجرى هذا الحكم (فى نحو غير ومثل) وانما قال الشارح فى نحو ليشمل ماهو بمعناهما
كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن المصنف هذه
الكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة وبنى الحكم على الغالب والاكثر (فان
اضافتهما لاتفيد التعريف) اى لاتجعل كل واحد منهما معرفة (وان كان
مع المضاف اليه المعرفة) اى وان كان كل واحد منهما مضافا الى المعرفة
لتوغلهما فى الابهام) لان مغايرة ذات زيد فى قولك جاءنى زيد غير زيد ليست
صفة تخصص ذاتا دون ذات لان كل من فى الوجود موصوف بمغايرة زيد وكذا
مثليته فى قولك جاءنى مثل زيد لاتخصص ذاتا وفى الرضى واعلم ان بعض الاسماء
قد توغل فيها التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو
غيرك ومثلك وكل ماكان هو بمعناهما من نظيرك وشبيهك وسواك وشبههما
وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى وكل
مافى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلته لا تخصص ذاتا
الا ان المثلية تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد
والعلم الى غير ذلك الى ههنا كلامه (الا ان يكون للمضاف اليه) اى للذى اريد
اضافة غير او مثل اليه فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية (ضد واحد) كالسكون
فان له ضدا واحدا وهو الحركة والصوم واليوم والعلم وغير ذلك (يعرف) بنى
للمفعول اى ذلك الضد (بغيريته) اى بكونه غيرا لما اضيف اليه غير لانحصار
الغير فيه (كقولك عليك) اسم من اسماء الافعال اى الزم (بالحركة) وداوم
عليها فان البركة مع الحركة (غير السكون) فان الله لايحب البطالين وغيره بالجر
صفة للحركة المعرفة باللام فحكم بتعريفه بالاضافة الى السكون وقيل الحركة
الخروج من القوة الى الفعل على التدريج والسكون ضد وقيل الحركة كونان
فى آنين فى مكانين والسكون كونان فى آنين فى مكان واحد (وكذلك) اى كما اذا
كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف غير بالاضافة اليه وكذلك (واذا كان
للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم) كابى حنيفة وابى
يوسف (والشجاعة) نحو على بن ابى طالب وخالد بن الوليد (فقيل له) اى

للشخص

للشخص المشتهر فى ذلك الشئ (جاء مثلك كان) مثل (معرفة) بالاضافة اليه كما اذا قيل لابى حنيفة رحمه الله اولعلى رضى الله عنه جاء مثلك اوشبهك (اذا قصد) بالمثل (الذى يماثله فى لشئ الفلانى) يعنى فى العلم او الشجاعة و) (تقيد الاضافة المعنوية) (تخصيصا) (اى تخصيص المضاف) اى فائدتها ان تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف اليه بعد ان كان عاما يقبل الخصوص مصاحبا (مع) (المضاف اليه) (النكرة) لما سبق فى افادتها التعريف مع المعرفة (نحو غلام رجل فان التخصيص) فى عرف النحاة (تقليل الشركاء ولاشك ان الغلام) الذى اريد اضافته (قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة) يعنى يصلح لان يكون مملوكا لفرد من افراد الانسان رجلا كان اوامرأة غير مختص لواحد منها (فلما اضيف الى رجل كقولك غلام رجل وصار مملوكا له (خرج عنه غلام امرأة) لان ما يكون غلام رجل لايكون غلام امرأة واحدة (وقلت الشركاء فيه) اى فى الغلام المضاف الى رجل لانه لم يتعرف بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال من غير ان يتعين ولما فرغ من بيان فائدتها ايضا شرع فى بيان شرطها الا انه اخره لكون المقصود الاهم الفائدة فقال (وشرطها) (اى شرط الاضافة المعنوية) ومبناها وما تتوقف عليه (تجريد المضاف) اى ما اريد اضافته بالاضافة المعنوية فالاطلاق مجاز والمصدر مضاف الى المفعول اى تعريف ما اريد اضافته لامطلقا بل (اذا كان معرفة) باى وجه كان والمراد مما يقبل التجريد ومن شانه ان يضاف لان مالايقبل التجريد كالمضمرات والمبهمات ليس من شانه الاضافة ولا يضاف ايضا (من التعريف) الذى يصح تجريده كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف ليتناول الاعلام الشخصية (فان كان) ما اريد اضافته (ذا اللام) كالغلام اوذا النداء مثل يارجل (حذف لامه) اوحرف ندائه (وان كان علما) مثل زيد وعمرو (نكر) ذلك العلم اولا (بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم) سبق تفسيره فى آخر مبحث غير المنصرف او يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قدسبق هذا ايضا هناك (وان لم يكن) ما اريد اضافته (معرفة) من المعارف التى يصح تجريدها بل كان نكرة (فلاحاجة) فيه (الى التجريد بل لايمكن) التجريد لان الخالى عن التعريف لايقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود (اوالمراد) عطف على مقدر تقديره المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتخليته او المراد به والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثانى الى الفاعل بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف) اى وجوده مجردا وعاريا من التعريف

عند الاضافة سواء كان) ما ريد اضافته (نكرة في نفسه) كغلام (من غير احتياج الى) تجريد اوكان) ما اريد اضافته (معرفة جردت عن التعريف) عند الاضافة على احد التوجيهين السابقين (وانما وجب التجريد) في الاضافة المعنوية ولم يضف من غير تجريد (لان المعرفة) التي يجوز اضافتها بعد التجريد على قسمين اما ان يضاف الى المعرفة اوالى النكرة لانها (لو اضيف الى النكرة) من غير تجريد مثل الغلام رجل بالاضافة (لكان) هذا العمل اى اضافة المعرفة الى النكرة (طلب الادنى وهو التخصيص) الحاصل بالاضافة الى النكرة (مع حصول الاعلى وهو التعريف) لان التعريف معين او التخصيص مخصص لايعين ولاشك ان المعين اقوى من غيره وطلب الادنى عند حصول الاعلى قبيح جدا لايليس من شان العاقل ان يتعب نفسه في طلب الادنى مع وجود الاعلى عنده (و) لانها (لو اضيفت المعرفة) على سبيل الغرض مثل الغلام زيد بالاضافة (لكان) هذا ايضا (تحصيل الحاصل) وهو لايحصل وفي الرضى لان الغرض من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل في المعرفة فيكون تحصيلا للحاصل ومن الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهي التعين انتهى (فتضيع الاضافة) على كلا التقديرين (حيث) اى لانها (لا تفيد تعريفا) اى تعريف المضاف مع المعرفة (ولا تخصيصا) اى تخصيصه مع النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان الحاصل لايحصل واما اذا اضيفت الى النكرة فلا تفيد التعريف ولا التخصيص لان شرط افادة التعريف ان يكون المضاف نكرة والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلابد من التجريد (فان قيل لافرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما) في الامتناع يعني كما يمتنع الاول يمتنع الثاني ايضا لان العلة المذكورة فيهما سواء (في نحو النجم والثريا) تصغير ثروى تانيث ثروان مثل عطشان وعطشى وثروان ذو ثروة وهي الاجتماع واصل ثريا ثريوا قلبت الواو ياء وادغمت احدى اليائين في الاخرى ثم عرف باللام ثم جعل علما للنجوم المجتمعة (والصعق وابن عباس) والابن بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علما لعبد الله بن عباس لانه اذا قيل قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما هكذا لايتبادر الى الفهم الا عبد الله بن عباس (في لزوم تعريف المعروف) متعلق بقوله لافرق (فمالهم) اى ما بالهم وشانهم (جوزوا هذا) اى جعل المعرفة علما (دون ذلك) ولم يجوزوا اضافة المعرفة الى المعرفة اوالنكرة ولا فرق بينهما مع انهما في جعل المعرفة معرفة سواء (قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة يعني في النجم والثريا والصعق وابن عباس ولانها

تعريف المعرف) اى جعل المعرفة معرفة (بل فيهـا) اى فى هذه الامثلة (زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام) فى الثلاثة (او الاضافة) فى الاخير (وحصول) عطف على زوال اى فيهـا حصول (تعريف آخر وهو التعريف الحاصل (بالعلمية) لان العلمية وضع ثان تزيل التعريف الحاصل قبلها (فانهـا) اى فان هذه الامثلة (حين صارت اعلاما لم تبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او اضافة) لما قلنا ان العلمية لما كانت وضعا ثانيـا زالت مقتضى لوضع الاول وهو الاشارة الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعا ثانيا ولم تقدر ان تزيل مقتضى الوضع الاول حتى لو اضيفت المعرفة الى المعرفة لزم اجتمـاع التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية (فلا يلزم فيهـا تعريف المعرف بل بما يلزم (تبديل تعريف بتعريف آخر) يعنى زال التعريف اللامى او الاضافى وحصل بدله التعريف العلمى فلم يلزم اجتمـاع التعريفين بل لزم ازالة تعريف وافادة تعريف آخر كالنسخ (وما اجازه) اى التركيب الذى فيه اضافة لمعرف باللام اجازه (الكوفيون من) (تركيب) بيـان لما فى قوله وما (الثلاثة الاثواب) حيث اضيف الثلاثة الى الاثواب مع انه معرف باللام من غير تجريد (وشبهه) بالجر عطف على الثلاثة الاثواب (من العدد) (المعرف باللام المضاف الى معدوده) بلا تجريده وجهه ان المضاف والمضاف اليه متحدان فى المعنى والمضاف هو المقصود بالنسبة وجئ بالمضاف اليه لغرض بيـان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان المعرف من اى نوع هو كذا فى الرضى وهو ليس بصحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة بلا تجريد ايضا ولم يقل به احد (نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار) (ضعيف) (قياسا) نصب على التمييز (واستعمالا اما) ضعفه (قياسا فلما ذكر من لزوم) بيـان ما (تحصيل الحاصل) لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل قبل الاضافة واذا اضيف التعريف يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (واما) ضعفه (استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام) من ذى اللام عند الاضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء (قال ذو الرمة)

* ايا منزلى سلمى سلام عليكما * هل الازمن اللاتى مضين رواجع *

* وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * ثلاث الاثافى والديار البلاقع *

(ثلاث الاثافى) جمع اثفية بضم الهمزة واحد من الاحجار الثلاثة التى يوضع القدر عليها وصفها بالاثافى واضاف الثلاث الى الاثافى بعد التجريد (والديار) جمع كثرة والقلة ادؤر بالهمزة مثل جبل واجبل وجبال ودور كاسد واسد

(البلاقع) صفة للديار جمع بلقع بفتح الباء اى الخالى والديار الخالية عن اهلها وانواع النباتات ويلزم الخلو عنهما الخلو عن الانسان والحيوانات * وقول ابو رديق * مازال مذ عقدت يداه ازاره * فسما وادرك خمسة الاشبار *
(واما ماجاء فى الحديث) اى الخبر المنقول عن النبى عليه السلام (من قوله عليه السلام) بيانما (بالالف الدينار) باضافة الالف المعرف باللام الى معدود بلا تجريد والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف جوازا اى تصدقوا (فعلى البدل) اى فمحمول على ان الدينار بدل البعض من الكل واعادة ذكر الالف للحث على الخير لشعوره بذكر الدينار بعده بدلا منه دون الدراهم اوعلى انه عطف بيان لانه يجرى مجرى التفسير لانه لما قيل تصدقوا بالالف لم يعلم ان الالف ما هو فسره بجعل الدينار عطف بيان له (دون الاضافة) اى لايحمل على ان الالف مضاف الى الدينار بلا تجريد كما ذهب اليه الكوفيون والالكان اختيار غير الفصيح وهذا ليس من شان من تخير اللاعة رشحة من امواجه صلوات الله عليه وعلى ازواجه
و) (الاضافة) (المعنوية) (علامتها) اى قرينتها شئان ان يكون المضاف مشتقا وان يكون المضاف اليه معمولا لذلك المشتق يعنى فاعله اومفعوله قبلها ثم يضاف الى احدهما فان لم يوجد واحد منهما اوكلاهما لم يكن الاضافة لفظية لانعدام الشرط واشار الى الاول بقوله (ان يكون) (المضاف) فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولة (صفة) مشتقة والمتفق عليها ثلاثة اسم الفاعل المضاف اما الى فاعله اومفعوله واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضافة الى فاعلها (احترز) بهذا القول (عما) اى من المضاف الذى (اذا لم يكن صفة) بل كان اسما محضا (نحو غلام) فى قولك (غلام زيد) وخاتم فضة واشار الى الثانى بقوله (مضافة) صفة لصفة (الى معمولها) فاعلها اومفعولها قبل الاضافة والاطلاق مجاز بعلاقة الكونية (احترز) بهذا القول (عما) اى عن المضاف الذى (اذا كان) فالتأنيث باعتبار المعنى (مضافة الى غير معمولها) يعنى صفة مضافة الى الاجنبى بحيث لم يكن معمولا لها فحينئذ يكون الاضافة معنوية لانتفاء شرط الاضافة اللفظية وهو الاضافة الى المعمول وان كان المضاف صفة مشتقة (نحو) مصارع فى قولك (مصارع مصر) كريم فى قولك (كريم البلد) فان المصر والبلد ليسا معمولين للصفة بمعنى المفعول به او الفاعل وان كان كل واحد منهما معمولا فيه فالاضافة ظرفية فيكون مضافا الى ظرفه مثل ضرب اليوم (مثل ضارب فى قولك (ضارب زيد) هذا (من قبيل اضافة اسم الفاعل الى معموله) لانه كان فى الاصل ضارب زيدا بالنصب والتنوين ثم اضيف الى معموله للتخفيف (و) نحو حسن فى قولك (حسن الوجه) هذا (من قبيل

اضافة

اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها) لانه فى الاصل كان حسن وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير المجرور فى الصفة فصار حسن وجه فعوض الالف واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فحصل التخفيف من الجانبين على ماسيجئ ونحو معمور الدار فى اسم المفعول ولم يمثل له المصنف ولا الشارح مع ان اضافته لفظية اتفاقا اكتفاء بقوله حسن الوجه تأمل (ولا تفيد) (الاضافة اللفظية فائدة) من الفوائد (الاتخفيفا) (لاتعريفا) يعنى لا تفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (ولا تخصيصا) يعنى لا تفيد ايضا تخصيص المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدتها ليس الا التخفيف (لكونها فى تقدير الانفصال) وان كان فيها اتصال لفظا لما عرفت ان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا ظاهرا واما مفعول وهو منصوب كالمجرور بالحرف الزائد واذا فات فيها الاتصال المعنوى لم تفيد شيئا من التعريف والتخصيص بل لا تفيد الا تخفيفا (فى اللفظ) (لا فى المعنى) فيه اشارة الى فائدة الحصر اى لا تفيد شيئا من المعنى وفسر الفائدة المعنوية لو افادتها (بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء مايسقط من اللفظ) كما فى ضارب زيد يسقط من معنى ضارب شئ فى مقابلة التنوين فكان معنى ضارب بالتنوين الضرب الشديد ولما سقط التنوين بالاضافة سقطت الشدة وبقى اصل الضرب وهذا لم يقل به احد (بل المعنى) فى الاضافة اللفظية (على ما كان عليه) من الفاعل او المفعول قبل الاضافة) وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل قوية فينبغى ان يكون عمل الفعل مع الرفع والنصب فيها اولا ليظهر اثر المشابهة وفائدتها الا انه يطلب التخفيف اللفظى فلهذا جاز اضافتها ايضا ولاظهار فرعيتها (والتخفيف اللفظى) فى هذه الاضافة على ثلاثة اقسام على مابينه الشارح وعلى مايقتضيه النقل (اما) ان يكون ذلك التخفيف (فى لفظ المضاف فقط) بحيث لم يتجاوز الى لفظ المضاف اليه ويكون (بحذف التنوين) اى تنوين المضاف (حقيقة) يعنى لم يكن التنوين ساقطا قبل الاضافة بشئ آخر بل انما يسقط بالاضافة (مثل ضارب زيد اوحكما) بان يكون ساقطا قبل الاضافة بجعله غير منصرف فان تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما (مثل حواج بيت الله) تعالى فان حواج جمع حاج من حج اصله حواجج على وزن مساجد واساور وسقط التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما اذ يسقط ذلك التنوين بالاضافة وكذا احرتم (او بحذف) عطف على قوله بحذف التنوين (نونى التثنية والجمع) المذكر السالم نحو مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد دواما) عطف على قوله امافى لفظ المضاف اى اما ان تكون التخفيف (فى لفظ المضاف اليه فقط)

بحيث لم يتجوز الى المضاف ويكون (بحذف الضمير) اى الضمير المتصل بالفاعل الراجع الى الموصوف (واستتاره) يعنى لا يحذفه نسيا منسيا بل يجعله مستترا (فى الصفة) لكونه رابطا للصفة بالموصوف حتى لو حذف نسيا لبقيت الصفة بلا رابطة فتفتح على ما سيأتى تحقيقه (كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه) برفع غلامه على انه فاعله والضمير فيه راجع الى الموصول (حذف الضمير من غلامه) للتخفيف (واستتر) عطف تفسير للحذف (فى القائم) لئلا يخلو عن الفاعل اذا اضيف لان المستتر اخف من البارز ولانه الاصل (واضيف القائم له) اى الى الغلام (للتخفيف) اى كل ذلك لا يفعل الا للتخفيف (فى المضاف اليه فقط) فصار القائم الغلام بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف فى جانب المضاف اليه (واما المضاف والمضاف اليه) عطف على لفظ المضاف اليه او فى المضاف وهذا هو القسم الثالث من اقسام التخفيف (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى حصول التخفيف غير مختص باحدهما (نحو زيد قائم الغلام اصله قائم) بالتنوين (غلامه) بالرفع لانه فاعله والضمير يرجع الى الموصوف وهو زيد ثم اضيف قائم الى الفاعل الذى هو غلامه بناء على العمل السابق (فالتخفيف فى المضاف) الذى هو قائم حاصل (بحذف التنوين و) التخفيف فى المضاف اليه) الذى هو الغلام حاصل (بحذف الضمير) منه (واستتاره) اى بنقل الضمير من الغلام وجعله مستكنا (فى الصفة) لان المستتر اخف من البارز فحصل التخفيف فيهما معا والقسمان الاخيران لا يكونان الا فى الوصف اللازم لان المتعدى يضاف الى المفعول فلا يحتاج الى هذا النقل مثل ضارب زيد (ومن ثمه) (اى ومن جهة) واجل (وجوب افادة الاضافة) هنا التركيب من قبيل تتابع الاضافات مثل قول الشاعر * حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى * ومنه قوله تعالى ذكر رحمة ربك ومثل هذا لا يخل بالفصاحة وقد وجد فى النظم المعجز (اللفظية التخفيف) والمصدر وهو افادة جار لفاعله وناصب لمفعوله (و) من جهة وجوب (انتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص) اختلف فى الامثلة الاربعة فى الجواز والامتناع فهذا استدلال من اثر الى المؤثر كما هو المتعارف فى مثله (جاز) (تركيب) تكون الصفة المضافة الى المعرفة فيه صفة للنكرة نظرا الى وجود التعريف وانتفاء افادة التعريف مثل (مررت برجل حسن الوجه) بجر الحسن على انه صفة لرجل (باضافة الصفة الى معمولها) فاعلها المعرفة (وجعلها صفة للنكرة) بكون الصفة ايضا نكرة لانها بالاضافة لم تفد الا تخفيفا فى اللفظ لكون المعنى على الانفصال وكذا يكون جر المضاف اليه غير اصلى لكونه مرفوعا فى الاصل (فمن جهة) واجل (وانها) اى الاضافة

اللفظية (لم تفد) تلك الاضافة (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (جاز هذا التركيب) وجوازه مبنى على امرين وجوب افادة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه ايضا (وامتنع) (تركيب) يكون المضاف بالاضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة لعلم وجود المطابقة مع انها شرط مثل (مررت بزيد حسن الوجه) بجر الحسن على انه صفة لزيد المعرفة (فلو افادت) الاضافة اللفظية (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (لم يجز) التركيب (الاول لزوم كون المعرفة) صفة للنكرة وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفا وتنكيرا لانه يكون المضاف حينئذ التركيب معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة (ولجاز) التركيب (الثانى لكون المعرفة اذن) اى حين افادت تعريف المضاف (صفة للمعرفة) لان الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالاضافة فتطابقا تعريفا فينبغى ان يجوز (والمراد) هذا جواب لسؤال مقدر اورده الهندى حيث قال فان قيل ثمه اشارة للحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبتنى على عدم التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص (ان المشار اليه ثمه وهو) اى المشار اليه ثمه (مجموع امور ثلاثة) لان كل واحد منهما (وجوب) بدل من امور بدل البعض (افادة الاضافة اللفظية التخفيف) بالنصب لانه مفعول (وانتفاء التعريف) عطف على وجوب (وانتفاء التخصيص يستلزم) اى المشار اليه ثمه والجملة خبر ان وان مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وهو قوله والمراد (جواز التركيب الاول) وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظرا الى الامر الاول (و) يستلزم ايضا (امتناع) التركيب (الثانى) وهو قوله مررت بزيد حسن الوجه نظرا الى الامر الثانى (ولا يلزم من ذلك) اى من كون المشار اليه ثمه مجموع امور ثلاثة (ان يكون) فاعل لا يلزم (لكل واحد من تلك الامور) الثلاثة التى هى وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء افادة التعريف وانتفاء افادة التخصيص (دخل) بالرفع لانه اسم ان يكون (فى ذلك الاستلزام) يعنى فى استلزام جواز التركيب الاول وانتفاء التركيب الثانى لان المستلزم لجواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه و المستلزم امتناع الثانى انتفاء التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص فى الجواز والامتناع حيث يجوز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص (بل يجوز ان يكون) الاستلزام (باعتبار بعضها) اى بعض تلك الامور لان للاكثر حكم الكل فيصح ان يكون المشار اليه ثمه مجموع تلك الامور باعتبار ان يكون لاكثرها دخل فى الاستلزام (فلا يرد) مبنى للمعلوم من ورد يرد ورودا (انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء

التخصيص) لانفى الجنس ودخل مبنى على الفتح اسمها فى ذلك الاستلزام ظرف مستقر خبرها اى لادخل موجود فى ذلك الاستلزام واللام فى الانتفاء متعلق باسم لا مرفوع محلا على انه فاعله تقديره لا دخل انتفاء التخصيص موجود وكائن فى ذلك الاستلزام مثل قولك لاضرب رجل كائن فى الدار وهى مع اسمها وخبرها خبران وهى مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على انها فاعل فلابد ولايفهم لك ان تكون اللام فيه للتعليل تأمل ولم آل جهدك (و) (من جهة) واجل (انها) اى الاضافة اللفظية (تفيد تخفيفا) فى اللفظ فقط فيه اشارة الى ان قوله جاز وامتنع معطوف الاول على الاول والثانى على الثانى وانه ايضا مما يدل على ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف فى اللفظ فقط (جاز) (تركيب) بكون المضاف صفة معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل (الضاربا زيد و) الحسنا وجه اوجمعا على حده مثل (الضاربوا زيد) والحسنوا وجه (لحصول) المقصود من الاضافة اللفظية وهو (التخفيف) فى اللفظ (بحذف النون) فيهما بالاضافة لما سيجئ (وامتنع) (تركيب) بكون المضاف فيه صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مجرد عن اللام سواء كان علما اولا مثل (الضارب زيد) والحسن وجه (لعدم) حصول (التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية (لان تنوين الضارب) فى هذا التركيب (انما سقط للالف واللام) اى لدخول لام التعريف عليه لان اللام للتعريف والتنوين للتنكير فيستحيل اجتماعهما فاذا دخلت اللام يزول التنوين (لا للاضافة) لان الساقط اولا لايمكن سقوطه ثانيا واذا اضيف لايكون فى الاضافة فائدة فتضيع فوجب ان يمتنع اضافته (ولاشك انه لادخل فى هذا التفريع) اى فى جواز التركيب الاول وامتناع الثانى (لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص) كالادخل لانتفاء التخصيص وحده فى التعريف الاول وههنا لادخل لانتفائهما معا لان المعرف باللام لايتصور تعريفه (بل يكفى فيه) اى فى هذا التفريع (وجود التخفيف) فى اللفظ (فقط) لان التركيب الاول جائز والثانى ممتنع لحصول الخفة وعدمها سواء انتفى التعريف اولا (وعلى هذا) اى على انه لادخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص (كان الانسب) والاولى (تقديم هذا التفريع) على التفريع الاول ويقول ومن ثم جاز الضاربا زيد والضاربوا زيد وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لان الاصل التفريع وهو التخفيف فقط مذكور صريحا واصل التفريع الاول وهو افادة التخفيف وانتفاء التعريف معا مذكور ضمنا فتقديم المتفرع على المصرح يكون اولى من تقديم المتفرع على المضمر ولان

ما

ما نحن فيه هو التخفيف فقط فناسب تقديم ما نحن فيه على غيره واجيب بان النفى مقدم على الاثبات فالترتيب الذكرى فى الاستدلال مرعى فيما فعله المصنف (لكنه) الا ان المصنف (اخره) اى هذا التفريع (لكثرة لواحقه) لئلا يلزم الفصل بين اللاحق والملحوق ولان الشئ اذا كثر البحث فيه يجب تأخيره للبحث فيه (خلافا للفراء) اى خالف الفراء الجمهور فيه خلافا (فانه يجوز) تركيب (الضارب زيد) استدلالا باحد اربعة ادلة فصلها الشارح بقوله (اما لانه) اى لان الفراء (توهم ان دخول لام التعريف) على الضارب فى الضارب زيد (انما هو بعد الاضافة) ان بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيد ثم اضيف اليه (فحصل التخفيف) جدا (بحذف التنوين) من المضاف (بسبب الاضافة) فلم تكن الاضافة ضائعة (ثم عرف باللام) يعنى ذهب الى ان الاضافة سابقة على دخول اللام لتصحيح مثل هذا التركيب وعلى هذا تكون الاضافة ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها لان دخول اللام كما يكون معارضا لفائدتها ابتداء يكون معارضا لها بقاء واعترض على قول الشارح دخول لام التعريف بان الظاهر ان يقول دخول اللام لان هذه اللام موصولة لاداة تعريف ودفع بان التعريف غير مناف لكونها موصولة بل الموصولة ايضا من المعارف (واجاب المصنف) نفسه (عنه) اى من هذا الدليل (فى شرحه) على كافيته (بانه) اى بان هذا الدليل يعنى تقديم الاضافة على اللام (غير مستقيم) بل سقيم لان القول بتأخر اللام عن الاضافة (المتقدمة) صفة اللام (حسا) تمييز المراد بالحس حس البصر واللفظ يعنى ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة (على الاضافة) متعلق بالمتقدمة (مجرد ادعاء) حيث لادليل له ظاهرا ولا حقيقة يستدل به ومع هذا هو (مخالف للظاهر) لانا نرى ان اللام سابقة على الاضافة حسا لان الاضافة فى الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين اليها بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح وفى اللام وان لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهر مرجح وهو كونه محسوسا ملفوظا ولان للام التحقيق ذات الاسم واضافة التحقيق مما يعرضه وهو التخفيف ومحقق الذات سابق على محقق الصفات لتقدم الذات على صفة (واما ما وقع فى شعر الاعشى) وهو اسم شاعر لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار ويقال له بالفارسية شب كور (من قوله) بيان ما فى قوله لما (الواهب المائة الهجان وعبدها) فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة) المجرورة بكونها مضافا اليها لقوله واهب لكونه مثل الحسن الوجه لان العطف على المظهر المجرور بلااعادة

الجار مطلقا جائز كثير (فصار المعنى باعتبار عطف عبدها) بالجر (على المائة) لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (الواهب عبدها فهو) اى الواهب عبدها يكون (من باب الضارب زيد) يعنى فى كون المضاف صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد (فكما لايمتنع ذلك) اى الواهب عبدها (حيث اتى به بعض البلغاء) حتى لوكان ممتنعا لما اجازه البليغ وان كان بواسطة (لايمتنع هذا) اى الضارب زيد (فاجاب المصنف) نفسه (عنه) اى عن استدلال الفراء بما وقع فى شعر الاعشى على جواز الضارب زيد (بقوله) (وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) الواهب اسم فاعل من وهب يهب مضاف الى مفعوله مثل الضارب الرجل والمعنى الذى يهب المائة (يعنى ان) (هذا القول ضعيف) فيه اشارة الى ان ضعف من الضعف لامن التضعيف كانه ابيه المعنى (لايقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به) على اثبات القواعد لان الضعيف لايكون فصيحا فكيف يقوى فيها حتى يستدل به (للمعرفة من امتناع) بيان لما (مثل الضارب زيد) اراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام اضيف الى العلم مثل المضروب عمرو (لعدم الفائدة) المطلوبة امافى المضاف او المضاف اليه او فيهما جميعا (فى) هذه (الاضافة) وعدم الفائدة فيها ظاهر (ولايخفى) عليك (ان فيه) اى فى هذا الجواب (شوب مصادرة على المطلوب) يعنى ان فى هذا الجواب رائحة مراجعة على المدعى والمصادرة جعل المدعوى جزأ من الدليل اى جعل النتيجة جزأ القياس لان اثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا (اللهم) هذا اعتذار منه عن الحكم بالضعف اعلم انه انما يستعمل فى موضع القلة وندرة ويقال متصلا بالاستثناء فى الاكثر لحق الاسم واختصاء الحاصل يتق اشكل وانه والرقع خلافه نحو جاءنى القوم اللهم الا زيدا فهذا لانواختلق بلريب فان كلامى الاول غير تام بل يحتاج فى الاستثناء فهنا استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة (الا ان يقال المراد به) اى بقوله وضعف (انه) اى هذا البيت (ضعيف فى الاستدلال به) يعنى ان هذا البيت ضعيف فى كونه دليلا على جواز الضارب زيدا لا فى الفصاحة لاتقوى فيها فحينئذ لايكون فيه شوب مصادرة على المطلوب (اذلانص فيه) اى فى هذا البيت (على الجر فانه) لم يصرح فيه ان وعبدها مجرور معطوف على المائة حتى يصح به اصالة العطف الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد فانه (يحتمل النصب) اى وعبدها (حملا على المحل) اى محل المائة لانها منصوبة محلا لكونها مفعول الواهب وهذا التوجيه اولى لان الاصل

في

في التوابع تبعيتها المتبوعاتها في محالها الا ترى انه لووصف المائة لانتصب الوصف (حملا على المحل) مثل الواهب المائة الجيدة بالنصب (او) حملا (على انه مفعول معه) بناءعلى ان يكون الواو بمعنى مع لمقارنته معمول شبه الفعل ولصحة المعنى عليه (اولانه) عطف على قوله اذلانص فيه فتكون علة اخرى الاستثناء (قد يتحمل) مبنى للمفعول من التفعل (في المعطوف مالا يتحمل في المعطوف عليه) مبنى للمفعول ايضا من التفعل والموصول مع صلته مرفوع بانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله قد يتحمل ونائب الثاني مااستكن فيه للفصل بالعطف لان الشئ اذا كان بعيدا عن العامل يتسامح فيه (كما في رب شاة وسخلتها) وبازيد والحارث ولامذهب سيبويه هكذا (حيث جاز هذا التركيب) اى تركيب رب شاة وسخلتها وبازيدوالحارث (ولم يجز) ان يدخل رب وبا على المعطوف (نحو رب سخلتها) وبالحارث (بادخال رب) وبا (على سخلتها) والحارث (بدون العطف) لان رب لما كانت موضوعة للتقليل تقتضى ان تدخل على النكرة لانها تقبل التقليل وضده علم ان السخلة تطلق على ولدالضأن والمعز ذكرا كان اوانثى الاانه صغيرة لانه يقال رب شاة وسخلتها بدرهم (والبيت تمامه) اى بماذكر قبله ومايذكر من المصراع الاول والثاني (الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا يزجى خلفها اطفالها اى ممدوحه) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف اى من مدحه الشاعر بزيادة السخاء (الواهب المائة) اى الذى يهب المائة ساعة فساعة يعني في كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد والعدد ههنا ليس للحصر بل للكسرة فلا يمتنع ان يكون ماوهبه اكثر من مائة اواقل وفي الحاشية مدح الممدوح بانه يهب عبدا يتعهد بمائة من الابل الحديثات النتاج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذالمائة كثيرا ما توجد بخلاف مثل هذا العبد الهجان) وعبدها (اى البيض) جمع ابيض يستوى فيه جمع المذكر والمؤنث مثل احمر وحمر الا انه كسر الفاء لاجل الياء (من النوق) جمع ناقة بضم النون وسكون الواو (يستوى فيه) اى في الهجان (الجمع الواحد) كالفلك لانه اذا كان وزنه على وزن جمال يكون جمعا واذا كان مثل صراف يكون مفردا كما ان الفلك اذا كان على وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن قفل يكون مفردا (والهجان صفة للمائة) باعتبار المعنى يعني على اعتبار معنى الجمعية فيهما بناءعلى عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة وهذا مذهب المصنف واما بناء على مذهب الجمهور فيؤول بالمشتق لانهم شرطوا الاشتقاق فيها فالمعنى المائة البيض من النوق (او بدل منها) بدل الكل لان ذكر المائة للحث على الخير والتكثر فيه وللمدح بان ماوهبه كثير وهذا المعنى ليق لان فيه زيادة مدح ليس في الاول (او

من قبيل الثلاثة الاثواب) يعنى من قبيل اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عن اللام وهذا التوجيه اضعف الوجوه لما عرفت سابقا (كما هو مذهب الكوفيين) حيث جوزوا اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عنه (وعبدها) اى عبد المائة اضافته الى المائة اشارة الى كمال اشتغاله برعاية حقها كانه مملوكها (اى راعيها تشبيهاله) للشبه الراعى (بالعبد لقيامه) اى الراعى (بحق خدمتها) اللام بمعنى فى يعنى شبه الراعى بالعبد فى القيام بحق خدمتها لان الراعى قائم بخدمة المواشى كالعبد ثم استعير العبد وهو المشبه به للراعى المشبه بعلاقة التشبيه فيكون استعارة فيكون العبد حينئذ مستعملا فى معناه المجازى وهو الراعى (اوعبدها حقيقة) تمييز (فحينئذ تكون اضافته) اى اضافة العبد الى المائة (لادنى ملابسة) اى لعلاقة كون عبد المائة هو صاحبها وهذا شائع فى كلام العرب مثل كوكب الخرقاء وحدق طرفك وفى هذا زيادة مدح ان الممدوح يهب عبدها معها بخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط (وعوذا بالذال المعجمة جمع عائذ) كهود فى جمع هائد من عاذ يعوذ وبابه قال يقول (اى حديثات النتاج حال من المائة) فحينئذ يكون مبينا لهيئة المفعول لان المائة مفعول الواهب وفى هبة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا لان المولود قريبا يكون فى القلوب محبوبا وما هو محبوب فى القلوب تكون هبته اعسر فهبته تكون افضل (يزجى بالزاى المعجمة والجيم) حال كونه (على صيغة المضارع (المعلوم المذكر) من زجى يزجى (اى يسوق) ويقال ازجى اى ساق والتزاجية ايضا السوق (وفاعله) المستكن فيه (ضمير لعبد) يعنى راجع الى العبد لان السوق فعل قائم به والجملة حال منه بالضمير وحده لان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفى فيه الضمير وحده لما سبق فيكون مبينا لهيئة المفعول لان العبد مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ اوعلى المحل اومفعول معه (واطفالها) اى اطفال المائة جمع طفل كفعل وافعال وهو المولود وولد كل وحشية ايضا قوله اطفالها (منصوب على المفعولية) اى على انها مفعول به لقوله يزجى وفى هذا ايضا زيادة مدح لان هبة الطفل مع امه تكون اشق (او) حال كونها (على صيغة المجهول المؤنث) يعنى على انه مبنى للمفعول (واطفالها) فيه (مرفوع) لفظا بناء (على انه) اى اطفالها (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله يزجى فحينئذ تكون الجملة حالا من المائة وعلى كلا التقديرين يكون قوله خلفها ظرف مكان اى خلف المائة اى يسوق العبد خلف المائة اطفالها او يساق خلف المائة اطفالها (وحقيقة الامر) اى حقيقة كون الفعل مبنيا للفاعل والمفعول منصوب اومبنيا للمفعول وهو مرفوع (لاتنكشف)

اى لاتبين ولاتوضح انـا (الابعد بمعرفة حركة حرف الروى) الضمة اوالفتحة وحرف الروى ماتكرر فى كل بيت وهو ههنـا قوله لها (من القصيدة) يعنى ان كان حرف الروى فى سائر الابيـات مضموما فاطفالهـا مرفوع فيكون الفعل مبنيا للمفعول وان كان فيهـا مفتوحا فهى منصوبة فحينئذ يكون الفعل مبنيا للفاعل لان رعاية السجع امر لازم فاذا عرفت يقينـا ينكشف الحـال ويتبين ويوضح المأل (واما) عطف على اما لانه توهمه عند شرح قوله خلافا للفراء (لانه) اى الفراء (قاسه) اى جواز الضارب زيد (على الضارب الرجـل) حيث جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف فى الاضافة فكذلك تجوز اضـافة الضارب الى زيد بدونهـا (و) قاس ايضا جـوز تلك الاضـافة على قوله (الضـاربك) حيث جازت هذه الاضافة بدون التخفيف فكذلك تجوز فيما نحن فيه (فاجاب المصنف عنه) اى قاسه على الاول (بقوله) (وانمـا جاز الضارب الرجل) المراد ههنا اسم الفـاعل المتعدى المعرف باللام المضاف الى اسم الجنس المعرف به المضـاف اليه ايضا يعنى كان القيـاس عدم جوازه) اى عـدم جواز اضافة الضارب الرجل (لانتفـاء التخفيف) المقصود من الاضـافة اللفظية فى احد الجانبين (لزوال التنوين باللام) وحصول التخفيف ههنـا اما بحذف التنوين والتنوين قد يحذف باللام لان التنوين مع اللام لايجتمعـان لان التنوين للتنكير غالبـا واللام للتعريف واما بحذف النون وههنـا ليس فيه نون وهو ظاهر (لكنه) اى الا انه (جاز) الاضافة فيه مع عدم التخفيف (حملا على) (الوجه) (المختار فى الحسن الوجه) يعنى جواز الاضـافة فيه ليس لذاته والقيـاس على نفسه بل لكونه محمولا على غـيره وقوله حملا مفعول له للفعل المذكور فى قوله وانمـا جاز (وهو) اى الوجه المختـار فيه (جر الوجه بالاضـافة) لحصول الخفة المطلوبة منهـا فى جانب المضاف اليه ولكون ضمير الموصوف مستكنا فى الصفة على ماهو مقتضى الظـاهر (وفيه) اى فى قوله الحسن الوجه (وجهان آخران) اى غير الاضـافة (رفعه) بدل البعض من قوله وجهان اوخبر مبتدأ محذوف اى احدهمـا رفعه (على الفاعلية) تقديره الحسن الوجه وهو قبيح لخلو الصفة عن ضمـير الموصوف (ونصبه) عطف على رفعه على التوجيهين (عـلى التشبيه بالمفعول) لانها لازمة لاتنصب المفعول به الا ان الفـاعل شبيه بالمفعول فنصب ففيه تكلف واما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا ولاخلو الصفة عن الضمير فيكون احسن ومختارا واذا كان كذلك يجر حمل ماهو كثير شـائع عليه لان هو الاحسن يليق لان يحمل عليه غيره (ووجه الحمل) اى وجه حمل الضارب الرجل على المختار فى الحسن الوجه (اشتراكهمـا) اى اشتراك هذين التركيبين (فى كون المضاف

صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام) ای فی کون المضاف فیهما صفة معرفة باللام والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وهذا الاشتراك يقتضى ان أخذ التركيب الاول حكم التركيب الثانى وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف (وهكذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه) وانما قال هكذا وان كان قياس الفراء قوله الضارب زيد على قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه لما لم تكن قصدا واصالة بل تبعا وحملا على الحسن الوجه لم يصح ان يكون مقيسا عليه وانما كان جوازه مع القياس فالقياس الى الاصل اولى ولهذا قال الشارح وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد الحسن الوجه (فقياسه) اى قياس الضارب زيد (عليه) اى على الحسن الوجه (قياس مع الفارق) اى قياس بلامناسبة لعدم المناسبة بينهما بسبب تجريد المضاف اليه عن اللام والجنسية ايضا فصار القياس به كقياس النصب بالون (والضاربك) (يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت) يعنى لعدم التخفيف (و) (كذا) (شبهه) اى شبه الضاربك (وهو) اى شبه المضاف الى يا المتكلم نحو (الضاربى و) المضاف الى ضمير الغائب نحو (الضاربه وغيرهما) من التثنية فى الصفة والضمير معا اوفى احدهما فقط نحو الضاربا هما والضارباً والضاربا كما والضارباه والضاربای والضارباك والضاربهما والضاربكما والجمع فى الصفة والضمير معا اوفى احدهما فقط وامثلتها تفهم من امثلة التثنية (حين قال) متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره الشارح بقوله وانما جاز (اى فى قول من قال) قدر المضاف لان الجوز فى القول لا فى القائل وقيل الاظهر ان يحمل فى بمعنى عند المناسبة الظرفية اى عند من قال وهذا اوجه (يعنى من قال (سيبويه واتباعه) يعنى ان سيبويه قال ان الضارب فى الضاربك وامثاله مضاف والضمير مجرور مضاف اليه (انه) (اى الضارب فى) قولك (الضاربك وامثاله (مضاف) كما قلنا (دون من قال انه) اى الضارب فى الضاربك وامثاله (غير مضاف) فقياس الفراء حينئذ الضارب زيد على الضاربك وامثاله متروع عن اصله (والكاف منصوب المحل على المفعولية) لا مجرور المحل على الاضافة (والتنوين) فيه (محذوف لاتصال الضمير) فان اتصال الضمير يسقط التنوين كان المضاف اليه كذلك يسقطه لان التنوين للانفصال (لا للاضافة) لانه ليس فيه اضافة حتى يسقط التنوين لاجلها ثم علل قوله دون من قال بقوله (فانه) اى الضاربك عند من قال انه ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول (لا يحتاج جوازه) اى جواز الضاربك وامثاله (الى حمل) لان الضمير ضمير منصوب لا مجرور حتى يحتاج الى الحمل فيه اشارة الى رد تعليل الفراء

الضارب

الضارب زيد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا فحاصله انه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كما قلنا (حملا) (اى لمحمولية) فيه اشارة الى ان قوله حملا مصدر مبنى للمفعول منصوب على انه مفعول له للفعل المقدر وهو انما جاز لوجود شرط نصبه اى لكونه محمولا (على ضاربك) فى صحة الاضافة وان لم يحصل التخفيف بهما (فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنى جاز) فان فاعله قوله الضاربك وشبهه والمحمول ايضا هو الضاربك وشبهه فان فى نصب المفعول له ثلاثة شروط ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل به وان يكون مقارنا له فى الوجود وهى ههنا باسرها موجودة وقال المحشى كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى ههنا فحق ماقيل الانسان مشتق من النسيان اقول اذا كان فى الكلام شيئان اواشياء فى التأويل والاحتياج اليه سواء فالاولى ان يؤخر التأويل لان المؤخر يكون دليلا للسابق والمقدم لايكون الا بالقرينة فحق قول من قال ان من عاب عيب وقال ايضا ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال اى انما جاز عند من قال كذا حملا انتهى وله وجه (وبيانه) اى بيان الحمل ووجهه (انهم اذا اوصلوا اسماء الفاعلين) كضارب مفردا (و) اسماء (المفعولين) كمضروب مفردا حال كون كل منهما (مجردة عن اللام بمفعولاتهما) متعلق باوصلوا بحيث لم يكن بينهما فصل (و) قد (كانت) تلك المفعولات (مضمرات متصلات) يعنى كل واحد من هذه المفعولات ضمير متصل باحدهما (التزموا الاضافة) جواب اذا يعنى اوجبوا اضافة كل واحد من اسماء الفاعلين والمفعولين الى مفعوله المضمر (ولم ينظروا الى تحقق التخفيف) يعنى لم يلتفتوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمها فقالوا ضاربك) ومضروبك وضاربه وضاربى وغيرهما مثنى ومجموعا لان سقوط النون فى ضاربوك وضارباك وتنوين فى ضاربك لرفضهم الجمع بينهما وبين المتصل لان التنوين والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم تتمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه (وان لم يحصل التخفيف بالاضافة) فى احد الجانبين (بل) التخفيف فى جانب المضاف وانما حصل (بنفس اتصال الضمير) لان الاتصال سابق على الاضافة لكون الضمير مفعولا كما فى الفعل مثل يضربك ثم اعتبرت الاضافة ليحصل كمال الامتزاج لان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة وان كانت اضافة لفظية (ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك) وشبهه اى حصول تخفيف بالاضافة لعدم امكانه لان المساقط اولا لايمكن اسقاطه (وجوزوا) اى وجوز اضاربك وشبهه (بدونه) اى من غير ان يحصل التخفيف (حملوا الضاربك) وشبهه فى كونه جائزا بدون

لتخفيف عليه) اى على ضاربك و بين وجه الحمل لان الشئ لايحمل على شئ مالم يكن بينهما مناسبة بقوله (لانهما) اى ضاربك والضاربك (من باب واحد حيث كان كل منهما) اى المضاف والمضاف اليه (اسماً فاعلا) الظاهر انه اراد بقوله اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان محلى باللام اولم يكن (مضافا الى مضمر متصل) واراد ايضا بالضمير المتصل ان يكون ضميرا متصلا غائباً كان اومخاطبا اومتكلما (محذوفا) صفة لقوله اسما فاعلا جرت على غير من هي له لان الحذف ههنا في حقيقة صفة التنوين حيث يقوم به ولكن اجرى عليه (تنوينه قبل الاضافة) لاتصال الضمير (لا للاضافة) يعني ان حذف التنوين من كل واحد منهما لاتصال الضمير ودخول اللام لبس للاضافة فاشتركا فى حذف التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعني اشتركا فى كون المضاف فى كل منهما اسما فاعلا والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا حمل الضاربك وامثاله على ضاربك (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى على ضاربك لانه لم يجز ان يحمل على الضاربك لعدم كونه اصلا (لانهما) اى الضارب زيد وضاربك (ليسا من باب واحد) لان المضاف فى الاول الصفة المعرفة باللام والمضاف اليه اسم ظاهر هو زيد مثلا وفى الثانى صفة مجردة عنه والمضاف اليه ضمير متصل بها فافترقا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة (والدليل على ان سقوط التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف) يعني لاتصال الضمير وهو الكاف مثلا (لا للاضافة) يعني ليس سقوط التنوين فى ضاربك لاضافة الصفة (انها) اى التنوين انث الضمير باعتبار انها حرف اوكلمة (لو اسقطت) مبني للمفعول (للاضافة) يعني لوكان سقوطها لاضافة الى الضمير (لكان) جواب لو وهي مع جوابها فى محل الرفع خبر ان وهي مع اسمها وخبرها خبر قوله والدليل (ينبغي ان يتصور) مبني للمفعول (ذلك) اى حصول التنوين ووجوده (اولا) منصوب على الظرفية يعني قبل الاضافة (على وجه) متعلق بيتصور (يكون الضمير) فيه مضمرا منفصلا (منصوبا بالمفعولية) لامتصلا منصوبا بها (ثم تضاف) الصفة الى الضمير ويسقط التنوين للاضافة (ويقال ضاربك) بالاضافة (كما يتصور) فى الاضافة اللفظية ان يكون اولا منونا والمضاف اليه منصوبا بالمفعولية (مثل ضارب) بالتنوين (زيدا) بالنصب على المفعولية (ثم يضاف) اى ضارب الى زيد مثلا ويقال ضارب زيد بالاضافة لحصول التخفيف بها (ولم يتصور ضاربك) يعني لم يرد ضاربك بالتنوين وايراد الضمير على صورة الانفصال لانه لمالم يرد فى استعمالهم لم يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية اولا ثم الاضافة وحصول التخفيف بالاضافة يكون اوجب لانه اذا لم يكن كذلك

يلزم

يلزم ان تكون هذه الاضافة معنوية مفيدة للتعريف ولم يقل به احد ولهذا جاز مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد ضاربك (فعلم انها انما (سقطت لاتصال الكاف) مثلا لان اتصال ضمير المتكلم والغائب كذلك ولو قال لاتصال الضمير لكان اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة وردت مع الكاف فبنى الكلام عليها لاللاختصاص (لاللاضافة ولقائل) خبر مقدم (ان يقول) مبتدأ مؤخر (لم لايجوز) قوله لم اصله لما بالالف ثم حذف اذا دخل اللام الجار على ما الاستفهامية فرقا بينها و بين الشرطية مثل قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون وعم يتساءلون (ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك) لاضاربك (المنفصل) حقيقة (بالتنوين) لما سبق غير مرة ان التنوين يمتنع الاتصال كسائر موانعه (ثم) اى بعد ان يكون الاصل فيه هذا (لما اضيف) ضارب الى الكاف (حذف التنوين) اى تنوين ضارب للاضافة (وصار الضمير المنفصل متصلا) بعد الاضافة لاقبلها (فصار ضاربك) بالاضافة والاتصال (وحصل التخفيف) بالاضافة من المضاف بحذف تنوينه ومن المضاف اليه باتصاله لانه اخف من الانفصال (جدا) اى قطعا وجزما (ثم) بعدهذا (حمل الضاربك) ان لم يحصل التخفيف فيه قطعا من كلا الجانبين (عليه) اى على ضاربك (لانهما من باب واحد حيث كان كل) واحد (منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما) اى حذف تنوين كل منهما (قبل الاضافة) فاشتركا فى هذه الحالة فيصح الحمل لوجوب المناسبة (لا للاضافة) عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف تنوينهما لاجل الاضافة اما فى ضاربك فظاهر مما سبق واما فى الضاربك فلانه لما حمل عليه فكانه كان منونا حذف للاضافة حكما كما فيه حقيقة (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى على ضاربك (لانهما ليسا من باب واحد) كما كان الضاربك وضاربك من باب واحد فلم يصح الحمل حيث كان المضاف اليه فى الضارب زيد اسما ظاهرا واجيب عنه بانه لابد فى الاضافة اللفظية من وجود الاستعمال بلا اضافة لكونها فى تقدير الانفصال لكون المضاف اليه مفعولا اوفاعلا اونائبا عنه فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضا ضارب اياك بالتنوين وحقيقة الانفصال لان الاتصال اصل فى الضمائر التى وضعها للاختصار ومتى امكن العمل بالاصل فلا يصار الى الانفصال وههنا لم يوجد شئ مما يوجب الانفصال فبقى على اصله فلم يوجد ضاربك ولاضارب اياك وما لم يوجد لم يتصور ولما فرغ من حمل الامثلة المذكورة محلى الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد شرع فى انها تكون اشارة الى القواعد منبها على ماحمل اولا فقال (واعلم)

فليحصل لك علم يفيد اليقين (انا جعلنا وقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل و) قوله (الضاربك حملا على نظيرهما) اى على نظير الاول من المختار فى الحسن الوجه ونظير الثانى من قوله ضاربك (على الاجوبة) متعلق بقوله حملنا جمع جواب (عن استدلالات) متعلق بالاجوبة (الفراء على جواز) متعلق باستدلالات (الضارب زيد) لماسبق من انه استدل اولا على جوازه بشعر الاعشى وثانيا استدل عليه بقوله الضارب الرجل وثالثا استدل عليه بقوله الضاربك (من جانب المصنف) متعلق بالاجوبة كان المصنف اراد بايراد هذه الامثلة الجواب بكل منها عن استدلال الفراء حال كوننا (على موافقة) اى موافقين (لبعض الشارحين و) لكن جاز (لك ان تجعل كل واحدة منها) اى من تلك الامثلة (اشارة) مفعول ثان (الى مسئلة) متعلق بقوله اشارة (على حدتها) حال من الواحدة المضاف اليه الكل اى حال كون كل واحدة منها مستقلة فى كونها مسئلة واحدة (مناسبة) صفة لمسئلة (للحكم بامتناع الضارب زيد) يعنى تكون تلك المسئلة دالة على امتناعه ايضا (فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) يعنى معنى الضعف فى هذا الشعر (انه) اى الشان (ضعف عطف) الاسم (المجرد عن اللام) المضاف الى ضمير المعطوف عليه (على) الاسم (المحلى به المضاف اليه صفة) بالرفع لانه قائم مقام فاعل قوله المضاف لانه صفة جرت على غير من هى له (مصدرة باللام) وانما ضعف (لانه بتوسط العطف يصير) ذلك الكلام (مثل الضارب زيد كما عرفت) من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف مايمتنع اضافته ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا (وانما لم يحكم عليه بالامتناع) كما حكم على الضارب زيد به فيما سبق (بل) حكم عليه (بالضعف) حيث قال وضعف (لانه قد يحتمل فى المعطوف ما لا يحتمل فى المعطوف عليه) يعنى قد يجوز فى المعطوف ما لا يجوز فى المعطوف عليه لانه لا يلزم من العطف على الشئ ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه فى جميع احواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف اذا كان فى المعطوف وصف لا يجوز ان يكون ذلك الوصف وصفا للمعطوف عليه مثل يا زيد والحارث وكما فيما نحن فيه (وحينئذ) اى حين كان اشارة الى مسئلة على حدة (يندفع ما فيه) اى فى قوله وضعف الواهب المائة الخ (من توهم) بيان لما (شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول) اى على كونه جوابا عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد حيث لم تجعل جوابا عن استدلال الفراء حتى تلزم المصادرة لانها انما نشأت من حمله على الجواب عن استدلال الفراء به (وارجاع) عطف على قوله فمعنى قوله وضعف الواهب الخ الارجاع هذا الى مسئلة ظاهرة لا تحتاج الى

البيان كما يحتاج ارجاع الاولى (كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة)
يعنى يجوز ان يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى به ايضا وان لم يحصل
التخفيف بالاضافة حملا على الحسن الوجه فى المختار لا اصلا و يجوز ايضا ان
يضاف الوصف المعرف باللام الى الضمير دون التخفيف حملا على الصفة المجردة
عن اللام المضاف الى الضمير (وتضمن) عطف على ان تجعل اى ولك ان تجعل لكل
واحد من الثلاثة اشارة الى مسئلة على حدة وتضمن فى كل من المسئلتين الاخيرتين
(الرد على الفراء فى الاستدلال بهما) لانه لما لم يمكن الاضافة فيهما الا بالحمل
لايمكن الاستدلال بهما لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
ولما فرغ من بيان ما تجوز اضافته معنوية كانت اولفظية اراد ان يبين ما
لاتجوز اضافته واجابة مايرد عليه فقال (ولا يضاف موصوف الى صفته) اى الى
صفته اذا نعت به او بغيره لانه كما لا تجوز اضافة زيد الموصوف الى العالم ابوه حال كونه
مصاحبا (مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى) اى بقاء المعنى الذى استفيد
بالوصف التركيبى (بحاله لان لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى) يعنى
لان الوصف التركيب الوصفى معنى ووصف التركيب الاضافى (معنى آخر) بحيث
(لايقوم احدهما مقام الاخر) يعنى ان معنى التركيب الوصفى لايقوم ولا يستفاد
من التركيب الاضافى و بالعكس لان معنى التركيب الوصفى الاتحاد فى المعنى
والاتفاق فى الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا كان وصفا له او الخمسة اذا
كان وصفا لسببه وان يكون الثانى تابعا للاول ومبينا له ومعنى التركيب الاضافى
ان يكون الثانى مغايرا للاول فى المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور والاتصال
بينهما انما يكون بواسطة الحرف حقيقة اوحكما فتغاير التركيبان فلايقوم معنى
احدهما بالاخر فلا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى الوصفى (و)(لهذا
المعنى بعينه) اى للعلة المذكورة فى عدم اضافة الموصوف الى صفته من غير
تفرقة (لا) (يضاف) (صفة الى موصوفها) للزوم تقدم الصفة على موصوفها
والصفة لكونها تابعة مخصصة او موضحة لا يجوز تقديمها على موصوفها
فلايقال مسجد الجامع) باضافة الموصوف الى الصفة اذ اصله المسجد الجامع
ثم اضيف بعد التجريد لان التجريد شرط فى الاضافة المعنوية (و) لا (جرد
قطيفة) باضافة الصفة الى موصوفها لان اصله قطيفة جرد ثم قدمت
الصفة واضيفت الى موصوفها ولذا قال الشارح بمعنى المسجد الجامع وقطيفة
جرد على التوصيف فيهما (خلافا للكوفية) حيث جوزوا اضافة الموصوف
الى صفته والصفة الى موصوفها (فان مسجد الجامع) بالاضافة (عندهم بمعنى
المسجد الجامع) بالتوصيف (وجرد قطيفة) بالاضافة ايضا (بمعنى قطيفة

اجزاء (بالتعريف من غير فرق) لانه هو الذي تقتضيه تحقيقا مشتمل بحمل
التعريف كما في التي من تحقق لانه كان قول وصفه نقضه [illegible] حسن
المشتق كيف ما كان (ح) (ب) قيد [illegible] في قول وهيئة الاشتقاق
جواب عن السؤال مقدر (على القاعدة المقررة) [illegible]
(هي) اي القاعدة قول (انه) [illegible] (المشتق موصوف لي
مشتقه) (مثال صحة الجسم) بالاتصاف (وجب العرض) [illegible] (وصح
قول [illegible]) [illegible] كل واحد من هذه التراكيب [illegible]
مشتقه فان الجسم صفة [illegible]) في المثال [illegible] ان في [illegible]
لان الجسم من [illegible] وهو مثال على [illegible] الجسم [illegible]
التي في الصلاة (وصف صفة [illegible]) ليس [illegible] هو اعم [illegible]
صفة الصلاة (ليس معنى [illegible] هو الخلية) (و[illegible] البينة) ليس معنى
[illegible] هو [illegible] كما تعلم في قولك [illegible] ليس معنى [illegible]
العلم (وقد سبق) بعد التحرير (ايضا موصوفا) يعني [illegible]
[illegible] لكن صفة موصوف [illegible] لي الجلوس [illegible]
[illegible] لي العرض والصلاة لي [illegible] والبينة لي [illegible]
(وايجب) [illegible] (امثال هذه التراكيب) حتى كل تركيب [illegible]
الموصوف [illegible] (تأويل) التأويل [illegible] يعني [illegible] المشتق
عن ظاهره (تحجر الجسم) بالاتصاف (وامثال تحجر الوقت لي الجلوس) [illegible]
الموصوف المشتق ليه [illegible] هذه [illegible] الصفة [illegible]
[illegible] [illegible] في الظاهر وفي حقيقة المشتق [illegible]
المخلوق (ومثله) في هذا التأويل (احتمال [illegible]) [illegible]
(التي يكون الوقت) موصوف المشتق ليه (حضر في قسم الكلام) [illegible]
يكون كله مذكور لا يحقق [illegible] لان [illegible] كانت [illegible]
[illegible] (ويمكن [illegible] ليه) اي لي الوقت [illegible] (ما) يكون
(الجامع [illegible] الوقت) يعني الوقت [illegible] كل [illegible]
[illegible] (فيقع الايراد) مذكور (بالجهة في) [illegible] (لي الجلوس
[illegible]) [illegible] المشتق اليه هو الوقت [illegible] (ه) [illegible]
[illegible] الجلوس (لا) يكون (صفة المشتق) [illegible] يكون [illegible] الوقت
[illegible] (و[illegible]) اي [illegible] الجهة (لا يكون الوقت) المشتق اليه [illegible]
(محذوفا) [illegible] يكون محذوف [illegible]
[illegible] اختصار [illegible] كان [illegible] محذوف [illegible]

حكم

حكما وههنا ليس كذلك (والجامع) اى ما كان صفته (قائما) وهذا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (مقامه) اى مقام ذلك المحذوف حال كونه (منويا) اى مشتملا (عليه) لان النائب مناب الشئ يؤدى مؤداه ويغنى عنه (فيكون) الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف (بمنزلة الصفات الغالبة) لماتضيف الى موصوفها لان الصفة اذا جعلت صفة لغير موصوفها بملاقة تكون بمنزلة الصفات الغالبة يعنى تكون صفة مجازية كالحكيم والعظيم حيث وقعا صفة للقرآن فى قوله تعالى يس والقرآن الحكيم والقرآن العظيم * لان الموصوف بالحكم والعظم فى الحقيقة صاحبه كذلك ههنا الموصوف بالجامع فى الحقيقة هو الوقت فلما حذف نسيا منسيا جعل وصفا للمسجد مجازا (فيضاف المسجد) الموصوف (اليه) اى الى الجامع بحذف اللام عنه فقيل قد اضيف الموصوف الى الصفة (فيندفع الايراد) المذكور (بوجه واحد وهو) اى ذلك الوجه (ان الجامع ليس صفة للمضاف) الذى هو المسجد فى الحقيقة ولا مضافا اليه له والمضاف اليه والموصوف فى الحقيقة هو المحذوف وهذا قائم مقامه (وعلى هذا القياس) اى القياس الذى اجرى فى المسجد الجامع (صلاة الاولى وبقلة الحمقاء) حيث (يتأول) التركيب الاول (بقوله صلاة الساعة الاولى) (و) الثانى بقوله (بقلة الحبة الحمقاء) هى واحد حب الحنطة ونحوها كثرة وتمر الا انها بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت للبشر وهذا حق لان ما كان قوتا للبشر لشرفه استحق الفتحة لانها اشرف من الكسرة لكونها علوية وهى سفلية واكثرة استعماله ايضا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطئ الاقدام وما ينبت ههنا يكون سريع الزوال ولوكان اها ادراك ما نبت فى الاراضى الخالية فانتهت الى غايتها (على الاحتمالين المذكورين) اى على احتمال ان يكون الموصوف مقدرا فى نظم الكلام ويكون المضاف مضافا اليه والصفة له فيندفع الايراد من وجهين وان يكون محذوفا نسيا منسيا فتكون الصفة صفة له مجازية فيندفع الايراد بوجه واحد وقال الرضى ويجوز عندى ان تكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طورسيناء وذلك ان تجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذا الصفة المختصة لفائدة التخصيص فتكون صلاة الاولى كصلاة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمين الى هنا كلامه ومن هذا يفهم انه اختار الاحتمال الثانى وقوله صلاة الساعة الاولى هى اول ساعة بعد زوال

الشمس يعني اول وقت الظهر او اول ساعة فرضت فيها الصلاة او اول ساعة
اديت الصلاة فيها بالجماعة (لكن) استدراك من قوله وعلى هذا القياس صلاة
الاولى على الاحتمالين اى الا ان (هذا التأويل) المراد به التأويل على الاحتمالين
لا على الاحتمال الاخير فقط كما هو المتبادر من كلمة هذا (لا يتمشى) اى لا يجرى
(فى) المثال الاخير وهو قوله (جانب الغربى فانه) اى الشان (لاشك ان المقصود)
من هذا التركيب (توصيف الجانب بالغربية) اى جعل الجانب موصوفا بكونه
منسوبا الى الغرب بالايضاح لان الجانب اسم جنس وان كان معرفا باللام يحتمل
ان يكون يمينا وضده وشرقا وعكسه فالوصف بالغربية تبيين ما هو المقصود
واتضح (لا توصيف) عطف على توصيف الجانب اى ليس المقصود ههنا
توصيف (مكان هو) اى المكان (جانب بها) اى جانب المكان فالضميران
راجعان الى المكان لان المكان ههنا ليس بمنسوب اليه بل منسوب والمنسوب
اليه ليس الا الغروب اذ لو كان المكان هو المنسوب اليه لقيل مكانى كما قال مكى
فى المنسوب الى مكة فالمعنى جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمراد
بل المراد الجانب المنسوب الى الغرب (اللهم الا ان يقال هناك) اى فى المواضع التى
اعتبرت جانبا (مكانان جزء) يكون مشمولا (وكل) يكون شاملا له (فالمكان
الذى اضيف اليه الجانب هو) اى لذلك المكان (جزء) وهو الموصوف
(والاضافة) اى اضافة الجانب الى ذلك الجزء (بيانية) لان بين المضاف
والمضاف اليه عموما وخصوصا من وجه (والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه)
اى الى الجزء المضاف اليه (هو) راجع الى الموصول (الكل) فيكون حينئذ
من اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فضة فيكون التقدير جانب الجزء المنسوب
الى الغرب (فيستقيم المعنى) (و) (رد على القاعدة الثانية وهى) اى تلك القاعدة
(قوله ولا) يضاف صفة الى موصوفها (مثل جرد) جمع اجرد مثل احمر حمر
وفى الحاشية خرقة بى ريشه آن كهنگى وفرسودگى (قطيفة) على وزن وطيفة
وهى دثا ذات ريش (واخلاق) جمع خلق بكسر اللام يقال ثوب خلق اى بال
(ثياب) جمع ثوب مثل دار ودبار (فان اصلهما) اى اصل هذين التركيبين
(قطيفة جرد) وجرد ههنا مصدر بمعنى المفعول لان المناسب الافراد
لمطابقة الصفة الموصوف لا جمع كما قلنا جعل صفة للقطيفة على ان يكون
فى معنى قطيفة مجردة لبيان معنى قائم بها وهو كونها بلا ريش (وثياب اخلاق)
لبيان معنى قائم بالثياب وهو كونها خلقة (ثم قدمت الصفة) فيهما (على الموصوف
واضيفت) اى الصفة (اليه) اى الى الموصوف مع بقاء المعنى المفاد من التركيب
الوصفى (واجيب عنه) اى عن هذا الايراد (بانه) اى بان مثل هذا (مأول)

يعنى

يعني اول مثل هذا بجعله من باب اضافة العام الى الخاص بيانا وتخصيصا لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها حتى يرد هذا السؤال وهذا مناول (بانهم) اى بان النحاة او بان العرب (حذفوا قطيفة) يعني حذفوا الموصوف (من قولهم قطيفة جرد) حذفا لازما بحيث لم يلتفت اليه اصلا (حتى صار) قوله جرد (كانه اسم غير صفة) فى انه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرس لان الصفات لكونها عرضا قائما بالغير لابد لها من موصوف مذكورا وقدر يقوم هو به فلما لم يكن مذكورا ولامقدرا علم انها لم تكن صفة وجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه وصفا قائما بالغير فلم يطلب له موصوف فلما قصدوا تخصيصه ليكون تمييزا (لكونه صالحا) لابهامه وشيوعه (لان يكون قطيفة وغيرها) يعنى جرد ان يصلح ان يطلق على كل ما لا ريش له سواء كان فى اصله ريش ثم جرد كالقطيفة اولا كالسمك (مثل خاتم) وباب (فى كونه) اى فى كون كل من خاتم وباب (صالحا لان يكون فضة وغيرها) يعنى لان يكون اصله فضة وذهب ورصاصا ولان يكون اصل الباب ساجا وغيره (اضافوه) اى جرد (الى جنسه) وهو ما كان فى اصله ريش ثم جرد عنه كالقطيفة (الذى يتخصص به) اى الجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد قطيفة يعلم ان الجرد من الذى فيه ريش ثم جرد عنه (كما اضافوا خاتما) وبابا (الى فضة) وساج (فليس اضافته) اى الى اضافة جرد (اليها) اى قطيفة (من حيث انه) اى جرد (صفة لها) اى القطيفة ثم قدم واضيف اليها حتى يرد ذلك السؤال (بل) اضافته اليها (من حيث انه) اى الجرد (جنس مبهم) يقبل التخصيص (اضيف اليها ليتخصص) حتى لولم يضف يبقى على عمومه ولم يعلم من اى جنس (وعلى هذا القياس) قوله (اخلاق ثياب) يعنى كان فى الاصل ثياب اخلاق فحذف ثياب نسيا منسيا بحيث لم يلتفت اليه اصلا حتى صار اخلاق اسما مبهما يصلح لان يكون ثيابا وغيرها فلما اريد تخصيصه اضيف الى جنسه الذى يتخصص باضافته اليه فاضافته اليه ليس من حيث انه صفة له بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه ليتخصص (ولا يضاف اسم مماثل) (اى مشابه) (للمضاف اليه) اى لايصير مضافا اليه على تقدير الاضافة مجازا بعلاقة الاولية كقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا وقوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا (فى العموم) مثل كل وجميع فلا يقال كل الجمع ولا جميع الكل فانهما متماثلان فى العموم (والخصوص) (الى ذلك المضاف اليه) متعلق بقوله ولا يضاف وهذا ايضا من قبيل المجاز الاولى (سواء كانا) اى المضاف والمضاف اليه (مترادفين) بحيث يكون معناهما واحدا (كليث واسد)

(في الاعيان) جمع عين وهو ما يقوم بذاته كزيد (و) رجل و (الجنث) بضم الجيم وفتح النون الثلثة جمع الجثة وهو شخص الانسان فهي اخص من الاعيان لان الاعيان تعم الانسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق (وحبس ومنع) (في المعاني) جمع معنى وهو ما يتعلق به القصد (والاحداث) جمع حدث وهو معنى قائم بالغير كالضرب والطول الا انه يختص بالمصادر فيكون المعاني اعم فيهما عموم وخصوص مطلق ايضا ولم يورد مثالا للعموم لقلته ولانفهامه من امثلة التخصيص ولكون هذه الامثلة صالحة لمثال العموم ايضا بان يراد بالعموم عموم النوع لا عموم الجنس فان اريد به فامثلته متروكة (او غير مترادفين بل) يكونان (متساويين في الصدق) يعني يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر (كالانسان) لان معنى الانسان باعتبار النوع الحيوان الناطق (والناطق) معناه ذات متصف بالنطق الا ان احدهما يصدق على ما يصدق عليه الآخر لصحة الحمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق انسان فلا يضاف احد هذه الامثلة الى آخر فلا يقال ليث اسد ولا اسد ليث ولا حبس ولا منع حبس ولا انسان ناطق ولا ناطق انسان بالاضافة فيها (لعدم الفائدة) (في ذكر المضاف اليه) من تعريف المضاف او تخصيصه بالاضافة لان فيهما تخفيف المضاف بحذف التنوين منه فيكون في نفس الاضافة فائدة التخفيف ولذا قال الشارح نكر المضاف اليه لانه لا فائدة في ذكره (ذلك انا اذا قلت رأيت ليث اسد) بالاضافة (لا تفيد) من هذا القول (الا ما تفيده) اى ما تفيده من قولك (رأيت ليثا بدون ذكر الاسد) الذي يكون مضافا اليه (واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه) اى في ذكر الاسد لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل ان يحترز من ان يكون في كلامه لغو لا فائدة فيه لانه يكون سببا لحمله على السفه او الجنون (بخلاف) (اضافة العام الى الخاص) جعل متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اى الاسم المماثل كليث واسد ملابس بخلاف فان لفظ الكل ليس مماثلا للدراهم ولفظ العين ايضا ليس مماثلا للشيء بالاضافة بل يصير خاصا (في مثل) (كل الدراهم وعين الشيء) اراد بالمثل كل تركيب اضافي اضيف فيه العام الى الخاص (فانه) (اى المضاف) وهو كل وعين (فيهما) (يختص) (اى يصير خاصا) لكونه عاما (بسبب اضافته الى المضاف اليه) الخاص (ولا يبقى على عمومه) بل يكون خاصا (سواء افادت الاضافة التعريف) اى التعريف المضاف لان المضاف اليه معرف باللام المفيدة تعريف ما يخلف هي عليه والاضافة معنوية (او التخصيص) اى تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس واعمه

لفظ كل من الدراهم ظاهرة بحيث لا تحتاج الى البيان فيكون بمعنى جميع الدراهم لان الكل اذا اضيف الى المعرفة يكون بمعنى الجميع وههنا كذلك والى النكرة يكون بمعنى كل واحد قد سبق تحقيقه (و) اما (اعمية العين عن الشئ) اى كون العين عاما والشئ خاصا (اذا كان اللام فيه) اى فى الشئ (للعهد) اى للعهد الخارجى اوالذهنى بحسب القرائن كما يريد مثلا زيدا فتقول عين زيد اوعمرو (ظاهرة) لاتحتاج الى البيان (واما اذا كان) اللام فيه (للجنس ففيها) اى فى اعمية العين عن الشئ (خلفاء) قلنا العين قبل الاضافة مايقوم بذاته سواء كان موجودا اومعدوما فيكون العين عاما والشئ فى عرفهم مختص بالوجود فيكون خاصا فما اضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود قال المحشى تزول الخفاء بصحة عين اللاشئ ونفس اللاشئ والخفاء انما جاء من جعل الشئ شاملا لغير الموجود فى الخارج كما هو اللغة انتهى وفى بعض الشروح ان لفظ العين قبل الاضافة جاز ان يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعدها يختص بالشئ الذى لايطلق الاعلى الموجود ثم كلامه وهذا يؤيد ماقلنا ايضا (و) (يرد على قولهم) اى قول النحاة اوالعرب (لايضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص) الى ذلك المضاف اليه (قولهم سعيد كرز) بضم الكاف (ونحوه) مثل قيس قفة وزيد بطة اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم غيرمضاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه لكون اللقب اشهر غالبا فقيل هذا سعيد كرز واما اذا كان مضافا اجرى اللقب على الاسم لكون الاسم اصلا فقيل هذا عبدالله بطة اوقفة والمراد بالاجراء عليه جعله خبرا اوعطف بيان له (فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى) الا ان الاول اسم والثانى لقب (واحد) تأكيد له (كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر) يعنى اضيف الاسم الى اللقب (فاجيب) عنه (بانه) اى مثل هذا القول (متأول) يعنى يأول هذا القول (بحمل احدهما) اى احد اللفظين يعنى الاسم (على المدلول) والمسمى (والآخر) اى اللفظ الاخر يعنى اللقب (على اللفظ) والدال (فكانك اذا قلت جاءنى سعيد كرز) بالاضافة (قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ) اى مدلوله ومسماه (ولم يقولوا جاءنى (كرز سعيد) باضافة اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلا واللقب عارضا والاصل فى مثل هذا ان يضاف العارض الى الاصل كخاتم فضة وغلام زيد وضرب اليوم وغيرها من الاضافة اللفظية من نحو ضارب زيد وحسن الوجه فعلى هذا اضافة كرز الى سعيد اولى من عكسه (لان قصدهم بالاضافة التوضيح) اى توضيح المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه اذا كان نكرة (واللقب اوضح من الاسم غالبا) لان اللقب ماوضعه الناس وماوضعوه

يكون اشهر فيما بينهم والاسم ما وضعه ابوه فيكون اقل استعمالا فاوضحه بالاضافة اليه والفرغ من بيان ماجاز اضافته وما لم يجز شرع فى بيان الحروف الا واخر من جواز اثباتها وحذفها فقال (واذا اضيف الاسم الصحيح) (وهو فى عرف النحاة) احتراز عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد بيان الملحق بعرفهم اذلبس لغيرهم فيه عرف (مالبس فى آخره حرف علة) واو او ياء او لف سواء كان عينه اوفاؤه صحيحين مثل عمرو اولا يعنى اوفاؤه مثل زيد اوعينه مثل وعد ويسر لان غرضهم البحث عن اواخر الكلم حيث يكون الاعراب فيها لفظيا اوتقديريا (اوالملحق به) اى الاسم الذى الحق بالاسم الصحيح حتى يجرى مجراه (وهو) اى الاسم الملحق به (ما فى آخره واو وياء ما قبلهما) اى قبل كل واحد منهما حرف (ساكن) سواء كان ذلك الساكن حرف علة ايضا كرمى ومعزوا وغيره كظبى ودلو ومعنى الحاقهما بالصحيح على ماقالوا انهما ان يكون اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح (واما كان ملحقا بالصحيح) فى تحمل الحركات الثلاث فيكون الاعراب فيه لفظيا (لان حروف العلة بعد السكون) اى لان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن (لايثقل عليها) اى على تلك الحروف (الحركة) ضمة كانت اوكسرة اوفتحة كما لايثقل على الحرف الصحيح (لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله يعنى لاتثقل الحركة على حروف العلة التى وقعت بعد الحرف الساكن لان الساكن خفيف والحركة بعده لاتثقل (ولان حروف العلة) التى وقعت (بعد السكون مثلها) اى مثل حرف العلة التى وقعت (بعد السكوت فى الوقوع بعد استراحة اللسان) يعنى ان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن كحروف العلة الواقعة فى الابتداء (ولايثقل عليها) اى على حروف العلة (الحركة بعد السكوت يعنى فى الابتداء) سواء كان ضمة نحو قتل اوكسرة نحو فتق اوفتحة نحو فتل وسواء كان الفاء واوا نحو وعد اوياء نحو يسر (كذلك) اى كما لاتثقل الحركة مطلقا على الحرف الواقع فى الابتداء مطلقا لاتثقل (بعد السكون) اى بعد الحرف الساكن (الياء) متعلق بقوله واذا اضيف (المتكلم كسر آخره) جزاء الشرط وهو قوله وانا اضيف (للتناسب) يعنى لتناسب كسرة آخره ياء المتكلم لان الياء اصلها الكسرة اتولدها منها (مثل ثوبى ودارى فى الصحيح) يعنى هذان مثالان لكون المضاف صحيحا لانه ليس فى آخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الباء فى الاول والراء فى الثانى (و) مثل (ظبى ودلوى فى الملحق به) هذان مثالان لما الحق به اى بالصحيح لان آخر الاول ياء ماقبلها ساكن وآخر الثانى واو كذلك (والياء) الواو للحال اولعطف الجملة الاسمية على الفعلية كقول الشاعر

لكن يمر عليها وهو متعلق يعني الياء اللاحقة للصحيح اوا... به على ان يكون اللام فيهما للعهد واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين (مفتوحة اوساكنة) اوههنا للتخيير (وقد اختلف) مبني للمفعول (في ان ايهما) من الفتحة والسكون (الاصل والصحيح) من الاقوال (انه الفتح) لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها وفي تقديم قوله مفتوحة اشعار بان الاصل المختار عند المصنف الفتح (اذالاصل في الكلمة التي) وضعت (على حرف واحدهوالحركة) لاغير كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ولام الامر وامثالها (لئلايلزم الابتداء بالساكن) اذا لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم في علم التصريف (حقيقة) تمييز فيما اذا كانت في صدر الكلام (اوحكما) عطف على حقيقة اى فيما اذالم تكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها (والاصل فيما) اى في الكلمة التي (بنى على الحركة الفتح) لعدم تحمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه على حرف واحد فالعمل بالاصل هو الاصل فالفتح هو الاصل (والسكون انما هو عارض للتخويف) وهو انما يكون اذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض حروفها والكلمة التي بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا تحتاج الى التخفيف بالاسكان بل لايمكن لتعذر الابتداء بالساكن ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والملحق به حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم وفرغ ايضا من بيان حال الياء حين كونها مضافا اليها شرع في بيان الاسم المعتل حين اضافته اليها فقال مصدرا بالفاء التفصيلية (فان كان آخره) (اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) اى الاسم الذى اريد اضافته اليها (الفا) يعني ان لم يكن آخره صحيحا ولاملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا اوواوا اوياء فان كان الفا (تثبت) فعل ماض اومضارع مجزوم اوغير مجزوم (او الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب) اى لعدم ماوجب انقلابها اما واوهو انضمام ماقبلها اوياء وهو انكسار ماقبلها لان الالف اذا انضم اوانكسر ماقبلها تقلب واوا اوياء ههنا ليس شئ من ذلك فبقيت على حالها سواء كانت منقلبة عن واو اوياء (نحوعصاى ورحاى) اوالف تأنيث مثل حبلاى وبشراى اوالف التثنية كمسلماى وغلاماى (وهذيل) مبتدألانها علم قبيلة (وهي قبيلة من) قبائل (العرب) (تقلبها) من قلب يقلب من باب ضرب متعدالى مفعولين وفاعلها مااستكن فيه ومفعولها الاول الضمير المتصل به (اى تقلب قبيلة هذيل يعني اهلها (الالف حال كونها) اى حال كون الالف (لغير التثنية ياء) مفعول ثان لقوله تقلبها (لمشاكلة ياء المتكلم) المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفاعل متروك اى لمشاكلة تلك الياء المقلوبة

ياء المتكلم لان مشاكلتها الكسر فلما اعتذر التزم الياء التي هي اختها (وتدغم) الياء المقلوبة بعد القلب (في الياء) اى في ياء المتكلم لاجتماع حرفين من جنس واحد والاول ساكن والثاني متحرك فيجب الادغام للتخفيف (نحو عصى) قلب الالف واوا لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو والياء اذا اجتمعا في كلمة والسابق ساكن تقلب الواو ياء (ورحى) وفي الوافية لان اصل هذه الالف اما الواو والياء فان كانت واوا ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو الى الياء ثم تدغم الياء في الياء وان كانت الياء تقلب الالف الى الياء ثم تدغم الياء في الياء (ولا تقلب الف التثنية ياء) حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم (كغلاماى) فيكون الف التثنية متفقا عليه في عدم القلب حين الاضافة (لالتباس المرفوع بغيره) اى بغير المرفوع (بسبب القلب) اى بسبب قلبها ياء ولانها حرف اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب بدون تغيير العامل (وان كان) (اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) (ياء) وذلك في المنقوص بالواو ونحوه غاز اوبالياء نحو راض وفي المثنى والمجموع على حدة نصبا وجرا (ادغمت) تلك الياء (في الياء المتكلم لاجتماع المثلين) اى الحرفين المتجانسين (فيما هو كالكلمة الواحدة) لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف من المضاف مايدل على الانفصال من التنوين والنون وقت الاضافة وبقي ماقبلها بعد الادغام مفتوحا في التثنية ومكسورا في الجمع والمنقوص لتدل الفتحة والكسرة على الياء المدغمة (مثل مسلمين) مثنى اومجموعا نصبا وجرا (اذا اضيف) نحو مسلمين (الى ياء المتكلم اسقط النون) يعني نون التثنية والجمع (للاضافة) اى لاجل الاضافة لانها دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل الانقطاع والانفصال (وادغم الياء في الياء) لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة (فصار) بعد هذا العمل (مسلمي) بفتح الميم مثنى وكسرها جمعا وقاضي ورامي وغازي وداعي بكسر ما قبلها والادغام (وان كان) (آخره) اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (واوا) وذلك في موضع واحد وهو المجموع بالواو والنون رفعا (قلبت الواو) وقت الاضافة الى الياء (ياء) لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة (مثل مسلمون) يعني الجمع المذكر السالم رفعا (اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء) كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ماقبلها فخفف بالقلب والادغام وتبديل الضمة الى الكسرة لان هؤلاء اخف من اضدادها يعني لان الياء اخف من الواو والكسرة من الضمة والادغام من فكه وفي الرضي وانما لم يبقيا كراهة اجتماع المتقاربين في اللين مخففا بالادغام (وادغمت) (الياء) المقلوبة من الواو (في الياء) يعني في ياء المتكلم (وكسر ماقبلها) اى كسر

الحرف

الحرف الذى قبل المنقلبة لتسلم (لانهـا) اى لان الواو (لما انقلب ياء سـاكنة) لما عرفت (توجب بقاء الضمة قبلها تغيرها) لامحالة الى الواو ولان الياء الساكنة اذا انضم ماقبلها تقلب واو افتقع فيما تفر فيلزم انكسار ما قبلها (فحرك ماقبلها) يعنى يدل حركة ماقبلها) بالحركة المناسبة لهـا) اى للياء وهى الكسرة لتسلم الياء لان انكساره يوجب سـلامة الياء (فقيل مسلمى) بالكسر (وان كان قبـل الياء) التى فى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (اوالواو) كـذلك (فتحة) يعنى ان كان الحرف الذى قبـل الياء والواو مفتوحا قبـل الاضافة الى الياء (بقى ماقبلهـا) اى ذلك الحرف الذى قبل اليـاء (مفتوحا) بعد الاضافة على حاله ولم يغير ائلا تلتبس التثنية بالجمع لوكسر لاجل الياء فى التثنية ولتكون الفتحة دالة على الالف المقلوبة من الواو فى غيرهـا (كقولك فى مسلين) مثنى (مسلى) بالفتح (وفى مصطفون) واعلون فى جـمع مصطفى واعلى (مصطـفى) واعلى بالفتح واختير الفتحة وان كان المناسب الضمة لدلالتها على الواو (لخفة الفتحـة) ونقـل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما اليـاء والالف والفتحة اولى بهمـا (وفتحت اليـاء) (اى ياء المتكلم) وقت كونهـا مضافا اليها (فى الصور) جمع صورة (الثلاث بالتأنيث) لان العدد يتبع موصوفه فى التأنيث على ماسيأتى اى فى صورة كـون آخر الاسم المضـاف الفا او ياء اوواوا (للسـاكنين) (اى للزوم التقاء السـاكنين) احدهما آخر الاسم المضاف من الالف اوالياء اوالواو والثانى ياء المتكلم (اذلم تحرك) مبنى للمفعـول والضمير المستكن فيـه نائبه وراجع الى ياء المتكلم يعنى اذا لم تكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء السـاكنين مشروط بعدم كونها متحركة حتى اذا تحركت لم يلزم (واختير) بكسر التـاء (الفتح) من بين الحركات وان كان المنـاسب الكسرة لمناسبة اليـاء (لخفته) لما مر ان الاصل فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الفتحـة (واما الاسماء) هـهنا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره الفـا او ياء اوواوا فكذا الاهذه الاسماء فانها ليست مثلها فى الحكم وان كان فى اواخرها الحروف الثلاثة فى الاحوال الثلاث اومن قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا الاهذه الاسماء فان آخرهـا صحيح بعدحذف الآخر ولذا اورده باما الاستينـافية (الستة) (التى مر البحث عنها) فى بحث الاعراب بالحروف فى صدر الكتب حال كونهـا (مضافة الى غير ياء المتكلم) ومكبرة وموحدة وفى الرضى وهى باعتبار الاضافة الى ياء المتكلم على ضربين ضرب لاينقطـع عن الاضافة ولا يضـاف الى مضمر وهوذو وحدة فلا كلام فيه فى هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهوقولك فوه وحده وضرب اعرابه

الكلمة لام وهو الاربعة الباقية انتهى (فاخى وابى) قدم الاخ مع ان الاب احق بالتقديم لانه اصل الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وراسخ فى هذا الحكم (اى فالحال فى اخ واب منهما) اى من الاسماء الستة (اذا اضيفا) كل واحد منهما (الى ياء المتكلم ان يقال) قدرمبتدأ وخبرا وجعل (اخى وابى) مفعولا للخبر ليصح الحمل على قوله الاسماء الستة (مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف) وهو لام الكلمة يعنى الواو والياء متعلقة بقوله ان يقال (بجعله) اى بجعل المحذوف والباء متعلقة بقوله بلارد (نسيا) بكسر النون وفتحها وسكون السين (منسيا) تأكيده مثل قوله تعالى وكنت نسيا منسيا لانه اذا اجيز الحذف حال الافراد فحال الاضافة الحذف اولى لانها اثقل من الافراد ولاجرائهما بعد الحذف مجرى الصحيح (واجاز المبرد) (فيهما) اى فى اخى وابى (اخى وابى) قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم (برد لام الفعل) يعنى لام الكلمة (فيهما وهى) اى لام الفعل) الواو وجعلها) اى جعل الواو (ياء وادغام الياء) المقلبة عن الواو (فى الياء) اى فى ياء المتكلم يعنى اجاز المبرد الرد والقلب والادغام والتبديل (وتمسك) اى المبرد (فى ذلك) اى فى رد لام الفعل حين اضافتهما الى ياء المتكلم بقول الشاعر وابى مالك ذو المجاز بدار الواو للقسم وما حرف النفى مشابه بليس وذو المجاز اسم ما وبدار الباء زائدة لتأكيد النفى ودار خبرها ولك صفة بدار اى وابى ما ذو المجاز بدار مخصوصة لك ولاتقة اوله قد رأى حلك ذا المجاز وقدارى قوله قد رأى قضاء يعنى تقدير الله وقضاؤه مبتدأ احلك اى انزلك واسكنك ذا المجاز اسم سوق يعنى فى الجاهلية كانوا يجتمعون فيه ويتبايعون ويناشدون ويتفاخرون ومعنى ارى اظن وارى بصيغة المجهول (وحمل) المبرد فى ذلك (الاخ على الاب) لانه لم يجد عليه شاهدا من كلام العرب وجعل هذا القول شاهدا لهما صراحة واشارة (لتقاربهما) اى لتقارب الاب والاخ (لفظا ومعنى) اما لفظا فظاهر لان فى اولهما همزة وآخرهما حرف علة يعنى الواو المحذوف واما معنى فليقام الاخ مقام الاب عند عدمه فى التصرف فى المال والنفس (واجاب المصنف عنه) اى عما استدل به (بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء) يعنى وارد على خلاف القياس واستعمال الفصحاء الذى يكون كلامهم دليلا وحجة اما كونه واردا على خلاف القياس فلفوات المقصود من الاضافة وهو التخفيف ههنا وان حصل التخفيف بحذف التنوين الا انه ارتكب ما هو اشد منه وهو الرد والقلب والادغام واما كونه واردا على خلاف استعمال الفصحاء فلانه لم يرد منهم فى نظم ولانثر اعادة المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم على انه يجوز ان يكون جوازه مختصا بضرورة الشعر (مع انه يحتمل

ان

ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب) يعنى ان الاب يجمع جمع المذكر السالم بالواو والنون او بالياء والنون ويقال ابون كما يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل واريد به معنى العلم ايضا فحينئذ محتملا لا ينهض حجة ولا يثبت به مطلوبه (فاصله ابين) جمع سلامة حالة الجر لما سبق ان الواو للقسم (سقطت النون فى الاضافة) يعنى اضافته الى ياء المتكلم (فاجتمعت ياآن) احديهما حرف الجمع يعنى ياء الاعراب والثانية ياء الاضافة (فادغمت) الياء (الاولى) التى هى حرف الاعراب (فى الياء (الثانية) التى هى ياء الاضافة لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة والاول ساكن والثانى متحرك فادغم (فصار ابى) واستدل الشارح على انه يجوز ان يجمع الاب جمع السلامة بالواو والنون بقوله (وقد جاء جمعه) اى جمع الاب (هكذا) اى جمع السلامة بالواو والنون او بالياء والنون (فى قول الشاعر فلما تبين) من التفعيل وهو الظهور والانكشاف لامؤكد بالنون الثقيلة بل فعل ماض جمع مؤنث (اصواتنا) جمع صوت وروى اشباحنا جمع شبح (بكين) وهو ايضا فعل ماض جمع مؤنث جواب لما (وفديننا) من التفدية فعل ماض جمع مؤنث وفاعل ومفعول (بالابينا) الالف للاشباع كما فى قوله فكيف انا اردن بهم الآباء والامهات ايضا (اى لما سمعن وعلمن اصواتنا) تنازعا اى الفعلان فى قوله اصواتنا مثل قولك ضربت واكرمت زيدا (بكين وقلن لنا) اى خاطبن لنا لان القول اذا تعدى باللام يكون بمعنى الخطاب (آباؤنا فداؤكم) انتم يريد انهن لما سمعن وعلمن اصواتهم بكين وتضرعن اليهم اى الى الجائين قائلات آباؤنا فداؤكم حتى يستنقذوهن من ايدى من اخذهن او آذاهن (تقول) صرح بلفظ تقول ولم يعطف على اخى وابى تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال مجهولا لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم اليه غير صحيحة لانه لا يضاف الا الى الانثى الا بحذف مضاف اى حم زوجتى كذا فى الهندى (اى امرأة) مبتدأ (قائلة) خبره على منوال كوكب انقض الساعة اى قائلة هذا القول جعله صيغة الغائب مع ان المتبادر فى امثاله صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وتقولين بصيغة التأنيث واحترازا عما قاله الهندى كما نقلناه آنفا (لامتناع اضافة الحم المذكر) لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها كابيه واخيه وامه وغيرها من الذكور والاناث فلا يضاف اليها القول لا يحتاج فى التمثيل الى هذا التكلف لانه لا يراد ههنا معناه الوصفى بل المراد مجرد التمثيل فيجوز ان يكون القائل مذكرا كما جاز ان يكون مؤنثا فلا يصرف تقول عما هو المتبادر منه وهى صيغة الخطاب (حمى وهنى) (بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم) وهو لام الفعل فيهما (وانما فصلهما) اى حمى وهنى

عن الخوابي) مع ان الاولى ان يذكرهما متصلا بهما لاشتراكهما في حذف
لام الفعل وان اختلفا في الحرف الاول (لانه لم ينقل) مبني للمفعول (عن المبرد
فيهما) اي في حمى وهني (في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور) كما نقل عنه
في ابي واخي والموصول قائم مقام فاعل لم ينقل لانه لم يرد فيهما في نظم ولا نثر دليل
قاطع كما ورد في ابي ولا يجوز الحمل على الاب كما حمل الاخ عليه لعدم المناسبة بينهما
لا لفظا ولا معنى وهو ظاهر ومع هذا رد المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف
الاصل ويلزم منه الثقل ايضا والمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل
هو الاولى والاحرى (وان نقل عنه) اي عن المبرد (بعضهم) وهو ابن يعيش
وابن مالك (ذلك الخلاف) الا انه ليس بمشهور (في الاسماء الاربعة) لمناسبة
الاتحاد في كون لامهن واوا والمحذوف منهن ايضا اللام عند الافراد وكون
اعرابهن بالحروف عند الاضافة الى غير الياء فيكونان محمولين على الاب ايضا
(ويقال) لم يقل ههنا وتقول تفننا الا ان الظاهر ان يذكرهما وتقول وفي السابق
يقال تأمل (في فم حال اضافته الى ياء المتكلم) لان اصله فوه كثيء ووزن الاسماء
الستة فعل كفرس حالة الافراد الا فوك فانه بسكون كشيء لان الاصل السكون
ولا دليل على الحركة وفي البواقي كون اللام حرف علة دليل على ان تكون العين
متحركة لان اللام قد يحذف او يسكن (في) (بارد) اي رد امين المولوية كما رد
عند الاضافة الى غير الياء (والقلب) اي قلب الواو ياء لما مر غير مرة (والادغام)
لما مر مرارا (في الاكثر) متعلق بقوله يقال (اي في اكثر موارد استعمالاته) اي
في المواضع التي كثر استعمال الفم مضافا الى ياء المتكلم (وفمي) بلا رد ولا قلب
ولا ادغام (في بعضها) اي يقال فمي في بعض موارد استعمالاته (ابقاء) مفعول له
لقوله يقال فمي في بعضها الوجود شرط نصبه كما مر (للميم) متعلق بقوله ابقاء
(المعوض عن الواو عند قطعه) اي عند قطع لفظ الفم (عن الاضافة)
مطلقا سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم او غيره وانما عوض عند القطع لئلا يوجد
اسم على حرفين آخره واو في كلامهم واختير الميم في التعويض لمناسبتها الواو
في كونها شفوية وانما قيل في بعضها فمي ابقاء للميم على حالها لان الاضافة الى
الياء لا تستوجب ردها الى الواو ولما فرغ من بحث الاسماء الستة عند اضافتها
الى الياء اراد البحث عنها عند قطعها عن الاضافة مطلقا فقال (واذا قطعت)
على صيغة المجهول لا خطاب (هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة) منه قال لان
لفظ ذو لا يقطع عن الاضافة ولذا قيد الاسماء بالخمسة مع كونها ستة (قيل)
عند التعداد مقطوعة عنها (اخ واب وحم وهن وفم) بلا رد بل بالحذف
في الاربعة وبتعويض الميم عن الواو في الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم في حركات

الاعراب يعنى ان كان اعرابه بالرفع فالفاء تضم وان كان بالنصب فتفتح و بالجر فتكسر ولذا قال الشارح (بالحركات الثلاث) فى الفاء لمتابعة الحركات الاعرابية وقيل لانهم نظروا الى حالة الاضافة بلاميم الى غير الياء اعنى فوك وفاك وفيك قيل ومن البدايع فى الفم كونه كمدلوله دائرا بين الفتح والضم و الكسر واقول وبالله التوفيق وهو لعبده رفيق وانما جاز فى لفم الحركات الثلاث دون اخواته لان مدلوله لايبقى على حالة واحدة لانه دائر بين الاحوال الثلاث الانفتاح والانضمام والانخفاض فجاز فيه الحركات الثلاث لتدل على الاحوال لان كون اللفظ متحركا دليل على كون المعنى متحركا ايضا كالحيوان والجولان وحيدى ولان الفم داخل وخارج عند الانضمام والانفتاح (و) لكن (فتح الفاء) فى فم سواء كانت الميم مضمومة اومفتوحة اومكسورة (افصح منهما) (اى من الضم والكسر) لخفة الفتحة ولموافقة اخواته لان الفاء فيها مفتوحة لامحالة وفى الوافية اما كون فتح الفاء فى فم افصح فلكون الفاء مفتوحا فى الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة يعنى المبدلة واما الكسر فيه فلانه لما عوض الواو ميما كما عوضت ياء فكما انه اذا عوضت ياء كسر ماقبلها فكذلك اذا عوضت ميما انتهى وفى حم ست لغات ابتدأ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف فى الاضافة الى ياء المتكلم وثانيها حال القطع عن الاضافة مطلقا وثالثها قوله (وقد جاء حم مثل يد) مطلقا يعنى حال الافراد والاضافة الى غير الياء (فيقال هذا حم اوحمك ورأيت حما اوحمك ومررت بحم اوحمك بحذف اللام نسيا منسيا ورابعها قوله (و) جاء (مثل) (حبء) بسكون العين و (بالهمزة) يعنى بقلب الواو همزة بمناسبة التقابل فى المخرج لان الواو شفوى والهمزة من اقصى الحلق (فيقال هذا حمؤ وحمؤك ورأيت حمأ اوحمأك ومررت بحمئ اوحمئك) (و) خامسها جاء (مثل) (دلو) (با) بقاء (الواو على حالها) واسكان ماقبلها مطلقا (فيقال هذا حمو اوحموك ورأيت حموا اوحموك ومررت بحمو اوحموك) فالاعراب فى هذه الاحوال الثلاثة بالحركات مطلقا يعنى بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا و بالكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم لكون الاولين صحيحى والاخير ملحقا به (و) سادسها جاء (مثل) (عصا بالالف) المقدرة او الملفوظة (فيقال هذا حما اوحماك ورأيت حما اوحماك ومررت بحما اوحماك) والاعراب فى هذا النوع بالحركة تقديرى لان محل الاعراب الالف المقدرة فى حال الافراد والملفوظة فى حال الاضافة وهى لاتقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب (مطلقا) (اى جواز حم) تفسير المفهوم الاطلاق لابيان اعرابه لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام الاربعة مثل هذه الاسماء

الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تجئ هذه الوجوه فيه) اى فى حم (فى كل) واحد (من حالتى الافراد والاضافة) من غير تفرقة بينهما واما هن فنبها ثلاث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة مطلقا وتقديرا عند الاضافة الى الياء وثالثها قوله (وجاء هن مثل يد مطلقا) (اى فى الافراد والاضافة) سواء اضيف الى الياء اوالى غيرها الا انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها تقديرا وعند غيرها لفظا (يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك) اورد المثالين مخالفا لما سبق تفننا واما غيرهما من الاسماء الستة فلها احوال ثلاث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة وبالحركة تقديرا عند الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند الاضافة الى غيرها هذا عند المصنف وان كان فيهما اختلافات (وذو) اصله عند الفراء ذوو بالواوين اولامه ياء كفلس وعند غيره كفرس (لايضاف الى المضمر) و يستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث الى المضمر ويستفاد ايضا ان المراد بالمضمر هو المطلق سواء كان ضميرا متكلما اومخاطبا اوغائبا ولذا قال وذو لايضاف الى مضمر على الاطلاق فيهما (لانه وضع وصلة) نصب على التميز (الى الوصف باسماء الاجناس) متعلق بالوصف يعنى وضع ان يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشئ وذلك لانهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب اوزيد الذهب فجاؤا بمعنى فوضعوا ذو واضافوه اليه فتيسر لهم بعده ذلك فقالوا جاءنى رجل ذوذهب اوزيد ذو لذهب (والمضمر ليس باسم جنس) حتى يضاف اليه ولان المضمرات والاعلام لما لم تقع بنفسها صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بها (وقد اضيف) اى ذو (اليه) اى الى الضمير (على سبيل الشذوذ) لان ماخالف القياس يكون شاذا وذلك لان ضمير الغائب لما كان كاسم الجنس فى الابهام اجازوا اضافة ذو اليه الا ان مرجعه لما كان سابقا كان ضمير الغائب فى حكم المعرفة ولاجل هذا صار اضافته اليه شاذا (كقول الشاعر) اهأ المعروف مالم تبدل فيه الوجوه (انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه) جمع ذو حالة رفعه لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل وكقوله * صبحنا الخزرجية من صفات * اباد ذوى ارومتها ذووها * (ولو قيل لايضاف) ذو (الى غير اسم الجنس) يعنى ولو قال المصنف مكان وذو لايضاف الى مضمر وذو لايضاف الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لاغير (لكان) قوله هذا (اشمل) من قوله ذلك لانه شامل للعلم وغيره لان ذو لا يضاف الى العلم ولا الى

اسم

اسم الاشارة (وكانه) اى المصنف (خص المضمر بالذكر) الياء دخلت على المقصور لكونه فى صورة الاضافة الى مضمر فى اخواته فالمناسب للمقام ان يقول وذو لايضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام فى اخواته انما كان بالاضافة الى الياء نفى ماهو الاشمل وهو اضافته الى المضمر مطلقا ليعلم منه ان عدم اضافته الى الياء كان بالطريق الاولى ليحصل فائدة اخرى وهى عدم اضافته الى المضمر مطلقا (لانه كان لبعض تلك الاسماء) يعنى الاسماء الستة غير ذو (حكم خاص) لذلك البعض بحيث لايوجد ذلك الحكم فى البعض الاخر مثل رد المحذوف عند المبرد فى اخى وابى والرد والقلب والادغام فى الاكثر فى فمى (عند اضافته) اى اضافة ذلك البعض (الى ياء المتكلم فنفى) المصنف (اضافته) اى اضافة ذو (الى المضمر مطلقا) يعنى سواء كان متكلما اومخاطبا اوغائبا يعنى ان المناسب للمقام النظر الى اضافته الى المضمر الخاص الى ياء المتكلم لكن المصنف عدل الى نوعه وهو المضمر (نفيا) مفعول له لقوله فنفى (لاختصاصه) اى ذو متعلق بقوله نفيا لاعلة لقوله فنفى (بحكم خاص) متعلق بالاختصاص والباء داخلة على المقصور لان المقصور عليه هو لفظ ذو والمعنى نفيا لاختصاص حكم خاص بذو (باعتبار اضافته) اى اضافة ذو (اليه) اى الياء كما ان لكل واحد من اخواته حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء وكانه قال وذو لا يضاف الى مضمر فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء (ولا يقطع) عطف على قوله لايضاف مبنى للمفعول مثله (اى ذو) (عن الاضافة) اى لايقطع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواته قطعت عن الاضافة مطلقا واعربت بالحركات لماسبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس وهذا الغرض يفوت اذاقطع كما اذااضيف الى غير اسم الجنس ولذا عاله الشارح بقوله (لان جعله) اى جعل ذو (وصلة الى الوصف باسماء الاجناس) يعنى لان اجراء ماهو الغرض والمقصود من وصفه (ليس الاباضافته) اى ذو (اليها) اى الى اسماء الاجناس اى لايحصل الغرض من وصفه الاباضافة اليها ولمافرغ من بيان الاصول الثلاثة مع ملحقاتها المرفوعات واخواتها شرع فى بيان ما يتبعها فقال (التوابع) وهى الاسماء التى لايمسها الاعراب الاعلى سبيل التبع لغيرها (وهى جمع تابع) لاتابعة لان موصوفه الاسم اذ تقديره الاسم التابع وهو مذكر لايعقل ويجمع هذا الجمع قياسا مطردا على صيغة المذكر الذى لايعقل كما فى المرفوعات (منقول من الوصفية الى الاسمية) فصار كانه اسم على وزن فاعل (والفاعل الاسمى يجمع على فواعل) لان الفاعل الاسمى يجمع بالالف والتاء يعنى على وزن فاعلات اقول لاحاجة الى النقل لان الفاعل الوصفى ايضا يجمع

هذا الجمع الا ان جمعه على فاعلات اكثر منه على فواعل والفاعل الاسمى لايكون جمعه الا على فواعل فقط ولذا احتاج الى النقل (كالكاهل) وهو ما بين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب النقل لانه كان فى الاصل وصف جمع (على الكواهل والمراد بها) اى بالتوابع ههنا (توابع المرفوعات) على ان يكون اللام فيه للعهد الذهنى بقرينة المقام لانه فى بحث الاسم (والمنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم) حقيقة اوحكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التى هى معطوفات على ماله اعرابه (فلا ينتقض حدها) اى حد التوابع (بخروج نحو ان وضرب ضرب) عن حد التوابع بان يقال يصدق على ان الثانية وضرب الثانى كل ثان ولا يصدق باعراب سابقه من جهة واحدة لان الحرف والفعل ليس له اعراب (لعدم كونهما) اى كون كل منهما اى من نحو ان ان وضرب ضرب (من افراد المحدود) والمحدود ههنا التوابع وعرفت ان المراد بها توابع الاسم لا مطلق التوابع فلا ينتقض الحد بخروج مثل هذا لان خروج مالا يكون من افراد المحدود لايكون مناقضا (كل ثان) (اى متأخر) يعنى ان قوله ثان بمعنى المتأخر بعموم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقى داخلا فى المعنى المجازى وههنا كذلك لان معنى ثان فى الحقيقة ان يكون مسبوقا بواحد وهذا المعنى داخل فى متأخر لانه ايضا مايكون مسبوقا سواء كان بواحد او باثنين فصاعدا (متى لوحظ) ذلك المتأخر (مع سابقه كان) المتأخر (فى الرتبة الثانية منه) اى من سابقه المراد من سابقه ما يكون سابقا بلا فصل بسابق آخر وقال المحشى اراد دفع ما يورد على التعريف من الثانى فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثانى بمعنى المتأخر او اعتباره ثانيا فى الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا فى الذكر والصفة الثانية فى الرتبة الثانية من الموصوف وان كانت ثالثة فى الذكر واول كلامه وهو قوله اى متأخر ناظر الى الدفع الاول وآخره وهو متى لوحظ مع سابقه الى آخره الى الدفع الثانى انتهى (فيدخل فيه) اى فى حد التوابع (التابع الثانى) من التوابع الخمسة (و) التابع (الثالث فصاعدا ملتبس) اى ملابس (باعرابه) يريد ان الباء فيه للمصاحبة (سابقه) اى كان الثانى ملابسا لاعراب اللفظ السابق عليه لفظيا كان اعرابه اوتقديريا اومحليا على ماسيجىء (اى بجنس اعراب) على حذف المضاف (سابقه) يعنى ان كان جنس الاعراب السابق رفعا يكون اعرابه رفعا ايضا وان كان نصبا فنصبا وان جرا فجرا (بحيث يكون اعرابه) اى اعراب الثانى (من جنس اعراب السابق) كما اذا آنفا (ناشئ كلاهما) اى اعراب السابق والمسبوق (من جهة واحدة) لامن جهتين (شخصية) لا جنسية ولا نوعية

قوله شخصية صفة واحدة فالنسبة مجازية اوصفة موصوف محذوف تقديره وحدة شخصية (مثل جاءنى زيد العالم فان) صفة (العالم اذا لوحظ مع زيد) الموصوف به فى انه موصوف به والعالم وصف له قائم به (كان) العالم (فى المرتبة الثانية منه) اى من زيد لان الصفة لكونها موضحة للموصوف اومخصصة له لاتكون الامتأخرة عن الموصوف بمرتبة فى الوصف الاول بمرتبتين او اكثر (واعرابه) اى اعراب العالم (من جنس اعرابه) اى اعراب زيد لان الصفة يجب ان تكون على اعراب موصوفها لكونها قائمة به (وهو الرفع والرفع فى كل) واحد (منهما) اى من زيد والعالم اومن الموصوف والصفة (ناشى) اى حاصل (من جهة واحدة شخصية) لان الصفة اذا كانت وصفاله (وقائمة) به تكون جهتهما واحدة وههنا العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا كانت الصفة وصفا لسببه وقائمة به لاتكون لذلك وان كان اعرابهما من جنس واحد لكن لايكون ناشئا من جهة واحدة لان الصفة حينئذ قامت بسببه ونشأت عنه فان قلت اذا كان كذلك كانت الصفة السببية خارجة عن التعريف فلا يكون جامعا قلت لانها وصف مجازى لا حقيقى فلا يضر خروجها (وهى) اى الجهة الواحدة الشخصية (فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد) الموصوف فى قولك جاءنى زيد العالم (فى قصد المتكلم منسوب اليه) اى الى زيد (مع تابعه) العالم الا ان المجئ منسوب الى زيد بالاصالة والى العالم بالتبع (لااليه مطلقا) سواء كان زيد موصوفا بالعلم اولا اذ لوكان كذلك لاكتفى بذكر الموصوف فقط فلايحتاج الى ذكر الوصف (فقوله كل ثان) جنس (يشمل التوابع كلها) المقصودة من التعريف مؤخران كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد بالثانوية الثانوية فى الرتبة لاالذكر على ما عرفت (وخبرا المبتدأ) مؤخرا عن المبتدأ اومقدما عليه وجوبا اوجوازا (وخبرى كان وان واخواتهما) اى اشباههما سواء قدم الخبر على اسم كان اوعليها ولاوسواء قدم على اسم ان اولا (وثانى مفعولى ظننت) واخواته (واعطيت واشباهه اخر وقدم وكذلك يشمل ثانى وثالث مفاعيل اعلمت وامثاله والحال والتميز وغيرها لان كل واحد منها ثان متى لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه فدخلت فى التعريف بقوله كل ثان (وقوله باعراب سابقه يخرج) لكل) غير التوابع لانهاهى المقصودة منه (الاخبر المبتدأ وثانى مفعولى ظننت واعطيت) وثانى وثالث مفاعيل اعلمت والحال من المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا عن الثياب والتميز عن المنصوب نحو وفجرنا الارض عيونا لان كل واحد منهما باعراب سابقه (وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء) المستثناة (لان

العامل فی المبتدأ والخبر وان کان هو الابتداء) علی المذهب المنصور (یعنی التجرید عن العوامل اللفظیة للاسناد لکن) ای الا ان (هذا المعنی) ای التجرید عنها للاسناد (من حیث انه یقتضی مسندا الیه) لیوجد ما یدل علی الذات (صار) التجرید عنها (عاملا فی المبتدأ) لما مران المبتدأ دال علیها اما تحقیقا وتأویلا (و) هذا المعنی ایضا (من حیث انه یقتضی مسندا) لیوجد مایدل علی امر نسبی (صار) التجرید (عاملا فی الخبر) لان الخبر یدل علی الامر النسبی (فلیس ارتفاعهما) ای ارتفاع المبتدأ والخبر (من جهة واحدة) بل من جهتین یعنی ارتفاع المبتدأ من جهة کونه مسندا الیه وارتفاع الخبر من جهة کونه مسندا وان کان اعرابهما من جنس واحد (وکذا) ای کما ان الابتداء اعنی التجرید عنها للاسناد عامل فی المبتدأ والخبر من جهتین کذلک افعال القلوب منها (ظننت من حیث انه یقتضی مظنونا فیه) یعنی یقتضی مایدل علی الذات بحیث یمکن ان یوجد الظن فیه ویکون قائما به (و) من حیث انه یقتضی (مظنونا) یعنی ان یکون وصفا یمکن ان یظن (عمل) ای ظننت (فی مفعولیه) یعنی عمل فی المفعول الاول من حیث انه مظنون فیه وفی المفعول الثانی من حیث انه مظنون (فلیس انتصابهما) ای المفعول الاول والمفعول الثانی (من جهة واحدة) بل عمل فیهما من جهتین وان کانا فی جنس الاعراب متفقین مثل ظننت زیدا عالما انتصاب الاول من جهة کونه مظنونا فیه وانتصاب الثانی من جهة کونه مظنونا لما عرفت (وکذا الافعال) التی هی تتعدی الی مفعولین ثانیهما غیر الاول (کاعطیت) مثل اعطیت زیدا درهما فانه (من حیث انه یقتضی آخذا) یعنی مایدل علی الذات بحیث یمکن ان یقوم معنی الفاعلیة بها وهو الآخذیة (و) یقتضی ایضا (مأخوذا) یعنی مایدل علی ذات یمکن ان یقوم معنی المفعولیة بها وهو المأخوذیة (عمل) اعطیت (فی مفعولیه فلیس انتصابهما) ای انتصاب کل واحد منهما (من جهة واحدة) بل من جهتین (واعلم ان الاعراب المعتبر فی هذا التعریف) ای فی تعریف التوابع وهو قوله باعراب سابقه (بالسبب) ای بالقیاس (الی اللاحق) وهو التابع سواء کان الاول او ثانی او غیرهما وهو الثالث فصاعدا (والسابق) ای ماسبق بلا فصل سواء کان المتبوع اولا (اعم) حیران (من ان یکون) الاعراب فیهما (لفظیا) مثل قولک جاءنی زید العالم (او) یکون فیهما (تقدیریا) نحو جاءنی الفتی القاضی او الاول تقدیری والثانی لفظی او بالعکس (او) من ان یکون الاعراب فیهما (محلیا) نحو ضربت انت او الاول محلی والثانی اما لفظی او تقدیری او الثانی محلی والاول اما لفظی او تقدیری فامثلتهما واضحة علی الفطن (حقیقة او حکما) تفصیل للاعراب ای سواء

کان

كان ذلك الاعراب حقيقيا او حكميا (فلا يرد) مثال المحلى فى الاول (نحو جاءنى هؤلاء الرجال) (فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكما لا لفظا ولا تقديرا بل الاعراب فيه محلى واذا لم يجز الحمل على لفظه بل على محله ومحله الرفع ولذا وجب رفع الرجال (و) مثال الاعراب الحكمى فى الاول ايضا (يا زيد العاقل) فان ضم زيد وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه فى حكمه ولذا جاز الوجهان فى صفته المفردة على ما سبق واذا لم يكن فى حكم الرفع لم يجز رفع صفته حملا على اللفظ (و) نحو (لا رجل) فان فتح رجل فى حكم الاعراب اعنى به النصب ولذا اجيز حمل (ظريفا) على لفظه بالنصب ويجوز فيه البناء ايضا حملا على المنعوت والرفع حملا على المحل البعيد كما سبق (ثم) اى بعد ما علمت الجنس والفصل وغيرهما من القيود المذكورة فى التعريف (اعلم ان لفظة كل ههنا) اى فى تعريف التوابع (ليست فى موقعها) وموقعها ما يكون المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان ناطق وكل حيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة (لان التعريف) اى تعريف اى جنس واى نوع (انما يكون) تعريفا (للجنس) كالحيوان والتوابع (وبالجنس) الظرفان متعلقان بالتعريف مثل جسم نام الخ وثان باعراب الخ ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد (لا) يكون التعريف (للافراد) مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هى هى لا تحتاج الى التعريف (و) لا يكون التعريف ايضا (بالافراد) لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف بها (فالمحدود) ههنا (فى الحقيقة التابع) الذى هو احد التوابع لان الجنس لا يكون الا فى المفرد وفى الظاهر التوابع (والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة) فلما دخل عليه كل كان التعريف للجنس بالافراد لان كلمة كل تفيد فى مدخولها عموم الافراد وشمولها اذا كان نكرة (لكنه) استدراك من قوله ليست فى محله وجواب له وتنبيه على فائدة دخول كل وهى صدق المحدود على كل افراد الحد يعنى الا انه (لما دخل عليه) اى على التعريف المذكور (كل افاد) الضمير المستكن راجع الى الدخول المستفاد من دخل اى افاد دخول كل (صدق المحدود) صريحا لان لفظة كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق الموضوع (على كل افراد الحد) نحو الحيوان كل جسم نام حساس متحرك بالارادة يعنى يصدق على كل فرد مما صدق عليه الحد (فيكون) التعريف (مانعا) من دخول غيره فيه لانه لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان الدال على شئ ليس له ان يدل على غيره (و) الظاهر انحصار المحدود فيها) اى فى افراد الحد (لعدم ذكر غيرها) اى غير افراد الحد (فيكون) الحد (جامعا) لافراده لانحصار

المحدود في افراد الحد (فيحصل) اما (حد جامع) لافراده بسبب انحصار المحدود فيها (ومانع) من دخول غيره فيه بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره (يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه) اى كون الحد جامعا لافراده ومانعا من دخول غيرها صار بدخول كل على الحد منصوصا ومصرحا واذا لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع والمنع منصوصا ومصرحا بل مضمنا ولما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع فى تعريف انواعها كما هو دأبه فقال (النعت) والصفة كلاهما بمعنى واحد قدمه لكونه اشد متابعة للمنعوت لكونه عينه لان العالم فى قولك جاءنى زيد العالم هو زيد لا غير واكثر استعمالا واوفر فائدة ولكونه مذكورا سابقا صريحا فى قوله ولا يضاف صفة دون غيرها (تابع) لانه من التوابع (جنس شامل للتوابع كلها) يعنى شامل لما هو المقصود منه وغيره لكونه جنسا (وقوله) مبتدأ خبره قوله الآتى احتراز (يدل على معنى فى متبوعه) صفة للتابع (اى يدل) ذلك التابع حقيقيا كان اوسببيا (بهيئة تركيبه مع متبوعه) والهيئة مضافة الى التركيب ومع متعلق به والضمير المجرور يرجع الى التابع اى دلالة التابع على معنى فى متبوعه لا تكون الا بوصف كونه مركبا مع متبوعه (على حصول) متعلق بقوله يدل (معنى فى متبوعه) (مطلقا) (اى دلالة مطلقة) يريد انتصاب مطلق على المصدرية اى على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تأنيث مطلق لكون موصوفه مؤنثا لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الحفة مطلوبة فلا يرد قول من قال جعل مطلقا صفة الدلالة لا تساعده العبارة لانه حينئذ يجب تأنيث مطلق الا ان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر او بتأنيث ما لابد له فى الدلالة على معناه من التاء لان قوله هذا وجها (غير مقيدة) تفسير للاطلاق (بخصوصية) بفتح الخاء ان كان الياء مصدرية لئلا يجتمع المصدران وضمها ان كانت نسبية او مضافة الى (مادة من المواد) بيانية يعنى دلالة النعت على معنى حاصل فى متبوعه مطلقة بحيث تعم جميع الامثلة غير مخصوصة ببعض الامثلة كما فى البدل وغيره (احتراز عن سائر) اى باقى (التوابع) لما مر ان السائر بمعنى الباقى (فلا يرد عليه) اى على تعريف النعت (البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه) لان علمه بدل اشتمال من زيد لان نسبة الاعجاب لزيد تستلزم نسبته الى علمه لما يجئ (والمعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه) فان علمه فى المثالين وان دل على معنى فى متبوعه لكن دلالته عليه ليست مطلقة بل دلالته عليه ليست الا بخصوص مادة حتى لو جردت عنها لم يدل كل منهما عليه مثل اعجبنى زيد داره وداره (ولا التأكيد) لفظيا كان او معنويا (فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم) اى جاءنى زيد زيد ولما كان

فی دلالة التأکید علی معنی فی متبوعہ ابہام ینبغ بقولہ (لدلالة کلھم علی) حصول (معنی الشمول فی القوم) یعنی لماقیل جاءنی القوم توہم ان المجیء صدر عن القوم کلھم اوعن بعضھم فالنسبة حقیقیة اومجازیة اندفع ذلک التوھم بقولہ کلھم وعلم ان النسبة حقیقیة واذا قیل جاءنی زید توھم ایضا ان النسبة الیہ حقیقیة اومجازیة فلما اکد بزید الثانی اندفع وعلم ان ماھو المرادمنھا الحقیقیة (فان دلالة التوابع فی ھذہ الامثلة) من البدل والعطف والتأکید (علی حصول معنی) من العلم فی الاولین والشمول فی الاخیر (فی المتبوع) متعلق بالحصول (انماھی) ای لیس دلالة تلک التوابع الا (بخصوص موادھا) ای دلالتھا لیس الابعض الامثلة لاکلھا (فلوجردت) تلک الامثلة (عن ھذہ المواد) بان یکون التوابع فیھا غیرذلک المذکور فیھا (کمایقال اعجبنی زید غلامہ) مکان اعجبنی زید علمہ (او اعجبنی زید وغلامہ) مکان اعجبنی زید وعلمہ (اوجاءنی زید نفسہ) بدل جاءنی القوم کلھم (لاتجد) بالخطاب (لھا) ای لھذہ الامثلة (دلالة علی معنی فی متبوعاتھا) بصیغة الجمع المؤنث ای فی متبوع کل واحد منھا اما فی الاولین فظاھر لان الغلام یدل علی الذات المعینة ولایدل علی معنی قائم بالغیر فضلاعن ان یدل علی معنی فی متبوعہ واما فی الثالث فلان لفظ نفسہ لایدل علی معنی قائم بالغیر بل انمایدل علی مایدل علیہ فی ھذا المثال لان معنی النفس مطلقا الذات الاانہ بالاضافة الی ضمیر زید کان المدلول علیہ ذات زید ایضا فصار کانہ قال جاءنی زید زید بخلاف نحوجاءنی القوم کلھم فانہ یدل علی معنی حاصل فی القوم وھو الشمول کما عرفت (بخلاف الصفة فان الھیئة الترکیبیة بین الصفة والموصوف تدل علی حصول معنی فی متبوعھا) ای فی متبوع الصفة (فی ای مادة کانت) الصفة سواء کانت عاملھا لفظیا اومعنویا اعلم ان العامل فی الصفة ھو العامل فی الموصوف عند سیبویہ وقال الاخفش العامل فیھامعنوی سواءکان العامل فی الموصوف لفظیا اومعنویا کما فی المبتدأ والخبر وھوکونھا تابعة وقیل ان العامل الثانی یقدر من جنس العامل الاول یعنی یقدر فی قولک جاءنی زیدالعالم جاءنی العالم والاول اولی لان المنسوب الی المتبوع فی قصد المتکلم منسوب الیہ مع تابعہ لا الیہ وحدہ فان المجیء فی قولک جاءنی زیدالظریف لیس فی قصدک منسوبا الی زید مطلقا بل الیہ حال کونہ مقیدا بقید الظرافة وکذا الحال فی جاءنی زید العالم کما سبق ولماتوھم ان لافائدة فی ایرادالوصف لان الوصف انما یکون الخطاب بہ مع من ھوعالم بثبوت الصفة رفعہ بقولہ (وفائدتہ) ای وفائدة النعت غالبا) ای فی غالب الاحوال (تخصیص) (فی النکرة) وفی عرف النحاة عبارة عن تقلیل الاشتراک الحاصل فی النکرات

(كرجل عالم) فان رجلا كان محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف قل احتماله (اوتوضيح)(فى المعرفة) وهوفى عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف (كزيد الظريف) فان زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل عينا باعتبار تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع الاحتمال الحاصل فيه (وقدتكون) اى فائدة النعت (لمجرد الثناء) اذا كان الوصف معلوما قبل ذكره والثناء بالمدبيان صفة الكمال (من غيرقصد) بيان لقوله لمجرد (تخصيص) كما فى الاول (و) قصد (توضيح) كما فى الثانى بان لايكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن التوصيف لمجرد الثناء كما سبق (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) بالجر فيهما على ان يكونا صفتين للفظ الله تعالى لان لفظ الله لايطلق على غيره تعالى لاحقيقة ولامجازا فلايكون فيه احتمال حتى يحتاج الى الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعنى اوامدح اومرفوعين بتقدير المبتدأ فلايكونان مما نحن فيه وكالاوصاف الجارية على القديم تعالى (و) قديكون (لمجرد)(الذم) من غيرقصد تخصص اوتوضيح ولايليق ايضا المدح والثناء بل لايستحق الا الذم والقدح (نحو اعوذ) من عاذه وبه قال الجأ اليه (بالله) اى التجئ واعتمد الله تعالى واعتصم (من الشيطان) شيطان على وزن فيعال من الشطن وهو البعد وقيل على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف وعلى الثانى غيره منصرف ويدل على الانصراف فى الاول وعلى عدمه فى الثانى ما روى انه جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك ايصرف حيان ام لافقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجهه بانه ان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحى فلا ينصرف لزيادة الالف والنون والعلمية وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من الحين فينصرف (الرجيم) فعيل بمعنى مفعول للمبالغة فى الرجم وهو ههنا اللعن والطرد وصف به مبالغة فى كونه ملعونا ومطرودا (او) (قديكون النعت (لمجرد) (التأكيد) اى تأكيد معنى الموصوف فيما اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا والتزاما)(مثل نفخة واحدة) (اذالوحدة) المؤكدة (تفهم من التاء) والنفخة (فى نفخة) لان التاء للوحدة كتاء تمرة والتاء ايضا تاء الوحدة كضرب به بالعصا (فكذبت) الوحدة المفهومة من التاء (بالوحدة) وانما اورد مثالا للتأكيد دون التوافق لرتبة الايضاح لان الوصف للتأكيد نادر وتلك كثيرة بحيث لا يحتاج الى التمثيل وقديكون الوصف للتعميم نحو كان ذلك فى يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق الاان المصنف لم يتعرض لهما لدخولهما تحت قوله اولمجرد التأكيد (ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات) خبر كان

اى لما كان اكثر امثلة الصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره (توهم كثير) جواب لما
(من النحويين) بيان لكثير (ان الاشتقاق شرط النعت) لكون دلالة المشتق
على معنى فى متبوعه ظاهرة لان احمر مثلا يقتضى بذاته شيئا متصفا بالحمرة فلذلك
استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد (حتى اولوا غير المشتق) الواقع صفة
كالاسد فى هذا المثال (بالمشتق) ثم جعلوه وصفا يعنى اولوه بما يليق بالمقام
(ولما لم يكن) عطف الجملتين على جملتى لما اى ولما لم يكن رده لجواز العطف على
معمولى عامل واحد (هذا) اى شرط الاشتقاق فى الصفة وتأويل غير المشتق
بالمشتق (مرضيا) ومقبولا (للمصنف رد بقوله) (ولا فصل) لان المقصود
من النعت الدلالة على معنى فى متبوعه لتخصيص المتبوع اوللتوضيح فلما حصل
هذا المقصود جاز التوصيف سواء كان الدال مشتقا اوغيره (اى لا فرق) لان
الفصل فى اللغة القطع فلازمه الفرق فيكون تفسيرا باللازم ولاههنا لنفى الجنس
وفصل فى محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها اى لا فرق
كائن (بين ان يكون) (النعت) (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل (اوغيره) اى او يكون النعت غير مشتق كغير المذكورات
(فى صحة) متعلق بلا فرق (وقوعه) اى وقوع غير المشتق (نعتا) مفعول الوقوع
الذى هو مضاف الى الفاعل اى مشتق وغيره سواء فى وقوع كل منهما نعتا
(اذا كان وضعه) (اى وضع غير المشتق) يعنى فى التركيب بشرط ان يكون وضع
غير المشتق (لغرض المعنى) وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب
وجوده على شئ ويقصد به (اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع)
(عموما) اى دلالة عامة اووضعا عاما (اى فى جميع استعمالات) فيه اشارة الى
ان نصب عموما على الظرفية وان العموم فى الاستعمال ويجوز نصبه على
المصدرية كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوضع العام سواء استعمل خبرا اوحالا
اونعتا (مثل تميمى) فان النسبة الى بنى تميم لم تزل على المنسوب مادام منسوبا فى
جميع الازمان يريد بالمثل الاسم المنسوب (وذى مال) يريد به ايضا ذا وفروعها
(فان التميمى) لكونه اسما منسوبا (يدل دائما) اى فى جميع الازمان سواء ذكر
متبوعه اولم يذكر (على ان الذات ما) اى لذات من الذوات (نسبة الى قبيلة)
بنى (تميم) فيقع صفة لذات وجد فيها هذا المعانى من غير تأويله بالمشتق سواء
كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تميمى اومعرفة نحو زيد التميمى (وذو مال)
لكونه بمعنى الصاحب وضعا (يدل على ان ذاتا ما صاحب مال) فتقع صفة لتلك
الذات من غير تأويله ايضا (اوخصوصا) عطف على عموما (اى) اذا كان
وضع غير المشتق لغرض المعنى (فى بعض الاستعمالات) يعنى لا يدل على معنى

(كرجل عالم) فان رجلا كان محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف قل
احتماله (اوتوضيح) (فى المعرفة) وهو فى عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل
فى المعارف (كزيد الظريف) فان زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل غيره باعتبار
تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع الاحتمال الحاصل فيه (وقد يكون) اى
فائدة النعت (لمجرد الثناء) اذا كان الوصف معلوما قبل ذكره والثناء بالمد بيان
صفة الكمال (من غير قصد) بيان لقوله لمجرد (تخصيص) كما فى الاول (و)
قصد (توضيح) كما فى الثانى بان لايكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى
الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن التوصيف لمجرد الثناء كما سبق (نحو بسم الله
الرحمن الرحيم) بالجر فيهما على ان يكونا صفتين للفظ الله تعالى لان لفظ الله
لايطلق على غيره تعالى لاحقيقة ولامجازا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى
الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعنى اوامدح اومرفوعين بتقدير المبتدأ
فلا يكونان مما نحن فيه وكالاوصاف الجارية على القديم تعالى (و) قد يكون
(لمجرد) (الذم) من غير قصد تخصيص اوتوضيح ولايليق ايضا المدح والثناء
بل لايستحق الا الذم والقدح (نحو اعوذ) من عاذه ويليه قال الجأ اليه (بالله)
اى التجئ واعتمد اليه تعالى واعتصم (من الشيطان) شيطان على وزن فيعال
من الشطن وهو البعد وقيل على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى
الاول منصرف وعلى الثانى غير منصرف و يدل على الانصراف فى الاول وعلى
عدمه فى الثانى ما روى انه جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك اينصرف
حيان ام لافقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجهوه بانه
ان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحى فلا ينصرف لزيادة الالف والنون
والعلمية وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من الحين فينصرف (الرجيم) فعيل
بمعنى مفعول للمبالغة فى الرجم وهو ههنا اللعن والطرد وصف به مبالغة فى كونه
ملعونا ومطرودا (او) (قد يكون النعت (لمجرد) (التأكيد) اى تأكيد معنى
الموصوف فيما اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا والتزاما) (مثل نفخة واحدة)
(اذ الوحدة) المؤكدة (تفهم من التاء) والبناء (فى نفخة) لان التاء للوحدة
كتاء تمرة والبناء ايضا بناء الوحدة كضرب بالفتح (فاكتفى) الوحدة
المفهومة من التاء (بالوحدة) وانما اورد مثالا للتأكيد دون البواقى لزيادة الايضاح
لان الوصف للتأكيد نادر وتلك كثيرة بحيث لاتحتاج الى التمثيل وقد يكون
الوصف للتعميم نحو كان ذلك فى يوم من الايام ووقت من الاوقات وللكشف
نحو الجسم الطويل العريض العميق الا ان المصنف لم يتعرض لهما لدخولهما
تحت قوله اولمجرد التأكيد (ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات) خبر كان

اى

ای لما كان اكثر امثلة الصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره (توهم كثير) جواب لما (من النحويين) بيان لكثير (ان الاشتقاق شرط النعت) لكون دلالة المشتق على معنى فی متبوعه ظاهرة لان احمر مثلا يقتضى بذاته شيئا متصفا بالحمرة فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد (حتى تأولوا غير المشتق) الواقع صفة كالاسد فی هذا المثال (بالمشتق) ثم جعلوه وصفا یعنی اولوه بما يليق بالمقام (ولما لم يكن) عطف الجملتين على جملتى لما ای ولما لم يكن رده لجواز العطف على معمولى عامل واحد (هذا) ای شرط الاشتقاق فی الصفة وتأويل غير المشتق بالمشتق (مرضيا) ومقبولا (للمصنف رد بقوله) (ولا فصل) لان المقصود من النعت الدلالة على معنى فی متبوعه لتخصيص المتبوع او التوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز التوصيف سواء كان الدال مشتقا او غيره (ای لا فرق) لان الفصل فی اللغة القطع فلازمه الفرق فيكون تفسيرا باللازم ولا ههنا لنفی الجنس وفصل فی محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها ای لا فرق كائن (بين ان يكون) (النعت) (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (او غيره) ای او يكون النعت غير مشتق كغير المذكورات (فی صحة) متعلق بلا فرق (وقوعه) ای وقوع غير المشتق (نعتا) مفعول الوقوع الذی هو مضاف الى الفاعل ای مشتق وغيره سواء فی وقوع كل منهما نعتا (اذا كان وضعه) (ای وضع غير المشتق) يعنی فی التركيب بشرط ان يكون وضع غير المشتق (لغرض المعنى) وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجوده على شئ ويقصد به (ای لغرض الدلالة على المعنى الواقع فی المتبوع) (عموما) ای دلالة عامة او وضعا عاما (ای فی جميع استعمالات) فيه اشارة الى ان نصب عموما على الظرفية وان العموم فی الاستعمال ويجوز نصبه على المصدرية كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوضع العام سواء استعمل خبرا او حالا او نعتا (مثل تميمى) فان النسبة الى بنی تميم لم تزل على المنسوب ما دام منسوبا فی جميع الازمان يريد بالمثل الاسم المنسوب (وذی مال) يريد به ايضا ذا وفروعها (فان التميمى) لكونه اسما منسوبا (يدل دائما) ای فی جميع الازمان سواء ذكر متبوعه اولم يذكر (على ان الذات ما) ای الذات من الذوات (نسبة الى قبيلة بنی تميم) فيقع صفة للذات ويجد فيها هذا المعانی من غير تأويله بالمشتق سواء كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تميمى او معرفة نحو زيد التميمى (وذو مال) لكونه بمعنى الصاحب وضعا (يدل على ان ذاتا ما صاحب مال) فتقع صفة لتلك الذات من غير تأويله ايضا (او خصوصا) عطف على عموما (ای) اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى (فی بعض الاستعمالات) يعنى لا يدل على معنى

فى متبوعه فى جميع الازمان بل فى بعض الازمان بان يكون ما وصفه به مذكورا لفظا (بان يدل فى بعض المواضع) يعنى عند ذكر الموصوف (على حصول معنى لذات ما وحينئذ) اى حين كونه دالا على حصول معنى لذات ما (تجوز ان يقع نعتا) لذلك الذات لوجود شرطه وهو الوضع لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع وكون موصوفه مذكورا لفظا (وفى بعضها) اى بعض المواضع (لايدل على ذلك) اى المعنى الواقع فى المتبوع لعدم ذكر متبوعه لالفظا ولا تقديرا لان المراد به حينئذ الدلالة على الذات فقط ولو كان المراد الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع لوجب ذكره اذا لم يذكر علم ان المراد الدلالة على الذات فقط (فحينئذ لايصح جعله نعتا) (مثل مررت برجل اى رجل) ولكن بشرط ان يضاف الى لفظ موصوفه وان يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيه ابهام وكذا انت ارجل كل الرجل يراد به البليغ الكامل فى شانه (اى كامل فى الرجولية) بفتح الراء ان كانت الباء مصدرية وضمها ان كانت نسبية (فاى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب) اى فى تركيب كان موصوفها فيه نكرة واضيفت هى الى عينه (على كمال الرجولية) يعنى باعتبار دلالتها على حصول معنى الكمال فى موصوفها (يصح ان يقع نعتا) لما قلنا فاى رجل مبتدأ ويصح ان يقع نعتا خبره والباء فى باعتبار متعلق بقوله يصح والمعنى فاى رجل فى مثل هذا المثال يصح ان يقع نعتا باعتبار دلالته على معنى الكمال (وفى مثل اى رجل عندك لايدل على هذا المعنى) اى على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم ذكر شئ ماقبلها صالح للموصوفية بها لالفظا ولا تقديرا لكونه مبتدأ والظرف خبره (فلا يصح ان يقع نعتا) لعدم كون المراد دلالتها على معنى قائم بالغير بل المراد ليس الا الدلالة على الذات فقط (و) (مثل مررت) (بهذا الرجل) فان الرجل وقع صفة لهذا لدلالته على معنى حاصل فيه وهو الذات المعينة (فان هذا يدل على ذات مبهمة) لكون وضع اسم الاشارة ليس الا دلالته على الذات المبهمة (والرجل) يدل (على ذات معينة) لكون اللام فيه للتعريف فيكون مادخلت هى عليه معرفة (وخصوصية الذات المعينة) فى الرجل بلام التعريف (بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة) فى هذا فيدل الرجل على معنى حاصل فى ذات هذا وهو الذات المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون معنى الكلام مررت بهذه الذات المعينة (فلهذا) اى لكونه يدالا على الذات المعينة الحاصلة فى هذا (صح ان يقع الرجل صفة لهذا) فتكون الصفة للايضاح (وفى المواضع الاخر) بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل وههنا بمعنى الغير (التى لايدل) الرجل اى مثل جاءنى الرجل

بدون

بدون ذكر هذا قبله اوالخل حامض والعسل حلو (على هذا المعنى) دلالة مقصودة اى على المعنى الحاصل فى المتبوع بل انما تدل على الذات لاغير (لايصح ان يقع صفة) لعدم الدلالة على المقصود حيث لايراد منه الدلالة على حصول معنى فى المتبوع (وذهب بعضهم) اى من القائلين باشتراط الاشتقاق فيه الى ان الرجل) فى المثال المذكور (بدل من اسم الاشارة) بدل الكل لا صفة له لانه لايدل على معنى فى متبوعه بل يدل على الذات فكيف يقع صفة فيكون بدلا منه بدل الكل لان مدلوله مدلول الاول (و) ذهب (بعضهم) اى بعض منهم (الى انه) اى الرجل فيه (عطف بيان) لانه تابع غير صفة يوضح متبوعه وهذا يصدق عليه فيكون عطف بيان للايضاح والاكثرون ومنهم المصنف على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الذات المعينة لما سبق وهذا حد النعت (و) (مثل مررت) (بزيد هذا) فان اسم الاشارة ههنا فى محل الجر على انه صفة لزيد لدلالته على معنى فى متبوعه وهو المشار اليه ولهذا فسره الشارح بقوله (اى) مررت (بزيد المشار اليه) فكما تصح هذا يصح ايضا ما افاد معناه وهو مررت بزيد هذا الا ان اسم الاشارة لايقع صفة الا للعلم او المضاف الى العلم اوالى الضمير اوالى مثله لما سيجئ ان الموصوف اخص من الصفة اومساو وفى الثلاثة الاول يكون اخص وفى الاخير مساويا له واما فى غيرها فلا يوجد هذا المعنى فلايكون اسم الاشارة صفة (فهذا) اى لفظ هذا (فى هذا الموضع) اى فى موضع يلى فيه اسم الاشارة الذات المعينة كالعلم وغيره مما يمكن ان يكون موصوفا به (يدل على معنى حاصل فى ذات زيد) وذلك المعنى هو المعنى المشار اليه (فوقع) اسم الاشارة (صفة له) اى لزيد لايضاح المعنى الحاصل فيه فتكون الصفة للايضاح (وفى المواضع الاخر التى لايدل) اسم الاشارة (على هذا المعنى) اى على معنى حاصل فى الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار اليها فقط مثل مررت بهذا الرجل او يا هذا الرجل (لايصح) فيها (ان يقع صفة) لعدم كون المقصود الدلالة على معنى فى غيره اذ لو كان مقصودا لوجب ان يلى ما يوصف به فلما لم يل علم انه لايراد منه معنى الوصفية ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى النعت وهو الافراد لكون المطابقة فيه اتم شرع فى بيان ما هو فى حكم الافراد فقال (وتوصف النكرة) اوما فى حكمها من ذى لام يقصد به فرد مبهم كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى (لاالمعرفة) لان الجملة من حيث هى جملة نكرة لاتقع صفة للمعرفة لوجوب المطابقة فى التعريف والتنكير فلا توصف المعرفة بالجملة اصلا (بالجملة) لا مطلقا بل بالجملة (الخبرية) (التى هى فى حكم النكرة) فيوجد

التطابق بينهما (لان الدلالة على) حصول (معنى فى متبوعهما) اى الصفة (كما توجد) اى الدلالة على حصول معنى فى المتبوع (فى المفرد) الذى يكون صفة (كذلك) تأكيد لقوله كما (توجد) لدلالة ايضا (فى الجملة الخبرية) فيصح ان تقع صفة كما يصح وقوع المفرد (وانما قيد الجملة) الواقعة صفة (بالخبرية) احترازا عن الانشائية لان فائدة الصفة كما سبق تخصيص موصوفها كما فى النكرات او توضيحه كما فى المعارف فوجب ان يكون الوصف موجودا فى الحال والسابق ايضاحتى يخصص او يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة فى الحال ولا فى السابق بل المراد منها الطلب فكيف تخصص اوتوضح فلايصح ان تقع صفة لانتفاء الفائدة (لان الانشائية لاتقع صفة) لما قلنا (الابتأويل بعيد) قيد بالبعيد لان الجملة الخبرية الواقعة صفة ايضا مأولة اذ الجمل التى لها محل من الاعراب فى تأويل مفرد مسبوك منها الا ان ذلك التأويل فيها قريب (كما اذا قلت) فى توصيف الجملة الانشائية بحسب الظاهر (جانى رجل اضربه) اذ ههنا ليست للشرط ولاللظرف بل زائدة لتحسين الكلام (اى مقول) يعنى جانى رجل مقول (فى حقه اضربه) فلما توهم منه ان المأمور بالضرب المتكلم وليس كذلك دفعه بقوله (اى مستحق لان يؤمر بضربه) فلاتكون الجملة الانشائية بعد التأويل صفة بل تكون مقول قول هو صفة وهو قوله مقول او مستحق فيكون من قبيل وصف الافراد لاوصف الجملة (ويلزم) (فيها) اى فى الجملة الخبرية الواقعة صفة (الضمير) ولم يقل ويلزم عائد كما قال فى الجملة الواقعة خبرا فلابد من عائد لان المبتدأ لما كان مقتضيا للخبر ولا يوجد بدونه مذكورا او محذوفا كفى فى الرابطة الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضا وجب ان يكون الرابط ماهو الاصل فى الربط وهو الضمير ولايجوز مايقوم مقامه لضعفه (الراجع الى تلك النكرة) لاالى غيرها لفظا اوتقديرا مثل واتقوا يوما لاتجزى نفس الاية اى فيه (للربط) اى ليربط ذلك الضمير برجوعه الى الموصوف الجملة الواقعة صفة به كيلا يظن المخاطب انها اجنبية غير قابلة لكونها صفة (نحو جانى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها) اى فى الجملة التى وقعت صفة (الضمير الرابط) الراجع الى تلك النكرة بل تكون خالية عنه (تكون) تلك الجملة (اجنبية بالنسبة الى الموصوف) لان الجملة من حيث انها جملة مستقلة فى الافادة لاتقتضى الارتباط بغيرها لاشتمالها على الاسناد التام المقتضى المسند اليه والمسند فلابد من رابط يخرجها عن الاستقلال ويحوجها الى شئ قبلها كيلا تكون اجنبية وهو الضمير وحده لما قلنا ولذا صرح به المصنف (فلا تصح ان تقع صفة لها) اى لتلك النكرة لعدم دلالتها على معنى فى شئ قبلها بسبب كون الرابط

مفقود

مفقودا (مثل جاءنى رجل زيدعالم) (وتوصف) مبنى للمفعول (بحال الموصوف) الجار والمجرور نائب عنه سواء كان مفردا او جملة الا انه اذا كان مفردا يقع صفة المعرفة والنكرة واما اذا كان جملة فلا يقع صفة الا للنكرة لما سبق واذا عدل به آخر البحث عن بيان كونه جملة (اى بحال قائمة به) اى بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة (نحو مررت برجل حسن) يجوز جعله لوصف المفرد ولوصف الجملة باعتبار ان يكون حسن اسما وفعلا (اذ الحسن) بضم الحاء (حال الرجل وصفته) وقائم به لان الحسن عرض لايقوم بنفسه (و) يوصف (بحال متعلقه) بكسر اللام (اى) بحال (متعلق الموصوف) ولما اشكل عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان النعت على ماسبق تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا وليس حال المتعلق معنى فى المتبوع فكيف يدل عليه اول قول المصنف بحال المتعلق بقوله (يعنى بصفة اعتبارية تحصل له) اى للموصوف (بسبب متعلقه) لان وصف المتعلق لما حصل بتأديب الموصوف وتعليمه اياه مواصلاحه جاز ان يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه (نحو مررت برجل حسن غلامه) يجوزهها الوجهان الوصف بالمفرد والجملة (اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه) اى معنى حاصل فى الرجل (وان كان) الوصف وصفا (اعتباريا) اى مجازيا لانه بحسب الحقيقة وصف الغلام (فالاول) (اى النعت بحال الموصوف) اى بحال قائمة به (يتبعه) لاتحادهما فى الصدق حيث يصدق احدهما على ماصدق عليه الآخر فكانهما شئ واحد فلزم المطابقة فى هذه الامور لئلا يلزم كون الشئ مثلا معرفة ونكرة فى حالة واحدة (اى) يتبع الوصف (الموصوف فى عشرة امور) لكن لامن حيث الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا فسره الشارح بقوله (يوجد منها فى كل تركيب) من التراكيب العربية (اربعة) لان الشئ الواحد لايكون واحدا وتثنية وجمعا ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها اضدادا ولان هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث فاخذ من كل نوع فرد فاجتمع فى كل تركيب اربعة (فى الاعراب) سواء كان فى كليهما لفظيا او تقديريا او فى احدهما لفظيا وفى الاخر تقديريا او بالحركة او بالحرف (رفعا ونصبا وجرا) النصب على الظرفية باعتبار المضاف اى فى حالة الرفع والنصب والجر (والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعنى ان كان احدهما مذكرا يجب ان يكون الآخر مذكرا ايضا واذا كان احدهما مؤنثا يجب ان يكون الآخر ايضا مؤنثا وكذا الحال فى البواقى (الا اذا كان) استثناء من قول الشارح يوجد منها فى كل تركيب اربعة اى الوصف (صفة يستوى فيها) اى فى الصفة (المذكر

والمؤنث) لان الصفة اذا كانت كذلك لم توجد فيها اربعة منها بل انما توجد فيها ثلاثة منها الانتفاء التذكير والتأنيث في تلك الصفة لمساواة بينهما (كفعول بمعنى فاعل) بشرط ان يكون الموصوف مذكورا (نحو رجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن في الفرق بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس من المذكر والمؤنث فله حينئذ يكون من عداد الاسماء (اوفعيل) ايضا (بمعنى مفعول) بشرط ان يذكر الموصوف ليكون ذكر الموصوف قرينة (كرجل جريح وامرأة جريح) واما اذا لم يذكر فانهما لايستويان بل يفترقان باثناء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته وجعل الاستواء في فعيل اذا ذكر الموصوف في المفعول وفي فعول اذا ذكر ايضا في الفاعل طلبا للعدل يعني لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدمه للآخر ولم يعكس لان في فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولاشك ان الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال (اوكان) الوصف (صفة مؤنثة تجرى على المذكر) اى تجعل صفة للمذكر وتطلق عليه (كعلامة) ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهلباجة وهو الذى جمع كل شر (والثانى) (اى النعت بحال متعلق الموصوف) (يتبعه) اى يتبع الوصف للموصوف (فى الخمسة الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى مؤنث اول (وهى) الخمسة الاول (الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير) يعنى اذا كان الموصوف معرفا تكون الصفة ايضا كذلك كقوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ومنكرا تكون الصفة ايضا كذلك نحو جاءتنى امرأة حامل وشاحبها وكذلك البواقى (ويوجد منها) اى من تلك الخمسة (فى كل تركيب اثنان) لانه لايكون الشئ الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ومعرفة ونكرة لكونها اضدادا ولان هذه الخمسة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع الوصف الثانى موصوفه فى هذه الخمسة لانه لما كان الوصف فى هذا النوع وصفا سببيا اكتفى فى المطابقة بهذا القدر حطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل (و) لايتبع الوصف الموصوف (وفى البواقى) (من تلك الامور العشرة) التى كان الوصف قد طابق الموصوف فيها فى القسم الاول (وهى) اى البواقى (ايضا) اى كالامور التى طابق الوصف الموصوف فيها يعنى كما كانت (خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعنى ان الموصوف فى هذا القسم اذا كان مذكرا لايجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا نحو مررت برجل ضاربة

امرأته

امرأته واذا كان مؤنثا لايجب ايضا تأنيثه مثل مررت بهند ضارب ابوها وكذا الحال فى البواقى فيكون الوصف فى هذا القسم فى الخمسة الباقية (كالفعل) فى انه يدور تأنيثه وتذكيره ونظائرهما على الاسناد الى الفاعل ولايكون بالموصوفة فيها لكونه مسندا الى الظاهر (لشبهه به) اى لشبه الوصف بالفعل لكونه مسندا الى الظاهر فصار بمنزلة الفعل (يعنى ينظر الى فاعله) اى فاعل الوصف (فان كان) فاعله (مفردا) مذكرا اومؤنثا (اومثنى) كذلك (اومجموعا) كذلك (افرد) بالوصف سواء كان موصوفه مفردا ايضا نحو مررت برجل كريم ابوه اومثنى نحو مررت برجلين كريم ابوهما اومجموعا نحو مررت برجال كريم آباؤهم لئلا يلزم تعدد الفاعل لانه لو ثنى او جمع حين كون فاعله مثنى اومجموعا لزم تعدده وهو ظاهر (كما يفرد الفعل) عند كون فاعله الظاهر مثنى اومجموعا مثل قام الزيدان وقام الزيدون (وان كان) الفاعل (مذكرا اومؤنثا حقيقيا بلافصل) واقع بينهما (طابقه) اى طابق الوصف فاعله فى التذكير والتأنيث وان كان الموصوف بخلافه ليعلم من اول الامر ان فاعله مذكر اومؤنث (وجوبا) تمييز من النسبة (كما يطابق الفعل فاعله) الظاهر وجوبا للعلة المذكورة (فى التذكير والتأنيث) مثل قام زيد وقامت هند (وان كان فاعله) اى فاعل الوصف الثانى (مؤنثا غير حقيقى اوحقيقيا) الا انه كان (مفصولا عنه) حيث وقع فصل بينهما (يذكر اويؤنث) ذلك الوصف يعنى يخير بينهما يذكر لكونه غير حقيقى اومفصولا ووجوب التأنيث انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلافصل لما مر ويؤنث لكون فاعله مؤنثا وان كان غير حقيقى اومفصولا (جوازا) ولما فرغ من بيان تشبيه النوع الثانى بالفعل فى الخمسة الباقية اورد امثلتهما على ترتيب اللف فقال (تقول) ايضاحا لها وزيادة فى التفهيم (مررت برجل قاعد غلامه) كان (مثل) مررت برجل (يقعد غلامه و) مررت (برجلين قاعد غلاماهما) كان (مثل) مررت برجلين (يقعد غلاماهما و) مررت (برجال قاعد غلمانهم) كان (مثل) مررت برجال (يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها) اعاد لفظ مررت تنبيها على ان هذه الامثلة اوردت لتأنيث الفاعل فتكون مغايرة للمعطوف عليه كان (مثل) مررت بامرأة (يقوم ابوها و) مررت (برجل قائمة جاريته) مثال كون الفاعل مؤنثا حقيقيا كان (مثل) مررت برجل (تقوم جاريته و) مررت (برجل معمور اومعمورة داره) مثال لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى وهذا مثل مررت برجل يعمر داره بالياء التحتانية اوالفوقانية ولم يأت له نظير من الفعل اكتفاء بالسياق والسباق (او) مررت (قائم او) برجل (قائمة فى الدار جاريته) مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع الفصل كان هذا (مثل) مررت برجل (يقوم اوتقوم) بالتذكير والتأنيث

(في الذات حقيقة وان عدت) منشأ هذا السؤال التفريق بين النوعين بان جعل
الوصف للموصوف في الامور العشرة كلها في الاول ولم يجعل في الثاني الا في الخمسة
الاول وفي الخمسة الاخر صار كالفعل مع انه في الاول ايضا يجوز ان يصير
الوصف فيها كالفعل فكان على المصنف ان يقول ويتبعه في الخمسة ان
سواء كان وصفا بحال الموصوف او متعلقه وان كان كذلك وان قلت (فاعرف)
ايها الطالب المستعد (حق النظر) منصوب بنزع الخافض اي بحق النظر
اي بعين الانصاف من غير تعنت ولاعناد في اساليب الكلام وسياقه وسباقه
(وجدت) النوع (الاول وهو الوصف بحال الموصوف) اي بحال قائمة به
(ايضا) اي كالنوع الثاني وهو الوصف بحال متعلق الموصوف (في الخمسة
الاواخر) الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير (كالفعل) في ان يجوز
تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه على الاسناد الى الفاعل (لان فاعله)
اي فاعل الوصف الذي هو بحال الموصوف (كالضمير المستكن فيه) لكونه
مشتقا او في حكمه محتاج الى الفاعل وهو اذا لم يكن ظاهرا فضمير اما بارز
او مستكن وفي الصفات لا يكون الا مستكنا لان كون الضمير بارزا مخصوص
بالفعل كما يجيئ (الراجع الى موصوفه) المذكور (والفعل اذا اسند الى الضمير)
الراجع الى شيء فانه يكون مفردا اذا كان مرجعه مفردا و(يلحقه) اي الفعل
(الالف) اي الف الضمير (في التثنية) اذا كان مرجعه مثنى لوجوب مطابقة
الضمير مرجعه (و) يلحقه (الواو) اي واو الضمير اذا كان المرجع جمعا مذكرا
عاقلا (في جمع المذكر العاقل و) يلحقه (النون) اذا كان مرجعه جمعا مؤنثا
(في جمع المؤنث السالم) لان النون علامة الجمع المؤنث كما ان الواو علامة الجمع
المذكر العاقل (ويؤنث) الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا
(في الواحدة المؤنثة) ويذكر ايضا في الواحد المذكر اذا كان مرجعه مذكرا وبين
في السؤال ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة الاواخر كالفعل واورد امثلتها على
ترتيب اللف ايضاحا فقال (فيقال) المذكور (قلت) بتاء الخطاب (مررت برجل
ضارب) في الافراد والتذكير مثل مررت برجل يضرب (و) مررت (برجلين ضاربين)
في التثنية مثل مررت برجلين يضربان (و) مررت (برجال ضاربين) في الجمع
المذكر العاقل مثل مررت برجال يضربون (و) مررت (بامرأة ضاربة) في الافراد
والتانيث (و) مررت (بامرأتين ضاربتين) في التثنية (و) مررت (بنسوة
ضاربات) في الجمع المؤنث (كما تقول في الفعل) اذا اسند الى الضمير مررت
برجل (يضرب و) مررت برجلين (يضربان) و مررت برجال (يضربون
و) مررت بامرأة (تضرب و) مررت بامرأتين (تضربان و) مررت

بانسوة (بضربن) هكذا هذا السؤال بعبارة الرضى (فلم خصصت الثانى بهذا الحكم) الباء دخلت ههنا على المقصور لان المقصور عليه ههنا هو الثانى والمعنى فلم جعلت هذا الحكم اعنى التبعية للموصوف فى الخمسة الاول وكونه كالفعل فى البواقى مختصا بالنوع الثانى مع انه يجوز ان يجرى هذا الحكم فى النوع الاول ايضا كذلك من غير تفرقة (قلنا) فى جوابه (المقصود الاصلى فى هذا المقام) فى تبعية الوصف الموصوف وعدم تبعيته (بيان نسبة الوصفين) اى الوصف بحال الموصوف والوصف بحال متعلقه (الى الموصوف) متعلق بالنسبة (بالتبعية) متعلق بهما ايضا فى الاول (وعدمها) اى عدم التبعية فى الثانى يعنى بيان تعلق الوصف وارتباطه بالموصوف بالتبعية له فى الامور المذكورة وعدم تعلق الثانى وارتباطه له بالتبعية فيها بل فى بعضها (ولما كان الوصف الاول) اى الوصف بحال الموصوف (يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف (فى الامور العشرة) المذكورة سابقا وكان يوجد فى كل تركيب منها اربعة لما سبق (وكان) الوصف الاول (لايخرجه مشابهته) اى مشابهة الوصف الاول (للفعل فى الخمسة البواقى عن هذه) متعلق بلايخرجه (التبعية) يعنى تبعية الوصف الموصوف فى الامور العشرة (لما عرفت) اى لمكان الاتحاد والاتصال بينهما فى الصدق والمعنى كانهما صارا شيئا واحدا (اكتفى) جواب لما اى المصنف (فيه) اى فى الوصف الاول (بالحكم عليه) اى على الوصف الاول (بالتبعية) اختصارا واعلاما بان هذا الوصف قائم بموصوفه لابسببه فكانه مسند اليه لاالى ضميره (بخلاف الوصف الثانى) فانه قائم بسببه لابموصوفه (فانه) اى المصنف (لماحكم عليه) اى على الوصف الثانى (بالتبعية) اى بان يتبع الوصف الموصوف (فى الخمسة الاول) الاعراب بانواعه الثلاثة والتعريف والتنكير بمناسبة كونه وصفا سببيا وهذا القدر يوجب المتابعة فيها لانها امور ضعيفة تحصل بادنى مناسبة بخلاف الخمسة الاخر فانها امور قوية تقتضى مناسبة قوية (لم يكتف) المصنف (فيه) اى فى الوصف الثانى (بالحكم بعدم التبعية) فيها (فانه) اى الحكم بعدمها فيها (غير مضبوط) لان فى بعضها يناسب الافراد كما اذا كان الفاعل مثنى اومجموعا وفى بعضها يجب التذكير او التأنيث كما اذا كان الفاعل مفردا مذكرا اومؤنثا حقيقيا بلا فصل وفى بعضها جاز التأنيث والتذكير كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل اومؤنثا غيرحقيقى بدونه (بل بين) المصنف (ضابطة عدم تبعيته له) اى تبعية الوصف للموصوف (بكونه) اى بكونه الوصف الثانى (كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده تبيين حاله) اى حال ذلك الوصف (عند عدم التبعية) اى ليعلم انه يكون حال الوصف الثانى عند عدم كونه تابعا لمتبوعه كالفعل كما سبق

ولما نشأ في الوصف الثاني من تشبيهه بالفعل ابهام واجمال اراد ان يوضحه و يفسره ليفيد زيادة معرفة به فقال (ومن ثمه) (اى ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل) (حسن قام رجل قاعد غلمانه) لان الصفة اذا اسندت الى الاسم الظاهر يحسن افرادها لانها حينئذ صارت كالفعل ولولم تكن كالفعل وكانت تابعة للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلمانه لمطابقة الموصوف وامتنع قام رجل قاعدة غلمانه لعدم المطابقة (كما حسن) قام رجل (يقعد غلمانه وحسن ايضا) ان يقال قام رجل (قاعدة غلمانه) لكن الاول احسن لكونه اخف وعدم كون التأنيث حقيقيا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولى لكونه اصلا (لان الفاعل) وهو غلمانه (مؤنث) لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة يكون مؤنثا الا جمع المذكر السالم وسيأتي الانه (غيرحقيقي) لما مر ان تأنيثه لكونه بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا (كما حسن) ان يقال قام رجل (تقعد غلمانه) بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق للتأنيث لانها قد تكون للتذكير كما في المخاطب المذكر (وضعف) (قام رجل) (قاعدون) بالحاق علامة جمع المذكر وهو الواو والنون في الرفع (غلمانه) ولو لم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد الفاعل بلا عطف (لانه) اى لان مثل هذا التركيب (بمنزلة) قام رجل (يقعدون غلمانه) الا ان ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب وتجريدهما عن كونهما علامتي التثنية والجمع ضعيف بخلافهما في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعتا علامتين لهما ولم تكونا اصلا فاعلا اذ لو كانا كذلك لما انقلبتا في حالتي النصب والجر بل هما حرفان اعراب سواء كانا في المشتق اوغيره (والحاق) مصدر من لحق على وزن ذهاب كاللحوق ومضافا الى الفاعل (علامتي المثنى) اى الالف (والمجموع) اى الواو (في الفعل المسند الى ظاهرهما) اى المثنى والمجموع اشعارا من اول الامر ان فاعلهما مثنى اومجموعا كما انت الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل ايذانا من اول الامر الى ان فاعله مؤنث (ضعيف) اى جائز مع ضعف لاشعاره بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف (و يجوز) (من غيرحسن) لكون الصيغة جمعا (ولاضعف) لعدم شبهه الفعل ان يقال ان قام رجل (قعود غلمانه) لعدم جريانه على الفعل لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه لم يجمع (لوان) للوصل (كان قعود جمعا) اى جمع قاعد كشهود وجلوس وسجود (ايضا) اى (لك) ان (قاعدون) جمع قاعد (لانك اذا كسرت) من التكسير (الاسم المشابه للفعل) لاطلاق الاسم يعني اذا جعلته جمعا مكسرا (خرج) ذلك الاسم لكون التكسير مخصوصا بالاسم (لفظا عن موازنة) اى الاسم المجموع المكسر

الفعل

(الفعل ومناسبتداه) فى الحركات والسكنات وعدد الحروف مع انها اقوى وجوه المشابهة (لان الفعل لايكسر) لانه لايقبل التغيير فيكون التكسير من خواص الاسم لانه يقبل التغيير (فلم يكن) قام رجل (قعود غلمانه) بجمع التكسير (مثل قام رجل (يقعدون غلمانه) فى الضعف لعدم مشابهته له فلم يرث منه الضعف ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقته موصوفه ولايذان تعدد الفعل بلا عطف مغنيا وان لم يوازن لفظا (الذى) صفة للمشبه وهو قوله مثل يقعدون غلمانه و يجوز ان يكون صفة للمشبه وهو قوله قعود غلمانه (اجتمع فيه فاعلان) بلا عطف الضمير المرفوع وغلمانه (فى الظاهر) متعلق باجتمع لانه فى الحقيقة لم يجتمع فيه فاعلان (الا) استثناء من قوله فاعلان فى الظاهر يعنى الا ان يأول باحد الوجوه الثلاثة فحينئذ لايلزم اجتماع الفاعلين الاول (ان يخرج الواو) سواء كانت فى الاسم او الفعل (من الاسمية الى الحرفية) يعنى ان يجعل الواو حرفا دالا على ان الفاعل الآتى مجموع من اول الامر وهذا اضعف الوجوه الثلاثة لانه يلزم منه الغاء الحرف (او) يعنى الثانى ان (يجعل المظهر) الواقع بعده (بدلا من المضمر) يعنى يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يبدل من المضمر الغائب بدل الكل على ما سيأتى وهذا وسط الوجوه لانه وان لم يلزم منه الغاء الحرف الا انه يشعر به (او) يعنى الثالث ان (يجعل الفعل) مع فاعله (خبرا مقدما على المبتدأ) الذى هو الاسم المظهر لانه حينئذ يجعل مبتدأ اى ان يجعل الفعل مع فاعله جملة فى محل الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم الظاهر الذى وقع بعده مبتدأ وتكون الجملة الاسمية صفة لماقبلها وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه التقديم لفظا على ماسبق ولما فرغ من تعريف النعت وبيان بعض احواله شرع فى بيان مالايجوز وصفه ولاتوصيفه فقال (والمضمر) مطلقا سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا (لايوصف) مبنى للمفعول نائبه ما استكن راجع الى المضمر يعنى ان المضمر مطلقا لايكون موصوفا بشئ بمثله او بغيره لانه لم توجد معرفة مساوية له فى التعريف او اوضح منه حتى يوصف بها للايضاح و (لان ضمير المتكلم) متصلا كان او منفصلا (و) ضمير (المخاطب) ايضا كذلك كل واحد منهما (اعرف المعارف واوضحها) فتوصيف كل منهما للتوضيح لايجوز لانه لايمكن التوصيف للتخصيص لما انه مخصوص بالنكرة والتوضيح تحصيل الحاصل (فلاحاجة لهما) اى لضمير المتكلم والمخاطب (الى التوضيح) لما عرفت انهما اوضح واعرف فاذا لم يحتج فيهما الى التوضيح فلان لا احتياج لهما الى التخصيص اولى لانه لايكون الا فى النكرات فلما وردان ذينك الضميرين الكونهما

عرفت واوضح لا احتاج ايضا الى توضيح الا انه انعت لما كان فيه ابهام
ما دون توصيفه دفعه بقوله (وحمل عليهما) اي على ضمير المتكلم والمخاطب
في عدم التوصيف (ضمير الغائب) وان كان فيه ابهام من وجه لانه من حيث
انه كان ذينك الضميرين لا يوصفان كذلك ضمير الغائب لا يوصف ايضا حملا
عليهما واجاز الكسائي توصيفه متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل
الجمهور منه على البدل او على انه هو اسم من اسماء الله فحينئذ يكون اسما ظاهرا
يجوز توصيفه كما لو جعل الضمير علما وحينئذ يجوز توصيفه (و) حمل
(على الوصف الموضح) اسم فاعل من اوضح في عدم جواز التوصيف
(الوصف المادح) اي كون الصفة للمدح (و) الوصف (الذام) اي كونها
للذم (وغيرهما) من كونها للتأكيد يعني كما ان الضمير بانواعه لا يوصف
للتخصيص والتوضيح لا يوصف ايضا للمدح والذم والتأكيد لان هؤلاء فروع
لوصف الموضح في الافادة لان الاصل في وصف المعارف التوضيح والضمير
لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل فعدم الوصف بهؤلاء يكون هو الاولى لان
مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا (طردا للباب)
(ولا يوصف به) اي لا يكون الضمير مطلقا متكلما كان او مخاطبا او غائبا صفة
لشيء مخصصا او موضحا او غير ذلك كما لا يكون موصوفا (لانه) اي الشأن
(ليس في المضمر معنى الوصفية) بل ليس فيه الا الدلالة على الذات فقط (وهو)
اي معنى الوصفية (الدلالة) اي دلالة اللفظ (على قيام معنى بالذات) مثل احمر
مثلا فانه يدل على ذات ما يقوم بها معنى الحمرة وهذا المعنى لا يوجد في المضمر
(لانه) اي المضمر (لا يدل الا على الذات) كاسم الجامد مثل زيد ورجل وفرس
(لا) يعني لا يدل (على قيام معنى بها) اي بالذات لا يتلبس فيه ذلك المعنى حتى
يدل عليه ولانه لا اعرف منه فلو وقع نعتا لشيء لزم ان يكون اعرف من المنعوت
وذا غير جائز لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا (وكأنه)
اي اظن انه (لم يقع في بعض النسخ) اي نسخ الكافية (قوله ولا يوصف به)
بل اكتفى فيها عنه بقوله والموصوف اخص او مساو لما سبق انه لا اخص من
الضمير حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولذا لا يقع صفة لشيء
(ولهذا) اي ولعدم وقوع قوله ولا يوصف به فيه (اعتذر الشارح الرضي)
اي بين عذر المصنف في عدم ذكر قوله ولا يوصف به (وقال) اي الشارح الرضي
لم يذكر (المصنف) في المتن بعد قوله والمضمر لا يوصف (انه) اي المضمر
(لا يوصف به) يعني ان المصنف بين ان الضمير لا يكون موصوفا لشيء ولم يبين
انه لا يكون صفة لشيء ايضا بل سكت عنه مع انه لا يقع صفة ايضا (لانه)

اى

اى الشان (تبين ذلك) اى علم كونه صفة (بقوله) (والموصوف اخص اوساو) ذاته لشئ اخص من المضمر ولاشئ مساوله حتى يكون صفة له ولانه لما وجب ان يكون الموصوف اخص منهما اومساويا لها اعلم ان المضمر لا يكون صفة لشئ لانه لايوجد فى المعارف اخص منه اومساوله على ماسيأتى حتى يقع صفة له واعلم ان قوله والموصوف اخص اومساو ينقسم بالقسمة العقلية الى اربعة اقسام ان يكون الموصوف اخص من الصفة مثل جاءنى زيد العالم اومساويا لها او الصفة مساو يدله ايضا مثل جاءنى الرجل الفاضل او تكون الصفة اخص منه وهذا القسم لايجوز لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود انقص من غيره (اى الموصوف المعرفة) وصفة بالمعرفة لان الموصوف النكرة لا يكون اخص من الصفة بل يكون مساو بالها (اشد) اى اقوى (اختصاصا بالتعريف) يعنى تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى لدلالته على الذات والنعت على الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى (والمعلومية من الصفة يعنى) يجب ان يكون الموصوف (اعرف منهما) اى من الصفة (لانه) اى من الموصوف (المقصود الاصلى) فى التركيب الوصفى (فيجب ان يكون) الموصوف (اكمل من الصفة فى التعريف او) يعنى ان لم يكن اكمل منها فلابد ان يكون (مساويا لها لانه) اى الموصوف (لولم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لايكون) الموصوف (ادون منهما) يعنى لايكون انقص منها بل يكون مساو ياله (والمنقول) اى الذى نقل (عن سيبويه وعليه) اى على مانقل عنه مشى (جمهور النحاة) اى مشاهيرهم (ان اعرفها) اعرف المعارف واقواها (المضمرات) بانواعها ولذا اوردها بصيغة الجمع ليكون دلالة عليها (ثم الاعلام) الشخصية (ثم اسم الاشارة) مفردا كان اومثنى اوجمعا مذكرا كان اومؤنثا (ثم المعرف باللام) كذلك (والموصولات فبينهما) اى بين المعرف باللام و بين الموصولات (مساواة) من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام التعريف او للجنس وكذا الموصول واما الثانى فلان اللام الموصولة ايضا لام التعريف كذا سائر الموصولات مثل الذى والتى واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال الموصولات فى نحو الضارب ابوه زيد خالد اما كون المضمر اخص من غيره فلعدم الالتباس فيه لانك اذا قلت انا وانت لا يلتبس بغيره دون غيرهما من المعارف وحمل الغائب عليهما لكونه من جنسهما ونوعهما واما كون العلم اخص من البواقى فلكونه معرفة وضعا واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمال ما صار ادنى رتبة من المضمر ولذا ما جاز توصيفه دون المضمر واما اسم الاشارة فانه وان كان معرفة وضعا الا انه جاز استعماله استعمال الاجنابى فيكون نكرة

بينهما الا ولذا وجب توصيفه بذى اللام فقد على ما سيجئ فى قوله تعالى وصفناه هنا بذى اللام وبهذا الاعتبار كان ادنى حالا ومرتبة من الاعلام ولكون تعريفه وضعا ثانيا لاعرضيا كان اخص من ذى اللام وكذا من الموصولات لما عرفت ما بينهما من المساواة (ومن ثمه) (اى ومن اجل) ولاجل لان من فى مثل هذا الموضع تكون بمعنى اللام التعليلية (ان الموصوف اخص اومساو) (لم يوصف ذواللام) اى المعرف بلام التعريف لايوصف يعنى لايكون موصوفا بشئ من الاشياء (الابمثله) (اى بذى اللام الآخر) اى بالمعرف باللام الذى يكون غيرالاول لفظا ولذا وصفه بالآخر ولئلا يتوهم انه موصوف بعينه (او) (لم يوصف ذواللام الابا) (لموصول) سواء كان الالف واللام مثل جاءنى الرجل الضارب ابوه عمرا اوغيره (فانه) اى الموصول (ايضا) اى كذى اللام (مماثل لذى اللام) يعنى كما ان ذى اللام مماثل لذى اللام الآخر حتى يكون صفته كذلك الموصول مماثل لذى اللام فيكون صفة له (لما عرفت ان بينهما) اى بين الموصولات وبين ذى اللام (من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل) مثل لكون ذى اللام موصوفا بذى اللام الآخر (او) جاءنى (الرجل الذى كان عندك امس) مثال لكون المعرف باللام موصوفا بالموصول ونحو قوله تعالى * قل ان الموت الذى تفرون منه * الآية (او) لم يوصف ذواللام الا (بالمضاف الى مثله) (اى مثل المعرف باللام) الذى هو للموصوف يعنى يكون موصوفا بالمضاف الى المعرف باللام ذلك اما (بلا واسطة) يعنى لايكون بين المضاف الذى هو صفة وبين المضاف اليه الذى هوالمعرف باللام بالواسطة (نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس) والباء فى قوله بلاواسطة متعلق بالمضاف (اوبواسطة) يعنى يكون بينهما فاصل (نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه اوانقص منه) يعنى ان تعريف المضاف يكون انقص من تعريف المضاف اليه (على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره) فعند سيبويه تعريف المضاف فى مرتبة المضاف اليه لانه اخذ التعريف منه واكتسبه لان الاخذ وان لم يكن اقوى ممن اخذ منه فلا اقل من ان يكون ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة فلو لم يكن تعريفه مساويا لتعريفه لكانت الكلمة الواحدة انقص واتم فى التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف اليه لاانقص منه ولا ازيد فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف المضاف اليه لزم ان لايكون المضاف الى الضمير صفة ولا موصوفا كما ان الضمير لايكون موصوفا ولاصفة وهذا ليس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا

مثله

مثل قولك جاءني غلامك الظريف ويقع صفة ايضا مثل جاءني غلامي صاحبك قلت لايلزم من كون المضاف الى الضمير مساويا له في التعريف ان يكون مساويا له في جميع احكامه حتى يلزم ان لايقع صفة ولا موصوفا مثله لان المشابه لشئ في وصف له لايكون مشابها له في جميع اوصافه وفي الرضي المضاف الى الضمير ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصوف فينعت بهما الى هنا كلامه فعلم من هذا ان المضاف الى المضمر لايقع صفة الا الى المضاف الى المضمر ايضا واما المضاف الى العلم اوالى غيره من المعارف الباقية فلايقع موصوفا بالمضاف الى المضمر كما ان العلم وغيره لايقع موصوفا بالمضاف اليه واما المضاف الى اسم الاشارة فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمر والى العلم واما المضاف الى ذي اللام والموصول فلايكون موصوفا بالمضاف الى الضمير والى العلم والى اسم الاشارة واما عند غيره فرتبة المضاف انقص من مرتبة المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه ومعلوم ان المكتسب يكون ادون مما اكتسب منه الايرى ان المنادى المفرد المعرفة اكتسب البناء من كاف الخطاب مع ان بناءه لايكون لازما بل يكون عارضا فيجوز ان تصف المعارف بعضها ببعض على مذهبه (بخلاف سائر) اي باقي (المعارف فانها) اي المعارف الباقية (اخص من ذي اللام) وكذا الموصول لما عرفت ما نقل عن سيبويه وما عليه الجمهور فلاتكون وصفا لئلا يكون المقصود ادنى من غيره (فلووقع اخص نعتا لغير اخص) مثل ان يقع ما اضيف الى الضمير صفة الى العلم مثل جاءني زيد صاحبك اوما اضيف الى العلم صفة الى المعرف باللام مثل جاءني الرجل صاحب زيد (فهو) اي الاخص الواقع صفة لغير الاخص كالمثالين المذكورين (محمول على البدل) دون الصفة (عند صاحب هذا المذهب) يعني عند سيبويه (وانما التزم) جواب عن سؤال مقدر وهو انه يلزم من ان يكون النعت اخص اومساويا ان يجوز وصف باب اسم الاشارة باسم الاشارة لانه مثله وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة لكونه اخص منها والحال انه لايجوز وصفه الا بذي اللام وحده اجاب عنه بطريق الحصر بقوله وانما التزم (وصف باب هذا) حين اريد وصفه اي جعله موصوفا (اي باب اسم الاشارة) سواء كان مفردا اومثنى اوجمعا مذكرا كان اومؤنثا (بذي اللام)

اى بالجنس المعرف بلام التعريف والباء فيه متعلق بقوله وصف باب هذا (مثل مررت بهذا الرجل) وبهذا المرأة وبهذين الرجلين وبهؤلاء الرجال والنساء (مع ان القياس) الذى ذكره من كون اسم الاشارة اخص من المعرف باللام والموصول والمضاف الى احدهما وساويا لاسم الاشارة والمضاف لاسم الاشارة (يقتضى جواز وصفه) اى ان يكون موصوفا (بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما) يعنى والمضاف الى اسم الاشارة وباسم الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها وساويا لبعضها فينبغى ان يوصف باحد هذه الاشياء الستة الا انه لايجوز توصيفه الا باحدها وهو المعرف باللام (للابهام) علة للالتزام (الواقع فى هذا الباب) اى باب اسم الاشارة (بحسب اصل الوضع) فان اسم الاشارة وضع لمفهوم كلى (المقتضى) اسم فاعل صفة بعد صفة للابهام (لبيان الجنس) يعنى يقتضى ذلك الابهام لكونه وضعيا ان يبين بجعل اسم الجنس المعرفة بلا جنس ايضا صفة لاسم الاشارة (فاذا اريد) به (رفعه) اى رفع ذلك الابهام (لايتصور) اى لايمكن ان يرفع (بمثله) اى اسم الاشارة لانه مبهم مثله ومثل الشئ لايقدر ان يرفع ابهام ذلك الشئ فارتفع توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح (لابهامه ولايليق) ايضا ان يرفع ابهامه (بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه) كالمضاف الى المعرف باللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة فارتفع توصيفه ايضا باحد هذه الاشياء الثلاثة (لانه) اى طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه الاشياء يكون (كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير) لان التعريف ليس فى ذات هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع ابهام اسم الاشارة من احدها يكون محالا لان الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير محال وماعلق بالمحال يكون محالا (فتعين) لرفع الابهام الواقع فى باب اسم الاشارة (ذواللام) اى اسم الجنس المعرف باللام (لتعينه فى نفسه) يعنى بواسطة كون اللام موضوعة لتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على الجنس فيليق ان يرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس (وحمل الموصول عليه) لما عرفت من المساواة بينهما (لانه) اى الموصول (مع صلته مثل ذى اللام) فيأخذ حكمه فيليق ان يرفع ذلك الابهام ولانه معرفة بلاواسطة ودال ايضا على الجنس (مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم) فيكون المعنى مررت بهذا الكريم (ومن ثمه) (اى ومن اجل التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس) الباء متعلق بقوله لرفع (ضعف) وصف اسم الاشارة بالوصف العلم لعدم كون الجنس مبينا ولم يمتنع لكونه معرفا باللام نحو (مررت بهذا الابيض)

(لانه) اى لان ابيض وصف عام فمن حيث ان له دلالة على الجنس جاز توصيفه به ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يتبين به ضعف توصيفه به كما قلنا آنفا (لايتبين به جنس المبهم) المشار اليه (لان الابيض) وصف (عام لايختص بجنس دون جنس) آخر يعنى لا يكون مخصوصا بجنس كالانسان اوالفرس بل يصلح) ان يكون وصفا لجميع الاجناس ناشترك باسم الاشارة فى الابهام بل هو محتاج ايضا الى التفسير فكيف يرفع ابهامه (وحسن) وصف باب اسم الاشارة بالوصف الخاص بجنس المعرف باللام لدلالته على معنى الجنس المخصوص مثل (مررت بهذا العالم) والاصل فيه ان يكون العالم وصفا لاسم الجنس المعرف الذى وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس فيقال مررت بهذا الرجل العالم لان الاسم الجنس حذف من البين اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم الاشارة لقيامه مقامه (لانه) اى الشان (يتبين به) اى بجعل العالم وصفا لاسم الاشارة (ان المشار اليه) اى ما اشير اليه بهذا (انسان) لان العلم مختص به ولا يوجد فى غيره كالضاربك والكاتب (بل) المشار اليه بهذا (رجل) لان لفظ هذا مذكر ووصفه ايضا مذكر يعلم بصيغة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف فرد من افراد الرجل لان بصيغة لتذكير لا يشار الى المؤنث ووصف التذكير ايضا لايكون صفة للمؤنث (العطف) اورده عقيب النعت لان فى العطف معنى الجمع لانه فى اللغة مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف النحوى يثنى طرف النسبة اى يجمع المعطوف والمعطوف عليه فى العامل اوالعمل ويوجد ايضا فى بعض حروفه الجمع فناسب الصفة لان الصفة تحتمل مع الموصوف وتحدان وقد يتوسط بعضها بين الصفات ولكثرة استعماله مثل الصفة (يعنى المعطوف بالحروف) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف العطف بالحروف لامطلق العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند الكوفيين فيقال له عطف النسق على وزن سمك يقال ثغر نسق اذا تساوت اسنانه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد (تابع) جنس شامل للتابع (مقصود) (اى قصد) فيه اشارة الى ان المقصود عامل لانه وقع صفة اى اعتمد على الموصوف ففيه معنى الحدث واريد منه زمان الحال الا ان الشارح فسره بالماضى لا لكونه بمعنى الماضى بل لقصد التحقيق والثبوت (نسبته) اى نسبة المعطوف (الى شئ) مثل زيد قائم وذاهب (اونسبة شئ اليه) اى الى المعطوف مثل قولك جاءنى زيد وعمرو (بالنسبة) (الواقعة فى الكلام) اسنادية كانت وايقاعية اخبارية اوانشائية اوغيرها والكلام اخبارى اوانشائى فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من) لفظ (المقصود) الذى ذكر منكرا يعنى ان البناء

اي باالجنس المعرف بلام التعريف والباء فيه متعلق بقوله وصف باب هذا (مثل مررت بهذا الرجل) وبهذا المرأة وبهذين الرجلين وبهؤلاء الرجال والنساء (مع ان القياس) الذى ذكره من كون اسم الاشارة اخص من المعرف باللام والموصول والمضاف الى احدهما وساويا لاسم الاشارة والمضاف لاسم الاشارة (يقتضى جواز وصفه) اى ان يكون موصوفا (بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما) يعنى والمضاف الى اسم الاشارة وباسم الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها وساو بالبعضها فينبغى ان يوصف باحد هذه الاشياء الستة الا انه لايجوز توصيفه الاباحدها وهو المعرف باللام (للابهام) علة للالتزام (الواقع فى هذا الباب) اى باب اسم الاشارة (بحسب اصل الوضع) فان اسم الاشارة وضع لمفهوم كلى (المقتضى) اسم فاعل صفة بعد صفة للابهام (لبيان الجنس) يعنى يقتضى ذلك الابهام لكونه وصعيا ان يبين بجعل اسم الجنس المعرفة بلا جنس ايضا صفة لاسم الاشارة (واذا اريد) به (رفعه) اى رفع ذلك الابهام (لايتصور) اى لايمكن ان يرفع (بمثله) اى اسم الاشارة لانه مبهم مثله ومثل الشئ لايقدر ان يرفع ابهام ذلك الشئ وارتفع توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح (لايهامه ولايليق) ايضا ان يرفع ابهامه (بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه) كالمضاف الى المعرف باللام واللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة وارتفع توصيفه ايضا باحد هذه الاشياء الثلاثة (لانه) اى طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه الاشياء يكون (كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير) لان التعريف ليس فى ذات هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع ابهام اسم الاشارة من احدها يكون محالا لان الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير محال وماعلق بالمحال يكون محالا (فتعين) لرفع الابهام الواقع فى باب اسم الاشارة (ذواللام) اى اسم الجنس المعرف باللام (لتعينه فى نفسه) يعنى بواسطة كون اللام موضوعة لتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على الجنس فيليق ان يرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس (وحمل الموصول عليه) لما عرفت من المساواة بينهما (لانه) اى الموصول (مع صلته مثل ذى اللام) فأخذ حكمه فيليق ان يرفع ذلك الابهام ولانه معرفة بلاواسطة ودال ايضا على الجنس (مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم) فيكون المعنى مررت بهذا الكريم (ومن ثمه) (اى ومن اجل التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس) الباء متعلق بقوله لرفع (ضعف) وصف اسم الاشارة بالوصف العلم لعدم كون الجنس مبينا ولم يمتنع لكونه معرفا باللام نحو (مررت بهذا الابيض)

(لانه) ای لان ابیض وصف عام فمن حیث ان له دلالة علی الجنس جاز توصیفه به
ومن حیث ان الجنس المشار الیه لم یتبین به ضعف توصیفه به کما قلنا آنفا
(لایتبین به جنس المبهم) المشار الیه (لان الابیض) وصف (عام لایختص
بجنس دون جنس) آخر یعنی لایکون مخصوصا بجنس کالانسان اوالفرس بل
یصلح) ان یکون وصفا لجمیع الاجناس فاشترک باسم الاشارة فی الابهام بل هو
محتاج ایضا الی التفسیر فکیف یرفع ابهامه (وحسن) وصف باب اسم الاشارة
بالوصف الخاص بجنس المعرف باللام لدلالته علی معنی الجنس المخصوص مثل
(مررت بهذا العالم) والاصل فیه ان یکون العالم وصفا لاسم الجنس المعرف
الذی وقع صفة لاسم الاشارة لبیان الجنس فیقال مررت بهذا الرجل العالم
لان الاسم الجنس حذف من البین اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم الاشارة
لقیامه مقامه (لانه) ای الشان (یتبین به) ای بجعل العالم وصفا لاسم الاشارة
(ان المشار الیه) ای ما اشیر الیه بهذا (انسان) لان العلم مختص به ولایوجد
فی غیره کالضارب والکاتب (بل) المشار الیه بهذا (رجل) لان لفظ هذا
مذکر ووصفه ایضا مذکر یعلم بصیغة التذکیر فیهما ان المشار الیه والموصوف
فرد من افراد الرجل لان بصیغة لتذکیر لایشار الی المؤنث ووصف التذکیر
ایضا لایکون صفة للمؤنث (العطف) اورده عقیب النعت لان فی العطف
معنی الجمع لانه فی اللغة مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف النحوی یثنی
طرف النسبة ای یجمع المعطوف والمعطوف علیه فی العامل اوالعمل ویوجد
ایضا فی بعض حروفه الجمع فناسب الصفة لان الصفة تجتمل مع الموصوف
ویتحد ان وقد یتوسط بعضها بین الصفات ولکثرة استعماله مثل الصفة (یعنی
المعطوف بالحروف) فیه اشارة الی ان المصدر بمعنی المفعول والی ان المراد بالعطف
العطف بالحروف لامطلق العطف هذا علی اصطلاح البصریین واما عند
الکوفیین فیقال له عطف النسق علی وزن سمک یقال ثغر نسق اذا تساوت
اسنانه وکلام نسق اذا کان علی نظام واحد (تابع) جنس شامل للتابع
(مقصود) (ای قصد) فیه اشارة الی ان المقصود عامل لانه وقع صفة ای
اعتمد علی الموصوف ففیه معنی الحدث واریدمنه زمان الحال الا ان الشارح فسره
بالماضی لا لکونه بمعنی الماضی بل لقصد التحقیق والثبوت (نسبته) ای نسبة
المعطوف (الی شئ) مثل زید قائم وذاهب (اونسبة شئ الیه) ای الی المعطوف
مثل قولک جاءنی زید وعمرو (بالنسبة) (الواقعة فی الکلام) اسنادیة کانت
وایقاعیة اخباریة او انشائیة اوغیرها والکلام اخباری اوانشائی فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من) لفظ (المقصود) الذی ذکر منکرا یعنی ان الباء

متعلقة فی الحقیقة بالقصد لان الجار والمجرور یتعلق فی الحقیقة بالمصدر لکونه
اصلا وفی الظاهر بالفعل الاصطلاحی والشارح ههنا مشی علی الحقیقة کما یقال
الجار والمجرور فی قولک زید فی الدار خبر فی الظاهر والخبر فی الحقیقة ما تعلق به
وقیل ان مقصودا لکونه بمعنی الماضی لایجوز ان یعمل فیجب ان یقدر قصد
ویتعلق قوله بالنسبة الیه ولما کان القصد من الافعال الخاصة وجب ان یکون له
قرینة معینة فجعل المقصود المذکور قرینة له وهذا لیس الاتکلفا اذلوکان
مراد المصنف کذلک لقال العطف تابع قصد بالنسبة بصیغة الفعل الماضی
ولامانع منه وقیل انه لیس متعلقا بالمقصود والالکان المعطوف نفسه مقصودا
بالنسبة ولیس کذلک اذالمقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة المعطوف الی شیٔ اونسبة شیٔ
الیه وهذا ایضا کذلک لانه اذا تعلق بالمقصود یکون المقصود ایضا نسبة
المقصود الی شیٔ اونسبة شیٔ الیه لان الجار والمجرور یکون فی محل الرفع علی
انه نائب الفاعل کما اشار الیه الشارح بقوله ای قصد نسبته الی شیٔ اونسبة شیٔ
الیه فیکون المعنی العطف تابع مقصود نسبته مع متبوعه فحینئذ یستقیم الکلام
الحمدلله ملهم الصواب والیه المرجع والمآب (مع متبوعه) قوله مع ظرف مستقر
اوصفة لها ای بالنسبة الکائنة مع متبوعه اویکون مع بمعنی فی ای تابع قصد
نسبته حال کونها مع متبوعه اوالکائنة فی متبوعه یعنی یشترکان فی تلک النسبة
والی هذا اشار الشارح بقوله (ای کما یکون هو) ای التابع اوالمعطوف (مقصودا
بتلک النسبة) ای النسبة الواقعة فی الکلام (یکون متبوعه) ای متبوع التابع
(ایضا) ای کالتابع (مقصودابها) بتلک النسبة فیشترکان فیها فقط لافی ازمان
الاان نسبة المتبوع مقصودة اولاونسبة التابع ثانیا (نحوجاءنی زید وعمرو)
ورأیت زیدا وعمرا ومررت بزید وعمرو (فعمرو) فی هذه الامثلة (تابع لانه) ثان
باعراب سابقه من جهة واحدة ولانه (معطوف علی زید) بحرف الواو (قصد
نسبة المجیٔ) فی الاول ونسبة الرؤیة فی الثانی ونسبة المروریة فی الثلث (الیه)
ای الی عمرو (بنسبة المجیٔ) الباء متعلق بقصد (الواقعة فی الکلام) ای فی قوله
جاءنی زید وهی النسبة الفاعلیة اوالمفعولیة اوالاضافة (وکما ان نسبة المجیٔ
الیه) ای الی عمرو اوالرؤیة اوالمروریة الیه (مقصودة کذلک) تأکید للتشبیه
(نسبته) ای نسبة المجیٔ (الی زید الذی هو متبوعه) ای متبوع عمرو (ایضا)
ای کما ان تلک النسبة الی عمرو مقصودة کذلک هی (مقصودة) الی زید الاان
بین القصدین فرقا لان القصد فی النسبة الی الاول کان بالاصالة والی الثانی
بالتبع لکونه تابعا الیه ولما بین فوائد القیود المذکورة من حیث التفسیر

والایضاح

والایضاح شرع فی بیان فوائدها ایضا من حیث انها جنس وفصل فقال (فقوله) فی التعریف (مقصود بالنسبة احتراز عن غیر البدل) لان البدل مقصود بالنسبة فی الکلام (من التوابع) الباقیة التی هی الصفة والتأکید وعطف البیان (لانها) ای لان هذه التوابع (غیر مقصودة بالنسبة) فی الکلام لانه لم ینسب الیها شئ ولاهی الی شئ (بل المقصود) بالنسبة فی الکلام (متبوعها) ای متبوع کل واحد منها وانما جئت هی اما للتخصیص کما فی الصفة اذا کان الموصوف نکرة اوالتوضیح کما فی الصفة ایضا عند کون الموصوف معرفة وکما فی عطف البیان اوالتقدیر والشمول کما فی التأکید وغیرها لا تقصد النسبة الیها (وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه) ای البدل (المقصود) بالنسبة فی الکلام (دونه) ای دون المبدل منه بقرینة ذکر البدل یعنی لیس المبدل منه مقصودا بالنسبة فی الکلام بل انما یجئ به لیکون توطئة ووسیلة الی ذکر البدل (قیل) ای اعترض علی هذا التعریف بانه غیر جامع لافراده لانه (یخرج بقوله مع متبوعه) عن التعریف (المعطوف) فاعل یخرج (بلا) مثل جاءنی زید لا عمرو (وبل) مثل جاءنی زید بل عمرو واما جاءنی زید بل عمرو فیکون زید فیهما مسکوتا عنه (ولکن) مثل جاءنی زید لکن عمرو لم یجئ واما جاءنی زید لکن عمرو جاء (وام) مثل ازید فی الدار ام عمرو (واو) مثل جاءنی زیدا وعمرو (واما لان المقصود بالنسبة) فی الکلام (معها) ای احد هذه الحروف (احد الامرین من التابع والمتبوع لا کلاهما) ای مع لیس کلاهما مقصودین بالنسبة فی الکلام لان المقصود بالنسبة فی الاول هو المتبوع لاغیر وفی الثانی المقصود هو التابع فقط والمتبوع فیه فی حکم المسکوت عنه وفی الثالث کذلک لان الاستدراک کالاضراب الا ان الحکم السابق یبطل فی الاضراب وفی الاستدراک لا ولا ولکن المقصود هو الثانی والمقصود بالنسبة فی الحروف الباقیة وهی ام واما واو احد الامرین مبهما فلم یکن المعطوف باحد هذه الحروف داخلا فی التعریف لعدم صدقه علیه مع انه من افراد المحدود (واجیب) عن هذا الاعتراض (بان المراد بکون المتبوع مقصودا بالنسبة فی الکلام ان لا یذکر لتوطئة ذکر التابع ویکون التابع مقصودا بالنسبة) ان لایکون کالفرع علی المتبوع من غیر استقلال به ولاشک ان المعطوف والمعطوف علیه بتلک الحروف الستة مقصودان بالنسبة) فی الکلام (معا) ای حال کونهما مصاحبین فی کونهما مقصودین فیهما لان المعطوف علیه فی العطف بلا مقصود ثبوتا والمعطوف ایضا لکن نفیا والمعطوف ببل مقصود نفیا وثبوتا والمعطوف علیه مسکوت عنه وفی لکن کلاهما مقصودان الا ان احدهما ثبوتا والآخر

نفيا اما الاول والثانى بلاشك وفى الثلاثة الباقية كلاهما مقصودان ايضا
الا ان احدهما اثبوتا والآخر نفيا ولكن مبهما فثبت ان المعطوف والمعطوف
عليه كلاهما مقصودان بالنسبة فى الكلام (بهذا المعنى) المذكور والمراد
بقوله وهذا المعنى ماذكره الشارح من كون المتبوع مقصودا ان لايكون مذكورا
لتوطئة ذكر التابع ومن كون التابع مقصودا ان لايكون فرعا للمتبوع بل يكون
كل واحد من التابع والمتبوع مستقلا فى ان يكون مقصودا بالنسبة فى الكلام
(والمتم الحد) اى حد المعطوف (بماذكره) المصنف من التعريف (جمعا
ومنعا) اى حال كونه جامعا لافراده ومانعا عن دخول غيرها فيه (اردفه زيادة
التوضيح) اى لزيادة ايضاح المعطف لانه لايعلم من التعريف مفصلا توسط
احد الحروف بينهما بان تلك الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلافا
وفى الرضى ليس هذا من تمام الحد بل شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده
انتهى وله لما فرغ من التعريف شرع فى بيان الاحكام وابتدأ بوجوب توسط
احد الحروف العشرة تكميلا للحد ببيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف
وبيان ماهو المختار فى الحروف ايضا وهو كونها عشرة (بقوله) (يتوسط بينه
(اى بين ذلك التابع) والجملة الفعلية اما صفة بعد صفة لقوله تابع واليه اشار
الشارح بقوله اى بين ذلك لتابع واما حال من المستكن فى قوله مقصودا (و بين
متبوعه) اى متبوع التابع (احد الحروف) فاعل يتوسط (العشرة) (وسيأتى
تفصيلها فى قسم الحروف) اى فى بحثها وبيان الفرق بينها (مثل قام زيد
وعمرو) مثال لقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه و بين متبوعه ببيان
الحكم وهو قوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة مع ان الاصل
ان يكون المثال عقيب الممثل لان بيان الحكم لكونه موضحا كاتمة للتعريف
و يجوز ان يجعل مثالا للتوسط والاولى ان يجعل مثالا لكليهما ولذا اخره المصنف
(ولم يكتف) فى تعريف العطف (بقوله) العطف (تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة) بل عرفه اولا بقوله العطف تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه الى
آخره (لان الحروف) التى للعطف (قد تتوسط بين الصفات) المراد بالحروف
ههنا التى تكون لمطلق الجمع وهى الواو وحدها ولم يبينه الشارح لوضوحه
اكتفاء بالمثال وقد تتوسط ايضا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله على
ان يكون رجله بدلا من زيد لا عطفا على يده لانه حينئذ يكون معطوفا لا بدلا
(مثل جاءنى زيد العالم والشاعر) اى الذى يكتب الشعر و ينظمه لانه يقال
لمن يكتب الشعر او ينظمه شاعر (والدبير) بكسر الدال المهملة وبعدها باء

منقوطة

منقوطة بواحدة من تحت و بعده ياء ساكنة فارسى اللفظ الكاتب الذى يكتب الكلام المنثورا و يؤلفه (فالصفة الداخلة عليها) اى على الصفة (حرف العطف) بالرفع لانه فاعل قوله الداخل مثل قولك هند جامل وشاحها ولاتقول هند حاملة وشاحها (كالشاعر والدبير) فى قولك جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير (لها) اى لتلك الصفة (جهتان) اى حالتان معتبرتان (احديهما) اى احدى الجهتين (كونهما) اى ان تكون التى دخل عليها حرف العطف (صفة زيد) كان الصفة الاولى التى لم يدخل عليها الحرف صفة لزيد وتابعة له (تابعة له) الا انه لا باصالة بل كانت بتبعيتها (بتبعية المعطوف للمعطوف عليه) اى بواسطة بتبعيته والتقدم والتأخر انماهو فى الذكر فقط و يعلم كونها صفة له من انه لوحذف الحرف لجاز ايضا ولوكان عطفا لماجاز حذفه (واخريهما) اى الحالة الثانية (كونها معطوفة) اى تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة السابقة عليها و يكون الواو للعطف (على الصفة لمتقدمة) عليها (تابعة) خبر بعد خبر الكون اوحال من اسمه المضاف اليه (لها) اى للصفة المتقدمة عليها فتكون تلك الصفة صفة من جهة وعطفا من جهة كالخبر المتعدد بالعطف فانه خبر من وجه وعطف من وجه آخر (وحينئذ يصدق على هذه الصفة) التى دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى) اى من كونها صفة زيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه (انها) اى هذه الصفة (تابعة) تدل على معنى فى متبوعاتها مطلقا (يتوسط بينه و بين متبوعه احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد) كما ان الصفة التى يدخل عليها حرف العطف صفة لزيد الا انه (يتوسط بينها وبين زيد) المنعوت بها (حرف) من حروف (العطف) فتكون صفة له لامعطوفة على الصفة المتقدمة عليها (لانه يتوسط) متعلق بقوله لايلزم (حرف) من حروف (العطف بين الشيئين) مطلقا (لايلزم) خبر لانه اى لايجب (ان يكون عطف الثانى على الاول) بل يجوز عملا بالاصل لان الاصل فى حروف العطف العطف لجواز ان تكون الواو ابتدائية اواستينافية اوحالية والفاء تفسيرية وجواب لاما جزاء الشرط الى غير ذلك وفى بعض النسخ لان توسط بلاحرف الجر وحينئذ يكون قوله ولايلزم من الالزام لامن اللزوم اى لا يوجب وفى بعضها لا يستلزم اى لا يستوجب (فلولم يكن) قوله تابع (مقصودا بالنسبة مع متبوعه) واكتفى فى التعريف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل هذه الصفة) اى الصفة التى دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى فى حد المعطوف) مع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون صدق المحدود فلا يكون الحد مانعا لاغياره (وهى) الواو للحال والجملة حال

اى والحال ان هذه الصفة (من هذه الجهة) اى الجهة الاولى (ليست
معطوفة) فى الارادة والقصد بل صفة كما كانت الاولى التى لم يدخل عليها حرف
العطف كذلك (فلم يبق) الحد (مانعا) لاعتباره لدخول ما ليس من افراد
المحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان حرف العطف هل يجوز
دخوله بين الصفات وعند جواز دخوله هل فيه دليل عن الثقات اجاب عنه
مؤيدا بقوله (وقيل قد جوز الزمخشرى) وهو ممن يعتمد عليه ويستدل بكلامه
(وقوع الواو) العاطفة التى لمطلق الجمع (بين الصفة والموصوف لتأكيد
اللصوق) مصدر لصق اى الاتصال اى لتأكيد اتصال الصفة بالموصوف
والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كانه واجب (فى مواضع) متعلق بجوز
(عديدة) فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث صفة مواضع اى
مواضع معدودة التى هى (من الكشاف) يعنى كانت تلك المواضع فى الكشاف
ومنها قوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم حيث كانت الجملة الاسمية
صفة لسبعة فدخلت الواو عليها لتأكيد الاتصال (وحكم المصنف) يعنى ابن
الحاجب (فى شرح المفصل) اى فى شرح له وسماه بالايضاح (فى مباحث الاستثناء
ان قوله تعالى الا لها منذرون فى قوله تعالى واهلكنا من قرية الا لها) اى لتلك
القرية (منذرون) اى انبياء كانوا ينذرونهم وهم لا ينذرون (صفة لقرية) والتقدير
الا قرية لها منذرون فالجملة الاسمية صفة لقرية فادخلت الواو التى للجمع
المطلق لتأكيد اللصوق فصار التقدير الا قرية ولها منذرون واعلم ان هذه
الآية ليس فيها الواو لانها بدون الواو وهذه الآية فى سورة الشعراء فالآية هى
قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون ذكرى وما كنا ظالمين والآية التى وردت
فيها الواو هى فى سورة الحجر هكذا وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
ووجدت نسخة الآية فيها كما فى سورة الحجر ولعل ما ورد عن الشارح يكون
هذه النسخة واما النسخة الاولى فهى سهو من الكاتب لا يخفى وجهه على من له
نظر صائب (فلو اكتفى) المصنف فى تعريف العطف (بقوله العطف
(تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) ولم يعرفه بقوله اولا
العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (لدخل فيه) اى فى حد العطف (مثل
هذه الصفة) يعنى التى يدخل عليها حرف من حروف العطف لتأكيد اللصوق
فلم يكن التعريف مانعا لاعتباره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه وما غير
جامع (ونقل عن المصنف) يعنى ابن الحاجب (له) اى للناقل (قال فى امالى الكافية)
وهو اسم كتاب كتب على الكافية (ان العاقل فى مثل) العاقل يعنى الصفة التى
يدخل عليها حرف العطف فى قولك (جاءنى زيد العالم والعاقل تابع توسط

بينه و بين متبوعه احد الحروف العشرة) فصدق عليه هذا القول (وليس بعطف على التحقيق) بل كونه معطوفا ليس الا من حيث الظاهر بدخول حرف العطف عليه لجواز حذفه ولوكان عطفا على التحقيق لما جاز حذف حرف العطف منه (وانما هو) اى العاقل (باق على ما كان عليه فى) حال (الوصفية) وهو كونه تابعا يدل على معنى فى متبوعه مطلقا (وانما حسن دخول العاطف عليها) مع ان القياس عدم دخوله لان العطف يقتضى تغاير المعطوفين (النوع من الشبه بالمعطوف) اى لمشابهة الصفة المعطوف فى كون مابعد كل منهما مغايرا لما قبله (لما بينهما) اى الصفة والموصوف (من التغاير) لفظا ومعنى اما لفظا فلان لفظ العاقل غير لفظ زيد واما معنى فلان معنى زيد الحيوان الناطق مع التشخص ومعنى العاقل ذات متصفة بالعقل الا ان تلك الذات لما احتملت ان تكون ذات زيد صار العاقل مناسبا له كما ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظا ومعنى ويناسبه من وجه آخر ولهذه المناسبة ادخل عليها حرف العطف (فلو احد العطف كذلك) يعنى مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه و بين متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل فيه) اى فى هذا الحد (بعض الصفات) كما مر من المثال (مع انه) اى البعض (ليس بمعطوف) فلم يكن الحد مانعا لاغياره وقال المحشى عصام الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان فى الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه معطوفا من وجه وفى هذا الوجه جعله صفة لاشحالة من غير ان يكون معطوفا من وجه الى هنا كلامه (وقال بعضهم فيه) اى فيما قيل من انه اكتفى فى تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه و بين متبوعه احد تلك الحروف بحيث لم يعرفه اولا بقوله تابع مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التى يدخل عليها حرف العطف (نظر لان الحروف المتوسط بينهما) اى بين الصفات (عاطفة) كما ان الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك والا يلزم الغاؤها (لدلالتها) اى لدلالة الحروف المتوسطة بينها (فيها) اى فى الصفات التى دخلت هى عليها (على ما تدل تلك الحروف (عليه فى غيرها) اى فى غير الصفات (من الجمع) بيان لما فى قوله على ما تدل كما فى الواو (والترتيب) كما فى الفاء (وغير ذلك) من التعقيب والتراخى (ففى جعلها) اى جعل تلك الحروف (غير عاطفة فى الصفات) وجعلها (عاطفة فى غيرها) اى غير الصفات (ارتكاب امر بعيد) وهو المعنى المجازى لان كونها تأكيدا للصوق معنى مجازى لها لا حقيقى وانما وصفه بالبعيد لان مالا يكون حقيقة يكون بعيدا عن الفهم ولانه لما لم يكن له داع كان كانه بعيد مع جواز وجه آخر فيه اقرب وهو العطف (من غير ضرورة داعية اليه) اى الى ارتكاب

الامر البعيد وفيه كما سبق ان الحرف المتوسط بين الصفات انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقراء ومعناها الجمعية مطلقا فقط ويجوز ان يخرج الواو من ان يكون للعطف في مواضع كثيرة من كونه للابتدائية والحالية والمصاحبة وغيرذلك فلتكن ههنا لتاكيد معنى الجمعية وهي توجد في صفة بعد صفة بلاذكر الواو بينهما كما في قولك جاءني زيد العالم العاقل بل الانسب ان ايراد الواو فيهما لبعد الصفة عن الموصوف واعلم ان الاسماء في عطف بعض على بعض على اربعة انواع عقلا عطف ظاهر على ظاهر وعطف مضمر على مضمر وعطف ظاهر على مضمر وعطف مضمر على ظاهر ولما كان في عطف بعضها شروطا اراد ان يبين العطف فيها وشروطه فقال (واذا عطف على) (الضمير) (المرفوع) (لا) الضمير (المنصوب) متصلا كان اومنفصلا (و) لا الضمير (المجرور) فانه لا شرط للعطف فيهما (المتصل) (بارزا كان) الضمير المتصل (اومستترا) لانهما في الحكم الآتي سواء مع ان قوله الضمير المرفوع المتصل يشملهما (لا) الضمير المرفوع (المنفصل) لان الحكم الآتي لم يجرعليه (اكد) مبني للمفعول من التأكيد اي اكد المرفوع المتصل بضمير (منفصل) (اولا) منصوب على الظرفية اي قبل العطف عليه (ثم) اي بعد التأكيد به (عطف عليه) اي على الضمير المرفوع (وذلك) اي التأكيد اولا ثم العطف عليه واقع (لان) الضمير (المرفوع المتصل) بارزا كان اومستكنا (كالجزء مما) اي من الفعل الذي (اتصل) ذلك الضمير (به لفظا) تمييز واذا وجب اسكان لام الفعل لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (من حيث انه) اي ذلك الضمير (متصل) به (لايجوز انفصاله) لان الاصل في الضمير الاتصال والانفصال خلاف الظاهر فلا يعمل به مالم يكن مقتضى له (ومعنى) عطف على قوله لفظا (من حيث انه فاعل) لذلك الفعل (والفاعل) الذي يكون ضميرا متصلا (كالجزء من الفعل) الذي اتصل به لان الفعل محتاج اليه لانه يقوم به ويسند اليه ولاجل ذلك جعل جزأ منه (فلو عطف عليه) اي على الضمير الذي كان جزأ منه (بلا تأكيد) بالضمير المنفصل (كان) ذلك العطف في الامتناع (كالو عطف على بعض حروف الكلمة) وعطف كلمة على بعض حروف كلمة اخرى ممتنع لانه يلزم منه عطف الاسم على الحروف وعطف كلمة على ماليس بكلمة (فاكد) ذلك الضمير (اولا بمنفصل) اي قبل العطف ليظهر انه وان كان كالجزء كلمة بنفسه فالعطف عليه لايكون كالعطف على بعض حروف الكلمة (لانه) اي الشان (بذلك) اي التأكيد (يظهر ان ذلك) الضمير (المتصل) بالفعل (وان كان) للوصل (كالجزء) مما اتصل به من حيث الظاهر

والجزء ادنى حالا من الظاهر القوى فلا يحسن ان يكون القوى تبعا للضعيف الذى لايستقل بنفسه (منفصل) خبران (من حيث الحقيقة) وكلمة مستقلة بنفسها يعلم هذا (بدليل جواز افراده) اى افراد ذلك الضمير الافراد اما بالدال المهملة واما بالزاى المعجمة فى آخره (عما) اى من الفعل الذى (اتصل به) الضمير المرفوع (بتأكيده) اى بتأكيد الضمير متعلق بالافراد لان التأكيد عين المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك المؤكد اسم مفعول مستقل بنفسه ولكن اتصل بعامله وجعل جزأ منه لمكان الاختصار (فيحصل له) اى لذلك الضمير بسبب التأكيد بالمنفصل (نوع) قوة و (استقلال) فيحسن العطف عليه كما يحسن على الاسم الظاهر ولما توهم انه يجوز العطف ايضا على التأكيد لانه عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التأكيد هو اولى لقربه لانه اذا كان لشئ معطوفان اقرب وابعد فالاقرب اولى بالعطف لعدم الفصل بينهما دفع هذا التوهم بقوله (ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد) بل يجب ان يعطف على الضمير المرفوع المتصل (لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم) من عطفه على هذا التأكيد (ان يكون هذا المعطوف ايضا) اى كما كان المعطوف عليه تأكيدا (تأكيدا) قوله كان فى فكان ههنا زائدة والمعنى فيلزم الخ (وهو) كون المعطوف تأكيدا (باطل) لماسبق ان التأكيد عين المؤكد وانت خبير ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظا ومعنى فلا يصح ان يعطف على تأكيد فيجب ان يكون معطوفا على الضمير المتصل لماسبق (فان كان الضمير) المرفوع ضميرا (منفصلا) لعارض الانفصال (نحو ماضرب الا انت) او الا انا او الا هو (وزيد) فان انت وان كان مرفوعا الا انه منفصل بالاعن الفعل لغرض لايكون الا به وهو قصر الفعل على الفاعل (لم يكن) ذلك الضمير (كالجزء) من الفعل (لفظا) وان كان جزأ منه معنى فلاحاجة فيه الى التأكيد لانتفاء احد شطرى العلة وهو كونه جزأ من الفعل لفظا والعلة ان يكون جزأ من الفعل لفظا ومعنى وانتفاء احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم (وكذا ان كان) الضمير ضميرا (متصلا) لكن لامطلقا بل يكون (منصوبا نحو ضربتك) وضربته ضربتنى (وزيدا لم يكن) الضمير المنصوب (كالجزء) من الفعل (معنى) وان كان جزأ لفظا على عكس الضمير المرفوع المنفصل (فلاحاجة فيهما) اى فى الضمير المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل (الى التأكيد بمنفصل) بل يحسن العطف فيهما بلاتأكيد ولافصل اما الضمير المرفوع المنفصل فلما مر واما الضمير المنصوب المتصل فلانتفاء احد شطرى العلة وهو الاتصال معنى لان انتفاء احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجرور المتصل نحو مررت بك وبزيد لاحاجة

فيد الى التأكيد الا ان اعادة الجار فيه حسن لما سيأتي (مثل ضربت انا) اوانت (وزيد) مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بارزا (وزيد ضرب هو وغلامه) اوزيد ضرب هو وعمرو مثال لما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ولما كان التأكيد بالمنفصل يحتاج الى البيان لانه يحتمل ان يكون التأكيد مقدما على العطف ومتأخرا عنه بينه واوضحه بايراد المثال فقال ضربت انا وزيد ورجحه على نحو اضرب انت وزيد ونحو زيد يضرب هو وغلامه لان الداعي الى الحكم به في الثاني طرد الباب والا فهو يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل (الا ان يقع فصل) استثناء من قوله اكد اولا بمنفصل يعني اكد ذلك الضمير اولا بضمير مرفوع منفصل مطابق له في جميع الاوقات الا وقت وقوع الفصل بشيء (بين) الضمير (المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه) اي على الضمير المرفوع المتصل من مظهر اومضمر آخر (فيجوز) حينئذ (تركه) (اي ترك التأكيد) بمنفصل اكتفاء به ولحصول الغرض والاختصار ايضا (لانه قد طال الكلام) بوجود الفصل) ولوجيء بمنفصل لكان اطول والتطويل يكون اثقل وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب فاغناؤه عما هو الاولى اولى واحرى (لحسن الاختصار) طلبا لتخفيف الكلام (بترك التأكيد) به والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لاغنائه عنه (سواء كان الفصل قبل حرف العطف) (نحو ضربت اليوم وزيد) ومثاله قوله تعالى ءانا لمبعوثون اوآباؤنا الاولون لان الهمزة فيه قبل الحرف (اوبعده) اي بعد حرف العطف (كقوله تعالى ما اشركنا ولاآباؤنا) ولما كان فيه ابهام بينه بقوله (فان المعطوف) في الآية (هوآباؤنا) لان مرادهم نسبة عدم الاشراك الى ذواتهم والى آبائهم يعني عدم الشرك موروثا من آبائنا (و) لفظة (لا) في ولاآباؤنا (زائدة بعد حرف العطف) الذي هو الواو لتأكيد النفي) مثل قوله تعالى ماجاءنا من بشير ولا نذير ومثل قولك ماجاءني زيد ولاعمرو فتكون لفظة لا فصلا بعد حرف العطف (وانما قال يجوز تركه) ولم يقل يجب لان الفصل اذا قام مقام التأكيد فكان ينبغي ان يقال يجب (فانه) اي الحال والشان (قد يؤكد) الضمير المرفوع المتصل (بالمنفصل) حال كونه ملابسا (مع الفصل) بلا اهتمام بالمعطوف عليه للزوم البعد بالفصل امابالفصل قبل حرف العطف فقط (كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون) او بعده وقبله معا كقوله تعالى ماعبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا اوبعده فقط مثل ضربت انا ولا زيد فالاقسام ثلاثة (وقد لايؤكد) بل يكتفي بالفصل فقط كقوله تعالى فاستقم كما امرت ومن تاب معك وقوله سيصلى نارا ذات لهب وامرأته (والامران) اي اجتماع الفصل

التأكيد وانفراد الفصل وحده (متساويان) فلذا قال يجوز ترك التأكيد اكتفاء بالفصل (هذا) اى خذ هذا اوالامر هذا وانما يؤتى به عند تمام البحث والشروع فى ما يناسبه ولما فرغ من بيان المسئلة اراد ان يبين انها خلافية والتأكيد استحسانى لا واجب قطعا كما يفيده مقابلة اكد مع جواز الترك فقال (واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى) عند عدم الفصل واما عند الفصل فالامر ان متساويان لوقوع كليهما كثيرا فى كلام علام الغيوب الاان الاول هو الاولى لكونه اكثر وقوعا (ويجوزون) اى البصريون (العطف) المذكور (بلاتأكيد) بالمنفصل وحده اومع الفصل (ولافصل) وحده اومع التأكيد لان الضمير المتصل وان كان كالجزء من الكلمة التى اتصل بها وكان بعض حروفها الاانه لم يكن مثله فى جميع احكامه حتى لايجوز العطف عليه اصلا كما لايجوز على ماهو جزؤها حقيقة (لكن) اى الاان العطف بلاتأكيد ولافصل ايضا يكون (على قبح) لمخالفته ماهو الاولى والاحسن ولولا انه قبيح اوقع فى فصيح الكلام خصوصا فى النظم المعجز واذا لم يقع علم انه قبيح لاانهم حظروه اصلا بحيث لايجوز ان يرتكب (والكوفيون يجوزونه) اى العطف بلا تأكيد ولافصل (بلا قبح) لان ذلك الضمير وان كان كالجزء مما اتصل به الاانه كلمة بنفسها كالاسم الظاهر حيث يجوز انفصاله ويكون ايضا محكوما عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز على الاسم الظاهر (واذا عطف على الضمير المجرور) لاالمرفوع والمنصوب ولم يقيده بالمتصل لانه لامنفصل له لما سيجئ (اعيد الخافض) (اى الجار) اى جار المعطوف عليه حين العطف فى المعطوف لئلا يلزم العطف على الجزء كما فى المرفوع المتصل (حرفا كان) ذلك الخافض (اواسما لان اتصال الضمير المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر او بالاضافة (بجاره اشد) واقوى وآكد (من اتصال الفاعل المتصل) اى الضمير المرفوع المتصل (بفعله) لانه لايوجد اتصال الفاعل بالفعل الافى الضمير ولذا عرف الفاعل باللام وقيده بالمتصل (لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا) سواء كان اسما ظاهرا اوضميرا منفصلا (جاز انفصاله) اما اذا كان ظاهرا فظاهر لان الانفصال من شأنه واما اذا كان ضميرا يجوز انفصاله ايذانا بانه مستقل بنفسه (والمجرور لاينفصل من جاره) اصلا سواء كان ضميرا اوظاهرا (فكره العطف عليه) اى على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض كما كره على الضمير المرفوع المتصل بلاتأكيد ولا فصل او بلا احدهما (اذ يكون) هذا العطف بلا اعادة الجار فى الخارج (كالعطف على بعض حروف الكلمة) كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء والاسم على الحرف الذى ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضا ولما توهم انه لا يلزم اعادة

الجار لجواز وجه آخر فيه وهو انه تؤكد بمتصل ثم يعطف عليه كما عطف
في الضمير المرفوع دفعه بقوله) وليس للمجرور ضمير منفصل) لانه متصل
فقط مستترا كان او منفردا (كما مر) وجه (في) بحث (المضمرات حتى يؤكد به)
اي بالضمير المجرور المتصل (اولا) اي قبل العطف (ثم يعطف عليه كما عطف
في المرفوع المتصل) عرضه منفصلا ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز ان تأكيده بالمتصل
لعدم كونه موجودا فليؤكد بالمرفوع المتصل دفعه بقوله ايضا (وفي تسميره)
المرفوع له) اي جعل الضمير المرفوع المتصل تأكيدا لضمير المجرور (مثله)
اي اسناد الى انه يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس المعقول ومخالف
ايضا للقياس ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز التأكيد بالمتصل وفي اقامة المرفوع
المتصل مقام المجرور ابتذال فليكتف بالمفصل كما اكتفي في المرفوع المتصل
دفعه بقوله (ولا يكتفي بالفصل) لقيامه مقام المتصل (لان الفصل لا تأثير له)
يعني لا وجود للفصل (الا في جواز) اي الا عند جواز (ترك التأكيد بالمنفصل)
لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يجز لعدم وجوده فعدم جواز الخلف
هو الاولى (للاختصار) اي لان يكون في الكلام اختصارا لانه اذا ذكر الا تأكيد
والفصل ايضا يكون الكلام طويلا والطول يكون منافيا للمقصود فحيث لا يمكن
التأكيد بالمنفصل لعدمه) اي لعدم الضمير المنفصل فيه (لا يتصور له) اي للفصل
(اثر) اي عمل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يكن لعدم وجوده
فالخلف اولى بعدم الجواز (فكيف يكتفى به) اي بالاصل الاستفهام هنا
انكاري اي فلا يكتفي بالفصل عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يجز فكيف يجوز
خلفه لانه نائب عنه فاذا تعذرت الامور المذكورة كلها (فلم يبق) الشيء (الا
اعادة العامل الاول) سواء كان ذلك العامل حرفا (نحو مررت بك وبزيد) (او)
اسما مضافا نحو (المال بيني وبين زيد) ليكون كالاسم المستقل فيصح العطف
عليه كما يصح عليه (والمعطوف) في هذين المثالين وامثالهما (هو المجرور)
فقط (والعامل مكرر) لتصحيح العطف لانه اذا لم يكرر العامل لم يصح العطف
(وجره) اي جر المعطوف (بالعامل) (الاول) كما عطف الاسم الظاهر على مثله
مثل مررت بزيد وعمرو (و) العامل (الثاني كالعدم) لانه لا احتياج اليه في المعنى والعمل
لا فيه نا كيدا لصحة العطف ما كان كذلك لا يعمل فالعمل للاول مثل قولك
ما زيد قائما ولا رجل حاضرا (معنى) اي من حيث المعنى لانه زائد واذا زيد لا يكون له
معنى الا التأكيد على ذلك (بدليل قولهم المال بيني وبينك اي بين لا يضاف الا الى
الشيء (المتعدد) الذي يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية الا انه لا يضاف الى
المتعدد كاي واحد وكلا وكلتا فكان ينبغي ان يقال المال بيننا الا انه فصل شريكه واحد

ادفعا بين اليد الدلالة على كمال الامتياز والافتراق (وقبل جره) اى جر المعطوف
له (با) اعادة (الثانى كما فى الحرف الزائد) سواء كان سماعا كما (فى كفى بالله شهيدا)
فى بحسبك درهم اوقياسا كما فى قولك هل زيد بقائم وما زيد بقائم (وهذا)
ى ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار (اذا اريد العطف) على الضمير المجرور (فى)
طوف (حال السعة والاختيار) من غير ضرورة شعرية داعية اليها (مذهب
بصريين) لانهم قالوا اذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حال السعة
عند غيرها (فيجوز عندهم تركها) اى ترك الاعادة كما جاز عندهم ترك التأكيد
بل معا عند العطف على الضمير المرفوع المتصل لكن مع قبح فى حال السعة
ختيار لا فى حال الاضطرار كذلك يجوز تركها لكن (اضطرارا) لان
ضرورة تبيح المحظور (واجاز الكوفيون ايضا ترك الاعادة فى حال السعة)
ازت آنفا حال الاضطرار حال كونهم (مستدلين بما) وقع (فى) بعض
شعار) مثل قوله * فاليوم قدبت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من
لان الايام معطوف على الضمير المجرور فى قوله بك بلا اعادة الجار فيه ولولا ان
ف عليه بلا اعادة الجار جائز لماصح مااختاره الشاعر وقاسوا حال السعة
لم يكن فى الشعر عليه لانه اذا كان جائزا فى الشعر ففى غيره يكون هو الاولى
ب عنه بان استدلالهم بما وقع فى بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع
هذا العطف فى الشعر للضرورة فلا يستلزم جوازه فى غيره ولولا الضرورة
ختاره والاحتمال ان لا يكون الواو للعطف بل تكون للمصاحبة وما بعدها)
لا معه وقال المحشى عصام فيه اشعار بضعف استدلالهم يعنى فى قول
ح مستدلين بالاشعار وقال ايضا لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار
تدلوا بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى تساءلون به والارحام واجيب عنه
بانه يحتمل ان يكون والارحام فيهما بان يكون الواو فيه للقسم او بالنصب
على محل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمرا او على الله اى تقوا الله
الارحام فصلوها ولا تقطعوها كذا فى القاضى البيضاوى او على تقدير
الارحام (فان قيل كيف جاز تأكيد) الضمير (المرفوع المتصل) سواء
رزا (فى نحو) القوم (جاؤنى كلهم) او القوم جاؤا انفسهم او اجمعون
بت انت او مستكنا نحو زيد ضرب هو (والابدال منه) اى من الضمير
ع المتصل (نحو اعجبنى جمالك) فى الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم فى البعض
بنى الحمار فى الغلط (من غير شرط تقدم التأكيد با) لضمير (المنفصل)
صل الذى هو خلف عنه مع انهما من التوابع ايضا وهما يجوز ان بلا تأكيد
ل فلم لا يجوز العطف ايضا (وجاز ايضا) اى كما جاز الابدال والتأكيد

بلاشرط (تأكيد الضمير المجرور) اى تأكيد الضمير المجرور بلا شرط شئ من
التأكيد بالمتصل والفصل (فى نحو مررت بك نفسك) وبنفسه وهذا لايكون
الا فى التأكيد المعنوى لانه يقال مررت بك انت واياك ويكون بالنفس والعين
بشرط انه يضاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعنى ان كان ضميرا مخاطبا يضاف
اليه مثل مررت بك نفسك وان كان غائبا يضاف اليه مثل مررت به نفسه
(والابدال منه) اى من الضمير المجرور (نحو اعجبت بك جمالك) فى الاشتمال
وزيد مررت به اخيه فى الكل والقوم مررت بهم اكثرهم فى البعض وزيد مررت به
جاره فى الغلط (من غير اعادة الجار) اى جار المبدل منه فى البدل (ولم يجز
العطف فى الاول) اى فى الضمير المرفوع المتصل الا بعد التأكيد (بالضمير
المنفصل) وحده او بالفصل بدلا منه او بالمنفصل والفصل معا (و) لم يجز
العطف (فى الثانى) اى فى الضمير المجرور (الا مع اعادة الجار) اى جار المعطوف
عليه فى المعطوف اسما كان او حرفا واما التأكيد والابدال فى الموضعين فجائز
بلاشرط شئ من التأكيد والفصل والاعادة (قلنا) فى جوابه (التأكيد عين
المؤكد) بالفتح لفظا كان او معنى فلم يكن اجنبيا حتى يحتاج الى التأكيد بالمنفصل
اوالفصل لزيادة ارتباطه (والبدل فى الاغلب) لايخلو (اما) ان يكون (كل
المتبوع) فى بدل الكل (او) يكون (بعضه) اى بعض المتبوع فى بدل البعض
(او) يكون (متعلقه) بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه او اعجبنى زيد علمه فى بدل
الاشتمال (والغلط قليل نادر) وهو وان لم يكن كله او بعضه او متعلقه فلقلته
لاحكم له طردا للباب (فهما) اى التأكيد والابدال (ليس باجنبيين لمتبوعهما)
اما التأكيد اللفظي فلانه عين المؤكد لفظا ومعنى واما المعنوى فانه وان لم يكن عين
المؤكد لفظا الا انه متحد معنى واما بدل الكل فهو كالتأكيد المعنوى عين المبدل منه
واما بدل البعض فهو جزء المبدل منه واما بدل الاشتمال فهو صفة والمتعلق
احد البدلين بالآخر تعلق المحلية والحالية كانا ليسا باجنبيين (ولا منفصلين عنه)
اى عن متبوعهما (لعدم تخلل) اى دخول (الفاصل) كحرف العطف (بينهما)
اى بين الابدال والتأكيد (وبين متبوعهما) وهذا ليس الا الاتصال (فلا حاجة
فى ربطهما) اى ربط الابدال والتأكيد (الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة
زائدة) كالتأكيد بالضمير المنفصل او الاكتفاء بالفصل او اجتماعهما معا كما فى
العطف على الضمير المرفوع المتصل او اعادة الجار كما فى العطف على الضمير
المجرور (بخلاف العطف فان المعطوف) منفصل عن متبوعه لفظا بحرف
العطف ويكون احدهما مغايرا للآخر ومعنى من حيث ان المعطوف فى الاغلب
(يغاير المعطوف عليه) مثل جاءنى زيد وعمرو (و) مع هذا (يتخلل بينهما)

اى بين المعطوفين (العاطف) فكان احدهما اجنبيا من الآخر (فلابد فيه) اى فى العطف (من تحصيل مناسبة) زائدة على المنافاة الكائنة (بينهما) من الصداقة والعداوة والمالكية والمملوكية وغيرها (بتأكيد) الضمير المرفوع (المتصل با) لضمير المرفوع (المنفصل) والاكتفاء بالفصل (فى المرفوع) اى عند كون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا (وباعادة الجار) عطف على قوله بتأكيد المتصل (فى الضمير (المجرور ليخرج) تعليل لقوله فلابد فيه الى آخره الضمير (المتصل المرفوع) الذى يكون هو المعطوف عليه (من صرافة) متعلق بقوله ليخرج قوله صرافة بكسر الصاد المهملة من صرف يصرف على وزن دراية (الاتصال) اى ليخرج الضمير المتصل المرفوع عن كونه متصلا محضا (وبه يناسب) عطف على يخرج اى وليناسب ذلك الضمير (المعطوف) اى الاسم الذى يعطف (عليه) اى على الضمير المرفوع المتصل ويكون كانه منفصل (بتأكيده) اى بتأكيد الضمير المرفوع المتصل الجار متعلق بالفعلين (با) لضمير (المنفصل ويقوى) هذا تعليل لقوله وباعادة الجار فى المجرور فالاولى وليقوى مكان يقوى باعادة اللام التعليلية لئلا يفهم عطفه على قوله ويناسب لقربه فيكون حينئذ من توابع ليخرج لانه تعليل مستقل فهو معطوف على قوله ليخرج تعليل مستقل لقوله وباعادة الجار فى المجرور كما ان قوله ليخرج علة مستقلة لقوله بتأكيد المتصل بالمنفصل فى المجرور (مناسبة) الى مناسبة المعطوف المجرور المعطوف عليه (المجرور) المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله (بانضمام الجار) متعلق بالمناسبة او بقوله يقوى اى الجار الذى فى المعطوف عليه بعينه (اليه) الى المعطوف المجرور (كما فى المعطوف عليه) اى كما انضم الجار الى المعطوف عليه واعلم انه لم يذكر الصفة مع انها من التوابع ايضا لما سبق من ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به الا ما كان متصلا او منفصلا ولا عطف البيان ايضا لما انه فى حكم الصفة فى الايضاح والمدح فحكمه حكمهما يعنى ان الضمير لا يكون مبنيا بعطف البيان وان كان ايضاح من التوابع ولهذا سكت عنهما (والمعطوف فى حكم المعطوف عليه) يعنى ان كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى ماقبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف ايضا ليكون فى العطف (فائدة فيما يجوز له) اى للمعطوف عليه (ويمتنع له من الاحوال) بيان لما فى قوله فيما (العارضة له) اى الاحوال التى عرضت للمعطوف عليه حيث لم تكن فى ذاته (نظرا الى ماقبله له) اى الى عامله مثل ان يعرض له الرفع او النصب او الجر او الى شئ قبله من كونه جملة ذات ضمير عائد اليه مثل الذى قام ابوه وقعد اخوه زيد حيث لا يقال وقعد

عمرو عطفا على قام ابوه (بشرط ان لايكون ما يقتضيها) اى الشئ الذى فى المعطوف عليه يقتضى الاحوال (متفيا) اى منفيا (فى المعطوف) لانه اذا كان متفيا لم يكن المعطوف فى حكم المعطوف عليه (وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ماقبله احترازا عن الاحوال العارضة له) اى للمعطوف عليه (من حيث نفسه) اى نفس المعطوف عليه (كالبناء) يعنى لايلزم من كون المعطوف عليه مبنيا ان يكون المعطوف مبنيا ايضا (والاعراب) اى لايجب ان يكون المعطوف معربا اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا لا انواعه فان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيهما حيث يجب ان يكون المعطوف مرفوعا اومنصوبا ومجرورا اذا كان المعطوف معربا باحدهما وهذا ظاهر (والتعريف) يعنى لايجب ان يكون المعطوف معرفة عند كون المعطوف عليه معرفة (والتنكير) يعنى اذا كان المعطوف عليه نكرة لايجب ان يكون المعطوف نكرة (والافراد) اى لايلزم ان يكون الثانى مفردا اذا كان الاول كذلك (والتثنية والجمع) يعنى لايجب ان يكون المعطوف تثنية اوجمعا عند كون المعطوف عليه مثنى اومجموعا (فان المعطوف فيها) اى فى هذه الاحوال (ليس فى حكم المعطوف عليه) كما قلنا فى ذيل كل واحد منها (وانما قلنا بشرط ان لايكون لايقتضيها متفيا فى المعطوف احترازا عن) ما اذا كان المعطوف معرفا باللام والمعطوف عليه منادى مبنى على الضم سواء كان معرفة بنفسه مثل زيد والحارث اومعرفة بالنداء (مثل قولنا يارجل والحارث) اوكان المعطوف عليه اسم لانفى الجنس مثل لارجل والغلام (فان الحارث) مثلا (معطوف على الرجل) مثلا (وليس فى حكمه) اى فى حكم الرجل (من حيث تجرده عن اللام) لان الرجل فى يارجل مجرد عن اللام واما الحارث فمحلى به فلايكون فى حكمه من حيث التجرد (فان ما) اى الذى (يقتضى تجرده عن اللام هو) اى الشئ المقتضى (اجتماع اللام وحرف النداء) خرف النداء اداة التعريف واللام ايضا اداة التعريف واجتماع آلتى التعريف بلا فاصل ممتنع لانه يكون احدهما لغوا لامحالة ويجب ان يصان الكلام عن اللغو (وهو) اى اجتماع اللام وحرف النداء (مفقود فى المعطوف) فانه ليس فيه حرف النداء حتى يقتضى تجرده فان الاسم اذا كان معرفا باللام يمتنع دخول حرف النداء عليه لماقلنا (واما نحو رب شاة وسخلتها) لنكتة اماء ههنا استينافية يعنى جواب عن سؤال نشاعن قوله بشرط ان لايكون مايقتضيها منتفيا فى المعطوف كما لايخفى على من له قلب سعيد اوالقى السمع وهو شهيد والسخلة بفتح السين وسكون الخاء ولد الغنم من الضأن والمعز الى اربعة اشهر ذكرا كان او انثى وجمعه سخل وسخال

(فبتقدير النكرة) الفاء جواب اما والجار والمجرور المبتدأ الذى هو نحو (لقصد
ضم التعيين) لان الضمير وان كان معرفة فما اضيف اليه يكون ايضا معرفة الا
انه يقصد سخلة معينة لان الاضافة المعينة انما تفيد تعريف المضاف عند
كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا كانت للجنس فلاتفيد كما سبق
ولذا فسره الشارح بقوله (اى رب شاة وسخلة لها اومحمول) عطف على
محل قوله فبتقدير النكرة لان محله كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان
راجعا الى الشاة الاانه لايكون معرفة لكون مرجعه نكرة لانه اذا كان مرجع
ضمير الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة اولانه ليس براجع الى الشاة المذكورة
بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون قرينة لكون المراد منه شاة ما
(على نكارة الضمير) الذى اضيف اليه السخلة (كربه رجلا) فى تقدير رب
شئ رجلا (على الشذوذ) لان الضمير مطلقا وضع معرفة وان كان غائبا ومايكون
خلافا لوضعه يكون شاذا (اى رب شاة وسخلة شاة) يعنى كما قلنا الضمير المضاف
اليه يكون راجعا الى شاة ما لاالى الشاة المذكورة سابقا وهو يكون بمنزلة سخلة
شاة لابمنزلة سخلة هذه الشاة اى المذكورة سابقا الاان الظاهر من الضمير
ان يراد به السابق بعينه لانه موضوع لذلك واما اذا جعل عبارة عن شئ لابعينه
لكن من جنس السابق يكون شاذا ولذا قال على الشذوذ (وكذا) اى كالحكم
المذكور سابقا (المعطوف) يكون (فى حكم المعطوف عليه) الاان هذا الحكم
مختص ببعض العطف على ما اشار اليه الشارح وماذكره المصنف فى المتن يكون
عاما (فى الاحوال العارضة له) للمعطوف عليه (بالنظر الى نفسه) اى ذاته ووصفه
(و) الى (غيره) اى غير نفسه اى ماقبله (ان كان معطوف مثل المعطوف عليه)
فى الافراد والتعريف يعنى اذا كان المعطوف مفردا معرفة كان المعطوف
عليه كان مفردا معرفة يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه (فلذا) اى لاجل
ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى تلك الاحوال بشرط اتحادهما فى الافراد
والتعريف (وجب بناء المعطوف) كما وجب بناء المعطوف عليه (فى) قولك
(يازيد وعمرو لان ضم زيد) اى لان بناء المعطوف عليه فى هذا المثال (بالنظر
الى) ماقبله اعنى (حرف النداء) لانه يقتضى بناء المنادى (والى) ذاته ووصفه
اعنى (كونه مفردا معرفة فى نفسه) وذاته (وعمرو) المعطوف (مثل زيد فى كونه
مفردا معرفة) فى نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل
يازيد ورجل فكذلك الحال وكذلك عكسه مثل يارجل وزيد لما سبق ان
المعطوف غير ماذكر حكمه حكم المنادى المستقل مطلقا (وامتنع بناؤه) اى
بناء المعطوف اذا كان مضافا (فى) مثل قولك (يازيد وعبد الله) اوشبه

مضاف مثل يازيد وخيرا من زيدا ونكرة لم يقصد تعريفهـا مثل يازيد ورجلا
وكذا اذا كان للمنادى مضافاً وتبعه اونكرة لم يبين المعطـوف (فان) المعطوف
في هذا المثال اعني (عبدالله) لكونه مضافاً (ليس مثل يزيد فان زيدا مفرد معرفة
وعبـد الله مضاف) فنصبه واجب لان المنادى اذا كان مضافاً فنصبه واجب
واذا كان المعطوف على المنادى مضافاً فوجوب النصب فيه اولى ولذا لم ينصب
غلام المعطوف في قولك لارجـل ولاغلام زيد عندى لان نصب اسم لا ليس
بالنظر الى لفظة لا بل بالنظر اليهـا والى كونه مضافاً الى نكرة اومضـاف له على
ماسبق وهو مفقود في المعطوف (ومن ثمه) (اى ومن اجل) اى ولاجل لان من
في مثل هذا المقام مستعار لمعنى التعليل (ان المعطوف في حكم المعطوف عليـه)
لامطلقا بل في الاحوال العارضة بالشرطين المذكورين (فيما) اى في الحال الذى
(يجوز) ان يجرى فيه (ويمتنع له) (لم يجز) العطف على خبر ما الحجـازية بالجر
اوالنصب (في تركيب) فيه كان خبر ماهذه مجرورا بحرف الجر الزائد مثل (ما زيد
بقائم او) منصوبا مثل مازيد (قائما ولا ذاهب) بالجر اوالنصب (عمرو الا الرفع)
(في ذاهب) ففي رفعه وجهان احدهما انه مبتدأ لانه صفة مشتبة وقعت بعد
حرف النفى وهو لارافعة لظاهر وعمرو مرفوع على انه فاعله سادمسد الخبر وثانيهما
انه خبر مقـدم وعمرو مبتدأ مؤخر لماسبق انه اذا طابقت مفردا جاز الامران (اذ
اونصب) ذاهب عطفا على قائما (اوخفض) عطفـا على بقائم (لكان) اى
ذاهب (معطوفا عـلى قائم اوقائما فيكون) بواسطة العطف (خـبرا عن زيد)
الذى هو اسم ما كان المعطوف عليه اعني قائما خبرعنه (وهو) اى كون ذاهب
عمرو خبـرا عن زيد (يمتنع لخلوه عن الضمـير الواقع) المسكن (في المعطـوف
عليه العائد الى اسم ما) اى لخلو ذاهب عن ضمير يرجع الى اسم ما لان ذاهبا رافع
اسما ظاهرا بعده في وجه وضميـرا مستكنا فيه راجعا الى ذلك الظاهر لا الى اسم ما
في وجه ولم يكن فيه ضمـير يرجع الى زيد اذ لو كان لزم ان يتعدد الفاعل وهو ممتنع
لانه واحد ليس الا (فتعين الرفع) اى رافع ذاهب لاعلى ان يكون خبرا مقـدما
لمبتدأ مؤخر وهو عمرو) اختار هـذا التوجيه لان احتمل وجها آخر كما ذكرناه
لئلا يكون المنفى يجنب المنفى لان المنفى في الجملة الاولى من زيد هو القيام وفي الثانية
هو الذهاب ولزم تقديم الخبر في هذه الجملة لئلا يتوهم انه عطف بمفرد عـلى مفرد
لانه اذا قيل ولاعمرو ذاهب لتوهم انه عطف مفرد عـلى مفرد (ويكون) عطف
على ان يكون اى ويكون هـذا الكلام اعني ولاذاهب عمرو (من قبيل عطف
جملة على جمـلة) اسميتين (و) الحال انه (لامانع منه) اى من هـذا العطف
كما كان في عطف المفرد على المفرد بان عطف على خـبر ما منصوبا اومجرورا

ام زيد واقسم امرو (ولما كان لقائل ان يقول) فيه اشارة الى ان قول المصنف ولما جاز الى آخره جواب عن سؤال مقدر (هذه القاعدة) اى القاعدة التى يكون حكم المعطوف فيها كحكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع (منتقضة بقولهم) اى بقول العرب (الذى) اسم موصول (يطير) من طار يطير من باب ضرب فاعله المستكن فيه راجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلته فى محل الرفع على انه مبتدأ (فيغضب) من غضب يغضب من باب علم (زيد) فاعله (الذباب) وهو على وزن سؤال اسم لمايذب ويدفع مرفوع انه فاعل على انه خبر المبتدأ (فان يطير فيه ضمير) مستكن (يعود الى الموصول) كما قلنا (ويغضب المعطوف) صفته لان يغضب معطوف باعتبار اللفظ اى لفظ يغضب (عليه) متعلق بالمعطوف والضمير المجرور راجع الى يطير (ليس فيه) اى فى يغضب (ذلك الضمير) اى الضمير الراجع الى الموصول كما فى المعطوف عليه الذى هو يطير لان يغضب رافع لزيد فوجب ان لايجوز هذا التركيب لعدم كون المعطوف فى حكم المعطوف عليه وقد جاز بالاتفاق (فاجاب عنه بقوله) اى بالاجوبة الثلاثة التى انفهمت بقوله (وانما جاز) مع ان القياس ان لايجوز لما عرفت (الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها) (اى الفاء) والتأنيث باعتبار كونها كلمة وقعت (فى هذا التركيب) (فاء السببية) بالاضافة (اى) لانها (فاء لهما نسبة الى السبب) فيه اشارة الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملابسة كلام الاستغاثة وبين الملابسة بقوله (بان يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب (السببية) يعنى تكون مستعملة فى السبب لان ماقبلها فى هذا التركيب سبب لما بعدها لان طيران الذباب سبب لغضب زيد كما ان الاتيان فى قولك الذى يأتينى فله درهم سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لولم يأت لم يستحقه قطعا (لا العطف) اى لايكون معناها فيه لعطف مابعدها على قبلها وهذا هو الجواب الاول يعنى ان هذا التركيب مبنى على منع كونها للعطف (فلا يرد هذا القول (نقضا) اى حال كونه ناقضا) على تلك القاعدة) والجواب الثانى (او) ان (يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب (السببية مع العطف) اى مع عطف مابعدها على ماقبلها لا السببية وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها لان تخصص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوفين يصير ان حينئذ بمنزلة امر واحد فيكتفى برابطة المعطوف عليه للمعطوف ولذا قال الشارح (لكنها) اى لكن الفاء العاطفة التى افادت معنى السببية (تجعل الجملتين كجملة واحدة) لان السبب والمسبب كلاهما واحد مثل الشرط والجزاء لان الفاء لما كانت موضوعة للجمع وان كان فيهما

تعقيب جعلت الثانية جزأ من الاول (فيكتفى بارتباط) الذى كان (فى) الجملة (الاولى والمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير ان تكون الفاء للسببية والعطف (الذى يطير فيغضب زيد بسبب الذباب) يعنى الذى يكون طيرانه سببا لغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران الا انه بشرط تقديم الطيران وتعقيب الغضب الذباب والثالث من ثالث الاجوبة ان تكون فيه لمجرد العطف لكونها واحدا من حروفه لا للسببية (اويفهم منهما سببية) الجملة (الاولى للجملة الثانية) لكون الفاء مستعملة فى السببية ايضا فيقدر الضمير فى الجملة ليصح العطف لما عرفت ان الفاء لمجرد العطف (فالمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير كون الفاء لمجرد العطف (الذى يطير فيغضب زيد) عقيبه (بسببية) اى بسبب طيرانه (لذباب) فالاولى من هذه الثلاثة الجواب الثانى لان فى الطرفين احد معنى الفاء معنى العطف فى الاول ومعنى السببية صريحا فى الثالث واما الجواب الثانى ففيه رعاية كلا المعنيين واعطاء كل ذى حق حقه فكان اولى (ويمكن) عطف على يفهم يعنى ان يكون الفاء لمجرد العطف بلا فهم السببية فيقدر الضمير الراجع الى الموصول ليصح العطف باضافة مضمون الطيران اليه متعلقا بالمعطوف ولذا قال (ان يقدر فيه) اى فى المعطوف (ضمير) راجع الى الموصول (اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب) (واذا عطف) (اى اذا وقع العطف) فيه اشارة الى ان الفعل مبنى للمفعول له ونائبه ما سكن فيه راجع الى مصدره على تضمين معنى الايقاع على منوال قولك وقد حيل بين العير والنزوان اى وقع الحيلولة (بناء) مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق الجار به لانه ليس المراد العطف على نفس العاملين بل المراد ليس الا العطف على معموليهما وقيل منصوب على المصدرية اى اذا عطف عطفا مبنيا اووقع العطف ايقاعا مبنيا والاول اولى (على) (وجود) (عاملين) قدر مضافا لانه لا يبنى الحكم على المعدوم بل انما يبنى على الموجود (بان) متعلق بقوله وقع (عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد) مختلفين كما فى الاعراب كالمنصوب والمرفوع اومتفقين فيه كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه فى الاول وقولك ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فى الثانى تأمل (وقال بعض شارحى اللباب) اى شارحى هذا الكتاب لانه من اللباب لان اللباب بوزن الغراب لب الشئ ان كان اسم جنس اوشارحى المسمى باللباب ان كان اسم كتاب حيث قال اذا عطف شيئان على معمولى عاملين مختلفين لم يصح مطلقا عند سيبويه (الاظهر عندى ان العطف ههنا) اى فى هذا البحث لا مطلقا (محمول على معناه اللغوى) لما سبق ان العطف فى اللغة الامالة (اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا) اى

الاسمان (معمولیهما) بحرف العطف الواحد ورد هذان المعنیان کلاهما بان جعل العطف للمعنی اللغوی ههنا اوجعل علی صلة الباء المحذوف تکلف بارد والاظهر والاولی ماذهب الیه الاکثر وهوقول الشارح (واکثر الشارحین علی ان المعنی) الجاروالمجرور خبرلقوله واکثر الشارحین ای معنی قول المصنف وهو اذاعطف الخ (علی معمولی عاملین) ای اذا عطف علی معمولی عاملین لخلوه عن تکلف المفعول له او المصدر ویتعلق ایضا الجار بالشرط بلا تکلف ویبقی العطف علی معناه الاصطلاحی (وانما قال) المصنف (علی معمولی عاملین) بناءعلی ماذهب الیه اکثر الشارحین وفیه اشارة الی انه الاولی عندالشارح (لاعلی معمولی عامل واحد) ای لم یقل واذاعطف علی معمولی عامل واحد (فانه) ای هذا العطف (جائز اتفاقا) لان حروف العطف انما وضعت لان تقوم مقام العامل الواحد وتنوب عنه للاختصار فی اللفظ لان قولك جاءنی زید وعمرواصله جاءنی زید جاءنی عمروفحذف الفعل الثانی واقیم مقامه حرف العطف للاختصار فیه ولافائدة معنی الحرف من الجمع والتعقیب والمهلة وغیرذلك (نحوضرب زید عمرا وبکر خالدا) وظننت زیدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زید عمرا بکرا فاضلا وبشر خالدا محمدا کریما وان زیدا قائم وعمرا ذاهب ومازید قائما وبکر قاعدا وغیرذلك (ولاعلی اکثر) ای لم یقل علی معمولی عوامل اکثر (من اثنین فانه) ای هذا العطف (لاخلاف فی امتناعه) لان الحرف الواحد لایقوی ان یقوم مقام العوامل وینوب عنها فظهر ان هذا البحث علی ثلاثة اقسام قسم یجوز بالاتفاق وهو العطف علی معمولین اوثلاثة معمولات لعامل واحد وقسم لایجوز بالاتفاق وهو العطف علی معمولات عوامل ثلاثة اواکثر وقسم مختلف فیه وهو العطف علی معمولی عاملین (مختلفین) (ای غیر متحدین) ذاتا وعملا وذلك لایکون الا (بان یکون) العامل (الثانی) غیر (عین) العامل (الاول وذلك) ای قوله مختلفین کائن (الدفع وهم من یتوهم ان مثل ضرب ضرب زید عمرا وبکر خالدا) وان ان زیدا قائم وعمرا قاعد (من هذا الباب) ای من باب العطف علی معمولی عاملین لتعدد العامل فیه ظاهرا (مع انه لبس منه لعدم تعدد العامل فیه) فی الحقیقة (اذالعامل) فی هذا المثال وامثاله (هو) العامل (الاول) فقط (و) العامل (الثانی تأکیدله) لان العامل الثانی اذا کان علی لفظ الاول یکون کلاهما صالحین للعمل ولایجوزان یعمل عاملان فی معمول واحد فیترجح الاول لسبقه ویکون الثانی تأکیداله من غیران یکون له مدخل فی العمل ولایکون هذا من باب التنازع لان التنازع یشترط ان یکون الثانی غیر الاول وان یکون العطف وههنا لیس کذلك (وذلك العطف) ای العطف المختلف فیه مبتدأ (کما وقع)

خبره ظهر الاتى الحمضة (فى قولهم) اى فى قول العرب (ما) لفظة ما هـذه المشابهة ليس (كل) اسمها (سوداء) بالمد كحمراء مضاف اليه لكل غير منصرف وهى الشونيز بالضم واسمع الحبة السوداء ويقال لها بالتركى قره حبه اوت وفى الحديث الشونيز دواء من كل داء الا السام اى الموت وكان على رضى الله تعالى عنه يستعملها فى كل داء يصيبه حتى فى الرمد يعنى اذا رمدت عينه اكتحل بها دهى من ساعته كذا فى شرح شرعة الاسلام (تمرة) خبرها (ولا بيضاء) لفظة لا هنا زائدة لتأكيد النفى مثل قولك ما زيد قائما ولا عمرو وحاضرا و بيضاء بالمد كحمراء وهى الفضة الخالصة غير منصرف عطف على سوداء العامل فيها كل (شحمة) وهى ههنا الكمأة البيضاء التى يقال لها شحمة الارض والمراد ايضا بقوله بيضاء الشئ الابيض اى ولا شئ ابيض يرى شحمة الارض وهى معطوفة على تمرة الذى هو خبر ما وههنا العامل لفظ ما وكل وقد عطف على معمول الثانى الاول وعلى معمول الاول الثانى بحرف واحد (وكما) وقع (فى قول الشاعر) وهو ابو دؤيب (اكل امرئ) الهمزة هنا للانكار والتوبيخ وهو راجع الى كل لان المسؤل عنه هنا ما يليها وكل منصوب معمول اول وامرئ مضاف اليه لكل و (تحسبين) فعل مضارع معلوم وفاعله ياء الخطاب وقد وقع بين معموليه و (امرأ) معمول ثان له اى اتحسبين كل امرئ امرأ اى اتحسبين ان كل ما هو فى شكل الرجل رجلا وليس كذلك لان كل ما هو فى زى الرجل ليس برجل (ونار) بالجر عطف على امرئ الاول الذى هو مضاف اليه لكل (توقد) فعل المضارع مبنى للفاعل اصله تتوقد حذف احدى التائين كما فى قوله تعالى نارا تلظى اصله تتلظى والجملة صفة للنار (بالليل) الباء فيه للظرفية كالباء فى قولك جلست بالمسجد (نارا) بالنصب عطف على المعمول الثانى لتحسبين وقد عطف فى هذا البيت معمولان على معمولى عاملين مختلفين وهما كل وتحسبين بعاطف واحد ولو لم يجز مثل هذا العطف لما اجازه الشاعر الفصيح (فهذا) العطف اى عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين (وان كان جائزا بحسب الظاهر) اى بمقتضى الظاهر المتبادر من قول العرب وقول الشاعر (لكنه) اى الا ان هذا العطف (لم يجز) (عند الجمهور) اى عند اكثر النحاة (بحسب الحقيقة) اى بمقتضى وضع حرف العطف لان وضعه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد (ولان الحرف الواحد) من حروف العطف (لم يقو) اى لم يقدر لضعفه ولكونه حرفا (ان يقوم مقام عاملين مختلفين) (خلافا للفراء) يعنى ان الفراء خالف الجمهور فى تجويز هذا العطف خلافا (فانه) اى الفراء (يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة) والوقع لان حرف العطف لما لم يكن عاملا بل وضعه ليس الا للنيابة

عن العامل اختصارا جاز ان ينوب مناب عاملين مختلفين كما جاز ان ينوب مناب عامل واحد ولا يجوز ان ينوب مناب اكثر من عاملين عنده ايضا للزوم التسلسل ولانه لا يبلغ من ضعفه ان يقوم مقام العوامل (كما جاز) اى العطف المذكور عندهم و (بحسب الصورة) عنده ايضا (ولايؤول) عطف على خبر ان فى فانه وهو قوله يجوز اوحال من فاعله لان المضارع المنفى يجوز ان يكون حالا بالواو والضمير (الامثلة الواردة) عن العرب كالمثال الاول اوعن شعراء العرب كالمثال الثانى (عليها) اى على صورة العطف على معمولى عاملين مختلفين بحسب الظاهر (ولايقتصر) اى الفراء عطف على قوله ولايؤول او يجوز اوحال بعد حال اى العطف المجوز عنده (على صورة السماع) وهى الصورة الآتية فى المتن كما اقتصر الجمهور عليها (بل يعمها) اى يعم الفراء تجويز العطف المذكور صورة السماع (وغيرها) اى غير صورة السماع (وعدم جواز) مبتدأ فيه اشارة الى ان الاستثناء متصل والى انه استثناء من عموم الاحوال المتعلقة بقوله لم يجز مع تقييده بخلاف الفراء (ذلك العطف مع خلاف الفراء جار) اى واقع خبره (فى جميع المواد) والامثلة (عند الجمهور) غير سيبويه (الا فى) تقديم الجار على الرافع (نحو فى الدار زيد والحجرة) بضم الحاء وسكون الجيم (عمرو) (و) الا فى تقديم الناصب على الجار نحو (ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا) وانما جاز هذا سماعا عند الكوفيين لان العامل فى زيد هو الظرف كما ان الظرف وهو لفظ فى عامل فى الدار فيكون هذا من قبيل العطف على معمولى عامل واحد عندهم والمثال الثانى محمول عليه لانه فرعه واما عند البصريين فلانه لما لم يظهر العامل المعنوى كان كالعدم فكانه كان عطفا على معمولى عامل واحد مع انه يحتمل ان يكون مذهبهم مذهب الكوفيين فى هذا المثال واذا اذاقدم زيد على الظرف وقيل زيد فى الدار لم يجز عندهم ايضا والمثال الثانى محمول عليه لما سبق (يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع) كما فى الصورة الاولى (او) تأخير (المنصوب) كما فى الصورة الثانية (لمجيئه فى كلامهم) اى لكون مثل هذا العطف واقعا فى كلام العرب فوقوعه فيه سماعى (واقتصر الجواز) اى جواز العطف فى هاتين الصورتين (على صورة السماع) بحيث لايتجاوز عنهما بان قاس عليها غيرها (لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع) وهو ما تقدم فيه المجرور مع تأخر المرفوع او المنصوب والعطف على معمولى عاملين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد فى صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها (خلافا لسيبويه) يعنى يخالف سيبويه الجمهور فى صورة السماع والفراء مطلقا فى تجويز مثل هذا العطف (فانه) اى سيبويه (لايجوز هذا العطف) اى فى

صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب كما جوزه الجمهور اعتمادا على السماع (بحسب الحقيقة) وان كان بحسب الظاهر جائزا (في هذه الصورة) اى المذكورة آنفا التى جوزها الجمهور (ايضا) اى كما لا يجوز الصورة التى جوزها الفراء مخالفا للجمهور للعلة المذكورة هناك وهى قوله لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام العاملين (بل يحملها) اى يحمل سيبويه الصورة التى جوزها الجمهور والفراء ايضا (على حذف المضاف) اى الجار وكان اصل قولهم ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة واصل قوله * اكل امرئ تحسبين امرأ * وكل نار توقد بالليل نار * واصل قوله فى الدار زيد والحجرة عمرو ان فى الدار زيد او فى الحجرة عمرا فحذف الجار فى الكل اختصارا واكتفاء بما ذكر فى المعطوف عليه فقد ذهب سيبويه الى حذف الجار (وابقاء المضاف اليه) اى المجرور (على اعرابه) الاول وهو كثير كما فى قوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر على تقدير وبالارحام وفى قول الشاعر * فاذهب فما بك والايام * على تقدير وبالايام وكما فى حذف حرف القسم مثل قول الحالف الله بالجر على تقدير والله وغير ذلك مما لا يحصى فى كلامهم (نحو يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء) ذكر المضاف (فى بعض القراءة اى عرض الآخرة) لان القراء يرجح بعضها بعضا واعلم ان فى هذا العطف يعنى العطف على معمولى عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب احدها جائز مطلقا سواء كان سماعا او قياسا وهو مذهب الفراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء كان قياسا او سماعا بل المسموع مطلقا حذف الجار وابقاء المجرور على حاله وهو مذهب سيبويه وثالثها يقتصر على صورة السماع وفى غيرها يأول بحذف الجار وهو مذهب الجمهور والحق من هذه المذاهب الثلاثة مذهب سيبويه لان الحرف الغير العامل لضعف لا يقدر ان يقوم مقام العاملين القويين (تأكيد) اما مهموز من أكد واما مثال واوى من وكد ومعناهما لغة واحد وهو التحقيق اورده عقيب العطف لان فى التأكيد اللفظى يزاد حرف العطف تأكيد المعطوف نحو والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون (تابع) جنس يشمل التوابع كلها (يقرر امر المتبوع) (اى حاله وشأنه عند السامع) يعنى فى ذهن السامع (يعنى يجعل ذلك التابع (حاله) اى حال المتبوع (ثابتا مقررا عنده) اى فى ذهن السامع اى يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره وان كان اولا محتملا عنده فما كذا زال الاحتمال وتقرير (فى النسبة) متعلق بقوله يقرر (اى فى كونه) اى كون المتبوع (منسوبا) مثل قوله عليه الصلوة والسلام ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل (اومنسوبا اليه) مثل قطع الامير نفسه اوجاءنى زيد زيد (فثبت

عنه) اى عند المصنف (وشمول ان المنسوب) كالمثال الاول (او المنسوب اليه) كالمثال الثاني (في هذه النسبة) اى النسبة المذكورة في التعريف (هو المتبوع لا غير) لان المراد من التأكيد على ما فهم من تعريفه ومن معناه اللغوي انما هو تقرير المتبوع وتحقيقه وازالة اشتباهه عند السامع لا التابع لانه مقرر ومحقق (وذلك) يشير الى فائدة التأكيد والغرض منه اى الغرض من التأكيد والفائدة التي وضع لها التأكيد احد ثلاثة اشياء احدها (اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع) حين كونه غافلا عن النسبة فحينئذ اذا لم يؤكد لم يفهم فلدفع غفلته وايقاظه والتنبيه يؤكد ويقال جاءني زيد نفسه اوزيد قتيل قتيل (او) ثانيها (لدفع ظنه) اى ظن السامع (بالمتكلم الغلط) في كلامه فيؤكد المتكلم لدفع ظن السامع في حقه الغلط والخطأ (وذلك الدفع) اى كل واحد من الدفعين (يكون بتكرير اللفظ) اى لا يكون الابتكرير لفظ المنسوب ان كان ظنه او الغفلة فيه فقط (نحو ضرب ضرب زيد) هـذا مجرد تمثيل لان البحث في الاسم او الاشارة الى ان التأكيد يجري في الافعال ايضا وان كان البحث في الاسم يدل عليه قوله ويجري اى التأكيد مطلقا في الالفاظ كلها (او) بتكرير لفظ المنسوب اليه ان كان كل واحد من الظن او الغفلة فيه فقط مثل (ضرب زيد زيد) اوبتكرير لفظهما جميعا ان الظن او الغفلة فيهما جميعا مثل ضرب ضرب زيد زيد (او) ثالثها (لدفع ظن السامع به) اى بالمتكلم (تجوزا) اى ظن السامع ان المتكلم اراد بهذا اللفظ المعنى المجازي لا الحقيقي لانه يقال تجوز في كلامه اى تكلم بالمجاز لا بالحقيقة وذلك على قسمين (اما) ان يكون بظنه (في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل) فانه لما قيل قتيل تبادر الى فهم السامع ان المراد منه الضرب فأكده بقوله قتيل (دفعا لتوهم السامع ان يريد) المتكلم (بالقتل معناه المجازي لا الحقيقي وهو (الضرب الشديد) لان القتل لما كان محظورا شرعا تبادر الى فهم السامع ان المراد منه المعنى المجازي وهو التأديب بالضرب الشديد بعلاقة الايلام لحمله على الصلاح وقيل المجاز ههنا لغوي من قبيل الاستعارة او المجاز المرسل (فيجب حينئذ ايضا) اى حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير اللفظ) اى لفظ المنسوب (حتى لا يبقى للسامع شك) واعتذار (في ارادة المعنى الحقيقي) اى في ان المتكلم لا يريد بهذا اللفظ الا المعنى الحقيقي قطعا وهو الموت بسبب الغير (او) اما ان يكون (في المنسوب اليه فانه) اى الشان (ربما) اى كثيرا ما (ينسب الفعل الى شيء و) الحال ان (المراد) منه نسبته اى نسبة الفعل (الى بعض متعلقاته) كما في الافعال المنسوبة الى السلاطين والامراء والى من يلحق بهما لانهم كثيرا ما يحيلون الامور الى

من تبعهم مثل قوله تعس يذبح ابناءهم مع ان الذبح ليس بقائم به وبني الامير المدينة مع ان البناء فعل العملة (كما في قطع الامير اللص) فانه يتوهم ان القطع ليس بقائم به بل عن امره الامير ولكن اسند اليه مجازا بعلاقة الآمرية (اى قطع غلامه) بامره (فيجب حينئذ) اى حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير المنسوب اليه) لدفع توهم السامع (لفظا) اى حال كون المنسوب اليه ملفوظا في تكريره فالمجاز حينئذ ليس الا في النسبة فقط كما في قولك انبت الربيع البقل فقوله قطع الامير الامير اوبعض الامير لمن يقوم مقامه (نحو ضرب زيد زيد) فانه اذا قيل ضرب زيد زيد وتكرير لفظ المنسوب اليه يتوهم ان النسبة حقيقة وللفاعل هو زيد او مجازية والفاعل غير زيد واذا قيل ضرب زيد زيد علم ان النسبة حقيقية والفاعل هو زيد (اى ضرب هو لامن يقوم مقامه) ممن امره بالضرب حتى يكون الاسناد اليه مجازا بعلاقة الآمرية (او تكريره) عطف على قوله تكرير المنسوب اليه اى ويجب حينئذ تكرير المنسوب اليه (معنى) وذلك يكون بالنفس والعين بشرط ان يضاف الى ضميره (نحو ضرب زيد نفسه اوعينه) فيكون الاسناد اليه ايضا حقيقيا (او) في (الشمول) (اى التأكيد) الاصطلاحي قسمان الاول (ما يقرر امر المتبوع في النسبة) اسنادية اوغيرها (بالتفصيل الذي ذكرناه او) الثاني ما يقرر امر المتبوع ايضا لكن (في شموله المتبوع افراده) يعني في شمول الامر المنسوب الى المتبوع افراد المتبوع بحيث لا يشذ فرد منها مثل قولك جاءني القوم كلهم فان التأكيد بكلهم افاد شمول المجيء افراد القوم جميعا ووقوع المجيء منهم والتأكيد باجمعين افاد ان المجيء صدر منهم دفعة لا على التعاقب بعد افادة شمول الافراد (دفعا لظن السامع) بالمتكلم (تجوزا) اى تكلما بالمجاز (لا في نفس المنسوب اليه) عطف على قوله في شمول المتبوع يعني ان هذا النوع من التأكيد لا يقرر شيئا في نفس المنسوب اليه من دفع ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالمتكلم (بل) لا يقرر الا (في شموله) اى المتبوع يعني الامر المنسوب الى المتبوع (لافراده) فالشمول لا يكون الا في المنسوب اليه (فانه) اى الشان (كثيرا) منصوب على الظرفية او على المصدرية ولفظة (ما) صلة له فقد تحقق غيرمرة (ينسب الفعل) اسناديا اوغير اسنادي (الى جميع افراد المنسوب اليه) كقولك رب يقتله بنو فلان مع ان القتل لم يصدر الا من واحد منهم (مع انه راد لنسبة) اى نسبة الفعل (الى بعضها) اى الى بعض الافراد كالمثال المذكور (فيدفع هذا الوهم بذكر كل) مثل اشتريت العبد كله وقرأت الصحيفة كلها (واجمع) مثل اشتريت العبد اجمع اى دفعة لا متفرقا (واخواته) اى اخوات كل واحد منهما مثل كلها وكلهم وكلهن واكتع وابتع وابصع ونحوهن

اربعتهن مذكرا اومؤنثا (وكلاهما) مثل جاءنی الزيدان كلاهما (وثلاثتهم)
مثل جاءنی القوم ثلاثتهم (اواربعتهم) حين كون السامع عالما بان القوم الجائين
ثلاثة اواربعة لانه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير
المتبوع وذلك من الثلاثة ومافوقها ولايؤكد بها الابعد ان يعرف المخاطب
كمية الجائين قبل ذكر التأكيد والالم يكن تأكيدا كذا فی الرضی (ونحوها فهذا)
ای تقرير المتبوع فی النسبة اوفی الشمول (هوالغرض من جميع الفاظ التأكيد)
والتعريف جامع لافراده (واذاعرفت هذا) ای كونه جامعا لافراده (فنقول)
فی بيان فوائد القيود فقوله تابع جنس يشمل التوابع كلها (اخرج المصنف
الصفة والعطف) بالحرف (والبدل عن حد التأكيد بقوله) متعلق باخرج
تقرر امر المتبوع اما البدل) ای اما خروج البدل (والعطف) بالحرف
(فظاهر خروجهما به) اما اخراج العطف فلانه لما كان دالا على معنى غير مادل
عليه المعطوف عليه فی مثل جاءنی زيد وعمرو ولم يكن فيه تقرير ولاشمول لافی النسبة
ولافی غيرها واما البدل فلانه لما كان المقصود منه الكلام الثانی والاول توطئة له
كان الاول كالعدم فلم يوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثانی مدلول الاول
كما فی بدل الكل ولان التقرير مبنی على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين
فی النسبة الا ان التابع مقصود للتقرير ويدل الثانی على مايدل عليه الاول وهذا
المعنی مفقود فی البدل (واما الصفة فلان وضعها الدلالة على معنی فی متبوعها)
دون التقرير سواء كانت فی النكرات او المعارف لا على مايدل عليه (وافادتها)
ای افادة الصفة (توضيح متبوعها فی بعض المواضع) كما اذا كان الموصوف
معرفة (ليست بالوضع) فالتوضيح فيه ليس الا لعارض الاستعمال فلا تكون
الصفة لتقرير موصوفها لافی النسبة ولافی الشمول (واما عطف البيان فهو
لتوضيح متبوعه) كالصفة الموضحة فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا)
ای لايحققه ولايقرر امر المتبوع (فی النسبة والشمول) بل انما يقرر نفسه وذاته
سواء كان منسوبا اليه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان عمر يقرر ويحقق
امر ابی حفص مع قطع النظر عن النسبة اولم يكن مثل زيد ابو عبدالله اوابو عبدالله
زيد (هذا) ای بيان فوائد القيود (حاصل ماذكره المصنف فی شرحه) على
الكافية (وهو) (ای التأكيد) قسمان (لفظی) مختص بالمعارف اذ لايقال جاءنی
رجل رجل لعدم الفائدة فيه الا فی التأكيد مثل زيد قائم قائم ومثل ضرب ضرب
زيد (ای منسوب الى اللفظ) سمی لفظيا لانه يقرر نفس اللفظ (لحصوله من
تكرير اللفظ) ای لفظ المتبوع (ومعنوی) وهو ايضا مختص بالمعارف مطلقا عند
البصريين مطلقا وعند الكوفيين (ای منسوب الى المعنی لحصوله من

ملاحظة المعنى) لامن للفظ وجه الحصر انه لايخلو اما ان يكون للثاني عين الاول في المعنى اولا فان كان الاول فهو التأكيد اللفظي وان كان الثاني فهو التأكيد المعنوي وسمي معنويا لانه لايقرر الا المعنى (واللفظي) الذي هو قسيمه) اي من مطلق التأكيد (تكرير اللفظ الاول) (اي مكرر اللفظ الاول) فيه اشارة الى ان المصدر وهو التكرير مبني للمفعول كالخلق بمعنى المخلوق ومضاف الى ما هو في مقام الفاعل (ومعاده) اي معاد اللفظ الاول عطف تفسير (حقيقة) نحو جاءني زيد زيد) ورأيت زيدا زيدا ومررت بزيد زيد (اوحكما) كما اذا وقع الضمير المنفصل تأكيدا للمتصل سواء كان مرفوعا مستكنا نحو زيد يضرب هو اوبارزا (نحو ضربت انت وضربت انا) اومنصوبا نحو ضربتك اياك وضربته اياه (فان ذلك) اي مثل هذه الامثلة (في حكم تكرير اللفظ) اي لفظ المتبوع (وان كان) الثاني (مخالفا للاول لفظا) لان لفظ الضمير المنفصل غير لفظ الضمير المتصل (اذ الضرورة) اي ضرورة الانفصال في الاول وضرورة الانفصال في الثاني (داعية الى المخالفة لانه لايجوز تكريره) اي اللفظ الاول حال كونه (متصلا) لانه لايجوز اتصال الثاني ولا منفصلا لان الاول مع كونه متصلا بلا مانع منه لايجوز انفصاله واذا تعذر جعل الاول متصلا والثاني منفصلا تعذر الامكان (ويجري) (اي التكرير مطلقا) الاصطلاحي واللغوي فصح قوله في الالفاظ كلها على عمومه (لا التكرير) اي لايجري التكرير (الذي هو التأكيد الاصطلاحي) وهو ما عرفه المصنف جعل الضمير المستكن في يجري راجعا الى التكرير مطلقا ليبقى قوله (في الالفاظ كلها) على عمومه لان التأكيد الاصطلاحي لايجري في الالفاظ كلها بل يختص بالاسماء فقط سواء كانت تلك الالفاظ (اسماء) لفظية اومعنوية مثل جاءني زيد زيد اوجاءني نفسه (اوافعالا) مثل ضرب ضرب زيد عمرا (اوحروفا) مثل ان زيدا قائم (اوجملا) اما اسمية نحو زيد قائم زيد قائم اوفعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد (اومركبات تقييدية) اي غير اسنادية سواء كانت اضافية اوغيرها مثل غلام زيد غلام زيد او بعلبك بعلبك (اوغيرذلك) المذكور الا ان المظهر يؤكد بالمظهر لابالضمير لان التأكيد مكمل للاول والمقصود هو الاول والضمير اقوى من المظهر لانها اعرف ولايناسب ان يكون المكمل اقوى من المقصود فلم يجز ذهب زيد هو وان جاز عكسه نحو ماذهب الاهو زيد ومضمر يؤكد بالضمير والمظهر مثل قوله تعالى اسكن انت وضربت انا (ولايبعد ارجاع الضمير) المستكن في يجري (الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي) اي ويجري التأكيد اللفظي الاصطلاحي بقرينة المقام لان الانسب بالمقام ليس الا هذا التفسير ولان البحث في التأكيد اللفظي لا في مطلق

الذكر وان كان المعنى الاول ففيد (وتخصيص الالفاظ بالاسماء) عطف على ارجاع الضمير اى ولا يبعد ان يكون المراد من الالفاظ خاصة بعلاقة الجزئية ولا يكون التأكيد ايضا بكلها تأكيدا لما هو المراد والمعنى ويجرى التأكيد اللفظى الاصطلاحى فى الاسماء كلها (فيكون المقصود من هذا التعميم) اى بذكر الالفاظ ارادة لغير المراد (عدم اختصاصه) اى ان لا يكون التأكيد اللفظى الاصطلاحى مخصوصة (بالفاظ محصورة) من الاسم بل يجرى فى اى اسم كان لانه لو قال فى الاسماء لتوهم اختصاصه ببعض الاسماء كالمعنوى فعبر عنها بلفظ عام لئلا يتوهم الخصوص (كالتأكيد المعنوى) (و) (التأكيد) (المعنوى) (مختص) (بالفاظ محصورة) (اى معدودة ومحدودة) لان كون لشئ محصورا يستلزم العدد والحد (وهى) مبتدأ اى الالفاظ المحصورة ثمانية وتنقسم الى ثلاثة اقسام ما يؤكد المثنى خاصة وهو كلا مضافا الى مضمر وما يؤكد به الجمع بحسب الافراد وهو كل واجمع واتباعه وما يؤكد به المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو النفس والعين (نفسه وعينه) وقد تزاد الباء فيهما فيقال جاءنى زيد بنفسه وبعينه (وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع) هذا المجموع خبر مثل السكنجبين خل وعسل وماء (بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة) واللغة الفصيحة ان يكون ابصع بالصاد المهملة (قيل لامعنى لهذه الكلمات الثلاث) وهى اكتع وابتع وابصع (فى حال الافراد) اى عند عدم كونها تأكيدا بل تذكر منفردة (مثل حسن بسن) لانها لامعنى لها عند انفرادها وعدم كونها صفة وهذا غير صحيح لانه اذا لم يكن لها معنى تكون من الالفاظ المهملة فلا معنى لذكرها فى باب التأكيد الا ان يقال ذكرت فيه لكونها بمعنى اجمع فتكون تابعة لها (وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام) لانه يقال اتى عليه حول اكتع اى تام من باب فتح فيكون حينئذ اكتع بمعنى اتم لان الاكتع هو التام (وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اى سال) و اجتمع لان البصع الاجتماع يقال بصع الماء فى نقرة الجبل اى اجتمع فيها وبابه فتح ايضا (و) ابضع (بالضاد المعجمة) مشتق (من بضع اى روى) من باب علم من الرى وهو ضد العطش لامن الرواية من باب ضرب وهو من باب فتح ايضا (وابتع من البتع) بوزن التعب (وهو طول العنق) كالنيل (مع شدة مغرزه) اسم مكان من غرز يغرز من باب ضرب يضرب وهو مكان غرز فيه العنق وهو لا يتصور بحسب الحقيقة الا فى الذيل [illegible] الا على سبيل [illegible] لان المغرز فى الحقيقة [illegible] عليه [illegible] بالذيل [illegible] اى استخراج [illegible] (و) [illegible] (عند التأكيد بالاخر صادق) او نعتقل الناقد [illegible]

المستلزم لتمام النسبة اما اكتع فلان معناه التمام ومعناه التأكيدى العموم وهو
تمام الافراد والاجزاء فوجدت المناسبة بينهما واما ابصع فلان معناه الرى وهو
شرب الماء على وجه التمام ومعناه التأكيدى العموم وهو تمام الافراد والاجزاء
فالمناسبة بينهما حاصلة واما ابصع فلان معناه السيلان والاجتماع لما عرفت
ومعناه التأكيدى العموم والسيلان ايضا عام ومنبسط واما ابتع فلان معناه
الطول مع الشدة ومعناه التأكيدى ايضا قوى عام وله طول فوجدت المناسبة
بينهما ولما فرغ عن تعداد الفاظ التأكيد المعنوى اراد ان يفصلها فقال مصدرا
بالفاء (فالاولان) على سبيل التغليب جمعهما فى فصل واحد لكونهما متحدين
فى المعنى لان معنى العين الذات والنفس ايضا كذلك والاستعمال يعنى فى الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وان اختلفا لفظا (اى النفس والعين)
(يعمان) (اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث) يعنى يؤكدان
كل واحد من هذه الامور الخمسة بصيغتهما وضميرهما (باختلاف صيغتهما)
اى صيغة النفس والعين (افرادا) تميز او حال (وتثنية وجمعا) (و) (اختلاف)
(ضميرهما) (العائد الى المتبوع المؤكد) بفتح الهمزة (تقول) جاءنى زيد (نفسه)
او عينه (فى المذكر الواحد) يعنى اذا كان متبوعه مذكرا واحدا وتقول جاءتنى
هند (نفسها) باختلاف الضمير وحده (فى المؤنث الواحدة) يعنى اذا كان
متبوعه مؤنثا واحدا وتقول جاءنى الزيدان او الهندان (انفسهما) باختلاف
الصيغة والضمير معا (بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث) وهذا اصل
فى كل ما يضاف الى ضمير التثنية للاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه
لكراهة اجتماع التثنيتين المتحدتين معنى فوجب ان يكون المضاف جمعا ليتغاير
لفظهما وان كان معناهما متحدا ايضا مثل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما
فى موضع قلباكما فلا يجوز نفساهما (و) حكى ابن كيسان (عن بعض العرب
نفساهما وعيناهما) موضع انفسهما واعينهما اعتبارا لتغاير المضاف والمضاف
اليه لفظا وان اتحدا معنى وجاءنى القوم (انفسهم) باختلاف الضمير وحده
(فى جمع المذكر العاقل) يعنى اذا كان المتبوع جمعا مذكرا عاقلا وجاءتنى النساء
(انفسهن) (فى جمع المؤنث) يعنى اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان او غير
عاقل (وغير العاقل من المذكر) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا غير
عاقل تؤكده بالتأكيد الجارى فى الجمع المؤنث العاقل تقول اشتريت الافراس انفسهن
لان غير العاقل من المذكر جار مجرى المؤنث لقصوره مثله (والثانى) (تامى)
المصنف (النفس والعين اولين تغليبا) فى الذكر فى الاول لا فى الذات لان غير
المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد الثانى وبالاثنين الثالث فغلب ماهو
المذكور اولا على ماهو المذكور ثانيا لشرفه لتقدمه فقيل الاولان ولكن يعتبر

قد

[illegible] فى [illegible] بكر وعمرو [illegible]
(كالعين) [illegible] وتشرف [illegible]
[illegible] (اثنين وهو كلاهما) فتقول جاءنى الزيدان كلاهما
(للمذكر) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد مثنى المذكر (وكلتاهما) (للمؤنث) اذا
كان المؤكد مثنى المؤنث فتقول جاءتنى الهندان كلتاهما (والباقى) من الفاظ
التاكيد المعنوى (بعد الثلاثة المذكورة) التى هى النفس والعين وكلاهما مؤكد
(لغير المثنى) وهو خمسة (مفردا كان) ذلك المؤكد (او جمعا) مذكرا كان
او مؤنثا (باختلاف الضمير) (العائد الى المتبوع المؤكد) الكائن (فى كله نحو
قرأت الكتاب كله) لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا (وكلها) اذا كان
المتبوع المؤكد مفردا مؤنثا (نحو قرأت الصحيفة كلها) (و) الكائن فى (كلهم)
اذا كان ذلك المتبوع جمعا مذكرا عاقلا (نحو اشتريت العبيد كلهم) اوجاءنى
العبيد كلهم اوالقوم كلهم (و) الكائن فى (كلهن) اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا
(نحو طلقت النساء كلهن) اوجمعا مذكرا لكن غير عاقل نحو اشتريت الجمال كلهن
وكسرت الجذوع (و) (باختلاف) (الصيغ) عطف على قوله باختلاف
الضمير باعادة الجار والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح اليا جمع صيغة مثل يحض
فى يضة ويبع فى بيعة (فى) الكلمات (البواقى) (وهى) اى الكلمات البواقى اربع
(اجمع واكتع وابتع وابصع) بالصاد (المهملة او) الضاد (المعجمة تقول) اشتريت
العبد (اجمع) (فى المذكر الواحد) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد مذكرا واحدا
(و) اشتريت الجارية (جمعاء) بالمد (فى المؤنث الواحدة) يعنى اذا كان المتبوع
مؤنثا واحدا (اوالجمع) يعنى اذا كان جمعا مذكرا عاقلا نحو جاءنى الرجال جمعاء
اوغير عاقل نحو اشتريت الجذوع جمعاء الا انه لايؤكد مثل هذا الجمع به الا
(بتأويل الجماعة) بشرط ان يكون مكسرا (و) جاءنى القوم (اجمعون) (فى جمع
المذكر وجمع (فى جمع المؤنث) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مؤنثا ومافى حكمه من جمع
المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسى فى العاقل السالم (وكذا) اى مثل اجمع وماتفرع منه
(اكتع اكتعاء اكتعون كتع وابتع ابتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع)
وتشترك هذه الالفاظ كلها فى انها لايؤكد بها المعارف عند البصرية لان التأكيد بها لرفع
الاحتمال عن اصل النسبة اوعن عمومها وذا لا يتحقق الا فى المعارف (ولا يؤكد بكل
واجمع) ومايتفرع منهما بالضمير والصيغة وماالحق باجمع من اكتع واخويه لانه مافرعها
اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع (الا ذو اجزاء) (مفردا كان) اى ذو الاجزاء كالعبد (او
جمعا) كالقوم (اذ الكلية) فى كل (والاجتماع) فى اجمع واخواته (لايتحققان) اى لا
يوجدان (الا فيه) اى فى كل واحد منهما يعنى يوجد فى كل الكلية و فى اجمع واخواته

الاجتماع لان كلا واجمع يستلزمان العدد بمواهما وصيغتهما فلا يؤكد ان
الاما يقبل الافتراق والاجتماع اوفى ذى اجزاء (ولاحاجة الى ذكر الافراد) بعد
قوله ذواجزاء بان يقال الاذواجزاء وافراد بل لايصح ذكرها لانه يفيد جواز
جاءنى الانسان كله من غير ان يراد به الاثبات (لان الكلى مالم يلاحظ افراده
مجتمعة ولم تصر) اى الافراد (اجزاء) من مجموع المؤكد (لايصح تاكيده بكل
واجمع) لعدم وجود شرط كونهما تاكيدا وهو الكلية والاجتماع (و) (لكن يجب
ان تكون تلك الاجزاء بحيث) اى فى مكان (يصح افتراقها) وامتيازها (حسا)
نصب على التميز اوعلى المصدرية اى افتراقا حسيا المراد بالحس ههنا حس
البصر والافتراق الحسى فى نسبة الكلام ما يشاهد بالحس من ثبوت الفعل
لبعض دون بعض كاجزاء القوم فى جاءنى القوم فانه يشاهد بحس البصر ثبوت
المجئ لبعض القوم دون البعض فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان المجئ ثابت لكل فرد
فرد واكد باجمع ليعلم ان المجئ ثابت لهم دفعة فى آن واحد (اوحكما) عطف
على حسا والافتراق الحكمى ما يكون الافتراق فيه بحكم العقل بحيث لايكون
للحس البصرى دخل (كاجزاء العبد) فانه بسيط لايصح افتراقه حسا الا انه
يصح حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع مثل اشتريت العبد وبعته
فيصح تاكيده حينئذ بكل واجمع (ليكون فى التاكيد بكل واجمع) واخواتهما
(فائدة) لان المؤكد اذا لم يكن كذلك لايحتاج الى التاكيد باحدهما او بهما لانه
لايقال جاءنى زيد كله اواجمع لانه اذا جاء جاء كلا فلا يحتمل ان يتوهم ثبوت الفعل
لبعض دون بعض حتى يكون فى التاكيد بهما فائدة فلا يؤكد بهما الاذواجزاء (مثل
اكرمت القوم كلهم) وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حسا (واشتريت العبد
كله) واجمع وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حكما لانه يجوز اشتراء بعضه
دون بعضه الا انه لايصح افتراقه حسا اوحكما بالنسبة الى بعض كالمجئ والذهاب فلا
يقال جاءنى العبد كله ولا ذهب العبد كله (فان العبد قد يجرى فى الاشتراء) اى بالنسبة
الى الاشتراء والبيع (فيصح تاكيده) اى تاكيد العبد (بكل واجمع ليفيد الشمول) اى
شمول الاشتراء جميع اجزاء العبد فى التاكيد بكل ويفيد ايضا ان الشمول فى آن واحد ليس
بمتفرق (بخلاف جاءنى زيد كله) واجمع (لعدم صحة افتراق اجزائه) اى اجزاء زيد بالنسبة
الى المجئ المنسوب اليه (لا حسا ولا حكما فى حكم المجئ) لما عرفت انه اذا جاء جاء كلا فلا
يكون فى التاكيد بكل واجمع بالنسبة الى المجئ فائدة (واذا اكد الضمير المرفوع) لا المنصوب
المجرور (المتصل) لا المنفصل (بارزا كان) ذلك الضمير المرفوع المتصل (اومستترا) واجبا
اوجائزا (بالنفس والعين) اللذين هما من الفاظ التاكيد المعنوى (اى اذا اريد تاكيده
بهما اى تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من قبيل ذكر

سبب وزائدة يجب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة ومثل قوله واذا نودى المعرف
باللام (كد) جزاء الشرط (ذلك الضمير) اى الضمير المرفوع المتصل (اولا)
اى في المرتبة الاولى اى قبل تاكيده بالنفس والعين (بمنفصل) متعلق باكد اى
بضمير مرفوع منفصل ثانيا اى (ثم) يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل
(بالنفس والعين) لكن بشرط ان يضاف كل واحد منهما الى ضمير المؤكد ليعلم
انهما تاكيد له ان كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى المخاطب المؤكد ليعلم انهما
تاكيد له ان كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى المخاطب امابارزا (مثل ضربت
انت نفسك) اوعينك واما مستكنا فمثل ضرب انت نفسك اوعينك وان كان
متكلما فيضاف ايضا اليه امابارزا نحو ضربت انا نفسي زيدا واما مستكنا نحو
ضرب انا نفسي زيدا وان كان غائبا فيضاف ايضا اليه مثل زيد ضرب هو نفسه
او عينه) المضاف الى المخاطب (تاكيد لتاء الضمير) المتصل المخاطب الذى
فى ضربت (بعد تاكيدها) اى تاء الضمير (بضمير منفصل هو) قوله (انت)
(ولولا ذلك) اى لانه لو لم يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل (لالتبس
التاكيد بالفاعل) اى لم يعلم ان الكلام مبنى على التاكيد اولا (اذا وقع) اى النفس
والعين (تاكيد المستكن) جوازا كان (نحو زيد اكرمنى هو نفسه) اى عينه
وزيد و انت تكرم انت نفسك اوعينك (فلو لم يؤكد الضمير) المرفوع (المستكن
فى اكرمنى) بضمير مرفوع منفصل اى (بقوله هو) ولم يقل زيد اكرمنى هو
نفسه (بل قال زيد اكرمنى نفسه) اوعينه (لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل)
فحينئذ لا يعلم ان هذا الكلام مؤكد يجب ان يعمل بمفهومه ويعتمد عليه اوانه خال
عن التاكيد فيحتمل الصدق والكذب كما هو شان الخبر الخالى عن التاكيد فوجب
ان يؤكد اولا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم يقينا انه كلام مؤكد
يعتمد عليه (ولما وقع الالتباس) اى التباس التاكيد بالفاعل او الكلام المؤكد بغيره (فى
هذه الصورة) اى فى صورة كون الضمير مستكنا لا بارزا (اجرى) مبنى للمفعول (بقية
الباب) اى الضمير المرفوع المتصل البارز (عليه) اى على مثل هذه الصورة يعنى
يجب التاكيد بالمنفصل اولا فيما لبس يلتبس ايضا ليطرد الباب (وانما قيد الضمير
المرفوع) احترازا عن الضمير المنصوب والمجرور كما اشعرنا (لجواز تاكيد الضمير
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما) اى بلا تاكيد الضمير المنصوب
المتصل (بالضمير المنصوب (المنفصل) وهذا من باب التغليب والا فالمجرور لا منفصل
له لانهما ليسا كالجزء مما اتصلا به كالمرفوع لكونهما فضلة يتم الكلام بدونهما
ولانه يجب الابراز فيهما حيث لا يستكنان حتى يجب التاكيد فى المستكن للالتباس
ويحمل البارز عليه لطرد الباب كما عمل فى المرفوع (نحو ضربتك نفسك) وعينك

فى المنصوب (ومررت بك نفسك) وعينك فى المجرور (لعدم اللبس) اى لعدم التباس التأكيد الذى يكون بالنفس والعين بالمفعول والمضاف اليه لما عرفت انهما لا يستكنان كالمرفوع والاختصار مطلوب فى الكلام (و) قيده ايضا (بالمتصل) احترازا عن الضمير المرفوع المنفصل (لجواز تاكيد) الضمير (المرفوع المنفصل) سواء كان متكلما ومخاطبا او غائبا (بالنفس والعين بلا تاكيده) اى تاكيد الضمير المرفوع المنفصل (بمنفصل) اى بضمير مرفوع منفصل من جنسه ونوعه (نحو انت نفسك) وعينك (قائم) او النفس او عينى حاضرا وزيد هو نفسه وعينه حاضرا (لعدم اللبس) اى التباس التاكيد بالضمير المؤكد لانه لما كان منفصلا بارزا كان كالمظهر فى الاستعمال وعلم الالتباس فلا احتياج الى التاكيد والاختصار مطلوب (والتقييد) هذا التأكيد (بالنفس والعين) ولم يقيد مطلقا (لجواز تاكيد) الضمير (المرفوع المتصل بكل واجمعين) وما يتفرع منهما لان كل واحد منهما غير مستقل لانه لم يوجد فى بعض الكلام ما يسند اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال فى بعض جاء كلهم واجمعون (بلا تاكيد بالمنفصل) اى من غير تاكيد الضمير المتصل بالضمير المرفوع المنفصل (نحو القوم جاؤا كلهم اجمعون) بلا تاكيد حيث لا يقال القوم جاؤهم كلهم اجمعون (لعدم التباس التاكيد) الذى هو كلهم اجمعون (بالفاعل) الذى هو الضمير المرفوع الراجع الى القوم (لان لفظ (كلا واجمعين يليان العوامل قليلا) نصب على التمييز او على المصدرية يعنى لا يقعان فاعلا للفعل فلا يقال القوم جاء كلهم او جاء اجمعون وانما يقال جاء كل القوم او جاء جميع الرجال (بخلاف النفس والعين) فانهما يقعان فاعلا بانفسهما يقال زيد جاء نفسه او جاء نفس زيد فلا يميز من التمييز بين كونهما تاكيدا او فاعلا (فانهما يليانها) اى يقعان بعدها على الفاعلية (كثيرا) يعنى يوجد فى كلامهم تاكيد الضمير المستكن فلو لم يؤكد اولا بالمنفصل لالتبس التأكيد بالفاعل كما عرفت سابقا (واكتع) مبتدأ (واخواه) اى اخوا اكتع بالرفع عطف عليه لان رفع التثنية بالالف والنون سقطت بالاضافة الى الضمير السابق (يعنى ابتع وابصع) اى هؤلاء الكلمات الثلاث (اتباع) (بفتح الهمزة) جمع تبع كفرس وافراس (على ما هو المشهور) يعنى المشهور ان فعلا متحرك العين يجمع على افعال كما صورناه لك وساكن العين ايضا كذلك مثل قولك واقوال ولان المبتدأ متعدد بالمعنى فينبغى ان يكون خبره جمعا لا بكسر الهمزة مصدرا تبع ولا بالفتح ايضا جمع تابع فان جمع فاعل على افعال مختلف فيه (لاجمع) متعلق بقوله اتباع (يعنى تستعمل هذه الكلمات الثلاث) اعنى اكتع وابتع وابصع (بتبعيته) اى اجمع الذى هو الاصل فى هذه الكلمات (لا بالاصالة) اى لا تستعمل فى معنى التأكيد بالاصالة بل انما تستعمل

فيه

الجميع الكونه) اى لكون اجمع (ادل منها) اى من هذه الكلمات الثلاث (على
خصوصية) اى لكون دلالة اجمع على ما هو المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلاث
(وهو) اى المقصود (الجمعية) لان اجمع يدل عليها بالمادة والصيغة معا ولان له معنى
كونه تاكيدا وهو الجمعية دون غيره فيكون ادل منها على المقصود واذا كان
كذلك فلا تقدم) (يعني اكتع واخواه) يعني ابتع وابصع في الذكر والترتيب
عليه) اى على اجمع (لو اجتمعت) هذه الكلمات الثلاث (معه) اى مع اجمع لانه لا يلزم
تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى وهذا عكس المعقول فينبغي ان يكون
اجمع مقدما في الذكر والترتيب عليها (وذكرها) مبتدأ اى ذكرا كتع مع اخويه) يعني
ابتع وابصع (دونه) (اى دون ذكر اجمع) يعني من غير ان يكون اجمع مذكورا
(ضعيف) خبر فلا يقال جاءني القوم اكتعون وابتعون وابصعون بدون ذكر اجمعون
لضعف (اعني ظهور دلالتها) اى دلالة هذه الكلمات الثلاث (على) معنى
(الجمعية) المقصودة من هذه الكلمات لما سبق (وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون
الاصل) يعني يلزم ذكر الفرع بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا مخالف لما
تقرر عليه الجمهور وفي الرضي واعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التأكيد المعنوي قدمت
النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس
والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها
اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ متبوع لماهيتها حقيقة ولفظا
العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة واما تقديم لفظ الكل على اجمع
فلكونه جامدا واتباع المشتق الجامد اولى هنا كلامه (البدل) اورده عقيب
التأكيد لمناسبة كونه ضدا له في المقصود لان المقصود ههنا الثاني وثمه الاول
وثمه التقرير والشمول وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشئ وفي الاصطلاح
ما ذكره المصنف والمناسبة بينهما ظاهرة (تابع) يشمل التوابع كلها
(ينسب) مبني للمفعول (الى المتبوع) (اى بقصد النسبة اليه) اى الى
المتبوع فيه اشارة الى ان الظرف متعلق بالمقصود لانه عند وجود عدم شرط عمله
يكون بمعنى المضارع المجهول) بنسبة ما نسب الى المتبوع) بحذف المضاف
(دونه) (اى دون المتبوع) ظرف او حال اى حال كونه مجاوزا عن المتبوع (اى
لا تكون النسبة الى المتبوع) اى النسبة المأخوذة في الكلام اسنادية كانت او ايقاعية
او اضافية (مقصودة ابتداء) منصوب على الظرفية اى مقصودة في النسبة
(نسبة ما نسب اليه) اى الى المتبوع لانه اذا كان الامر كذلك فلا يحتاج الى
الابدال من ذلك المتبوع لحصول المقصود (بل تكون النسبة اليه) اى الى المتبوع
(توطئة) اى وسيلة (وتمهيدا) ومقدمة (النسبة الى التابع) حقيقة كما في الابدال

الثلاثة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة حقيقة بل كان سبق
لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الغلط ايضا وموجبه التقرير وتمكين
في حق البدل وانما كانت توطئة لكون في النسبة اولا ابهام واجمال وثانيا تعيين
وتفصيل لتكون النسبة في ذهن السامع اوقع واثبت (سواء كان ما نسب اليه) اي
الى المتبوع للتوطئة (مسندا اليه او غيره) يعني اسنادية (مثل جاءني زيد اخوك او)
ايقاعية نحو (ضربت زيدا اخاك او) اضافية نحو (مررت بزيد اخيك واحترز)
المصنف (بقوله) في التعريف (مقصود بما نسب الى المتبوع عن) التوابع الثلاثة
(النعت والتاكيد وعطف البيان لانها) اي لان هذه التوابع الثلاثة (ليست مقصودة
بما) اي بنسبة ما (نسب اليه) اي الى المتبوع (بل المتبوع مقصود به) بالاصالة
والاستقلال وانما جيء بالتابع فيها للايضاح والتقرير (وبقوله دونه احترز عن العطف
بحرف واحد بان المتبوع) اي المعطوف عليه (فيه) اي في العطف بالحرف (مقصود
بما) اي بنسبة ما (نسب اليه) اي الى المتبوع (مع التابع) والمقصود بالنسبة من البدل
المبدل منه وهو الثاني لا الاول وافترقا (ولا يصدق الحد) اي حد البدل (على المعطوف
ببل) سواء كان في كلام موجب مثل جاءني زيد بل عمرو او للام سالب مثل ما جاءني
زيد بل عمرو (لان متبوعه) اي لان متبوع المعطوف ببل (مقصود) بالنسبة (ابتداء
ثم بدا) اي ظهر (له) حكم غير الحكم الاول او رأي غير رأي (فاعرض عنه) اي عن
ذلك الحكم او الرأي (وقصد المعطوف) وعطفه ببل (فكلاهما) اي المعطوف
والمعطوف عليه ببل (مقصودان بهذا المعنى) يعني الاول مقصود بالنسبة من غير
ان يكون توطئة وتمهيدا للثاني والثاني مقصود بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول
والاعراض عنه لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البدل
فان الاول ليس بمقصود بها بل ليس الا للتوطئة والتمهيد (فان قيل هذا
الحد) اي حد البدل (لا يتناول) اي لا يكون شاملا (البدل الذي) وقع (بعد الا)
يعني البدل الذي وقع بعد الا في كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور
لما عرفت سابقا في بحث المستثنى بالا (مثل ما قام احد الا زيد) وما رأيت احدا
الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد (فان زيدا) في هذه الامثلة (بدل من احد
بدل البعض من الكل حملا على لفظه (و) الحال انه (ليس نسبة ما نسب
اليه) اي الى احد (من عدم القيام) بيان ما في قوله ما نسب (مقصودة) خبر
ليس (بالنسبة الى زيد) لان نسبة القيام الى احد مقصودة نفيا والى زيد ايجابا
واشترط في البدل ان تتحد النسبتان في الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون بدلا
(بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد) الذي هو مبدل منه (نسبة
القيام الى زيد) الذي هو البدل وههنا ليس كذلك لما قلنا ان النسبة في الاول

نسب

سلب وهي عدم القيام وفي الثاني اثبات وهو القيام فلم يوجد شرط البدل وهو اتحاد النسبة فلم يكن التعريف جامعا (قلنا) ليس الشرط في البدل اتحاد النسبة الشخصية بل الشرط اتحاد النسبة الجنسية لان (ما نسب الى المتبوع ههنا) اي في المثال الذي نحن فيه البدل (القيام فانه) اي الشان (نسب اليه) اي الى المتبوع جنس القيام لكن (نفيا ونسبة القيام بعينه) اي حال كون القيام معينا بجنسه (الى التابع مقصودة ولكن اثباتا) فيكون فيهما نسبة في الاول سلبا وفي الثاني ايجابا وتلك القدر لا يضر البدل (فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع) يصدق عليه تعريف البدل واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا (فان النسبة المأخوذة في الحد) اي في حد البدل (اعم من ان يكون بطريق الاثبات) فيهما (او النفي) فيهما او الاثبات في احدهما والنفي في الآخر لكونها مذكورة فيه مطلقا والمطلق يقبل التعميم ومع هذا يوجد الاتحاد في جنس النسبة مع قطع النظر عن ان يكون بالايجاب والسلب (فيمكن ان يقصد بنسبة) ما نسب (الى شئ نفيا نسبته الى شئ آخر اثباتا) مثلا يمكن ان يقصد في المثال المذكور بنسبة القيام الذي نسب الى احد نفيا نسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا لما مر غير مرة (ويكون الاول توطئة الى الثاني) يعني تكون النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثاني باعتبار جنس النسبة لا شخصها (وهو) (اي البدل اربعة انواع) وقيل في وجه الحصر ان البدل لا يخلو اما ان يكون عين المبدل منه اولا فان كان الاول فهو الاول والا فلا يخلو اما ان يكون بعضه اولا فان كان فهو الثاني والا فلا يخلو واما ان لا يكون اجنبيا من المبدل منه اولا فان كان الثاني فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالحصر عقلي وقيل في وجهه وجوه اخر فتطلب في المطولات وهذا تقسيم الجنس الى انواعه كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعني الكلي الى الجزئيات لا الكل الى الاجزاء (بدل الكل) (اي بدل هو كل المبدل منه) اي عينه ولكن يجب فيه موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا التعريف والتنكير لما سيجئ (و) (بدل) (البعض) (اي بدل هو بعض المبدل منه) يعني يكون جزأ منه (فالاضافة) اي الاضافة الى الكل او البعض (فيهما) اي في هذين النوعين (مثلها) اي مثل الاضافة التي (في خاتم فضة) يعني يشير الى ان الاضافة بيانية لصحة حمل المضاف اليه فيهما على المضاف كما يقال الخاتم فضة يقال البدل كل المبدل منه او بعضه (و) (بدل) (الاشتمال) (اي بدل مسبب غالبا) وانما قال غالبا لئلا يخرج عنه مثل اعجبني زيد علمه او حسنه لانه ليس فيه اشتمال بمعنى ان يكون البدل مسببا بل المبدل منه فيه محل للمبدل وهو حال فيه (عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما) بكسر الهمزة (اشتمال البدل على المبدل منه) يعني يكون البدل شاملا للمبدل منه

وخصائصه ويتصل باسمائه (نحو سلب زيد ثوبه) لان الثوب شامل لزيد وتخصيصه
(او بالعكس) يعني يكون المبدل منه شاملا له وتخصيصا لبيانه فانه يتصل باسمائه مثل
اعجبني زيد علمه فان جسم زيد شامل لعلمه وتخصيصا ايضا وهو متصل باسمه وليس بمتصل به
(نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فان الشهر يشتمل القتال الذي فيه لان
الزمان يشتمل وتخصيصا لانه الى حلول فيه وفعل فيه ايضا ولكن لم يتصل باسمائها
(وبدل الغلط) (اي بدل مسبب عن الغلط) الذي هو سبب للبدل فيكون الغلط
في المبدل منه لا في البدل لان الغلط سبب فسمي باسم السبب وذلك كثير لان المتكلم
اراد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه فقال مررت برجل فكان بحمار ثم تداركه
فقال حمار فيكون الغلط في المبدل منه لا في البدل كما قلنا آنفا (فاضافتهم اي اضافة
البدل الى الاشتمال والغلط (في) النوعين (الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى
السبب) لان الاشتمال سبب للابدال والغلط كذلك سبب له (لادنى ملابسة) اي
لادنى علاقة وهي كون احدهما شاملا للآخر اوكون الاول محلا للثاني في الاشتمال
وملابسة السببية فيهما ولم يكن الاضافة فيهما بيانية ايضا لعدم صحة الحمل اما
في الغلط فظاهر واما في الاشتمال فلانه لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف وقيل
بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام لانه انما يصدر من غير روية وفكر الا اذا قصد
المبالغة فيورد حينئذ للتدريج مثل هند نجم بدر شمس كانها احصا في الشدة فتداركه
(فالاول) (اي بدل الكل) فيه اشارة الى ان اللام للعهد الخارجي ومعينة عن الاضافة
(مدلوله مدلول الاول) لم يقل مدلوله باضافة الضمير اظهارا للمغايرة اذ لو قيل كذلك
لرجع الضميران الى امر واحد مع ان المراد ليس كذلك (يعني يتحدان) في البدل والمبدل
منه (ذاتا) يعني ان الذات الذي دل عليه البدل هو الذات الذي دل عليه المبدل منه
لا غير (لا ان يتحد مفهوماهما) لانه لا يلزم اتحاد مفهومهما بل قد يكون نحو زيد
مررت اخاه وكثيرا ما لا يكون (لكونهما) اي البدل والمبدل منه (مترادفين)
لاتحادهما مفهوما (نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما لكنهما
متحدان ذاتا) لان مفهوم الاخ غير مفهوم العلم لان مفهوم الاول الاخوة ومفهوم
الثاني الشخصية لهذا فتأمل هذا ما جرى به القلم فيما كتبه العلامة محرم * رحمه الله
واكرم مثواه * وجعل جنان النعيم مثواه ومأواه * ويليه ما حرره الفاضل
الهمام * الحبر عبدالله افندي الامام * حيث كتب تكميلا على هذا المبحث * ممدننا
من بدل الغلط * فالحمد لله على التمام * والصلاة والسلام على خاتم الرسل الكرام
النبي * صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله واصحابه * *
* المكملين بكماله * آمين اللهم آمين *
يا رب العالمين *